

لا إله إلا الله
وَمَعَهُ
مُتَمِّمٌ لِلْمَرْبِ

تأليف

إبي الحسن كاشي بن محمد بن محمد بن كاشي
ابن عثمان بن أحمد بن أبي بكر بن
المتوفى سنة 619 هـ
تحقيق وتعليق ودراسته

تأجل أسعد عبدالموجود
تأجل محمد محمود

مكتبة
مكتبة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

كتاب

وَمَعَكُ

مُثَلِّب

تأليف

أبي الحسن عاي بن نومي بن محمد بن عاي
ابن عصفور الحضرمي البجلي
المتوفى سنة 719 هـ

تحقيق وتعليق ودراسة

عادل أحمد عبداً لموجود عساي محمد معوض

منشورات

موسسة عساي بيفنون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة لتضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بقية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٩٠٢١٣٣ (١ ٩٦١ ٠٠)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

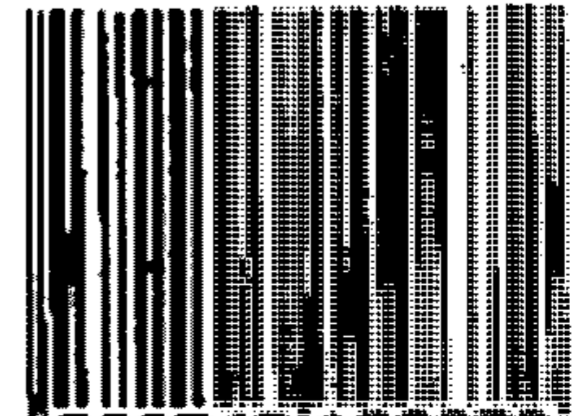
Address : Ramel al-Zarif, Bohory st., Melkart bldg., 1st Floor.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar al-Kotob al-Ilmiyah - Publishing House
P.o.box : 11-9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-0067-X

EAN 9782745100672

No 00068



9 782745 100672

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدًا عبده ورسوله .

﴿ إِذِ الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُونُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾

[آل عمران : ١٠٢] .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَوَجَدَكُمْ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ أَلَّا كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء : ١] .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٧٠-٧١] .

أما بعد :

فإن علم العربية من أجل العلوم قدرًا وأرفعها شأنًا ؛ إذ به يتوصل إلى معرفة كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ فاللغة العربية وما تشتمل عليه من بيان لمعنى المفردات وإعراب الكلمات وغير ذلك - تعد من أهم الأركان التي يعتمد عليها المفسر لكتاب الله تعالى ؛ إذ القرآن عربي قال تعالى : ﴿ كِتَابٌ فَصِّلَتْ ءَايَاتُهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [فصلت : ٣] وقال تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف : ٢] . ولقد تحدث القلقشندي في كتابه صبح الأعشى^(١) عن فضل اللغة العربية فقال : « أما فضلها : فقد أخرج ابن أبي شيبة بسنده إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : « تَعَلَّمُوا اللَّحْنَ وَالْقَرَائِضَ فَإِنَّهُ مِنْ دِينِكُمْ » قال يزيد بن هارون : « اللَّحْنُ هُوَ اللَّفْظُ . ولا خفاء أنها أمعن اللغات وأوضحها بيانًا ، وأذلقها لسانًا ، وأمدتها رواقًا ، وأعدبها مذاقًا ، ومن ثم اختارها الله تعالى لأشرف رسله ، وخاتم أنبيائه ، وخيرته من خلقه ، وصفوته من برئته ، وجعلها لغة أهل سماه وسكان جنته ، وأنزل بها كتابه المبين الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

(١) ينظر صبح الأعشى ١/١٤٨ .

قال في صناعة الكتاب : وقد انقادت اللغات كلها للغة العرب ، فأقبلت الأمم إليها يتعلمونها .

وبعد كتاب « المقرب » لابن عصفور من أجل الكتب التي تكلمت عن اللغة العربية نحوًا وصرفًا ، وإليك بين يدي الكتاب مقدمة مشتملة على ما يلي :

أولاً : مقدمة في علم النحو والتصريف .

ثانياً : عصر ابن عصفور ، تكلمنا فيه عما يلي :

- الحياة السياسية .

- الحياة الاجتماعية .

- الحياة العلمية .

ثالثاً : ترجمة ابن عصفور ، وتشتمل على :

- اسمه وكنيته ولقبه .

- مولده ونشأته .

- مكائنه العلمية .

- أساتذته وشيوخه .

- تلاميذه .

- مؤلفاته .

- وفاته .

رابعاً : كتاب « المقرب » تكلمنا فيه عما يلي :

- حول كتاب المقرب .

- منهج ابن عصفور في المقرب .

- تأثير المقرب في النحاة بعده .

- عنايه العلماء بكتاب « المقرب » لابن عصفور .

- تأثير ابن عصفور في النحاة بعده .

- ابن عصفور ومذهبه البصرى .

خامساً : وصف النسخ الخطية للكتاب ومنهج التحقيق .

سادساً : كتاب « مثل المقرب » .

سابعاً : وضع فهرس عامة للكتاب .

مقدمة في علم النحو والتصريف

حد علم النحو (١) :

النحو كما في شرح الأشموني : العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اختلف منها .

و « العلم » : بمعنى : القواعد ، إن جعلت الباء للتصوير متعلقة به ، أو الإدراك ، إن جعلت للتعدية كذلك ، أو الملكة إن جعلت الباء متعلقة بـ « المستخرج » .

وقوله : « أحكام أجزائه » : الضمير راجع إلى الكلام ، من حيث هو ، بقطع النظر عن تقييده بالمضاف إليه .

وموضوعه : الكلمات العربية ، من حيث ما يعرض لها من الإعراب ، والبناء ، والإدغام ، والإعلال ، ونحو ذلك .

وهذا التعريف ، بناء على شموله لعلم الصرف .

تعريف آخر : وأما على كون علم الصرف مستقلا ، فحد النحو : علم يعرف به أحوال أواخر الكلمة إعرابا ، وبناء ، وما يتبع ذلك من التصورات ؛ كفتح « إن » وكسرها ، وتخفيفها ، وشروط عملها ، وشروط عمل بقية النواسخ ، وكالعائد من حيث حذفه ، وعدمه ، إلى غير ذلك .

ويصح أن يراد من « العلم » الواقع جنسا في هذا التعريف أحد معانيه الثلاثة . وموضوعه : الكلمات العربية ، من حيث ما يعرض لها من البناء الأصلي حالة الأفراد ، والبناء العارض والإعراب حالة التركيب ، وما يتبع ذلك .

فخرج بهذه الحثية : علم المعاني ، والبيان ، والبديع ، والصرف ، فإنها لا تبحث عن الإعراب والبناء وما يتبعه ، وعلم اللغة ؛ فإنه يبحث عن جواهر المفردات وأحوالها ، من حيث معانيها الأصلية ، وعلم الاشتقاق ، فإنه يبحث عن أحوال المفردات ، من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية لا عما ذكر .

وإنما كان موضوعه ما ذكر ؛ لأنه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ، وقد عرفت أن

(١) ينظر المبادئ النصيرية لمشهور العلوم الأزهرية للشيخ الخويصي ص ٢٣ .

« البحث » عن عوارض الموضوع صادق بالحمل على نوعه ؛ كقولك : الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، أو على عرضه ؛ كقولك : الإعراب لفظي أو تقديري . وعلى هذا القياس ، فهذه مسائل تجعل كبرى لصغرى ، وموضوعها جزئى من جزئيات موضوعها .

وفائده : الاحتراز عن الخطأ اللسانى فى الكلام العربى .

وغايته : الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ، ورسوله ، وكلام العرب .

ولفضله : أنه من أشرف العلوم ، لأنه يتوصل به إليها .

ونسبته إلى غيره : أنه من العلوم الأدبية .

وواضعه : الإمام على - رضى الله عنه - بأمره أبا الأسود الدؤلى .

واسمه : علم النحو .

واستمداده : من استقراء كلام العرب ، والقياس .

وحكمه : الوجوب العينى على قارئ القرآن والحديث ، والكفائى على غيره .

ومسائله : قضاياها التى تطلب نسب محمولاتها إلى موضوعاتها ، وهى لاتخرج عن

البحث عن أحوال العرب والمبنى من الإعراب والبناء ، ومايتبع ذلك من بيان التصورات ؛ كبيان فتح همزة « إن » وكسرها ، وبيان شروط عمل الناسخ ؛ لأن الكلمة إما اسم ، أو فعل ، أو حرف .

وكل من الأولين إما معرب ، أو مبنى ، فالمعرب من الاسم : ما سلم من مشابهة

الحرف ، والمبنى : ما أشبهه ؛ ثم المعرب من الاسم : إن أشبه الفعل منع من الصرف

وإلا صرف ، وكل منهما : إما مرفوع أو منصوب أو مخفوض ، فالمرفوع : الفاعل أو

نائبه ، أو المبتدأ ، وخبره ، واسم « كان وأخواتها ، وخبر « إن وأخواتها ، والتابع

للمرفوع .

والمنصوب : المفعول المطلق ، وبه ، ومعه ، وفيه ، وله ، والحال ، والتمييز ،

والمستثنى ، واسم لا والمنادى ، إذا كانا مضافين أو شبيهين ، وخبر « كان وأخواتها ،

واسم « إن وأخواتها ، وتابع المنصوب .

والمخفوض : إما مخفوض بالحرف ، أو بالإضافة ، أو بالتبعية .

والمبنى من الاسم : إما أن يلحقه البناء مطلقاً ، أو فى حالة التركيب فقط .
 فالأول : كأسماء الإشارات ، والمضمرات ، والموصولات ، وأسماء الاستفهام ،
 وأسماء الشروط ، وأسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات ، والظروف اللازمة للإضافة إلى
 الجمل .

والثانى : كاسم « لا » المفرد ، والمنادى المفرد المعين ، ولو بالقصد .
 والمعرب من الأفعال : المضارع إذا لم يتصل به إحدى النونين ، فيرفع إذا خلا عن
 عوامل النصب والجزم ، وينصب ويجزم عند دخولها .

والمبنى من الأفعال : الماضى ، والأمر ، والمضارع إذا اتصل به إحدى النونين .
 والحروف كلها مبنية ، وهى إما مشتركة بين الأسماء والأفعال ، أو مختصة
 بأحدهما .

وحيثيذ ، فذكر : التثنية ، والجمع ، واسمى الفاعل والمفعول ، والتصغير ، والنسب
 مثلاً فى النحو ، وإن كانت من الصرف ؛ لأنه يحكم عليها النحوى بالإعراب أو
 البناء ، فلو لم يعرف صيغها وقواعدها ، فلربما وقع الحكم منه على صيغ مخالفة
 للقواعد الصرفية - فهى من النحو ، باعتبار البحث عن حالها من الإعراب والبناء ،
 ومن الصرف ، باعتبار البحث عن غير هذه الحال ؛ كما سيأتى .

حد علم التصريف (١)

التصريف : علم يبحث فيه عن المفردات ، من حيث صورها وهيأتها العارضة لها :
 من صحة ، وإعلال ، وتحويل .

لقسامه : وهو قسمان :

الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة ؛ لاختلاف المعانى ؛ كتحويل المفرد إلى
 التثنية والجمع ، والمصدر إلى بناء الفعل واسمى الفاعل والمفعول ، والمكبر إلى المصغر ؛
 وقد جرت عاداتهم بذكر هذا القسم مع علم الإعراب ؛ كما فعل ابن مالك ، وهو فى
 الحقيقة من التصريف ، وقد تقدم وجهه فى مبادئ النحو .

(١) ينظر المبادئ النصرية لمشهور العلوم الأزهرية للشيخ الحويشى ص ٢٤ .

والثاني : تحويل الكلمة وتغييرها عن أصل وضعها ؛ لغرض آخر غير اختلاف المعاني ؛ كالتخلص من : التقاء الساكنين ، ومن الثقل ، ومن اجتماع الواو والياء ، وسبق إحداهما بالسكون .

وهذا التحويل الثاني ينحصر في ستة أشياء : الزيادة ، والإبدال ، والحذف ، والقلب ، والنقل ، والإدغام .

كزيادة تاء « احتذى فيقال : احتذى به ، وحذى حذوه ، أى : اقتدى به ، وتبعه .

وكإبدال ثاني الهمزين من كلمة إن يسكن ، كـ « أثر » و « ائتمن » .
 وكحذف واو « وعد » في المضارع استثقلا ؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، فيقال : « يعد » بدون واو .

وكقلب الواو أو الياء ألفًا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها كـ « قال ، و باع » وكنقل حركة واو « يقول » إلى الساكن الصحيح قبله ، وباء بين كذلك .
 وكإدغام حرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل ؛ كـ « السيد والأجل » .

و « العلم » المأخوذ جنسًا في التعريف يصح أن يراد منه أحد معانيه الثلاثة ، وهى : القواعد ، والإدراك ، والملكمة .

موضوع علم التصريف

وموضوعه : الكلمات العربية ، من الجهة المتقدمة ، والحيثية المذكورة .
 فخرج بهذه الحيثية العلوم الثلاثة : المعانى ، والبيان ، والبديع ، فإنها لا تبحث عن المفردات من هذه الحيثية والجهة المذكورة ، وعلم اللغة ؛ فإنه يبحث عن جواهر المفردات وأحوالها ، من حيث معانيها الأصلية ، وعلم الاشتقاق ، فإنه يبحث عن أحوال المفردات من حيث انتساب بعضها إلى بعض ، بالأصالة والفرعية ، وخرج علم النحو بقوله : « من صحة وإعلال ... » إلخ .

وإنما كان موضوعه ماذكر ؛ لأنه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ، وقد علمت أن

« البحث » صادق بالحمل على نوع الموضوع ؛ كقولك : الاسم ، إما ثلاثي ، أو رباعي ، أو خماسي ، أو سداسي ، أو سباعي . وكقولك : كل واو وياء اجتمعتا وسكنت أولاهما ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء . وكقولك كل واو أو ياء تحركت وانفتح ما قبلها ، قلبت ألفا .

فإن الأولى في قوة أن يقال : كل كلمة اجتمعت فيها الواو والياء ، وسكنت أولاهما ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء .

والثانية : في قوة أن يقال : كل كلمة وجدت فيها الياء أو الواو متحركة مفتوحا ما قبلها ، قلبت ياءها أو واوها ألفا .

فاندرج تحت موضوع القاعدة الأولى : واو نحو : « سيد » المدغمة في الياء بعد قلبها ياء ، وتحت موضوع الثانية : واو وياء نحو : « قال ، وباع » المنقلبان ألفا .

أو بالحمل على الموضوع مع عرضه الذاتي ؛ كقولك : كل كلمة ثلاثية مكسورة العين ، يجوز تسكين عينها ، نحو : علم وكتف . في علم وكتف

أو بالحمل على نوع الموضوع مع عرض ذاتي ؛ كقولك : الفعل المجرد أربعة : فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ وَفَعَّلَ ؛ كـ « ضَرَبَ ، وَعَلِمَ ، وَشَرَفَ ، وَدَخَرَجَ » .

أو بالحمل على عرض ذاتي للموضوع ؛ كقولك : الزائد يوزن بلفظه ، فيقال في وزن « اعلم » : افعل ، إذ الزيادة من عوارض الكلمة الذاتية .

وفائدته : التمكن في الفصاحة .

وغايته : العمل بالصناعة .

وفضله : أنه من أشرف العلوم ؛ لأنه يؤدي إلى التمكن في الفصاحة .

ونسبته إلى غيره : أنه من العلوم الأدبية .

رواضعه : معاذ بن مسلم .

واسمه : علم التصريف ؛ لكثرة التصرف فيه ؛ فإن التصريف لغة : التغيير ، ومنه

تصريف الرياح ، أي : تغييرها .

واستمداده : من العقول الكاملة ، واستقراء كلام العرب .

وحكمه : الوجوب الكفائي ، أو الندب .

ومسائله : قضاياه التي تطلب نسب محمولاتها إلى موضوعاتها .
 تنبيه : التصريف يجرى في الحروف قياسا ؛ كقلب همزة الوصل ألفا أو تسهيلها ،
 نحو : الرجل و الرجل عندك ، ولا ينافيه قول ابن مالك :
 حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرَى وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفِ حَرَى
 لأن المراد : أن الحرف لا يقبله مفردا ، أى : غير مركب مع غيره بخلاف الاسم
 والفعل .

* * *

عصر ابن عصفور

لا شك أن الإنسان نتاج عصره وملايساته وظروفه ، وللتعرف على علم من الأعلام لا بد من التعرف على العصر الذي عاش فيه بحثاً عن الجوانب المؤثرة في حياته وفي إنتاجه العلمي ، فلا ريب أن الإنسان ابن بيئته وعصره ، ومن هنا سيتعرض البحث للجوانب المؤثرة في شخصية ابن عصفور كمدخل لدراسة كتابه «المقرب» ، وأبرز هذه الجوانب :

الحياة السياسية .

الحياة الاجتماعية.

الحياة العلمية.



الحياة السياسية

عاش ابن عصفور في أواخر أيام الموحدين في الأندلس ، وعاصر وقعة العقاب المشهورة على حد تعبير المقرئ ، وجرت عام ٦٠٩ هـ - ١٢١٢م و كانت هزيمة الموحدين فيها ساحقة ، وأدت إلى طردهم من الأندلس بعد أن ضعفت قوتهم وعجزوا عن حمايته ، وتراجعوا أمام النصارى شمالاً ، وتركت صدىً أليماً على امتداد العالم الإسلامي كله ، وكانت في حقيقتها لقاء بين المسيحية والإسلام.

كان الجيش المسيحي فيها بقيادة ألفونسو الثامن ملك قشتالة ، ويضم جنوداً من أرجون بقيادة ملكها ، وجاءت نبرة بملكها ، والبرتغال بفرق من فرسان المعبد إلى جانب جماعات من الصليبيين الفرنسيين والإيطاليين ، ومن وراء هؤلاء جميعاً إنوسنيسيو الثالث يشجع ويخطط ، يهب اللجنة ويمنح البركات ، وكان يقود المسلمين الملك الناصر بنفسه ، محمد بن المنصور ، أمير الموحدين ، وبلغ عددهم ستمائة ألف ، فداخله الإعجاب بكثرة من معه ، وأخطأ التدبير ، فدارت الدائرة عليه ، وخلا بسببها أكثر المغرب من السكان ، واستولى النصارى على أكثر الأندلس (١) .

وبعد معركة العقاب تقاسم ملوك الكاثوليك جبهات الأندلس ، فكانت بمثابة الخطوة الأولى في طريق طويل انتهى بسقوط الأندلس وما تخلل ذلك السقوط من معاناة المسلمين من إهذاء النصارى وقسوة معاملتهم.

وإذا ما أردنا أن نحيط بالخازي ، وأعمال العسف ، والإرهاق ، التي وقعت على المسلمين من غير المسلمين - لم يمكننا ذلك . ولكن نورد صورة من تلك الصور الشديدة ؛ لتبين لنا منها ، إلى أي حد كانت معاملة غير المسلمين للمسلمين ، تلك الصورة التي وقعت بمسلمي الأندلس من المسيحيين ، الذين انتزعوا سلطان العرب - تمثل لنا أصدق تمثيل ، وتعبير لنا أقوى تعبير ، عن هذه المعاملة .

لقد حظر المسيحيون على المسلمين الإقامة في مملكة غرناطة ، ومنعواهم من الاتصال

(١) ينظر دراسات أندلسية للدكتور الطاهر مكي ص ٢٧٦ (طبعة دار المعارف) الطبعة الثالثة ١٩٨٧ م .

بهم ، وهددوا كل من يخالف أوامرهم بالموت ، ومصادرة الأموال ، والرق الدائم مدى الحياة ، ولبت الأمر وقف عند هذا الحد ؛ بل لقد شردوا المسلمين ، وأخرجوهم من بلادهم قهراً ، وأرغموا من بقى على الدخول في النصرانية ا .

ومن هذه المعاملات السيئة ، التي عومل بها المسلمون في الأندلس : أمر المسيحيين لهم بأن يضعوا على قبعاتهم شارة زرقاء ، وأن يسلموا كل أسلحتهم ، ولا يحرزوا منها شيئاً ، ومن أحرز السلاح عوقب بالجلد ا .

ومنها : أمرهم المسلمين أن يسجدوا في الشوارع ، متى مر كبير الأخبار ، وألا يقيموا شعائرهم ، وحكمهم عليهم بإغلاق مساجدهم ا .

وبهذه الوسائل لم يبق في الأندلس مسلم ، أو من يستطيع الجهر بإسلامه ، وتنصر العرب الباقون . وحكمت عليهم القوة القاهرة بأن يقوموا بالطقوس ، والأوضاع المفروضة عليهم في المعابد والكنائس ا .

ثم بعد ذلك ، أمعنوا في الإيذاء بالمسلمين ، فمحووا كل الآثار التي تمت إلى الإسلام بصلة ، أو من شأنها أن تثير العقيدة الأولى عندهم؛ فعلوا كل هذا طمعاً في القضاء على المسلمين من تلك البلاد التي ازدهر في ربوعها الإسلام ، حيناً من الدهر ا .

وفي بعض الأحيان ، لم يطمئنوا إلى هؤلاء العرب ، فأخذوا يراقبونهم مراقبة شديدة ، ويضيقون عليهم السبل ، ويمنعونهم من كل مظهر ديني ، وأنشئ في غرناطة ديوانٌ للتحقيق و محاكمة من يتهم بالزيف في عقيدته ، أو التذمر ومخالفة الأوامر ، أو يثبت عليه أنه أتى من الأعمال ما يبعث الشك في أحواله ا .

وقد كانت أساليب المحاكمة ، أمام هذا الديوان ، مزعجة قاسية ؛ حتى لقد ابتدع لإعدام المخالف المحارق التي كانت تقام في ساحات المدينة ، وتدعى إلى مشاهدتها جموع الشعب ، ورجال الدولة ، ورؤساء الدين ، حتى إذا اكتمل عقدهم جاءوا بالمخالف وألقوه في النيران المستعرة ، على مرأى ومسمع من الجميع ا .

فإذا ما ثار المسلمون لتلك الإهانات ، وهاجت خواطرهم لتلك الأعمال الوحشية الفظيعة ، ساموهم العسف وأذاقوهم النكال وأوقعوا بهم العذاب من غير رحمة ، ولا شفقة ا وطاردوهم في كل مكان ، ووثبت عليهم جماعات النصرانية المتحمسة ،

وأمنت فيهم تفتيلاً وتشريداً ، وتعدياً ونهباً ، وانتزعوا منهم أولادهم وأطفالهم ، وألقوا بهم في الكنائس والمدارس ، لتلقينهم أصول النصرانية ، وتنشئتهم على تعاليمها وواجباتها ١١

كل هذا كان سبباً في هجرة الآلاف من المسلمين إلى أفريقيا ، وهناك من اضطر إلى افتداء نفسه وأولاده ، فاعتنق النصرانية ورضى بالدخول فيها ١١ .
وكانت المراسيم والأوامر الملكية ، تصدر بكل ذلك ، ومن غير انقطاع ، بتبرير هذه الأعمال ، وتنظيم سياسة القضاء على المسلمين ، التي جعلتها الكنيسة كل همها .
يقول يوسف كوندي - أحد مؤرخي الإفرنج :-

«ففروا إزاء الإرهاب الذي يخضعهم لصلوة مطارديهم ، ومامنهم إلا مسكين منكود ، وكانت مناظر المحارق في غرناطة ، وقرطبة ، وإشبيلية ، وأنين الفرائس تلتهمها النيران تباعاً ، ومناظر المطاردة ، والنفي ، والتعذيب المستمر - تملأ نفوسهم رعباً ، يحول دون إبدائها بالتذمر بالقول ولا بالإشارة ؛ إذ اعتبر ذلك دعوة إلى الثورة ١ .
ويقول المقرئ في « نفع الطيب » :

وبالجملة ، فإنهم « أهل غرناطة » تنصروا عن آخرهم بادية وامتنع قوم من التنصر ، واعتزلوا النصرى ، فلم ينفعهم ذلك .
وامتنعت قرى وأماكن كذلك ، فجمع لهم العدو الجموع واستأصلهم عن آخرهم ، قتلًا وسبيًا ١ .

ثم بعد هذا كله ، كان من أظهر التنصر من المسلمين يعبد الله في خفية ويصلى ، فشدد عليهم النصرى في البحث حتى أنهم أحرقوا منهم كثيراً .
وجاء في كتاب « أخبار العصر في انقضاء دولة بني نصر » : « ثم دعاهم ملك قشتالة إلى التنصر ، وأكرهم عليه ، وذلك سنة ٩٠٤م فدخلوا في دينهم كرها ، وصارت الأندلس كلها نصرانية ، ولم يبق فيها من يقول : « لا إله إلا الله محمد رسول الله » إلا من يقولها خفية في قلبه . وجعلت النواقيس في صوامعها بعد الأذان ، وفي مساجدها الصور والصلبان ، بعد ذكر الله ، وتلاوة القرآن فكم فيها من عين باكية ، وقلب حزيناً وكم فيها من الضعفاء والمفدورين لم يقدرُوا على الهجرة ، واللحوق

ياخوانهم المسلمين ، قلوبهم تشتعل نارًا ودموعهم تسيل سيلًا غزيرًا ، وينظرون أولادهم وبناتهم يعبدون الصليبان ، ويسجدون للأوثان ، ويأكلون الخنزير والميتات ، ويشربون الخمر التي هي أم الخبائث والمنكرات ، فلا يقدرّون على منعهم ، ولا على نهيهم ، ولا على زجرهم ، ومن فعل ذلك عوقب بأشد العقاب ، وعذب أشد العذاب ، فيالها فجيعة ما أمرها ، ومصيبة ما أعظمها .

وفي سنة ١٦٠٩م صدر الأمر الأخير والنهائي بنفي العرب المنتصرين جميعاً ، وإخراجهم من أرض إسبانيا ، بعد أن دخلوا جميعاً - بحكم العنف والقوة - في النصرانية ، وأصبحوا يرتادون الكنائس والمعابد ، ويشهدون القداس ، والطقوس الدينية المختلفة .

فترح من كان منهم في الشمال إلى فرنسا ، فأكرمهم ملكها هنري الرابع ، وجاد عليهم بالمساكن والمزارع ، وعلى البعض الآخر بوسائل السفر ، وحشدت السفن في البحر الأبيض تنقل من كان بالشغور إلى أفريقيا .

وبهذا أسدل الستار على تلك المأساة المروعة ، وانهت حياة أمة من أعظم أمم التاريخ ، وأنبههم ذكراً ، وأعرقهم حضارة !! .

هذه هي إحدى الصفحات السوداء ، التي سجلها التاريخ على المسيحيين في معاملتهم للمسلمين ، وهي صفحة قد لطخت بعار الدهر ، وعزى الأبد ، لا نرى فيها إلا فواجع تدمى القلوب ، وأهوالاً تفتت الأكباد ، ولا تصور إلا أقواماً خرجوا عن إنسانيتهم ، ونجردوا عن صفاتها ، وانقلبوا إلى مخلوقات بشعة وضئيلة ، قد أضرموا غيظاً على الإسلام والمسلمين ، وحملتهم شهوة الانتقام على ارتكاب أبشع صور التنكيل والتعذيب .

فهل يمكن للباحث المنصف ، أن يقارن بين ما ارتكبه هؤلاء من الفظائع والمجازي ، وبين ما ضربه المسلمون من المثل العليا ، ووضعوه من الأسس الرفيعة في العدالة والوفاء والنبيل !! .

لا شك أنه من العبث محاولة تلك المقارنة .

قد نجد من يحاول أن يحتلر ، عن هذه الأعمال التي حدثت بالأندلس ، بأن

النصارى بها لم يكونوا قد بلغوا - إذ ذاك - من الحضارة والمدنية ما يجعلهم يترفعون عن مثل هذه المخازى .

ولكن ماذا يقول هذا المعتذر فيما ترتكبه الدول المسيحية ، في البلاد الإسلامية التي وقعت تحت سلطانها ونفوذها في عصرنا الحاضر ، عصر الحضارة والمدنية ، عصر النور والعلم بماذا يدافع المدافعون عن أعمال فرنسا في الجزائر ، وهولندا في جاوة ، وأندونيسيا ، و إيطاليا في طرابلس ، و النمسا في البوسنة والهرسك ، وغير هذا. وذلك مما يطول بنا القول ، إذا نحن حاولنا تفصيل وبيان ما ينطوى عليه ، مما يندى له وجه المدنية خجلاً . إذن ، ليس الأمرُ أمرَ المدنية والحضارة ؛ وإنما هو أمر التعصب المقوت ، الذى تضطرم به نفوس رجال الدين المسيحيين ، الذين لا يألون جهداً في التشنيع على المسلمين ، وتصويرهم لأهمهم بصور بينها وبين الحقيقة بون شاسع .

وهل كانت الحروب الصليبية ، التى قامت في المشرق زهاء قرنين من الزمان ، إلا ثورة دهنية ، أزرى لهيبتها التعصب المقوت ، وأثار كوامنها رجال الكنيسة ، وزعماء الدين من المسيحيين ١١٩ .

أليس بطرس الزاهد ، هو الذى طاف أوروبا باكتيا متحجبا ، وهو حافى القدمين ، يرتدى ثياباً خشنة ، ويحمل صليبا كبيرا ، يخطب العامة والدهماء ، ويلهب حماستهم ، ويشير روح الانتقام فيهم ويحث فيهم عوامل الدفاع عن الأماكن المقدسة ١٢ .

أليس زوار الأماكن المقدسة ، من الأقباط والرهبان ، هم الذين كانوا يعودون إلى بلادهم ، فيروون أشنع القصص ، وأفظع الروايات عن أعمال المسلمين فيها ، وانتهاكهم لحرمتها المقدسة ، ويصورون الخطر الدايم الذى يهددهم من المشرق ، ويوشك أن يأتى على المسيحيين ويجتاحهم ، ويقضى على النصرانية ، وقد استطاعوا بذلك أن يجعلوا من أوروبا المسيحية أتونا ملتها ، يتلفى غيظاً وحنقاً على الإسلام والمسلمين ١٣ .

وها هم اليوم جماعة الصهيونية ، يعيدون المأساة ، ويشعلون نار الحرب على المسلمين ، طامعين فى إقامة دولة يهودية ، على أنقاض المسلمين فى فلسطين .

وها هم يدبرون المكائد للمسلمين ، وماذا لك إلا صورة واضحة لما يضمرة اليهود للمسلمين فأين تلك الصور وهذه المعاملة ، من معاملة المسلمين لغير المسلمين ، وقت أن

فتحوا بلادهم ، ودخلوها ظافرين منتصرين ، وسيطروا عليهم بحكمهم ، وأخضعوهم لسيادة الإسلام وسلطانه ١٤

تلك المعاملة التي كانت تفيض عدلا وإنصافا ، وتسامحا ووفاء ، قد أكرم المسلمون مجاورهم من أهل الذمة ، والعهد ، واعتبروهم إخوانا في السراء والضراء ، ونادوا بالمساواة العامة بين أبناء البشر كافة ، ودعوا الناس جميعا إلى نبذ الفوارق والخلاف ، وتواصوا بالرفق بالمخالفين ، والإحسان إليهم ؛ وقالوا لهم : « نحن وإن فرقت بيننا العقيدة ، ولم تجمعنا رابطة الدين فقد ربطتنا أصرة النسب ، وجمعتنا جامعة الإنسانية » .

لم ينس المسلمون تعاليم دينهم ؛ وأداب شريعتهم ، حينما كانوا يكتسحون البلاد التي فتحوها ؛ فلم يبطش قوادهم بمن ظفروا بهم ، ولم يستبد أمراؤهم بمن خضعوا تحت سلطانهم ، ولم يصدر الخليفة الأعظم أوامره بالتنكيل والتعذيب والتخريب ؛ وإنما كانوا يمثلون ملائكة الرحمة ، ورسل السلام ؛ يمشون في أمورهم بالحزم واللين ، والرفق والصفاء ، ومن خرج عن ذلك عوقب عقابا شديدا .

فها هو عمر بن الخطاب ، الخليفة الثاني للمسلمين ، يكتب إلى أميره في مصر ، عمرو بن العاص ، كتابا يوصيه فيه بأهل الذمة خيرا ، فيقول فيه :

« واعلم ، يا عمرو ، أن الله يراك ويرى عملك ، وأن معك من أهل ذمة وعهد ، وقد أوصى رسول الله ﷺ بهم وأوصى بالقبط ، فقال : « استَوْصُوا بِالْقَبِطِ خَيْرًا ، فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً وَرَحْمًا » (١) ، وقد قال ﷺ : « مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِدًا أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ فَأَنَا خَصْمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (٢) .

(١) قوله ﷺ « استَوْصُوا بِالْقَبِطِ » أخرجه الطبراني في الكبير ٦١/١٩ رقم ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ والحاكم ٥٥٣/٢ من طرق عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه مرفوعا .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وذكره الهيثمي في المجمع ٦٦/١٠ وقال رواه الطبراني باسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح وذكره الهندي في كنز العمال ٣٤٠١٩ ، ٣٤٠٢٠ وزاد نسبه إلى البيهقي وابن سعد وعزاه السخاوي أيضا في المقاصد ص ٣٨٨ إلى ابن يونس في تاريخ مصر وذكره الهندي برقم ٣٤٠٢١ عن الزهري مرسلا وعزاه لابن سعد وذكره برقم ٣٤٠٢٣ وعزاه للطبراني عن أم سلمة .

(٢) أخرجه أبو داود ١٧٠/٣ ، ١٧١ كتاب الحجاج والإمارة والفتىء باب في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا في التجارات حديث ٣٠٥٢ وفيه مجاهيل وينظر الترغيب ٤٤٢٣ .

وقد تتابع الخلفاء المسلمون في التوصية بهم ، والعناية بأمرهم ، والحرص على إنصافهم ، ومنع الظلم والأذى عنهم ، وهي صفحات خالدة تُسجل بيد العزة والكرامة ، في معاملة المسلمين لمخالفهم ، وتتضمن أقوى الأمثلة على غاية ما تسموا إليه الإنسانية من عدل ورحمة:

وقد عبر الشعراء الأندلسيون عن مرارة السقوط الرهيب لدولة المسلمين والعرب في الأندلس ، في أشعارهم ، نختار من ذلك تلك القصيدة ، لأبي البقاء الرندي :

* * *

نكبة الأندلس

لأبي البقاء الرندي

فلا يُغزُّ بطيب العيش إنسانُ
 من سرّه زمنٌ ساءتُهُ أزمانُ
 ولا يدومُ على حالٍ لها شأنُ
 إذا نبّث مشرفياتٍ وخرصانُ
 كان ابن ذبي يزين والغمدُ غمدانُ
 وأين منهم أكاليل وتيجان
 وأين ما ساسه في الفرس ساسانُ
 وأين عادٌ وشدادٌ وقحطانُ
 حتى قضوا فكان القوم ما كانوا
 كما حكى عن خيال الطيف وشنانُ
 يوماً ولا ملك الدنيا سليمانُ
 وللزمانٍ مسرات وأحزانُ
 وما لِمَا حلّ بالإسلامٍ سلوانُ
 هوى له أحدٌ وانهدّ ثهلانُ
 حتى نزلت منه أقطارٌ وبلدانُ
 وأين شاطبةٌ ؟ أم أين جيانُ ؟
 من عالمٍ قد سما فيها له شأنُ
 ونهرها العذبُ فياضٌ وملآنُ
 عسى البقاء إذا لم تبق أركانُ
 كما بكى لفراق الإلف هيمانُ
 قد أفترت ولها بالكفر عُمرانُ

لكلّ شيءٍ إذا ما تمّ نقصان
 هي الأمورُ كما شاهدتها ديوان
 وهذه الدار لا تبقى على أحدٍ
 يمزق الدهرُ حتماً كلّ سايفٍ
 وينتضي كلّ سيفٍ للفناء ولو
 أين الملوكُ ذور التيجان من بين
 وأين ما شاده شدادٌ في إرمٍ
 وأين ما حازه قارون من ذهبٍ
 أتى على الكلّ أمرٌ لا مردٌ له
 وصار ما كان من ملكٍ ومن ملكٍ
 كأنما الصمبُ لم يسهل له سببُ
 فجالغ الدهرُ أنواعَ منوعةٍ
 وللحوادث سلوانٌ يُسهلها
 دهي الجزيرة أمرٌ لا عزاء له
 أصابها العين في الإسلام فارتزأت
 فاسأل بلنسية ما شأنُ مرسية
 وأين قرطبةٌ ؟ دارُ العلوم فكم
 وأين حمصٌ وما تحويه من نزهٍ ؟
 قواعدٌ كُنَّ أركان البلاد فما
 تبكى الحنيفة البيضاء من أسفٍ
 على ديار من الإسلام خالية

فيهنّ إلا نواقيس و ضلبيان
 حتى المنابر ترثى وهى عيدان
 إن كنت في بينة فالدهر يقظان
 أبعد حمص تغرّ المرة أوطان
 وما لها مع طول الدهر نسيان
 كأنها في مجال السبق عقبان
 كأنها في ظلام النقع نيران
 لهم بأوطانهم عزّ وسلطان
 فقد سرى بحديث القوم زكبان
 قتلى وأسرى فما يهتزّ إنسان
 وأنتم يا عباد الله إخوان
 أما علي الخير أنصار وأعوان
 أحال حالهم جحورّ وطغيان
 واليوم هم في بلاد الضدّ عبدان
 عليهم من ثياب الذلّ ألوان
 لهالك الأمر واستهوتك أحزان
 كما تفرق أرواح وأهدان
 كأنما هي ياقوت ومرجان
 والعين باكية والقلب حيران
 إن كان في القلب إسلام وإيمان

حيث المساجد قد أضحت كنائس ما
 حتى المحاريب تبكى وهي جامدة
 يا غافلاً وله في الدهر موعظة
 وماشياً مرحاً يلهيه موطنه
 تلك المصيبة أنست ما تقدّمها
 يا راكبين عتاق الخيل ضامرة
 وحاملين سيوف الهند مرهفة
 ورايعين وراء البحر في دعة
 أعندكم نبأ من أهل أندلس
 كم يستغيث بنا المُستضعفون وهم
 ماذا التقاطع في الإسلام بينكم
 ألا نفوس أبيات لها نعم
 يا من لذّة قوم بعد عزّهم
 بالأمس كانوا ملوكاً في منازلهم
 فلو تراهم حيارى لا دليل لهم
 ولو رأيت بُكاهم عند بيعهم
 يا ربّ أمّ وطفلٍ حيل بينهما
 وطفلةٍ مثل حسن الشمس إذ طلعت
 يقودها العليج للمكروه مُكرهة
 لمثل هذا يذوب القلب من كمد

الحياة الاجتماعية

المجتمع الأندلسي مجتمع معقد ؛ إذ يتألف من عناصر متعددة في أصولها البشرية ، فقد توالى على البلاد منذ فجر التاريخ أجناس مختلفة ، فحكمتها الإغريق ثم الرومان ثم القوط ، وجاء العرب فصادفوا بلاداً قد انطبعت فيها سمات هذه الأمم المختلفة ، فطبعوا البلاد بسمات أخرى ، وخصوصاً أن العرب قد امتزجوا بالسكان السابقين عليهم بالزواج والمصاهرة والحوار والمعاشرة ؛ لأنهم أتوا إلى هذه البلاد جنوداً ؛ مما اضطرهم إلى الاتصال الأسرى بسكان شبه الجزيرة الأندلسية .

وبذلك أصبح سكان الأندلس بعد الفتح الإسلامي خليطاً من :

البربر والمغاربة والعرب والمسيحيين الذين كانوا ينتمون إلى العناصر الأيبيدية التي جاءت من المغرب ، والعناصر الكلسية التي وفدت من أوروبا والجماعات اليهودية القديمة والرومان والقوط وبعض العناصر الأوربية الشمالية والصقالبة^(١) .

ولهذا الاختلاط آثاره الخلقية والخلقية والعقلية ؛ مما دفع ذلك ابن المقرئ إلى وصف أهل الأندلس نتيجة هذا الاختلاط بقوله :

« أهل الأندلس : « عرب ، في الأنساب والعزة وعلو الهمة وفصاحة الألسن وطيب النفوس وإباء الضيم وقلة احتمال الذل والسماحة بما في أيديهم والنزاهة عن الخضوع وإتيان الدنية .

« هنديون » في إفراط عنايتهم بالعلوم وحبهم إياها .

« بغداديون » في نظافتهم وظرفهم وجودة قرائحهم ولطافة أذهانهم وحدة أفكارهم ونفوذ خواطيرهم .

و « يونانيون » في استبطانهم للمياه ، ومعاناتهم لضروب الفراسات واختيارهم لأجناس الفواكه ، وتحسينهم للبهاتين بأنواع الخضر وصنوف الزهر^(٢) .

وقد كان سكان هذه البلاد في حالة استقرار يعيشون في القرى والحصون ، إضافة

(١) ينظر البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ١١/٢ (دار الثقافة بيروت) .

(٢) ينظر نفع الطيب ٧٥/١ ، ومجلة عالم الفكر ص ٣٤٣ - ٣٤٤ المجلد العاشر .

إلى الأمصار المعروفة كـ « غرناطة ومالقة وإشبيلية » وتمتاز هذه البلاد بكثرة العمران ، مارس أهلها - كأي مجتمع مستقر - الصناعة والتجارة والزراعة ، وغيرها من الحرف .

وهذا يعني أن كثرة الأصول التي كان ينتمي إليها المجتمع الأندلسي ، وكذلك اختلاف النزعات وتعددتها لم تجعل منه مجتمعاً مهلهلاً ، وكما يقول الدكتور أحمد هيكل : « وليس معنى ما تقدم أن المجتمع الأندلسي كان مجتمعاً مهلهلاً بسبب اختلاف عناصره البشرية ، فالحق أنه برغم تعدد العناصر بين سكان الأندلس - كانت الروابط القوية تشد بعضهم إلى بعض في أغلب الأحيان ، وتطبعهم بالطابع الأندلسي المتميز ، فقد كانت هناك دائماً البيئة المشتركة والثقافة المشتركة ، وكانت هناك غالباً الحكومة الموحدة والسياسة الموحدة ، ثم كانت هناك بعد ذلك الحضارة الأندلسية الرائعة التي تصبغ جميع العناصر بصبغتها الواضحة ، تلك الصبغة التي لا يكاد يفترق فيها بربري الأصل عن عربي الدم ، بل لا يكاد يتميز معها أسباني الجدود من عربي الآباء » (١) .

ويعلل الدكتور أحمد هيكل لهذا الترابط فيرجعه إلى غلبة العنصر العربي وارتباطه بسكان البلاد الأصلية عن طريق الزواج والمصاهرة لما كان الوافدون العرب في شكل جنود لا في شكل أسر ، دفعهم ذلك إلى الارتباط مع سكان الجزيرة برباط المصاهرة . وكان لهذا الاستقرار الاجتماعي فضلاً في ازدهار الحركة العلمية ، وبرز المبدعين من أهل الأندلس في شتى العلوم ، وستعرض للحركة العلمية في النقطة التالية .

* * *

(١) ينظر الأدب الأندلسي للدكتور أحمد هيكل ص ٣٥ .

الحركة العلمية

بدأت النهضة العلمية منذ وطعت أقدام المسلمين أرضها ، فكان للفتح الإسلامي الفضل في تغيير وجه الحياة فيها ، بل وفي أوربا كلها التي كانت تترزح تحت وطأة الظلم والظلام .

ومعلوم أن الإسلام يقدر العلم ، ويرفع درجة العلماء ؛ لذلك جاء إلى الأندلس متضمناً دعوته إلى العلم ، مرغباً فيه ، وقد تهيأت له أرض خصبة في هذه البلاد ؛ حيث وجد حكاماً يعشقون العلم ويقدرون العلماء ويشجعون على الإبداع . واستمرت هذه النهضة إلى آخر وجود المسلمين في الأندلس ، بل إن الأوربيين استفادوا استفادات عظيمة مما خلفه المسلمون من تراث علمي ، وإلى الآن . وقد ازدهرت في الأندلس علوم شتى وفنون مختلفة ، ومن العلوم التي استحوذت على اهتمام العامة والخاصة وانتشرت انتشاراً واسعاً :

(١) علم النحو .

(٢) علم القراءات .

(٣) علم التفسير .

علم النحو :

النحو : هو مجموعة من القواعد التي تلتزم بها أساليب اللغة في طرق أدائها للمعاني ، أو كما عرفه ابن جنى : انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب ، وغير ذلك ؛ ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها ، وإن لم يكن منهم ، وإن شئ بعضهم عنها رد به إليها^(١) .

وقد ارتبط علم النحو في نشأته وتطوره بالقرآن الكريم ، فقد مر بمراحل متعاقبة كانت في البداية سريعة ، وذلك بسبب ارتباطه بضبط القرآن والحديث ، حتى يظلا بمنجاة من اللحن والتحريف مما جملة في حقيقة الأمر من ثمرات الدراسة القرآنية^(٢) .

(١) الخصائص ٣٤/١ .

(٢) مجلة الدارة السعودية ، العقد الأول ، السنة الثانية ، شوال ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ص ١٧ ، من مقال للدكتور عبد الكريم محمد الأسعد .

وهناك ظروف موضوعية أدت إلى نشأة علم النحو ، وذلك بعد بروز المشكلة اللغوية والحاحها بفعل عاملين :

الأول : عامل اجتماعي ، يتمثل في الاختلاط العميق الذي نشأ بين القبائل العربية وبين غير العرب ممن فتح الله بلادهم للمسلمين ، هذا الاختلاط دعا إلى ضرورة اتخاذ لغة تعبر عنه وتقضى حاجاته ، فبدأت لذلك تنشأ مشكلة لغوية ذات شقين : الشق الأول : تعدد اللغات وتعدد الألسنة لكثرة البلاد المفتوحة ، والشق الثاني : اللحن الذي بدأ يتسرب إلى اللسان العربي (١) .

والعامل الثاني : ديني ، ويتلخص في أن العرب أرادوا أن ينشروا الإسلام بين الشعوب المفتوحة ، ومحور الإسلام القرآن ، وهو نص عربي ، ولا بد لكل مسلمة ومسلمة أن يقرأ ولو شيئاً يسيراً من القرآن وبصورة صحيحة ، وهذا يدعو إلى أن يتعلم العجم ولو المبادئ الأساسية للغة العربية التي بها يستطيعون قراءة القرآن قراءة صحيحة .
والحق أن كلا العاملين أحدثا أثراً مناقضاً للآخر ، فالعامل الاجتماعي يدعو إلى خلق لغة مشتركة للتفاهم بين العرب وبين أهل البلاد المفتوحة ، على حين أن العامل الديني يؤثر المحافظة على اللغة العربية كما هي - دونما شائبة - حتى يثنى قراءة القرآن الكريم قراءة سليمة ، ومن هنا برزت المشكلة (٢) .

وقد أدرك المسلمون المشكلة اللغوية ، ولذلك فكروا في حل سريع لها ، يضمن ترابط المجتمع ووحدته من ناحية ، ومن ناحية أخرى يفرض على هذا المجتمع لغة القرآن (اللغة العربية) لغة رسمية .

ومن هنا ، بدأ علم النحو في الظهور للقيام بالمهمة السابقة ، وبدأ ذلك الظهور في شبه خطوات تمهيدية ، كضبط النص القرآني الذي قام به أبو الأسود الدؤلي كحل سريع للمشكلة اللغوية ، وكانت هذه الخطوة خطوة تمهيدية لنشأة القواعد اللغوية .
ثم جاءت الخطوة الثانية وهي التصدي المباشر للمشكلة اللغوية فصنّف أبو الأسود الدؤلي - أيضاً - الحركات إلى مضمومات ومفتوحات ومكسورات ، منونة وغير

(١) ينظر قضايا ونصوص نحوية (دار الثقافة العربية) للدكتور علي أبو المكارم ص ٣٥ .

(٢) راجع السابق ص ٣٦ ، ٣٧ .

منونة . وبذلك أدرك ظواهر التصرف الإعرابي في آخر الكلمات ، وكانت هذه الخطوة هي البداية الحقيقية إلى وضع قواعد علم النحو التي أتبع لها أن تتطور وتتضح وتستقر كل ذلك جاء في أطوار متعددة (١) .

علم النحو في الأندلس

نشأ المذهب الأندلسي في بداية القرن الخامس الهجري ، حيث خالط نحاتها جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين مع انتهاجهم نهج الآخرين في الاختيار من آراء نحاة الكوفة والبصرة وإضافة اختيارات من آراء البغداديين وبخاصة أبو علي الفارسي ، وابن جني ، وشاءت الأقدار أن تكون هذه البلاد رائدة لفن النحو بعد أن كانت محرومة منه زمناً طويلاً (٢) .

يلخص صاحب كتاب « تاريخ الفكر في الأندلس » رحلة النحو في هذه البلاد ، فيقول : « كان الناس أولاً ، يدرسون اللغة في الأندلس عن طريق قراءة النصوص الأدبية والكتب دون استعمال كتب خاصة في النحو ، ثم عرضوا بعد ذلك كتبه ، وأول ما ذاع بينهم منها كتب الكسائي وسيبويه ، ثم جودي بن عثمان المتوفى سنة ١٩٨ هـ الذي ألف كتاب « منبه الحجارة » وجاء بعده أبو علي القالي المتوفى سنة ٣٥٥ هـ الذي ألف رسالة عن المقصور والمدود ، وأخرى عن الأفعال عنوانها : « فعلت وأفعلت » وكان أرفع كتب النحو على أيام ابن حزم « تفسير الحوفي لكتاب الكسائي » وكتابين لابن سيده الضمير . وقد قام أبو الحجاج يوسف بن عيسى المتوفى سنة ٤٧٥ هـ بشرح ما في كتاب سيبويه من الشعر و نقد نحوه ، وكان الأعلام البطليوسي يسمي بالنحوي ، وقد وضع شرحاً لجمل الزجاجي ولكتاب الحماسة ، وألف عدداً من الكتب الجيدة في النحو ، ويقولون إن أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري المعروف بابن الباذش الغرناطي المتوفى سنة ٥٤٠ هـ كان يعد نفسه واحداً من أعلام النحو الثلاثة في عصره » (٣) .

(١) انظر هذه الأطوار عند الدكتور علي أبو المكارم : المرجع السابق ص ٤٢ ومابعدها .

(٢) المدارس النحوية ٢٩٢ .

(٣) تاريخ الفكر الإسلامي في الأندلس (مؤسسة النهضة المصرية ١٩٥٥ م) ترجمة : حسين مؤنس

ص ١٨٥ وانظر : فضل الحضارة الإسلامية والعربية على العالم ص ٥٦٠ .

واستمرت حركة النحو فى تقدم وازدهار ، فوجدنا علماء مبرزين ألفوا مجموعة من الكتب مازال أثرها البالغ إلى يومنا هذا ، ومن هؤلاء : ابن مالك مؤلف « الألفية » وكتاب « التسهيل » وشرحه ، وكتاب « شرح الشافية الكافية » وغيرها ، والشلوين مؤلف كتاب « التوطئة » وغيره ، وابن عصفور مؤلف كتاب « المقرب » وغيره ، وغيرهم كثير .

ومما يدل على اعتناء الأندلسيين بالنحو وحفظهم له ، وارتحالهم فى طلبه - حفظهم مذاهب النحاة ، كما كانت تحفظ مذاهب الفقه ، كما أن العالم الذى لا يكون متمكناً من هذا العلم ، ولا يعرف غرائبه وشوارده ، لا يكون جديراً باحترامهم ولا مستحقاً للتمييز ولا سالماً من الازدراء (١) .

بذلك تتضح لنا عناية أهل الأندلس بعلم النحو واستقلالهم فى آراء كثيرة ، فكونوا بذلك مدرسة فى النحو خاصة بهم .

ثانياً : علم القراءات

ومما يتصل بالنحو اتصالاً وثيقاً علم القراءات ؛ إذ للقراءات أثرها فى التوجيه النحوى واللفوى .

وعلم القراءات علم يعرف به كيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله (٢) . والقراءات حجة الفقهاء فى الاستنباط والاهتداء إلى الحق فى كثير من المسائل الفقهية .

وقد انتشر علم القراءات فى الأندلس على يد مجاهد من موالى العامريين ، وخاصة عندما ملك بشرق الأندلس ؛ لأن مولاة المنصور بن عامر أخذه به ؛ إذ كان معتنياً بهذا الفن من فنون القرآن ، واجتهد فى تعليمه وعرضه على من كان من أئمة القراء بحضرته ، فكان سهمه وسهم مولاة فيه وافرأ (٣) .

(١) فضل الحضارة الإسلامية والعربية على العلم ص ٥٦٠ .

(٢) لطائف الإشارات ، تحقيق : الشيخ عامر عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين ١٧٠/١ .

(٣) راجع : أهم القضايا النحوية والصرفية فى المهرج الوجيز لابن عطية (رسالة ماجستير ، كلية اللغة العربية بالقاهرة) ص ١٥ .

وقد وضع العلماء شروطاً للقراءة الصحيحة ، وهي : أن توافق العربية ولو بوجه ، بمعنى أن تتفق مع رأى من آرائها ولو كان ضعيفاً ، وأن توافق أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وأن يصح سندها .

يقول ابن الجزري : كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصح سندها ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها (١) . فإذا اختل شرط من الشروط الثلاثة صارت القراءة ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، مهما كانت منزلة القائل بها ، أو كانت سبعة أو عشرية .

ومما يدل على أهمية الشروط السابقة ما قاله السيوطي عن ابن الجزري في كلامه السابق : « وأحسن من تكلم في هذا النوع إمام القراء في زمانه شيخ شيوخنا : أبو الخير ابن الجزري » (٢) .

والقراءات حكم على القاعدة اللغوية ، ولا يكون العكس ، فنحن نصح القاعدة بالقراءة ، ولا نصح القراءة بالقاعدة ، وهذا يدل على أهمية القراءات في درس النحو ، وفي ضبط قواعده .

ثالثاً : علم التفسير

ومن العلوم التي تتصل بعلم النحو علم التفسير ؛ إذ للنحو أثر بارز في تفسير كتاب الله عز وجل .

وفضل علم التفسير كبير ؛ إذ يتصل بكتاب الله ، فموضوعه كتاب الله الذي هو ينبوع الحكمة ، ومعون كل فضيلة . والغرض منه شريف ؛ فالغرض منه الاعتصام بالعروة الوثقى والوصول إلى السعادة الحقيقية التي لا تفنى ، كما أن الحاجة إليه شديدة لفهم كتاب الله ؛ لتستقيم الحياة ، ويصل الإنسان إلى الكمال الدنيوي والأخروي ؛ لأن كتاب الله هو المنهاج القويم والصراط المستقيم ، عصمة لمن تمسك به (٣) .

(١) انظر : طبقات القراء ٢/٢٤٧ ، ولطائف الإشارات ١/٤٢١

(٢) الإتقان ١/٢٥٨ .

(٣) انظر الإتقان ٤/١٩٩ .

وقد عنى الأندلسيون بتفسير الكتاب العزيز ، وكان حظهم من العناية به والإتقان كبير .

« وعلمائهم فى مقدمة من خلصوا التفسير من الإسرائيليات والأخبار الواهية والمصنوعة... التى أدخلها اليهود والنصارى الذين اعتنقوا الإسلام » (١) .
ومن أبرز المفسرين الأندلسيين :

أبو عبدالله بقى بن مخلد (٢٠١ - ٢٧٦ هـ) من أهل قرطبة .

أبو سعيد عثمان بن محمد بن محاسن (توفى ٣٥٦ هـ) .

مكى بن أبى طالب القيسي القرطبي (٣٥٥ - ٤٣٧ هـ) .

وابن عطية صاحب كتاب تفسير « المحرر الوجيز » .

والقاضى أبو بكر محمد بن عبدالله العربى (توفى ٥٤٣ هـ) صاحب كتاب

« أحكام القرآن » .

وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبى بكر بن فرج الأنصارى الخزرجى الأندلسى ثم

القرطبي صاحب كتاب « الجامع فى أحكام القرآن » .

يتبين لنا من كل ذلك مدى إسهام الأندلسيين فى مجال علم التفسير وهو إسهام

عظيم ولا شك .

* * *

(١) انظر : مقدمة ابن خلدون ص ٣٠٨ (ط مصطفى الحلبي) ، وكشف الظنون ١/٢٢٨ .

ترجمة ابن عصفور

اسمه وكنيته ولقبه

اسمه : علي بن أبي الحسن بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الإشبيلي ، وكنيته : أبو الحسن ، ويلقب بابن عصفور^(١) .
وقد وصفه أبو العباس في « عنوان الدراية » فيمن حُرِفَ من العلماء في المائة السابعة بجملة بقوله « هو الشيخ الفقيه الأستاذ النحوي المؤرخ المحصل الجليل الفاضل ، الأستاذ أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي ، عرف بـ « ابن عصفور » ، من أهل إشبيلية .

مولده ونشأته

ولد ابن عصفور بإشبيلية عام سبعة وتسعين وخمسمائة وهو عام السيل الكبير ، ونشأ في ربوع الأندلس يأخذ علوم العربية والأدب من أشهر علمائها . وقد لازم الشلوطين عشر سنين إلى أن ختم عليه كتاب سيويه .
وقد استوطن بأخرة تونس وتجول وسكن ثغرى آناً مرة وآزمور أخرى ، ودخل مراكش^(٢) .

وقد ذكر من ترجم له أنه كان صابراً على البحث ومدارسته لا يمل من ذلك ، وقد تصدر للإقراء والتعليم فأقبل عليه الطلبة وأخذوا عنه علم العربية ، والمتبع لمؤلفاته يجد أنه لم يكن له باع إلا فيما يتعلق بعلوم العربية وآدابها .

مكانته العلمية

برع ابن عصفور في النحو ، وحمل لواء العربية في زمانه بعد أستاذه الشلوطين ، فبعد أن أتم دراسته على شيوخه ، تصدر للتدريس ، وكان ذلك في إشبيلية ، وكانت له حلقة كبيرة يدرس فيها لطلابه .

(١) انظر الوافي بالوفيات ٢٢/٢٦٥ ، كشف الظنون ٢/١٨٢٢ ، وشذرات الذهب ٥/٣٣٠ ،
وبغية الوعاة ٢/٢١٠ ، ومفتاح السعادة ١/١١٨ ، ونفع الطب ٢/٢٠٩ ، ٢٧١ - ٢٧٢ ،
وكشف الظنون ص ٥٢٧ ، ٦٠٣ ، وإيضاح المكنون ١/٥٢٧ ، الأعلام للزركلي ٥/٢٧ .
(٢) انظر الذيل والعكملة ٥/٤١٣ ، ٤١٤ .

قال عنه السيوطي : حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس .
وقال ابن الزبير : أخذ عن الدجاج ، والشلوبين ، ولازمه مدة ، وكانت بينهما منافرة
ومقاطعة ، وتصدر للاشتغال مدة بعدة بلاد ، وجال بالأندلس ، وأقبل عليه الطلبة ،
وكان أصبر الناس على المطالعة ، لا يمل من ذلك (١) .
وقيل : إنه لم يكن يؤخذ عنده غير النحو ولا تأهل لغير ذلك (٢) .
ولكن هذا لا يصح ، لأنه كان عالماً في العربية ، ربّان في الأدب (٣) يشهد له ما
قدمه من مصنفات ، ففي النحو نرى كتباً كثيرة كالمقرب والبديع وشروح الجمل ، وفي
الصرف : الممتع ، وفي الأدب : الضرائر وسرقات الشعراء ، وشرح الأشعار الستة ،
وشرح الحماسة ، وشرح ديوان المتنبي (٤) .
وقد كان أبرع تلاميذ الشلوبين وأحسنهم تصنيفاً ؛ ولذلك ذاع صيته في بلاد
الأندلس ؛ فتصدر للتدريس في إشبيلية وشريش ومالقة ومرسية ، حتى جعل اسمه في
الطبقة الأولى من أعلام إشبيلية ، وقرن بأمثال أبي علي الشلوبين وأبي الحسن الدجاج (٥) ،
وقيل : إنه حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس
وكان لسرعة تفوق ابن عصفور وشهرته وتصدره للتدريس أن نافس أستاذه
الشلوبين ؛ مما جعله ينقم عليه فصار إلى الغض من شأنه ويصمه بالجهل ، فكان يقول
لتلاميذه : « إذا خرجتم فاسألوا ذلك الجاهل » (٦) يعني ابن عصفور .
بل إن شهرته العلمية طبقت العالم الإسلامي شرقاً وغرباً ، فأصبح مذكوراً
- لعلمه - لدى الجميع ، ولمصنفاته تقدير وحفاوة ، قال صاحب القدح المعلى :
« وأبو الحسن الآن إمام بهذا الشأن في المشارق والمغرب ، وهو حيث حلّ فعلمه نازل
بالحل الرفيع ، ومقابل بالبر الفائق » (٧) .

(١) انظر : بغية الوعاة ٢/٢١٠ ، والوافي بالوفيات ٢٢/٢٦٥ ، ونفع الطيب ٢/٢٠٩ .

(٢) بغية الوعاة ٢/٢١٠ .

(٣) الذيل والتكملة ٥/٤١٤ .

(٤) السابق نفس الصفحة .

(٥) انظر نفع الطيب ، وبغية الوعاة ٢/٢١٠ .

(٦) نفع الطيب ٢/٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٧) اختصار القدح المعلى ص ٩٦ .

وبلغ من علمه في النحو أن جعله القاضي ناصر الدين ابن المنير خاتم علماء النحو حين رثاه قائلاً :

أسند النحو إلينا الدؤلى عن أمير المؤمنين البطل
بدأ النحو على ، وكذا قل بحق : ختم النحو على (١)
ويذكر ابن سعيد المدلج أن شيخه ابن عصفور انتهد إليه علوم ، وعليه الإحالة
الآن في المشرق والمغرب (٢) .

غير أنه وبالرغم من ذلك حاول بعض الأندلسيين الغض من ابن عصفور والتقليل من شأنه ، فابن الزبير ينفي عنه أن يكون ذا معرفة بغير علوم العربية (٣) وابن مالك « صاحب الألفية » يصمه بالجهل وعدم الضبط والإتقان وكثرة الخطأ وابن الحاج وأبو العباس « أحمد بن محمد الإشبيلي » وهو معاصر لابن عصفور ، يتهمه بأنه يسيء فهم كتاب سيبويه وتفسيره (٤) وأبو حيان الذي عني بالمتع والمقرب والشرح الكبير لا يالو جهداً في تعقب ابن عصفور ونقده والغض منه وقد أورد عليه تعليقات كثيرة (٥) . وقد عرض المقرئ لبعض تلك الأقوال فوصفها بأن فيها كثيراً من التخليط والتعسف ، ثم أنشد قائلاً :

وفي تعب من يحسد الشمس نورها ويأمل أن يأتي لها بضرب (٦)
وللحق نقول : إن هذه الأقوال - على ما فيها من حق أو باطل - لا تنال من منزلة ابن عصفور ، أو تنقص من قدره في تاريخ النحو العربي ، بل إن له قدمًا راسخة تشهد لها كثرة مصنفاته في فن النحو والصرف ، وشهرته التي طبقت الآفاق قديماً وحديثاً .
أساتذته وشيوخه

تذكر كتب التراجم أن ابن عصفور أخذ عن اثنين هما :

- (١) بغية الوعاة ٢/٢١٠ .
- (٢) نفع الطيب ٣/١٨٤ .
- (٣) انظر بغية الوعاة ٢/٢١٠ .
- (٤) المختصر القدرح المعلى ص ٩٦ ، وبغية الوعاة ١/٣٦٠ .
- (٥) ينظر : البحر المحيط ٢/٣٦٢ ، ٣٦٣ .
- (٦) نفع الطيب ٤/١٤٨ .

١- الشلوين :

وهو الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشبيلي الأزدي ، المعروف بالشلويني (١) .

والشلويني نسبة إلى حصن شلوينية بجنوب الأندلس ، ويسميه الإسبان الآن Salobrena ، يقع جنوبي غرناطة على البحر المتوسط ، وهي قرية من قرى إشبيلية ، وهي تقع غربي مدينة « موتريه شرقى المنكب » (٢) .

وقد أورد بعض المؤرخين اسمه بدون ياء نسب ، فقال : الشلوين ، وهي تعنى بلغة الأندلس : الأشقر والأبيض (٣) .

وقد ولد أبو علي في سنة اثنتين وستين وخمسمائة بإشبيلية ، وكانت وفاته في سنة خمس وأربعين وستمائة عن ثلاث وثمانين سنة (٤) .

وكان إمام عصره في العربية بلا منازع ، وهو آخر الأئمة بالمشرق والمغرب في هذا الشأن ، وكان بالإضافة إلى هذا بارعاً في قرض الشعر ونقده والتعليم وغير ذلك .

يقول ابن سعيد : « وعكف من صباه على النحو حتى برع فيه ، ولم يترك أحداً في عصره يوازيه ... وكان مع إمامته في النحو مقرناً لمصنفات الأدب الجليلة قائماً بمعرفتها وضبطها وروايتها ، عاملاً بذلك غدوه وأصيله » (٥) .

وقال عنه السيوطي : « وقلما تأدب بالأندلس أحدٌ من أهل زماننا إلا وقرأ عليه أو استند - ولو بواسطة - إليه » (٦) .

٢- أبو الحسن الدباج :

هو شيخ الأندلس ، علي بن جابر بن علي بن أحمد اللخمي الإشبيلي ، عالم باللغة والأدب ، لطيف المعشر ، خالص اليقين ، متين الدين ، تعلم القراءات والعربية ،

(١) بغية الوعاة ٢/٢٢٤ ، والديباج المذهب ص ١٥٢ - ١٥٤ ، والنجوم الزاهرة ٦/٣٥٨ .

(٢) التوطئة لأبي علي الشلويني ، مقدمة المحقق ص ٣٧ ، تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع .

(٣) انظر : سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٣ .

(٤) انظر : السابق ١٣/٢٧٤ .

(٥) اختصار القدر المحلى في التاريخ المحلى ص ٥٢ ، ٥٣ .

(٦) بغية الوعاة ٢/٢٢٥ .

وتصدر للإقراء نحو خمسين سنة ، وجعله أهل إشبيلية إماماً لجامع العديس ، له تصانيف وأشعار كثيرة .

وقد ولد سنة ست وستين وخمسمائة ، وتوفى سنة ست وأربعين وستمائة في إشبيلية (١) .

تلاميذه :

كان ابن عصفور كثير التطواف في بلاد الأندلس والمغرب ، ولذلك أقبل عليه طلبه العلم ينهلون من علمه ، ومن أبرز تلاميذه الذين ذكرتهم كتب التراجم :

١ - أبو الفضل الصفار :

وهو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليموسي ، صاحب الشلوين وابن عصفور ، وشرح كتاب سيبويه شرحاً طيباً ، قيل عنه : إنه من أحسن الشروح ، وقد توفي أبو الفضل الصفار بعد الثلاثين وستمائة للهجرة (٢) .

٢ - ابن حكم الطبري :

هو أبو عثمان ، سعيد بن حكم بن عمر بن أحمد القرشي ، كان نحوياً أديباً ، حسن التصرف في النظم والنثر ، مشاركاً في الفقه والحديث ، ذا حظٍ صالح في الطب ، أخذ عن الدجاج والشلوين وابن عصفور ، وروى عنهم ، وأجاز له من المشرق القسطلاني وخلق ، وروى عنه يوسف بن مفلح .

استولى على « مُتْرَقة » - بضم النون وسكون الراء - فضبطها أحسن ضبط ، وسار فيها سيرة حسنة ، فهابه النصارى ، واستقام أمر المسلمين ، وهو مع ذلك لا يفتر عن النظر في العلم وإفادته .

ولد ليلة السبت سادس جمادى الآخرة سنة إحدى وستمائة ، وتوفى يوم السبت لثلاث بقين من رمضان سنة ثمانين وستمائة (٣) .

(١) راجع : اختصار القدح الملقى ص ١٥٥ - ١٥٦ ، ورايات المرزبن ص ١٦ ، وتكملة الصلة ص

٦٨٣ ، وشذرات الذهب ٢٢٥/٥ ، والنجوم الزاهرة ٣٦١/٦ ، ونفع الطيب ٤٧٨/٣ - ٤٧٩ .

(٢) بغية الوعاة ٢٥٦/٢ ، وكشف الظنون ص ١٤٢٨ .

(٣) بغية الوعاة ٥٨٣/١ ، ٥٨٤ .

٣ - ابن سعيد المدلجتي :

أبو الحسن ، علي بن موسى بن عبد الملك بن سعيد الأندلسي الأديب النحوي المؤرخ ، من ذرية عمار بن ياسر الصحابي رضي الله عنه ، قال في البدر السافر جال المغرب ، وجاب المشرق ، وقرأ النحو والأدب على الشلوبيين والدجاج والأعلم البطليوسي وابن عصفور .

وَأَلَفَ : المشرق في أخبار المشرق ، والمغرب في أخبار المغرب ، والمرقصات والمطربات ، والأدب الغض ، وريحانة الأدب .

وقد ولد بفرناطة سنة عشر وستمائة ، ومات سنة ثلاث وسبعين ، وقيل سنة خمس وثمانين وستمائة (١) .

٤ - ابن عذرة الأنصاري :

هو أبو الحكم ، الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن الأوسني الحضراوي ، كان إماماً في النحو نبيلاً حاذقاً ، ثابت الذهن ، وقاد الفكر . أخذ عن أبي العلاء إدريس القرطبي وابن عصفور وله تصانيف منها : المفيد في أوزان الرجز والتصيد ، والإغراب في أسرار الحركات في الإعراب .

ولد سنة اثنتين وعشرين وستمائة ، وكان حياً سنة أربع وأربعين وستمائة (٢) .

٥ - الشلوبيين الصغير :

وهو أبو عبد الله ، محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي ، مذكور في جمع الجوامع ، وهو من النبهاء الفضلاء ، تعلم العربية والقراءات عن عبد الله بن أبي صالح ، ولازم ابن عصفور مدة إقامته بمالقة ، وأقرأ ببلده القرآن والعربية ، وشرح أبيات سيبويه شرحاً طيباً ، وككل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية ، وقد توفي سنة ستين وستمائة عن نحو أربعين سنة (٣) .

(١) بغية الوعاة ٢/٢٠٩ ، ونفع الطيب ٢/٢٧٠ - ٢٧٤ .

(٢) بغية الوعاة ١/٥١٠ .

(٣) بغية الوعاة ١/١٨٧ ، وكشف الظنون ص ١٨٠١ .

٦ - أبو زكريا النحوي :

هو : يحيى بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الغماري التونسي ولد سنة ثلاث وأربعين وستمائة ، قرأ العربية بتونس على ابن عصفور ، توفي ثالث عشر ذي الحجة سنة أربع وعشرين وسبعمائة (١) .

ولابن عصفور تلاميذ آخرون ، منهم : أبو محمد مولى سعيد بن حكم ، وأبو عبد الله بن أبي ، وغيرهما (٢) .

مؤلفاته

ألف على بن مؤمن مصنفات كثيرة في النحو والصرف والأدب ، وصفت بأنها أحسن التصانيف في بابها ، قال أبو العباس في « العنوان » وتأليف أبي الحسن رحمه الله في العربية هي من أحسن التأليف ، ومن أجل الموضوعات والتصانيف ثم ذكر يعددها ، حتى قال : « وكلامه في جميع تأليفه سهل منسبك محصل ، والذي قيده عنه أصحابه أكثر من تأليفه التي ألفها » .

١ - الأزهار ، ذكره ابن شاعر الكبتي (٣) .

٢ - إنارة الدجاجي ، ذكره - أيضًا - ابن شاعر الكبتي (٤) .

٣ - إيضاح المشكل : نسبة إليه بروكلمان (٥) .

٤ - البديع : وهو شرح للمقدمة الجزولية في النحو (٦) ، التي صنفها أبو موسى

عيسى بن عبد العزيز الجزولي البربري النحوي المتوفى سنة سبع وستمائة ، وكانت في الأصل حواشي على جمل الزجاجي (٧) ، ثم أفردتها في كتاب ، وقد أغرب فيها وأتى بالعجائب ، وهو في غاية الإيجاز ، وقال بعض الأئمة عنه : « أنا ما أعرف هذه

(١) الدليل والتكملة ٤١٤/٥ .

(٢) بنية الوعاة ٣٣١/٢ .

(٣) فوات الوفيات ٩٣/٢ .

(٤) السابق .

(٥) راجع بروكلمان ٥٤٦/١ .

(٦) كشف الظنون ص ١٨٠٠ ، ١٨٠١ .

(٧) بنية الوعاة ٢٣٦/٢ .

المقدمة ، وما يلزم من كوني ما أعرفها ألا أعرف النحو ، (١) .
وقال بعض العلماء : ليس في الجزولية نحو ، إنما هي منطلق ؛ لدقة معانيها وغمابة
تعاريفها (٢) .

٥ - السلك والعنوان ومرام اللؤلؤ والعقيان : نسبة إليه بروكلمان (٣) .

٦ - سرقات الشعراء .

٧ - شرح الأشعار الستة : ولم يكمله ابن عصفور ، وهو شرح لدواوين الشعراء

الستة : امرئ القيس والنايفة وزهير وعلقمه وطرفة وعترة (٤) .

٨ - شرح الإيضاح : والإيضاح كتاب في النحو لأبي علي الفارسي ، قام بشرحه

ابن عصفور ، ونقل البغدادي في خزانته من هذا الشرح (٥) .

٩ - شروح الجمل : « والجمل كتاب للزجاجي ، وهو كتاب في النحو مشهور ،

شرحه ابن عصفور ثلاث مرات (٦) .

أ - الشرح الكبير : ويسمى - أيضًا - « أحكام ابن عصفور (٧) .

وهو شرح مسهب مفصل حضره أبو حيان النحوي .

ب - الشرح الأوسط وهو أقل من سابقه .

ج - الشرح الأصغر .

وفي مكتبات العالم نسخ عدة من بعض هذه الشروح ، واحدة كتبت في القرن

الثامن ، قوبلت بنسخة المصنف ، وهي في مكتبة بني جامع باستنبول تحت رقم

١٠٧٣ ، وفي « ليدن نسخة أخرى تحت رقم ٤٣ ، وفي « انبروزيانا نسخة ثالثة تحت

رقم ١٥٤ (٨) .

(١) وفيات الأعيان ١٥٧/٣ .

(٢) راجع فوات الوفيات ٩٣/٢ .

(٣) بروكلمان : ٥٤٧/١ .

(٤) انظر : كشف الظنون ص ١٠٤١ .

(٥) انظر إقليد الخزانة ص ٢٣ .

(٦) الدليل والتكملة وفوات الوفيات وبغية الوعاة وشلرات الذهب ومفتاح السعادة المواضع السابقة .

(٧) كشف الظنون ص ١٩١٠ ، وانظر نفع الطيب ١٨٤/٣ .

(٨) انظر من كتاب الجمل ص ٢٣ ، وبروكلمان ١٧٤/٢ .

- ١٠ - شرح ديوان المتنبي (١) .
- ١١ - شرح المقرب : وهو كتاب شرح فيه المسائل المشككة فيه ولم نعر عليه ، والكتاب الموجود في المعهد تحت هذا الاسم هو كتاب مثل المقرب .
- ١٢ - شرح كتاب سيويه : حيث إن ابن عصفور ختم كتاب سيويه على أستاذه الشلوين ، ثم تصدّر لتدريسه ، وعلق عليه بعض التعليقات (٢) .
- ١٣ - الضرائر : وهو كتاب في ضرائر الشعر ، نقل عنه البغدادي في الخزانة (٣) ، وشرح شواهد الشافية (٤) .
- ١٤ - مختصر المحتسب : وهو المحتسب كتاب في النحو لابن بابشاذ ، طاهر بن أحمد النحوي ، بناه على : الاسم والفعل والحرف ، والرفع والنصب والجر والجزم ، والعامل ، والتابع ، والخط (٥) .
- ١٥ - مثل المقرب : وهو الكتاب الذي وضعناه ضمن هوامش كتابنا .
- ١٦ - المقرب في النحو : وهو من أشهر كتب ابن عصفور ، انتشر ذكره في المشرق والمغرب ، وهو الذي سنقوم بتحقيقه بمشيئة الله تعالى .
- ١٧ - الانتصار : نبه عليه الشيخ عبد الفتاح أبو خدة .
- ١٨ - المتع في التصريف .
- وله مؤلفات أخرى ، منها : المقنع ، ومنظومة في النحو ، والهلال والسالف والعدار ، وغيرها .
- وفاته :

اختلف المؤرخون في ميته وتاريخها ، فقيل : إنه توفي سنة تسع وستين وستمائة (٦) ، وقيل : سنة تسع وخمسين وستمائة (٧) وقيل : سنة ثلاثة وستين وستمائة (٨) . وقيل

(١) إيضاح المكنون ٥٢٧/١ .

(٢) راجع الذيل والتكملة ، وفوات الوفيات المواضع السابقة .

(٣) انظر : اقليد الخزانة ص ٨٣ .

(٤) انظر شرح شواهد الشافية ص ٦٨ .

(٥) كشف الظنون ص ١٦١٢ .

(٦) فوات الوفيات ص ٦٠٣ ، وبغية الرعاة ٢/٢١٠ ، وإيضاح المكنون ٥٢٧/١ .

(٧) الذيل والتكملة ٤١٤/٥ .

(٨) كشف الظنون ١٨٠٥ .

سبع وستين وستمائة (١) .

والراجع أنه توفي سنة تسع وستين وستمائة ؛ لإجماع أكثر أهل التراجم على ذلك (٢) .

أما سبب وفاته ففيه قولان :

القول الأول ينسب إلى ابن تيمية الذي زعم أن أبا الحسن جلس في مجلس شراب ، فلم يزل بالنارنج إلى أن مات (٣) ، وأورد السيوطي في البغية ؛ قول الصفدي بأن ابن عصفور لم يكن عنده ورع ، وأنه جلس في مجلس الشراب ، فلم يزل يرمم بالنارنج حتى مات (٤) .

والقول الثاني رواه الزركشي ، قال : « وكان سبب موته ، فيما نُقِل عن الشيخ أحمد القلجاني وغيره ، أن دخل على السلطان يوماً ، وهو جالس برياض أبي فهر ، في القبة على الحامية الكبيرة ، فقال السلطان على جهة الفخر بدولته : قد أصبح ملكنا الغداة عظيماً ، فأجاب ابن عصفور بأن قال : بنا وبأمثالنا ، فوجد السلطان في نفسه ، فلما قام الأستاذ ليخرج أمر السلطان بعض رجاله أن يلقيه بثياه بالحامية المذكورة ، وكان ذلك اليوم شديد البرد ، ثم قال لمن حضره : لا تتركوه يصعد ، مظهرًا للعب معه ، وبعد صعوده أصابه برد وحمى ، فبقي ثلاثة أيام ، وقضى نحبه ، فدفن بمقبرة ابن مهنا ، قرب جبانة الشيخ ابن نفيس ، شرقي باب من أحد أبواب القصبة (٥) .

ومن اليسير التوفيق بين القولين ، ليزول الخلاف ؛ بأنه قد أصابته الحمى لما داعبه السلطان فضعفت قواه نتيجة لذلك ونحل جسمه ، ثم كان مجلس الشراب بعد ثلاثة أيام ، فلم يحتمل النارنج الذي رجم به فمات ، فقضى نحبه بين الشراب والنارنج . وقد عرف ابن عصفور - كما سبق أن ذكرنا - بأنه لم يكن عنده ورع يحول بينه

(١) وفيات ابن قنفذ .

(٢) انظر فوات الوفيات ٩٣/٢ ، وبغية الوعاة ٢١٠/٢ ، وشذرات الذهب ٣٣٠/٥ ، ومفتاح السعادة ١١٨/١ ، وكشف الظنون ص ٦٠٢ .

(٣) فوات الوفيات ٩٣/٢ ، ومفتاح السعادة ١١٨/١ .

(٤) بغية الوعاة ٢١٠/٢ .

(٥) تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ص ٢٩ - ٣٠ .

وبين الشراب ، فهو القائل في عهد شيبه :

لما تدنست بالترفيط في كبرى وصرت مغرى بشرب الراح للعس

أيقنت أن خضاب الشيب أستر لي إنَّ البياض قليل الحمل للدنس^(١)

لكن هذا التوفيق قد كان يسيراً لولا ما ذكره عبد الله المراكشي أن ابن عصفور

« توفي بدار سكناه من قسبة تونس ، بعد ظهر يوم السبت ، ... ودفن عقب العصر

من يوم وفاته »^(٢).

ومجالس الشراب أكثر ما تكون ليلاً ، وبخاصة في أيام الشتاء الباردة ، فهذه الرواية

تتمم ما رواه الزركشي ، فيكون ابن عصفور قد لزم بيته بعد الحمى ثلاثة أيام حتى توفي

فيه .

أضف إلى ذلك أن المصاب بالحمى لا يستطيع أن يستسلم للشراب والمداعبات العنيفة

ولعل السلطان يكون قد اختلق قصة مجلس الشراب لينفي عن نفسه تهمة مداعبته الوحشية

التي أودت بحياة ابن عصفور ، فأشاعوا قصة الشراب هذه ، وساعدهم في ذلك ولع ابن

عصفور بالشراب ، حتى وصلت إلى ابن تيمية ، ومما يقوى ذلك ما قاله ابن منقذ : توفي

أبو الحسن ابن عصفور النحوي غريباً بتونس^(٣) .

* * *

(١) بنية الوعاة ٢/٢١١ .

(٢) الذيل والعكلمة ٥/٤١٤ .

(٣) وفيات ابن منقذ .

« كتاب المقرب »

أولاً : حول كتاب « المقرب »

يعتبر كتاب المقرب من أبرز آثار ابن عصفور ، ألفه بعدما طاف المشرق والمغرب في طلب علم النحو وبعد أن سبر أغواره ، وخبر مسائله ، وتمرس على علمائه . ونهل عن موارده ، ألفه فجاء كتاباً شاملاً زائداً كاملاً فريداً في بابه ، فهو - كما يقول ابن عصفور نفسه - : « تأليف منزّه عن الإطناب الممل والاختصار الخجل ، محتوي على كلياته ، مشتمل على فصوله وغاياته ، عار عن إيراد الخلاف والدليل ، مجرد أكثره من التوجيه والتعليل ، ليشرق الناظر فيه على جملة العلم في أقرب زمان ويحيط بمسائله في أقرب مكان » .

وقسم ابن عصفور كتابه إلى قسمين :

الأول : أحكام الكلم بعد التركيب وأحكامه قبل التركيب .

فأما أحكامه بعد التركيب فقد جاء في قسمين :

قسم الإعراب ، ويشمل المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ، والتوابع والفعل المضارع .

والقسم الثاني قسم البناء ، ويشمل البناء على الحكاية والعدد وكنائمه والإدغام ومخارج الحروف والوقف .

وأما الأحكام التي تكون قبل تركيب الكلام فهي قسمان أيضاً :

أحدهما يشمل باب التصغير وجمع التكسير والمصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين وحروف الزيادة ، والثاني يشمل القلب والخذف والنقل ، وختم الكتاب بباب الضرائر . ومعنى هذا أن المقرب ليس كتاباً في النحو فقط ، بل كتاب نحو وصرف وأصوات وأدب كذلك .

ولما خرج كتاب المقرب إلى الوجود جذب انتباه النحاة لترتيبه الجميل وما فيه من علم واسع ، وقد كان أن تكلم فيه العلماء ، وكان كلامهم فيه إما تأييداً وإعجاباً ، أو نقداً وحقداً.

ومن هؤلاء الحاقدين الذي كتبوا نقودًا وردودًا وتعليقات على كتاب «المقرب» :
ابن الحاج (٦٤٧هـ) وله كتاب يسمى «الإيرادات على المقرب» وهو القائل : «إذا مت
يفعل ابن عصفور في كتاب سيويه ما شاء» .

وأبو إسحاق الجزري له كتاب يسمى «المنهج المعرب في الرد على المقرب» .
ومنهم أيضًا : أبو الحسن بن الضائع (٦٨٠هـ) له ردود على ابن عصفور في معظم
اختياراته .

ومنهم كذلك أبو الحسن حازم القرطاجني (٦٨٤هـ) وله كتاب مسمى «مهتد
الزيار»^(١) على جحفة الحمار .

ومنهم - أيضًا - بهاء الدين بن النحاس (٦٩٨هـ) له إملاءات على المقرب تسمى
«التعليقات» ، وكذلك المالقي وأبو حيان وابن هشام .

ثانيًا : منهج ابن عصفور في كتاب «المقرب»^(٢) .

اختط ابن عصفور لنفسه منهجًا خاصًا في المقرب ، لم يسبق إليه ، ولذلك افتتن
بعض النحاة بهذا المنهج ، وسار عليه في مؤلفاته ، منهم أبو حيان في بعض كتبه .
وتتضح معالم هذا المنهج في النقاط التالية :

أولاً : الدقة في التعريفات والحدود ، فقد كان ابن عصفور يهتم اهتمامًا كبيرًا
بالتعريفات والحدود ، فكان الحد عنده جامعًا مانعًا ، مما دفع النحاة إلى اعتماد تعريفاته
لأبواب النحو واصطلاحاته ، فالأشموني - مثلاً - ينقل عنه تعريفه لعلم النحو في أول
كتابه^(٣) . والشيخ خالد الأزهرى ينقل عنه وغيرهما .

ثانيًا : الجدة في بعض الموضوعات ، حيث وردت في الكتاب بعض المباحث
والموضوعات التي لم يتطرق إليها من سبق ابن عصفور ، بل لا نجد لها في كتب الكثيرين
من علماء العربية ، من ذلك : ذكره المبتدآت والأخبار التي لا تدخل عليها كان
وأخواتها ، وذكره أحوال المعطوف على الخبر في باب الحروف العاملة عمل ليس ،

(١) مهتد الزيار : لجام الدابة .

(٢) ينظر شرح المقرب للدكتور على محمد فاخر ص : ١١ .

(٣) حاشية الصبان ٥٩/١ .

وبيانه حكم كل حالة ، وهو ما لا يوجد كثيرًا في كتب النحاة .
 ثالثًا : تقديم ملخص لما يذكره في الباب في بدايته ، من ذلك مثلاً قوله في أول باب
 ما لم يسم فاعله « يحتاج في هذا الباب إلى معرفة خمسة أشياء : الأفعال التي يجوز
 بناؤها للمفعول ، وكيفية بنائها ، والسبب الذي لأجله يحذف الفاعل ، والمفعولات
 التي تقام مقام الفاعل ، والأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت » ومضى بين ذلك كله .
 رابعًا : أنه لم يكن يتعرض لذكر المذاهب والآراء ، فقد كان يسرد المسائل سردًا ،
 وجلها على مذهب البصريين ، وما ارتضاه إمامهم سيبويه ، ولم يكن يذكر مذهبًا
 مخالفًا أو رأيًا خرج عن الأشهر .

خامسًا : حسن التقسيم والتنظيم ، والتقسيم والتنظيم سمة عامة من سمات ابن
 عصفور في كل مؤلفاته ؛ يفعل ذلك للتسهيل وتقريب المسائل إلى الأذهان ، وبغية
 الضبط وحصر الموضوعات ؛ ولذلك جاءت كتبه وافية بالمطلوب ، وكتاب « المقرب »
 في تقسيم أبوابه وتنظيمها ، وفي تقسيم الأبواب في ذاتها خير دليل على حسن التقسيم
 والتنظيم .

سادسًا : حسن التعليل ؛ حيث كان يعلل لكل مسألة يذكرها ، من ذلك تعليله
 لعمل « ما » عمل ليس عند أهل الحجاز وإهمالها عند بني تميم ، ومنه - أيضًا - تعليله
 جواز الإعمال والإلغاء في (إن) المخففة من الثقيلة .

وهذه سمة عامة في كتبه ، وتكثر التعليقات في كتبه الواسعة المطولة كـ « شرح
 الجمل » .

سابعًا : توضيح المعاني اللغوية وإبرازها ، فقد كان ابن عصفور يتبع الكلمة ويعرف
 بمعناها ، ويستطرد في بيان استعمالاتها ، ومن ذلك - مثلاً - معاني الأسماء الموصولة ،
 ومعاني حروف الجر ، ومعاني كان وأخواتها ، وهكذا .

ثامنًا : كثرة الآراء المستقلة ، حيث كان ابن عصفور في كثير من آرائه ذا شخصية
 مستقلة ، فهو لم يتبع سيبويه في إعراب المشى وجمع المذكر السالم بالحركات المقدرة ،
 ولا الكوفيين في الإعراب بالحروف ، وإنما ذهب إلى أن الرفع ببقاء اللفظ على ما هو
 عليه ، وأن النصب والجر بالتغير والانقلاب . ومسائل أخرى كثيرة من هذا القبيل .

تاسعًا : كثرة الاستشهاد بالشعر ، فقد أكثر من الاستشهاد بالشعر وكلام العرب ، حتى أربت شواهدة في المقرب على أربعمائة بيت من الشعر والرجز ، أما شواهدة الأخرى من كلام العرب فهي قليلة ، وكذلك في الحديث الشريف ، وتوسط في الاستشهاد بالقرآن الكريم .

ثالثًا : تأثير المقرب في النحاة بعده (١) .

كان للمقرب تأثير كبير في النحاة بعده ، حيث تسربت آراء ابن عصفور فيه إلى مؤلفاتهم ، تأييدًا ومعارضة؛ فأبو حيان يعني بمؤلفات ابن عصفور ، وخاصة المقرب ، فلا تجد صفحة تخلو في كتاب « ارتشاف الضرب » من ذكر ابن عصفور ، وما فعله أبو حيان فعله غيره من النحاة من أمثال : ابن مالك وابن هشام والسيوطي . ونسوق نماذج قليلة من نقول النحاة من كتاب « المقرب » وحده ، فضلًا عن « شروح الجمل » وكتبه الأخرى .

- في شرح الكافية الشافية لابن مالك يقول : « من النحويين من يرى بقاء عمل ما إذا تقدم خبرها ، وكان ظرفًا أو جازًا ومجرورًا ، وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور (٢) . وفي شرح التسهيل لابن مالك أيضًا يقول : « وأطلق ابن عصفور القول في تثنية ذوات وجمعهما ، وأظن حامله على ذلك قولهم : ذات وذوات ، بمعنى التي واللاتي » (٣) .

وفي ارتشاف الضرب لأبي حيان يقول في حديث عن اسم الفاعل عند إضافته : « وإن كان مقرونا بـ « أل » وهو مثنى أو مجموع بـ « واو ونون » ، فقال ابن عصفور يجوز في البدل من المضاف إليه والمعطوف الخفض على اللفظ والنصب على الموضع ، تقول : هذان الضاربا زيد أخيك وعمرو بالوجهين » (٤) .

وفي « تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد » (٥) قال ناظر الجيش : « قال ابن عصفور

(١) ينظر شرح المقرب ص ١٥ .

(٢) الشافية ٤٣٢/١ .

(٣) شرح التسهيل ٢٢٣/١ .

(٤) ارتشاف الضرب ١٨٨/٣ .

(٥) تمهيد القواعد ٤٥٢/١١ .

في « المقرب » : وإذا كان معمول اسم الفاعل ضميرًا متصلًا لم يثبت فيه نون ولا تنوين ، وقد أثبتنا ذلك في الضرورة نحو قوله :

ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعًا وأهدي المعتفين رواهقه
ومن الأشباه والنظائر للسيوطي يقول : « قال ابن عصفور في « المقرب » : الأفعال
ثلاثة أقسام قسم لا يجوز بناؤه للمفعول ، وهي الأفعال التي لا تنصرف نحو نعم وبئس
، وقسم فيه خلاف وهو كان وأخواتها ، وقسم لا خلاف في جواز بنائه للمفعول ، وهو
ما بقي من الأفعال المتصرفة » (١) .

ويقول أبو الحسن الأشموني في كتابه « منهج السالك في الكلام على ألفية ابن
مالك » : « النحو في الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء
كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اختلف منها ، ذكره صاحب
المقرب » (٢) .

ويقول ابن هشام في كتابه « مغني اللبيب » : تقع « أن » الزائدة بين لو وفعل القسم
كقول الشاعر :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم
هذا قول سيبويه وغيره ، وفي مقرب ابن عصفور : أنها في ذلك حرف جيء به لربط
الجواب بالقسم » (٣) .

وهكذا نجد مجل النحاة تأثروا بما جاء في « المقرب » ، ونقلوا عنه ، وارتضوا آراء ابن
عصفور فيه وأوردوها .

(١) الأشباه والنظائر ٦٤/٢ .

(٢) منهج السالك ١٥/١ .

(٣) مغني اللبيب ٣٣/١ .

تأثير ابن عصفور في النحاة بعده

لاشك أن ابن عصفور إمام من أجل أئمة النحو فكان يرحل إليه من مشارق الأرض ومغاربها حتى انتفع بنبوغته في علم العربية الخلق الكثير وتأثروا به وظهر ذلك واضحا في كتب المصنفين في علم العربية بعده فكانوا بين ناقل لرأيه ومرجح لما ذهب إليه أو مضعف له فكان من بين هؤلاء الإمام أبو حيان الأندلسي في كتابه « تذكرة النحاة » (١).

قال : « أنشد الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في أمثلة المقرب :

يا نَعَمَها لَيْلَةٌ حَتَّى تَخُونِها ذَاعَ دَعَا في فُرُوعِ الصُّبْحِ شَحَاجِ
أي « شَحَاجِي » ، فَخَفَّفَ نَحْوُ :

وَأَنْ مُقْبِدًا فَمَدْنَانِي

فَوَافِي به ما كان يرجو ببابه وصادف منه بعض ما كان يحلر
يريد السبع وأجرية واللبوة ، وأوقع من عليها لما وصفها بالرجاء ، وهو من صفات العاقل .

كما نقل عنه أيضا أبو حيان في ارتشاف الضرب وشرح التسهيل وغير ذلك من مصنفاته وإليك بعضا من المواضع التي نقل فيها آراء ابن عصفور

الجزء الأول نقل منه في صفحة ٨ ، ٩ ، ٣٣ ، ٤١ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٩٥ ، ٩٧ ،
٩٨ ، ٩٩ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٨ ، ١٤٧ ، ١٥٥ ، ٢١٨ ،
٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٣٦ ، ٢٤٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ،
٣٦٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣ ،
٤٣٥ ، ٤٣٨ ، ٤٤٤ ، ٤٨٩ ، ٤٩٦ ، ٤٩٩ ، ٥١٣ ، ٥٢٩ ، ٥٣٥ ، ٥٤٥ .
الجزء الثاني نقل منه في صفحة ٤ ، ٥ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ٣٢ ، ٣٤ ،
٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٨ ،
١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٢٢ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ،

(١) تذكرة النحاة ص ٦٨٢ .

١٤٩ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢١٢ ،
 ٢١٧ ، ٢٢٢ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ،
 ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٢٩٥ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٦ ، ٣٣٠ ، ٣٦٧ ،
 ٣٧٠ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٨١ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ،
 ٤٣٥ ، ٤٥٧ ، ٤٦٢ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩ ، ٤٨٣ ، ٤٨٥ ، ٥٠٧ ، ٥١٩ ، ٥٣١ ،
 ٥٣٨ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٨ ، ٥٦١ ، ٥٦٥ ، ٥٧٢ ، ٥٧٧ ، ٥٩٨ ، ٦٠٥ ،
 ٦٠٦ ، ٦٠٩ ، ٦١١ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٤٤ ، ٦٤٨ ، ٦٥٥ ،
 ٦٥٦ ، ٦٦١ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ .

الجزء الثالث نقل منه صفحة ٣ ، ٨ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ،
 ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٨٠ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٧ ، ١٢٨ ،
 ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ، ١٧٣ ، ١٧٧ ،
 ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٦ ، ٢٠٩ ، ٢٤٢ ، ٢٥١ ، ٢٦٨ ، ٢٧٣ ،
 ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣١٧ .

وَمِنْ نَقْلِ عَنْهُ أَيْضًا الْعَلَامَةُ الْبَغْدَادِي فِي خَزَانَةِ الْأَدَب^(١) فَقَالَ « قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي
 شَرْحِ الشُّوَاهِدِ وَزَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ ذُو خَاصَّةَ بِالْمَذْكَرِ وَأَنَّ الْمَوْثَ يَخْتَصُّ بِذَاتِ « وَنَقَلَ
 عَنْهُ أَيْضًا فِي مَوَاضِعَ مِنْ الْخَزَانَةِ مِنْهَا الْجُزْءُ الثَّانِي صَفْحَةٌ : ٤٠ .

الجزء الرابع صفحة : ٢٦ ، ١٩٧ ، ٢٤٢ .

الجزء الخامس صفحة : ٢١٥ .

الجزء السادس صفحة : ١٤٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ .

الجزء السابع صفحة : ١٧١ .

الجزء التاسع صفحة : ٢٧٠ .

الجزء العاشر صفحة : ٤٤ ، ٧٤ ، ٧٨ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ٤٢٩ .

الجزء الحادي عشر صفحة : ١٩١ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ ، ٢٣٩ ، ٣٤١ .

(١) الخزانة ٦/٣٤ .

ونقل عنه أيضًا المرادي في الجنى الداني^(١) قال « قال ابن عصفور : والإضراب ذكره سيبويه في النفي ، والنهي ، إذا أعدت العامل . كقولك لست بشرًا أو لست عمرًا ، ولا تضربت زيدًا أو لا تضربت عمرًا . قال : وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب ، على الإطلاق واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِنَّا يَا قَوْمِ أَلْفٌ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات : ١٤٧] ، وبقوله ﴿ فِيهِ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ [البقرة : ٧٤] . قال وما ذهبوا إليه فاسد .

ومن المواضع التي نقل عنه فيها ٣٤ ، ٧٦ ، ٨٦ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٣٥ ، ٢٢٢ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٤٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧٨ ، ٢٨٥ ، ٣١٢ ، ٣٢٤ ، ٣٥١ ، ٣٦٢ ، ٣٨٦ ، ٣٨٨ ، ٣٩٤ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٦ ، ٤٦٤ ، ٤٧٤ ، ٤٨٩ ، ٤٩٨ ، ٥١٦ ، ٥٢٩ ، ٥٥١ ، ٥٥٧ ، ٥٦٩ ، ٥٧٤ ، ٥٨٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٥ ، ٥٨٧ .

كما نقل عنه أيضًا الكثير من العلماء منهم ابن هشام والسيوطي في جمع الهوامع والأشباه والنظائر والرضي في شرحه على الكافية وغيرهم .
كما نقل عنه الأصوليون كالزركشي في كتابه البحر المحيط .

* * *

(١) ينظر الجنى الداني ص ٢٢٩ .

عناية العلماء بكتاب «المقرب»

يعد كتاب «المقرب» لابن عصفور صغير الحجم غزير العلم جامعاً لأبواب النحو والتصريف في أسلوب موجز وعبارة واضحة ؛ لذا أقبل عليه العلماء بين شارح له ومختصر ومنها :

١ - شرح المقرب لمصنف المقرب نفسه ، ذكر أنه شرح المسائل المشككة في المقرب ، وذكر هذا الشرح في كشف الظنون ونسبه له (١) .

٢ - مثل المقرب للمصنف نفسه وهو كتاب كما هو ظاهر من عنوانه أمثلة لما ذكره ابن عصفور في كتاب المقرب من قواعد .

٣ - شرح المقرب لأحمد بن عثمان (٢) بن إبراهيم بن مصطفى بن سليمان الماردني الأصل المعروف بابن التركماني الحنفى القاضى تاج الدين قال فى الدرر: ولد بالقاهرة ليلة السبت ، الخامس والعشرين من ذى الحجة سنة إحدى وثمانين وستمائة ، واشتغل بأنواع العلوم ودرس وأفتى ، وناب فى الحكم ، وصنف فى الفقه والأصلين والحديث والعربية والعروض والمنطق والهيئة ، وغالبها لم يكمل ، وسمع من الدمياطى وابن الصواف والحججار ، وحدث ، ومن تصانيفه شرح المقرب ، ومات فى أوائل جمادى الأولى سنة أربع وأربعين وسبعمائة .

٤ - شرح المقرب لمحمد بن إبراهيم (٣) بن محمد بن أبى نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي النحوى شيخ الديار المصرية فى علم اللسان ولد فى سلخ جمادى الآخرة سنة سبع وعشرين وستمائة ، وأخذ العربية عن الجمال بن عمرو ، والقراءات عن الكمال الضرير ، وسمع الحديث من ابن اللبى وابن يعيش وأبى القاسم ابن رواحة وابن خليل وطائفة ، ودخل مصر ، وأخذ عن بقايا شيوخها ، ثم جلس

(١) ينظر كشف الظنون ١٨٠٥/٢ .

(٢) ينظر ترجمته فى بنية الوعاة ٣٣٤/١ ، الدرر الكامنة ١٩٨/١ ، الأعلام ١٦٧/١ ، كشف الظنون ١٨٠٥/٢ .

(٣) تنظر ترجمة فى بنية الوعاة ١٤/١ ، فوات الوفيات ١٧٢/٢ ، الأعلام ٢٩٧/٥ ، كشف الظنون ١٨٠٥/٢ .

للإفادة ، وتخرج به جماعة من الأئمة وفضلاء الأدب . وكان من الأذكياء وهو مشهور بالدين والصدق والعدالة ، حسن الأخلاق ، فيه ظرف النحاة وانبساطهم ، وكان معروفاً بحل المشكلات والمعضلات ، وله أوراد من العبادة والتلاوة والذكر والصلاة ، ثقة حجة ، يسمى في مصالح الناس ، واقتنى كتباً نفيسة ، ولم يتزوج ، له شرح للمقرب مات يوم الثلاثاء سابع جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين وستمائة .

٥ - التدريب في تمثيل التقريب لمحمد بن يوسف^(١) بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني النفزي أثير الدين أبو حيان : من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات ولد في إحدى جهات غرناطة سنة أربع وخمسين وستمائة واشتهرت تصانيفه في حياته ، واختصر كتاب المقرب في كتاب سماه « التقريب » وشرح هذا الاختصار في كتاب سماه « التدريب » توفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة .

كما تعرض كتاب المقرب لابن عصفور لانتقادات بعض العلماء قال المقرئ في نفع الطيب^(٢) « ولما ألف ابن عصفور كتابه « المقرب » في النحو انتقده جماعة من أهل قطره الأندلسيين وغيرهم ، منهم ابن الضائع وابن هشام والجزري وله عليه « المنهج العرب في الرد على المقرب » وفيه تخليط كثير وتعسف :

وفي تعب من يحسد الشمس نورها ويأمل أن يأتي لها بضرب
ومنهم ابن الحاج « الإبرادات على المقرب » ، وأبو الحسن القرطاجني الخزرجي
وسماه « شد الزنار على جحفة الحمار » وابن مؤنس القابسي ، و بهاء الدين بن
النحاس .

* * *

(١) تنظر ترجمته في الأعلام ١٥٢/٧ .

(٢) نفع الطيب ١٤٨/٤ بغية الوعاة ٣٥٩/١ ، ٢٠٤/٢ .

ابن عصفور ومذهبه البصري

عاش ابن عصفور في أوائل القرن السابع الهجري ، أي بعد أن توطدت دعائم المذاهب النحوية الشهيرة : البصري ، والكوفي ، والبغدادي ، فما كان عليه إلا أن يختار إحداها ويسير على نهجه ، أو يستن لنفسه منهجًا جديدًا .

والذي حدث أن ابن عصفور ومعه علماء الأندلس اتخذوا مذهبًا يحمل اسمهم هو المذهب الأندلسي ، له قواعده وأصوله ، لكنها في غالبها أصول المذهب البصري وقواعده .

وقد اختار ابن عصفور المذهب البصري في أكثر آرائه إن لم تكن كلها ، لصحته وشهرته وتفوقه ؛ ولذلك يقول ابن ناظر الجيش واصفًا ابن عصفور : « هذا هو مذهب البصريين ، والمعروف عن ابن عصفور أنه جارٍ في تصانيفه لا سيما « المقرب » على مذهب البصريين لا بعيد عن شيء منها » .

وكثيرًا ما يختار ابن عصفور مذهب سيبويه إمام البصريين وينقل عنه في كتبه ، وخاصة المطولة منها ، فاختار رأيه في أن « ما » التعجبية اسم تام بمعنى شيء ، واختار رأيه في منع تعدد الخبر ، وفي عدم جواز اقترانه بالفاء إذا كان المبتدأ لا يشبه الشرط ، إلى غير ذلك من المسائل التي تبع فيها ابن عصفور سيبويه .

واختار كذلك مذهب البصريين على المذهب الكوفي ، كما أول ما ورد ظاهره موافقًا لمذهب الكوفيين حتى يوافق مذهب البصريين وأصولهم ومن ذلك :

ما ذكره من أن أسماء الإشارة لا تستعمل موصولة ، ورد ما استدل به الكوفيون في ذلك ومنه أيضًا ما رجحه من فعلية نعم وهن على اسميتهما ، ورد ما استدل به الكوفيون ، ومنه أيضًا أنه لا يجوز التعجب من الأفعال الدالة على الألوان والعاهات ، ومنه كذلك أنه لا يجوز العطف بالرفع على اسم « إن » ، و « لكن » قبل أن يستكمل خبرها .

ولا يعني ذلك أن ابن عصفور كان متبعًا لسبويه والبصريين أبدًا ، وأنه لم يعارضهم قط ، لا ، إن ابن عصفور رد - أحيانًا - مذهب سيبويه وخالف البصريين أحيانًا أخرى .

ومن المسائل التي خالف فيها سيبويه مسألة « رافع المبتدأ » ، حيث يرى أن الرفع في المبتدأ هو التعري ، أي : تعريه عن العوامل اللفظية ، على حين يرى سيبويه أن رافع المبتدأ هو الابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدأ .

بل إنه اختار - أحياناً - مذهب الكوفيين ، كما في مسألة « الفصل بين المضاف والمضاف إليه » ، حيث أجاز الكوفيون الفصل ، أما البصريون فلم يجهزوا ذلك إلا للضرورة .

يتضح لنا أن ابن عصفور بصري النزعة ، لكنه ليس تابعاً للبصريين في كل الأحيان ، بل إنه أحياناً يخالفهم ، وأحياناً أخرى يلجأ إلى مذهب الكوفيين بجره على المسألة محل النقاش ، وأحياناً ثالثة يجتهد رأيه في المسألة .

* * *

وصف نسخ « المقرب »

لابن عصفور

لقد تعددت النسخ الخطية لكتاب « المقرب » وهي على النحو التالي :

الأولى : المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٩٩٠) نحو ، عدد أوراقها (١٢٠) ورقة ، مسطراتها (٢١) سطرًا ، وهي مكتوبة بخط واضح ، وكانت هذه النسخة هي الأصل الذي اعتمدنا عليه ، ورمزنا لها بالرمز (أ)

الثانية : المحفوظة بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم (١٦٨) نحو عدد أوراقها (٢٤٠) ورقة ، هذه النسخة مصورة عن نسخة فيض الله بتركيا .

الثالثة : المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٤٥٩) نحو ، عدد أوراقها (٢٣٣) ورقة .

الرابعة : المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٧٩) نحو .
وقد طبع هذا الكتاب طبعين :

إحداهما : طبعة الكويت بتحقيق الأستاذ يوسف الغنيم
الثانية : طبعة العراق بتحقيق الأستاذين الأستاذ : أحمد عبد الستار الجوارى والأستاذ : عبد الله الجبوري ، وكانت هذه النسخة التي استعنا بها في تحقيق الكتاب ورمزنا لها بالرمز « ط » .

منهجنا في تحقيق كتاب « المقرب »

- اتبعنا في تحقيق الكتاب الآتي :
- أولاً : عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها .
 - ثانياً : تخريج الأحاديث النبوية .
 - ثالثاً : توثيق الأشعار الواردة في الكتاب ، وعزوها إلى قائلها إن وجد .
 - رابعاً : تراجم الأعلام الواردة في الكتاب .
 - خامساً : التعليق على بعض المسائل النحوية .

- سادساً : التعليق على الألفاظ الغريبة .
سابعاً : وضع كتاب « مثل المقرب » في هامشه وسيأتي الحديث عنه مفصلاً .
ثامناً : وضع مقدمة لتحقيق الكتاب .
تاسعاً : وضع فهرس عامة للكتاب .

* * *

كتاب « مثل المقرب »

لابن عصفور

كتاب « مثل المقرب » ألفه مؤلفه لتوضيح ما استعجم من قواعد المقرب بالأمثلة ، فكان يذكر قول المقرب مبتدئاً بقوله « وقولى ... » ثم بعد ذلك يذكر مثلاً أو أكثر ، إيضاحاً لما يتكلم فيه ، أو يوضح مشكلاً أو يفصل مجملاً ، وقد أبان المصنف نفسه عن منهجه فى مقدمة كتابه فقال « وبعد فإننى لما سلكت فى كتابى « المقرب » مسلك الاختصار فتركت كثيراً من تمثيل مسأله خوف الإكثار ، فلحق بعض ألفاظه بسبب ذلك إيهام ، واستعجم المعنى المراد به بعض استعجام ، فأشار من منافعه أعلى من أن يسمو إليها المدح والصفة ، ومفاخره أعظم من أن يحيط بها الإدراك والمعرفة ، الأمير الحميد الشيم أبو يحيى بن مولانا الهمام المعلى لواء الإسلام ، المرتدى برد الأعظام ، الأمير الأجل الأوحى المظفر المؤيد الأسعد ، أبو زكريا بن الشيخ المقدس المجاهد أبى محمد بن الشيخ المجاهد المقدس أبى حفص ، عضد الله بهم الدين ، وأمتع بطول بقائهم المسلمين - إلى وضع تأليف تستوفى فيه مثلاً ليتبين بذلك مشكله ، فوضعت فى ذلك جزءاً خفيفاً ، شرحت فيه تلك المسائل المشكلة واستوعبت مثلها المهمة فاتضح بذلك استعجامها ، وانفرج انغلاقها واستبها مها ، ورفعتها إلى حضرتهم . »

* * *

وصف النسخ الخطية لكتاب

« مثل المقرب »

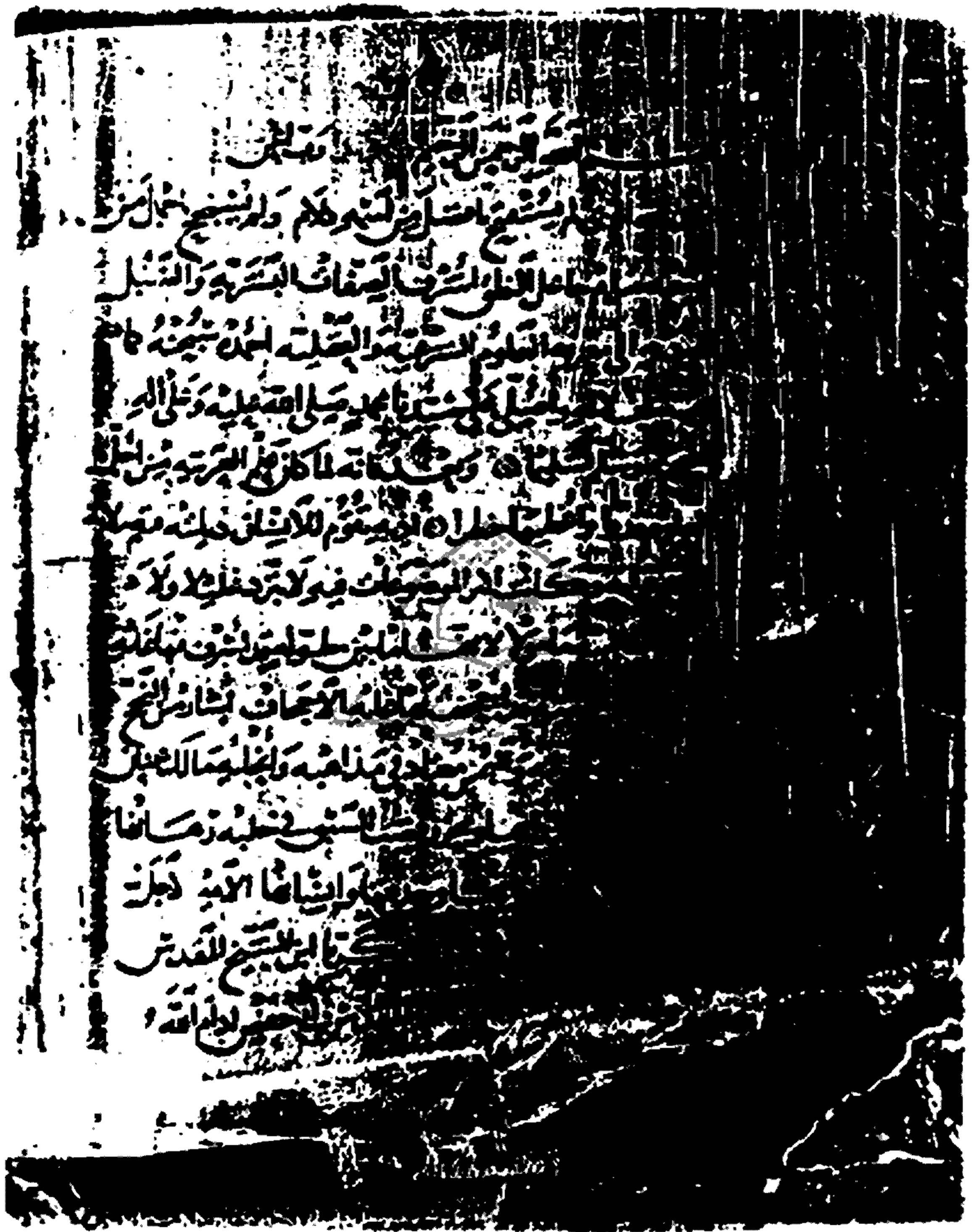
اعتمدنا في تحقيق الكتاب على النسخ الآتية :

- الأولى : المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٩٩١) نحو ، وبها نسخة بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم (١٤٠) نحو ، عدد أوراقها (٥٠) ورقة .
- الثانية : المحفوظة بمعهد المخطوطات العربية تحت رقم (١٠٦) نحو ، باسم « شرح المقرب في النحو » ، وبمقابلة هذه النسخة بالنسخة السابقة تبين أنها « مثل المقرب » لا « شرح المقرب » .
- وهي نسخة مصورة عن جامعة استانبول تحت رقم (٦٣٣٥) عدد أوراقها (٦١) ورقة .

منهجنا في تحقيق كتاب « مثل المقرب »

اتبعنا في تحقيق كتاب « مثل المقرب » الآتى :

- أولاً : قمنا بنسخ الكتاب ومقابلته بالنسخ الخطية ، وإثبات ما كان صواباً في النص .
- ثانياً : وضعنا الكتاب في هامش « المقرب » بين « م : » و « أ ه » .
- ثالثاً : قمنا بضبط النص ووضع علامات الترقيم الحديثة له .
- رابعاً : قمنا بعزو الآيات القرآنية إلى مواضعها .
- خامساً : تخريج الأحاديث النبوية الشريفة ، ووضعنا التخريج بين معكوفتين هكذا : [...] .
- سادساً : توثيق الأشعار الواردة في النص ، ووضعنا أيضاً هذا التوثيق بين معكوفتين هكذا : [...] .
- سابعاً : توثيق الأمثال العربية الواردة في النص ، ووضعنا توثيقها بين معكوفتين هكذا : [...] .
- ثامناً : وضع فهرس عامة لكتاب « مثل المقرب » .



صورة من الصفحة الأولى لكتاب «المقرب» (النسخة ب)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا
من عباده المرسلين

كتاب مثل المقرب

الكتاب الذي كتبه الامام ابو الحسن العمري في شرح
في حقه الامام وسلك القوم في حقه من غير ان يروى عنه

هذا الكتاب
هو شرح
كتاب
المقرب
في حقه
الامام
ابو الحسن
العمري
في حقه
الامام
ابو الحسن
العمري

١٩٢٤
١٩٢٤

نصف
١٩٢٤

صورة من عنوان كتاب « مثل المقرب » النسخة الاولى

قوله ما في ذلك... فقولنا وادخل في الآية التي هي...
وغيره من ذلك... فقولنا وادخل في الآية التي هي...
قوله ما في ذلك... فقولنا وادخل في الآية التي هي...
وغيره من ذلك... فقولنا وادخل في الآية التي هي...
قوله ما في ذلك... فقولنا وادخل في الآية التي هي...
وغيره من ذلك... فقولنا وادخل في الآية التي هي...
قوله ما في ذلك... فقولنا وادخل في الآية التي هي...
وغيره من ذلك... فقولنا وادخل في الآية التي هي...
قوله ما في ذلك... فقولنا وادخل في الآية التي هي...
وغيره من ذلك... فقولنا وادخل في الآية التي هي...

هذا هو المتن الذي ذكره المؤلف في كتابه...

المتن في المتن...
قوله ما في ذلك... فقولنا وادخل في الآية التي هي...
وغيره من ذلك... فقولنا وادخل في الآية التي هي...
قوله ما في ذلك... فقولنا وادخل في الآية التي هي...
وغيره من ذلك... فقولنا وادخل في الآية التي هي...

١٠٠ خ

السنة ١٤٠٥ هـ

كتاب
وَمَعَهُ
مُتَّحِدًا

تأليف

أبي الحسن عَمَّاد بن مُحَمَّد بن عَمَّاد

ابن عَمَّاد الحضرمي البجلي

المتوفى سنة ٦٦٩ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *

الحمد لله الذي لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام ، ولم يستنتج بأجمل من صنعه مرام ، جاعل التُّلُوقَ أفضل الصفات البشرية ، والشُّبُلَ المؤدِّية إلى معرفة العلوم الشرعية والعقلية .

أحمدُه سبحانه كما يجبُ لجلاله ، وأصلُّى على سيدنا محمَّد - صلى الله عليه وعلى آله - ورضيَّ الله عن الإمام المعصوم ، المهديِّ المعلوم ، الذي أطلع كوكب القُدل وقد كان خافياً ، وأوضَحَ مَذَهَبَهُ وقد كان عافياً . وعن أصحابه الهادين ، وعن الخلفاء الراشدين من بعده والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبَعْدُ .

فلما كان عِلْمُ العرْبِية من أجلِّ العلوم قَدْرًا ، وأعظَمها خطرًا ، إذ به تُقوِّمُ للإنسان ديانته فتمَّ صَلَاتُهُ وتصحَّ قراءته ، وكانت أكثر الموضوعات فيه لا تُبْرَدُ غليلاً ، ولا تُحْصَلُ لطلبه مأمولًا ، وأنها بين مطوِّلة قد أُشْرِفَ فيها غاية الإسراف ، ومختصرة قد أُجْحِفَ

* [قال ابن عصفور في مثل المقرب] : بسم الله الرحمن الرحيم - رب يسر يا كريم الحمد لله باري النسم ، ومانع القسم ، المتطول على الإنسان باللسان ، المميز له عن سائر الحيوان بالبيان ، والصلاة على نبيه محمد هادي الأمم ، ورسوله إلى العرب والعجم ، محمد المجتبي من ولد معد بن عدنان ، المبعوث بالحنيفية السمحة الناصخة لغيرها من الأديان ، وعلى آله وصحبه الكرام أيمان الإيمان وأعلام الإسلام ، ورضي الله عن الإمام المعصوم ، المهدي المعلوم ، مظهر معالم الدين بعد خفائها ، وموضحها بعد عفاها ، وعن أصحابه الهادين المهتدين ، وعن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد : فإنني لما سلكت في كتابي المقرب ، مسلك الاختصار فتركت كثيرًا من تمثيل مسائله خوف الإكثار ، فلحق بعض ألفاظه بسبب ذلك إبهام ، واستعجم المعنى المراد به بعض استعجام ، فأشار من مناقبه أعلى من أن يسمر إليها المدح والصفة ، ومفاخره أعظم من أن يحيط بها الإدراك والمعرفة ، الأمير الحميد الشَّيْم أبو يحيى ابن مولانا الهمام المعلى لواء الإسلام ، المرتدى برد الإعظام ، الأمير الأجل الأوحد المظفر المؤيد الأسعد ، أبو زكريا ابن الشيخ المقدس المجاهد أبي محمد ابن الشيخ المجاهد المقدس أبي حفص ، عضد الله بهم الدين ، وأمتع بطول بقالهم المسلمين ، - إلى وضع تأليف نستوفى فيه مُثَلَّةً ليتبين بذلك مشكله ، فوضعت في ذلك جزءًا خفيًا ، شرحت فيه تلك المسائل المشككة ، واستوعبت مثلها المهمة ، فاتضح بذلك استعجامها ، وانفرج انغلاقها واستبهاها ، ورفعتها إلى حضرتهم ، وصل الله دوام عزتهم ، إذ كان العلم نتيجة جلالهم ، وأهله بمكان مكين من بالهم ، وهو سبحانه يقي حضرتهم منتهى الآمال والأمانى ، وأبامهم المشرقة الزاهرة موسم البشائر والتهاني بمنه وكرمه . أ هـ .

بها غاية الإجحاف - أشار من النجج معقود بنواصي آرائه ، واليمن معتاد في مذاهبه وأنحائه ، مالك عتات العلوم وقاريس ميدانها ، ومحرز قصب السبق في خلبة رهاينها . وتاريخ الفضائل وعنوانها ، وصدقها وإنسانها ، الأبير الأجل الأوحده ، المظفر المؤيد الأسعد ، أبو زكريا ابن الشيخ المقدس الجاهد أبي محمد ابن الشيخ الجاهد المقدس أبي حفص ، أدام الله علائهم ، وأثار بنجوم السعد سماءهم - إلى وضع تأليف منزّه عن الإطناب المبل ، والاختصار الخلل ، محتوي على كلياته ، مشتمل على فصوله وغاياته ، عار عن إيراد الخلاف والدليل ، مجرد أكثره عن ذكر التوجيه والتعليل ؛ ليشرّف الناظر فيه على جملة العلم في أقرب زمان ويحيط بمسائله في أقصر أوان . فوضعت في ذلك كتاباً صغير الحجم ، مقرّباً للفهم ، ورفعت فيه من علم النحو وشرائعه ، وملكته عصبه وطائعه ، وذلك ليلفهم بحسن الترتيب ، وكثرة التهذيب لألفاظه والتقريب ؛ حتى صار معناه إلى القلب ، أسرع من لفظه إلى السمع . فلما أتيت به على القدح ، تمتعاً (١) /

على القدح ، مشبهاً للبعث في التمام وُصوله ، وانتظام فصوله - سميته « المقرب » ليكون اسمه وفق معناه ، ومترجماً عن فحواه . وطوّزته باسمهم ، إذ كان نتيجة إشارتهم السديدة ورشيتهم ، ورفقته إلى حضرتهم ، وصلّ الله عزّتهم ؛ إذ كانت شوق العلم نافقة عندها لا تكسد ، وجنائيه هائلة في جنبها لا تركد . وأنا أرجو أن يردّ منهم على حسن قبول وإقبال ، وأن يحفظي منهم بتهمم واهتبال ، والله تعالى يقي حضرتهم منتهى الآمال ، ومخطّ الرحال أريجة الأرجاء بطيب شمائلهم ، وراضية الرياض عن صنوب أناملهم . يعيدها أحرار الكلام ، كما يخدمها أحرار الأنام . وتطيعها المعالي ، كما أطاعتها صروف الأيام والليالي ، بمثته وبمئنه .

* * *

(١) في أ : ممتعاً .

ذِكْرُ حَقِيقَةِ النُّحُوْرِ

النحو : علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب^(١) ، الموصلة إلى معرفة أحكام^(٢) أجزاءه التي تأتلف منها [وهذه الأحكام ليست وزنية] ؛ فيحتاج من أجل ذلك إلى تبين حقيقة الكلام ، وتبيين أجزاءه التي يأتلف منها ، وتبيين أحكامها .

بَابُ تَبْيِيْنِ الْكَلَامِ وَأَجْزَائِهِ

الكلام - اصطلاحاً^(٣) - : هو اللفظ المركب^(٤) وجوداً^(٥) أو تقديراً^(٦) ، المفيد^(٧) بالوضع^(٨) ، وأجزاؤه ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف .

(١) م : ذكر حقيقة النحو

قولى : النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ؛ أردت بذلك أن النحو علم أحكام كلام العرب الكلية المستخرجة بالمقاييس الموصوفة ؛ كرفع الفاعل ونصب المفعول ، وغير ذلك من أحكام كلامهم ؛ ألا ترى أن العلم بهذه الأحكام الكلية هو المسمى نحواً ؟

وأما العلم بالمقاييس الموصوفة أنفسها من غير نظر إلى معرفة الأحكام المستخرجة منها فمن صناعة أخرى غير هذه الصناعة . أ هـ .

(٢) م : وقولى : الموصلة إلى معرفة أحكامه وهذه الأحكام ليست وزنية ؛ تخرزت بذلك من علم العروض ؛ فإنه مستخرج - أيضاً - بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، ولا يعترض على ذلك بأن يقال : إن المقاييس النحوية قد توصل إلى معرفة أحكام وزنية من جهة أنها قد توصل إلى معرفة أوزان الأفعال وبعض الأسماء ؛ لأنى لم أرد إلا وزن الكلام ، وهو الوزن العروضى ، لا وزن بعض الكلم ، وهو الوزن النحوى ؛ ألا ترى أن الضمير فى قولى : م من أحكامه ؛ عائد على الكلام ١٩ . أ هـ .

(٣) م : باب تبين الكلام وأجزائه

قولى : الكلام اصطلاحاً ، أى : فى اصطلاح النحويين ، وتخرزت بذلك من الكلام بالنظر إلى اللغة ؛ فإنه قد يقع على الكلام الاصطلاحى وعلى غيره . أ هـ .

(٤) م : وقولى : هو اللفظ المركب ؛ تخرزت به من المفرد نحو زيد وهمرو . أ هـ .

(٥) م : وقولى : وجوداً ؛ مثاله : قام زيد . أ هـ .

(٦) م : وقولى : أو تقديراً ؛ مثاله : زيداً ، تريد : اضرب زيداً ؛ ألا ترى أنه مركب فى التقدير ، ولا وجود للتركيب بالنظر إلى اللفظ . أ هـ .

(٧) م : وقولى : المفيد ؛ تخرزت من اللفظ المركب غير المفيد ؛ نحو قولك : إن قام زيد ، إذا لم تأت له بجواب ؛ فإنه يسمى فى اللغة كلاماً . أ هـ .

(٨) م : وقولى : بالوضع ؛ تخرزت من اللفظ المركب المفيد بغير وضع ، أى بغير قصد ؛ =

فالإسم : لفظ يدل على معنى فى نفسه ، ولا يتعرض بينته لزمان (١) ، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه (٢) ، نحو : زيد ؛ ألا ترى أن « الزاى » جزء منه ، ولا تدل على بعضه لذلك ، فإن وجد من الأسماء ما يدل على زمان ؛ كأئس ، وغد - فبذاته لا بينته ؛ ألا ترى أن بينهما لاتغيران للزمان .

والفعل : لفظ يدل على معنى فى نفسه ، ويتعرض بينته للزمان .

والحرف : لفظ يدل على معنى فى غيره لافى نفسه .

والدليل على أن أجزاء الكلام هذه (٣) الثلاثة خاصة : أن اللفظ الذى هو جزء كلام إما [أن يدل] (٤) على معنى أو لا يدل : وباطل ألا يدل ؛ فإن ذلك عيب .

وإذا دل : فإما أن يدل على معنى فى نفسه أو فى غيره لا فى نفسه [فإن دل على معنى فى غيره] فهو حرف .

وإن دل على معنى فى نفسه : فإما أن يتعرض بينته للزمان أو لا / يتعرض : فإن تعرض ، فهو فعل ، وإن لم يتعرض ، فهو اسم .
فالأجزاء إذن منحصرة فى هذه الثلاثة .

ذِكْرُ تَبْيِينِ أَحْكَامِ الْكَلِمِ :

اعلم : أن الكلم لها أحكام فى أنفسها قبل تركيبها ، وينبغى أن يؤخر الكلام على ذلك لعله تُذكر عند الأخذ فيه . وأحكام فى حين تركيبها ، وهى نوعان : إعرابية ، وغير إعرابية .

• • •

= ككلام السامى والنالم وما أشبهه ؛ فإنه يسمى فى اللغة كلامًا ، وليس كذلك فى اصطلاح النحاة . أ هـ .

(١) زاد فى حاشية أ : يتحرز من الفعل .

(٢) زاد فى حاشية أ : يحترز من الجملة .

(٣) فى ط : بهذه .

(٤) سقط فى أ .

ذِكْرُ النَّوعِ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا

بَابُ الْإِعْرَابِ

الإعراب - اصطلاحاً^(١) - : تغير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها^(٢) في الكلام الذي بنى فيه لفظاً أو تقديراً عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى^(٣).

وألقابه أربعة : الرفع والنصب والحذف والحزم :
فأما الرفع والنصب : فيشترك فيهما الأسماء والأفعال .

(١) م : باب الإعراب

قولي : « الإعراب اصطلاحاً » أي : في اصطلاح النحويين ، وتحررت بذلك من الإعراب بالنظر إلى اللغة ، فإنه يقع على الإعراب الاصطلاحى المذكور ، وعلى غير ذلك بما ذكره أهل اللغة . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « لعامل يدخل عليها » تحررت بذلك من تغير آخر الكلمة لعامل غير داخل عليها ، نحو تغير المحكى « مَن » ، ومثال ذلك قولك : من زيد ؟ لمن قال : قام زيد ، ومن زيداً ؟ لمن قال : رأيت زيداً ، ومن زيد ؟ لمن قال : مررت بزيد ، فأخبره زيد « قد تغير بسبب الحكاية فالعامل الداخل في كلام المستثبت إذن حر التغير ، وإلا فالعامل الداخل على زيد « الواقع بعد « من » لم يتغير . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى » ، أردت بذلك أن أبين أن التغير المسمى إعراباً ليس كون آخر الكلمة مرفوعاً تارة ، ومنصوباً تارة ، ومخفوضاً تارة ، فإن المعرب قد لا يتغير آخره هذا النوع من التغير ؛ ألا ترى أن بعض المعربات قد يلتزم فيه طريقة واحدة ، فلا يستعمل إلا مرفوعاً ، نحو : آمن الله ، ولعمرك الله ، أو منصوباً ، نحو : سبحان الله ، ومعاذ الله ؟ .

وإنما التغير المسمى إعراباً كل تغير حدث في الكلمة بسبب دخول العامل ولم يكن فيها قبل ذلك ، فالأنفاظ المفردة كانت قبل دخول العامل عليها موقوفة ساكنة ، نحو زيد وعمرو ويقوم ويقعد ، بدليل أن أسماء العدد إذا لم يدخل عليها عامل في اللفظ ولا في التقدير ؛ بأن قصد بها مجرد العدد ، نحو : واحد ثلاثة أربعة - كانت موقوفة ، فإذا أدخل عليها عامل من العوامل ، نقلها عن ذلك الوقف إلى حركة ، فإن كان العامل داخلاً على جملة ، نقل المعرب عن ذلك النوع الذي كان فيه من الإعراب إلى نوع آخر ، وذلك نحو قولك : يقوم زيد ، إذا دخل الجازم ، نقل الفعل من الرفع إلى الحزم فهذا النوع من التغير الذي لا ينفك عنه معرب هو المسمى إعراباً لا النوع الأول . أ هـ .

وأما الخفض : فانفردت به الأسماء^(١) ، وقد كان حقه أن يدخل في^(٢) المضارع من الأفعال إذا أضيفت إليه أسماء الزمان أو ذو ، أو آهة ، نحو قولهم : « اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمِ » أو « اتننى بِأَيَّةِ يَوْمِ زَيْدٍ » ، « وَخَرَجْتُ يَوْمَ يَوْمِ عَمْرٍو » ، ألا ترى أنه معرب ، وقد دخل عليه عامل خفض لكن منع من خفضه : أن الإضافة في الحقيقة إنما هي للمصدر لا للفعل ؛ فلذلك لم تؤثر فيه .

وأما الجزم : فانفردت به الأفعال وقد كان حقه أن يدخل في الاسم غير المنصرف ؛ لأنه لما حمل على الفعل في امتناع الخفض والتنوين لشبهه به - كان ينبغي أن يبقى ساكناً في حال الجر ؛ لذهاب الخفض منه ، وألا يتكلف حمله على النصب ؛ لكن منع من ذلك ما في إذهاب العلامتين من الإخلال بالاسم .

• • •

(١) م : وقولى : « وأما الخفض فانفردت به الأسماء ... » إلى آخره ، إنما اعتذرت عن امتناع دخول الخفض في الفعل المضارع المضاف إليه اسم زمان أو مكان ؛ لأنه قد كان خفضه واجباً لما ذكرناه لولا ما منع من ذلك : أن الإضافة في الحقيقة إنما هي للمصدر ؛ كأنك إذا قلت : أقوم يوم يقوم زيد ، قد قلت : يوم قيام زيد ، ولذلك تعرف يوم بالإضافة .
ولو كانت الإضافة في اللفظ والمعنى إلى الفعل لم تعرف ؛ لأن الفعل نكرة ؛ بدليل وصفهم النكرة به ؛ نحو قولك : مررتُ برجل يضحك ، ولم أعتذر عن امتناع الخفض فيما عدا ذلك من الأفعال غير المضارحة ؛ لأنه لم يجب فاعتذر عنه . أ هـ .

(٢) في ط : على .

بَابُ مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ

قد تقدم أن ألقاب الإعراب : الرفع والنصب والخفض والحزم .

فأما الرفع : فعلاماته ثلاث : الضمة والنون ، وبقاء اللفظ عند دخول عامل الرفع عليه^(١) غير مغير عما كان عليه قبل ذلك ، ليس بعلامة للرفع^(٢) في الحقيقة ، وإنما سمي علامة رفع ؛ لقيامه مقامها وإغنائها عنها :

فالنون : تكون علامة للرفع في كل فعل مضارع اتصل به ضمير الاثنين ، أو علامتهما ، أو ضمير الواحدة المخاطبة ، أو ضمير جماعة المدكرين العاقلين ، أو ما أجرى مجراهم / ، أو علامتهم ؛ نحو قولك : « الزيدان يقومان ، ويقومان^(٣) »
الزيدان ، وأنت تقومين ، والزيدون يقومون ، ويقومون الزيدون ، والبراهيـثُ يأكلونني ، ويأكلونني البراهيـثُ .

٤ أ

وعدم التغير يكون علامة للرفع في الأسماء المثناة ، وجمع المذكر السالم وما جرى مجراه ؛ لأن المثني وما جرى مجراه قبل دخول العامل عليه [يكون]^(٤) بالألف^(٥)

(١) م : باب معرفة علامات الإعراب

قولي : « بقاء اللفظ عند دخول عامل الرفع عليه ... » إلى آخره إن قال قائل : كيف جعلت ذلك علامة للرفع ، وأنت قد حددت الإعراب بأنه تغير آخر الكلمة لعامل ، ولا تغير في هذين النوعين من المعربات في حال الرفع على مذهبك ؟

فالجواب : أني لم أجعل عدم التغير فيهما إعراباً في حال الرفع ؛ بل هما مجردان من الإعراب في حال الرفع ، وإنما جعلت عدم التغير علامة إعراب من حيث قام مقام العلامة في إنفهامه الرفع كما تفهمه العلامة فيما فيه علامة الرفع . أهـ .

(٢) في أ : الرفع .

(٣) م : وقولي : « نحو قولك الزيدان يقومان ... » إلى آخره ما كان من هذه المثل قد قدم فيه الفعل على الاسم ، فالألف والواو فيه علامتان لضميران ، وما كان منها قد قدم فيه الاسم على الفعل فهما فيه ضميران لعلامتان ، وأردت بقولي : يأكلونني البراهيـثُ ، والبراهيـثُ يأكلونني ، أن أبين أن الواو قد تكون لغير العاقل إذا حومل معاملة العاقل ؛ ألا ترى أن المستعمل إنما هو وصف البراهيـثُ بالإيلام والإيذاء ، فيقال : أذنتي البراهيـثُ وألتنى ، فلما وصفت بالأكل ، وهو مما يوصف به العاقل ، حوملت معاملته فجعل ضميرها وعلامتها كضميره وعلامته ، وهو الواو . أهـ .

(٤) سقط في أ . (٥) في أ : في .

[والنون] ، وجمع المذكر السالم [يكون] ^(١) بالواو والنون ؛ فلذلك إذا عَدُوا ولم يُدْخِلُوا عاملاً لفظاً ولا تقديرًا ، قالوا : اثنان وثلاثون ، فلما دخل عامل الرفع عليهما ، لم يتغيرا ، وصار ترك العلامة [فيهما] ^(٢) علامة .

والضمة ^(٣) : تكون علامة للرفع فيما بقي من الأسماء والأفعال المعربة .
وأما النصب : فعلاماته خمس : الفتحة ، والكسرة ، وانقلاب الألف ياء ، وانقلاب الواو ياء ، وحذف النون :

فالكسرة : تكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم ^(٤) .
وانقلاب الألف ياء تكون علامة للنصب في تثنية الأسماء خاصة .
وانقلاب الواو ياء يكون علامة للنصب في جمع المذكر السالم .
وحذف النون يكون علامة للنصب فيما رفع من الأفعال بالنون .
والفتحة تكون علامة للنصب فيما بقي من الأسماء والأفعال المعربة .
وأما الحذف : فعلاماته أربع : الكسرة ، والفتحة ، وانقلاب الألف ياء ، وانقلاب الواو ياء :

فالفتحة تكون علامة للحذف في الأسماء التي لاتنصرف ^(٥) ، وسْتَبِينُ في موضعها ، إن شاء الله تعالى .

(١) سقط في أ .

(٢) سقط في أ .

(٣) في ط : والضمير .

(٤) م : وقولى : « فالكسرة تكون علامة النصب في جمع المؤنث السالم ... » إلى آخره ، مثال النصب بالكسرة قولك : رأيت الهدات ، ومثال النصب بانقلاب الألف ياء : رأيت الزيدين ، ومثال النصب بانقلاب الواو ياء : رأيت الزيدين ؛ لأنه قد تقدم أنهما قبل دخول العامل عليهما ، يقال فيهما : الزيدان بالألف ، والزيدون بالواو ، ومثال النصب بحذف النون : الزيدون لن يقرموا ، والزيدان لن يقرموا وهند لن تقومي ومثال النصب بالفتحة : إن زيدًا لن يركب . أه .

(٥) م : وقولى : « الفتحة تكون علامة للحذف في الأسماء التي لاتنصرف ... » إلى آخره مثال الحذف بالفتحة : مررت بأحمد ، ومثال الحذف بانقلاب الألف ياء : مررت بالزيدين ، ومثال الحذف بانقلاب الواو ياء : مررت بالزيدين . أه .

وانقلاب الألف ياء يكون علامة للخفض في المثني (١) .
والكسرة تكون علامة للخفض فيما بقي من الأسماء المعربة .
وأما الجزم : فله علامتان ، وهما : السكون ، والحذف :
فالحذف في صنفين من الأفعال :
أحدهما : ما رفع منهما بالنون (٢) ، جزمه بحذفها .
والآخر : كل فعل في آخره حرف علة غير مُبدل من همزة جزمه أيضاً بحذفه ؛
نحو : « لَمْ يَفْرُ ، وَلَمْ يَزِم ، وَلَمْ يَخْش » ، ولا يثبت حرف العلة ويكون الجزم بحذف
الحركة ، إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الوافر] :
١- أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنبِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بِنِي زِيَادٍ (٣)
فإن كان مُبدلاً من همزة نحو : يقرأ ، ويُقْرئ ، ويُوضئ - جاز فيه وجهان :
أحدهما : حذف حرف العلة إلحاقاً بالمعتل المحض .

- (١) في ط : جمع المذكر السالم .
(٢) م : وقولي : « أحدهما ما رفع منهما بالنون ... » إلى آخره مثال الجزم بحذف النون : الزيدان
لم يقوموا ، والزيدون لم يقوموا ، وأنت لم تقومي . أ هـ .
(٣) البيت لقيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي (والأنباء) : جمع نبأ وهو خبر له شأن .
(واللبون) قال أبو زيد : هي من الشاء والإهبل : ذات اللبن ، غزيرة كانت أم بكية . فإذا
قصدوا قصد الغزيرة قالوا : لبنة . وقال ابن السيد ، وتبعه ابن خلف : اللبون : الإهبل ذوات
اللبن ، وهو اسم مفرد أراد به الجنس .
وبنو زياد هم الكملة : الربيع ، وهمارة ، وقيس ، وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبد الله
العبسي . وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأثمارية ، والمراد لبون الربيع بن زياد ، فإن القصة معه
فقط .
كما يقال : بنو فلان فعلوا كذا ، إذا كان الفاعل بعضهم ، وأسند الفعل إلى الجميع
لرضاهم بفعل البعض .
والبيت أورده سيبويه في موضعين من كتابه على أنه أثبت الياء في حال الجزم ضرورة ؛ لأنه
إذا اضطر ضمها في حال الرفع تشبيهاً بالصحيح قال الأعلم : وهي لغة ضعيفة ، فاستعملها
عند الضرورة .
وقال ابن خلف : هذا البيت أنشده سيبويه في باب الضرورات ، وليس يجب أن يكون من
باب الضرورات ، لأنه لو أنشد بحذف الياء لم ينكسر ، وإنما موضع الضرورة ما لا يجد
الشاعر منه بدأ في إثباته ، ولا يقدر على حذفه ، فلما ينكسر الشعر ، وهذا يسمى في عروض
الوافر المنقوص ، أعنى : إذا حذف الياء من قوله : « أَلَمْ يَأْتِيكَ » .

والثاني : إثباته إجراء له مجرى الصحيح^(١) .

وعلى / الحذف جاء قوله [من الطويل] :

٢- جَرِيٌّ مَتَى يُظَلِّمُ يُقَاتِبُ بِظُلْمِهِ سَرِيحًا وَإِلَّا يُبَدِّ بِالظُّلْمِ يُظَلِّمُ^(٢)
والسكون يكون علامة للجزم فيما بقي من الأفعال المعربة .

• • •

= قال البغدادي : هذا كلامه ، ولا يخفى أن ما فسر به الضرورة مذهب مرجوح .

والتحقيق عند المحققين أنها ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا .
وقال ابن جنى في « سر الصناعة » : رواه بعض أصحابنا : « ألم يأتك » على ظاهر الجزم ،
وأنشده أبو العباس عن أبي عثمان عن الأصمعي :

ألا هل أتاك والأنباء تنمي

فالأول فيه الكف ، والثاني فيه نقل حركة الهزة من أتاك إلى لام هل وحذفها . ورواه
بعضهم .

ألم يبلغك والأنباء تنمي

فلا شاهد فيه على الروايات الثلاث .

ينظر : الأغاني ١٣١/١٧ ، وخزانة الأدب ٣٦٠/٨ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، والدرر ١/١٦٢ ،
وشرح أبيات سيبويه ٣٤٠/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٨ ، وشرح شواهد المغني
ص ٣٢٨ ، ٨٠٨ ، والمقاصد النحوية ٢٣٠/١ ، ولسان العرب (أني) ، وبلا نسبة في أسرار
العربية ص ١٠٣ ، والأشباه والنظائر ٢٨٠/٥ ، والإنصاف ٣٠/١ ، وأوضح المسالك ٧٦/١ ،
والجنى الداني ص ٥٠ ، وجواهر الأدب ص ٥٠ ، وخزانة الأدب ٥٢٤/٩ ، والمخلص ص ١/
٣٣٣ ، ٣٣٧ ، ووصف المباني ص ١٤٩ ، و« صناعة الإعراب ٧٨/١ ، ٦٣١/٢ ، وشرح
الأشموني ١٦٨/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٨٤/٣ ، وشرح المفصل ٢٤/٨ ، ١٠٤/١٠ ،
والكتاب ٣/٣١٦ ، لسان العرب (قدر) . (رضي) ، والمختسب ٦٧/١ ، ٢١٥ ، ومغني
الليب ١٠٨/١ ، ٣٨٧/٢ ، والمتع في التصريف ٥٣٧/٢ ، والمنصف ١١٤/٢ ، ١١٥ ،
وهمع الهوامع ٥٢/١ .

(١) م : وقول : « وإثباته إجراء له مجرى الصحيح » مثال ذلك قوله [من الرجز]

عَجِبْتُ مِنْ لَهْلَاكِ وَالْتِيَابِهَا مِنْ خَيْثُ زَارْتِنِي وَلَمْ أَوْزَا بِهَا

[البيت بلا نسبة في الدرر ١/١٦٣ ، والكتاب ٥٤٤/٣ ، واللسان (ورا) ، وهمع الهوامع
٥٢/١ .

فأثبت الألف من « أورا » في الجزم لما كانت منقلبة من هزة ، والأصل أورا بها ، لأنها
من لفظ التوزء أي : ولم أوت بها من ورائي . أ ه .

(٢) البيت من معلقه زهير بن أبي سلمى . والمجري : ذو الجراءة والشجاعة . يقول : هو شجاع =

ذِكْرُ الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا الْمَغْرِبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ لِقَبِّ

مِنْ أَلْقَابِ الْإِغْرَابِ الْأَزْبَقَةِ .

أما الاسم : فيرفع إذا لم يدخل عليه عامل لفظاً ولا تقديرًا ، وكان مع ذلك معطوفًا على غيره أو معطوفًا غيره عليه ؛ نحو قولك : واحدٌ واثنان ، إذا أردت مجرد العدد لا الإخبار . وإذا كان فاعلاً ، أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعله ، أو مبتدأ ، أو خبره ، أو اسم كان وأخواتها ، أو اسم ما وأختيها : لا ولات ، أو خبر إن وأخواتها أو تابعًا لمرفوع ، أو جاريًا مجرى المرفوع .

وينصب إذا كان مفعولاً مطلقًا ، أو مفعولاً به ، أو مشبهًا به ، أو مفعولاً فيه ، أو معه ، أو من أجله ، أو حالًا ، أو تمييزًا ، أو مستثنى ، أو خبر كان وأخواتها ، أو خبر ما وأختيها : لا ولات ، أو اسم لا التي للتبرئة أو اسم إن وأخواتها ، أو منادى ، أو تابعًا لمنصوب ، أو جاريًا مجرى المنصوب .

ويخفض إذا دخل عليه حرف الخفض ، أو أضيف إليه اسم ، أو كان تابعًا لخفض ، أو جاريًا [مجراه]^(١) .

= متى ظلم عائب الظالم بظلمه سريعاً ، وإن لم يظلمه أحد ظلم الناس إظهاراً لعزة نفسه وشدة جراته .

والشاهد قوله : وإلا يبد بالظلم بظلم : الأصل فيه الهمز ، من بدأ يبدأ إلا أنه لما اضطر أهدل من الهمزة ألفاً ، ثم حذف الألف للجزم وهذا من أقبح الضرورات ، وحكي عن سيويه أن أبا زيد قال له : من العرب من يقول : قرمت في قرأت فقال سيويه لأبي زيد : فكيف يقول هؤلاء في المستقبل ؟ قال : يقولون : اقرأ يا هذا فقال سيويه : كان يجب أن تقول : أقرى حتى يكون مثل رميت أرمي وإنما أنكر سيويه هذا لأنه إنما يجيء فعلت أعمل ، إذا كانت لام الفعل أو عينه من حروف الخلق ، ولا يكاد يكون هذا في الألف ، إلا أنهم قد حكوا أبي يأي فجاء على فعل يفعل ، قال أبو إسحاق : إنما جاء هذا في الألف لمضارعة حروف الخلق فشبهت بالهمزة يعني شبهت بقولهم : قرأ يقرأ وما أشبهه .

ينظر : ديوانه ص ٢٤ ، وخزانة الأدب ١٧/٣ ، ١٣/٧ ، والدرر ١٦٥/١ ، وصر صناعة الإعراب ٧٣٩/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٠ ، وشرح شواهد المغني ٣٨٥/١ ، والممتع في التصريف ٣٨١/١ ، ٤٢٨/٢ ، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢٦/١ ، وجمع الهوامع ٥٢/١ .

وأما الفعل : فيرفع إذا عرى من النواصب والجوازم .
وينصب إذا دخل عليه ناصب ، أو عطف على منصوب ، أو كان بدلا منه .
ويجزم إذا دخل عليه جازم ، أو عطف على مجزوم أو جار مجراه ، أو كان بدلا
منهما .
فهذه جملة الأماكن التي تكون فيها الأسماء والأفعال معربة بلقب من ألقاب
الإعراب .

• • •

بَابُ الْفَاعِلِ

الفاعل : هو اسم^(١) [- أو ما في تقديره^(٢) - متقدم]^(٣) عليه^(٤) ما أسند إليه لفظاً

(١) في أ : الاسم المرفوع .

(٢) م : باب الفاعل

قولى : هـ أو ما هو في تقديره هـ الذى هو في تقدير الاسم أن وأن وما وكى المصدريات ، إلا أن كى لاتستعمل فاعلة ، تقول : يعجبني أن تقوم ، ويسرنى أنك قائم ، ويسرنى ما صنعته أى : صنعك ، ومن ذلك قوله : [من الوافر]

بَسُرَ الْمَرْءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَتَمَّانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا

[وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٣/٣٧ ، والجنى الدانى ص ٣٣١ ، والدرر ١/٣٥٢ ، وشرح التصريح ١/٨٦٢ ، وشرح قطر الندى ص ٤١ ، وشرح المفصل ٨/١٤٢ ، وجمع الهوامع ١/٨١]

أى : يسر المرء ذهاب الليالى . أ هـ .

(٣) سقط في أ .

(٤) م : وقولى : هـ مقدماً عليه هـ تخرز من تأخره عنه هـ لأن الفاعل لا يجوز تقديمه على العامل فيه ، فأما قول النابغة : [من الطويل]

فَلَا بُدَّ مِنْ هَوَاجَةٍ تَهْوِي بِرَاكِبٍ إِلَى ابْنِ الْجَلَّاحِ سَيِّرَهَا اللَّيْلَ قَاصِدٍ

فسيرها مبتدأ لا فاعل بقاصد ، والليل فى موضع خبره ، وقاصد صفة لهو جاء ، ولم يلحقه علامة تأنيث على حد قوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَلَسْنَا مُنْفِطِرًا بِدْءِ ﴾ [المزمل : ١٨] وكذلك قول امرئ القيس [من الطويل] :

فَطَلُّ لَنَا يَوْمَ لَيْلِيذٍ بِنِشْمَةٍ قَبْلُ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبِ

[البيت فى ديوانه ص ٩٨٣ ، ولسان العرب (غيب) ، (زهق) ، وتاج العروس (غيب)] فنحسه مبتدأ ، وليس فاعلاً بمتغيب ، وخبره متغيب ، والأصل : متغيبٌ ، على حد قولهم لى دوار : دوارى ؛ للمبالغة ، ثم تخفف على حد قوله [من البسيط] :

بُرْمًا يَمَانٍ إِذَا لَأَقْبَتِ ذَا يَمِينٍ وَإِنْ لَقِيَتْ مَعْدُهَا فَعَدْنَانِي

[البيت لعمران بن حطان فى خزانة الأدب ٥/٣٥٧ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/١٤] أى : فعدنانى ، ثم حذف الضمة استقلالاً لها فى الياء ، ومثل ذلك قوله : [من البسيط]

مَا نِعْمَهَا لَيْلَةٌ حَتَّى تَحْوِلَهَا ذَاعِ دَهَا فِي فُرُوعِ الصَّبْحِ شَحَاجِ

[وهو للراعى النميرى فى ديوانه ص ٢٩ ، ولسان العرب (شحج) ، وتاج العروس (شحج)] وروى : هـ يا طيبها هـ بدل هـ يا نعمها هـ و هـ فروع هـ بدل هـ بزوغ هـ . أى : شحاجى إلا أنه تخفف . أ هـ .

أو نية ، على طريقة فَعَلَ أو فاعل^(١) ، وهو أهدأ مرفوع أو جار مجرى^(٢) المرفوع ، وارتفاعه بما أسند إليه .

وهو بته : أن يكون مقدماً على المفعول به ، ويجوز تأخيره عنه بشرط أن يكون في الكلام لفظ مبین ؛ نحو قولك : « ضرب زيداً عمرو » ، « وضربت موسى سلمى » / ، و « ضرت موسى العاقل عيسى » ، أو معنى مبین ؛ نحو قولك : « أكلت الخواري سلمى » . فإن لم يكن في الكلام من ذلك شيء ، لم يجز التقديم ؛ نحو قولك : « ضرت موسى عيسى » .

وينقسم الفاعل بالنظر إلى تقديم المفعول عليه وحده ، وتأخيره عنه : ثلاثة أقسام : قسم لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده ، وهو أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً^(٣) ، أو لا يكون في الكلام شيء مبین ، أو يكون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدر بأن والفعل ، أو بأن التي خبرها فعل ، أو اسم مشتق منه .

فأما قوله [من مجزوء الكامل] :

٣- فَرَجَجْتُهَا بِمِزْجِيَةِ زَيْجِ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ^(٤)

(١) م : وقولی : « على طريقة فعل أو فاعل » ، تحرز من طريقة فعل نحو : ضرب زيد ، ومفعول نحو : مررت برجل مضروب أبوه . أ هـ .

(٢) م : وقولی : « أو ماجرى مجراه » ، أعني بذلك ماجرى من الأسماء والظروف والمجرورات مجرى الفاعل ، ومثال ذلك : مررت برجل قائم أبوه ، ومررت برجل في الدار أبوه ، ومررت برجل عليه عمامة . أ هـ .

(٣) م : وقولی : « وهو أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً ... » إلى آخره مثال كونه ضميراً متصلاً : ضربتك ، وضربت زيداً ، ومثال ألا يكون في الكلام شيء مبین : ضرب هذا هذا ، ومثال كون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدر بأن والفعل : يعجبنى ضرب زيد عمراً ، لا يجوز تقديم المفعول في شيء من ذلك .

فأما البيت الذي أنشدته فضرورة ، وأما قراءة ابن عامر : ﴿ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ [الأنعام : ١٣٧] فنادرة ، وقد يمكن أن يكون الذي غلطه في ذلك رسم « شركائهم » في مصحف أهل الشام بالياء ، فتوهم أن الحذف بإضافة المصدر وأن أولادهم مفعول ، والشركاء فاعل ؛ كما هو في القراءة الأخرى ، وليس كذلك ، بل الحذف في شركائهم على أنه بدل من الأولاد ، وحذف الأولاد بإضافة المصدر إليه ، وهو من قبيل بدل الشيء من الشيء ؛ لأن الأولاد شركاء الآباء في أموالهم . أ هـ .

(٤) قال ابن خلف : « هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين ، وقيل هو لبعض المؤثرين ممن لا »

فضرورة .

وقسم يلزم فيه تقديمه عليه ، وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل ظاهراً (١) أو متصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول أو على ما اتصل بالمفعول ، أو يكون الفاعل ضميراً عائداً على ما اتصل بالمفعول ، أو يكون المفعول مضافاً إليه اسم الفاعل بمعنى الحال ، أو الاستقبال (٢) ، أو المصدر المقدر بأن والفعل ، أو بأن التي خبرها فعل ، أو يكون الفاعل مقروناً بالآ ، أو في معناها المقرون بها ؛ نحو قولك : « إنما ضَرَبَ زيدًا عمرو » تريد : ماضرب زيدًا إلا عمرو . أو في ضرورة ؛ نحو قوله [من الطويل] :
 ٤ - وَكَانَتْ لَهُمْ رِبْعِيَّةٌ يَخْدُرُونَهَا إِذَا خَضَخَضَتْ مَاءَ السَّمَاءِ الْقَنَابِلُ (٣)

يحتج بشعره .

زججته زجا : إذا طعنته بالزج ، بضم الزاي ، وهي الحديدية التي في أسفل الرمح ، والقلوص بفتح القاف : الناقة الشابة . وأبو مزادة : كنية رجل ، قال صاحب الصحاح : المزج ، بكسر الميم : رمح قصير كالمرزاق ومزجة ، يروي بفتح الميم وهو موضع الزج ، يعني أنه زج راحلته لتسرع كما يفعل أبو مزادة بالقلوص . ويجوز أن تكون الميم مكسورة ، فيكون المعنى فرججتها يعني الناقة أو غيرها ، أي رميتها بشيء في طرفه زج كالحربة ، والمزجة ما يزرع به . وأراد كزج أي مزادة بالقلوص أي كما يزرعها .
 والشاهد فيه : أنه فصل بين المضاف وهو زج ، وبين المضاف إليه وهو : أبي مزادة بالمفعول ، وهو القلوص .

والبيت بلا نسبة في الإنصاف ٤٢٧/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٨٢ ، وخزانة الأدب ٤ / ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٣٣ ، والخصائص ٤٠٦/٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٢٧ ، وشرح المفصل ١٨٩/٣ ، والكتاب ١٧٦/١ ، مجالس نعلب ص ١٥٢ ، والمقاصد النحوية ٤٦٨/٣ .

(١) م : وقولي : وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلاً ، والفاعل ظاهراً ، إلى آخره ، مثال كون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل ظاهراً : ضربني زيد ، ومثال أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول : ضرب زيدًا غلامه ، ومثال كون المفعول مضافاً إليه اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال : هذا ضاربٌ زيد غلامه الآن أو غدًا ، ومثال إضافة المصدر المقدر بأن والفعل إلى المفعول : سزني قتلُ الكافر المسلم ، ومثال كون الفاعل مقروناً بالآ : ماضرب زيدًا إلا عمرو . أ ه .

(٢) في ط : الاستثناء .

(٣) البيت للنايفة الديباني يرثي النعمان بن الحارث « وكانت لهم ربيعة » ، يعني كتيبة أو غزوة في الربيع ، وإنما كان غزوهم في بقية الشتاء ، إذا وجدت الخليل ماءً ناعماً في الأرض ، تقطع به الأرض ، وتصل به إلى العدر . ومعنى « خضخضت » حركت ، أي إذا استقوا من ماء =

فأما قوله [من الطويل] :

٥- فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ أَنْقَاءِ الدُّهَارِ وَشَامَهَا^(١)

فعلى إضمار فعل ، أى : درى ما هيّجت لنا .

وقسم : يجوز فيه التقديم والتأخير ، وهو ماعدا ذلك .

وينقسم المفعول بالنظر إلى تقديمه على العامل وتأخره عنه : ثلاثة أقسام :

قسم يلزم فيه تقديمه على العامل ، وهو أن يكون المفعول اسم شرط^(٢) ، أو كم

الخبرية فى اللغة الفصيحة ، أو كم الاستفهامية ، أو اسماً غيرها من سائر أسماء

الاستفهام ، إذا لم يقصد به الاستثبات ، أو إذا كان المفعول ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم

ب ٥ اتصاله ؛ [نحو قوله تعالى / : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ... ﴾]^(٣) [الفاتحة : ٤] .

وقسم : يلزم فيه تأخيره عنه ، وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلاً^(٤) ، أو العامل

= الغدير فحركه بالدلاء وغيرها .

والشاهد فيه : تقدم المفعول « ما » على الفاعل القنابل على جهة اللزوم بسبب ضرورة

الشعر .

ينظر : ديوانه (١١٩) ، ولسان العرب (خضض) ، (ربع) ، وجمهرة اللغة (١١٢٨) ،

وتاج العروس (ربع) .

(١) البيت لذى الرمة ، وهو : أبو الحارث غيلان بن عقبة والأنقاء كالأبعاد لفظاً ومعنى ، والوشام

بكسر الواو : جمع وشم ، وهو هنا بمعنى : الأثر ، وهو : فاعل « هيّجت » ، والشاهد فى

قوله : « فلم يدري إلا الله ما » ، حيث قدم الفاعل المحصور « إلا » وهو : لفظ الجلالة على

المفعول « ما » ، وهذا غير جائز عند جمهور النحاة ، وكان الكسائي يسوّغه فى الشعر .

ينظر : ديوانه (٩٩٩/٢) الدرر (٢٨٩/٢) ، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١٣١/٢) ،

تخليص الشواهد (٤٨٧) ، شرح الأشموني (١٧٧/١) ، شرح ابن عقيل (٢٤٨) ، المقاصد

النحوية (٤٩٣/٢) ، همع الهوامع (١٦١/١) .

(٢) م : وقولى : « وهو أن يكون المفعول اسم شرط ... » إلى آخره ، مثال كونه اسم شرط : من

تكرم أكرمه ، ومثال كونه اسم استفهام : أي رجل تريد ؟ ومثال كونه كم الخبرية : كم درهم

ملكك . أ هـ .

(٣) بدل ما بين المعكوفين فى ط : نحو قولك : « إياك ضربت » .

(٤) م : وقولى : « وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلاً ... » إلى آخره ، مثال كونه ضميراً

متصلاً : ضربنى زيدٌ ، ومثال كون العامل غير متصرف : ما أحسن زيداً ، ومثال دخول ما

الناقية عليه : ما ضربتُ زيداً ، ومثال دخول لا فى جواب القسم عليه : والله لأضربُ زيداً ،

ومثال دخول أداة الاستفهام عليه : هل ضربتُ زيداً ؟ ، ومثال دخول أداة الشرط عليه : إن =

غير متصرف .

وإذا دخل على العامل ما النافية ، أو لا فى جواب قسم ، أو أداة من أدوات الاستفهام أو الشرط أو التحضيض ، أو لام التأكيد غير المصاحبة لأن ، أو وقع صلة لموصول ، أو صفة لموصوف - لم يجز تقديم المفعول على الموصول ، أو الموصوف ، ولا على شيء مما تقدم ذكره .

وأما تقديمه على العامل وحده : فجائز ، إلا أن يكون الموصول حرفاً ناصباً للفعل ، لا يجوز : ه يعجبني أن زيداً يضرب عمراً ، أو يكون الموصول الألف واللام : فإنه لا يجوز - أيضاً - الفصل بالمفعول بينها وبين الاسم الواقع فى صلتها ، وكذلك إن دخل على العامل خافض غير زائد - لم يجز تقديم المفعول على العامل ، ولا على الخافض ، فإن كان زائداً - جاز تقديم المفعول عليه ، ولم يجز تقديمه على العامل وحده .

وقسم : أنت فيه بالخيار ، وهو ما عدا ذلك (١) .

نوع منه آخر :

وهو حكم الفاعل والمفعول به فى الأسماء الموصولة .

اعلم : أنه لا بد من حصر الموصولات ، وتبيين معانيها ، فإن مدار الباب على ذلك : فالموصول : حرف ، وهو : أنْ وَأَنْ وما وكى المصدريات . واسم ، وهو : مَنْ ، وما ، والذى ، التى ، وتثنيتهما ، وجمعهما ، وأى ، والألف واللام بمعناهما (٢) ، وذو

= تضرب زيداً نضربك ، ومثال دخول أداة التحضيض عليه : هلا ضربت زيداً : ومثال دخول لام التأكيد عليه غير مصاحبة لأن : لتضربن زيداً ، فإن كانت مصاحبة لها نحو : إن زيداً ليضرب عمراً - جاز تقديم المفعول فتقول إن شئت : إن زيداً عمراً ليضرب ، ومثال وقوعه صلة لموصول : جاءنى الذى أكرمت أباه ، ومثال وقوعه صفة لموصوف : مررتُ برجل تحب جاريتَهُ . أ هـ .

(١) م : وقولى : ه وقسم : أنت فيه بالخيار ، وهو ما عدا ذلك ه مثاله : ضرب زيد عمراً ، وإن شئت قلت : عمراً ضرب زيد . أ هـ .

(٢) م : نوع منه آخر

قولى : ه والألف واللام بمعناهما ه الألف واللام بمعنى الذى التى ، هما الداخلتان على اسم الفاعل والمفعول نحو : الضارب ، تريد الذى ضرب ، والضاربة تريد التى ضربت ، والمضروب تريد الذى ضربت ، والمضروبة تريد التى ضربت .

وقد يدخلان على الجملة الاسمية والفعل المضارع فى ضرورة الشعر ، فمن دخولهما =

وذاتٌ في لغة طيء^(١)، وتثنيتهما، وجمعهما عند بعضهم، والأولى^(٢) بمعنى الذين^(٣)، وذا إذا كانت معها ما، أو من الاستفهامية وأريد بها معنى الذي والتي^(٤).

= على الجملة الاسمية قوله: [من الوافر] .

مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ إِلَهُ يَنْهَمُ لَهُمْ ذَاتٌ رِقَابٌ بَنِي مَعْدُ
[البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص ١٠٢ ، وجواهر الأدب ص ٣١٩ ، والدرر ١/٢٧٦ ،
ورصف المباني ص ٧٥ ، وشرح الأشموني ١/٧٦ ، وشرح شواهد المغنى ١/١٦١ ، وشرح
ابن عقيل ص ٨٦ ، واللامات ص ٥٤ ، ومغنى اللبيب ١/٤٩ ، والمقاصد النحوية ١/١٥ ،
٤٧٧ ، وجمع الهوامع ١/٨٥]

أى : الذين رسول الله منهم ، ومن دخولها على الفعل المضارع قوله : [من السريع]
لَأَتَّبِعَنَّ الْحَزْبَ إِنِّي لَكَ أَلْ يُنْذِرُ مِنْ يَبْرَانِيهَا فَاصْطَلَى
[ينظر خزانة الأدب ٥/٤٨٣ ، ضرائر الشعر ٢٨٨ ، شرح أبيات المغنى ١/٢٩٣ ، تعليق
الفرائد ٢/٢١٩ ، حاشية يس على التصريح ١/١٤٢] .

وقول الآخر : [من الطويل]

فَذُو الْمَالِ يُؤْنِي مَالَهُ دُونَ عِزِّهِ يَا نَابَةَ وَالطَّارِقِ الْيَتْمَهُدُ
[البيت لابن الكلبة في كتاب الجيم ٣/٢٢٥]

وأنشد الفراء : [من الطويل]

أَجِينِ اصْطَبَانِي أَنْ سَكَتُ نَائِنِي لَفِي سُغْلٍ عَنْ ذَخِيلِي الْيَتْمَجِ
أى : الذى يُنذر ، والذى يتعهد ، والذى يتبع . أ هـ .

(١) م : وقولى : ذو وذات في لغة طيء ، تحزرت بذلك منهما بمعنى صاحب وصاحبة نحو قولك : جاءنى ذو مال ، وجاءتنى ذات جمال ، فإنهما إذ ذاك ليسا من قبيل الموصولات . أ هـ .

(٢) في ط : والأولى .

(٣) م : وقولى : والأولى بمعنى الذين ، تحزرت بذلك من الأولى بمعنى أصحاب ، نحو قوله : [من الطويل]

لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمُفِيرَةِ أَنِّي لَحِثْتُ قَلَمٌ أَنْكُلُ عَنِ الضَّرْبِ يَسْتَمَقَا

[البيت للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٤ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٦٠ ، والكتاب ١/١٩٣ ، والمرار الأسدي أو لزغبة بن مالك في شرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦ ، وشرح المفصل ٦/٦٤ ، والمقاصد النحوية ٣/٤٠ ، ٥٠١ ، ومالك بن زغبة في خزانة الأدب ٨/١٢٨ ، ١٢٩ ، والدرر ٥/٢٥٥ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/٢٠٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٤١٢ ، واللمع ص ٢٧١ ، والمقتضب ١/١٤ ، وجمع الهوامع ٢/٩٣] .

أى : أصحابُ المفيرة ، ألا ترى أنها إذا كانت بهذا المعنى ، لم تحتج إلى صلة . أ هـ .

(٤) م : وقولى : وذا إذا كانت مع ما أو من الاستفهامية ، وأريد بهما معنى الذى والتي ، إنما =

وفى « الذى » أربع لغات (١) : الذى بتخفيف الياء ، والذى بتشديدها ، والذى بحذف الياء ، والذى بتسكين الذال بعد الحذف ، ومثلها فى التى . وتقول فى تشية الذى : اللذان رفعا (٢) ، وإن شئت شددت النون ، واللذين نصبا

اشترطت اقترانها بمن وما ؛ لأنها إن لم تقترن بهما لم تستعمل موصولة ، واشترطت أيضا أن يُرادَ بها معنى الذى والتى ، لأنها قد تقترن بهما ولا يراد بها ذلك ؛ بل تبقى على أصلها من الإشارة ، فلا تحتاج إلى صلة تقول : من ذا ؟ وماذا ؟ تريد : من المشار إليه ؟ وما المشار إليه ؟ أ هـ .

(١) م : وقولى : وفى الذى أربع لغات... إلى آخره مثال تشديد الياء قوله : [من الوافر]

وَلَيْسَ الْمَالُ فَاهْلَمَهُ بِمَالٍ وَإِنْ أَنْفَقْتَهُ إِلَّا الْيَدِى
تَحُورُ بِهِ الْعَلَاءُ وَتَضَطُّفِيهِ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيكَ وَلِلضَّفِيِّ
[البيتان بلا نسبة فى الأزهية ص ٢٩٣ ، والإنصاف ٢ / ٦٧٥ ، وخزانة الأدب ٥ / ٥٠٤ ،
٥٠٥ ، والدرر ١ / ٢٥٥ ، ووصف المباني ص ٧٦ ، ولسان العرب (ضمن) ، (لذا) ، وما
ينصرف ومالا ينصرف ص ٨٣ ، وجمع الهوامع ١ / ٨٢ ، وتاج العروس (ضمن) ، (لذى) ،
ويروى البيت الثانى :

يُرِيدُ بِهِ الْعَلَاءُ وَيَمْتَنُّهُ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَيَلْقِيهِ

ويروى « من الأقوام » بدلا من « وإن أنفقته » فى البيت الأول [

ومثال الذى يحذف الياء قول الآخر : [من الرجز]

وَالَّذِي لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا أَوْ جَبَلًا أَشَمَّ مُشْمَجِرًا

[ينظر بلا نسبة فى الأزهية ص ٢٩٢ ، والإنصاف ٢ / ٦٧٦ ، وخزانة الأدب ٥ / ٥٠٥ ،
والدرر ١ / ٢٥٨ ، ووصف المباني ص ٧٦ ، وجمع الهوامع ١ / ٨٢ ويروى « لكانت برا »
بدلا من « لكنت صخرًا » [

ومثال الذى بتسكين الذال ، والذى بإثبات الياء خفيفة قوله : [من الرجز]

فَكُنْتُ وَالْأَمْرَ الَّذِي قَدْ كَيْدًا كَالَّذِي تَزَيُّ زَيْنَةً فَاضْطَيْدَا

[ينظر الخزانة ٦ / ٣ ، أمالي ابن الشجرى ٢ / ٣٠٥ ، الإنصاف ٢ / ٦٧٢ ، ابن عمير ٣ / ١٤٠ ،
ولسان العرب (زى)]

ومثل هذه اللغات فى التى ، فيقال : التى والتى والتى والتى ، ومن تسكين التاء قوله : [من الوافر]

فَقُلْ لَيْتَ تَلُوْمِكَ إِنْ نَفْسِي أَرَاهَا لِأَتَمَّوُدِّ بِالْحَسْبِ

[ينظر البيت بلا نسبة فى الأزهية ص ٣٠٣ ، وخزانة الأدب ٦ / ٦ ، والدرر ١ / ٢٥٨ ،
وجمع الهوامع ١ / ٨٢ . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وتقول فى تشية الذى اللذان رفعا ... إلى آخره ، مثال تخفيف النون مع الألف
وتشديد النون قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَأْتِيْنَهَا مِنْكُمْ ﴾ [النساء : ١٦] فإنه قرئ =

وخفضاً^(١) بتخفيفها ، وإن شئت حذفته ، فقلت : اللذا واللذئى ؛ ومثل ذلك فى تشبیه التى .

وتقول فى جمع الذى : الذين فى جميع الأحوال^(٢) ، ومنهم من

= بتشديد النون وتخفيفها ، ولا يجوز مع الياء إلا التخفيف نحو قوله تعالى : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِينَ ﴾ [فصلت : ٢٩] ومثال حذف النون تخفيفاً قوله : [من الطويل]

وَعَكْرِمَةُ الْقِيَاضِ مِنَّا وَخَوْشَبَتُ هُمَا فَتَيَا النَّاسِ اللَّذَا لَمْ يُعْمَرَا
[ينظر البيت للعديل بن الفرخ المجلد فى الأغاني ٢٢ / ٦٧٣ ، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب ٥٣٧/٢]

وقول الآخر : [من الهزج]

وَخَوْضَاءُ وَزَالَانَ أَلْ لَذَى ذَلَا عَلَى الْحَجِّ

[ينظر البيت فى الإبدال لأبي الطيب ٢٥٩/١ ، شرح الجزولية ص ٤٧١]
ومثل ذلك فى تشبیه التى تقول : هما اللعان ، واللذان بتخفيف النون وتشديدها ، وفى النصب والحفض اللتين ، ولا يجوز تشديد النون ، وإن شئت حذفته النون فى جميع ذلك ، ومن ذلك قوله : [من الرجز]

هُمَا اللَّتَا لَوُ وُلِدَتْ تَمِيمٌ لَقِيلَ مَجْدٌ لَهُمْ صَبِيمٌ

[ينظر البيت للأخطل فى خزانة الأدب ٦ / ١٤ ، والدرر ١ / ١٤٥ ، وشرح التصريح ١ / ١٣٢ ، والمقاصد النحوية ١ / ٤٢٥ ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبة فى الأزهية ص ٣٠٣ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤١ ، وجمع الهوامع ١ / ٤٩ ، وروى « فخر » بدلا من « مجد » .
أهـ .

(١) فى أ : وجرا .

(٢) م : وقولى : « وتقول فى جمع الذى : الذين فى جميع الأحوال » إلى آخره ، الذين فى جميع الأحوال أفصح اللغات ، وبها نزل القرآن ، ومن استعمال الذين بالواو فى الرفع : [من الرجز]

هُمُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا صَبَاحًا يَوْمَ التُّخَيْلِ غَارَةً يَلْبَحَاخَا

[ينظر البيت لرؤبة فى ملحق ديوانه ص ١٧٢ ، وليلى الأخرى فى ديوانها ص ٦١ ، ولرؤبة أو ليلى أو لأبي حرب الأعمى فى الدرر ١ / ٢٥٩ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٣٢ ، والمقاصد النحوية ١ / ٤٢٦ ، ولأبي حرب الأعمى أو ليلى فى خزانة الأدب ٦ / ٢٣ ، والدرر ١ / ١٨٧ ، ولأبي حرب بن الأعمى فى نوادر أبي زيد ص ٤٧ ، وللعقيلى فى معنى اللبيب ٢ / ٤١٠ ، وبلا نسبة فى الأزهية ص ٢٩٨ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤٣ ، وتخليص الشواهد ص ١٣٥ ، وشرح الأشموني ١ / ٦٨ ، وشرح التصريح ١ / ١٣٣ ، وشرح ابن عقيل ص ٧٩ ، وجمع الهوامع ١ / ٦٠ ، ٨٣] .

يقول (١) : الدُّونَ رفعا والذين نصبًا وجرا ، وبنو هذَّيل يقولون : اللاتين في جميع الأحوال ، ومنهم / من يقول : اللاعون رفعا ، واللاتين (٢) نصبًا وخفضًا .
وان شئت حذفت النون في جميع ذلك .
وتقول في جمع التى : اللاتى (٣) ، واللاتى ، واللواتى ، وان شئت حذفت الباء في

= ومن استعمال اللاتين بالواو في الرفع ، والياء في النصب والخفض قوله : [من الوافر]

هُمُ اللَّاعُونَ فَكُورًا الْعُلُ غَنَى بِمَرِّ الشَّاهِجَانِ وَهُمْ جَتَّاجِي

[ينظر البيت للهديل في الأزهية ص ٣٠٠ ، وبلا نسبة في الدرر ١ / ٢٦٤ ، ولسان

العرب (تصغير ذا وتا) ، والهمع ١ / ٨٣]

وقول الآخر [من الوافر] :

أَلَا تَفَجَّيى وَتَرَى تَطِيطًا مِنْ اللَّاتِينَ فِي الْحَقَبِ الْحَوَالِي

[ينظر البيت للكميت في ديوانه ٢ / ٦٧ ، ومقاييس اللغة ١ / ١٨٤ ، وبلا نسبة في لسان

العرب (بطط) ، وتاج العروس (بطط)]

وان شئت حذفت النون تخفيفًا في جميع ذلك ؛ حكى الكسائي - رحمه الله - : وهم

اللاعوا فعلوا كذا .

ومن استعمال اللاتين بالياء في جميع الأحوال : ما حكى بعض البغداديين من أن

العرب قالت : هم اللاتين فعلوا كذا ؛ ذكر ذلك الفارسي في « شيرازياته » وقرأ ابن

مسعود - رضى الله عنه - : ﴿ لِلَّذِينَ آلُوا مِنْ بَنَاتِهِمْ ﴾ .

وقال الشاعر [من الرجز] :

إِلَّا الَّذِي قَامُوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدِ

[البيت بلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٩ ، ووصف المباني ص ٢٧٠ ، وسط اللاتى

ص ٣٥ ، ولسان العرب (ذا) ، وروى « شدوا » بدلًا « من قاموا » [أ هـ .

(١) في ط : يقوم .

(٢) في ط : ولاتين .

(٣) م : وقولى ؛ وتقول في جمع التى اللاتى ... ، إلى آخره ، مثال اللاتى قوله تعالى :

﴿ وَاللَّيى بَيِّنٌ مِنْ الْمَجِيزِ ﴾ [الطلاق : ٤] ومثال اللاتى أيضًا بالياء قوله تعالى :

﴿ وَاللَّاتِ يَمُوسُ ﴾ فإنه قرئ بهما ، ومثال اللاتى قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ هَاجِرًا مَعَكَ ﴾

[الأحزاب : ٥٠] .

ومثال اللواتى قوله [من الرجز] :

مِنْ اللَّوَاتِي وَالَّتِي وَاللَّاتِي تَزُحَمُنَ أُنَى كَبْرَثِ لِدَاتِي

[البيت بلا نسبة في خزنة الأدب ٦ / ٨٠ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٤٤ ولسان

العرب (لنا) وقال فيه : أنشد أبو عمر]

جميع ذلك ، واللواء بالمد والقصر واللاى (١) بالياء (٢) من غير همز ، واللآء بغير ياء ،
واللآت .

وتقول فى تثنية ذو الطائية : ذوا فى الرفع (٣) ، وذوى فى النصب والخفض ، وفى

= ومن اللآء بحذف الياء قوله [من الطويل] :

مِنَ اللّآءِ لَمْ يَخْجُبْجُنْ يَخْفِيَنَّ جِحْبَةً وَلَكِنْ لِيَمْتَثِلْنَ الْبِرَى الْمُغْتَلَاً
[البيت لعائشة بنت طلحة فى العقد الفريد ٦ / ١٠٩ ، وبلا نسبة ينظر فى الأزهية
ص ٣٠٦ ، ولسان العرب (تا) ، (ذا)]
ومن اللآت بحذف الياء قوله [من البسيط] :

اللآتِ كَالْبَيْضِ لَمَّا تَعَدُّ أَنْ دَرَسَتْ صَفَرَ الْأَنَامِلِ مِنْ قَوْعِ الْقَوَاقِيزِ
[البيت للأسود بن يعفر فى ديوانه ص ٣٨ ، ولسان العرب (درس) ، (لتا) ،
وتهذيب اللغة ١٢ / ٣٥٩ ، ويروى « نقف القوارير » بدلا من « قرع القواقيز »]
ومن اللوا بالقصر قوله [من الرجز] :

تَجَمَّسَتْ مِنْ أَمْسُقِي غِرَّارِ مِنَ اللّوَا شُرْفَنَ بِالصَّرَارِ
[البيت بلا نسبة فى الدرر ١ / ٢٦٥ ، ولسان العرب (شرف) ، (لوى) ، وجمع
الهوامع ١ / ٨٣]

ومن اللآ بغير ياء وهمز قوله أنشده ثعلب [من الطويل] :

فَدُومِي عَلَى الْوَصْلِ الَّذِي كَانَ يَمِينًا أَمْ آتِي مِنَ اللَّآ مَا لَهْنُ عُهُودِ
[البيت بلا نسبة ينظر فى الأزهية ص ٥٠٣ ، ولسان العرب (لوى) ويروى « العهد »
بدلا من « الوصل »] .

ومن اللآءات قوله [من الطويل] :

أُولَيْكَ أَخْدَانِي وَأَخْلَالُ شَيْمِي وَأَخْدَانُكَ اللَّاءَاتِ زَيْنُ الْكَشْمِ
[البيت بلا نسبة ينظر فى الدرر ١ / ٢٦٦ ، ولسان العرب (خلل) ، (لتا) ، وجمع
الهوامع ١ / ٨٣] . أ هـ .

(١) فى أ : اللآئى .

(٢) فى أ : بالياء .

(٣) م : وقولى : « وتقول فى تثنية ذو الطائية ذوا فى الرفع ... إلى آخره ، الأنصح فى « ذو »

« وذات » الطائيتين ألا يتنبا ولا يجمعا ، وحكى الهروى فى الأزهية : أن بعض العرب يقول :
هذان ذوا تعرف ، وهاتان ذواتا تعرف ، وهؤلاء ذوو تعرف ، وهؤلاء ذوات تعرف .

وقال أبو بكر بن السراج : إن تثنية « ذو » ، وذوات « وجمع ذو لا يجوز فيها إلا الإعراب
وأما جمع ذات ، فحكى الهروى فى الأزهية : أنه لا يجوز فيها إلا ضم التاء على كل حال =

جمعها : ذور في الرفع ، وذوى في النصب والخفض .
وتقول في تشية ذات الطائية : ذواتا في الرفع ، وذواتي في النصب والخفض ، وفي
جمعها : ذواتٌ بضم التاء في الأحوال كلها ؛ أنشد الفراء ^(١) [من الرجز] :
٦ - جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْتِي مَوَارِي ذَوَاتٌ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِي ^(٢)
فأما ما : فإنها تقع على ما لا يعقل ^(٣) ، وعلى أنواع من يعقل من المذكرين
والمؤنثات .

= وذكر البيت الذي أنشد الفراء شاهداً على ذلك . أ هـ .
(١) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي ، مولى بني أسد أو (بني منقر) أبو زكريا
المعروف بالفراء ؛ إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب . كان يقال : الفراء أمير
المؤمنين في النحو . ومن كلام ثعلب : لولا الفراء ما كانت اللغة . ولد بالكوفة سنة ١٤٤ هـ ،
وانتقل إلى بغداد ، وعهد إليه المأمون بتربية ابنه ، فكان أكثر مقامه بها ، فإذا جاء آخر السنة
انصرف إلى الكوفة فأقام أربعين يوماً في أهله يوزع عليهم ما جمعه ويهرم . وتوفي سنة ٢٠٧
هـ في طريق مكة . وكان مع تقدمه في اللغة - فقيهاً متكلماً ، عالماً بأيام العرب وأخبارها ،
عارفاً بالنجوم والطب .

من تصانيفه : المقصور والممدود ، و « المعاني » ويسمى « معاني القرآن » أملاه في مجالس
عامة كان في جملة من يحضرها نحو ثمانين قاضياً ، و « المذكر والمؤنث » .

ينظر : الأعلام ١٤٥/٨ ، وفيات الأعيان ٢٢٨/٢ ، تهذيب التهذيب ٢١٢/١١ ، تاريخ
بغداد ١٤٩/١٤ - ١٥٥ .

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج .

وأيتي : جمع ناقة . والشاهد فيه قوله : « ذوات » حيث جاء بمعنى : « اللواتي » ، وبناءه
على الضم ، وصلته جملة : « ينهضن » ، وقيل : « ذوات » هنا بمعنى : صاحبات .

ينظر : ملحق ديوانه (١٨٠) ، الدرر (٢٦٧/١) ، بلا نسبة في الأزهية (٢٩٥) ، أوضح
المسالك (١٥٦/١) ، تخلص الشواهد (١٤٤) ، همع الهوامع (٨٣/١) .

(٣) م : وقولي : « فأما ما » فإنها تقع على ما لا يعقل ... إلى آخره ، ووقوعها على ما لا يعقل

هو الكثير ، قال الله تعالى : ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ [النحل : ٩٦] ومن
وقوعها على أنواع من يعقل قوله تعالى : ﴿ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [النساء : ٣]

أى : من أنواع النساء ، وأما وقوعها على أحاد أولى العلم فلا يجوز ، وحكى أبو زيد :
سبحان ما سبغ الرعد بحمده ، ولا حجة فيه ؛ لإمكان أن تكون ما ظرفية مصدرية أى :

سبحان الله مُدَّةً تسبغ الرعد بحمده ، فتكون مثلها في قول الشاعر : [من الوافر]

أَطْرَفُ مَا أَطْرَفُ ثُمَّ آوَى إِلَى بَيْتِ قَبِيذَتُهُ لَكَاعِ

[البيت من الوافر ، وهو للحطيفة في ملحق ديوانه ص ١٥٦ ، وجمهرة اللغة ص ٦٦٢

وخزانة الأدب ٤٠٤/٢ ، ٤٠٥ ، والدرر ٢٥٤/١ ، وشرح التصريح ١٨٠/٢ ، وشرح =

وَمَنْ : تقع على [من يعقل] ^(١) ، [وقد تقع] ^(٢) على ما لا يعقل إذا عومل معاملة
أو اختلط به فيما وَقَعَتْ عليه ؛ من نحو قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ﴾
[النور : ٤٥] أو فيم فُصِّل بها نحو قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾
[النور : ٤٥] ؛ فوقعت « مَنْ » على الماشي على الأربعة ؛ لاختلاطه بالعاقل في
المفصل بَمَنْ ، وهو قوله تعالى : ﴿ كُلٌّ دَابَّحٌ ﴾ [النور : ٤٥] .

= المفصل ٥٧/٤ والمقاصد النحوية ٤٧٣/١ ، ٢٢٩/٤ ، ولأبي الغريب النصري في لسان العرب
(لكع) ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤ / ٤٥ ، والدرر ٣ / ٣٩ ، وشرح شذور الذهب ص
١٢٠ ، وشرح ابن عقيل ص ٧٦ ، والمقتضب ٤ / ٢٣٨ ، وجمع الهوامع ١ / ٨٢] .
ويروي صدر البيت هكذا :

أَجْرُولُ مَا أَجْرُولُ ثُمَّ آوَى [

وامتعلت سبحان غير مضافة مثلها في قول الآخر [من السريع] :

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرَةٌ سُبْحَانَ مِنْ عُلُقَمَةِ الْفَاجِرِ

[جاء في نص المقرب برقم ٩٢]

ووقوع « من » على العاقل هو الأكثر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّن يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ
تَهْدِي الْعُمْيَ ... ﴾ [يونس : ٤٣] ومن وقوعها على ما لا يعقل لمعاملته معاملة من يعقل
قول امرئ القيس [من الطويل] :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي وَهَلْ يَحْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الثُّصْرِ الْحَالِي

[ينظر ديوانه ص ٢٧ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٩ ، وخزانة الأدب ١ / ٦٠ ، ٣٢٨ ،
٣٣٢ ، ٣٧١ / ٢ ، ٤٤ / ١٠ ، والدرر ٥ / ١٩٢ ، وشرح شواهد المعنى ١ / ٣٤٠ ، والكتاب
٣ / ٣٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١ / ١٤٨ ، وخزانة الأدب ٧ / ١٠٥ ، وشرح الأشموني
١ / ٦٩ ، ٢ / ٢٩٢ ، وشرح شواهد المعنى ١ / ٤٨٥ ، ومغنى اللبيب ١ / ١٦٩ ، وجمع الهوامع
٨٣/٢]

فأوقع « من » على الطلل لما أجراه مجرى العاقل في أن ناداه وحياه ، ومن ذلك أيضًا
قول أبي زيد الطائي [من الطويل] :

فَوَاقِي بِهِ مَنْ كَانَ يَرْجُو إِتَابَهُ وَصَادَفَ مِنْهُ بَعْضَ مَا كَانَ يَحْتَدِرُ

[ينظر البيت في تذكرة النحاة ص ٦٨٣ ، وفيه « بيا به » بدل « إياه »] .

يريد به الشَّبِيعُ ، ومن كان يرجو برده به اللبوة وأوقع من عليها لما وصفها بالرجاء ، وهو من
صفة العاقل . أ هـ .

(١) سقط في أ .

(٢) سقط في ط .

والذى : يقع على آحاد أولى العِلْم وغيرهم ^(١) ، وقد يقع على الجميع إذا عومل معاملة المفرد المذكور ، وكذلك تثنيها ، فأما جمعها : فعلى مَنْ يعقل خاصة .
والتي : تقع على من يعقل وما لا يعقل من آحاد المؤنثات ، وقد تقع على الجمع إذا عومل معاملة الواحدة المؤنثة ؛ وكذلك : تثنيها وجمعها .
وأما الألف واللام بمعنى الذى والتي : فإنها تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكورين والمؤنثات ، وتكون للمفرد والمثنى والجمع ، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد .
وكذلك : أى ، إلا أن بعضهم إذا أراد التأنيث ، قال : أئمة ، وإذا أراد التثنية قال : أئمان فى المذكورين والمؤنثين ^(٢) ، وإذا أراد الجمع قال : أيون فى المذكورين ، وأئمات فيما عدا ذلك .
وذو ^(٣) : تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكورين .

(١) م : وقولى : والذى : يقع على من يعقل وعلى ما لا يعقل من المذكورين من العاقلين ، إلى آخره ، من وقوع الذى على من يعقل قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾ [الزمر : ٣٣] ، وقوله سبحانه : ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾ [البقرة : ٢٥٩] ومن وقوعها على ما لا يعقل قوله سبحانه وتعالى : ﴿ أَلَيْسَ أَنْتَضَى ظَهْرَكَ ﴾ [الشرح : ٣] ومن وقوع التى على من يعقل قوله سبحانه وتعالى : ﴿ قَوْلَ الَّذِي يُبَدِّلُكَ فِي نَفْسِكَ ﴾ [المجادلة : ١] ، ومن وقوعها على ما لا يعقل قوله تعالى : ﴿ عَنْ قِبَلَيْهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة : ١٤٢] ، وتثنيتهما بمنزلة في ذلك .

وأما جمع الذى : فلما كان على صورة جمع المذكر السالم لم يقع إلا على العاقل ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ [الكهف : ١٠٧] كما أن جمع المذكر السالم لا يقع إلا على العاقل .

ومن وقوع الألف واللام على من يعقل من المذكورين والمؤنثات قوله تعالى : ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظِينَ ﴾ [الأحزاب : ٣٥] أى : الذين حفظوا فروجهم واللائى حفظنها ، ومن وقوعها على ما لا يعقل من المذكورين قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [الطور : ٤] أى : الذى عمر ، ومن وقوعها على المؤنث قوله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّا لَنَّا خَلَقْنَا الْمَاءَ حَمَلَتُهُ فِي الْبَارِيَةِ ﴾ [الحاقة : ١١] أى : التى تهمى ، ومن وقوع أى : على العاقل من مذكر أو مؤنث قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِجْعَةٍ أَهْلَهُمْ أَشَدَّ عَلَى الرَّحْمَنِ حِينًا ﴾ [مريم : ٦٩] ألا ترى أن المعنى على الضموم فى الصنفين ، ومن وقوعها على غير العاقل : أيها أنسأ لك ، وحكى إدخال التاء على أى إذا أريد بها المؤنث ابن كيسان وغيره . أ هـ .

(٢) فى أ : وأمان فى المؤنثين .

(٣) فى أ : وذوات .

وذا ت : تقع على من يعقل وما لا يعقل من المؤنثات ؛ حكى الفراء : « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ ، وَالْكَرَامَةُ ذَاتُ أَكْرَمِكُمُ اللَّهُ بِهِ / يريد : بها فحذف الألف ونقل الفتحة إلى الباء .

وقد تُعرب ذو ؛ قال منظور بن سحيم الفقعسي^(١) : [من الطويل]

٧ - ... فَحَشِيْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا^(٢)

وأما الألى ، بمعنى الذين^(٣) : فتقع على من يعقل من المذكورين ، وبمعنى اللاتي ، فتقع على من يعقل من المؤنثات ، وقد تقع على ما لا يعقل .

(١) منظور بن سحيم بن نوفل بن نضلة الأسدي الفقعسي : من شعراء « الحماسة » مخضرم ، أدرك الجاهلية والإسلام وسكن الكوفة .

المرزباني ٣٧٤ ، والتبريزي ٩١/٣ ، والمرزوقي ١١٥٨ ، والإصابة ترجمة (٨٤٧١) والأعلام (٣٠٨/٧) .

(٢) عجز بيت ل « منظور بن سحيم » كما ذكر المصنف - وصدره :

فَلَمَّا كَرَامَ مُوَيْرُونَ لَقِيْتَهُمْ ...

والشاهد فيه قوله : « من ذى » حيث جاءت « ذى » معربة . وقد روى البيت : « من ذر » ببناء « ذو » على السكون ؛ وذلك على لغة طيء ، وهي بمعنى « صاحب » ، وهذا هو المشهور . ينظر : الدرر ٢٦٨/١ ، وشرح التصريح ٦٣/١ ، ١٣٧ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥٨ ، وشرح شواهد المغنى ٨٣٠/٢ ، وشرح المفصل ١٤٨/٣ ، والمقاصد النحوية ١٢٧/١ ، ومعنى اللبيب ٤١٠/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٢/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٤٤ ، ٥٤ ، وشرح الأشموني ٧٢/١ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٠ ، ٨٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ١٢٢ ، وجمع الهوامع ٨٤/١ .

(٣) م : وقولى ؛ « والألى بمعنى الذين ... » إلى آخره ؛ من وقوع الألى بمعنى الذين على من يعقل قول القطامي : [من الوافر]

أَلَيْسُوا بِأَلَى قَسَطُوا قَدِيمًا عَلَى الثَّلَعَانِ وَابْتَدَرُوا الْجِصَاعَا

[ينظر الديوان ٣٦ ، والمخصص ٧/٦ ، الأزهية ٣١٢ ، أمالي الشجري ٥٧/٣ ، الشعر والشعراء ٧٠٢]

ومن وقوعها على ما لا يعقل قول مخرس : [من الطويل]

تَهَيَّبْنِي لِلْوَضْلِ أَيَّامَنَا أَلَى مَرْزَنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرَيْسُ

[ينظر التصريح ١/١٣٢ ، تذكرة النحاة ص ٦٨٣] .

وأما ذا فإنها تابعة لمعنى لما ، ومن ، تقول : من ذا عندك من الناس ؟ تريد : من الذى عندك ، أو : من الذى عندك ، وتقول : ماذا عندك من الدواب ؟ تريد : ما الذى عندك ، أو ما الذى عندك . أ هـ .

وذا : إذا كانت مع ما وقعت على مالا (١) يعقل من المذكرين والمؤنثات .
 فأما أن وكى المصدرتان : فلا توصلان إلا بالجمل الفعلية .
 وأما أن : فلا توصل إلا بالجمل الاسمية .
 وأما ما : فإنها توصل بالجمل الاسمية والفعلية .
 وأما الأسماء الموصولة : فلا توصل إلا بالظروف والمجرورات النامة ، وبالجمل المحتملة
 للصدق والكذب ، الخلية من معنى التعجب ، المشتملة على ضمير عائد على
 الموصول (٢) ، إلا الألف واللام منها ؛ فإنها لاتوصل إلا باسم الفاعل واسم المفعول ،
 ولاتوصل بالجمل إلا في ضرورة ، نحو قوله [من البسيط] :
 ٨ - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الثَّرْضِيِّ حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ (٣)

(١) في ط : من .
 (٢) م : وقولي : « فأما أن وما وكى المصدرتان ... » إلى آخره ، مثال ذلك : يعجبني أنك قائم ،
 أو أن تقوم ، أو ماتصنع ، تريد : يعجبني قيامك ، أو صنعك ، وجعت كي تكرمني ، أي :
 لإكرامك لي ، ومثل وصل الأسماء الموصولة بالظروف والمجرورات النامة والجمل المحتملة
 للصدق والكذب الخلية من معنى التعجب المشتملة على ضمير يعود على الموصول : قولك :
 جاءني الذي في الدار ، وجاءني الذي عندك ، وجاءني الذي قام أبوه ، ولو قلت : جاءني
 الذي بك ، والذي إليك ، لم يجز ، لأنها ناقصان ، لافائدة في الوصل بهما ، وكذلك إذا
 قلت : جاءني الذي ما أحسنه ، لم يجز ؛ لأن فعل التعجب لا يوصل به موصول ، وكذلك لو
 قلت : جاءني الذي عمرو قائم ، لم يجز ؛ لخلو الجملة من عائد إلى الموصول ، وكذلك لو
 قلت : جاءني الذي لعله قائم ، لم يجز ؛ لأن الجملة غير محتملة للصدق والكذب .
 فأما قول الفرزدق : [من الطويل]

وَأَيْ لَرَامٍ نَظْرَةٌ قَبْلَ الْعَيْ
 لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أُرُورَهَا

[ينظر ديوانه ٢ / ١٠٦ ، وخزانة الأدب ٥ / ٤٦٤ ، والدرر ١ / ٢٧٧ ، وبلا نسبة في شرح
 شواهد المغني ٢ / ٨١٠ ، ومغني اللبيب ٢ / ٣٨٨ ، ٣٩١ ، ٥٨٥ ، وسماع الهوامع ١ / ٨٥]
 فوصل التي بلعل وما بعدها ، وهي من الجمل غير المحتملة للصدق والكذب ؛ فيخرج على
 إضمار القول ، التقدير : قبل التي أقول لعلِّي وإن شططت نواها أُرورها ، فالصلة على هذا
 محذوفة ، وهي أقول ، والعرب كثيراً ما تضرر القول ، قال تعالى : ﴿ وَالْمَلَأْتِكُمْ يَدْحُلُونَ عَلَيْهِمْ
 مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَمٌ عَلَيْكُمْ ... ﴾ [الرعد : ٢٣ ، ٢٤] أي : يقولون : سلام عليكم ، وقد تقدم
 تمثيل وصل الألف واللام باسم الفاعل والمفعول . أ هـ .

(٣) البيت للفرزدق همام بن غالب قاله لرجل أعرابي من بني « حلزة » دخل على عبد الملك بن
 مروان ليمدحه ، فراه جالسا ، ورأى بصحبته جريراً والفرزدق والأعطل ، فمدحه ، ومدح =

والضمير العائد على الموصول : إن كان مرفوعاً ، وكان غير مبتدأ - لم يجر حذفه^(١) ، وإن كان مبتدأ ، وكان الخبر جملة فعلية أو اسمية ، أو ظرفاً أو مجروراً - لم يجر حذفه^(٢) ، وإن كان الخبر غير ذلك ، وكان الضمير قد عُطِفَ على غيره - لم يجر حذفه وإن كان قد عُطِفَ غيره عليه - [ففى حذفه]^(٣) خلاف ، والصحيح أنه لا يجوز حذفه ، وإن لم يكن معطوفاً على غيره ، ولم يكن غيره معطوفاً عليه ، وكان الموصول أمياً - جاز إثباته وحذفه^(٤) .

= جريئاً معه ، وهجا الفرزدق والأخطل .

والألف واللام لا توصل إلا بالصفة الصريحة كاسم الفاعل نحو الضارب واسم المفعول نحو المضروب ، وأما الصفة المشبهة نحو الحسن الوجه فجمهور النحاة على منع وصل « ال » بها ، و « ال » الداخلة عليها - عند هؤلاء - معرفة لا موصولة .
والشاهد فيه : وصل « ال » بالفعل المضارع :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته (البيت)

ففى قوله « الترضى » أتى بصلة « ال » جملة فعلية فعلها مضارع و « ال » فى ذلك اسم موصول بمعنى الذي وهذا قليل .

ينظر : الإنصاف ٥٢١/٢ ، وجواهر الأدب ص ٣١٩ ، وخزانة الأدب ٣٢/١ ، والدرر ١/٢٧٤ ، وشرح التصريح ٣٨/١ ، ١٤٢ ، شرح شذور الذهب ص ٢١ ، ولسان العرب « أمس » ، « لوم » ، والمقاصد النحوية ١١١/١ ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٢٠/١ ، وتخليص الشواهد ص ١٥٤ ، والجنى الداني ص ٢٠٢ ، ووصف المباني ص ٧٥ ، ١٤٨ ، وشرح الأشموني ٧١/١ ، وشرح ابن عقيل ص ٨٥ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٩ ، وجمع الهوامع ٨٥/١ .

(١) م : وقولى : « إن كان مرفوعاً وكان غير مبتدأ لم يجر حذفه » مثال ذلك قولك : جاءنى الذين قاموا ، قالوا : وفى قاموا ضمير مرفوع ؛ لأنه ضمير الفاعل ، ولا يجوز أن تقول : جاءنى الذين قام ، فتحذفه . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كان مبتدأ وكان الخبر فعلاً أو ظرفاً أو مجروراً ، لم يجر حذفه » مثال ذلك قولك : جاءنى الذى هو يضحك ، أو جاءنى الذى هو عند زيد ، أو جاءنى الذى هو فى الدار ، لا يجوز فى شئ من ذلك حذف « هو » ؛ لأنك لو قلت : جاءنى الذى يضحك وأنت تريد : الذى هو يضحك ، أو جاءنى الذى عند زيد ، وأنت تريد : الذى هو عند زيد ، أو جاءنى الذى فى الدار ، وأنت تريد : الذى هو فى الدار - لم يجر ؛ لأنه لا دليل على ذلك ؛ إذ الكلام مستقل بالفعل أو الظرف أو المجرور وحده . أ هـ .

(٣) فى ط : ففىه .

(٤) م : وقولى : « وكان الموصول أمياً ، جاز إثباته وحذفه » مثال ذلك قولك : يعجبني أيهم هو قائم ، وأيهم هو قائم فى الدار ، وإن شئت قلت : يعجبني أيهم قائم ، وأيهم قائم فى الدار . أ هـ .

وإن كان الموصول غير ذلك : فإن كان في الصلة طولاً - جاز إثباته وحذفه (١) ،
نحو : « ما أنا بالذي قائل لك سوءاً » ، وإن لم يكن فيها طول - لم يجز الحذف ، بل
ما جاء منه (٢) شاذ لا يقاس عليه نحو قراءة من قرأ : ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴾
[البقرة : ٢٦] و ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ [الأنعام : ١٥٤] برفع : بعوضة ،
وأحسن .

وإن كان منصوباً : فإن كان منفصلاً - لم يجز حذفه (٣) وإن لم يكن :
فإن كان في صلة الألف واللام لم يجز حذفه ، إلا في ضعيف من
الكلام (٤) ، بشرط ألا يؤدي حذفه إلى لبس ، وإن كان في صلة

(١) م : وقولي : « وإن كان الموصول غير ذلك ، فإن كان في الصلة طول ، جاز إثباته وحذفه »
أعنى : أنه إن كان الموصول غير أى ، مثل الذى والذى تقول : يعجبني الذى هو قائم فى
الدار ، ويعجبني الذى قائم فى الدار ، لما طالت الصلة بالجرور ، جاز إثبات الضمير المبتدأ
وحذفه ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾
[الزخرف : ٨٤] التقدير : وهو الذى هو فى السماء إله ، وهو فى الأرض إله ، ومن كلام
العرب : « ما أنا بالذى قائل لك سوءاً » ، التقدير : بالذى هو قائل لك سوءاً ، فحذف
« هو » لما طالت الصلة بالجرور والمفعول .

وإن لم يكن فيها طول ، لم يجز الحذف ، نحو قولك : ما أنا بالذى هو قائم ، لا يجوز أن
تقول بالذى قائم .

فأما قوله تعالى : ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴾ [البقرة : ٢٦] و ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾
[الأنعام : ١٥٤] فى قراءة من رفع « بعوضة » ، و « أحسن » ، فشاذ ، التقدير : مثلاً ما هو
بعوضة ، وعلى الذى هو أحسن ، ومثل ذلك قول عدى : [من المنسرح]

لَمْ أَرْ مِثْلَ الْفُتَيَانِ فِي عَيْنِ الْ-
أَيَّامٍ يَسْتَسُونَ مَاعَوَائِبُهَا

[ينظر ديوانه ص ٤٥ ، وخزانة الأدب ٦ / ١٥٧ ، والمعاني الكبير ٣ / ١٢٧٠ ، وينظر
لعدي بن زيد أو لأحيحة بن الجلاح فى خزانة الأدب ٣ / ٣٥٣ ، وبلا نسبة فى تخلص
الشواهد ص ٤٥٥ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٨٢ ، وشرح المفصل ٣ / ١٥٢ ، والمحتسب
١ / ٦٤ ، ٢٣٥ ، ٢٥٥ / ٢ ، ويروى « كالفتيان » بدلاً من « مثل الفتيان » ، ويروى
« الأقوام » بدلاً من « الفتيان » ، أ هـ .

(٢) فى أ : من ذلك .

(٣) م : وقولي : « فإن كان منفصلاً ، لم يجز حذفه » مثال ذلك : جاءنى الذى لم أكرم إلا إياه ،
لا يجوز الحذف ، لأن إثباته منفصل . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وإن كان فى صلة الألف واللام لم يجز حذفه إلا فى ضعيف من الكلام » مثال
ذلك قولك : « جاءنى الضارب زيد » تقول إن شئت : جاءنى الضارب زيد ، تريد :

غيرها^(١) : فإن كان العامل فيه غير فعل - لم يجز حذفه ؛ نحو قولك : جاءني الذي إنه قائم ، وإن كان معمولاً لكان الناقصة ، أو لشيء من أخواتها - لم يجز حذفه ، وإن كان معمولاً لغيرها من الأفعال : فإن كان في الصلة / ضمير آخر عائد على الموصول - لم يجز حذفه^(٢) ، وإن لم يكن جاز إثباته وحذفه^(٣) .

وإن كان مخفوضاً : فإن كان خفضه بالإضافة : فإن المضاف إليه إن كان اسم الفاعل ، بمعنى : الحال أو الاستقبال - جاز حذفه ، وإن كان غيره - لم يجز حذفه ؛ نحو قولك : « جاءني الذي أبوه قائم » وإن كان خفضه^(٤) بحرف جر : فإن لم يدخل على الموصول أو على ما أضيف إليه حرف ، مثل : الحرف الذي دخل على الضمير - لم يجز ؛ نحو قولك : « جاءني الذي مررت به » ، و « جاءني غلامٌ الذي مررت به » وإن دخل عليهما حرف مثل الذي دخل عليه : فإن لم يكن العامل في الموصول ، أو ما أضيف إليه والضمير بمعنى واحد - لم يجز حذفه ، نحو قولك : « شررت بالذي مررت به » و « فرختُ بغلامٍ الذي مررت به » وإن كان جاز إثباته وحذفه ؛ نحو قولك : « مررتُ بالذي مررت به » وإن شئت ، حذفته « به » ؛ قال [من الوافر] :

٩- نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّى قَرَيْشٌ وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ الْمُشْرِكُونَ^(٥)

ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول ، ولا بين أعضا الصلة بأجنبي ، وهو : ما ليس

= الضاربه زيد إلا أن ذلك قليل . أ هـ .

(١) م : وقولى : « وإن كان في صلة غيرها » أعنى : في صلة غير الألف واللام « وإن كان فعلاً » أعنى : إن كان العامل في الضمير فعلاً . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كان في الصلة ضمير آخر عائد على الموصول لم يجز حذفه » مثال ذلك : قولك : جاءني الذي أكرمت في داره ، لا يجوز أن تقول : جاءني الذي أكرمت في داره ، تريد : الذي أكرمت في داره . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وإن لم يكن - جاز إثباته وحذفه » أعنى : وإن لم يكن في الصلة ضمير آخر يعود على الموصول ، ومثال ذلك : جاءني الذي ضربته ، وإن شئت قلت : الذي ضربت ، قال الله تعالى : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان : ٤١] أى : بعثه الله رسولا . أ هـ .

(٤) في أ : مخفوضاً .

(٥) الشاهد فيه قوله : « للذي صلت قريش » حيث حذف من جملة الصلة التي هي قوله : « صلت قريش » العائد إلى الاسم الموصول ، وهو قوله : « الذي » المجرور محلاً باللام . وهذا

العائد ضمير مجرور بحرف جر . ينظر شرح قطر الندى ص ١١٠ .

من الصلة^(١) ، إلا بجمل الاعتراض ، وهى : كل جملة فيها تشديد للصلة ، أى : تأكيد وتبيين ، نحو قوله [من الكامل] :

١٠ - ذَاكَ الَّذِي - وَأَيْكَ - يُعْرِفُ مَالِكًا وَالْحَقُّ يَدْفَعُ ثُرُهَاتِ الْبَاطِلِ^(٢)

فَقَصَلَ بِالقِسْمِ بَيْنَ الَّذِي وَصَلَيْهِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّكْيِيدِ .
ولا يجوز أن يتبع الموصول ولا يستثنى منه ولا يخبر عنه ، إلا بعد تمام صلته^(٣) ، ولا يجوز أيضاً تقديم الصلة على الموصول ، ولا تقديم شيء منها^(٤) : فإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك يُؤَوَّلُ^(٥) .

(١) م : وقولى : « ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول ، ولا بين أبعاض الصلة بأجنبي ، وهو ما ليس من الصلة » مثال ذلك : ضربت زيداً الذى قام أبوه ، لا يجوز أن تقول : ضربت الذى زيداً قام أبوه ، ولا : ضربت الذى قام زيداً أبوه ، فتفصل بين الموصول الذى هو « الذى » وبين صلته ، وهى « قام أبوه » بمفعول ضربت ، وهو : زيد ، ولا بين بعض الصلة وهو : قام ، والبعض الآخر وهو : أبوه - يزيد أيضاً الذى هو مفعول ضربت ؛ لأنه أجنبي عن الصلة ، فإن فصلت بجملة اعتراض ، ساغ ذلك كالفصل بالقسم بين الصلة والموصول فى البيت . أ هـ .
(٢) البيت لجرير بن عطية .

والشاهد فيه قوله : « ذاك الذى وأبيك يعرف مالكا » ، حيث فصل بجملة القسم ، وهذا جائز ، لأن جملة القسم ليست بأجنبي .

ينظر : ديوانه ص ٥٨٠ ، والدرر ٢٨٧/١ ، وشرح شواهد المغنى ٨١٧/٢ ، وبلا نسبة فى الخصائص ٣٣٦/١ ، ولسان العرب (تره) ، ومغنى اللبيب ٣٩١/٢ وجمع الهوامع ٨٨/١ ، ٢٤٧ .

(٣) م : وقولى : « ولا يجوز أن يتبع الموصول ، ولا يستثنى منه ، ولا يخبر عنه إلا بعد تمام صلته » مثال الإخبار عنه : إن الذى ضربت إياه زيد ، ومثال الاستثناء منه : إن الذين قام أبوهم إلا زيداً إخوانك ، ومثال إتياعه : إن التى قام أبوها العاقلة هند ، لا يجوز أن تقول : إن الذى ضربت زيداً إياه ، ولا : إن الذين قام إلا زيداً أبوهم إخوانك ، ولا : إن التى قام العاقلة أبوها هند ؛ لأنك لو فعلت ذلك ، لكنت قد أثبت بالخبر وبالاستثناء وبالتابع قبل تمام الصلة ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الصلة والموصول كالأشياء الواحد ؛ فلا يجوز الفصل لذلك . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « ولا يجوز - أيضاً - تقديم الصلة على الموصول ، ولا تقديم شيء منها » مثال تقديم الصلة على الموصول : جاءنى فى الدار الذى ، تريد : جاءنى الذى فى الدار ، ومثال تقديم بعض الصلة على الموصول قولك : جاءنى إياه الذى ضربت ، تريد : الذى ضربت إياه ؛ لا يجوز شيء من ذلك . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « فإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك يُؤَوَّلُ » مثال ذلك : قول الشاعر [من الكامل] :

لَسْنَا نَكُنُّ جَعَلْتِ إِتَابِ دَارِمَا تُكْرِمُ تَمْنَعُ حَيْثَمَا أَنْ يُخَصَّدَا =

ويجوز فيما كان من الموصولات للواحد والاثنين والجمع ، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ؛ نحو : مَنْ وما - الحَمْلُ على اللفظ فيعامل معاملة الواحد المذكر ، والحمل على المعنى فيكون الحكم على حسب المعنى الذي تريد ^(١) ؛ وكذلك يجوز في الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما إذا وقع شيء من ذلك بعد ضمير متكلم أو مخاطب - الحَمْلُ على اللفظ ^(٢) ، فيكون الضمير العائد عليهما غائباً ؛ كالضمير العائد على الأسماء الظاهرة ،

= [ينظر ديوانه ص ٢٨١ ، ولسان العرب (من) ، وبلا نسبة في الحصائص ٢ / ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٢٥٦ / ٣ ، ومغنى اللبيب ٥٤١ / ٢ ولسان العرب (كرت)]

فظاهره : أنه أبدل إياها من الموصول الذي هو « من » قبل كمال صلته ؛ لأن « جعلت » صلة ، و « دارها وتكرمت » مفعولان لجعلت ، فكان ينبغي أن يقول : لسا كمن جعلت دارها وتكرمت ، وحينئذ يأتي بالبدل ، فيقول : إِيَّاهُ ؛ لأن ذلك يخرج على أن لا يكون « دارها وتكرمت » مفعولين لجعلت هذه الظاهرة بل لأخرى مضرة ، فتكون الصلة قد كملت بجعلت ، وأبدل إياها من « من » بعد كمال صلته بجعلت ، ثم بين بعد ذلك ما جعلت ، فقال : دارها وتكرمت ، أي : جعلت دارها وتكرمت ، ثم أضمر جعلت ؛ لدلالة « جعلت » الأولى عليها . أ هـ .

(١) م : وقولي : « ويجوزُ فيما كان من الموصولات للواحد والاثنين والجميع ، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد - الحَمْلُ على اللفظ ، فيعامل معاملة الواحد المذكر ، والحمل على المعنى ؛ فيكون الحكم على حسب المعنى الذي تريد » مثال ذلك قولك : جاءني من قام ، تعني : رجلاً أو رجلين أو رجالاً ، أو امرأة أو امرأتين أو نساء ؛ فيحمل على اللفظ في جميع ذلك ؛ فتفرد الضمير وتذكره على كل حال ، وإن شئت حملت على المعنى ، فقلت - إن عنيت رجلاً - : جاءني من قام ، وإن عنيت رجلين قلت : جاءني من قاما ؛ قال الشاعر : [من الطويل]

تَعَالَى فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لِأَتُخَوِّنِي
تَكُنْ بِمِثْلِ مَنْ تَا ذُنُوبُ يَضْطَلِحَانِ

[ينظر البيت للفرزدق في ديوانه ٢ / ٣٢٩ ، وتخليص الشواهد ص ١٤٢ ، والدرر ١ / ٢٨٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٨٤ / ٢ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٥٣٦ ، والكتاب ٢ / ٤١٦ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٤٠٤ ، والمقاصد النحوية ١ / ٤٦١ ، وبلا نسبة في الحصائص ٢ / ٤٢٢ ، وشرح الأشموني ١ / ٦٩ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٢٩ ، وشرح المفصل ٢ / ١٣٢ ، ٤ / ١٣ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٣ ، ولسان العرب (من) ، والمقتضب ١ / ٢١٩ ، والمقتضب ٢ / ٢٩٥ ، ٣ / ٢٥٣]

وإن عنيت رجلاً قلت : جاءني من قاموا ، قال تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَوِيُونَ إِلَيْكَ ﴾

[يونس : ٤٢] وإن عنيت امرأة ، قلت : جاءني من قامت ، وإن عنيت امرأتين ، قلت : جاءني من قامتا ، وإن عنيت نساء ، قلت : جاءني من قمن . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وكذلك يجوز في الذي والتي إذا وقع بعد ضمير متكلم أو مخاطب الحمل على اللفظ » مثال ذلك قولك : أنت الذي ضربه عمرو ، وأنا الذي ضربه عمرو ، وأنت =

والحمل على المعنى ؛ فيكون الضمير العائد عليه على حسب الضمير الواقع قبل الموصول ، وإن شئت ، حملت في جميع ما ذكر بعض الصلة على اللفظ ، وبعضها على المعنى (١) ، إلا أن الأولى أن يُبدأ بالحمل على اللفظ ، ويجوز الابتداء بالحمل على المعنى ؛ ومن ذلك قوله [من الطويل] :

١١ - أَنْتَ الْهَلَالِيُّ الَّذِي كُنْتُ مَرَّةً سَمِعْنَا بِهِ وَالْأَرْحَبِيُّ الْمُغْلَبُ ؟ (٢)

= التي ضربها عمرو ، وأنا التي ضربها عمرو ؛ فيكون الضمير العائد على الذي والتي عائداً مذكراً أو مؤنثاً كالضمير العائد على الأسماء المفردة الظاهرة ؛ ومن ذلك قوله [من الكامل] :

وَأَنَا الَّذِي عَرَفْتُ مَعَدَّ فَضْلَهُ وَنَشَدْتُ عَنْ حَجْرٍ بِنِ أُمِّ قَطَامٍ

[البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١١٨ ، وجمهرة اللغة ص ٩٢٤ ، جمل الزجاجي

١/١٨٩ ، الدرر ١/٦٤ ، أوضح المسالك ٣/٢٧٠ ، التصريح ٢/٩٤ ، الأشموني ٣/٢٦]

وإن شئت حملت على المعنى ، فقلت : أنا الذي قمت ، وأنت الذي قمت ؛ لأن الذي

هو أنت وأنا من جهة المعنى ، قال [من الرجز] :

أَنَا الَّذِي سَمِعْتُ أُمِّي حَيْدَرَهُ

[البيت للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ص ٧٧ ، وأدب الكاتب ص ٧١ ، وخزانة

الأدب ٦/٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، والدرر ١/٢٨٠ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢/

٢٩٤ ، ٦/٩٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٧٨ ، وجمع الهوامع ١/٨٦]

فقال : سمعني ، كما لو قال : أنا سمعتني أمي . أ هـ .

(١) م : وقولي ؛ وإن شئت ، حملت في جميع ما ذكر بعض الصلة على اللفظ وبعضها على

المعنى ، مثال ذلك أن تقول : جاءني من قام ، وخرجت ، وأنت تعني امرأة ، فتحمل قام

على اللفظ وتخرج على المعنى .

وكذلك أيضاً تقول : أنا الذي قام وخرجت فتحمل قام على اللفظ ، وتخرج على المعنى .

والأولى في ذلك كله الابتداء بالحمل على اللفظ قبل الحمل على المعنى ؛ نحو قوله تعالى :

﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا ﴾ [الأحزاب : ٣١] فحمل يقنت على

لفظ من ، وتعمل على معناها ، ومن ذلك أيضاً البيت المتقدم حمل فيه الضمير أولاً على

اللفظ فقيل « فضله » ثم حمل بعد ذلك على المعنى فقيل : ونشئت .

ويجوز الابتداء بالحمل على المعنى ، ومن ذلك البيت الذي في الكتاب ؛ ألا ترى أن

« كنت » حمل على المعنى ثم حمل بعد ذلك على اللفظ فقيل « به » ومثل ذلك قوله

تعالى : ﴿ وَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ

أَحْسَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَرْتَدَّ ﴾ [الطلاني : ١١] فجاء محالدين على المعنى ، ثم جاء بعد ذلك « له »

على اللفظ . أ هـ .

(٢) الشاهد فيه قوله : « الذي كنت مرة سمعنا به » حيث حمل بعض الصلة على اللفظ ، =

إلا أن يؤدي حملُ بعض الصلة على اللفظ ، وبعضها على المعنى / إلى مخالفة الخبر للمخبر عنه ، والخبر فعل ، أو إلى إيقاع وصف خاص بالمدكر على المؤنث ، أو بالمؤنث على المذكر من الصفات التي لم يفصل بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ، فإن أدى إلى شيء من ذلك - لم يجز ؛ وكذلك : إن أدى حمل الصلة كلها على اللفظ إلى إيقاع وصف خاص بالمذكر على المؤنث ، أو بالمؤنث على المذكر من الصفات التي لم يفصل بين مذكرها ومؤنثها من الصفات المذكورة - لم يَجزُ .

واعتبار مسائل هذا الباب : بأن تُبدل من الاسم التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضمير المتكلم المنصوب ، وتُبدل من الاسم الموصول اسماً في معناه ، فإن صححت المسألة بعد ذلك - كانت صحيحة قبله ، وإلا فهي فاسدة ؛ فلا يجوز : أعجب زيد ما كره عمرو ، إن أوقعت ما على ما لا يعقل ؛ لأنك لو قلت : أعجبتُ الحمار لم يجز ، ويجوز أعجب زيداً ما كره عمرو ، لأنك لو قلت : أعجبنى الحمارُ لجاز ذلك .

* * *

- وبعضها على المعنى ، وبدأ بمراجعة المعنى .
وفي البيت شاهد آخر وهو قوله : « أنت » حيث لم يفصل بين همزة الاستفهام ، وهمزة « أنت » بالألف ، ولغة الفصل أكثر .
ويروي « الأرحبي » بدلا من « الأرحبي » .
ينظر : الدرر (٢٨٣/١) ، ووصف المباني (٢٦) ، جمع الهوامع (٨٧/١) .

ذِكْرُ حُكْمِ الْفَاعِلِ
فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ
وَهِيَ نِعَمٌ وَبِشٌ وَفِعْلُ التَّعْجِبِ
بَابُ نِعَمٍ وَبِشٍ

وهما : فعلان غير متصرفين . فأما قول بعض العرب : « وَاللَّهِ ، مَا هِيَ بِنِعْمَتِ الْوَلَدِ ، نَصَرَهَا بِكَاءٍ ، وَبَرَّهَا سِرْقَةً » (١) ، وقول بعضهم أيضًا : « نِعَمَ السَّيْرِ ، عَلَيَّ بِشِ الْعَيْرِ » ، فهو عند الفراء من قبيل ما جعل من الجمل اسمًا محكيًا على جهة

(١) م : باب نعم وبش : وهما فعلان غير متصرفين .

قولي : « فأما قول بعض العرب : والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء وبرها سرقة ... » إلى آخره إنما احتجت إلى التنبية على ذلك ؛ لأن الظاهر من ذلك إبطال ما قدمناه من أنهما فعلان من حيث دخل عليهما حرف الجر ، وحروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء ؛ فلذلك احتيج إلى تأويل ذلك على حذف الموصوف ؛ فيكون ذلك نحو قول الشاعر [من الرجز] :
وَاللَّهِ مَا زَيْدٌ بِرَجُلٍ صَاحِبُهُ
وَالْمُخَالِطُ اللَّيْلَانَ جَائِزُهُ

[البيت للقناني أبي خالد في شرح أبيات سيبويه ٢ / ٤١٦ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩٩ ، ١٠٠ ، والإنصاف ١ / ١١٢ ، وخزانة الأدب ٩ / ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، والخصائص ٢ / ٣٦٦ ، والدرر ١ / ٧٦ ، ٢٤ / ٦ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٧١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٤٩ ، وشرح المفصل ٣ / ٦٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٩ ، ولسان العرب (نوم) ، والمقاصد النحوية ٤ / ٣ ، وجمع الهوامع ١ / ٦ ، ٢ / ١٢٠ ، ويروى « ليلي » بدلًا من « زيد »]

الأصل : والله ما زيد برجل نام صاحبه ، فحذف الموصوف والصفة غير مختصة ، أو على الحكاية ؛ نحو [من الطويل] :

كَذَّبْتُمْ وَبَيَّتِ اللَّهُ لِاتِّكِحُونَهَا
بَيْنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصْرُ وَتَحَلُّبُ

[ينظر نص المقرب رقم ١٢]

والقول الآخر هو الأولى عندي ؛ لما يلزم في ذلك من دخول حرف الجر على الفعل من حيث قام مقام الموصوف المحذوف ؛ وكذلك أيضًا قول الآخر [من الوافر] :

فَقَدْ بُدِّلْتُ ذَاكَ بِنِعْمٍ تَالِي
وَأَتَسَامِ لَسَالِيهَا قِصَارُ

[ينظر نص المقرب رقم ١٣]

البيت ظاهره مخالف لما ذكرناه من أن « نعم » فعل ؛ من حيث دخل عليها حرف الجر ، وأضيف إلى ما بعدها فخرجت ذلك على أن تكون قد صارت اسمًا ، وانتقلت عن أصلها ، وحينئذ فُعلَ بها ذلك ، وأتيت كذلك بالنظير ، وهو قولهم : « مارأيت مذ شَبَّ إلى دَبِّ » . أ هـ .

التلقيب ، ولم يجعل اسمًا راتبًا على ما أوقع عليه ، وذلك في شذوذ من الكلام ؛ نحو قول بعضهم ، وقد قيل له : هاهو ذا ، فقال : « نَعَمْ أَلَهَا هُوَ ذَا » ، أو في ضرورة شعر ؛ نحو قول الشاعر [من الطويل] :

١٢- كَذَّبْتُمْ وَيَبَيْتِ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا نَبِيَّ شَابٍ قَرْنَاهَا تَصْرُ وَتَحْلِبُ (١)

وأما قول الشاعر [من الوافر] :

١٣- فَقَدْ بُدِّلْتُ ذَاكَ بِنَعْمٍ بَالٍ وَأَيْهَامٍ لِيَالِيهَا قِصَارُ (٢)

ف « نعم » فيه : اسم ؛ بدليل إضافتها إلى ما بعدها ، وهي في الأصل : نعم التي هي فعل سُمي بها ، وحكيث / على حد قولهم : « مارأيتُهُ مُدَّ شَبَّ إِلَى دَبِّ » . وفي نَعَمْ أَرَبْعَ لَغَاتٍ (٣) : كسر النون وتسكين العين ، هو الأكثر . وفتحها وتسكين العين ، وفتح النون وكسر العين ، وكثرهما (٤) معًا ، وفي بس لفتان : كسر الباء وفتحها .

١٨

(١) البيت للأسدي .

والشاهد فيه قوله : « شَابٍ قَرْنَاهَا » على الحكاية ، فقد سمي بالجملة المؤلفة من الفعل والفاعل ، فحكى .

ينظر : لسان العرب (قرن) ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٢٧٣/٢ ، والخصائص ٢/٣٦٧ ، وشرح التصريح ١١٧/١ ، وشرح المفصل ٢٨/١ ، والكتاب ٢٠٧/٣ ، ٣٢٦ ، لسان العرب (نوم) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠ ، ١٢٣ ، والمقتضب ٩/٤ ، ٢٢٦ . (٢) الشاهد فيه : أن نعم اسم ، وذهب بعضهم إلى أن « حاش » المحذوفة الألف تشبهها . ينظر : رصف المباني (١٨٠) .

(٣) م : وقولي : « وفي نعم أربع لغات » أما كسر النون وتسكين العين ، فهو من الكثرة بحيث لا يحتاج إلى تمثيل ، وأما فتح النون وكسر العين فنحو قوله : [من الرمل]

خَالَتِي ، وَالنَّفْسُ قَدَّمَا إِنَّهُمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشُّطْرُ

[البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٧٣ ، الكتاب ٢٤٠ / ٤ ، الخزانة ٩ / ٣٧٧ ، المقتضب ٢ / ٣٠ ، المحتسب ١ / ٣٥٧ ، الإنصاف ص ١٢٢ ، ابن يعيش ٧ / ١٢٧ ، الهمع ٢ / ٨٤ ، الأصول لابن السراج ١ / ٧٥]

وأما فتح النون وتسكين العين ، فلأن كل فعل بكسر العين يجوز فيه ذلك ، وأما كسر النون والعين ، فقوله تعالى : ﴿ إِنْ بُدُّوا أَلْصَدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة : ٢٧١] وحكى الأخفش - رحمه الله - بس الرجل زيد ، وبس الرجل زيد . أ هـ .

(٤) في ط : وفتحهما .

ولا يكون فاعلهما إلا ما عُرف بالألف واللام ، أو ما أُضيف إلى ذلك ؛ نحو قولهم : « نعم الرجل زيد ، ونعم غلامُ القوم عمرو » ، أو مُضمراً على شريطة تفسيره باسم نكرة بعده ؛ نحو قولك : « نعم رجلاً زيد » ؛ ومن هذا القبيل : قوله تعالى : ﴿ إِن تَبَدُّوا لَأَبْذَرْنَا أَعْيُنًا عَنْهُمْ ثَابِتَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَكْبَرُ بِيْعَهُمْ كِبْرًا بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴾ [البقرة : ٢٧١] ، وقوله سبحانه : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِيَ أَنْفُسَهُمْ ﴾ [البقرة : ٩٠] ، أو مضافاً إلى نكرة ؛ وذلك قليل جداً ؛ نحو قوله : [من البسيط]

١٤- فَنِعْمَ صَاحِبٌ قَوْمٍ لَا يَسْلَاحُ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرُّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانًا^(١)
ولا بد من ذكر [اسم]^(٢) الممدوح أو المذموم ، ومن ذكر التمييز إذا كان الفاعل مضمراً .

وقد يجوز حذف ذلك كله لفهم المعنى ، ومن كلامهم : « إن فعلت كذا وكذا ، فيها ونعمت » أي : ونعمت فعلة فعلتك ؛ بحذف التمييز واسم الممدوح ، ويكون اسم الممدوح أو المذموم أخص من الفاعل ، ولا يكون أهم ولا مساوياً ، لا يقال : نعم الرجل إنسان ، ولانعم البعير جمل ، عند من يجعل البعير لا يقع إلا على الجمل ؛ لأنه لا فائدة في ذلك .

(١) اختلف في نسبة هذا البيت فقيل : هو لـ « كثير بن عبد الله النهشلي » المعروف بـ « ابن الفزيرة » ، وقيل : لـ « أوس ابن مغراء » ، وقيل : لـ « حسان بن ثابت » ، وقوله : « فنعمة صاحب قوم » ، قال البغدادي : قال العيني : إشارة إلى فضل عثمان - رضي الله تعالى عنه - أنه يخشى يوم القيامة بالشفاعة غنى من دافع في الدنيا بسلاحه عن عزل الجماعة ، وقد يكون السلاح - أيضاً - عبارة عن بدله لماله وتوسعته لصحبه . فيكون ذلك أجدى من السلاح لحامله .

هذا كلامه ، وليس معنى الشعر ، إنما معناه إشارة إلى قوله يوم الدار : « مَنْ رَمَى سِلاَحَهُ كَانَ حُرًّا » .

وقوله : (صاحب الركب) . أي : ركب الحج .
والشاهد فيه قوله : « فنعمة صاحب قوم » حيث جاء فاعل « نعم » نكرة مضافة إلى مثلها ، وهذا جائز عند الكوفيين ، وضرورة عند البصريين .

ينظر البيت لكثير بن عبد الله في : الدرر ٢١٣/٥ ، شرح شواهد الإيضاح ص ١٠٠ ، والمقاصد النحوية ١٧/٤ ، ولكثير أو لأوس بن مغراء أو لحسان بن ثابت في : خزنة الأدب ٩/٤١٥ ، ٤١٧ ، وشرح المفصل ١٣١/٧ . وليس في ديوان حسان ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٧١/٢ ، وجمع الهوامع ٨٦/٢ .

(٢) سقط في أ .

وأما من يجعل البعير واقفاً على الناقة والجمل فإن ذلك جائز عنده ؛ لأنه إذ ذاك أخص من الفاعل .

وإذا كان فاعلهما مذكراً لم يكن به عن مؤنث - لم تلحقهما علامة التأنيث ، وإذا كان مؤنثاً لم يكن به عن مذكر - جاز إلحاق علامة التأنيث وإسقاطها ؛ فتقول : « نَعَمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدُ ، وَنَعَمِ الْمَرْأَةُ هِنْدُ » ؛ لأن الفاعل إنما يراد به الجنس ، وكأنك جعلت الممدوح أو المذموم جميع الجنس ؛ على حد قولهم : « أَكَلْتُ شَاةَ كُلِّ شَاةٍ » لما أثنوا على الشاة بالسمن ، جعلوها جميع الجنس .

فإذا قلت : « زَيْدٌ نَعَمِ الرَّجُلُ ، وَزَيْدٌ بَسِ الرَّجُلُ » وجعلت زيدا جمع جنس الرجال الممدوحين أو المذمومين ؛ فصار قولك : المرأة بمنزلة : النساء ؛ كما تقول : « قام النساء ، وقامت النساء » ؛ فكذلك تقول : « نعم المرأة ، ونعمت المرأة » .

فإن كان المذكر قد كنى به عن مؤنث ، ألحقتهما علامة التأنيث إن شئت (١) ؛ نحو قولك : « هذه الدار نعمت البلد » ؛ لأن البلد هنا كناية عن الدار ؛ وعلى ذلك قول ذى الرمة (٢) [من البسيط] :

١٥ - أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ تُبْجَاءُ مُجْفِرَةٌ دَعَائِمٌ ، الزُّورِ نِعْمَتِ زَوْرُقِ الْبَلَدِ (٣)

(١) م : وقولى : « فإن كان المذكر قد كنى به عن مؤنث ، ألحقتهما علامة التأنيث إن شئت » مثال ترك إلحاق علامة التأنيث قوله تعالى : ﴿ جَهَنَّمَ يَصَلُّونَهَا فَمِنْ أَلْفِ مِيلٍ ﴾ [ص : ٥٦] فالمهاد - وإن كان مذكراً - قد كنى به عن مؤنث ؛ لأن جهنم مؤنثة - أعادنا الله منها - لكن لم تلحق علامة التأنيث رعياً للفظ « المهاد » ، ومن راعى المعنى ، ألحق علامة التأنيث ؛ كما فعل فى بيت ذى الرمة المذكور فى الكتاب [وهو بيت رقم ١٥ المذكور فى النص] . أ هـ .

(٢) غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي ، من مضر ، أبو الحارث ، ذو الرمة : شاعر من فحول الطبقة الثانية فى عصره . قال أبو عمرو بن العلاء : فتح الشعر بامرئ القيس ، وختم بذى الرمة . كان أكثر شعره تشبيهاً وبكاء أطلال ، يذهب فى ذلك مذهب الجاهليين . وكان مقيماً بالبادية يحضر إلى اليمامة والبصرة كثيراً ، وامتاز بإجادة التشبيه ولد سنة (٧٧ هـ) وتوفى بأصبهان وقيل : البادية سنة ١١٧ هـ .

ينظر : وفيات الأعيان ٤٠٤/١ ، الشعر والشعراء ٢٠٦ ، الأعلام ١٢٤/٥ .

(٣) البيت من قصيدة مدح بها بلال بن أبي بردة .
(و) الحرة : الكريمة ، وأراد بها الناقة . و « العيطل » : الطويلة العنق و « تبجاء » بفتح المثناة وسكون الموحدة بعدها جيم : الضخمة الشج وهو الصدر والشج ، بفتحين ما بين الكاهل إلى الظهر ؛ أي : أن هذا منها عظيم . وقال ابن عيسى : تبجاء : عظيمة السنام . و « المجفرة » :

فالزورق مذكر ، لكن ألحقت العلامة لما كُنِيَ به عن الحرّة ، وإن كان المؤنث قد كنى به عن مذكر - كان ترك العلامة إذ ذاك أحسن منه قبل أن يكون كناية عنه ؛ نحو قولك : « هذا البلد نعم الدار » وإذا كان فاعلها مضمراً ، لم يبرز في حال تشبيه ولا جمع ؛ نحو قولك : « نعم رجلين الزيدان ، ونعم رجالا الزيدون » ؛ لأنهم استغنوا بتثنية التمييز وجمعه عن ذلك ، وقد حكى الأخفش ظهور الضمير عن قوم من العرب^(١) إلا أنه لم يتحقق بقاؤهم على الفصاحة لخامرتهم أهل الحاضرة .

ولا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر إلا إذا أفاد التمييز معنى زائداً على الفاعل ، فأما قول جرير^(٢) [من البسيط] :

١٦ - وَالْتَغْلِيْبِيُّونَ نَعَمَ الْفَعْلُ فَحَلُّهُمْ فَحَلًّا ، وَأُمَّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطَبِقٌ^(٣)

= يضم الميم وسكون الجيم وكسر الفاء : العظيمة الجنب الواسعة الجوف . والحفرة بالضم : الوسط ، يقال : فرس مجفر وناقعة مجفرة ، إذا كانت عريضة الحرم . وصفها بأنها عظيمة القوائم ، وكنى عن ذلك بدعائم الزور . و (الدعائم) القوائم . و (الزور) بفتح الزاى : أعلى الصدر . وقال ابن المستوفي : دعائم الزور : الضلوع ، وكل ضلع دعامة .

والشاهد فيه : أنه قد يؤنث (نعم) لكون المخصوص بالمدح مؤنثاً وإن كان الفاعل مذكراً ، فإنه أنت نعم مع أنه مسند إلى مذكر ، وهو زورق البلد .

لأنه يرهد الناقعة ، فأنت على المعنى كما أنت مع البلد في قولهم : هذه الدار نعمت البلد ، حين أراد به الدار . وكقول الراجز :

نِعْمَتْ جَزَاءُ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةُ دَارُ الْأَمَانِيِّ وَالْمُنَى وَالْمَيْتَةُ .

ينظر : ديوانه (١٧٤) ، وخراتة الأدب (٤٢٠/٩ ، ٤٢٢) ، وشرح المفصل (١٣٦/٧) ، ولسان العرب (زرق) ، (نعم) .

(١) م : وقولى : « وقد حكى الأخفش ظهور الضمير عن قوم من العرب » حكى ذلك في كتابه الكبير عن ناس من بني أسد فصحاء ، قال : لقبتمهم ببغداد ، قال : منهم أبو محمد وأبو صالح إلا أنه ارتاب فيهم ؛ لخامرتهم أهل الحاضرة . أ هـ .

(٢) جرير بن عطية بن حذيفة الخطمي بن بدر الكلبي اليربوعي ، من عميم أشعر أهل عصره ، ولد ومات في اليمامة . وحاش عصره كله يناضل شعراء زمانه ويساجلهم ، وكان هجاءً مُرّاً ، فلم يثبت أمامه إلا الفرزدق والأخطل . وكان عفيفاً وهو من أغزل الناس شعراً .

ينظر : الأعلام ١١٩/٢ ، وفيات الأعيان ١٠٢/١ وابن سلام ٩٦/٩٦ ، وخراتة الأدب ١/٣٦ ، الشعر والشعراء ص ١٧٩ .

(٣) البيت لـ « جرير بن عطية » كما ذكر المصنف

والشاهد فيه قوله : « فحلاً » حيث جمع بينه ، وهو تمييز ، وبين الفاعل الظاهر على =

فانتصاب « فعل » على أنه حال مؤكدة لا تمييز ، وأما قوله [من الوافر] :

١٧- تَزُودُ بِمِثْلِ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ ، زَادُ أَبِيكَ زَادًا^(١)

فيتخرج على أن يكون « زادًا » المنصوب معمولًا لـ « تزود » ، ولا يجوز دخول

« مِن » عليه إلا في شذوذ من الكلام أو في ضرورة^(٢) ، نحو قوله [من الوافر] :

١٨- تَخَيْرَهُ وَلَمْ يَغْدِلْ سِوَاهُ فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ يَهَامِي^(٣)

= سبيل التأكيد ، ورأي بعضهم أن « فعلًا » حال مؤكدة .

ينظر : ديوانه ص ١٩٢ ، والدرر ٢٠٨/٥ ، وشرح التصريح ٩٦/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ

ص ٧٨٧ ، ولسان العرب (نطق) ، والمقاصد النحوية ٧/٤ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني

٣٧٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٥٥ ، وجمع الهوامع ٨٦/٢ .

(١) البيت من قصيدة لـ « جرير » مدح بها عمر بن عبد العزيز .

والشاهد فيه قوله : « نعم الزاد زاد أبيك زادًا » حيث جمع بين الفاعل الظاهر ، وهو قوله :

« الزاد » ، والتمييز ، وهو قوله : « زادًا » ، وهذا جائز عند بعض النحاة وقد خرج المصنف

على أن « زادًا » معمول لـ « تزود » .

ينظر : خزنة الأدب (٣٩٩-٣٩٤/٩) ، والخصائص ٨٣/١ ، والدرر ٢١٠/٥ ،

وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩ ، وشرح شواهد المغني ص ٥٧ ، وشرح المفصل ١٣٢/٧ ، ولسان

العرب (زود) ، والمقاصد النحوية ٣٠/٤ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٦٧/١ ، وشرح شواهد

المغني ص ٨٦٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٥٦ ، ومغني اللبيب ص ٤٦٢ ، والمقتضب ١٥٠/٢ .

(٢) م : وقولي : « ولا يجوز دخول « مِن » عليه إلا في ضرورة » أعني : أنه لا يجوز أن تقول : نعم

من رجل ، وسبب ذلك أنه أشبه التمييز المنقول ؛ لأن الأصل في نعم رجلًا : نعم الرجل ،

فجعلت ضمير الرجل فاعلًا ، ونقلت الرجل عن أن يكون فاعلًا ، ونكرته ونصبته على

التمييز ، فأشبه التمييز المنقول من الفاعل أو المفعول ؛ نحو قولك : تصيب زيد عرقًا ،

الأصل : تصيب عرق زيد ، ﴿ وَفَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر : ١٢] ، الأصل : وفجرنا

عيون الأرض ؛ فكما لا يقال : تصيب زيد من عرق ، وفجرنا الأرض من عيون ، كذلك

لا يقال : نعم من رجل زيد ، فأما قوله [من الوافر] :

... .. فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ يَهَامِي

فيه شذوذان أحدهما : إدخال « من » على التمييز .

والآخر : الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ، وهو المرء ، وكان الذي سهل دخول « من »

على التمييز ظهور الفاعل ؛ لأن التمييز إذ ذاك لا يشبه المنقول . أ هـ .

(٣) البيت لـ « أبي بكر بن الأسود » المعروف بـ « ابن شعوب اللثبي » وقيل بجير بن عبد الله بن سلمة .

والشاهد فيه قوله : « رجل » وهو فاعل في المعنى ، ولكنه لما كان غير محول عن الفاعل

جاز فيه الجر بـ « من » .

ينظر : الدرر ٢١١/٥ وشرح التصريح ٣٩٩/١ ، ٩٦/٢ ، وشرح المفصل ١٣٣/٧ =

وإذا تقدم اسم الممدوح أو المذموم على الفعل - كان مبتدأ ، والجملة بعده في موضع الخبر ، وأغنى العموم عن الرابط^(١) ، وإن تأخر عنه ، جاز فيه أن يكون مبتدأ ، والجملة قبله خبره^(٢) ، وأن يكون خبر ابتداء مضمرة ، أو مبتدأ والخبر محذوف^(٣) ، تقديره : الممدوح زيد ، والمذموم زيد .

= والمقاصد النحوية ٢٢٧/٣ ، ١٤/٤ ، وبلا نسبة في أروض المسالك ٣٦٩/٢ ، وعزارة الأدب ٣٩٥/٩ ، وشرح الأشموني ٢٦٥/١ وجمع الهوامع ٨٦/٢ .

(١) م : وقولى : « وأغنى العموم عن الرابط » أعنى : عموم الفاعل ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد نعم الرجل ، إنما تريد بالرجل جميع جنس الرجال ، وجعلت زيدا جميع جنس الرجال مبالغة في المدح ، وأمن اللبس ، إذ لا يتوهم بالرجل على هذا المعنى : أنك قصدت به غير زيد . ونظير ذلك في إغناء العموم عن الرابط قول الشاعر : [من الطويل] .

أَلَا لَيْتَ شِغْرِي - هَلْ إِلَى أُمِّ مَالِكٍ سَبِيلٌ ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا

[البيت لابن ميادة في ديوانه ص ١٣٤ ، والأغاني ٢/٢٣٧ ، ٢٥١ ، والحمامة البصرية ١١١/٢ ، وعزارة الأدب ١/٤٥٢ ، والدرر ٢/١٦ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٦٩ ، ٢٧١ ، وشرح التصريح ١/١٦٥ ، وشرح شواهد المعنى ٢/٨٧٦ ، والمقاصد النحوية ١/٥٢٣ ، وأروض المسالك ١/١٩٩ ، والكتاب ١/٣٨٦ ، ومعنى اللبيب ٢/٥٠١ ، وجمع الهوامع ١/٩٨ ، وروى « أم معمر » بدلا من « أم مالك »]

فقوله : « فلا صبورا » جملة في موضع خبر المبتدأ الذي هو « الصبر » ولا ضمير فيها عائد عليه ؛ لأن عموم الصبر المنفي عنه وعن غيره ، يدخل فيه نفى صبره عنها ، ولا يتصور أن يكون الرابط هنا تكرر لفظ الصبر ؛ لأن الصبر الثاني لو كان هو الأول لم يكن بد من إدخال لام التعريف عليه التي تعطى أنك أردت المجهود في اللفظ ، وأيضاً : فإن لا التي للتبرئة لا يكون الاسم الذي بعدها إلا نكرة يراد بها العموم . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن تأخر عنه ، جاز فيه أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره » إنما ساغ ذلك ؛ لأن تقديم الخبر على المبتدأ ، وهو جملة - سائغ ، قال الفرزدق : [من الطويل]

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمَّهُ مِنْ مَحَارِبٍ أَبْوَةٌ وَلَا كَانَتْ تُكَلِّبُ تُصَاهِرَةَ

[ينظر ديوانه ١/٢٥٠ ، والخصائص ٢/٣٩٤ ، والدرر ٢/٧٠ ، وشرح شواهد المعنى ١/٣٥٧ ، ومعاهد التنصيص ١/٤٤ ، والمقاصد النحوية ١/٥٥٥ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٨ ، وشرح ابن عقيل ص ١١٨ ، ومعنى اللبيب ١/١١٦ ، وجمع الهوامع ١/١١٨] والتقدير : أبوه ما أمه من محارب ؛ فقدم الخبر . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « أو أن يكون خبر ابتداء أو مبتدأ والخبر محذوف » إنما ساغ تكلف إضمار الخبر أو المبتدأ مع إمكان ألا يكون في الكلام حذف ؛ لأن « نعم » للمدح ، و « بس » للذم ، وتكثر الحمل وإطالة الكلام بما يناسب المدح والذم ؛ لأنهما مقاما إسهاب وإطالة . أ هـ .

وكل فعل ثلاثي يجوز فيه أن يبنى على وزن « فَعْلٌ »^(١) بضم العين ، ويراد به معنى المدح أو الذم ؛ وذلك في الأفعال التي يجوز التعجب منها بقياس ، ويكون حكمه إذ ذاك كحكم نعم وبئس في الفاعل والتميز واسم المدوح أو المذموم .

وما يجرى مجرى نعم وبئس في المعنى « حَبْدًا » فتقول إذا أردت المدح : « حَبْدًا زيد » ، وإذا / أردت الذم : « لا حَبْدًا زيد » ، وهي في الأصل مركبة من : « حَبٌّ وذَا » الذي هو اسم إشارة ، فجعلنا بمنزلة شيء^(٢) واحد^(٣) ، وحاكم لهما بحكم الأسماء ، فإذا قلت : « حَبْدًا زيد » فحَبْدًا : مبتدأ أو خبر متقدم ، كأنك قلت : « المحبوب زيد » ؛ ولذلك لم يتغير « ذا » بحسب المشار إليه ؛ هل تقول : « حَبْدًا الزيدان » ، وحبذا الزيدون ، وحبذا الهندات » ، وكثرة^(٤) إدخالهم حرف النداء على « حَبْدًا » ؛ نحو قول جرير [من البسيط] :

١٩ - يَا حَبْدًا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْدًا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا^(٥)

(١) م : وقولى : « وكل فعل ثلاثي يجوز أن يبنى على وزن فعل ... » إلى آخره ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [الكهف : ٥] ؛ ألا ترى أن فاعل « كبرت » مضمرة على شريطة التفسير بما بعده ولا يعود الضمير على ما بعده ، إلا في أبواب معلومة ، منها باب نعم وبئس ، فلولا أن « كبرت » كلمة بمنزلة « نعم رجلاً » لم يجر ذلك .

(٢) في ط : اسم .

(٣) م : باب حبذا

قولى : « فجعلنا بمنزلة شيء واحد » مما يدل على أن حب مع ذا بمنزلة كلمة واحدة : أنه لا يجوز الفصل بينهما بشيء ؛ كما يجوز الفصل بين الفاعل والفعل ؛ لا يجوز أن تقول : حب اليوم ذا زيد ، تريد : حبذا زيد اليوم ، فلما جعلنا بمنزلة شيء واحد ، غلب حكم الاسم على الفعل ؛ لأن التركيب أغلب على الأسماء ؛ نحو : بعليك ، منه على الأفعال ؛ نحو : هل يفعلن ، ومما يدل - أيضًا - على أن « حبذا » بمنزلة الاسم - ما ذكرناه من كثرة مباشرة لحرف النداء . أ هـ .

(٤) في ط : وكثر

(٥) الشاهد فيه دخول حرف النداء « يا » على حبذا ؛ وهو كثير في الشعر وفيه شاهد آخر أن « ذا » من « حبذا » لا تتبع المخصوص ، بل تلزم الإفراد والتذكير .

ينظر : ديوانه ص ١٦٥ ، والدرر ٥/٢٢٠ ، وشرح شواهد المغني ٢/٧١٣ ، ولسان العرب (حب) ، ومعجم ما استعجم ص ٦٩٠ ، ٨٦٧ وبلا نسبة في معجم الهوامع ٢/٨٨ ، والأول منهما بلا نسبة في أسرار العربية ص ١١١ ، والحنى الداني ص ٣٥٧ ، وخرزاة الأدب =

مما يدل على أنها اسم ولذلك لم يستوحشوا من مباشرة حرف النداء لها ، كما استوحشوا من مباشرته الفعل ، في نحو قوله [من الطويل] :

٢٠- أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنَجَالٍ (١)

ولذلك قل ، والاسم المنتصب بعد « حبذا » جامدًا كان أو مشتقًا ، تمييزه بجواز دخول « مِن » عليه ، تقول : « حبذا مِن رجلٍ زيد ، وحبذا من راكبٍ زيدٌ » .

• • •

= ١٩٧/١١ ، ١٩٩ ، شرح المفصل ١٤٠/٧ .

(١) صدر بيت « للشماخ بن ضرار » وعجزه :

وَقَبْلَ مَنَاتَا قَدْ حَضَرُونَ وَأَجَالٍ

والشاهد فيه قوله : « يا اسقياني » حيث جاءت « يا » للنداء ، ويجوز أن تكون للتنيبه ، والمنادي محذوف ، أي : يا هذان .

ينظر : ملحق ديوانه ص ٤٥٦ ، وتذكرة النحاة ص ٦٨٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٢٨/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٩٦/٢ ، وشرح المفصل ١١٥/٨ و الكتاب ٢٢٤/٤ ، ومعجم ما استمعجم ص ٧٦٠ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٥٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٥٦ ، ومعنى اللبيب ٣٧٣/٢ .

بَابُ التَّعْجِبِ

التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفى سببها ، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره ، أو قل نظيره .

فقلنا : استعظام ؛ لأن التعجب لا يتصور إلا ممن يجوز في حقه الاستعظام ؛ ولذلك لا يجوز أن يرد التعجب من الله تعالى ، فإن ورد ما ظاهره ذلك ، صرف إلى مخاطب ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴾ [البقرة : ١٧٥] أى : هؤلاء ممن يجب أن يتعجب منهم .

وقولنا : زيادة ؛ أكثر التعجب لا يكون إلا ممن يزيد وينقص .
وأما الخلق الثابتة : فلا يجوز أن يتعجب منها إلا أن يشذ من ذلك شيء ، فيحفظ ولا يقاس عليه ، والذي شذ من ذلك : « ما أحسنه ، وما أقبحه ، وما أطوله ، وما أقصره ، وما أهوجه ، وما أحمقه ، وما أنوكه ، وما أشنعه » .

وقولنا : فى وصف الفاعل : لأنه لا يجوز التعجب من فعل المفعول ؛ لا يجوز أن نقول : « مَا أَضْرَبَ زَيْدًا » إذا تعجبت من الضرب الذى أوقع به ، إلا إن شذ من ذلك أيضاً شيء ؛ فيحفظ ولا يقاس عليه ؛ والذي شذ منه^(١) : « ما أشغله ، وما أولعه بالشيء ، وما أعجبه برأيه ، وما أحبه إلى ، وما أمقته عندي ، وما أبغضه إلى / ، وما أخوفه عندي » ؛ بدليل قول كعب بن زهير^(٢) [من البسيط] :

٢١- فَلَهُوَ أَخَوْفٌ جِنْدِي إِذْ أَكَلْتُهُ وَقِيلَ إِنَّكَ مَحْبُوسٌ وَمَقْتُولٌ

(١) فى أ : يشذ .

(٢) كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني ، أبو المضرب : شاعر عالي الطبقة ، من أهل نجد ، له ديوان شعر ، كان ممن اشتهر في الجاهلية ولما ظهر الإسلام هجا النبي صلى الله عليه وسلم - وأقام يشبه بنساء المسلمين فأهدر النبي دمه فجاءه « كعب » مستأمناً وقد أسلم ، وأنشده لاميته المشهورة التي مطلعها : بانت سعاد فقلبي اليوم متبول . فعفا عنه النبي - صلى الله عليه وسلم - وخلع عليه بُردته ، وهو من أعرق الناس شعراً .

ينظر : خزانة الأدب ١١/٤ ، ١٢ ، والشعراء ٦١ ، وابن سلام ٢٠ ، وابن هشام ٣٢/٣ ، عيون الأثر ٢٠٨/٢ ، جمهرة أشعار العرب / ١٤٨ - وسط اللآلي / ٤٢١ .

مِنْ ضَيْغَمٍ يَثْرَاءِ الْأَرْضِ مَخْدَرَةٌ يَبْطِنُ عَشْرَ غَيْلٍ ذُوْنَهُ غَيْلٌ^(١)
إذ لا يبنى أفعل التي للمفاضلة إلا مما يبنى منه فعل التعجب .

وقولنا في الحد : « نفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره » ؛
لأن ما تكثر نظائره في الوجود لا يستعظم .

وللتعجب ثلاثة ألفاظ : ما أفعلته ، وأنفعل به ، وفعل :

فإذا أردت التعجب من فعل على طريقة « ما أفعله » فإما أن يكون مزيدا أو غير
مزيد : فالمزيد : إن كان على غير وزن أفعل - لم يجز التعجب منه نفسه ، إلا أن يشذ
من ذلك شيء ؛ فيحفظ ولا يقاس عليه ، والذي يحكى من ذلك : ما أفقره ، من
« افتقره » ، وما أغناه ، من « استغنى » ، وما أتقاه ، من « اتقى » ، وما أقومه ، من
« استقام » ، وما أمكنه عند الأمير ، من « تمكن » وما أملا القرية ، من « امتلأ » القرية
وما أهل زهدا أي : ما أكثر إبله ، وإنما يقال : تأهل إبلا : إذا اتخذها ؛ ولذلك لم يجز
التعجب من العاهات والألوان ؛ لأن أفعالهما في الأصل على وزن : افعل وافعال ،
وهما أزيد من ثلاثة أحرف ؛ ولذلك لم يُعْلَوْا حَوْلَ وَعَوْرَ وَسَوْدَ ؛ لأنها في معنى :
احْوَلْ ، واعورٌ ، واشوّدٌ ، وأما قوله [من البسيط] :

٢٢- إِذَا الرِّجَالُ سَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْثَلُهُمْ فَأَنْتَ أْبَيْضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاخٌ^(٢)

فلا يقاس عليه ؛ لأنه ضرورة .

(١) ويروي البيت الأول :

لِذَاكَ أَهْيَبُ جَيْدِي إِذْ أَكَلَمَهُ وَقِيلَ إِنَّكَ مَشْهُوتٌ وَمَشْفُوتٌ

ويروي البيت الثاني :

من خادر من ليوث الأسد مسكنه من بطن عشر غيل بعده غيل

وعشر اسم مكان قال أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم : هو واد من أودية العقبي .
وقال أبو سعيد : عشر جبل بتبالة ، وهذا أصح والضيغم : الأسد .

والشاهد في الأول : « أخوف » حيث بني أفعل التفضيل من المبني للمجهول ، وهو الفعل

« خيف » ، وهذا جائز إذا أمن اللبس

ينظر : ديوانه ص ٦٦ ، والدرر ٢٦٣/٦ ، وبلا نسبة في رصف المهاني ٢٣١ ، وجمع

الهوامع ١٦٦/٢ .

(٢) البيت له طرفة بن العبد ؛ ابن العشرين ، ولصدره روايات مختلفة نذكر منها رواية الديوان :

أما الملوك فأنت أنت الأئمة لؤما وأبيضهم سربال طباخ

والشاهد فيه قوله : « أبيضهم » حيث جاء أفعل التفضيل من البياض ، والكوفيون يجيزون =

وإن كان على وزن « أفعل » ، ولم تكن همزته للتعدية - جاز التعجب منه ؛ نحو قولهم : « ما أخطأه ، وما أصوبه ، وما أنته ، وما أظله ، وما أضواه » ولم يقولوا : ما أجوبه ، استغناءً عن ذلك بقولهم : « ما أحسن جوابه » ، وإن كانت للتعدية لم يجز التعجب منه إلا أن يشذ من ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه ، والذي شذ من ذلك قولهم : « [ما آتاه للدراهم ، و] ^(١) ما أعطاه ، للدنانير ، وما أولاه للمعروف ، وما أضيعة للشيء » ، ومن ذلك قول ذي الرمة : [من الطويل]

٢٣- بِأَضِيعَ مِنْ عَيْتِكَ لِلْمَاءِ كُلَّمَا تَوَهَّمْتَ رَبَّنَا أَوْ تَذَكَّرْتَ مَثْرَلًا ^(٢)

وغير المزهد : إن كان على أزيد من ثلاثة أحرف لم يجز التعجب منه ^(٣) ، وإن كان على ثلاثة أحرف / [فإن كان غير متصرف ، لم يجز التعجب منه] ؛ نحو : نعم وبس ، وإن كان متصرفاً ^(٤) : فإن كان من الخلق الثابتة ، لم يجز التعجب منه ، إلا إن شذ من ذلك شيء ؛ فيحفظ ولا يقاس عليه ؛ والذي شذ من ذلك قولهم : « ما أحسنه ، وما أقبحه ، وما أطوله ، وما أقصره ، وما أهوجه ، وما أحمقه ، وما أتوكه ، وما أشنعه » ، وإن لم يكن من الخلق الثابتة : فإن كان من باب « كان » لم يجز

= مجيء أفعل التفضيل من السواد والبياض ، وهذا شاذ عند البصريين .

ينظر : ديوانه ص ١٨ ، ولسان العرب (بيض) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٩/٨ ، وأمالى المرتضى ٩٢/١ ، والإنصاف ١٤٩/١ ، وخزانة الأدب ٢٣٠/٨ ، وشرح المفصل ٦/٩٣ ، ولسان العرب (بيض) ، (عمى) .

(١) سقط في ط .

(٢) الشاهد فيه قوله : « بأضيع من » حيث صاغ « أفعل » التي للتفضيل من فعل على وزن « أفعل » وهو « أضاع » والهمزة فيه للتعدية ؛ ولذلك فإنه قد يتعجب من الفعل الذى على وزن « أفعل » وهمزته للتعدية ؛ لأن كل ما جاز بناء « أفعل » التفضيل منه جاز التعجب منه أيضًا .

ينظر : ملحق ديوانه ص ١٨٩٨ ، ولسان العرب (سقى) ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣١٤ ، ومجالس ثعلب ٤١٣/٢ .

(٣) م : باب التعجب

وقولى : « وغير المزهد إن كان على أزيد من ثلاثة أحرف لم يجز التعجب منه » مثاله : دحرج . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « وإن كان غير متصرف ، لم يجز التعجب منه » وإنما لم يجز التعجب من الفعل غير المتصرف ؛ لأنه لا يتعجب منه حتى ينى منه أفعل ، وبناء « أفعل » منه تصرف فيه ؛ فلم يجز كذلك التعجب منه .

[لم نجد هذا القول بنصبه ولعله تفرها على المتصرف] أ هـ .

التعجب منه^(١) ، وإن كان من باب « ظننت » لم يجز التعجب منه إلا بشرط أن يقتصر فيه على الفاعل^(٢) ؛ فتقول : ما أظن زيدًا ، ولو قلت : « ما أظن زيدًا عمرًا قائمًا » لم يجز مهنا^(٣) ، وإن كان من غير ذلك من الأبواب ، جاز التعجب منه .

وإن أدخلت اللام عليهما معًا ، لم يجز ، لأنه لا يعمل فعل في مجرورين بحرف واحد ، إلا على وجه التبعية ، ولا يجوز حذف أحدهما اختصارًا ؛ لأنه كالمذكور ، ولا يصح تقديره منصوبًا ولا مجرورًا ، وإن كان من باب أعلم ، لم يجز فيما همزته للنقل ، ولا فيما زاد على الثلاثة بغير همزة .

ويصح في أنبأ ، وأخبر ، مع الاقتصار على الفاعل لا غير ، ومن أجاز الاقتصار على المفعول الأول ، قال : « ما أخبر زيدًا لعمره » ، وإن كان من غير ذلك من الأبواب ؛ نحو : « ما أضربه لزيد » ، وما أعطاه للدرهم » ، فلا يجوز ذكر المفعولين ، والاقتصار -

(١) م : وقولى : « فإن كان من باب كان ، لم يجز التعجب منه » وإنما لم يجز ذلك ؛ لأن كان وأخواتها بمنزلة ما كان من الأفعال متعدية إلى مفعول واحد ، نحو : ضرب زيد عمرًا ، والفعل الذى يتعدى إلى واحد ، إذا تعجبت منه ، نقلته بالهمزة فصار فاعله مفعولًا ، وأدخلت على مفعوله الذى كان له قبل النقل - اللام ، فتقول : ما أضرب زيدًا لعمره ؛ فكان يلزم على هذا أن لو تعجبت من « كان » أن تقول : ما أكون زيدًا لقائم ، فتدخل اللام على الخبر ، ودخول اللام على الخبر غير سائغ . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كان من باب ظننت ، لم يجز التعجب منه إلا بشرط أن تقتصر على الفاعل » فتقول : ما أظن زيدًا ، وإنما لم يجز التعجب منه إلا بشرط الاقتصار على الفاعل ؛ لأن الفعل المتعدى لا يجوز أن يتعجب منه حتى ينسب على « فعل » بضم العين ، وسبب ذلك : أن فعل من أفعال الفرائز والنجائز ، فجعل الفعل الذى يتعجب منه كأنه غريزة ونجيزة فى التعجب منه ، فنقل إلى « فقل » من أجل ذلك ، وفُعل لا يتعدى ، فإذا نُقل بالهمزة ، صار متعديًا إلى واحد ، وهو الاسم الذى كان فاعلاً قبل النقل ، ولزم إدخال حرف الجر على ما عدا ذلك ؛ فلذلك لم يجز التعجب من ظننت وأخواتها ، إلا بعد الاقتصار على الفاعل ؛ لأنك لو أدخلت حرف الجر على المفعولين ولم تحذفهما فقلت : ما أظن زيدًا لعمره لقائم ؛ كما تقول : ما أضرب زيدًا لعمره ، لم يجز ؛ لأنه لا يتعدى فعل إلى مجرورين بحرفى جر من جنس واحد إلا وأحدهما معطوف على الآخر ؛ نحو قولك : مررت بزيد وبعمرو ، ولا يجوز : مررت بزيد وعمرو ، ولا يجوز أن يحذف أحد الاسمين ويترك الآخر ، وتدخل عليه اللام ، فتقول : ما أظن زيدًا لعمره أو ما أظن زيدًا لقائم ؛ لأن المفعولين فى هذا الباب لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر . أ هـ .

(٣) فى ط قوله : من مهنا .

هنا - جائز بخلاف الظن ؛ فلذلك لا يجوز ؛ ما أظن زيدا لعمره إلا أفاظا استغنت
العرب عن التعجب منها بغيرها ، وهى : قام ، وقعد ، ونام ، وسكر ، وغضب ،
وجلس ، و « قال » من القائلة .

وكل ما ذكرنا أنه لا يجوز التعجب منه نفسه ، فإنك تتوصل إلى التعجب منه بأن
تأتى بدله بفعل يجوز أن يتمجب منه ، وتنصب مصدر الفعل الذى تعذر التعجب منه ،
على أنه مفعول للفعل الذى تتمجب منه وتقتصر إن شئت على المفعولات أو تأتى
بجميعها ، فنقول : « مَا أَشَدُّ دَحْرَجَتَهُ ، وما أَشَدُّ استخراج زيد للدرهم ، وما أكثر
انطلاقه ، وما أكثر ظنك زيدا منطلقا ، وما أحسن إخبار زيد بكرا عمرا قائما ، وما
أسوأ عمى بكر ، فإن لم يكن له مصدر ، أدخلت « ما » المصدرية عليه ؛ نحو قولك :
« ما أكثر ما يذر زيد / الواجب عليه ، فإن لم يجر دخول « ما » المصدرية عليه ، لم
يتمجب منه أصلا ؛ نحو : نعم وبئس .

ب ١٠

والفعل الذى يتمجب منه إن كان على وزن « فَعْلٌ » بضم العين^(١) ، بنيت منه أفعل
من غير تغيير ، وإن كان على وزن « فَعْلٌ » بفتح العين أو كسرهما ، فلا بد من تحويله إلى
« فَعْلٌ » بضم العين ؛ وحيثئذ : يتمجب منه^(٢) .

وقد حذفتم الهمزة فى موضعين قالوا : « ما خير اللين للصحيح ، وما شره

(١) م : وقولى : « والفعل الذى يتمجب منه إن كان على وزن فَعْلٌ بضم العين » إلى آخره ، مثال
ذلك ظرف ؛ تقول فيه : ما أظرفه . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كان على فعل بفتح العين أو كسرهما ، فلا بد من تحويله إلى فعل بضم
العين ، وحيثئذ يتمجب منه » الدليل على تحويله إلى فعل بضم العين : شيطان :

أحدهما : كون الفعل بصير غير متعد ، وقد كان قبل التعجب منه متعديا ؛ ألا ترى أن
« ضرب » لو بقى فى حال التعجب منه على تعديه ، للزم إذا تعجبت منه وأدخلت عليه
الهمزة التى للنقل - أن يتعدى إلى مفعولين ؛ فكنت تقول : ما أضرب زيدا عمرا ، وهم
لا يقولون ؛ فدل ذلك على أنه لم يتمجب منه حتى يحول إلى فعل ؛ لأنها لا تتعدى .

والآخر : أنه يجوز لك فى فعل المفتوح العين أو المكسورها إذا أردت التعجب منه : أن
تنقله إلى فعل بضم العين ، فتقول : ضَرَبَ الرجل ، وشرَّبَ ، أى : ما أضربه وأشربه ،
ولا يجوز إذا أردت معنى التعجب أن تبقىها على وزنيهما الأصليين ؛ فدل ذلك على أنه
لا يجوز التعجب من الفعل حتى يحول إلى فعل بضم العين ، والسبب فى ذلك ما ذكرناه ،
أنهم أرادوا أن يجعلوا الفعل كأنه غريزة فى المتعجب منه مبالغة . أ هـ .

للمبطلون ، وهو شاذ لا يقاس عليه .

و « ما » في هذا الباب اسم تام ، في موضع رفع على الابتداء^(١) ، والفعل الذي بعده في موضع خبره وفاعله ضمير مستتر في الفعل ، عائد على « ما » ، وهو مفرد مذكر أبداً على لفظها ، فيقال : ما أحسن الزيدَين ، وما أحسن الزيدَين^(٢) .
ويجوز زيادة « كان » بين « ما » والفعل الذي في موضع خبرها ؛ فنقول : « ما كان أحسن زيداً » إذا أردت التعجب مما وقع وانقطع . فإن أردت التعجب مما وقع ولم ينقطع إلى حين تعجبك - لم تدخل « كان » وقد حكيت زيادة « أصبح وأمسى »^(٣) بينهما ، إلا أن ذلك لا يقاس عليه ، قالوا : « ما أصبح أبردّها ، وما أمسى أدفأها » . ولا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه^(٤) ؛ لأنه لا يتصرف ، فلم يتصرف لذلك في معموله ؛ وسواء كان المعمول ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك ، ويجوز عندي تقديم معموله المجرور على المنصوب ، ومن كلامهم : « ما أحسن بالرجل أن يصدق » ، ومن

(١) م : وقولى : « و « ما » في هذا الباب اسم تام في موضع رفع على الابتداء » هذا الذي ذكرته هو مذهب سيبويه أعني أن « ما » اسم تام بمنزلة شيء ، وساخ الابتداء بالنكرة ؛ لأن التعجب سرخ ذلك ؛ ألا ترى أنك تقول : عجب لزيد ؛ فعجب نكرة ، وجاز الابتداء به ؛ لما دخل الكلام من معنى التعجب ، ومذهب الأخفش : أن ما موصولة ، والجملة التي بعدها في موضع الصلة والخبر محذوف ؛ كائنه قال : ما أحسن زيداً عظيماً ، أى : الذى حسنه فى عيني عظيم من الحسن ، وحذف ذلك ؛ لأن المعنى يدل عليه .
ومذهب سيبويه أولى لأمرين :

أحدهما : أنه لا يكون فى الكلام إذ ذاك ادعاء حذف .

والآخر : أن ما إذا قُدِّرت نكرة ، كان معنى التنكير مناسباً لمعنى التعجب ؛ لأن التعجب لا يكون - كما تقدم - إلا على السبب ، و « ما » هى الواقعة على ذلك السبب الذى لأجله كان التعجب فينبغى أن تكون نكرة ؛ لأن التنكير مناسب لمعنى الخفاء ، وإذا جعلناها موصولة ، كانت معرفة ، فينبغى إذ ذاك ألا تقع إلا على معلوم ، والمعنى الذى بسببه كان التعجب ليس معلوماً ؛ فنأخذ معنى الموصولة معنى التعجب لذلك . أهـ .

(٢) فى ط : الزيدون .

(٣) م : وقولى : « فى زيادة أصبح وأمسى » إن ذلك لا يقاس وهو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون ، فقاوسوا ذلك فى أصبح وأمسى ؛ حملاً على قولهم : ما أصبح أبردّها ، وما أمسى أدفأها ، بمنون الدنيا ، أى : ما أبردّها فى الصباح ، وما أدفأها فى المساء . أهـ .

(٤) م : قولى : « ولا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه » مثال ذلك قولنا : ما أحسن زيداً يوم الجمعة ، لا يجوز أن تقول : زيداً ما أحسن يوم الجمعة ، ولا : يوم الجمعة ما أحسن زيداً . أهـ .

كلام عمرو بن معدى كرب (١) :

« مَا أَشَدُّ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا ، وَأَكْرَمَ فِي اللَّزِيهَاتِ عَطَاءَهَا ، وَأَثْبَتَ فِي الْمَكْرَمَاتِ بَقَاءَهَا » .
 وأما التعجب على طريقة « أَفْعَلُ بِهِ » ، فلا يكون إلا من الأفعال التي يتعجب منها على طريقة « مَا أَفْعَلَهُ » ، إلا أنه لا بد من بنائه أولاً على وزن « أَفْعَلُ » ، التي تُراد بها : صارَ ذا كذا (٢) ، نحو قولهم : أَثْقَلَ الْمَكَانَ ، أى : صارَ ذا ثقل ، وحينئذ يبنى الأمر عليه ، فيقال : أَشْبِغَ بَزِيدٍ ، وَأَبْصَرَ بِعَمْرٍو ، وَأَصْلَهُ : أَسْمَعَ زَيْدٌ ، وَأَبْصَرَ عَمْرٍو ؛ لأنه مبنى من فعل لا يتعدى (٣) وفاعله ظاهر ، وساغ وقوع الظاهر فاعلاً للأمر بغير لام ، لما لم يَكُنْ / أَمْرًا فِي الْحَقِيقَةِ ، بل المعنى الخبر (٤) ، والأمر قد يجيء بمعنى الخبر ؛ قال تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ [مریم : ٧٥] أى : فيمد له الرحمن مَدًّا ، لكن زيدت « الباء » فى الفاعل ، ولزمت ، حتى صار لفظ الفاعل كلفظ المجرور ، فى نحو قولك : « امْرُؤٌ بِزَيْدٍ » إصلاحاً للفظ ؛ وبدل على أن المجرور فى موضع الفاعل ، وأن الفعل لم يتحمل ضميراً - إبقاء اللفظ على صورة واحدة فى

١١١

(١) عمرو بن معدى كرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي : فارس اليمن ، وصاحب الغارات المشهورة ، وفد على النبي - صلى الله عليه وسلم - أسلم وارتد بعد وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم عاد إلى الإسلام ، شهد عدة معارك منها القادسية واليرموك ، كان عصي النفس أيها ، وله شعر مجموع فى ديوان باسمه .

ينظر : الإصباح ترجمته (٥٩٧٢) ، وسمط اللآلي ٦٣ ، ٦٤ وابن سعد ٣٨٣/٥ ، وشرح الشواهد/١٤٣ ، خزائن الأدب ٤٢٥/١ ، والشعر والشعراء ١٣٨ الأعلام (٨٦/٥) .

(٢) م : وقولى : « ولا بد من بنائه أولاً على أفعل الذى يراد به صارَ ذا كذا » الدليل على صحة ذلك قطع همزة ﴿ أَشْبِغَ بِزَيْدٍ وَأَبْصَرَ ﴾ [مریم : ٣٨] ؛ فدل ذلك على أنه من « أسمع وأبصر » ، ولو كان من سمع ، ولم يُثقل إلى أسمع ، لكانت الهمزة همزة وصل ولكانت مكسورة فكنت تقول اسمع بفتح الميم وكسر الهمزة . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « والأصل أسمع زيداً وأبصر عمرو » لأنه مبنى من فعل لا يتعدى ؛ أردت بذلك أن أبين أن المجرور فاعلُ والباء زائدة ؛ لأنه أمر من أسمع ، أى : صارَ ذا سمع ، وأسمع بهذا المعنى لا يتعدى ؛ فكذلك لا يتعدى الأمر الذى يكون منه . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « وساغ وقوع الظاهر فاعلاً للأمر بغير لام ، لما لم يكن أَمْرًا فِي الْحَقِيقَةِ » بل المعنى الخبر ؛ أعنى : أن الأمر الصحيح بغير لام إنما يكون فاعله ضمير خطاب ؛ نحو قولك : قم ، اقم ، فلولا أن الأمر الذى يُراد به التعجب ليس بأمر صحيح ، وإنما هو خبرٌ فى المعنى ، لم يجز مجيء الفاعل منه ظاهراً ، وإنما سوغ ذلك فيه كونه خبراً فى المعنى ؛ فجاء الفاعل معه ظاهراً ؛ كما يجيء ذلك مع الخبر . أ هـ .

خطاب الواحد المذكر والواحدة المؤنثة والمثنى والمجموع ؛ فتقول : يا عمرو أحسن
 يزيد ، ويا عمران ، أحسن يزيد ، ويا عمرون ، أحسن يزيد ، ويا هند أحسن يزيد ، ويا
 هندات أحسن يزيد ، وإنما حذف من قول أوس بن حجر^(١) يصف درعاً : [من الطويل]
 ٢٤ - تَرَدَّدَ فِيهَا ضَوْؤُهَا وَشَعَائِهَا فَأَحْسِنُ ، وَأَزِينُ بامرئٍ أَنْ تَسْرِبَلَا^(٢)

وفى قوله تعالى فى أحد القولين : ﴿ أَسْبِغْ يَوْمَ نَبِئْتِمْ ﴾ [مريم : ٣٨] ؛ بكونه فى
 اللفظ بمنزلة الفضلة .

وأما التعجب على طريقة « فُعل » : فلا يجوز أيضاً إلا مما يتمجب منه على طريقة
 « ما أفعله » بقياس ، ولا يلزم فى الفاعل الألف واللام ؛ فتقول : « ضَرَبَ زيد^(٣) ،
 و« ضَرَبَ الرجلُ » أى : ما أضربهما ، ويجوز دخول الباء الزائدة على الفاعل ؛ فيقال :

(١) أوس بن حجر بن مالك التميمي ، أبو شريح ، شاعر تميم فى الجاهلية ، أو من كبار شعرائها ،
 فى نسبه اختلاف بعد أبيه حجر وهو زوج أم زهير بن أبي سلمى ، كان كثير الأسفار وأكثر
 إقامته عند عمرو بن هند فى الحيرة ، عثر طريلاً ولم يدرك الإسلام ، فى شعره حكمة ورقة ،
 كانت تميم تقدمه على سائر شعراء العرب ، وكان غزلاً ، مفرماً بالنساء . قال الأصمعي :

أوس أشعر من زهير .
 ينظر : الأغاني ٧٠/١١ ، خزائن الأدب ٢٣٥/٢ ، سمط اللآلي / ٢٩٠ شعراء النصرانية /
 ٤٩٢ ، طبقات فحول الشعراء ٨١/الأعلام ٣١/٢ .

(٢) ويروى عجز البيت فى ط : فأحصن وأزين بامرئ أن تسربلا .
 والشاهد فى البيت قوله : « وأحسن » ، حيث حذف الباء التى تجر المتعجب منه مع « أن »
 المخففة .

ينظر : ديوانه (٨٤) ، وشرح ديوان زهير (٢٠١) ولسان العرب (عزل) ، وتاج العروس
 (عزل) ، وبلائسبة فى الدرر (٢٣٦/٥) ، ومع الهوامع (٩٠/٢) .

(٣) م : وقولى : « ولا يلزم فى الفاعل الألف واللام ؛ فتقول : ضرب زيد » هذا المذهب الذى
 ذكرته هو مذهب الأخفش والمبرد ، وهو الصحيح ، وإن كان جمهور النحويين لا يجوز
 عندهم أن يكون الفاعل إذ ذاك إلا ما يكون فاعلاً فى باب نعم وبس ؛ لأنه إذا قدر فيه معنى
 التعجب ، لم يكن من باب نعم ، وإن قدر فيه معنى المدح إن كان الفعل يقتضى مدحاً ، أو
 الذم إن كان الفعل يقتضى ذمّاً ؛ حيثئذ : ينبغى أن يجرى مجرى نعم وبس ؛ وبما بين أنه
 لا ينبغى أن يعامل معاملة نعم وبس ، إذا ضمن معنى التعجب - زيادة الباء فى الفاعل فى
 قوله : [من المدهد] .

حُبُّ بِالزُّورِ الَّذِي لَأَمْرِي مِلَّةٌ إِلَّا صَفْعَةً أَوْ لَمَامٌ

والباء لاتزاد فى فاعل « نعم » ، و « بس » . أ هـ .

ضُرِبَ يزيد ؛ إجراء له مجرى : « أضرب يزيد » ؛ لأنها في معنى واحد ، ويمر ذلك قوله [من المديد] :

٢٥- حُبُّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ يَلَامٌ^(١)

وإذا بنيت الفعل المعتل اللام بالياء على فعل ، قلبت الياء واوًا ؛ لانضمام ما قبلها ؛

فتقول : رَمَوْا الرَّجُلُ .

• • •

(١) البيت للطرماح بن حكيم .

والشاهد فيه قوله : « حب بالزور » حيث جاء بفاعل « حب » التي تفيد معنى « نعم »

مقترنا بالياء الزائدة ، وذلك من قبل أن المعنى قريب من معنى صيغة التعجب .

ينظر : ديوانه ص ٣٩٣ ، والدرر ٥/٢٣٢ ، وشرح التصريح ٢/٩٩ ، وبلا نسبة في أوضح

المسالك ٣/٢٨١ ، وجواهر الأدب ص ٥٤ ، وشرح الأشموني ٢/٣٨٠ ، ولسان العرب

(زور) وجمع الهوامع ٢/٨٩ .

بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

يحتاج في هذا الباب إلى معرفة خمسة أشياء : الأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول ، وكيفية بنائها له ، والسبب الذي لأجله يحذف الفاعل ، والمفعولات التي تقام مقام الفاعل ، والأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت .

فأما الأفعال : فثلاثة أقسام :

قسم لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق ، وهو : الأفعال التي لا تتصرف ؛ نحو : نعم وبئس .

وقسم فيه خلاف ، وهو : كان وأخواتها المتصرفة ، والصحيح : أنها تُبنى

للمفعول ؛ بشرط أن / تكون قد عملت في ظرف أو مجرور ؛ فيحذف اسمها ؛ كما يحذف الفاعل ويحذف الخبر ؛ إذ لا يتصور بقاء الخبر دون مخبر عنه ، ويُقام الظرف أو [الجار] ^(١) والمجرور مقام المحذوف ؛ فيقال : ليس في الدار ، وليس يوم الجمعة .

وقسم لاخلاف في جواز بنائه للمفعول ، وهو : ما بقى من الأفعال المتصرفة .

وأما كيفية بنائه للمفعول : فإن الفعل لا يخلو من أن يكون صحيحاً غير مضاعف

أو معتلاً ، أو مضاعفاً غير معتل : فإن كان صحيحاً غير مضاعف : فإنه إن كان في

أوله همزة وصل ، ضمنت أوله وثالثه وكسرت ما قبل آخره ^(٢) ، وإن كان في أوله

تاء زائدة ، ضمنت أوله وثانيه [وكسرت ما قبل آخره] ^(٣) ، وإن لم يكن في أوله

شيء من ذلك ، ضمنت أوله ^(٤) وكسرت ما قبل آخره ^(٥) ، وإن كان ما قبل الآخر

مكسوراً ، أبقته على كسره .

(١) سقط في أ .

(٢) م : باب مالم يسم فاعله

قولي ؛ إن كان في أوله همزة وصل ، ضمنت أوله وثالثه ، وكسرت ما قبل آخره ؛ مثال ذلك : انطلق تقول فيه : انطلق ، وكذلك : اقتدر واستخرج وأشباه ذلك تقول فيهما : اقتدير واستخرج . أ هـ .

(٣) م : وقولي ؛ وإن كان في أوله تاء زائدة ، ضمنت أوله وثانيه ، وكسرت ما قبل آخره ؛ مثال ذلك : تضرب وتكرم وتدحرج تقول فيها : تضرب وتكرم وتدحرج . أ هـ .

(٤) في أ : أوله وثانيه .

(٥) م : وقولي ؛ وإن لم يكن فيه شيء من ذلك ضمنت أوله وكسرت ما قبل آخره ؛ مثال ذلك : ضرب وأكرم ودحرج . أ هـ .

ولا تُغَيَّرُ صِنْفًا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثَانِيَهُ يَاءٌ أَوْ أَلْفًا زَائِدَتَيْنِ أَوْ ثَالِثَهُ أَلْفًا زَائِدَةً ؛ فَإِنَّكَ تَقْلِبُهَا وَأَوَّاءَ لِانْضِمَامِ مَاقِبِلِهَا .
والمضارع من جميع ذلك يضم أوله إن كان مفتوحًا ويبقى على ضمه إن كان مضمومًا ، ويفتح ما قبل آخره إن كان مكسورًا أو مضمومًا ^(١) ، ويبقى على فتحه إن كان مفتوحًا ، وإن كان معتلا أو مضاعفًا غير معتل ، فُعل به ما يفعل بالصحيح ، أو لا يكون التغيير اللاحق له بعد ذلك على حسب ما يقتضيه التصريف ^(٢) .
وأما السبب الذي لأجله يحذف الفاعل : فإنه يحذف إما لعلم المخاطب ^(٣) ، أو لجهل المخاطب ^(٤) ، أو للخوف منه ^(٥) ، أو للخوف عليه ^(٦) ، أو للتعظيم وذلك إذا كان المفعول حقيرًا ^(٧) ، أو للتحقير وذلك إذا كان المفعول عظيمًا ^(٨) ، أو إشارًا لغرض السامع ، أو لإقامة الوزن ، أو لتوافق القوافي ^(٩) ، أو لتقارب

- (١) م : وقولى : هـ والمضارع من جميع ذلك يضم أوله ويفتح ما قبل آخره هـ مثال ذلك : ينطلق ويُقتدرُ ويستخرج ويتدحرج ويكرم ويضرب ويدحرج . أ هـ .
(٢) م : وقولى : هـ والمعتل يتغير على حسب ما يحكم به فى التصريف هـ مثال ذلك : قيل وبيع ، أصلهما قولٌ وبيعٌ ، لكن الإعلال صيرهما قيل وبيع ومن يشتم الضم فى الباء من بيع والقاف من قيل ، فإشعارًا بأن الأصل الضم .
ومنهم من يقول : قول وبيع ، وذلك كله شىء أوجب حكم التصريف . أ هـ .
(٣) م : وقولى : هـ أنه يحذف لعلم المخاطب به هـ مثال ذلك قولك : أنزل المطر . أ هـ .
(٤) م : وقولى : هـ أو جهل المخاطب هـ مثال ذلك : قولك : ضُربَ زيد ، إذا كنت لاتعلم الضارب . أ هـ .
(٥) م : وقولى : هـ أو للخوف منه هـ مثال ذلك : قتل ابن جبير ، ولا تذكرُ قاتله ، وهو الحجاج خوفًا منه . أ هـ .
(٦) م : وقولى : هـ أو للخوف عليه هـ مثال ذلك : قُتِلَ زيد ، فلم يذكر القاتل ؛ خوفًا عليه من القود . أ هـ .
(٧) م : وقولى : هـ أو للتعظيم وذلك إذا كان المفعول حقيرًا هـ مثال ذلك : ضُربَ اللص ، ولا يذكر الفاعل تهاونًا باللص وتحقيرًا له . أ هـ .
(٨) م : وقولى : هـ أو للتحقير إذا كان المفعول عظيمًا هـ مثال ذلك : طعن عمر ، ولا تذكر العليج ؛ اجلالاً لعمر - رضى الله عنه - عن أن يذكر اسم العليج معه . أ هـ .
(٩) م : وقولى : هـ أو لإقامة الوزن أو لتوافق القوافي هـ مثال ذلك : قوله : [من البسيط]
وَأَذْرِكُ الْمُتَّبِقَى مِنْ تَجْمِلَتِي
وَمِنْ تَمَائِلِهَا وَاشْتِئَابِى الْغَرْبِ
[البيت لدى الرمة فى ديوانه ص ٥٥ ، لسان العرب (غرب) ، ثمل ، نشأ ، وتهذيب =

الأسجاع (١) .

وأما المفعولات التي تقام مقام الفاعل فالمصدر ؛ بشرط أن يكون مختصاً (٢) لفظاً أو تقديرًا ، ومتصرفًا ، والظرف الزماني والمكاني ؛ بشرط أن يكونا متصرفين ، والمفعول به المسرح ، والمقيد وأعني به : المجرور .

وأما الأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت (٣) : فالمفعول به المسرح إذا اجتمع مع غيره لم

= اللغة ٣ / ١١٣ ، ١٥ / ٩٣ ، وديوان الأدب ٤ / ١٢٩ ، ومقاييس اللغة ٤ / ٤٢٠ ، وجمهرة أشعار العرب ص ٩٤٩ ، وتاج العروس غرب ، ثمل ، نشأ [

ألا ترى أنه لو بُني أدرك للفاعل ، لكان ذكرُ الفاعل يفسد الوزن ، وكذلك : لو بُني « استثنى » ، للفاعل ، لكان القربُ منصوبًا ؛ فتختلف القوافي ، فلما بُني « استثنى » للمفعول ، اتفقت القوافي بذلك . أ هـ .

(١) م : وقولي : « أو لتقارب الأسجاع » مثال ذلك قول أعرابي : « فالحمد لله الذي لا يكتُ نعمه ، ولا يفسد قسمه » ألا ترى أنه لو قال : لا يكت أحد نعمه ، لتفاوت ما بين السجعين . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « فالمصدر بشرط أن يكون مختصًا ... » إلى آخره مثال المختص في اللفظ قولك : سير عليه سيرٌ شديد ، ومثال المختص تقديرًا : قيل فيه قولٌ ، أي : قول حسن ، فحذفت للدلالة ، ونعني بالتصرف : أن يُستعمل في موضع الرفع والنصب والخفض ، نحو : ضرب وفيام وسير ، فإن لزم النصب على المصدرية ؛ نحو : سبحان الله ، ومعاذ الله ، لم يجز أن يُقام مقام الفاعل ، لا يقال : سبح سبحان الله ، ومثال ظرفي المكان والزمان المتصرفين قولك : سير عليه يومان ، ومثراً به فرسخان ، فإن كانا غير متصرفين ، لم يجز ذلك فهما ، لا يقال : سير عليه ، بعيدات بين ، ولا تُعد عندك ؛ لأن بعيدات بين وعندك لا يتصرفان ؛ بل يلتزم العرب في بعيدات بين النصب على الظرفية ، وفي عند النصب على الظرف أو الجرمين ، فأما ما حكى من قول العرب : أو لك عند فقد أخرجت فيه عند عن معناها ، وجعلت بمعنى مكان كأنه قال : أو لك مكان يختص بك ؛ وإلا فمعلوم أن كل أحد لابد له من أن يكون عند شيء ؛ أو يكون عنده شيء ومثال المفعول به المسرح : ضرب زيد ، ومثال المقيد : سير يزيد . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وأما الأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت » إلى آخره مثال اجتماع المفعول به المسرح مع غيره مما يقام مقام الفاعل : « سميت أخاك يزيد يوم الجمعة أمام عمرو تسمية » تقول إذا بنيت للمفعول : « سمي أخوك يزيد يوم الجمعة أمام عمرو تسمية » ولا يجوز غير ذلك . ومثال ما لا يكون له مفعول مسرح من الفعل المبني للمفعول : المسألة المذكورة إذا حذفت منها الأخ ، فتقيم إذ ذاك أي البواقى شئت ، فإن أقيمت المجرور نصبت يوم الجمعة وأمام عمرو وتسمية ، فتقول : سمي يزيد يوم الجمعة أمام عمرو تسمية وإن أقيمت يوم الجمعة ، رفعت ، وتركت ما عداه على حاله فتقول : سمي يزيد يوم الجمعة أمام عمرو تسمية ؛ وكذلك إن أقيمت الأمام أو تسمية رفعت المقام منهما ، وتركت ما عداه على حاله إلا أن يكون المصدر =

= مختصاً في اللفظ ؛ فإن إقامته إذ ذاك أولى من إقامة ما عدا المفعول به المسرح ؛ نحو قولك : سير بزید يوم الجمعة أمام عمرو سير شديد ، فرفع « سير » وترك ما عداه على حاله أولى من إقامة المجرور أو أحد الظرفين .

ومثال إقامة الأول في باب « أعطيت » أعطى زيد درهماً ، وقد يجوز أن يقال : أعطى درهم زيداً ، فيقام الثاني ، والمعنى واحد ، ومن النحويين من يزعم أنك ، إذا أقمت الثاني ، انعكس المعنى ، وكأنك جعلت زيداً هو المعطى للدراهم مجازاً ؛ وذلك باطل ؛ لأنه لم يُحوَّج إلى ذلك شيء ، وإنما حملهم على ذلك : أنهم رأوا قدماء النحويين قد حملوا : أدخل القبر زيداً على القلب ، فتوهموا أن الموجب لذلك كون المقام - مقام الفاعل - هو الثاني ، وليس الأمر كذلك ؛ بل الذي أوجب ادعاء القلب في قولك : أدخل القبر زيداً : أن قولك : أدخلت زيداً القبر ، من قبيل ما اجتمع فيه مفعولان ، أحدهما مسرح ، والآخر مقيد ؛ لأن دخل لا يتعدى إلى القبر وأمثاله إلا بنية حرف الجر ، والأصل : أدخلت زيداً في القبر .

وإذا اجتمع المقيد في التقدير مع المسرح لفظاً وتقديراً فلأنما يقام المسرح ، فلولا القلب ، لما جاز إقامة القبر ؛ لأنه إذا قلت : أدخل القبر زيداً ، صار القبر هو المسرح وزيد المقيد ؛ فكأنك قلت ؛ أدخلت القبر في زيد ، وما ذكرته من جواز إقامة أى المفعولين شئت في باب « أعطيت » إنما ذلك مع أمن اللبس ، فإن لم يؤمن اللبس ، لم يقم إلا الأول ؛ نحو قولك : أعطى عمرو بكرًا زيداً ، لا يجوز إلا إقامة بكر فتقول أعطى بكر زيداً ، لا يجوز أن تقول : أعطى زيد بكرًا ، على معنى : أعطى بكر زيداً ؛ بل إن قلت ذلك ، كان المعنى على إعطاء بكر لزيد .

ومثال إقامة الأول في باب « ظننت » : ظن زيد قائماً ، ومثال إقامة الثاني فيه : ظن قائم زيداً ، والمعنى واحد في الحالين .

ومثال إقامة الأول في باب « أعلم » : أعلم زيد بكرًا منطلقاً ، وإنما لم يجوز في باب أعلم إلا إقامة الأول ؛ لأنه مفعول صحيح ، وأما الثاني والثالث فهما مبتدأ وخبر في الأصل ، وإنما نصبا بالتشبيه بمفعولى أعطيت ، وإلا فحق الجمل ألا يغيرها العامل ، فلما اجتمع المفعول الصحيح مع ما ليس كذلك ، لم يجوز إقامة سواه ، هذا هو القياس عندي ؛ وبه ورد السماع قال : [من الخفيف]

أَوْ مَتَّعْتُمْ مَا تُشَاكِرُونَ فَحَرُّ حُدِّ نَشْوُهُ لَهْ عَلَيْنَا الْقَلَاءُ

[ينظر البيت للحارث بن حلزة في ديوانه ص ٢٧ ، وتخليص الشواهد ص ٤٦٨ ، والدرر ٢ / ٢٨٠ ، شرح التصريح ١ / ٢٦٥ ، وشرح القصائد السبع ص ٤٦٩ ، وشرح القصائد العشر ص ٣٨٧ ، وشرح المعلقات السبع ص ٢٢٥ ، وشرح المعلقات العشر ص ١٢٢ ، وشرح المفصل ٧ / ٦٦ ، والمعاني الكبير ٢ / ١٠١١ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٤٤٥ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٦ ، وشرح ابن عقيل ص ٢٣٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٥٣ ، وجمع الهوامع ١ / ١٥٩] .

١٢ أ يسم سواه ، فإن لم يكن للفعل مفعول به مُسْرُوح ، أقمت أي / البواقى شئت إلا أن إقامة المصدر المختص في اللفظ أولى من إقامة غيره .

فإن كان للفعل مفعولات مسرحة ، أقمت المسرح لفظاً وتقديراً ، وتركت المُسْرُوح لفظاً لا تقديراً ، تقول : « اخْتِيرَ زَيْدُ الرِّجَالِ » ، ولا يجوز : « اخْتِيرَ الرِّجَالُ زَيْدًا » . فإن كانت كلها مُسْرُوحَةً لفظاً وتقديراً .

فإن كان الفعل من باب « أعطيت » أو من باب « ظننت » ، أقمت أيهما شئت إلا أن الاختيار إقامة الأول ، وهو المبتدأ في الأصل في باب « ظننت » ، والفاعل في المعنى في باب أعطيت . وإن كان من باب « أعلمت » لم يجز عندي إلا إقامة الأول خاصة ، وهو الفاعل في المعنى ، واسم المفعول ، وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول .

• • •

- وقال آخر : [من المتقارب]

وَتَجِثُّ قَيْسًا وَلَمْ أَهْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ

[ينظر البيت للأعشى في ديوانه ص ٧٥ ، وتخليص الشواهد ص ٤٦٧ ، والدرر ٢ /

٢٧٨ ، وشرح التصريح ١ / ٢٦٥ ، ومجالس ثعلب ٢ / ٤١٤ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٤٤٠ ،

وبلا نسبة في شرح الأشموني ١ / ١٦٧ ، وشرح ابن عقيل ص ٢٣٤ ، وشرح عمدة الحفاظ

ص ٢٥١ ، وجمع الهوامع ١ / ١٥٩] أ هـ .

بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَخَبْرِهِ

يحتاج في هذا الباب إلى معرفة الابتداء ومعرفة المبتدأ والخبر وأحكامهما :
 فالابتداء : هو جعلك الاسم ^(١) أو ما هو في تقديره أول الكلام لفظاً أو تقديرًا ،
 معرّى من العوامل اللفظية غير الزائدة لتخبر عنه .
 والمبتدأ هو الاسم ، أو ما هو في تقديره المفعول أول الكلام لفظاً أو نيةً على الوصف
 المتقدم .
 والخبر : هو الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية . والمبتدأ : لا يكون إلا معرفة ^(٢)

(١) م : باب المبتدأ والخبر

قولى : « فالابتداء هو جعلك الاسم ... » إلى آخره مثال الابتداء بالاسم المفعول أول
 الكلام لفظاً قولك : زيد قائم ، ومثال الابتداء بما هو في تقديره قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا
 خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٤] أى : صومكم خير لكم ، ومثال جعله في أول الكلام
 تقديرًا قولك فى الدار زيد ، وفى علمى أن تقوم ، وفى الكتاب أنك قائم ، فالمبتدأ فى جميع
 ذلك وإن تأخر فى اللفظ - مقدم فى التقدير ، وإنما اشترطت تعريفه من العوامل اللفظية غير
 الزائدة ؛ لأنه قد يدخل عليه عامل لفظى زائد ، ولا يخرج عن الابتداء ؛ نحو قولك : هل من
 رجل قائم ؟ ، فرجل - وإن جر بمن الزائدة - مبتدأ ؛ ولذلك أخبر عنه ؛ كما يخبر عن
 المبتدأ ، وإنما جعلت الخبر هو الجزء المستفاد من الجملة ، لأنك إذا قلت : زيد قائم ، لم ترد أن
 تعرف المخاطب زيداً ، وإنما أردت أن تعرفه قيامه ، فلما كان المعتمد عليه فى الفائدة الخبر ؛
 لذلك حُدِّدَ بأنه الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « والمبتدأ لا يكون إلا معرفة ... » إلى آخره مثال الابتداء بالنكرة الموصوفة قوله
 تعالى : ﴿ وَرَأَيْتُ الْمُؤْمِنِينَ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكِيكَ ﴾ [البقرة : ٢٢١] ، ومثال الابتداء بالنكرة المقاربة
 للمعرفة نحو قولك : خير من زيد وشمر من عمرو ، فخير نكرة إلا أنها تقارب المعرفة فى أنها
 لا تقبل الألف واللام ؛ لا يقال : الخير من زيد ، فجاز الابتداء بها .

ومثال الابتداء باسم الاستفهام : أى رجل قائم ؟ ، ومثال الابتداء باسم الشرط : أى رجل
 يقم أقم معه ، ومثال الابتداء بحكم الخبرية : كم درهم ملكت ، ومثال الابتداء بالنكرة فى
 التعجب : عجب لزيد ، وما أحسن زيداً ، ومثال الابتداء بها لتقدم أداة نفي ما أحد قائم ،
 ومثال الابتداء بها لتقدم أداة الاستفهام قولك : أرجل قائم أم امرأة ؟ ، ومثال الابتداء بها لتقدم
 خبرها وهو ظرف أو مجرور : فى الدار رجل ، وعندك امرأة ، ومثال الابتداء بها لكونها فى
 معنى الدعاء : ﴿ سَلِّمْ عَلَيَّ إِنْ كُنَّ سَلَامًا ﴾ [الصافات : ١٣٠] ، و ﴿ وَيَلِّ لِلْمُطْفِفِينَ ﴾
 [المطففين : ١] ومثال الابتداء بها لكونها عاقبة : ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾
 [المؤمنون : ٥٣] ، ومثال الابتداء بها لكونها فى جواب من سأل بالهمزة وأم - قولك :
 رجل قائم ، فى جواب من قال : أرجل قائم أم امرأة ؟ ، ومثال الابتداء بها لكون الموضوع =

ولا يكون نكرة إلا بشروط (١) ، وهي أن تكون موصوفة ، أو خلفاً من موصوف ؛
 نحو قولك : « مؤمنٌ خيرٌ من مُشركٍ » ، أو مقارنة للمعرفة في أنها لاتقبل الألف
 واللام ، وهي : « أفعالٌ مِن » ، أو تكون اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو كم الخبرية ،
 أو يكون الكلام بها في معنى التعجب ، أو تتقدمها أداة نفي ، أو أداة استفهام ،
 أو خبرها بشرط أن يكون ظرفاً أو مجروراً ، أو يكون فيها معنى الدعاء ، أو يكون
 الكلام [بها] (٢) في معنى كلام آخر ، وهو قليل ؛ ومنه قولهم : « شئٌ ما جاء بك ،
 وشئٌ أمرٌ ذا نابٍ » ، أي : ما جاء بك إلا شئٌ ، وما أمرٌ ذا نابٍ إلا شر ، أو تكون
 النكرة عامة ، أو في جواب من سأل بالهمزة ، وأتم ، أو يكون الموضع موضع تفصيل ؛
 نحو قولك : « الناسُ رجلان : رَجُلٌ أَهْنَتْهُ وَرَجُلٌ أَكْرَمَتْهُ » / ، ف « رجل » يجوز فيه أن
 يكون مبتدأ .

والخبر ينقسم قسمين : مفردٌ وجملةٌ :

فالمفرد : ثلاثة أقسام :

قسم هو الأول (٣) .

وقسم ينزل منزلته من جهة المعنى ؛ نحو قولك : زيدٌ حاتمٌ جوداً .

وقسم واقع موقع ما هو الأول ، وهو الظرف والمجرور ، بشرط (٤) أن يكونا

= موضع تفصيل قوله : [من المتقارب]

فَلَمَّا دَنُوْتُ تَسَدُّنْتُهَا فَشَوَّبْتُ نَسَبْتُ وَشَوَّبْتُ أَجْرُ

[ينظر البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٥٩ ، والأشباه والنظائر ٣ / ١١٠ ، وخزانة
 الأدب ١ / ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ٣٧ ، وشرح شواهد المعنى ٢ / ٨٦٦ ،
 والكتاب ١ / ٨٦ ، والمقاصد النحوية ١ / ٥٤٥ وهلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ١١٣ ،
 والمختصب ٢ / ١٢٤ ، ومعنى اللبيب ٢ / ٤٧٢ ، وللبيت رواية أخرى هي :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرَكْبَتَيْنِ فَشَوَّبْتُ عَلَى وَشَوَّبْتُ أَجْرُ

أ هـ .

(١) في ط : بشرط .

(٢) سقط في ط .

(٣) م : وقولي : « قسم هو الأول » مثال ذلك : زيد قائم . أ هـ .

(٤) في أ : يشترط .

تأمين ، والجملة تنقسم قسمين : اسمية و فعلية ، ويشترط فيهما أن يشتملا على رابط يربطهما بالمبتدأ (١) : إما ضمير يعود على المبتدأ ، أو تكرير المبتدأ بلفظه ، أو إشارة إليه ، ومنه : ﴿ وَيَلْبَسُ النَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف ٢٦] في قراءة من قرأ برفع « اللباس » ، أو عموم يدخل تحته المبتدأ ، أو يقترن بالجملة جملة أخرى متضمنة لضمير عائد على المبتدأ معطوفة عليها بالفاء ، نحو قوله : [من الطويل]

٢٦ - وَإِنْسَانٌ عَنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَفْرُقُ (٢)

(١) م : وقولى : « ويشترط فيهما أن يشتملا على رابط يربطهما بالمبتدأ » إلى آخره ، مثال الربط بالضمير قولك : زيد قام أبوه ، ومثاله بتكرار الأول بلفظه قوله : [من الطويل]

لَمَعْرُوكٌ مَمَاعِرٌ يَتَارِكُ حَقَّهُ وَلَاثْمَيْسِيُّ مَمْعَنٌ وَلَا مُتَيْسِرٌ

[البيت للفرزدق في ديوانه ١ / ٣١٠ ، وخزانة الأدب ١ / ٣٧٥ ، ٣٧٩ ، ١٤٢/٤ والدرر ٢ / ١٢٩ ، وشرح أبيات سيويه ١ / ١٩٠ ، والكتاب ١ / ٦٣ ، وبلا نسبة في همع الهوامع ١ / ١٢٨]

فقوله ولاثمسي معنى في موضع خبر من الأول ، لأنه معطوف على خبره ، ولارابط فيه إلا التكرار ، ومثال الرابط بعموم يدخل تحته المبتدأ : قوله : [من الطويل]

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَىٰ لَمِّ مَالِكٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا

وقد تقدم تبينه [في هامش الكتاب ص ١٠٥] . أ هـ .

(٢) البيت لـ « ذي الرمة » ونسب لكثير عزة وحسر الماء من باب ضرب : نضب عن موضعه وغار . ويجم ، بضم الجيم ، وكسرها : مضارع جم الماء جموما ، أي : كثر وارتفع . ويفرق ، بفتح الراء ، : مضارع غرق بكسرها . وفي أفراد تارة أولاً وجمعها ثانياً إشارة إلى أن غلبة البكاء عليه هي غالب أحواله .

والشاهد فيه : هو مجيء الرابط في جملة الخبر عن طريق اقتران جملة المبتدأ الأساسية بجملة أخرى « فيبدو » تتضمن ضميراً عائداً على المبتدأ « إنسان » وأن تكون معطوفة عليها بالفاء . وذهب البعض إلى أن أصل جملة الخبر جملة شرطية ، لأنه لا يشترط في الشرط إذا وقع خبراً أن يكون الرابط في جملة الشرط ، بل قد يكون في جملة الجزاء نحو : « زيد إن تقم هند يغضب » . وعلى هذا يكون التقدير « وإنسان عني إن يحسر الماء تارة فيبدو » . وقال أبو حيان : ولا ضرورة إلى تكلف إضمار أداة الشرط لأن في الروابط ما تقع الجملة خالية عن الرابط ، فيعطف عليها بالفاء وحدها من بين سائر حروف العطف جملة فيها رابط ، فيكتفى به لانتظام الجملتين .

ينظر : ديوانه ٤٦٠ ، وخزانة الأدب ١٩٢/٢ ، والدرر ١٧/٢ ، والمقاصد النحوية ١ / ٥٧٨ ، ٤٤٩/٤ ، وكثير في المحتسب ١ / ١٥٠ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣ / ١٠٣ ، =

هذا ما لم تكن الجملة هي المبتدأ في المعنى ، فإن كانت إتياء لم تحتج إلى رابط ،
ومنه : ه هجيري أبي بكر (١) ، لا إله إلا الله .
فأما (٢) المفرد : فإن كان ظرفاً أو مجروراً (٣) أو مشتقاً : فإنه يشتمل على ضمير
عائد على المبتدأ ، وإن كان جامداً لم يحتج إلى ذلك ، والضمير إن كان مرفوعاً ،
لم يجز حذفه (٤) ، وإن كان منصوباً ، لم يجز حذفه إلا في الشعر ؛ نحو قول ابن
يعفر (٥) [من السريع] :

= ٢٥٧/٧ ، وأوضح المسالك ٣/٣٦٢ ، وتذكرة النحاة ص ٦٦٨ ، وشرح الأشموني ١/٩٢ ،
ومجالس ثعلب ص ٦١٢ ، مغني اللبيب ٢/٥٠١ ، وجمع الهوامع ١/٩٨ .
(١) عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم التميمي أبو بكر بن أبي قحافة
الصدفي ، أول الرجال إسلاماً ، ورفيق سيد المرسلين في هجرته . شهد المشاهد وكان من أفضل
الصحابة ، وروى مائة واثنين وأربعين حديثاً ، اتفقاً على ستة ، وانفرد البخاري بأحد عشرة ،
ومسلم بحديث . وروى عنه ولداه عبد الرحمن وعائشة وعمر وعلي وخلق ، وكان أبيض
أشقر لطيفاً مسترق الوركين . قال النبي صلى الله عليه وسلم : سدوا كل خوخة لا خوخة أبي
بكر . وقال عمر : أبو بكر خيرنا وسيدنا وأحبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . توفي سنة
ثلاث عشرة ، عن ثلاث وستين سنة ، ودفن بالحجرة النبوية . وترجمته في تاريخ الشام في
مجلد ونصف . ينظر تهذيب الكمال : ٢/٧٠٩ ، وتهذيب التهذيب : ٥/٣١٥ (٥٣٧) ،
تقريب التهذيب : ١/٤٣٢ (٤٦٦) . خلاصة تهذيب الكمال : ٢/٧٨ ، الكاشف : ٢/١٠٨ ،
الجرح والتعديل ٥/١١١ ، أسد الغابة : ٣/٣٩٠ ، التجريد ١/٣٢٣ ، الإصابة : ٤/١٦٩ ،
الاستيعاب : ٣-٤/٩٦٣ .

(٢) في أ : وأما .

(٣) م : وقولي : ه وأما المفرد فإن كان ظرفاً أو مجروراً ... إلى آخره إنما تحمل جميع ذلك
الضمير ؛ لأنه في معنى ما يتحمل الضمير ، فقولنا : زيد في الدار ، وزيد عندك ، وزيد قائم ،
بمعنى : زيد استقر في الدار ، وزيد استقر عندك ، وزيد قام ، فكما يتحمل الفعل الضمير
كذلك يتحملة ما في معناه ، وأما الجامد ، نحو : زيد أخوك ، فلما كان هو الأول ، لم
يحتج إلى رابط ، وليس - أيضاً - في معنى ما يتحمل ضميراً ، فيحمل عليه . أ ه .

(٤) م : وقولي : ه الضمير إن كان مرفوعاً ، لم يجز حذفه ، إلى آخره مثال المرفوع : الزيدان
قاما ، لا يقال : الزيدان قام ، بحذف ضمير الرفع ، ومثال المنفوض بالإضافة : زيد قام أبوه ،
لا يجوز حذف الضمير المضاف إليه الأب . أ ه .

(٥) الأسود بن يعفر النهشلي الدارمي التميمي ، أبو نهشل ، وأبو الجراح : شاعر جاهلي ، من
سادات تميم من أهل العراق . كان فصيحاً جواداً ، نادم النعمان بن المنذر ، ولما أسن كف
بصره . ويقال له : ه أعشى بني نهشل .

٢٧- وَخَالِدٌ بِحَمْدٍ سَادَاتُنَا بِالْحَقِّ لَا يُحْمَدُ بِالْبَاطِلِ (١)

التقدير : بحمده ساداتنا ، وإن كان مخفوضاً بالإضافة لم يجر حذفه ، وإن كان مخفوضاً بحرف جر ، جاز إثباته ، وحذفه ؛ نحو قولك : « السَّمْنُ مَتَّوَانٌ يَدْرَهُمْ » أي : متَّوَانٌ منه ، ما لم يؤد إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه (٢) عنه ، لا يقال : « زيدٌ مررت » . والخبر بالنظر إلى الإثبات والحذف : ثلاثة أقسام : قسم يلزم فيه حذف الخبر ، وهو المبتدأ الواقع بعد لولا (٣) ؛ ولذلك لحنَ المرعي (٤) في قوله [من الوافر] :

٢٨- يُذِيبُ الرَّغْبُ مِنْهُ كُلُّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْعِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالًا (٥)

= له ديوان شعر مجموع ، أشهر شعره داليتة المشهورة ومطلعها [من الكامل] :

نَامَ الْخَلِيْفِيُّ وَمَا أَحْسَى رُقَادِي وَاللَّهُمَّ مُحْتَضِرٌ لَدِي وَسَادِي

ينظر : الشعر والشعراء ٧٨ ، طبقات ابن سلام ٣٢ ، خزنة الأدب ١/١٩٥ ، سمط اللآلئ ٢٤٨ ، الأعلام ١/٣٣٠ .

(١) الشاهد فيه قوله : « بحمد ساداتنا » يريد : بحمده ساداتنا ، فحذف المفعول به مخالفاً شرطين لحذفه ، وهما : ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي . وتفصيل ذلك أن حذف الهاء من « بحمده » يسقط « بحمد » على « خالد » فينصبه على أنه مفعول به مقدم ، ولكن الشاعر رفع « خالداً » بالابتداء وقطع تسلط الفعل « بحمد » عليه ، كما أعمل الابتداء في « خالد » مع إمكان إعمال « بحمد » فيه .

ينظر : معنى اللبيب ٦١١/٢ ، وهو فيه بلا نسبة .

(٢) في أ : والقطع .

(٣) في ط : لولاه .

(٤) أحمد بن عبد الله بن سليمان التتويحي ، المعروف بالمرعي : شاعر فيلسوف ، ولد ومات في

معة النعمان ، أصيب بالجدري صغيراً فعسى في السنة الرابعة من عمره وهو ابن إحدى عشرة سنة ، وهو من بيت علم كبير في بلده ، ولما مات وقع على قبره أربعة وثمانون شاعراً يرثونه .

أما شعره وهو ديوان حكمته وفلسفته فتلاثة أقسام : « لزوم مالا يلزم » ويعرف « باللزوميات » و « سقط الزند » ، و « ضوء السقط » ومن تصانيفه : « عبث الوليد » ، « رسالة الملائكة » ، « رسالة الغفران » من أشهر كتبه .

انظر : ابن خلكان ٣٣/١ الأعلام ١/١٥٧ ، إنباه الرواة ١/٤٦ .

(٥) البيت لـ « أبي العلاء المرعي » كما ذكر المصنف والتمثيل به في قوله : « لولا العمد يمسه »

حيث أظهر الخبر بعد « لولا » والقياس حذفه وجوباً ، وقد لحن بعضهم أبا العلاء في قوله هذا . وخرجه بعضهم على أن « يمسه » حال من الضمير المستكن في الخبر ، أي : قلولا العمد

موجود في حال كونه يمسه .

والمبتدأ إذا كان مصدرًا قد سُدَّت الحَال مسدُّ خبره ؛ نحو قولك : « ضربي زيدًا قائمًا (١) » ، وكلُّ مبتدأ استعمل محذوف الخبر في « مثل » ، أو في كلام جارٍ مجراه في كثرة الاستعمال / .

وقسم يلزم فيه إثبات الخبر ، وهو : كل خبر لا يكون له إن حذف ما يدل عليه (٢) ، وخبر « ما » التعجبية ، وكل خبر يكون في « مثل » ، أو كلام جارٍ مجراه ، وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو ما عدا ذلك .

[والمبتدأ بالنظر إلى الإثبات والحذف قسمان :

قسم يلزم فيه إثباته ، وهو « ما » التعجبية ، وكل مبتدأ يكون في مثل ، أو كلام جارٍ مجراه ، أو لا يكون عليه دليل لو حذف .

وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو ما عدا ذلك] (٣) .

والخبر ينقسم بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه - ثلاثة أقسام (٤) :

ينظر : أوضح المسالك ٢٢١/١ ، والجنى الداني ص ٦٠٠ ، والدرر ٢٧/٢ ، ووصف المباني ص ٢٩٥ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١٠٢/١ ، وشرح ابن عقيل ص ١٢٨ ، ومغنى اللبيب ٢٧٣/١ .

(١) م : وقولي : « نحو : ضربي زيدًا قائمًا » الأصل : ضربي زيدًا إذا كان قائمًا ، أو : إذ كان قائمًا ، فحذف الظرف مع ما أضيف إليه ، وأقيم الحَال مقامه ؛ لاشتباههما في أن كل واحد منهما منصوب على معنى في ، وأيضًا فإن الحَال بمعنى الوقت ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : جاء زيد راكبًا ، كان في معنى جاء زيد وقت ركوبه ، والدليل على أن قائمًا حال ، وكان تامة - التزام التنكير . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وهو كل خبر لا يكون له - إن حذف - ما يدل عليه » إلى آخره مقال ذلك قولك : زيد قائم ؛ ألا ترى أنك لو قلت : زيد لم يُدَرَّ هل المحذوف قائم أو غيره ، ومقال خبر ما التعجبية : ما أحسن زيدًا ، لا يجوز أيضًا حذف أحسن ، وإن دل عليه دليل ، لأنه جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تغير ومثال الخبر المستعمل في « مثل » قولهم : « الكلاب على البقر » لا يجوز حذف على البقر ، لأن الأمثال لا تغير عما استعملت عليه ، وكذلك أيضًا لا يجوز حذف الكلاب ، ولا حذف ما التعجبية ، ومثال ما أنت في حذفه بالخيار ؛ من مبتدأ أو خبر قولك : صبر جميل أي : أمرى صبر جميل إن قدرت المحذوف المبتدأ ، أو صبر جميل أمثل إن قدرت المحذوف الخبر . أ هـ .

(٣) سقط في أ .

(٤) م : وقولي : « والخبر ينقسم بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه ثلاثة أقسام ... » إلى آخره مثال كون المبتدأ اسم شرط : أي رجل يقم أقم معه ، ومثال كونه اسم استفهام : أي =

قسم يلزم فيه تأخير الخبر ، وهو أن يكون المبتدأ اسم شرط ، أو اسم استفهام ، أو كم الخبرية ، أو ما التعجبية ، أو يكون المبتدأ والخبر متساويي الرتبة في التعريف أو التنكير ، أو يكون المبتدأ مشبهاً بالخبر ، أو ضمير شأن ، أو مخبراً عنه بفعل مرفوعه مضمراً مستتر فيه عائد على المبتدأ ، أو يكون المبتدأ قد استعمل خبره مؤخرًا عنه في مثل ، أو كلام جار مجراه .

وقسم يلزم فيه تقديم الخبر ^(١) ، وهو أن يكون الخبر اسم استفهام ، أو كم الخبرية ، أو يكون المبتدأ نكرة لا مسوغ للابتداء بها ، إلا كون خبرها ظرفاً أو مجروراً متقدماً عليها ، أو يكون المبتدأ إن ومعمولها ، أو قد اتصل به ضمير يعود على شيء في الخبر ، أو يكون الخبر قد استعمل مقدماً على المبتدأ في مثل ، أو كلام جار مجراه .

وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو ماعدا ذلك .

ولا يُقضى المبتدأ أزيد من خبر واحد من غير عطف ، إلا بشرط أن يكون الخبران فصاعداً في معنى خبر واحد ؛ نحو قولهم : « هذا حللٌ حامضٌ ، أى : مُزٌّ ، ويجوز دخول الفاء في الخبر ^(٢) إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة عامة ؛ بشرط أن

- رجل قائم ؟ ، ومثال كونه كم الخبرية : كم درهم مالك ، ومثال كونه ما التعجبية : ما أحسن زيداً ، ومثال تساويهما في التعريف : زيد أخو عمرو ، ومثال تساويهما في التنكير : خير من زيد شر من عمرو ، ومثال كونه مشبهاً بالخبر : زيد زهير ، ومثال كونه ضمير شأن : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١] ، ومثال الإخبار عنه بفعل مرفوعة مضمرة : زيد قام ، وعمرو ضرب ، جميع ذلك يلزم فيه تقديم المبتدأ . أ هـ .

(١) م : وقولى : « وقسم يلزم فيه تقديم الخبر ، إلى آخره ، مثال كون الخبر اسم استفهام : أى رجل زيد ؟ ومثال كونه كم الخبرية : كم درهم مالك ومثال كون المسوغ للابتداء بالنكرة كون خبرها ظرفاً أو مجروراً مقدماً عليها : فى الدار رجل ، وعندك امرأة ، ومثال كون المبتدأ أن ومعمولها : فى الكتاب أنك منطلق ، ومثال اتصال الضمير العائد على شيء فى الخبر قولك : فى الدار صاحبها ، جميع ذلك يلزم فيه تقديم الخبر ، وماعدا ذلك أنت فيه بالخيار نحو قولك : زيد قائم ، وإن شئت قلت : قائم زيد . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « ويجوز دخول الفاء فى الخبر ، إلى آخره مثال دخول الفاء فى خبر الموصول والنكرة الموصوفة عند استيفاء الشروط قولك : الذى فى الدار فله درهم ، والذى عندك فله دينار ، والذى أتانى فله لجة ، وكل رجل فى الدار فله درهم ، وكل رجل عندك فله دينار ، وكل رجل أتانى فله لجة ، فإن لم يُقدر الكون فى الدار أو عندك والإتيان سبباً فى استحقاق الدينار أو الدرهم أو اللجة ، بل استحق ذلك بسبب آخر - لم تدخل الفاء فى الخبر ، ولو -

تكون الصلة أو الصفة ظرفاً أو مجروراً أو جملة فعلية غير شرطية يكون الفعل منها على هيئة لا تُنافي أداة الشرط ، وبشرط أن يكون الخبر مستحقاً بالصلة أو بالصفة^(١) .

* * *

= قلت : الذى أبوه قائم فله درهم ، وكل رجل أبوه قائم فله درهم - لم يسغ ذلك ؛ لأن الصلة والصفة ليسا بظرف ولا مجرور ولا فعل وكذلك لو قلت : كل رجل إن يأتني آت فله درهم ، والذى إن يأتني آت فله درهم ، لم يسغ ذلك لأن الصلة والصفة جملة شرط وجزاء وكذلك لو قلت : الذى ما أتاني فله درهم ، وكل رجل ما أتاني فله درهم ، لم يسغ ذلك ؛ لأن أداة الشرط لا تدخل على الفعل المنفى بما ، لا تقول : إن ما أتاني أحد فله درهم ، فالصواب في جميع ذلك إسقاط الفاء من الخبر . أ هـ .

(١) في ط : الصفة .

بَابُ الْاِسْتِغَالِ

وإنما عُقِبَ به بعد المبتدأ والخبر ؛ لأن كثيراً من مسائله يرجع إلى ذلك ، فالاشتغال : هو
 ١٣ ب أن / يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم
 أو في سببته ، ولو لم يعمل فيه ، لعمل في الاسم المشتغل عنه ، أو في موضعه :
 فمثال عمله في الاسم : قولك : « زيدٌ ضربته » ؛ ألا ترى أنه لو لم يعمل الفعل في
 الضمير ، لَنَصَبَ زيدًا .

ومثال عمله في موضعه : قولك : « أزيدٌ قام أبوه » ؛ ألا ترى أن « قام » لو لم يعمل
 في الأب ، لم يعمل في زيد ؛ لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل ، لكن يعمل في ظرف
 أو مجرور إن وقع موقعه .

وأعنى بالسببي (١) : ما اتصل به ضميرٌ عائد على المشتغل عنه ، وما اشتملت صفة
 على ضمير عائد عليه ، وما عُطِفَ عليه اسم قد اتصل به ضمير عائد عليه بالواو
 خاصة ، وما أُضيفَ إلى شيء من ذلك .

والاسم المُشْتَغَلُ عنه إن لم يتقدمه شيء ، وكان العامل الذي بعده ليس في معنى أمر
 ولا نهى ولا دعاء : فإما أن يعمل في الضمير أو في السببي رفقا أو غيره : فإن عمل فيه
 رفقا ، لم يَجُزْ في المُشْتَغَلِ عنه إلا الرفع على الابتداء (٢) ، وإن عمل فيه غير ذلك ، (٣)

(١) م : باب الاشتغال

قولى : « وأعنى بالسببي » إلى آخره مثال ما أُضيفَ إلى ضمير المشتغل عنه : زيد ضربت
 أخاه ، فالأخ مضاف إلى ضمير المشتغل عنه ، وهو زيد ، ومثال ما أُضيفَ إلى ما اتصل
 بضميره : زيد ضربت غلام أبوه ، ومثال ما اشتملت صفة على ضمير عائد عليه : زيد
 ضربت رجلاً يبيضه ، ومثال ما عطف عليه اسم قد اتصل به ضمير عائد عليه بالواو خاصة :
 زيد ضربت رجلاً وأخاه . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « فإن عمل في الضمير أو السببي ، رفقا - لم يجوز في المشتغل عنه إلا الرفع على
 الابتداء » ، ومثال ذلك : زيد قام ، وزيد قام أبوه ، لا يجوز في « زيد » في المسألتين إلا الرفع
 على الابتداء . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وإن عمل فيه غير ذلك » إلى آخره مثال ذلك : زيد ضربته ، وزيد مررتُ به ،
 وزيد ضربت أخاه ، وزيد مررت بأخيه ، الأحسن ، في جميع ذلك الرفع على الابتداء ؛ لأنه
 ليس فيه تكلف إضمار فعل ، ويجوز فيه النصب بإضمار فعل يفسره الظاهر من لفظه =

جاز فيه الرفع على الابتداء ؛ وهو المختار ، والنصب على إضمار فعل يفسره الظاهر من لفظه إن أمكن ؛ وإلا فمن معناه .

والمخفوض إذا (١) كان في موضع رفع يعامل في هذا الباب معاملة المرفوع (٢) إلا أن النصب أهدأ في هذا الباب (٣) مع الضمير المنصوب أحسن منه مع السببي المنصوب ، ومع السببي المنصوب أحسن منه مع الضمير المجرور ، ومع الضمير المجرور أحسن منه مع السببي المجرور .

فإن كان العامل في معنى أمر أو نهى أو دعاء (٤) ، جاز - أيضاً - في المشتغل عنه الرفع على الابتداء ، والحمل على إضمار فعل ؛ فيكون على حسب الضمير أو السببي ، فإن كان مرفوعاً رُفِعَ ، وإن كان منصوباً أو مخفوضاً ، نُصِبَ ، والاختيار إضمار الفعل .

= إن أمكن ، وذلك نحو قولك : زيداً ضربته أي : ضربت زيداً ضربته ، وإلا فمن معناه نحو قولك : زيداً ضربت أخاه وزيداً مررت به وزيداً مررت بأخيه أي : أهدت زيداً ضربت أخاه ، ولقيت زيداً مررت به ولاهت زيداً مررت بأخيه . أ هـ .

(١) في أ : إن .

(٢) م : وقولي : « والمخفوض إذا كان في موضع رفع يعامل في هذا الباب معاملة المرفوع » مثال ذلك : زيد سير به ، لا يجوز في زيد إلا الرفع على الابتداء ، كما لا يجوز في : زيد قام ، إلا الرفع على الابتداء . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « إلا أن النصب أهدأ في هذا الباب » إلى آخره إنما كان النصب في : زيداً ضربته ، أحسن منه في : زيداً مررت به ؛ لأن ضرب العامل المضمر من لفظه ومعناه ، وفي : زيداً مررت به يفسره من معناه ، وكان النصب في قولك : زيداً مررت به أحسن منه في قولك زيداً ضربت أخاه ؛ لأن دلالة مررت على لقيت أين من دلالة ضربت على أهدت ، والنصب في قولك : زيداً ضربت أخاه أحسن - منه في قولك : زيداً مررت بأخيه ؛ لأن ضربت يصل بنفسه كأنه ، وليس مررت يوصل إلى معموله كوصول لا هت . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « فإن كان العامل في معنى أمر أو نهى أو دعاء » إلى آخره إنما يختار النصب بإضمار فعل إن كان الضمير أو السببي منصوباً ؛ لأن الأمر والنهي لا يكونان إلا بالفعل ؛ فاختير إضمار الفعل لذلك ، والدعاء بمنزلة الأمر ؛ لأنه طلب مثله ؛ وكذلك كان حق باب صيغة فعله أن يكون كصيغة فعل الأمر ؛ نحو قولك : اغفر اللهم لزيد ، ومثال ذلك : زيداً اضربه ، وزيداً لا تضربه ، وزيداً امر به ، وزيداً لا تممر به ، وزيداً اغفر له ، وزيداً اضرب أخاه ، وزيداً لا تضرب أخاه ، وزيداً امر بأخيه ، وزيداً لا تممر بأخيه ، وزيداً غفر الله لأبيه ، ومثل تلك العلة أيضاً تختار الرفع بإضمار فعل إذا كان الضمير أو السببي مرفوعاً ، نحو قولك : زيد =

هذا إذا (١) لم يقع العامل صلة أو صفة (٢) أو يفصل بينه وبين المُشْتَغَل عنه أداة من أدوات الصُّدُور ، وهي : ما النافية ، ولا في جواب القسم ، وأدوات الاستفهام أو الشرط أو التحضيض ، وهي : هَلْ ولولا ولَوْمًا وألَا بمعناها ، ولام الابتداء أو الداخلة على جواب القسم ، فإنه لا يجوز فيه إذ ذاك إلا / الرفع على الابتداء .

١٤ أ وإن تقدمه شيء : فإما أن يكون حرف عطف ، أو أداة لا يليها إلا الفعل ظاهرًا أو مُضمَّرًا ، أو أداة هي بالفعل أولى ، أو سؤالًا تكون جملة الاشتغال جوابًا له ، أو غير ذلك .

فإن تقدمه غير ذلك : فالأمر فيه على ما كان عليه لو لم يتقدمه شيء (٣) وإن تقدمه سؤال (٤) ، فإن كان العامل في الضمير أو السببي غير خَبَرٍ ، فالأمر على ما كان عليه لو لم يتقدمه شيء .

وإن كان خبرًا ، جاز في المُشْتَغَل عنه الرفع على الابتداء ، والحمل على إضمار فعل ، إلا أن الاختيار : أن يوافق المُشْتَغَل عنه في إعراب الاسم الذي استُفهم به ، فإن كان

= ليقم ، وزيد ليقم أبوه ، وزيد لايقم ، وزيد لايقم أبوه . أ هـ .

(١) م : وقولي : هـ ما لم يقع العامل صلة أو صفة ... ، إلى آخره مثال وقوع العامل صلة : زيد الذي ضربته ، ومثال وقوعه صفة : زيد رجل يكرمه عمرو ، ومثال الفصل بينهما بما : زيد ما ضربته وبأداة الاستفهام : زيد أضربته ؟ وبأداة شرط : زيد إن تضربه يضربك ، وبأداة تحضيض : زيد هلا ضربته ، ولام الابتداء : زيد لتضربه ، ولام القسم : زيد لتضربه لايجوز في زيد في جميع ذلك إلا الرفع على الابتداء . أ هـ .

(٢) م : وقولي : هـ فإن تقدمه غير ذلك ، فالأمر على ما كان عليه لو لم يتقدمه شيء ، مثال ذلك أن تقدمه ألا الاستفتاحية نحو قولك : ألا زيد ضربته ، الاختيار في زيد الرفع على الابتداء كما كان قبل أن تدخل عليه ألا ، ويجوز نصبه بإضمار فعل . أ هـ .

(٣) م : وقولي : هـ وإن تقدمه سؤال ... ، إلى آخره مثال تقدم السؤال مع كون العامل غير خبر قولك في جواب من قال : أي رجل أضربه ؟ : زيدًا أضربه ، وفي جواب من قال : أي رجل لا أضربه ؟ : زيدًا لا تضربه ، الاختيار في زيد في المسألتين النصب ، كما كان قبل تقدم السؤال ، ومثال تقدمه مع كون العامل خبرًا قولك في جواب من قال أي رجل ضربت ؟ : زيدًا ضربته ، وفي جواب من قال : أي رجل ضربته ؟ : زيد ضربته ، فتنصب زيدًا وترفعه إلا أن الاختيار إذا كان اسم السؤال الذي هو أي منصوبًا - أن تنصبه ، وإذا كان مرفوعًا أن ترفعه . أ هـ .

مبتدأ أو معمولاً لفعل ، كان هو كذلك .
 وإن تقدمه حرف عطف (١) ، فلا يخلو - أيضاً - أن يكون العامل - أيضاً - خبراً
 أو غير خبر :

فإن كان غير خبر ، فالأمر في المشتغل عنه على ما كان عليه لو لم يتقدمه شيء .
 وإن كان خبراً : فإما أن يكون العطف على جملة اسمية ؛ فيكون الأمر على ما كان
 عليه لو لم يتقدمه شيء ، وإما [أن يكون] (٢) على جملة فعلية ؛ فيجوز الابتداء ،
 والحمل على إضمار فعل ، والختار : الحمل على إضمار الفعل . وإما (٣) أن يكون
 العطف على جملة ذات وجهين ؛ فيستوى الرفع على الابتداء ، والحمل على إضمار
 فعل .

هذا ما لم يُفصل بين حرف العطف وبين المشتغل عنه بـ « إذا » (٤) التي للمفاجأة ؛
 فلا يجوز [فيه] (٥) إلا الابتداء ؛ إلا أن يكون الفعل العامل في الضمير أو في السببي

(١) م : وقولى : « وإن تقدمه حرف عطف ... » إلى آخره مثال تقدم حرف العطف عليه ،
 والعامل غير خبر قولك : اضرب زيداً وعمرو لا تضربه ، ولا تضرب زيداً وعمراً اضربه ،
 الاختيار في عمرو النصب على إضمار فعل ، ويجوز رفعه على الابتداء ، كما كان لو لم
 يتقدمه شيء ، ومثال تقدم حرف العطف والعامل خبر ، وقد تقدم حرف العطف جملة اسمية
 قولك : عمرو أخوك وزيد ضربته ، الاختيار في زيد الرفع على الابتداء ، كما كان قبل أن
 يتقدمه شيء ، ويجوز النصب بإضمار فعل ، ومثال تقدمه والعامل خبر ، وقد تقدم حرف
 العطف جملة فعلية قولك : ضربت زيداً وعمراً أكرمته ، الاختيار في عمرو النصب بإضمار
 فعل ، حتى تكون قد عطفت جملة فعلية ، على جملة فعلية ويجوز رفعه على الابتداء ، ومثال
 تقدم حرف العطف على الاسم المشتغل عنه وقد تقدمه جملة ذات وجهين قولك : زيد ضربته
 وعمرو أكرمته ، يستوى في عمرو الرفع على الابتداء رهناً للجملة بأسرها ، لأنها اسمية أى :
 صدرها اسم ، والنصب بإضمار فعل رهناً للجملة الصغرى التي هي : ضربته ، من
 قولك : زيد ضربته . أ هـ .

(٢) سقط في أ .

(٣) في ط : ولها .

(٤) م : وقولى : « هذا ما لم يُفصل بين حرف العطف والمشتغل عنه بـ « إذا » ... » إلى آخره مثال
 الفصل إذا التي للمفاجأة : أتيت زيداً فإذا عمرو بضربه ، لا يجوز في عمرو إلا الرفع على
 الابتداء ومثال الفصل بأمّا قولك : ضربت زيداً وأما عمرو فأكرمته ، الاختيار في عمرو الرفع
 على الابتداء كما كان لو لم يتقدمه شيء ، ويجوز نصبه بإضمار فعل . أ هـ .

(٥) سقط في ط .

مقرونا بعده ؛ فإن حكم الاسم إذ ذاك كحكمه لو لم يتقدمه شيء ، أو به « أما ه » ؛
فيبقى على حكمه لو لم يتقدمه شيء .

وإن تقدمته أداة لا يليها إلا الفعلُ ظاهرًا أو مضمراً ، لم يجز في المشتغل عنه إلا
الحمل على إضمار فعل ، وتلك الأدوات هي أدوات الشرط ^(١) ، وأعني بذلك : إن
وأخواتها ، « ولو » التي هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، أو بمعنى « إن » ، والفرق
بينهما : أن التي هي لما كان سيقع لوقوع غيره يكون الفعل الذي بعدها بمعنى / الماضي ،

ب ١٤

وإن لم تكن صيغته صيغة الماضي ؛ نحو قولك : « لو يقوم زيد أمس ، لقام عمرو » وإن
شئت أسقطت اللام ، والتي هي بمعنى « إن » تخلص الفعل للاستقبال ، وإن كانت
صيغته صيغة الماضي ، صيرت معناه إلى الاستقبال ؛ نحو قوله [من البسيط] :

٢٩ - قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَأْرَزَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارٍ ^(٢)

أى : وإن باتت بأطهار .

« ولو » من : « نِعِمَّ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ » ^(٣) محتملة الوجهين .

(١) م : وقولى : « وتلك الأدوات هي أدوات الشرط ... » إلى آخره مثال تقدم أداة الشرط : إن
زيدًا ضربته ضربك ، ولو زيدًا ضربته ضربك ، لا يجوز في زيد في المسألتين إلا الحمل على
إضمار فعل ، وينصبه سواء كانت لو بمعنى إن ، أو حرف امتناع لامتناع .

والفرق بينهما أن التي هي بمعنى إن ، تدخل على الماضي ، فتخلصه للاستقبال نحو قوله
تعالى : ﴿ فَلَنْ يُبْعَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِثْلُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِوَهْءٍ ﴾ [آل
عمران : ٩١] والتي هي حرف امتناع لامتناع تدخل على المضارع فتخلصه إلى الماضي ، نحو
قولك : لو يقوم زيد قام عمرو ، تريد : لو قام زيد قام عمرو . أ ه .

(٢) البيت للأخطل والشاهد فيه قوله : « ولو باتت بأطهار » حيث جاءت « لو » شرطية بمعنى
« إن » ، صارفة الماضي إلى الاستقبال .

ينظر : ديوانه ٨٤ ، وحماسة البحري ٣٤ ، وشرح شواهد المغني ٦٤٦/٢ ، ونوادر أبي
زيد ١٥٠ ، وبلانسة في الجنى الدانى ٢٨٥ ، ووصف المباني ٢٩١ ، وشرح الأشموني ٣/
٦٠١ ، وشرح عمدة الحفاظ ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ومغنى اللبيب ٢٦٤/١

(٣) م : وقولى : وعلى ذلك ينبغي أن نحمل « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه » أى :
على أنها بمعنى إن ، كأنه قال : « إن لم يخف الله لم يعصه »

[أراد أن صهيبًا إنما يطيع الله حبا لا لخفاة عقابه سبحانه وقد اشتهر في كلام الأصوليين
وأصحاب المعاني وأهل العربية من حديث عمر ، وبعضهم يرفعه إلى النبي ﷺ ، وذكر البهاء
السبكي أنه لم يظفر به بعد البحث . وكذا كثير من أهل اللغة لكن نقل في المقاصد عن =

وأدوات التحضيض (١) ، وهى : هلاً ولولا ولوما وألا بمعناها ، فإن كانت « لولا » حرف امتناع لوجود ، لم يلها إلا الابتداء ، وتدخل « اللام » فى جوابها ، وجواب

= الحافظ ابن حجر أنه ظفر به فى مشكل الحديث لابن قتيبة من غير إسناد . وقال فى اللآلئ : منهم من يجعله من كلام عمر ، وقد كثر السؤال عنه ، ولم أقف له على أصل ، وسئل بعض شيوخنا الحافظ عنه ، فلم يعرفه ، لكن روى أبو نعيم فى الحلية بسند ضعيف عن عبد الله بن الأرقم أنه قال : حضرت عمر عند وفاته مع ابن عباس والمسور ابن مخرمة ، فقال عمر سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن سالما شديد الحب لله عز وجل ، لو كان لا يخاف الله ماعصاه » وفى لفظ : « لو لم يخف الله ماعصاه » ، وفى رواية قال : « لو استخلفت سالما مولى أبى حذيفة ، فسألنى ربي ما حملك على ذلك ؟ لقلت سمعت نبيك ﷺ يقول إنه يحب الله حقا من قلبه » ، وقال الجلال السيوطى فى شرح نظم التلخيص : « كثر سؤال الناس عن حديث « نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه » ، ونسبه بعضهم إلى النبي ﷺ ، ونسبه ابن مالك فى شرح الكافية وغيره إلى عمر ، قال الشيخ بهاء الدين السبكي لم أر هذا الكلام فى شيء من كتب الحديث ، لامرفوعا ولا موقوفا ، لاعن عمر ولا عن غيره ، مع شدة التفحص عنه » انتهى .

نعم قد روى الديلمى فى سالم لاصهيب عن عمر مرفوعا أن معاذ بن جبل إمام العلماء يوم القيامة لا يحجبه من الله إلا المرسلون ، وإن سالما مولى أبى حذيفة شديد الحب فى الله ، لو لم يخف الله ماعصاه . والله أعلم .

ينظر كشف الخفا ٤٤٦ - ٤٤٧ ، المصنوع فى معرفة الحديث الموضوع ٢٠٢ ، الأسرار المرفوعة ٢٥٣ - ٢٥٥ ، الفوائد المجموعة ٤٠٩ ، التذكرة للفتنى ١٠١ ، الدرر المنتثرة فى الأحاديث المشتهرة للسيوطى ١٦٥] .

وإنما حملتها على ذلك لأنها لو كانت حرف امتناع لامتناع ، لكان المعنى فاسداً ولأنه إذا امتنع النفس لزم الإيجاب ، فيلزم من ذلك أن يكون يخاف الله وعصاه ، وهو خلاف المعنى المراد ، ولا يلزم ذلك إذا جعلها بمعنى إن . أ هـ .

(١) م : وقولى : « وأدوات التحضيض ... » إلى آخره مثال تقدم أداة التحضيض : هلا زهداً ضربته ، لا يجوز فى زيد إلا النصب بإضمار فعل ، لأن أداة التحضيض لا يلها المتبداً ، فأما قول الشاعر : [من الطويل]

وَبُجْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةِ إِلَى فَهَلْ تُفْسِدُنِي لَيْلَى شَفِيحَهَا

[ينظر البيت للمجنون فى ديوانه ص ١٥٤ ، ولإبراهيم الصولى فى ديوانه ص ١٨٥ ولابن الدمينى فى ملحق ديوانه ص ٢٠٦ ، وللمجنون أو لابن الدمينى أو للصبغة بن عبد الله القشبرى فى شرح شواهد المغنى ٢٢١ / ١ ، والمقاصد النحوية ٤١٦ / ٣ ، ولأحمد هؤلاء أو لإبراهيم الصولى فى خزنة الأدب ٦٠ / ٣ ، وللمجنون أو للصبغة القشبرى فى الدرر ١٠٦ / ٥ ، وللمجنون أو لغيره فى المقاصد النحوية ٤٥٧ / ٤ ، وبلا نسبة فى الأغاني ٣١٤ / ١١ وأوضح المسالك ١٢٩ / ٣ ، وتخليص الشواهد ص ٣٢٠ ، وجواهر الأدب ص ٣٩٤ =

« لو » إذا كان موجبا أو منفيا بـ « ما » [أو بمعناها] (١) ، ويجوز حذفها ، ومن ذلك قوله [من البسيط] :

٣٠- لَوْلَا الْحَيَاءُ وَبَاقِي الدِّينِ عِبْتُكُمْ مَا يَتَغَضُّ مَا فِيكُمْ إِذْ عِبْتُمَا عَوْرِي (٢)

وحذفها مع « ما » أحسن من حذفها في الموجب ، فإن كان الجواب منفيا بـ « لم » لم يجوز دخول اللام عليه ، وكل ظرف زمان لما يستقبل ، وإن تقدمه أداة هي بالفعل أولى ، كان الاختيار الحمل على إضمار فعل ، ويجوز الرفع على الابتداء .

= والجنى الداني ص ٥٠٩ ، ٦١٣ ، وخزانة الأدب ٥١٣/٨ ، ٢٢٩ / ١٠ ، ٢٤٥ / ١١ ، ٣١٣ ، ووصف المباني ص ٤٠٨ ، والزهرة ص ١٩٣ ، وشرح الأشموني ٣١٦/٢ ، وشرح التصريح ٢ / ٤١ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٢٢ ، ومعنى اللبيب ٧٤/١ ، ومع الهوامع ٦٧/٢ .
وقول الآخر [من البسيط] :

قالت : أراك بما أنفقت ذا صرف جند اللقاء قهلاً فيك تصريده

[ينظر شرح المقرب للدكتور علي فاخر ٨٣٤/٢]

ذ « نفس » ليلي و« تصريد » محمولان على إضمار فعل ، وليسا مبتدئين ، والتقدير : فهلا رئي فيك تصريد ، وهلا شفعت نفس ليلي لها ، وشفيعها بدل من نفس أو خير ابتداء مضمر أي : هو شفيعها المقبول : وحذف الصفة لفهم المعنى : وكل ظرف لما يُستقبل فإنه إذا تقدم الاسم المشتغل عنه مجرى مجرى أداة الشرط ، فإن الاسم لا يكون إذ ذاك إلا محمولاً على فعل مضمر ، فإذا قلت : إذا زيداً ضربته غَضِبَ ، لم تجز في زيد إلا النصب بإضمار فعل ، ولو قلت : إذا زيد قام قام عمرو ، لم يكن زيد إلا مرفوعاً بإضمار فعل أي : إذا قام زيد قام عمرو ، فأضمرت قام الأولى ؛ لدلالة الثانية عليها ، والدليل على أنه محمول على إضمار فعل : أنه لم يوت بعد إذا بصريح المبتدأ والخبر ، لا يقال : إذا زيد قائم قام عمرو : فأما قول الشاعر : [من الطويل]

قَهْلًا أَعْدُونِي يَلِيي تَفَاقَدُوا إِذَا الْخَضْمُ أَهْزَى مَائِلُ الرَّأْسِ أَنْكَبُ

[ينظر البيت لبعض بني قيس في الخزانة ٢٩ / ٣ ، ٣٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢١٤ ، وبلا نسبة في لسان العرب (نكب) ، (تيز)]

ذ « أهزى » فعل ماض بمعنى غلب ، وليس استثنا على وزن أفعل ، ويكون قوله « مائل الرأس أنكب » خبر ابتداء مضمر أي : هو مائل الرأس أنكب ، والجملة في موضع الحال من الضمير في أهزى . أ هـ .

(١) سقط في أ .

(٢) البيت لـ « ابن مقبل » ، والشاهد فيه : أن حذف اللام من جواب « لولا » ضرورة أو قليل .
وينظر : ديوانه ص ٧٦ ، والدرر ١٠٤/٥ ، والشعر والشعراء ٤٦٣/١ ، ولسان العرب (بعض) ، وبلا نسبة في الجنى الداني ٥٩٨ ، ووصف المباني ٢٤٢ ، ومع الهوامع ٦٧/٢ .

والأدوات التي هي بالفعل أولى : أدوات الاستفهام (١) ، وما ولا النافيتان ، إلا أن أدوات الشرط وأدوات الاستفهام (٢) إذا وقع بعدها الفعل والاسم - قُدِّمَ الفعل على الاسم ؛ فلا تكون المسألة من [باب] (٣) الاشتغال .

ولا يجوز تقديم الاسم على الفعل إلا في ضرورة شعر ، ما عدا الهمزة ، وإذا كان الفعل الذي دخلت عليه ماضيًا ، فإنه يجوز تقديم الاسم بعدها على الفعل في الكلام ، وإن كان الاختيار تقديم الفعل ، والاسم المُشْتَغَل عنه في هذا الباب إن كان له ضمير

(١) م : وقولي : « والأدوات التي هي بالفعل أولى أدوات الاستفهام ... » إلى آخره مثال تقدم أداة الاستفهام على الاسم المُشْتَغَل عنه : أزيدا ضربته ؟ ، ومثال تقدم ما ولا النافيتين عليه : مازيدًا ضربته ، ولاعمرًا أكرمه ، الاختيار في زيد وعمرو في جميع ذلك التنبؤ بإضمار فعل يفسره ما بعده ، ويجوز رفعهما على الابتداء ، وكذلك لو قلت : أزيد قام ، ومازيد قام ولاعمرًا خرج ، لكان الاختيار في زيد وعمرو الرفع بإضمار فعل يفسره ما بعده ، ويجوز رفعهما على الابتداء ، وإنما اختير في الاسم الواقع بعدها الحمل على إضمار فعل لشبهها بأدوات الشرط ، وذلك أن الفعل بعدها غير واقع ، كما أنه بعد أداة الشرط كذلك ، ألا ترى أن القيام إذا دخلت عليه أداة الشرط - غير واقع ، كما أنه كذلك إذا دخلت عليه أداة نفي أو استفهام ، وأيضًا فإن الاستفهام قد يضمن معنى الشرط ، فيحتاج إذ ذاك إلى جواب فتقول : أتأثني أكرمك ؟ ، كما تقول : إن تأثني أكرمك ، ولتصور المشبه عن المشبه به يجوز في الاسم الواقع بعد أداة الاستفهام وما ولا النافيتين - أن يرتفع على الابتداء ، ولا يجوز ذلك في الاسم الواقع بعد أداة الشرط . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « إلا أن أدوات الشرط وأدوات الاستفهام ... » إلى آخره مثال وقوع الفعل والاسم بعدها : هل قام زيد ؟ ومتى يقيم زيد قام عمرو ، فقُدِّمَ الفعل ، ولا يجوز أن تقول : هل زيد قام ؟ ، ومتى يقيم زيد قام عمرو ، إلا في ضرورة ، إلا الهمزة من أدوات الاستفهام ؛ فإنه قد يجوز ذلك فيها في الكلام فتقول : أقام زيد ؟ ، وإن شئت قلت : أزيد قام ؟ ، وكذلك إن من أدوات الشرط إذا كان الفعل الذي بعدها ماضيًا ، فإنه قد يجوز ذلك فيها في الكلام ، فتقول : إن قام زيد قام عمرو ، وإن شئت قلت : إن زيد قام قام عمرو ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ... ﴾ [التوبة : ٦] ، وإنما جاز ذلك فيهما ؛ لأن الهمزة أم أدوات الاستفهام ، و « إن » أم أدوات الشرط ، وإنما لم يجر في إن إلا إذا كان الفعل ماضيًا ؛ لأن الفعل الماضي لا يظهر لهما فيه عمل ، فسهل لذلك الفصل بينهما وبينه في اللفظ ، وإذا كان الفعل مضارعًا ظهر عملها ، فلم يسغ الفصل بينهما ، ولو قلت : إن زيد يقيم قام عمرو ، لم يجر إلا في ضرورة . أ هـ .

(٣) سقط في ط .

١١٥ واحد (١) / أو سببي واحد ، حملته عليه ، وإن كان له سببَيان أو ضميران منفصلان ، أو ضمير منفصل وسببي ، حملته على أيهما شئت ، وإن كان له ضمير متصل مرفوع مع سببي ، أو ضمير منفصل ، حملته على الضمير المتصل لا غير ، وإن كان له ضمير متصل منصوب مع ضمير منفصل أو سببي ، حملته على أيهما شئت في باب « ظننت » ، وفي : « فقدت و عَدِمْتُ » ، وفي غير ذلك من الأبواب ، لا يجوز حملة إلا على الضمير المتصل .

وإن كان له ضميران متصلان ، حملته على المرفوع منهما ، إلا أن ذلك لا يكون إلا في باب « ظننت » وفي « فقدت و عَدِمْتُ » .

(١) م : وقولي : « والاسم المشتغل عنه في هذا الباب إن كان له ضمير واحد إلى آخره مثال ما له ضمير واحد أو سببي واحد : زيد ضربته وعمرو أكرمت أخاه ، وقد تقدم حكمه ، ومثال ما له سببَيان : أزيداً ضرب أخاه أبوه ، ومثال ما له ضميران منفصلان : أزيداً إياه لم يضرب إلا هو ، ومثال ما له ضمير منفصل وسببي : أزيد لم يضرب أخاه إلا هو ، جميع ذلك يختار فيه نصب زيد بإضمار فعل إن حملته على المنصوب ، ورفع بإضمار فعل إن حملته على المرفوع ، وقد يجوز رفع زيد في جميع ذلك بالابتداء .

ومثال ما له ضمير متصل مرفوع مع سببي أو ضمير منفصل منصوب قولك : أزيد لم يضرب أخاه ، وأزيد لم يضرب إلا إياه ، والاختار في زيد الرفع بإضمار فعل حملاً على الضمير المرفوع المستتر في : يضرب ، ويجوز رفعه على الابتداء ، ولا يجوز فيه النصب بإضمار فعل أصلاً ، لاتقول : أزيداً لم يضرب أخاه ؟ ولا أزيداً لم يضرب إلا إياه ومثال ما له ضمير متصل منصوب مع ضمير منفصل أو سببي في باب ظننت وفي فقدت و عَدِمْتُ : أزيد لم يظنه إلا هو قائماً ؟ ، وأزيد ظنه أخوك قائماً ؟ ، وأزيد عدمه أخوه ؟ ، وأزيد لم يعدمه إلا هو ؟ ، الاختار في زيد النصب بإضمار فعل حملاً على الضمير المنصوب أو الرفع بإضمار فعل حملاً على الضمير المنفصل أو السببي ويجوز الرفع على الابتداء ، ومثال ما له ضمير متصل منصوب مع ضمير منفصل أو سببي في غير فقدت و عَدِمْتُ وباب ظننت قولك : أزيداً لم يضربه إلا هو ؟ ، وأزيداً ضربه أخوه ؟ ، الاختار في زيد النصب بإضمار فعل حملاً على الضمير المنصوب ، ويجوز فيه الرفع على الابتداء ، ولا يجوز فيه الرفع على إضمار فعل حملاً على السببي أو الضمير المنفصل ، كما جاز ذلك في باب ظننت ، ومثال ما له ضميران متصلان قولك : أزيد ظنه قائماً ؟ الاختار في زيد الرفع بإضمار فعل ، حملاً على الضمير المرفوع المتصل المستتر في ظن ، ويجوز رفعه على الابتداء ، ولا يجوز نصبه حملاً على الضمير المنصوب ، ولا يتصور أن يكون للاسم المشتغل عنه ضميران متصلان أحدهما مرفوع ، والآخر منصوب في غير باب ظننت و فقدت ، و عَدِمْتُ لو قلت : أزيد ضربه ؟ ، تُرِيدُ : ضرب هو نفسه لم يجز ؛ لأن الضمير المتصل لا يعتمد على فعله إلى المضمر المتصل إلا فيما ذكر من فقدت و عَدِمْتُ وباب الظن . أ هـ .

بابُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا

وهي : كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس وغدا وراح وآض وما زال وما انفك وما فتى وما برح وما دام وقعد من قولهم : « شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَزْبَةٌ » ، وجاء في (١) قولهم : « ماجأت حاجتك » .
وهي أفعال ، وكلها يجوز فيها أن تدخل على المبتدأ والخبر ، فما كان مبتدأ كان اسمًا لها إلا اسم الشرط (٢) ، واسم الاستفهام ، وكم الخبرية ، والأسماء التي التزم فيها الرفع على الابتداء ؛ نحو ما التعجبية ، وأيمن الله .
وما كان خبرًا للمبتدأ ، كان خبرًا لها (٣) إلا الجملة غير المحتملة للصدق والكذب .
وكلها يجوز أن تستعمل تامة ، فلا تحتاج إلى خبر ، إلا ليس وما زال وما فتى وجاء

(١) في أ : من

(٢) م : باب كان وأخواتها

قولى : « فما كان مبتدأ كان اسمًا لها إلا اسم الشرط » إلى آخره مثال ذلك : زيد قائم إذا أدخلت عليهما فعلاً من أفعال هذا الباب ، صار المبتدأ اسمًا له وخبره خبرًا له فتقول : كان زيد قائمًا إلا ما استثنياه فإن ذلك لا يجوز فيه ، أما اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية فلا يجوز ذلك فيها ؛ لأنها لها صدر الكلام ، وجعلها اسمًا لفعل من أفعال هذا الباب يُخرجها عن ذلك ؛ فلذلك لم نقل كان أيهم قائمًا ، ولا كان أيهم يضربه اضربه ، ولا كان كم درهم عندك ، وأما ما التعجبية وأيمن الله ولعمر الله فإن العرب التزمت فيها الرفع على الابتداء ، وجعلها اسمًا لفعل من أفعال هذا الباب يُخرجها عن ذلك ؛ فلذلك لم نقل : كان ما أحسن زيدًا ، ولا كان أيمن الله لقد قام زيد ، ولا كان لعمر الله لقد قام زيد ، على أن يجعلوا ما وأيمن الله ولعمر الله مرفوعةً بكان . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وما كان خبر مبتدأ كان خبرًا لها » إلى آخره مثال ذلك : زيد قام ، وزيد قائم ، وزيد يقوم ، وزيد أبوه قائم ، وإن شئت قلت في جميع ذلك : كان زيد قام وكان زيد قائمًا وكان زيد يقوم وكان زيد أبوه قائم ، فاجعل ما كان خبرًا للمبتدأ خبرًا لكان إلا الجملة غير المحتملة للصدق والكذب ، فلا يجوز أن تقول : كان زيد هل قام ، ولا كان زيد اضربه فأما قول الشاعر [من الوافر] :

وكونى بالمكأريم ذكربيسى وذلى ذل ماجدة صناع

[البيت لبعض بني نهشل بنظر في خزانة الأدب ٩ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ونوادير أبي زيد ص ٣٠ ، ٥٨ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠ / ٢٤٦ ، والدرر ٢ / ٥٤ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٨٩ ، وشرح شواهد المثنى ٢ / ٩١٤ ، ومفنى اللبيب ٢ / ٥٨٤ ، وجمع الهوامع ١ / ١١٣] .

وقعد في المثل (١) ؛ لأن الأمثال لا تغيّر عما استعملت عليه .
وليس فيها مايزاد بقياس ، وذلك بين الشيعين المتلازمين إلا « كان » ، فأما زهادتهم
أمسى وأصبح في قولهم : « مَا أَصْبَحَ أُبْرَدَهَا ، وَمَا أَمْسَى أَذْفَأَهَا » فشاذة .
وكان : إذا كانت زائدة ، فللدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان ، وإن كانت
ناقصة فكذلك ، أو بمعنى صار (٢) .

وإن كانت تامة ، فبمعنى : حضر ؛ يقال : « كان لَبَنٌ » أي : حضر ، وبمعنى
خَدَثَ ، يقال : « كان أمره » أي : خَدَثَ ، وبمعنى : كفل ؛ يقال : « كُنْتُ الصَّبِيءُ »
أي : كفلته ، وبمعنى : غزل ؛ يقال : « كُنْتُ الصَّوْفَ » أي : غزلته .

ب ١٥ وأما أصبح وأمسى وأضحى فإن كانت ناقصة ، فهي / للدلالة على اقتران مضمون
الجملة بالزمان الذي يشاركها في الحروف ، وقد تكون بمعنى : صار (٣) ، وإن كانت

فضرورة ، ويخرج على أن يكون من قبل ما وضع فيه لفظ الأمر موضع الخبر أي : تذكيرني
مثل قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَبْذُحْهُ الرِّجْمُ مَذًّا ﴾ [مريم : ٧٥] أي فبمذ له
الرحمن مدا . أ هـ .

(١) م : وقولي : « إلا ليس ومازال وماثني وجاء وقعد في المثل » أعني أنه قد يقال : كان زيد ،
وأمسى زيد ، فيكتفى بالرفوع عن المنصوب ، وكذلك سائر أفعال هذا الباب إلا ما استثنى فإنه
لا يكتفى فيه بالرفوع عن المنصوب ، لا يقال : ليس زيد ، ولا ما زال زيد ، أعني بذلك : زال
التي مضارعها يزال فأما زال التي مضارعها يزول فإنها مكثفة بالرفوع تقول : ما زال زيد عن
فعله ، وما يزول عن اجتهاده ، وكذلك أيضا لا يقال : ماثني زيد ، وقولهم : شحذ شفرته
حتى فعدت كأنها حرثة [ينظر : اللسان (قعد) ، همع الهوامع ١/١١٢] وما جاءت
حاجتك [ينظر : همع الهوامع ١/١١٢] ، ولا يحذف خبرهما لأنهما مثلان ، والأمثال
لاتغير عما استعملت عليه . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « فإن كانت ناقصة فكذلك أو بمعنى صار » ، فمما جاءت فيه كان بمعنى صار
قوله : [من الطويل]

بَشِيرَةً قَفْرٍ وَالْمَطِيئُ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يَبْرُحُهَا

[ينظر البيت لعمر بن أحمد في ديوانه ص ١١٩ ، والحيوان ٥ / ٥٧٥ ، وخرانة الأدب
٩ / ٢٠١ ، ولسان العرب (عرض) ، (كون) وله أو لابن كثر في شرح شواهد الإيضاح ص
٥٢٥ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٣٧ ، وشرح الأشموني ١/١١١ وشرح ديوان
الحماسة للمرزوقي ص ٦٨ وشرح المفصل ٧ / ١٠٢ ، والمعاني الكبير ١ / ٣١٣] .
أي : صارت . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وقد يكون بمعنى صار » مثال ذلك في أصبح قوله : [من المنسرح]
« أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ التَّيْمِرِ إِنْ نَفَرَا »

[ينظر البيت للربيع بن ضبع في أمالي المرتضى ١ / ٢٥٥ ، وحماسة البحتري ص ٢٠١ ،
وخزانة الأدب ٧ / ٣٨٤ ، وشرح التصريح ٢ / ٣٦ ، والكتاب ١ / ٨٩ ، ولسان العرب
(ضمن) ، والمقاصد النحوية ٣ / ٣٩٨ ، وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ١١٤ ، وشرح
المفصل ٧ / ١٠٥ والمختضب ٢ / ٩٩] .

ألا ترى أن المعنى : صرت لا أحمل السلاح ، ولا يريد بذلك صباحا من غيره ، ومن ذلك
قول الآخر : [من الطويل]

فَأَصْبَحْتُ كَالْهِنْدِيِّ إِذْ مَاتَ عَشْرَةٌ عَلَى إِبْرِهِ هِنْدٍ أَوْ كَمَنْ شَقِيَ الشُّمَّا

[ينظر شرح المقرب ٢ / ٨٩٢]

أى صرت كالهندي .

ومثال ذلك في أمسي قوله [من البسيط] :

أَمْسَتْ خَلَاءَ وَأَمْسَى أَهْلُهَا اِحْتَمَلُوا أَخْتَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْتَى عَلَى لُبْدٍ

[ينظر البيت للنايفة الذبياني في ديوانه ص ١٦ ، وجمهرة اللغة ص ١٠٥٧ ، وخزانة
الأدب ٤ / ٥ ، والدرر ٢ / ٥٧ ، ولسان العرب (لبد) ، (خنا) ، وبلا نسبة في شرح
الأشموني ١ / ١١١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢١٠ ، وشرح قطر الندى ص ١٣٤ ، وجمع
الهوامع ١ / ١١٤] .

أى صارت خلاء وصار أهلها محتملين عنها ، ولم تُرد حقيقة المساء إذ لم تُرد أن أهلها
احتملوا منها في المساء الذي وقف به في هذه الدار بدليل قوله : [من البسيط]

...
أَخْتَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْتَى عَلَى لُبْدٍ

وبدليل قوله بعد [من البسيط] :

إِلَّا الْأَوَارِي لَأَمَّا مَا أَهَيْبَتْهَا البيت

[ينظر البيت للنايفة الذبياني في ديوانه ص ١٤ - ١٥ ، ولسان العرب (عيا) ،
(إلا)] .

فوصفها بالدثور والفساد ، ومن ذلك قول الآخر : [من البسيط]

أَمْسَى الْفُؤَادُ بِكُمْ تَاهِبُهُ مُرْتَهِنًا وَأَنْتِ كُنْتِ الْهَوَى وَالْهَمَّ وَالْوَسَنَّا

[ينظر شرح المقرب ٢ / ٨٩٦]

أى : صار بكم مرتهنا ، ومثال ذلك في أضحي قول جميل : [من الطويل]

تَذَكَّرْتُ مَنْ أَطْحَثَ قُرَى اللَّذِّ دُونَهُ وَهَضَبَ إِيْتِنَا وَالْهَضَابُ وَغُورُ

[ينظر البيت في ديوانه ص ٩١ ، ولسان العرب (لدد) ، وتاج العروس (لدد) ،
وأمالي القالي ١ / ١٨٣] .

أى صارت قُرَى اللَّذِّ دُونَهُ ومن ذلك قول ابن الدمينة [من الطويل] :

فَقَدْ مَاتَ قَبْلِي أَوَّلُ الْحُبِّ وَالنَّقْضَى فَإِنْ مَتَّ أَضْحَى الْحُبُّ قَدْ مَاتَ آخِرُهُ

تامة ، فهي للدخول في الأزمنة المذكورة (١) . وقد تكون أصبح منها الإقامة في الوقت الذي يشاركها في الحروف ؛ ومن ذلك قولهم : « إذا سمعت بسرى القَيْنِ ، فاعلم بأنه مُضْبِحٌ » أى : مقيم في الصباح .

وأما غدا وراح : فإن كانتا ناقصتين ، فهما للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان (٢) الذي يشاركهما في الحروف وقد تكونان بمعنى : صار (٣) ، وإذا كانتا تامتين (٤) ، فهما للدلالة على السير في الوقت الذي يشاركهما في الحروف .

وأما ظل وبات : فإن كانتا ناقصتين ، فتكونان بمعنى : صار (٥) ، وقد تكون ظل

= أ هـ . [ينظر : شرح المقرب ٨٩٨/٢]

(١) م : وقولى : « فإن كانت تامة فهي للدلالة على الدخول في الأزمنة المذكورة » مثال ذلك قولك : أصبحى عبد الله أو أمسى أو أصبح أى : دخل عليه وقت الضحى أو المساء أو الصباح . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وأما غدا وراح فإن كانتا ناقصتين فهما للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان » مثال ذلك : غدا زيد قائماً وراح عبد الله مقبلاً أى : كان قيام زيد فى الغد وإقامة عبد الله فى الرواح . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وقد تكونان بمعنى صار » مثال ذلك فى غدا قولك : غدا زيد فارساً أى : صار فارساً ، ومن ذلك قوله : [من مجزوء الكامل]

إِنْ يَبْحَثُوا أَوْ يَجِبُّوا أَوْ يَمْدِرُوا لَا يَخْفَىوا
يَعْتَدُوا عَلَيْكَ مُرْجَلِيًّا مِنْ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَمْلَأُوا

[البيتان لبعض بنى أسد خزاعة الأدب ٩ / ٩١ ، والكتاب ٣ / ٨٧ ، ولسان العرب (برقىش) ، وبلا نسبة فى الإنصاف ٢ / ٥٨٤ ، والبيان والتبيين ٣ / ٣٣٣ ، وديوان المعانى ١ / ١٨٢ ، وذيل الأمالى ص ٨٣ ، وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٠٦ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٥١٥ ، وشرح المفصل ١ / ٣٦ ، وكتاب الصناعتين ص ١٠٦] .

أى بصيرون مرجلين ، ألا ترى أن المعنى على عدم مبالاتهم على الإطلاق من غير اختصاص وقت دون وقت بذلك ، ومثال ذلك فى راح : راح زيد عالماً أى : صار عالماً . أ هـ .

(٤) فى ط : ناقصتين .

(٥) م : وقولى : « وأما ظل وبات فإن كانتا ناقصتين فتكونان بمعنى صار » مثال كون ظل بمعنى

صار قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾ [النحل : ٨٥] أى صار وجهه مسوداً ، ومثال كون بات بمعنى صار قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِىٰ أَيْنَ يَأْتِي بِذِهِ ﴾ .

[أخرجه مالك ٢١/١ كتاب الطهارة : باب وضوء النائم إذا قام من نومه حديث (٩) ، والبخارى ٢٦٣/١ كتاب الوضوء : باب الاستجمار وترأ حديث ١٦٢ ، ومسلم ٢٣٣/١ =

لمصاحبة الصفة للموصوف نهاره^(١) ، وبات لمصاحبه إياها ليله ، وإن كانتا تامتين ، كانت بات بمعنى : عَرَسَ ، وظلُّ بمعنى : الإقامة بالنهار^(٢) .

= كتاب الطهارة باب كراهية غمس المتوضيء وغيره بده حديث ٢٧٨ / ٨٨ ، والشافعي ٣٩ / ١ (الأم) كتاب الطهارة : باب غسل اليدين قبل الوضوء ، ، وفي المسند ٢٩ / ١ - ٣٠ كتاب الطهارة : باب في صفة الوضوء حديث ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، وأحمد ٢ / ٤٦٥ ، والحميدي ٢ / ٤٢٣ رقم ٩٥٢ ، وابن حبان (١٠٦٠) (الإحسان) ، وابن المنذر في الأوسط ١٤٣ / ١ حديث ٣٥ ، وأبو عوانة ٢٦٣ / ١ كتاب الطهارة : باب إيجاب غسل اليدين ، والبيهقي ٤٥ / ١ كتاب الطهارة : باب غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء ، والبغوي في شرح السنة ٣٠٢ / ١ - بتحقيقنا - كلهم من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما في وضوئه فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده .

أى : صارت ، إذ لم يختص بذلك يوم ليل من نهار . أ هـ .

(١) م : وقولى : « وقد تكون ظل لمصاحبة الصفة للموصوف نهاره » إلى آخره مثال ذلك فى ظل قوله : [من الطويل]

ظَلَيْتُ رِدَائِي فَوْقَ رَأْسِي قَائِدًا أَعْدُ الْحَصَى مَائِنَقِي عَجْرَاتِي

[ينظر البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص ٧٨ ، والمخصص ٢٠٧ / ١٣] .

أى : أقمتُ النهار كله على هذه الصفة ، ومثال ذلك فى بات قوله : [من المتقارب]

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَتَلَيْلَةَ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

[ينظر البيت لامرئ القيس فى ديوانه ١٨٥ ، تخلص الشواهد ٢٤٣ ، شرح قطر الندى

١٣٦ ، وله أو لامرئ القيس بن عانس فى شرح التصريح ١٩١ / ١ ولعمرو بن معد يكرب فى

ديوانه ٢٠٠ ، ولعمرو أو لامرئ القيس فى سبط اللاكئ ٥٢١ ، ولامرئ القيس بن عانس

فى المقاصد النحوية ٢ / ٣٠ ، وله أو لامرئ القيس الكندى أو عمرو بن معد يكرب فى شرح

شواهد المعنى ٢ / ٧٣٢ ، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١ / ٢٥٤ ، وجمهرة اللغة ٧٧٥ ،

وشرح الأشمونى ١ / ١١٥] .

أى : صاحبه ليلة بكمالها [على] هذه الصفة . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كانتا تامتين ، كانت بات بمعنى عرس ، وظل بمعنى الإقامة بالنهار ، مثال ذلك فى ظل وبات قوله : [من الكامل]

وَلَقَدْ أَهَيْتُ عَلَى الطَّوَى وَأَظْلَمْتُ حَتَّى أَنَالَ بِوَ كَرِيمِ الْمَأْكَلِ

[ينظر البيت لعنترة فى ديوانه ص ٢٤٩ ، ولسان العرب (ظلل) ، والمخصص ٥ / ٣٤ ،

١٤ / ٧٣ ، ١٤٢ ، وكتاب العين ٧ / ٤٦٦ ، وتاج العروس (ظلل) ، وبلا نسبة فى مقاييس

اللغة ٣ / ٤٣٠] .

أى : أقيمت عليه الليل والنهار . أ هـ .

وأما صار : فإن كانت ناقصة تُكَنُّ للدلالة على تحوُّل الموصوف عن صفته التي كان عليها إلى صفة أخرى (١) ، وإن كانت تامة ، تكن بمعنى انتقل (٢) .
 وآض ، في تمامها ونقصانها بمنزلتها (٣) .
 وجاء وَقَعَدَ في المثلِّ بمنزلة صَارَ الناقصة .
 وليس : لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال (٤) إن كان الخبر مُبْهِمَ الزَّمان ، وإن كان مُقَيِّدًا بزمان نَفَثَهُ على حسب تقييده .
 وأما ما زال وما فتى : فللدلالة على ملازمة الصفة للموصوف مُذْ كانَ قابلاً لها (٥) على حَسَبِ ما قبلها .

وأما ما انفك وما برح : فإن كانا ناقصتين ، فللدلالة - أيضاً - على ملازمة الصفة

(١) م : وقولي : « وأما صار فإن كانت ناقصة تكن للدلالة على تحوُّل الموصوف عن صفته التي كان عليها إلى صفة أخرى » مثال ذلك : صار زيد عالماً ، أي : انتقل عن الجهل إلى العلم . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وإن كانت تامة تكن بمعنى انتقل » مثال ذلك قوله : [من الطويل]

وَصِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَقَى كَلَامُنَا البَيْت

[ينظر البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٢ ، وخزانة الأدب ٩ / ١٨٧ ، وشرح شواهد

المغنى ١ / ٣٤١ ، ولسان العرب (روض) ، والمقتضب ٧٤ / ١ وبلا نسبة في المحتسب ٢ /

٢٦٠ ، ويروى « فصرنا » بدلاً من « وصرنا » .

أي : انتقلنا من المعاناة إلى ما يحسن . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وآض في تمامها ونقصانها بمنزلتها » أي بمنزلة صار ، مثالها ناقصة قوله [من الرجز] :

آض لسناء ماء وكان ناراً

ومثالها تامة : آض زيد إلى الحق ، أي : رجع إليه . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال » إلى آخره مثال ذلك : ليس زيد

قائماً ، ينبغي أن تحمل ذلك على نفي القيام عن زيد في الحال ، ولا يجوز غير ذلك وليس ذلك

بمنزلة قولك : زيد قائم ، فإنه وإن كان الأظهر في القيام الخبر به عن زيد أن يكون حالاً ، فإنه

قد يجوز أن يراد به الماضي والاستقبال ، ولا يجوز ذلك مع ليس ؛ بل يحمل على الحال لا غير

فإن دخلت على مختص بزمان ، نَفَثَهُ على حسب اختصاصه ، فيقول : ليس زيد عالماً خدأً ،

ومن كلامهم : ليس خلق الله مثله . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « وأما ما زال وما فتى فللدلالة على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً

لها » مثال ذلك : ما زال زيد قائماً ، وما فتى قائداً أي : إنه منذ قام أو قعد لم ينتقل عن

ذلك . أ هـ .

للموصوف مُذَّ كَانَ قَابِلًا لَهَا (١) عَلَى مَحْسَبِ مَا قَبِلَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ تَامَتَيْنِ ، فَلِلدَّلَالَةِ عَلَى بَقَاءِ الْفَاعِلِ فِي مَكَانٍ أَوْ عَلَى صِفَةٍ (٢) .

وَأَمَّا مَا دَامَ فَلِمُقَارَنَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ فِي الْحَالِ (٣) إِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً ، وَإِنْ كَانَتْ تَامَةً فَلِلدَّلَالَةِ عَلَى بَقَاءِ الْفَاعِلِ (٤) .

وَلَا تَفَارِقُ مَا زَالَ وَأَخْوَاتُهَا أَدَاةَ النَّفْيِ فِي حَالِ نَقْصَانِهَا : إِمَّا مَلْفُوظًا بِهَا ، وَإِمَّا مَقْدَّرَةً ، وَأَنَّهَا لَا تُحَدِّفُ مِنْهَا الْأَدَاةَ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ إِلَّا فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ تَا اللَّهُ تَقْتَرُوا ﴾ [يوسف : ٨٥] ، وَلَا تُحَدِّفُهَا مِمَّا / عَدَا ذَلِكَ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ؛ نَحْوَ قَوْلِهِ [مِنَ الطَّوِيلِ] :

٣١ - فَلَا وَابِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيْزَةٌ عَلَى قَوْمِيهَا مَا قَتَلَ الزُّنْدَ قَادِحٌ (٥)

وَقَدْ اسْتَعْمِلْتَ تَرِيحَ نَاقِصَةً بِغَيْرِ أَدَاةِ نَفْيٍ : لَا فِي اللَّفْظِ وَلَا فِي التَّقْدِيرِ ؛ وَذَلِكَ قَلِيلٌ

(١) م : وَقَوْلِي « وَأَمَّا مَا أَنْفَكَ وَمَاهِرٌ فَلِلدَّلَالَةِ عَلَى مَلَاذِمَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ مُذَّ كَانَ قَابِلًا لَهَا » مِثَالُ ذَلِكَ : مَا أَنْفَكَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَمَاهِرٌ قَاعِدًا ، أَيْ : إِنَّهُ قَدْ قَامَ وَقَعَدَ لَمْ يَنْتَقِلْ عَنْ ذَلِكَ .
أ هـ .

(٢) م : وَقَوْلِي : « فَإِنْ كَانَتْ تَامَتَيْنِ فَلِلدَّلَالَةِ عَلَى بَقَاءِ الْفَاعِلِ فِي مَكَانٍ أَوْ عَلَى صِفَةٍ » مِثَالُ اسْتِعْمَالِ تَرِيحٍ تَامَةٍ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ لَا أَبْرِحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ [الكهف : ٦٠] أَيْ : لِأَزَالِ عَلَى السَّرِّ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ، وَمِثَالُ اسْتِعْمَالِ أَنْفَكَ : تَامَةً قَوْلُكَ مَا أَنْفَكَ زَيْدٌ عَنِ الْقِيَامِ . أ هـ .

(٣) م : وَقَوْلِي : « وَأَمَّا مَا دَامَ فَلِمُقَارَنَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ فِي الْحَالِ » مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُكَ : أَقُومُ مَا دَامَ زَيْدٌ قَائِمًا أَيْ : مَا بَقِيَ مُقَارِنًا لِهَذِهِ الصِّفَةِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا مِنَ الْقِيَامِ . أ هـ .

(٤) م : وَقَوْلِي : « وَإِنْ كَانَتْ تَامَةً فَلِلدَّلَالَةِ عَلَى بَقَاءِ الْفَاعِلِ » مِثَالُ ذَلِكَ : أَفْعَلُ هَذَا مَا دَامَ زَيْدٌ ، أَيْ مَدَّةً بِقَاءِ زَيْدٍ . أ هـ .

(٥) قَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخُرَازَةِ : هَذَا الْبَيْتُ لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَحْمَةٍ ، وَلَا قَائِلٍ ، وَقِيلَ : هُوَ لِمَنْ تَمِيمُ بْنُ مِقْبَلٍ ، كَمَا فِي مَلْحَقِ دِيْوَانِهِ ، لِأَنَّ ذِكْرَ « دَهْمَاءَ » بِمِثْلِ لَنَا بِأَنَّهُ لِمَنْ ابْنُ مِقْبَلٍ ، وَ« دَهْمَاءَ » : اسْمُ امْرَأَةٍ ابْنِ مِقْبَلٍ .
وَالزُّنْدُ : نَوْعٌ مِنَ النَّبَاتِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ حَذْفُ « مَا » قَبْلَ « زَالَتْ » ؛ ضَرْوَةٌ ، وَقِيلَ إِنَّهُ فَصْلٌ بِالْجُمْلَةِ الْقَسْمِيَّةِ وَهِيَ

« وَأَبِي دَهْمَاءَ » بَيْنَ « لَا » وَ« زَالَتْ » .

يَنْظُرُ : مَلْحَقِ دِيْوَانِهِ ٣٥٨ ، وَبِهَا نِسْبَةٌ فِي تَذْكَرَةِ النُّحَاةِ ص ٢٨٧ ، وَخُرَازَةُ الْأَدَبِ ٩ /

٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ١٠ / ١٠٠ ، ١٠١ ، وَالدَّرَرُ ٦ / ٢١٧ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ

الْمَغْنِيِّ ص ٨٢٠ ، وَمَغْنِيُّ اللَّيْبِ ص ٣٩٣ وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢ / ١٥٦ .

جدًا ، قال الشاعر [من الوافر] :

٣٢ - وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَهَبًا مُجِيدًا (١)

ولا يجوز دخول « إلا » في خبر ما زال وأخواتها (٢) ، وسائر أفعال هذا الباب ، إذا كانت منفية جاز دخول « إلا » في خبرها ما لم تكن الأخبار مشتقة من أفعال لا تدخل إلا في خبرها ، تقول : مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا ، ولا تقول : مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا مُنْفَكًا قَائِمًا .

وأفعال هذا الباب كلها متصرفة إلا ليس وما دام ، وَقَعَدَ وجاء في المثل (٣) .

(١) البيت لـ « خدش بن زهير » ، والشاهد فيه قوله : « وأبرح » حيث حذف « لا » شذوذًا ، وهي لا تحذف مع الفعل « برح » إلا في القسم .

ينظر لسان العرب (نطق) ، والمقاصد النحوية ٦٤/٢ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٦١٩ ، وجمهرة اللغة ص ٢٧٥ ، وخزانة الأدب ٢٤٣/٩ ، والدرر ٤٦/٢ ، وشرح الأشموني ١١٠/١ ، وشرح ابن عقيل ص ١٣٥ وجمع الهوامع ١١١/١ .

(٢) م : وقولى : « ولا يجوز دخول إلا في خبر ما زال وأخواتها » أعني أنه لا يجوز أن تقول : ما زال زيدٌ إلا قائمًا ، ولا : ما انفك زيدٌ إلا عالمًا ، وسبب ذلك أن قولك : ما زال زيدٌ عالمًا وما انفك زيدٌ قائمًا - إيجاب في المعنى ، فكما لا يجوز أن تدخل إلا على الخبر إذا كان مؤججًا ، فكذلك لا تدخل إلا في أخبار هذه الأفعال ، فأما قول الشاعر [من الطويل] :

حَرَاجِيحٌ لَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْحَسَنِفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلْدًا قَفْرًا

[ينظر البيت لدى الرمة في ديوانه ص ١٤١٩ ، وتخليص الشواهد ص ٢٧٠ ، وخزانة الأدب ٢٤٧/٩ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ، وشرح شواهد المعنى ٢١٩/١ ، والكتاب ٤٨/٣ ، ولسان العرب (فكك) ، والمخسب ٣٢٩/١ ، وجمع الهوامع ١٢٠/١ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٢ ، والأشباه والنظائر ١٧٣/٥ ، والإنصاف ١٥٦/١ ، والجنى الدانى ص ٥٢١ ، وشرح الأشموني ١٢١/١ ، ومعنى اللبيب ٧٣/١ ، وجمع الهوامع ٢٣٠/١ .

فمناخة حال ، وليس بخبر ، وتنفك تامة لا خبر لها ، كأنه قال : حراجيح ما تنفك عن التقطير إلا في حال الإناخة على الحسيف . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وأفعال هذا الباب كلها متصرفة إلا ليس وما دام وقعد وجاء في المثل » أما قعد وجاء في المثل فلم يتصرفا ؛ لأن الأمثال لا تغير عما استعملت عليه ، وأما مادام فلم يستعمل منه المضارع ؛ لأنه في المعنى بمنزلة فعل شرط قد تقدم جوائبه ، وفعل الشرط إذا تقدم جوابه كان ماضيًا ألا ترى أنك إذا قلت : أفعل هذا مادام زيد قائمًا ، كان في المعنى قريبًا من قولك : أفعل هذا إن دام زيد قائمًا ، فكما لا يجوز أن تقول : أفعل هذا إن يدم زيد قائمًا ، فكذلك لا يجوز مع مادام ، وأما ليس فأجريت مجرى ما لم يتصرف لذلك . أ هـ .

وهي بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها ، قسمان :
 قسم لا يجوز تقديم خبره عليه ، وهو : ما دام ^(١) وَقَعَدَ فِي الْمَثَلِ ، وما زال وأخواتها
 ما دامت منفية بـ « ما » ، أو بـ « لا » في جواب قسم .
 وقسم يجوز تقديم خبره عليه ، وهو : ما بقي من الأفعال ^(٢) ، ما لم يعرض له عارض
 يوجب تقديم الخبر أو تأخيره عنه ^(٣) ، وهي : العوارض التي أوجبت تقديم المفعول على
 العامل أو تأخيره عنه ، ما عدا انفصال الضمير ؛ فإنه لا يوجب تقديم الخبر ^(٤) بل يجوز :
 « كَانَ إِثَاءَ زَيْدٍ ، وَكَانَهُ زَيْدٌ » ، « وَالَا حَسَنَ الْإِنْفِصَالِ » قال عمر بن أبي ربيعة ^(٥)

(١) م : وقولي : « قسم لا يجوز تقديم خبره عليه وهو مادام ... » إلى آخره إنما لم يجز تقديم خبر مادام
 عليها ، فيقال : أفعل هذا قائما مادام زيد ؛ لأن ما ظرفية مصدرية فهي من قبيل الموصولات ،
 ولا يجوز تقديم شيء من صلة الموصول عليه ، ولم يجز تقديم خبر تعد عليها في نحو قولهم :
 « شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة » لأنها كالمثل والأمثال لا تغير عما استعملت عليه ، ولم
 يجز تقديم خبر مازال وأخواتها عليها لا يقال قائما مازال زيد ، ولا عالما ما انفك زيد ، لأن ما النافية
 من حروف الصدر فلم يتقدم كذلك ما بعدها عليها ، وكذلك لا الداخلة في جواب القسم هي من
 حروف الصدر ؛ فكذلك لم يجز أن تقول والله قائما لا يزال زيد . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وقسم يجوز تقديم خبرها عليها وهو ما بقي من الأفعال » مثال ذلك قائما كان
 زيد ، وعالما لم يزل زيد ، ومنطلقا أضحي عبد الله . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « ما لم يعرض عارض يوجب تقديم الخبر أو تأخيره ... » إلى آخره مثال ذلك :
 ما كان زيد قائما ، وهل أصبح بكر منطلقا ؟ ، ألا ترى أن خبر كان وخبر أصبح قد كان
 تقديمهما جائزا قبل دخول ما النافية وأداة الاستفهام ، فلما دخلتا لم يجز التقديم ، كما أنه
 لا يجوز تقديم المفعول على عامله إذا دخلتا عليه ، أعني : ما وهل ، وكذلك أيضا قولك : زيد
 كأنه عمرو ، أي : مثله ، لا يتقدم الخبر هنا على كان ؛ لأنه ضمير متصل كما أن المفعول إذا
 كان ضميرا متصلا لا يجوز تقديمه على العامل وكذلك سائر الموجبات لتأخير المفعول تكون
 أيضا موجبة لتأخير الخبر ، وتقول أيضا : أي رجل كان زيد ، فيلزم تقديم الخبر ؛ لأنه اسم
 استفهام ، كما يلزم تقديم المفعول على العامل إذا كان اسم استفهام ؛ نحو قولك : أي رجل
 ضربت ؟ ، وكذلك سائر موجبات تقديم المفعول على العامل يوجب تقديم الخبر ، وقد تقدم
 تبين الموجبات للتقديم والتأخير في باب الفاعل ؛ فأغني ذلك عن إعادتها هنا . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « ما عدا انفصال الضمير فإنه لا يوجب تقديم الخبر » أعني : أن انفصال الضمير في
 مثل : إِيَّاكَ ضَرَبْتُ - قد كان موجبا لتقديم المفعول على العامل ، وليس موجبا لتقديم الخبر بل
 يجوز : عمرو كان إياه زيد ، فلذلك استثنيت . أ هـ .

(٥) عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، أبو الخطاب : أرق شعراء عصره ، من طبقة جرير
 والفرزدق . ولم يكن في قریش أشهر منه ، ولد في الليلة التي توفي فيها عمر بن الخطاب
 فسمى باسمه ، له ديوان شعر ، وكتب ابن بسام في سيرته كتابا سماه « أخبار عمر بن »

[من الطويل] :

٣٣ - لَيْنٌ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَّخِرُ (١)

ومما جاء متصلاً : قول أبي الأسود (٢) [من الطويل] :

٣٤ - فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخْوَهَا غَدْتُهُ أُمَّهُ يَلْبَانِيهَا (٣)

وينقسم الخبر بالنظر إلى تقديمه على الاسم وتأخيره عنه ، ثلاثة أقسام :

قسم يلزم تقديمه عليه ، وهو : أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم ظاهراً (٤) ،

= أبي ربيعة ، وهناك كتب أخرى كتبت عنه منها : « عمر بن أبي ربيعة شاعر الغزل » للعقاد ، « حب ابن أبي ربيعة » لزكي مبارك بنظر : الأعلام ٥/٥٢ ، وفيات الأعيان ١/٣٥٣ ، ٣٧٨ ، شرح العيون ١٩٨ ، خزانة الأدب ١/٢٤٠ .

(١) قوله : عن العهد ، أي : عما عهدنا من شابه وجماله ، والشاهد فيه قوله : « لئن كان إياه » حيث جاء خبر كان ضميراً منفصلاً ، والأكثر أن يكون متصلاً .

ينظر : ديوانه ص ٩٤ ، وتخليص الشواهد ص ٩٣ ، وخزانة الأدب ٥/٣١٢ ، ٣١٣ ، وشرح التصريح ١/١٠٨ ، وشرح المفصل ٣/١٠٧ ، والمقاصد النحوية ١/٣١٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٠٢ ، وشرح الأشموني ١/٥٣ .

(٢) أبو الأسود الدؤلي : ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني ينسب إليه وضع علم النحو ، كان معدوداً من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان والحاضري الجواب من التابعين .

كان والياً للبصرة في خلافة علي ، ولم يزل في الإمارة إلى أن قتل علي . وفد على معاوية فبالغ في إكرامه ، أول من نقط المصحف في أكثر الأقوال . له شعر جيد جمع في ديوان صغير ، مات بالبصرة ٦٩ هـ .

ينظر : الأعلام ٣/٢٣٦ ، صبح الأعشى ٣/١٦١ ، وفيات الأعيان ١/٢٤٠ الإصابة ترجمة ٤٣٢٢ ، خزانة الأدب ١/١٣٦ .

(٣) البيت - كما ذكر المصنف - لـ « أبي الأسود الدؤلي » ، والشاهد فيه : وصل الضمير المنصوب « كان » ، فإن القياس : « فإن لا يكن إياها أو تكن إياه » .

ينظر : ديوانه ١٦٢ ، ٣٠٦ ، وأدب الكاتب ٤٠٧ ، إصلاح المنطق ٢٩٧ ، وتخليص الشواهد ٩٢ ، وخزانة الأدب ٥/٣٢٧ ، ٣٣١ ، والرد على النحاة ١٠٠ ، وشرح المفصل ٣/١٠٧ ، والكتاب ١/٤٦ ، ولسان العرب (كنى) (لين) ، والمقاصد النحوية ١/٣١٠ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٨٢٣ ، وشرح الأشموني ١/٥٣ ، والمقتضب ٣/٩٨ .

(٤) م : وقولي : « وهو أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم ظاهراً ... » إلى آخره مثال تقديم الخبر على الظاهر عنه لكونه ضميراً متصلاً والاسم ظاهراً قولك : عمرو كأنه زيد أي : كأنه مثله ، ومثال تقديمه عليه لكونه نكرة لاسوغ للإخبار عنها إلا كون خبرها ظرفاً أو مجروراً مقدماً عليها قولك : كان في الدار رجل ، وكان عندك امرأة ، ومثال تقديمه على الاسم لكون =

أو يكون الاسم نكرة لامستوعغ للابتداء بها ، إلا كَوْنُ خبرها ظرفاً أو مجروراً متقدماً عليها ، أو يكون الاسم مقروناً بالآ أو في معنى المقرون بها ، أو يتصل بالاسم ضمير يعود على شيء في الخبر .

وقسم يلزم تأخيره عنه ، وهو : أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم / كذلك (١) ، أو يُقدَّم الفارق بين الاسم والخبر ، أو يكون الخبر فعلاً مرفوعه ضمير مستتر فيه ، أو يكون الخبر مقروناً بالآ أو في معنى المقرون بها .
وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو : ما عدا ذلك .

وإذا كان للخبر معمول : فإن قدمته وحده على الخبر جاز ، ما لم يكن في الخبر مانع من الموانع التي تمنع من تقديم المفعول على العامل (٢) ، وإن قدمته على الاسم جاز إن كان ظرفاً أو مجروراً ، ولم يجز فيما عدا ذلك (٣) ، وإن قدمته (٤) على الفعل جاز ؛ وعلى ذلك قوله [من الطويل] :

٣٥ - وَرَجَّحَ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ (٥)

= الاسم مقروناً بالآ أو في معنى المقرون بها قولك : لم يكن القائم إلا زيد ، وإنما كان القائم زيد أي : لم يكن القائم إلا زيد ، ومثال أن يتصل بالاسم ضمير يعود على شيء في الخبر كان في الدار صاحبها . أ هـ .

(١) م : وقولي : « وقسم يلزم تأخيره عنه وهو أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم كذلك » إلى آخره مثال ذلك : زيد كتبه ، أي : كنتُ مثله ، ومثال كون الخبر مقروناً بالآ : ما كان زيد إلا قائماً ؛ ومثال كونه في معنى المقرون بها : إنما كان زيد قائماً ، تريد : ما كان زيد إلا قائماً ، ومثال عدم الفارق بين الاسم والخبر : كان موسى عيسى أي : مثله .
وقولي : « وإذا كان للخبر معمول فإن قدمته وحده على الخبر جاز » مثال ذلك : كان زيد طعامك أكلاً . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « ما لم يكن في الخبر مانع من الموانع التي تمنع من تقديم المفعول على العامل » مثال ذلك : كان زيد ما يزيد عمراً ، لا يجوز أن تقول : كان زيد همراً ما تريد . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وإن قدمته على الاسم جاز إن كان ظرفاً أو مجروراً ، ولم يجز فيما عدا ذلك » مثال جوازه في الظرف والمجرور قولك : كان في الدار زيد قائماً ، وكان عندك زيد جالساً ، ومثال امتناعه فيما عدا ذلك : كان زيد أكلاً طعامك ، لا يجوز فيه : كان طعامك زيد أكلاً . أ هـ .

(٤) في ط : في الديوان : وإن قدمته .

(٥) البيت للمعلوط بن بدل القريظي .

وفي البيت شاهدان : أولهما قوله : « ما إن رأيت » حيث زاد « إن » بعد « ما » المصدرية

الظرفية . وثانيهما قوله : « خيراً لا يزال يزيد » حيث قدم معمول خبر « لا يزال » على « لا »

وإن قدمته مع الخبر على الاسم - فلا يخلو من أن يكون ظرفًا أو مجرورًا أو غير ذلك :
فإن كان ظرفًا أو مجرورًا جاز (١) ، وإن كان غير ذلك ، فلا يخلو أن يكون قبل
الخبر أو بعده :

فإن كان قبله ، لم يجز (٢) ؛ نحو قولك : « كَانَ طَعَامَكَ آكِلًا زَيْدٌ » ، وإن كان
بعده ، جاز (٣) ؛ نحو قولك : « كَانَ آكِلًا طَعَامَكَ زَيْدٌ » .

وإن قدمتها على الفعل ، لم يُجْز ذلك إلا حيث يجوز تقديم الخبر وحده (٤) .
وإذا اجتمع في هذا الباب اسمان : فإما أن يكونا معرفتين ، أو نكرتين ، أو معرفة ونكرة :
فإن كانا معرفتين ، جعلت الذى تقدر مخاطب بجهله الخبر (٥) ، فإن كان يعلمهما
إلا أنه بجهل النسبة ، فالختار جعل الأعراف منهما الاسم ، والأقل تعريفًا الخبر (٦) ، وقد

- يزال ، نفسها .

ينظر : شرح التصريح ١٨٩/١ ، وشرح شواهد المعنى ص ٨٥ ، ٧١٦ ، ولسان العرب
(أنن) ، والمقاصد النحوية ٢٢/٢ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ٥٢ ، ٩٦ ، والأشباه والنظائر
١٨٧/٢ ، وأوضح المسالك ٢٤٦/١ ، والجنى الداني ص ٢١١ ، وجواهر الأدب ص ٢٠٨ ،
وخزانة الأدب ٤٤٣/٨ ، والخصائص ١١٠/١ والدرر ١١٠/٢ ، وسر صناعة الإعراب ١/
٣٧٨ ، وشرح المفصل ١٣٠/٨ ، والكتاب ٢٢٢/٤ ، ومعنى اللبيب ١/٢٥ . ومع الهوامع
١٢٥/١ .

(١) م : وقولى : « وإن قدمته مع الخبر على الاسم ، فلا يخلو من أن يكون ظرفًا أو مجرورًا أو غير
ذلك ، فإن كان ظرفًا أو مجرورًا جاز » مثال ذلك : كان فى الدار قائمًا زيد . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كان غير ذلك فلا يخلو من أن يكون قبل الخبر أو بعده ، فإن كان قبله لم
يجز » مثال ذلك : كان طعامك آكلًا زيد ، لا يجوز ذلك ؛ لأنك أوليت كان ما ليس اسمًا
لها ولا خبرًا . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وإن كان بعده جاز » مثال ذلك : كان آكلًا طعامك زيد . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « فإن قدمتها على الفعل لم يجز ذلك إلا حيث يجوز تقديم الخبر وحده » مثال
ذلك : طعامك آكلًا كان زيد ، لا يمتنع ذلك كما لا يمتنع قائمًا كان زيد ، ولا تقول : طعامك
آكلًا ما كان زيد ، كما لا يجوز أن تقول قائمًا ما كان زيد . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « فإن كانا معرفتين جعلت الذى تقدر مخاطب بجهله - الخبر » مثال ذلك :
كان زيد أخا عمرو ، إن قدرت مخاطب يعلم زيدًا ، ويجهل أنه أخو عمرو ، فإن قدرت
المخاطب يعلم أخا عمرو ويجهل أنه زيد قلت : كان أخو عمرو زيدًا . أ هـ .

(٦) م : وقولى : « فإن كان يعلمهما إلا أنه بجهل النسبة ، فالختار جعل الأعراف منهما الاسم
والأقل تعريفًا الخبر » مثال ذلك قولك : كان زيد غلام الملك ، وكان غلام الملك زيدًا إذا
قدرت مخاطب يعلم زيدًا بالسماع ، ويعلم غلام الملك بالسماع - أيضًا - أو بالسماع =

يجوز عكس ذلك ، فإن كانا في رتبة واحدة من التعريف ، جعلت أيُّهُما شئت الاسم ، والآخر الخبر^(١) .

وإن كانا نكرتين ، جعلت الاسم التي لها مُسَوِّغٌ للإخبار عنها ، والأخرى الخبر^(٢) ، ولا يجوز عكس ذلك .

فإن كان لكل واحدة منهما مُسَوِّغٌ : جعلت أيُّهُما شئت الاسم ، والأخرى الخبر^(٣) ، وإن كان أحدهما معرفةً والآخر نكرةً ، جعلت الاسم المعرفة والنكرة الخبر^(٤) ، ولا يجوز عكس ذلك إلا في الشعر^(٥) .

• • •

والعيان إلا أنه يجهل أن زيدًا المعلوم عنده بالسماع هو غلام الملك المعلوم عنده أيضًا بالسماع ، أو بالسماع والعيان ، فالاسمان على هذا غير مجهولين ، وإنما المجهول نسبة أحدهما إلى الآخر ؛ فلذلك جاز في كل واحد منهما أن يجعل اسمًا وخبرًا إلا أن جعل زيد اسمًا وغلام الملك الخبر أولى ؛ لأن العلم أُخْرِفَ من المضاف إلى ما أُخْرِفَ بالألف واللام . أ هـ .

(١) م : وقولى : هـ وإن كانا في رتبة واحدة من التعريف ، جعلت أيُّهُما شئت الاسم والآخر الخبر هـ مثال ذلك : كان زيد صاحب عمرو ، وإن شئت قلت : كان صاحب عمرو زيدًا وإنما تساويها في الحسن ؛ لأن المضاف إلى العلم في رتبة العلم في التعريف أ هـ .

(٢) م : وقولى : هـ وإن كانا نكرتين جعلت الاسم التي لها مسوغ للإخبار عنها والأخرى الخبر هـ مثال ذلك : كان خير من زيد امرأة ، جعلت خيرًا اسم كان ؛ لأن فيها مسوغًا للإخبار عنها وهو مقاربتها للمعرفة ، ولا يجوز أن تقول : كانت امرأة خيرًا من زيد . أ هـ .

(٣) م : وقولى : هـ فإن كان لكل واحدة منهما مسوغ ، جعلت أيُّهُما شئت الاسم والآخر الخبر هـ مثال ذلك : كان خير من زيد شرًا من عمرو ، وكان شرًا من عمرو خيرًا من زيد . أ هـ .

(٤) م : وقولى : هـ وإن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة ، جعلت الاسم المعرفة والنكرة الخبر هـ مثال ذلك : كان زيد قائمًا . أ هـ .

(٥) م : وقولى : هـ ولا يجوز عكس ذلك إلا في الشعر هـ ، مثال ذلك قوله : [من الوافر]

يَفْئِي قَبْلَ الشَّرْقِيِّ تَمَاضِيًا
وَلَا يَكُ مَزْقِفٌ مِّنْكَ الْوَدَاعَا

ز البيت للقطامي في ديوانه ص ٣١ ، وخزانة الأدب ٢ / ٣٦٧ ، والدرر ٣ / ٥٧ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٤٤ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٨٤٩ ، والكتاب ٢ / ٢٤٣ ، ولسان العرب (ضبع) ، (ورع) ، واللمع ص ١٢٠ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٢٩٥ ، والمقتضب ٤ / ٩٤ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩ / ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٢٩٣ ، والدرر ٢ / ٧٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٦٨ ، وشرح المفصل ٧ / ٩١ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٤٥٢ . أ هـ .

بَابُ الْأَفْعَالِ الْجَارِيَةِ مَجْرَى كَانٍ وَأَخْوَاتِهَا

وأعنى بذلك أفعال المقاربة ، وهي : عَسَى وَيُوشِكُ وَاخْلَوْلَقَ وَكَادَ وَكَبِرَ وَأَخَذَ
 ١٧ أ وَجَعَلَ وَطَفِقَ ، بفتح الفاء وكسرهما ، وهذه الأفعال كلها / داخلَةٌ على المبتدأ والخبر ،
 ككان وأخواتها ، فما كان اسماً لكان ، كان اسماً لها .
 وأما أخبارها : فلا تكون إلا أفعالا ، فأما عسى ويوشك واخلولق : فلا تقع الأفعال
 موقع أخبارها إلا مع « أن »^(١) ، وقد تحذف مع عسى ويوشك ، وهو قليل ، وبأية
 الشعر ؛ ومنه قوله [من الوافر] :

٣٦- عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرِيحٌ قَرِيبٌ^(٢)

وقول الآخر [من المنسرح] :

٣٧- يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَيْتِيهِ فِي بَعْضِ غَيْرَاتِهِ يُؤَافِقُهَا^(٣)

(١) م : باب الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها

قولي : « فأما عسى ويوشك واخلولق ، فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلا مع أن » مثال
 ذلك : عسى زيد أن يقوم ، ويوشك عمرو أن يخرج ، واخلولق زيد أن يتوب . أ هـ .
 (٢) البيت من قصيدة لـ « هُدبة بن تحشم » ، قالها في الحبس ، الكرب : الهم . قال ابن
 المستوفي : روى بفتح التاء وضمها من (أمسيت) . والنحويون إنما يروونه بالضم ، والفتح
 عندي أولى ، لأنه يخاطب ابن عمه أبا نعيم ، وكان معه في السجن .
 والشاهد فيه قوله : « يكون وراءه » حيث وقع خبر « عسى » فعلاً مضارعاً مجرداً من
 « أن » المصدرية ، وهذا قليل .

ينظر : خزانة الأدب ٣٢٨/٩ ، ٣٣٠ ، وشرح أبيات سيويه ١٤٦/١ ، والدرر ١٤٥/٢ ،
 وشرح التصريح ٢٠٦/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٧ ، وشرح شواهد المغني ص ٤٤٣
 والكتاب ١٥٩/٣ ، واللمع ص ٢٢٥ ، والمقاصد النحوية ١٨٤/٢ ، وبلا نسبة في أسرار
 العربية ص ١٢٨ ، وأوضح المسالك ٣١٢/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٢٦ ، وخزانة الأدب
 ٣١٦/٩ ، والجنى الداني ص ٤٦٢ ، وشرح ابن عقيل ص ١٦٥ ، وشرح عمدة الحفاظ ص
 ٨١٦ ، وشرح المفصل ١١٧/٧ ، ١٢١ ، ومعنى اللبيب ص ١٥٢ ، والمقتضب ٧٠/٣ ،
 وجمع الهوامع ١/١٣٠ .

(٣) البيت لأمية بن أبي الصلت ، ونسب لرجل من الخوارج ولعمران بن حطان والشاهد في :
 مجيء خبر « يوشك » غير مقترن بـ « أن » وهذا قليل .

ينظر : ديوانه ص ٤٢ ، وشرح أبيات سيويه ١٦٧/٢ ، وشرح التصريح ٢٠٧/١ ، وشرح
 المفصل ١٢٦/٧ ، والعقد الفريد ١٨٧/٣ ، والكتاب ١٦١/٣ ، ولسان العرب (بيس) ، =

وأما كاذ وكرب : فتقع الأفعال موقع خبريهما بغير « أن » (١) ، وقد تدخل عليهما « أن » ، وذلك قليل ، وبابه الشُّعْرُ ؛ ومنه قوله [من الرجز] :

٣٨- ... قَدْ كَاذَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا (٢)

وقول الآخر [من الطويل] :

٣٩- ... وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْتَاقَهَا أَنْ تَقْطَعَا (٣)

وأما أخذ وجعل وطفق : فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلا بغير « أن » (٤) .

والسبب في ذلك : أن عسى وهوشك واخلولق فيها تراخ ، فلما كانت الأفعال التي في موضع أخبارها مستقبلة ، أدخلوا عليها أن المخلصة للاستقبال .

= (كاس) ، والمقاصد النحوية ١٨٧/٢ ، ولعمران بن حطان في ديوانه ص ١٢٣ ، ولأمية أو لرجل من الخوارج في تخلص الشواهد ص ٣٢٣ ، والدرر ١٣٦/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٣/١ ، وشرح الأشموني ١٢٩/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٢ ، وشرح ابن عقيل ص ١٦٨ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨١٨ ، وجمع الهوامع ١٢٩/١ ، ١٣٠ .

(١) م : وقولى : « وأما كاذ وكرب فتقع الأفعال موقع خبريهما بغير أن » مثال ذلك : كاذ زيد يقوم ، وكرب زيد يخرج . أ هـ .

(٢) البيت لرؤبة بن المعجاج .

والشاهد فيه : دخول « أن » بعد « كاذ » ضرورة والمشهور إسقاطها .

ينظر : ملحق ديوانه ١٧٢ ، الدرر ١٤٢ ، شرح شواهد الإيضاح ٩٩ شرح المفصل ٧/ ١٢١ ، الكتاب ١٦٠/٣ ، والمقاصد النحوية ٢١٥/٢ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤١٩ وأسرار العربية ص ٥ وتخلص الشواهد ص ٣٢٩ ، ولسان العرب (مصحح) ، والمقتضب ٣/ ٧٥ ، وجمع الهوامع ١/ ١٣٠ .

(٣) عجز بيت لأبي زيد الأسلمي وصدره :

سقاها ذرو الأحلام سجلا على الظما

والشاهد فيه : قوله « أن تقطعا » حيث جاء خبر « كرب » فعلاً مضارعاً مقترناً بـ « أن » والأكثر عدم الاقتران وهذا نادر في خبر هذا الفعل .

ينظر : تخلص الشواهد ص ٣٣٠ ، والدرر ١٤٣/٢ ، وشرح التصريح ٢٠٧/١ ، شرح عمدة الحفاظ ص ٨١٥ ، والمقاصد النحوية ١٩٣/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣١٦/١ ، وشرح الأشموني ١٢٣/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٥ ، وشرح ابن عقيل ص ١٩٦ ، وجمع الهوامع ١/ ١٣٠ .

(٤) م : وقولى : « وأما أخذ وجعل وطفق فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلا بغير أن » مثال ذلك : جعل زيد يضحك ، وأخذ يقوم ، وطفق يمشى ، قال تعالى : ﴿ وَكَيْفَا يَخْصِفَانِ عَلْتَيْمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾ [طه : ١٢١] . أ هـ .

وأما أخذ وجعل وطفق : فالأفعال الواقعة موقع أخبارها أحوال ؛ فلم يسغ لذلك دخول أن عليها .

وأما كاد وكرب : فلمقاربة ذات الفعل ، فمن أدخل أن على أخبارهما ، فتشبيها لهما بعسى ؛ لأنها مستقبلة ، ومن لم يدخلها ، فتشبيها لهما بجعل ؛ لكثرة المقاربة ؛ ألا ترى أن معنى قولك : « كاد زيدٌ يقوم » : قارب القيام حتى لم يبق بينه وبين الدخول فيه زمن ؛ كما أن الذين حذفوا أن من خبر عسى ويوشك شبهوهما بكاد . ولاتقع الأسماء موقع أخبار هذه الأفعال - وإن كان ذلك هو الأصل في الكلام - نحو قولهم : « عسى الغوثُ أبؤسًا »^(١) ، أو في ضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :
 ٤ - أَكْثَرَتْ فِي الْعَذْلِ بِلِحَا دَائِمًا لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا^(٢)
 وإنما رُفِضَ هنا الاسم ، وإن كان الأصل ؛ لأن المناسبة التي قصدوها بين هذه الأفعال وأخبارها لا تتصور في الأسماء .

وقد تسدُّ « أن » مع صلتها مسدُّ الاسم والخبر في « عسى » و « يوشك » ، فتقول : عسى أن تقوم ، ويوشك أن تقوم ؛ كما سدت مسد المفعولين في : « ظننت وأخواتها » .

وقد تقدم أخبار هذه الأفعال على أسمائها / ؛ فتقول : « عسى أن يقوم زيدٌ ، ويوشك أن يقوم عمرو » على أن يكون زيدٌ اسم عسى ، وعمرو اسم يوشك ، وأن والفعل في موضع الخبر .

وإذا اتصل بعسى ضمير متكلم أو مخاطب ، جاز فيها أن تبقى على وزنها ، وأن

(١) ينظر معجم الأمثال ٢ / ٣٤١ .

(٢) البيت لرؤية . والشاهد فيه مجيء خبر « عسى » ، وهو قوله « صائماً » مفرداً .
 ينظر ديوانه ص ١٨٥ ، وخزانة الأدب ٩ / ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٢٢ ، والخصائص ١ / ٨٣ ، والدرر ٢ / ١٤٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣ ، والمقاصد النحوية ٢ / ١٦١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢ / ١٧٥ ، وتخليص الشواهد ص ٣٠٩ ، والخزانة ٨ / ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، والجنى الداني ص ٤٦٣ ، وشرح الأشموني ١ / ١٢٨ ، وشرح شواهد المغني ص ٤٤٤ ، وشرح ابن عقيل ص ١٦٤ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٢٢ ، وشرح المفصل ٧ / ١٤ ، مغني اللبيب ١ / ١٥٢ ، وجمع الهوامع ١ / ١٣٠ .

تكون على وزن « فَعَلَ » بكسر العين فتقول : « عَسَيْتُ أَنْ أَقُومَ ، وَعَسَيْتُ أَنْ تُقُومَ » بفتح العين وكسرها .

وإذا كان فاعلها ظاهراً أو ضمير غيبة ، لم تستعمل إلا على « فَعَلَ » بفتح العين ، ماعدا ضمير جماعة المؤنثات ، فإنها تستعمل معه باللغتين .

وتقول في التثنية والجمع : « الزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، والهندات عسى أن يقمن » إن لم تُقَدَّر في عسى ضميراً ؛ بل تكون أن و صلتها في موضع الاسم والخبر ، فإن جعلتها متحملة للضمير ، قلت : « عَسَيَا وَعَسَيَا وَعَسَوْا وَعَسَيْنَ » .

ولا يكون فاعل الفعل الواقع في موضع أخبار أخوات عسى إلا ضميراً عائداً على أسمائها ، فأما قوله [من البسيط] :

٤١ - وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَاكُمْتُ بِثِقَلِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ (١)

فعلى إقامة السبب ، وهو الإثقال مقام المسبب ، وهو النهوض نهض الشارب الثمل ، والمعنى : وقد جعلت أنهض نهض الشارب الثمل لإثقال ثوبي إياي ، فقدّم ذكر السبب ؛ كما قال تعالى : ﴿ أَنْ تَصِغَلَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ؛ فاستشهاد الرجل والمرأتين ليس سببه ضلال إحداهما ؛ بل التذكير

(١) اختلف في نسبة البيت بين عمرو بن أحمر الباهلي ، وأبي حية النمري ، والحكم بن عبدل . ويروي عجز البيت هكذا :

ثوبي فأنهض نهض الشارب السكر

قال البغدادي . القافية رائية لا لامية كما وقع في إنشاد النحويين .

والشاهد فيه تقديم ذكر السبب ؛ وهو الإثقال على المسبب ؛ وهو النهوض نهض الشارب الثمل ، وفيه شاهد آخر هو مجيء « جعل » للشرع ، وخبره جملة شرطية مصدرية بإذا . ينظر ملحق ديوان عمرو بن أحمر ص ١٨٢ ، وخزانة الأدب ٣٥٩/٩ ، ٣٦٢ ، ولأبي حية النمري في الحيوان ٤٨٣/٦ ، وشرح التصريح ٢٠٤/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٤ ، والمقاصد النحوية ١٧٣/٢ ، ولابن أحمر أو لأبي حية النمري في الدرر ١٣٣/٢ ، ولأبي حية أو للحكم بن عبدل في شرح شواهد المغني ٩١١/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٠٥/١ ، وشرح الأشموني ١٣٠/١ ، وشرح التصريح ٢٠٦/١ ، ومغني اللبيب ٢/٢

إن ضلت ، فقول الضلالُ معاملة التذكير ؛ لما كان سبه .
 وقد تعمل عسى عمل : لعل إذا كان الاسم الواقع بعدها ضميراً ؛ فيقال : عساك أن
 تقوم وعساني أن أخرج ؛ قال [من الوافر] :
 ٤٢- وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي (١)

* * *

(١) البيت لعمران بن حطان .

والشاهد فيه قوله : « عساني » حيث اتصل ضمير النصب بـ « عسى » ، مما يدل على أن
 « عسى » حرف بمعنى « لعل » .

ينظر : تذكرة النحاة ص ٤٤٠ ، وخزانة الأدب ٣٣٧/٥ ، ٣٤٩ ، وشرح أبيات سيبويه
 ٥٢٤/١ ، وشرح التصريح ٢١٣/١ ، وشرح المفصل ١٢٠/٣ ، ١٢٣/٧ ، والكتاب ٢/
 ٣٧٥ ، والمقاصد النحوية ٢٢٩/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٣٠/١ ، وتذكرة النحاة
 ص ٤٩٥ ، الجنى الداني ص ٤٦٦ ، والخزانة ٣٦٣/٥ ، والخصائص ٥/٣ ، ووصف المباني
 ص ٢٤٩ ، وشرح المفصل ١٠/٣ ، ١١٨ ، والمقتضب ٣/٧٢ .

بَابُ مَا وَلَا وَلَاَتِ

اعلم : أن « ما » لها شبهان : عامٌ وخاصٌ :

فالعامُ : شبهها بالحروف التي لاتخصُ الاسم بالدخول عليه ؛ إذ هي غير خاصة بالاسم .

والخاصُ : شبهها بـ « ليس » في أنها للنفي ، وأنها إن دخلت على المحتمل ، خلصته للحال ؛ كم أن « ليس » كذلك (١) .

فبنو تميم / راعوا الشبه العام ؛ فلم يُعملوها ، وأهل الحجاز ونجد راعوا الشبه الخاص ، فأعملوها عمل ليس ، إلا أنهم لم يُعملوها عملها إلا بشروط ثلاثة (٢) :

أحدها : أن يكون الخبر غير مُوجب .

والآخر : ألا يتقدّم الخبر على اسمها ، وليس بظرف ولا مجرور .

والثالث : ألا يُفصل بينها وبين الاسم بـ « إن » الزائدة .

فإن فُيّدَ شيءٌ من ذلك ، رجعوا إلى اللغة التميمية (٣) ، فأما قول الفرزدق (٤)

(١) م : باب ما ولا ولات

وقولي : « وأنها إن دخلت على المحتمل خلصته للحال كما أن ليس كذلك » مثال ذلك قولك : مازيد قائماً ، ألا ترى أن قائماً من قولك : زيد قائم يحتمل الحال وغيره ، وإن كان أظهر في الحال ، فلما دخلت ما النافية خلصته للحال ؛ كما أن ليس كذلك ، وقد تقدم تبين ذلك في موضعه . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « إلا أنهم لم يُعملوها عملها إلا بثلاثة شروط » إلى آخره ، مثال ذلك قولك : مازيد قائماً . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « فإن فُيّدَ شيءٌ من ذلك رجعوا إلى اللغة التميمية » مثال ذلك قولك : مازيد إلا قائم ، رفعت الخبر لما كان مُوجباً ، وكذلك أيضاً ترفع الخبر في مثل قولك : ما قائم زيد ؛ لتقدمه ، وليس بظرف ولا مجرور ، وكذلك أيضاً ترفع الخبر في مثل قولك : ما إن زيد قائم ، لفصلك بينها وبين الاسم بإن الزائدة . أ هـ .

(٤) همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي ، أبو فراس ، الشهير بالفرزدق : شاعر ، من النبلاء ، من أهل البصرة ، عظيم الأثر في اللغة ، كان يقال : لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث اللغة ، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس يشبه بزهير بن أبي سلمى . وكلاهما من شعراء الطبقة الأولى : زهير في الجاهليين ، والفرزدق في الإسلاميين ، وهو صاحب الأخبار مع جرير والأنطط ، ومهاجاته لهما أشهر من أن تذكر . كان شريفاً في قومه وفي شرح نهج البلاغة : كان الفرزدق لا ينشد بين يدي الخلفاء إلا قاعداً وقد جمع بعض شعره في ديوان ، =

[من البسيط] :

٤٣- فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا يَمْثَلُهُمْ بَشَرٌ^(١)
 فـ « يَمْثَلُهُمْ » : مرفوع إلا أنه مبني على الفتح ؛ لإضافته إلى مبني^(٢) ؛ نحو قول

الآخر [من الرمل] :

٤٤- تَتَدَاعَى مَنْخِرَاهَا بِدَمٍ يَمْثَلُ مَا أَمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ^(٣)

= رد نقائض جرير والفرزدق ؛ ثلاثة مجلدات ينظر الأعلام ٩٣/٨ ، ابن خلكان ١٩٦/٢ ،
 جمهرة أشعار العرب ١٦٣ .

(١) هذا البيت من قصيدة للفرزدق يمدح بها عمر بن عبد العزيز الأموي .
 والشاهد فيه : مجيء « مثل » مبنيًا على الفتح ، لإضافته إلى مبني ، وهو الضمير « هم »
 وهو في الأصل مرفوع وفيه شاهد آخر أن « ما » الحجازية عملت مع تقدم خبرها على اسمها .
 ينظر : ديوانه ١٨٥/١ ، والأشياء والنظائر ٢٠٩/٢ ، ١٢٢/٣ ، وتخليص الشواهد ص
 ٢٨١ ، والجنى الداني ص ١٨٩ ، ٣٢٤ ، ٤٤٦ ، وخزانة الأدب ١٣٣/٤ ، ١٣٨ ، والدرر
 ١٠٣/٢ ، ١٥٠/٣ ، وشرح أبيات سيويه ١٦٢/١ ، وشرح التصريح ١٩٨/١ ، وشرح
 شواهد المعنى ٢٣٧/١ ، ٧٨٢/٢ ، والكتاب ٦٠/١ ، ومعنى الليب ص ٣٦٣ ، ٥١٧ ،
 ٦٠٠ ، والمقاصد النحوية ٩٦/٢ ، والمقتضب ١٩١/٤ والهمع ١٢٤/١ ، وبلا نسبة في أوضح
 المسالك ٢٨٠/١ ، ووصف المباني ص ٣١٢ ، وشرح الأشموني ١٢٢/١ ، ومعنى الليب
 ص ٨٢ .

(٢) م : وقولى ؛ فمثلهم مرفوع إلا أنه مبني على الفتح لإضافته إلى مبني ؛ إن اعترض ذلك
 معترض فقال : لا يسوغ ذلك ؛ لأن مثلاً في بيت الفرزدق مضاف إلى مضمر ، والمضمر -
 وإن كان مبنيًا - فإنه يرد الأشياء إلى أصولها ، ألا ترى أنك تقول : بك لأفعلن ، ولا يجوز أن
 تقول : تك لأفعلن ، ولا : وك لأخرجن ، بل لا يجر المضمر من حروف القسم إلا الباء ؛
 لأنها الأصل في باب القسم ، وكذلك أيضًا تقول : أعطيتموا زيدًا درهمًا وأعطيتم زيدًا
 درهمًا ، فإذا قلت : الدرهم أعطيتموه زيدًا ، لم يجر أن تقول : أعطيتموا زيدًا ، بل يلزم
 الأصل بسبب الضمير وأمثال ذلك كثيرة ؛ فكذلك ينبغي أن لا يبنى « مثل » لإضافته إلى
 الضمير ؛ لأن الضمير كثيرًا ما يرد الأشياء إلى أصولها ، فالجواب أنه قد استقر من كلام العرب
 بناء المضاف إلى المضمر ؛ أنشد الكوفيون : [من الرجز]

لَمْ يُبْقِ إِلَّا الْجَهْدَ وَالْقَضَائِدَا غَيْرَكَ يَا بَنَ الْأَكْرَمَيْنِ وَالِدَا

[ينظر : همع الهوامع ١/٢٢٣ ، الدرر ١/١٩١] .

غير فاعل « يبقى » ، وقد بني لإضافته إلى المضمر ؛ ألا ترى أنك إن لم تجعله فاعلاً ،
 لزمك حذف الفاعل وحذفه لا يسوغ . أهـ .

(٣) والشاهد فيه أن « مثل » مبني لإضافته إلى غير متمكن ، و« ما » مصدرية ، وهي مع ما بعدها
 في تأويل مصدر مضاف إليه .

وكذلك قول الآخر [من الطويل] :

٤٥- وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجْنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا (١)

يتخرج على أن يكون « معذب » مصدرًا كمنزقي ؛ وكذلك : منجنون ، التقدير : وما الدهر إلا دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا تعذيبًا ؛ فيكون من باب « ما أنت إلا سئيرًا » .

ويجوز دخول الباء في خبرها ، تأخر عن الاسم أو تقدم عليه ؛ نحو قوله :

[من الوافر] :

= ينظر : الأشباه والنظائر ٢٩٦/٥ ، ووصف المباني ص ٣١٢ ، وشرح المفصل ١٣٥/٨ ، ولسان العرب (حمض) .

(١) هذا البيت نسبة ابن جنبي في كتاب « ذا القدر » لبعض العرب ، قيل : هو من بني سعد . والمنجنون : الدولاب الذي يستقي عليه ، وهو مؤنث . قال ابن جنبي (في شرح تصريف المازني المسمى بالنصف) : ليس منجنون من ذوات الخمسة ، هذا محال ، لأجل تكرير النون ، وإنما هو مثل حندقوق ملحق بعضرفوط ولا يجوز أن تكون الميم زائدة ؛ لأننا لا نعلم في الكلام منفعولا . ولا يجوز أن تكون الميم والنون جميعاً زائدتين ، على أن تكون الكلمة ثلاثية من لفظ الجن ، من جهتين : إحداهما أنك كنت تجمع في أول الكلمة زائدتين وليست الكلمة جارية على فعل مثل منطلق ومستخرج . والأخرى : أنا لا نعلم في الكلام منفعولا فيحمل هذا عليه . ولا يجوز أيضا أن تكون النون وحدها زائدة لأنها قد ثبتت في الجمع في قولهم : مناجين ، ولو كانت زائدة لقيل : مناجين ، فإذا لم يجر أن تكون الميم وحدها زائدة ، ولا النون وحدها زائدة ، ولا أن يكونا كلتاهما زائدتين ، لم يجر إلا أن يكونا أصليين وتجعل النون لاقا مكررة ، وتكون الكلمة مثل : حندقوق ملحقه بعضرفوط .

والشاهد فيه إعمال « ما » مع انتقاض خبرها « إلا » وهذا شاذ ، وتخرج أيضا خبر تخريج المصنف على أنه بتقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونًا وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا ، فهما منصوبان بالفعل الواقع خبرًا ، وقيل : يجوز أن يكون « منجنونًا » منصوب على الحال ، والخبر محذوف ، أي : وما الدهر إلا مثل المنجنون لا يستقر في حاله ، وهلى هذا تكون عاملة قبل انتقاض نفيها ، وكذا يكون التقدير في الثاني ، أي : وما صاحب الحاجات موجودا إلا معذبا ، ولا تقدر ، هنا ، « مثل » لأن الثاني هو الأول .

ينظر : شرح شواهد المغني ص ٢١٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٧٦/١ ، وتخليص الشواهد ص ٢٧١ ، والجنى اللاني ص ٣٢٥ ، وخزانة الأدب ١٣٠/٤ ، ٢٤٩/٩ ، ٢٥٠ ، والدرر ٩٨/٢ ، ١٧١/٣ ، ووصف المباني ص ٣١١ ، وشرح الأشموني ١٢١/١ ، وشرح التصريح ١٩٧/١ ، وشرح المفصل ٧٥/٨ ، ومغني اللبيب ص ٧٣ ، والمقاصد النحوية ٢/٩٢ ، وجمع الهوامع ١٢٣/١ ، ٢٣٠ .

٤٦ - أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْقَمِينِ (١)
 وإذا أتيت بعد حرف العطف باسم واحد ، فإن كان حرف العطف يقتضى الإيجاب ، رفعت ليس إلا ؛ نحو قولك : « مازيدٌ قائماً لكن قاعدٌ » ، وإن كان لا يقتضيه وعطفته على الخبر - كان المعطوف على حسبه إن كان مرفوعاً أو منصوباً (٢) ، وإن كان مخفوضاً ، جاز فيه الحمل على الموضع ، فترفع إن قدرتها تميمية ، وتنصب إن قدرتها حجازية ، والحمل على اللفظ ؛ فتخفض (٣) .

فإن أتيت بعد حرف العطف بصفة وموصوف ، وأوليت الوصف الحرف ، وكان الموصوف سببياً (٤) من اسمها ، كان الوصف على حسب الخبر إن كان مرفوعاً (٥) ، ويجوز فيه الرفع والنصب إن كان منصوباً (٦) ، ويجوز فيه الرفع والنصب والخفض إن

(١) البيت بلا نسبة فى : الإنصاف ١/١٢١ ، خزانة الأدب ٤/١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٠/٨٢ ، الجنى الدانى ٢٢٢ ، جواهر الأدب ١٩٧ ، والدرر ٤/٩٦ ، ٢١٩ ، رصف المباني ١١٦ ، شرح التصريح ٢/٢٣٣ ، شرح شواهد المغني ١/١١١ ، مغني اللبيب ١/٣٣ ، المقاصد النحوية ٤/٤٠٩ ، مع الهوامع ٢/١٨ ، ٤١ .

والشاهد فيه : دخول حرف الجر فى خبر « ما » حيث دخل حرف الجر « الباء » على الخبر « الحر » وفيه شاهد آخر وهو زيادة « أن » بعد القسم .

(٢) م : وقولى : « وإن كان لا يقتضيه وعطفته على الخبر ، كان المعطوف على حسب الخبر إن كان مرفوعاً أو منصوباً » مثال ذلك : مازيد قائماً ولا قاعدًا ، ومازيد قائم ولا قاعد . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وإن كان مخفوضاً جاز فيه الحمل على الموضع فترفع إن قدرتها تميمية ، وتنصب إن قدرتها حجازية ، والحمل على اللفظ فتخفض » مثال ذلك : مازيد بقائم

ولا قاعد ، وإن شئت قلت : ولا قاعدًا ، وإن شئت قلت : ولا قاعد ، وليس مايزعمه الفارسي من أن الباء لا تدخل فى خبر التميمية كما لا تدخل فى خبر المبتدأ - بشيء ويلزمه على قياس مذهبه ألا يدخل الباء فى الخبر إذا تقدم ، فلا يقال : ما بقائم زيد ، ووجود ذلك من كلامهم يدل على أن الباء تدخل فى الخبر ، وإن لم تعمل فيه « ما » . أ هـ .

(٤) فى أ : سببياً .

(٥) م : وقولى : « فإن أتيت بعد حرف العطف بصفة وموصوف ، وأوليت الوصف الحرف ، وكان الموصوف سببياً من اسمها ، كان الوصف على حسب الخبر إن كان مرفوعاً » مثال

ذلك قولك : مازيد قائم ولا ذاهب أخوه ، فلا يجوز فى ذاهب إلا الرفع على وجهين : أحدهما : أن يكون معطوفاً على قائم ، وأخوه مرفوع به .

والآخر : أن يكون مرفوعاً على أنه خبر مقدم للمبتدأ الذى بعده ، وهو أخوه ، والجملة معطوفة على الجملة التى قبلها . أ هـ .

(٦) م : وقولى : « ويجوز فيه الرفع والنصب إن كان منصوباً » مثال ذلك قولك : مازيد -

كان مجرورا بالباء الزائدة^(١) . وإن كان الموصوف أجنيبا منه ، لم يجز في الوصف في جميع ذلك إلا الرفع^(٢) / ، وأما الموصوف فمرفوع على كل حال ، وإذا تأخر ب الوصف ، جاز فيه الرفع والنصب ، كان الموصوف سببيا^(٣) أو لم يكن^(٤) . هذا إن كان الحرف لا يقتضى الإيجاب .

فإن اقتضاه : لم يجز إلا الرفع فيهما ، تأخر الوصف أو تقدم^(٥) . ولا ولات : يكونان بمنزلة ما الحجازية في رفع الاسم بهما ونصب الخبر . أما « لا » : فإنها لاتعمل إلا في النكرات ؛ بشرط أن يكون الخبر أيضا مؤخرًا منفيا ؛ نحو قولك : « لا رجل أفضل منك » ، فإن كان موجبا أو مقدما ، لم تعمل ؛

= قائما ولا ذاهبا أخوه ، بنصب ذاهبا ورفعه ، فالنصب أن تعطف ذاهبا على قائم ، ويكون أخوه مرفوعا به ، والرفع على أن يكون خبرا مقدما للمبتدأ الذي بعده ، وهو أخوه ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة التي قبلها . أ هـ .

(١) م : وقولى : « ويجوز فيه الرفع والنصب والخفض إن كان مخفوضا بالباء الزائدة » مثال ذلك قولك : مازيد بقائم ولا ذاهب أخوه ، بخفض ذاهب ورفعه ونصبه ، فالخفض على عطف ذاهب على قائم ، وأخوه مرتفع به ، والرفع على موضع بقائم إن قدرت « ما » تسمية وأخوه أيضا مرتفع به ، ويجوز أيضا رفعه على أن يكون خبرا مقدما للمبتدأ الذي هو أخوه ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة التي قبلها ، والنصب على موضع بقائم إن قدرتها حجازية ، ويكون أخوه مرتفعا به . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كان الموصوف أجنيبا منه لم يجز في الوصف في جميع ذلك إلا الرفع ... » إلى آخره مثال ذلك : مازيد قائما ولا ذاهب عمرو ، ومازيد منطلق ولا خارج بكر ، ومازيد بقائم ولا ذاهب عبد الله ، فيرتفع خارج و ذاهب على أنهما خبران لما بعدهما ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على ما قبلها . أ هـ .

(٣) في أ : سبيا .

(٤) م : وقولى : « وإن تأخر الوصف ، جاز فيه الرفع والنصب ، كان الموصوف سببيا أو لم يكن » مثال ذلك : مازيد قائما ولا أخوه ذاهبا ، ومازيد بقائم ولا أخوه ذاهبا ، ومازيد قائما ولا عمرو ذاهبا ، فترفع الاسم عطفًا على اسم ما وتنصب ذاهبا بعده عطفًا على خبرها ، ويجوز رفع ذاهب في جميع ذلك على أن تجعله خبرا للمبتدأ الذي قبله ، وتجعل الجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على الجملة التي قبلها . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « فإن اقتضاه لم يجز إلا الرفع فيهما تأخر الوصف أو تقدم » مثال ذلك قولك : مازيد قائما بل عمرو ذاهب ، وما عمرو منطلقًا بل مقيم بكر ، وما عبد الله خارجًا بل أبوه ذاهب ، وما جعفر مقيمًا بل قاعد أبوه ، ومازيد بقائم بل عمرو ذاهب ، وما محمد بمقيم بل قاعد بكر ، يرفع الاسمين في جميع ذلك على المبتدأ والخبر . أ هـ .

نحو قولك : « لا أَفْضَلُ مِنْكَ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ ، وَلَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ إِلَّا أَفْضَلُ مِنْكَ » ،
وسبب ذلك : أنها إنما تعمل إذا كانت خاصة بالاسم ، ولا تكون خاصة حتى تكون
للنفي العام ؛ فتكون في جواب السؤال العام ؛ نحو قولك : « هل من رجلٍ قائم ؟ » ؛
فيلزم دخولها من أجل ذلك على الاسم النكرة .

وأما لآت : فلم ترفع بها العرب إلا « الحين » مظهرًا أو مضمراً ؛ فتقول : « لآت حِينٌ
قيام لك ، ولآت حِينٌ قيام لك » ، فتصعب حِينٌ ، تريد : لآت الحِين حِينٌ قيام لك .

وتعمل في « الحين » معرفة ونكرة ؛ لاختصاصيتها به :

ومن إعمالها أيضًا في المعرفة : قول الأعشى^(١) [من الخفيف] :

٤٧- لآت هُنَا ذِكْرِي مُجَبَّزَةٌ أَوْ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَبَائِفِ الْأَهْوَالِ^(٢)
فَاعْمَلَهَا فِي « هُنَا » وهو معرفة .

والعطف على خبرها : كالعطف على خبر ما ، إذا كان منصوبًا^(٣) .

(١) ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي ، أبو بصير المعروف بأعشى قيس ،
ويقال له أعشى بكر ابن وائل ، والأعشى الكبير : من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية ، وأحد
أصحاب المعلقات كان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس ، غزير الشعر ، يسلك فيه
كل مسلك وكان يفتي بشعره ، فسمى « صنّاجة العرب » قال البغدادي : كان يقد على
الملوك ولاسيما ملوك فارس ، ولذلك كثرت الألفاظ الفارسية في شعره . عاش عمرًا طويلًا ،
وأدرك الإسلام ولم يسلم ، ومطلع معلقته : [من الخفيف]

مَا بُكَاءَ الْكَبِيرِ بِالْأَطْلَالِ وَشَوَالِي وَمَا تَرُدُّ شَوَالِي

وسمى بالأعشى لضعف بصره مات سنة ٧ هـ .

ينظر : الأعلام ٣٤١/٧ ، معاهد التنصيص ١٩٦/١ ، الأمدى ١٢ .

(٢) الشاهد فيه قوله : « لآت هُنَا » حيث عملت « لآت » في « هُنَا » الإشارة ، وقال ابن مالك
وأبو علي الفارسي إن « لآت » لا يصح إعمالها في معرفة أو مكان ، فـ « هُنَا » عندهما
منصوبة على الظرف ، و « لآت » غير عاملة .

ينظر : ديوانه ص ٥٣ ، وخزانة الأدب ١٩٦/٤ ، ١٩٨ ، والخصائص ٤٧٤/٢ ، والدرر
١١٨/٢ ، وشرح التصريح ٢٠٠/١ ، وشرح المفصل ١٧/٣ ، ولسان العرب (هُنَا) ،
والمختضب ٣٩/٢ ، والمقاصد النحوية ١٠٦/٢ ، ١٩٨/٤ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٨٩/١ ،
ورصف المباني ص ١٧٠ .

(٣) م : وقولى : « والعطف على خبرها كالعطف على خبر ما إذا كان منصوبًا » تشمل ذلك -

وقد أجروا « إن » النافية في الشعر مجرى « ما » في نصب الخبر ؛ لشبهها بها ؛ قال [من المنسرح] :

٤٨- **إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًا عَلَيَّ أَحَدٍ إِلَّا عَلَيَّ أَضْعَفُ الْجَائِينَ^(١)**
ولا يجوز ذلك في الكلام ؛ لأنها غير مختصة^(٢) .

• • •

- كتمثيل العطف على غير ما ، إلا أنك لاتعطف على غير لا إلا اسماً نكرة ، ولاتعطف على غير لات إلا اسم زمان . أ هـ .

(١) قال البغدادي : هذا الشاهد مع كثرة دورانه في كتب النحو لم يعلم له قائل . والشاهد فيه قوله : « إن هو مستوليا » حيث أجرى « إن » مجرى « ما » ليس « فرغ بها مبتدأ ونصب الخبر .

ينظر : الأزهية ٤٦ ، أوضح المسالك ٢٩١/١ ، تخلص الشواهد ٣٠٦ ، الجنى الداني ٢٠٩ ، جواهر الأدب ٢٠٦ ، خزانة الأدب ١٦٦/٤ ، الدرر ١٠٨/٢ ، رصف المباني ١٠٨ ، شرح الأشموني ١٢٦/١ شرح التصريح ٢٠١/١ ، شرح شذور الذهب ٣٦٠ ، المقاصد النحوية ١١٣/٢ ، جمع الهوامع ١/١٢٥ .

(٢) م : وقولى : « ولا يجوز ذلك في الكلام لأنها غير مختصة » أعنى : أنها لاتختص بالدخول على الاسم بل تنفى بها الجملة الاسمية والفعلية فيقال : إن زيداً إلا قائم ، قال تعالى : ﴿ **إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ** ﴾ [الملك : ٢٠] أى ما الكافرون إلا فى غرور ، ويقال : إن قام زيد ، قال الله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ مَكَّنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ...** ﴾ [الأحقاف : ٢٦] أى فيما لم نمكنكم فيه ، والحرف إذا كان غير مختص بقياسه ألا يعمل . أ هـ .

بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي تَنْصِبُ الْأَسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ

وهي : « إِنْ وَأَنْ وَلَكِنْ » ومعناها التأكيد ، و « كَأَنَّ » ومعناها التشبيه ، و « لَيْتَ » ومعناها التمني ، و « لَعَلَّ » ومعناها الترجي في المحبوبات ، والتوقع في المحذورات .
اعلم : أن هذه الحروف لما كانت مختصة بالأسماء ، ولم تكن كالجزم منها ، أشبهت الأفعال ، فعملت ورفعت أحد الاسمين ، ونصبت الآخر ؛ لأنها أشبهت منها ما يطلب اسمين ، وما يطلب / من الأفعال اسمين يرفع أحدهما وينصب الآخر ، ولما كانت معاني هذه الحروف في أخبارها ، أشبهت الأخبار العمدة^(١) فرفعت ، وأشبهت الأسماء الفضلات فنصبت .

وجميعها إنما يدخل على المبتدأ والخبر : فما كان مبتدأ ، كان اسماً لها ، إلا اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية ، وكل اسم التزم فيه الرفع على الابتداء ؛ كـ « ما » التعجبية ، وإيمن الله ، وما كان خبراً للمبتدأ - فإنه يكون خبراً لها إلا الجمل غير المحتملة للصدق^(٢) والكذب ، وأسماء الاستفهام وكم الخبرية^(٣) .

(١) م : باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

قولي : « لما كانت معاني هذه الحروف في أخبارها أشبهت الأخبار العمدة » أعني : أنك إذا قلت : إن زيداً قائم ، ولكن عمراً منطلق ، وبلغني أن عمراً خارج ، وكُتبت القيام بـ « إن » ، والانطلاق بـ « لكن » والخروج بـ « أن » ، فمعنى هذه الحروف - وهو التأكيد - إنما هو في الخبر ، وكذلك إذا قلت : كان زيد الأسد ، فإن معنى كان هو السببية في الخبر ؛ ألا ترى أنك إنما شبهت زيداً بالأسد ، وإذا قلت : ليت زيداً قائم ، ولعل زيداً قائم ، فإنما تمنيت ورجوت القيام ، فمعنى ليت ولعل أيضاً إنما هو في الخبر . أ هـ .

(٢) في ط : الصدق .

(٣) م : وقولي : « إلا الجمل غير المحتملة للصدق والكذب واسم الاستفهام وكم الخبرية » إنما لم تقع أسماء الاستفهام وكم الخبرية أخباراً لهذه الحروف ؛ لأنها تلزم صدر الكلام ؛ فيلزم لذلك تقديمها ، وأخبار هذه الحروف لا يجوز تقديمها عليها ، وأما الجمل غير المحتملة للصدق والكذب فلم تقع أخباراً لهذه الحروف ؛ لمناقضة معناها معاني هذه الحروف ، فإن جاء مظهره وقوع الجملة غير المحتملة للصدق والكذب في موضع الخبر تحول ذلك ؛ نحو قوله : [من البسيط]

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ لِاتَّحَسَّبُوا لِيَلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَأْمًا

[وهو لأبي مكعب أخى بنى سعد بن مالك في خزائن الأدب ١٠ / ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، =

وانفردت إن من بين سائر أخواتها : بدخول اللام في الخبر^(١) إذا كان اسماً أو فعلاً مضارعاً أو ماضياً غير متصرف ؛ نحو : « يَنْعَمُ وَيَفْسُ » ، أو ظرفاً أو مجروراً ، أو جملة اسمية ، فإن كان ماضياً متصرفاً ، لم يجز دخولها عليه^(٢) .
وقد تدخل اللام على الاسم إذا وقع موقع الخبر ؛ نحو قولك : « إن في الدار لزيداً » .
وقد تدخل - أيضاً - على معمول الخبر إذا تقدم عليه ؛ نحو قولك : « إن زيدا لفي الدار قائم » .

فأما قراءة من قرأ : ﴿ إِلَّا أَنْتُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ [الفرقان : ٢٠] بفتح الهمزة فشاذة واللام فيها زائدة ، ولاتدخل اللام على إن نفسها وإن أبدلت همزتها هاء ، فأما قوله [من الطويل] :

٤٩ - أَلَا يَا سَنَّا بَرِّقِ عَلَيَّ قُلُّلَ الْحِمَى لَيْسَ مِنْ بَرِّقِ عَلَيَّ كَرِيمٍ^(٣)

- ٢٥٠ ، والدرر ٢ / ١٧٠ ، وبلا نسبة في شرح التصريح ١ / ٢٩٨ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٩١٤ ، ومغني اللبيب ٢ / ٥٨٥ ، وجمع الهوامع ١ / ١٣٥] .

وقول الجميح : [من البسيط]

وَلَوْ أَصَابَتْ لَقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ إِنَّ الرِّيَاضَةَ لِأَنْصِيبِكَ لِلشَّيْبِ

[ينظر البيت في وصف المباني ص ١٢٠ ، والأشباه والنظائر ٦ / ٢٣٤ ، وتذكرة النحاة ص ٤٤٥ ، والخزاة ١٠ / ٢٤٦ - ٢٤٧ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٨٨ ، وشرح اختيارات المفضل ١ / ١٥٣ ، وجواهر الأدب ص ٢٣٩ ، وروى الكذب بدل للشيب] .

فإنهما مخرجان على إضمار القول ، أي : أقول لكم لا تحسبوا ليهم عن ليكم ناما ، وإن الرياضة أقول لك : لأنصيبك للشيب ، فالخبر هو القول المحذوف ، وكثيرا ما يحذف القول إذا دل المعنى عليه ، قال تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٠٦] أي : فيقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم ، وقوله تعالى : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ [الرعد : ٢٣] أي : يقولون : سلام عليكم . أ هـ .

(١) م : وقولي ؛ وانفردت إن من بين سائر أخواتها بدخول اللام في غيرها ؛ إلى آخره مثال دخول اللام في الخبر إذا كان اسما ، قولك : إن زيدا لقائم ، ومثال دخولها فيه إذا كان فعلاً مضارعاً إن زيدا ليقوم ، ومثال دخولها فيه إذا كان ماضياً غير متصرف قولك : إن زيدا لنعم الرجل ، ومثال دخولها فيه إذا كان ظرفاً أو مجروراً قولك : إن زيدا لخلفك ، وإن عمراً لفي الدار ، ومثال دخولها فيه إذا كان جملة اسمية قولك : إن زيدا لوجهه حسن . أ هـ .

(٢) م : وقولي ؛ فإن كان ماضياً متصرفاً لم يجز دخولها عليه ؛ أعني : أنه لا يجوز أن تقول : إن زيدا لقائم . أ هـ .

(٣) البيت : قيل : لحمد بن سلمة وقيل لرجل من بني نمير .

فأصله : « له إنك » ، ثم نُقِلت حركة الهمزة ، والعرب تقول : « له أنت » .
ولا يجوز تقديم شيء من معمولات هذه الحروف عليها ، ولا تقديم أخبارها على
أسمائها لضعفها في العمل ، إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً ؛ فإن العرب اتسمت
فيهما^(١) ، ويجوز تقديم معمول الخبر عليه إذا لم يكن بالخبر مانع من موانع تقديم
المفعول على العامل^(٢) ، ولا يجوز تقديمه عليها أصلاً^(٣) ، ولا على الاسم إلا أن يكون
ظرفاً أو مجروراً^(٤) في أحد القولين ، وهو مع ذلك قليل ؛ نحو قوله [من الطويل] :
٥- وَلَا تُلْحِنِي فِيهَا فَإِنْ بِحُبِّهَا أَخَاكَ تُصَابُ الْقَلْبِ جِئْ بِبَلَابِلُهُ^(٥)

= (و) السنن (بالقصر : ضوء البرق . و) القليل) : جمع قلة وهي من كل شيء : أعلاه .
ورواه ابن بري : « قنن الحمى » جمع قنة بمعنى القلة . و) الحمى (هو المكان الذي يحس من
الناس فلا يقربه أحد ، وأراد به حمى حبيته .
والشاهد فيه قوله : « له إنك » يريد : لإنك ، فأبدل الهمزة هاء ، وقدمت لام التوكيد على
« إن » ، مع الجمع بين حرفي التوكيد . وفي البيت أقوال أخرى .
ينظر : لسان العرب (لهن) ، (قذي) ، ولرجل من بني نعيم في خزنة الأدب ٣٣٨/١٠ ،
٣٣٩ ، ٣٥١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٤٤/٢ ، وأمالى الزجاجي ص ٢٥٠ ، والجنى
الداني ص ١٢٩ ، وجواهر الأدب ص ٨٣ ، ٣٣٣ ، والخصائص ٣١٥/١ ، ١٩٥/٢ ،
والدرر ١٩١/٢ ، وديوان المعاني ١٩٢/٢ ، ووصف المباني ص ٤٤ ، ١٢١ ، ٢٣٣ ، وشرح
صناعة الإعراب ٣٧١/١ ، ٥٥٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ٦٠٢/٢ ، وشرح المفصل ٦٣/٨ ،
٢٥/٩ ، ٤٢/١٠ ، ولسان العرب (أنن) ، ومجالس ثعلب ١١٣/١ ، ٤١٣/٢ ، ومغني
الليبي ٢٣١/١ ، والممتع في التصريف ٣٩٨/١ ، وجمع الهوامع ١/١٤١ .

- (١) م : وقولى : « إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً ، فإن العرب اتسمت فيهما » مثال ذلك
قولك : إن في الدار زيداً ، وإن عندك عمراً . أ هـ .
(٢) م : وقولى : « ويجوز تقديم معمول الخبر عليه ، إذا لم يكن للخبر مانع من موانع تقديم المفعول
على العامل » مثال ذلك : إن زيداً عمراً ضارب ، أى : ضارب عمراً ، فقدمت معمول
« ضارب » عليه إذ لا مانع يمنع من ذلك ، ولو قلت إن زيداً عمراً ماضرب ، تريد : ماضرب
عمراً ، لم يجز ذلك ، لأن « ما » لها صدر الكلام ، فلا يجوز تقديم ما بعدها عليها . أ هـ .
(٣) م : وقولى : « ولا يجوز تقديمه عليها أصلاً » لا يجوز أن يقال : في الدار إن زيداً قائم ،
ولا عمراً إن زيداً ضارب ، تريد : إن زيداً قائم في الدار ، وإن زيداً ضارب عمراً . أ هـ .
(٤) م : وقولى : « ولا على الاسم إلا أن يكون ظرفاً أو مجروراً » مثال ذلك : قولك : إن في الدار
زيداً قائم ، وإن عندك زيداً جالس ، تريد : إن زيداً قائم في الدار ، وإن زيداً جالس عندك .
وقولى : « في أحد القولين » لأنه قد قيل : إن الظرف والمجرور متعلقان بمحذوف على
طريق البيتين ، وليس متعلقين بالخبر ، واعترض بهما بين هذه الحروف وأسمائها . أ هـ .
(٥) البيت بلا نسبة في : الأشباه والنظائر ٢٣١/٢ ، خزنة الأدب ٤٥٣/٨ ، ٤٥٥ ، =

وإذا اتصل بحرف من هذه الحروف بياء المتكلم ، لحقته نون الوقاية ، ولا تلزم فتقول : إني وإني ، وكذلك سائر أخواتها إلا « لَيْتٌ » فإنها تلزمها فتقول : « لَيْتِي » ، ولا يجوز « لَيْتِي » إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الوافر] :

٥١ - كَمُنِّيَّةٌ جَابِرٌ إِذْ قَالَ : لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأُثْلِفُ بَعْضَ مَالِي / (١)

ب ١٩

ويجوز حذف أسماء هذه الحروف في نصيب الكلام ، إذا دل على ذلك دليل ، ومن ذلك قول الفرزدق [من الطويل] :

٥٢ - فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قُرَاتِي وَلَكِنْ زَجِيحٌ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ (٢)

= الدرر ١٧٢/٢ ، شرح الأشموني ١٣٧/١ ، شرح شواهد المغني ٩٦٩/٢ ، معنى اللبيب ٢/٢٩٣ ، المقاصد النحوية ٣٠٩/٢ ، ومع الهوامع ١/١٣٥ .

والشاهد فيه : تقديم معمول خبر « إن » على اسمها ؛ حيث قدم « بحبها » على « أخاك » وهو ضرورة .

(١) البيت لزيد الخليل .

الشاهد فيه : قوله : « لَيْتِي » ، والقياس : لَيْتِي ، حذف نون الوقاية ضرورة .
ينظر : ديوانه ٨٧ ، وتخليص الشواهد ص ١٠٠ ، وخزانة الأدب ٣٧٥/٥ ، ٣٧٧ ،
والدرر ٢٠٥/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٩٧/٢ ، وشرح المفصل ١٢٣/٣ ، والكتاب ٣٧٠/٢ ،
ولسان العرب (لَيْت) ، والمقاصد النحوية ٣٤٦/١ ، ونوادر أبي زيد ص ٦٨ ، وبلا نسبة في
جواهر الأدب ص ١٥٣ ، وروصف المباني ص ٣٠٠ ، ٣٦١ ، وصر صناعة الإعراب ٥٥٠/٢ ،
وشرح الأشموني ٥٦/١ ، وشرح ابن عقيل ص ٦١ ، ومجالس ثعلب ١٢٩ ، والمقتضب ١/
٢٥٠ ومع الهوامع ١/٦٤ .

(٢) البيت قاله الفرزدق في هجاء رجل من « ضبة » .

والمشافر : جمع مشفر وهو من البحر كالشفة للإنسان .
والشاهد في البيت : « وَلَكِنْ زَجِيحٌ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ » حيث حذف اسم « لكن » والتقدير
« وَلَكِنْ زَجِيحٌ » ويجوز نصب « زَجِيحٌ » على « لكن » على إضمار الخبر وهو أنيس .
ينظر : ديوانه ٤٨١ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٢ ، وخزانة الأدب ٤٤٤،١٠ ، والدرر ٢/
١٧٦ ، وشرح شواهد المغني ٧٠١/٢ ، وشرح المفصل ٨١/٨ ، ٨٢ ، والكتاب ١٣٦/٢ ،
ولسان العرب (شفر) ، والمقتضب ١٨٢/٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١٨٢/١ ، والجنى
الداني ص ٥٩٠ ، وخزانة الأدب ٢٣٠/١١ ، والدرر ١٦٠/٣ ، وروصف المباني ص ٢٧٩ ،
٢٨٩ ، ومجالس ثعلب ١٢٧/١ ، ومعنى اللبيب ص ٢٩١ ، والمنصف ١٢٩/٣ ، ومع
الهوامع ٣٦/١ ، ٢٢٣ ، والإنصاح ٢١٣ ، وتجهيد القواعد ١١٧/٢ ، البحر المحيط ٢٣٦/٧ ،
معاني الفراء ٣٤٤/٢ .

التقدير : ولكنك زنجي إلا أن يكون الاسم ضمير أمر أو شأن : فإنه لا يحسن حذفه إلا في ضرورة ؛ بشرط ألا يؤدي حذفه إلى أن يلي إن وأخواتها فِعْلٌ ؛ نحو قوله [من الخفيف] :

٥٣- إِنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً^(١)

التقدير : إنه .

وكذلك - أيضًا - يجوز حذف الخبر إذا كان عليه دليل ؛ ومن ذلك قوله :

(١) البيت للأخطل . والشاهد فيه قوله « إن من يدخل الكنيسة » حيث حذف اسم « إن » وهو ضمير الشأن ولا يجوز اعتبار « من » اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر في جملته فلا يعمل فيه ما قبله . وضمير الشأن يحذف في الشعر كثيرًا بخلاف اسم هذه الحروف فإنه وإن اختص حذفه بالشعر فإنما ورد بضعف وقوة . عند ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميرًا يكون كناية عن تلك الجملة وتكون الجملة خبرًا عن ذلك الضمير وتفسيرًا له ، ويوحدون الضمير لأنهم يريدون الأمر والحديث لأن كل جملة شأن وحديث . ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفخيم والتعظيم وذلك قولك : هو زيد قائم فهو ضمير لم يتقدمه ظاهر وإنما هو ضمير الشأن والحديث وفسره ما بعده من الخبر ، وهو زيد قائم ، ولم تأت في هذه الجملة بعائد إلى المبتدأ لأنها هو في المعنى ، ولذلك كانت مفسرة له ويسميه الكوفيون الضمير المجهول لأنه لم يتقدمه ما يعود عليه ، ويحيى هذا الضمير مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر نحو : إن وأخواتها ، ظننت وأخواتها ، وكان وأخواتها وتعمل فيه هذه العوامل كأن المكسورة المشددة وتكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر ، وقد تنصبهما في لفة ، وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن فإنه لا يحسن حذفه إلا في ضرورة كما قاله الأعلام في « شرح أبيات الجمل » وابن عصفور في كتاب « الضرائر » بشرط ألا يؤدي حذفه إلى أن يلي إن وأخواتها فعل كما في البيت الشاهد فتقديره : إنه من يدخل الكنيسة ، وإنما لم تجعل « من » اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله فوجب أن تكون « من » مبتدأ .

ينظر : خزانة الأدب ٤٥٧/١ ، الكافية ١٠٣/١ ، ابن عميش ١١٥/٣ ، الهمع ١٣٦/١ ، ابن الشجري ٢٩٥/١ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٢ ، الجمل للزجاجي ٢٢١ ، المغني ٣٧/١ ، ٥٨٩ ، ٤٥ ، ٣١٠ ، الدرر اللوامع ١١٥/١ ، شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٢/١ ، شرح أبياته لابن سيده ١٣٤ ، الحلل ٢٨٧ الفصول والجمل ١٩٣ ، ضرائر الشعر ١٧٨ ، شرح شواهد المغني ١٢٢/١ ، ٩١٨/٢ ، شرح أبياته ١٨٥/١ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٢ ، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨١ البسيط في شرح جمل الزجاجي ٤٣٥/١ ، ٩١٣/٢ الأشباه والنظائر ٤٦/٨ ، وأمالي ابن الحاجب ١٥٨/١ ، رصف المباني ص ١١٩ .

[من الطويل] :

٥٤- خَلَا أَنْ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكَاكِرِمَ تَهَشَّلًا (١)
فحذف تفضلوا ، لدلالة ما قبله عليه ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان الاسم نكرة ،
نحو قول الأعشى [من المنسرح] :

٥٥- إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًّا وَإِنْ فِي الشَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلًّا (٢)

أى : إِنْ لَنَا مَحَلًّا .

وإذا ألحقت هذه الحروف ما ، لم يجز إعمالها ، نحو قولك : « إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ » ،
لرؤال اختصاصها بالأسماء .

ألا ترى أنك تقول : إِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ ، إلا « لَيْتَ » فإنه يجوز إلغاؤها إذا جعلت ما
كافة ، وإعمالها إذا لم يُغْتَدَ بها ، لأنها باقية على اختصاصها ، لا يُقال : « لَيْتَمَا يَقُومُ
زَيْدٌ » ، وقد روى بيت النابغة (٣) [من البسيط] :

(١) البيت للأخطل .

الشاهد فيه : قوله « أَوْ أَنَّ الْأَكَاكِرِمَ تَهَشَّلًا » .

حيث حذف خبر أن وتقديره تفضلوا واسمها معرفة وفي هذا رد على الكوفيين في
اشتراطهم لحذف الخبر تنكير الاسم ، وعلى الفراء في اشتراطه تكرير « أَنْ » .

ينظر : خزانة الأدب ٤٥٣/١ ، ٤٥٤ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، وشرح المفصل ١٠٤/١ ولسان
العرب (نهشل) والمقتضب ١٣١/٤ وبلا نسبة في الخصائص ٣٧٤ / ٢ .

(٢) الشاهد : قوله « إِنْ مَحَلًّا ، وَإِنْ مُرْتَحَلًّا » حيث حذف خبر إِنْ وهو ظرف لقريظة ، والتقدير إِنْ
لَنَا فِي الدُّنْيَا مَحَلًّا وَإِنْ لَنَا عَنْهَا مُرْتَحَلًّا .

ينظر : ديوانه ص ٢٨٣ ، وخزانة الأدب ٤٥٢/١٠ ، ٤٥٩ ، والخصائص ٣٧٣/٢ ،
والدرر ١٧٣/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٥١٧/٢ ، والشعر والشعراء ص ٧٥ والكتاب ٢ /

١٤١ ، ولسان العرب (رحل) ، والمقتضب ٣٤٩/١ ، ومغني اللبيب ٨٢/١ والمقتضب ٤ /
١٣٠ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٢٩/٢ ، وأمالي ابن الحاجب ٣٤٥/١ ، وخزانة

الأدب ٢٢٧/٩ ، ووصف المباني ص ٢٩٨ ، وشرح شواهد المغني ٢٣٨/١ ، ٦١٢/٢ ،
وشرح المفصل ٨٤/٨ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٣٠ ولسان العرب (حلل) .

(٣) زياد بن معاوية بن ضباب الديلمي الفطيفي المضري ، أبو أمامة شاعر جاهلي وكان الأعشى
وحسان والحسناء ممن يعرض شعره على النابغة ، كان أحسن شعراء العرب ديباجة ، عاش عمراً
طويلاً توفي في ١٨ ق هـ .

ينظر : شرح شواهد المغني ٢٩ ، معاهد التنصيص ١ / ٣٣٣ ، الأغاني ٣/١١ وجمهرة
٢٦ ، ٥٢ ، ونهاية الأرب ٥٩/٣ ، والشعر والشعراء ٣٨ ، الأعلام ٥٤ / ٣ .

٥٦- قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَيَنْصِفُهُ فَقَدِ (١)

يرفع الحمام ونصبه على الوجهين .

ويجوز في : إِنْ وَأَنَّ وَلَكِنْ وَكَأَنَّ التخفيف بحذف أحد المثليين :

فَأَمَّا لَكِنْ إِذَا خُفِّفَتْ ، فَيَبْطُلُ عَمَلُهَا ؛ لِزَوَالِ الْاِخْتِصَاصِ نَحْوَ قَوْلِكَ : هَذَا مَقَامُ

زَيْدٌ ، لَكِنْ عَمِرٌ قَائِمٌ .

وَأَمَّا أَنْ وَكَأَنَّ : فَلَا يَجُوزُ فِيهِمَا إِلَّا الْإِعْمَالُ ؛ لِبَقَائِهِمَا عَلَى اِخْتِصَاصِهِمَا بِالْأَسْمَاءِ

إِلَّا أَنْ اسْمَهُمَا لَا يَكُونُ إِلَّا ضَمِيرًا شَأْنًا مَحْدُوفًا ؛ نَحْوَ قَوْلِكَ : هَذَا عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ،

وَكَأَنَّ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَعَلِمْتُ أَنَّ سَيَقُومُ زَيْدٌ ، التَّقْدِيرُ : أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَكَأَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ ،

وَأَنَّهُ سَيَقُومُ زَيْدٌ .

وَلَا يَكُونُ ظَاهِرًا أَوْ ضَمِيرًا لِإِرَادَةِ الشَّيْءِ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ؛ نَحْوَ قَوْلِهِ [مِنْ الرَّجْزِ] :

٥٧- كَأَنَّ وَرِيدَتِهِ رِشَاءٌ خُلْبٌ (٢)

وفي قول الآخر (٣) [مِنْ الطَّوِيلِ] :

(١) الشاهد : جواز إعمال ه ليت ، التي اتصلت بها ه ما ، وعدم إعمالها .

ينظر : ديوانه ص ٢٤ ، والأزهية ص ٨٩ ، ١١٤ ، والأغاني ٣١/١١ ، والإنصاف ٢/

٤٧٩ ، وتخليص الشواهد ص ٣٦٢ ، وتذكرة النحاة ص ٣٥٣ ، وخزانة الأدب ٢٥١/١٠ ،

٢٥٣ ، والخصائص ٤٦٠/٢ ، والدرر ٢١٦/١ ، ٢٠٤/٢ ، ووصف المباني ص ٢٩٩ ،

٣١٦ ، ٣١٨ ، وشرح التصريح ٢٢٥/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٢ ، وشرح شواهد

المغني ٧٥/١ ، ٢٠٠ ، ٦٩٠/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٣٣ ، وشرح المفصل ٥٨/٨ ،

والكتاب ١٣٧/٢ ، واللمع ص ٣٢٠ ، ومغني اللبيب ٦٣/١ ، ٢٨٦ ، ٣٠٨ ، والمقاصد النحوية

٢٥٤/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٩/١ ، وخزانة الأدب ١٥٧/٦ ، وشرح الأشموني ١/

١٤٣ ، وشرح قطر الندى ص ١٥١ ، ولسان العرب (فقد) ، وجمع الهوامع ١/ ٦٥ .

(٢) البيت لرؤبة .

والرشاء : الخبل ، الخلب بالضم : الليف .

والشاهد فيه مجيء اسم كَأَنَّ ، الخففة ؛ وهو وريدته ؛ ظاهراً ؛ للضرورة .

ينظر : ملحقات ديوانه ١٦٤/٣ ، ١٦٥ ، وابن يمين ٧٢/٨ والمقتضب ٥٠/١ والإنصاف

١٩٨ واللسان (خلب) والبحر ١١٩/٨ والتصريح ٢٣٤/١ والكشاف ٦/٤ .

(٣) م : وقولي ؛ ه وقول الآخر ؛ [مِنْ الطَّوِيلِ]

... .. كَأَنَّ ظَلِيَّةٌ تَعَطُّوْا إِلَى وَارِيِ السَّلْمِ

يعنى : أن اسم كَأَنَّ ضمير محذوف عائد على ممدوحته ، أى : كأنها ظلية =

٥٨ - كَأَنَّ ظَلِيْبَةً تَعْطُوْا إِلَيَّ وَارِقِ السَّلْمِ / (١)

١٢٠

وقد يثبت المضمر في الضرورة نحو قوله : [من الطويل]

٥٩ - فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاقِكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيْقِي (٢)

= وليس بضمير شأن ولاقصة . أ هـ .

(١) هذا عجز بيت ينسب إلى كثيرين : فتارة لعلياء بن أرقم وتارة لأرقم بن علياء وتارة لزيد بن أرقم ونسب أيضا لكعب بن أرقم ولباخت بن صريم اليشكري .
وصدرة :

وهوما توأفينا بوجه مقسم

وتوأفينا : تأتينا ، يقال وأفيته موافاة : أتيته .

والمقسم : المحسن وأصله من القسماة وهي مجاري الدموع وأعلى الوجه .
والشاهد فيه قوله : « كأن ظلية » حيث رفع « ظلية » على أنها خبر لـ « كأن » ، الخففة واسمها ضمير محذوف لا يراد به الشأن ، ويحتمل أن تكون « ظلية » مبتدأ ، وجملة « تعطر » خبره ، وهذه الجملة الاسمية خبر « كأن » واسمها ضمير شأن محذوف . وقد رويت « ظلية » - أيضا - بالنصب والجر . أما النصب فعلى أنها اسم « كأن » الخففة ، وذلك خاص بالشعر ، وأما الجر فعلى أن « أن » زائدة بين الجار والمجرور ، والتقدير :
ك « ظلية » .

ينظر : الأصمعيات ص ١٥٧ ، والدرر ٢٠٠/٢ وشرح التصريح ٢٣٤/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨٤/٤ ، ولأرقم بن علياء في شرح أبيات سيويه ٥٢٥/١ ، ولزيد بن أرقم في الإنصاف ٢٠٢/١ ، ولكعب بن أرقم في لسان العرب (قسم) ، ولباخت بن صريم اليشكري في تخلص الشواهد ص ٣٩٠ ، وشرح المفصل ٨٣/٨ ، والكتاب ١٣٤/٢ ، وله أو لعلياء بن أرقم في المقاصد النحوية ٣٠١/٢ ، ولأحدهما أو لأرقم بن علياء في شرح شواهد المغني ١/١١١ ولأحدهما أو لراشد بن شهاب اليشكري أو لابن أصرم اليشكري في خزنة الأدب ١٠/٤١١ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٧٧/١ ، وجواهر الأدب ص ١٩٧ ، والجنى الداني ص ٢٢٢ ، ٥٢٢ ، ووصف المباني ص ١١٧ ، ٢١١ ، وسر صناعة الإعراب ٦٨٣/٢ ، وسقط اللآلي ص ٨٢٩ ، وشرح الأشموني ١٤٧/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٤١ ، ٣٣١ ، وشرح قطر الندى ص ١٥٧ ، والكتاب ١٦٥/٣ ، والمختصب ٣٠٨/١ ، ومغني اللبيب ٣٣/١ ، ٢٠٤/٢ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، وجمع الهوامع ٤١٣/١ .

(٢) البيت بلا نسبة لي : الأزهية ص ٦٢ ، والأشباه والنظائر ٢٣٨/٥ ، و٢٦٢ ، والإنصاف ١/٢٠٥ ، والجنى الداني ص ٢١٨ ، وخزنة الأدب ٤٢٦/٥ ، ٤٢٧ ، ٣٨٢ ، ٣٨١/١٠ ، والدرر ١٩٨/٢ ، ووصف المباني ص ١١٥ ، وشرح الأشموني ١٤٦/١ ، وشرح شواهد المغني ١/١٠٥ ، وشرح ابن عقيل ص ١٩٣ ، وشرح المفصل ٧١/٨ ، ولسان العرب (حرر) ، (صدق) ، (أنن) ، ومغني اللبيب ٣١/١ ، والمقاصد النحوية ٣١١/٢ ، والمنصف ٣/١٢٨ ، وجمع الهوامع ١٤٣/١ .

والشاهد فيه إثبات ضمير الشأن الذي هو اسم « أن » الخففة للضرورة والأصل حذفه .

والجملة الواقعة خبراً لـ « أن » إذا كانت فعلية^(١) - فُصِّلَ بينهما بالسین أو سوف أو قد في الإيجاب ، وبـ « لا » في النفي ، إلا أن يكون الفعل غير متصرف ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [النجم : ٣٩] فلا يحتاج إلى الفصل لشبهه بالاسم ، وفصلهم بينها وبين الفعل بما ذكر - دليل على اختصاصها بالاسم .
وأما إن : فيجوز إلغاؤها وإعمالها ، ولا يكون اسمها إلا ظاهراً ، فإن أعملت ، لم تلزم اللام في الخبر ، بل يجوز : « إن زيدا قائم ولقائمه » وإن ألغيت ، لزم اللام ؛ فرقا بينها وبين النافية ؛ نحو قولك : « إن زيدا قائم » .

فمن ألغاهما فلزوال الاختصاص ؛ إذ قد تدخل على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ؛ نحو قولك : « إن ظننت زيدا قائما » ، وتلزم اللام أيضاً فارقةً ، ويكون دخولها على المنصوب الذي هو خبر في الأصل ، أو على الفصل ؛ نحو قولك : « إن ظننت زيدا لهو القائم » .

ومن أعملها فلأنها لم تفارق الاختصاص بالجملة ؛ إذ لا تدخل من الأفعال إلا على النواسخ للابتداء ، ولا تدخل على غيرها ، إلا إن شذ من ذلك شيء فلا يقاس عليه ؛ نحو قوله [من الكامل] :

٦٠ - شَلْتُ يَمِيثَكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا حَلْتُ عَلَيْكَ عُقُوبَةَ الْمُتَعَمِّدِ^(٢)

(١) م : وقولي : « والجملة الواقعة خبراً لـ « أن » إذا كانت فعلية » إلى آخره مثال الفصل بينهما بالسین أو سوف أو قد : علمت أن سيقوم زيد ، وأن سوف يقوم زيد ، وأن قد يقوم زيد ، ومثال الفصل بينهما بلا : علمت أن لا يقوم زيد . أ هـ .
(٢) البيت : لعاتكة بنت زيد ونسب لأسماء بنت أبي بكر ، شلت : يست ، وقيل : استرخت .
الشاهد : قوله « إن قتلت مسلماً » حيث ولي « إن » المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ وهو « قتلت » .

وهذا شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش .

ينظر : الأغاني ١١/١٨ ، وخزانة الأدب ٣٧٣/١٠ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، والدرر ٢/١٩٤ ، وشرح التصريح ٢٣١/١ ، وشرح شواهد المغني ٧١/١ ، والمقاصد النحوية ٢٧٨/٢ ، ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفرید ٢٧٧/٣ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ٤٩ ، والإنصاف ٦٤١/٢ ، وأوضح المسالك ٣٦٨/١ ، وتخليص الشواهد ص ٣٧٩ ، والجنى الداني ص ٢٠٨ ، ووصف المباني ص ١٠٩ ، وسر صناعة الإعراب ٥٤٨/٢ ، ٥٥٠ ، وشرح الأشموني ١٤٥/١ ، وشرح ابن عقيل ص ١٩٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٣٦ ، =

وحكى عن بعض الفصحاء : إن قنعت كاتبك لسوِّطًا .
وانفردت إن ولكن بجواز العطف على موضعهما مع الاسم في أحد القولين^(١) إلا
أنه لا يخلو أن تعطف على اسمها بعد الخبر أو قبله فإن عطفت بعده جاز لك وجهان :
النصب [على اللفظ]^(٢) ، والرفع على الموضع ، وإن عطفت قبله : فالنصب على
اللفظ ليس إلا ؛ نحو قولك « إن زيدًا وعمرًا قائمان » ، ولا يجوز الرفع على الموضع ؛
لأنه لم يتم الكلام ، فإن جاء شيء من ذلك ، فشاذ لا يقاس عليه ؛ نحو قولهم :
« إنك وزيدٌ ذاهبان » .

• • •

= شرح المفصل ٧١/٨ ، ٢٧/٩ ، واللامات ص ١١٦ ، ومجالس ثعلب ص ٣٦٨ ، والمحتسب
٢٥٥/٢ ، ومغني اللبيب ٢٤/١ ، والمنصف ١٢٧/٣ ، وجمع الهوامع ١/١٤٢ .
(١) م : وقولى : « في أحد القولين ، أعني أنك إذا قلت : « إن زيدًا قائم وعمرو » و « لكن بكرًا
منطلق وعمرو » فمن النحويين من جعل عمرًا معطوفًا على موضع إن ولكن مع اسميهما لأن
معنى « إن زيدًا قائم » و « لكن بكرًا منطلق » « زيد قائم » و « بكر منطلق » ومنهم من
يجعل عمرًا مبتدأ ، والخبر محذوف ؛ لدلالة ما قبله عليه ، كأنه قال : وعمرو قائم ، وبكر
منطلق ، ولم يجر العطف على الموضع ؛ لأنه لا محرز له ؛ ألا ترى أن الرفع على الابتداء
لا يكون إلا مع التعرى ، والتعرى قد زال بدخول إن ولكن ، وإنما يجوز العطف على الموضع
عنده في مثل قولك : ليس زيد بقائم ولا ذاهبًا ؛ لأن قولك : « بقائم » في موضع نصب ،
والطالب للنصب « ليس » وهي موجودة في اللفظ ؛ فهي تحرز الموضع . أ هـ .
(٢) سقط في ط .

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

المفعول به : هو كل فصلة انتصبت عن تمام الكلام ، يصلح وقوعها في جواب من
 ٢٠ ب قال : بِأَيِّ / شيء وقع الفعل ^(١) ؟ أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه .
 والعامل فيه أبدأ : الفعل ، أو اسم الفاعل ، أو الأمثلة التي تعمل عمله ، أو اسم
 المفعول ، أو المصدر المقدر بأن والفعل ، أو الاسم الموضوع موضع الفعل ، وأعنى
 بذلك : الإغراء ، والمصادر الموضوعه موضع الفعل ، وأسماء الأفعال .

• • •

(١) م : باب المفعول به

قولى : « يصلح وقوعها في جواب من قال : بأى شيء وقع الفعل ؟ » تحررت من سائر
 المفعولات ؛ فإنه لا يصلح فى شيء منها أن يُقال : بأى شيء وقع الفعل ؟ . أ هـ .

بَابُ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ

اعلم : أن الأفعال قسيمان : مُتَعَدِّ ، وهو : ما يصلح أن ينى منه اسم المفعول ، ويصلح السؤال عنه بأى شيء وقع ؟ (١) - وغير متعد ، وهو : ما لا يصلح ذلك فيه (٢) .
فالمتعدى منها ، وهو المقصود في هذا الباب : إما يتعدى إلى واحد أو إلى اثنين أو إلى ثلاثة :

فالمتعدى إلى واحد : إما أن يتعدى إليه بنفسه ، وهو : كل فعل يطلب مفعولاً به واحداً ، لا على معنى حرف من حروف الخفض ؛ كضرب (٣) . وإما بحرف خفض ، وهو : كل فعل يطلبه على معنى حرف من حروف الخفض ؛ كسِرْتُ (٤) ، وإما بنفسه تارة ، وبحرف جرٍ أخرى ، وهو : كل فعل يطلبه ويكون وصوله إليه بنفسه ، وبحرف الجرِّ على حدِّ سواء ؛ نحو : « نَصَحَ » (٥) وهذا الضرب الآخر يُحْفَظ ولا يقاس عليه .
ويجوز في الأنواع الثلاثة حذف المفعول اختصاراً ، وهو : أن تريد المحذوف ، واقتصاراً ، وهو : ألا تریده ؛ فمن الاختصار قوله [من الوافر] :

٦١ - مُنْعَمَةٌ تَصُونُ إِلَيْكَ مِنْهَا كَصَوْنِكَ مِنْ وِرَائِهِ شَرَعِيٌّ (٦)

(١) م : باب الأفعال المتعدية

- قولى : « متعد ، وهو ما يصلح أن ينى منه اسم المفعول ، ويصلح السؤال عنه بأى شيء وقع ؟ » مثال ذلك : ضرب ، تقول : مضروب ، وتقول : بأى شيء وقع ؟ . أ هـ .
(٢) م : وقولى : « وغير متعد ، وهو ما لا يصلح ذلك فيه » مثال ذلك : قام ، لا تقول : مقوم ، ولا بأى شيء وقع القيام ؟ بل : من أى شيء وقع القيام ؟ . أ هـ .
(٣) م : وقولى : « كضرب » أهنى أنك تقول : ضربت زيداً ، فينصب ضربت مفعوله ، ولا يحتاج فى وصوله إليه إلى حرف خفض . أ هـ .
(٤) م : وقولى : « كسِرْتُ » أهنى أنك تقول : سرت إلى زيد فيطلبُ « سرت » مفعولته على معنى حرف . أ هـ .
(٥) م : وقولى : « نحو : نصح » أهنى أنك تقول : نصحت زيداً ، وإن شئت : لزيد ، فيصل نصحت إلى زيد تارة بنفسه وتارة باللام ، قال تعالى ﴿ وَأَنْصَحُ لَكُمْ ... ﴾ [الأعراف : ٦٢] . أ هـ .
(٦) البيت للحطيفة . والشاهد قوله : « تصون إليك منها » يريد : تصون الكلام منها فحذف المفعول به ، وهذا الحذف كثير .
ينظر : ديوانه ص ١٣٨ ، والخصائص ٣٧٢/٢ ، والمختضب ١٢٥/١ ، ٢٤٥ ، ٣٢٢ .

أى : تصون إليك منها الحديث ؛ لأن المرأة تُوصف بكتمان الحديث ، ومن
الاقتصار : قوله تعالى : ﴿ سَكَلُوا وَأَشْرَبُوا ﴾ [البقرة : ٦٠] ، أى : أوقعوا هذين
الفعالين .

ويجوز إدخال اللام على المفعول به إذا تقدّم على العامل ؛ قال الله تعالى :
﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّزْقِ يَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف : ٤٣] ، وقد يجيء ذلك مع التأخير إلا أنه
لا يقاس عليه ؛ إلا في ضرورة نحو قوله [من الوافر] :

٦٢ - فَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلًا أَنخْنَا لِلْكَلاَكِلِ فَارْتَمَيْنَا^(١)

أى : أنخنا الكلاكل .

وكذلك - أيضاً - يجوز حذف حرف الخفض إن كان المفعول / أن أو أن مع
صلتها ، تقول : « عجبت من أنك قائم ، ومن أن يقوم زيد » ، وإن شئت حذفت
بين .

وإن كان المفعول خلاف ذلك ، لم يجر حذفه ، إلا حيث سمع ؛ قالوا : « فَرَّقْتُهُ
وَفَرَّقْتُهُ » أو في ضرورة ؛ نحو قوله [من الوافر] :

٦٣ - تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعْوَجُوا كَلَامِكُمْ عَلَيَّ إِذْ حَرَامٌ^(٢)

أى : على الديار ، وإذا تعدى الفعل إلى المفعول ظاهراً ، لم يتعد إليه مع ذلك
مضمراً ، لاتقول : « لزيد صرْبُهُ » ، فأما قوله [من البسيط] :

(١) البيت بلا نسبة في : رصف المباني ص ١١٦ ، ٢٢٢ .

الشاهد قوله : « أنخنا للكلاكل » ؛ حيث أدخل اللام على المفعول به « الكلاكل » رغم
تأخره عن عامله « أنخنا » ؛ وهو ضرورة .

(٢) البيت لجرير ، وقوله : « ولم تعوجوا » يقال : عاج رأس البعير إذا عطفه بالزمام .
الشاهد قوله : « تمرّون الديار » والأصل تمرّون بالديار فأسقط الشاعر حرف الجزم وعدى الفعل
بنفسه وهذا مقصود على السماع .

ينظر : ديوانه ص ٢٧٨ ، والأغاني ١٧٩/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٥٠٣ ، وخزانة
الأدب ١١٨/٩ ، ١١٩ ، ١٢١ ، والدرر ١٨٩/٥ ، وشرح شواهد المغني ٣١١/١ ، ولسان
العرب (مرر) ، والمقاصد النحوية ٥٦٠/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٤٥/٦ ، ٨ /
٢٥٢ ، وخزانة الأدب ١٥٨/٧ ، ورصف المباني ص ٢٤٧ ، وشرح ابن عقيل ص ٢٧٢ ،
وشرح المفصل ٨/٨ ، ١٠٣/٩ ، ومغني اللبيب ١٠٠/١ ، ٤٧٣/٢ ، وجمع الهوامع ٨٣/٢ .

٦٤ - هَذَا سَرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرَّشَاءِ إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ^(١)

فالضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، أي : يدرس الدرس .

والمتعدي إلى اثنين نوعان :

داخل على المبتدأ والخبر ، وما ليس كذلك :

فالداخل عليهما : « ظننت » ، إذا لم تكن بمعنى اتهمت ، بل يقينا أو شكاً^(٢) مع ترجيح أحد الطرفين ، « علمت » إذا لم تكن بمعنى عرفت^(٣) ، وه وجدت « بمعناها^(٤) ، وه حسيبت^(٥) « وه خلئت^(٦) إذا كانتا بمعنى ظننت الشكوية^(٥) ، وه زعمت^(٦) الاعتقادية^(٦) ،

(١) البيت بلا نسبة في : خزائن الأدب ٣/٢ ، ٢٢٦/٥ ، ٤٨/٩ ، ٦١ ، ٥٤٧ ، والدرر ٤/١٧١ ، ووصف المباني ص ٢٤٧ ، ٣١٥ ، وشرح التصريح ٣٢٦/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٥٨٧ ، والكتاب ٦٧/٣ ، ولسان العرب (سرق) ، وجمع الهوامع ٢/٣٣ .

والشاهد فيه قوله : « يدرسه » حيث جاءت الهاء مفعولاً مطلقاً . قال البغدادي : إن

الضمير في « يدرسه » يرجع إلى مضمون « يدرس » أي : الدرس ، فيكون راجعاً للمصدر المدلول عليه بالفعل وإنما لم يجر عوده للقرآن لئلا يلزم تعدى العاقل إلى الضمير وظاهره مقا .

(٢) م : وقولي : « ظننت إذا لم تكن بمعنى اتهمت ، بل يقينا أو شكاً » مثال ذلك : ظننت زيداً قائماً ، تريد : أيقنت ذلك أو شككت فيه ، مع تغليب وقوع القيام منه فإن كانت بمعنى اتهمت ، لم تكن من هذا الباب ، بل تتعدى إلى مفعول واحد ، فتقول : ظننت زيداً كما تقول : اتهمت زيداً . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وعلمت إذا لم تكن بمعنى : عرفت » مثال ذلك : علمت زيداً قائماً ، فإن كانت بمعنى : عرفت ، لم تكن من هذا الباب ، بل تتعدى إلى مفعول واحد . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « ووجدت بمعناها » أي : بمعنى علمت ، مثال ذلك : وجدت زيداً ذا حفاظ ، فإذا لم تكن بمعنى علمت ، لم تكن من هذا الباب ، بل تكون متعدية إلى واحد بنفسها ، نحو قولك : وجدت الضالة ، أي : أصبتها ، أو بحرف جر ، نحو قولك : وجدت على الرجل ، من الموجدة ، أو : وجدت المال ، من الوجد . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « وحسيبت وخلت إذا كانتا بمعنى ظننت الشكوية » مثال ذلك : حسبت زيداً قائماً ، وخلته ضاحكاً ، فإن لم يكونا بذلك المعنى ، لم يكونا من هذا الباب ، بل تقول : حسبت الشعر ، بمعنى : احمر ، فلا يتعدى ، وخلت من الخيلاء فلا يتعدى أيضاً . أ هـ .

(٦) م : وقولي : « وزعمت الاعتقادية » مثال ذلك : زعمت زيداً عالماً ، أي : اعتقدت ذلك ، فإن لم تكن بذلك المعنى ، لم تكن من هذا الباب ، بل تقول : زعم زيد بكراً ، أي : ظنه . أ هـ .

« رأيت » بمعنى علمت ، أو بمعنى ظننت الشككية ^(١) ، و« جعل » بمعنى صوّر ، و« وهب » بمعنى جَعَلَ .

وما كان من الأفعال متعدية إلى ثلاثة إذا بُني للمفعول - صار من هذا الباب ، وهذه الأفعال يكون ^(٢) مفعولها الأول كل ما صلح أن يكون مبتدأ ولم يلزم ذلك فيه ، ومفعولها الثاني كل ما صلح أن يكون خبراً لكان ^(٣) .

ويجوز في هذه الأفعال حذف المفعولين اختصاراً واقتصاراً :

(١) م : وقولى : « ورأيت بمعنى علمت ، أو ظننت الشككية » مثال ذلك : رأيت زيداً قائماً ، أى : علمت ذلك ، أو ظننت ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَرَوْنَهُ بَئِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾ [المعارج : ٦]
أى : يظنون بهيئاً ونعلمه قريباً ، فإن لم يكن معناها ما ذكر لم تكن من هذا الباب ، بل تقول : رأيت زيداً ، أى : أبصرته أو قطعته رثته ؛ فتعدى إلى مفعول واحد .

وقولى : « وما كان من الأفعال متعدية إلى ثلاثة إذا بُني للمفعول ، صار من هذا » مثال ذلك قولك : أعلمتُ زيداً قائماً ، ألا ترى أن أعلم كانت قبل بنائها للمفعول تعدى إلى ثلاثة ، فلما بُنيت له نقصت من المنصوبات المنصوب الأول ؛ لقيامه مقام الفاعل ، فبقي الثاني والثالث ، وهما فى الأصل مبتدأ وخبر ، وكذلك سائر أخواتها . أ هـ .

(٢) فى ط : يكون مكررة .

(٣) م : وقولى : « وهذه الأفعال يكون مفعولها الأول كل ما صلح أن يكون اسماً لكان ومفعولها الثاني كل ما صلح أن يكون خبراً لها » مثال ذلك قولك : ظننتُ زيداً يقوم أبوه ؛ ألا ترى أن ذلك جائز ؛ كما يجوز : كان زيد يقوم أبوه ، ولو قلت : ظننتُ زيداً هل قام أبوه ، لم يجوز ذلك كما لا يجوز : كان زيد هل قام أبوه ، فأما قول بعض الفصحاء : « وجدت الناس أخيراً ثقلاً » [ينظر هذا المثل فى مجمع الأمثال ٢٥٠/٣] قال فيه : ويجوز : « وجدت الناس » بالرفع على وجه الحكاية للجملة ، كقول ذى الرمة : [من الوافر]

سمعت الناس ينتجعون غيثاً فقلت لصيدح : انعجمى هلالاً

أى سمعت هذا القول ، ومن نصب الناس نصبه بالأمر ، أى اخبر الناس ثقله ، وجعل وجدت بمعنى عرفت هذا المثل ، والهاء فى « ثقله » للسكت بعد حذف العائد ، أهى أن أصله اخبر الناس ثقلمهم ، ثم حذف الهاء والميم ، ثم أدخل هاء الوقف ، وتكون الجملة فى موضع النصب بوجدت ، أى : وجدت الأمر كذلك .

قال أبو عبيد : جاءنا الحديث عن أبى الدرداء الأنصارى - رضى الله عنه - قال : أخرج الكلام على لفظ الأمر ومعناه الخبر ؛ يريد أنك إذا خبرتهم قلوبهم .

يضرب فى ذم الناس وسوء معاشرتهم [

لعلى إضمار القول أى : يقال لمن خبرت منهم : اخبر ثقله ، وقد بينا أن القول كثيراً ما يضمر إذا دل معنى الكلام على ذلك . أ هـ .

فمن الاختصار : قول الكميت (١) : [من الطويل]

٦٥ - بَأَى كِتَابِ أُمِّ بَابَةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ (٢)

أى : وتحسب حبه عارًا على .

ومن الاختصار قولهم : « مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ » أى : تقع منه خيلة .

فأما حذف أحدهما : فلا يجوز اقتصارًا ، ويجوز اختصارًا فى ضعف من الكلام ؛

ومنه قول عنترة (٣) : [من الكامل]

٦٦ - وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِثْنَى بِمَنْزِلَةِ الْحَبِّ الْمَكْرَمِ (٤)

(١) الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي ، أبو المستهل : شاعر الهاشميين من أهل الكوفة . اشتهر فى العصر الأموي . وكان عالمًا بأداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها ، ثقة فى علمه ، منحازًا إلى بني هاشم . وهو من أصحاب الملحمة . أشهر شعره : الهاشميات ، وهى عدة قصائد فى مدح الهاشميين ، ترجمت إلى الألمانية . ويقال إن شعره أكثر من خمسة آلاف بيت ، توفي سنة ١٢٦ هـ .

ينظر : الأعلام ٢٣٣/٥ ، والأغانى ١٥/١٠٨ ، والشعر والشعراء ٥٦٢ ، ٥٦٦ .

(٢) البيت قاله الكميت فى مدح آل البيت .

الشاهد : قوله « وتحسب » حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما .

وكذلك قوله : « أم بآبة سنة » حيث أنت « آبا » فى الاستفهام وهو قليل كما قال أبو

حيان وهى مضافة أيضاً ، وقد ورد عن الأخفش جواز العائىث لا على وجه القلة .

ينظر : خزانة الأدب ١٣٧/٩ ، والدرر ٢٧٢/١ ، ٢٥٣/٢ ، وشرح التصريح ٢٥٩/١ ،

وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ٦٩٢ ، والمحاسب ١٨٣/١ ، والمقاصد النحوية ٤١٣/٢ ،

١١٢/٣ ، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٦٩/٢ ، وشرح الأشموني ص ١٦٤ ، وشرح ابن

عقيل ص ٢٢٥ ، وجمع الهوامع ١٥٢/١ ، البحر المحيط ٤٧٨/٧ وحاشية بس ٢٦١/١ ، شرح

الكافية للرضى ٢٧٩/٢ ، تمهيد القواعد ٢٨٩/٢ ، ٢٩٨ .

(٣) عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قرا العبسي : أشهر فرسان العرب فى الجاهلية ، ومن

شعراء الطبقة الأولى من أهل نجد ، أمه حبشية اسمها زبيبة كان من أحسن العرب شيعة ومن

أهزمهم نفساً ، يوصف بالحلم على شدة بطشه وكان مغرماً بابنة عمه عبلة وله قصة مشهورة

وقل أن تخلو نصيدة من ذكرها اجتمع فى شابهه بامرئ القيس الشاعر ، وشهد حرب داحس

والغبراء ، وعاش طويلاً وقتله الأسد الرهيب أو جبار ابن عمرو الطائي . ينسب إليه ديوان شعر

أكثره مصنوع .

ينظر : الأعلام ٩١/٥ ، وخزانة الأدب ٦٢/١ ، الشعر والشعراء / ٧٥ ، جمهرة أشعار

العرب / ٩٣ ، آداب اللغة / ١١٧ .

(٤) الشاهد فيه : « فلا تظنى غيره » حيث حذف المفعول الثانى لـ « تظنى » لقيام الدليل =

أى : فلا تظنى غيره واقفاً منى .

وهذه الأفعال إن دخلت عليها أداة نفي ، لم تلغ أصلاً ، وإن لم تدخل عليها ، فلا تخلو أن تتقدم على المفعولين أو تتوسط أو تتأخر ، فإن / تقدمت عليهما ، فلا تخلو أن تقع أول الكلام أو يتقدمها شيء ، فإن لم تقع أولاً ، فالإعمال حسن ، والإلغاء ضعيف ، ومن الإلغاء قوله [من البسيط] :

٦٧- كَذَلِكَ أَذْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي إِنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشُّيْمَةِ الْأَدْبُ (١)

وإن وقعت أولاً فالإعمال ليس إلا ، نحو قولك : « ظننتُ زيداً قائماً » ، وإن توسطت أو تأخرت ، جاز الوجهان (٢) ، إلا أن الإلغاء مع التأخير أحسن منه مع التوسط .

= على المحذوف .

وتقدير الكلام « ولقد نزلت فلا تظني غيره واقفاً » .

ينظر : ديوانه ص ١٩١ و أدب الكاتب ص ٦١٣ والأشباه والنظائر ٤٠٥/٢ والاشتقاق ٣٨ ، الأغاني ٢١٢/٩ ، جمهرة اللغة ٥٩١ ، وخزانة الأدب ٢٢٧/٣ ، ١٣٦/٩ ، والخصائص ٢١٤/٢ ، الدرر ٢٥٦/٢ وشرح شذور الذهب ص ٤٨٦ ، وشرح شواهد المغني ٤٨٠/١ ، لسان العرب (حجب) ، والمقاصد النحوية ٤١٤/٢ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٧/٢ ، وشرح الأشموني ١٦٤/١ ، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٥ ، وجمع الهوامع ١/١٥٢ .

(١) البيت لبعض الفزاريين .

والشاهد فيه قوله : « إِنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشُّيْمَةِ الْأَدْبُ » حيث ألفى عمل الفعل « وجدتُ » مع تقدمه ، ولو عمله لقال : « وجدتُ مَلَكَ الشُّيْمَةِ الْأَدْبُ » ، ينصب « مَلَكَ » و« الأدب » على أنهما مفعولان . وخرجه البصريون على ثلاثة أوجه : الأول أنه من باب التعليق ، ولأم الابتداء مقدرة الدخول على « مَلَكَ » . والثاني أنه من باب الإعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان . والثالث أنه من باب الإلغاء ، لكن سبب الإلغاء أن الفعل لم يقع في أول الكلام ، بل قد سبقه قول الشاعر « إِنِّي » .

ينظر : خزانة الأدب ١٣٩/٩ ، ١٤٣ ، ٣٣٥/١٠ ، والدرر ٢٥٧/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٣٣/٣ ، وأوضح المسالك ٦٥/٢ ، وتخليص الشواهد ص ٤٤٩ ، وشرح الأشموني ١٦٠/١ ، وشرح التصريح ٢٥٨/١ ، وشرح ديوان الحماسة للحرزوقي ص ١١٤٦ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٤٩ ، وشرح ابن عقيل ص ٢٢١ ، والمقاصد النحوية ٤١١/٢ ، ٣/٨٩ ، وجمع الهوامع ١/١٥٣ .

(٢) م : وقولى : « وإن توسطت أو تأخرت جاز الوجهان » مثال إلغائها مع التوسط قولك : زيد =

هذا ما لم تؤكد الفعل بالمصدر أو بضميره أو بالإشارة إليه ، فإن أكدته بشيء من ذلك فالإعمال ، تقدمت أو تأخرت أو توسطت (١) ، وقد يجوز الإلغاء في حال التوسط والتأخر مع التأكيد بالضمير أو بالإشارة أو بالمصدر ، وهو قليل جدًا ، وهو مع الضمير أقل منه مع اسم الإشارة ، ومن ذلك قوله [من الكامل] :

٦٨- يَا عَمْرُو إِنَّكَ قَدْ مَلَأْتَ صَحَابِي

وَصَحَابَتَيْكَ إِخَالُ ذَاكَ قَلِيلٌ (٢)

والإلغاء مع التأكيد بصريح المصدر أقل من ذلك بكثير .

وقد تسدَّ أنْ وأنْ مع صلاتيهما مسدَّ المفعولين (٣) ، فتقول : ظننتُ أنْ زيدًا قائمٌ ،

= ظننت قائمٌ ، ومنه قوله [من البسيط] :

أَبَا أَرَا جِيزَ تَابِنَ اللُّؤْمِ تُوجِدُنِي وَفِي الأَرَا جِيزَ خَلْتُ اللُّؤْمَ وَالْحَلْوَزُ

[البيت لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢٨ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٧/١ ، ولسان العرب (خول) ، وللعين المنقرى في تخلص الشواهد ص ٤٤٥ وخزانة الأدب ١/٢٥٧ ، الدرر ٢/٢٥٦ ، وشرح التصريح ١/٢٥٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٠ ، وشرح المفصل ٧/٨٤ ، ٨٥ ، الكتاب ١/١٢٠ ، والمقاصد النحوية ٢/٤٠٤ ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٢/١٨٤ ، وأوضح المسالك ٢/٥٨ ، وشرح قطر الندى ص ١٧٤ ، واللمع ص ١٣٧ .

ومن إلغائها مع التأخر قوله [من الكامل] :

القَوْمُ فِي أَثْرِي ظَنَنْتُ فَإِنْ يَكُنْ مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفَرْتُ وَخَاطَبُوا

[البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٣ ، وشرح قطر الندى ص ١٧٥]

ويروى « القوم » بالنصب على الإعمال . أ هـ .

(١) م : وقولى : « فإن أكدته بشيء من ذلك فالإعمال ليس إلا ، تقدمت أو توسطت أو تأخرت ، مثال تأكيده بالمصدر : ظننت ظنًا زيدًا قائمًا ، ومثال تأكيده بضمير المصدر : ظننته زيدًا قائمًا ، فعمد الضمير على الظن المفهوم من ظننت ، ومثال تأكيده بالإشارة إلى المصدر قولك : ظننت ذلك زيدًا قائمًا . أ هـ .

(٢) الشاهد في البيت : جواز إلغاء عمل « إخال » في حال التوسط بين معموليها مع تأكيدها باسم الإشارة . ينظر شرح شواهد المعنى ٢/٩٣٢ ، ومعنى اللبيب ٢/٦٤٢ .

(٣) المفعولان هنا : هما الأول والثاني ، وقد تسدَّ « أن » ، و« أن » مع صلاتيهما - أيضًا - مسدَّ المفعولين : الثاني والثالث في باب « أعلم » التي تعدى إلى ثلاثة مفاعيل . وسياتي قريبًا .

وأن يقوم زيداً .

ويجوز في هذه الأفعال الفصل ، وهو : وضع ضمير منفصل لا موضع له من الإعراب بين المفعولين إذا كانا معرفتين ، أو نكرتين مقاربتين للمعرفة ، أو معرفة ونكرة مقاربة لها ، وأعنى بالنكرة المقاربة للمعرفة في هذا الباب (أفعل من) ؛ لأنها لاتقبل الألف واللام ؛ كما أن المعرفة لاتقبلهما ، ويكون الضمير على وفق المفعول الأول في الغيبة والتكلم والخطاب ؛ لأن العرب جعلت فيه ضرباً من التأكيد لما قبله ، فتقول : « ظننتُ زيداً هو القائم ، وظننتك أنتَ القائم ، وظننتُني أنا القائم » ، ولما فيه من التأكيد ، لم يستجيزوا الجمع بينه وبين التأكيد ؛ فلا يقولون : « ظننتك أنت أنت القائم » يجعلون أحدهما تأكيداً والآخر فصلاً ، بل استغنيت بأحدهما عن الآخر .

ويجوز الفصل أيضاً بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصلهما ذلك ، إذا كانا معرفتين (١) أو نكرتين مقاربتين للمعرفة (٢) أو معرفة ونكرة مقاربة / لها (٣) ، إلا أنه لاتظهر الفصلية نصاً إلا في باب « ظننت وأعلمت » بشرط أن يكون المفعول الذي قبل الفصل اسماً ظاهراً ؛ نحو قولك : « أعلمتُ زيداً عمراً هو القائم » ألا ترى أنه لا يتصور أن يكون تأكيداً لعمرو ؛ لأنه ظاهر ؛ والمضمر لا يؤكد به المظهر ، ولا بدلاً منه ؛ لأن المضمر إذا كان بدلاً مما قبله فإنما تكون صيغته على وفق موضع الأول من الإعراب ، فلو كان بدلاً ، لقلت : إياه ، فتبين أنه فصل لا موضع له من الإعراب ، أو في باب « كان » بشرط دخول اللام على الفصل ؛ نحو قولك : « إن كان زيداً فهو القائم » ، فأما قول الشاعر : [من الوافر]

٦٩- وَكَأَيِّنْ بِالْأَبْطَاحِ مِنْ صَدِيقِي تَرَائِي لَوْ أَصْبَحْتُ هُوَ الْمَصَابِيحُ (٤)

- (١) م : وقولي : « أو ما أصلهما كذلك ، إذا كانا معرفتين » مثال ذلك : زيد هو القائم ، وإن زيداً هو القائم . أ هـ .
- (٢) م : وقولي : « أو نكرتين مقاربتين للمعرفة » مثال ذلك : خير من زيد هو شر من عمرو ، وإن خيراً من زيد هو شر من عمرو . أ هـ .
- (٣) م : وقولي : « أو معرفة ونكرة مقاربة للمعرفة » مثال ذلك : زيد هو خير من عمرو ، وإن زيداً هو خير من عمرو . أ هـ .
- (٤) البيت لجرير .

فأتى بضمير الغيبة فاصلاً بين مفعولى تَرَى مع أن الذى قبله ضمير متكلم ، فيتمخرج على أن يكون التقدير : يرى مُصَابِي هو المصابا ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ثم أتى بالفصل على الأصل .

وحكى الأئمة : أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وذى الحال ، فيقول : « ضربت زيداً هو ضاحكاً » إلا أن ذلك قليل .

ويجوز فى هذه الأفعال وسائر أفعال القلوب التعليق ، وهو ترك العمل لمانع ، والموانع : أن يكون المفعول اسم استفهام (١) أو مضافاً إليه ، أو تدخل عليه همزة الاستفهام ، أو لام الابتداء ، أو ما النافية ، أو إن وفى خبرها اللام ؛ فهذه الأشياء توجب التعليق ، أو يكون الاسم مُسْتَفْهَمًا عنه فى المعنى ؛ فتكون فى التعليق بالخيار ؛ نحو قولك : « عَلِمْتُ زيدٌ أبو مَنْ هو » ، وإن شئت نصبت زيداً ؛ ألا ترى أن المعنى : « علمت أزيد (٢) أبو عمرو أم أبو غيره ؟ » إلا أن تدخل الفعل معنى فعل لا

والشاهد فيه قوله : « أصبت هو المصابا » حيث فصل بضمير الغيبة بين المضاف المقدر ، وهو مصابي ، وبين الاسم الظاهر ، وهو قوله : « مصابا » ، والتقدير : « يرى مصابي هو المصاب » . وقيل : الضمير هنا تأكيد للضمير المستتر الذى هو فاعل « يراني » ، والمعنى : يراني هو المصابا ، وقيل : الضمير فصل للياء مع ما فى ظاهر ذلك من الاختلاف بين معناه ، إذ أصل الياء للمتكلم ، وهى « هو » للغائب ، ولكنه لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه ، حتى كان إذا أصيب كان صديقه قد أصيب ، عبر عن صديقه بضمير نفسه ؛ لأنه نفسه فى المعنى .

ينظر : شرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٠ ، وشرح شواهد المعنى ص ٨٧٥ ، مغني اللبيب ص ٤٩٥ ، وهو بلا نسبة فى أمالي ابن الحاجب ص ٦٦٢ ، وخزانة الأدب ٥٣/٤ ، ٥ / ١٣٩ ، ووصف المباني ص ١٣٠ ، وشرح الأشموني ٦٣٩/٣ ، وشرح المفصل ١١٠/٣ ، ٤ / ١٣٥ ، وجمع الهوامع ٦٨/١ ، ٢٥٦ ، ٧٦/٢ ، خزانة الأدب ٣٩٧/٥ الدرر ٢٢٤/١ .

(١) م : وقولى : « أن يكون المفعول اسم استفهام » مثال كونه اسم استفهام قولك : علمت أيهم فى "دار" ، ومثال كونه مضافاً إليه قولك : قد علمت أبو أيهم زيد ، ومثال دخول همزة الاستفهام عليه : قد علمت أزيد قائم أم عمرو ، ومثال دخول لام الابتداء قولك : قد علمت لزيد قائم ، ومثال دخول « ما » النافية عليها قولك : ما زيد قائم ومثال دخول إن وفى خبرها اللام قولك : قد علمت إن زيداً لقائم . أ هـ .

(٢) فى أ : أزيداً .

يعلق ؛ فإن العرب تلتزم فيه الإعمال ؛ وذلك نحو قولك : « رأيتك زيدًا أبو من هو » ،
ولا يجوز رفع زيد ؛ لأن الكلام دخله معنى « أخبِزنى » و « أخبِر » لاتعلق ، ولم يعلق
من غير أفعال القلوب إلا السؤال والرؤية من كلامهم : « سَلْ أبو من زيد » ، و « أما
ترى أى برق هنا » ، والفعل المُعَلَّقُ إن كان من قبيل ما يتعدى إلى واحد بحرف /
خافض - كانت الجملة فى موضع مفعول بعد إسقاط حرف الجر ؛ نحو قولك :
« فَكَّرْتُ أبو من زيد » .

ب٢٢

وإن كان من قبيل ما يتعدى إليه بنفسه ، كانت الجملة فى موضعه ؛ نحو قولك :
« عرفت أبو من زيد » ، وإن كان من قبيل ما يتعدى إلى اثنين ، سُدَّتْ الجملة
مسدُهما ؛ نحو قولك : « علمت أبو أيهم زيد » ، وإذا كان الاسم مُشْتَقًّا عنه فى
المعنى ، وأعملت فيه الفعل : فإن كان متعديًا إلى اثنين ، كانت الجملة فى موضع
المفعول الثانى ؛ نحو قولك : « علمتُ زيدًا أبو من هو » ، وإن كان متعديًا إلى
واحد ، كانت الجملة بدلًا من الاسم الذى قبلها ؛ نحو قولك : « عَرَفْتُ زيدًا أبو من
هو » ، ويكون من قبيل بدل الشيء من الشيء ، والتقدير : عرفت شأن أبو من هو ،
فحذف المضاف ، وقد قيل : إن الفعل فى جميع ما ذكر من قبيل ما يتعدى إلى
مفعولين (١) :

إما بحق الأصل ، وإما بالتضمنين ، وهو الصحيح عندى .

وغير الداخلى على المبتدأ أو الخبر :

إما أن يصل إليهما بنفسه ، وهو كلُّ فعل يطلب مفعولين ، يكون الأول (٢) منهما

(١) م : وقولى : « وقد قيل : إن الفعل فى جميع ما ذكر من قبيل ما يتعدى إلى مفعولين ... » إلى
آخره ، مثال كونه مما يتعدى إلى مفعولين نحو الأصل قولك : قد علمت أيهم قائم ، ومثال
كونه مما يتعدى إليهما بالتضمنين ، قولك : عرفت أيهم قائم ، ضَعْنْتُ « عَرَفْتُ » معنى
علمت المتعدية إلى مفعولين وحيدتين علقته ، وإنما اخترت ذلك على القول الآخر ؛ لأنك إذا
علقتها ، كان مفعولها مضمن الجملة ؛ كما أنها إذا تعدت إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر
كذلك ، وأما المتعدية إلى واحد ، فليس لها تسلط من جهة المعنى على معنى جملة ؛ بل
تطلب معنى مفردًا . أ هـ .

(٢) فى ط : الأصل .

فاعلا في المعنى ؛ نحو قولك : « أعطيتُ زيدًا درهماً » ، ألا ترى : أن زيدًا أخذ الدراهم .

وإما أن يصل لأحدهما بنفسه ، وإلى الآخر بحرف الجر ، وهو كل فعل يطلب مفعولين إلا أن طلبه لأحدهما على معنى حرف من حروف الخفض ؛ نحو قولك : « اختَرْتُ من الرجال زيدًا » ، ويجوز في هذين النوعين حذف المفعولين أو أحدهما اختصارًا أو اقتصارًا .

ومن الاقتصار : قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَطْعَمَ وَأَنْقَنَ ﴾ [الليل : ٥] ، ولا يجوز حذف حرف الجر ووصول الفعل إليهما بنفسه إلا فيما سمع ، ومما سُمِعَ ذلك فيه : اختار ، واستغفر ، وأمر ، وسمى ، وكفى ، ودعا ، بمعنى : سئى ، قال : [من الطويل]

٧- دَعَيْتَنِي أَخَاكَ أُمَّ صَبْرٍ ، وَلَمْ أَكُنْ أَخَاكَ ، وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا يَلْبَانًا^(١)

أى : سَمَيْتَنِي أَخَاكَ .

والمتعدي إلى ثلاثة هو : أعلم إذا لم تكن بمعنى : عَرَفَ^(٢) ، وأَرَى بمعناها ،

وأبأ ، ونبأ ، وأخبر ، وحَدَّثَ إذا ضُمَّتْ معنى أعلم ، ويجوز في هذه / الأفعال ٢٣ حذف المفعولات الثلاثة اقتصارًا واختصارًا .

أما حذف اثنين منها أو واحد ، فجائز اختصارًا ، وغير جائز اقتصارًا^(٣) ، ويكون

(١) البيت : لعبد الرحمن بن الحكم .

اللبان : الرضاع

الشاهد : قوله : « دعيتُ أخاها » حيث تعدى الفعل « دعا » الذي بمعنى سَمَيْتُ إلى مفعولين ، وهما الياء في « دعيتُ » وقوله : « أخاها » .

ينظر : البحر المحيط ٢١٩/٦ ، تخلص الشواهد ٣٣٧ ، شرح جمل الزجاجي ٣٠٦/١ .

شرح المفصل ٢٧/٦ ، معجم شواهد العربية ٣٩٧ ، وبلا لسبة في تخلص الشواهد ٤٤٠ .

(٢) م : وقولى : « هو أعلم إذا لم تكن بمعنى عرف » إنما اشترطت ذلك ؛ لأنها إذا كانت بمعنى عرف تعدت إلى مفعولين ، ومثال ذلك : أعلم الله زيدًا عمرًا خير الناس ، وكذلك تفعل بسائر أخواتها . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وغير جائز اقتصارًا » إنما لم يجر ذلك ؛ لأنك إذا قلت : أعلمت زيدًا ، لم تدر هل هي المتعدية إلى ثلاثة ، فيكون المحذوف منها اثنين ، أو التي بمعنى عرف ؛ فيكون المحذوف واحدًا إذ هو حذف من غير دليل ؛ فلا يعلم قدر ما حذف ، وسائر أفعال هذا الباب محمولة =

المفعول الثانى لهذه الأفعال ما كان أولاً فى باب ظننت ، والثالث ما كان ثانياً فيه ، ويجوز أن تسدُّ أن وأن مع صلتيهما مسدُّ المفعولين : الثانى والثالث (١) .

• • •

على أعلم فى امتناع الحذف ؛ لأنها مضمّنة معناها ؛ فجرت مجراها . أ هـ .
 (١) م : وقولى : « ويجوز أن تسدُّ أن وأن مع صلتيهما مسدُّ المفعول الثانى والثالث » مثال ذلك :
 أعلمت زيداً أن عمروً خارج ، وأعلمت زيداً أن يخرج عمرو . أ هـ .

بَابُ اسْمِ الْفَاعِلِ

اعلم : أن اسم الفاعل : إما أن يكون فيه الألف واللام أو لا يكون ، فإن كانت :
فإما أن يكون مفردًا أو مجموعًا جمع تكسير أو جمع سلامة بالألف والتاء ، أو مشئ ،
أو مجموعًا جمع سلامة بالواو والنون :

فإن كان مفردًا أو جمع تكسير أو جمع سلامة بالألف والتاء جاز في معموله الذي
يليه النصب والخفض إن كان الم معمول معرفًا بالألف واللام أو بالإضافة إلى ما فيه الألف
واللام أو إلى ضميره ؛ نحو قولك : « هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلُ ، وَالضَّارِبُ غُلامُ
الرَّجُلِ » ، « وَهَذَا الرَّجُلُ أَنَا الضَّارِبُ غُلامَهُ » ، وإن كان الم معمول غير ذلك ، لم يَجُزْ
فيه إلا النصب ، نحو قولك : « هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا وَالضَّارِبُكَ » .

وإن كان مشئ أو جمع سلامة بالواو والنون :

فإن أثبت النون ، لم يَجُزْ فيه إلا النصب^(١) ، وإن حذفها ، جاز النصب ، إن
قدّرت حذفها للطول ، والخفض ، إن قدّرت حذفها للإضافة ؛ فتقول : « الضَّارِبُكَ ،
وَالضَّارِبُ زَيْدًا ، وَالضَّارِبُ زَيْدًا » بنصب زيد وخفضه ، وسواء في ذلك كون اسم
الفاعل بمعنى المضئ أو الحال أو الاستقبال .

وإن لم يكن فيه الألف واللام : فإما أن يكون بمعنى المضئ أو الحال أو الاستقبال :
فإن كان بمعنى الحال ، أو الاستقبال - جاز فيه وجهان : حذف النون أو التنوين
وخفض الم معمول الذي يليه ، وإثباتهما ونصبه باسم الفاعل ؛ نحو قولك : « هَذَا
ضَّارِبُ زَيْدًا ، وَهَذَانِ ضَّارِبَانِ زَيْدًا ، وَهَؤُلَاءِ ضَّارِبُونَ زَيْدًا ، وَهَذَا ضَّارِبُ زَيْدٍ ،
وَهَذَانِ ضَّارِبَانِ زَيْدٍ ، وَهَؤُلَاءِ ضَّارِبُونَ زَيْدٍ » .

وإن كان بمعنى المضئ : فإما أن يكون من فِعلٍ / متعد إلى واحد ، أو من فعل متعد إلى أزيد . ٢٣ ب
فإن كان من فعل متعد إلى واحد : فحذفت^(٢) النون أو التنوين والخفض ؛ نحو

(١) م : باب اسم الفاعل

قولى : « إن أثبت النون ، لم يَجُزْ فيه إلا النصب » مثال ذلك : هذان الضاربان زيدًا ،
والضاربون زيدًا . أ هـ .

(٢) في أ : فحذف .

قولك : « هذا ضارب زيد أمس ، وهذا ضاربا عمرو أمس وهؤلاء ضاربو زيد أمس »
 وإن كان من فعل متعد إلى أزيد^(١) ، لم يَجُزْ فيه إلا حذف النون أو التنوين وإضافته إلى
 الذى يليه ونصبه ما بعده .

**ولا يعمل اسم الفاعل إلا بشروط ، وهى : الأيوصف^(٢) ، ولا يُصنَّفُ ، وأن يعتمد
 على أداة [نفى] أو استفهام ، أو يقع صلة لموصول ، أو صفة لموصوف لفظاً أو نيةً ،
 أو خبراً لذى خبر ، أو حالاً لذى حال ، أو فى موضع المفعول الثانى ، من باب**

(١) م : وقولى : « وإن كان من فعل يتعدى إلى أزيد » إلى آخره مثال ذلك : هذا معطى زيد
 درهمًا أمس ، وظانُّ زيد قائمًا أمس ، فتخفص الأول ، وهو : زيد ، وتنصب ما بعده ، وفى
 الناصب له خلاف ؛ فمنهم من يجعله بفعل مضمر ، تقديره أعطاه درهمًا ، وظنه قائمًا ،
 ومنهم من يجعل الناصب له اسم الفاعل نفسه ، وهو الصحيح ؛ لأنك إذا جعلت « قائمًا »
 منصوبًا بفعل مضمر ، كنت لم تذكر لاسم الفاعل من اسم الخبر عنه وحذفت الخبر ، ولا
 يخلو أن تحذفه اقتصارًا أو اختصارًا ، والاقتصار لا يجوز فى هذا الباب ، والاختصار بمنزلة
 الثابت ؛ فكما يجوز لاسم الفاعل بمعنى المضى أن يعمل فى ذلك المهدوف المراد ، فكذلك
 يجوز له أن يعمل فى هذا الملفوظ به ، ولا يكلف الإضمار ، ولا يمكن أن يقال : إن اسم
 الفاعل هنا بمنزلة صاحب لا يطلب معمولاً ؛ لأننا قد فرضناه عاملاً فى الظرف ، والذى يجرى
 من أسماء الفاعلين مجرى الجواميد لا يتعرض للزمان ، وإذا عمل فى الظرف كان متعرضًا
 للزمان . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « بشروط وهى ألا يوصف » أعنى : قبل العمل ، فأما وصفه بعد العمل ، فذلك
 سائغ ؛ قال : [من الطويل]

وولى كشؤوب القشئى بواهل ويخرجن من جعدي قرأه مُنْصَبُ
 [البيت بلا نسبة فى : تذكرة النحاة (٦٨٣) ، ومع الهوامع ٩٦/٢ ، الدرر ١٢٩/٢ ،
 ويعرى فى الهمع عجزه فقط فيه « منصب » بدلًا من « منصب » .]

فقرأ معمول لجند ، وقد وُصف بعد ذلك بـ « منصب » وإنما جاز ذلك ؛ لأنه يحصل له
 شبهه بالفعل قبل توهمين شبهه بالوصف وكذلك التصغير ، أعنى : ما كان منه واردًا على مكبر
 ملفوظ به ؛ لا تقول : هذا ضوئرب زيدًا غدا ؛ لأن التصغير يعمده من شبه الفعل ؛ لأن اسم
 الفاعل محمول فى العمل على الفعل المضارع ، والمضارع من الأفعال لا يصنَّفُ ، فإن كان اسم
 الفاعل لم يستعمل إلا مصفَّرًا ، ولم يلفظ له بمكبر ، جاز [عماله ؛ نحو قوله : [من الطويل]

فَمَا طَلَعَم رَاحَ بِالزَّجَاجِ مُدَامَةً تَرَفَّرْتُ فى الأيدي كُتَيْتِ عَصِيرَتَهَا

[هو لمضرس بن رهمى فى الدرر ٢٦٦ / ٥ ، والمقاصد النحوية ٥٦٧ / ٣ ، وبلا نسبة فى
 شرح الأشموني ٣٤٠ / ٢ ، ومع الهوامع ٩٥ / ٢]
 فى رواية من جزء « كمتا » . أ هـ .

ظننت ، أو الثالث من باب أعلمت ، فأما قوله [من الطويل] :

٧١- إِذَا فَايَدُ حَطَبَاءُ فَرَحِينَ رَجَعَتْ ذَكَرْتُ سَلِيمِي فِي الْخَلِيطِ الْمُبَايِنِ (١)

فعلى إضمار فعل ، التقدير : فقدت فرحين .

ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه (٢) ما لم يمنع من ذلك مانع من الموانع التي ذكرت في باب الفاعل (٣) .

وإذا كان معمول اسم الفاعل ضميراً متصلاً ، لم تثبت فيه نون ولا تنوين (٤) ؛ بل تقول : « ضاربتك ، وضارباك ، وضاربتوك » ، وقد يثبتان في الضرورة ؛ نحو قوله [من الوافر] :

٧٢- وَمَا أَذْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنِّ أَمْسَلِمَنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحٍ ؟ (٥)

(١) البيت : لبشر بن أبي مخازم ، وليس في ديوانه .

ينظر : المقاصد النحوية ٥٦٠/٣ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٤١/٢ ، ولسان العرب

(فقد) وفيه « المزابل » بدلا من « المباين » .

(٢) م : وقولي : « ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه » مثال ذلك : هذا زيداً ضارب . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « ما لم يمنع من ذلك مانع من الموانع التي ذكرت في باب الفاعل » مثال ذلك

قولك : هذا الضاربُ زيداً ، لا يجوز أن تقول ، هذا زيداً الضارب ؛ لأن اسم الفاعل هو صلة

الموصول ، وقد تقدم أن الفعل إذا كان في صلة موصول لا يتقدم معموله على الموصول فكذلك

اسم الفاعل ، ولست أريد : أن كل مانع منع من تقديم المفعول على الفعل يوجد في اسم

الفاعل ؛ بل ما وجد من تلك الموانع في اسم الفاعل - أيضاً - منع من التقديم . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وإذا كان معمول اسم الفاعل ضميراً متصلاً ، لم تثبت فيه نون ولا تنوين » وإنما

لم يجر ذلك ؛ لأن النون والتنوين علامتان على تمام الاسم وكمالهما وانفصالهما عما بعده ،

والضمير المتصل يطلب الاتصال بما قبله فتدافعا ، وما جاء من ذلك في الشعر ، فضرورة ،

ووجهه : تشبيه المضمير بالظاهر . أ هـ .

(٥) البيت : ليزيد بن محرم أو محمد الحارثي :

ويروي الصدر هكذا :

فما أدري وكل الظن ظنني

... ..

الشاهد : قوله « أمسلمني » فإن النون فيه للوقاية .

وهذه قد تلحق اسم الفاعل كما في هذا الشاهد ، وأفضل التفضيل وقيل : إن النون هنا

لحقته شذوذاً .

ينظر : شرح شواهد المخني ٧٧٠/٢ ، والدرر ٢١٢/١ ، والمقاصد النحوية ٣٨٥/١ ،

الأشياء والنظائر ٢٤٣/٣ ، وتذكرة النحاة ص ٤٢٢ ، ووصف المباني ص ٣٦٣ ، ولسان =

ونحو قول الآخر [من الطويل] :

٧٣- وَلَمْ يَزْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُخْتَضِرُونَ جَمِيعًا ، وَأَيْدِي الْمُغْتَبِينَ زَوَاهِقُهُ (١)

وإذا أتت معمول اسم الفاعل المرفوع أو المنصوب ، كان التابع على حسبه في الإعراب .

وأما المخفوض : فإما أن تُتبعه بنعت أو تأكيد أو عطف نسق أو بدّل ؛ فإن أتبعته بنعت ، أو تأكيد ، أو عطف بيان - فالخفوض على اللفظ ، والنصب على الموضع (٢) ، إلا أن يكون خفضه بإضافة اسم الفاعل ، بمعنى المضى إليه ، وليس فيه ألف ولام ، فإنه لا يجوز إذ ذاك إلا الخفوض على اللفظ (٣) ؛ نحو قولك : « هذا » (٤) ضاربٌ زيد العاقل نفسه أمس .

= العرب (شرح) ، والمعتب ٢٢٠/٢ ، ومضي اللبيب ٣٤٥/٢ ، ومع الهوامع ٦٥/١ ، البحر المحيط ٣٦١/٧ ، معاني الفراء ٢٣٦/٢ ، إعراب النحاس ٤٢٢/٤ ، معاني الزجاج ٤/٤٠٥ .

(١) احتضر بمعنى : حضر وشهد ، والارتفاق : الاتكاء ، الرواهق : الذين جاءوه ، والمعتف : طالب المعروف ، يقول : إنه لم يشغل عن قضاء حاجة الملهوف مهما ألت به من مصائب أو جوائح .

الشاهد فيه قول « محتضرونه » حيث جمع بين نون جمع المذكر السالم من اسم الفاعل وبين معموله « الهاء » وهذا ضرورة ، وقد يحمل على أن الهاء للسكت ، أتى بها لبيان حركة النون . وفيه شاهد آخر : أن هذا تأكيد لوجهة نظر ابن هشام الذي يقول : إن النون هي التوهم بدليل ثبوتها جمعا وتثنية .

ينظر البيت في : خزنة الأدب ٢٦٦/٤ ، ٢٧١ ، شرح المفصل ١٢٥/٢ ، الكتاب ١/١٨٨ ، الدر المصون ٥٥٤/٤ ، ابن يعيش ١٢٥/٢ ، شرح الكافية ٢٨٣/١ ، كامل المبرد ٢/٣٦٤ .

(٢) م : وقولى : « فإن أتبعته بنعت أو تأكيد أو عطف بيان فالخفوض على اللفظ ، والنصب على الموضع » مثال ذلك : هذا ضارب زيد العاقل نفسه الآن أو غداً ، بخفض العاقل ونفسه ونصبهما . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « إلا أن يكون خفضه بإضافة اسم الفاعل بمعنى المضى إليه ، وليس فيه الألف واللام » فإنه لا يجوز إذ ذاك إلا الخفوض على اللفظ ، وإنما لم يجز النصب ؛ لأن الخفوض باسم الفاعل إذ ذاك ليس موضعه نصباً ؛ لأنه لا يعمل بمعنى المضى ، وليس فيه الألف واللام ، فإن كانت فيه الألف واللام ، جاز في النعت والتأكيد النصب على الموضع ؛ لأن الخفوض في موضع نصب ؛ لأن اسم الفاعل عامل إذ ذاك بسبب الألف واللام . أ هـ .

(٤) سقط في ط .

وإن أتبعه بمعطوف نَسَقَ أو تبدل : فإمّا أن يكون فى اسم / الفاعل ألف ولام ، أو لا يكون : ١٢٤
 فإن لم يكن : فالخفض على اللفظ ، والنَّصْب بإضمار فعل ؛ نحو قولك : « هذا
 ضاربُ زيدٍ وعمراً » أى : وضربَ عمراً ، أو : يضربُ عمراً ، و « هذا ضاربُ زيدٍ
 أخاك » أى : وضربَ أخاك ، أو : يضربُ أخاك .

وإن كان فيه ألف ولام : فإنه إن كان مثنى أو جمع سلامة بالواو والتون - جاز
 الخفضُ على اللفظ ، والنَّصْب على الموضع ؛ نحو قولك : « هذان الضاربانِ زيدٍ أخيك
 وعمرو » بخفض الأخ وعمرو ونصبهما .

وإن لم يكن مثنى ولا جمع سلامة بالواو والتون : فإمّا أن يكون التابع معرفاً بالألف
 واللام ، أو بالإضافة إلى ما فيه الألف واللام ، أو إلى ضميره ، أو غير ذلك :
 فإن كان معرفاً بشيء مما ذُكر : جاز الخفض على اللفظ ، والنَّصْب على الموضع ؛
 نحو قولك : « هذا الضاربُ الرجلِ والغلامُ ، وهذا الضاربُ الغلامُ وصاحِبُ الدابةِ ،
 وهذا الضاربُ الرجلُ وعلامة^(١) » ، ومن ذلك قوله [من الكامل] :

٧٤- الوَاهِبُ المِائَةَ الهِجَانَ وَعَبْدَهَا عُوْدًا تُرْجِحِي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا^(٢)
 رُوِيَ بخفض عبدي ، ونصبه .

وإن لم يكن معرفاً بشيء مما ذُكر : فالنصب على الموضع ليس إلا ؛ نحو قولك :
 « هذا الضاربُ الرجلِ وعمراً » لا غير .
 واسمُ المفعول فيما ذُكر يجرى مجرى اسمِ الفاعل .

(١) م : وقولى : « هذا الضارب الرجل وعلامة » إنما جاز الخفض والنصب فى المضاف لضمير ما
 فيه الألف واللام إجراء له مجرى ما أُضيف إلى ما فيه الألف واللام ، وفى كتاب سيبويه لفظ
 يقتضى ظاهره : أن المعطوف على المخفوض بالإضافة اسم الفاعل إليه ، وإن لم يكن معرفاً
 بالألف واللام ، ولا مضافاً إلى ضمير ما عرف بهما - يجوز فيه الخفض والنصب ؛ نحو
 قولك : هذا ضارب الرجل وزيدٌ وزيداً ، بنصب زيدٍ وخفضه ، والصحيح : أن ذلك عندى
 لا يجوز ، وأن كلام سيبويه له وجه غير ذلك الظاهر . أ هـ .

(٢) البيت : للأعشى .

والشاهد فيه قوله « وعبدها » فقد روى بالجر والنصب تبعاً للفظ الذي أُضيف إليه اسم
 الفاعل وهو قوله « المائة » أو محله .

ينظر : ديوانه ص ٧٩ ، أمالي المرتضى ٣٠٣/٢ وخراتة الأدب ١٦٣/٤ وجمهرة اللغة
 ص ٩٢٠ والدرر ١٥٣/٦ وشرح ابن عقيل ص ٤٢٧ وشمع الهوامع ٤٨/٢ ، ٣٩ .

بَابُ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ اسْمِ الْفَاعِلِ

وهي : فَعُولٌ ، وَفَعَالٌ ، وَمِثْقَالٌ^(١) ، وَفَعِيلٌ [وَفَعِيلٌ]^(٢) ، وَأَمَّا عَمِلَتْ عَمَلَهُ ؛ لَوْقُوعِهَا مَوْقِعَهُ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهَا لِلْمُبَالَغَةِ ، وَفَعْلٌ الْمُبَالَغَةُ : فَعَّلَ بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ : مُفَعَّلٌ ؛ فَهَذِهِ الْأَمْثَلَةُ إِذْنٌ وَاقِعَةٌ مَوْقِعٌ : مُفَعَّلٌ ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ حُكْمُهَا كَحُكْمِ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، إِلَّا أَنَّ إِعْمَالَ فَعِيلٍ وَفَعِيلٍ قَلِيلٌ فَمِنْ إِعْمَالِ فَعِيلٍ^(٣) : قَوْلُهُ : [مِنْ الْبَسِيطِ]

(١) م : باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل

قولي : « وهي فَعَالٌ وَفَعُولٌ وَمِثْقَالٌ » مثال إعمال فعول قوله : [من الطويل]

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسُهُ غَيْرَ أَنَّهُ مَتَى تَرَمَّ فِي عَيْنَيْهِ بِالشَّبَحِ يَنْهَضُ

[وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٣٢٤ ، وخزانة الأدب ١٥٧/٨ ، والكتاب ١١٠/١]

وبلا نسبة في الحيوان ٣٤٧/٤]

فنصب نفسه بهجوم ، ومثال إعمال فعال قوله : [من الطويل]

أَخَا الْحَرَبِ نَبَأًا إِلَيْهَا جَلَالُهَا وَلَيْسَ بِوَلَّاحِ الْحَوَالِفِ أَهْقَلًا

[ينظر البيت للقلاخ بن حزن في خزانة الأدب ١٥٧/٨ ، والدرر ٢٧٠/٥ ، وشرح أبيات

ميبوه ٣٦٣/١ ، وشرح التصريح ٦٨/٢ ، وشرح المفصل ٧٩/٦ ، ٨٠ ، والكتاب ١١١/١ ،

ولسان العرب (ثعل) ، والمقاصد النحوية ٥٣٥/٣ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/

٣١٩ ، وأوضح المسالك ٢٢٠/٣ ، وشرح الأشموني ٣٤٢/١ ، وشرح صدور الذهب

ص ٥٠٤ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٢٣ ، والمقتضب ١١٣/٢ ، وجمع الهوامع ٩٦/٢]

ومثال إعمال مفعال قولهم :

« إنه لمنحار هوائكها » .

فأصل « منحار » في الهوائك وهي السمان أ هـ .

(٢) سقط في ط .

(٣) م : وقولي : « فمن إعمال فعيل » مثال ذلك : قوله : [من البسيط]

حَتَّى شَأَهَا كَلِيلٌ مَزِينًا عَمَلٌ بَاتَتْ طِرَاتًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَتِمَّ

فنصب « موهنا » بكليل على أنه مفعول به ، فإن قيل : فلعل « موهنا » منصوب على

الظرفية كأنه قال : كليل في موهن عمل في آخر .

فالجواب : أنه إنما يريد أنه أكل الموهن بكثرة عمله فيه ؛ كما تقول : أتعبت نهارك إذا

أردت أنه عمل فيه عملاً كثيرًا ، ولم يرد أنه ضعيف في موهن ، بدليل قوله في آخر البيت :

« وبات الليل لم يتم » ؛ فجعله عاملاً طول ليله كثير العمل ؛ ولذلك قال : عَمِلَ ؛ و « فعل »

من أبنية المبالغة . أ هـ .

٧٥- حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلَ بِأَثِّ طَرَابِئَا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنِمِ (١)

ومن إعمال فِعِلٍ : قولُ زيد الخليل (٢) [من الوافر] :

٧٦- أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا فَدِيدٌ (٣)

• • •

(١) البيت : لساعدة بن جوية الهذلي

شآها : أي ساقها .

طراباً أي : متقلبة نحوه .

والشاهد فيه نصب « موهناً » بـ « كليل » لأنه بمعنى « مُكِل » وهو البرق الضعيف ، و
« فعمل » بمعنى « مفعل » كثير .

ينظر : خزانة الأدب ١٥٥/٨ ، شرح أشعار الهذليين ١١٢٩/٣ وشرح المفصل ٥٧٢/٦ ،
٧٣ ، والكتاب ١١٤/١ ، ولسان العرب (عمل) ، والمقتضب ١١٥ /٢ .

(٢) زيد الخليل ، هو زيد بن مهلهل بن منهب بن عبد رضا ، من طيء ، كنيته أبو مُكْنَف : من

أبطال الجاهلية : لقب « زيد الخليل » لكثرة عياله ، أو لكثرة طراده بها ، كان شاعراً محسناً
وخطيباً لساناً ، موصوفاً بالكرم ، وله مهاجاة مع كعب بن زهير ، وفد على النبي صلى الله عليه
وسلم في وفد طيء فأسلم وسر به الرسول وسماه « زيد الخير » وأقطعه أرضاً بـ « نجد »
وللمفجع البصري كتاب « هريب شعر زيد الخليل » مات عند ماء يقال له : « فررة » .

ينظر : الأعلام ٦١/٣ ، خزانة الأدب ٤٤٨/٢ ، الشعر والشعراء ٩٥ سمط اللاكبي ٢/
٤٤٨ .

(٣) الكرملين : اسم ماء في جبل طيء ، والفديد : الصوت .

والشاهد في قوله : « مرقون عرضي » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة فنصب به المفعول

« ، وهو قوله « عرضي » .

ينظر : ديوانه ١٧٦ ، خزانة الأدب ١٦٩/٨ ، والدرر ٢٧٢/٥ وشرح التصريح ٦٨/٢ ،

شرح شذور الذهب ٥٠٧ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٨٠ ، وشرح المفصل ٧٣/٦ ،

والمقاصد النحوية ٥٤٥/٣ ، وشرح الأشموني ٣٤٢/٢ وشرح ابن عقيل ص ٤٢٥ ، وشرح

قطر الندى ص ٢٧٥ .

بَابُ الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ عَمَلٍ فِعْلِهِ

وهو نوعان : موضوع موضع الفعل ، نحو قوله [من الكامل] :

٧٧- أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْتَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْخَلِيسِ (١)

التقدير : أتعلق أم الوليد .

ومقدّر بأن والفعل ، أو بأن التي خبرها فِعْلٌ أو اسم مُشْتَقٌّ منه ، أو به ما

والفعل (٢) ، نحو قولك : « يعجبني ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا » التقدير : أن ضربت زيدًا عمرا ،

أو : أن زيدًا يضرب عمرا ، وكلاهما يعمل عمل الفعل الذي أخذ منه ، وسواء كان

بمعنى الماضي ، أو بمعنى الحال ، أو الاستقبال .

ولا يخلو المصدر من أن يكون مُثَوَّنًا ، أو مضافًا ، أو معرفًا بالألف واللام .

(١) البيت للرمز الأسدي .

والعلاقة : الحُبُّ ، وتكون العلاقة أيضًا : الارتباط في الأمور المعنوية ، و (العلاقة)
بالكسر : علاقة السوط ونحوه من الأمور الحسية .

وفي القاموس : (العلاقة) وتكسر : الحب اللازم للقلب وبالكسر في السوط ونحوه .
الوليد : مصغر ولد يضم الواو .

الأفنان : جمع فنن بفتحين وهو : الغصن ، وأراد بها ذوائب الشعر على سبيل الاستعارة .

الثغام : بفتح المثناة و الفين المعجمة : مرضى تعلفه الحليل ويشبه به الشيب في البياض .

الخليس : النبات الخليلي : الذي ينبت الأخضر فيه في خلال بييسه ويختلط به .

وفي البيت شاهدان : أولهما نصب « أم » به « علاقة » لأنها بدل من اللفظ بالفعل

فعملت عمله .

وثانيهما : إضافة « بعد » إلى الجملة لأن « ما » وصلت بها فكفتها عن الإضافة إلى المفرد

وهيأتها للإضافة إلى الجملة .

ينظر : ديوانه ص ٤٦١ ، والأزهية ص ٨٩ ، وإصلاح المنطق ص ٤٥ وعزارة الأدب ١١ /

٢٣٢ ، ٢٣٤ ، والدرر ١١١ / ٣ ، وشرح شواهد المغني ٧٢٢ / ٢ والكتاب ١١٦ / ١ ، ٢ /

١٣٩ ، ولسان العرب (علق) ، (ثغم) وشرح شافية ابن الحاجب ٢٧٣ / ١ ، ومغني اللبيب

٣١١ / ١ ، وجمع الهوامع ٢١٠ / ١ .

(٢) م : باب المصدر العامل عمل فعله

قولى : « أو بما والفعل » يكون مقدرا بما والفعل إذا أردت الحال ؛ نحو قولك : يعجبني

ذهابك الآن ، أى : ما تذهب الآن ، وإنما لم يقدر بأن والفعل ؛ لأن « أن » تخلص الفعل

المضارع للاستقبال ؛ فيبطل بها معنى الحال ، و « ما » المصدرية ليست كذلك . أ هـ .

فإن كان مُتَوَّنًا : فإنك ترفع به الفاعل أو المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله^(١) ، وتنصب المفعول ، فتقول : « يعجبنى ضرب زيد عمرا » ، وإن شئت حذف المفعول وأبقيت الفاعل^(٢) ، أو بالعكس ، وهو الأكثر في الاستعمال ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ • يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ [البلد : ١٤ ، ١٥] التقدير : أو إطعام أحدكم ، إلا أن إثبات التنوين مع ذكر الفاعل قليل جدًا .

ومما جاء من ذلك : قوله في أحد الوجهين [من الكامل] :

٧٨- حَزَبٌ تَزْدَدُ بَيْنَهُمْ بِشَاجِرٍ قَدْ كَفَرَتْ أَبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا^(٣)

والتقدير : بتشاجر أبناؤها ، وقد كفرت أبؤها ، أى : لبست الدروع .

وإن كان مُضَافًا : فلا يخلو من أن تضيفه إلى الفاعل ، أو إلى المفعول : فإن أضفته

إلى الفاعل خفضته وبقي المفعول منصوبًا ؛ ومن ذلك قوله : [من الطويل]

٧٩- وَهِنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قِضَاءَهُ بِضَاحِي عِدَاةِ أَمْرَةٍ وَهَوَ ضَامِرٌ^(٤)

أى : قضاؤه أمره .

وإن أضفته إلى المفعول ، خفضته وبقي الفاعل على رفعه ، وهو قليل ؛ ومنه قوله

[من البسيط] :

(١) م : وقولى : « أو المفعول الذى لم يسم فاعله » مثال ذلك : قوله : سررت بقتل الكافر ، أى : بأن قُتِلَ الكافر . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن شئت حذف المفعول ، وأبقيت الفاعل » مثال ذلك : قولك : يعجبنى ضرب زيد ، تريد : أن ضرب زيد . أ هـ .

(٣) البيت للفرزدق ولم أقف عليه في ديوانه .

والشاهد فيه : ذكر الفاعل « أبناؤها » والمصدر « تشاجر » منون . وهو قليل .

ينظر تهذيب اللغة ٢٠١/١٠ ، ولسان العرب (كفر)

(٤) البيت : للشماخ .

والشاهد فيه قوله : « قضاؤه بضاحي عداة أمره » حيث أضاف المصدر إلى فاعله وبقي مفعوله « أمره » منصوبًا ، وقد فصل بين المفعول وعامله « بضاحي » ، لأن الجار والمجرور متعلق بالمصدر وليس بأجنبي .

ينظر : ديوانه ١٧٧ ، جمهرة اللغة ص ١٣٢١ ، شرح شواهد المغني ٨٩٥/٢ ، لسان

العرب (ضمز) والمقتضب ١٥/١ وجمهرة أشعار العرب ١٥٥ ، وأمالي ابن الشجري ١/

١٩١ ، ومغني اللبيب ٥٤٠ ، ورواية صدر البيت في الديوان :

لهن صليل ينتظرن قضاؤه

٨٠- أفنى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ (١)

في رواية : مَنْ رَفَعَ الْأَفْوَاهُ ، بِلِ الْأُولَى إِذَا وُجِدَ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ أَنْ يُضَافَ إِلَى

الفاعل / . ١٢٥

وَأَنْ كَانَ مُعْرَفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ : فَالْأَحْسَنُ فِيهِ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلَهُ فَعَلَهُ ؛ فَيُرْفَعُ بِهِ الْفَاعِلُ ، وَيُنْصَبُ الْمَفْعُولُ ؛ فَيُقَالُ : « عَجِبْتُ مِنْ الضَّرْبِ زَيْدٌ عَمْرًا » ، وَأَنْ شَعْتُ ، حَذَفْتُ الْفَاعِلَ وَأَبْقَيْتُ الْمَفْعُولَ أَوْ الْعَكْسَ (٢) ؛ وَمَنْ حَذَفَ الْفَاعِلَ قَوْلَهُ : [مِنَ الْمُتَقَارِبِ]

٨١- ضَعِيفُ النُّكَايَةِ أَعْدَاؤُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ (٣)

(١) البيت : للأهشر الأسدي .

وقوله تِلَادِي : التلاد : جمع تليد وهو المال الموروث ، والنسب : المال والقواقيز مفردتها : قاقوزة وهي الكأس الصغيرة ، ويروى القوارير : مفردتها قارورة . والأباريق كل ماله عروة أو خرطوم من الآنية .

والشاهد فيه قوله : « قرع القواقيز أفواه » فقد أضاف المصدر وهو قوله : « قرع » إلى مفعوله وهو قوله « القواقيز » ثم أتى بعد ذلك بفاعل وهو قوله : « أفواه » ويروى بنصب أفواه .

وعلى هذه الرواية تكون الإضافة إلى الفاعل والمذكور بعد ذلك هو المفعول على عكس الأول .

ينظر : ديوانه ص ٦٠ ، والأغاني ٣٥٩/١١ ، وخزانة الأدب ٤٩١/٤ والدرر ٢٥٦/٥ ، وشرح شواهد المغني ٨٩١/٢ والشعر والشعراء ص ٥٦٥ ، ولسان العرب (ققر) والمؤتلف والمختلف ص ٥٦ ، والمقاصد النحوية ٥٠٨/٣ ، والإنصاف ٢٣٣/١ وأوضح المسالك ٣/٢١٢ ، وشرح الأشموني ٢/٣٣٧ . وشرح شذور الذهب ص ٤٩٣ ، واللمع ص ٢٧١ ، ومغني اللبيب ٥٣٦/٢ ، والمقتضب ٢١/١ ، وجمع الهوامع ٩٤/٢ .

(٢) م : وقولي : « وأبقيت المفعول أو العكس » أعني : أن تحذف المفعول ، وتبقى الفاعل ، فتقول : عجبت من الضرب زيد ، تريد : من أن يضرب زيد . أ هـ .

(٣) البيت : بلا نسبة في : أوضح المسالك ٢٠٨/٣ ، وخزانة الأدب ١٢٧/٨ ، والدرر ٢٥٢/٥ ، وشرح أبيات سيويه ٣٩٤/١ ، وشرح الأشموني ٣٣٣/١ ، وشرح التصريح ٦٣/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٩٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦ ، وشرح ابن عقيل ٤١١ ، وشرح المفصل ٥٩/٦ ، ٦٤ ، والكتاب ١٩٢/١ والمنصف ٧١/٣ ، وجمع الهوامع ٩٣/٢ .

الشاهد : فيه قوله : « النكايه أعداءه » حيث نصب بالمصدر المقترن به « أل » وهو قوله « النكايه » مفعولاً به وهو قوله : « أعداءه » مع حذف الفاعل .

وجمع المصدر بجرى متجراه في الأعمال ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٨٢- وَقَدْ وَعَدْتِكَ مَوْعِدًا لَوْ وَقَفْتُ بِهِ مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ يَيْتَرِبُ (١)

فالأخ منصوب بـ « مواعيد » ويجوز في هذا الباب تقديم المفعول على الفاعل ؛
نحو قولك : « يُفَجِّئُنِي ضَرْبُ زَيْدًا عَمْرًا » ، وأما تقديمه على المصدر فجائز إن كان
المصدر موضوعًا موضع الفعل ، فتقول : زَيْدًا ضَرْبًا ، ترهد : « زَيْدًا اضْرِبْ ضَرْبًا » .
وإن كَانَ مَقْدَرًا بِأَنَّ والفعل ، أو بِأَنَّ التي خبرها فِعْلٌ ، أو بِمَا والفعل ، لم يَجْزِ
ذلك ؛ لأنه لما تَقَدَّرَ بالوصول ، عُومِلَ مُعَامَلَتَهُ ؛ فكما لا تَتَقَدَّمُ الصَّلَةُ ولا شَيْءٌ مِنْهُمَا
على الوصول ، فكذلك لا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ .

• • •

(١) البيت نسب لأكثر من شاعر فنسب لابن عبيد الأشجعي وللأشجعي ولعلقمة وللشماخ .
والشاهد فيه قوله : « مواعيد عرْقُوبٍ أَخَاهُ يَيْتَرِبُ » حيث أعمل المصدر « مواعيد »
الجموع مكسراً في قوله : « أَخَاهُ » .
وروى صدر البيت برواية أخرى :

وعدت وكان الخلف منك سجية

ينظر : البيت لابن عبيد الأشجعي في خزنة الأدب ٥٨/١ ، وللأشجعي في لسان العرب
(ترب) ، (عرْقُوب) ، ولعلقمة في جمهرة اللغة ص ١١٢٣ ، وللشماخ في ملحق ديوانه
ص ٤٣٠ ، وشرح أبيات سيويه ٣٤٣/١ ، وللشماخ أو للأشجعي في الدرر ٢٤٥/٥ ، وشرح
المفصل ١١٣/١ (بروايتين مختلفتين في الصدر) ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٧٣ ،
٢٥٣ ، ١١٩٨ ، وشرح فطر الندى ص ٢٦١ ، والكتاب ٢٧٢/١ .

بَابُ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ

اعلم : أَنَّ الْعَرَبَ وَضَعَتْ لِلْفِعْلِ أَسْمَاءً ، وَأَكْثَرَ ذَلِكَ فِي الْأَمْرِ ؛ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : بَلَّهْ زَيْدًا ، بِمَعْنَى : دَعَّ زَيْدًا ، وَرُوِّدَ عَمْرًا ، بِمَعْنَى : أَمَهَلَهُ ، وَتَبَدَّ مِثْلَهَا ، وَتَزَالِ بِمَعْنَى : انزِلْ ، وَتَرَكَ عَمْرًا ، بِمَعْنَى : اتركه ، وَحَذَارَ الشَّرِّ ، بِمَعْنَى : احذر الشر ، وَقَرَّ قَارًا ، وَعَرَّ عَارًا ، بِمَعْنَى : قَرَّرَ ، وَعَرَّجَرَ ، وَمَهَّ بِمَعْنَى : اكفَّفَ ، وَصَهَّ ، بِمَعْنَى : اسكَّثَ ، وَأَيْهَأَ ، أَيْ : كُفَّ ، وَهَيْتَ بِكَسْرِ الْهَاءِ وَفَتْحِهَا ، أَيْ : أَسْرَعَ ، وَهَيْكَ مِثْلَهَا ، وَقَطَّكَ أَيْ : اكْتَفَ ، وَقَدَّكَ مِثْلَهَا ، وَدَعَّ ، أَيْ : انتمش .

وَدَعَا لَكَ ، وَدَعَدَعَا مِثْلَهَا ، وَأَمِينَ ، بِقِصْرِ الْأَلْفِ وَمَدِّهَا ، أَيْ : اسْتَجَبَ ، وَهَلُمَّ ، أَيْ : أَقْبَلَ أَوْ احْتَمَزَ ، وَحَيَّ ، أَيْ : أَقْبَلَ ، وَهَلَا ، أَيْ : قَرَّ ، وَحِيَهْلَ بِفَتْحِ اللَّامِ وَتَسْكِينِهَا ، أَيْ أَقْبَلَ ، أَوْ ائْتِ ، وَقَدْ تَنَوَّنَ فَيُقَالُ : وَحِيَهْلًا ، وَلَا تَكُونُ إِذْ ذَاكَ إِلَّا بِمَعْنَى : ائْتِ ، وَهَاءَ وَهَاءَ وَمَاكَ ، أَيْ : شُحِدَ .

وَذَلِكَ كُلُّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ ، يُحْفَظُ ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ / إِلَّا مَا كَانَ مِنْهُ عَلَى فَعَالٍ ، نَحْوَ : تَزَالِ ؛ فَإِنَّهُ يُقَاسُ عَلَيْهِ فِي الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ ؛ لِكَثْرَةِ مَا جَاءَ مِنْهُ .

وَحُكْمُهَا أَنَّ تَعَامُلَ مُعَامَلَةِ الْفِعْلِ الَّذِي هِيَ بِمَعْنَاهُ فِي التَّعَدَّى وَتَرْكِهِ ؛ فَتَقُولُ : تَرَكَ ، كَمَا تَقُولُ : اترك ، وَتَرَكَ عَمْرًا ، كَمَا تَقُولُ : اترك عَمْرًا .

وَلَا تُضَافُ إِلَى مَعْمُولِهَا ؛ كَمَا لَا يُضَافُ الْفِعْلُ ، لَا تَقُولُ : تَرَكَ زَيْدًا ، فَإِنْ اتَّصَلَتْ بِهِ كَافٌ مُخَاطَبِيَّةٌ^(١) ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ : رُوِّدَكَ زَيْدًا ، كَانَتْ حَرْفَ عِطَابٍ بِمَنْزِلَتِهَا فِي ذَلِكَ .

وَلَا يُقَدَّمُ مَعْمُولُهَا ، لِعَدَمِ تَصْرِفِهَا ، لَا تَقُولُ : زَيْدًا دَرَكَ ، وَلَا الشَّرَّ حَذَارَ .
وَلَا يُنْصَبُ الْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي جَوَابِهَا ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ :

(١) م : بَابُ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ

قُولِي : « فَإِنْ اتَّصَلَتْ بِهِ كَافٌ مُخَاطَبِيَّةٌ ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ : رُوِّدَكَ زَيْدًا ، كَانَتْ حَرْفَ عِطَابٍ بِمَنْزِلَتِهَا فِي ذَلِكَ » ؛ إِنَّمَا لَمْ يَجْزِ أَنْ يُجْمَلَ فِي مَوْضِعِ خَفْصٍ بِالْإِضَافَةِ ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ تَنْزَلَتْ مَنْزِلَةَ الْأَفْعَالِ فِي أَوَّلِ وَضْعِهَا ، وَالْأَفْعَالُ لَا يَجُوزُ إِضَافَتُهَا ؛ فَلَمْ تُضَفْ هِيَ لِتَقِيَامِهَا فِي أَوَّلِ وَضْعِهَا مَقَامَ مَا لَا يُضَافُ . أ هـ .

« تَرَكَ فَنَتَرَكَ »^(١) ، وإن لم تكن من لفظه ، لم يَجُزْ ذلك ؛ لا يقال : بَلَّهَ زَيْدًا ، فَيُكْرِمَكَ .

ومن قال : بَلَّهَ زَيْدًا ، فحُفِضَ لم يجعله اسم فعل ، بل هو مصدرٌ مضافٌ موضوعٌ موضعَ الفعل ؛ كأنه قال : تَرَكَ زَيْدًا ، أى : اترك زَيْدًا ؛ فيكون بمنزلة قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾^(٢) [محمد : ٤] .

وقد يجعلون للأفعال أسماء في الخبر ، إلا أن ذلك قليل ، ومنه أَفٌ مُتَوَنِّةٌ وغير مُتَوَنِّةٌ ، أى : أَتَضَجُّرُ ، وأَوْهٌ ، أى : أَتَوْجِعُ ، وَشَتَانٌ ، بكسر النون وفتحها ، بمعنى : تباعد ؛ ومن ذلك قوله [من السريع] :

٨٣- شَتَانٌ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمٌ حَيَّانٌ أَيْحَى جَابِرٍ^(٣)

كأنه قال : تَبَاعَدَ يَوْمِي وَيَوْمٌ حَيَّانٌ ، أى : تباعد ما بينهما .

وَهَيْهَاتُ ، بفتح التاء وكسرها وضمها ، مُتَوَنِّةٌ وغير مُتَوَنِّةٌ ، بمعنى : بَعُدَ ، ومنها

(١) م : وقولى : « إلا أن تكون من لفظ الفعل ؛ نحو قولك : تَرَكَ فَنَتَرَكَ » ، إنما جاز ذلك إذا كان من لفظ الفعل ، لأن فيه دلالة على المصدر ، فتكون « أن » المضمرة بعد الفاء مع الفعل الذى نصبت - معطوفة على المصدر الذى دل عليه اسم الفعل بلفظه ، وإذا لم يكن اسم الفعل من لفظ الفعل ، لم يكن فيه دلالة على المصدر ، فلم يَجُزْ النصب لذلك ، فتقول : صه نكرمك ولا يجوز فنكرمك . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « فيكون بمنزلة قوله تعالى : ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ... ﴾ [محمد : ٤] » إن قال قائل : هلا لم يَجُزْ إضافة ضرب إلى ما بعده ؛ لأنه قائم مقام الفعل ، فالجواب ، أن ذلك إنما ساغ ولم يَسْغَ فى نزال ؛ لأن « ضربًا » مصدر فى الأصل ، وليس باسم فعل ؛ فصحت إضافته لذلك ؛ لأنه لم يجعل اسم فعل إلا بعد استقرار الإضافة فيه ، وليس كذلك نزال ؛ لأنه وُضِعَ فى أول أحواله على أن يكون اسم فعل . أ هـ .

(٣) البيت للأعشى .

والشاهد فيه قوله : « وشتان ما يومى ويوم حيان » ف « شتان » اسم فعل ماضى بمعنى افترق وقد رفع فاعلاً كما كان يرفعه فعل « افترق » ، وزاد « ما » بين اسم الفعل وفاعله . ينظر : ديوانه ص ١٩٧ ، وأدب الكاتب ص ٤٠٣ ، وإصلاح المنطق ص ٢٨٢ ، وخزانة الأدب ٦ / ٢٧٦ ، ٣٠٣ ، وشرح شواهد المفنى ٩٠٦ / ٢ وشرح المفصل ٣٧ / ٤ ، ولسان العرب (شت) وهلا نسبة فى شرح شذور الذهب ص ٥١٨ ، وشرح المفصل ٦٨ / ٤ ، والصاحبي فى فقه اللغة ص ١٥٥ .

قوله [من الطويل] :

٨٤- فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ وَهَيْهَاتَ نَحْلٌ بِالْعَقِيقِ تَوَاصِلُهُ (١)

وَسَرَعَانَ ، أَيْ : سَرَعٌ ، وَوَشْكَانَ ، أَيْ : وَشْكٌ ، وَمِنْ كَلَامِهِمْ : « سَرَعَانَ ذِي إِهَالَةٍ » (٢) .

وليس شيء منها ينصب المفعول ؛ لأنها لم توضع موضع أفعال متعدية .

• • •

(١) البيت : الجريد .

العقيق أصله كل ما شقه ماء السيل في الأرض فأنهره ووسعه فهو عقيق والجمع أعقه ، وعقائق .

وفي البيت شاهدان : أولهما قوله : « هيهات » ، وهو اسم فعل ماض بمعنى « بعد » ، وهو يعمل كما يعمل الفعل الماضي الذي بمعنى ، وثانيهما قوله : « هيهات هيهات العقيق » حيث تنازع عاملان ، وهما اسما الفعل : « هيهات » و « هيهات » معمولاً واحداً ، وهو قوله : « العقيق » ، فأعمل الأول فيه ، وأعمل الثاني في ضميره .

ينظر : ديوانه ص ٩٦٥ ، والأشباه والنظائر ١٣٣/٨ ، والخصائص ٤٢/٣ ، والدرر ٥/٣٢٤ ، وشرح التصريح ٣١٨/١ ، ١٩٩/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٤٣ ، وشرح المفصل ٣٥/٤ ، ولسان العرب (هيه) ، والمقاصد النحوية ٧/٣ ، ٣١١/٤ ، وبلا نسبة في أروض المسالك ١٩٣/٢ ، ٨٧/٤ ، وسمط اللآلي ص ٣٦٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٠١ ، وشرح شذور الذهب ٥١٦ ، شرح قطر الندى ٢٥٦ ، ومع الهوامع ١١١/٢ .

(٢) قال في جمهرة الأمثال ٤٢٣/١ : يراد به : ما أسرع ما كان هذا الأمر ! وأصله أن رجلاً التقط شاة عجفاء ، فألقى بين يديها كلاً ، فرأها يسيل رُغائماً ، فظن أنه وَذَكَ ، فقال : « سرعان ذي إهالة » ، والإهالة : الوَذَك ، وذِي بمعنى هذه . وقد يقال : « وَشْكَانٌ » وهو مبنى على الفتح ، وموضع « ذِي » رَفَعٌ ، و « إهالة » تمييز ، والمعنى من إهالة .

بَابُ الْإِغْرَاءِ

وأعنى بذلك : وَضَعَ الظروف والمجرورات موضع أسماء الأفعال ، وهو موقوف على السماع ، والذي سُمِعَ من ذلك : عَلَيْكَ ، وَعِنْدَكَ / وَذُونُكَ ، وَأَمَامَكَ ، وَمَكَانَكَ ، ٢٦ أ وَرَأَاكَ ، وَإِلَيْكَ ، فَأَمَّا عَلَيْكَ وَعِنْدَكَ وَذُونُكَ ، فوضعت موضع أفعال متعدية ، فتعدت لذلك ، فتقول : « عليك زيدًا ، وبزيد ، ودونك زيدًا ، وعندك زيدًا » ، إذا أمرته به ، وقد توضع أيضًا « عندك » موضع تخوف وتقدم ؛ فلا تعدى ؛ فتقول : « عندك » إذا خوفته من شيء بين يديه ، أو أمرته أن يتقدم .

وقد توضع - أيضًا - « على » مع مخفوضها موضع فعلٍ متعدٍ إلى مفعولين ؛ فتقول : « على زيدًا » والمعنى : أؤلئى زيدًا ، ولا يجوز ذلك في غيرها .

وأما أمامك ومكانك ووراءك وإليك : فوضعت موضع أفعال لا تعدى ؛ فلم تعدد لذلك :

فأما أمامك : فاستعملت تارة بمعنى تخوف ، وتارة بمعنى تبصر ، فتقول : « أمامك » إذا خوفته من شيء بين يديه ، أو بصرته شيئًا .

وأما وراءك فوضعت موضع افطن ، فتقول : وَرَأَاكَ ، أى : افطن لما خلفك .

وأما مكانك : فوضعت موضع قولك تأخر ، وأنت تحذره شيئًا خلفه .

وأما إليك : فوضعت موضع تنع وتأخر ، فتقول : إِلَيْكَ ، أى : تأخر وتنع عن مكانك الذى أنت فيه ، ومن ذلك قوله : [من الوافر]

٨٥- إِذَا التَّجَارُ ذُو الْعَصَلَاتِ قُلْنَا
إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا^(١)
أى : تأخر .

(١) البيت للقطامي .

والشاهد فيه مجيء إليك بمعنى تنع أو تأخر .

ينظر : ديوانه ص ٤٠ ، ولسان العرب (تيز) ، (إلى) ، والتنبيه والإيضاح ٢٣٦/٢ ، وتهذيب اللغة ٢٣٧/١٣ ، ١٧٣/١٤ ، ٤٢٧/١٥ ، وجمهرة اللغة ص ١٠٣١ ، وكتاب العين ٣٧٩/٧ ، ٧٠/٨ ، ومقاييس اللغة ٣٦٠/١ ، وديوان الأدب ٣٥٨/٣ ، وتاج العروس ٤٨/١٥ (تيز) ، (إلى) ، وبلا نسبة في لسان العرب (لدى) ، والمخصص ٧٥/٢ .

والكاف في جميع ذلك مخفوضة بحرف الجر أو بإضافة الظرف إليها^(١) ،
والظروف والمجرورات في هذا الباب متحملة ضمير الفاعل ، وهو المخاطب ، فإن أتبعته
الضمير المجرور ، قلت : « عَلَيْكَ نَفْسِكَ زَيْدًا » ، وإن أتبعته الضمير المرفوع ، قلت :
عَلَيْكَ أَنْتَ نَفْسِكَ زَيْدًا .

ولا يهزى إلا المخاطب^(٢) ، فلا تقول : عَلَيَّ زَيْدٌ^(٣) عَمْرًا ، فإن جاء من إغراء
الغائب شيء حُفِظ ، ولم يُقَسَّ عليه ؛ نحو ما حُكِيَ من قول بعضهم : « عَلَيَّ رَجُلًا
لَيْسَنِي » ، وأما قوله - عليه السلام - : « مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ، وَإِلَّا
فَعَلَيْهِ بِالصُّومِ » فَإِنَّهُ وَجَاءَ^(٤) - فيخرج على أن تكون الباء زائدة في المبتدأ ؛ كأنه
قال : وَإِلَّا فَعَلَيْهِ الصُّومُ ؛ فلا يكون من الإغراء .

وأما المهزى به : فيكون غائبًا ومتكلمًا ، ومخاطبًا ، فإن كان غائبًا أو متكلمًا ، اتصل
بضميره بالظرف / أو المجرور ، وقد انفصل ، فتقول : عَلَيْكَ ، وَعَلَيْكَنِي ، وَعَلَيْكَ إِيَّاهُ ،
وعَلَيْكَ إِيَّايَ ، وإن كان مخاطبًا لم يتصل بضميره بها ، بل انفصل ، أو تأتي بَدَلَهُ
بِالنَّفْسِ ، فتقول : عَلَيْكَ إِيَّاكَ ، وَعَلَيْكَ نَفْسِكَ ، ولا تقل : عَلَيْكَ ، لأنه لا يتعدى
فعل المضمر المتصل إلى مضمير المتصل إلا في باب ظننتُ ، وفي فَقَدْتُ ، وَعَدِمْتُ ،

(١) م : باب الإغراء .

قولي : « والكاف في جميع ذلك مخفوضة بحرف الجر أو بإضافة الظرف إليها » إن قال
قائل : هلا جعلتم الكاف في « مكانك » وأمثاله حرفًا لاموضع لها من الإعراب مثلها في :
رويدك ؛ لأن الظرف قد يجعل اسمًا للفعل ، والأفعال - كما تقدم - لا تُضَافُ ؛ فكذلك
ما جعل اسمًا لها ، وأقيم مقامها ، فالجواب : أن الظروف في أصل وضعها ، لم تجعل اسمًا
للأفعال ، إنما طرأ ذلك فيها بعد استعمالها ظروفًا ؛ فلم يكن فيها إضافة إلا قبل تسمية الفعل
بها ، ثم سمي الفعل بها بعد ما أضيفت . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « ولا يهزى إلا المخاطب » ، إنما لم يجز إغراء الغائب ؛ لأنه يلزم فيه إقامة الظرف أو
المجرور مقام فعلين ؛ ألا ترى أنك لو قلت : على عمرو زيدًا ، لكان المعنى : لتقل أنت أيها
المخاطب لعمرو : خذ زيدًا ؛ فيكون قد أناب شيئًا واحدًا مناب جملتين ؛ فلما لزم في ذلك
ما ذكرناه من كثرة الحذف ، لم يجهزوا ذلك بقياس . أ هـ .

(٣) في ط : يد .

(٤) أخرجه البخاري (٨/٩) : كتاب النكاح : باب « من استطاع منكم البائة ... » رقم (٥٠٦٥) ،
(٥٠٦٦) ، ومسلم (١٠١٨/٢) : كتاب النكاح : باب استحباب النكاح لمن تالقت نفسه
إليه ... ، رقم (١٤٠٠) عن ابن مسعود .

لا تقول : ظلمتني ولا ضرتك ، ولا يجوز تقديم المفعول على الظرف ولا على المجرور ؛
لا تقول : « زيدًا عليك ، ولا عمرا دونك » ، لأنها لم تقو قوة الأفعال ؛ إذ لا تتصرف
تصرفها ، ولا يبرز فيها ضمير الفاعل في تثنية ولا جمع ، بل تقول : « عليكما زيدًا ،
وعليكم زيدًا » ، فأما قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء : ٢٤] فكتاب :
مصدر موضوع موضع فعله ، وعليكم : مجرور متعلق به ، كأنه قال : « كَتَبَ اللَّهُ
عليكم ذلك » ، وكذلك قول الشاعر [من الرجز] :

٨٦- يَا أَيُّهَا الْمَائِخِ دَلْوِي دُونَكَا إِنِّي وَجَدْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ^(١)

فيخرج على أن يكون « دلوي » منصوبًا بإضمار فعل ؛ كأنه قال : خذ دلوي ،
ودونك : إغراء مستأنف ، ولا يجوز - أيضًا - أن يُجاب بشيء من ذلك بالفاء ، لا
تقول : « عليك زيدًا فتهينه »^(٢) ، ولا : « دونك عمرا فتحسن إليه » .

• • •

(١) البيت : لحارية من بني مازن

والشاهد فيه قولها : « دلوي دونكا » ؛ حيث إن « دلوي » مفعول به لفعل محذوف
يفسره اسم الفاعل الذي بعده ، وكأنه قال : خذ دلوي دونكا ، أو يخرج على أن « دلوي »
مفعول به مقدم لاسم الفعل « دونك » ؛ وهو مبتدأ خبره جملة « دونك » .

ينظر : الدرر : ٣٠١/٥ ، شرح التصريح ٢٠٠/٢ والمقاصد النحوية ٣١١/٤ ، وبلا نسبة في
لسان العرب (ميج) ، وأسرار العربية ص ١٦٥ ، والأشباه والنظائر ٣٤٤/١ ، والإنصاف ص
٢٢٨ ، وأوضح المسالك ٨٨/٤ ، وجمهرة اللغة ص ٥٧٤ ، وخزانة الأدب ٢٠٠/٦ ، ٢٠١ ،
٢٠٧ ، وذيل السمط ص ١١ ، وشرح الأشموني ٤٩١/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي
ص ٥٣٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٥٢٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٣٩ ، وشرح المفصل
١١٧/١ ، ومعجم ما استعجم ص ٤١٦ ، ومفني اللبيب ٦٠٩/٢ ، ومعجم الهوامع ١٠٥/٢ ،
وتهذيب اللغة ٢٧٩/٥ ، ومقاييس اللغة ٢٨٧/٥ .

وتروي « رأيت » بدلا من « وجدت » .

(٢) م : وتولي : « ولا يجوز أن يجاب شيء من ذلك بالفاء ، لا تقول : عليك زيدًا فتهينه » إنما لم
يجز ذلك ؛ لأن الفعل قد احتزل وأنيب الظرف أو المجرور منابه ، وليس في لفظ الظرف
أو المجرور دلالة على المصدر الذي يُعطف عليه ما بعد الفاء . أ هـ .

بَابُ مَا يَجُوزُ أَنْ يُتَّصَحَّ بِهِ

فَيُنْتَصَبُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالمَفْعُولِ بِهِ

وهي ثلاثة أنواع : الظرف ، والمصدر المتسع فيهما ، وسيستوفى الكلام عليهما في موضعه ، ومعمول الصفة المشبهة باسم الفاعل ، وهي : كل صفة مأخوذة من فعل غير متعد في اللفظ إلى مفعول به منصوب ، إلا أنها شبعت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي ، فنصبت نحو قولك : « هذا حسن الوجه » ، ووجه الشبه بينهما : أنها صفة محتملة ضميراً طالبة لاسم بعدها ، تُفرد وتثنى وتجمع ، وتذكر وتؤنث ، كما أن اسم الفاعل ، كذلك ، فإن نقص من ذلك شيء ، لم تُشَبَّه ؛ فلا يجوز : « زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ الأَبُ » ، لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث / .

وصفات هذا الباب تنقسم قسمين :

قسم : يشبه عموماً ، وأعنى بذلك : أنه يجرى منه المذكر على مثله ، والمؤنث على مثله ، والمذكر على المؤنث ، والمؤنث على المذكر ، وهو كل صفة معناها صالح للمذكر والمؤنث ، ولفظها قد فصل فيه بينهما بالتاء ؛ وذلك نحو : حَسَنٌ وَحَسَنَةٌ ؛ تقول : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ الأُمِّ ، ورجلٍ حَسَنِ الأَبِ ، ورجلٍ حَسَنِ الأُمِّ ، وبامرأةٍ حَسَنَةِ الأَبِ .

وقسم : يشبه خصوصاً ، وأعنى بذلك : أنه يجرى منه المذكر على مثله ، والمؤنث على مثله أيضاً ، وهو : كل صفة لفظها صالح للمذكر والمؤنث ، والمعنى خاص بأحدهما ، أو بالعكس ، أو لفظها ومعناها خاصان بأحدهما .

فمثال الأول : حائض وطامث ، ومثال عكسه : عجزاء ، ومثال الثالث : عذراء ومُلتَحٍ ؛ تقول : مررتُ بامرأةٍ حائضِ البنتِ ، وعجزاءِ البنتِ ، وعذراءِ البنتِ ، ولا يجوز أن تقول : مررتُ برجلٍ أعجزِ البنتِ ، ولا أعجزِ البنتِ ولا حائضِ البنتِ ، وتقول : « مررتُ برجلٍ مُلتَحِ الابنِ » ، ولا يجوز أن تقول : « مررتُ بامرأةٍ ملتَحيةِ الابنِ » ؛ فعلى هذا : لا تكون الصفة مشبهة إلا إذا نصبت المعمول أو خفضته ؛ لأن

الإضافة إنما تكون من نصب^(١) ؛ وإلا فهي غير مُشَبَّهة ، والمُشَبَّهة تتبع ما قبلها في واحد من الرفع والنصب والخفض ، وفي واحد من التعريف والتنكير ، وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع ، وفي واحد من التذكير والتأنيث ، وأما قوله [من الطويل] :
 ٨٧ - يَا لَيْلَةَ خُرْسِ الدُّجَاجِ بَهْرَتُهَا يَبْعَدَادُ مَا كَادَتْ إِلَى الصُّبْحِ تَنْجَلِي^(٢)

فَخُرْسٌ : مفرد مخفف من خرس ، يقال : « لَيْلَةُ خُرْسٍ » ، إذا لم يُسمع فيها صوت ، وليس بجمع .

فإن لم تكن مُشَبَّهة ، فإنها تتبع ما قبلها في واحد من النصب والرفع والخفض ، وفي واحد من التعريف والتنكير خاصة .

ولا تعمل الصفة في هذا الباب إلا في السببي بشرط أن يكون فيه الألف واللام ؛ نحو قولك : زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ ، أو يكون مضافاً إلى ما فيه الألف واللام ، أو إلى ضميره ، أو ضمير ما أضيف إليه ؛ نحو قولك : « هذا حَسَنٌ / وَجْهُ الْأُمِّ ، جميل وجهها ، وهذه امرأة حسنة وَجْهُ الحَارِية ، جميلة أنفه » ، أو أن يكون ضمير معمول لصفة أخرى ؛ نحو قولك : « مررتُ برجل حَسَنِ الْوَجْهِ جميله » ، أو أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف ، نحو قولك : « مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ » ، أو أن يكون نكرة ؛ نحو قولك : « مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهَا » .

والصفة في هذا الباب ، مُشَبَّهةٌ كانت أو غير مُشَبَّهة لا تخلو من أن تكون معرفة

(١) م : باب المنصوب على التشبيه بالمفعول به

قولى : « لأن الإضافة إنما تكون من نصب » ؛ إنما لم تجز الإضافة من رفع ؛ لما يلزم في ذلك من إضافة الشيء إلى نفسه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت مررت برجل حسن وجهه ، فالحسن هو الوجه ؛ لأنه مسند إلى الوجه في اللفظ ، وهو صفة له في المعنى ، فلم يجز إضافة الحسن إذ ذاك إلى الوجه وإذا قلت : مررت برجل حسن الوجه ، فالوجه - وإن كان الحسن له من جهة المعنى - فقد نُقِلَ عنه ، وشيّر للرجل مجازاً ؛ ألا ترى أنه مسند إلى ضمير الرجل ؛ فلما صار الحسن واقفاً على الرجل في اللفظ ، ساغت إضافته إلى الوجه ؛ لأنه إذ ذاك لا يراد به الوجه ؛ فلم يلزم من إضافته إليه إضافة الشيء إلى نفسه . أ هـ .

(٢) البيت : بلا نسبة في : لسان العرب (بغداد) ، و (بغداد) والمختصص ١٦٣/١٦ وتاج العروس (بغداد) .

والشاهد فيه : قوله : « باليلة خرس الدجاج » ؛ حيث طابق بين الوصف بالصفة المشبهة « خرس الدجاج » وموصوفها « ليلة » في العدد ، وهو هنا الأفراد ، ف « خرس » مفرد لا جمع .

بالألف واللام ، أو نكرة : فإن كانت نكرة ، جازَ في معمولها إن كان مُعْرَفًا بالألف واللام^(١) ، أو مضافًا إلى ما عرف بهما^(٢) ، أو إلى ضميره^(٣) ، أو إلى ضمير ما أضيف إليه^(٤) ، أو إلى ضمير الموصوف - ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والخفض ؛ إلا أنه لا يجوز في المضاف إلى ضمير الموصوف ، النصب والخفض ، إلا في ضرورة^(٥) ؛ نحو

- (١) م : وقولى : « إن كان معرفًا بالألف واللام » مثاله : مررت برجل حسن الوجه . أ هـ .
 (٢) م : وقولى : « أو مضافًا إلى ما عرف بهما » مثاله : مررت برجل حسن وجه الغلام . أ هـ .
 (٣) م : وقولى : « أو إلى ضميره » مثاله : مررت برجل حسن الغلام جميل وجهه . أ هـ .
 (٤) م : وقولى : « أو إلى ضمير ما أضيف إليه » مثاله : مررت برجل حسن وجهه .
 جميع ذلك يجوز فيه رفع الوجه ونصبه وخفضه . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « إلا أنه لا يجوز في المضاف إلى ضمير الموصوف النصب والخفض ، إلا في ضرورة » نحو قولك : هذا حسن وجهه ، بنصب « وجه » وخفضه ؛ إنما لم يجر النصب أو الخفض في ذلك إلا في ضرورة ؛ لأن النصب في هذا الباب لا يكون إلا بأن يُثقل الضمير المضاف إليه المَعْتَمَدُ إلى الصفة ، وتنصب المَعْمُولُ على التشبيه بالمفعول به ، فتقول قبل التشبيه : مررت برجل حسن وجهه ، برفع الوجه ، فإذا أردت التشبيه ، نقلت الضمير المضاف إليه الوجه إلى الصفة ، ونصبت الوجه ، نقلت : مررت برجل حسن وجهها ، أى : حسن هو وجهها ، فالضمير الذى فى حسن هو الضمير الذى كان الوجه مضافًا له ، وإن عرفت الوجه بالألف واللام ، ليكون ذلك بدلًا من التعريف الذى كان فيه بإضافته إلى الضمير قبل نقله إلى الصفة - قلت : مررت برجل حسن الوجه ، وتعريف الوجه بعد هذا النقل بالإضافة إلى الضمير لا يتصور إلا في ضرورة ؛ لأنك إذا فعلت ذلك ، نقلت : مررت برجل حسن وجهه ، كنت قد أعدت إلى الوجه ضمير الموصوف بعد ما كنت قد نقلته عنه إلى الصفة ؛ فيجىء ذلك نوعًا من التراجع ، فإذا أردت إضافة الوجه إلى ضمير الموصوف ، فينبغى أن تترك المسألة على أصلها ، فيقال : مررت برجل حسن وجهه بالرفع ، ولا يُنقل الضمير ثم يعاد بعد نقله ؛ فإن ذلك تكلف لا فائدة له ، ومثل ما لزم فى النصب يلزم فى الخفض ؛ لأن الإضافة لا تكون إلا من نصب ، وقد تبين السبب فى ذلك ؛ فمن النصب قول الشاعر : [من الرجز]

... .. وادقة شرايتها

فكسر التاء علامة نصب ، ولا يجوز أن يكون علامة خفض ؛ لأن وادقة منون ، ومن الخفض قول الآخر : [من الطويل]

... .. جونتنا مصطلاهما .

فجونتنا صفة لقوله « جارتنا صفا » والمصطلى فى موضع خفض ؛ بدليل حذف النون من « جونتنا » .

فإن قال قائل : فلعل « المصطلى » ليس مضافًا لضمير الموصوف ؛ بل يكون قوله « هما » عائدًا على « الأعالى » ؛ لأنها فى معنى الأعلىين .

قولك : هذا حَسَنٌ وَجْهٌ ، بنصب وجهه وخفضه ، فمن النصب قوله [من الرجز] :

٨٨- أُنْعِثَهَا إِيَّيْ مِنْ نُعَاتِهَا كَوْمُ الدَّرَى وَادِقَّةُ سُرَاتِهَا^(١)

ومن الخفض قوله [من الطويل] :

٨٩- أَقَامَتْ عَلَيَّ رَبِّيهِمَا جَارَتَا صَفَا كَمَيِّتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُضْطَلَّاهُمَا^(٢)

وإن كان المفعول نكرة أو مضافاً إلى ضميرها ، ولم يتصل به ضمير يعود على الموصوف - جاز فيه الخفض والنصب ، نحو قولك : « هذا حَسَنٌ وَجْهٌ ، وَحَسَنٌ وَجْهٌ ، ومررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهٍ جَمِيلٍ أَنْفُهُ » بنصب أنفه وخفضه .
وإن اتصل به ضمير عائد عليه رفعته ، ولا يجوز نصبه ولا خفضه إلا في ضرورة .

فالجواب أن ذلك لا يسوغ ، أعني : إضافة المصطلى إلى الأعالى ، لأن المصطلى إنما هو لجارّين لا للأعالى ، ولو ساغ ذلك ، لساغ أن تقول : مررت برجل حسن الوجه ، كبير رأسه ، عظيم بطنه ، فتنسب بطن الرجل أو رأسه إلى وجهه . أ هـ .
(١) البيت : لعمر بن لُجَأ التيمي .

والشاهد فيه : أن « وادقة » صفة مشبهة وفاعلها ضمير مستتر فيها ، و« سراتها » منصوب بالكسرة على التشبيه بالمفعول للصفة المشبهة .
ينظر : الأصمعيات ص ٣٤ ، خزانة الأدب ٢٢١/٨ ، الدرر ٢٨٩/٥ ، المقاصد النحوية ٥٨٣/٣ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٨٣/٦ ، ٨٨ .
وفي ط ، أ : « سراتها » بدلاً من « سراتها » .
(٢) البيت : للشماخ بن ضرار .

والربيع : الدار والمنزل ، والصفاء - بالفتح - الصخر الأملس ، وجارتا صفا : صخرتان تجملان تحت القمر .

« وكميتا الأعالى » تركيب إضافي وهو مثنى كميت بالتصغير من الكمئة وهي : الحمرة الشديدة المائلة إلى السواد .

والجونة : السوداء ، والجون : الأسود وهو من الأضداد فيأتي بمعنى الأبيض أيضاً ولكن ليس المراد هنا .

والمصطلى : اسم مكان الصلاء أي : الاحتراق بالنار .
الشاهد : إضافة الصفة المشبهة ، وهو قوله « جونتاً » إلى مفعول يشتمل على ضمير الموصوف ، وهذا رديء .

ينظر : ديوانه ص ٣٠٧ - ٣٠٨ ، وخزانة الأدب ٢٩٣/٤ ، والدرر ٢٨١/٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٧/١ ، وشرح المفصل ٨٣/٦ ، ٨٦ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٠ ، والكتاب ١٩٩/١ ، المقاصد النحوية ٥٨٧/٣ ، وجمع الهوامع ٩٩/٢ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢٢٠/٨ ، ٢٢٢ ، وشرح الأشموني ٣٥٩ / ٢ .

وإن كان ضمير معمول لصفة أخرى : فإن كانت الصفة منصرفة ، لم يجز فيه إلا الخفض ؛ نحو قولك : « حَسَنُ الْوَجْهِ جَمِيلُهُ » ، وإن كانت غير منصرفة ، جاز في الضمير أن يكون في موضع خفض ، وأن يكون في موضع نصب ؛ فتقول : « مررتُ برجلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ أَحْمَرُهُ » ، بكسر الرَّاءِ إنْ قَدَّرْتَ الضميرَ مَخْفُوضًا ، وفتحها إنْ قَدَّرْتَهُ مَنْصُوبًا ، وسمع الكسائي : « لَأَعْهَدَ / لِي بِالْأَمِّ مِنْهُ قَفًا ، وَلَا أَوْضَعُهُ » ، بفتح العين .

وإن كانت الصفة معرفة بالألف واللام : فإن كانت مثناة أو مجموعة بالواو والنون ، وإن أثبتَّ النون - لم يجز في المعمول إلا النَّصْب ، نحو قولك : « قام الرَّجُلَانِ الْحَسَنَانِ وَجُوهًا ، وَالرَّجَالُ الْحَسَنُونَ وَجُوهًا ، وَقَامَ الرَّجَالُ الْحَسَنَانُ الْوَجُوهَ وَالرَّجَالُ الْحَسَنُونَ الْوَجُوهَ ، وَقَامَ الرَّجُلَانِ الْحَسَنَانِ وَجُوهًا مِنْهُمَا ، وَالرَّجَالُ الْحَسَنُونَ وَجُوهًا مِنْهُمْ ، وَقَامَ الرَّجُلَانِ الْحَسَنَانِ وَجُوهَهُمَا ، وَالرَّجَالُ الْحَسَنُونَ وَجُوهَهُمْ » ، إلا أنَّ نَصْبَهُ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُوفِ - لا يجوز إلا في ضرورة ، وإنْ حَذَفَتْ النون ، جاز فيه النصب والخفض ، إلا أن ذلك لا يجوز فيه ، إلا إذا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى الْمَوْصُوفِ إِلا في ضرورة ، وإن كانت غير ذلك^(١) ، جاز في المعمول ، إن كان معرفًا بالألف واللام ، أو مضافًا إلى ما عُرِّفَ بِهِمَا ، أو إلى ضميره ، أو إلى ما أُضِيفَ إِلَى ضَمِيرِهِ^(٢) - ثلاثة أوجه : الرفع ، والنصب ، والخفض .

(١) م : وقولي : « وإن كانت غير ذلك » أعني بذلك : أن تكون مفردة ؛ نحو : الحسن ، أو مجموعة جمع تكسير ؛ نحو : الحسان ، أو مجموعة جمع سلامة بالألف والتاء ؛ نحو : الحسنات . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « إن كان معرفًا بالألف واللام ، أو مضافًا إلى ما عُرِّفَ بِهِمَا أو إلى ضميره ، أو إلى ما أُضِيفَ إِلَى ضَمِيرِهِ » مثال المعرف بالألف واللام قولك : الحسن الوجه ، والحسان الوجوه ، والحسنات الوجوه ، ومثال المضاف إلى ما عُرِّفَ بِهِمَا قولك : مررت برجل حسن وجه الغلام ، ومررت برجال حسان وجوه الغلمان ، ومررت بنساء حسنات وجوه الغلمان ، ومثال المضاف إلى ضميره أعني ضمير المعرف بالألف واللام - قولك : مررت برجل حسن الوجه ، جميل أنفه ، ومررت برجال حسان الوجوه جميل أنوفهم ، ومررت بنساء حسنات الوجوه ، جميلات أنوفها ، ومثال ما أُضِيفَ إِلَى ضَمِيرِهِ ، وأعني بذلك : ما أُضِيفَ إِلَى مَا أُضِيفَ إِلَى ضَمِيرِهِ بِالْألف واللام - قولك : مررت برجل حسن الغلام جميل أنف وجهه ، ومررت برجال حسان الغلمان جميل أنوف وجوههم ، ومررت بنساء حسنات الغلمان ، جميلات أنوف وجوههن ، جميع ذلك يجوز في معنوله النصب والخفض والرفع . أ هـ .

وإن كان مضافاً إلى ضمير الموصوف ، لم يجز فيه إلا الرفع ، وقد يجوز فيه النصب في الضرورة ؛ نحو قولك : « مررتُ بزيدِ الحَسَنِ وَجْهَهُ ، ومررتُ بالرجلِ الحَسَنِ وَجْهَهُ » ، بنصب وجهه ورفع .

وإن كان نكرةً أو مضافاً إلى ضمير نكرة ، لم يجز فيه إلا النصب ، نحو قولك : « هذا الحَسَنُ وَجْهًا ، الجميلُ أُلْفَهُ » .

وإن كان ضميرًا : فإن كان عائدًا على ظاهر يجوز فيه النصب ، والخفض - جاز فيه أن يكون في موضع نصب ، وأن يكون في موضع خفض .

فإن كان عائدًا على ظاهر لا يجوز فيه إلا النصب - لم يجز فيه ، إلا أن يكون في موضع نصب ؛ نحو قولك : « هذا الحَسَنُ وَجْهًا الجميلُ » .

ويجوز أن يُتَّبَعَ معمول الصفة المشبهة بإسم الفاعل ، بجميع التوابع ماعدا الصفة . وإذا كان مخفوضًا خُفِضَ المعطوف عليه ، ولم يجز نصبه بإضمار فعل ، وإن كان ذلك جائزًا في المعطوف على المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه .

* * *

بَابُ الْمُنْصُوبَاتِ

الَّتِي يَطْلُبُهَا الْفِعْلُ عَلَى اللَّزُومِ /

٢٨ ب

بهذا الباب تبيين أحكام المنصوبات التي لا ينفكُ الفعل عن طلبها من جهة المعنى ،
وهي : « الحال » و « المفعول المطلق » وأعنى به : المصدر ، و « المفعول فيه » وأعنى
به : ظرفي الزمان والمكان .

فأما المصدر : فهو : اسم الفعل ؛ نحو : قيام ، أو عدده ؛ نحو : عشرين ضرباً ،
أو ما قام مقامه ؛ نحو قولك : سرث قليلاً ، فحذفته وأقمتَ صفته مقامه ، أو ما
أضيف إليه بشرط أن يكون ذلك المضاف هو المضاف إليه في المعنى أو بعضه ؛ نحو
قولك : سيرث كلَّ السَّير ، أو أشدَّ السَّير ، ويُشترطُ في جميع ذلك أن يكون منصوباً
بعد فعلٍ مِنْ لفظه^(١) أو من معناه^(٢) .

وأما ظرف الزمان : فهو : اسم الزمان^(٣) ، أو عدده^(٤) ، أو ما قام مقامه ؛ نحو :
سرتُ قُدومَ الحاجِّ ، أي : وقت قدومه ، فحذفتُ اسم الزمان وأقمتُ المصدر مقامه ،
أو ما شَبَّه به ، أو ما أُضيفَ إليه ؛ بشرط أن يكون المضاف هو المضاف إليه في المعنى
أو بعضه ؛ نحو قولك : سرتُ جميعَ اليومِ ، أو بعضه ، ويشترطُ أن يكون جميع ذلك
منصوباً على معنى « في » .

وأما ظرف المكان : فهو : اسم المكان^(٥) ، أو عدده ؛ نحو : عشرين ميلاً ، أو ما

(١) م : باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم

قولي : « ويشترط في جميع ذلك : أن يكون منصوباً بعد فعل من لفظه » مثال ذلك
قولك : قمت قِياماً . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « أو من معناه » مثال ذلك : قمت وقوفاً ؛ ومن ذلك قوله : [من الطويل]

ويوماً على ظهر الكَيْبِ تعذرتُ
على وآلِكَ عِلْفَةٌ لم تحلِّ

[البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢ ، والدرر ٦١/٣ ، وبلا نسبة في همع الهوامع

١٨٧/١] . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « هو اسم الزمان » مثال ذلك : قمت يوم الجمعة . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « أو عدده » مثال ذلك : سرت خمسة أيام . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « اسم المكان » مثال ذلك : تعدت أمامك . أ هـ .

قام مقامه ؛ نحو قولك : قعدت قريبًا منك ، أى : مكانًا قريبًا منك ، فحذف الظرف ، وأقيمت صفة مقامه ، أو ما شُبّه به ، أو ما أُضيف إليه ؛ بشرط أن يكون المضاف هو المضاف إليه ، أو بعضه ؛ نحو قولك : سرت جميع الميل ، أو بعضه ، ويشترط أن يكون جميع ذلك منصوبًا على معنى « فى » .

والحال : هو كل اسم أو ما هو فى تقديره منصوب لفظًا ، أو نيةً ، مفسر لما انبهم من الهيئات ، أو مؤكد لما انطوى عليه الكلام .

فالمفسر : قولك : جاء زيدٌ ضاحكًا .

والمؤكد : تبسم زيدٌ ضاحكًا .

فأما المصدر : فينقسم ثلاثة أقسام

مُبهَمٌ ، وهو : ما يقع على القليل والكثير من جنسه ؛ نحو : قيام .

ومختصٌ ، وهو ما كان اسمًا لنوع ؛ نحو : القهقرى أو تخصص بالألف واللام ،

أو بالإضافة ، أو التثنت .

ومعدودٌ ، وهو : ما دخلت عليه تاء التانيث الدالة على الأفراد ، كضربةٍ ، أو كان

اسم عَدَدٍ ؛ كمشرين ضربةٍ ، أو مُثنى .

وأما ظرف الزمان : فينقسم - أيضًا - ثلاثة أقسام :

مُبهَمٌ ، وهو : ما / لا يصح وقوعه فى جواب « كم » ، ولا فى جواب « متى » ؛ ٢٩ أ

نحو : زمان .

ومختصٌ ، وهو : ما يصح وقوعه فى جواب « متى » ؛ نحو : يوم الجمعة .

ومعدودٌ ، وهو : ما يصح وقوعه فى جواب « كم » ؛ نحو : يومين .

وقد يكون الظرف مختصًا ، ومعدودًا ؛ فيقع فى جواب « كم » و « متى » ؛ نحو :

الحرَم ، وسائر أسماء الشهور ، إذا لم تُضف إلى شيء منها « شهرًا » فإن أضفته إلى ما

تصح إضافته إليه منها^(١) ، كان فى جواب « متى » ، وصار مختصًا ؛ نحو : شهر رمضان .

(١) م : وقولى : « فإن أضفته إلى ما تصح إضافته إليه منها » لم يقع إلا فى جواب متى ، أعنى : أنك إذا قلت : سرت شهر رمضان ، جاز أن يكون السير واقفًا فى جميع رمضان ، أو فى بعضه ، وإذا قلت : سرت رمضان ، كان السير فى جميع الشهر ، وما يبين لك ذلك =

فما كان منها معدودًا ، مختصًا كان أو غير مختص - فالعمل في جميعه إلا أن
 تُريد التكثير ؛ نحو قولك : سِرْتُ سِنَةً ؛ فيكون العمل - إذ ذاك - في بعضه ،
 وما كان منها مختصًا غير معدود ، فالعمل قد يقع في جميعه وقد يقع في بعضه .
 وأما ظرف المكان : فينقسم - أيضًا - ثلاثة أقسام :

مُتَّبِعٌ ، وهو : ما ليس له نهاية معروفة ، ولا حدود مصورة ؛ نحو : خَلَفَكَ .
 ومختصٌ ، وهو : عكسه ؛ نحو : الدَّارُ ، والمسجِدُ ، ولا يقتضى شيء من ذلك أن
 يكون العمل في جميعه (١) .

ومعدودٌ ، وهو : ما يصح وقوعه في جواب « كم » ، والعمل في جميعه (٢) .
 وأما الحال : فقسمان ، مؤكدة ، ومبيته ؛ كما ذكرت .

ويصل الفعل إلى جميع ضروب الظروف ، والمصادر ، وضربي الحال بنفسه (٣) إلا

= قوله تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ... ﴾ [البقرة : ١٨٥] ؛ ألا ترى أن
 إنزال القرآن إنما كان في بعضه ، وهو ليلة القدر ، قال تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ
 مُبَارَكَةٍ ﴾ [الدخان : ٣] ، ثم قال بعد ذلك : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾
 [البقرة : ١٨٥] والصيام لازم في جميعه ، وكذلك رمضان ، بل لا يستعمل إلا والمراد
 استيعابه بالعمل ، قال - صلى الله عليه وسلم - « من صام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له
 ما تقدم من ذنبه » [أخرجه البخاري ٧٨٤/٤ - الفتح كتاب فضل ليلة القدر : باب فضل ليلة
 القدر ، رقم ٢٠١٤ ، ومسلم ٨٠٨ / ٢ : كتاب الصيام : باب فضل الصيام ، رقم ١٦٦ -
 ١١٥٢ ، وأبو داود ٤٩ / ٢ : كتاب الصلاة : باب في قيام رمضان ، رقم ١٣٧٢ ، والنسائي ٤ /
 ١٥٦ ، وأحمد ٢ / ٢٤١ ، وابن عزيمة في صحيحه رقم ١٨٩٤ ، من حديث أبي هريرة] .
 والصيام واقع في جميعه ، فرمضان بمنزلة قولك : ثلاثة أيام ، وشبهها من المعدود في أن
 العمل لا يكون إلا في الجميع ، وقولك : شهر رمضان ، بمنزلة يوم الجمعة ، ويوم الخميس ،
 وشبههما من المختص في أن العمل قد يكون في بعضه ، وقد يكون في جميعه . أ هـ .

(١) م : وقولى : « وهو ما يصلح وقوعه جوابًا لـ « أين » نحو : الدار ، والعمل قد يكون في
 جميعه وقد يكون في بعضه « أعنى : أنك إذا قلت : جئت في الدار ، فالجولان قد يكون في
 جميعها ، وقد يكون في بعضها . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « ومعدود ، وهو ما يصلح وقوعه جوابًا لـ « كم » ، والعمل في جميعه « مثال
 ذلك قولك : سرت ميلاً ؛ ألا ترى أنه يصح أن يقع جوابًا لمن قال : كم سرت ؟ وأن السير
 لا يكون واقعًا في جميع الميل . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « ويصل الفعل إلى جميع ضروب الظروف والمصادر وضربي الحال بنفسه » =

ظرف المكان المختص ؛ فإنه إن كان مشتقاً من لفظ الفعل ، وَصَلَ إليه الفعل الذي من لفظه بنفسه ، وما عداً ذلك : فإنه لا يصل إليه ، إلا بواسطة « في » (١) ، إلا ما شدُّ ، من ذلك ، وهو : « الشام » من قولهم : « ذهبْتُ ، نزلْتُ الشام » وكلُّ اسم مكان مختصٍّ مع دخلت .

وه « أذراجه » من قولهم : « رجع أذراجه » و« استمرَّ أذراجه » أو ما جاء من ذلك في ضرورة ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٩٠ - جَزَى اللّهُ بِالْإِحْسَانِ مَا فَعَلَا بِكُمْ رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيْمَتِي أُمُّ مَعْبِدٍ (٢)

ويتعدى الفعل - أيضاً - إلى ضمير المصدر نفسه (٣) ، ولا يتعدى إلى ضمير ظرفي الزمان والمكان مطلقاً ، إلا بواسطة « في » (٤) ، إلا أن يتسع في الظرف ، فتنصبه على التشبيه بالمفعول به ، فإن الفعل - إذ ذاك - يصل إلى / ضميره بنفسه ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٩١ - وَتَوْؤَمِ شَهِدْنَا سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلِ سَيَوِي الطَّعْنِ النَّهَالِ تَوَافِلُهُ (٥)

= مثال ذلك قولك : قعد فلان قعداً أو قعد قعدتين ، وقعد القرفصاء ، وقمت أمامك ، وسرت ميلاً ، وقمت زماناً وسرت يوم الجمعة ، وسرت شهراً ، وجاء زيد ضاحكاً ، وتبسم ضاحكاً. أ هـ .
(١) م : وقولي : « إلا ظرف المكان المختص ، فإنه لا يصل إليه إلا بواسطة « في » ؛ مثال ذلك : قعدت في الدار ، ولا يجوز : قعدت الدار . أ هـ .
(٢) البيت : لرجل من الجن وروى صدر البيت هكذا :

جزى الله رب الناس خير جزائه

والشاهد فيه : « قالا خيمتي .. » والتقدير « في خيمتي » وهو ضرورة .
ينظر : الدرر ٨٧/٣ وشرح شذور الذهب ٣٠٥ ، وبلا نسبة في لسان العرب ، « قيل هـ جمع الهوامع ١ / ٢٠٠ .

(٣) م : وقولي : « ويتعدى الفعل أيضاً إلى ضمير المصدر بنفسه » مثال ذلك : ضربته زيداً ، تريد : ضربت الضرب زيداً ؛ فأهدت الضمير على المصدر المفهوم من الفعل . أ هـ .
(٤) م : وقولي : « ولا يتعدى إلى ضمير ظرفي الزمان والمكان مطلقاً إلا بواسطة « في » أعني بقولي : مطلقاً ؛ جميع أحواله من إبهام أو عددٍ أو اختصاص ، ومثال ذلك قولك : يوم الجمعة صمت فيه ، ومكانك قعدت فيه ، وثلاثة أيام صمت فيها ، والميل سرت فيه ، وهذا زمانٌ قام فيه زيد ، وهذا مكان قعد فيه عمرو . أ هـ .

(٥) البيت : لرجل من بني عامر .
النهال : جمع نهل بالتحريك ، وأصل النهل : أول الشرب . =

فجعل اليوم [مشهورًا اتساعًا] ^(١)، وإن كان مشهورًا فيه .
ولا يتسع في الظرف ، إلا إذا كان العامل فيه فعلاً غير متعد ^(٢) ، أو متعدًا إلى

النوافل : الغنائم .

الشاهد : قوله : « شهدناه » حيث نصب ضمير « اليوم » تشبيهًا بالمفعول به اتساعًا ومجازًا ، والمعنى : شهدنا فيه .

ينظر : الدرر ٩٦/٣ ، وشرح المفصل ٤٦/٢ ، ولسان العرب (جزئي) ، وبلا نسيه في الأشباه والنظائر ٣٨/١ ، وخزانة الأدب ١٨١/٧ ، ٢٠٢/٨ ، ١٧٤/١٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٨ ، ومغني اللبيب ٥٠٣/٢ ، والمقتضب ١٠٥/٣ ، وجمع الهوامع ٢٠٣ / ١ .

(١) ما بين المعكوفين سقط في أ . وفي ط : فجعل اليوم مشهورًا اتساعًا ، وإن كان مشهورًا فيه .

(٢) م : وقولي : « ولا يتسع في الظرف إلا إذا كان العامل فيه فعلاً غير متعد » إلى آخره هذا الذي

ذكرته من الاتساع في الظرف لا يجوز إلا مع الفعل أو ما جرى مجراه من أسماء الفاعلين

والمفعولين ، والأمثلة التي تعمل عملها ، وهو مذهب جمهور النحويين ، وأجاز أبو الحسن

الأخفش الاتساع في « ما » تشبيهًا لها بليس ، نحو قولك : يوم الجمعة مازهد إياه قائمًا ،

والصحيح : أن ذلك لا يجوز ؛ لأن الحرف لا يعمل في مفعول به أصلاً ؛ فلا يعمل في مشبه به .

وما ذكرته من أن الفعل المتعدي إلى ثلاثة لا يجوز الاتساع فيه هو مذهب أبي بكر بن

السراج وكثير من النحويين ، ومن النحويين من ذهب إلى إجازته ، والصحيح : أن ذلك

لا يجوز ؛ لأنه يكون إذ ذاك بمنزلة فعلٍ يتعدي إلى أربعة مفعولين ، والمفعول به نهاية ما يأخذ

الفعل منه ثلاثة ، فلما لم يكن له في حال التشبيه أصل يلحق به ، لم يجوز .

وأما المتعدي إلى مفعولين ، فجمهور النحاة يُجيزُ الاتساع في الظرف إذا كان معمولًا له ؛

لأنه يجيء إذ ذاك ملحقًا بباب ما يتعدي إلى ثلاثة ؛ كأهلتم ، والصحيح عندي أن ذلك

لا يجوز ؛ لأنه لم يرد السماع بالاتساع في الظرف ، إلا فيما لا يتعدي ؛ نحو قولك : يوم

الجمعة صمته ، ومن ذلك قوله [من الرجز] :

تَسَارِقُ اللَّيْلَةُ أَهْلَ الدَّارِ

[ينظر الكتاب ١٧٥/١ ، ١٩٣ ، جمع الهوامع ٢٠٣ / ١ ، والدرر ١٧٢/١ ، أمالي

ابن الشجري ٢٥٠/٢]

أو فيما يتعدي إلى واحد ؛ نحو قوله : [من الطويل]

وَيَوْمَ شَهِدْنَا سُلَيْمًا وَغَامِرًا

[تقدم البيت في نص الكتاب برقم (٩١)] .

وقول الآخر [من الرجز] :

فِي سَاعَةِ يُحِبُّهَا الطُّغَمَاءُ

[وهو بلا نسبة في لسان العرب (حيب) ، وتاج العروس (حيب) ، وجمهرة اللغة

ص ١٣١٨ ، والمخصص ٢٤٣ / ١٢ ، ٧٥ / ١٤ ، معاني القرآن ٣٢/١] .

واحد ، أو ما عمل عمله ، إن كان من جنس ما ينصب المفعول به .
وأما الحال : فلا يضر .

والمصدر ينقسم بالنظر إلى التصرف والانصراف ، أربعة أقسام :
أحدها : أن يكون متصرفاً ، لا منصرفاً ، وهو : كل ما أقيم من الصفات التي لا
تنصرف ، مقام مصدر محذوف ، وكل ما مجمع من المصادر جمعاً متناهياً ، أو كانت
فيه ألف تأنث مقصورة ، أو ممدودة ؛ نحو : رجعى وكثيرياً (١) .

والثاني : عكسه ؛ نحو : سبحان الله (٢) ، ومعاذ الله ، وربحانه ، أى : استبرزاقه ،
وعمرك الله ، وقعدك الله ، وغفرانك لا كفرانك ، أى : استغفاراً ، وحجرأ ، أى : تحريماً
لذلك وبرائة منه ؛ قال تعالى : ﴿ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴾ [الفرقان : ٢٢] .

وَحَتَائِكَ ، وَهَذَاذَيْكَ ، وَحَدَائِكَ ، وَذَوَائِكَ ، وَلَيْبِكَ ، وَسَعْدَيْكَ .

والثالث : أن يكون لا متصرفاً ، ولا منصرفاً ، وهو : [سبحان ، إذا جعل علماً
ولم يُضَفْ] (٣) ؛ نحو قوله [من السريع] :

٩٢ - أقول لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاجير (٤)

أى : برائة منه .

أى : يُحِبُّ فيها الطعام ، ولا يحفظ من كلامهم اتساع في المتعدى إلى اثنين ؛ كما لم
يسمع ذلك في المتعدى إلى ثلاثة ، وبعض امتناع السماع فيما يتعدى إلى مفعولين من طريق
القياس من جهة أنه ليس له ما يلحق به في حالة الاتساع ، إلا الفعل المتعدى إلى ثلاثة ، وليس
في كلام العرب ما يتعدى إلى ثلاثة بطريق الأصالة ؛ ألا ترى أنه لا يوجد متعد إلى ثلاثة إلا
منقولاً ؛ كـ « أعلم وأرى » أو مضمناً كـ « أنبأ وأخبر ونبأ وحدث » فلما لم يكن له
أصل يلحق به كذلك امتنعوا من الاتساع في الظرف إذا كان معمولاً له . أ هـ .

(١) م : وقولى : « نحو رجعى وكبرياء » إنما امتنع من مثل رجعى وكبرياء الصرف ؛ للتأنيث
اللازم ، وأما تصرفهما فإنهما مستعملان في موضع الرفع والنصب والخفض ؛ تقول رجعى
رجعى وتكبر كبرياء ، وهذه رجعى وهذه كبرياء ، وهجبت من رجعاك ومن كبرياك .
أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وعكسه سبحان الله ... » إلى آخره ، أما عدم تصرفها ، فلأنها لا تستعمل إلا
منصوبة على المصدرية ، وأما انصرافها ، فلأنها إما مضافة وإما منونة . أ هـ .

(٣) سقط في أ .

(٤) البيت للأعشى .

- والرابع : أن يكون متصرفًا منصرفًا ، وهو ما عدا ذلك ؛ نحو : ضُرب (١) .
 وأعنى بالتصرف : استعمال الاسم في موضع النصب ، والرفع ، والخفض ،
 وبالانصراف : دخول التنوين أو ما عاقبه .
 وكذلك أيضًا ينقسم ظرف الزمان بالنظر إلى التصرف والانصراف ، أربعة أقسام :
 أحدها : أن يكون لا متصرفًا ولا منصرفًا ، وهو : سحر إذا أردتُه من يوم بعينه (٢) .
 والثاني : أن يكون متصرفًا لا منصرفًا ، وهو : غدوة ، وبكرة (٣) ، وعشيّة ، إذا
 كانت أعلامًا ، إلا أن استعمال عشيّة علمًا يقل .
 والثالث : أن يكون منصرفًا لا متصرفًا ، وهو : سحير إذا أردتُ به سحرَ ليلتك ،

والشاهد فيه نصب « سبحان » على المصدر ، ولزومها للنصب لأنها مصدر جامد ، وقد
 منعت من الصرف لأنها علم للتسييح ، فجرت مجرى « عثمان » المنوع من الصرف لزيادة
 الألف والتنوين فيه . وقيل : الشاهد فيه أن « سبحان » قد بقيت بدون تنوين ، لأنها مضافة إلى
 مضاف إليه محذوف ، والمضاف قد بقي بعد حذف المضاف إليه بلا تنوين .
 ينظر : ديوانه ص ٩٣ ، وأساس البلاغة ص ٢٠٠ (سبج) ، والأشباه والنظائر ١٠٩/٢ ،
 وجمهرة اللغة ص ٢٧٨ ، وخزانة الأدب ١٨٥/١ ، ٢٣٤/٧ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، والخصائص
 ٤٣٥/٢ ، والدرر ٧٠/٣ ، وشرح أبيات سيويه ١٥٧/١ ، وشرح شواهد المعنى ٩٠٥/٢ ،
 وشرح المفصل ٣٧/١ ، ١٢٠ ، والكتاب ٣٢٤/١ ، ولسان العرب (سبج) ، وبلا نسبة في
 خزانة الأدب ٣٨٨/٣ ، ٢٨٦/٦ ، والخصائص ١٩٧/٢ ، ٢٣/٣ ، والدرر ٤٢/٥ ، ومجالس
 نعلب ٢٦١/١ ، والمقتضب ٢١٨/٣ ، وجمع الهوامع ١٩٠/١ ، ٥٢/٢ .

- (١) م : وقولى : « متصرفٌ مُنصرفٌ ، وهو ما عدا ذلك ، نحو : ضرب « أما انصرافه : فلأنه
 يدخله التنوين والخفض ، وأما تصرفه ، فلأنه يستعمل مرفوعًا ومنصوبًا ومخفوضًا ؛ نحو
 قولك : ضربت ضربًا ، وهذا ضرب ، وعجبت من ضرب عمرًا . أ هـ .
- (٢) م : وقولى : « وهو سحر معينا » مثال ذلك : خرجت يوم الجمعة سحر ، فلا يتصرف ؛
 لتعريفه وعدله عن الألف واللام ؛ وذلك أن سحر قد استعمل نكرة ؛ فكان ينبغي إذا حُرِّفَ أن
 يعرف بالألف واللام ؛ فعدل عن ذلك ، ولا يتصرف ؛ لأنه لا يستعمل إلا منصوبًا على
 الظرفية . أ هـ .
- (٣) م : وقولى : « متصرفًا لا متصرفًا ، وهو « غدوة وبكرة » معينتين » مثال ذلك قولك :
 خرجت يوم الجمعة غدوة ، وقعدت يوم الخميس بكرة ، فيمنعان الصرف للتأنيث والتعريف ،
 وهما مع ذلك متصرفان ؛ لأنهما يُستعملان في موضع الرفع والنصب والخفض ، تقول : هذه
 غدوة وبكرة ، وخرجت غدوة وبكرة ، وذهبت من غدوة وبكرة . أ هـ .

وبكرة ، وعشية ، وعثمة ، وضحوّة ، وضحى ، [وعشاء ، ومساء ، وصباح ،
 ٣٠ أ ليل ، ونهار ، إذا أردت بها أزماناً معينة]^(١) / ، وصباح مساء ، وبين ، وذات مرة ،
 وذو صباح ، وذو مساء^(٢) .

ومن العرب من يجعل ذات مرة ، وذات يوم ، وذو صباح ، وذو مساء ، متصرفة ،
 وهي لغة خثعم ، قال [من الوافر] :

٩٣ - عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِأَمْرِ مَا يُسْوَدُ مَنْ يَسْوَدُ^(٣)

والرابع : أن يكون متصرفاً منصرفاً ، وهو ما بقى منها^(٤) ، إلا أن التصرف يتبع
 فيما كان منها صفة في الأصل ؛ نحو قولك : « سير عليّه طويلاً ، وسير عليه حديثاً »

(١) سقط في ط .

(٢) م : وقولى : « ومنصرف لامتصرف ، وهو : بكرًا وسحيرًا ... » إلى آخره .

أما انصرافها ؛ فلأنها منونة ؛ نحو : بكر وسحير وأخواتها معينات أو مضافة ؛ نحو :
 بعيدات بين ، وذات مرة ، وأما عدم تصرفها ؛ فلأنها لاتستعمل إلا منصوبة على الظرفية ؛
 نحو قولك : خرجت يوم الجمعة بكرًا ، أو خرجت سحيرًا ، وقعدت عشية ، وأقمت عتمة ،
 وسرت صحوّة ، وأبيت ضحى ، وسرت عشاء ، وقعدت مساء ، وزرتك صباحًا ، وأقمت
 ليلاً ، وخرجت نهارًا ، ترصد بجميع ذلك وقتًا معينًا ، وأنتك بعيدات بين ، أى : أوقاتًا
 متفرقة ، وقعدت ذات مرة ، وذو صباح ، وذو مساء ، أى : مرة ، وصباحًا ، ومساء . أ هـ .

(٣) نسب هذا البيت لأكثر من شاعر ، ونسبه البغدادي في الخزانة لأنس بن مدركة .

وللبيت قصة ذكرها البغدادي حيث قال :

قال أبو محمد الأعرابي في فرحة الأديب : هذا البيت لأنس بن مدركة الخثعمي . وذلك
 أنه غزا هو ورئيس آخر من قومه بعض قبائل العرب متساندين فلما قربا من القوم أمسيا فباتا
 حيث جنّ عليهم الليل ، فقام فانصرف ولم يختم ، وأقام أنس حتى أصبح فشنّ عليهم الحليل
 فأصاب وغنم ، وغنم أصحابه ، فهذا معنى قوله على إقامة ذي صباح .

وفي البيت شاهدان أولهما : جر « ذي صباح » بالإضافة اتساقًا ومجازًا والوجه فيه
 الظرفية .

وثانيها : قوله « لأمر ما » حيث جاءت « ما » مفيدة التهويل والعظيم .

ينظر : خزانة الأدب ٨٧/٣ ، ٨٩ ، الحيوان ٨١/٣ ، الدرر ٣١٢/١ ، ٨٥/٣ ،

شرح المفصل ١٢/٣ ، ونسب البيت لأنس بن نهيك في لسان العرب (صبح) ، ولرجل
 من خثعم في شرح أبيات سيويه ٣٨٨/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٥٨/٣ ، والجنى
 الداني / ٣٣٤ ، ٣٤٠ ، الخصائص ٣٢/٣ ، الكتاب ٢٢٧/١ ، المتعصب ٣٤٥/٤ ، هنج
 الهوامع / ١٩٧ .

(٤) م : وقولى : « ومنصرفًا منصرفًا ، وهو ما بقى من ظروف المكان » مثال ذلك قولك : =

إلا أن تُوصف ؛ نحو : سِيرَ عليه طويلاً من الدهر ، أو يكون صفة خاصة بالموصوف ؛
نحو : سِيرَ عليه مَلِيحٌ ، أو مستعملة استعمال الأسماء ؛ نحو : سِيرَ عليه قَرِيبٌ ، فإن
تصرفه يحسن إذ ذاك .

وظرف المكان ينقسم بالنظر إلى التصرف والانصريف ثلاثة أقسام :
أحدها : أن يكون متصرفاً لا منصرفاً ، وهو : كل ما أُقيِمَ من الصفات التي لا
تنصرفُ مقام ظرفٍ مكانٍ محذوف (١) ، أو كان جمعاً متناهياً .

والثاني : عكسه ، وهو : « مَكَائِكَ » إذا دخلها معنى « عَوْضِكَ » ، و « دُونِكَ » إذا
أريد بها نقصان المرتبة في صفة من الصفات ، و « فَوْقَكَ » إذا أريد بها علو المرتبة في صفة
من الصفات ، و « سِوَاكَ » و « سِوَاكَ » و « سِوَاكَ » و « عِنْدَ » و « مَعَ » و « وَسَطَ »
ساكنة السين (٢) ، إلا أن « عِنْدَ » و « مَعَ » قد يدخل عليهما من ، ولا تنصرفُ بأكثر من
ذلك .

وأما الحال : فإن كانت مُبَيَّنَةٌ اشترط فيها : أن تكون نكرة (٣) ، أو في حكمها ؛
نحو قولهم : أرسلها الجِرَاكَ ، وطلبتَه جهدي ، وطاقتي ، كلمته فاه إلى في ، ورجع

= قعدت أمامك ، وهذا أمامك ، وجئت من أمامك . أ هـ .

(١) م : وقولي : « نحو أسفل وأعلى » مثال ذلك : جلست أسفل وقعدت أعلى ، وهما متصرفان
لأنهما يستعملان مرفوعين ومخفوضين ؛ فتقول : هذا أسفل ، وهذا أعلى ، وجئت من
أسفل ، وأنت من أعلى . أ هـ [لم نجد هذا القول بنصه] .

(٢) م : وقولي : « وعكسه ، وهو سِوَاكَ وسِوَاكَ وسِوَاكَ ، وعند ووسط ساكنة السين » أعني :
أنها منصرفة لإضافتها ، وغير منصرفة لأنها لا تستعمل إلا ظروفاً نحو قولك : قعدت عندك ،
وجلست وسط القوم ، وقام القوم سِوَاكَ ، ولا يجوز استعمال « سوى » اسماً إلا في ضرورة ؛
نحو قول الأعشى : [من الطويل]

تَجَمَّأْتُ عَنْ جِوِّ الْبِمَامَةِ نَاقِيٍّ وَمَا قُصِدَتْ مِنْ أَهْلِهَا بِعَرَايِكَا

[ينظر ديوانه ص ١٣٩ ، والأشباه والنظائر ٥ / ١٦٤ ، ١٧٢ ، والأضداد ص ٤٤ ،
١٩٨ ، وخزانة الأدب ٣ / ٤٣٥ ، ٤٣٨ ، ٤٤١ ، والدرر ٣ / ٩٤ ، وشرح أبيات سيبويه
١ / ١٣٧ ، والكتاب ١ / ٣٢ ، ٤٠٨ ، ولسان العرب (جنف) ، (سواء) ، وبلا نسبة في
الإنصاف ١ / ٢٩٥ ، وشرح المفصل ٢ / ٨٤ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٤ ، والمختصب
٢ / ١٥٠ ، والمقتضب ٤ / ٣٤٩ ، وجمع الهوامع ١ / ٢٠٢] .

فجرٌ و سِوَاكَ باللام . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « اشترط فيها أن تكون نكرة » مثال ذلك قولك : جاء زيد ضاحكاً . أ هـ .

عَوْدَهُ عَلَى بَدْيِهِ ، وجاء القوم قَضِيهِمْ بقضيضهم ، وجاء زيدٌ وحده ، ومررتُ بالقوم ثلاثهم وأربعتهم إلى العشرة ، أى : معتركة العِزَّاء ، ومجتهدًا جهدى ، ومُطَبِّقًا طاقى ، وجاعلاً فاه إلى فى ، وعائداً عوده على بدئه ، ومُنْقَضِينَ قَضِيهِمْ بقضيضهم ، ومنفردًا وحده ، ومنفردًا ثلاثهم بالمرور ، فَحُدِّقَتِ النَكَرات ، وأقيم معمولها مقامها .
وأما : « ادخلوا الأول فالأول » / و « جاء القوم الجماء الغفير » - فالألف واللام ٣٠ ب فيها زائدتان .

والغفير : وصف لازم ؛ كلزوم وصف « مَنْ » فى قولك مَرَرْتُ بِمَنْ مُغْجِبٍ لَكَ . ويشترط فيها - أيضًا - : أن تكون مشتقة ^(١) ، أو فى حكمها ، وأعنى بذلك : أن تكون فى معنى ما أُخِذَ من المصدر ، وإن لم تكن مأخوذة منها نحو قولك : علمته الحساب بائًا بائًا ، أى : مفصلاً ، ويشترط فيها - أيضًا - أن تكون منتقلة ، أى : غير لازمة ، أو فى حكمها ، نحو : خَلَقَ اللَّهُ الزَّرْفَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا .
فهذه الصفة - وإن كانت لازمة للزرافة - فإنها تشبه بعد « خَلَقَ » غير اللازم ، إذ كان من الجائز أن يخلقها الله تعالى على خلاف ذلك .

ويشترط فيها - أيضًا - أن يكون قد تم الكلام دونها ، أو فى حكم ما تم الكلام دونه ؛ نحو قولك : ضَرَبَ زَيْدًا قَائِمًا ، وبابه ، ألا ترى أن قائما ههنا لا يتم الكلام إلا به ؛ لنيابته مناب الخبر ، ولو ظهر الخبر على الأصل ، فقيل : ضَرَبَ زَيْدًا إِذَا وُجِدَ قَائِمًا - لم تكن لازمة ^(٢) .

ويشترط فيها - أيضًا - أن تكون منصوبة على معنى « فى » .
وبالباب فيها : إن تأخرت عن ذى الحال ، أن تكون من معرفة أو من نكرة مقاربة للمعرفة ^(٣) ، أو غير مقاربة لها إن كانت الحال يقبح أن تكون وصفًا لذى الحال ؛ نحو قولهم : مررتُ بِبُرٍّ قَفِيْرًا بدرهم ، ومررتُ بِمَاءٍ قَعْدَةٍ رَجُلٍ ، ووقَعَ أَمْرٌ فَجَاءَةٌ .

(١) م : وقولى : « وأن تكون مشتقة » المشتقة هى المأخوذة من المصدر ؛ نحو قولك : جاء زيد مسرعًا ؛ ألا ترى أن مسرعًا مشتق من السرعة . أ هـ .

(٢) ثبت فى ط زيادة : « كانت الحال آتية بعد الجملة من الفعل ومرفوعه ، وهى تامة فى الأصل ، قبل إضافة الظرف » إذا ، إليها ، وإنما عرض لها اللزوم فى حال الإضافة .

(٣) م : وقولى : « أن تكون من معرفة ، أو من نكرة مقاربة للمعرفة » مثال مجيئها من معرفة : -

وقد يجيء من نكرة غير مقاربة للمعرفة ، وإن كانت مما يحسن ووصف ذى الحال به ، إلا أن ذلك قليل ، فإن تقدمت على ذى الحال ، جاءت من المعرفة والنكرة (١) على كل حال .

وإن كانت الحال مؤكدة ، اشترط فيها جميع ما يشترط في المبينة إلا الانتقال (٢) ، ويجوز أن يقع موقع الاسم المنتصب على الحال الظرف ، والمجرور التامان (٣) ، والجملة المحتملة للصدق والكذب ، فإن كانت الجملة اسمية ، فإنها تدخل عليها واو الحال . ويلزم إن كانت الجملة غير مشتملة على ضمير عائد على ذى الحال (٤) ، ملفوظ به ، أو مقدر .

ولا يلزم إن كانت مشتملة عليه (٥) ، بل المختار لحاقها ، وإن كانت فعلية / وكان

المثال المتقدم ، ومثال مجيئها من نكرة مقاربة للمعرفة قولك : جاء خبيرٌ من زيد ضاحكًا ، وجاء رجل من إخوتك ضاحكًا ، ومن ذلك قوله [من البسيط] :
 يَا عَيْنُ جُودِي بِدَمْعِ مِثْلِكَ مَحْمُودًا وَابِكِ ابْنِ أُمِّي إِذَا مَا مَاتَ مَسْعُودًا
 أ هـ .

(١) م : وقولي : « فإن تقدمت على ذى الحال ، جاءت من المعرفة والنكرة » مثال ذلك قولك : جاء ضاحكًا زيد ، وجاء مسرعًا رجل ، قال الشاعر : [من الطويل]
 فَهَلَا أَعْدُونِي يَلْبَسِي تَفَاقَدُوا وَفِي الْأَرْضِ مَهْبُوثًا شَجَاعٌ وَعَقْرُبٌ
 [ينظر في خزانة الأدب ٣ / ٢٠٩ ، الحماسة بشرح المرزوقى ص ١٢٤ ، كتاب الجيم ٢ / ١٩٣] أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وإن كانت الحال مؤكدة اشترط فيها جميع ما اشترط في المبينة إلا الانتقال » ومثال ذلك قولك : تبسم زيد ضاحكًا ، ألا ترى أن الضحك لازم للتبسم غير مفارق ، فلا يتصور منه الانتقال أصلاً . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « ويجوز أن يقع موقع الاسم المنصوب على الحال الظرف والمجرور التامان » مثال ذلك قولك : جاء زيد في زيته ، وجاء عمرو أمام بكر ، وأعنى بالتامان أن يكون في جعلهما حالين قائدة ، فإن لم يفيدا ، كانا ناقصين ، لا يجوز أن تقول : جاء زيد فيك ، ولا أن تقول : هذا زيد اليوم . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « ويلزم إن غربت الجملة من ضمير عائد على ذى الحال » مثال ذلك قوله تعالى :
 ﴿ يَنْشَأَنَّ طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ... ﴾ [آل عمران : ١٥٤] .

(٥) م : وقولي : « ولا يلزم إن لم تغز منه » مثال دخول الواو مع وجود الضمير قول الشاعر :
 [من الكامل] .

الفعل ماضياً^(١) لفظاً ومعنى ، أو معنى دون لفظ ، واشتملت على ضمير عائد عليه -
فالاختيار الواو .

وقد يجوز ألا تأتي بها ، وإن لم تشتمل على ضمير عائد عليه ، فلا بُد من الواو .
ولا يجوز أن تكون الفعل الماضي لفظاً ومعنى حالاً ، حتى تكون معه « قَدْ » مُظْهِرَةً
أو مضمرة ، أو يكون وَضْفًا لمحدوف ، فإن كان الفعل الماضي لفظاً ففعل شرط ، قد
حذف جوابه في الأصل - وقع حالاً ، ولا يكون معه - إذ ذاك - قَدْ ، لا ظاهرة ولا
مضمرة ، ولا يكون وَضْفًا لموصوف محذوف ومن ذلك قول العرب : « لأضربنه
ذهب أو مكث » ، فذهب في موضع نصب على الحال ، والتقدير : لأضربنه ذاهباً
أو ما كَثَا ، أي : لأضربنه على كل حال ، والأصل فيه : لأضربنه إن ذهب أو مكث ،

نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءَ غَامِرَةً وَرَفِيئَةً بِالنَّحِيبِ مَا تَذْرِي

[ينظر البيت للمسيب بن علس في أدب الكاتب ص ٣٥٩ ، وإصلاح المنطق ص ٢٤١ ،
٢٥٠ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٧٨ ، ولسان العرب (نصف) ، وللأعشى في جمهرة اللغة
ص ١٢٦٢ ، وخزانة الأدب ٣ / ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، والدرر ٤ / ١٧ ، وبلا نسبة في تذكرة
النحاة ص ٦٨٣ ، وجمهرة اللغة ص ٨٩٣ ، ووصف المباني ص ٤١٩ ، وسر صناعة الإعراب
٢ / ٦٤٢ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٦٠ ، وشرح المفصل ٢ / ٦٥ ، ومعنى اللبيب ٢ / ٥٠٥ ،
٦٣٦ ، وجمع الهوامع ١ / ٢٤٦ ، وروى « ورفيئة » بدلا من « ورفيئة » وروى « لا » بدلا من
« ما » .] أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كانت فعلية ، وكان الفعل ماضياً » إلى آخره مثال دخول الواو على الفعل
الماضي ، إذا لم يتصل به ضمير يعود على ذى الحال قولك : أتاني زيدٌ وقد طلع الفجر ،
ومثال دخول الواو عليه وقد اتصل به ضمير يعود على ذى الحال قوله تعالى : ﴿ أَتُؤْمِنُ لِلَّهِ
وَأَتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾ [الشعراء : ١١١] ومثال الاستغناء بالضمير عن الواو قوله . [من
الطويل]

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمَيْكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الْعُتَا بِجَاهَتِ يَوْمًا الْقَرْنُلِي

[ينظر البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٥ ، وخزانة الأدب ٣ / ١٦٠ ، وصف المباني
ص ٣١٢ ، لسان العرب (قرنفل) ، (روى) ، النصف ٣ / ٢٠ ، ٧٥ ، وبلا نسبة في الأشباه
والنظائر ١ / ٣٤٣ ، ولسان العرب (ضوع) ، معنى اللبيب ٢ / ٦١٧ ، المتع في التصريف ٢ /
٥٧٢ ، شرح أبيات المغني ١ / ٧٢ ، ٢٩١ / ٧ ، ويروى صدر البيت هكذا :

إذا القفت نحوى تضوع ربحها

[... ..]

أ هـ .

ولذلك لا يجوز أن تقول : لأضربنه بذهب أو يمشك .
 وإن كان الفعل مضارعاً : فإن دَخَلَ عليه حرفٌ من الحروف المخلصة للاستقبال ؛
 كالسين ، وسوف - لم يجز أن يكون حالاً ، وإن لم يدخل عليه حرفٌ من الحروف
 التي لا تكون ما بعدها إلا مُستقبلاً ، فإن كان منفيًا ، وكانت الجملة مشتملة على ضمير
 عائد على ذى الحال - جاز أن تأتي بالواو ، والأتاني بها .

وإن لم تكن مُشتملةً عليه ، فلا بدُّ من الواو ، وإن كان مثبتًا ، لم يكن بُدُّ من
 الضمير ، ولا يجوز دخول الواو إلا أن يَشِدُّ ، فيُحْفَظ ، ولا يُقاسُّ عليه نحو قولهم :
 هِمْشَتْ وَأَصْلُكَ عَيْتَةٌ هِ ، أو في ضرورة ؛ نحو قوله [من المتقارب] :

٩٤ - فَلَمَّا تَخَيَّبْتُ أَظْفَائِرَهُمْ نَجْمَوْتُ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكًا^(١)

ولا يقضى العامل من المصادر ، ولا من ظروف الزمان ، ولا من ظروف المكان ، ولا
 من الأحوال الراجعة إلى ذى حال واحدة ، أزيد من شيء واحد ، إلا بحرف عطف ،
 إلا أن يكون أفعل التي للمفاضلة ، فإنها تعمل في طرفين من الزمان أو المكان ، وفي
 حالين من ذى حال واحدة ؛ نحو قولك : أنت يوم الجمعة أحسن قائماً منك يوم
 الخميس قاعدًا ، فإن كان الحالان من ذوى حال ، جاز ذلك في كل عامل ؛ نحو
 قولك : لقيت عمرو زيدا مُضِعِدًا مُنْحَدِرًا ، إذا كان اللقى مُضِعِدًا ، والملقى مُنْحَدِرًا ،
 وإن كان أحد الطرفين مُشْتَمِلًا على الآخر ، جاز ذلك - أيضاً - في كل عامل ؛ نحو
 قولك / : لقيت زيدا يوم الجمعة عُذْوَةً ، فتُنْصِبُ يوم الجمعة ، وعُدْوَةً بلقيت على
 أنهما ظرفان .

٣١ ب

(١) البيت لعبد الله بن همام السلولي .

والشاهد فيه قوله : هِ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكًا هِ حيث دخلت الواو على الجملة الواقعة حالاً ، وهي
 مصدرية بمضارع ، وهذا قليل ، وقيل : إنه مؤرول بأن الواو في التقدير داخلة على مبتدئ
 وتقديره : وأنا أرهنهم مالكا .

ينظر : إصلاح المنطق ص ٢٣١ ، ٢٤٩ ، ومخزاة الأدب ٣٦/٩ ، والدرر ١٥/٤ ، والشعر
 والشعراء ٦٥٥/٢ ، ومعاهد التنصيص ٢٨٥/١ ، والمقاصد النحوية ١٩٠/٣ ، وبلا نسبة في
 الجنى الداني ص ١٦٤ ، وروصف المهاني ص ٤٢٠ ، وشرح الأشموني ٢٥٦/١ وشرح ابن
 عقيل ص ٣٤٠ ، وجمع الهوامع ١/٢٤٦ .

والمصادر وظروف الزمان [والمكان]^(١) يجوز تقديمها على العامل كائناً ما كان^(٢) إلا أن يكون العامل اسماً موصولاً ، وفعلاً غير متصرف ، أو يكون المصدر ضميراً متصلاً .

وإن جعل العامل صلة لموصول ، أو صفة لموصوف ، أو دخلت عليه أداة من أدوات الصدور التي تقدم ذكرها في باب الفاعل^(٣) - لم يجوز تقديمها على الموصول ، ولا على الموصوف ، ولا على شيء من تلك الأدوات .

وأما تقديمها على العامل وحده : فجائز ، إلا أن يكون الموصول الألف واللام ، أو حرفاً ناصباً ، فإنه [أيضاً]^(٤) لا يجوز تقديمها إذ ذاك على العامل وخذة .
وأما الحال : فإن كان العامل فيها فعلاً ، أو ما جرى مجراه - جاز تقديمها عليه^(٥) ما لم يمنع من ذلك كون العامل فيها من قبيل الأسماء الموصولة ، أو فعلاً غير متصرف .

وإن جعل الفعل العامل فيها ، أو ما جرى مجراه صلة لموصول ، أو صفة لموصوف ، أو دخل عليه أداة من أدوات الصدور^(٦) - لم يجوز تقديمها على الموصول ، ولا على الموصوف ، ولا على شيء من تلك الأدوات .

وأما تقديمها على العامل وحده : فجائز ، إلا أن يكون الموصول الألف واللام ، أو حرفاً ناصباً ، فإنه - أيضاً - لا يجوز إذ ذاك تقديمها على العامل وحده .

(١) سقط في ط

(٢) م : وقولي : « يجوز تقديمها على العامل كائناً ما كان » مثال ذلك : ضربها ضربت ، وقعدت قعدت والقرفصاء قعدت ، ويوم الجمعة سرث ، وثلاثة أيام صمت ، وحيثما أقمت ، وخلفك قعدت ، وميلاً سرت . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « ما لم يمنع من ذلك مانع من الموانع التي ذكرت في باب الفاعل » مثال ذلك : ماضرتك ضربت ، و أقعد زيد خلفك ؟ وأجاء زيد يوم الجمعة ؟ لا تقول : ضربها ماضرتك ، ولا : خلفك أقعد زيد ؟ ولا : يوم الجمعة أجاء زيد ؟ . أ هـ .

(٤) سقط في ط .

(٥) م : وقولي : « وأما الحال ، فإن كان العامل فيها فعلاً أو ما جرى مجراه تقدمت عليه » مثال ذلك قولك : ضاحكاً جاء زيد ، ومسرماً أنت آت . أ هـ .

(٦) م : وقولي : « ما لم يمنع من ذلك مانع من تلك الموانع » مثال ذلك : ماجاء زيد ضاحكاً ، وأجاء زيد مسرماً ؟ لا يجوز أن تقول : ضاحكاً ماجاء زيد ، ولا مسرماً أجاء زيد ؟ . أ هـ .

وإن كان العامل فيها ليس بفعل ولا جار مجراه - لم يَجُزُّ تقديمها عليه ؛ تقول : زيد في الدار ضاحكًا ، ولا يجوز أن تقول : زيدٌ ضاحكًا في الدار .
ولو كان المصنوع ظرفًا ، لجاز تقديمه ، فقلت تقول : زيد يوم الجمعة في الدار ؛
بدليل قوله [من الطويل] :

٩٥ - تَرَكْتُ بِنَا لَوْمًا وَلَوْ شِئْتُ جَادَنَا بُعِيدَ الْكَرَى تَلْجُ بِكَرْمَانَ نَاصِحٌ^(١) / ٣٢ أ

فأعمل في بُعِيدَ الْكَرَى تَلْجًا ، بما فيه من معنى الفعل ، وقدمه عليه .
وكانه قال : بُعِيدَ الْكَرَى بَارِدًا ، أي : ثَقَرٌ بَارِدٌ .

وأما توسط الحال بين ذى الحال والعامل فيه : فجائز نحو قولك : « جَاءَ رَاكِبًا زَيْدٌ ، وَلَقِيْتُ مُسْرِعًا زَيْدًا » ، مالم يمنع من ذلك كون ذى الحال مخفوضًا ، أو ضميرًا متصلاً .

• • •

(١) البيت : لجرير ويروى صدره :

تَرَكْتُ بِنَا لَوْحًا وَلَوْ شِئْتُ جَادَنَا

والشاهد : فيه تعلق الظرف « بُعِيدَ » بالاسم الجامد « التلج » لما فيه من معنى « بارد » .
ينظر : ديوانه ، وشرح شواهد المغني ص ٨٩٠ معنى اللبيب ٥٣١ .

بَابُ الْمُنْصُوبَاتِ

الَّتِي يُطْلَبُهَا جَمِيعُ الْأَفْعَالِ عَلَى غَيْرِ اللَّزُومِ

وهي : المفعول معه ، والمفعول من أجله .

فأما المفعول معه : فهو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى « مع » ، المضمن معنى المفعول به ؛ وذلك نحو قولك : ما صنعت وأباك ، ألا ترى أن الواو بمعنى « مع » ، والأب في المعنى مفعول به ؛ كأنك قلت : ما صنعت بأبيك ، ولو لم ترد هذا المعنى ، لكان الاسم الذي بعد الواو معطوفاً على الاسم الذي قبله .

وانتصابه بالفعل الظاهر المتقدم عليه بوساطة الواو ، وضع له العمل فيه مع توسطها بينهما ؛ لأنها حرف عطف في الأصل ، فعمل الفعل فيما بعدها ؛ كما عمل فيما بعد حرف العطف .

والدليل على أنها عاطفة في الأصل : أنها لا تقع إلا في الأماكن التي يمكن أن تكون فيها عاطفة على جهة الحقيقة ، أو المجاز .

واختلِفَ في قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ... ﴾ [يونس : ٧١] فَحَمَلَ قَوْمٌ ، « وشركاءكم » على أن يكون مفعولاً معه ، وحمله قومٌ على أن يكون معطوفاً على مفعول : « أجمعوا » ، وحمله آخرون على أن يكون منصوباً بفعل مضمر ، والتقدير : وَأَجْمِعُوا شُرَكَاءَكُمْ .

والأول من هذه الوجوه هو الأظهر .

ولكون الواو التي هي بمعنى : « مع » عاطفة في الأصل ، لم تجز تقديم المفعول معه ، على العامل ، وإن كان متصرفاً ؛ كما لا يجوز تقديم المعطوف عليه ؛ ولذلك - أيضاً - لم تجز توسطه بين الفعل والفاعل ^(١) ، وإن كان ذلك جائزاً في المعطوف بالواو ؛ لأن الفروع لا يتصرف فيها كما يتصرف في الأصول .

ومسائل هذا الباب تنقسم أربعة أقسام :

قسم يتساوى فيه أن يكون الاسم مفعولاً معه ، وأن يكون معطوفاً على / ما تقدم ؛

(١) م : باب المفعول معه

قولى : « ولا يجوز توسط المفعول معه » أعنى : أنه لا يقال : استوى والحشبة الماء . أ هـ .

وذلك إذا كانت الجملة فعلية ، وتقدم الواو اسم يسوغ العطف عليه ؛ نحو قولك :
جَاءَ الْبَرْدُ وَالطُّيَالِسَةُ .

وقسم يكون الاسم فيه مفعولا معه ، ولا يجوز فيه أن يكون معطوفاً ، إلا في
ضرورة ؛ وذلك : إذا كانت الجملة فعلية ، أو اسمية متضمنة معنى الفعل ، وقبل الواو
ضميرٌ مُتَّصِلٌ مرفوع غير مؤكد بضمير رفع منفصل ، وليس في الكلام طولٌ يقوم مقام
التأكيد ، أو ضميرٌ خفضٍ مُتَّصِلٍ باسم لا يمكن عطف ما بعد الواو عليه ؛ نحو قولك :
مَا صَنَعْتَ وَأَتَاكَ ، وَمَا شَأْنُكَ وَزَيْدًا .

ولا يجوز رفع الأب ، وخفض زيد ، إلا في الضرورة ، ولا يجوز رفع زيد وعطفه
على الشأن .

وقسم يُخْتَارُ فيه أن يكون معطوفاً ، ويجوز فيه أن يكون مفعولا معه ، وذلك : إذا
كانت الجملة اسمية متضمنة معنى الفعل ، وتقدم الواو اسم لا يتعذر العطف عليه ؛
نحو قولك : مَا أَنْتَ وَزَيْدًا ، وَمَا شَأْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَزَيْدًا ، وَالْأَحْسَنُ رَفَعُ زَيْدٍ فِي الْمَسْأَلَةِ
الْأُولَى ، وَجَرَّهُ فِي الثَّانِيَةِ .

وقسم يكون الاسم فيه معطوفاً ، ولا يجوز أن يكون مفعولا معه ، وذلك : إذا
كانت الجملة اسمية غير متضمنة معنى فعل ؛ نحو قولك : أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَالِكُ ،
وكذلك - أيضاً - لا يجوز إلا العطف ، إذا لم تقدم الواو إلا المفرد ؛ نحو قولهم :
كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ .

وأما قول الشاعر [من الكامل] :

٩٦ - أَرْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي مَنَعَ الدُّعَامَةَ أَنْ تَجْمَلَ تَجْمِلاً (١)

(١) مروي عجز البيت هكذا :

... .. منع الرحالة أن تجمل تجملاً

وهي الرواية التي ذكرها البغدادي ثم قال : وهذا البيت من قصيدة طويلة للراعي النعمري
مدح بها عبد الملك بن مروان وشكا فيها من السعاة ، وهم الذين يأخذون الزكاة من قبل
السلطان وهي قصيدة جيدة ، كان يقول : من لم يرو لي من أولادي هذه القصيدة ،
وقصيدتي التي أولها : [من البسيط]

بان الأحيه بالعهد الذي عهدوا

... .. =

فإنما نصب الجماعة ؛ لأن قومي محمولٌ على إضمار فعل ؛ كأنه قال : أزمان كان قومي والجماعة ؛ ألا ترى أن المعنى على ذلك .

وأما المفعول من أجله ؛ فهو : كُلُّ فَضْلَةٍ انتصبت بالفعل ، أو ما جرى مجراه ؛ على تقدير لام العلة ، ويكون معرفة ونكرة .

ويشترط فيه أن يكون متضدراً ، وأن يكون مقارناً للفعل الذي ينصبه في الزمان ، وأن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلل (١) ، إلا أن يكون المراد به التشبيه ، فإن نقص من هذه الشروط شيء في المصدر غير التشبيهي ، لم يصل الفعل إليه إلا بلام العلة / ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٩٧ - قَلَوُ أَنْ مَا أَسْمَى لِأَذْنِي مَعِيشَةً كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ (٢)

= وفي البيت شاهدان : الأول : نصب « الجماعة » على المفعول معه ؛ لأن « قومي » محمول على إضمار فعل ؛ والمعنى كأنه قال : أزمان كان قومي والجماعة .

الثاني : إضمار « كان » الناقصة بعد شبه « لدن » ، والتقدير : أزمان كان قومي والجماعة . ينظر : مخزاة الأدب ١٤٥/٣ ، والدرر ٨٩/٢ وشرح التصريح ١٩٥/١ والكتاب ٣٠٥/١ والمقاصد النحوية ٩٩ / ٢ .

(١) م : باب المفعول من أجله

قولي : [أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلل] وذلك نحو قمتُ إجلالاً لك ، أعنى : أن إجلالاً قد استوفى الشروط الثلاثة ؛ ألا ترى أنه مصدر ، وأنه فعل للمتكلم ؛ كما أن « قام » فعل للمتكلم أيضاً ، وأن الإجلال اقترن بالقيام في واحد . أ هـ .

(٢) البيت : لا مرئ القيس وقال بعده :

ولكنما أسمى جهد مؤئل وقد يدرك الجهد المؤئل أمثالي

والشاهد فيه : أن « أدنى » ليس بمصدر ، ولذلك وصل الفعل « أسمى » إليه بلام العلة . وفي البيت شاهد آخر في قوله : « كفاني ولم أطلب قليل » ، حيث جاء قوله : « قليل » فاعلاً لـ « كفاني » ، وليس البيت من باب التنازع ، لأن من شرط التنازع صحة توجه كل واحد من العاملين إلى المفعول المتأخر مع بقاء المعنى صحيحاً ، والأمر ههنا ليس كذلك ، لأن القليل ليس مطلوباً .

ومحقق المسألة : ذهب الكوفيون إلى إعمال الأول واستدلوا بمثل البيت وقالوا الشاعر فصيح وقد أعمل الأول بلا ضرورة إذ لو أعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره وأيضاً لو أعمل الثاني لم يلزمه محذر إذ كان يكون الفاعل مضمراً في كفاني فاختر إعمال الأول ، مع أنه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني وفيه دليل على أن إعمال الأول مختار عند الفصحاء ؛ إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الأمر دون الأمر الآخر إلا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الوجه الآخر .

فأدنى ليس بمصدرٍ ؛ ولذلك وصل الفعل إليه بلام العلة ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٩٨ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمِ ثِيَابَهَا لَدَى السَّرِيرِ إِلَّا لَيْسَةَ الْمُتَّقِضِ (١)

وأجاب البصريون بأن هذا الاستدلال إنما يصح إذا كان هذا البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى ، وبيانه مبنى على مقدمة وهي : أن « لو » تنفي شرطها وجزاءها ، سواء كانا مثبتين أو منفيين فإن كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو : لو كان لي مال لحججته به . فالخج ووجود المال منفيان . وإن كانا منفيين وجب ثبوتهما لأن نفي النفي إثبات نحو : لو لم تزرنني لم أكرمك . فالزيارة والإكرام مثبتان .

وإن كان أحدهما مثبتاً دون الآخر وجب ثبوت المنفي ، وانتفاء المثبت نحو : لو لم تشمتني أكرمتك ولو شتمتني لم أكرمك .

فرجعنا إلى بيان فساد معنى البيت لو كان من التنازع فنقول : أوله : فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة . وقوله : « أن ما أسعى لأدنى معيشة » شرط « لو » أي : لو ثبت أن سعياً لأدنى معيشة ، فيكون المعنى : لم يثبت أن سعياً لأدنى معيشة ، أي أن طلبى لقليل من المال وقوله : كفاني جزاء « لو » وقوله « لم أطلب قليل من المال » عطف عليه ، فيكون حكمه حكم الجواب ، فيكون عدم طلب قليل من المال متنفياً أي ثبت أن طلبى لقليل من المال ، وهو إثبات لما نفاه بعينه في المصراع الأول فيكون تناقضاً ، فيفسد المعنى من وجهين : أحدهما : أنه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه كفاني قليل ولم أطلب قليلاً من المال وهذا متناقض لأنه يخبر تارة بأن سعياً ليس لأدنى معيشة ، وتارة يخبر بأنه يطلب القليل وذلك متناقض . والثاني أنه قال في البيت الذي بعده : « ولكنما أسعى » .. فلماذا أعمل الأول ولم يعمل الثاني .

ينظر : ديوانه ص ٣٩ ، والإنصاف ٨٤/١ ، وتذكرة النحاة ص ٣٣٩ ، وخزانة الأدب ٣٢٧/١ ، ٤٦٢ ، والدرر ٣٢٢/٥ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٩٦ ، وشرح شواهد المغني ٣٤٢/١ ، ٦٤٢/٢ ، وشرح قطر الندى ص ١٩٩ ، والكتاب ٧٩/١ ، والمقاصد النحوية ٣/٣٥ ، وجمع الهوامع ١١٠/٢ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٠١/١ ، ٦٠٢/٣ ، وشرح شواهد المغني ٨٨٠/٢ ، ومغني اللبيب ٢٥٦/١ ، والمقتضب ٧٦/٤ .

(١) البيت لامرئ القيس

وفي البيت شاهدان ، أولهما قوله : « لنوم » حيث جره بلام التعليل ولم ينصبه على المفعول لأجله ؛ لأن « النوم » وإن كان حلة لخلع الثياب ، فإن وقت الخلع قبل وقته ، فلما اختلفا في الوقت جر باللام .

وثانيهما قوله : « وقد نضت » حيث جاء الماضي المثبت المتصرف غير التالي « إلا » العاري من الضمير الواقع حالاً ، جاء مقترناً بـ « الواو » و« قد » .

ينظر : الدرر ٧٨/٣ ، شرح شذور الذهب ص ٢٩٧ ، شرح عمدة الحفاظ ص ٤٥٣ ، ولسان العرب (نضاً) ، وشرح الأشموني ٢٠٦/١ ، وشرح قطر الندى ص ٢٢٧ ، وجمع الهوامع ١٩٤/١٠ ، ٢٤٧ .

فوصل نضت لنوم بلام العلة ، وإن كان مصدرًا لما لم يكن مقارنًا له في الزمان ، لأن النضو وقع ، والنوم فيما يستقبل .

نحو قوله [من الطويل] :

٩٩ - وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّةً (١) كَمَا انْتَفَضَ الْعُضْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ (٢)

فالذكر مصدر ووصل إليه الفعل بلام العلة ، لما كان فاعله المتكلم ، وفاعلُ تعرو الهزة .

فأما قول الأعشى [من السريع] :

١٠٠ - مَدَّتْ عَلَيْهِ الْمَلِكُ أَطْنَابَهَا كَأَنَّ رَنْوَنَاءَ وَطِرْفَ طِمْرٍ (٣)

فليس الملك مفعولاً من أجله ، بل مفعولٌ به منصوبٌ بمدَّتْ ، وأطنابها بدلٌ منه ، وأنت حملاً على معنى الخِلافة .

(١) في أ : فترة .

(٢) البيت لأبي صخر الهذلي .

و « تعروني » : لتأنيني وتأخذني ، أو : لترعدني

ذكر ذلك البغدادي في الخزانة وقال أيضاً : الهزة (بالفتح) : الحركة ، يقال : هزرت

الشيء : إذا حركته أي : تأنيني وتأخذني حركة نتيجة للسرور الحاصل من الذكرى

و « انتفض » : تحرك ، يقال : نفضت الثوب والشجر : إذا حركته ليستقط ما فيه .

و « يله يله بلا » إذا نداء بالماء ونحوه .

و « القطر » : المطر .

والشاهد فيه : « لذكراك » وهو مصدر ، وصل إليه الفعل بلام العلة ، لما كان فاعله

المتكلم ، وفاعلُ تعرو الهزة .

ينظر : الأغانى ١٦٩/٥ ، ١٧٠ ، الإنصاف ٢٥٣/١ ، وخزانة الأدب ٢٥٤/٣ ، ٢٥٥ ،

٢٥٧ ، ٢٦٠ ، والدرر ٧٩/٣ ، وشرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢ ، وشرح التصريح ٣٣٦/١ ،

ولسان العرب (رمث) ، والمقاصد النحوية ٦٧/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٩/٧ ،

وأمالى ابن الحاجب ٦٤٦/٢ ، ٦٤٨ ، وأوضح المسالك ٢٢٧/٢ ، وشرح الأشموني ١/

٢١٦ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٩٨ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٦١ ، وشرح قطر الندى ص

٢٢٨ ، وشرح المفصل ٦٧/٢ ، وجمع الهوامع ١/ ١٩٤ .

(٣) البيت لابن أحمير وليس للأعشى .

ينظر : ديوانه ص ٦٢ ، لسان العرب (ملك) ، (رنا) ، وتهذيب اللغة ٢٢٦/١٥ ،

وجمهرة اللغة ص ١٢١٦ ، ومقاييس اللغة ٤٤٣/٢ ، ومجمل اللغة ٤٢٣/٢ ، وأساس البلاغة

(رنو) ، وتاج العروس (ملك) ، (رنا) ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٠٦ .

بَابُ الْمَنْصُوبَاتِ عَنِ تَمَامٍ مَا يَطْلُبُهَا

وهي : التَّمييز ، والمُسْتثنى .

فَأَمَّا التَّمييز ، فهو : كُلُّ اسْمٍ نَكْرَةٌ مَنْصُوبٌ مُفَسَّرٌ لِمَا انْبَهَتْ مِنْ الذُّوَاتِ (١) ، فَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ : « الْعَشْرُونَ الدَّرْهَمَ ، وَالْخَمْسَةَ عَشَرَ الدَّرْهَمَ » ، فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الدَّرْهَمِ زَائِدَةٌ فِيهِ ؛ وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ [مِنَ الْوَافِرِ] :

١٠١ - إِلَى رُذْحٍ مِنَ الشُّيْزِيِّ مِلَاءٍ لِبَابِ الْبُرِّ يُلْبِكُ بِالشُّهَادِ (٢)

لبابُ البُرِّ منصوبٌ بمِلاءٍ بعد إسقاط حرف الجر ، أى : ملاء بلباب البُرِّ .

ويكون انتصابه : إمَّا عن تمام الاسم ، وإمَّا عن تمام الكلام :

فالمنتصب عن تمام الكلام : هو كُلُّ تَمييزٍ مفسَّرٍ لِمَنْبِهِمْ ، يَطْلُوى عَلَيْهِ الْكَلَامُ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : امْتَلَأَ الْإِنَاءَ مَاءً ، وَتَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَاءً مفسَّرًا لِلْمَالِي الْإِنَاءَ ، الَّذِي انْطَوَى عَلَيْهِ قَوْلُكَ : امْتَلَأَ الْإِنَاءَ .

وهو نوعان : منقولٌ ، وغيرُ منقولٍ :

وَالْمَنْقُولُ : مَا كَانَ مِنْهُ / قَبْلَ الثَّقَلِ مَفْرَدًا ، بَقِيَ عَلَى إِفْرَادِهِ ، وَمَا كَانَ مِنْهُ مَجْمُوعًا ، بَقِيَ عَلَى جَمْعِيَّتِهِ ، وَإِنْ شِئْتَ أَفْرَدْتَهُ ، وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ « مِنْ » عَلَيْهِ .

وغيرُ المنقول : إِنْ لَمْ يَكُنْ اسْمٌ جِنْسٌ ، كَانَ عَلَى حَسَبِ الْمُنْهَمِ الَّذِي هُوَ تَفْسِيرٌ لَهُ مِنْ إِفْرَادٍ ، أَوْ ثَنِيَّةٍ ، أَوْ جَمْعٍ ، وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ « مِنْ » عَلَيْهِ .

(١) م : باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على عدم اللزوم

قولى : « مفسر لما انبهت من الذوات » تحررت بذلك من الحال ؛ لأنها مفسرة لما انبهت من الهيئات ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : عندي عشرون درهماً ينت بقولك : « درهمًا » حقيقة العشرين وذاتها ما هي ، وإذا قلت : جاء زيد ضاحكًا ينت بقولك : « ضاحكًا » الهيئة التي كان عليها زيدٌ وقت الجيء . أ هـ .

(٢) البيت : لأمية بن أبي الصلت ونسب لأبي الصلت ولابن الزهري .

الشاهد : قوله : « لباب البر » حيث جاء التمييز مضافاً إلى مميزه وحقه التنكير .

ينظر : ديوان أمية بن أبي الصلت ص ٢٧ ، وأساس البلاغة ص ١٥٩ (ردح) ، وجمهرة اللغة ص ٥٠٢ ، وسمط اللآلي ص ٣٦٣ ، ولسان العرب (ردح) ، (رجح) ، (شهد) ، (لبك) ، (رذم) ، والمعاني الكبير ٣٨٠/١ ، ولأبي الصلت في المستقصى ٢٨١/١ ، ولأمية أو لأبي الصلت في الدرر ٢٤٩/١ ، ولابن الزهري في لسان العرب (شيز) ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨١٢ .

وإن كان اسم جنس ، جاز دخول « مِنْ » عليه ، ولم يجز تثنيته ولا جمعه ، إلا في باب : نِعم ، وبقس ؛ فإنه يكون على حسب المدوح ، أو المذموم من أفراد أو تثنية ، أو جمع ، فتقول : « نِعم رجلاً زيداً ، ونِعم رجُلَيْنِ الزُّيدان ، ونِعم رجالا الزيدون » ، ولا يجوزُ دخولُ « مِنْ » عليه ، إلا في ضرورة شعر ، أو شذوذ من الكلام .
 والمُنْتَصَب عن تمام الاسم : لا يجرى إلا بعد عدد ، نحو : عشرين درهماً ، أو مقدار ، أو شبيه به ، والمقاديرُ ثلاثة أنواع :
 مَكِيلَات ، ومَمُوزُونَات ، وتمشوحات ؛ نحو : كُرُّ بُرَا ، أو رِطْل سَمْنَا ، وِذْرَاع ثوبًا ، وما في السماء مَوْضِع رَاحَةٍ سَحَابًا ، وعليه شَعْرُ كَلْبَيْنِ ذَنْبًا .
 وقد يجرى في غير المقادير ؛ ومن ذلك قولهم : لِي مِثْلُهُ رَجُلًا ، فنصبوا رجلاً ؛ لجز الإضافة بينه وبين « مِثْلُهُ » .

وإن لم يكن مما تقدم من المقادير ؛ ومن ذلك قولُ الأعشى [مجزوء الكامل] :
 ١٠٢ - بَانَتْ لِتَحْرُزُنَا عَفَارَةٌ بِمَا جَارَتْهَا مَا أَنْتِ بَجَارَةٌ^(١)
 نصب على التمييز ؛ بدليل دخول « مِنْ » على مثله ؛ في قول الآخر [من السريع] :
 ١٠٣ - يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوطًا الْأَشْتَاغِ رَحْبَ الذَّرَاغِ^(٢)

(١) الشاهد : فيه قوله : « جارة » ؛ حيث وقع تمييزًا لا حالًا بدليل دخول « مِنْ » عليه في بعضي الشواهد ؛ كما سيتضح ذلك في الشاهد الذي يليه . وروى البيت بجعل الصدر عجزاً والمعبر صدرًا .

ينظر : ديوانه ص ٢٠٣ ، وخزانة الأدب ٣/٣٠٨ - ٣١٠ ، ٤٨٦/٥ ، ٤٨٨ ، ٧/٢٥٠ ، ٢٤٠/٩ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩٣ ، ولسان العرب (بشر) ، (جور) ، (عفر) ، والمقاصد النحوية ٣/٦٣٨ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٥٢ ، وشرح الأشموني ١/٢٥٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٣٥ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٤٧ ، وشرح عمدة الحفاظ ٤٣٥ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧١ .

(٢) البيت للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعي من قصيدة يرثي بها يحيى بن شداد بن ثعلبة بن بشر أحد بني ثعلبة ونسب لرجل من بني مريع يرثي بها يحيى بن ميسرة .
 موطًا البيت : بيته مدلل للأضياف .

الرحيب : الواسع ، والمعنى أنه واسع البسيطة كثير العطاء سهل لا حاجز دونه .
 وفي البيت شاهدان : الأول : قوله : « مِنْ سَيِّدٍ » ؛ حيث إن دخول « مِنْ » في هذه العبارة يدل على أن التكرة الواقعة بعدها تمييز لا حال ؛ إذ التمييز على معنى « مِنْ » ، أما الحال فهو على معنى « فِي » .

و « من » إنما تدخل على التمييز ، لا على الحال .
 وتمام الاسم : إما بنون ؛ نحو : عشرين ، أو بتنوين ؛ نحو : رطلٍ ، أو بمضاف ؛
 نحو : شجر كَلْبَيْنِ ، ونحو : مثله وأو بتقدير تنوين ؛ وذلك في المبتدآت ؛ نحو : أحد
 عشر ، ونحو : دخول « مِنْ » على جميع ما تفسر به المقادير والأعداد ، إلا أن ما يأتي
 منه تفسيراً لعدد ، فإنه لا يجوز دخول « من » عليه حتى يُرَدَّ إلى أصله ؛ فيجمع ويعرف
 بالألف واللام (١) .

ولا يجوز تقديم التمييز (٢) ، وأما توسيطه فجائز ؛ ومن ذلك قول زُفَر بن
 الحارث / (٣) [من الوافر] :

١٣٤

١٠٤ - نُطَاعِنُ عَنْهُمْ الْأَقْرَانَ حَتَّى جَرَى مِنْهُمْ دَمًا مَزْجِ الْجَهْلِ
 ولا يكون التمييز بالأسماء المختصة بالنفى (٤) ؛ نحو : أحد ، وعرب ، ولا بالأسماء
 المتوَعَّلة في البناء ، ولا بالأسماء المتوَعَّلة في الإبهام .

والشاهد الثاني : قوله : « يا سيِّداً » ؛ حيث نصب المنادى النكرة المقصودة للضرورة .
 ينظر : خزنة الأدب ٩٥/٦ ، ٩٦ ، ٩٨ ، والدرر ٢٣/٣ ، وشرح اختيارات المفضل
 ص ١٣٦٣ ، وشرح التصريح ٣٩٩/١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩٥ ، وبلا نسبة في
 الأشباه والنظائر ١٨٥/٣ ، وخزنة الأدب ٣٠٨/٣ ، والدرر ٣٥/٤ ، ٢٣٤/٥ ، وشرح شدور
 الذهب ص ٣٣٦ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٠ ، وجمع الهوامع ١٧٣/١ ، ٩٠ / ٢ .
 (١) م : وقولى : « حتى يرد إلى أصله من الجمعية » مثال ذلك قولك : عندي عشرون درهماً ،
 فإن أدخلت « مِنْ » قلت : عشرون من الدراهم . أ هـ .
 (٢) م : وقولى : « ولا يجوز تقديم التمييز » أعنى : أنه لا يجوز أن يقال : أعرقاً تصيب زيد أ هـ .
 (٣) زفر بن الحارث بن عبد عمرو بن معاذ الكلابي ، أبو الهذيل : أمير ، من التابعين ، من أهل
 الجزيرة ، كان كبير قيس في زمانه ، شهد صفين مع معاوية أميراً على أهل قنسرين ، وشهد
 وقعة مرج داهط مع الضحاك بن قيس الفهري وقتل الضحاك فهرب زفر إلى قرقيسيا . وظل
 متحصناً فيها حتى مات ، وكانت وفاته في خلافة عبد الملك بن مروان سنة ٧٥ هـ .
 والشاهد في البيت توسط التمييز « دَمًا » بين الفعل « جرى » ، والفاعل « مرج الجهل » ؛
 وهو جائز .

ينظر : خزنة الأدب ٣٩٣/١ ، اليافعي ٢٢١/٢ ، الشلارات ٢١٥/٢ ، الأعلام ٤٥/٣
 (٤) م : وقولى : « ولا يكون التمييز بالأسماء المختصة بالنفى ... » إلى آخره أعنى : أنه لا يقال :
 ما عندي عشرون أحدًا ، وسبب ذلك : أن الأسماء المختصة بالنفى شديدة الإبهام ؛ فلا يكون
 فيها تبيين لذلك ، وكذلك الأسماء المتوَعَّلة في البناء ما كان منها نكرة ، فهو شديد الإبهام ؛
 فلا يحصل به تبيين ، لانتقوله : عندي عشرون من ، ولا عشرون ما ، وما كان منها معرفة ، فلا
 يتميِّز به ، لأن التمييز لا يكون إلا نكرة . أ هـ .

وأما الاستثناء ، فهو : إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بأداة من الأدوات التي جعلتها العرب لذلك .

وهي : إحدى عشرة أداة ، إلا وهي حرف (١) ، وحاشا ، وحشا ، وخلا ، وعدا ، وهي حروف إذا جرّث ما بعدها (٢) ، وأفعال إذا نصبت (٣) ، إلا أن النصب بحاشا (٤) قليل ، ومنه قولهم : « حاشا الشيطان وابن الإصبع ، والحفص بخلا ، وعدا قليل » .
وليس ولا يكون ، وهما فعلان .

فإن دخلت « ما » على خلا وعدا ، لم يكونا إلا فعلان إن كانت « ما » مصدرية ، فإن كانت زائدة ، جاز الحفص بهما ، فيكونان إذ ذاك حرفين ، وهو قليل جداً . وغير ، وسوى بضم السين وكسرها ، وسواء بفتحها والمد ، وهي أسماء (٥) .

(١) م : باب الاستثناء

قولي : « إلا وهي حرف » الدليل على أنها حرف : أنها لاموضع لها من الاعراب . أ هـ .
(٢) م : وقولي : « وحاشا وخلا وعدا ، وهي حروف إذا جرّث ما بعدها » الدليل على أنها حروف : أنه لا يمكن أن تكون أفعالاً ؛ لأن الأفعال لاتعمل بحفصاً ، ولا يمكن أن تكون أسماء ؛ بدليل أنها لاتبشر العوامل ، لاتقول : قام حشا زيد ؛ كما تقول : قام غير زيد ، وكذلك سائر أخواتها ، ولا ينبغي أن تحمل على أنها ظروف ؛ لأنها ليست أسماء زمان ولا مكان ، والظروف لاتنقاس إلا في هذين الصنفين ، وما عدا ذلك لايجعل ظرفاً إلا بدليل ، وقد عُدِمَ ههنا . أ هـ .
(٣) م : وقولي : « وأفعال إذا نصبت » الدليل على أنها إذا نصبت أفعال : أنه لاتخلو من أن تكون أفعالاً أو أسماء أو حروف استثناء ؛ فلا يمكن أن تكون أسماء ؛ لانتصاب ما بعدها مع أنها ليست من قبيل الأسماء العاملة ، ولا يمكن أن تكون حروف استثناء ؛ لأنها لو كانت حروفاً ، لجاز أن تقول : ماقام حاشي زيد ، فترفع ما بعدها ؛ كما تقول : ماقام إلا زيد ؛ فلما لم يجر ذلك في « حاشي » وأخواتها ، دل ذلك على أنها ليست حروفاً ، وبمثل ذلك يستدل على أن : ليس ، ولا يكون فعلان . أ هـ .

(٤) في أ : حاشي .

(٥) م : وقولي : « وغير وسوى بضم السين وكسرها وسواء بفتحها والمد وهي أسماء » ، أما « غير » فالدليل على أنها اسم تأثير عوامل الأسماء فيها ، وأما سوى بضم السين وكسرها وفتحها مع المد ، فلا يمكن أن تكون فعلاً ؛ لحفصها ما بعدها ، والأفعال لاتعمل بحفصاً ؛ فلم يبق إلا أن تكون اسماً أو حرفاً ، فجعلناها اسماً لدخول الحافض عليها في الضرورة ؛ نحو قوله : [من الطويل]

تجأنتُ عن مجزّ الحامّة نائبي ومّا قصّدتُ من أهلها لسوائكنا

[تقدم في هامش الكتاب في ص ٢١٨] أ هـ .

والمُخْرَج ، لا يكون إلا النُصْف فما دونه (١) ، فأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ [الحجر : ٤٢] ومعلوم أن الغاوين أكثر من غيرهم ، فإنه يتخرج على أنه (٢) يريد بالعباد غير الغاوين ، وتكون الإضافة تشریفاً لهم ، ويكون الاستثناء منقطعاً .

ولا يكون المخرج إلا مختصاً لو قلت : قام القوم إلا رجلاً ، لم يجز ، ولا يكون - أيضاً - المخرج منه إلا مختصاً لو قلت : قام رجالٌ إلا زيداً ، لم يجز .

والاسم الواقع بعد « إلا » لا يخلو من أن يكون قبله عامل مُفْرَغٌ للعمل فيه ، أو لا يكون ، فإن كان : فإما أن يكون العامل المُفْرَغُ رافعاً ، أو ناصباً ، أو خافضاً ، فإن كان رافعاً عمل فيه ؛ وذلك نحو قولك : ما قام إلا زيدٌ وإن كان ناصباً أو خافضاً : فإما أن يكون معموله محذوفاً أو لا يكون : فإن لم يكن له معمول محذوف ، كان الاسم الذي بعد إلا على حسب ذلك العامل ؛ وذلك نحو قولك : ما ضربتُ إلا زيداً ، وما مررتُ إلا بزيد ، وإن كان معموله محذوفاً ، كان الاسم الذي بعد « إلا » منصوباً على الاستثناء ؛ ومن ذلك قوله / [من الطويل] :

١٠٥ - نَجْمًا سَالِمًا وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنٌ سَيْفٍ وَمِقْرَزًا (٣)

أى : ولم ينج شيء إلا جفن سيف .

وإن لم يكن قبل إلا عامل مفرغ لما بعدها ، فإما أن يكون الكلام الذي قبلها موجبتاً

(١) م : وقولى : « والمخرج لا يكون إلا النصف فما دونه » مثال ما استثنى منه النصف قولك : عندي عشرة إلا خمسة ، ويمكن أن يكون من ذلك قوله تعالى : ﴿ قُرْ أَلَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [المزمل : ٢ ، ٣] والأحسن في كلامهم : أن يكون المخرج مادون النصف ؛ نحو قولك : عندي عشرة إلا اثنين . أ هـ .

(٢) في أ : أن .

(٣) البيت : لحذيفة بن أنس الهذلي .

الشاهد فيه قوله : « ولم ينج إلا جفن سيف » حيث نصب الاسم بعد إلا ، والتقدير : ولم ينج شيء إلا جفن سيف .

ينظر : شرح أشعار الهذليين ٥٥٨/٢ ، والعقد الفريد ٢٤٤/٥ ، ولسان العرب (جفن) ، ولأبي خراش الهذلي في لسان العرب ٢٣٤/٦ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٥٢٦ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٩ ، ووصف المباني ص ٨٦ ، الصاحبي في فقه اللغة ص ١٣٦ ، ولسان العرب (لجا) ، والمعاني الكبير ص ٩٧٢ .

أو منفيًا : فإن كان موجبتًا ، جاز في الاسم الواقع بعد « إلا » وجهان :
أفصحهما : نصبه على الاستثناء .

والآخر : أن تجعله مع « إلا » تابعًا للاسم الذي قبله ؛ فتقول : « قام القوم إلا زيدًا^(١) ، برفع زيد ونصبه .

وإن كان منفيًا لفظيًا أو معنًى ، فإن كان الاسم الذي قبلها منصوبًا بلا النافية ، جاز في الاسم الواقع بعدها أربعة أوجه ؛ أفصحها : النصب على الاستثناء ، أو رفعه بدلًا على الموضع ، ودونهما النصب على أن يكون إلا مع ما بعدها نعتًا للاسم الذي قبلها على اللفظ ، والرفع على أن تكون مع ما بعدها نعتًا له على الموضع ؛ نحو قولك :
« لا زجل في الدار إلا زيدًا » برفع زيد ، ونصبه .

وإن كان مجرورًا بالباء الزائدة ، أو من الزائدة ، جاز في الاسم الواقع بعدها أربعة أوجه ، أفصحها : النصب على الاستثناء ، أو الإبدال على الموضع ، فإن كان منصوبًا نصبه ، وإن كان مرفوعًا رفعه ، ودونهما التثنية على اللفظ ؛ فيخفض .

أو على الموضع ؛ فيرفع أو ينصب على حسب الموضع ؛ وذلك [نحو]^(٢) قولك :
« ليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به » ، بنصب شيءٍ وخفضه .

« وما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُقْبَأُ به » ، برفع شيءٍ ونصبه وخفضه ، إن قدرت
« ما » تميمية .

وكذلك - أيضًا - إن قدرتها حجازية لاستواء اللغتين مع « إلا » فنحو [قولك]^(٣) :
« ما جئاني من أحدٍ إلا زيدًا » ، برفع زيد ، ونصبه ، وخفضه ، وهما ماضربان من أحدٍ
إلا زيدًا ، بنصب زيد وخفضه .

وإن لم يكن الاسم الذي قبلها معمولًا لشيءٍ بما ذكر ، جاز في الاسم الواقع بعدها ،
ثلاثة أوجه :

أفصحها : أن يكون بدلًا ، فيكون إعرابه على حسب إعراب الاسم الذي قبله ، ثم

(١) في ط : زيدًا زيدًا .

(٢) سقط في ط .

(٣) سقط في ط .

بليه أن يكون منصوبًا على الاستثناء ، ودونهما : أن تجعله مع « إلا » نفيًا لما قبله ؛ فيكون إعرابه - أيضًا - على حسب إعرابه ؛ نحو قولك : ما [قام] (١) القوم إلا زيدًا ، بنصب زيد ، ورفعه ، وما ضربت أحدًا إلا زيدًا ، بنصب زيد لا غير ، وما مررت بأحد إلا زيدًا ، بنصب زيد ، وخفضه .

ولا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام / (٢) ، ويجوز تقديمه على المستثنى منه ، أو على صفتيه ، فإن قدمته على المستثنى منه ، لم يجر فيه إلا النصب ؛ على كل حال ؛ نحو قولك : ما قام إلا زيدًا القوم ، وقد يجعل (٣) على حسب العامل الذي قبله ، ويجعل (٤) ما بعده بدلًا منه ، وذلك قليل ؛ نحو قوله [من الطويل] :

١٠٦- رَأَتْ إِخْوَتِي بَعْدَ الْوَلَاءِ تَتَابَعُوا فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا وَاحِدٌ مِنْهُمْ شَفَرٌ (٥)

رؤى برفع واحد .

وإن قدمته على صفة المستثنى منه ، جاز فيه ما كان يجوز مع التأخير ، إلا أن الوصف بقوى ويحسن (٦) .

(١) سقط في ط .

(٢) م : وقولى : « ولا يجوز تقديم المستثنى أول الكلام » أعنى : أنه لا يجوز أن تقول : إلا زيدًا قام القوم . أ هـ .

(٣) في أ : تجعل .

(٤) في أ : تجعل .

(٥) البيت بلا نسبة ويروى صدره هكذا :

رَأَتْ إِخْوَتِي بَعْدَ الْجَمِيعِ تَتَابَعُوا

والشاهد فيه : قوله « فلم يبق إلا واحد منهم شفر » حيث قدم المستثنى « واحد » على المستثنى منه « شفر » ورفع المستثنى على تفرغ العامل وهو ضعيف والأقوى نصبه .

ينظر : الدرر ١٦٣/٣ ، رصف المباني ١٨٨/ ، اللسان (شفر) وجمع الهوامع ٢٢٥/١ .

(٦) م : وقولى : « إلا أن الوصف بقوى ويحسن » أعنى بذلك : أنك إذا قلت : قام القوم إلا زيدًا العقلاء ، جاز في زيد النصب على الاستثناء ، والرفع على الوصف ؛ كما يجوز فيه لو لم تأت بالوصف ، فقلت : قام القوم إلا زيدًا ، إلا أن الوصف بقوى في حال التقدم على صفة المستثنى منه ؛ وسبب ذلك : أنك إذا قلت : قام القوم إلا زيدًا العقلاء ، كنت فاصلاً بين الموصوف وصفته بالاستثناء ، والفصل بينهما قبيح ، فضعف النصب كذلك ، فلما ضعف النصب ، قوى الرفع على الصفة ؛ لأنه لا يلزم فيه من الفصل ما يلزم في النصب على الاستثناء . أ هـ .

وإذا تكررت المستثنيات ، فإن كان بعضها معطوفاً على بعض ، كانت على حسب المستثنى الأول ، وتكون كلها مستثنيات من شيء واحد ؛ نحو قولك (١) : « قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا عَمْرًا وَإِلَّا خَالِدًا » .

وإن لم يعطف بعضها على بعض ، فإن كانت هي المستثنى الأول في المعنى ، كانت - أيضاً - على حسبه في الإعراب ؛ لأنها بَدَلٌ منه ؛ ومن ذلك قوله [من الرجز] :

١٠٧ - مَالِكٌ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ (٢)

فالرسم والرَّمْلُ ، هما العمل .

وإن لم تكن الأول في المعنى - فإما أن يمكن (٣) استثناء بعضها من بعض أو لا يمكن :

فإن لم يمكن : فإن كان العامل مفرغاً ، جعلت واحداً منها على حسبه ، ونصبت ما عداه ؛ نحو قولك : ماقام إلا زيد (٤) ، إلا عمرو (٥) .

وإن لم يكن مفرغاً ، كانت مستثناة مما استثنى منه الأول ، ولا يخلو من أن يتأخر عن المستثنى منه ؛ فيكون الواحد منها في الإعراب على حسبه لو انفرد ، وتنصب ما عداه ؛ فتقول : ماقام القوم إلا زيد إلا عمرو .

أو يتقدم عليه ؛ فلا يجوز إلا النصب ؛ نحو قولك : ماقام إلا زيداً إلا عمرو أحد . وإن أمكن استثناء بعضها من بعض ، جعلت الآخر مستثنى من الذي قبله ، والذي

(١) في ط : قولهم .

(٢) البيت ، بلا نسبة في : أوضح المسالك ٢/٢٧٢ ، الدرر ٣/١٦٧ ، رصف المباني ص ٨٩ ، الكتاب ٢/٣٤١ وشرح الأشموني ١/٢٣٢ وشرح التصريح ١/٣٥٦ ، وشرح ابن عقيل ٣١١ ، وجمع الهوامع ١/٢٢٧ .

الشاهد : فيه قوله : « إلا عمله إلا رسيه وإلا رمله » ف « رسيه » بدل « رمله » معطوف « وإلا » المقترنة بكل منهما مؤكدة .

(٣) في ط : يمكن .

(٤) في أ : زيداً .

(٥) في أ : عمرو .

قبله مستثنى من الذى قبله ، إلى أن تنتهى إلى الأول ، ويكون إعراب الأول منها على حكمه لو انفرد ، وما عداه منصوب لا غير ؛ نحو قولك : عندي عشرة إلا خمسة إلا اثنين إلا واحداً .

فالواحد مستثنى من الاثنين ، والاثنان من الخمسة والخمسة من العشرة .

وطريق معرفة قدر المستثنى فى هذه المسائل / أن تُخرج الآخر من الذى قبله ، وما بقى منه أخرجه مما قبله ، ولا تزال تفعل ، إلى (١) أن تنتهى إلى الأول .

٣٥ ب

فالمستثنى - إذن - فى المسألة المتقدمة أربعة ؛ وذلك : أنك أخرجت الواحد من الاثنين ، فبقى واحد ، فأخرجت حكم الاسم الواقع بعد إلا ، إن كان من جنس ما قبله . فإن كان منقطعاً : فإما أن يتوجه عليه العامل المتقدم من جهة المعنى ، أو لا يتوجه : فإن لم يتوجه عليه ، لم يجز فيه إلا النصب ؛ نحو قولك : ما زاد شئ إلا ما نقص ، فزاد لا يتوجه على ما نقص ؛ لأن ما نقص لا يوصف بأنه زاد ، بل المعنى : لكن نقص .

وإن توجه عليه من جهة المعنى ، فلفظة أهل الحجاز النصب ، وبنو تميم يُجرونه مُجرى المتصل فى جميع ما تقدم ذكره ؛ وذلك نحو قولك : ما جاءنى أحد إلا حماراً (٢) ؛ ألا ترى أن الحمار - وإن لم يكن من جنس ما قبله - فإن معنى العامل متوجه عليه ؛ لأن المعنى : بل جاءنى حماراً .

وأما الاسم الواقع بعد « غير » ، فلا يكون أبداً إلا مخفوضاً بإضافة « غير » إليه . ويكون حكم غير فى الإعراب كحكم الاسم الواقع بعد إلا فى جميع ما تقدم ذكره ؛ فنقول : « ما قام القوم غير زيد » ، برفع « غير » ونصبه (٣) .

إلا أنك إذا أتبت الاسم الواقع بعد « غير » كان لك فى التابع وجهان : الحفّض

(١) فى ط : ذلك وإلى .

(٢) فى أ : حماراً .

(٣) م : وقولى ؛ فنقول : ما قام القوم غير زيد برفع « غير » ونصبه ، وإنما جاز فى « غير » الرفع والنصب ؛ لأنك لو قلت : ما قام القوم إلا زيد ، لجاز فى زيد الرفع والنصب إلا أن الرفع أحسن ؛ كما أن الاسم الواقع بعد إلا رفعه أحسن من نصبه ، ونقول : قام القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على الصفة ، والنصب أحسن ؛ لأنك لو قلت : قام القوم إلا زيداً ، لكان نصب زيد على الاستثناء أحسن من رفعه على الوصف . أ هـ .

على لفظه ، وأن يكون على حسب إعراب غير ؛ ومن ذلك قوله [من البسيط] :
 ١٠٨ - لَمْ يَثْرُ غَيْرَ طَرِيدٍ غَيْرٌ مُثْقَلِيَّةٍ وَمُوثِقٌ فِي جِبَالِ الْقَدِّ مَسْلُوبٌ
 برفع موثق وتخفصه .

ولا يجوز ذلك في إتياع الاسم الواقع بعد إلا غير الحمل على اللفظ خاصة (١) .
 وأما الاسم الواقع بعد سيوى ، وشوى ، وسواء ، فلا يكون إلا مخفوضاً بها ،
 [تكون] (٢) هي أبدأ منصوبة على الظرفية (٣) .

وأما الاسم الواقع بعد خلا ، وعدا ، وحاشا ، وحشى ؛ نحو قوله : [من الوافر]
 ١٠٩ - حَشَى رَهْطَ النَّبِيِّ فَإِنْ مِنْهُمْ بُحُورًا لَأُكْذِرَنَّهَا الدَّلَاءُ (٤)

فإن كان مخفوضاً ، كان تخفصه بها ، وتكون [هي] (٥) حروفاً متعلقة بما قبلها .
 وإن كان منصوباً (٦) ، فيكون منصوباً بها ، وتكون أفعالاً ، وفاعلها مضمرون

فيها / ، والضمير عائد على البعض المفهوم من معنى الكلام .

وإن لم يذكر ؛ كأتك قلت : خلا هو زيداً ، أى : خلا بعضهم زيداً ؛ ألا ترى أنك
 إذا أخبرت عن قوم معهودين (٧) من جملتهم زيدٌ ، فقلت : قام القومُ - حصل في

(١) م : وقولى : « ولا يجوز لك في إتياع الاسم الواقع بعد إلا غير الحمل على اللفظ خاصة » مثال ذلك : قام القوم إلا زيداً وعمراً ، فنصب عمراً لنصبك زيداً ، ولا يجوز غير ذلك ، فإن قلت : ما قام القوم إلا زيد وعمرو ، لم يجز في عمرو إلا الرفع ؛ لرفعك زيداً . أ هـ .

(٢) سقط في ط .

(٣) م : وقولى : « وتكون هي منصوبة أبدأ على الظرفية » والدليل على أنها منصوبة على الظرفية : أنه قد تقدم الدليل على أنها اسم ، وإذا ثبت أنها اسم ، تبيّن أنها من قبيل الظروف ؛ بدليل وصل الموصول بها في نصيح الكلام ؛ نحو قولك : جاءنى الذى سواك ؛ كما تقول : جاءنى الذى عندك ، ولو كان غير ظرف ، لم يكن بد من أن تقول جاءنى الذى هو سواك ؛ كما تقول جاءنى الذى هو عندك . أ هـ .

(٤) البيت بلا نسبة في : الجنى الدانى ص ٥٦٧ ، ووصف المياني ص ١٧٩ ، ولسان العرب (حشى) .

والشاهد فيه قوله : « حش رهط » ؛ حيث إنه يجوز تخفص « رهط » على اعتبار حشى حرف جر ، ويجوز نصب « رهط » مفعولاً على اعتبار حشى فعلاً ماضياً .

(٥) سقط في ط .

(٦) في ط : نصبه .

(٧) في أ : معدودين .

نفس المخاطب أن بعض القائمين زيداً ؛ فيكون الضمير عائداً على ذلك البعض المفهوم ،
 [ومن عودة الضمير على المفهوم] (١) ، قوله تعالى : ﴿ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا ﴾
 [العاديات : ٤] ، ولم يذكر المكان .

وتكون الجملة في موضع نصب على الحال وإن دخلت « ما » على شيء منها ،
 كآث مصدرية ، والمصدر في موضع الحال ؛ على حد قولهم : « أَتَيْتُهُ رَكُضًا » .
 وإن جعلتها زائدة ، كان حكمها على حسبه ، قبل لحاق ما .

وأما الاسم الواقع بعد ليس ، ولا يكون ، فينتصب على أنه خير لهما . ويكون
 اسمها ضميراً عائداً على البعض المفهوم من معنى الكلام ؛ كما تقدم ، والجملة في
 موضع الحال ؛ كآثك قلت : « قام القوم ليس بعضهم زيداً ، ولا يكون بعضهم زيداً » .
 وكذلك كان الضمير مفرداً مذكراً في جميع الأحوال .

ومن العرب من يجعل الضمير الذي فيهما على حسب الاسم المتقدم ؛ فتقول : « ما
 أتتني امرأة ليست فلانة » ، « ولاتكون فلانة » ؛ فتكون الجملة على هذه اللغة صفةً
 للاسم المتقدم .

• • •

(١) في ط : ومن عودة على الضمير المفهوم .

بَابُ النَّدَاءِ

حروف النداء : « يا » ، « أيا » ، « هيا » ، « وا » ، « أي » ، والهمزة «
ممدودتين ، ومقصورتين (١) .

فـ « وا » منها للمندوب ، وما جرى مجراه خاصة .

(١) م : باب النداء

قولي : « حروف النداء يا و أيا » إلى آخره ، النداء بـ « يا » هو الأفصح ؛ قال تعالى :
﴿ يَنْجِبَالُ أَيُّ مَعْمُرٍ ﴾ [سبأ : ١٠] ومن النداء بـ « أيا » قوله : [من الطويل]
أَيُّ ظَلِيَّةِ الْوُغَشَاءِ بَيْنَ جَلَّالٍ وَيُنُّ النَّقَا آ أَلَّتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ ؟

[البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٧٥٠ ، وأدب الكاتب ص ٢٢٤ ، والأزهية ص ٣٦ ،
والأغاني ١٧ / ٣٠٩ ، والخصائص ٢ / ٤٥٨ ، والدرر ٣ / ١٧ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٧٢٣ ،
وشرح أبيات سيويه ٢ / ٢٥٧ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٧ ، وشرح المفصل ١ / ٩٤ ، ٩ /
١١٩ ، والكتاب ٣ / ٥٥١ ، ولسان العرب (جلل) ، (آ) ، (يا) ، واللمع ص ١٩٣ ،
٢٧٧ ، ومعجم ما استمعجم ص ٣٨٨ ، والمقتضب ١ / ١٦٣ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب
١ / ٤٥٧ ، ٢ / ٦٧٧ ، والإنصاف ٢ / ٤٨٢ ، وجمهرة اللغة ص ١٢١٠ ، والجنى الداني ص
١٧٨ ، ٤١٩ ، وخرانة الأدب ٥ / ٢٤٧ ، ١١ / ٦٧ ، ووصف المباني ص ٢٦ ، ١٣٦ ، وشرح
شافية ابن الحاجب ٣ / ٦٤ ، وجمع الهوامع ١ / ١٧٢ ، وروى « ليا » بدلاً من « أيا » .

ومن النداء بـ « هيا » قوله : [من الطويل]

هَيَا أُمُّ عَمْرٍو هَلْ لِيِنَّ الْيَوْمِ جِنْدُكُمْ بِعَهْبَةِ أَنْصَارِ الْوُشَاةِ سَبِيلُ ؟

[البيت بلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٤ ، والجنى الداني ص ٥٠٧ ، والدرر ٣ / ١٧ ،
وجمع الهوامع ١ / ١٧٢] .

ومن النداء بـ « أي » قوله : [من الطويل]

أَلَمْ تَشْعَبِي أَيُّ عَهْدُ فِي رَوْثِ الْعُسْحَى بُكَاءَ عَمَامَاتٍ لَهْنٌ هَدِيرُ

[البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٤٧٤ ، وشرح شواهد المعنى ١ / ٢٣٤ ، وبلا نسبة في
الدرر ٣ / ١٦ ، ووصف المباني ص ١٣٥ ، ولسان العرب (رنق) ، (يا) ، ومعنى اللبيب
١ / ٧٦ ، وجمع الهوامع ١ / ١٧٢] .

ومن النداء بأى ممدودةً ما حكاه الكسائي من قول بعضهم : أي أمه ، ومن النداء بالهمز
قوله : [من الطويل]

أَفَاطِلِمُ مَهْلًا بَلْعَضَ هَذَا التُّدَلِّي

[صدر بيت لامرئ القيس وعجزه :

... .. وإن كنت قد أزمعت صرسي فأجملي

ينظر ديوانه ص ١٢ ، والجنى الداني ص ٣٥ ، وخرانة ١١ / ٢٢٢ ، والدرر ٣ / ١٦ ، =

و « يا » : تستعمل في جميع ضروب المناديات من : مندوب ، ومتعجب منه ، ومستغاث به ، وغير ذلك ؛ قريباً كان ، أو بعيداً ، وسائرهما لا يستعمل إلا في النداء الخالص .
فأما الهمزة منها ، فللقريب خاصة ، وسائرهما للبعيد مسافةً أو حكماً ؛ كالنائم ، وقد تكون للقريب .

والاسم المتأدى غير المندوب ، والمستغاث به ، والمتعجب منه : إما أن يكون مفرداً ، أو مضافاً ؛ فإن كان مضافاً ، كان منصوباً بإضمار فعل لا يجوز إظهاره^(١) .

وإن كان مفرداً : فإما أن يكون مطوَّلاً ، أو غير مطوَّلاً ، فإن كان مطوَّلاً - وأعني به : ما كان عاملاً في غيره^(٢) - لم يجوز فيه أيضاً إلا النصب ؛ نحو قولك : « يا ضارباً زيداً » .

وإن كان غير مطوَّلاً : فإما أن / يكون معرفة ، أو نكرة ؛ فإن كان معرفة^(٣) ، بُني على الضم ، ويكون في موضع نصب بإضمار فعل أيضاً .

وإن كان نكرةً : فإما أن تكون مُقبلاً عليها ، أو غير مُقبَلٍ عليها ، فإن كانت^(٤) مقبلاً عليها ، فهي أيضاً مبنية على الضم ؛ كالقلم .

وإن كانت غير مُقبَلٍ عليها ، كانت منصوبةً بإضمار فعل .

والأسماء كلها يجوز نداؤها إلا المضمرات ، والأسماء المعرفة بالألف واللام ،

= والمقاصد النحوية ٤ / ٢٨٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤ / ٦٧ ، ووصف المباني ص ٥٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٦٧ ، ومعنى اللبيب ١ / ١٣ ، وجمع الهوامع ١ / ٧٢] .

وحكى ابن كيسان النداء بالهمزة الممدودة ؛ نحو : أزيد ، ومن النداء بـ « وا » قوله [من الرجز] :

وَأَفْقَسْنَا وَأَيْنَ مِنِّي فَفَعَسُ ؟

[سيأتي في المقرب برقم (١٢٤)] أ هـ .

(١) م : وقولي : « وإن كان مضافاً ، كان منصوباً بإضمار فعل لا يجوز إظهاره » مثال ذلك : يا عبد الله . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « فإن كان مطوَّلاً وأعني به : ما كان عاملاً في غيره » مثال ذلك : يا ضارباً زيداً ، ويا خيرًا من عمرو ، ومن قبيل المطول : ماسى بتابع ومتبوع ؛ نحو تسميتك رجلاً بثلاثة وثلاثين ، فإنك تقول في نداءه : يا ثلاثة وثلاثين ، بالنصب لطلوه ؛ وذلك أن الثاني كأنه يحمل فيه تبعاً للأول ؛ فكأنك سميت بهامل ومعمول . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وإن كان معرفة » إلى آخره ، مثال المعرفة : يا زيد ، ومثال النكرة المقبل عليها : يا رجل ، ومثال النكرة غير المقبل عليها : يا رجلاً . أ هـ .

(٤) في ط : كان .

والأسماء غير المتصرفة ، والأسماء اللازمة للصدر (١) .
وقد يُنادى المُضمر المخاطب في نادر كلام ، أو ضرورة شغري ، وتكون صيغته صيغة
المنصوب ؛ نحو ما حكى من قول بعضهم :
« يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ »

وقد تكون [صيغته صيغة] (٢) المرفوع ؛ نحو قوله [من الرجز] :
١١٠ - يَا أَبَجْرُ ائِنَّ أَبَجْرِي يَا أَنَّا أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُفَّتَا (٣)
فإن أردت نداء مافيه الألف واللام ، توصلت إلى ذلك بـ « أي » ، أو اسم إشارة ،
نحو قولك : « يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ » ، و « يَا هَذَا الرَّجُلُ » ، أو بهما معاً ، وذلك قليل ، نحو
قوله [من الطويل] :

١١١ - أَلَا أَيُّهَا النَّابِغُ السَّيِّدُ إِنِّي عَلَى نَأْيِهَا مُسْتَبْسِلٌ مِنْ وَرَائِهَا (٤)
ولا ينادى منها بغير وُضْلةٍ ، إلا اسم الله تعالى ؛ لكثرة الاستعمال مع معاقبتها
الهمزة من « الإله » ، أو في ضرورة ، نحو قوله [من الرجز] :
١١٢ - يَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَأَا إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانِي شَرًّا (٥)

(١) م : وقولي ؛ والأسماء المتصرفة وغير اللازمة للصدر ؛ تحررت بذلك من الأسماء اللازمة
للصدر ؛ نحو أسماء الاستفهام وأسماء الشرط ، فإنه لا يجوز نداء شيء منها ، ومن الأسماء
اللازمة ضمناً واحداً من الإعراب ؛ نحو : أيمن الله ، ولعمرك الله وتُعهدات بين ، وأمثال ذلك ؛
فإنه لا يجوز نداء شيء منها . أ هـ .

(٢) في ط : كصيغة .

(٣) البيت للأحوص ونسب إلى سالم بن دارة .

والشاهد فيه قوله : « يَا أَنَّا » حيث نادى الضمير الذي يستعمل في مواطن الرفع ، وهذا شاذ .

ينظر : ملحق ديوان الأحوص ص ٢١٦ ، وشرح التصريح ١٦٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٤/

٢٣٢ ، ولسالم بن دارة في خزنة الأدب ١٣٩/٢ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، والدرر ٢٧/٣ ، وبلا

نسبة في الإنصاف ٣٢٥/١ ، وأوضح المسالك ١١/٤ ، وسر صناعة الإعراب ٣٥٩/١ ،

وشرح الأشموني ٤٤٣/٢ ، وشرح المفصل ١٢٧/١ ، ١٣٠ ، وجمع الهوامع ١٧٤/١ .

(٤) البيت : للفضل بن الأخضر .

والشاهد فيه نداء ما فيه الألف واللام « النابغ » باستخدام « أي » واسم الإشارة

« هذا » ؛ وهو قليل .

ينظر : الحماسة ٥٨٨ ، وشرح التبريزي ١٥٠/٢ .

(٥) البيت بلا نسبة في : أسرار العربية ص ٢٣٠ ، والإنصاف ٣٣٦/١ ، والدرر ٣٠/٣ ، =

ويجوز حذف حرف النداء ، وإبقاء المنادى ؛ نحو قوله - تعالى - : ﴿ يُوَسِّفُ
أَعْرَضَ عَنْ هَذَا... ﴾ [يوسف : ٢٩] .

إلا أن يكون المنادى اسم إشارة ، أو نكرة ، مقبلاً عليها أو غير مقبل ، وقد يحذف
من النكرة المقبل عليها في ضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :

١١٣ - بَجَارِي لَا تَسْتَكْبِرِي عَذِيرِي (١)

أو في شاذ من الكلام ؛ نحو قولهم : « أَفْتَدِ مَخْنُوقٌ » ، و « أَطْرُقُ كِرْزَا » ، و « ثَوْبِي حَجْرٌ » .
ولا يحذف مع اسم الإشارة أصلاً ؛ ولذلك لحن المتنبي (٢) في قوله [من الكامل] :

١١٤ - هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجَّتِ رَسِيمَا ثُمَّ انْصَرَفْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَيْسِيمَا (٣)

وإذا أتبع المنادى ، فلا يخلو من أن يكون مُعْرَبًا ، أو مَبْنِيًا :

فإن كان معرباً (٤) ، فإن أتبعته ببدل ، كان حكم التابع كحكمه ؛ لو باشره حرف

= وخزانة الأدب ٢/٢٩٤ ، وشرح ابن عقيل ص ٥١٨ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٩٩ ، وشرح
المفصل ٩/٢ ، واللامات ص ٥٣ ، واللمع في العربية ص ١٩٦ ، والمقاصد النحوية ٤/٢١٥ ،
والمقتضب ٤/٢٤٣ ، وجمع الهوامع ١/١٧٤ ، وتاج العروس (الهاء) ، ويروي « تكسيانا »
بدلاً من « تكسياني »

والشاهد فيه نداء ما فيه الألف واللام « الغلامان » بأداة النداء « هاء » دون استخدام
وصلة « هاء » ، مكان الأصل أن يقول : « بأبيها الغلامان » ؛ غير أن هنا ضرورة .
(١) البيت للمعجاج .

والشاهد فيه حذف النداء ضرورة من « جاري » ، وهو اسم نكرة قبل النداء لا يعرف إلا
بحرف النداء ، وإنما يطرد حذفه في المعارف ، والأصل : يا جارية ، فرخم المنادي .
ينظر : ديوانه ١/٣٣٢ ، وخزانة الأدب ٢/١٢٥ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٦١ ، وشرح
التصريح ٢/١٨٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٥ ، وشرح المفصل ٢/١٦ ، ٢٠ ،
والكتاب ٢/٢٣١ ، ٢٤١ ، ولسان العرب (عذر) ، والمقاصد النحوية ٤/٢٧٧ ، والمقتضب
٤/٢٦٠ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٥٨ ، وشرح الأشموني ٢/٤٦٨ .

(٢) أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الكوفي الكندي ، أبو الطيب المتنبي : الشاعر ، ولد
في الكوفة سنة ٣٠٣ هـ له ديوان شعر مشهور ، وتوفي سنة ٣٥٤ هـ ينظر الأعلام ١/١١٥ .

(٣) الشاهد فيه : قوله : « هذي » حيث حذف حرف النداء ، وقد لحن المتنبي في قوله هذا .
وأجيب بأن « هذي » مفعول مطلق ، أي : برزت هذه البرزة ، وردده ابن مالك بأنه لا يشار إلى
المصدر إلا منعوتاً بالمصدر المشار إليه ، مثل « ضربته ذلك الضرب » .

ينظر : ديوانه ٢/٣٠١ ، ومغني اللبيب ٢/٦٤١ ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/
٤٤٤ ، ويروي « اثنتيت » بدلاً من « انصرفت » .

(٤) لي أ : معرقاً .

النداء^(١) ؛ ولذلك لا يجوز أن يبدل اسم فيه / لام تعريف ؛ لأنك إن أثبتتها ، فقلت : يا عبد الله الرجل ، لم يجز ؛ كما لا يجوز ذلك مع حرف النداء .
 وإن حذفته ، لم يجز ؛ لأن النكرة لا تستعمل إلا مع حرف النداء ملفوظًا به .
 وإن أتبعته بعطف نسقي ، فإن كان مفردًا ، لم يكن إلا معرفة^(٢) ، لأن النكرة لا تستعمل إلا مقرونة بحرف النداء .

ويكون مبنيا على الضم ، إلا أن يكون فيه ألف ولام ، فيكون منصوبًا^(٣) ، وإن كان مضافًا ، فهو منصوب أهدأ^(٤) .

وإن أتبعته بغير ذلك من التوابع ، فهو منصوب لا غير ، نحو : « يا عبد الله العاقل نفسه » .
 وإن كان مبنيا ، فإن أتبعته يبدل ، أو عطف نسق - فحكمه حكم المرب في ذلك^(٥) ، إلا أن يكون في المعطوف الألف واللام ؛ فإنه يجوز فيه الرفع على اللفظ ؛ لأن حركة البناء في هذا الباب تشبه حركة الإعراب .

والنصب على الموضع ؛ نحو قولك : « يا زيد والرجل » برفع الرجل ونصبه .
 وإن أتبعته بغير ذلك من التوابع ؛ فإن كان التابع مفردًا ، فالرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع^(٦) ما عدا « أيا » ؛ فإنه لا يجوز في نعتها إلا الرفع^(٧) على اللفظ

(١) م : وقولي : « فإن كان معرفيًا فإن أتبعته يبدل ، كان لحكم التابع كحكمه لو باشره حرف النداء ، مثال ذلك : يا عبد الله زيد . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « فإن كان مفردًا ، لم يكن إلا معرفة » مثال ذلك قولك : يا عبد الله وزيد . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « إلا أن يكون فيه ألف ولام ؛ فيكون منصوبًا » مثال ذلك قولك : يا عبد الله والرجل . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وإن كان مضافًا ، فهو منصوب أهدأ » مثال ذلك قولك : يا عبد الله وغللام زيد . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « وإن كان مبنيا ، فإن أتبعته يبدل أو عطف نسق فحكمه حكم المرب في ذلك » مثال ذلك قولك : ياسعيد كرز ويازيد عمرو ، ويازيد صاحب بكر . أ هـ .

(٦) م : وقولي : « وإن أتبعته بغير ذلك من التوابع ، فإن كان التابع مفردًا ، فالرفع على اللفظ ، والنصب على الموضع » أعني بقولي بغير ذلك من التوابع : النعت ، وعطف البيان ، والتأكيد ، ومثال ذلك قولك : يا زيد العاقل ، وياسعيد كرز ، ويازيد صاحب بكر ، ويازيد العاقل ، وكرز ، وأجمعين ، ونصبها إن شئت . أ هـ .

(٧) م : وقولي : « ما عدا أيا ، فإنه لا يجوز في نعتها إلا الرفع » مثال ذلك قولك : يا أيها الرجل ، برفع الرجل لا غير . أ هـ .

بخاصة ، ولا يَنْقَت إلا بما فيه الألف واللام ، أو باسم الإشارة .
 وإن كان مضافاً : فإن كانت الإضافة مَحْضَةً ، فالنَّصَب لا غير ؛ نحو قولك :
 « يا زيدُ أبا عمرو نفسه » .

إلا أن « ابناً » انفردت في هذا الباب ؛ إذا وقعت بين اسمين علميين ، أو ما جرى مجراهما ، أو بين اسمين متفقين في اللفظ وإن لم يكونا علميين ، ولا جاريتين مجراهما ، وكان الأول منهما غير مضاف - بجواز إتيان حركة آخر المنادى بآخر النون من « ابن » - فتقول : « يا زيدُ بنَ عمر » ، وبضم الدال من زيد وفتحها .
 يا شريفُ بنَ الشريف ؛ بفتح الفاء من « شريف » وضمها ؛ أنشد الفراء [من الرجز] :

١١٥- يا عَنَمُ بنَ عَنَمٍ مَخْبُوسَةٍ فِيهَا تُغَاءُ وَنَجِيقٌ وَحَبِيقٌ
 وإن كانت الإضافة غير محضة ، فإنه يجوز فيه الرفع على اللفظ ، والنصب على
 الموضع ، ومن ذلك قوله [من الرجز] :

١١٦- يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرِ العَنَسِ وَالرَّحَلِ وَالْأَقْتَابِ وَالْحِلْسِ (١)
 رُوِيَ بنصب « الضَّامِر » ورفع .
 فإن أتبعَت تابع المنادى ، فعلى اللفظ خاصة ؛ فتقول : « يا زيد العاقل ذو الجُمَّة » ؛
 بالرفع إن جعلته نعتاً للعاقل ، والنصب إن جعلته نعتاً للمنادى / .

وإذا كررت المنادى ، جازَ في الأول الضم والفتح ، فإن ضمته (٢) كان ما بعده

(١) البيت لخالد بن مهاجر ونسب لخزر بن لوذان ويروي عجز البيت هكذا :

... .. والرحل ذي الأنساع والجلس

والشاهد فيه قوله : « يا ذا الضامر العنس » ، فإن « ذا » منادى مبني ، و« الضامر العنس » نعت مقترن به « ال » ومضاف ، وقد روي البيت برفع هذا النعت ونصبه ، فدل مجموع الروايتين على أن نعت المنادى إذا كان كذلك جاز فيه وجهان : الرفع والنصب .
 ينظر : البيت لخالد بن مهاجر في الأغاني ١٠/١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٣٦ ، ١٤٠/١٦ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ولخزر بن لوذان في خزنة الأدب ٢/٢٣٠ ، ٢٣٣ ، والكتاب ٢/١٩٠ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣/٣٠٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٤٠ ، وشرح قطر الندى ص ٢١١ ، وشرح المفصل ٨/٢ ، ومجالس ثعلب ١/٣٣٣ ، ٢/٥١٣ ، والمقتضب ٢/٥٤ ، ٤/٢٢٣ .
 (٢) م : وقولى : « فإن ضمته » إلى آخره مثال ذلك قولك : يا زيد زيد عمرو . أ هـ .

منصوبًا ؛ إِمَّا عَلَى الْبَدَل ، أَوْ عَلَى عَطْفِ الْبَيَان ، أَوْ عَلَى نَدَاءِ مُسْتَأْنَف .
وإن نصبته ، نحو قولك : « يازيد زهد عمرو » .
وكان « زيد » الأول مضافًا إلى « عمرو » ، وأقحمت « زيدًا » الثاني بين المضاف
والمضاف إليه ؛ فيكون نحو قوله [من الكامل] :

١١٧- إِيَّا عُجْلَةَ أَوْ بُدَا هَةَ قَارِحَ نَهْدِ الْجُرَّازَةِ^(١)
ف « عُجْلَةَ » مضاف إلى : « قارح » ، وأقحمت بينهما المعطوف .
وإذا نونت المنادى المبني على الضم^(٢) في ضرورة ، جاز فيه وجهان :

(١) البيت للأعشى .

استشهد بهذا البيت على أن « عجللة » مضاف و « بداهة » مضاف إلا أنه حذف المضاف
إليه من أحدهما استغناء عنه بالآخر وبقيت أحكام الإضافة (الإيضاح في شرح المنفصل ١ /
٢٧٦) وهذا هو رأي المبرد إلا أنه يرى حذف المضاف إليه من الأول لبيان ذلك في الثاني ، أما
سيبويه فيقول : أضاف العجللة إلى قارح مع الفصل بالبداهة للضرورة .
قال الأعلام : وتقدير هذا قبل الفصل : إلا عجللة قارح أو بداهته فلما اضطر إلى الاختصار
والتقديم حذف الضمير وقدم بداهة وضمها إلى عجللة بنظر هاشم المقتضب ٢٢٨/٤ .
ومذهب سيبويه في : زيد وعمرو قائم أن خبر المبتدأ الأول محذوف وهو مقابله لمذهب
ههنا .

ومذهب المبرد أقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة -
المصالح ٤٠٧/٢ ، الكتاب ١٧٩/١ .

ينظر ديوانه ص ٢٠٩ ، وخزانة الأدب ١٧٢/١ ، ١٧٣ ، ٤٠٤/٤ ، ٥٠٠/٦ ، وسر
صناعة الإعراب ٢٩٨/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١١٤/١ ، والشعر والشعراء ١٦٣/١ ،
والكتاب ١٧٩/١ ، ١٦٦/٢ ، ولسان العرب (جزر) ، (بده) ، والمقاصد النحوية ٤٥٣/٣ ،
وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٦٢٦/٢ ، ووصف المباني ص ٣٥٨ ، وشرح ديوان الحماسة
للمرزوقي ص ١١٨ ، والمقتضب ٢٢٨/٤ ، معجم مقاييس اللغة ٢١٢/١ ، العيني ٤٥٣/٣ ،
٤٥٧ ، شروح سقط الزند ٨١٠ ، والملازم والمؤنث ٣١٩ ، ابن يعيش ٢٢/٣

(٢) م : وقولى ؛ وإذا نونت المنادى المبني على الضم ؛ إلى آخره مثال ما تبقى على ضمه قوله :
[من الطويل]

فَطِرٌ خَالِدٌ إِنْ كُنْتَ تَسْطِيعُ حِمْرَةَ وَلَا تَقْعَا إِلَّا وَقَلْبِكَ خَافِقُ

بريد : فطر ياخالد ، وقول الآخر : [من الرجز]

يَا حَمِيمٌ وَأَنْتَ أَهْلُ عَمْدِي إِنْ وُلِدَ الْأَعْمُوشُ يَهْزُمُ قَتْلِي

[البيت للبيد في ديوانه ص ١٤٠ ، وضرائر الشعر ص ٢٦] .

أجودهما : أن يبقى على ضمّه .
والآخر : أن يُردُّ إلى أصله من النصب .
وإذا أضفت المنادى إلى ياء المتكلم ، كان فيه خمس لغات :
أفصحها : حذفت الياء والاجتزأ بالكسرة عنها ؛ نحو قولك : يا غلام .
والثانية : أن تقلب الياء ألفاً والكسرة فتحة ؛ نحو : يا غلاماً .
والثالثة : أن تضم الآخر بعد الحذف ، وتجعل الاسم كأنه لم يحذف منه شيء ؛
ومن ذلك ، قراءة من قرأ (١) : ﴿ قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ ﴾ [الأنبياء : ١١٢] .
المعنى : ياربُّ ، ولذلك جاز حذف حرف النداء (٢) .
والرابعة : إثبات الياء ساكنة ؛ نحو قولك : يا غلامى .
والخامسة : إثباتها متحركة بالفتح .
فأما قوله [من الوافر] :

١١٨ - فَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَافَاتٍ بِنِي بَلْهَفٍ وَلَا بَلَيْتٍ وَلَا لَوْ أَنِّي (٣)

- = ومثال ماؤد إلى أصله من النصب قوله : [من الخفيف]
- ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ
بِمَاعِدِيهَا لَقَدْ وَقَفْتُ الْأَوَابِي
- [البيت للمهلل بن ربيعة في خزانة الأدب ٢ / ١٦٥ ، الدرر ٣ / ٢٢ ، وسط اللآلي ص ١١١ ، ولسان العرب (وقى) ، المقاصد النحوية ٤ / ٢١١ والمقتضب ٤ / ٢١٤ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٧٧ ، سر صناعة الإعراب ٢ / ٨٠٠ ، وشرح الأشموني ٢ / ٤٤٨ ، وشرح التصريح ٢ / ٣٧٠ ، وشرح شذور الذهب ص ١١٢ ، ص ١٤٦ ، وشرح ابن عقيل ص ٥١٧ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٠ ، والمنصف ١ / ٢١٨ ، وجمع الهوامع ١ / ١٧٣ ، وجمل الزجاجي ٢ / ٨٤ ، وأمالى ابن الشجري ٢ / ٩] . أ هـ .
- (١) وهي قراءة أبي جعفر وابن محيىن ينظر معجم القراءات ٤ / ١٥٦ .
- (٢) م : وقولى : المعنى : ياربى ولذلك جاز حذف حرف النداء ، أعنى : أنه لو كان « رب » فى قراءة من قرأ : « قال رب » نكرة مُقبل عليها ، لم يجر حذف حرف النداء منها ؛ كما لا يجوز أن تقول : رجلٌ ، تريد : يارجل ، فلما حذف حرف النداء ، دل ذلك على أن المراد : ياربى ؛ كما كان فى القراءة الأخرى . أ هـ .
- (٣) الشاهد فيه قوله : « بلهف » و « بليت » فإن كلا من « لهف » و « ليت » منادى بحرف نداء محذوف ، وأصل كل منهما مضاف لياء المتكلم ، ثم قلبت ياء المتكلم فى كل منهما ألفاً بعد أن قلبت الكسرة التى قبلها فتحة ، ثم حذفت من كل منهما الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ، =

فالمعنى : « يَا هَافَا » ، فحذف الألف ، وهو من القلة ؛ بحيث لا يُقاس عليه .
وأما المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم ؛ نحو قولك : « يا غلام غلامى » ، فإنه لما كان الثانى ليس بمنادى فى الحقيقة ، لم يجز فيه إلا ما يجوز فى غير النداء ، إلا « ابن أم » ، و « ابن عم » ، و « ابنة أم » ، و « ابنة عم » ؛ فإنه يجوز فيها خمس اللغات الجائزة فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم^(١) ؛ لأنهم : جعلوا المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد ، إلا أن الوجه الذى يجعل فيه الاسم بعد حذف الياء بمنزلة اسم ؛ لم يحذف منه شئ يبنى الآخر فيه على الفتح ؛ فتقول : « يا ابن أم » ، « ويا ابن عم » ؛ تشبيهاً بـ « بعلبك » .

وقد اختلفت العربُ بعض الأسماء بالنداء ؛ وهو « أبت » ، و « أمت » ، و « اللهم » ، « وفل » - وهو كناية عن العلم - و « هتاء » ، و « هتاءة » - بضم الهاء وكسرها / وهما كنايةتان عن نكرة ، و « هتاءة » للمذكر ، وتقول : فى تثنيته « يا هتائيتة » ، وفى جمعه « يا هتونا » ، و « هتاءة » للمؤنث ، وتقول : فى تثنيته « يا هتائيتيه » ، وفى جمعه : « يا هتائاهة » ، وكلُّ صفة معدولة على وزن « مفعلان » ؛ نحو : « مكرمان » ، و « ملأمان » ، « غدلا عن : « كريم » و « لقيم » .

= واكتفى بالفتحة التى قبلها . وهذا مما أجازته الألف مستدلاً بهذا البيت على ما ذهب إليه من الجواز .

ينظر : الأشباه والنظائر ٦٣/٢ ، ١٧٩ ، والإنصاف ٣٩٠/١ ، وأوضح المسالك ٣٧/٤ ، وخرزانة الأدب ١٣١/١ ، والمصالح ١٣٥/٣ ، ووصف المباني ص ٢٨٨ ، وسر صناعة الإعراب ٥٢١/١ ، ٧٢٨/٢ ، وشرح الأشموني ٣٣٢/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥١٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢٠٥ ، ولسان العرب (لهف) ، والمحتسب ٢٧٧/١ ، والمقاصد النحرية ٢٤٨/٤ ، والمتع فى التصريف ٦٢٢/٢ .

(١) م : وقولى : « فإنه يجوز فيها خمس اللغات الجائزة فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم » مثال ذلك قولك : « يا ابن أم » ، « ويا ابن عم » ، « ويا ابنة أم » ، « ويا ابنة عم » ، « ويا ابن عمى » ، « ويا ابنة أمى » ، « ويا ابن أمما » ، « ويا ابنة عمما » ، « ويا ابن أم » ، « ويا ابن عم » ، « ويا ابنة أم » ، « ويا ابنة عم » .

فهذا الوجه الأخير هو الوجه الذى تجعل فيه الاسمين بعد الحذف بمنزلة اسم واحد ، إلا أنك تثبت الاسم الأخير منهما على الفتح للتركيب . أ هـ .

أو على وزن « فَعَل » ؛ نحو : « نُتَقِي » و « نُحِبُّ » ، و « لَكَع » ، و « عُذِر » .
عُدلت عن : « فاسق » ، و « خبيث » ، و « الكع » ، و « غادر » .
أو على وزن « فَعَالٍ » ، نحو : « خَبَاتٍ » ، و « لَكَاعٍ » ، و « عُذَارٍ » ،
و « فَسَاقٍ » .

عُدلت عن : « فاسقة » ، و « لكعاء » ، و « غادرة » ، و « خبيثة » ، ولا يستعمل
شيء من ذلك في غير النداء ، إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :

١١٩- في لجة أمسيك فلاناً عن قُل (١)

أو ما كان منها على وزن : « مَفْعَلان » في نادر الكلام ، حكى السجستاني (٢) :
« هذا زيد مكرمان » ، تابها للمعرفة ممنوع الصرف ، ولا يجوز إظهار حرف النداء مع
« اللهم » ؛ لأن الميم المشددة صارت عوضاً منه .

فأما قوله [من الرجز] :

١٢٠- وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا سَبَّخْتِ أَوْ هَلَلْتِ : يَا اللَّهُمَّ مَا (٣)

(١) البيت لأبي النجم .

لجة : بالفتح لتردد الصوت ، ولجة البحر : لتردد أمواجه .
والشاهد فيه قوله : « عن فل » حيث استعمل فيه كلمة « فل » في غير النداء ، فجرها
بحرف الجر ، للضرورة . وقيل : الأصل « فلان » وحذفت الألف والنون للضرورة .
ينظر : جمهرة اللغة ص ٤٠٧ ، وخزانة الأدب ٣٨٩/٢ ، والدرر ٣٧/٣ ، وسمط اللاكبي
ص ٢٥٧ ، وشرح أبيات سيويه ٤٣٩/١ ، وشرح التصريح ١٨٠/٢ ، وشرح المفصل ٥/
١١٩ ، وشرح شواهد المغني ٤٥٠/١ ، والصاحبي في فقه اللغة ٢٢٩ ، والطرائف الأدبية ص
٦٦ ، والكتاب ٢٤٨/٢ ، ٤٥٢/٣ ، ولسان العرب (لَجَج) ، (فلن) ، والمقاصد النحوية
٢٢٨/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤٣/٤ ، وشرح الأشموني ٤٦٠/٢ ، وشرح ابن
عقيل ص ٥٢٧ ، وشرح المفصل ٤٨/١ ، والمقتضب ٢٣٨/٤ ، وجمع الهوامع ١٧٧/١ .
(٢) سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني : من كبار العلماء باللغة والشعر من أهل
البصرة كان المبرد يلازم القراءة عليه توفي سنة ٢٤٨ هـ ، له نيف وثلاثون كتاباً منها كتاب
« المعمرين » و « النخلة » و « ما تلحن فيه العامة » و « الشجر والنبات » و « المختصر » و
« الشوق إلى الوطن » .

ينظر : الأعلام ١٤٣/٣ ، والوفيات ٢١٨/١ ، إنباه الرواة ٥٨/٢ ، آداب اللغة ١٨٥/٢ .
(٣) البيت بلا نسبة في : أسرار العربية ص ٢٢٣ ، والإنصاف ٣٤٢/١ ، وخزانة الأدب ٢٩٦/٢ ، =

فضرورة لا يُلتفت إليها .

فإن ناديت الاسم على جهة الاستغاثة به ، أو التعجب ، لم تناده إلا بـ « يا » ، كما تقدم ، وتدخل لام الجر عليه مفتوحة ؛ ومن ذلك قوله [من الطويل] :

١٢١- لِحَطَّابٍ لَيْلَى تَالْبَرْثَنُ مِثْكُمْ أَذَلُّ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمُقَائِبِ (١)

فنادى « برثن » على جهة التعجب من دلالتها .

وإن ذكرت المستغاث من أجله ، أدخلت عليه اللام وكسرتها ؛ فرقا بينهما ؛ ومن

ذلك قوله [من الوافر] :

١٢٢- تَكْتَفِنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لَلنَّاسِ لِلنَّوْاشِي الْمَطَّاعِ (٢)

ويجوز حذف المستغاث من أجله ، وإبقاء المستغاث به ، وعكس ذلك (٣) .

وإذا عطفت على المستغاث به مستغاثا به آخر ، كسرت اللام في الثاني منهما ؛

لزوال اللبس ؛ ومن ذلك قوله [من البسيط] :

١٢٣- يَكْبِكُكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُقْتَرِبٌ يَا لَلكُهُولِ وَلِلشَّبَانِ لِلتَّعَجِبِ (٤)

= والدرر ٢٥٢/٦ ، ووصف المباني ص ٣٠٦ ، وكتاب اللامات ص ٩٠ ، ولسان العرب (أله) ، وجمع الهوامع ١٥٧/٢ .

والشاهد فيه قوله : « يا اللهم ما » حيث أظهر « يا » مع « اللهم » وهذا ضرورة .

(١) البيت لقران أو لفرار الأسدي .

والشاهد فيه قوله : « يا لبرثن » حيث ناداه بـ « يا » ، وأدخل عليه لام الجر مفتوحة .

ينظر : الأغاني ٣٥٤/٢٠ ، وشرح أبيات سيويه ٦٠٤/١ ، ولسان العرب (سلك) ،

ومعجم الشعراء ص ٣٢٦ ، وللمجنون في ديوانه ص ٦١ ، ولسان العرب (برثن) ، وبلا

نسبة في الأشباه والنظائر ٢٣/٦ ، وجمهرة اللغة ص ٣٧٤ ، وشرح المفصل ١٣١/١ .

(٢) البيت لقيس بن ذريح .

والشاهد فيه قوله : « فيا للناس للواشي » حيث جاءت اللام مفتوحة مع المستغاث به ،

ومكسورة مع المستغاث له .

ينظر : ديوانه ص ١١٨ ، والأغاني ١٨٥/٩ ، وشرح أبيات سيويه ٥٣١/١ ، والشعر

والشعراء ٦٣٣/٢ ، والكتاب ٢١٦/٢ ، ٢١٩ ، واللامات ص ٨٨ ، والمقاصد النحوية ٤/

٢٥٩ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٠٣ ، ووصف المباني ص ٢١٩ ، وشرح المفصل ١/

١٣١ ، ولسان العرب (لوم) .

(٣) م : وقولي ؛ « ويجوز حذف المستغاث من أجله وإبقاء المستغاث به ، وعكسه » مثال ذلك

قولك : بالزيد ، بفتح اللام ، ومثال عكسه : بالعمرو ، بكسر اللام . أ هـ .

(٤) البيت بلا نسبة في : أوضح المسالك ٤٧/٤ ، وعزارة الأدب ١٥٤/٢ ، والدرر ٤٢/٣ ، =

وقد يُعامل المستغاث به ، والمتعجب منه معاملة المندوب ، وسيبين .
ولا يجوز حذف حرف النداء منهما^(١) .

٣٨ ب وإن ناديت الاسم على جهة التذبة - وأعنى بذلك : نداء / الهالك - لم يناده من
حروف^(٢) النداء إلا بـ « يا » ، و « وا » ، كما تقدم ، ولا يكون إلا علمًا ، أو^(٣)
ما جرى مجراه من تَبْرٍ أو كُنْيَةٍ^(٤) ، أو موصولًا ليس فيه الألف واللام ، نحو قولهم :
« وا مَنْ حَفَرَ بِرَ زَمَماه » ، أو مضافًا إلى المعرفة^(٥) .

وتلحق علامة التذبة آخر الاسم المندوب ؛ نحو قولك : « يا زيدا » .
أو آخر الاسم المضاف إليه المندوب ؛ نحو « يا غلام زيدا » .
أو آخر صلته ؛ نحو قولك : « وا من حَفَرَ بِرَ زَمَماه » .
وقد حكى لحاقها في آخر صفتها ، في قولهم : « يا جُمُجُمَتِي الشَّامِيَّتِيَا » ، وهو قليل .
ولاتثبت الهاء إلا في الوقف ، فإن وصلت حذفها ؛ فتقول : « يا زيدا لا تبعد » ،
وقد يُعوض من الألف بتنوين في الشعر نحو قوله [من الرجز] :
١٢٤ - وَاقْفَعْنَا وَأَيْنَ بِنِي فَقَعْسُ^(٦)

= ووصف المباني ص ٢٢٠ ، وشرح الأشموني ٤٦٢/٢ وشرح التصريح ١٨١/٢ ، وشرح شواهد
الإيضاح ص ٢٠٣ ، وشرح قطر الندى ص ٢١٩ ، ولسان العرب (لوم) ، والمقاصد النحوية
٢٥٧/٤ ، والمقتضب ٢٥٦/٤ ، وجمع الهوامع ١٨٠/١ .

- والشاهد فيه : قوله : « وللشبان » ؛ حيث كسرت لام المستغاث به عند عطفه على
مستغاث به آخر « للكهول » .
- (١) م : وقولي : « ولا يجوز حذف حرف النداء منهما » أعنى : أنه لا يقال : للمعجب ولزيد ،
تريد ، بالمعجب وبالزيد . أ هـ .
- (٢) في ط : حرف .
- (٣) في ط : و .
- (٤) م : وقولي : « من تبر أو كنية » مثال التبر : قفه ، وكرز ، ومثال الكنية : أبو بكر ، فتقول
ياكرزاه ، أو يا أبا بكره . أ هـ .
- (٥) م : وقولي : « أو مضافًا إلى معرفة » مثال ذلك قولك في نذبة غلام الرجل : وا غلام
الرجلاه . أ هـ .
- (٦) البيت لرجل من بني أسد .
والشاهد فيه : تنوين « فقفس » للضرورة عوضًا عن الألف .

ولاتثبت وصلًا إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الهزج] :

١٢٥- أَلَا يَأَعْمُرُو عَمْرَاهُ وَعَمُرُو ابْنَ الزُّبَيْرِ^(١)
وعلامة الندبة في الأصل إنما هي : الألف ، فإذا ألحقتها الآخر ، فلا يخلو من أن يكون ساكنًا ، أو متحركًا ، فإن كان متحركًا بالفتح ، ألحقت الألف ، ولم يغير ، نحو قولك : « يا غلام أحمداه » ، و « يا غلاماه » .

وإن كان متحركًا بالضم أو بالكسر ، ألحقت الألف ، وفتحت ما قبلها نحو قولك : « يا زيداه » ، و « يا عبد اللهاه » ، إلا أن يخاف لبس ، فتقلب الألف حرفًا من جنس الحركة التي قبلها .

فتقول : « يا غلامكاه » في ندبة « غلامك » ، و « يا غلامكبه » في ندبة « غلامك » ، فلا يلتبس .

وإن كان ساكنًا ، فإن كان الساكن تنوينًا حذفته وألحقت الألف وأتبعها حركة ما قبلها ، فتقول : « يا غلام زيداه » ، وإن كان ألفًا ألحقت ألف الندبة ، وحذفت التي قبلها ؛ لالتقاء الساكنين ، فتقول : « وا موساه » .

وإن كان واوًا ، فإن كانت متحركة في الأصل ، فتحتها ، وألحقت الألف ؛ فتقول : « وامن يعزواه » .

وإن لم تكن كذلك ، حذفها ، ثم ألحقت الألف ، وجعلتها تابعة للحركة التي

= ينظر : الدرر ١٧/٣ ، والمقاصد النحوية ٢٧٢/٤ ، وهو بلا نسبة في الدرر ٤١/٣ ، ووصف المباني ص ٢٧ ، وشرح الأشموني ٤٦٤/٢ ، وشرح التصريح ١٨٢/٢ ، ومجالس ثعلب ٥٤٢/٢ ، وجمع الهوامع ١٧٢/١ ، ١٧٩ .
(١) البيت بلا نسبة في :

الدرر ٤٢/٣ ، ووصف المباني ص ٢٧ ، وشرح الأشموني ٤٦٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٣٢ ، والمقاصد النحوية ٢٧٣/٤ .

والشاهد فيه قوله « عمراه » و « الزبيراه » بضم الهاء ، والندوب إذا وقف عليه لحقه بعد القلب هاء السكت ، نحو : « وازيداه » ولا تثبت الهاء في الوصل إلا ضرورة . قال ابن مالك : لحق الهاء في « عمراه » ، وهو توكيد مندوب ، ولحقت في « زيراه » ، وهو مضاف إليه معطوف على مندوب ، فلحاقها نعت المندوب أولى بالجواز ، وكذلك لحاقها المضاف إليه نعت المندوب .

قبلها ، إن خِفت لَيْسًا ؛ فتقول : « وا غلامهوه » ، ولا تقول : « واغلامهاه » ، لقلا يلتبس بندبة « غلامها » .

وإن كان ياء ، فإن كانت متحركة في الأصل ، فتحتها ، وألحقت الألف ؛ فتقول : في ندبة غلام القاضي ، : ياغلام القاضي .

وإن لم يكن لها أصل في الحركة ، حذفها ، وألحقت الألف ، وجعلتها تابعة

للحركة التي قبلها إن خِفت التباسًا ؛ فتقول : في ندبة « بناته » : « وا بناتيهه » / ؛ لقلا يلتبس بندبة « بناتها » .

ولا يجوز حذف حرف النداء من المندوب أصلًا^(١) .

ولا يتكلم بالندبة من العرب ، إلا النساء ، وأما الرجال فإنهم يعاملون^(٢) معاملة غير المندوب^(٣) .

ولا يترخّم مندوب ، ولا مستغاث به ، ولا متعجب منه^(٤) ، ويجوز ترخيم ما عدا ذلك من المناديات .

والترخيم :

حذف أواخر الأسماء في النداء ، فعلى هذا الاسم المنادى : لا يخلو من أن يكون قد بنى بسبب النداء ، أو لا يكون كذلك .

فإن لم يُبنَ لم يجر ترخيّمه^(٥) ، وإن بنى : فإما أن يكون نكرة مقبلاً عليها ، أو غير ذلك ، فإن كان نكرة مقبلاً عليها ، جاز ترخيّمه ؛ إن كانت فيه تاء التأنيث ، بحذفها ، نحو : « ثبة » ، تقول : « يا ثبّ أقبلي » .

وماليس فيه تاء التأنيث لا يجوز ترخيّمه إلا « صاحبًا » ، فإنهم رُخّموه ؛ لكثرة

(١) م : وقولي : « ولا يجوز حذف حرف النداء من المندوب أصلًا » أعنى : أنه لا يقال : زهداه ، يراؤ : يازهداه . أ هـ .

(٢) في أ : يعاملونه .

(٣) م : وقولي : « فإنما يعاملونه معاملة غير المندوب » أعنى أنهم يقولون : يازهد ، ولا يُلحِقون علامة . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « ولا يترخّم مندوب ، ولا مستغاث به ، ولا متعجب منه » أعنى : أنه لا يقال : يالحار ، ولا : ياحاراه ترهد : يالحارث وياحارثاه . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « فإن لم يبن ، لم يجر ترخيّمه » أعنى : أنه لا يقال : يا امرا ، ترهد : يا امرأة . أ هـ .

الاستعمال ؛ فقالوا : يا صاح ، وأما قولهم : « أطرق كزاً » ، في ترخيم « كزوان » ، وليس فيه تاء فشاذ .

وإن كان غير ذلك : فإنه إن كان مركباً [رخمته بحذف]^(١) الاسم الثاني منه^(٢) .
وإن كان غير مركب ، لم يرخم ما كان منه على حرفين ، أو ثلاثة ، وليس أحدها^(٣) تاء التانيث .^(٤)

وإن كان أحدها^(٥) تاء التانيث ، رخمته بحذفها ؛ نحو : « هبة » اسم رجل .
وما كان منه على أزيد من ثلاثة أحرف ، جاز ترخيمه ، فإن كان في آخره تاء التانيث حذفها لا غير ، نحو : فاطمة .

وإن كان فيه زيادتان زهدتا معاً^(٦) ، كالفى التانيث ، والألف والنون ، وعلامتى

(١) في ط : من خمسة بحذف .

(٢) م : وقولى : « فإن كان مركباً ، رخمته بحذف الاسم الثاني منه » مثال ذلك : باحضر ، تريد : باحضرموت . أ هـ .

(٣) في أ : أحدهما .

(٤) م : وقولى : « لم يرخم منه ما كان على حرفين أو ثلاثة ، ليس أحدها تاء التانيث » أعنى أنه لا يقال : باحك ، تريد : باحكم . أ هـ .

(٥) في أ : أحدهما .

(٦) م : وقولى : « وإن كان فيه زيادتان زهدتا معاً ... » إلى آخره مثال ما في آخره ألفا التانيث قوله [من الطويل] :

قِي قَانظِرِي يَا أَسْمَ قَلْ تَغْرِيبَةُ ؟ أَهَذَا الْمُغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذَكِّرُ ؟

[البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٣ ، وخزانة الأدب ٣٦٩/١١ وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص ٢١٦] .
يريد : يا أسماء .

ومثال ترخيم ما في آخره الألف والنون الزائدتان قوله [من الكامل] :

يَا مَرْوَةَ إِن مَطْلَبِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الْحَيَاةَ وَرَبُّهَا لَمْ يَبْأَسِ

[البيت للفرزدق في ديوانه ٣٨٤ / ١ ، وخزانة الأدب ٣٤٧ / ٦ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٥٠٥ ، وشرح التصريح ١٨٦ / ٢ ، والكتاب ٢٥٧ / ٢ ، واللمع ص ١٩٩ ، والمقاصد النحوية ٢٩٢ / ٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٦٢ / ٤ ، وشرح الأشموني ٤٧٢ / ٢ ، وشرح قطر الندى ص ٢١٥ وشرح المفصل ٢ / ٢٢] .

ومثال ترخيم ما في آخره علامتا تكتية أو جمع أو ياء نسب قولك : يا أبان في ترخيم أبائين ، ويا عرف في ترخيم عرفات ، ويا بخت في ترخيم رجل اسمه : بختى . أ هـ .

التثنية^(١) والجمع ، ونَاءِي النَّسَب - حذفتهما لا غير .
 وإن كان قبل الآخر ، حرف مد ولين ؛ نحو : « منصور » - حذفته مع الآخر^(٢) ما
 لم يؤد ذلك إلى بقاء الاسم على أقل من ثلاثة أحرف^(٣) ، فلا يحذف إلا الآخر
 خاصة ؛ نحو : « ثمود » ، وإن لم يكن قبله حرف مد ولين ، حذفت الآخر خاصة .
 والترخيم في جميع ما ذكر يكون على لغة من نوى رد المحذوف ، فيبقى الحرف
 الذي صار آخرًا بعد الترخيم ، على ما كان عليه قبل الترخيم من حركة أو سكون^(٤) ،
 وعلى لغة من لم ينو رده ، فيحكم لما بقي بحكم الاسم الذي لم يحذف منه شيء ؛
 فيبنى على الضم^(٥) ، إلا ما في آخره تاء التانيث من الصفات ؛ فإنه لا يترخيم على لغة من
 لم ينو الرد ؛ فلا يلتبس المؤنث بالمذكر ؛ فتقول في ترخيم قائمة : باقائم / ، بالفتح ،
 وإذا رُخمت ما في آخره تاء التانيث على لغة من نوى الرد - جاز لك أن تقحم فيه تاء
 التانيث ، وتحركها بالفتح ؛ فتقول : بافاطمة .
 والترخيم فيما آخره تاء التانيث أحسن من تركه ، وترك الترخيم فيما عدا ذلك
 أحسن من الترخيم ، إلا : حارثًا ، ومالكًا ، وعامرًا ، فإن ترخيمها أحسن ؛ لكثرة
 استعمالها .

(١) في ط : النسبة .

(٢) م : وقولي ؛ « فإن كان قبل الآخر حرف مد ولين نحو : منصور ، حذفته مع الآخر » مثال ذلك قولك : بامنصر . أ هـ .

(٣) م : وقولي ؛ « ما لم يؤد ذلك إلى بقاء الاسم على أقل من ثلاثة أحرف ... » إلى آخره مثال ذلك : يا لمي في لميس ، قال الشاعر : [من الطويل]

تَنْكَرَتِ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمِي وَبَعْدَ التَّصَابِي وَالشَّبَابِ الْمُكْرَمِ

[لأوس بن حجر في ديوانه ص ١١٧ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٥٦ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٢٩ ، والكتاب ٢ / ٢٥٤ ، وله أو لعبيد بن الأبرص في ذيل سمط اللاكي ص ٦٥ ، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص ٢١٧] . أ هـ .

(٤) م : وقولي ؛ « على ما كان عليه قبل الترخيم من حركة أو سكون » مثال ذلك قولك : يا حار ، تريد : يا حارث فتحذف التاء وتبقى الراء على كسرهما ، وقولك : يا هِرْقُ تريد : يا هرقل ، فتحذف اللام ، وتبقى القاف على سكونها . أ هـ .

(٥) م : وقولي ؛ « فتحكم لما بقي بحكم الاسم الذي لم يحذف منه شيء فيبنى على الضم » مثال ذلك قولك في ترخيم حارث : يا حار ، بضم الراء . أ هـ .

والاسم إذا كان له حكم قبل الترخيم ، ثم زال بالترخيم سببه ، زال ذلك الحكم ، فتقول في ترخيم قاضون - اسم رجل - : يا قاضي ، فترد الياء ، لما زال موجب حذفها ، وهو الواو .

والمرخَّم على لغة من لم يَثِرِ الرَّدُّ بِحُكْمِ لِه بِحُكْمِ اسْمٍ ؛ كَامِلٌ (١) لَمْ تَحْدَفْ مِنْهُ شَيْئًا فِي الْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ ؛ كَمَا تَقْدُمُ .

وفي إعلاله على ما يقتضيه التصريف ؛ فتقول في « طُفَاوَةٌ » ، بِأَطْفَاءٍ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ « كِتَاءٍ » ، وَفِي « عَزَّوَةٌ » ، « يَاعَرَفِي » ؛ كَمَا فَعَلْتُ بِـ « أَدَلُّ » ، جَمْعُ « دَلُّو » ، وَفِي « قَطَوَاتٍ » ، بِأَقْطَا ، كـ « عَصَى » ، وَلَا يَرُخَّمُ اسْمٌ فِي غَيْرِ نِدَاءٍ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ؛ فَإِنَّهُ يَرُخَّمُ عَلَى اللَّفْتَيْنِ .

فمن الترخيم على لغة مَنْ نَوَى ، قَوْلُهُ [مِنَ الْبَسِيطِ] :

١٢٦- إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَى لِوَرُوَيْبِهِ أَوْ أَمْتِدِيحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا (٢)

ومن الترخيم على لغة من لم يَنْوِ ، قَوْلُهُ [مِنَ الطُّوَيْلِ] :

١٢٧- وَهَذَا رِذَائِي جِنْدَةٌ بِسْتَمِيرَةٍ لِيَسْتَلْبِي نَفْسِي أَمَالُ بْنُ حَنْظَلٍ (٣)

• • •

(١) في ط : كأنك .

(٢) البيت لابن حنبل .

والشاهد فيه : قوله : « حارث » ، حيث رخم « حارثة » في غير نداء على لغة من نوى ، وهو ضرورة .

ينظر : الدرر ٤٨/٣ ، شرح أبيات سيبويه ٥٢٧/١ ، وشرح التصريح ١٩٠/٢ ، والكتاب ٢٧٢/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٨٣/٤ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٤١ ، والإنصاف ١/٣٥٤ ، وشرح الأشموني ٤٧٧/٢ ، وجمع الهوامع ١٨١/١ .

(٣) البيت للأسود بن يعفر .

الشاهد فيه قوله : « أمال بن حنظل » يريد : أمالك بن حنظلة ، فرخم حنظلة ، في غير النداء ضرورة ، وأجراه بعد الترخيم مجرى اسم لم يرخم ، فجره بالإضافة وكذلك يرخم الشاعر « مالك » في النداء .

ينظر : ديوانه ص ٥٦ ، وسط اللآلي ص ٩٣٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٦٤/١ ، وشرح التصريح ١٩٠/٢ ، والكتاب ٢٤٦/٢ ، ٦٩/٣ ، ونوادير أبي زيد ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

بَابُ لَا

اعلم : أن « لا » : إما أن تدخل على نكرة ، أو معرفة ؛ فإن دخلت على معرفة ، لم تعمل شيئاً ، ولزم تكرارها (١) .

فأما قولهم : « لَا تَوَلُّكَ أَنْ تَفْعَلَ » - فشاذ ، ومحمول على معناه ؛ لأن المعنى : لا ينبغي لك أن تفعل ، وقول الشاعر [من الطويل] :

١٢٨- بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ زَكَايِبَهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا (٢)

ضرورة .

وأما قولهم : « قَضِيَّةٌ وَلَا أبا الحسَن » ، و « أَمَا البصرة فلا بصرة لك » ، وقول الشاعر [من الوافر] :

١٢٩- أَرَى الْحَاجَاتِ جِنْدَ أَبِي خُثَيْبٍ نَكِدْنَ وَلَا أُمِيَّةَ بِالْبِلَادِ (٣)

(١) م : باب لا

قولى : « فإن دخلت على معرفة ، لم تعمل شيئاً ، ولزم تكرارها » مثال ذلك قولك : لا زيد في الدار ولا عمرو . أ هـ .

(٢) البيت بلا نسبة في : مخزاة الأدب ٤/٣٤ ، والدرر ٢/٢٣٣ ، ووصف المباني ص ٢٦١ ، وشرح الأشموني ١/١٥٥ ، وشرح المفصل ٢/١١٢ ، والكتاب ٢/٢٩٨ ، والمقتضب ٤/٣٦١ ، وجمع الهوامع ١/١٤٨ .

(٣) البيت من أبيات لعبد الله بن الزبير الأسدي قالها في عبد الله بن الزبير بن العوام وكان شديد البخل ولذلك قصة ذكرها البغدادي بكاملها في الخزانة .

و (نكدن) من نكد نكداً إذا تعسر ، ونكد العيش نكداً إذا أشد .

أمية : أبو قبيلة من قریش ، وهما أميتان : الأصغر والأكبر ابنا عبد شمس بن عبد مناف أولاد علة .

والشاهد فيه : قوله : « ولا أمية » حيث وقع اسم « لا » النافية للجنس معرفة ، وأوّل على تقدير : ولا مثل أمية .

ينظر : ملحق ديوانه ص ١٤٧ ، ومخزاة الأدب ٤/٦١ ، ٦٢ ، والدرر ٢/٢١١ ، وشرح المفصل ٢/١٠٢ ، ١٠٤ ، والكتاب ٢/٢٩٧ ، والفضالة بن شريك في الأغاني ١٢/٦٦ ، وشرح أبيات سيويه ١/٥٦٩ ، وبلا نسبة في وصف المباني ص ٢٦١ ، وشرح الأشموني ١/١٤٩ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٧٣ ، والمقتضب ٤/٣٦٢ .

فعلى حذف مثل ، وكذلك قول الآخر [من الطويل] :

١٣٠- تُبَكِّي عَلَى زَيْدٍ ، وَلَا زَيْدٌ بِمَثَلِهِ بَرِيءٌ مِنَ الْحُمَى سَلِيمٌ الْجَوَانِحُ (١) /

يتخرج على تنكير زيد .

وإن دخلت على نكرة ، فإن كان الاسم مضافا ، أو مطولا - عملت عمل « ليس » ، وقد تقدم ، وعمل « إن » فتنصبه ؛ لأنها تقيضتها (٢) .

وإن كان غير ذلك ، فإن كان مفردا (٣) ، [أو جمع تكسير ، أو جمع سلامة بالألف والتاء - بنى معها على الفتح ، وحذف التنوين ، فتقول : « لارجل في الدار » ، « ولا غلمان لزيد » ، « ولا هندات لك »] (٤) .

وإن كان مثنى أو جمعا على حد الثانية ، بنى معها ، وكانت صيغته كصيغة المنصوب ؛ فتقول : « لازيدين لك » « ولازيدين لك » .

ولا يجوز الفصل بين « لا » ، وبين ما تعمل فيه ، فإن فصلت بينهما ، بطل عملها ، ولزم تكرارها ؛ فتقول : « لا في الدار رجل ولا امرأة » .

والخبر إن كان ظرفا أو مجرورا ، جاز إثباته وحذفه (٥) ، وإن كان غير ذلك ، فبنو تميم يلزمون الحذف ، وأهل الحجاز يجيزون الوجهين ؛ فيقولون : « لا رجل أفضل منك » ، وقد يحذفون « أفضل » إذا كان عليه دليل .

وليست « لا » عاملة في الخبر ، بل هي مع اسمها بمنزلة اسم واحد مرفوع بالابتداء ،

(١) البيت بلا نسبة في :

تخليص الشواهد ص ١٦٦ ، ٤٠٢ ، وتذكرة النحاة ص ٥٢٩ ، ٥٣٨ ، وعزارة الأدب ٥٧/٤ ، والدرر ٢١٥/٢ ، وجمع الهوامع ١٤٥/١ .

والشاهد فيه قوله « ولا زيد » حيث أحمل « لا » النافية للجنس في المعرفة ، والذي سوغ ذلك أنه أراد : لا مثل زيد في براءته من الحمى وسلامة الجوانح .

(٢) م : وقولى : « وعمل إن فتنصبها ؛ لأنها تقيضتها » مثال ذلك قولك : لا غلام رجل قائم ، ولا خيرا من زيد ذاهب . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « فإن كان مفردا » بنى معها على الفتح ، وحذف التنوين ، مثال ذلك قولك : لارجل في الدار . أ هـ .

(٤) ما بين المكوفين سقط في أ .

(٥) م : وقولى : « إن كان ظرفا أو مجرورا ، جاز إثباته وحذفه » مثال ذلك قولك : لارجل في الدار ، ولارجل عندك ، وإن شئت حذفتهما ، إذا دل دليل عليهما . أ هـ .

والخير للمجموع .

هذا حكم الاسم الواقع بعدها إن لم يكن له عامل ، فإن كان له عامل مضمّر ، لم تؤثر فيه ؛ نحو قولك : « لا أهلاً ولا مرحباً » .

وإذا أتبع اسم في هذا الباب ، فإن كان معرفياً ، فإن أتبعته بغير بدل ، أو عطف نسق - جاز لك^(١) وجهان : النصب على اللفظ ، والرفع على الموضع ؛ نحو قولك : « لا مثلك عالماً » ، بنصب « عالم » ورفع .

وإن أتبعته ببديل ، فإن كان المبدل مقروناً بـ « إلا » فقد تقدم حكمه في باب الاستثناء ، وإن لم يكن مقروناً بها ، فإن أبدلته على اللفظ ، فالنصب ؛ نحو قولك : « لا مثلك صاحب دابة » ، « ولا مثلك رجلاً عندنا » .

وإن أبدلته على الموضع ، رفعت ، إلا أن يكون المبدل^(٢) معرفة ، فلا يجوز فيه إلا الرفع على الموضع ؛ نحو : لا مثلك في الدار زيداً ولا عمرو .

وإن أتبعته بعطف نسق ، فإن لم تدخل على المعطوف « لا » ، جاز النصب على اللفظ والرفع على الموضع^(٣) ، إن كان المعطوف نكرة ؛ فتقول : لا غلاماً رجلاً وامرأة في الدار ، بنصب امرأة ورفعها .

وقد حكى الأنخفش ، البناء على الفتح على نية « لا »^(٤) .

وإن / كان معرفة ، لم يجوز فيه إلا الرفع على الموضع ، نحو قولك : « لا غلاماً رجلاً في الدار وعمرو » ، وإن [دخلت عليه « لا » فإن]^(٥) قدرتها تكراراً للأولى ، فالأمر على ما كان عليه ، لو لم تكرر^(٦) .

(١) زاد في أ : فإن لم يدخل على المعطوف جاز لك .

(٢) في أ : البديل .

(٣) في ط : اللفظ .

(٤) م : وقولي : « وقد حكى الأنخفش البناء على الفتح على نية لا » مثال ذلك : لا غلاماً رجلاً وامرأة في الدار . أ هـ .

(٥) سقط في ط .

(٦) م : وقولي : « فالأمر على ما كان عليه لو لم تكرر » مثال ذلك : لا غلاماً رجلاً في الدار ولا امرأة ، وإن شئت قلت : ولا امرأة . أ هـ .

وإن قدرتها مُستأنفةً ، جاز في الاسم بعدها ما كان يجوز فيه ، لو انفردت من إجرائها مُجرى « إن » تارةً ، و « ليس » أخرى (١) ، وإن كان الاسم الواقع بعدها مبنياً ، كان حكمه في الإتيان كحكم المعرب في جميع ما ذكر (٢) ، إلا أنه يجوز في [نعته] (٣) ، إن كان مفردًا ، ولم يفصل بينهما أن يُجعل معه كالشيء الواحد ؛ فيبتان ؛ فتقول : لأرجل ظريف في الدار ، وقد تدخل « لا » على المضاف إلى معرفة ؛ إذا قدرت إضافته غير محضة ، ولا بد إذ ذاك من الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، باللام إصلاً للفظ ؛ نحو قولهم : « لا أباً لك » ، وقد [لا] (٤) يؤتى بها في الضرورة ؛ نحو قوله [من الوافر] :

١٣١ - أبالمؤت الذي لا بُدُّ أني مُلاقٍ - لا أباك - تُخَوِّينى ؟ (٥)

وإذا دخلت ألف الاستفهام على « لا » فإن بقيت على معناها من النفي ، كانت بمنزلتها قبل دخول الهمزة عليها في جميع ما ذكر ؛ ومن ذلك قولهم : « ألا قِماص بالغير » .

(١) م : وقولى : « وإن قدرتها مستأنفة » ، جاز في الاسم الذي بعدها ما كان فيه ، لو انفردت ، من إجرائها مجرى إن تارةً ، وليس أخرى ، مثال ذلك قولك : لأغلام رجل في الدار ، ولامرأة ، بغير تنوين . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كان الاسم الواقع بعدها مبنياً ، كان حكمه في الإتيان كحكم المعرب في جميع ما ذكر » ، تمثيل ذلك كتتمثيل المعرب في جميع ما ذكر ؛ إلا أنك تبدل من الاسم المعرب مبنياً . أ هـ .

(٣) في ط : لغة .

(٤) سقط في ط .

(٥) البيت لأبي حبة النهمري .

والشاهد فيه قوله : « لا أباك » حيث استعمل كلمة « أباً » اسماً لـ « لا » النافية للجنس ، منصوبة بالألف ، وأضافها إلى ضمير المخاطبة ، وهذا دليل على أن قولهم : « لا أباً لك » من باب الإضافة ، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، ولولا ذلك لم تثبت الألف في « أباً » .

ينظر : خزانة الأدب ٤/١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٠٧ ، والدرر ٢/٢١٩ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١١ ، ولسان العرب (جعل) (أوى) (فلا) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٣٢ ، والخصائص ١/٣٤٥ ، وشرح التصريح ٢/٢٦ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٠١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢٤ ، وشرح المفصل ٢/١٠٥ ، واللامات ص ١٠٣ ، والمقتضب ٤/٣٧٥ ، والنصف ٢/٣٣٧ ، وجمع الهوامع ١/٣٣٧ .

وإن دخلها معنى التحضيض ، كان الاسم الذي بعدها على فعل مضمر ، ولم تعمل شيئاً (١) .

وإن دخلها معنى التمني ، كان حكم الاسم الذي بعدها كحكمه قبل دخول الهمزة عليها (٢) ، إلا أنها لا يكون لها خبر ، ولا تتبع الاسم الذي بعدها ، إلا على لفظة خاصة (٣) .

• • •

(١) م : وقولى : د وإن دخلها معنى التحضيض ، كان الاسم الذي بعدها على فعل مضمر ؛ ولم تعمل شيئاً ، مثال ذلك قولك : ألا رجلاً كريماً ، أى : ألا تقصد رجلاً كريماً . أ هـ .

(٢) م : وقولى : ه وإن دخلها معنى التمني ، كان حكم الاسم الذي بعدها كحكمه قبل دخول الهمزة عليها ، مثال ذلك قولك : ألا مالاً وإن شئت ألا مالاً ومن ذلك قوله [من الطويل] :

ألا رجل يرثي لشجو أبي الفضل

[صدر بيت لعباس بن الأحنف وعجزه :

... .. بهرة عين دمعها واكف السجل

ينظر : ديوانه / ٢٣٥ ، تذكرة النحاة / ٣٠٣ . أ هـ .

(٣) م : وقولى : د ولا تتبع الاسم الذي بعدها إلا على اللفظ خاصة ، أعنى أنك تقول : لا مال كثيراً ولا يجوز رفع كثير . أ هـ .

بَابُ حُرُوفِ الْخَفْضِ

وهي : الباء ، والكاف ، ولام الجر ، وواو القسم وبأؤه ، وواو ربّ وفأؤها ، والميم المكسورة والمضمومة في القسم ؛ نحو : مُ اللهُ ، و م اللهُ ، وهمزة الاستفهام ، وهاء التنبيه ، وقطع ألف الوصل ، و « من » في القسم ، و « بين » ، و « إلى » ، و « عن » ، و « على » [و « في »]^(١) ، و « حاشا » و « حشى » ، و « حتى » و « خلا » ، و « عدا » ، و « رُبُّ » ، و « مُذُّ » ، و « مُنْذُ » ، و « لولا »^(٢) ، و « لعل » مكسورة اللام ، ومفتوحتها ، ومن ذلك قوله [من الوافر] :

١٣٢ - لَعَلُّ اللَّهِ فَضْلُكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيمٌ^(٣) /

١٤١

يروى بكسر اللام وفتحها .

وتنقسم بالنظر إلى ما تجرّه ثلاثة أقسام :

قسم لا يجزّ إلا المضمّر ، وهو : « لولا » ؛ ومن ذلك قوله [من الطويل] :

١٣٣ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِطِحَتْ كَمَا هَوَى

بِأَجْرَامِهِ مِنْ قِلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى^(٤)

(١) سقط في ط .

(٢) في أ : ولولى .

(٣) البيت بلا نسبة في : أوضح المسالك ٧/٣ ، والجنى الداني ص ٥٨٤ ، وجواهر الأدب ص ٤٠٣ ، وعزارة الأدب ٤٢٢/١٠ ، ٤٣٣ ، ٤٣٠ ، ووصف المباني ص ٣٧٥ ، وشرح الأشموني ٢٨٤/٢ ، وشرح التصريح ٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٥١ ، وشرح قطر الندى ص ٢٤٩ ، والمقاصد النحوية ٢٤٧/٣ .

والشاهد فيه : قوله « لعل الله » حيث جاءت لعل حرف جر على لغة عقيل .

(٤) البيت ليزيد بن الحكم يعاتب ابن عمه وقيل أخاه .

والموطن : المشهد من مشاهد الحرب .

طحت : هلكت ، والأجرام : الأجساد .

النيق : أعلى الجبل ، منهوى : ساقط .

وفي البيت شاهدان أولهما قوله : « لولاي » حيث جاء بضمير الخفض بعد « لولا » وهي من حروف الابتداء . قال سيبويه في باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده : وذلك « لولاك » و « لولاي » إذا أضمرت الاسم فيه جر ، وإذا أظهرت رفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : « لولا أنت » الكتاب ٣٧٣/٢ .

والشاهد الثاني قوله : « لولاي » ؛ حيث جرّت مضمراً ، وهو ياء المتكلم .

وقسم ، لا يجزئ إلا الظاهر (١) ، وهو : هاء التثنية ، وهمزة الاستفهام ، وقطع ألف الوصل ، و ه من [فى القسم] (٢) ، والميم المكسورة ، والمضمومة فى القسم

= ينظر : الأزهية ص ١٧١ ، وخزانة الأدب ٣٣٦/٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤٢ ، والدرر ١٧٥/٤ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٩٥ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٢/٢ ، وشرح المفصل ١١٨/٣ ، ٢٣/٩ ، والكتاب ٣٧٤/٢ ، ولسان العرب (جرم) (هوى) ، وبلا نسبة فى الإنصاف ٦٩١/٢ ، والجنى الدانى ص ٦٠٣ ، وجواهر الأدب ص ٣٩٧ ، وخزانة الأدب ٣٣٣/١٠ ، ووصف المباني ص ٢٩٥ ، وشرح الأشموني ٢٨٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٥٣ ، ولسان العرب (إما لا) ، والمتع فى التصريف ١٩١/١ ، والمنصف ٧٢/١ ويروى الشطر الأول فى اللسان :
وَكَمْ تَنْزِيلَ لَوْلَايَ طَلَحْتَ كَمَا هَوَى

(١) م : باب حروف الخفض

قولى : ه وقسم لا يجر إلا الظاهر إلى آخره ، مثال الجر بهاء التثنية وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل فى القسم : هالله ليقومن زيد ، وألله ليقومن زيد ، وألله ليقومن بكر ، ومثال الجر بالميم المكسورة والمضمومة فى القسم - أيضًا - قولك : م الله لأفعلن ، وم الله لأخرجن ، ومثال الجر بواو رب قوله : [من الطويل]

وَمِثْلِكَ بَيْضَاءِ الْعَوَارِضِ طَفْلَةً
[صدر بيت لامرئ القيس ، وعجزه :

... لَكُوبٌ تُنْسِنِي إِذَا قُفْتُ بِيْرَتَالِي ...

ينظر ديوانه ص ٣٠ ، والأزهية ص ٢٣٢ ، وخزانة الأدب ٦٦/١ ، ولسان العرب (نسا) ، والمنصف ٩٣/١ ، وتاج العروس (نسي) ، وبلا نسبة فى معنى اللبيب ٤٧٢ / ٢ [ومثال الجر بفائها قوله : [من الطويل]

فَمِثْلِكَ حَبْلِي قَدْ طَرَقْتُ وَتَرْضِعِ
[صدر بيت لامرئ القيس وعجزه :

... فَالْهَيْثُهَا عَنْ ذِي تَحَائِمٍ مُغِيلِ ...

ينظر فى ديوانه ص ١٢ ، الأزهية ص ٢٤٤ ، والجنى الدانى ص ٧٥ ، وجواهر الأدب ص ٦٣ ، وخزانة الأدب ٣٣٤/١ ، والدرر ١٩٣/٤ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٥٠/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤١٦ ، وشرح شواهد المعنى ٤٠٢ / ١ ، ٤٦٣ ، والكتاب ١٦٣/٢ ، ولسان العرب (رضع) (غيل) ، والمقاصد النحوية ٣٣٦/٣ ، وتاج العروس (غيل) ، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٧٣/٣ ، ووصف المباني ص ٣٨٧ ، وشرح الأشموني ٢٩٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٢ ، ومعنى اللبيب ١٣٦ / ١ ، ١٦١ ، وجمع الهوامع ٣٦/٢ ، وتاج العروس (باب الألف اللينة الفاء) (وفيه محول مكان مغيل) [

ومثال الجر ه ه ه ، و ه مند قولك : ه مارأيت منذ ثلاثة أيام ، أو منذ ثلاثة أيام ، ومثاله بكاف التشبيه قولك : جاء الذى كزيد ، ومثاله ه ه حتى قولك : قام القوم حتى زيد . أه .

(٢) سقط فى ط .

[أيضًا] (١) ، وواو « رُبُّ » ، وفاؤها ، و « مُذُّ » ، و « مُنْذُ » و كاف التشبيه [وحتى] (٢) .

فأما قوله [من الرجز] :

١٣٤ - فَلَا أَرَى تَغْلًا وَلَا حَلَابِلًا كَهْ (٣) وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاظِلًا (٤)

وقول الآخر [من الوافر] :

١٣٥ - فَلَا وَاللَّهِ يُلْفَى أَنَاشَ فَتَى حَشَاكَ يَبَائِنَ أَبِي يَزِيدَ (٥)

فضرورة .

وقسم ، يجر الظاهر والمضمر ؛ وهو : ما عدا ذلك من حروف الخفض (٦) .
والحروف التي تجر الظاهر وحده ، أو مع المضمر ، منها ما يجر بعض الظواهر دون بعض (٧) ؛ وهو : لام القسم ، والميم المكسورة والمضمومة ، وهاء التثنية ، وهمزة

(١) سقط في ط .

(٢) سقط في ط .

(٣) في أ : كهو .

(٤) البيت لرؤية

والشاهد فيه قوله : « كَهْ » و « كَهْن » ، حيث جر الضمير في الموضعين ، بالكاف ، للضرورة الشعرية إذ الأصل أن تجر الظاهر

ينظر : ديوانه ص ١٢٨ ، وخزانة الأدب ١٩٥/١٠ ، ١٩٦ ، والدرر ٢٦٨/٥ ، ١٥٢/٤ ، وشرح أبيات سيويه ١٦٣/٢ ، وشرح التصريح ٤/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٥٦/٣ ، وللمعراج في الكتاب ٣٨٤/٢ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨/٣ ، وجواهر الأدب ص ١٢٤ ، ووصف المباني ص ٢٠٤ ، وشرح الأشموني ٢٨٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٥٧ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٦٩ ، وجمع الهوامع ٣٠/٢ .

(٥) البيت بلا نسبة في : الجنى الداني ٥٤٤ ، وجواهر الأدب ٤٠٨ ، وخزانة الأدب ٤٧٤/٩ ، ٤٧٥ ، والدرر ١١١/٤ ، ووصف المباني ١٨٥ ، وشرح الأشموني ٢٨٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٥٥ ، والمقاصد النحوية ٢٦٥/٣ ، وجمع الهوامع ٢٣/٢ .

والشاهد فيه : قوله « حشاك » حيث جرت « حتى » الضمير ، وهذا لا يكون إلا في الضرورة الشعرية إذ الأصل أن « حتى » تجر الظاهر .

(٦) م : وقولى ؛ « وقسم يجر الظاهر والمضمر ؛ وهو ما عدا ذلك » الذى يجر الظاهر والمضمر هو الباء والهمزة وعن وعلى وفى وحاشى وخلا وهذا ورب ولعل . أ هـ .

(٧) م : وقولى ؛ « ومنها ما يجر بعض الظواهر دون بعض ... » إلى آخره ، مثال جر اسم =

الاستفهام ، وقطع ألف الوصل ، لا تجزئ إلا اسم الله تعالى ؛ في القسم .
وتاء القسم : لا تجزئ إلا اسم الله تعالى ، أو : الرب ، قالوا : و تَرَبُّ الكعبة .
و « من » في القسم ، لا تجزئ إلا : الرب ^(١) ، و « رَبُّ » ، وفاؤها ، وواوها ^(٢) لا
تجزئ من الظواهر إلا التكرات .

و « مُذُّ » ، و « مُنْذُ » ^(٣) لا تجران إلا أسماء الزمان .

ومنهما ما يجر كل ظاهر ؛ وهو : ما عدا ذلك ^(٤) .

وتنقسم أيضًا بالنظر إلى استعمالها حرفًا وغيره ، أربعة أقسام :

قسم ، يستعمل حرفًا واسمًا ، وهو : « مُذُّ » ، و « مُنْذُ » ، و « عن » ، و « مذ » ،

و « منذ » ، يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما ^(٥) ، ويكونان حرفين إذا انجر ما
بعدهما .

و « عن » تكون اسمًا إذا دخل عليها حرف خفض ؛ نحو قوله [من البسيط] :

١٣٦ - قُلْتُ لِلرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَنِ الْحَبِيْبَا نَظْرَةً قَبْلُ ^(٦)

وإذا أدى جعلها حرفًا إلى تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، نحو قوله

= الله تعالى بالقسم قولك : لله لا يبتى أحد ، وقد تقدم تمثيل جر المهم المكسورة والمضمومة وهاء
التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل . أ هـ .

(١) م : وقولي : « ومن في القسم لا يجر إلا الرب » مثال ذلك قولك : من ربي لأقومن . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « ورب وفاؤها وواوها » مثال جر الظاهر قولك : رَبُّ رجل عالم لقيته ، وقد
تقدم تمثيل جر واو رَبُّ وفاؤها للنكرة . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « ومد ومنذ » مثال ذلك قولك : مارأيت منذ ثلاثة أيام ، ومد أربعة أيام . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « ومنها ما يجر كل ظاهر ، وهو ما عدا ذلك » الذي يجر كل ظاهر هو كل ما يجر
الظاهر والمضمر ، ما عدا رب ؛ فإنها لا تجر إلا النكرة ، وقد تقدم تبيينه ، وحتى وكاف التشبيه
وواو القسم مما يجر الظاهر دون المضمر . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « مذ ومنذ يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما » مثال ذلك قولك : مارأيت مذ
يومان ، ومنذ عامان . أ هـ .

(٦) البيت للقمامي .

والشاهد فيه : قوله : « من عن يمين الحبيبا » حيث جاءت « عن » اسمًا بمعنى : جانب .

ينظر : ديوانه ص ٢٨ ، وأدب الكاتب ص ٥٠٤ ، وشرح المفصل ٤١/٨ ، واللسان

(عن) ، (حبا) والمقاصد النحوية ٢٩٧/٣ ، وهو بلا نسبة في أسرار العربية ص ٥٥ ،

والجنى الداني ص ٢٤٣ ، وجواهر الأدب ص ٣٢٢ ، ووصف المباني ص ٣٦٧ .

[من البسيط] :

١٣٧- دَعَّ^(١) عنكَ نهبًا صبيح في حجراته ولكن حديثًا ما حديث الرواحل^(٢)

وتكون حرف خفض ، فيما عدا ذلك .

وقسم ، يستعمل حرفًا وفعالًا^(٣) ، وهو : حاشا ، وحشى ، وخلا ، وعدا ،

(١) في أ : وَدَعَّ .

(٢) هذا بيت من أبيات لامرئ القيس وسببها أن امرأ القيس بعد أن قتل أبوه ، ذهب يستجير بالعرب ، فبعض يقبله وبعض يرده ، فطمعت فيه العرب . وفي أثناء ذلك نزل على خالد بن سدوس بن أصمغ النهاني الطائي ، فأغار عليه باعث بن حويص الطائي وذهب بأبله ، فقال له جاره خالد : أعطني صنائكك ورواحلك حتى أطلب عليها مالك . ففعل امرؤ القيس ، فانطوى عليها ، ويقال بل لحق بالقوم فقال لهم : أغرم على جاري يا بني جدبنة ؟ قالوا : والله ما هو لك بجار . قال : بلى والله ، ما هذه الإبل التي معكم إلا كالرواحل التي تحتى . فقالوا : هو كذلك . فأنزلوه ، وذهبوا بها . فقال امرؤ القيس فيما هجاه به : دَعَّ عنكَ نهبًا ، البيت . يقول لخالد : دَعَّ النهب الذي نهبه باعث ، ولكن حدثني عن الرواحل التي ذهبت بها أنت . وهذا البيت صار مثلاً يضرب لمن ذهب من ماله شيء ، ثم ذهب بعده ما هو أجل منه .

والنهب : الغنيمة وكل ما انتهب . وهو على حذف مضاف ، أي ذكر نهب . و « صبيح » : مجهول صياح ، وفي حجراته نائب الفاعل . والحجرات ، بفتح الحاء المهملة والجيم : جمع حجرة يسكون الجيم ، كتخمرات جمع تمرة . والحجرة : الناحية ، والجملة صفة نهب ، أي : صبيح عليه في حجراته . و « حديثًا » عاملة محذوف ، أي ولكن حدثني حديثًا . وما استفهامية مبتدأ وحديث خبره . يقول : اترك ذكر الذي انتهبه باعث وحدثني عن الرواحل التي أنت ذهبت بها . ويروي :

فدع عنك نهبًا صبيح في حجراته

وهو الأصح - كما في اللسان - لاستقامة وزن البيت شعرًا وهو مثل للعرب يضرب لمن ذهب من ماله شيء ثم ذهب بعده ما هو أجل منه .

والشاهد فيه قوله : « دَعَّ عنكَ » حيث جاءت « عن » اسمًا ، لأن جعلها حرفًا ، هنا ، يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وذلك لا يجوز إلا في أفعال القلوب و ما حمل عليها .

ينظر : ديوانه ص ٩٤ ، وخرزاة الأدب ١٥٩/١٠ ، ١٧٧/١١ ، والدرر ١٤٠/٤ ، وشرح شواهد المغني ٤٤٠/١ ، ولسان العرب (صبيح) ، (حجر) ، (رسس) ، (سقط) ومغني اللبيب ١٥٠/١ ، والمقاصد النحوية ٣٠٧/٣ ، وجمع الهوامع ٢٩/٢ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤٤ .

(٣) م : وقولى : « وقسم يستعمل حرفًا وفعالًا ... » إلى آخره ، وقد تقدم تبين النصب والخفض =

فتكون^(١) أفعالاً إذا نصبت ما بعدها ، وتكون حروفاً إذا خفضته .
 وقسم ، يستعمل حرفاً واسماً وفعللاً ، وهو : عَلِيٌّ ، تكون اسماً إذا دخل عليها
 حرف خفض / .

٤١ ب

نحو قوله [من الطويل] :

١٣٨ - غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ^(٢) بَعْدَمَا تَمَّ ظَلْمُهَا

تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضِ بَرَزَاءِ مَجْهَلٍ^(٣)

= بحاشي وحشي وخلا وعدا في باب الاستثناء . أ هـ .

(١) في أ : تكون .

(٢) في ط : عليها .

(٣) البيت لمزاحم العقيلي وروى هكذا :

غدت من عليه بعدما تم ظمها تصل وعن قبيض ببيداء مجهل

و غدت من عليه ، إلخ قال القالي (في شرح اللباب) : غدا بمعنى صار ، يقال : غدا زيداً أميراً ، أي صار ، وأنشد البيت . وقال : أي انصرفت القطاة من فوقه . فهو غير مخصص بوقت دون وقت ، بخلاف ما إذا استعمل في غير معنى صار ، فإنه يختص بوقت الغداة ، تقول : غدا زيد قائماً ، أي ذهب بالغداة . فمعنى غدت صارت ، إذ لا يريد انصرفت وانفلتت في وقت الغداة فقط .

(و) الظم (، بالكسر وسكون المهم مهموز الآخر : مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب إلى الشرب . قال ابن السكيت (في كتاب المعاني) : قوله غ بعد ما تم ظمها ، أي أنها كانت تشرب في كل ثلاثة أيام أو أربعة مرة ، فلما جاء ذلك الوقت طارت .

وروى المبرد (في الكامل) : غ بعد ما تم ظمها ، بكسر الخاء ، وقال : الخمس : ظم من أظمائها ، وهي أن ترد ثم تغيب ثلاثاً ثم ترد ، فيعتد بيومي وردها مع ظمها فيقال خمس . هذا كلامه . وظاهره أن الخمس من أظماء القطا ، وليس كذلك إنما هو للإبل .

قال ابن السيد : الخمس : ورود الماء في كل خمسة أيام . ولم يرد أنها تصبر عن الماء خمسة أيام ، إنما هذا للإبل لا للطير ولكنه ضربه مثلاً . هذا قول أبي حاتم ، ولأجل ذلك كانت رواية من روى غ ظمها ، أحسن وأصح معنى . وظاهر هذا أيضاً أن الظم لا يختص بالإبل . ويؤيده قول صاحب القاموس : والظم بالكسر : ما بين الشربين والوردتين ، وهو من الظم كالعطش ، وزناً ومعنى ، أو أشد العطش وأهونه وأخفه . قاله أبو زيد . لكن صاحب الصحاح خصه بالإبل ، قال : الظم ما بين الوردتين ، وهو حبس الإبل عن الماء إلى غاية الورد .

وه تصل ، أي تصوت ، جملة حالية ، وإنما بصوت حشاها من يس العطش ، فنقل الفعل إليها ، لأنه إذا صوت حشاها فقد صوتت . وإنما يقال لصوت جناحها : الحفيف . =

وإذا أدى - أيضًا - جعلها حرفًا إلى تَعَدَى فعل المضمر المتصل إلى مُضْمَرِهِ (١)
المتصل ؛ نحو قوله [من المتقارب] :
١٣٩ - هَوْنٌ عَلَيْكَ ، فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا (٢)
وتكون فعلاً إذا رَفَعَتِ الفاعل (٣) .

قال أبو حاتم : ومعنى تصل تصوت أحشاؤها من اليبس والعطش . والصليل : صوت الشيء اليابس ، يقال جاءت الإبل تصل عطشا . وقال غيره : أراد أنها تصوت لي طيرانها .
(وعن قبض) إن كان معطوفاً على عليه ففيه شاهد آخر وهو اسمية عن ، وإن كان معطوفاً على من عليه فمن حرف . والتصر اللخمى على الأول . والقبض بفتح القاف : قشر البيضة الأعلى ، وإنما أراد قشر البيضة التي خرج منها فرخها أو قشر البيضة التي فسدت فلم يخرج منها فرخ .

والشاهد فيه : قوله « من عليه » حيث جاءت « على » اسماً مجروراً بـ « من » .
ينظر : أدب الكاتب ص ٥٠٤ ، والأزهية ص ١٩٤ ، وخزانة الأدب ١٠ / ١٤٧ ، ١٥٠ ،
والدرر ٤ / ١٨٧ ، وشرح التصريح ١٩ / ٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٠ ، وشرح شواهد
المغني ١ / ٤٢٥ ، وشرح المفصل ٨ / ٣٨ ، ولسان العرب (صلل) ، (علا) ، والمقاصد النحوية
٣ / ٣٠١ ، ونوادير أبي زيد ص ١٦٣ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣ والأشباه والنظائر ٣ /
١٢ ، وأوضح المسالك ٣ / ٥٨ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٤ ، والجنى الداني ص ٤٧٠ ، وجواهر
الأدب ص ٣٧٥ ، وخزانة الأدب ٦ / ٥٣٥ ، ووصف المباني ص ٣٧١ ، وشرح الأشموني ٢ /
٢٩٦ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٦٧ ، والكتاب ٤ / ٢٣١ ، ومجالس ثعلب ص ٣٠٤ ، ومغني
اللييب ١ / ١٤٦ ، ٢ / ٥٣٢ ، والمقتضب ٣ / ٥٣ ، وجمع الهوامع ٢ / ٣٦ .

(١) في أ : ضميره .

(٢) البيت للأعور الشني وهو بشر بن منقذ .

والشاهد فيه : قوله « عليك » فإن « على » هنا اسم ؛ لأن مجرورها وفاعل ما تعلقت به ضميران لمسمى واحد ، وذلك لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل في غير باب « ظن » ، وفقد وعدم .

ينظر : الكتاب ١ / ٦٤ ، والمغني ١٤٦ ، ٤٨٧ ، ٥٣٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي
٤٢٧ ، ٨٧٤ ، والبحر المحييط ١ / ٢٣٥ ، والمقتضب ٤ / ١٩٦ ، والإيضاح ٢١٥ ، وشرح
الألفية للمرادي ٢ / ٢٢١ ، وتمهيد القواعد ٢ / ٤٥ .

(٣) م : وقولى ؛ وتكون فعلاً إذا رفعت الفاعل ؛ مثال ذلك قوله [من الرمل] :

وَهَلَّا الْهَيْلَ دِمَاءَ كَالشَّقَرِ

[عجز بيت لطرفة بن العبد وصدره :

وَتَسَاقَى الْقَوْمُ كَأَنَا مَرَّةً

... ..

ينظر لي ديوانه ص ٥٥ ، ولسان العرب (شقر) ، (سقي) ، (علا) ،

وتكون حرفاً فيما عدا ذلك .

وقسم لا يستعمل إلا حرفاً ، وهو : ما عدا ذلك .

فأما قوله [من الوافر] :

١٤٠ - وَزَعَتْ بِكَالْهَرَاوَةِ (١) أَغْوَجِي إِذَا وَتَّ الرِّيحُ جَرَى وَثَابًا (٢)

فضرورة .

ولا بد لحروف الجرِّ مما تتعلَّق به ، إلا : لولا ، ولعلُّ ، وحروف الجرِّ الزوائد ؛ نحو

قولهم : « بِحَسْبِكَ زَيْدٌ » .

ولا يجوز إضمار حرف الخفض (٣) وإبقاء عمله إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من

البيسط] :

١٤١ - لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسْبٍ عَنِّي ، وَلَا أَنْتَ ذَهَابِي فَتَحْزُونِي (٤)

= وتهذيب اللغة ٨ / ٣١٤ ، وتاج العروس (شقر) ، (سقي) ، (علا) ، وبلا نسبة في
جمهرة اللغة ص ٧٣٠ ، وأساس البلاغة (شقر) [أ هـ .

(١) في ط : بالكهراوة .

(٢) البيت لابن غادية السلمي ويروي عجزه هكذا :

إذا جرت الرياح جرى وثابا

والشاهد في قول : « بكالهرأوة » حيث جاءت الكاف اسماً مجروراً بالهاء وهو ضرورة .

ينظر : جمهرة اللغة ص ١٣١٨ ، ووصف المباني ص ١٩٦ ، وسر صناعة الإعراب

ص ٢٨٦ ، ولسان العرب (وثب) ، (ثوب) .

(٣) في أ : الجر .

(٤) البيت لذي الإصبع العدواني من قصيدة طويلة قالها في ابن عم له كان يتافسه ويغاديه ، ونسب

إلى « كعب الغنوي » .

و « أفضل » : إذا زاد على الواجب في العطاء .

« الحسب » : ما يعده الإنسان من مآثر نفسه .

« الديان » : القيم بالأمر المجازي به ، وهو فعال من الدين وهو الجزاء ، وفي القاموس :

الديان : القهار ، والقاضي ، والحاكم ، والمجازي الذي لا يضيع عملاً ، بل يجزي بالحير

والشر .

والشاهد فيه قوله : « لاه ابن عمك » أراد : لله ابن عمك فحذف اللام من لفظ الجملة

وبقي عملها ، وهو ضرورة .

ينظر : أدب الكاتب ص ٥١٣ ، والأزمية ص ٢٧٩ ، وإصلاح المنطق ص ٣٧٣ ،

والأغاني ٣ / ١٠٨ ، وأمالى المرتضى ١ / ٢٥٢ ، وجمهرة اللغة ص ٥٩ ،

أو في نادر كلام ؛ نحو ما حكي من قول بعضهم : « خَيْرٌ ، عَافَاكَ اللَّهُ » ، أي : على خَيْرٍ .

ولا تفصل بين حرف الجر والمجرور ، إلا في نادر كلام ، نحو ما حكاه الكسائي^(١) من قول بعضهم : « أَخَذْتُهُ بِأَرَى أَلْفِ دَرْهَمٍ » .

أو في ضرورة شعر ؛ نحو قوله [من الطويل] :

١٤٢ - مُخَلَّفَةٌ لَا يُشْتَطَّاعُ اِزْتِقَاؤُهَا وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا النُّزُولُ سَبِيلٌ^(٢)

وأما « مِنْ » فإنها تكون زائدة لاستفراق الجنس ؛ نحو قولك : « مَا جَاعَنِي مِنْ رَجُلٍ » ، أو لتأكيد استفراقه ؛ نحو قولك : « مَا جَاعَنِي مِنْ أَحَدٍ » .

ولا تُزَادُ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ .

أحدهما : أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ نَكْرَةً .

والآخر : أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ غَيْرَ مُوجِبٍ ، وَأَعْنَى بِذَلِكَ : النَّفْيُ وَالنَّهْيُ وَالِاسْتِفْهَامُ .

وتكون لا ابتداءً الغاية في غير الزمان ؛ فتقول : « سِرْتُ مِنْ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ » ،

« وَضَرَيْتُ مِنَ الصَّغِيرِ إِلَى الْكَبِيرِ » .

- وخزانة الأدب ٧/ ١٧٣ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، والدرر ٤/ ١٤٣ ، وسمط اللآلي ص ٢٨٩ ، وشرح التصريح ٢/ ١٥ ، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٠ ، ولسان العرب (فصل) ، (دين) ، (عن) ، (لوه) ، (خزا) ، والمؤلف والمختلف ص ١١٨ ، ومغني اللبيب ١/ ١٤٧ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٨٦ ، ولكمب الفتوي في الأزمية ص ٩٧ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٣ ، ٢/ ١٢١ ، ٣٠٣ ، والإنصاف ١/ ٣٩٤ ، وأوضح المسالك ٣/ ٤٣ ، والجنى الداني ص ٢٤٦ ، وجواهر الأدب ص ٣٢٣ ، وخزانة الأدب ١٠/ ١٢٤ ، ٣٤٤ ، والمصالح ٢/ ٢٨٨ ، ووصف المباني ص ٢٥٤ ، ٣٦٨ ، وشرح الأشموني ٢/ ٢١٥ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٤ ، وشرح المفصل ٨/ ٥٣ ، وجمع الهوامع ٢/ ٢٩ .

(١) علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء ، الكوفي ، أبو الحسن الكسائي : إمام في اللغة والنحو والقراءة . من تصانيفه : معاني القرآن ، و« المصادر » ، و« الحروف » ، و« القراءات » ، و« النوادر » ، و« المتشابه في القرآن » ، و« ما يلحن فيه العوام » . توفي بالري في العراق سنة ١٨٩ هـ .

انظر : ابن خلكان ١/ ٣٣٠ ، تاريخ بغداد ١١/ ٤٠٣ ، الأعلام ٤/ ٢٨٣ .

(٢) البيت بلا نسبة في : المصالح ٢/ ٣٩٥ ، ٣/ ١٠٧ ، ووصف المباني ص ٢٥٥ .

والشاهد فيه : قوله « وليس إلى منها النزول » حيث فصل بين الجار « إلى » والمجرور

« النزول » ، وهو ضرورة .

فأما قوله [من الطويل] :

١٤٣ - مِنْ الصُّبْحِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ لِاتْرَى^(١)

مِنْ الْقَوْمِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسْتَوْمًا^(٢)

فيتخرج هو وأمثاله علي حذف مضاف ؛ كآته قال : من طلوع الصبح^(٣) .

وللغاية ، وهي الداخلة على محل ابتداء الفعل وانتهائه ؛ نحو قولك : « أَخَذْتُ

٤٢ أ الدَّرَاهِمَ مِنَ الْكَيْسِ » / .

وللتبويض ؛ نحو قولك : « قَبَضْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ » .

وأما « حَتَّى » : فتكون لانتهاء الغاية : فإن لم يَكُنْ ما بعدها جزءًا مما قبلها ، فالفعل

غير متوجه عليه ؛ نحو قولك : « سِرْتُ حَتَّى اللَّيْلِ » ، فالسير غير واقع في الليل .

وإن كان جزءًا منه ، واقرنت بالكلام قرينة دالة على أنه داخل في المعنى مع ما قبله ،

أو خارج عنه ، كان بحسب تلك القرينة ، نحو قولك : « صُمْتُ الْأَيَّامَ حَتَّى يَوْمِ الْفِطْرِ » .

وإن لم يقترن به قرينة ، كان ما بعدها داخلًا في المعنى مع ما قبلها^(٤) ؛ نحو قولك :

« صُمْتُ الْأَيَّامَ حَتَّى يَوْمِ الْحَمِيصِ » .

وأما « إِلَى » فإنها - أيضًا - لانتهاء الغاية ، وما بعدها غير داخل فيما قبلها^(٥) ، إلا أن

تقترن بالكلام قرينة تدل على خلاف ذلك ؛ نحو قولك^(٦) : « اشْتَرَيْتُ الشَّقَّةَ إِلَى طَرْفِهَا » .

(١) في أ : ترا .

(٢) البيت : للحصين بن الحمام .

والشاهد : فيه قوله : « من الصبح » حيث دخلت « من » على زمان ، فوجب تقدير

مجرور غير زمان محذوف أقيم الزمان المضاف إليه مقامه ، والتقدير : من طلوع الصبح .

ينظر : شرح اختيارات المفصل / ٣٢٩ ، وهو بلا نسبة في رصف المباني / ٣٢١ .

(٣) في أ : الشمس .

(٤) في أ : قبله .

(٥) قال ابن هشام وهو الصحيح لأن الأكثر في الاستعمال عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند

التردد . قلت وهو قول أكثر المحققين ، لأن الأكثر مع القرينة ألا يدخل ، فيحمل عند عدمها

على الأكثر ، وأيضًا فإن الشيء لا ينتهي ما بقي منه شيء ، إلا أن يتجاوز فيجعل القريب

الانتهاء انتهاء . ولا يحمل على الجواز ما أمكنت الحقيقة . فهو إذن غير داخل

ينظر الجني الداني ص ٣٨٥ .

(٦) في أ : قولهم .

وأما « رَبُّ » فلتقليل الشيء في نفسه ؛ نحو قوله [من الطويل] :
 ١٤٤ - أَلَا رَبُّ مُؤَلُّودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ^(١)
 يعني بالمولود : عيسى ، وذي الولد : آدم ، صلوات الله عليهما .
 أو تقليل نظيره ؛ وذلك في المباهاة^(٢) ، والافتخار ؛ نحو قوله [من الطويل] :
 ١٤٥ - فَيَا رَبُّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةَ بَأْنِسَةٍ كَأَنَّهَا حَطُّ تَمَثَّالٍ^(٣)
 كأنه قال : الأيام التي لهوت فيها والليالي بقل وجود مثلها لغيري ، وهي جواب
 كلام^(٤) ملفوظ به ، أو مقدر ؛ وكذلك تقع واو رب وفاؤها أول الكلام ؛^(٥) لأنهما

(١) وفي البيت شاهدان : أولهما مجيء « رب » للتقليل ، فإن الشاعر أراد عيسى وآدم ، كما أراد القمر في البيت الذي يليه ، وهو :

وذِي شَامَةِ سَوْدَاءٍ فِي حَرِّ وَجْهِهِ مَجْلَلَةٌ لَا تَنْقُضِي بِأَوَانٍ
 وثانيهما قوله : « لم يلدّه » والأصل : لم يلدّه ، فسكن اللام للضرورة الشعرية ، فالتقى ساكنان ، فحرك الثاني بالفتح ؛ لأنه أخف .

ينظر البيت لرجل من أزد السراة في : شرح التصريح ٢ / ١٨ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٧ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٢ ، والكتاب ٢ / ٢٦٦ ، ٤ / ١١٥ ، وله أو لعمرو الجنبى في خزانة الأدب ٢ / ٣٨١ ، والدرر ١ / ١٧٣ ، ١٧٤ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٣٩٨ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٣٥٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١ / ١٩ ، وأوضح المسالك ٣ / ٥١ ، والجنى الداني ص ٤٤١ ، والخصائص ٢ / ٣٣٣ ، والدرر ٤ / ١١٩ ، ووصف المباني ص ١٨٩ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٩٨ ، وشرح المفصل ٤ / ٤٨ ، ٩ / ١٢٦ ، ومغني اللبيب ١ / ١٣٥ ، وجمع الهوامع ١ / ٥٤ ، ٢ / ٢٦ .

(٢) في أ : المباهاة .

(٣) البيت : لامرئ القيس .

آنسة : أي امرأة ذات أنس من غير ربة وتأنس بحديثك .

حط تمثال : نقش صورة ، والتمثال : كل ما مثله بشيء .

الشاهد فيه قوله : « ليارب يوم » حيث أفادت « رب » تقليل النظر للافتخار .

ينظر : ديوانه ص ٢٩ خزانة الأدب ١ / ٦٤ والدرر ٤ / ١١٨ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٦ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٣٤١ ومغني اللبيب ١ / ١٣٥ .

(٤) في أ : الكلام .

(٥) م : وقولى ؛ وكذلك تقع واو رب وفاؤها أول الكلام ؛ مثال ما جاءت فيه الواو أول الكلام

قول رؤبة : [من الرجز]

وَقَاتِمِ الْأَهْمَاقِ خَاوِي الظَّنِّ تَرْتِي

[البيت في ديوانه ص ١٠٤ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٣٥ ، والأهاني ١٠ / ١٥٨ -

عطفنا الجواب على السؤال ، وأنبتنا مناب رُب .

ولا بد للمخفوض بها ، أو بما ناب منها من الصفة .

وقد تحذف للدلالة ؛ نحو قوله [من الطويل] :

١٤٦- فَيَأْرُبُ يَوْمٌ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٌ البيت (١)

يريد : ليلة قد لهوت ، فحذف .

وقد تدخل رُب على المضاف إلى ضمير النكرة ؛ نحو قولك : رُبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ .

وعلى ضمير النكرة ؛ فلا يُثْنَى ولا يُجْمَع ؛ استثناءً بثنية التمييز وجمعيه عن ذلك ؛

نحو قولهم : رُبُّهُ رَجُلَيْنِ ، وَرُبُّهُ رِجَالًا .

ولا يكون العامل فيها إلا بمعنى المضي ، وتلزم الصدر (٢) ؛ وفيها لغات :

رُبُّ ؛ بضم الراء وتشديد الباء ، وقد تخفف ، وتكون مفتوحة أو مضمومة ،

أو ساكنة (٣) .

وَرَبُّ ، بفتح الراء وتشديد الباء ، وقد تخفف ، فيقال : رَبٌّ .

ومن التخفيف وتسكين الباء : قوله [من الكامل] :

١٤٧- أَزْهَبُ إِنْ يَسِيبَ الْقَدَّالُ فَإِنَّهُ رُبُّ هَيْضَلٍ مَرِسٍ لَفَّتْ بِهَيْضَلٍ (١)

٤٢ ب

= وجمهرة اللغة ص ٤٠٨ ، ٦١٤ ، ٩٤١ ، وخزانة الأدب ٢٥/١٠ ، والخصائص ٢٢٨/٢ ، والدرر ١٩٥/٤ ، وشرح أبيات سيويه ٣٥٣/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٣ ، وشرح شواهد المغنى ٢/٧٦٤ ، ٧٨٢ ، ولسان العرب (خفق) ، (عمق) ، (غلا) ، (هرجب) ، ومغنى اللبيب ١/٣٤٢ ، والمقاصد النحوية ١/٣٨ ، والمنصف ٢/٣ ، ٣٠٨ ، وجمع الهوامع ٢/٣٦ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٢٦٠ ، ٣٢٠ ، ووصف المباني ص ٣٥٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٩٣ ، ٥٠٢ ، ٦٣٩ ، وشرح الأشموني ١/١٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٢ ، وشرح المفصل ٢/١١٨ ، والعقد الفريد ٥/٥٠٦ ، والكتاب ٤/١١٠ ، ولسان العرب (قيد) ، (قم) ، (وجه) ، وجمع الهوامع ٢/٨٠ . أ هـ .

(١) تقدم برقم (١٤٥)

والشاهد فيه هنا : قوله « وليلة » أراد : وليلة قد لهوت ؛ فحذف صفة المخفوض « واو »

رُبُّ لدلالة المتقدم عليه .

(٢) في أ : وتلزم أهدا الصدر .

(٣) م : وقولى : « فتكون مفتوحة أو مضمومة أو ساكنة » أعنى أنه يقال : رُبُّ وِرْبٍ وَرُبُّ . أ هـ

(٤) البيت : لأبي كبير الهذلي .

وقوله : (أزهر إن يشب) منادى مرخم قيل : هو رجل وقيل : امرأة وقيل : ابنته على =

وقد تلحق تاء التانيث المشددة والمخففة ، فيقال : رُبُّتْ ، ورُبُّتْ ، وقد تلحقها -
أيضاً - « ما ه » فيقال : رُبُّمًا ، ورُبُّمًا ، ورُبُّمًا ^(١) ، فتكون على حكمها من خفض
النكرة بها .

وتدخل على الفعل الماضي لفظاً ومعنى ، [أو] ^(٢) معنى دون لفظ .
فأما قوله تعالى : ﴿ رَبُّمًا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الحجر : ٢] فلصديق الوعد ^(٣)
وقرب الدار الدنيا من الآخرة ، جعل المستقبل كأنه [قد] ^(٤) وقع .
وأما « عَلَى » فبمعنى فوق حقيقة أو مجازاً ؛ نحو قولك ^(٥) : « عَلَيْهِ دَيْنٌ » ؛ لأنَّ
الدَّيْنَ قد قَهَرَهُ ، والقَهْرُ غُلُوٌّ .

وكذلك يقال : « هو تحت قَهْرِهِ »

وأما « فِي » فللوعاء حقيقة ^(٦) أو مجازاً ؛ نحو قولك : « هُوَ فِي حَالٍ حَسَنَةٍ » .
وأما « عَنْ » فللمزاولة ؛ يُقال : أطمعه عن جُوع ، أي : أزال الجوع عنه .

- خلاف ذكره البغدادي ثم قال : (والقذال) ما بين النقرة وأعلى الاذن ، وهو أبطأ الرأس
شبيهاً .

(و الهبضل) بفتح الهاء والضاد المعجمة : الجماعة

وقوله : (لفتت بهبضل) يريد : جمعت بينهم في القتال .

(و مرس) أي : شديد .

والشاهد فيه قوله : « رب هبضل » حيث جاءت « رب » للتكثير ، وقد خففت هنا على
لغة .

ينظر : الأزهية ص ٢٦٥ ، وجمهرة اللغة ص ٦٨ ، وخزانة الأدب ٥٣٦/٩ ، ٥٣٧ ،

وشرح أشعار الهذليين ٣ / ١٠٧٠ ، ولسان العرب (هبضل) ، والمقاصد النحوية ٣ / ٥٤ ،

وللهذلي في المحتسب ٢ / ٣٤٣ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١ / ٢٨٥ ، ووصف المباني ص ٥٢ ،

١٩٢ ، وشرح المفصل ٥ / ١١٩ ، ولسان العرب (مصع) ، ومجالس ثعلب ص ٣٢٥ ،

والممتع في التصريف ٢ / ٦٢٧ .

(١) في أ : ورُبُّمًا .

(٢) في ط : و .

(٣) في ط : فلصديق عشية الوعد .

(٤) سقط في ط .

(٥) في ط : قوله .

(٦) م : وقولِي : « وللوعاء حقيقة » مثال ذلك قولك : المال في الكيس . أ هـ .

وأما « الكاف » : فالتشبيه (١) .

وأما « اللام » : فالتملك ، وللاستحقاق ؛ نحو قولك : « الباطل للدار » ، وللسبب ؛
نحو قولك : « جفت لايتغيا الخبز » ، وبمعنى القسم إذا كان فى الكلام معنى تعجب ؛
نحو قولك : « لله لا يتقى أحد » .

وأما حاشا ، ونحلا ، وعدا : فللاستثناء (٢) ؛ كإلا .

وأما « لولا » ، فحرف امتناع لوجود .

وأما « لعل » : فللترجى ، والتوقع ؛ كالمفتوحة اللام .

وأما « مذ » ، « ومثذ » : فإن كان ما بعدها حالا ، انجز (٣) ، ويكون معناها معنى

« فى » ، وأعنى بالحال : اليوم ، واللييلة ، والآن ، وما أشرت إليه .

وإن كان ما بعدهما ماضيا ، جاز فيه الرفع والخفض ، إلا أن الخفض بعد مذ قليل .

فإن كان الماضى معدودا كانا للغاية ؛ نحو قولك : « ما رأيت مذ يؤمان » أى : أمد

انقطاع الرؤية يؤمان .

وإن كان غير معدود ، كانا لابتداء الغاية ؛ نحو قولك : « ما رأيت مذ يؤم الخميس

أى : أول إنقطاع الرؤية يوم الخميس .

وإذا ارتفع ما بعدهما ، كانا مبتدئين ، ولا يتقدمهما من الأفعال إلا المنفى أو الموجب

الذى يقتضى الدوام (٤) .

ولا بدخلان إلا على الزمان لفظا ، أو تقديرا ؛ فإن دخل على جملة ، كان الكلام

على تقدير اسم زمان محذوف ؛ نحو قولك : « ما رأيت مذ قام زيد » أى : مذ زمان

قيام زيد (٥) .

وإن دخل على أن مع صلتها ، كانت بتقدير مصدر موضوع موضع الزمان ؛ نحو

(١) م : وقولى : « وأما الكاف فالتشبيه » مثال ذلك قولك : زيد كعمرو . أ هـ .

(٢) وقولى : « وأما حاشا ونحلا وعدا فللاستثناء » وقد تقدم تبين ذلك فى باب الاستثناء . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وأما مذ ومثذ » ، فإن كان ما بعدهما حالا انجز « مثال ذلك قولك : ما رأيت مذ يؤمان » ، ومذ اليوم . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « أو الموجب الذى يقتضى الدوام » مثال ذلك قولك : فقهت مذ يوم الجمعة . أ هـ .

(٥) فى أ : مذ زمن قام زيد .

قولك : « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ » ، أى : مُذْ خَلَقَ اللَّهُ إِيَّاهُ ، ويكون خَلَقُ اللَّهِ بمنزلة خفوق النجم .

وللاسم الواقع بعدهما ، فيه ، إن كان / عددًا ، مذاهب للعرب : فمنهم مَنْ لا يعتدُّ إلا بالكامل ، فلا يقول : « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ خَمْسَةَ أَيَّامٍ » ، إلا وقد انقطعت الرؤية فى جميعها مِنْ أولها إلى آخرها .

ومنهم : من يعتدُّ بالأول والآخر ، وإن لم يكونا كاملين .

ومنهم : مَنْ يعتدُّ بالناقص للأول ، ولا يعتدُّ بالآخر .

ولا يجوز الاعتداد بالأول والآخر إن أدى ذلك إلى التجوز فى جميع الواقع بعدهما ، لا تقول : « مِيرْتُ مُنْذُ يَوْمَيْنِ » ، وأنت إنما سرت بعضهما .

وأما « الباء » : فتكون زائدة فى خبر ما ، وليس ، وفاعل كَفَى ^(١) ، وفى مفعولها ،

نحو قوله [من الكامل] :

١٤٨ - فَكْفَى بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبَّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا ^(٢)

أى : كفانا .

(١) م : وقولى : « وتكون زائدة فى خبر ما وليس وفاعل كفى » مثال ذلك ما زيد بقائم ، وليس زيد بقائم ، وكفى بالله شهيدًا . أ هـ .

(٢) اختلف فى نسبة البيت إلى كعب بن مالك ، وبشير عبد الرحمن ، وحسان بن ثابت ، وعبد الله بن رواحة .

وفى البيت شاهدان : أولهما قوله : « فكفى بنا فضلًا » حيث جاءت الباء زائدة فى مفعول « كفى » المتعدية إلى واحد . ولأنهما قوله : « من غيرنا » حيث جاءت « من » نكرة موصوفة بمفرد ، وهو قوله : « غيرنا » قال الأعلام : الشاهد فيه حمل « غير » على « من » نعتًا ، لأنها نكرة مبهمة ، فوصفت بما بعدها وصفًا لازمًا يكون لها كالصلة ، والتقدير : على قوم غيرنا . ورفع « غير » جازر على أن تكون « من » موصولة ، ويحذف الراجع عليها من الصلة ، والتقدير : من هو غيرنا .

ينظر : البيت لكعب بن مالك فى ديوانه ص ٢٨٩ ، وخرانة الأدب ٦/١٢٠ ، ١٢٣ ،

١٢٨ ، والدرر ٣/٧ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٣٥ ، وبشير بن عبد الرحمن فى لسان

العرب (من) ، وحسان بن ثابت فى الأزهية ص ١٠١ ، ولكعب أو لحسان أو لعبد الله بن

رواحه فى الدرر ١/٣٠٢ ، ولكعب ، أو لحسان ، أو لبشير بن عبد الرحمن فى شرح شواهد

المغنى ١/٣٣٧ ، والمقاصد النحوية ١/٤٨٦ ، وللأنصاري فى الكتاب ٢/١٠٥ ، ولسان

العرب (كفى) ، وبلا نسبة فى الجنى الداني ص ٥٢ ، ووصف المهاني ص ١٤٩ ، =

وزائدة مُضَلِّحَةٌ ، في نحو : « أَحْسِنُ بِزَيْدٍ » ، ولا تزاؤُ فيما عدا ذلك ، إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الوافر] :

١٤٩ - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنجِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زَيْنَادٍ^(١)

أى : ما لا قُت .

أو نادرٍ كلام ، لا يُقاس عليه ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾ [يس : ٨١] أى : قادر .

وتكون للإصاقِ حقيقة^(٢) أو مجازًا ؛ نحو قولك : « مَرَزْتُ بِزَيْدٍ » ، يجعل المرور متصلًا بزيد ، لما كان متصلًا بمكان يعرف من مكانه .

وللاستعانة ؛ نحو قولك : « كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ » .

وللسبب ؛ نحو قولك : « عَثِقْتُ بِذَنبِي » .

وللحال ؛ نحو قولك : « جَاءَ زَيْدٌ بِثِيَابِهِ » أى : متلبسًا^(٣) بها ، ومعنى « فى » ؛

نحو قولك : « زَيْدٌ بِالبَصْرَةِ » أى : فيها .

وللنقل ؛ نحو قولك : « قُمْتُ بِزَيْدٍ » أى : أقمته .

فمعناها ومعنى الهمزة واحد ، إلا أنها لا تنقل الفعل عن الفاعل ؛ فتصيره مفعولًا ، إلا في الأفعال غير المتعدية .

وللقسم ، وكذلك تاء القسم وواوه^(٤) ، وهاء التنبيه ، وهمزة الاستفهام ، وقطع ألف الوصل ، ولام القسم ، بمعنى باء القسم ، إلا أن التاء قد يدخلها معنى التعجب^(٥) ،

= وسر صناعة الإعراب ١/١٣٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/٧٤١ ، وشرح المفصل ٤/١٢ ، ومجالس ثعلب ١/٣٣٠ ، وشرح شواهد المغني ١/١٠٩ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، وجمع الهوامع ١/٩٢ ، ١٦٧ .

(١) تقدم برقم (١) .

والشاهد فيه هنا : قوله : « بما » حيث جاءت الباء زائدة وهو ضرورة .

(٢) م : وقولى : « تكون للإصاق حقيقة » مثال ذلك قولك : مسحت برأسى . أ هـ .

(٣) في ط : ملبثًا .

(٤) م : وقولى : « وكذلك تاء القسم » إلى آخره ، قد تقدم تحمله . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « إلا أن التاء قد يدخلها معنى التعجب » أعنى أنك قد تقول : تالله لا يبقى

أحد ، تقسم على عموم الفناء لجميع البشر ، وتتعجب من ذلك ، ولا يلزمها التعجب ؛ بل قد تقول : تالله لا يقوم زيد ، تقسم على نفي القيام عن زيد من غير تعجب من ذلك ، وليس كذلك اللام ؛ بل يلزمها معنى التعجب ؛ نحو قولك : لله لا يبقى أحد . أ هـ .

وتلزم ذلك في اللام .

والقسم ، هو : [كَلُّ] (١) جملة يُؤكِّدُ بها جملة أخرى ، كالتأنيب ، كالتأنيب .
فأما قولك : « تَاللَّهِ هَلْ قَامَ زَيْدٌ ؟ » ، فليس بقسم ، لأنه ليس بخبر ، ألا ترى أن
المعنى : أسألك بالله هل قام زيد ؟ .

ولا يسوغ أن يكون التقدير : أقسم بالله .

ولا يُدُّ للقسم من مقسم به ، ومقسم عليه ، وحروف قسم ، وحروف تربط المقسم
به بالمقسم عليه .

فالمقسم به عند العرب : كَلُّ اسمٍ معظِم .

والمقسم عليه : كَلُّ جملة حلف عليها ، فعلت أو لم تفعل .

وأما حروف القسم / : فالبناء وأخواتها ، وقد تقدّم ذكرها .

وأما الحروف التي تربط المقسم به بالمقسم عليه [هـ أن هـ] ، إن كانت الجملة
الواقعة جواباً لـ هـ لو هـ ، ومادخلت عليه ، نحو قوله [من الوافر] :

١٥٠ - أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَيْبِيُّ (٢)

وإن كانت غير ذلك : فـ هـ إن هـ ، وهـ اللام هـ في الإيجاب ، وهـ ما هـ وهـ لا هـ في
النفي ، فعلى هذا : الجملة المقسم عليها إن كانت اسمية ، وكانت موجبة ، أدخلت
على المبتدأ هـ إن هـ ، وفي خبرها هـ اللام هـ ، فقلت : « وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ هـ » ، وإن شئت
أتيت به هـ إن هـ وحدها (٣) .

وإن شئت به هـ اللام هـ وحدها ، فقلت : « وَاللَّهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ هـ » .

وإن كانت منفية ، أدخلت عليها هـ ما هـ (٤) .

(١) سقط في أ .

(٢) البيت : بلا نسبة في : خزنة الأدب ٤/١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ٨٢/١٠ والحنى الداني ص

٢٢٢ ، وجواهر الأدب ص ١٩٧ ، والدرر ٤/٩٦ ، ٢١٩ ، ووصف المباني ص ١١٦ ،

وشرح التصريح ٢/٢٣٣ شرح شواهد المعنى ١/١١١ ومعنى اللبيب ١/٣٣ والمقاصد النحوية

٤/٤٠٩ ، وجمع الهوامع ٢/١٨ ، ٤١ .

الشاهد فيه : زيادة هـ أن هـ بعد القسم .

(٣) م : وقولى : هـ وإن شئت أتيت بإن وحدها هـ مثال ذلك : والله إن زيدا قائم . أ هـ .

(٤) م : وقولى : هـ أدخلت عليها ما هـ مثال ذلك : والله ما يقوم . أ هـ .

وإن كانت الجملة فعلية : فإن كان الفعل ماضياً ، دخلت عليه في الإيجاب اللام وحدها ، نحو قوله [من الطويل] :

١٥١- حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ^(١)

أو مع « قَدْ » إن أردت تقريب الفعل من الحال^(٢) ، وقد تحذف اللام إذا طال الكلام ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ وَخُسْفَانًا ﴾ [الشمس : ١] .
ثم قال بعد ذلك : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ [الشمس : ٩] .
وأما في النفي ، فتدخل عليه « ما » ، فتقول : « وَاللَّهِ مَا قَامَ زَيْدٌ » .

وإن كان الفعل مستقبلاً ، أدخلت عليه في الإيجاب اللام وحدها ، إن فصل بينها وبين الفعل ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ لَأِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [آل عمران : ١٥٨] .
وإن لم يُفصَلْ بينهما ، أدخلت عليه اللام ، وإحدى التونين^(٣) ، ولا يجوز الإتيان بإحدهما دون الأخرى إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الطويل] :

١٥٢- تَأَلَّى ائِنَّ أَوْسٍ حَلْفَةً لَيَزِدُّنِي إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهِنَّ مَفَائِدُ^(٤)

(١) البيت لامرئ القيس .

وفي البيت شاهدان : أولهما قوله : « لَنَامُوا » حيث دخلت عليه اللام وحدها وحذفت « قَدْ » قبل الفعل الماضي ، وذلك بعد القسم شذوذاً . وثانيهما حذف خبر « ما » المكفوفة عن العمل تشبيهاً بـ « لا » ، والتقدير : فما حديث ولا صال منته إلى ذي حديث .

ينظر : ديوانه ص ٣٢ ، الأزهية ص ٥٢ ، والجنى الداني ص ١٣٥ ، وخزانة الأدب ١٠ / ٥٧١ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٧٩ ، والدرر ١٠٦ / ٢ ، ٢٣١ / ٤ ، وصر صناعة الإعراب ١ / ٣٧٤ ، وشرح المفصل ٢٠ / ٩ ، ولسان العرب (حلف) ، وجمع الهوامع ١ / ١٢٤ ، ٤٢ / ٢ .

(٢) م : وقولي : « ومع قد إن أردت تقريب الفعل من الحال » مثال ذلك قولك : والله لقد قام زيد . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « أدخلت عليه في الإيجاب اللام وإحدى التونين » مثال ذلك قولك : والله ليقوم زيد . أ هـ .

(٤) البيت لزهد الفوارس بن حصين ، وهو شاعر جاهلي ، وآلى الرجل ، وتألَّى بمعنى واحد . وهذه الأبتية من الألية وهي اليمين .

(المقالد) : جمع المقاد ، بكسر الميم وفتح الهمزة ، وهي المسعر والسفود . والفأد في اللغة : التحريك ، وقيل : إن الفؤاد اشتق منه لأنه ينض .

والمعنى : حلف هذا الرجل حلقة ليأسرنني ثم يمتن على فيردني على نسوة كأنهن مساعير لاحترافهن وجدًا بي وهنًا علي ، ففعلت أنا به مثل ما هم به في .

والشاهد هنا قوله : « لَيَزِدُّنِي » حيث أدخل اللام وحدها على جواب القسم ، وهو =

وإن كان منفياً أدخلت عليه « لا » ، ويجوز حذفها ؛ قال الله تعالى : ﴿ تَنْتَوُا
تَذَكَّرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف : ٨٥] .

وإن كان الفعل حالاً فإنك تدخل عليه في النفي « ما » ، ولا يجوز حذفها .
وإن كان موجباً ، فلا بد من وقوعه خبراً لمبتدأ^(١) ، فتكون الجملة - إذ ذاك -
اسمية ؛ نحو قولك : « والله إن زيدا ليقوم الآن » .

وحروف القسم متعلقة بأفعال مضمرة ، وقد يجوز إظهار الفعل مع الباء خاصة^(٢) ،
وإذا حذف حرف القسم ، ولم تعوض منه / هاء التنبيه ، ولا همزة الاستفهام ، ولا
قطع ألف الوصل - لم يجز الخفض إلا في اسم الله تعالى .
حكى من كلامهم : « اللَّهُ لأفعل^(٣) » .

بل لا بد إذ ذاك من النصب بإضمار فعل ، أو الرفع على أنه خبر ابتداء مضمرة ؛
فتقول : « يمين الله لأفعل^(٤) » ، بنصب يمين ، على تقدير : ألزم نفسي يمين الله ؛ وهو
المختار ، ورفعه على تقدير : قسمي يمين الله ، وقد شدت العرب في اسمين ، فالتزموا
فيهما الرفع ، وهما :

« ائمن بالله » ، وألفه ألف وصل ، تثبت ابتداءً وتشقط درجاً .

و « لعمرك بالله » .

وأما : « بجير » ، و « عوض » ، فمبينان ؛ فيجوز الحكم عليهما بالرفع والنصب .
ويجوز حذف القسم ، وإبقاء الجواب ، إذا كان في الكلام ما يدل عليه ؛ نحو
قولك : « لتقومن » .

وحذف الجواب وإبقاء القسم ، إذا جاء أثناء كلام يدل على الجواب أو عقيب^(٥) .

= جملة فعلية فعلها مضارع ، والقياس هنا أن يدخل عليه اللام وإحدى نوني التوكيد .
ينظر : البحر المحيط ٤٤٠/٦ شرح قطر الندى ٣١٢ ، الهمع ٤٢/٢ الخزانة ٦٥/١٠ ، الدرر ٤٦/٢
(١) لي أ : للمبتدأ .

(٢) م : وقولي : « ويجوز إظهار الفعل مع الباء خاصة » مثال ذلك : أقسم بالله ليقومن زيد . أ هـ .

(٣) لي أ : لأفعلن .

(٤) في ط : لأفعل .

(٥) م : وقولي : « إذا جاء أثناء كلام يدل على الجواب أو عقيب » مثال ما جاء القسم فيه أثناء
الكلام قولك : زيد والله قائم ، ومثال ما جاء فيه عقب الكلام قولك : زيد قائم والله . أ هـ .

وإذا اجتمع القسم والشرط ، بنى الجواب على المتقدم منهما^(١) ، وحذف جواب الآخر^(٢) ؛ لدلالة المتقدم عليه .

ولا يكون فعل الشرط إذا تقدم القسم ، إلا ماضيًا ؛ لأن جواب الشرط لا يحذف ، إلا إذا كان فعله ماضيًا ؛ نحو قولك : « وَاللَّهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرُو » .

فأما قوله [من الطويل] :

١٥٣ - حَلَفْتُ لَهَا إِنْ تُدَلِّجِ اللَّيْلَ لَا يَزُلْ

أَمَامِي بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِكَ سَائِرٌ^(٣)

فبنى الجواب فيه على الشرط ؛ لأن حلفت لم تُضْمَنْ معنى القسم ؛ بل هي : خبر منحصر .

ويجوز أن تُضْمَنْ أفعال القلوب كلها معنى القسم ، فتلقى - إذ ذاك - بما يتلقى به القسم ؛ فتقول ؛ « حَلَفْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ » .

كما تقول ؛ « وَاللَّهِ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ » .

* * *

(١) م : وقولى ؛ « بنى الجواب على المتقدم منهما » مثال ذلك قولك : والله إن قام زيد ليقوم عمرو فبنى الجواب على القسم ، وإن قام زيد ، والله يقم عمرو فبنى الجواب على الشرط .

أ هـ .

(٢) في أ : الأخير .

(٣) قال البغدادي : وهذا البيت لم أقف على قائله ، ولا سمعته ، والله أعلم به .
(و) تدلج (: مضارع أدلج إدلاجاً ، معناه : سار الليل كله يريد أن يقول : إن سافرت في الليل أرسلت جماعة من أهلي يسرون أمامك يخفرونك ويحرسونك إلى أن تصل مأمناك .
وهذا على رواية البغدادي :

حلفت له إن تدلج الليل لا يزل أمامك بيت من بيوتي سائر .

والشاهد فيه : أن الجواب بني على الشرط ، لأن « حلفت » لم تُضْمَنْ معنى القسم ، بل هي خبر منحصر ، وقيل : إن الشاهد فيه قوله : « لا يزل » حيث جزم الفعل المضارع لضرورة الشرع بجعله جوابًا للشرط ، وكان القياس أن يرفع ويجعل جوابًا للقسم ، لكنه جزمه للضرورة ، فيكون جواب القسم محذوفًا مدلولًا عليه بجواب الشرط وخروجًا ابن عصفور على أن « حلفت » ليست للقسم .

ينظر : خزنة الأدب ١١/٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٤١ .

بَابُ الْإِضَافَةِ

وهي تنقسم قسمين (١) :

مَحْضَةٌ ، وهي : التي يتعرف بها المضاف إن كان المضاف إليه معرفة (٢) ،
وَيَتَخَصَّصُ إن كان نكرة (٣) .

وغير محضه ، وهي : التي لا تفيد تخصيصًا ولا تعريفًا .

وكل إضافة إلا إضافة اسم الفاعل ، والمفعول بمعنى الحال ، أو الاستقبال (٤) ، والصفة
المشبهة باسم الفاعل (٥) ، والأمثلة التي تعمل عمله (٦) أو أفعال التي للمفاضلة (٧) .

وَعَيَّرَكَ ، وَمِثْلُكَ ، وَشَبَّهَكَ ، وَخَدَّنَكَ ، وَتَزَيَّنَكَ ، وَهَدَّكَ ، وَحَسَّبَكَ ، وَشَرَّحَكَ ،

وَكَفَّيَكَ بكسر الكاف وفتحها ، وضمها / وَكَفَّأوكَ ، وَنَاهَيْكَ مِنْ رَجُلٍ ، وَعَبَّرَ ٤٤ ب
الهاجر ، وَقَيْدُ الْأَوَائِدِ ، وَوَأَحَدُ أُمَّةٍ ، وَعَبْدٌ بَطْنِيهِ .

وقد تُجْعَلُ إضافة جميع ما ذُكِرَ مَحْضَةٌ إلا الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ ، فإنها لا تتعرف بالإضافة
أبدًا .

والمحضه إما بمعنى : مِنْ ، وهي إضافة الشيء إلى جنبيه ، نحو : « تَوْبُ خَيْرٌ » .

وإما بمعنى اللام ، وهي ما عدا ذلك ؛ نحو قولك : « مَالُ زَيْدٍ » .

ولا يجوز الجمع بين الألف واللام والإضافة ، إلا في اسم الفاعل ، والمفعول ، بمعنى

(١) في ط : قسم .

(٢) م : باب الإضافة

قولي : « وهي التي يتعرف بها المضاف إن كان المضاف إليه معرفة » مثال ذلك قولك :
غلام زيد . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « ويتخصص إن كان نكرة » مثال ذلك قولك : غلام امرأة . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « إلا إضافة اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال » مثال ذلك قولك :
هذا ضارب زيد غدًا أو الآن ، وهذا معطى درهم اليوم أو الآن . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « والصفة المشبهة باسم الفاعل » مثال ذلك قولك : مررت برجل حسن الوجه .
أ هـ .

(٦) م : وقولي : « والأمثلة التي تعمل عمله » مثال ذلك قولك : مررت برجل ضراب زيد ،
وضروب زيد ، ومضراب زيد . أ هـ .

(٧) م : وقولي : « وأفعال التي للمفاضلة » مثال ذلك قولك : مررت برجل أفضل القوم . أ هـ .

الحال أو الاستقبال ، والصفة المشبهة (١) .

فأما ما حكاه أبو زيد (٢) من قول بعضهم : « الثلاثة الأثواب » ، فضعيف جدًا ، أو الألف واللام فيه زائدة .

والأسماء : منها ما يلزم الإضافة ، وهو : مثل وأخواتها ، وفوق ، وتحت ، وأمام ، وقبل ، وتعد ، وقدام ، وخلف ، ووراء ، وتلقاء ، وتجاه ، وجداء ، وجدّة ، وعند ، ولدن ، ولدى ، وسوى ، بضم السين وكسرهما ، وسواء ، ووسط ، ومع ، ودون ، ويعد ، وقيد ، وقدي ، وقاب ، وقيس ، وأي ، وبعض ، وكل ، وكلا ، وكلتا ، وذو ومؤنثه ومثناهما ومجموعهما ، وأولى ، وأولات ، وقذ ، وقط ، وحشب ؛ جميع ذلك لا يكون إلا مضافًا لفظًا (٣) ، أو محكومًا له ، بحكم المضاف (٤) .

(١) م : وقولى : « ولا يجوز الجمع بين الألف واللام والإضافة إلا في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال والصفة المشبهة » مثال ذلك : هو الضارب الرجل ، والمعطى الدرهم ، والحسن الوجه . أ هـ .

(٢) أبو زيد الأنصاري : سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري : أحد أئمة الأدب واللغة من أهل البصرة ، ووفاته بها . كان يرى رأي القدرية ، وهو من ثقات اللغويين . قال ابن الأنباري : كان سيوريه إذا قال : « سمعت الثقة » عنى أبا زيد . من تصانيفه كتاب « النوادر » في اللغة و « الهمز » و « المطر » و « اللبأ واللبن » و « المياه » ، و « خلق الإنسان » و « لغات القرآن » ، و « الشجر » ، و « الغرائز » ، و « الوحوش » ، و « بيوتات العرب » و « الفرق » و « غريب الأسماء » و « الهشاشة والبشاشة » .

ينظر : الأعلام ٩٢/٣ ، نزهة الألباء ١٧٣ ، ونهايات الأعيان ٢٠٧/١ ، إنباه الرواة ٣٠/٢ - ٣٥ ، جمهرة الأنساب/٣٥٢ .

(٣) م : وقولى : « جميع ذلك لا يكون إلا مضافًا لفظًا » : أعنى أنك تقول : فوق زيد وتحت وأمامه وقدامه وخلفه ووراءه وقبله وبعده وتلقاه وتجاهه وحذاءه وحدته ودونه وعنده ولدته ولديه وسواء وسواءه ووسط القوم ومعهم ودونهم ويعد زيد أى : غيره ، وقيد ميل ، وقاب ميل وقيس ميل ، أى : قدره ، وأى القوم وبعضهم وكلهم وكلا الرجلين وكلتا المرأتين وذو جمال وذوات جمال ، ومثناهما : ذوا مال وذواتا مال ، ومجموعهما : ذور مال ، وذوات مال ، وأولو مال وأولات جمال وقديك وقطك وحسبك . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « أو محكومًا لها بحكم الإضافة مثال ذلك قوله [من الرجز] :

أقْبُ مِنْ نَحْتِ غَرِيضٍ مِنْ عُلِّ

[ينظر البيت لأبي النجم العجلي في الطرائف الأدبية ص ٦٨ ، والأزهية ص ٢ ولسان العرب

(علا) ، خزائن الأدب ٣٩٧ / ٢ ، والخصائص ٣٦٣ / ٢ ، وشرح شواهد المعنى ٤٤٩ / ١ ، =

ومنها ما لا يلزم الإضافة ، وهو : ما عدا ذلك ، فإن كانت بمعنى اللام ، جاز أن تأتي باللام وتتنون الأول ، فتقول « حَلَامٌ لِيَزِيدُ » .

وإن كانت بمعنى مِن ، جاز أن تدخل مِن على المنفوض ، وتنون الأول ، فتقول : « ثَوَّبَ مِن خَزْرٍ » .

وإن شئت نونت الأول ، ونصبت ما بعده على التمييز ، أو أتبعته إتياء ، فتقول : « ثَوَّبَ خَزْرًا ، وَخَزْرًا » .

والأسماء المضافة ، تجوز إضافتها إلى الظاهر والمضمر ، إلا ذو ، وذات ، وتثنيتهما ، وجمعهما ، فإنه لا يُضاف شيء من ذلك إلا إلى الظاهر ، ولا يضاف إلى المُضْمَرِ إلا في ضرورة ؛ نحو قوله : [من الوافر]

١٥٤ - صَبَّحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرِهَفَاتٍ أَبَانَ ذَوِي أَرْوَمَيْهَا ذُووَمَا (١)

وكلها تُضاف إلى المفرد ، والمثنى ، والمجموع إلا كلا ، وِكَلْتَا ، وأما المضافة إلى المعرفة ، وأقل التفضيلية ، وأحدًا وإحدى .

أما « كلا » : فلا تُضاف إلا إلى مثنى معرفة ؛ نحو قولك : « كِلَا الرَّجُلَيْنِ قَامَ » .

وقد تُضاف في الشعر إلى اثنين ، أحدهما ؛ معطوف على الآخر ؛ نحو قوله / ١٤٥ [من الطويل] :

١٥٥ - كِلَا السَّيْفِ وَالسَّاقِ الَّذِي ضَرَبْتَ بِهِ عَلَى مَهَلٍ يَا بَشْنَ أَلْقَاءَ صَاحِبِهِ (٢)

والكتاب ٣ / ٢٩٠ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٤٤٨ ، وكتاب العين ٢ / ٢٤٧ ، ومقاييس اللغة ٤ / ١١٦ ، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٣٩٧ ، وشرح المفصل ٤ / ٨٩ ، وما ينصرف ومالا ينصرف ص ٩٢ ، ومغني اللبيب ١ / ١٥٤] .

يزيد : أقب من تحته فحذف المضاف وهو يزيد ؛ ولذلك بنى . أ هـ .

(١) البيت : لكعب بن زهير .

والشاهد فيه : قوله : « ذُووَمَا » حيث « ذور » جمع « ذو » إلى مضمر ، وهذا جائز ، وكذلك القول في ذو وأولو .

ينظر : ديوانه ص ١٠٤ ، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٤٤ ، وشرح المفصل ١ / ٥٣ ، ٣٠ /

٣٦ ، ٣٨ ، ولسان العرب (ذو) ، وبلا نسبة في الدرر ٥ / ٢٨ ، ومع الهوامع ٢ / ٥٠ .

(٢) البيت : بلا نسبة في شرح المفصل ٣ / ٣ .

وقد تضاف إلى ما لفظه مفردًا ، إذا كان واقفًا على اثنين نحو قوله [من الرمل] :

١٥٦- إِنْ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ مَدَى وَكَلَّا ذَلِكَ وَجَهٌ وَقَبْلٌ^(١)

ومثلها في جميع ما ذُكِرَ : كَلَّا .

وأما أي ، وأفعل التفضيلية : فإن أضيفتا إلى معرفة ، لم تُضَافَا إلا إلى اثنين فصاعدًا ؛

نحو قولك : أَيُّ الرَّجُلَيْنِ قَامَ ، وَأَفْضَلُ الرَّجَالِ قَامَ .

ولا تضيفهما إلى المفرد ، إلا أن توقعهما على بعضه^(٢) .

فأما قوله :

١٥٧- فَأَيُّ مَا وَأَيْكَ كَمَا شَرَا فَقِيدَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا^(٣)

وقول الآخر [من الرجز] :

١٥٨- يَأْرَبُ مُوسَى أَظْلَمِي^(٤) وَأَظْلَمِي أَزَيْلُ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرُوحُهُ^(٥)

= والشاهد فيه : قوله : « كَلَّا السيف والساق » حيث أضاف « كَلَّا » إلى اثنين أحدهما معطوف على الآخر ، والقياس أن « كَلَّا » لاتضاف إلا إلى مثنى معرفة .

(١) البيت : لعبد الله بن الزهري .

الشاهد : فيه قوله : « كَلَّا ذلك » حيث أضاف « كَلَّا » إلى « ذلك » وهو مفرد لفظًا

مثنى معنى ، وذلك لأنه يعود على « الخير والشر » .

ينظر : ديوانه ص ٤١ ، والأغاني ١٣٦/١٥ ، والدرر ٢٥/٥ ، وشرح التصريح ٤٣/٢ ،

وشرح شواهد المعنى ٥٤٩/٢ ، وشرح المفصل ٢/٣ ، ٣ ، والمقاصد النحوية ٤١٨/٣ ، وبلا

نسبة في أوضح المسالك ١٣٩ / ٣ ، وشرح الأشموني ٣١٧ / ٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٨٩ ،

ومغني اللبيب ٢٠٣ / ١ ، وجمع الهوامع ٥٠/٢ .

(٢) م : وقولي : « إلا أن توقعهما على بعضه » مثال ذلك قولك : أي زيد أحسن من زيد ؟ :

وجهه وقولك : أحسن زيد وجهه . أ هـ .

(٣) البيت : لعباس بن مرداس .

المقامة : المجلس وجماعة الناس ، ويروى فسيق بدل من فقيد وكلا الفعلين مبني

للمجهول .

الشاهد فيه قوله : « فَأَيُّ ما وأَيْكَ » حيث أفرد « أي » لكل واحد من الاسمين توكيدًا ،

والمستعمل إضافتها إليهما معًا فيقال فأينا .

ينظر : ديوانه ص ١٤٨ ، وخرزانة الأدب ٣٦٧/٤ ، ٣٦٨ ، وذيل الأمالي ص ٦٠ ،

وشرح أبيات سيبويه ٩٣/٢ ، وشرح ديوان زهير ص ١١٣ ، وشرح المفصل ١٣١/٢ ،

والكتاب ٤٠٢/٢ ، ولسان العرب (قوم) ، وبلا نسبة في لسان العرب (أيا) .

(٤) في أ : أظلمني .

(٥) البيت بلا نسبة في : خزانة الأدب ٣٦٩/٤ ، ٣٧٠ والدرر ٣٨٦/٢ وشرح التصريح ٤٩٩/١ =

فجاء على إقحام أي ، وأظلم توكيداً .

وإن أضيفتا إلى نكرة ، أضيفتا إلى الواحد والاثنين والجماعة^(١) .

ولا يكونان أهدًا إلا بعض ما يُضافان إليه .

فأما قولهم : « الثاقبُ والأشعُ أخذلا بنى مَرَوَانُ » ، فليست أفعال فيه للتفضيل ؛ بل

هي بمنزلة أحمر ؛ كأنك قلت : عادلاً .

وأما أحدٌ ، وإحدى ، فلا تضافان إلا إلى اثنين أو جماعة^(٢) .

ولا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه ، فأما قولهم : « صلاةُ الأولى » و « مسجِدُ

الجامع » و « جانبُ الغربي » و « دارُ الأيخنة » و « بقلةُ الحمقاء » فتجعل الصفة في

جميع ذلك نائبةً مناب موصوف محذوف ، والتقدير : الساعة الأولى ، والوقت

الجامع ، والمكان الغربي ، وبقلة الحجة الحمقاء ، وكذلك قولهم : « حى رباح » ، وقول

الشاعر [من الكامل] :

١٥٩- يا قُرُوْا إِنِّ أَبَاكَ حَيٌّ تُحَوِّلِدِي قَدْ كُنْتُ خَائِفَةً عَلَى الْإِحْمَاقِ^(٣)

= شرح عمدة الحفاظ ص ٦٥٣ وجمع الهوامع ١/١١٠ .

والشاهد فيه قوله : « أظلمي » ، وهو ضرورة ، والقياس : أظلمنا ، كقولك : أخزى الله

الكاذب مني ومنه ، أي : منا . والمعنى : أظلمنا فاصبب عليه . وهذا يدل ، عند بعضهم ، على

جواز ارتفاع « زيد » بالابتداء في نحو : « زيد فاضربه » ، إن جعلت الفاء زائدة .

(١) م : وقولي : « وإن أضيفتا إلى نكرة أضيفتا إلى الواحد والاثنين والجماعة » مثال ذلك قولك :

أي رجل عندك ، وأي رجلين عندك ؟ ، وأي رجال عندك ؟ ، وهو أفضل رجل ، وهما

أفضل رجلين ، وهم أفضل رجال . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وأما أحد وإحدى ، فلا تُضافان إلا إلى اثنين أو جماعة » مثال ذلك قولك :

جاءني أحد الرجلين ، وأحد الرجال ، وجاءتني إحدى المرأتين ، وإحدى النساء . أ هـ .

(٣) البيت لجبار بن سلمى

وه قر ، بضم القاف مرخم قره .

الإحماق : أحقق الرجل إذا ولد له ولد أحقق .

وكذا أحققت المرأة ، وأما (حمق) بدون ألف فهو من الحمق وهو فساد في العقل ، وهو

من باب تعب .

والشاهد فيه زيادة لفظ « حى » ، ويخرج على أن يكون بما أضيف فيه المسمى إلى الاسم ؛

كأنه قال : « حى هذا الاسم » ، أي : صاحبه .

ينظر : خزائن الأدب ٤/٣٣٤ ، وذيل سمط اللآلى ص ٥٤ ونوادير أبي زيد ص ١٦١ =

فيتخرج على أن يكون مما أضيف فيه المسمى إلى الاسم^(١) ، كأنه قال^(٢) : ه حنى
هَذَا الاسم ، أي : صاحبه ، وكذلك قول لبيد [من الطويل] :

١٦٠- إِي الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَتَّكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَذَرَ^(٣)

يتخرج على أن يكون أراد بالسلام : الله تعالى ، كأنه قال : اسم الله حفيظ عليكما .
وكذلك تفعل بكل ما يجيء [من]^(٤) نحو هذا .

والإضافة تكون في كلامهم بأدنى / ملايسة ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٤٥ ب

١٦١- إِذَا كَوَّكِبَ الْخِرْقَاءِ لَاعٍ بِشَحْرَةٍ سَهِيلٍ أَذَاعَتْ غَزَلَهَا فِي الْقَرَائِبِ^(٥)

= وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب وشرح المفصل ١٣/٣ .

(١) في ط : آل للاكم .

(٢) في ط : كأنك قلت

(٣) البيت : للبيد بن ربيعة .

اعتذر : أعذر أي صار ذا عذر .

والشاهد فيه قوله : « ثم اسم السلام » فإن اسم مضاف إلى « السلام » وهو إضافة الملقى
إلى المعتبر ، يعني لفظ الاسم ههنا ملقى لأن دخوله ومخرجه سواء ويتخرج على أن يكون أراد
بالسلام : الله تعالى - كأنه قال : اسم الله حفيظ عليكما .

ينظر : ديوانه ص ٢١٤ ، والأشياء والنظائر ٩٦/٧ ، والأغاني ٤٠/١٣ ، وبغية الوعاة ١/١
٤٢٩ ، وخزانة الأدب ٣٣٧/٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، والخصائص ٢٩/٣ ، والدرر ١٥/٥ ، وشرح
المفصل ١٤/٣ ، والعقد الفريد ٧٨/٢ ، ٥٧/٣ ، ولسان العرب (غدر) ، والمقاصد النحوية
٣٧٥/٣ ، والمنصف ١٣٥/٣ ، وبلا نسبة في أمالي الزجاجي ص ٦٣ ، وشرح الأشموني ٢/
٣٠٧ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٠٧ ، وجمع الهوامع ٤٩/٢ ، ١٥٨ .

(٤) سقط في ط .

(٥) البيت بلا نسبة في : الأشياء والنظائر ١٩٣/٣ ، وخزانة الأدب ١١٢/٣ ، ١٢٥/٩ ، وشرح

المفصل ٨/٣ ، ولسان العرب (غرب) ، المختصب ٢٢٨/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٥٩/٣ .

الخرقاء هي المرأة التي لا تحسن عملاً ، والأخرق : الرجل الذي لا يحسن صنعة وعملاً -

يقال : خرق بالشيء من باب قرب : إذا لم يعرف عمله . وذلك إما من تنعم وترفه ، أو من

عدم استعداد قاهلية . ومنه الخرقاء صاحبة ذي الرمة ، فإنه أول ما رآها أراد أن يستطعم

كلامها ، فقدم إليها دلوا فقال : اخرزها لي ، فقالت : إني خرقاء ؛ أي لا أحسن العمل أ

وليس الخرقاء هنا المرأة الحمقاء ، كما توهم - فأضاف الكوكب إلى الخرقاء ، بملايسة أنها لما

فرطت في غزلها في الصيف ولم تستعد للشتاء استغزلت قرائبها عند طلوع سهيل سحرًا - وهو

زمان مجيء البرد - فبسبب هذه الملايسة سمي سهيل كوكب الخرقاء .

والشاهد فيه قوله : « كوكب الخرقاء » حيث أضيف « الكوكب » إلى الخرقاء لأدنى

ملايسة بسبب اجتهادها في العمل عند طلوعه .

فأضاف الكوكب إليها لجيئها في العمل وَقَتَّ طلوعه .
 ويجوز حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه في الإعراب وغيره ، إذا كان
 الكلام مشعراً بحذفه .
 فإن لم يكن الكلام مشعراً بذلك لم يجز الحذف إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من
 الطويل] :

١٦٢- عَشِيَّةً قَرَّ الْحَارِثِيُّونَ بَعْدَ مَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ^(١)
 يرید : ابن هوبر .

وقد لا يُغرب المضاف إليه بعد الحذف بإعراب المضاف ، وذلك إذا تقدّم في اللفظ
 ذكر المحذوف ؛ نحو قولهم : « مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ ، وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ » ، التقدير :
 وَلَا كُلُّ بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ .

ويجوز حذف المضاف إليه بقياس ، إذا كان مفرداً ، وكان المضاف اسم زمان .
 فإن كان المحذوف معرفة ، بَيَّنَّتْ اسم الزمان على الضم ؛ قال الله تعالى : ﴿ لِلَّهِ
 الْأَسْرُ مِنْ قَبْلُ وَوَيْلٌ بَعْدُ ﴾ [الروم : ٤] ، أى : من قبل الغلب وبين بعده .
 وإن كان نكرة ، لم يبيِّن ؛ نحو قوله [من الطويل] :

١٦٣- كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عِلِّ^(٢)

(١) البيت : لدى الرمة .
 والشاهد فيه قوله : « هوبر » والأصل ابن هوبر فحذف المضاف لغير دليل ؛ وذلك
 للضرورة الشعرية .
 ينظر : ديوان ذي الرمة ٦٤٧/٢ ، وخزانة الأدب ٣٧١/٤ ، والدرر ٣٧/٥ ، وشرح
 المفصل ٢٣/٣ ، ولسان العرب (هبر) ، وجمع الهوامع ٥١/٢ .
 (٢) عجز بيت لأمري القيس وصدريه :

مكر مفر مقبل مدبر معا

الشاهد فيه قوله : « من عِلِّ » حيث وريت كلمة عِلِّ معرفة مجرورة بـ « من » وسبب
 إعرابها أنه لم يقصد بالعلو معيّنًا وإنما قصد علوًا ما .

ينظر : ديوانه ص ١٩ ، إصلاح المنطق ص ٢٥ وجمهرة اللغة ص ١٢٦ وخزانة الأدب ٢/
 ٣٩٧ ، والدرر ١١٥/٣ ، وشرح أبيات مسبوته ٣٣٩/٢ وشرح التصريح ٥٤/٢ ، والشعر
 والشعراء ١١٦/١ ، والكتاب ٢٢٨/٤ ، والمقاصد النحوية ٤٤٩/٣ ومغني البيت ١٥٤/١ ،
 وجمع الهوامع ٢١٠/١ .

وإن كان المضاف إليه جملة ، لم يجر حذفه ، إلا فيما سمع من ذلك ؛ نحو قولهم :
« يَوْمَئِذٍ » ، و « جِيئَكَ » ، وقال تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ﴾ [الواقعة : ٨٤]
أى : حين إذ بلغتِ الحلقة ، فحذفتِ الجملة وعوض منها التنوين .

فإن كان المضاف غير ظرف ، لم يجر حذف المضاف إليه ، إلا فيما سمع من
ذلك ؛ نحو : كُلٌّ ، وَبَعْضٌ ، وَأَيٌّ ، وَخَيْرٌ ، وَلَا بَدُّ مِنَ التَّنْوِينِ ، إلا أن يكون المضاف
بعد الحذف على هيئته قبل الحذف ؛ نحو قولهم : « قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مِّنْ قَالِهَا »^(١) ،
التقدير : قطع الله يد من قالها ورجله ، فحذف الضمير وأقحم المعطوف بين المضاف
والمضاف إليه ، وحذف التنوين من يد لإضافته إلى من ، وحذفه^(٢) من رجل ؛ لأنه
مضاف إلى « من » فى المعنى ، وبمنزلة المضاف إليه فى اللفظ .

وحتى الإضافة أن تكون إلى مفرد ، ولا تضاف إلى جملة ، إلا أسماء الزمان غير
المنشأة^(٣) ، وآية ، وحيث^(٤) ، ودو إلا أنها لا تضاف إلا إلى مضارع « سَلِمْتُ » ؛ نحو
قولهم : « أَذْهَبَ بِذِي تَسْلَمٍ » .

ولا يجوز أن يكون فى الجملة - إذ ذاك - ضمير عائد على الاسم المضاف إليها ،
فإن كان فيها ضمير عائد عليه^(٥) ، فصلته عن الإضافة ، وكانت الجملة صلة ، فأما
قوله [من الوافر] :

١٦٤ - مَضَّتْ مِائَةٌ لِقَامٍ وُلِدَتْ فِيهِ وَخَشِرَ بَعْدَ ذَلِكَ وَحُجَّتَانِ / (٦)

١٤٦

(١) لم أ : قاله .

(٢) لم ط : وحذف .

(٣) م : وقولى : « غير المنشأة » أهنى : أنه لا يقال : عجبت من يومى قام زيد ، ويقال : عجبت
من يوم قام زيد ، ومن أيام قام زيد . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « آية وحيث » مثال ذلك فى « آية » قول أمية : [من الوافر]

بِآيَةٍ قَامَ تَطْلُقُ كُلُّ شَيْءٍ وَخَانَ خِيَانَةَ الدِّمِكِ الْغُرَابُ

[ينظر البيت لأمية بن أبي الصلت فى ديوانه ص ١٩ ، وتذكرة النحاة ص ٦٨٤ ،
والحيوان ٢ / ٣٢١ ، وخرزانة الأدب ١ / ٢٤٩ ، ويروى « أمانة » بدل « خيانة »]

ومثال ذلك فى « حيث » قوله تعالى : ﴿ مِنْ حَيْثُ سَكَتُمْ مِنْ وَجْهِكُمْ ﴾ [الطلاق : ٦] .

أ هـ .

(٥) فى ط : على الاسم .

(٦) البيت للناطقة الحمدي ويروى « سنة » بدل « مائة » وكذا وقع فى « أ » والصواب مائة . =

فيتخرج على أن يكون فيه متعلقًا بعامل مضمر ، التقدير : أغنى فيه ، وتكون « أغنى » مع معمولها جملةً اغترابية .

وإذا أضيف الاسم إلى غير ياء المتكلم ، كان على حسبه في حال الإفراد^(١) ، إلا الأخ وأخواته . فأما الفم منها ، فلا تُثَبِّتُ فيه الميم إلا في ضرورة ، نحو قوله [من الرجز] :

١٦٥- يُضْبِعُ عَطَشَانَ وَفِي الْبَحْرِ قُلْمَةً^(٢)

بل ثرة الواو التي هي الأصل في حال الرفع ، وتقلبها ألفًا في حال النصب ، وباء في حال الخفض ، فتقول : فُوكَ ، وَفَاكَ ، وَفَيْكَ .

وأما سائرهما فتردُّ إليه اللام المحذوفة ، وهي الواو وتقلبها ألفًا في النصب ، وباء في الخفض ، فتقول : أَشُوكَ ، وَأَشَاكَ وَأَخِيكَ .

فإن أضيفته إلى ياء المتكلم ، فإن كان صحيح الآخر ، أو جاريًا مجراه ، نحو : ظَبْيِي وَغَزْوِي ، فقد تقدّم حكمه في النداء ، وأما في غيره ، فإنك تكسر آخره ، ويجوز في الياء أن تكون ساكنة ، وأن تكون مفتوحة ، فتقول : غلامِي ، وَنَجِيبي ، ويجوز أن تُقَلَّبَ أَلْفًا ، والكسرة فتحة في الضرورة ، نحو قوله [من الوافر] :

= والشاهد فيه : هود الضمير في « فيه » على هام المضاف إلى جملة وتلك ضرورة شعرية لا ثرية .

ينظر : ديوانه ص ١٦١ ، والأغاني ٦/٥ ، وخزانة الأدب ١٦٨/٣ ، وشرح شواهد المغني ٦١٤/٢ ، ٩٢٠ والشعر والشعراء ٣٠٠/١ ، وللنمر بن تولب في الدرر ١٥١/٣ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٥٩٢/٢ ، وجمع الهوامع ٢١٩/١ .

(١) م : وقولي : « كان على حسبه في حال الإفراد » مثال ذلك قولك : قام غلام زيد ، فتحربه بما كنت تحربه قبل الإضافة ، ويكون حرف الإعراب فيه ما كان حرف الإعراب قبل أن تضيفه .
أ هـ .

(٢) البيت لرؤبة .

والشاهد فيه إبقاء ميم « فم » حال الإضافة ، وهذا من الضرورات عند الفارسي ، وجائز في الاختيار عند ابن مالك وأبي حيان .

ينظر ديوانه ص ١٥٩ ، والحيوان ٢٦٥/٣ ، وخزانة الأدب ٤٥١/٤ ، ٤٥٤ ، ٤٦٠ ، والمقاصد النحوية ١٣٩/١ ، والدرر ١١٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٦٧/١ ، وبلا نسبة في شرح التصريح ٦٤/١ ، وجمع الهوامع ٤٠/١ ، وشرح الأشموني ٣١/١ .

١٦٦- أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ أَوِي إِلَى أُمِّهَا وَتَرْوِيَنِي النَّقِيعُ^(١)
 إلا الفم ، فإنك تحذف الميم ، وترد الواو التي هي أصل وتقلبها ياءً على كل حال ،
 وتدغمها في ياء المتكلم مفتوحة ، فتقول : « فيء » ، ولا يجوز إثبات الميم^(٢) .
 وإن كان في آخره ألف ، فإن كانت للثنية لم تتغير ، ولم يجز في الياء إلا
 الفتح ، نحو قولك : « جاء غلامائى » ، وكذلك إن لم تكن للثنية ، نحو :
 رجائى ، وبنو هذيل يقلبونها ياءً ، إذا لم تكن للثنية ويدغمونها في ياء المتكلم ، ومن ذلك
 قوله [من الكامل] :

١٦٧- سَبَّحُوا هَوَى وَأَعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتَحَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ^(٣)
 إلا لَدَى فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهَا^(٤) لَكَ إِلَّا قَلْبَ الْأَلْفِ يَاءً ، نحو : « لَدَى »^(٥) .

(١) البيت : لنقيع بن جرموز .

الشاهد قوله : « إلى أم » يريد إلى أمي فقلب ياء المتكلم ألفاً وهذا قليل .
 ينظر : المؤلف والمختلف ص ١٩٥ ، ونوادير أبي زيد ص ١٩ ، وبلا نسبة في الدرر ٥٤/٥
 وشرح الأشموني ٣٣٢/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥١٢ ، ولسان العرب (نفع) ،
 والمقاصد النحوية ٢٤٧/٤ ، ٢٠٦/٢ ، وجمع الهوامع ٥٣/٢ ، وروى « يكفينى » بدلا من
 « يروينى » .

(٢) م : وقولى : « لا يجوز إثبات الميم » أعنى : أنه لا يجوز إثبات الميم في فمى وإن جاء شيء من
 ذلك ضرورة ، لم يقس عليه . أ هـ .

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي .

وفي البيت شاهدان : أولهما قوله : « هوى » ، والأصل : هواي ، فقلب الألف ياء على
 لغة هذيل ، وأدغمها في ياء المتكلم . وثانيهما قوله : « تحرموا » ، فإنه فعل ماض مبدوء
 بالتاء الزائدة ، فلما بناه للمجهول وضم أوله أتبع ثانيه لأوله ، فضم التاء والحاء جميعاً ، وهذا
 حكم كل فعل مبدوء بهذه التاء الزائدة عند بناه للمجهول .

ينظر في : إنباه الرواة ٥٢/١ ، والدرر ٥١/٥ ، وسر صناعة الإعراب ٧٠٠/٢ ، وشرح
 أشعار الهذليين ٧/١ ، شرح شواهد المضي ٢٦٢/١ ، وشرح قطر الندى ص ١٩١ ، وشرح
 المفصل ٣٣/٣ ، وكتاب اللامات ص ٩٨ ولسان العرب (هوا) ، والمختصب ٧٦/١ ،
 والمقاصد النحوية ٤٩٣/٣ ، وجمع الهوامع ٥٣/٢ ، وبلا نسبة في أوضاع المسالك ١٩٩/٣ ،
 وجواهر الأدب ص ١٧٧ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٢ ، وشرح الأشموني ١/٢
 ٣٣١ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٨ .

(٤) في أ : فيه .

(٥) م : وقولى : « إلا لَدَى » ، فإنه لا يجوز فيها إلا قلب الألف ياء ، نحو : لَدَى « أعنى : أنه
 لا يجوز قبل التسمية بها إلا لَدَى ، والذي يقول : لَدَاك ولَدَاه ، لا يقول ذلك مع ياء المتكلم ، =

وأما الياء المفتوح ما قبلها ، أو المكسور ؛ نحو : غَلَامِي (١) ومضطَلَقِي ، وَزَيْدِي ،
والواو المفتوح ما قبلها ، أو المضموم ، فإنك تدغمها في ياء المتكلم ، إلا أنك لا تدغم
الواو فيها حتى تقلبها ياءً ، فنقول : « هُوَ زَيْدِي » ، و « مُضطَلَقِي » .
وتكون الياء في جميع ذلك مفتوحةً .

• • •

- وإن سميت بها ، قلت : لِدَاي كـ « هَمَاي » ، وفي كتاب سيبويه لفظ محتمل ؛ وإنما المراد
ما ذكرته . أ هـ .
(١) في أ : يا غلامِي .

بَابُ النَّعْتِ

النعت :

اصطلاحاً^(١) ، عبارة عن : اسم^(٢) - أو ما هو في تقديره من ظرف ، أو مجرور ، أو جملة^(٣) - يتبع ما قبله لتخصيص نكرة^(٤) أو إزالة اشتراك عارض في معرفة^(٥) ، أو مدح^(٦) ، أو ذم^(٧) ، أو ترحم^(٨) ، أو تأكيد^(٩) ، بما يدل على حليته^(١٠) ؛ كطويل ،

٤٦ ب

(١) م : باب النعت

قولى : « النعت اصطلاحاً ، أعنى فى اصطلاح النحويين لا بالنظر إلى اللغة ؛ فإنه لغة من قبيل المعانى ، وفى اصطلاح النحويين من قبيل الألفاظ . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « عبارة عن اسم ، مثال ذلك قولك : مررت بزهد العاقل . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « أو ما هو فى تقديره من ظرف أو مجرور أو جملة ، مثال ذلك قولك : مررت

برجل عندك ذاهب ، ومررت برجل من أصحابك عالم ، ومررت برجل أبوه قائم . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « لتخصيص نكرة ، مثال ذلك قولك : مررت برجل مهندس ، فقولك رجل

مهندس أخص من قولك رجل . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « أو إزالة اشتراك عارض فى معرفة ، مثال ذلك قولك : مررت بزهد الفارس ، إذا

كان العهد بينك وبين مخاطبك فى شخصين يسمى كل واحد منهما بـ « زهد » ، وأحدهما

فارس ، والآخر ليس كذلك . أ هـ .

(٦) م : وقولى : « أو مدح ، مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ نَسِىَ أَقْرَبَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

[الفاتحة : ١] فوصفه سبحانه بالرحمن الرحيم على جهة المدح ؛ إذ لا يتصور اشتراك ، فهب

الوصف بالرحمن الرحيم إزالة له . أ هـ .

(٧) م : وقولى : « أو ذم ، مثال ذلك قوله سبحانه : ﴿ فَاسْتَوِدْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾

[النحل : ٩٨] فالقصد بوصف الشيطان بـ « الرجيم » ، الذم لا إزالة اشتراك ؛ فإن كل

شيطان رجيم . أ هـ .

(٨) م : وقولى : « أو ترحم ، مثال ذلك : مررت بزهد المسكين ، إذا قدرت أن مخاطبك يعلم من

قصدت بـ « زهد » إلا أنك وصفته بالمسكين على جهة التوجع له والترحم . أ هـ .

(٩) م : وقولى : « أو تأكيد ، مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [الحاقة : ١٣] . أ هـ .

(١٠) م : وقولى : « بما يدل على حليته ، أعنى بذلك : كل صفة للموصوف ثابتة فيه غير منجزة

له من غيره ، وسواء كانت ظاهرة للحس ، كالطول والقصر ، أو غير ظاهرة له ؛ كالعلم

والفهم ، ولا يضر اصطلاح من جعل الحلية الصفة الظاهرة للحس خاصة ؛ كالطول والقصر ؛

فإن اللغة قابلة لما ذكرته ، تقول : تحلى زيد بالعلم ، ومن ذلك قوله [من الخفيف] :

مَنْ تَحَلَّى بِمَهْرٍ مَا هُوَ فِيهِ فَضَحَّشُهُ شَوَاهِدُ الْإِسْمَاعِيَّانِ

أ هـ .

أو نَسَبِهِ^(١)؛ كقرشي ، أو فعله^(٢) ، كقائم ، أو خاصة من خواصه ؛ وذلك أن تصفة بصفة سببه ؛ نحو قولك : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبَوَهُ .
ويشترط في الظرف والمجرور أن يكونا تَامِيْنَيْنِ^(٣) ، وأعني بذلك : أن يكون في الوصف بهما فائدة ، ويشترط في الجملة أن تكون مُخْتَمِلَةً لِلصِّدْقِ وَالْكَذْبِ^(٤) ، وأن يكون فيها ضميرٌ عائدٌ على الموصوف .

ويكون حُكْمُ ذلك الضمير في الإثبات والحذف ، كحكمه لو وقعت الجملة صِلَةً^(٥) ، وقد تقدم ذكر ذلك ، إلا أن يكون الضمير مرفوعًا بالابتداء ، فإنه يجوز حذفه ، كان في الجملة الواقعة صِغَةً طُولًا أو لم يكن ؛ نحو قوله [من الكامل] :
١٦٨- إِنْ يَفْتُلُوكَ فَإِنْ قَتَلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ^(٦)

(١) م : وقولي : « أو نسبه » لم أورد بذلك النسب ؛ « به » بالنسب خاصة ؛ نحو : قرشي ، بل أردت بذلك ما يسميه النحويون نسبًا ؛ نحو : تميمي ودارع ونبالي ورجل ، وجعلت الوصف بذى وذات من قبيل النسب لما كان معنى الوصف بهما كمعنى الوصف بدارع ونبال ومأشبه ذلك مما يراد به النسب ؛ ألا ترى أن معنى قولك : دارع : ذو درع ، ونبال ذو نبال . أ هـ .
(٢) م : وقولي : « أو فعله » أعني بذلك مثل قولك : مررت برجل قائم ، ومثل قولك : مررت برجل مضروب ؛ لأن الفعل قد يضاف إلى المفعول والفاعل ؛ كما تضاف سائر المصادر ، ومن إضافة المصدر إلى المفعول قوله : [من الطويل]

وَأَنْتُمْ لِهَذَا النَّاسِ كَالْقَبِيلَةِ الَّتِي بِهَا إِنْ يَخِلُّ النَّاسُ يُهْدَى ضَلَالُهَا

[ينظر البيت للفرزدق في ديوانه ٢ / ٧٦ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٨١ ، والكتاب ٣ / ٨٥]
والقبيلة لاضلال لها ، وإنما للمعنى : ضلالهم إياها . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « ويشترط في الظرف والمجرور أن يكونا تامين » وأعني بذلك أن يكون للوصف بهما فائدة ؛ مثال ذلك : هذا رجل دون عمرو ، وهذا ثوب لك ، ولو قلت : هذا رجل اليوم ، وهذا رجل بك - لم يجز . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « ويشترط في الجملة أن تكون محتملة للصدق والكذب » مثال ذلك قولك : مررت برجل أبوه قائم ، ولو قلت : مررت برجل هل قام أبوه - لم يجز . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « ويكون حكم ذلك الضمير في الإثبات والحذف كحكمه لو وقعت الجملة صلة » إلى آخره أعني أنه يجوز أن يقال : مررت برجل يضرب أبوه ، ويضربه أبوه ؛ كما تقول : جاءني الذي يضرب أبوه ، ويضربه أبوه وتقول : هذا رجل تز به زيد ؛ كما تقول : هذا الذي تز به زيد ، ولا يجوز أن تقول : هذا الذي مر زيد ، ويجوز أن تقول : مررت برجل تز به زيد ، ومررت برجل مر زيد ، تريد : تز به زيد ؛ كما تقول : مررت بالذي تز به زيد ، ومررت بالذي تز زيد ، تريد : مر به زيد . أ هـ .

(٦) البيت : لثابت بن قطنه يرثي بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة .

أنى : هو عار .

فأما قوله [من الرجز] :

١٦٩- جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ؟ (١)

فصفة مَذْقٍ ، إنما هو القول المضمَّر ، أى : تقول فيه هل رأيت الذُّبَّ قَطُّ ، فهذا لونه .
والنَّعْت لا يكون إلا بالمشتقِّ ، وهو المأخوذ من المصدر (٢) ، أو ما هو فى حكمه ،
وهو ما لم يؤخَّذ من مصدر ، إلا أنه فى معنى ما أُخِذَ منه ؛ نحو قولك : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ
أَسَدٍ » ، ف « أسدٌ » فى معنى شجاع .

ولا يجوز الوصف بما هو فى حكم المشتقِّ قياسًا ، إلا أن يكون الاسم منسوبًا (٣) ،
أو اسم عدد (٤) ، أو اسم كَيْل ، (٥) كـ « ذِرَاعٌ » ، أو اسم إشارة ؛ نحو قولك :
« مَرَزْتُ بِرَجُلٍ هَذَا » ، أو اسمًا مشارًا إليه ؛ نحو قولك : « مَرَزْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ » .
والنَّعْتُ : إن لم يرفع ضميرًا عائدًا على المنعوت (٦) ، فإنه يتبعه لفظًا ، أو مؤضما فى

- الشاهد : فيه قوله : « ورب قتل عار » حيث جاز حذف العائد لأنه مبتدأ ، والتقدير هو
عار ، وقيل : « رب » اسم مبتدأ و « عار » خبرها .

ينظر : ديوانه ص ٤٩ ، والحماسة الشجرية ٣٣٠/١ ، وخرانة الأدب ٥٦٥/٩ ، ٥٧٦ ،
٥٧٧ ، والدرر ١٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ٨٩/١ ، ٣٩٣ ، والشعر والشعراء ٦٣٥/٢ ،
وبلا نسبة فى الأزمية ص ٢٦٠ ، وتخليص الشواهد ص ١٦٠ ، والجنى الداني ص ٤٣٩ ،
وجواهر الأدب ص ٢٠٥ ، ٣٦٥ ، وخرانة الأدب ٧٩/٩ ، وشرح التصريح ١١٢/٢ ، ولسان
العرب والمقتضب ٦٦/٣ ، وجمع الهوامع ٩٧/١ ، ٢٥/٢ .

(١) البيت لم ينسبه أحد من الرواة إلى قائله وقيل قائله المجاج .

المذق : اللين الممزوج بالماء وأصله مصدر مذقت اللبن إذا مزجته بالماء .

الشاهد فيه قوله : « هل رأيت الذُّبَّ قَطُّ ؟ » فظاهرها أنها نعت لمذق وهي جملة استفهامية لا
ينعت بها فيؤول على إضمار قول تكون هذه الجملة مقولاً له ، وهذا القول نعت لمذق .

ينظر : الإنصاف ١١٥/١ ، أمالي ابن الشجري ١٤٩/٢ وابن يعين ٥٣/٣ ، واللسان

(مذق) ، والمقاصد النحوية ٦١/٤ .

(٢) م : وقولى : « والنعت لا يكون إلا بالمشتقِّ ، وهو المأخوذ من المصدر » مثال ذلك : قائم ؛ فإنه
مأخوذ من القيام ، وضاحك ؛ فإنه مأخوذ من الضحك . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « إلا أن يكون الاسم منسوبًا » مثال ذلك : مررت برجل قرشى . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « أو اسم عدد » مثال ذلك : مررت بثوب عشرين شبرًا . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « أو اسم كيل » مثال ذلك : مررت بثوب ذراع . أ هـ .

(٦) م : وقولى : « إن لم يرفع ضميرًا عائدًا على المنعوت » إلى آخره ، أعنى : أنه إذا كان =

واحد من ألقاب الإعراب ، وفي واحد من التعريف والتكثير .
 وإن رفع ضميرًا عائداً عليه^(١) ، فإنه إن كان مشتقاً بقياس ، نحو : أفعل في الألوان ، وفاعل من فَعَلَ ؛ كقائم ، فإنه يتبع المنعوت في الشيعين المتقدمين ، وفي واحد من الأفراد والتثنية والجمع ، وفي واحد من التذكير والتأنيث ، إلا أفعل^(٢) من ، فإنها لا تتبع في تأنيث ولا تثنية ولا جمع ؛ بل تكون مفردة مذكورة على كل حال .
 وإن لم يكن مشتقاً ، أو كان مشتقاً بغير قياس ، فإنه يتبع المنعوت - ولا بد - في الشيعين المتقدمين .

وأما الاثنان الباقيان ، فبعض الصفات يتبع فيهما ؛ كحسن^(٣) ، وبعضها يتبع في أحدهما ؛ كـ « صَبُور »^(٤) ، وكالوصف بالجماد الذي في معنى المشتق ؛ نحو قولك : « مَرَزْتُ بِامْرَأَةٍ حَجَرَ الرَّأْسِ » . وبعضها لا يتبع في واحد منهما ؛ كالمصدر^(٥)

كذلك ، فلا يلزم إتباعه إلا في واحد من ألقاب الإعراب ، وفي واحد من التعريف والتكثير ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بامرأتين قائم أبوهما ، لم يتبع قائم امرأتين إلا في التكثير والخفض . ألا ترى أن الأول مثنى مؤنث ، والثاني مفرد مذكر ، وقد يتبع في أكثر من ذلك ؛ نحو قولك : مررت برجل قائم أبوه ؛ ألا ترى أن قائماً موافق لرجل في الخفض والتكثير والأفراد والتذكير ؟ أ هـ .

(١) م : وقولى : « وإن رفع ضميراً عائداً عليه » إلى آخره مثال ذلك : مررت برجل أحمر ، ومررت برجل ضاحك . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « إلا أفعل من » إلى آخره ؛ مثال ذلك : مررت بامرأة أكرم من هند ، وبامرأتين أكرم من الهنديين ، وبنساء أكرم من الهندات ، وبرجل أكرم من الزيديين ، وبرجال أكرم من الزيديين . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وأما الاثنان الباقيان ، فبعض الصفات يتبع فيهما ، كحسن ، أعنى بالانثى الباقيين واحداً من التذكير والتأنيث ، وواحداً من الأفراد والتثنية والجمع ؛ ألا ترى أنك تقول : مررت بامرأة حسنة ، وبرجلين حسنين ، وبرجال حسنين . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « وبعضها يتبع في أحدهما كصبور » أعنى أن صبوراً يتبع ما قبله في واحد من الأفراد والتثنية والجمع ؛ نحو قولك : مررت برجل صبور ، وبرجلين صبورين ، وبرجال صبور ، ويكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ؛ نحو قولك : مررت برجل صبور ، وبامرأة صبور ، وكذلك الوصف بالجماد الذي في معنى المشتق ؛ نحو قولك : مررت برجلين حَجَرَ الرَّأْسِ ، وبرجال حجار الرأس ، ويكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحد . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « وبعضها لا يتبع في واحد منها كالمصدر » مثال ذلك : مررت برجل عدل ، وبامرأة عدل ، وبرجلين عدل ، وبامرأتين عدل ، وبرجال عدل ، ونساء عدل ، ففرد وتذكير على كل حال . أ هـ .

الموصوف به في الأصح .

ولا يكون الثبوت إلا مساويًا للمنعوت في التعريف ، أو أقل منه تعريفًا ؛ فلا بد من ذكر المعارف ومراتبها في التعريف :

فالمعارف خمسة أصناف :

المضمَر :

وهو ما علق / في أول أحواله على شيء بعينه في حال غيبة خاصة ؛ كـ « هو » ، أو خطاب خاصة ؛ كـ « أنت » ، أو تكلم خاصة ؛ كـ « أنا » .

والمُشَار :

وهو ما علق في أول أحواله على مسمى بعينه في حال الإشارة إليه ؛ نحو : هذا .
والعلم :

وهو : ما علق في أول أحواله على مسمى بعينه في جميع الأحوال من غيبة ، وتكلم ، وخطاب ، وإشارة ؛ نحو : « زيد » .

والمعرف بالألف واللام :

وهو : كل ما يكون بهما معرفة ، فإذا زالنا منه ، كان نكرة ، نحو : الرجل ، والُغلام ، فإن كان معرفة بعد إسقاطهما ، نحو : الحسن ، كان من قبيل الأعلام .

والمعرف بالإضافة :

وهو : كل ما أضيف إلى معرفة من هذه المعارف ، إضافة مَحضة ، وقد تقدم تبيين ذلك .
وأما الموصولات : فمن قبيل ما عُرِف بالألف واللام ، وقد تقدم ذكرها .

وأعرف هذه الأصناف : المُضَمَّرَاتُ ، ثُمَّ الأعلام ، ثم المُشَارَاتُ ، ثم ما عُرِف بالألف واللام ، والمُضَافُ إلى معرفة من هذه المعارف : إضافة مَحضة ، بمنزلة ما أضيف إليه في التعريف ، إلا المُضَافُ إلى المضمَر ؛ فإنه في رتبة العلم (١) .

(١) م : وقولى : « بمنزلة ما أضيف إليه في التعريف إلا المُضَافُ إلى المضمَر ؛ فإنه في رتبة العلم »
أعنى أن قولك : غلام هذا ، وُغلام زيد ، وُغلام الرجل ، وُغلام الذى عندك ، بمنزلة قولك :
هذا ، وزيد ، والرجل ، والذى عندك ، فى التعريف ، وليس غلامك بمنزلة أنت فى التعريف ؛
بل هو فى رتبة زيد وعمرو : أ هـ .

والأسماء تنقسم بالنظر إلى نعتها ، والنعت بها أربعة أقسام :
قسم يُنَعَّثُ به ، ، ولا يُنَعَّثُ ، وهو : الاسم الذي لم يستعمل إلا تابعًا ؛ نحو :
بَسَنَ ، من قولهم : حَسَنَ بَسَنًا .

وقسم ، لا يُنَعَّثُ ولا يُنَعَّثُ به ، وهو المضمَر ، واسم الشرط ، واسم الاستفهام ،
وكم الخبرية ، وكلُّ اسم غير متمكِّن ، وأعنى بذلك : ما لزم موضعًا واحدًا من
الإعراب ، كـ « ما » التَّعْجِيبِيَّة ، أو موضعين ، كـ « قَبْلُ » و « بَعْدُ » .
وقسم ، يُنَعَّثُ وَيُنَعَّثُ به ، وهو أسماء الإشارة ، وكلُّ اسم مُشْتَقٌّ ، أو في
حكمه (١) .

وقسم ، يُنَعَّثُ ولا يُنَعَّثُ به ، وهو العَلَمُ وسائر الأسماء التي لَيْسَتْ مُشْتَقَّةً ولا في
حُكْمِهَا .

والاسم المنعوث إن كان نكرة ، لم يُنَعَّثَ إلا بنكرة (٢) ، وإن كان معرفة ، فإنه إن
كان مُضْمَرًا ، لم يُنَعَّثَ ولم يُنَعَّثَ به ، كما تقدّم .
وأما المضاف إلى المضمَر ، والعلم ، والمضاف إليه (٣) ، فَتُنَعَّثُ بما فيه ، الألف واللام ،

(١) م : وقولى : « وقسم يُنَعَّثُ وينعت به ، وهو أسماء الإشارة ، وكل اسم مشتق أو في حكمه »
مثال الوصف باسم الإشارة ووصفه قولك : مررت بهذا الرجل ، وبزيد هذا ، ومثال وصف
المشتق والوصف به قولك : مررت بالكريم العاقل ، ومررت بزيد الكريم ، ومثال وصف ما في
حكمه والوصف به قولك : مررت برجل أسد ، ومررت بأسد مفترس أقرانه . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « والاسم المنعوث إن كان نكرة ، لم ينعت إلا بنكرة » مثال ذلك قولك : مررت
برجل كريم ، ولا يجوز أن تقول : مررت برجل الكريم . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وأما المضاف إلى المضمَر والعلم والمضاف إليه « إلى آخره ، مثال وصف
المضاف إلى المضمَر بما فيه الألف واللام قولك : مررت بسلامك العاقل ، ومثال وصفه بالمشار
إليه قولك : مررت بسلامك هذا ، ومثال وصفه بما أضيف إلى معرفة ، قولك : مررت
بسلامك ملازم هذا أبنى بكر ، وصاحبى صديق ذلك الرجل ، والعلم مثل : زيد ، والمضاف
إلى العلم مثل صاحب زيد ، تصفها بكل ما وصفت به المضاف إلى المضمَر ؛ نحو : سلامك ،
وقد تقدم تبيين ذلك ، ومثال وصف المشار بما فيه الألف واللام قولك : مررت بهذا الرجل ،
ومثال وصف المضاف إلى المشار بالمشار نحو قولك : مررت بصاحب هذا ذاك ، ومثال وصفه
بما فيه الألف واللام قولك : مررت بجارية هذا الجميلة ، ومثال وصفه بما أضيف إليهما قولك
مررت بسلام هذا صاحب ذاك ، ومررت بجارية هذا محبوبه عمرو ، ومثال وصف المرف
بالألف واللام بما فيه الألف واللام قولك : مررت بالرجل العاقل ، ومثال وصفه بما أضيف =

وبالمشار ، وبما أُضيف إلى معرفة وأما المشار ، فلا يُنعت إلا بما فيه الألف واللام خاصة .
وأما المضاف إلى المشار ، فيُنعتُ بالمُشار وبما فيه الألف واللام ، وبما أُضيف إليهما .
وأما المُعرّف بالألف واللام ، أو بإضافته إلى ما عُرف بهما ، فيُنعتُ بما فيه الألف
واللام وبما أُضيف إليه .

٤٧ ب والتعوث إن لم تتكرر ، كانت تابعة للمنعوت لا غير ، إلا أن / يكون المنعوت
معلوماً ، أو منزلاً منزله (١) .

والصفة ، يُرادُ بها المدح أو الذم ، أو الترحم ، فإنه يجوز فيها الإتيان ؛ فتكون على
حسب المنعوت .

والقطع : إما إلى الرفع على خبر ابتداء مُضمر ، وإما إلى التَّصْبِ بِإِضْمَارٍ : أَمْدَحُ ،
في صفات المدح ، وأذمُّ في صفات الذم ، وأزحمُّ ، في صفات الترحم .
ومن كلامهم : « الحمدُ لله الحميد » ، بتَّصْبِ « الحميد » وخفضه .

وإن تكررَتْ (٢) فإن كانت صفات مدح أو ذم ، أو ترحم ، وكان المنعوت معلوماً عند
المخاطب ، أو منزلاً منزله جاز فيها ثلاثة أوجه : إتيانها الموصوف ، وقطعها عنه ، وإتيان
بعضها ، وقطع بعض ؛ إلا أنك تبدأ بالإتيان قبل القطع ، ولا يجوز عكسه .
وكذلك إن كان المنعوت مجهولاً ، والصفات في معنى واحد ، لم يجوز في الصفة
الأولى إلا الإتيان ، وما عدا ذلك من الصفات يجوز فيه ثلاثة الأوجه المتقدمة ؛ ومن

= إليه قولك : مررت بالرجل صاحب الدابة ، ومثال وصف المضاف إلى ذى الألف واللام بما
فيه بالألف واللام قولك : مررت بجارية الغلام الجميلة ، ومثال وصفه بما أُضيف إليه قولك :
مررت بجارية الغلام ذات الجمال . أ هـ .

(١) م : وقولي : « إن لم تتكرر ، كانت تابعة للمنعوت لا غير ، إلا أن يكون المنعوت معلوماً أو
منزلاً منزله » مثال ذلك قولك : مررت بزهد العاقل ، ومررت برجل كريم . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وإن تكررت » إلى آخره مثال إتيانها قولك : مررت بهذا الكريم الشجاع
الفاضل ، ومثال قطعها قولك : مررت بزهد العاقل الكريم الشجاع ، برفعها أو نصبها أو رفع
بعض ونصب بعض ، ومثال إتيان بعض وقطع بعض قولك : مررت بزهد العاقل الكريم
الشجاع برفع الكريم والشجاع أو نصبهما أو رفع أحدهما ونصب الآخر ، ولا يجوز أن تقول :
مررت بزهد العاقل الكريم ، فتخفف الكريم إتيانها بعد ما قطعت « العاقل » فرفعه أو نصبه .
أ هـ .

ذلك قوله [من المتقارب] :

١٧٠- وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غُطَّلِي وَسُغْتًا مَرَضِيْعٍ يِثْلَ السُّغَالِي (١)
فَاتَّبَعُ غُطَّلًا ، وَقَطَعَ سُغْتًا ؛ لِأَنَّ السُّغْتَّ يَكُونُ عَنِ الْعَطَلِ ؛ فَهُوَ فِي مَعْنَاهُ .
وَمَا عَدَا مَا ذُكِرَ يَمَّا تَكَرَّرَتْ فِيهِ التُّعُوتُ ، لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا الْإِتْبَاعُ (٢) .

(١) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي ، ونسب لأبي أمية تارة وللهدلي أخرى .
(ويأوي ... الخ) فاعل يأوي ، ضمير الصياد ؛ أي : يأتي مأواه ومنزله إلى نسوة .
وعطل : جمع عاطل قال في الصحاح ؛ والعطل بالتحريك : مصدر عطلت المرأة : إذا خلا
جيدها من القلائد ، فهي عطل بالضم وعاطل ومعطل . وقد يستعمل العطل في الخلو من
الشيء ، وإن كان أصله في الحلبي ، يقال عطل الرجل من المال والأدب فهو عطل ، بضمة
وبضمتين . وهذا هو المراد هنا ، لأن المعنى : أن هذا الصياد يغيب عن نسائه للصيد ، ثم
يأتي إليهن فيجدهن في أسوأ الحال .

(و) الشعث (جمع شعثاء ، من شعث الشعر شعثًا فهو شعث ، من باب تعب : تغير وتلبد
لقلة تعهده بالدهن ؛ ورجل أشعث وامرأة شعثاء ، و(المرضيع) : جمع مرضاع ، بالكسر
وهي التي ترضع كثيرًا .

(و) السغالي (بفتح السين ، قال أبو علي القالي ، في كتاب المقصور والمدود : السغلي ،
بالكسر وبالقصر : ذكر الفيلان ، والأنثى سغلاة : وقال الأصمعي : يقال : السغلاة : ساحرة
الجن . حدثنا أبو بكر بن دريد قال : ذكر أبو عبيدة ، وأحسب الأصمعي قد ذكره أيضا ،
قال لقيت السغلاة حسان بن ثابت في بعض طرقات المدينة - وهو غلام ، قبل أن يقول
الشعر - فبركت على صدره ، وقالت : أنت الذي يرجو قومك أن تكون شاعرهم ؟ قال :
نعم ؟ قالت : فأنشدني ثلاثة أبيات على روى واحد ، وإلا قتلتك ؟ فقال : [من الوافر]

إذا ما ترعرع فينا الغلام

فما إن يقال له : من هو

إذا لم يسد قبل شد الإزار

فذلك فينا الذي لا هو

ولي صاحب من بني الشيبان

فحلت سبيله .

والشاهد فيه : قوله : « شعثًا » بالنصب مقطوعًا عما قبله ، ويروى « شعث » على الإتياع .
ينظر : خزانة الأدب ٤٢/٢ ، ٤٣٢ ، ٤٠/٥ ، وشرح أبيات سيبويه ١٤٦/١ ، وشرح
أشعار الهدليين ٥٠٧/٢ ، وشرح التصريح ١١٧/٢ ، والكتاب ٣٩٩/١ ، ٦٦/٢ ، ولأبي أمية
في المقاصد النحوية ٦٣/٤ ، وللهدلي في شرح المفصل ١٨/٢ ، وبلا نسبة في أمالي ابن
الحاجب ٣٢٢/١ ، وأوضح المسالك ٣١٧/٣ ، ووصف المهاني ص ٤١٦ ، وشرح الأشموني
٤٠٠/٢ .

(٢) م : قولي : « وما عدا ما ذكرت مما تكررت فيه التبعوت لا يجوز فيه إلا الإتياع » مثال ذلك :
مررت بزيد النجار صاحب بكر الطويل ، لا يجوز قطع شيء من ذلك ؛ لأن الصفة ليست =

ولا يجوز عطف بعض النعوت على بعض^(١) ؛ حتى تختلف معانيها .
 وإذا اجتمع في هذا الباب نعوت ومفعولون ، فلا يخلو أن تجمعهما ؛ نحو قولك :
 « قَامَ الزُّيْدُونَ الْعُقَلَاءُ » .

أو تفرقهما ؛ نحو قولك : « قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلُ وَعَمْرُو الْكَرِيمُ وَبَكْرٌ الظَّرِيفُ » .
 أو تجمع النعوت ، وتفرق المفعولين ؛ نحو قولك : « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو وَبَكْرٌ الْعُقَلَاءُ » ،
 أو تجمع المفعولين وتفرق النعوت ؛ نحو قولك : « قَامَ الزُّيْدُونَ الْعَاقِلُ وَالْكَرِيمُ
 وَالشُّجَاعُ » ، ومنه قوله [من الوافر] :

١٧١- بَكَيْتُ وَمَا بَكََا وَجَلِي حَزِينٍ عَلَى رَبْعَيْنِ ، مَسْلُوبٍ وَهَالٍ^(٢)

وجمع المفعولين وتفرق النعوت جائز في جميع الأسماء ، إلا في أسماء الإشارة ، فإن
 جمعتهما ، أو فرقتهما ، أو جمعت المفعولين وفرقت النعوت ، كان الحكم ذلك كحكم
 النعوت المفرد في الإتياع والقطع في الأماكن المذكورة^(٣) ، وإن فرقت المفعولين ،
 وجمعت النعوت ، فإن اختلفوا في الإعراب^(٤) ، أو في التعريف ، والتذكير ،

= في معنى مدح كالفارس والكريم ، ولا في معنى ذم كالحناق واللهم ، ولا في معنى ترحم
 كاليأس والمسكين وكذلك أيضا يجوز القطع في مثل مررت برجل كريم فارس لأن النعوت
 نكرة وليست الصفات في معنى واحد . أ هـ .

(١) م : وقولي : « ولا يجوز عطف بعض النعوت على بعض » إلى آخره ، مثال المختلفة المعاني :
 مررت بزيد العاقل والكريم والفارس ، ومثال المتفقة المعاني : مررت بزهد الشجاع الفارس
 البطل . أ هـ .

(٢) البيت : لابن ميادة .

الشاهد فيه قوله : « على ربهين مسلوب وهال » حيث نعت المثني ، وهو قوله : « ربهين »
 بنعتين مفردتين مع العطف بالواو .

ينظر : ديوانه ص ٢١٤ ، وشرح أبيات سيويه ٦٠٣/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٤/٢ ،
 ولرجل من باهلة في الكتاب ٤٣١/١ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢١١/٣ ، وأوضح
 المسالك ٣١٣/٣ ، وشرح التصريح ١١٤/٢ ، ومغني اللبيب ٢٥٦/٢ ، والمقتضب ٢٩١/٢ .

(٣) م : وقولي : « كان حكم ذلك كحكم النعوت المفرد في الإتياع والقطع في الأماكن
 المذكورة » أهني بالأماكن المذكورة : أن يكون النعوت معلوما ، والصفات صفات مدح أو ذم
 أو ترحم أو يكون النعوت غير معلوم ، إلا أن صفات المدح أو الذم أو الترحم متكررة ،
 وبعضها في معنى بعض . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « فإن اختلفوا في الإعراب » إلى آخره ، مثال اختلافهم في الإعراب قولك : قام =

أو الاستفهام أو عَدَمه ، لم يجز في / النعوت إلا الرفع على خبر ابتداء مُضمر ، ٤٨ أ والنَّصْب على إضمار : أَعْنَى .

وإن اتفق المنعوتون في جميع ما ذُكِرَ ، فإن كان العامل فيهم واحدًا ، جاز الإتيان والقطع في الأماكن المتقدمة^(١) ، وإن كان العامل أزيد من واحد ، فإن اتفق جنس العامل^(٢) فالإتيان والقطع في الأماكن المتقدمة ، أيضًا .

وإن اختلف جنسه ، فالقطع ليس إلا : إِمَّا إلى الرفع على خبر ابتداء مُضمر ، أو إلى النَّصْب بإضمار : أَعْنَى .

واختلاف جنس العامل هو أن يكون أحد العوامل من جنس الأفعال ، والآخر من جنس الأسماء أو الحروف^(٣) .

والحرفان المختلفان في المعنى بمنزلة العاملين المختلفين في الجنس ؛ نحو قولك : « مَرَزْتُ بِزَيْدٍ ، وَرَحَلْتُ إِلَى أَيْحِكَ الْعَاقِلَانِ » .

وإذا اجتمع في هذا الباب صفتان ، إحداهما : اسمٌ ، والأخرى : في تقديره - قَدِّمْتَ الاسم ، ثم الظرف ، أو المجرور ، ثم الجملة ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ وَرَجُلٌ مِّنْ الْمُؤْمِنِينَ مِن مَّالٍ مُّرْعَوَاتٍ يَكْفُرُ بِإِسْمِهِ ﴾ [غافر : ٢٨] ، ولا يجوز خلاف ذلك ،

زيد وضربت عمرًا ، ومررت بيكر العقلاء ، ومثال اختلافهم في التعريف والتكثير : قام زيد ، ورأيت رجلاً ، ومررت بيكر الطوال ، ومثال اختلافهم في الاستفهام وعدمه قولك : من زيدٌ وهذا محمد ويكر الطوال ؛ جميع ذلك لا يجوز فيه الإتيان ؛ بل ترفع على خبر ابتداء مُضمر أو تنصب على إضمار فعل . أ هـ .

(١) م : وقولى : « وإن اتفق المنعوتون في جميع ما ذكر ، فإن كان العامل فيهم واحدًا ، جاز الإتيان والقطع في الأماكن المذكورة » مثال ذلك قولك : جاء زيد وعمر وجعفر الكرام العقلاء الفضلاء . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « لأن اتفق جنس العامل في الاتفاقي في جنس العامل هو أن يكون كل واحد من العوامل من جنس الأسماء ، أو جنس الأفعال ؛ نحو قولك : هذا زيد ، وهذا جعفر ، وهذا محمد العقلاء ، ونحو قولك : قام زيد ، وخرج محمد ، وقعد بكر العقلاء . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « واختلاف جنس العامل هو أن يكون أحد العوامل من جنس الأفعال ، والآخر من جنس الأسماء أو الحروف » مثال ذلك : قام زيد ، وهذا محمد ، وقعد بكر العقلاء ، وضربت زيدًا وأكرمت عمرًا وإن محمدًا يخرج العقلاء ، لا يجوز في الصفة إذ ذاك إلا القطع . أ هـ .

إلا في نادر الكلام ، أو في ضرورة ؛ نحو قوله [من الطويل] :

١٧٢- وَفَرَعِ بِعَشَى الْمَتْنِ أَسْوَدَ فَاجِمٍ أَيْبٍ ، كَقَيْبِ النَّخْلَةِ الْمُتَعَكِّلِ (١)

ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف ، إلا حيث شيع ، وتكون الصفة إذ ذاك مبنية

على العامل المتقدم ، وما بعدها بدلٌ منها ؛ نحو قوله [من الرجز] :

١٧٣- وَبِالطُّوَيْلِ الْعُمْرِ عُثْرًا حَيْدَرًا

ولا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا كانت صفة في تقدير الاسم ،

إلا مع مِن ؛ نحو قولهم : « مِثْنَا ظَلَمْنَا وَمِثْنَا أَقَامْنَا » ، أى : فريق ظلمنا ، وفريق أقامنا ؛ بشرط أن يكون الموصوف مما يجوز حذفه .

وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف الموصوف إلا في ضرورة ؛ نحو قوله : [من الرجز]

١٧٤- تَرْمِي بِكَفْيٍ كَمَا مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ (٢)

أى : بكفى رجل كان من أرمى البشر .

فإن كانت الصفة اسماً ، لم تجز حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، إلا إذا كانت

خاصةً بجنس الموصوف ؛ نحو قولك : « مَرَزْتُ بِكَاتِبٍ » أو إذا كانت الصفة قد استعملت استعمال الأسماء ، فلم يظهر موصوفها أصلاً ؛ نحو : الأبطح ، والأهريق ، والأجرع .

(١) البيت : لامرئ القيس .

والشاهد قوله : « وفرع بعشى المتن أسود » ؛ حيث قدم النعت بالجملة على النعت بالمفرد ؛ وهو ضرورة .

ينظر : ديوانه ص ١٦ ، لسان العرب (أثث) ، (عثكل) ، ونهذيب اللغة ٤١٥/٣ ، وكتاب العين ٣٠٨/٢ وتاج العروس (أثث) ، (فرع) .

(٢) البيت بلا نسبة في : الإنصاف ١١٣/١ ، ١١٥ ، وخزانة الأدب ٦٥/٥ ، والخصائص ٢/

٣٦٧ ، والدرر ٢٢/٦ ، وشرح الأشموني ٤٠١/٢ ، وشرح التصريح ١١٩/٢ ، وشرح شواهد المفني ٤٦١/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٥٠ ، وشرح المفصل ٦٢/٣ ، ولسان

العرب (كون) ، (من) ، ومجالس ثعلب ٥١٣/٢ ، والمجيب ٢٣٧/٢ ، ومفني اللبيب ١٦٠/١ ، والمقاصد النحوية ٦٦/٤ ، والمقتضب ١٣٩/٢ ، وجمع الهوامع ١٢٠/٢ .

والشاهد فيه حذف الموصوف ، وإبقاء صفة ، وأصل الكلام : بكفى رجل كان من أرمى البشر ، أما الموصوف فهو « رجل » الذي يضاف قوله : « بكفى » إليه ، وأما الصفة فهي جملة « كان من أرمى البشر » ، ويجوز اعتبار « كان » زائدة ، فيكون قوله : « من أرمى » جازاً ومجروراً متعلقاً بمحذوف نعت للمنعوت المحذوف .

وما عَدَا ذلك لا يجوز إقامته مقامَ المؤصوف إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الهزج] :

١٧٥- وَقَضَرَى شَنِجَ الْأُنْسَاءِ ۖ نَبُحَ مِنْ الشُّنْبِ (١)

أى : ثور شنج (٢) الأنساء ، وشنج الأنساء ليس مختصاً بقر الوحش .

ولا يجوز الفصل بين الصفة / والموصوف إلا بجمل الاغتراض ، وهى كل جملة

فيها تسديد للكلام ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ لَأَنْتُمْ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾

[الواقعة : ٧٦] .

ولا يجوز فيما عَدَا ذلك ، إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الطويل] :

١٧٦- أَمْوَتْ مِنْ الْكُثَانِ خَيْطًا وَأَرْسَلَتْ رَسُولًا إِلَى أُخْرَى جَرِيًا يُعِينُهَا (٣)

* * *

(١) البيت : لأبي داود الإيادي .

والشاهد فيه قوله : « شنج » حيث حذف المنعوت وهو صفة لثور وليس هذا المنعوت بعض اسم تقدم مجرورًا ، « من » والذي سوغ ذلك الضرورة الشعرية .

ينظر : ديوانه ص ٢٨٨ ، وأدب الكاتب ص ١١٧ ، والدرر ٢٠/٦ ولسان العرب

(شنب) ، (شنج) ، (نبج) ، (نصر) ، والمعالي الكبير ص ١٤٢ ، وبلا نسبة في

الهمع ١٢٠/٢ .

(٢) في ط : شنج .

(٣) البيت : بلا نسبة في : الخصائص ٣٩٦/٢ ، والمختضب ٢٥٠/٢ .

والشاهد : فيه قوله : « وأرسلت رسولًا إلى أخرى جريًا » لفصل بين قوله : « رسولًا »

وبين صفة القي هي « جريًا » بقوله « إلى أخرى » وهو معمول « أرسلت » .

بَابُ عَطْفِ النَّسِقِ

وهو حَمَلُ الاسمِ عَلَى الاسمِ^(١) ، أو الفِعْلُ عَلَى الفِعْلِ ، أو الجُمْلَةُ عَلَى الجُمْلَةِ ؛ بشرطِ تَوْشُّطِ حَرْفٍ بَيْنَهُمَا مِنَ الحُرُوفِ المَوْضُوعَةِ لذلك .

وَلَا يُحْمَلُ الفِعْلُ عَلَى الاسمِ ، وَلَا الاسمُ عَلَى الفِعْلِ ، وَلَا المَفْرَدُ عَلَى الجُمْلَةِ ، وَلَا الجُمْلَةُ عَلَى المَفْرَدِ ، حَتَّى يَكُونَ أَحَدُهُمَا فِي تَأْوِيلِ الآخَرِ ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَأَقْرَبُوا ﴾ [الحديد : ١٨] .

المَعْنَى : إِنَّ الدِّينَ صَدَّقُوا وَأَقْرَبُوا ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْلَئِكَ يَرْوَا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَبَّغَتْ وَيَبْقِضُنَّ ﴾ [الملك : ١٩] .
أَيُّ : وَقَابِضَاتٌ .

والحُرُوفُ المَوْضُوعَةُ للعطفِ ، هِيَ : الواوُ ، والفاءُ ، وثُمَّ ، وَحَتَّى ، وَأَوْ ، وَأَمْ ، وَإِنَّمَا ، وَبَلْ ، وَلَا بَلْ ، وَلَكِنْ ، وَلَا ، إِلَّا أَنْ ، وَإِنَّمَا ؛ لَيْسَتْ بِعَاطِفَةٍ فِي الحَقِيقَةِ ، وَإِنَّمَا ذُكِرَتْ فِي الجُمْلَةِ ؛ لِصَاحِبَتِهَا لَهَا .

فَأَمَّا الواوُ : فَللِجَمْعِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِتَرْتِيبٍ وَلَا مُهْلَةٍ .
وَأَمَّا الفَاءُ : فَللِجَمْعِ وَالتَّرْتِيبِ مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ .
وَتَرْتِيبُهَا قَدْ يَكُونُ فِي مَعْنَى العَامِلِ^(٢) ، وَقَدْ يَكُونُ فِي الذِّكْرِ^(٣) ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ [مِنْ العَلَوِيلِ] :

١٧٧- عَفَا ذُو حَسَى مِنْ فَرْتَنَى فَالْفَوَارِجِ فَجَبْنَا أَرِيكَ فَالتَّلَاحِ الدَّوَابِعِ^(٤)

(١) م : بَابُ عَطْفِ النَّسِقِ

قَوْلِي : هِ حَمَلُ الاسمِ عَلَى الاسمِ ، إِلَى آخِرِهِ ، مِثَالُ حَمَلِ الاسمِ عَلَى الاسمِ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَمِثَالُ حَمَلِ الفِعْلِ عَلَى الفِعْلِ قَوْلِكَ : يَعْجِبُنِي أَنْ يَأْتِيَ زَيْدٌ وَيَحْسِنُ إِلَيْكَ ، وَمِثَالُ عَطْفِ الجُمْلَةِ عَلَى الجُمْلَةِ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ وَخَرَجَ عَمْرُو . أ هـ .

(٢) م : وَقَوْلِي : هِ وَتَرْتِيبُهَا قَدْ يَكُونُ فِي مَعْنَى العَامِلِ ؛ مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ فَعَمْرُو ، إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقِيَامَ عَمْرُو وَقَعَ بَعْدَ قِيَامِ زَيْدٍ بِهَا مُهْلَةٌ . أ هـ .

(٣) فِي أ : المَذْكَرُ .

(٤) البَيْتُ لِلنَّابِغَةِ الذِّيَابِي .

عَفَا : دَرَسَ وَمَحَى

ذُو حَسَى : بَلَدٌ فِي بِلَادِ بَنِي مُرَّةٍ وَهُوَ بَعْضُ الحِمْيَرِ وَالسِّينُ لِلْمُهْلَعِينَ وَالقَصْرُ وَفَرْتَنَى : أَيُّ =

لأن الخبير قد لا تحضره أسماء هذه الأماكن ، في حين واحد فَمَا سَبَقَ إِلَى ذكره أتى به أولاً ، وما تأخر في ذكره ، عطفه بالفاء .
 وأما ثم ، فللجمع والمهلة^(١) ، وحتى بمنزلة الواو ، إلا أنها تفارقها في أن ما بعدها لا يكون إلا جزءاً مما قبلها^(٢) ، أو ملتبساً به ؛ نحو قولك : « خَرَجَ النَّاسُ حَتَّى دَوَّابِهِمْ » .
 ولا يكون إلا عظيماً أو حقيراً^(٣) .
 وأما أو ، فلها خمسة معان^(٤) : « الشُّكُّ » ، و « الإبهامُ » ، و « التَّخْيِيرُ » ، و « الإباحة » ، و « التَّفْصِيلُ » ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ [البقرة : ١٣٥] .

= من منازل فرتنى ، وهو بفتح الفاء وسكون الراء وبعدها تاء مفتوحة يلبها نون ، قال في الصحاح .
 « هو مقصور وهو اسم امرأة . والعرب تسمى الأمة فرتنى » . والفوارع : جمع فارعة ، قال في الصحاح : « وفارعة الجهل : أعلاه . وتلاع فوارع : مشرفات المسائل » . وأريك بفتح الهمزة وكسر الراء ، قال البكري في معجم ما استعجم : « وهو موضع في ديار غنى بن يعصر » .
 وأنشد هذا البيت ، ثم قال : « وقال أبو عبيدة : أريك في بلاد ذبيان قال : وهما أريكان : أريك الأسود ، وأريك الأبيض . والأريك : الجبل الصغير . وقال الأخفش : إنما سمي أريكا ، لأنه جبل كثير الأراك » . والتلاع بالكسر : مجاري الماء إلى الأودية ، وهي مسابيل عظام .
 والدوافع : تدفع الماء إلى الميث ، والميث يدفع إلى الوادي الأعظم . كذا في الشرح .
 والشاهد فيه مجيء الفاء لمطلق الجمع أي للترتيب اللفظي الذكري .

ينظر : ديوانه ص ٣٠ ، وجمهرة اللغة ص ٤٨٠ ، والجنى الداني ص ٦٣ ، وخزانة الأدب ٤٥١/٢ ، ولسان العرب (تلغ) ، (أرك) ، (حسم) ، (فرتن) وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤٥١/٨ ، ووصف المباني ص ٣٧٧ ، ٤٣٥ .

(١) م : وقولى : « وأما ثم فللجمع والمهلة » مثال ذلك : قام زيد ثم عمرو : إذا أردت أن قيام عمرو وقع بعد قيام زيد بزمان . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « إلا أنها تفارقها في أن ما بعدها لا يكون إلا جزءاً مما قبلها » مثال ذلك : قام القوم حتى زيد . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « ولا يكون إلا عظيماً أو حقيراً » مثال ذلك قولك : خرج الناس حتى الأمير ، واستنتت الفصال حتى القرعى ، وهى التى أصابها القرع ، وهو مجذرى الفصال . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « وأما أو فلها خمسة معان » إلى آخره ، مثال الشك قولك : قام زيد أو عمرو ،

إذا كنت لاتعلم القائم منهما ومثال الإبهام قوله تعالى : ﴿ أَتَيْنَاهَا أُمْرًا كَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾ [يونس : ٢٤] فأبهم متى يأتيها أمره على المخاطب ، واستأثر بعلم ذلك سبحانه ، ومثال التخيير قولك : خذ من مالى ديناراً أو ثوباً ، ومثال الإباحة قولك : جالس الحسن أو ابن سيرين ؛ ألا ترى أنه أباح له أن يجالسهما أو يجالس أحدهما ، وليس له مثل ذلك فى التخيير . أ هـ .

فَأَوْ ، فَصَلَّتْ مَا قَالَتْ الْيَهُودُ مِمَّا قَالَتْ النَّصَارَى .

وَأَمَّا أَمْ ، فَتَكُونُ مُتَّصِلَةً وَمُنْفَصِلَةً .

فَالْمُنْفَصِلَةُ : يَتَقَدَّمُهَا الْاسْتِفْهَامُ وَالْحَبْرُ ، وَلَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا الْجُمْلَةُ / . وَتَتَقَدَّرُ وَخَدَّهَا

٤٩ أ

يَبْلُ ، وَالْهَمْزَةُ وَجَوَابُهَا نَعَمْ أَوْ لَا ، التَّقْدِيرُ : بَلْ أَعْمَرُوا قَائِمٌ .

وَالْمُتَّصِلَةُ : هِيَ الْعَاطِفَةُ ، وَهِيَ الَّتِي لَا يَتَقَدَّمُهَا إِلَّا هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ لَفْظًا أَوْ نِيَّةً ، وَلَا

يَكُونُ مَا بَعْدَهَا إِلَّا مَفْرَدًا أَوْ فِي تَقْدِيرِهِ ، وَتَتَقَدَّرُ مَعَ الْهَمْزَةِ بِأَيْهَمَا ، أَوْ أَيْهَمِ ، وَجَوَابُهَا أَخَذُ

الشَّيْقَيْنِ ، أَوْ الْأَشْيَاءِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : « أَقَامَ زَيْدٌ أُمَّ عَمْرٍو » ، التَّقْدِيرُ : أَيْهَمَا قَامَ .

وَالْأَحْسَنُ فِيهِمَا تَوْسِطُ الَّذِي لَا يَسْأَلُ عَنْهُ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : « أَزَيْدٌ قَامَ أُمَّ عَمْرٍو » .

وَقَدْ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : « أَقَامَ زَيْدٌ أُمَّ عَمْرٍو » ، وَتَأْخِيرُهُ نَحْوُ قَوْلِكَ : « أَزَيْدٌ

أُمَّ عَمْرٍو قَامَ » .

وَأَمَّا إِمَّا : فَلَهَا ثَلَاثَةٌ مَعَانٍ : الشُّكُّ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : « قَامَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٍو » .

وَالِإِبْهَامُ كَذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّكَ تَعْلَمُ الْقَائِمَ مِنْهُمَا .

وَالتَّخْيِيرُ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : « تُخَذُ مِنْ مَالِي إِمَّا دِينَارًا ، وَإِمَّا ثوبًا » ، وَالْأَفْصَحُ فِيهَا :

كسرة الهمزة .

وَيَجُوزُ فَتْحُهَا ؛ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : [مِنَ الطَّوِيلِ]

١٧٨ - تُفْتَحُهَا أَمَّا شِمَالٌ عَرَبِيَّةٌ وَأَمَّا صَبَا جُنْحُ الظَّلَامِ هَبُوبٌ (١)

وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - الْأَفْصَحُ فِيهَا ، أَنْ تَتَكَرَّرَ وَقَدْ لَا تَتَكَرَّرُ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ

مَا يَبْنَى عَنْ تَكَرُّرِهَا ، وَهُوَ : إِمَّا « أَوْ » وَإِمَّا « إِلَّا » (٢) نَحْوُ قَوْلِهِ [مِنَ الْوَافِرِ] :

١٧٩ - فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَبِي بِحَقِّ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَنِيٌّ مِنْ سَمِينِي

(١) البيت : لأبي القمقام الأسدي وروى :

تلفحها أما شمال عربية وأما صبا جنح العشى هبوب

والشاهد فيه قوله : « أما » مرتين حيث فتحت همزتها ، والأصل إما وذلك لازم عند تميم

وقيس وأسد . وروى « أيمًا » بدل « أما » وهي لغة فيها .

ينظر : عروانة الأدب ٨٧/١١ ، والدرر ١٢٠/٦ ، وبلا نسبة في رصف الجاني ص ١٠١

وهمع الهوامع ١٣٥/٢ .

(٢) م : وقولي : « بشرط أن يكون في الكلام ما يبنى عن تكرارها وهو إما » ومثال =

وَالَا فَاطِرِخِي وَأَتَّخِذِي عَدُوًّا أُنْقِيبِكَ وَتُنْقِيْبِي (١)
وقد لا يكون في الكلام ما يُغنى عن تكرارها ؛ وذلك قليلٌ جداً ؛ نحو قوله [من
الطويل] :

١٨٠- تَهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِنَّمَا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَ حَيَالُهَا (٢)

= ذلك قوله : [من البسيط]

إِنَّمَا مُشِيفٌ عَلَى مَجْدٍ وَمَكْرَمَةٍ وَأَسْوَةٌ لَكَ فِيمَنْ يَهْلِكُ الْوَرَقُ

[البيت بلا نسبة في لسان العرب (شوف)] . أ هـ .

(١) البيتان : للمثقب العبدى ونسبا لسحيم بن وثيل ، ويروى البيت الأول هكذا :

فإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ أَحْيَى بِصَدَقٍ فَأَعْرِفُ مِنْكَ غَنِيَّ أَوْ سَمِينِي .

غنى بفتح العين المعجمة وتشديد الشاء المثناة ، من غث اللحم يفت ويغث بكسر الغين
وفتحها ، غثاثة وغبوثة ، فهو غث وغبث ، إذا كان مهزولاً . وكذلك غث حديث القوم
وأهث أي : ردؤ وفسد ، والمعنى ههنا : أعرف منك ما يفسد مما يصلح . وقال الدماميني :
الغث : الرديء ، والسمين : الخيد أي : فأعرف منك مساوئى من محاسنى ، فإن المؤمن مرآة
أخيه أو فأعرف ما يضرني منك مما ينفعني وأميز بينهما .

فاطرحنى : اتركنى وهو بتشديد الطاء افتعال من الطرح .

والشاهد فيهما : حذف « إِمَّا » الثانية استغناء عنها بـ « إِلَّا » .

ينظر : البيتان للمثقب العبدى في ديوانه ص ٢١١-٢١٢ ، والأزهية ص ١٤٠-١٤١ ،
وعزارة الأدب ٤٨٩/٧ ، ٨٠/١١ ، والدرر ١٢٩/٦ ، وشرح اختيارات المفضل ص ١٢٦٦-
١٢٦٧ ، وشرح شواهد المغني ١٩٠/١ ، ١٩١ ، ومغني اللبيب ٦١/١ ، وله أو لسحيم بن
وثيل في المقاصد النحوية ١٩٢/١ ، ١٤٩/٤ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٣٢ ، وجواهر
الأدب ص ٤١٥ ، وشرح الأشموني ٤٢٦/٢ ، وجمع الهوامع ١٣٥/٢ .

(٢) البيت لذى الرمة ونسب للفرزدق .

(و) تهاض (: يتجدد جرحها ، والباء في قوله (بدار) و(بأموات) سببية ، وجعلها
العيني ظرفية وقدر لجرورها صفة ، وقال : أي في دار تخرب .

وقدم الشيء قدماً بكسر ففتح ، فهو قديم ، وتقادم مثله . العهد : قال صاحب المصباح :
يقال : هو قريب العهد بكذا : أي قريب العلم والحال . والأمر كما ههدت ، أي : كما
عرفت ألم ، ألم الشيء إلماً ، أي : قرب ، والإلمام : النزول .

والشاهد فيه قوله : « وَإِنَّمَا بِأَمْوَاتٍ » يريد : « تَلَمَّ إِذَا بَدَارَ وَإِنَّمَا بِأَمْوَاتٍ » ، فحذف
« إِمَّا » الأولى مستغنياً عنها بالثانية ، والبصريون لا يجهزون إلا التكرير .

ينظر : البيت لذى الرمة في ديوانه ص ١٩٠٢ ، وشرح شواهد المغني ١٩٣/١ ، وشرح
عمدة الحفاظ ص ٩٤٢ ، والمقاصد النحوية ١٥٠/٤ ، وللفرزدق في ديوانه ٧١/٢ ، وشرح
المفصل ١٠٢/٨ ، والمنصف ١١٥/٣ ، ولذى الرمة أو للفرزدق في عزارة الأدب ٧٦/١١ =

وأما بَلْ ، ولا بَلْ ، فإن وقع بعدهما جملة ، كانا حَزَفِي ابتداء ، ويكون معناهما الإضراب عما قبلهما واستئناف الكلام الذي بعدهما ، والإضرابُ إما على جهة الإبطال (١) له ، وإما على جهة التوكيد من غير إبطال (٢) ، ولا المصاحبة لها لتأكيد معنى الإضراب (٣) .
وإن وقع بعدهما مفرد ، كانا حَزَفِي عطف ، ويكونُ معناهما الإضرابُ عن جعل الحكم للأول / وإثباته للثاني ، ولا يُعطفُ بهما في الاستفهام (٤) .

ب ٤٩

ولا المصاحبة لها في الإيجاب والأمر - نَفِي ؛ نحو قولك : « قَامَ زَيْدٌ ، لا بَلْ عَمْرُو » و « أَضْرِبْ زَيْدًا ، لا بَلْ عَمْرُو » .
وفي النفي والنفي - تأكيد ؛ نحو قولك : « لا تُضْرِبْ زَيْدًا لا بَلْ عَمْرُو » ، و « مَا قَامَ زَيْدٌ ، لا بَلْ عَمْرُو » .

وأما لَكِنْ : فإن وقع بعدها جملة ، كائت حرف ابتداء ، ويكون معناها الاستدراك ، ويتقدمها الإيجاب والنفي ، وتكون الجملة التي بعدها مُضَادَّةً لما قبلها ؛ وذلك نحو قولك : « قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو لَمْ يَثْمُ » ، و « مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو قَامَ » .
وإن وقع بعدها مُفْرَدٌ ، كائت عاطفة ، ويكون معناها الاستدراك ، ولا يعطف بها إلا بَعْدَ نَفِي (٥) .

٧٨ ، والدرر ١٢٤/٦ ، وبلا نسبة في الأزهية ص ١٤٢ ، والجنى الداني ص ٥٣٣ ، ووصف المباني ص ١٠٢ ، وشرح الأشموني ٤٢٦/٢ ، ومعنى اللبيب ٦١/١ ، وجمع الهوامع ١٣٥/٢ .

(١) م : وقولِي : « والإضراب : إما على جهة الإبطال ، مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَنْ نُؤْتِيَكَ مِنَ الرَّحْمَنِ وَلَدًا سُبْحَانَ اللَّهِ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٦] ف « بَلْ » أضرب بها عما تقدم ، على جهة إكذابهم ، وإبطال ما قالوا . أ هـ .

(٢) م : وقولِي : « وإما على جهة التوكيد من غير إبطال ، مثال ذلك : قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَلْحَقْنَا مِنْ تَرَكٍ وَذَكَرَ اسْمَهُ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْتَوْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [الأعلى : ١٤ ، ١٦] ألا ترى أن الخبر عن تركي لم يرد لإبطاله ؛ بل ترك وانصرف عنه إلى خبر آخر . أ هـ .

(٣) م : وقولِي : « ولا المصاحبة لها ؛ لتأكيد معنى الإضراب ، مثال ذلك : قولك : قام زيد ، لا بَلْ عمرو قائم . أ هـ .

(٤) م : وقولِي : « ولا يعطف بها في الاستفهام ، أعني : أنه لا يقال : أقام زيد بَلْ عمرو ، ولا : هل قام زيد ؟ بَلْ عمرو ؟ . أ هـ .

(٥) م : وقولِي : « ولا يعطف بها إلا بعد النفي ، أعني أنه يقال : ما قام زيد لكن عمرو ، ولا يجوز أن يقال : قام زيد لكن عمرو . أ هـ .

وأما « لا » فلاخراج الثاني ممّا دخل فيه الأول ، ولايعطف بها إلا بعد أمرٍ أو إيجاب (١) .

ويجوزُ في الأسماء كلها عطفُ بعضها على بعضٍ من غير شرط ، إلا ضمير الخفض ، فإنه لا يعطفُ عليه إلا بإعادة الخافض ؛ نحو قولك : « مررتُ بك ويزيد » . وضمير الرفع المتصل ، فإنه لا يعطف عليه إلا بعد تأكيده بضمير رَفِعٍ مُتَّفَعِلٍ (٢) ، أو طول يقوم مقام التأكيد ؛ نحو قولك : « قُمتُ اليومَ وزَيْدٌ » ، « وماقُمتُ ولا عَمَرُو » . ولولا « الظرف » ، و « لا » الفاصلان بين المعطوف والمُعْطُوف عليه لم يكن بُدٌّ مِنَ التأكيد .

فأما قوله [من الكامل] :

١٨١- وَرَجَا الْأَخْيَطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ زَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبْتُ لَهُ لِيَتَّالَا (٣)

وقول الآخر [من البسيط] :

١٨٢- أَلَانَ قَرَبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ (٤)

(١) م : وقولي : « وأما لا » ، فلاخراج الثاني مما دخل فيه الأول ، ولايعطف بها إلا بعد أمر أو إيجاب ، مثال ذلك قولك : اضرب زيدا لا عمرا ، وقام زيد لا عمرو . أ هـ .
(٢) م : وقولي : « بعد تأكيده بضمير رفع منفصل » مثال ذلك قولك : قمت أنت وزيد . أ هـ .
(٣) البيت المجرور .

والشاهد فيه قوله : « لم يكن وأب » حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع ، وهو قوله : « أب » على الضمير المرفوع المستتر في « يكن » ، الذي هو اسم « يكن » ، من غير أن يؤكد ذلك الضمير بالضمير المنفصل ، أو يفصل بين المعطوف والمُعْطُوف عليه ، وهذا فاش في الشعر .

ينظر : ديوانه ص ٥٧ ، والدرر ١٤٩/٦ ، وشرح التصريح ١٥١/٢ ، والمقاصد النحوية ١٦٠/٤ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٧٦/٢ ، وأوضح المسالك ٣٩٠/٣ ، وشرح الأشموني ٤٢٩/٢ ، وجمع الهوامع ١٣٨/٢ .

(٤) المعنى : قربت تفعل كذا أي : جعلت تفعله ، والمعنى : هجوك لنا من عجائب الدهر ، فقد كثرت فلا يتعجب منها .

والشاهد فيه قوله : « فما بك والأيام » حيث عطف « الأيام » على الضمير المجرور في « بك » بغير إعادة حرف الجر ، وهذا ، عند البصريين ضرورة ، أما الكوفيون فيجيزون ذلك . ينظر : الإنصاف ص ٤٦٤ ، وخزانة الأدب ١٢٣/٥ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، وشرح الأشموني ٤٣٠/٢ ، والدرر ٨١/٢ ، ١٥١/٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٠٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٠٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٦٢ ، وشرح المنفصل ٧٨/٣ ، ٧٩ ، =

فضرورتان .

ولا يجوزُ تقديمُ المعطوفِ عَلَى المعطوفِ عليه ، إلا في الواو خاصة بشرط ألا يكون المعطوف مخفوضاً^(١) ، وألا يؤدي التقديم إلى وقوع حرفِ العطف صدراً ، أو إلى أن يلي عاملاً غير متصرف ، وبابه مع ذلك الشعر ؛ نحو قوله [من الكامل] :

١٨٣- لَعَنَ الْإِلَٰهَ وَزَوَّجَهَا مَعَهَا هِنْدَ الْهِنْدِ طَوِيلَةَ الْبَطْرِ^(٢)

ولا يجوزُ - أيضاً - الفصل بين حرفِ العطف والمُعطوف إلا بالقسم أو بالظرف ، أو المحرور بشرط أن يكون حرفِ العطف على أزيد من حرف واحد ؛ نحو قولك : « قَامَ زَيْدٌ لَا وَاللَّهِ / عَمَّرُوهُ » ، ولا يجوزُ : « وَاللَّهِ عَمَّرُوهُ » ، إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من المنسرح] :

١٨٤- يَوْمًا تَرَاهَا كَثِيبِهِ أَزْدِيَّةِ الْ- عَضْبِ وَيَوْمًا أَدِيمَهَا نَيْلًا^(٣)

وإذا تقدّم معطوف ومعطوف عليه ، وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما ، فإن كان العطف بالواو ، كان الضمير على حسبهما ؛ نحو قولك : « زَيْدٌ وَعَمَّرُو قَامَا » ، ولا يجوزُ الإفراد إلا في الشعر ؛ نحو قوله [من الخفيف] :

١٨٥- إِنْ شَرَّخَ الشُّبَابِ وَالشُّعْرَ الْأَسَدِ حَوْدًا مَا لَمْ يُقَاصَ كَانَا مَجْتُونًا^(٤)

= والكتاب ٣٩٢/٢ ، واللمع في العربية ص ١٨٥ ، والمقاصد النحوية ١٦٣/٤ ، وجمع الهوامع ١٣٩/٢ ويروى « فالهوم » بدلاً من « الآن » .

(١) م : وقولى : « بشرط ألا يكون المعطوف مخفوضاً » إلى آخره أعنى : أنه لا يقال : مررت وعمرو يزيد ؛ لأن المعطوف مخفوض ، ولا يقال : وعمرو زيد قائمان ؛ لأن ذلك يؤدي إلى وقوع حرفِ العطف صدراً ، ولا يقال : إن وعمرا زيدا قائمان ؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يباشر المعطوف إن ، وهي عامل غير متصرف . أ هـ .

(٢) البيت : لحسان بن ثابت .
والشاهد فيه تقديم المعطوف ، وهو قوله « وزوجها » على المعطوف عليه ، وهو قوله : « هند الهند » .

ينظر : ديوانه ص ٣٥٠ ، والدرر ١٦٠/٦ وجمع الهوامع ١٤١/٢ .

(٣) البيت : للأعشى .
والشاهد فيه قوله : « ويوما أديمها » حيث فصل بين الواو ومعطوفها بالظرف ، وهو قوله « يوما » والمعطوف عليه هو الضمير في « تراها » .

ينظر : ديوانه ص ٢٨٣ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٤ ولسان العرب (خمس) ، (تل) ، (آدم) وشرح عمدة الحافظ ص ٦٣٦ .

(٤) البيت : لحسان بن ثابت .

أو في نادر من الكلام ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ [التوبة : ٦٢] . وحتى في ذلك بمنزلة الواو^(١) .

وإن كان العطف بالفاء ، جاز أن يكون الضمير على محسبهما .
وأن يكون مفردًا ؛ فتقول : زيدٌ فعمرو قاما وإن شئت : قام .
وإن كان العطف بـ « ثم »^(٢) ، جاز - أيضًا - الوجهان ، إلا أن الأفراد أحسن ، وإن كان العطف بغير ذلك من حروف العطف ، لم يجز إلا الأفراد .

فأما قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَاقِرًا فَإِنَّهُ أَتَىٰ بِهَا ﴾ [النساء : ١٣٥] فَشَادُّ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، ولا يجوزُ عَطْفُ فَعْلٍ عَلَى فَعْلٍ إِلَّا بِشَرَطِ اتِّفَاقِهِمَا فِي الزَّمَانِ ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَتَّفَقَا مَعَ ذَلِكَ فِي الصَّيْفَةِ^(٣) .

وقد لا يتفقان فيهما ؛ نحو قولك : إِنْ قَامَ زَيْدٌ وَخَرَجَ بِقَمِيٍّ بِكَرٍّ .
ويجوز حذف حروف العطف والمعطوف إذا فهم المعنى ، ومن كلامهم : رَاكِبُ الثَّاقَةِ طَلِيحَانٌ . التقدير : والثاقة .

وحذف حرف العطف والمعطوف عليه ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلِقَ ﴾ [الشعراء : ٦٣] .

التقدير : فَضْرِبَ فَأَنْفَلِقَ ، فَحَدَفَ ضْرِبَ ، والفاء الداخلة على انفلق ، ويكون إعراب المعطوف على حسب إعراب المعطوف عليه في اللفظ^(٤) ، أو في الموضع إن

= والشاهد : قوله : « يعاص » حيث أهد الضمير على المعطوف والمعطوف عليه مفردًا ؛ وهذا جائز في الشعر ، والقياس : أن يقول « يعاصا » .

ينظر : ديوانه ص ٢٨٢ ، ولسان العرب (شرح) ، وتهذيب اللغة ١٨/٧ ، وجمهرة اللغة ص ٩٢ ، ٥٨٥ ، وتاج العروس (شرح) ، وديوان الأدب ١٠١/١ ، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٢٦٩/٣ ، والمخصص ٣٨/١ .

(١) م : وقولى : « وحتى في ذلك بمنزلة الواو » أهدى أنه لا يقال : القوم حتى زيد قام ، إلا في ضرورة . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كان العطف بـ ثم ... إلى آخره ، مثال ذلك : قولك : إن يتم زيد ثم عمرو قام ، وإن شئت قاما . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « والأحسن أن يتفقا مع ذلك في الصيغة » مثال ذلك قولك : إن يتم زيد ويخرج ، يتم بكر . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « على حسب إعراب المعطوف عليه في اللفظ » مثال ذلك قولك : قام زيد و عمرو . أ هـ .

كان له مَوْضِعٌ (١) .

ويجوزُ أن تعطف بحرف عَطْفٍ وَاحِدٍ اسمين فصاعداً ، على اسمين فصاعداً ما لم يُؤدِّ ذلك إلى نياحة حرف العطف مَتَابَ عاملين ، فتقول : « أَهْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا بَكْرًا مِنْطَلِقًا وَجَعْفَرًا خَالِدًا عَبْدَ اللَّهِ مَقِيمًا » .

ولو قلت : « إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، وَالْقَصْرِ عَمْرًا » ، لم يَجُزْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤدِّي إلى نياحة الواو مَتَابَ إِنَّ .

فإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك / : يُؤوَّلُ على حذف الخافض ؛ لدلالة ما قبله عليه

من غير أن يجعل حرف العطف نائباً منابه ؛ نحو قوله [من المتقارب] :

١٨٦- أَكَلُ امْرِئٍ تَحْسِينًا امْرَأًا وَنَارٍ تَوَقُّدًا بِاللَّيْلِ نَارًا (٢)

فعطف نَارًا على « امرئ » المنخفض ، وحذف « كلاً » لدلالة ما قبله عليه ؛ كأنه قال : وَكُلَّ نَارٍ .

وكذلك يتخروج كل ما جاء من مثل هذا .

وإذا نَقِيتَ في هذا الباب ، بقي الكلام بعد دُخُولِ حرف النفي عليه ، عَلَى حَسَبِ

ما كان قَبْلَ ، فتقول في نَفَى « قَامَ زَيْدٌ فَعَمَّرُوهُ » : « مَا قَامَ زَيْدٌ فَعَمَّرُوهُ » ، إلا في نحو

(١) م : وقولى : « أو في الموضع إن كان له موضع » مثال ذلك ما جاءني من رجل ولا امرأة ، برفع « امرأة » عطفاً على موضع « رجل » ، وهو الرفع ؛ لأنه فاعل . أ هـ .

(٢) البيت لأبي ذؤاد

والشاهد فيه قوله : « ونار » حيث حذف المضاف « كل » وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف ، وذلك لأن المضاف المهدوف معطوف على مماثل له ، وهو قوله : « كل امرئ » .

ينظر : ديوانه ص ٣٥٣ ، والأصمعيات ص ١٩١ ، وأمالي ابن الحاجب ١/١٣٤ ، ٢٩٧ ، وخرزانة الأدب ٩/٥٩٢ ، ١٠/٤٨١ ، والدرر ٥/٣٩ ، وشرح التصريح ٢/٥٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٩ ، وشرح شواهد المغني ٢/٧٠٠ ، وشرح عمدة الخالط ص ٥٠٠ ، وشرح المفصل ٣/٢٦ ، والكتاب ١/٦٦ ، والمقاصد النحوية ٣/٤٤٥ ، ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٩ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/٤٩ ، والإنصاف ٢/٤٧٣ ، وأوضح المسالك ٣/١٦٩ ، وخرزانة الأدب ٤/٤١٧ ، ٧/١٨٠ ، ووصف المباني ص ٣٤٨ ، وشرح الأشموني ٢/٣٢٥ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٩ ، وشرح المفصل ٣/٧٩ ، ١٤٢ ، ٨/٥٢ ، ٩/١٠٥ ، والمعتصم ١/٢٨١ ، ومغني اللبيب ١/٢٩٠ ، وجمع الهوامع ٢/٥٢ .

قولك : « مَرَزْتُ بَزِيدَ وَعَمْرُو » ، فَإِنَّكَ إِذَا قَدَّرْتَ الْكَلَامَ عَلَى فَعَلَيْنِ ، وَأَعْنَى بِذَلِكَ :
 أَنَّ يَكُونُ مَرُورُكَ بِبَزِيدٍ مُنْفَصِلًا عَنِ مَرُورِكَ بِعَمْرُو ، قُلْتَ فِي النَّحْوِ « مَا مَرَزْتُ بَزِيدًا » ،
 وَ « مَا مَرَزْتُ بِعَمْرُو » ، وَإِنْ كَانَ مَرُورُكَ بِهِمَا وَاحِدًا ، قُلْتَ « مَا مَرَزْتُ بَزِيدًا
 وَعَمْرُو » .

• • •

بَابُ التَّوَكِيدِ

التوكيد لفظ يُرَادُ به تمكينُ المعنى في النفس ، أو إزالة الشكِّ عن الحديث ، أو المحدث عنه .

فالذي يُرَادُ به تمكين المعنى في النفس ، التوكيدُ اللفظي ويكون في المفرد ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ ذَا ذَا ذَا ﴾ [الفجر : ٢١] .

والجملة ؛ نحو قولك : ه الله أكبر الله أكبر ، إلا أنك إذا أكذت الحرف ، فلا بد أن تذكر معه ما يدخل عليه ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود : ١٠٨] .

ولا يجوز أن تأتي بالحرف وحده ، إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الوافر]

١٨٧- فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِيَلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً^(١)

والذي يُرَادُ به إزالة الشك عن الحديث ، التأكيدُ بالمضمر ، فإذا قلت : « مَا تَزِيدُ مَوْتًا » ارتفع الجواز .

والذي يُرَادُ به إزالة الشك عن المحدث عنه ، التأكيدُ بالألفاظ التي يُتَوَكَّبُ لها في النحر ، وهي للواحد المذكر : نفسه ، وعينه ، وكلمته ، وأجمع ، وأشجع ، وقد يُقال : أبصع ، وأبتع ، وللاتين : أنفسهما ، [وأعينهما]^(٢) ، وكلاهما ، وللجميع : أنفسهم ، وأعينهم ، وكُلُّهم ، وأجمعون ، وأكثعون ، وقد يُقال : أيضًا :

(١) البيت لمسلم بن معبد الوالبي .

والشاهد فيه قوله : « لما بهم » حيث أكد الشاهر اللام الجارة - وهي حرف غير جوازي - توكيدًا لفظيًا ، فأعادها بنفس لفظها الأول من غير أن يفصل بين المؤكد والتوكيد . وتوكيد الحروف غير الجوازية من غير فصل بين المؤكد والتوكيد شاذ . ويروى عجز البيت : « وما بهم من البلوى دواء » ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

ينظر : خزانة الأدب ٣٠٨/٢ ، ٣١٢ ، ١٥٧/٥ ، ٥٢٨/٩ ، ٥٣٤ ، ١٩١/١٠ ، ١١١/١١ ، ٢٦٧ ، ٢٨٧ ، ٣٣٠ ، والدرر ١٤٧/٥ ، ٥٣/٦ ، ٢٥٦ ، وشرح شواهد المعنى ص ٧٧٣ ، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٧١ ، وأوضح المسالك ٣٤٣/٣ ، والجنى الداني ص ٨٠ ، ٣٤٥ ، والخصائص ٢٨٢/٢ ، ووصف المباني ص ٢٠٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٢ ، ٣٣٢ ، وشرح الأشموني ٤١٠/٢ ، وشرح التصريح ١٣٠/٢ ، ٢٣٠ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٦ ، والمختصب ٢٥٦/٢ ، ومغني اللبيب ص ١٨١ ، والمقاصد النحوية ١٠٢/٤ ، وجمع الهوامع ١٢٥/٢ ، ١٥٨ .

(٢) سقط في ط .

أَبْصَعُونَ ، وَأَبْتَعُونَ ، وللواحدة : نفسها ، عينها ، كلها ، جمعاء ، كَثَعَاء ، وقد يُقَالُ : بَصَعَاء ، بَتَعَاء ، وللثنتين ، أنفسهما ، أعينهما / ، كَلْتَاهُمَا ، ولجماعة المؤنث : أَنفُسُهُنَّ ، أعينهن ، كلهنَّ ، جَمَعَ ، كَتَعَ ، وقد يُقَالُ : بَصَعَ ، وَبَتَعَ .
وكلُّ جَمْعٍ لما لا يعقل ، فالعربُ قد تعاملهُ معاملة جماعة المؤنثات ، وقد تُعامله معاملة الواحدة ^(١) ، فأما قولُ الشاعر [من الطويل] :

١٨٨ - يَمُتُ بِقُرْبَى الزَّوْنَيْنِ كِلَيْهِمَا إِلَيْكَ ، وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبٍ ^(٢)

فمن تذكير المؤنث ؛ حملاً على المعنى للضرورة ؛ كأنه قال : بِقُرْبَى الشَّخْصَيْنِ كِلَيْهِمَا .
فأما النفسُ والعينُ ، وتثنيتهما ، وجمعهما ^(٣) ، فيؤكدُ بها ما بُتت حقيقتهُ تبعضُ أو لم يتبعض .

وسائرُ ألفاظِ التأكيد ، لا يؤكدُ به إلا ما يتبعض بذاته ^(٤) ، أو يعامله ؛ نحو قولك :
رَأَيْتُ زَيْدًا كُلَّهُ .

وإذا اجتمعت ألفاظُ التأكيد ، بدأتُ منها بالنفس ^(٥) ثم بالعين ، ثم بكلُّ ، ثم بأجمع ، ثم بأكتع .

(١) م : باب التوكيد

وقولي : « وكل جمع لما لا يعقل ، فالعرب تعامله معاملة جماعة المؤنث ، وقد تعامله معاملة الواحدة » مثال ذلك : قولك : قبضت الدراهم كلهن وكلها ؛ كما تقول : رأيت الهندات كلهن ، ورأيت هذا كلها . أ هـ .

(٢) البيت : لهشام بن معاوية .

الشاهد فيه قوله : « كليهما » فإنه وقع موقع « كليهما » حملاً على المعنى للضرورة ؛ كأنه قال : « بقربي الشخصين كليهما » .

ينظر : المقاصد النحوية ١٠٦/٤ ، وبلا نسبة لي شرح الأشموني ٤٠٧/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٥٩ .

(٣) م : وقولي : « وأما النفس والعين وتثنيتهما وجمعهما ... إلى آخره ، مثال تأكيد غير المتبعض : قولك : قام زيد نفسه وعينه ، ومثال تأكيد المتبعض قبضت المال نفسه عنه ، ورأيت الزيدتين أنفسهما أعينهما ، ومررت بالزيدين أنفسهم أعينهم . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وسائر ألفاظ التوكيد لا يؤكد بها إلا ما تبعض بذاته » مثال ذلك : قبضت المال كله . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « وإذا اجتمعت ألفاظ التأكيد ، بدأت منها بالنفس ... إلى آخره ، مثال ذلك قبضت المال نفسه عنه كله أجمع أكتع أبصع ابتع . أ هـ .

وأما أبصع ، وأتبع ، فلك تقديم أيهما شئت ، وعلى هذا الترتيب يكون المؤنث والتثنية والجمع ، فإن لم تأت بالنفس ، أتيت بما بقي على الترتيب (١) ، فإن لم تأت بالعين ، أتيت أيضا بما بقي على الترتيب .
وكذلك إن لم تأت بكل ، أتيت بما بقي على الترتيب (٢) ، فإن لم تأت بالجمع ، لم تأت بما بعده .

وبجوز تأكيد الأسماء كلها ، إذا احتج إلى ذلك إلا النكرات ، فإنها لا تؤكد ، فأما قوله [من الرجز] :

١٨٩- قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا (٣)

فضرورة ، وكذلك قول الآخر [من الرجز] :

١٩٠- تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَمًا (٤)

- (١) م : وقولي : « وإن لم تأت بالنفس ، أتيت بما بقي على الترتيب » أصح أنك تقول قبضت المال عنه كله أجمع أكتع أبصع أتبع ، أو قبضت المال كله أجمع أكتع أبصع أتبع . أ هـ .
(٢) م : وقولي : « وكذلك إن لم تأت بكل » تأتي بما بقي على الترتيب « مثال ذلك : قولك قبضت المال نفسه عنه أجمع أكتع أبصع أتبع ، أو قبضت المال أجمع أكتع أبصع أتبع . أ هـ .
(٣) قال البغدادي : وهذا البيت مجهول لا يعرف قائله ، حتى قال جماعة من البصريين : إنه مصنوع .

والبكرة : بفتح الموحدة وسكون الكاف ، إن كانت البكرة التي يستقى عليها الماء من البحر . فصرت بمعنى : صوتت . من صر الباب بصر صريحا ، أي صوت ، فيكون المعنى : ما انقطع استقاء الماء من البحر يوما كاملا ، وإن كانت الفتية من الإبل مؤنث البكر وهو الفتى منها - قال أبو عبيدة : البكر من الإبل بمنزلة الفتى من الإنسان . والبكرة بمنزلة الفتاة ، والقلوص بمنزلة الجارية والبحر بمنزلة الإنسان ، والجمال بمنزلة الرجل ، والناقة بمنزلة المرأة - فصرت بالبناء للمفعول ، يقال صررت الناقة : شددت عليها الصرار ، وهو خيط يشد فوق الخلف والتودية لئلا يرضعها ولدها .

والشاهد فيه قوله : « يوما أجمعا » حيث أكد النكرة به أجمعا ، على مذهب الكوفيين ، والبصريون يمنعون ذلك .

ينظر : أسرار العربية ص ٢٩١ ، والإنصاف ٤٥٥/٢ وخزانة الأدب ١٨١/١ ، والدرر ٦/٣٩ ، وشرح الأشموني ٤٠٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٨٥ ، وشرح صمد الحافظ ص ٥٦٥ ، وشرح المفصل ٤٤/٣ ، والمقاصد النحوية ٩٥/٤ .

(٤) البيت لأعرابي .

ففيه ضرورتان : تأكيد النكرة ، واستعمال أكتع غير تابع لأجمع .
 وإن كان معنى الكلام يُغنى عن التأكيد ، لم يَجْزِ التأكيد ، لا تقول : اختصم
 الزيدان كلاهما ، إذ لا فائدة فيه ، لأنه معلوم أن الاختصاص إنما يكون من اثنين .
 ولا يجوز تأكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس والقرين ، إلا بعد تأكيده بضمير رفع
 منفصل ، نحو قولك : قُتت أنت نفسك .

= قال ابن عبد ربه (في العقد الفريد) : نظر أعرابي إلى امرأة حسناء ومعهما صبي يركي ،
 فكلما ركى قبلته ، فأنشأ يقول هذا الرجز .
 (الذلفاء) بفتح الدال المعجمة وبعد اللام الساكنة فاء : وصف مؤنث أذلف ، ومن
 الذلف ، وهو صخر الأنف واستواء الأرنبة . ويحتمل أنه اسم امرأة منقول من هذا .
 وحال حولا من باب قال ، إذا مضى . ومنه قيل للعام حول وإن لم يمض ، لأنه سيكون
 حولا ، تسمية بالمصدر .
 (و أكتع) قال صاحب الصحاح : يقال : إنه مأخوذ من قولهم : أتى عليه حول كئيع ، أي
 تام .

والشاهد فيه قوله : حولا أكتعا ، حيث أكد النكرة المحدودة ، وهو مذهب الكوفيين .
 والنكرة لا تؤكد مطلقاً عند أكثر البصريين بشيء من ألفاظ التوكيد لأنها معارف فلا تتبع
 النكرة وأجازها بعضهم مطلقاً سواء كانت محدودة أم لا نقله ابن مالك في شرح التسهيل .
 ورأى الأخصش والكوفيين يجوزون توكيدها إن كانت محدودة أي مؤنثة وإلا فلا قال ابن
 مالك : وهذا القول أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولأن فيه فائدة لأن من قال صمت
 شهراً ، قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد ، ومن الوارد
 فيه قوله : قد صرت البكرة يوماً أجمعا الشاهد فإن قال البصريون إنه مصنوع فهناك غيره من
 الشواهد مثل : قول الشاعر : تحملني الذلفاء حولا أكتعا وقوله : أوفت به حولا وحولا
أجمعا ، وقول عائشة رضي الله عنها : ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهراً
كله إلا رمضان ، أما غير المحدود فلا فائدة فيه ، فلا يقال اعتكف وقتاً كله ، ولا رأيت شيئاً
 نفسه والمانعون مطلقاً أجابوا بأن ما ورد من ذلك محمول على البدل أو النعت أو الضرورة .
 والزمخشري يري أن النكرات لا تؤكد بالتوكيد المعنوي ، وإنما تؤكد بالتوكيد اللفظي لا غير
 لو قلت أكلت رغيفاً كله أو قرأت كتاباً أجمع لم يجز وإنما تقول أكلت رغيفاً رغيفاً ، أو قرأت
 كتاباً كتاباً وإنما لم تؤكد النكرات بالتوكيد المعنوي لأن النكرة لم تثبت لها حقيقة والتأكيد
 المعنوي إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته وتمكين ما لم يثبت في النفس محال فأما
 التوكيد اللفظي فهو أمر راجع إلى اللفظ وتمكينه في ذهن المخاطب وسمعه خوفاً من توهم الجواز
 أو توهم غفلة عن استماعه .

ينظر : الدرر ٣٥/٦ ، ٤١ ، وخزانة الأدب ١٦٩/٥ ، وشرح الأشموني ٤٠٦/٢ ، وشرح ابن
 عقيل ص ٣٨٥ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٦٢ ، ٥٦٥ ، ولسان العرب (كئيع) ، والمقاصد
 النحوية ٩٣/٤ ، وجمع الهوامع ١٢٣/٢ ، ١٢٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٣ .

فإن أكدته بكلِّ وما في معناها ، لم يحتج إلى شيء من ذلك ؛ نحو قولك : « قُتِمْتُمْ
أجمعون » .

ولا يجوز عطف بعض ألفاظ التأكيد على بعض ، وما كان منها على فعلاء ؛
كجمعاء لم يتصرف للتأنيث اللازم وما كان منها على فُعل ، لم يتصرف
للتثنية والعَدْل عن فعالي إلى فُعل ؛ لأنَّ جمعاء كصحراء ، فكان / قياسها : ٥١
جماعى ك « صحارى » ، فعدلت عن ذلك .

وتجرى العرب مجرى كلِّ في التأكيد ، اليد والرجل ، والزرع والضروع ، والظفر
والبطن ، والسهْل والجبل ، وقضهم بقضيضهم ، فتقول : « ضَرَبْتُ زَيْدًا الظُّفْرَ
والبَطْنَ ، واليَدَ ، والرَّجْلَ » ، « ومَطَرْنَا الزُّرْعَ والضُّرْعَ ، والسَّهْلَ ، والجَبَلَ » أى :
مَطَرْنَا مَا لَنَا كُلَّهُ ، « وجاءَ القَوْمُ قَضَيْتُهُم بِقَضِيضِهِمْ » أى : كلهم .

وكذلك - أيضًا - تجرى العرب مجرى التأكيد بكلِّ أسماء العدد من ثلاثة إلى
عشرين ، فتقول : « مَرَزْتُ بالقَوْمِ ثلاثهم » ، وكذلك إلى العشرة ، « ومَرَزْتُ بالقَوْمِ
أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، وَأَحَدَ عَشَرَ » ، ولا تذكر التمييز ، وَأَحَدَ عَشْرَهُمْ ، وهو أضعفها ،
وكذلك إلى العشرين ، والمعنى فى ذلك كله : مَرَزْتُ بالقَوْمِ كُلَّهُمْ .

* * *

بَابُ الْبَدَلِ

الْبَدَلُ إِهْلَامُ السَّمِيعِ بِمَجْمُوعِ اسْمَيْنِ ، أَوْ فِعْلَيْنِ عَلَى جِهَةِ تَبْيِينِ الْأَوَّلِ ، أَوْ تَأْكِيدِهِ ، وَعَلَى أَنْ يُتَوَى بِالْأَوَّلِ مِنْهُمَا الطَّرْحُ مَعْنَى لَا لَفْظًا ، فَمِثَالُ مَجِيئِهِ لِلتَّبْيِينِ ، قَوْلُكَ : « قَامَ أَخُوكَ زَيْدًا » .

ومثال مجيئه للتأكيد : « جَدَعْتُ زَيْدًا أَنْفَهُ » ، فمعلوم من قولك : « جَدَعْتُ زَيْدًا » أن المجدوع أنفه ، والدليل على أن الأول يتوى به الطرح ، أن البدل على نية استئناف عامل ، فإذا قلت : « قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ » ، فالتقدير « قَامَ أَخُوكَ » .

فترك الأول ، وأخذك في استئناف كلام آخر طرح منك له ، واعتماد على الثاني . والدليل على أنه في نية تكرار العامل - إظهاره في بعض المواضع ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ السَّلَاةُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [الأعراف : ٧٥] .

فأعاد اللام ، والدليل على أنه لا يتوى به الطرح من جهة اللفظ - إعادة الضمير عليه في مثل قولك : « سَرَقْتُ زَيْدًا ثَوْبَهُ » .

والبدل ستة أنواع :

بَدَلُ شَيْءٍ [مِنْ شَيْءٍ] ^(١) ، وهو أن يُبَدَلَ لَفْظًا مِنْ لَفْظٍ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ وَاقِعِينَ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ ^(٢) .

وبدل بعض من كل ^(٣) ، وهو أن تبدل لفظًا من لفظ ؛ بشرط أن يكون الثاني واقعا على بعض ما يقع عليه الأول .

وَبَدَلُ اشْتِمَالٍ ، وهو أن يُبَدَلَ لَفْظًا مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاقِعٍ عَلَى خَيْرِ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْآخَرُ ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ قَدْ يَجُوزُ بِهِ / الْاِكْتِفَاءُ عَنِ الثَّانِي ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : « سَرَقْتُ زَيْدًا ثَوْبَهُ » ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ قَدْ تَقُولُ : « سَرَقْتُ زَيْدًا » ، إِذَا سَرَقْتَ ثَوْبَهُ .

(١) سقط في ط .

(٢) م : باب البدل

قولى : « بدل شيء من شيء ... » إلى آخره مثال ذلك : قام زيد أخوك . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وبدل بعض من كل ... » إلى آخره ، مثال ذلك : قبضت المال بعضه . أ هـ .

وَيَبْدَلُ بَدَاءً ، وَهُوَ أَنْ تَبْدَلَ لَفْظًا تُرِيدُهُ مِنْ لَفْظٍ أَرَدْتَهُ أَوَّلًا ، ثُمَّ أَضْرَبْتَ عَنْهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : « إِنَّ الرَّجُلَ لَيَصَلِّي الصَّلَاةَ وَمَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ثَلَاثًا إِلَى الثُّمْرِ » (١) . كَأَنَّهُ قَالَ : بَلْ مَا كُتِبَ لَهُ ثَلَاثًا .

وَيَبْدَلُ الْغَلَطُ ، وَهُوَ أَنْ تَبْدَلَ لَفْظًا تُرِيدُهُ مِنْ لَفْظٍ سَبَقَ إِلَيْهِ لِسَانُكَ ، وَأَنْتَ لَا تُرِيدُهُ . وَيَبْدَلُ نِشْيَانٍ ، وَهُوَ أَنْ تُبْدَلَ لَفْظًا تُرِيدُهُ مِنْ لَفْظٍ تَوَهَّمْتَ أَنَّهُ الْمُرَادُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : « ضَرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا » .

فَذَكَرْتَ زَيْدًا غَالِطًا وَنَاسِيًا ، ثُمَّ أَتَيْتَ بِالْمُرَادِ ، وَهُوَ عَمْرٌ ، إِلَّا أَنَّ هَذَيْنِ الضَّرِيئَيْنِ ، لَمْ يَرُدَّ بِهِمَا سَمَاعٌ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ [مِنَ الْبَسِيطِ] :

١٩١ - لَمَّيَاءٌ فِي شَفْتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ وَفِي اللَّثَاتِ وَفِي أَنْبِيَاطِهَا شَنْبٌ (٢)
فَيُخْرِجُ عَلَى أَنْ يَكُونَ لَعَسٌ مُصَدَّرًا وَصَفَ بِهِ حُوَّةٌ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ : « رَجُلٌ عَذَلٌ »
أَيْ : حُوَّةٌ لَعَسَاءٌ .

وَالْحُوَّةُ ، السُّوَادُ الْخَالِصُ ، وَاللَّعَسُ سَوَادٌ تَشْبُوهُ حَمْرَةٌ .
وَيُشْتَرَطُ فِي بَدَلِ الْأَشْتِمَالِ وَبَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ ، أَنْ يَكُونَ فِي الْبَدَلِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ ، وَقَدْ بَجِيَءٌ مَحْدُورًا لِقَهْمِ الْمَعْنَى ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ جَدًّا ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَيُّ جَبُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، التَّقْدِيرُ : مِنْهُمْ .

(١) حسن أخرجه أحمد ٣١٩/٤ ، وأبو داود ٢١١/١ : كتاب الصلاة : باب ما جاء في نقصان الصلاة ، رقم ٧٩٦ ، والنسائي في السنن الكبرى ٢١١/١ ، كتاب السهو : باب في نقصان الصلاة ، رقم ٦١١ ، ٦١٢ ، وابن حبان في صحيحه ٢١٠/٥ ، ٢١١ (الإحسان) ، رقم ١٨٨٩ ، والبيهقي في السنن الكبرى ٢٨١/٢ ، كتاب الصلاة باب جماع أبواب المحشور في الصلاة والإقبال عليها ، من حديث عمار بن ياسر ، رضي الله عنه .
وفي البيهقي أيضًا عن أبي هريرة رضي الله عنه ، نحوه .

(٢) البيت لدى الرمة .
والشاهد فيه قوله : « حوة لعس » حيث جاء « لعس » بدل غلط من « حوة » ، وتأوَّلَهُ بعضهم بأنه من باب التقديم والتأخير ، والتقدير : في شفتيها حوة ، وفي اللثات لعس ، وفي أنيابها شنب .

ينظر : ديوانه ص ٣٢ ، والمخالفات ٢٩١/٣ ، والدرر ٥٦/٦ ، ولسان العرب (شنب) ، (لعس) ، (حوا) ، والمقاصد النحوية ٢٠٣/٤ ، وجمع الهوامع ١٢٦/٢ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٣٨/٢ .

والبَدَلُ ينقسم بالنظر إلى التعريف والتكبير أربعة أقسام :

معرفة من معرفة (١) .

ونكرة من نكرة (٢) .

ومعرفة من نكرة (٣) .

ونكرة من معرفة (٤) .

ولا يشترط في بدل النكرة من غيرها أكثر من أن يكون في ذلك فائدة .

فأما كونها من لفظ المُبدَل منه ، أو موصوفه ، فَعَبْرُ مشروط ؛ بدليل قوله : [من الوافر]

١٩٢ - فَلَا وَأَيْبِكْ خَيْرٌ مِنْكَ إِنِّي لَيُؤْذِينِي التَّحْمِمْ وَالصَّهِيلُ^(٥)

(١) م : وقولي : « معرفة من معرفة » مثال ذلك : قولك : ضربت زيدا أعماك ، قال الله تعالى :

﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة : ٦ ، ٧] أ هـ .

(٢) م : وقولي : « نكرة من نكرة » مثال ذلك : قوله تعالى : ﴿ إِذْ لِمَسْجَيْنَ مَنَازِلًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴾

[النبا : ٣١ ، ٣٢] . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « معرفة من نكرة » مثال ذلك : قوله سبحانه : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ

مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ [الشورى : ٥٢ ، ٥٣] . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « ونكرة من معرفة » مثال ذلك : قوله تعالى : ﴿ تَشْتَفَى بِأَلْيَسْبَةِ لَكَيْبَرٍ كَذِبَوْهُ ﴾

[الملق : ١٥ ، ١٦] . أ هـ .

(٥) البيت لشعير بن الحارس .

(فلا وأيبك خير منك) الكاف في أيبك ومنك مكسورة ، خطاب للمرأة التي لامته على

حب الحليل ، على طريق الالتفات من الغيبة إلى الخطاب ، وه لا ، نفي لما زعمته ، والواو

للقسم وجملة (إني ليؤذيني) إلخ جواب القسم . واختلفوا في معناه ، فقال أبو الفضل :

قوله ويؤذيني أي يهمني وليس هو لي في ملك . وقال أبو حاتم والفراسي : أي ليؤذيني فقد

التحمحم . وفي هذا حذف مضاف ، ورواه ابن الأعرابي : (في نوادره) وتبعه ابن دريد :

« ليؤذني » بنونين ، قال : يؤذني أي يحجيني ، من أذنت له . قال أبو محمد الأسود

الأعرابي فيما كتبه على نوادر ابن الأعرابي وسماه (ضالة الأديب) : وصوابه « ليؤذني

التحمحم » من الإهداء ، أي فقدان التحمحم ، فحذف .

والتحمحم : صوت الفرس إذا طلب العلف . يقال حمحم الفرس وتحمحم . وصهيل

الفرس : صوته مطلقاً ، فهو من عطف العام على الخاص .

والشاهد فيه قوله : « خير » بالجر حيث أبدله من المعرفة ، وهو قوله : « أيبك » ويتقدير

الموصوف : أي : رجل خير منك ، وهذا البدل بدل كل من كل ، ومع اعتبار الموصوف

يكون الإبدال جارياً على القاعدة ، وهي أنه إذا كان البدل نكرة من معرفة يجب

وصفها ويروي برفع « خير » ، كأنه قال : هو خير منك .

فَخَيْرٌ مِنْكَ بَدَلٌ مِنْ أَيْكَ ؛ وَهُوَ نَكْرَةٌ وَأَبُوكَ مَعْرِفَةٌ .

وَالْبَدَلُ - أَيْضًا - يَنْقَسِمُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْإِظْهَارِ وَالْإِضْمَارِ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ :

ظَاهِرٌ مِنْ ظَاهِرٍ (١) .

وَمُضْمَرٌ مِنْ مُضْمَرٍ (٢) .

وظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ (٣) .

وَمُضْمَرٌ مِنْ ظَاهِرٍ (٤) .

٥٢ إلا أَنْ بَدَلَ الْمُضْمَرِ مِنَ الْمُضْمَرِ ، أَوْ مِنَ الظَّاهِرِ فِي بَدَلٍ / الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ ، وَبَدَلِ
الاشتمال ، لا يَجُوزُ ؛ لِمَا يَلْزِمُ فِيهِ مِنْ خَلْوِ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبْرًا مِنْ رَابِعٍ يَرْبِطُهَا بِالْمَبْتَدَأِ ؛
أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَبَدَلْتَ الْمُضْمَرَ مِنَ الْمُضْمَرِ ، فَقُلْتَ : « ثَلَاثُ الرَّغِيفِ أَكَلْتَهُ إِيَّاهِ » ،
وَأَبَدَلْتَ الْمُضْمَرَ مِنَ الظَّاهِرِ ، فَقُلْتَ : « ثَلَاثُ الرَّغِيفِ أَكَلْتَهُ الرَّغِيفِ إِيَّاهِ » ، لَمْ يَكُنْ
فِي الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبْرًا لثَلَاثِ الرَّغِيفِ رَابِعٌ يَرْبِطُهَا بِالْخَبَرِ عَنْهُ ، إِلَّا إِيَّاهِ ، وَهُوَ عَلَى نَيْتِ
اسْتِثْنَاءِ عَامِلٍ مُتَّفَعِلٍ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهُ .

وَكذَلِكَ - أَيْضًا - لا يَجُوزُ إِبْدَالُ الظَّاهِرِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، أَوْ الْمُخَاطَبِ فِي بَدَلِ الشَّيْءِ
مِنَ الشَّيْءِ ، لا يَجُوزُ « ضَرَبْتُكَ زَيْدًا » ، وَلا « ضَرَبْتَنِي زَيْدًا عَمْرُو » ؛ لِأَنَّهُ يُوْدِي إِلَى وَقُوعِ
الظَّاهِرِ مَوْقِعِ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، أَوْ الْمُخَاطَبِ ؛ وَذَلِكَ لا يَجُوزُ إِلَّا فِي النِّدَاءِ وَالِاخْتِصَاصِ .
فَأَمَّا قَوْلُهُ [مِنَ الْوَافِرِ] :

١٩٣- أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَغْرِقُونِي حَمِيدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَ (٥)

= ينظر : خزانة الأدب ١٧٩/٥ ، ١٨٠ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ولسان العرب (أذن) وروى
فيه « يؤذني » بدلًا من « يؤذني » ؛ ونوادير أبي زيد ص ١٢٤ ، وبلا نسبة في شرح عمدة
المحافظ ص ٥٨١ .

(١) م : وقولي ؛ ظاهر من ظاهر ؛ مثال ذلك قولك : قام أخوك محمد . أ هـ .

(٢) م : وقولي ؛ ومضمر من مضمر ؛ مثال ذلك : زيد ضربته إياه .

فإياه بدل من الإياه في ضربته ، ولا يتصور أن يكون تأكيدًا إذ لو كان تأكيدًا لكان على
صيغة ضمير الرفع على كل حال فكنت تقول زيد ضربته هو . أ هـ .

(٣) م : وقولي ؛ وظاهر من مضمر ؛ مثال ذلك قولك : زيد ضربته أخاك . أ هـ .

(٤) م : وقولي ؛ ومضمر من ظاهر ؛ مثال ذلك قولك : ضربت زيدا إياه . أ هـ .

(٥) البيت لحميد بن ثور ، ونسب إلى حميد بن بجدة في حاشية الصحاح .

تذريت السنام بمعنى علوته ، من الذروة والذروة بالكسر والضم ، وهو أعلى السنام =

فمنصوبٌ على الاختصاص ؛ كأنه قال : أعنى : حميدًا .
 وإذا أبدلت من اسم الاستفهام اسمًا لا يُعطي الاستفهام ، لم يُكنُّ بُدًّا من ذكر أداة
 الاستفهام معه ، حتى يُوافق البدل المُبدل منه في المعنى ؛ نحو قولك : « كَمْ مَأَلِكْ ،
 أَثَلَاثُونَ أَمْ عِشْرُونَ ؟ » .

وإذا أتيت بعد جمع أو عدد بأسماءٍ تُريدُ إبدالها منها ، فإن كان ما بعد العدد بنى
 به ، وما بعد الجمع يُضدُّق عليه الجمع جاز فيه الوجهان : الإبدال بما تقدم ، والرفع
 على القطع ؛ نحو قولك : « لَقِيْتُ مِنَ الْقَوْمِ ثَلَاثَةَ زَيْدًا وَعَمْرًا وَجَعْفَرًا » .
 بالنصب على البدل ، والرفع على القطع ؛ كأنك قلت : أحدهم زيدٌ ، والآخر
 عمرو ، والآخر جعفرٌ .

ومثل ذلك : « لَقِيْتُ الرِّجَالَ زَيْدًا وَعَمْرًا وَجَعْفَرًا » ، وإن لم يُكنُّ ما بعد العدد
 والجمع كذلك ؛ فالقطع ليس إلا ؛ نحو قولك : « لَقِيْتُ رِجَالًا زَيْدًا وَعَمْرًا » أى :
 منهم زيد وعمرو .

ولا يجوزُ البدلُ ؛ لأنَّ زيدًا وعمرًا ليسا برجال .
 ولا يتصورُ أن يكون من قبيل بدل البعض من الكل ؛ لأنه لا ضميرٌ فيهما يربطُهُمَا
 بالمُبدلِ منه .

فإن جاء شيء من ذلك ، جُعِلَ مِنْ بَابِ مَا وَقَعَ فِيهِ الْجَمْعُ عَلَى الْمُثْنَى ، فيحفظُ ولا
 يُقاسُ عليه ؛ نحو قوله / [من الطويل] :

١٩٤ - تَوَهَّمْتُ آهَابَ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لَيْسَةَ أَهْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِغٍ

١٥٣

= وحقيقة تدرت السنم : علوت ذروته .

والشاهد فيه قوله : « فاعرفنى حميدًا » حيث إنه أبدل الظاهر « حميدًا » من المضمر « ياء
 المتكلم » وهذا غير جائز ، ويتخرج البيت على أن « حميدًا » منصوبٌ على الاختصاص ؛ أى :
 « أعنى حميدًا » .

وفى البيت شاهد آخر هو : ثبوت ألف « أنا » فى الوصل ، وهذا ، عند غير بنى تميم ضرورة .
 ينظر : ديوانه ص ١٣٣ ، وأساس البلاغة ص ١٤٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٣ ،
 ولسان العرب (أنن) ، ولحميد بن بجندل فى خزانة الأدب ٢٤٢/٥ ، وبلا نسبة فى رصف
 المبانى ص ١٤ ، ٤٠٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٩٥/٢ ، وشرح المفصل ٩٣/٣ ، ٨٤/٩ ،
 والمنصف ١٠/١ .

رَمَادٌ كَكُحْلِ الْعَيْنِ لِأَمَّا أُبَيْتُهُ وَتُوِي كَجَذْمِ الْحَوْضِ أَثَلَمَ خَاشِعٌ (١)

فإنه يروى برفع رَمَادٍ وَتُوِي ونصبهما .

وإذا اجتمعت التوابع الأربع (٢) ، بدأت منها بالثقت ، ثم بالتوكيد ، ثم بالبدل ،

ثم بالعطف .

• • •

(١) البيتان للناطقة الديباني .

توهمت : تفرست ، آيات لها : أراد آيات للدار اللآي : بفتح اللام وسكون الهمزة :
البطء ونصب على نزع الخائض أي : أستبيته بعد بطء .

النوى : بضم النون وسكون الهمزة : حفيرة تحفر حول الحياء ويجعل ترايبها حاجزًا لئلا
يدخله المطر .

الجذم : بكسر الجيم وسكون الدال المعجمة : الأصل والباقي .

خاشع : لاطئ بالأرض ، قد اطمأن وذهب شغوصه .

الشاهد فيه قوله : « رماد » و « نوى » فإنهما يرويان بالرفع ؛ على أنهما خبران لابتدئ
محذوف ، ويرويان بالنصب ؛ على أنهما بدل من آيات ، وعلى هذا تكون « آيات » جمع
واقع على المثني .

وفي البيتين شاهد آخر في قوله : « وإذا العام سابع » حيث رفع « سابع » خبرًا لـ « ذا »
لأن « العام » صفة ويصح أن يكون بدلًا أو عطف بيان ، وقال العيني : إنه استعمل قوله
« سابع » مفردًا ليفيد الانصاف بمعناه مجردًا وهذا بخلاف ما يستعمله الشخص مع أصله
ليفيد أن الموصوف به بعض العدد المعين نحو سابع سبعة ، وثامن ثمانية ونحوهما .

ينظر : ديوانه ص ٣١ وخزانة الأدب ٤٥٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٧/١ ،
والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٣ ، والكتاب ٨٦/٢ ، ولسان العرب (عشر) والمقاصد
النحوية ٤٠٦/٣ ، ٤٨٢/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٦١/٤ ، وشرح التصريح ٢/٢
٢٧٦ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٠٨ ، والمقتضب ٣٢٢/٤ .

(٢) م : وقولى : « وإذا اجتمعت التوابع الأربع لاسم واحد » إلى آخره مثال ذلك : مررت بزيد
العاقل نفسه أخيك وبكر . أ هـ .

بَابُ عَطْفِ الْبَيَانِ

عَطْفُ الْبَيَانِ ، جَرَيَانِ اسْمِ جَامِدٍ مَعْرِفَةً عَلَى اسْمِ ذُوْنَةٍ فِي الشُّهُرَةِ ، أَوْ مِثْلَهُ يَجِيئُهُ كَمَا يَجِيئُهُ النَّعْتُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا ، وَلَا فِي حُكْمِهِ .
وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّأْكِيدِ بَيِّنٌ ، إِذِ التَّأْكِيدُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْفَاظِ مُخْتَصَّةً ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّبَدُّلِ ، أَنَّكَ لَا تَتَوَيَّرُ بِالْأَوَّلِ الطَّرْحِ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ ؛ كَمَا تَفْعَلُ فِي التَّبَدُّلِ .
وَلِذَلِكَ إِذَا كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمَعْرُوفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ مُضَافًا إِلَى مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَأَتَّبِعَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ اسْمُ الْفَاعِلِ اسْمًا لَيْسَ فِيهِ أَلْفٌ وَلَا لَامٌ ، جَازَ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ ، وَلَمْ يَجْزِ عَلَى التَّبَدُّلِ نَحْوُ قَوْلِهِ [مِنَ الْوَافِرِ] :

١٩٥ - أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشِيرٌ عَلَيْهِ السُّطَيْرُ تَرْقُبُهُ وَفَوْعًا (١)

لَأَنَّ التَّبَدُّلَ فِي نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ ؛ فَيَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : أَنَا ابْنُ التَّارِكِ بَشِيرٌ ؛ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، وَكَذَلِكَ - أَيْضًا - تَقُولُ : « يَا زَيْدُ زَيْدٌ » ، بِتَنْوِينِ زَيْدِ الثَّانِي ، إِنْ جَعَلْتَهُ عَطْفَ بَيَانٍ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ بَدَلًا لَمْ تُنَوِّنْهُ (٢) .

(١) البيت للمرار الأسدي .

وفي البيت شاهدان : أولهما قوله : « التارك البكري » حيث أضاف معرفًا به « آل » إلى معرف به « آل » تشبيهاً به الحسن الوجه ، لأنه مثله في الاقتران به « آل » . وثانيهما قوله : « التارك البكري بشر » ، فإن قوله : « بشر » عطف بيان على قوله : « البكري » ، ولا يجوز أن يكون بدلاً ، لأن البدل على نية تكرار العامل ، فكان ينبغي لكي يصح أن يكون بدلاً أن يحذف المبدل منه ويوضع البدل مكانه ، فتقول : « التارك بشر » ، ويلزم على هذا إضافة اسم مقترن به « آل » إلى اسم خال منها ، وذلك غير جائز .

ينظر : ديوانه ص ٤٦٥ ، وخزانة الأدب ٢٨٤/٤ ، ١٨٣/٥ ، ٢٢٥ ، والدرر ٢٧/٦ ، وشرح أبيات سيوريه ٦/١ ، وشرح التصريح ١٣٣/٢ ، وشرح المفصل ٧٢/٣ ، ٧٣ ، والكتاب ١٨٢/١ ، والمقاصد النحوية ١٢١/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤٤١/٢ ، وأوضح المسالك ٣٥١/٣ ، وشرح الأشموني ٤١٤/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٠ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٩١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٥٤ ، ٥٩٧ ، وشرح قطر الندى ص ٢٩٩ ، وجمع الهوامع ١٢٢/٢ .

(٢) م : باب عطف البيان

قولي : « وإن جعلته بدلاً لم تنونه » أعنى أنك تقول : يا زيد زيد ، وسبب ذلك أنه في تقدير تكرار العامل ، فكأنك قلت : يا زيد يا زيد ، فكما لا ينون زيداً في فصيح الكلام إذا دخل عليه حرف النداء فكذلك لا تنونه إذا كان في نية ذلك . أ هـ .

وأكثر استعماله في الأسماء الأعلام ، إذا جرت على الكنى ، وفي الألقاب إذا جرت على الكنى ، أو على الأسماء الأعلام المضافة ؛ نحو قولك : « قَامَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ قُفَّةً » .

فإن اجتمع اللقب مع اسم مفرد ، أضفت الاسم إلى اللقب .
ولم يجز غير ذلك ؛ نحو قولك : « قَامَ زَيْدٌ قُفَّةً » ؛ فهذه جملة عوامل الأسماء .

* * *

بَابُ التَّنَازُعِ (١)

وقد يفرض في بعض هذه العوامل أن يجتمع منها عاملان فصاعداً ، ويتأخر عنهما معمولٌ فصاعداً ، وكل واحدٍ منهما يطلبُهُ من جهة المعنى .

فمثالُ تقدُّمِ العاملِينِ على معمولٍ واحدٍ : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » ، ف « زيدٌ » يطلبُهُ ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتُ / من جهة المعنى .

٥٣ ب

ومثالُ تقدُّمِ أزيدٍ من عاملٍ على معمولٍ واحدٍ (٢) ؛ نحو قوله [من الطويل] :

١٩٦- سَعَلْتَ فَلَمْ تَبْخَلْ وَلَمْ تُعْطِ طَائِلًا فَيَسْبِانِ لِأَذَمِّ عَلَيْكَ وَلَا حَمْدُ (٣)

فقد تقدُّم على الطائِل ثلاثة عوامل ، وهى : سَعَلْتَ ، وَتَبَخَّلْ ، وَتُعْطِ .

ومثالُ [تقدُّمِ أزيدٍ من عاملٍ على] (٤) أزيدٍ من معمولٍ واحدٍ ؛ نحو قولك : « مَتَى ظَنَنْتَ أَوْ عَلِمْتَ زَيْدًا مِنْطَلِقًا » .

والاختيارُ فى جميع ذلك إعمالِ الثانى ، وَيَجُوزُ إعمالِ الأوَّل :

فإن أعملت الأول ، أضمرت فى الثانى كُلُّ ما يحتاج إليه من مرفوع (٥) ، أو منصوب (٦) ، أو مخفوض (٧) .

وقد يحذف الضمير المنصوب فى الشُّعر ؛ نحو قوله [من الكامل] :

١٩٧- بِمُكَاظَ يُغْشِي النَّاطِرِ- نَ إِذَا هُمْ لَهَا شَعَاغَةً (٨)

(١) فى ط : باب الإعمال .

(٢) فى ط : معنى واحد .

(٣) البيت بلا نسبة لى : البحر ٥٣٩/٣ ، والدر المصون ٥٧٠/٢ .

والشاهد فيه : قوله : « سَعَلْتَ فَلَمْ تَبْخَلْ وَلَمْ تُعْطِ طَائِلًا » حيث تقدم ثلاثة عوامل :

« سَعَلْتَ » ، و « تَبَخَّلْ » ، و « تُعْطِ » على معمول واحد « طَائِلًا » .

وفى ط : لا فقر لديك ولا ذم .

ورواية الدر : لا حمد عليك ولا ذم .

(٤) لى ط : تقدم العامل على ...

(٥) م : وقولى : « أضمرت فى الثانى كل ما يحتاج إليه من مرفوع مثال ذلك قولك ضربت

وضربنى زيداً ففى ضربنى ضمير مرفوع يعود على زيد . أ هـ .

(٦) م : وقولى : « أو منصوب » مثال ذلك قولك : ضربنى وضربه زيد . أ هـ .

(٧) م : وقولى : « أو مخفوض » مثال ذلك مَرَى ومررت به زيد . أ هـ .

(٨) البيت لعائكة بنت عبد المطلب .

التقدير : إذا هم لهوه .

وإن أصحلت الثاني ، فإن احتاج الأول إلى غير مرفوع ، وكان مما يجوز حذفه
اقتصارًا ، حذفته ؛ نحو قولك : « ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدًا » .

ولا يجوز إضماره قبل الذكر ، إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الرمل] :

١٩٨- عَلَّمُونِي كَيْفَ أَبْكِيهِمْ إِذَا خَفَّ الْقَطِيبُ (١)

وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ اِقْتِصَارًا ، جَازَ فِيهِ إِضْمَارُهُ وَتَأْخِيرُهُ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ :

« ظَنَنْتُ وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ » .

والآخر أن تحذفه (٢) إذ الحذف في هذا الباب اختصارٌ .

وحذف أحد المفعولين في باب ظننت اختصارًا جائزٌ ، إلا أن ذلك قليلٌ جدًا .

وإن احتاج إلى مرفوع ، أضمرته قبل الذكر فتقول : « ضَرَبُونِي ، وَضَرَبْتُ
الزَّالِدِينَ » ، فأما قوله [من الطويل] :

١٩٩- تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالًا فَبَدَّتْ تَبْلَهُمْ وَكَلَيْبُ (٣)

فجاء على إعمال الثاني ، وفاعل « تعفَّقَ » مُضْمَرٌ فِيهِ ، إلا أنه أفرده ، وإن كان
عائدًا على جمع ضرورة ؛ نحو قوله [من الطويل] :

- والشاهد فيه : قوله : « لَهَا » يريد « لهوه » فحذف الضمير المنصوب .

ينظر : الدرر ٣١٥/٥ ، وشرح التصريح ٣٢٠/١ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٧٣ ،

المقاصد النحوية ١١/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٨٤/٥ ، وأوضح المسالك ١٩٩/٢ ،

شرح الأشموني ٢٠٦/١ ، شرح شذور الذهب ٥٤٤ ، شرح ابن عقيل ٢٨٠ ، مغني اللبيب ٢/

٦١١ ، وجمع الهوامع ١٠٩/٢ .

(١) ينظر تذكرة النحاة ص ٣٥١ .

(٢) م : وقولي ؛ والآخر أن تحذفه مثال ذلك قولك : ظننت زيدًا قائمًا . أ هـ .

(٣) البيت : لعلمة الفحل .

والشاهد فيه قوله : « تعفَّق ... وأرادها رجال » حيث قدم هاملين ، وهما « تعفَّق »

وه أرادها « على معمول واحد ، هو قوله : « رجال » ، فأصل الثاني في المعمول ، وحذف

ضمير « الرجال » من « تعفَّق » ، ولو أظهره لقال : « تعفَّقوا وأرادها رجال » .

ينظر : ديوانه ص ٣٨ ، والرد على النحاة ص ٩٥ ، وشرح التصريح ٣٢١/١ ، ولسان

العرب (زني) والمقاصد النحوية ١٥/٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢٠١/٢ ، وتذكرة

النحاة ٣٥٧ وجمهرة اللغة ص ٩٣٦ ، وشرح الأشموني ص ٢٠٤ .

٢٠٠ - لِرُغْبٍ كَأَفْرَاحِ الْقَطَا رَاثَ خَلْفَهَا

عَلَى عَاجِزَاتِ التَّهْضِ حَمْرِ حَوَاصِلُهُ (١)

وكذلك قول الآخر [من الكامل] :

٢٠١ - لَوْ كَانَتْ حَيَا قَبْلَهُنَّ ظَعَائِنَا حَيَا الحَطِيمِ وَجَوْهَهُنَّ وَزَمَزَمِ (٢)

جاء على إعمال « حيا » الثاني ، وفاعل « حيا » الأول مُضَمَّرٌ فيه ، إلا أنه أفرد ،

وإن كان عائداً على اثنين ضرورة ؛ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ : [من الوافر]

٢٠٢ - فَلَوْ ظَفَرَتْ يَدَايَ بِهَا وَظَلَّتْ لَكَانَ عَلَيَّ لِلْقَدْرِ الحَيَارِ (٣)

وقد تَعْرِضُ - أيضاً - فيما كان من عوامل الأسماء فغلا أن يُضَمَّرَ ، وذلك أن

الأفعال تنقسم / ثلاثة أقسام :

فيسم ، لا يجوزُ إضمارُهُ ، وهو : كلُّ فعلٍ لو أضمر لم يكن عليه دليلٌ ؛ نحو

قولك : « ضَرَبْتُ زيداً » ، لا يجوزُ أن تُضَمَّرَ « ضَرَبْتُ » ، إذا لم تكن عليه دليلٌ .

وقسم ، التزمت فيه العربُ الإضمار ، وهو كلُّ فعلٍ محذوفٍ وأُبدِلَ منه شيءٌ ،

وهو مَخْصُورٌ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه .

والذي جاء من ذلك : المُتَادِي ، وهو منصوبٌ بإضمارِ أتادي ، إلا أنه لا يجوز

(١) البيت : للحطيفة .

والشاهد فيه قوله : « حواصله » ؛ حيث أهدأ الضمير على الجمع مفرداً ، واختلف فيه هل

يعود على « عاجزات » أم على « زغب » ؛ فهري الكسائي أن الضمير عائد على « عاجزات » ،

وهري الفراء أنه عائد على « زغب » لأنه هني على صورة الواحد ، وفي رأيه أن الجمع إذا جمع

على صورة الواحد جاز أن يعود عليه الضمير مفرداً .

ينظر : ديوانه ص ١٣٦ ، لسان العرب (خلف) وتهذيب اللغة ٣٩٥/٨ ، وتاج العروس

(خلف) وديوان الأدب ١٢٠/١ ، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٢١٢/٢ والمخصص ١٦١/٩ .

(٢) البيت لعروة بن أذينة ينظر الأغاني ٢٩١/١ .

والشاهد فيه إعمال « حيا » الثاني ، وفاعل « حيا » الأول مضمَرٌ فيه ، إلا أنه أفرد ، وإن

كان عائداً على اثنين ضرورة

(٣) البيت للفرزدق ، ويروي صدره هكذا

ولو رضيت يداي بها وضنت

الشاهد : فيه قوله : « وظنت » والقياس : وظنتا ، وقد جاز ذلك لكون اليمين كالمضمر

الواحد .

ينظر : ديوانه ٢٩٤/١ ، والمخصص ٢٥٨/١ ، والمختص ١٨١/٢ .

إظهاره ؛ لأن حرف النداء صار عوضاً منه .

وكذلك المنصوب على الاختصاص ، وهو على طريقة النداء ، فلا يجيء أبداً إلا بعد ضمير متكلم ، أو مخاطب ؛ نحو قولهم : « إِنَّا مَعَشَرَ الْعَرَبِ نَفَعَلُ كَذَا » ، و « رَبِّكَ اللَّهُ تَزُجُّو الْفَضْلَ » ، و « نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضُّعْفِ » .
التقدير : أعني معشر العرب ، وأعني العرب ، وأعني الله ؛ وذلك أن الأول قد يتطرق إليه لبس ما ؛ فيزال بذكر اسم معرفة ؛ ولذلك لا يؤتى في هذا الباب بذكر اسم بالاسم النكرة ؛ لأنه لا يُزِيلُ لَبْسًا .

وهذا الباب شبيه باب النداء ؛ ألا ترى أن الظاهر وَقَعَ فِيهِ مَوْجِعُ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ الْمُخَاطَبِ ؛ كما وقع في النداء .

ولا يقع في غير ذلك من الأوباب لو قُلْتَ : « ضَرَبَ عَمْرُو زَيْدًا » ، وَأَنْتَ تُخَاطَبُ زَيْدًا ، أَوْ تُخْبِرُ عَن نَفْسِكَ ، وَاسْمُكَ زَيْدٌ لَمْ يَجُزْ ، وَلَمَّا أَشْبَهَهُ فِيمَا ذَكَرَ ، وَقَعَتْ فِيهِ أَيْ الْمُخْتَصَّةُ بِالنِّدَاءِ ؛ كَقَوْلِهِمْ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ » .

وكذلك ما انتصب من الصفات المقطوعة على المدح والشتم ، والترحم ؛ لأنها صارت بدلاً من : أَمْدَحُ ، وَأُزْحِمُ ، وَأُدِّمُ .

وكذلك الاسم المشتغل عنه الفعل ؛ نحو قولك : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ؛ لأن الفعل الظاهر الذي يُفَسِّرُ الْمُضْمَرُ صَارَ عَوْضًا مِنْهُ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي التَّحذِيرِ : « إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » التقدير : إِيَّاكَ أَتَى أَنْ تَعْرَضَ لِلْأَسَدِ ، وَأَتَى الْأَسَدَ أَنْ يُهْلِكَكَ ؛ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : « رَأْسُكَ وَالْحَائِطُ » ، و « رَأْسُكَ وَالسَّيْفُ » ، و « إِيَّاكَ وَالشَّرَّ » ، و « إِيَّاى وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَبَ » ، وَمِنْهُ : « شَأْنُكَ وَالْحَجَّجُ » أَيْ : الزَّمَّ شَأْنُكَ مَعَ الْحَجَّجِ ، و « امْرَأُ وَنَفْسُهُ » أَيْ : دَعِ امْرَأُ وَنَفْسُهُ ، و « أَهْلُكَ وَاللَّيْلُ » أَيْ : تَادِرْ أَهْلَكَ وَاسْبِقِ اللَّيْلَ ، أَيْ : بَادِرْهُمْ قَبْلَ اللَّيْلِ ، و « عَزِيرُكَ » أَيْ : أَحْضِرْ عُدْرَكَ ، أَوْ عَادِرَكَ ، و « هَذَا وَلَا زَعَمَاتِكَ » أَيْ : وَلَا أَتَوْهُمْ زَعَمَاتِكَ ، و « كِلَيْهِمَا وَتَمْرًا » أَيْ : أَعْطِنِي ، و « كُلُّ شَيْءٍ وَلَا / شَيْئَةً حُرَّ »

أَيْ : آتَيْ كُلَّ شَيْءٍ وَلَا تَرْتَكِبْ شَيْئَةً حُرَّ ، و « انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ » أَيْ : اتَّوَا خَيْرًا لَكُمْ ، و « حَسْبُكَ خَيْرًا لَكَ » ، و « وَرَأَيْكَ أَوْسَعَ لَكَ » أَيْ : اقْصِدْ خَيْرًا لَكَ ، وَاقْصِدْ أَوْسَعَ لَكَ ، و « مَنْ أَنْتَ زَيْدًا » ، أَيْ : تَذَكَّرْ زَيْدًا ، و « أَخَذْتَهُ بِدِرْهِمٍ فَصَاعِدًا » ، أَوْ بِدِرْهِمٍ

فزائدًا ، أى : فزادَ صاعدًا ، وذهبَ زائدًا ، و « مَرَحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا » ، أى : أصبتَ مَرَحَبًا ، أى : رُحَبًا ، وأتيتَ أهلاً لا أجنب ، ووطفتَ سَهْلًا من البلاد .
 و « إن تَأْتِ فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » أى : تأتي أهلاً لك بالليل والنهار .
 ومنه ما شئى ، نحو قولك : « الأَسَدُ الأَسَدُ » ، و « الجِدَارُ الجِدَارُ » ، و « الصَّبِيُّ الصَّبِيُّ » إذا حذروه الأَسَدُ ، والجِدَارُ المتداعى ، ووَطِئَ الصَّبِيُّ .
 و « أَنْحَاكَ أَنْحَاكَ » ، أى : الزَّمَمُ ، و « الطَّرِيقُ الطَّرِيقُ » ، أى : خَلَّه .
 جميع ذلك لجعل فيه المنصوب بدلاً من الفعل المضمر ومنه فى الدعاء له : « سَقِيَا وَرَغِيَا » ، وفى الدعاء عليه : « أَفَّةٌ وَتَفَّةٌ » ، و « دَفَرًا وَخَيْبَةً » ، و « جَدَعًا » ، و « عَفَرًا » ، و « تَعَسًا » ، و « نَجًا » ، و « جَوْعًا » ، و « يَهْرًا » ، و « بُوْسًا » ، و « بُغْدًا » ، و « شُخْطًا » .

ومنه إلا أنه متبع : « جَوْعًا » ، و « نُوعًا » ، و « جَوْدًا » ، و « جَوْسًا » .
 ومنه إلا أنه لا يستعمل إلا مضافًا : « وَنَحَكَ » ، و « وَنَلَكَ » ، و « وَنَلَّكَ » ، و « وَبَيْكَ » .

ومنه إلا أنه فى غير الدعاء : « حَنَدًا » ، و « شُكْرًا » ، لا « كُفْرًا » ، و « حُجْبًا » ، و « كَرَامَةً » ، و « مَسْرُوعَةً » ، و « نِعْمَةً عَيْنٍ » ، و « حُبًا وَنَعْمَى » ، و « نَعَامَ عَيْنٍ » .
 ومنه : « ولا تَكِيدَا ، ولا هُمَا » ، ومنه : « وَرَحْمًا وَهَوَانًا » ، ومنه إذا أردت دوامَ الفِعْلِ واتصاله : « إِمَّا أَنْتَ سَيِّرًا سَيِّرًا » ، و « مَا أَنْتَ إِلا قَتْلًا وَإِلا سَيِّرًا لِهَرِيدٍ » ، وإلا ضُربَ الناسُ .
 ومنه : « إِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فَنَاءُ » [محمد : ٤] وأشياء ذلك .
 ومنه المصدرُ المُشَبَّهُ به ، إذا تقدَّم عليه ما يدلُّ على الفعل الناصب له ، نحو قولهم :
 « لَهُ صَوْتٌ صَوْتٌ جِمَارٍ » ، « لَهُ صُرَاخٌ صُرَاخٌ الشُّكْلَى » ، « وَلَهُ دَقٌّ دَقٌّ بِالْمِجَارِ حَبِّ الفُلْفُلِ » ، وأشياء ذلك .

ومنه ما يكون من المصادر توكيدًا لما ينطوى عليه الكلام ، نحو قولك : « هُوَ عَبْدُ اللَّهِ حَقًّا » ، « وَهَذَا زَيْدٌ الحَقُّ لا الباطل » ، و « هَذَا زَيْدٌ غَيْرُ مَا تَقُولُ » ، و « هَذَا القَوْلُ لا قَوْلِكَ » .

ومنه ما يكون من المصادر توكيدًا للكلام المتقدم الذى فى معناه ؛ نحو قولهم : « لَهُ

عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ حُرْفًا وَأَعْرَافًا ، وَ اللَّهُ أَكْبَرُ دَعْوَةَ الْحَقِّ .

ومن ذلك قَوْلُ الْأَحْوَصِ ^(١) [من الكامل] :

٢٠٣- إِنِّي لَأَمْتَحِكُ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لِأَمِيلُ ^(٢) /

١٥٥

ومنه : « صُنِعَ اللَّهُ » ، « وَغَدَّ اللَّهُ » ، « وَكَتَابَ اللَّهُ » ، « وَصِبْغَةَ اللَّهِ » .

ومنه : « سُبْحَانَ اللَّهِ » ، « وَرُبْحَانَهُ » ، « وَمَقَادَّ اللَّهِ » ، « وَغَمْرَكَ اللَّهُ » ،

« قَلْدَكَ اللَّهُ » .

ومنه : ما جاء من المصادر مثنى ولا يُزَادُ به ما يشفع الواحد ، وهو : « حَتَاتِيكَ » ،

« وَآبِيكَ » ، « وَسَعْدَيْكَ » ، « وَهَذَاذَيْكَ » ، « وَذَوَالَيْكَ » .

ومنه : ما كُثِّرُ من المصادر في مَعْنَى الْأَمْرِ ؛ في نحو قولهم : « النَّجَاءُ النَّجَاءُ » ،

« ضَرْبًا ضَرْبًا » .

جميع المصادر المذكورة في هذا الباب ، لا يظهر الفِعلُ الناصب لها ؛ لأنها صَارَتْ

عَوَضًا مِنْهُ ، وَتُقَدَّرُ الفِعلُ الناصب لها من لفظها ، فإن كانت العَرَبُ قد استعملت منه

فِعْلًا ، فَحَسِّنْ ، وَإِلَّا بَنَيْتَ مِنْهُ فِعْلًا عَلَى الْقِيَاسِ ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ هَذِهِ الْمَصَادِرِ مُؤَكَّدَةٌ لِأَفْعَالِهَا

الْمُضْمَرَةِ ، وَالْمَصْدَرُ الْمُؤَكَّدُ لَا يَنْصِبُهُ إِلَّا فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ ؛ إِذَا التَّأَكِيدُ ؛ إِذَا لَفْظِيٌّ ، وَإِنَّمَا مَعْنَوِيٌّ

فَالْمَعْنَوِيُّ : بِالْفَاظِ مَحْفُوظَةٍ ، لَا تَتَعَدَّى .

(١) الأحوص : عبد الله بن محمد بن عبد الله بن حاصم الأنصاري : من بني ضبيعة شاعر

هجاء ، من طبقة جميل بن معمر ونصيب ، من سكان المدينة وفد على الوليد بن عبد الملك

فاكرمه ولما بلغه عنه ما يسوء من سيرته نفاه إلى « دهلك » وهي جزيرة بين اليمن والحبشة

وبقي بها حتى أطلقه يزيد بن عبد الملك ، فقدم دمشق وبقي بها حتى وفاته ، كان حماد الراوية

يقدمه في النسب على شعراء زمانه ولقب بالأحوص لضيق في مؤخر عينيه . له ديوان شعر

وأخباره كثيرة ولا ينسب كتاب « أخبار الأحوص » .

ينظر : الأعلام ٤/١١٦ ، الأغانى ٤/٤٠ ، ٥٨ ، الشعر والشعراء ٢٠٤ ، خزنة الأدب

٢٣٢/١ ، الموشح ٢٣١ .

(٢) الشاهد فيه : نصب « قسما » على المصدر المؤكد لما قبله من الكلام الدال على القسم .

ينظر : ديوانه ص ١٦٦ ، والأغانى ٢١/١١٠ ، وخزنة الأدب ٢/٤٨ ، ٨/٢٤٣ ،

٢٤٤ والزهرة ص ١٨١ ، وسمط اللآلي ص ٢٥٩ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٧٧ ، وشرح

المفصل ١/١١٦ ، والكتاب ١/٣٨٠ ، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/١٣٥ ، وخزنة الأدب

١٧٧/٨ ، ١٦٢/٩ ، والمقتضب ٣/٢٣٣ ، ٢٦٧ .

واللفظي : تكرار اللفظ ، نحو قولك : « قَامَ زَيْدٌ » أو إعادة ما يقرب منه ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ [الأعلى : ١٧] .

ومثل ذلك : « قَامَ زَيْدٌ قِيَامًا » ، ومما أُجْرِيَ مُجْرَى « سبحان » في المعنى ، إلا أنه غير مصدر : « شُبُوْحًا ، قُدُوْسًا ، رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ » ، أي : ذكرت شُبُوْحًا قُدُوْسًا ، أو : اذكروا .

ومما أُجْرِيَ من الجامدة مجرى المصادر في الدعاء : « تَرَبَّأَ وَجَنَّدَلَا » ، أي : أطعمه الله تَرَبَّأَ وَجَنَّدَلَا ، و « قَاها لِيْفِيكَ » ، أي : ألقى الله الداهية لِيْفِيكَ .

ومما أُجْرِيَ من الصِّفَات مجراها : « هَنِيقًا مَرِيْقًا » ، وفي غير الدعاء : « عَائِدًا بِكَ » ، و « أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ » ، و « أَقَاعِدًا وَقَدْ سَارَ الرُّكْبُ » ، وإن شئت حذفتم الهمزة . جميع ذلك جَرِيَ في غير الدعاء مجرى قولك : « مَا أَنْتَ إِلَّا سَهْرًا » ؛ لأنك تريد إثبات العياد ، والقيام ، والقعود في الحال واتصالها ، وانتصابها بأفعالٍ مِنْ لفظها على أنها أحوالٌ مؤكدة ، التقدير : أَعُوذُ عَائِدًا بِكَ ، وَأَتَقَرُّمُ قَائِمًا ، وَأَتَقَعِدُ قَاعِدًا ، ومثل ذلك قوله / [من الوافر] :

٢٠٤- أَرَاكَ جَمَعْتَ مَسْأَلَةً وَجِرْصًا وَعِندَ الْحَقِّ زَحَارًا أَنَا (١)
فكأنه قال : زَحِيرًا وَأَنِيتًا .

ومن ذلك ما أُجْرِيَ من الأحوال التي هي أسماء لم تؤخذ من الفعل مُجْرَى ما أُخِذَ منه ، نحو قولهم : « أَتَمِيمًا مَرَّةً وَقَيْبِيًا أُخْرَى » .
ومنه قوله [من الطويل] :

٢٠٥- أَيْ السُّلَمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَخِلْفَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ (٢)

(١) البيت : للمغيرة بن حنبل . وتروى كلمة « أعانا » بدل « أنانا » .
ينظر : شرح أبيات سيويه ٢٠٤/١ ، ولسان العرب (زحر) ، (أنن) ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٠٩ ، والكتاب ٣٤٢/١ .

(٢) البيت : لهند بنت عتبة .
الشاهد فيه : نصب « أعيارًا » لإضمار فعل وضمت هي موضعه بدلًا من اللفظ به .
ينظر : خزنة الأدب ٢٦٣/٣ ، والمقاصد النحوية ١٤٢/٣ ، وبلا نسبة في شرح أبيات سيويه ٣٨٢/١ ، والكتاب ٣٤٤/١ ، ولسان العرب (هور) ، (هير) ، والمقتضب ٢٦٥/٣ .

وقوله [من الطويل] :

٢٠٦- أفي الولائم أولادًا يواجده وفي العيادة أولادًا لعلات^(١)

أى : تتلونون ، مرة كذا ومرة كذا .

ومنه قولهم : « أهوزر وذا ناب » أى : أتستقبلون أهوزر وذا ناب ، فالاستقبال ثابت

فى الحال ، وكذلك التحول والتلون بجرى مجرى « أقالما وقد قعد الناس » .

ومن هذا الباب إضمار « كان » وإناهة « ما » منابها ، نحو قولك : أما أنت منطلقًا

انطلقت معك ، الأصل : إن كنت منطلقًا انطلقت معك ، فأضمرت « كان »

وعرض منها « ما » ، وانفصل الضمير ، ومن مثل ذلك قوله [من البسيط] :

٢٠٧- أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومى لم تأكلهم الضبيع^(٢)

وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو ما عدا ما ذكر مما على إضمار الفعل فيه دليل ، نحو

قولك لمن شهر سيفًا : « زيدا » ، تريد : « اضرب زيدا » ، وإن شئت أظهرته .

• • •

(١) البيت : بلا نسبة فى : شرح أبيات سيبويه ٣٨٢/١ ، والكتاب ٣٤٤/١ ، ولسان العرب (علل) والمقتضب ٢٦٥/٣ .

الشاهد فيه : نصب « أولادًا » بإضمار فعل وضمت هى موضعه بدل التلطف به .

(٢) البيت : لعباس بن مرداس ونسب لجرير .

والشاهد فيه قوله : « أما أنت ذا نفر » ، والأصل : « لأن كنت ذا نفر » ، فحذف

« كان » ، وعرض عنها « ما » الزائدة ، وأبقى اسمها ، وهو قوله : « أنت » ، وخبرها ،

وهو قوله : « ذا نفر » .

ينظر : البيت لعباس بن مرداس فى ديوانه ص ١٢٨ ، والأشياء والنظائر ١١٣/٢ ، والاشتقاق

ص ٣١٣ ، وخزانة الأدب ١٣/٤ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٤٤٥/٥ ، ٥٣٢/٦ ، ٦٢/١١ ، والدرر

٩١/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٤٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٧٩ وشرح شواهد المغني

١١٦/١ ، ١٧٩ ، وشرح قطر الندى ص ١٤٠ ، وجرير فى ديوانه ٣٤٩/١ ، والخصائص ٣٨١/٢ ،

وشرح المفصل ٩٩/٢ ، ١٣٢/٨ ، والشعر والشعراء ٣٤١/١ ، والكتاب ٢٩٣/١ ، ولسان العرب

(خرش) ، (ضبع) ، والمقاصد النحوية ٥٥/٢ ، وبلا نسبة فى الأزهية ص ١٤٧ ، وأمالى ابن

الحاجب ٤١١/١ ، ٤٤٢ ، والإنصاف ٧١/١ ، وأوضح المسالك ٢٦٥/١ ، وتخليص الشواهد

ص ٢٦٠ ، والجنى الداني ص ٥٢٨ ، وجواهر الأدب ١٩٨ ، ٤١٦ ، ٤٢١ ، ووصف المباني

ص ٩٩ ، ١٠١ ، وشرح الأشموني ١١٩/١ ، وشرح ابن عقيل ص ١٤٩ ، ولسان العرب

(أما) ، ومغني اللبيب ٣٥/١ ، والمنصف ١١٦/٣ ، وجمع الهوامع ٢٣/١ .

باب ذكر الرفع للفعل المضارع

اعلم : أنَّ الرفع للفعل المضارع وقوعه مَوْقِعَ الاسم ، وأعنى بذلك : أنَّ الفعل المضارع ، إذا وَقَعَ في موضع يجوزُ لك إزالته منه ، وجعلُ اسمٍ بَدَلَهُ كَانَ مرفوعًا ؛ نحو قولك : « يَقُومُ زَيْدٌ » ، ألا ترى أنك لو قلت : « أَخُوكَ زَيْدٌ » ، لَجَازَ ؛ ولذلك لم يرتفع بعد التواصب والجوازيم ، فأما قولهم : « سَيَقُومُ زَيْدٌ » ، وَ « قَدْ يَقُومُ زَيْدٌ » ، فرفع الفعل ؛ لأنه صار مع قَدْ والسَّيْنِ ؛ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ؛ فَوَقَعَ الْفِعْلُ مَعَ الْحَرْفِ مَوْقِعَ الْاسْمِ .

والدليل على أنَّهما كالجزء من الفعل قولك : « لَقَدْ يَقُومُ زَيْدٌ » ، « وَلَسَوْفَ يَقُومُ زَيْدٌ » ، ولامُ التأكيد لا يفصل بينها وبين الفعل المؤكِّد بشيء ؛ وكذلك قولهم : « هَلَا يَقُومُ زَيْدٌ » ، وأمثال ذلك من أدوات التحضيض ، إنما رُفِعَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ يَلِيهَا فِي اللَّفْظِ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ ، فيقالُ : هَلَا زَيْدٌ قَامَ ، فَرُوعِيَ فِيهَا ذَلِكَ الْقَدْرُ .

• • •

[بَابُ ذِكْرِ نَوَاصِبِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ] (١)

اعلم : أن نواصب الأفعال منها ما ينصب الفعل بنفسه ، وهو أن وهي أبدا مع ما
 بعدها / ، في تقدير المصدر ، وإذا دخلت على الفعل المضارع خلصته للاشتغال ، ولا
 تعمل فيها أفعال التحقيق لو قلت : عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، لم تجز ، ولا يتقدم شيء مما
 بعدها عليها ؛ لأنها من قبيل الموصولات (٢) ، وقد تقدم ذلك .

وَلَنْ : وهي لنفي شئ معلوم .

وَكَيْ : في لغة من يدخل عليها حرف الجر ؛ فيقول : كَيْ لَكِنِ .

وَإِذَنْ : ومعناها الجواب والجزاء ؛ يقول القائل : « أَزُورُكَ » ، فتقول مجيبا له
 ومجازيا على زيارته : « إِذَنْ أَكْرَمَكَ » .

والفعل الذي بعدها إن كان ماضيا أو حالا ، لم تعمل فيه (٣) ، وإن كان مستقبلا :
 فإن وقعت صدرا نصبت (٤) ، وبعض العرب يُلغِيها ، وإن لم تقع صدرا ، فإن تقدمها
 حرف العطف ، جاز إلغاؤها وإعمالها ؛ قال تعالى : ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ ﴾
 [الاسراء : ٧٦] وقد قرئ : « لَا يَلْبِثُوا » .

وإن وقعت بين شيئين متلازمين ، كانت ملغاة لا غير ؛ نحو قولك : « أَنَا إِذَنْ
 أَكْرَمُكَ » .

فأما قوله [من الرجز] :

٢٠٨ - لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرًا (٥)

(١) سقط في ط . وفي أ : نواصب الأفعال .

(٢) م : باب ذكر نواصب الأفعال

قولي : « ولا يتقدم شيء مما بعدها عليها ؛ لأنها من قبيل الموصولات » أعنى : أنه لا يجوز لك
 أن تقول : بمجبنى زيدا أن أضرب تريد : أن أضرب زيدا . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « الفعل الذي بعدها إن كان ماضيا أو حالا لم تعمل » مثال ذلك قولك لمن قال
 زرتك إذن أكرمك ، ولمن قال أزورك : إذن أكرمك الآن . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وإن كان مستقبلا فإن وقعت صدرا نصبت » إلى آخره ، مثال ذلك : قولك لمن
 قال : أزورك : إذن أكرمك هذا ، وبعض العرب يرفع اكرم . أ هـ .

(٥) البيت بلا نسبة لي : الإيضاح ١ / ١٧٧ ، وأوضح المسالك ٤ / ١٦٦ ، والجنى الداني
 ص ٣٦٢ ، وخرانة الأدب ٨ / ٤٥٦ ، ٤٦٠ ، والدرر ٤ / ٧٢ ، وورصف المباني ص ٦٦ =

فيتخرج على أن يكون خبره أن ، محذوفاً ، أي : أموت ، فتجىء إذن على هذا التقدير أول الكلام .

ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم ، والظرف ، والحار والمَجْرُور ؛ نحو قولك : « إِذْنُ وَاللَّهِ أَكْرَمُكَ » ، « إِذْنُ فِي الدَّارِ آتِيكَ » ، ولا يجوز ذلك في غيرها من النواصب ، إلا في ضرورة ؛ نحو قولك : [من الكامل]

٢٠٩- لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدْعَى الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ^(١)

ومنها ما ينتصب الفعل بإضمار أن بعده ، وإن شئت أظهرتها ، وهو لام كنى ، إذا لم تكن بعدها لا^(٢) ؛ نحو قولك « جِئْتُ لِيَقُومَ زَيْدٌ » .

وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ ؛ نحو قولك : « يُعْجِبُنِي قِيَامُ زَيْدٍ وَيَخْرُجُ عَمْرُو » ، وإن شئت : « وَأَنْ يَخْرُجَ عَمْرُو » .

والباقي منها ما ينتصب الفعل بإضمار أن بعده ، ولا يجوز إظهارها ، وهي : كنى في لغة من يقول : كَيْمَةٌ^(٣) ، فيحذف معها أَلِفٌ ما ؛ الاستفهامية ، ولام الجهد وهي التي يتقدمها نفي ، وتكون ماضٍ ؛ نحو قولك : « مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَقُومَ » .

وأو ، بمعنى إلا أن ، أو بمعنى كنى ؛ نحو قولك : « لِأَلَزَمْتُكَ أَوْ تَقْضَيْتَنِي حَقِّي »

= شرح الأشموني ٥٥٤/٣ وشرح التصريح ٢٣٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٠/١ ، وشرح المفصل ١٧/٧ ، ولسان العرب (شطر) ، ومغني اللبيب ٢٢/١ ، والمقاصد النحوية ٤/٣٨٣ ، وجمع الهوامع ٧/٢ .

الشاهد فيه قوله : « إني إذن أهلك » حيث نصب الفعل المضارع « أهلك » بعد « إذن » ، مع أن « إذن » ليست مصدرية . بل هي مسبوقه بقوله : « إني » . وقيل : إنه ضرورة ، وقيل : خبر « إن » محذوف ، و« إذن » واقعة في صدر جملة مستأنفة .
(١) البيت بلا نسبة في : الأشباه والنظائر ٢٣٣/٢ ، والخصائص ٤١١/٢ ، وشرح الأشموني ٣/٥٥٢ ، وشرح شواهد المغني ٦٨٣/٢ ، ومغني اللبيب ٢٨٣/١ ، ٥٢٩/٢ ، ٦٩٤ .

والشاهد فيه قوله : « أدع » حيث نصب الفعل المضارع بحرف النصب « لن » المدخمة نونه في « لما » مركبة من « لن » و« ما » ، « أدعمت النون في الميم للتقارب ، ووصلت خطأ للإلغاز وقد فصل بين أداة النصب « لن » والفعل « أدع » بالجملة الفعلية « رأيت أبا يزيد مقاتلاً » .

(٢) م : وقولي : « إذا لم يكن بعدها لا » لأنه إن كان بعدها لا لزم إظهارها ؛ نحو قولك : جئت لئلا يقوم زيد ، الأصل لأن لا يقوم زيد فادخمت النون في اللام . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « في لغة من يقول كيمه » مثال ذلك : قولك : جئت كي يقوم زيد ، لمن قال : كيم جئت ؟ أ هـ .

أى : كى تفضينى حَتَّى ؛ نحو قوله / [من الوافر] :

٢١٠- وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاقَةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُفُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا^(١)

أى : إلا أن تستقيم .

فإن لم تكن بمعنى ما ذُكِرَ ، لم ينتصب الفعل بعدها إلا فى ضرورة ؛ نحو قوله

[من الطويل] :

٢١١- فَيَزِي فِي بِلَادِ اللَّهِ وَالْتِمِيسِ الْغِنَى تَيْشُ ذَا يَسَارٍ أَوْ تَمُوتُ فَتَعْدِرَا^(٢)

المعنى : يَكُنْ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ .

والفاء ، والواو فى جواب أمر^(٣) ، أو نهى ، أو نفى ، أو استفهام ، أو تمن ،

أو تحضيض ، أو عرض ، أو دعاء ، ولا ينتصب الفعل بعدهما فيما عدا ذلك ، إلا فى

ضرورة ؛ نحو قوله [من الوافر] :

(١) البيت : لزياد الأعجم .

الشاهد فيه قوله : « أو تستقيما » حيث نصب الفعل المضارع به أن « مضمره وجوباً بعد « أو » التى بمعنى « إلا أن » .

ينظر : ديوانه ص ١٠١ ، والأزهية ص ١٢٢ ، وشرح أبيات سيبويه ١٦٩/٢ ، وشرح التصريح ٢٣٧/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٤ ، وشرح شواهد المغنى ٢٠٥/١ ، والكتاب ٤٨/٣ ، ولسان العرب (غمز) ، والمقاصد النحوية ٣٨٥/٤ ، والمقتضب ٩٢/٢ ، وبلا نسبة فى أوضح المسالك ١٧٢/٤ ، وشرح الأشموني ٥٥٨/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٨٦ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٦٩ ، وشرح قطر الندى ص ٧٠ ، وشرح المفصل ١٥/٥ ، ومغنى اللبيب ٦٦/١ .

(٢) البيت : لعروة بن الورد وقد نسب لأكثر من شاعر فى الأغاني لأبي عطية السندي ٢٤٤/١٧ ولربيعه بن الورد فى العقد الفريد ٣١/٣ ، وبلا نسبة فى رصف المباني ص ١٣٣ .

الشاهد : فيه قوله : « أو تموت » حيث ذهب المصنف إلى أن النصب هنا ضرورة ، وذهب البعض إلى أن النصب هنا باضمار « أن » و« أو » بمعنى « إلا أن » .

(٣) م : وقولى ؛ والواو والفاء فى جواب أمر ، إلى آخره ، مثال ذلك فى الأمر : قولك : اتنى

فأكرمك ، وجتنى وأحسن اليك ، ومثاله فى النهى : لا تضربنى وتكرم زيدا ولا تؤذينى فتكرم

عبد الله ، ومثاله فى النفى : قولك ماتأثينا فتحدثنا ، وماتأثينا وتحسن إلينا ، ومثاله فى

الاستفهام قولك : هل تأثينا وتحدثنا ، وهل تأثينا فتكرمتنا ، ومثاله فى التمنى : قولك : ليت لى

مالا وأنفق منه ، وليت لى مالا فأنفق منه ، ومثاله فى التحضيض : قولك : هلا تأثينا وتحدثنا ،

وهلا تأثينا فتكرمتنا ، ومثاله فى العرض : ألا تنزل عندنا فتحدثنا ، وألا تقعد معنا وتحدثنا ،

ومثاله فى الدعاء : قولك : غفر الله لزيد فديعلة الجنة ، وغفر الله له ويدعلة الجنة . أ هـ .

٢١٢- سَأْتَرُكَ مَنزِلِي لَيْسِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِأَلْحِجَارِ فَأَسْتَرِيحَا^(١)

فنصب «أستريح» ، ولم يتقدم الفاء شيء من ذلك .

وليس النصب بعد الفاء حتمًا في جميع ما ذكر ، بل يجوز معه تحيزه ، والضابط لذلك : أن تقول : إن تقدم الفاء جملة منفية ، فإن كانت فعلية ، وكان الفعل مرفوعًا ، جاز في الفعل الذي بعدها الرفع والنصب .

فالرفع له معنيان :

أحدهما : أن يكون ما بعد الفاء معطوفًا على الفعل الذي قبلها فيكون شريكًا له في النفي ؛ نحو قولك : « ما تأتينا فتحدثنا » ، تريد : « ما تأتينا فَمَا تُحَدِّثُنَا » .
والآخر : أن يكون مقطوعًا مما قبله ؛ كاتك قلت : « فَأَنْتَ تُحَدِّثُنَا » .
والنصب بإضمار أن ، له معنيان :

أحدهما : أن يكون نفي الإثبات ، فانتفى من أجله الحديث ؛ كانه قال : « ما تأتينا فكيف تُحَدِّثُنَا » ، والتحديث لا يكون إلا مع الإثبات .
والثاني : أن يكون أوجب الإثبات ، ونفي الحديث ؛ كانه قال : « ما تأتينا مُحَدِّثًا ، بل غير مُحَدِّثٍ » .

وإن كان الفعل منصوبًا ، جاز فيه وجهان : الرفع والنصب .

فالرفع له وجه ، وهو القطع ؛ فتقول : « لَنْ تَأْتِيَنَا فَتُحَدِّثُنَا » أي : فأنت مُحَدِّثُنَا .
والنصب على ثلاثة أوجه :

المعطوف على الفعل ؛ فيكون ما بعد الفاء شريكًا لما قبلها في النفي ؛ كانه قال : « لَنْ تَأْتِيَنَا ، فَلَنْ تُحَدِّثُنَا » .

(١) البيت : للمغيرة بن حبياء .

والشاهد فيه قوله : « فأستريحها » حيث نصبه به أن « مضمرة بعد فاء السبية دون أن تسبق بنفي أو طلب ؛ وهذا ضرورة .

ينظر : خزائن الأدب ٥٢٢/٨ ، والدرر ٢٤٠/١ ، ٧٩/٤ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥١ ، وشرح شواهد المعنى ص ٤٩٧ ، والمقاصد النحوية ٣٩٠/٤ ، وبلا نمية في الدرر ٥/١٣٠ ، والرّد على النحاة ص ١٢٥ ، ووصف المباني ص ٣٧٩ ، وشرح الأشعريني ٥٦٥/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٨٩ ، وشرح المفصل ٥٥/٧ ، والكتاب ٣٩/٣ ، ٩٢ ، والمعتب ١٩٧/١ ، ومغني اللبيب ١٧٥/١ ، والمقتضب ٢٤/٢ .

والنصب بإضمار أن ، فيكون له المعنيان المتقدمما الذكر (١) .
 وإن كان الفعل مجزوما ، جاز فيه ثلاثة أوجه : الرفع ، والنصب ، والجزم .
 فالرفع : على القطع ؛ فيكون ما بعد الفاء موجبا ؛ نحو قولك : لم تأتينا
 فتحدثنا ، أي : فأنت تحدثنا ، ومن ذلك قوله : [من الخفيف]
 ٢١٣ - غَيْرَ أَنَا لَمْ تَأْتِنَا بِبِقِينٍ فَتُرْجِي ، وَتُكْثِرُ التَّأْمِيلَ (٢) /
 أي : فنحن تُرْجِي .

١٥٧

والجزم : على العطف ؛ فيكون التقدير : : فلم تحدثنا .
 والنصب بإضمار أن على المعنيين المتقدمي الذكر (٣) .
 وإن كانت اسمية ، لم يجز فيما بعد الفاء ، إلا النصب على المعنيين المتقدمي الذكر (٤) ،
 أو الرفع على القطع (٥) .

ولا يجوز العطف على ما بعد أداة النفي ؛ لأنه لم يتقدم فعل فيعطف عليه .
 وإن تقدم الفاء جملة استفهامية ، فإن كانت فعلية ، جاز فيما بعد الفاء ، وجهان :

(١) م : وقولي : والنصب بإضمار أن فيكون له المعنيان المتقدمما الذكر ، أعني بذلك نفي
 الإتيان ؛ فينتفى من أجله الحديث ؛ فتقول لن تأتينا فتحدثنا ؛ كأنه قال : لن تأتينا فكيف
 تحدثنا أو إيجاب الإتيان ونفي الحديث ، كأنه قال لن تأتينا محدثا بل غير محدث . أ هـ .
 (٢) البيت : لبعض الحارثيين ، ونسب للعنبري .

والشاهد فيه قوله : ؛ فترجي ونكثر ؛ حيث رفعه على القطع والاستئناف ، ولو أمكنه
 النصب على الجواب لكان أحسن .

ينظر : البيت لبعض الحارثيين في : خزنة الأدب ٥٣٨/٨ ، والرد على النحاة ١٢٧ ،
 والكتاب ٣١/٣ ، ٣٣ ، وللعنبري في شرح المفصل ٣٦/٧ ، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني
 ٨٧٢/٢ ، ومغني اللبيب ٤٨٠/٢ .

(٣) م : وقولي : ؛ لما كان فيه الفعل المتقدم مجزوما فالنصب بإضمار أن على المعنيين المتقدمي
 الذكر ، أعني بذلك - أيضا - نفي الإتيان ؛ فينتفى من أجله الحديث ، فإذا قلت : لم تأتينا
 فتحدثنا ، فكأنك قلت : لم تأتينا ، فكيف تحدثنا ، أو إيجاب الإتيان ونفي الحديث كأنك
 قلت : لم تأتينا محدثا ، بل غير محدث . أ هـ .

(٤) م : وقولي : ؛ وإن كانت اسمية ، لم يجز فيها بعد الفاء إلا النصب على المعنيين المتقدمي
 الذكر ، مثال ذلك قولك : ما أنت ذو إتيان لنا فتحدثنا ، أي : فكيف تحدثنا ، وما أنت ذو إتيان
 لنا محدثا بل غير محدث . أ هـ .

(٥) م : وقولي : ؛ أو الرفع على القطع لاخر ؛ أي ما أنت ذو إتيان ؛ فكيف تحدثنا الآن . أ هـ .

الرفع والنصب .

فالرفع : على وجهين : العطف ؛ فيكون الثاني شريك الأول في الاستفهام ؛ نحو قولك : هَلْ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا ، أَيْ : فهل تحدُّثنا .

والقطع ؛ كأنك قلت : « فَأَنْتَ تُحَدِّثُنَا » .

والنصب على أن تُقدِّر الأول سبباً للثاني ؛ كأنك قلت : « هَلْ يَكُونُ مِنْكَ إِتْيَانٌ » ؛ فيكون بسببه حديثٌ .

وإن كانت اسميةً ، لم يجز فيما بعد الفاء - أيضاً - إلا الرفع على القطع ؛ نحو قولك : « هَلْ زَيْدٌ أَخُوكَ فَتُكْرِمُهُ » ، أَيْ : فنحن نُكْرِمُهُ .

أو النصب على السببية ؛ نحو قولك : « أَهِنَّ يَبِيَّتُكَ فَأُزَوِّرُكَ » .

وإن تقدمها جملةٌ تمُّ فإمَّا أن يكون فيها فعلٌ ، أو لا يكون .

فإن كان ، جازَ فيما بعد الفاء الرفع والنصب .

فالرفع على معنيين :

العطف ؛ نحو قولك : « لَيْتَنِي أَجِدُ مَالًا فَأَنْفِقُ مِنْهُ » ، أَيْ : فليتني أنفقُ منه .
والاستعنافُ ، أَيْ : فأنا أنفقُ .

والنصب على السببية ؛ كأنه تمنى وجدانَ مالٍ يكون سبباً للإتفاق منه .

وإن لم يكن فيها فعلٌ لم يجز إلا النصب على السببية ، والرفع على القطع ، ولا يجوز العطف ؛ نحو قولك : « لَيْتَ لِي مَالًا فَأَنْفِقُ مِنْهُ » ، برفع « أنفقُ » ونصبه .

وإن تقدمها جملةٌ نهى ، أو أمر باللأم ، جازَ فيه ثلاثة أوجهٍ :

الرفع على الاستعناف ، والنصب على السببية ، والجزم على العطف ؛ نحو قولك :

« لِتُكْرِمَ زَيْدًا فَيُكْرِمَكَ » ، « وَلَا تُضْرِبْ عَمْرًا فَيُضْرِبَكَ » .

وإن كان الأمر بغير لام ، لم يجز فيه إلا الرفع على القطع ، والنصب على السببية ؛

نحو قولك : « أَكْرِمَ زَيْدًا فَيُكْرِمَكَ » ، برفع « يُكْرِمُ » ونصبه .

وإن تقدمها جملةٌ دعاء ، وكان فعله على صيغة الأمر ، كان محكمه حكم فعل

الأمر (١) .

وإن تقدمها جملة عرض أو تحضير ، أو دعاء على غير صيغة الأمر ، جاز فيما بعد
ب ٥٧ الفاء الرفع على العطف ؛ فيكون شريك ما قبله في المعنى ، أو على القطع / .
والنصب على السببية ؛ نحو قولك : « أَلَا تَنْزِلُ عَلَيْنَا فَيَحْدِثُكَ » ، « وَغَفَرَ اللَّهُ
لَزَيْدٍ فَيُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ » .

والعرب قد تجرى مجرى الأجوبة الثمانية فعل الشرط والجزاء في جواز نصب ما بعد الفاء .
فإذا تقدم الفاء فعل شرط ، جاز فيما بعدها وجهان :
الجزم على العطف ، والنصب بإضمار أن على السببية ؛ نحو قولك : « إِنْ تَأْتِيَنِي فَيَحْدِثُنِي
أُكْرِمُكَ » ، بنصب ثم حدث وجرمه ، ولا يقطع ؛ لأن القطع إنما يكون بعد تمام الكلام .
وإن تقدمها فعل الجواب ، جاز فيه ثلاثة أوجه :

الرفع على القطع ، والجزم على العطف ، والنصب بإضمار أن على السببية ؛ نحو
قولك : « إِنْ تَأْتِيَنِي أُكْرِمُكَ فَأُحْسِنُ إِلَيْكَ » .

والواو مثل الفاء في جميع ما ذكر ، إلا أن النصب بعدها بإضمار أن ، فإنه إنما
يكون على معنى الجمع ، فإذا قلت : « لَا تَأْكُلْ سَمَكًا وَتَشْرَبْ لَبَنًا » ، جاز في :
تَشْرَبْ الرفع على القطع ، كأنك قلت : وَأَنْتَ تَشْرَبُ لَبَنًا ، إِنْ شِئْتَ ، والجزم على
العطف ؛ كأنك قلت : وَلَا تَشْرَبْ لَبَنًا ، وَالنَّصْبُ عَلَى النُّهْيِ عَنِ الْجَمْعِ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ :
لَا تَجْمَعُ بَيْنَ أَكْلِ السَّمَكِ وَشُرْبِ اللَّبَنِ .

ولا يجوز تقديم الفاء والواو مع ما بعدهما على معمول الفعل الذي قبلهما ، لو
قلت : « مَا شَرِبْتُ فَيَغْضَبُ زَيْدًا » ، « وَلَا تَأْكُلْ وَتَشْرَبْ لَبَنًا سَمَكًا » ، لم يجر .
وتقول : مَا تَأْتِيَنِي زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا فَيَحْدِثُهُ .

إن أعدت الضمير على عمرو ، لم يجر إلا الرفع ؛ لأن الفعل في حقه موجب .
وإن أعدته على زيد ، جاز فيه الرفع ، والنصب ؛ لأن الفعل في حقه منفي .

(١) م : وقولى : « وإن تقدمها دعاء ، وكان فعله على صيغة الأمر ، كان حكمه حكم فعل الأمر »
مثال ذلك : ليغفر الله لزيد فيدخله الجنة ، يرفع « يدخله » على الاستئناف ، ونصبه على
السببية وجرمه على العطف ، واغفر اللهم لزيد فيدخله الجنة يرفع « تدخله » على القطع ،
ونصبه على السببية . أ هـ .

وحتى إذ كانت بمعنى إلى ، أو بمعنى كئى ، فإن لم تُكُنْ بمعنىهما ، لم تنصب ؛ فعلى هذا لا يخلو أن تقع حتى مع ما بعدها خبرا لذي خبر ، أو لا تقع .

فإن وقعت خبرا ، لم يجز فيما بعدها إلا النصب ؛ نحو قولك : « كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَذْخُلَهَا » ، « وَسَيْرُ زَيْدٍ حَتَّى يَدْخُلَ الْمَدِينَةَ » ، بتصب أدخل ، ويُدخل .

وإن لم يقع خبرا : فإما أن يكون ما قبلها سببا لما بعدها أو لا يكون .

فإن كان ، فإن أردت بالفعل الذى بعدها الماضى ، أو الحال ، رَفَعْتَ ؛ نحو قولك : « سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَ الْمَدِينَةَ » ، تريدُ : سِرْتُ فَدْخَلْتُ ، أو فَأَنَا دَاخِلٌ .

وإن أردت به الاستقبال / ، نصبت ، وتكون بمعنى كئى ، أو إلى أن ؛ كَأَنَّكَ قَلْتَ : ٥٨ أ « سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَ الْمَدِينَةَ » ، أو إلى أن أدخل المدينة .

وإن لم يكن ما قبلها سببا لما بعدها ، لم يجز فى الفعل الذى بعدها ، إلا أن يكون مستقبلا منصوبا ، وتكون بمعنى إلى أن ؛ نحو قولك : « سِرْتُ حَتَّى يُؤْذَنَ » أى : إلى أن يؤذن المؤذن .

فإن كثرت السبب ؛ نحو قولك : « كَثُرَ مَا سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَ الْمَدِينَةَ » ، كان الرفع أقوى من النصب .

وإن قللت ؛ نحو قولك : « قَلَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَ الْمَدِينَةَ » ، كان النصب أقوى من الرفع .

وإن نفيت ، فإن قدّرت النفى دَخَلَ بَعْدَ دَخُولِ حَتَّى ، فالأمر على ما كان عليه قبل النفى من جواز النصب على معنى إلى أن ، أو كئى ، والرفع على المعنيين المتقدمى الذكر .

وإن قدّرت أنها دخلت بعد دخول النفى ، لم يجز فيما بعدها إلا النصب على معنى إلى أن ؛ وذلك : نحو قولك : « مَا سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَ الْمَدِينَةَ » ، بالنصب لا غير ، على التقدير الثانى (١) ، وبالنصب والرفع على التقدير الأول (٢) .

(١) م : وقولى : « بالنصب على التقدير الثانى » أهنى : دخول « حتى » بعد النفى ؛ فنصب على معنى « إلى أن » أى : تركت السير إلى أن أدخل المدينة . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « والنصب والرفع على التقدير الأول » أهنى : أن يكون النفى دخل بعد دخول « حتى » فنصب على المعنيين المتقدمى الذكر ، ويرفع على المعنيين المتقدمى الذكر .

فهذه جملة النواصب بنفسها ، وبإضمار أن ، ولا تُضَمَّرُ أن في عدا ما ذكر ، إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٢١٤- فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا حُبَّاسَةً وَاجِدٌ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ (١)

يريد : أن أفعله .

أو في نادر كلام ؛ نحو قولهم : « مُرَّةٌ يَخْفِرُهَا » ، « وَلَا بُدَّ مِنْ يَتَّبِعُهَا » .
التقدير : أن يَخْفِرُهَا ، وَأَنْ يَتَّبِعُهَا .

• • •

فمثال النصب على معنى : « إلى أن » قولك : ماسرت حتى أدخل المدينة ، تريد بذلك نفي قول من قال : سرت حتى تدخل المدينة ، أي : ما وقع مني سير إلى أن أدخل المدينة ، أو حتى أدخل المدينة ومثال الرفع على المعنيين المتقدمي الذكر : قولك : ماسرت حتى أدخل المدينة ، تريد بذلك : نفي قول من قال : سرت حتى أدخل المدينة ، أي : ما وقع مني سير فدخول ، أو ما وقع مني سير ، فأنا في حال دخول المدينة بسببه . أ هـ .

(١) البيت : لامرئ القيس ونسب إلى عمرو بن جوين وإلى عامر بن جوين وإلى بعض الطائيين وإلى عامر بن الطفيل .

الشاهد فيه : نصب « أفعله » بتقدير « أن » قبله .

ينظر : البيت لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص ٤٧١ ، وله أو لعمرو بن جوين في لسان العرب (حبس) ، ولعامر بن جوين في الأغاني ٩/٩٣ ، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٣٧ ، والكتاب ١/٣٠٧ ، والمقاصد النحوية ٤/٤٠١ ، ولعامر بن جوين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني ٢/٩٣١ ، ولعامر بن الطفيل في الإنصاف ٢/٥٦١ ، وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ١٤٨ ، وجمهرة اللغة ص ٢٨٩ ، والدرر ١/١٧٧ ، ووصف المباني ص ١١٣ ، وشرح الأشموني ١/١٢٩ ، ومغني اللبيب ٢/٦٤٠ . وجمع الهوامع ١/٥٨ .

بَابُ ذِكْرِ جَوَازِمِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

وهي قسمان : جازمٌ فعلاً واحداً ، وهو : لَمْ ، وهي لنفي الفعل الماضي المتقطع ،
ولمّا ، وهي لنفي الماضي المتصّل بزمان الحال ؛ تقول : عَصَى آدَمُ رَبَّهُ ، ولم يَتَدَمَّ ، ثم
نَدِمَ بَعْدُ ، وَعَصَى إِبْلِيسُ رَبَّهُ وَلَمَّا يَتَدَمَّ .

وإذا دخلت عليهما همزة الاستفهام ، كان الكلام تقريراً (١) ، وقد يُحذفُ الفعلُ
بعد لَمَّا (٢) إذا فهم المعنى ؛ نحو قولك : « قَارَبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا » .

ولا التّاهية ؛ نحو قولك : « لا تُضْرِبْ زَيْدًا » .

ولا في الدعاء ، نحو قولك : « لا تُعَذِّبْنِي يَا رَبَّ » .

ولامُ الأمر ؛ نحو قولك : « لِيضْرِبْ زَيْدًا » .

ولامُ الدعاء ؛ نحو قولك : « لِتُغْفِرَ اللَّهُمَّ لِزَيْدٍ » .

إلا أنّ اللام تلزم / في الأمر للغائب والمتكلم ؛ نحو قولك : « لِيَتَمَّ زَيْدٌ ، وَلَأَقِمَّ » ٥٨ ب

وفي فعل المفعول المخاطب ؛ نحو قولك : « لِتُحْنَنَّ بِحَاجَتِي » .

ولا تلزم في فعل الفاعل المخاطب ، بل تقول : لِتُضْرِبْ زَيْدًا ، وَاضْرِبْ زَيْدًا إِنْ

بُشِقَتْ .

(١) م : باب جوازم الفعل المضارع

قولى : « وإذا أدخلت عليهما همزة الاستفهام ، كان الكلام تقريراً » مثال ذلك : قولك :
ألم يقم زيد ، وألما يقم زيد تقرره بذلك على العلم بقيام زيد . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وقد يحذف الفعل بعد لَمَّا » أعنى أنها انفردت بذلك فى فصيح ، الكلام ولا يجوز
ذلك فى غيرها إلا فى ضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :

تَأْرَبُ شَيْخٌ مِنْ لَكَيْزٍ ذِي غَنَمٍ فِى كَفْوٍ زَلِغٍ وَفِي فَيْوٍ قَمَمٍ
أَجْلَعُ لَمْ يَشْتَطِ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ

[ينظر الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب ٩/٩ ، وشرح المفصل ١١١/٨]

أى : وقد كاد ولم يصلح .

وأنشد الفارسى [من الكامل] :

وَعَلَيْكَ عَهْدُ اللَّهِ إِنْ أَنْجَأْتَهُ أَهْلَ السَّيَالَةِ إِنْ فَعَلْتَ وَإِنْ لَمْ

أى : وإن لم تفعل . أ هـ .

ولا يجوز إضمار اللام وإبقاء عملها إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الوافر] :

٢١٥- مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِيفَتْ مِنْ أَمْرِ تَبَالًا (١)

يريدُ : لِتَقْدِ .

وكلُّ جملة غير محتملة للصدق والكذب ، إذا ضُمَّتْ معنى الشرط ، فإنها تحتاج إذ ذاك جوابًا فتجزمهُ ، وهي جملة الأمر ؛ نحو قولك : « اتنى أكرمك » .

والاستفهام ؛ نحو قولك : « أين بيثك أزرک » .

والتمنى ؛ نحو قولك : « ليت لي مالا أنفق منه » .

والتحضيض ؛ نحو قولك : « هلا تأتينا محمدنا » .

والعرض ؛ نحو قولك : « ألا تنزل عندنا نتكلم معك » .

والدعاء ؛ نحو قولك : « غفر الله لزيد يَدْخِلُهُ الجنة » .

والنهي ؛ نحو قولك : « لا تضرب زيدا بكرمك » .

إلا أن جملة النهي إذا ضُمَّتْ معنى الشرط ، فإنما تتقدَّرُ بفعل منفى ، بعد أداة الشرط ؛ كأنك قلت في المسألة المتقدمة الذكر: « لا تضرب زيدا بكرمك » ، ولو قلت : لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ بِأَكْلِكَ ، لم تجزم ؛ لأنَّ الجزم إنما يكون على تقدير « إلا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ بِأَكْلِكَ » ، وذلك فاسدُ المعنى .

والأسماءُ الموضوعَةُ مَوْضِعَ فعل الأمر ، تجرى مجراه في جزم الجواب ، إذا ضمنت معنى الشرط ؛ نحو قولك : نَزَالِ أكرمك ، وَحَسْبُكَ يَمِّ النَّاسِ .

(١) البيت : لأبي طالب ونسب إلى الأعمش وإلى حسان وإلى مجهول .

والشاهد فيه قوله : « تقد » يريد لتقد فأضمر لام الأمر ؛ وهذا من أقبح الضرورات .
ينظر : البيت لأبي طالب في شرح شذور الذهب ص ٢٧٥ ، وله أو للأعمش في خزنة الأدب ١١/٩ ، وللأعمش أو لحسان أو لمجهول في الدرر ٦١/٥ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣١٩ ، ٣٢١ ، والإنصاف ٥٣٠/٢ ، والجنى الداني ص ١١٣ ، ووصف المباني ص ٢٥٦ ، وسر صناعة الإعراب ٣٩١/١ ، وشرح الأشموني ٥٧٥/٣ ، وشرح شواهد المغني ١/٥٩٧ ، وشرح المفصل ٣٥/٧ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٢٤/٩ ، والكتاب ٨/٣ ، واللامات ص ٩٦ ، ومغني اللبيب ٢٢٤/١ ، والمقاصد النحوية ٤١٨/٤ ، والمقتضب ١٣٢/٢ ، وجمع الهوامع ٢/٥٥ .

ومن ذلك قوله [من الوافر] :

٢١٦- وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَّاتُ وَجَشَّاتُ مَكَانِكَ تُحْمَدِي أَوْ تَشْتَرِيحِي (١)

وكذلك الفعل الذي لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الأمر ، يجزم الجواب إذا ضُمن معنى الشرط .

ومن كلامهم : اتقى الله امرؤ فقل خيرا يثبت عليه .

فإن لم يُضمن شيء من ذلك معنى الشرط ، ارتفع الفعل ؛ نحو قوله : [من البسيط]

٢١٧- كُفُّوا إِلَى حَزْمَتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ (٢)

وجازم فعلين ، وهو قِشْتَان : حرف واشم :

فالحرف إذا ما ، وإن (٣) .

والاشم : ما بقي ، وهو قِسمان : ظرف ، وغير ظرف .

فغير الظرف : من ، وما ، ومهما (٤) ، وأى .

والظرف قسمان : زماني ، ومكاني :

(١) البيت : لعمر بن الإطابة .

الشاهد فيه قوله : « تحمدي » حيث جزمه بحذف النون لكونه واقعا في جواب الأمر ، والأمر هنا باسم الفعل « مكانك » .

ينظر : إنباه الرواة ٢٨١/٣ ، وحماسة البحري ص ٩ ، والحيوان ٤٢٥/٦ ، وجمهرة اللغة ص ١٠٩٥ ، وخزانة الأدب ٤٢٨/٢ ، والدرر ٨٤/٤ ، وديوان المعاني ١١٤ / ١ ، وسمط اللآلي ص ٥٧٤ ، وشرح التصريح ٢٤٣/٢ ، وشرح شواهد المعنى ص ٥٤٦ ، ومجالس ثعلب ٨٣ ، والمقاصد النحوية ٤١٥/٤ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨٩/٤ ، والخصائص ٣٥/٣ ، وشرح الأشموني ٥٦٩/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٤٧ ، ٥٢٤ ، وشرح قطر الندى ص ١١٧ ، وشرح المفصل ٧٤/٤ ، ولسان العرب (جشأ) ، ومعنى اللبيب ٢٠٣/١ ، وجمع الهوامع ١٣/٢ .

(٢) البيت : للأعطل .

والشاهد فيه رفع « تعمرورنهما » لوقوعها موقع الحال ، أو على القطع ، ولو جزم على جواب الأمر لجاز .

ينظر : ديوانه ص ١٧٦ ، وشرح أبيات صبيوه ٨٧/٢ ، والكتاب ٩٩/٣ ، ولسان العرب (وطن) ، ومعجم ما استعجم ص ٤٨١ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٥٧١/٣ .

(٣) م : وقولي : « فالحرف إذا وإن » مثال ذلك : قولك : إن يتم زيد ألم ، وإذا ما تأتني أنك . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « فغير الظرف من وما ومهما » مثال ذلك : قولك : من يكرمني أكرمه ، وما تفعل أفعل ، ومهما تفعل أفعل . أ هـ .

فالزمانى : متى ، وأيان ، وأى حين ، وإذا ، فى الشعر (١) .
 والمكانى : أين ، وأنى ، وأى مكان ، وحيث (٢) .
 وهذه الأدوات : منها ما تلزمه ما ، وهو : إذ ، وحيث (٣) .
 ومنها ما لا / تلزمه ما ، وهو : إن ، وأين ، وأى ، ومتى ، وأيان ، وإذا (٤) .
 ومنها ما لا تلحقه ما ، وهو ما يقين (٥) .
 وهذه الأدوات : إما أن تدخل على جملتين فعليتين ، أو جملتين : إحداهما فعليه ،

١٥٩

(١) م : وقولى : فالزمانى متى وأيان وأى حين وإذا فى الشعر . مثال ذلك : قولك : متى تكرمنى أكرمك ، وأيان تأت آت ، وأى حين تخرج أخرج ، وإذا تقم أقم ، إلا أن ذلك لا يجوز إلا فى الشعر ؛ نحو قوله [من الطويل] :

إذا قُضِرَتْ أَشْيَانُنَا كَانَ وَضَلُّهَا
 حُطَّانَا إِلَى أَعْدَانِنَا قُضَارِبِ

[ينظر البيت لقيس بن الخطين فى ديوانه ص ٨٨ ، وخزانة الأدب ٢٥/٧ ، ٢٧ ، وشرح المفصل ٤٧/٧ ، والكتاب ٦١/٣ ، وهو برواية « نضارب » مكان « فنضارب » ، للأخفش بن شهاب فى خزانة الأدب ٢٨/٧ ، وشرح الاختيارات المفصل ص ٩٣٧ ، وهو لكعب بن مالك فى فصل المقال ص ٤٤٢ ، وليس فى ديوانه ، ولشهم بن مرة فى الحماسة الشجرية ١٨٦/١ .

ف « كان » فى موضع حزم ، ولذلك عطف عليه « فنضارب » وهو مجزوم . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « والمكانى أين وأنى وأى مكان وحيث » مثال ذلك قولك : أين تكن أكن ، قال الشاعر [من الحفيف] :

أَيْنَ تُضْرِبُ بِنَا الْغَدَاةَ نَجِدْنَا
 تُضْرِبُ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلثَّلَاتِي

[ينظر البيت لابن همام السلولى فى الكتاب ٥٨/٣ ، وبلا نسبة فى شرح الأسمونى ٥٨٠/٣ ، وشرح المفصل ١٠٥/٤ ، ٤٥/٧ ، والمقتضب ٤٨/٢] .
 وأنى تكن أكن ؛ قال الشاعر [من الطويل] :

فَأَصْبَحْتُ أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْقَيْسُ بِهَا
 كَلَّا مَرَّكَبِيهَا نَحْتُ رَجُلِكَ شَاجِرُ

[البيت للبيد بن ربيعة فى ديوانه ص ٢٢٠ ، الكتاب ٥٨/٣ ، شرح المفصل ١١٠/٤]
 وأى مكان تجلس أجلس ، وحيثما تقعد أقعد . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وهذه الأدوات منها ما تلزمه ما » وهو إذ وحيث ، أعنى أنه لا يجازى بهما إلا مقرونين ، « ما » فلا يقال : إذ يقم زيد يقم عمرو ، ولا حيث يكن زيد يكن عمرو . أ هـ .

(٤) م : قولى : « ومنها ما لا تلزمه ما ، وهو إن وأين وأى ومتى وإذا » أعنى أنك تقول : إما تقم أقم ، وأينما تكن أكن ، وأى ما تضرب ، أضرب ومتى ما تخرج أخرج ، وإذا ما تكرمنى أكرمك ، وإن شئت لم تلحق « ما » فى جميع ذلك . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « ومنها ما لا تلحقه ما ، وهو ما يقين » الذى لا تلحقه ما : من وما ومهما وأنى وأيان لا تقول : أيان ما تقم أقم ، ولا أنى ما تخرج أخرج ، ولا مهما ما تصنع أصنع ، ولا ما ما تفعل أفعل ، ولا من ما تضرب أضرب ، بل لا يستعمل منها شيء فى الجزاء إلا غير مقرون بما . أ هـ .

والأخرى اسمية :

فإن كانتا فعليتين : فإما أن تكون الثانية أمراً ، أو نهياً ، أو دعاءً ، أو استفهاماً ، أو فعلاً قد دخلت عليه قَدْ أو السين ، أو ستوف ، أو ما ، أو أن ، أو غير ذلك : فإن كانت الجملة الثانية شيئاً مما ذُكر ، أدخلت عليها الفاء (١) ، وجزمت الفعل الأول ، إن كان مضارعاً ، وإن كان ماضياً ، كان في موضع جزم (٢) .
وإن لم تكن شيئاً من ذلك : فإما أن يكون الفعلان ماضيين أو مضارعين ، أو أحدهما ماضٍ والآخر مضارع .

فإن كانا ماضيين ، كانا في موضع جزم (٣) ، وإن كانا مضارعين جزمتهما (٤) ، إلا أن تدخل الفاء على الثاني ، فإنك ترفعه (٥) ، ولا يجوز رفعة إن لم تدخل عليه الفاء ، إلا في ضرورة ، ويكون على تقدير الفاء ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٢١٨- يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن تصرع أخوك تصرع (٦)

(١) م : وقولى : « فإن كانت الجملة الثانية شيئاً مما ذكر ، أدخلت عليها الفاء » إلى آخره ، مثال ذلك : قولك : إن قام زيد فاضربه ، وإن قعد بكر فلا تضربه ، وإن غفر لي زيد فغفر الله له ، وإن جاء زيد فهل تكرمه ، وإن أكرمني زيد فقد أكرمته وإن بكرمني زيد فساكرمه ، أو فسوف أكرمه ، وإن فسق زيد فلم أكرمه ، وإن لم يأتني زيد فما آت ، وإن لم بكرمني عمرو فلم أكرمه ، جميع ذلك لا بد فيه من دخول الفاء على الجواب . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وجزمت الفعل الأول إن كان مضارعاً ، وإن كان ماضياً كان في موضع جزم » أما الماضى فقد تقدم تمثله ، وأما المضارع : فنحو قولك : إن يقم زيد فأضربه ؛ فظهر أثر الجازم في الفعل المضارع ؛ لأنه معرب ، ولم يظهر أثره في الماضى ؛ لأنه مبني . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وإن كانا ماضيين ، كانا في موضع جزم » مثال ذلك : قولك : إن قام زيد قام عمرو . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « وإن كانا مضارعين جزمتهما » مثال ذلك : قولك : إن يقم زيد يقم عمرو . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « إلا أن تدخل الفاء على الثاني ؛ فإنك ترفعه » مثال ذلك : قولك : إن يقم زيد فيقوم عمرو . أ هـ .

(٦) البيت لجرير بن عبد الله البجلي ونسب إلى عمرو بن حفارم العجلي .

وفي البيت شاهدان : أولهما قوله : « يا أقرع » مرتين ، حيث حذف « أل » من العلم المنادى ، وهذا الحذف واجب ، وثانيهما قوله : « إنك إن تصرع أخوك تصرع » حيث ألغى الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة ، فإن جملة « تصرع » خبر « إن » والجملة دليل جزاء الشرط ، وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر وخرجه المصنف هنا على أنه على تقدير دخول الفاء على الجواب ؛ أى : فتصرع .

أى : فَتُضْرَعُ .

وإن كان أحدهما ماضياً ، والآخر مضارعاً ، قدّمت الماضى ويكونُ فى موضع
جزم ، وأخرت المضارع :

ويجوز فيه الجزم والرفع ، والجزم أحسن .

وإن أدخلت عليه الفاء ، لم يجر إلا الرفع ؛ وذلك نحو قولك : « إن قام زيد يُقَمَّ
عَمَرُو » . وإن شئت : « يُقَوْمُ » ، وإن شئت : « فيقوم » .

ولا يجوزُ تقديم المضارع وتأخير الماضى إلا فى ضرورة ، ويجزم إذ ذاك المضارع ،
ويكون الماضى فى موضع جزم ؛ ومن ذلك قوله [من الخفيف] :

٢١٩- مَنْ يَكْذِبُنِي بِسَيِّئِي كُنْتُ مِنْهُ كَالشُّجَا يَتَنُّ حَلْقِيهِ وَ الْوَرِيدِ^(١)

وإن دخلت على جملتين ، إحداهما : اسمية ، والأخرى : فعلية - جعلت الاسمية
جواباً ، ولم يكن بُد من دخول الفاء أو إذنٌ عليها ، نحو قولك : « إن يُقَمَّ زيدُ فَعَمَرُو
قَائِمٌ » ، أو : « إذنُ عَمَرُو قائمٌ » .

ولا يجوز حذفُ الفاء إلا فى ضرورة ؛ نحو قوله [من البسيط] :

٢٢٠- مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(٢)

= ينظر : البيت لجرير بن عبد الله البجلي فى شرح أبيات سيبويه ١٢١/٢ ، والكتاب ٦٧/٣ ،
ولسان العرب (بجل) ، وله أو لعمرو بن عثارم العجلي فى خزانة الأدب ٢٠/٨ ، ٢٣ ،
٢٨ ، وشرح شواهد المغنى ٨٩٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٣٠/٤ ، وعمرو بن عثارم البجلي فى
الدرر ٢٢٧/١ ، وبلا نسبة فى جواهر الأدب ص ٢٠٢ ، والإنصاف ٦٢٣/٢ ، ووصف المباني
ص ١٠٤ ، وشرح الأشموني ٥٨٦/٣ ، وشرح التصريح ٢٤٩/٢ ، وشرح ابن عقيل ص
٥٨٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٥٤ ، وشرح المفصل ١٥٨/٨ ، ومغنى اللبيب ٥٥٣/٢ ،
والمقتضب ٧٢/٢ ، وجمع الهوامع ٧٢/٢ .

(١) البيت : لأبي زيد الطائي .

والشاهد فيه قوله : « من يكذبني كنت » حيث جزم « من » الشرطية فعلاً مضارعاً ،
وجاء جواب الشرط فعلاً ماضياً فى موضع جزم ، وهذا قليل .

ينظر : ديوانه ص ٥٢ وخزانة الأدب ٧٦/٩ ، والمقاصد النحوية ٤٢٧/٤ ، وبلا نسبة فى
وصف المباني ص ١٠٥ ، وشرح الأشموني ٥٨٥/٣ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٥ ، والمقتضب
٥٩/٢ ، ونوادر أبي زيد ص ٦٨ .

(٢) البيت : لكعب بن مالك ونسب إلى عبد الرحمن بن حسان وإلى حسان بن ثابت .

وقد تقدم لحكم الشرط والقسم في باب القسم ، فإن اجتمع الاستفهام والشرط / ، ٥٩ ب
 تبيّن الجواب على الشرط ، ويكون الاستفهام داخلا على جملة الشرط والجواب
 بأشرها ؛ نحو قولك : « هل إن قام زيد يتم عمرو » .
 ويجوز حذف فعل الشرط ، وإبقاء الجواب إذا كان في الكلام دليل على ذلك ؛
 نحو قوله [من الوافر] :

٢٢١ - فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍ وَلَا يَمَلُّ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ^(١)
 أى : إِلَّا تُطَلِّقَهَا .

وكذلك يجوز حذف الجواب وإبقاء فعل الشرط ، إذا جاء الشرط عقيب كلام يدل
 على الجواب ، أو أثناءه ، نحو قولك زيد قائم إن قام عمرو ، وزيد إن قام عمرو قائم .
 ويجوز حذفهما - أيضا - في الشعر إذا كان في الكلام ما يدل على ذلك نحو قوله

- والشاهد فيه قوله : « من يفعل الحسنات الله يشكرها » حيث حذف الفاء الرابطة من جواب
 الشرط ، والتقدير : فالله يشكرها ، وهذا الحذف للضرورة الشعرية وأجازه بعضهم إذا علم .
 ينظر : البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨ ، وشرح أبيات سيبويه ١٠٩/٢ ، وله
 أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٤٩/٩ ، ٥٢ ، وشرح شواهد المغني ١٧٨/١ ،
 ولعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٣٦٥/٢ ، ولسان العرب (بجل) ، والمقتضب ٢/
 ٧٢ ، ومغني اللبيب ٥٦/١ ، والمقاصد النحوية ٤٣٣/٤ ، ونوادير أبي زيد ص ٣١ ، ولحسان
 بن ثابت في الدرر ٨١/٥ ، والكتاب ٦٥/٣ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر
 ١١٤/٧ ، وأوضح المسالك ٢١٠/٤ ، وخزانة الأدب ٤٠/٩ ، ٧٧ ، ٣٥٧/١١ ، والخصائص
 ٢٨١/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٢٦٤/١ ، ٢٦٥ ، وشرح شواهد المغني ٢٨٦/١ ، وشرح
 المنفصل ٢/٩ ، ٣ ، والكتاب ١١٤/٣ ، والمختضب ١٩٣/١ ، والمنصف ١١٨/٣ ، وجمع
 الهوامع ٦٠/٢ .

(١) البيت للأحوص .

والشاهد فيه قوله : « ولا يمل » حيث حذف فعل الشرط للدلالة ما قبله عليه والتقدير :
 ولا تطلقها يمل مفروق الحسام .

ينظر : ديوانه ص ١٩٠ ، والأغاني ٢٣٤/١٥ ، والدرر ٨٧/٥ ، وخزانة الأدب ١٥١/٢ ،
 وشرح التصريح ٢٥٢/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٦٧/٢ ، ٩٣٦ ، والمقاصد النحوية ٤/
 ٤٣٥ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٧٢/١ وأوضح المسالك ٢١٥/٤ ، ووصف المباني ص ١٠٦ ،
 وشرح الأشموني ٥٩١/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٤٥ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٩٠ ،
 وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٦٩ ، ولسان العرب (إملا) ، ومغني اللبيب ٦٤٧/٢ ، وجمع
 الهوامع ٦٢/٢ .

[من الرجز] :

٢٢٢- قَالَتْ بِنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى: وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا قَالَتْ: وَإِنْ^(١)

أى: وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدَمًا، تَمَنِّيَّةٌ.

أو في نادر كلام؛ نحو قولهم: «أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا أَيْ: إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ، فافعله

وأسماء الشرط إذا تقدمها عامل، بَطَلَّ عَمَلُهَا^(٢)، ما عدا حرف الجر، والاسم المضاف نحو قولك: «يَجْنَ تَمْرُزُ أَمْرُزُ»، «وَعَلَامٌ مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ». فأما قوله [من الخفيف] :٢٢٣- إِنْ مَنْ يَدْخُلُ الْكَيْبَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جِجَادًا وَظِلْبَاءً^(٣)

فاسم إن ضمير شأن محذوف، أئى: إِنَّهُ.

وما كان من الجوازم لفعلين حرفًا، فلا موضع له من الإعراب^(٤)، وما كان منهااسم زمان أو مكان أو مصدرًا^(٥)، وأعنى بذلك: أي المضافة إلى المصدر، كان في

(١) البيت لرؤية.

والشاهد فيه حذف الشرط والجواب بعد «إن»، والتقدير: وإن كان كذلك رضيته أيضًا. ويروى: «وإن» في الموضعين، بدخول التنوين الغالي الذي يدخل على القوافي المقيدة، ودخوله على «إن» دليل على أن هذا النوع من التنوين لا يختص بالاسم.

ينظر: ديوانه ص ١٨٦، وخزانة الأدب ١٤/٩، ١٦، ٢١٦/١١، والدرر ٨٨/٥، وشرح التصريح ٣٧/١، وشرح شواهد المغني ٩٣٦/٢، والمقاصد النحوية ١٠٤/١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٨/١، والدرر ١٨١/٥، ووصف المباني ص ١٠٦، وشرح الأشموني ٥٩٢/٣، وشرح التصريح ١٩٥/١، وشرح عمدة الحفاظ ص ٣٧٠، ومغني اللبيب ٦٤٩/٢، والمقاصد النحوية ٤٣٦/٤، وجمع الهوامع ٦٢/٢، ٨٠.

(٢) م: وقولى: «إذا تقدمها عامل، بطل عملها» مثال ذلك: إن من يخرج أخرج معه، ولا يجوز الجزم. أ هـ.

(٣) تقدم برقم ٥٣.

(٤) م: وقولى: «وما كان من الجوازم لفعلين حرفًا فلا موضع له من الإعراب» مثال ذلك: قولك: إن يقيم زيد يقيم عمرو، وإذا ما تقيم أقم، لا موضع له «أن» و«إذا ما» من الإعراب؛ لأنهما حرفان. أ هـ.

(٥) م: وقولى: «وما كان منها اسم زمان أو مكان» إلى آخره، مثال اسم المكان: قولك: أين تكن أكن، وأنى تكن أكن، وحيثما تكن أكن، ومثال اسم الزمان: متى تقيم أقم، وأيان تقيم أقم، وأي حين تخرج أخرج، وإذا تضرب زيدًا أضربه، إلا أن إذا لا يجوز بها إلا في الشعر؛ كما تقدم، ومثال المصدر: أى قيام تقيم أقم مثله. أ هـ.

موضع نصب على الظرفية ، أو على المصدرية .
وما كان منها اسماً لغير ما ذكر فإن دخل عليه حرف خفض (١) ، كان مخفوضاً
به ، ويكون المجرور متعلقاً بفعل الشرط .
وإن لم يدخل عليه حرف خفض : فإن كان الفعل الذي بعده غير متعدي ، كان
مبتدأ ، نحو قولك : « مَنْ يَقُمْ أَقَمَ مَعَهُ » ، وإن كان متعدياً : فإن كان فاعل الفعل
ضميراً يعود على اسم الشرط ، كان - أيضاً - مبتدأ (٢) ، نحو قولك : « مَنْ يَضْرِبُ
زَيْدًا أَضْرِبَهُ » .

وإن لم يكن ضميراً يعود على اسم الشرط :
فإن كان الفعل لم يأخذ مفعوله ، كان مفعولاً مقدماً ، نحو قولك : « مَنْ يَضْرِبُ
زَيْدًا أَضْرِبَهُ » .

وإن كان قد أخذه (٣) ، فإن كان المفعول ضميراً عائداً على اسم الشرط ، أو سبباً
له ، جاز فيه الرفع على الابتداء ، والنصب بإضمار فعل ، والاختيار الرفع ؛ نحو
قولك : « مَنْ يَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرِبَهُ » / ، « وَمَنْ يَضْرِبُ عَلَامَةَ زَيْدٍ أَضْرِبَهُ » .
وإن كان المفعول أجنبياً ، لم يجز فيه إلا الرفع على الابتداء ، نحو قولك : « مَنْ

(١) م : وقولى : « فإن دخل عليه حرف خفض ، إلى آخره مثال ذلك : قولك : بمن تمرر أمرر ،
فالجار والمجرور الذى هو بمن يتعلق به « تمرر » . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « فإن كان فاعل الفعل ضميراً يعود على اسم الشرط ، كان مبتدأ » مثال ذلك
قولك : من يضرب زيداً أضربه . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « وإن كان قد أخذه » أعنى لفظاً ، نحو : من يضربنى أضربه ، أو تقديرًا ؛ نحو
قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَشْكُرْ لِلَّهِ يَضْرِبْهُ ﴾ [الأنعام ٣٦] « يشأ » قد أخذ مفعوله نية ؛ فلا
يتصور إعماله فى « من » والتقدير : من يشأ الله إضلاله يضلله ؛ فحذف المفعول ، وهو مقدر ،
ولا يتصور أن تكون « من » منصوبة به « يشأ » لفساد المعنى ؛ إذ لا يتصور أن يكون التقدير :
من يرد الله يضلله .

فإن قلت : فاعله على حذف مضاف ، أى : إضلال من يرد الله يضلله .
فالجواب : أن ذلك لا يسوغ ؛ لأن اسم الشرط أو ما أضيف إليه لا يبدى فى الجملة الواقعة
جوائباً له من ضمير عائده ؛ فتقول : من يقم أقم معه ، وغلام من تضرب أضربه ، ولا يجوز
أن تقول : من يقم يقم عمرو ، ولا غلام من يضرب أقم ، فكذلك لا يجوز : إضلال من يشأ
الله يضلله ؛ لأنه لا ضمير فى الجملة الواقعة جوائباً عائداً على الإضلال ؛ فلم يبق إلا أن يكون
التقدير : من يرد الله إضلاله يضلله . أ هـ .

يَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرِبُهُ ، ، وَ مَنْ يَضْرِبُ غُلَامَهُ زَيْدًا أَضْرِبُهُ .
 وحكم المضاف إلى اسم الشرط في الإعراب كحكم اسم الشرط في جميع ما
 ذُكِرَ (١) .

* * *

(١) م : وقولى : ، وحكم المضاف إلى اسم الشرط في الإعراب كحكم اسم الشرط في جميع ما ذكر ، أهى : أنك إذا قلت : غلام من يقيم أقم معه ، كان الغلام مرفوعاً بالابتداء ، كما كانت « من » في قولك : من يقيم أقم معه ، في موضع رفع على الابتداء ، وإذا قلت : غلام من يضرب زيداً أضربه كان الغلام مفعولاً به « يضرب » كما كانت « من » في قولك : من يضرب زيداً أضربه مفعولة به « يضرب » وكذلك سائر المسائل : حكم المضاف إلى اسم الشرط فيها حكم اسم الشرط . أ هـ .

بَابُ مَا جَرَى مِنَ الْأَسْمَاءِ فِي الْإِعْرَابِ

مَجْرَى الْفِعْلِ

وهو غيرُ المنصرفِ ، وأعني به كُلُّ اسمٍ لا يُتَوَّنُ ولا يُخَفَّضُ ، وسمي غيرَ منصرفٍ ؛ لأنَّ المنصرف : هو الذي في آخره صرِفٌ ، وأعني بذلك : التنوين .
فلما لم يكن في آخره تنوينٌ سُمِّيَ غيرَ منصرفٍ ، ولذلك ينبغي أن يسمي الاسمُ الذي لا ينصرف إذا دخلت عليه الألفُ واللامُ ، أو أُضِيفَ ، ثم تُخَفِّضُ بعد ذلك منجرًا^(١) ، ولا يسمي مُنصَرِفًا ؛ لأنه ليس فيه صرِفٌ قبل دخول الألف واللام والإضافة ، ولا يقدَّ دخولهما .

ولا يمنع الاسمُ الصرِفَ حتى تُوجدَ فيه جِلتان فرعيَّان فصاعدًا من عللٍ تسع ، أو ما أشبهها ، قد اجتمعتا على نحو ما ، أو علةٌ تقومُ مقامَ علتين .
والجِلُّ التسعُ : العَدْلُ ، والتَّعْرِيفُ ، والصُّفَةُ ، والتَّائِبُ ، والعُجْمَةُ ، والتَّزْكِيَةُ ، ووَزْنُ الفعلِ ، والجمعُ الذي لا نظيرَ له في الأحاد ، وزيادةُ الألفِ والنونِ .
والجِلَّةُ التي تقومُ مقامَ جِلتين : التَّائِبُ اللازمُ ، وهو التَّائِبُ بالألفِ^(٢) ، والجمعُ الذي لا نظيرَ له في الأحاد ، وهو ما كان من المجموعِ موافقًا لِمَقَاعِلِ ، أو مَقَاعِلِ في الحَرَكَاتِ ، والسُّكُنَاتِ ، وعددِ الحروفِ ؛ نحوُ : مَسَاجِدَ ، وَدَنَائِرَ .
فالعَدْلُ لا يمنع الصرِفَ إلا مع التعريفِ ، أو الصُّفَةِ ؛ وذلك : أنَّ العَدْلَ : إمَّا عن الألفِ واللامِ ، أو عن بناءٍ إلى آخر .

فالعَدْلُ عن الألفِ واللامِ : لم يجرِ إلا في : سَحَر ، وأُنْحَرَا لأنَّ سَحَرَ في الأصلِ

(١) م : باب ما جرى من الأسماء في الإعراب مجرى الفعل : وهو الاسم غير المنصرف
قولي : « إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف ، ثم خفص بعد ذلك بنجر » مثال ذلك : قولك : قبضت من الدراهم ، ومن دراهمي . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وهو التائب بالألف » مثال ذلك : حبلى ، وصحراء في الهمزة ، في صحراء ، هي في الأصل الألف ، إلا أنها قلبت همزة ؛ لاجتماعها ساكنة مع الألف التي قبلها ؛ ولذلك إذا زالت الألف الأولى زالت الهمزة ؛ فتقول في صحراء : صحاري ، وصحار ، وصحاري ، ولا تقول : صحاري ، وقد بين ذلك في موضعه من الكتاب . أ هـ .

نكرة ، فكان يجب إذا أردت تعريفه أن تُدخِلَ عليه الألف واللام ، فَعَدَلُوهُ عن ذلك ، وعرفُوهُ بِنِيهِمَا ، وكذلك أُخْرُ ، هو جَمْعُ أُخْرَى ، فكلُّ فُعْلَى مؤنثة الأفعَل ، لا تستعملُ هي ولا جَمْعُهَا إلا مضافين ، أو معرفين بالألف واللام ، فَعَدَلْتُ عن ذلك ، واستعملت نكرة .

وهذا النوعُ من / العَدَلِ يمنع الضَرْفَ مع التعريف ؛ كسَحَر ، أو مع التثنية كما أُخْر . والعدلُ عن بناء إلى بناء : لا يكون أبدًا إلا على وزنِ فَعَالٍ أو فُعْلٍ أو مَفْعَلانٍ ، أو فُعَالٍ ، أو مَفْعَلٍ ، إلا أن فُعَالًا ، وَمَفْعَلًا ، لا يكونان معدولين إلا في العدد في حال تكثير ؛ نحو : مَثْنِي ، وَمَوْحِدٍ ، وَأَحَادٍ ، وَثَلَاثٍ ، وَرُبَاعٍ ، وَعَشَارٍ ، وهو موقوف على السَّمَاعِ (١) .

٦٠ ب

(١) م : وقولى : « أحاد وثلاث ورباع وعشار ، وهو موقوف على السماع » أصنى : أن هذه الأربعة هي التي اشتهر سماعها ، قال تعالى : ﴿ مَثْنَى وَثُلَاثٌ وَرُبَاعٌ ﴾ [النساء : ٣] قال الشاعر : [من المتقارب]

قَلِمَ يَسْتَرِي بِثُوكٍ عَحْيَى زَمِيهِ
سِتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عَشَارًا

[ينظر البيت للكميت في ديوانه ١/١٩١ ، وأدب الكاتب ص ٥٦٧ ، وخزانة الأدب ١/١٧٠ ، ١٧١ ، والدرر ١/٩١ ، ولسان العرب (عشر) ، وبلا نسبة في الخصائص ٣/١٨١ ، وجمع الهوامع ١/٢٦] .
وقال الآخر [من الطويل] :

تَرَى الثُّغْرَاتِ اللَّطِيفِ تَحْتِ لَبَائِهِ
أَحَادٌ وَمَثْنَى أَضْعَفُهَا صَوَاهِلُهُ

[ينظر البيت لابن مقبل في ديوانه ص ٢٥٢ ، وإصلاح المنطق ص ٢٠٥ ، وتذكرة النحاة ١/٩٠ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٢٩ ، ولسان العرب ٥/٢٢١ (نعر) ، والمعاني الكبير ص ٦٠٦ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٤ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٠ ، ولسان العرب (فرد) ، (صنف) ، (ثنى) ، ومجالس ثعلب ص ١٥٥ ، وجمع الهوامع ١/٢٦] .

وقد حكى خماس وسداس ؛ قال الشاعر [من الوافر] :

صَرَبْتُ خُمَاسَ صَرَبَةٍ عَهْشَجِي
أَذَارَ سُدَّاسٍ أَلَا يَشْتَقِيهَا

[ينظر البيت بلا نسبة في الدرر ١/٩٢ ، وتذكرة النحاة ص ٦٨٥ ، وجمع الهوامع ١/٢٦] .

وحكى أبو عمرو الشيباني وابن السكيت وأبو حاتم في كتاب « الإبل » له : أن العرب قد جاء عنها خماس وسداس إلى عشار ، ولا يقدح في نقلهم ما زعم أبو عبيدة في كتاب « المجاز » له من أنه لا يعلمهم قالوه فوق رباع . أ هـ .

ويمنع جميع ذلك الضروف للعدل والصفة .
وأما فقال ، وفعل ، ومتفعلان ، فلا تُعدّل إلا في حال التعريف ؛ ولذلك لا تُعدّل ،
والمرادُ بها الصفة إلا في النداء .

لأن المنادى - وإن كان نكرة في الأصل - معرفة إذا كان مقبلا عليه ، وتكون إذ
ذاك مبنية ؛ نحو قولك : « يَا فَسَّاقِي » ، و « يَا فَسَّاقِي » ، و « يَا مَلَأْمَانُ » ، وهو
موقوف على السماع .

وإذا كان فَعْلٌ عَلَمًا ، فإن كان له أصل في النكرات ، فاقض عليه بأنه مصروفٌ غير
معدول ؛ نحو : « لُبْد » ، اسم نسرٍ لُقْمَانِ بْنِ عَادٍ ؛ لأنه يُقال : مَالٌ لُبْدٌ .
إلا أن يَتَّوَمَ دليلٌ سمعي على عدله بمنع صرفه ؛ نحو : « عُتْر » ، هو معدولٌ من
عَامِرٍ ، وليس منقولاً من عُتْرٍ بجمع عُتْرَةٍ .

وإن لم يكن له أصل في النكرات ؛ نحو : « قُتْم » ، فاقض عليه ، بأنه ممنوع
الضروف ، معدولٌ ، إلا أن يقوم الدليل بصرفه على أنه ليس بمعدولٍ ؛ نحو : « أَدَد » .
وإذا كان فَعَالٍ معرفة في غير النداء ، فإن كان معدولاً عن اسمِ فِعْلٍ ؛ كَنَزَالٍ ، وهو
مُطَرِّدٌ في كُلِّ فِعْلٍ ثلاثي ، أو عن مصدر ، كَبَدَادٍ ، أو عن صيغةٍ ثم غَلَبَ ؛ كَخَلَاقٍ ،
للمنية ، كان مبنياً .

وإن كان اسماً عَلَمًا لمؤنث ، وليس له أصل في النكرات ، كحَدَامٍ ، كان معدولاً .
فأما أهل الحجاز فيبنونه على الكسرِ تشبيهاً بنزَالٍ .

وأما بنو تميم ، فإن لم يكن في آخره راء ، أعربوه إعراب ما لا ينصرف للعدل
والتعريف والتأنيث ، وشبهوه بزَيْتَبٍ في أنه عَلَمٌ لمؤنث ، وإن كان في آخره راء ،
أجازوا فيه البناء على الكسر ، وأن يُعْرَبَ إعراب ما لا ينصرف ، وقد جمع الشاعر بين
اللُغَتَيْنِ ، فقال [من مخلع البسيط] :

٢٢٤ - وَمَرُّ دَهْرٍ عَلَيَّ وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرًا وَبَارٍ^(١)

(١) البيت للأعشى .

والشاهد فيه إعراب « وبار » الثانية ، ورفعها للضرورة ، لأن القوافي مرفوعة ، و « وبار »
علم مؤنث مبني على الكسر .

ينظر : ديوانه ص ٣٣١ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٤٠/٢ ، وشرح الأشموني ٥٣٨/٢ ، -

فأما التعريف : فلا يمنع منه الصرف إلا تعريف العلمية ، أو ما أشبهه ؛ نحو :
سَحَرُ / ألا ترى أنه تعريفٌ بهير أداة في اللفظ ، كما أن العلم كذلك ، ويمنع
الصرف مع العلل كلها إلا الوصف ، والجمع المتناهي^(١) ، فإنهما لا يجتمعان مع
العلمية .

وأما وزنُ الفعل ، فلا يمنع منه الصرف إلا المختص بالأفعال ؛ نحو : ضَرِبَ ، إذا
جعلته اسمَ رجل ، ولم تجعله محتملاً لضمير ، أو الغالب عليها ؛ نحو : أَفْعَل ، إذا
كان اسماً عَلَمًا كـ « أَحْمَد » ، أو صفةً ؛ كـ « أَحْمَر » ، هذا ما لم يدخل الوزن تاء
التأنيث ، فإنه إذ ذاك لا يمنع الصرفُ لغيره بذلك من شبه الفعل ؛ نحو : أَرْمَلِ ،
لا يمنع الصرف للوزن الغالب والصفة ؛ لأنك تقول : أَرْمَلَةٌ ، في المؤنث .

وإن احتلَّ الوزنُ المانع للصرف حتى يخرج إلى وزن من أوزان الأسماء ، لم يمنع
الصرف ؛ نحو : قِيلَ ، وَيَبِعُ ، إذا سَعَيْتَ بهما رجلاً ، ولم تُحْمَلْهُمَا ضميراً ، لأنهما
قد صاروا بمنزلة : قِيلَ ، وديك .

وأما الوزنُ المُشْتَرِكُ ، فلا يمنع الصرف منقولاً كان من فعلٍ ، كـ « حَكَمِ » اسمِ
رجلٍ ، أو غير منقولٍ منه ؛ كـ « يَهْجَلِ » اسمِ رجلٍ .

فأما قوله [من الوافر] :

٢٢٥- أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَاغِ الثَّنَاتَا مَتَى أَضِحَّ الْعِمَامَةُ تَعْرِفُونِي^(٢)

= وشرح التصريح ٢٢٥/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١٢٥ ، وشرح المفصل ٦٤/٤ ، ٦٥ ،
والكتاب ٢٧٩/٣ ، ولسان العرب (وير) ، والمقاصد النحوية ٣٥٨/٤ ، وجمع الهوامع ١/
٢٩ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٦٤ ، وأوضح المسالك ١٣٠/٤ ، وما ينصرف
وما لا ينصرف ص ٧٧ ، والمقتضب ٥٠/٣ ، ٣٧٦ .

(١) م : وقولِي ؛ ويمنع الصرف مع العلل كلها إلا الوصف والجمع المتناهي ؛ أعني أن التعريف يمنع
الصرف مع وزن الفعل ؛ نحو : أحمد ، ومع العجمة ؛ نحو : إبراهيم ومع زيادة الألف
والنون ؛ نحو : عثمان ، ومع التركيب ؛ نحو : حضرموت ، ومع العدل ؛ نحو : عمر ، ومع
التأنيث ، نحو : فاطمة .

وهذه جملة العلل بعد إخراج الوصف والجمع المتناهي . أ هـ .

(٢) البيت لسحيم بن وثيل .

والشاهد فيه قوله : « جلا » حيث منع من الصرف ، واختلف في سبب منعه .

= فالبناء هو الذي يشترك فيه الأسماء والأفعال ؛ وذلك بأن يسمى بمثل ضرب وعلم

فإن « جلا » مُتَحَمَّلٌ لضمير ، فهو محكي ، لأنه جملة .
ولا يمنع الوزن الصرف إلا مع التعريف ، أو الصفة^(١) ، أو شبه أصله من الصفة ،
نحو : أحمر ، إذا سُمِّيَ به ، ثم نُكِّرَ بعد التسمية .
وأما التأنيت ، فإن كان بعلامة لازمة ، وهي الألف ، نحو : « حَبَلِي » ،
« وحلراء » ، مَنَعَ الصرفَ وَحْدَهُ ، وكذلك إذا سُمِّيَتْ باسمٍ في آخره أَلْفُ الإلحاق ،

وظرف فإنه منصرف معرفة كان أو نكرة لأنه يكثر في الأسماء كثرته في الأفعال من غير غلبة
فنظير ضرب في الأفعال من الأسماء جبل وقلم ، ونظير علم كتف ورجل ونظير ظرف ،
عضد ويقظ وليس ذلك في أحدهما أغلب منه في الآخر فلم يكن الفعل أولى به فلم يكن
سبباً ، ومذهب عيسى بن عمر هو أنه متى سُمِّيَ بالفعل كان كونه على صيغة الفعل سبباً
فيجتمع مع العلمية فيمتنع من الصرف فلذلك يمتنع صرف قتل وخرج إذا سُمِّيَ بهما لأن فيه
وزن الفعل مع العلمية .

ومذهب سيبويه والخليل وجمهور الناس أن المعتبر في وزن الفعل إما خصوصية وزن لا
يكون إلا في الفعل وإما أن تكون في أول الفعل زيادة كثرة الفعل سواء كان في الأصل اسماً
أو فعلاً فلا فرق بين أرب وأخرج إذا سُمِّيَ بهما في أنهما غير مصروفين ولا فرق بين جبل
وقتل إذا سُمِّيَ بهما في أنهما مصروفان وهذا هو الصحيح الذي يدل عليه ما نقله الثقات عن
العرب الفصحاء وليس في البيت حجة عند سيبويه لاحتمال أن يكون سُمِّيَ بالفعل وفيه ضمير
فاعل فيكون جملة ، والجمل تحكي إذا سُمِّيَ بها نحو برق نجرة وشاب قرناها أو يكون جملة
غير مسمى بها في موضع الصفة لمحدوف والتقدير أنا ابن رجل جلا فلا يكون فيه على كلا
الوجهين حجة . ويرد عليه أن الجملة إذا كانت صفة لمحدوف فشرط موصوفها أن يكون بعضاً
من متقدم مجرور بمن أو في .

وراه ابن الحاجب ابن ذي جلا بالتثنية على حذف مضاف .

ينظر : الاشتقاق ص ٢٢٤ ، والأصمعيات ص ١٧ ، وجمهرة اللغة ص ٤٩٥ ، ١٠٤٤ ،
وخزانة الأدب ٢٥٥/١ ، ٢٥٧ ، ٢٦٦ ، والدرر ٩٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٤٥٩/١ ،
وشرح المفصل ٦٢/٣ ، والشعر والشعراء ٦٤٧/٢ ، والكتاب ٢٠٧/٣ ، والمقاصد النحوية ٤/
٣٥٦ ، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣١٤ ، وأمالي ابن الحاجب ص ٤٥٦ ، وأوضح المسالك
١٢٧/٤ ، وخزانة الأدب ٤٠٢/٩ ، وشرح الأشموني ٥٣١/٢ ، وشرح شواهد المغني ٢/
٧٤٩ ، وشرح قطر الندى ص ٨٦ ، وشرح المفصل ٦١/١ ، ١٠٥/٤ ، ولسان العرب
(ثنى) ، (جلا) ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠ ، ومجالس ثعلب ٢١٢/١ ،
ومغني اللبيب ١٦٠/١ ، وجمع الهوامع ٣٠/١ .

(١) م : وقولي : « ولا يمنع الوزن الصرف إلا مع التعريف أو الصفة » إلى آخره ، مثال منعه الصرف
مع التعريف : مررت بأحمد ، ومثال منعه مع الوصف : مررت برجل أحمر ، ومثال منعه
الصرف مع شبه أصله من الصفة : ما حكاها أبو زيد من قول بعضهم : عندي عشرون أحمر ،
يريد عشرين رجلاً اسم كل واحد منهم أحمر . أ هـ .

نحو : « أُرْطَى » ، في لغة من يقول : أُدِيمُ مَأْرُوطٌ ، تمنعه الصرف لِشَبِّهِ الألفِ بِألفِ التأنيث ، في أنها زائدة في الآخر ، لا تدخل عليها تاء التأنيث ؛ كما أن ألف التأنيث كذلك ، وأما قبل التسمية بها ، فقد كانت مُعْرَضَةً لدخول تاء التأنيث عليها ؛ لأنك تقول : « أُرْطَاة » ، في الواحد ، و « أُرْطَى » ، في الجمع .

وإن كان بعلامة غير لازمة ، وهي : التاء ؛ فإنه يمنع الصرف مع التعريف خاصة ، وسواء كان باقياً على المؤنث ، أو منقولاً عنه إلى مذكر (١) .

وإن كان بغير علامة : فإما أن يكون الاسم المؤنث واقعاً [على المؤنث] (٢) أو قد نُقِلَ عنه إلى المذكر .

فإن / كان واقعاً عليه ، فإنه يمنع الصرف مع التعريف خاصة فيما زاد على ثلاثة أحرف ؛ كزئب ، أو فيما كان متحرك الوسيط من الثلاثة كسفر .

وأما الثلاثي الساكن الوسط : فإن كان منقولاً من اسم أكثر استعماله للمذكر ، فإن تأنيثه يمنع الصرف مع التعريف .

والنقل من الخفيف إلى الثقيل ؛ نحو زَيْدٌ ، اسم امرأة .

وإن لم يَكُنْ كذلك :

فإن انضاف إلى التأنيث العُجْمَةُ ، امتنع من الصّرف ؛ كجنس .

وإن لم تنصف إليه عُجْمَةٌ ، جاز فيه وجهان (٣) : الصّرف ؛ لخفة البناء ، ومنعه ؛

(١) م : وقولى ؛ وسواء كان باقياً على المؤنث أو منقولاً عنه إلى مذكر ؛ مثال الباقي على المؤنث : عائشة ، ومثال المنقول عنه إلى مذكر : خارجة اسم رجل . أ هـ .

(٢) سقط في ط .

(٣) م : وقولى ؛ وإن لم تنصف إليه عجمة ، جاز فيه وجهان ؛ مثال ذلك : دعد اسم امرأة ؛ فإنه يجوز فيه الوجهان ؛ قال الشاعر - فجمع بين اللغتين - : [من المنسرح]

لَمْ تَخْلُقْ بِقَطْلٍ مَفْرَرَهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُغْدُ دَعْدٌ فِي الغَلْبِ

[وهو لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢١ ، ولسان العرب (دعد) ، (لفع) ، ولعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص ١٧٨ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٨٢ ، وأمالى ابن الحاجب ص ٣٩٥ ، والخصائص ٦١/٣ ، وشرح الأشموني ٥٢٧/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٣١٨ ، وشرح المفصل ٧٠/١ ، والكتاب ٣٤١/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠ ، والمنصف ٧٧/٢] .

فصرف الأول ، وترك صرف الثاني . أ هـ .

للتأنيث والتعريف ، أيضًا .

وإن كان قد نُقِلَ إلى مذكَّر :

فإن كان ثلاثيًا ، صرفته ؛ نحو : هند ، وقدم ، إذا سُمِّيتَ بها رجلًا (١) .

وإن كان أزيد : فإن كان تأنيثه تأنيث جمع ؛ ككلاب ، أو كان من الأوصاف الواقعة على المؤنث بغير تاء ؛ كحائض ، فإنك تصرفه إذا سُمِّيتَ به مذكَّرًا .

وإن كان غير ذلك ، منعتُ الصَّروفَ للتعريف وقيام الحرف الرابع مقام تاء التأنيث ؛ نحو : زَيْتَب ، إذا سُمِّيتَ به رجلا ، إلا كُرَّاهَا ، وِذْرَاهَا ، اسْمَيْنِ لرجلين ؛ فإنَّ العرب صرفتُهما ؛ لكثرة تسمية المذكَّر بهما .

وأما التركيب : فإنَّ الذي يمنع منه الصَّروف ما لم يَكُنْ فيه تضمين حرف ؛ كـ « بَعْلَبِكَ » (٢) ، ولا يمنع الصَّرف إلا مع التعريف ، ومنهم من يشبِّهه بالتركيب الذي فيه تضمين حرف ، كخمسة عشر ، فينبه .

ومنهم من يشبِّهه بـ « غلام زيد » ، فيضيف الأول إلى الثاني ويُعْرِبُ الاسمين .
وأما زيادة الألف والنون ، فلا يمنعان الصَّروف إلا مع الصفة أو التعريف ، ولا يمنعانه ، إلا إذا كانا مُشبهين لألفي التأنيث ، ولا يشبهانهما في الاسم غير الصفة ، إلا إذا كانا في اسم عَلَم (٣) ؛ لأنَّهما إذ ذاك زادتان في الآخر ، الأولى منهما أَلِفٌ ، ولا

(١) م : وقولى : « نحو هند وقدم إذا سميت بهما رجلاً » من ذلك قوله : [من الطويل]

تَجَاوَزْتُ هِنْدًا زُهَيْبَةً عَنْ إِثَابِهِ إِلَى نَيْلِكَ أَهْشُرُ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

[ينظر البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٤٣/٤ ، وشرح التصريح ٢٣٩/٢ ، وشرح المفصل ٩٣/٥ ، والمقاصد النحوية ٥٥٨/٤] .

فصرف « هندًا » لأنه أوقفه على رجل . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وأما التركيب ، فالذي يمنع منه الصَّرف ما لم يكن فيه تضمين حرف كـ « بعلبك » ... إلى آخره من ذلك قوله [من الطويل] :

لَقَدْ أُنْكَرْتَنِي بَعْلَبِكَ وَأَهْلُهَا

[صدر بيت لامرئ القيس وعجزه

... .. ولاهن مجزئ في قزى جفص أنكرا

ينظر ديوانه ص ٦٨]

فإنه روى بالأوجه الثلاثة . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « إلا إذا كانا في اسم علم » مثال ذلك : مروت بـ « عثمان » . أ هـ .

تدخلُ عليهما تاء التانيث أصلاً ، كما أن ألفي التانيث كذلك .

وأما في حال التنكير : فالاسم قد تدخله تاء التانيث ؛ نحو : « مَرْجَان » ، إذا أردت منه الواحد ، قلت : « مَرْجَانَةٌ » .

ولا يُشبهانها في الصفة ، حتى تكون لا تؤنث بالتاء ؛ نحو : سَكْرَان ، وَمَسْكْرٌ ، لأنهما إذ ذاك زيادتان في الآخر ، لا تدخل عليهما تاء التانيث ؛ بل للمذكر وزنٌ بخلاف وزن المؤنث ؛ كما أن ألفي حمراء ، كذلك .

فإن أنت الاسم بالتاء ، صُرِفَ ؛ نحو : سَكْرَان في لغة من يقول : سَكْرَانَةٌ (١) / .
وأما المعجمة ، فالذي يمنع منها الصُرْفُ ، الشخصية بشرط أن يكون الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف ، وأعني بالشخصية : أن يُنقل الاسم في أول أحواله من كلام العجم إلى كلام العرب ، معرفة ، وسواء كان في كلام العجم معرفة ؛ كإبراهيم ، أو نكرة ؛ كـ « قَالُونَ » (٢) .

١٦٢

(١) م : وقولى : « فإن أنت الاسم بالتاء ، صرِفَ ؛ نحو : سكران ، في لغة من قال : سكرانة » هذا الذى ذكرته هو الفصح المستعمل ، وترك صرف مثل هذا شاذ قليل الاستعمال ؛ فلم أذكره ؛ ومن ذلك قوله [من البسيط] :

كَمْ دُونَ بَيْتَةٍ مِنْ عَرَبِيٍّ وَمِنْ عِلْمٍ كَمَا لَيْعُ عُرْيَانٍ مَسْلُوبٍ

[ينظر البيت لدى الرمة في ديوانه ص ١٥٧٥ ، وخزانة الأدب ١/٢٥٣ ، ٢٥٥ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٧٩ ، ويروى « مية » بدلاً من « بئنة »] .

وقال آخر [من الطويل] :

إِنَّ الْفَزَارِيَّ الَّذِي بَاتَ لِيَكُم هَذَا سَائِلًا وَالْمُؤْتَّ عُرْيَانٌ سَاهِبٌ

وكأنه شبهه ببناء غضبان ، فأما قول الشاعر [من الطويل] :

لَقَدْ نَسَبَ الْخَدَوَاءَ مَنَا حَلْوَهُمْ وَشَيْطَانَ إِذْ يَحْمِيهِمْ وَيُشَوِّبُ

[ينظر البيت لطيفيل الغنوي في ديوانه ص ٤٩ ، ولسان العرب (شيلط) ، (شطن) ، (خذا) ، وتاج العروس (شيط) ، الحيوان ١/٣٠٠ ، وبلا نسبة في تاج العروس (خذا) ويروى « ولد » بدلاً من « لقد » ، ويروى « يدعوهم » بدلاً من « يحميهم »] .

فإن « شيطان » اسم رجل معرفة . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « أو نكرة كقَالُونَ ، أعنى أن قالون في كلام المعجم بمعنى « جيد » فهو نكرة عندهم ، إلا أنه لم يُنقل إلى كلام العرب إلا معرفة اسم رجل .

فإن قال قائل : إن قالون قد نُقل إلى كلام العرب نكرة ، روى عن علي - رضى الله عنه - أنه سأل شريكاً عن مسألة ، فأجاب بجواب حسن ، فقال له علي - رضى الله عنه - : قالون . =

ولا تمنع الصرف إلا مع التعريف : فإن كانت جنسيةً ، كـ « لِحَامٍ » لم تمنع
الصرف ؛ وكذلك إن كان الاسم ثلاثياً ، لم تؤثر عجمته في أكثر من التزام منع
الصرف ، في المؤنث الساكن الوسط ؛ نحو : « حِنص » .

وأما الوصفُ : فيمنع الصرف مع زيادة الألف والنون ، أو الوزن ، أو العَدَل
خاصةً ؛ نحو : أَحْمَر ، وَأَخْر ، وَغَضْبَان ، إلا أن يكون الوصفُ اسماً في الأصل ،
فإنه لا يؤثر [في]^(١) منع الصرف ؛ نحو قولك : مَرَزْتُ يَنْشَوَةَ أَرْبَع ، فإنه اسمٌ عَدَدٌ
في الأصل .

وأما الجمعُ الذي لا نظير له في الأحاد ، فيمنع الصرف وحده ؛ نحو : مَسَاجِدٌ ،
وإذا سُمِّيَ به ، امتنع الصرفُ ؛ للتعريف وشبهه العُجْمَةُ ؛ لأنك - إذن - أدخلت في
الأحاد العربية ما ليس منهما ؛ كما أنك إذا سُمِّيتَ بالعجمي ، فقد أدخلت في كلام
العرب ما ليس منه .

فإن نكَّرتَه بعد التسمية ، مَنَعَتْهُ الصُّرُوفُ لشبهه بأصله ؛ ألا ترى أنه الآن اسمٌ نكرة ،
كما أنه قبل التسمية كذلك .

• • •

فالجواب : أن قالون لو كان بمعنى حسن في قول علي - رضي الله عنه - لزم صرفه إذا
سمينا به رجلاً ؛ لأنه نُقِلَ إلى كلام العرب نكرة ، ثم بعد ذلك سُمِّيَ به الرجل ، وإنما زعموا
أن معناه في كلام علي - رضي الله عنه - أحسنت ، فهو على هذا اسم فعل ؛ فينبغي أن
يعتقد فيه أنه معرفة ؛ بدليل عدم قبوله الألف واللام ؛ فعلى هذا لم يُنقل إلى كلام العرب إلا
معرفة اسم رجل كان أو اسم فعل . أ هـ .

(١) سقط في ط .

ذِكْرُ النَّوعِ الثَّانِي مِنَ الْأَحْكَامِ التَّرْكِيبِيَّةِ

هذا النوع - أيضاً - منحصر في ذكر لحكم المبنى والمحكى ، وحكم إسناد الفعل المؤنث والعدد ، والإدغام ، فيما هو من كلمتين ، وتغيير آخر الكلمة ، لالتقائه ساكناً مع ساكن في أول كلمة أخرى ، أو لنقل حركته الهززة مما بعد إليه ، أو للوقوف عليه ، أو لالتقائه إذا كان همزة مع همزة من أول كلمة أخرى .

* * *

بَابُ الْبِنَاءِ

البناء : ألا يتغير آخر الكلمة لعامل ، في حين جعلها جزء كلام عما كانت عليه قبل ذلك لفظاً ولا تقديرًا^(١) .

والحروف كلها مبنية .

والأفعال تنقسم ثلاثة أقسام : ماضٍ ، ومضارعٌ ، وأمرٌ بغير لام :
فالماضى والأمر بغير لام : مبنيان^(٢) .

والمضارع إن دخلت / عليه النون الشديدة ، أو الخفيفة ، أو نون جماعة المؤنث ، ٦٢ ب
كان مبنياً^(٣) ؛ وإلا فهو معرب^(٤) .

والأسماء كلها معربة إلا ما أشبه الحرف ؛ كالمضمرات والموصولات^(٥) ؛ ألا ترى أن
المضمر يفتقر إلى مفسر ، والموصولات إلى صلاتها ؛ كما أن الحرف يفتقر إلى غيره .

(١) م : باب البناء

قولهم : البناء ألا يتغير آخر الكلمة لعامل في حين جعلها جزء كلام ؛ كما كانت عليه قبل ذلك لفظاً ولا تقديرًا ، إنما اشترطت عدم التغير في الكلمة لا في آخرها ؛ لأن من المبنيات ما ليس له آخر ؛ نحو التاء في : فعلت ، والكاف في : ضربك ، والياء في تفعلين ، ونحو ذلك ، وإنما اشترطت عدم التغير لعامل ؛ لأنه قد يتغير المبنى من غير عامل ؛ ألا ترى أن العرب تقول : حيث ؛ بضم التاء وفتحها وكسرها ، فتغير آخرها ؛ إلا أن ذلك ليس لعامل ، وإنما اشترطت أن يكون ذلك في حين جعلها جزء كلام ؛ لأن الاسم المعرب إذا لم يدخل عليه عامل في اللفظ ولا في التقدير ؛ نحو قولك واحد اثنان ثلاثة ، يكون موقوفًا ، ولا يقال فيه : مبنى ؛ مع أنه في تلك الحال ، لم يتغير لعامل ؛ لأنه إذا لم يكن جزء كلام ، وإنما اشترطت عدم التغير في اللفظ والتقدير ؛ لأن المعرب قد لا يتغير في حال جملة جزء كلام في اللفظ ؛ نحو قولك : قام موسى ؛ لأنه - وإن لم يتغير في اللفظ - متغير في التقدير . أ هـ .

(٢) م : وقولى : ؛ فالماضى والأمر بغير لام مبنيان ؛ مثال ذلك : ضرب واضرب . أ هـ .

(٣) م : وقولى : ؛ والمضارع إن دخلت عليه النون الشديدة أو الخفيفة أو نون جماعة المؤنث كان مبنياً ؛ مثال ذلك : قولك : هل يخرجن ، وهل يخرجن ، والهندات هل يخرجن . أ هـ .

(٤) م : وقولى : ؛ وإلا فهو معرب ؛ أعنى : أنه إذا لم تلحقه نون من هذه النونات ، كان معربًا ؛ نحو قولك : زيد يقوم ، والزيدان يقومان ، والزيدون يقومون ، وأنت تقومين . أ هـ .

(٥) م : وقولى : ؛ كالمضمرات والموصولات ؛ المضمرات مثل : أنا وأنت ، والموصولات مثل :

الذى والذى .

وقد تقدم تبين جميع ذلك في موضعه من الكتاب . أ هـ .

أو تَضَمَّنَ معناه ؛ كَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ^(١) ، فَإِنَّمَا تَضَمَّنَتْ مَعْنَى إِنَّ ، وَأَسْمَاءِ
الاسْتِفْهَامِ^(٢) ؛ فَإِنَّمَا تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الِهْمَزَةِ .
أَوْ وَقَعَ مَوْجِعَ الْمَبْنِيِّ ؛ كَالْمُنَادِيَّاتِ^(٣) الْمَفْرَدَاتِ الْمَقْبَلِ عَلَيْهَا ، فَإِنَّمَا وَقَعَتْ مَوْجِعَ ضَمِيرِ
الْمُخَاطَبِ ؛ لِأَنَّ الْمُنَادِيَ مُخَاطَبٌ ، وَالْمُخَاطَبُ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ بِضَمَائِرِهِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ ،
وَكَأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ؛ فَإِنَّمَا وَقَعَتْ مَوْجِعَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ .
أَوْ ضَارَعَ مَا وَقَعَ مَوْجِعَ الْمَبْنِيِّ ، وَهُوَ : كُلُّ اسْمٍ مَعْدُولٍ لِمَوْثِقٍ عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ ؛
كَـ هـ حَزَامٍ ؛ فَإِنَّهُ بَنِيَ لِمُضَارَعَتِهِ تَزَالٍ ، فِي الْبِنَاءِ وَالتَّعْرِيفِ ، وَالتَّأْنِيثِ ، وَالْعَدْلِ ،
أَوْ أُضِيفَ إِلَى مَبْنِيٍّ ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ [مِنْ الطَّوِيلِ] :
٢٢٦- عَلَى جَيْنٍ عَائِبَتْ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتُ : أَلْمَا أَضْعُ وَالشُّبُّ وَارِغٌ^(٤)
فَبْنِي « جَيْنٌ » لِإِضَافَتِهَا إِلَى « عَائِبَتْ » .
أَوْ خَرَجَ عَنِ نِظَائِرِهِ ، نَحْوُ : أَيُّ الْمَوْصُولَةِ^(٥) ؛ لِأَنَّهَا إِذَا وَصَلَتْ بِمَبْتَدَأٍ أَوْ خَبَرٍ ،
وَكَانَ الْمَبْتَدَأُ ضَمِيرًا ، جَازَ إِثْبَاتُهُ وَحَدْفُهُ ، كَانَ فِي الْكَلَامِ طَوَّلًا أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَلَا يَجُوزُ
ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا حَتَّى يَكُونَ فِي الصَّلَاةِ طَوَّلًا .

- (١) م : وَقَوْلِي : « كَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ » مِثَالُ ذَلِكَ : مِنْ يَكْرَمُنِي أَكْرَمُهُ ، وَمَاتَصْنَعُ أَصْنَعُ . أ هـ .
(٢) م : وَقَوْلِي : « وَأَسْمَاءِ الْاسْتِفْهَامِ » مِثَالُ ذَلِكَ : مَا عِنْدَكَ ؟ وَمَنْ عِنْدَكَ ؟ أ هـ .
(٣) م : وَقَوْلِي : « كَالْمُنَادِيَّاتِ » مِثَلُ : بَازِيدٌ ، وَبَارِجَلٌ . أ هـ .
(٤) الْبَيْتُ : لِلنَّابِغَةِ الدِّيَّانِي .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : « عَلَى جَيْنٍ » ، حَيْثُ يَجُوزُ فِي « جَيْنٍ » الْإِعْرَابُ وَهُوَ الْأَصْلُ ؛
وَالْبِنَاءُ لِأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى مَبْنِيٍّ ، وَهُوَ الْفِعْلُ الْمَاضِي « عَائِبَتْ » وَالتَّأْنِيثُ هُوَ اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ هَاهُنَا .
يَنْظُرُ : دِيْوَانُهُ ص ٣٢ ، وَالْأَضْدَادُ ص ١٥١ ، وَجَمْهَرَةُ اللَّغَةِ ص ١٣١٥ ، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ
٤٥٦/٢ ، ٤٠٧/٣ ، ٥٥٠/٦ ، ٥٥٣ ، وَالدَّرَرُ ١٤٤/٣ ، وَسِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٥٠٦/٢ ،
وَشَرَحَ آيَاتِ سَبِيحِهِ ٥٣/٢ ، وَشَرَحَ التَّصْرِيحَ ٤٢/٢ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمُغْنِيِّ ٨١٦/٢ ، ٨٨٣ ،
وَالْكِتَابَ ٣٣٠/٢ ، وَلِسَانَ الْعَرَبِ (وَزَع) ، (خَشْف) ، وَالْمَقَاصِدَ النُّحُوِيَّةَ ٤٠٦/٣ ، ٤ /
٣٥٧ ، وَبَلَاغَةَ نِسْبَةِ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ ١١١/٢ ، وَالْإِنْصَافَ ٢٩٢/١ ، وَأَوْضَحَ الْمَسَائِلَ ٣ /
١٣٣ ، وَرَصَفَ الْمَبَانِيَّ ص ٣٤٩ ، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِيَّ ٣١٥/٢ ، ٥٧٨/٣ ، وَشَرَحَ شُدُورَ
الذَّهَبِ ص ١٠٢ ، وَشَرَحَ ابْنَ عَقِيلٍ ص ٣٨٧ ، شَرَحَ الْمَفْصَلَ ١٦/٣ ، ٥٩١/٤ ، ١٣٧/٨ ،
وَمَغْنِيَّ اللَّيْلِ ص ٥٧١ ، وَالْمُنْصِفَ ٥٨/١ ، وَهَمَّعَ الْهَوَامِعَ ٢١٨/١ .

- (٥) م : وَقَوْلِي : « نَحْوُ : أَيُّ فِي الْمَوْصُولَاتِ » إِلَى آخِرِهِ ، مِثَالُ ذَلِكَ : قَوْلُكَ : يَمَجِّنِي أَيْهَمُ هُوَ
قَائِمٌ ، وَإِنْ شَعْتَ قُلْتُ : يَمَجِّنِي أَيْهَمُ قَائِمٌ . أ هـ .

وهذه الأنواع كلها يلزمها البناء ، إلا المضاف إلى المبنى ؛ فإنه يجوز فيه الإعراب والبناء^(١) ، والإعراب أحسن .

وكل اسم معدول لشخص مؤنث على وزن فَعَال ، فإنه يجوز فيه الإعراب والبناء على حسب ما أضحكتم في باب ما لا ينصرف .

وأما أي الموصولة ، فإنه يجوز فيها الوجهان ، وكلاهما حسن^(٢) .

وأما المنادى المبنى ، فإنه قد يُنَوَّن ويُعْرَب في الضرورة^(٣) .

وأصل البناء : السكون ، ولا يبنى على حركة ، إلا لموجب .

(١) م : وقولى : « إلا المضاف إلى المبنى ؛ فإنه يجوز فيه الإعراب والبناء » مثال ذلك : قولك : يعجبني يومٌ قام زيد بفتح يوم ورفعه ؛ ومنه قوله : [من البسيط]

لَمْ يَمْتَحِ الشَّرِبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ تَطَلَّقَتْ حَمَامَةٌ فِي عُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ

[ينظر البيت لأبي قيس الأمست في ديوانه ص ٨٥ ، وجمهرة اللغة ص ١٣١٦ ، وخرزانة الأدب ٤٠٦/٣ ، ٤٠٧ ، والدرر ١٥٠/٣ ، ولأبي قيس بن رفاعه في شرح أبيات سيبويه ٢/١٨٠ ، وشرح شواهد المغنى ٤٥٨/١ ، وشرح المفصل ٨٠/٣ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٥/٤ ، ٢١٤ ، ٢٩٦/٥ ، والإنصاف ٢٨٧/١ ، وخرزانة الأدب ٥٣٢/٦ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، وشرح صناعة الإعراب ٥٠٧/٢ ، وشرح التصريح ١٥/١ ، وشرح المفصل ٨١/٣ ، ١٣٥/٨ ، والكتاب ٣٢٩/٢ ، ولسان العرب (نطق) ، (وقل) ، ومغنى اللبيب ١٥٩/١ ومع الهوامع ٢١٩/١] .

فإنه روى برفع غير وبنائه على الفتح . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وأما من الموصولات ، فإنها يجوز فيها الوجهان وكلاهما حسن ؛ أعنى أنك تقول : اضرب أيهم أفضل ؛ فننصب أيما ولا تبنيها وإن شئت قلت : أيهم أفضل ، فتبنيها على الضم ، وكلاهما حسن ، هذا إن كانت مُضَافَةً فإن كانت غير مضافة ، نحو قولك : اضرب أيما أفضل ، فإنه لا يجوز فيها إلا الإعراب .

(٣) م : وقولى : « والمنادى المبنى ، فإنه قد ينون ويعرب في الضرورة ؛ أعنى : المنادى المبنى لسبب النداء ؛ نحو : يا زيد ، ومن ذلك قول الشاعر [من الحفيف] :

يَاهِدِيْنَا لَنَلْذِ وَتَلْذِكَ الْأَوَالِي

وهو عجز بيت ، وصدرة :

صَرَوْتِمْ صَدْرَتَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ

[ينظر البيت للمهلهل بن ربيعة في خزانة الأدب ١٦٥/٢ ، والدرر ٢٢/٣ ، وسمط اللآلى ص ١١١ ولسان العرب (وفى) ، والمقاصد النحوية ٢١١/٤ ، والمقتضب ٢١٤/٤ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٧٧ ، وشرح صناعة الإعراب ٨٠٠/٢ ، وشرح الأشموني ٤٤٨/٢ ، وشرح التصريح ٣٧٠/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١٤٦ ، وشرح ابن عقيل ص ٥١٧ =

والموجب : كَوْنُ المبنى قد كان معرفًا قبل بنائه ؛ كالمُنَادَى .

والفعل المضارع^(١) إذا دخلت عليه النون الشديدة ، أو الخفيفة .

وكذلك كان يجب أن يكون حكمه مع نون جماعة المؤنث^(٢) لولا حملته على فَعَلْنَ .

والظروف المقطوعة عن الإضافة ؛ نحو : قَبْلُ ، وَتَقْدُ ، أو كَوْنُهُ يُشْبِهُ المَقْرَب ؛ كالماضى ؛

نَحْوُ ذَهَبَ ؛ فإنه يشبه / الاسم العربى فى وقوعه صفة ؛ كما أن الاسم كذلك^(٣) .

أ ٦٣

و « عُلْ » ، فإنه أشبه لـ « عُلْ » النكرة فى المعنى واللفظ وهو معرف ، ولم تك

« عُلْ » المعرفة معرفة قط^(٤) .

أو كون الآخر حرفًا بحرك ما قبله ، فالأحرى أن يحرك نفسه ؛ نحو : ذَهَبَ ؛ ألا ترى

أن تاء التانيث تفتح ما قبلها لفظًا أو تقديرًا ، وذلك إذا كان قبلها أَلْفٌ .

أو التقاء الساكنين ، نحو : أَمْسِ .

أو كَوْنُ الكلمة على حرف واحد ؛ كواو العطف .

وأصل الحركة إن كانت لالتقاء الساكنين الكسر ، وإن كانت لغير ذلك الفتح .

ولا يُقَدَّلُ عن الكسر ، والفتح فيما ذكر إلا لموجب ، وهو إما الإتياع ؛ نحو : مُدُّ .

— وقد تقدم فى المثل ص ٢٤٨ [أ هـ .

(١) م : وقولى : « كالمُنَادَى والفعل المضارع » إلى آخره ، مثال ذلك : باحكم ، وهل تضرين ؛ فبنيهما على حركة ؛ لما ذكرنا . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وكذلك كان يجب أن يكون حكمه مع نون جماعة المؤنث » مثال ذلك : يضرين كان ينهى للباء أن تكون متحركة للعللة التى تقدمت لولا ما منع ذلك من الحمل على فَعَلْنَ . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « فى وقوعه صفة كما أن الاسم كذلك » مثال ذلك : مررت برجل ضحك ؛ كما تقول : مررت برجل ضاحك . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « ولم تكن هل المعرفة معرفة قط » مثال المعرفة قوله :

أَقْبُ مِنْ نَحْتِ قَرِيضٍ مِنْ عُلْ

[تقدم فى هامش الكتاب ص ٢٨٤]

أى : من فوقه ، فالمضارع الذى انحطت عنه هل معلوم ، ومثال النكرة قول الآخر [من الطويل] :

كَجِبْلَمُودٍ صَخْرٍ حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عُلْ

[تقدم فى نص المقرب برقم ١٦٣] .

أى : من مكان مرتفع ، ولم يرد فوق شيء معون . أ هـ .

وإما كون الحركة في الكلمة كـ « الواو » في نظيرتها ؛ وذلك نحو ؛ ألا ترى أن الضمة في النون بمنزلة الواو في هـو .

وإما الشبه بما هي فيه كذلك ؛ نحو ؛ « انحشوا القوم » ؛ ألا ترى أن الواو ضمير مرفوع ؛ كما أن نحن كذلك .

وإما كون الحركة لم تكن في الكلمة في حال إهرابها^(١) نحو قبل .

وإما الشبه بذلك ؛ نحو ؛ « يا زئد » ؛ ألا ترى أن المنادى لا يثنى في حال الإضافة ؛ كما أن قبل كذلك .

وأما طلب التخفيف نحو ؛ « أئن » .

وإما الفرق بين أداتين ؛ نحو قولك ؛ « ليموسى غلام » ، و « لموسى غلام » .

وإما الفرق بين معنى أداة واحدة ؛ نحو قولك ؛ « يا زئد » ، « ليموسى » .

وإما مجانسة العمل نحو ؛ « يزئد » ، وإما مجانسة مقابل العمل^(٢) ؛ نحو ؛ « ليقم » .

وإما كون الحركة للحرف في الأصل ؛ نحو قولك ؛ « مد اليوم » ؛ لأن أصلها ؛

« مُد » ، وما أشبه محل [الحركة] بما في كنف هاء التانيث ، نحو ؛ « بقلبك »^(٣) .

وما جاء خارجا عن هذا ، فلا يلتفت إليه ؛ لشذوذه ؛ نحو ما حكاه قطرب^(٤) من

قولهم ؛ « فِر » ، بالضم .

(١) م : وقولى ؛ « وإما كون الحركة لم تكن للكلمة في حال إهرابها » نحو ؛ قبل ، أعنى ؛ أن قبل في حال إهرابها إنما تكون منصوبة ؛ نحو قولك ؛ جئت قبلك ، أو مخفوضة ؛ نحو قولك ؛ جئت من قبلك ، فلما بنيت في حال القطع عن الإضافة بنيت على حركة لم تكن لها في حال الإهراب ، وهي الضم . أ هـ .

(٢) م : وقولى ؛ « وأما مجانسة مقابل العمل » أعنى ؛ أن الجزم في الأفعال في مقابلة الخفض في الأسماء . أ هـ .

(٣) م : وقولى ؛ « نحو بقلبك » الشبه بين الحرف الذي قبل الاسم الثاني من المركب ، وبين ما قبل تاء التانيث ؛ ألا لانعد في التصغير إلا بالاسم الأول من الاسم المركب ؛ كما لانعد في تصغير الاسم المؤنث بالتاء إلا بما قبل تاء التانيث ؛ فنقول في تصغير بقلبك ؛ بقلبك ، ولانحذف منه شيئا ؛ كما نقول في تصغير دجاجة ؛ دجيجة ، ولانحذف - أيضا - منه شيئا . أ هـ .

(٤) محمد بن المستنير بن أحمد ، أبو علي ، الشهير بقطرب ؛ نحوي ، عالم بالأدب واللغة ، من أهل البصرة ، وهو أول من وضع « المثلث » في اللغة . وقطرب لقب دهاء به استعاده « سهويه » فلزمه ، من كنه « معاني القرآن » و « النوادر » ، توفي سنة ٢٠٦ هـ ، ينظر الأعلام ٩٥/٧ .

بَابُ الْحِكَايَةِ

المحكى إما مفرد ، وإما جملة :

فالجملة : لا تُحكى إلا بعد القول^(١) ، أو فعل فى معناه ، نحو قولك : « قرأت : الحمد لله رب العالمين » .

ولا يجوز أن تدخل [حرف]^(٢) الجز على الجملة المحكية ، فأما قوله [من الطويل] :

٢٢٧- تَنَادَوْا بِمَا هَذَا وَقَدْ سَمِعُوا لَنَا دَوِيًّا تَحْمَزُفِ الْجَيْنِ يَمِّنَ الْأَجَارِيعِ /
فضرورة لا يلتفت إليها .

٦٣ ب

والذى عسّن ذلك كون الاسم بعد حرف الجز مبنياً ، فلم يظهر الفتح ؛ لكونه مجروراً ، ومرفوعاً على صورة واحدة ؛ وأقبح من ذلك قوله [من الوافر] :

٢٢٨- تَنَادَوْا بِالرَّحِيلِ هَذَا وَفِي تَرْخَالِهِمْ نَفْسِي^(٣)

ولاتخلو الجملة المحكية من أن تكون ملحونة ، أو معربة ؛ فإن كانت معربة ، حكيتها على لفظها ، وإن شئت على معناها .

فإذا حكيت قول القائل : « زهد القائم » ، قلت : « قال عمرو زهد القائم » ، وإن شئت قلت : « قال عمرو القائم زهد » .

وإن كانت ملحونة ، حكيتها على المعنى ، فتقول : إذا حكيت : « قام زهد » ، بخفض زيد : « قال عمرو قام زهد » ، لكنه خفض زهداً .

والمفرد إذا كان نائباً عن جملة ، ومفيداً إفادتها ، يحكى كما تحكى الجملة ؛ نحو :

(١) م : باب الحكاية

قولى : « إلا بعد القول » مثال ذلك : قلت زيد منطلق . أ هـ .

(٢) سقط فى ط .

(٣) البيت بلا نسبة فى : الأشباه والنظائر ١٢٦/٨ ، ودرة الغواص ص ٢٣٩ ، وصر صناعة الإعراب ص ٢٣٢ ، والمجيب ٢٣٥/٢ .

والشاهد فى قوله : « رحيل » ، حيث يجوز فيه ثلاثة أوجه : الجر بالباء ، والرفع والنصب على الحكاية ، فكانهم قالوا : الرحيل هَذَا ، أو نرحل الرحيل هَذَا ، أو لجعل الرحيل هَذَا ، أو أجمعوا الرحيل هَذَا ، فحكى المرفوع والمنصوب .

نَعَمْ ، وَبَلَى (١) :

فَتَعَمْ تَكُونُ عَادَةً فِي جَوَابِ الاسْتِفْهَامِ وَالْأَمْرِ (٢) ، وَتَكُونُ تَصْدِيقًا لِلخَبَرِ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ (٣) : قَامَ زَيْدٌ ، أَوْ : [مَا] (٤) قَامَ زَيْدٌ - : نَعَمْ ، فَتَصَدِّقُهُ ، فِي إِثْبَاتِ الْقِيَامِ لَزَيْدٍ ، أَوْ تَفْيِهِ عَنْهُ .

وَبَلَى تَكُونُ جَوَابًا لِلنَّفْيِ خَاصَّةً ، إِلَّا أَنَّ مَعْنَاهَا أَيْدًا إِجْبَابُ الْمَنْفِيِّ ، مَقْرُونًا كَانَ النَّفْيُ بِأَدَاةِ الاسْتِفْهَامِ ، أَوْ خَيْرٌ مَقْرُونٌ بِهَا ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ - فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ : مَا قَامَ زَيْدٌ ، أَوْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ بَلَى ، أَيْ : « قَدْ قَامَ » .

وَلَوْ قُلْتَ : نَعَمْ ، لَكُنْتَ مُحَقِّقًا لِلنَّفْيِ ؛ كَأَنَّكَ قُلْتَ : نَعَمْ لَمْ يَقُمْ .

وَقَدْ تَقَعَّ نَعَمْ فِي جَوَابِ النَّفْيِ الْمُصَاحِبِ لِأَدَاةِ الاسْتِفْهَامِ ، وَالْمُرَادُ إِجْبَابُ الْمَنْفِيِّ ، إِذَا أُمِّنَ اللَّبْسُ ، وَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِي الْمَعْنَى إِجْبَابٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ » ؛ فَإِنَّمَا تَرِيدُ أَنْ تُثَبِّتَ لِلْمُخَاطَبِ قِيَامَ زَيْدٍ ؛ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ [مِنَ الْوَافِرِ] :

٢٢٩ - أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِيَّانَا ؛ فَذَلِكَ بِنَا تَدَانِي ؟

ثم قال :

٢٣٠ - نَعَمْ ، وَتَرَى الْهَيْلَالَ كَمَا أَرَاهُ وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي (٥)

(١) م : وقولى : « نعم وبلى » مثال ذلك : قال زيد نعم ، وقال عمرو بلى . أ هـ .
(٢) م : وقولى : « فتعم تكون عادة في جواب الاستفهام والأمر » مثال ذلك : قولك في جواب من قال : اضرب زيدًا ؟ نعم ، وفي جواب من قال : هل يقوم زيد ؟ نعم . أ هـ .

(٣) في ط : قام .

(٤) سقط في ط .

(٥) البيهقي : لمحمد بن مالك ونسبها للمعلوط القرظي .

والشاهد فيهما أن « نعم » هنا ، لتصديق الخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي ، فكانه لال : إن الليل يجمع أم عمرو وإيانا نعم ، فإن الهمزة إذا دخلت على النفي تكون لمحض التقرير ، أي حمل المخاطب على أن يقر بأمر يعرفه ، وهي ، في الحقيقة للإنكار . وإنكار النفي إثبات . ويروى : « بلى وترى » ، وهه أرى وضح الهلال كما تراه ، وعليهما لا شاهد فيه .

ينظر : البيت لمحمد بن مالك في أمالي القاضي ٨٢٢/١ ، والجنى الداني ص ٤٢٢-٤٢٣ ، وخرزانه الأدب ٢٠١/١١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، وسمط اللاكبي ص ٦١٧ ، ٩٦١ ، وشرح شواهد المغني ٤٠٨/١ ، ومعجم البلدان ٢٢٣/٢ (حبر) ، ومعنى اللبيب ٣٤٧/٢ ، وللمعلوط القرظي في الشعر والشعراء ٤٤٩/١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٦١ ، ووصف المباني ص ٣٦٥ ، ومعنى اللبيب ٣٤٧/١ .

فلما كانت بلى تنوب مناب : بل قد كان كذا ، وتعم تنوب مناب قولك : كان كذا ، أو لم تكن ، عوملتا معاملة ما نابتا منابته .

ويجوز في القول إذا وقعت بعده جملة اسمية أن يجرى مجرى الظن في المعنى والعمل .

وأما بنو سليم : فيجرونه أجمع مجرى الظن ؛ من ذلك قول امرئ القيس (١) في

إحدى الروايتين / [من الطويل] :

٢٣١- تقول هزير الريح مرث بأثاب (٢)

وأما غيرهم من العرب ، فلا يُجرى الظن إلا بأربعة شروط :

أن يكون الفعل مضارعاً ، مخاطب ، قد تقدمته أداة استفهام ، غير مفصول بينها

وبينه إلا بظرف ، أو مجرور ؛ نحو قولك : « أتقول زيدا مُطلقاً ؟ » ، و « أتقول اليوم

عمرًا ذاهبًا ؟ » ، ومن ذلك قوله : [من الرجز]

٢٣٢- متى تقول القلص الرواسيما يُذيرن أم قاسم وقاسمًا (٣)

(١) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي : من بني آكل للرار ، أشهر شعراء العرب على الإطلاق ولد في نحو ١٣٠ قبل الهجرة كان أبوه ملك أسد وغطفان ، ويعرف بالملك الضليل لاضطراب أمره طول حياته ، عن معاصرونا بشعره فكتب عنه سليم الجندی ، ومحمد أبو حديد ومحمد هادي بن علي الدفتر وغيرهم
ينظر : الأعلام ١١/٢ .

(٢) حجاز بيت وصدره :

إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه

والشاهد فيه قوله : « تقول » حيث استخدمه بمعنى « تظن » من غير أن يتقدمه استفهام ، ونصب به مفعولين : أحدهما قوله : « هزير الريح » ، وثانيهما جملة « مرث بأثاب » .

ينظر : ديوانه ص ٤٩ ، وشرح التصريح ٢٦٢/١ ، ولسان العرب (هز) ، والمقاصد النحوية ٤٣١/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٢٠/٥ ، وأوضح المسالك ٧١/٢ .

(٣) البيت : لهدبة بن عشم .

الشاهد فيه قوله : « تقول القلص يذيرن » حيث ورد الفعل « تقول » بمعنى « تظن » فنصب مفعولين ، هما « القلص » وجملة « يذيرن » .

ينظر : ديوانه ص ١٣٠ ، وتخليص الشواهد ص ٤٥٦ ، وخزانة الأدب ٣٣٦/٩ ، والدرر ٢٧٣/٢ ، والشعر والشعراء ٦٩٥/٢ ، ولسان العرب (قول) ، (نغم) ، والمقاصد النحوية ٤٢٧/٢ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١٦٤/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٨٨ ، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٧ ، وجمع الهوامع ١٥٧/١ .

وإذا وقع بعد القول مفردًا ، فإن كان مصدرًا له ، أو صفة للمصدر ، لم تحكه ؛ نحو قولك : قَالَ زَيْدٌ قَوْلًا ، وقال عَمْرُو بِأَبْلَا .

وإن لم يكن مصدرًا ولا صفة له ، فإن كان اسمًا للجمله في المعنى ، لم تحكه ؛ نحو قولك : قَالَ زَيْدٌ كَلَامًا .

وإن لم يكن اسمًا لها ، فلا بُد من أن يكون عامله مُضْمَرًا ؛ إذ المفرد لا يُكَلِّم به وحده ؛ فتحكيه إذ ذاك كما تحكى الجملة ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ يُقَالُ لَهُ: إِبْرَاهِيمُ ﴾ [الأنبياء : ٦٠] ، أَيْ : يا إبراهيم ، ومن ذلك قول امرئ القيس [من الطويل] :
٢٣٣- إِذَا ذُقْتُ فَأَمَّا قُلْتُ طَعْمُ مَدَامَةٍ السبيست (١)

فإنه رُوِيَ برفع طعمٍ على تقدير : « طَعْمُهُ طَعْمُ مَدَامَةٍ » ، ونصبه على تقدير : « ذُقْتُ طَعْمَ مَدَامَةٍ » .

وأما المفرد ، فإن كان جملةً في الأصل حكيته ؛ نحو : تَأَهَّبَ شَرًّا .
وإن كان مُشَبَّهًا للجمله ؛ نحو تسميتك بحرف عطف ومعطوف ، أو بحرف جرٍّ ومجرورٍ ، أو بتابعٍ ومتبوعٍ ، أو بمضافٍ ومضاف إليه ، أو بجمولٍ ، وأعنى به : الاسم العامل فيما بعده ، أو بمركبٍ :

فإنك إن سميت بحرف عطفٍ ومعطوفٍ حكيته على حسبِ الموضع الذي نقلته منه ؛ فتقول إذا سميت بحرف العطف والمعطوف من قولك : قَامَ عَمْرُو ، وَزَيْدٌ « نَخْرَجَ وَزَيْدٌ » و « رَأَيْتُ وَزَيْدٌ » و « مَرَرْتُ بِوَزَيْدٍ »

وإن سميت بحرف جرٍّ ومجرورٍ ، فإن كان حرفُ الجرِّ على حرفٍ واحدٍ ، أو على حرفين ، ثانيهما حرفٌ جِلَّةٌ ، حكيت لا غيرًا ؛ نحو : « بِزَيْدٍ » ، و « فِي زَيْدٍ » (٢)

(١) صدر بيت وعجزه :

... .. معتقة مما تجيء به التجر

والشاهد فيه قوله : « قلت طعم مدامه » حيث حذف المبتدأ ، والتقدير ، طعمه طعم مدامه أو ينصب على تقدير : ذقت طعم مدامه .

ينظر: ديوانه ص ١١٠ ، والدرر ٢/٢٧٠ ، ولسان العرب (نجر) ، وجمع الهوامع ١/١٥٧ .

(٢) م : وقولى : « نحو زيد » و « في زيد » ، أعنى : أنك تقول إذا سميت رجلاً بالمجرور الذى هو زيد : قام زيد ورأيت زيد ، ومررت بزيد وكذلك تقول إذا سميت « فى زيد » وأمثالهما . أهـ .

وإن كان ثانيهما حرفاً صحيحاً ، أو كان على أزيد من حرفين ، جاز لك فيه وجهان : الإعراب والحكاية ؛ فنقول : جاءني من زيد ، ورأيت منذ يؤمّن ، وإن شئت أعزبت وأضفتها إلى ما بعدهما ، فقلت / : « من زيد » ، بالرفع ، و « منذ يؤمّن » بالنصب .

٦٤ ب

وإن سميت بمضاف ومضاف إليه ، أو بتابع ومتبوع ، أو باسم مطوّل (١) ، حكيت حاله التي كانت له قبل التسمية ، فتجعل إعراب المتبوع على حسب العامل ، وتعمل التابع على حسب متبوع ، وتعمل إعراب المضاف على حسب العامل الذي تقدمه ، وإعراب المضاف إليه خفضاً على كل حال ، وتعمل إعراب الاسم المطوّل على حسب العامل الذي تقدمه ، ويبقى معموله على ما كان عليه قبل التسمية به .

وإن سميت بمركب ، فإن كان مركباً من اسمين ؛ نحو : تغلبك ، فقد تقدم حكمه في باب ما لا ينصرف ، وإن كان مركباً من حرفين ؛ نحو إنما ، أو من حرف واسم ؛ نحو : أنت ، أو من حرف وفعل ، نحو : هلم ، أو من فعل واسم ، نحو : حبذا ، أو من اسم وصوت ؛ كسيبويه .

فإنك تحكي جميع ذلك على لفظه ، ولا يجوز إعرابه (٢) .

وإن لم يكن جملة ولا مشبهاً بها ، لم يجز فيه حكاية إلا في الاستثبات بـ « من » عن الأسماء الأعلام ، أو ما جرى مجراها في لغة أهل الحجاز ، أو في غير ذلك في شذوذ من الكلام ؛ مثل قولهم : « دغنا من تمران (٣) » ، و « ليس بقريشياً » .

(١) م : وقولي : « وإن سميت بمضاف ومضاف إليه أو بتابع ومتبوع أو باسم مطوّل » إلى آخره ، مثال ذلك : قولك في رجل اسمه خير من زيد ، أو زيد وعمرو ، أو زيد العاقل : ضربت خيراً من زيد ، وضربت زيداً وعمرو وجاءني زيد العاقل ، فيكون حكمه بعد التسمية كحكمه قبلها .

(٢) م : وقولي : « فإنك تحكي جميع ذلك على لفظه ولا يجوز إعرابه » أعني : إنك إذا سميت بشيء بما ذكر ، لم يتأثر للعامل ؛ بل يبقى على لفظه الذي كان عليه قبل دخول العامل ؛ فنقول : جاءني إنما ، ورأيت إنما ، ومررت بإنما ، وجاءني أنت ، ورأيت أنت ، ومررت بأنت ، وجاءني هلم ، ورأيت هلم ، ومررت بهلم ، وجاءني حبذا ورأيت حبذا ومررت بحبذا ، وجاءني سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه .

(٣) في ط : تمران .

فإذا استثبت به « مَنْ » عَنْ عَلِمَ ، أَوْ لَقِبَ ، أَوْ كُنِيَّةً ، حَكَيْتَ بَعْدَهَا إِعْرَابَهُ الَّذِي كَانَ لَهُ فِي الْكَلَامِ الَّذِي اقْتَطَعْتَهُ مِنْهُ ؛ فَتَقُولُ إِذَا اسْتَفْهَمْتَ عَنْ زَيْدٍ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ : ضَرَبْتُ زَيْدًا : مَنْ زَيْدًا ، بِنَصْبِ زَيْدٍ ، وَعَنْ زَيْدٍ مِنْ قَوْلِهِ : مَرَزْتُ يَزِيدًا : مَنْ زَيْدًا ، بِخَفْضِهِ ، وَعَنْ زَيْدٍ مِنْ قَوْلِهِ : قَامَ زَيْدٌ : مَنْ زَيْدًا ، بِرَفْعِهِ .

وَلَا يَحْكِي إِلَّا بِشَرْطِ أَلَّا يَدْخُلَ عَلَى « مَنْ » حَرْفُ عَطْفٍ ، وَأَلَّا يَكُونَ الْأِسْمُ الْمَحْكِيُّ مَتَّبِعًا بِتَابِعٍ مِنَ التَّوَابِعِ ، مَا عَدَا الْعَطْفَ ، فَإِذَا قُلْتَ : فَمَنْ زَيْدٌ أَوْ : مَنْ زَيْدٍ ، الْعَاقِلُ ، أَحْرَبَتْ لَا غَيْرَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ مَعَ الْمَتَّبِعِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ حِكَايَتُهُ ؛ نَحْوُ : « زَيْدٌ بْنُ عَمْرٍو » (١) .

فَإِنْ اجْتَمَعَ مَا يُحْكِي مَعَ مَا لَا يُحْكِي ، بَيَّنَّتِ الْكَلَامَ عَلَى الْمَتَّقَدِّمِ ؛ فَتَقُولُ فِي الْأَسْتِثْبَاتِ عَنْ زَيْدٍ ، وَرَجُلٍ ، مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ : رَأَيْتُ زَيْدًا وَرَجُلًا : مَنْ زَيْدًا وَرَجُلًا ، وَ : مَنْ رَجُلًا وَزَيْدًا ، إِنْ تَقَدَّمَ الرَّجُلُ .

وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَحْكِي سَائِرَ الْمَعَارِفِ إِلَّا الْمَضْمَرَ وَالْمَشَارَ ؛ وَذَلِكَ قَلِيلٌ جِدًّا .

« مَنْ » فِي جَمِيعِ ذَلِكَ : إِمَّا مُبْتَدَأً ، وَإِمَّا خَبَرٌ مُتَّقَدِّمٌ / .

١٦٥ أ

وَإِذَا اسْتِثْبِتَ بِ« مَنْ » عَنْ نَكْرَةٍ ، أَلْحَقْتَهَا وَأَوَّافِي الرِّفْعِ ، وَأَلْفًا فِي النِّصْبِ ، وَبَاءً فِي الْخَفْضِ ؛ سِوَاهُ كَانَ الْأِسْمُ مَفْرَدًا أَوْ غَيْرَ مَفْرُودٍ ، وَمَذَكَّرًا أَوْ مَوْثِقًا ؛ فَتَقُولُ : مَثْوٌ ، وَمَثَا ، وَمَثِي ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُلْحَقُهَا عَلَامَةً تَدُلُّ عَلَى التَّشْبِيهِ (٢) وَالْجَمْعَ وَالتَّأْنِيثَ ، فَيَقُولُ فِي الْأَسْتِثْبَاتِ عَنْ رَجُلَيْنِ : مَثَانٌ ، فِي الرِّفْعِ ، وَمَثَيْنِ ، فِي النِّصْبِ وَالْخَفْضِ ، وَفِي الْأَسْتِثْبَاتِ عَنْ امْرَأَتَيْنِ : مَثَتَانِ ، فِي الرِّفْعِ ، وَمَثَتَيْنِ ، فِي النِّصْبِ وَالْخَفْضِ بِسُكُونِ التَّوْنِ . وَفِي الْأَسْتِثْبَاتِ عَنْ نِسَاءٍ : مَثَاتٌ ، وَفِي الْأَسْتِثْبَاتِ عَنْ رَجَالٍ ، مَثُونٌ ، فِي الرِّفْعِ ، وَمَثِينٌ ، فِي النِّصْبِ وَالْخَفْضِ .

فَإِنْ وَصَلْتَ ، حَذَفْتَ الْعَلَامَاتِ فِي كِلْتَا اللَّغَتَيْنِ ، فَتَقُولُ : « مَنْ يَا قَتِي » . وَإِنْ اسْتِثْبِتَ بِأَيِّ قُلْتَ : « أَيُّ » ، فِي الرِّفْعِ ، وَأَيًّا فِي النِّصْبِ ، وَأَيٌّ فِي الْخَفْضِ .

(١) م : وقولي : « فإنه يجوز حكايته ، نحو : زيد بن عمرو ، أحنى : أنك إذا استثبتت من قول من قال : رأيت زيد بن عمرو وقلت : من زيد بن عمرو ؟ فحكى . أ هـ .

(٢) في ط : التشبيه .

وسواء كان الاسم مفردًا ، أو مثنى ، أو مجموعًا ، أو مذكّرًا ، أو مؤنثًا .
ومنهم من يلحقها علامة تدلّ على التثنية والجمع ، والتأنيث ؛ فتقول في الاستثبات
عن الواحدة : « أئمة » ، وعن الاثنين : « أئمان » ، في الرفع ، وأبين ، في النصب
والخفض ، وعن الاثنين « أئمان » ، في الرفع ، و « أئمين » ، في النصب والخفض ،
وعن الجمع المذكر : « أئمون » ، في الرفع ، و « أئمين » ، في النصب والخفض ، وعن
جماعة المؤنثات : « أئمات » ، في الرفع ، و « أئمات » ، في النصب والخفض .
ولا يحذف شيء من هذه العلامات في الوصل ، وحكى يونس (١) : أن بعض
العرب ، يُغرب من ويحكي بها النكرات ؛ كما يحكى « بأي » .

وسُيِّع من كلامهم : « ضَرَبَ مَنْ مَنَّا » ، وعلى هذه اللفظة قوله [من الوافر] :
٢٣٤ - أتوا نارِي فقلْتُ : مَثُونٌ أَلْتُمُ فَقَالُوا : المِثْنُ ، قُلْتُ : عِشُوا ظِلَامًا (٢)

(١) يونس بن حبيب الضبي بالولاء ، أبو عبد الرحمن ، ويعرف بالنحوي ؛ علامة بالأدب ، كان
إمام نحاة البصرة في عصره . وهو من قرية « جبل » على دجلة بين بغداد وواسط ، أعجمي
الأصل ، أخذ عن سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم من الأئمة ، وكانت حلقة بالبصرة ينتابها
طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود البادية . وله كتب منها « معاني القرآن »
وغيرها ولد سنة ٩٤ هـ ، وتوفي سنة ١٨٢ هـ .

ينظر : مرآة الجنان ٣٨٨/١ ، نزهة الألباء ٥٩ ، وفيات الأعيان ٤١٦/٢ ، الأعلام ٢٦١/٨ .

(٢) البيت لشمر بن الحارث ونسب إلى سمير الضبي وإلى تأبط شرا
والشاهد فيه قوله : « منون أنتم » يريد : من أنتم ، وفيه شذوذان : الأول إلحاق الواو
والنون بها في الوصل ، والثاني تحريك النون ، وهي تكون ساكنة . وقال ابن الناظم : فيه
شذوذان : أحدهما أنه حكى مقدرًا غير مذكور ، والثاني أنه أثبت العلامة في الوصل ، وحققها
ألا تثبت إلا في الوقف (المقاصد النحوية ٥٠٣/٤) ابن الناظم ص ٧٤٨ .

ينظر : البيت لشمر بن الحارث في الحيوان ٤٨٢/٤ ، ١٩٧/٦ ، وخزانة الأدب ١٦٧/٦ ،
١٦٨ ، ١٧٠ ، والدرر ٢٤٦/٦ ، ولسان العرب (حسد) ، (منن) ، ونوادير أبي زيد ص
١٢٣ ، ولسمير الضبي في شرح أبيات سيبويه ١٨٣/٢ ، ولشمر أو لتأبط شرا في شرح
التصريح ٢٨٣/٢ ، وشرح المفصل ١٦/٤ ، ولأحدهما أو لجدع بن سنان في المقاصد النحوية
٤٩٨/٤ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٤٦٢/١ ، وأرضح المسالك ٢٨٢/٤ ، وجواهر
الأدب ص ١٠٧ ، والحيوان ٣٢٨/١ ، والخصائص ١٢٨/١ ، والدرر ٣١٠/٦ ، ووصف
المباني ص ٤٣٧ ، وشرح الأشموني ٦٤٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٦١٨ ، وشرح شواهد
الشافية ص ٢٩٥ ، والكتاب ٤١١/٢ ، ولسان العرب (أنس) ، (سرا) ، والمقتضب ٢/٢
٣٠٧ ، وجمع الهوامع ١٥٧/٢ ، ٢١١ .

فأثبت علامة الجمع في الوصل ؛ كما يفعل بأى ، وهذه اللغة من التذرية بحيث لا يُقاس عليها .

ومن العرب مَنْ يُجرى سائر المعارف مُجرى النكرة في الاستثبات بِـ مَنْ ،
وَبـ أَيُّ شَيْخٍ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ يُقَالُ لَهُ : ذَهَبَ مَعَهُمْ ، فيقول : مَعَ مَنِينٍ .
والأحسنُ أَنْ تقولَ : مَنْ لُهُمْ ، فلا تحكى .

ولا بُدُّ من إدخال حرف الجرِّ على مَنْ ، وأى إذا استثبتت بهما عن مخفوض^(١) ،
ويكونُ المجرورُ متعلقًا بفعلٍ مُضمرٍ وتُقدِّره بعدَهُمَا .

وإذا / استثبتت بهما عن مرفوع ، كانا مبتدئين ، والخبرُ محذوفٌ لفهم المعنى^(٢) . ٦٥ ب
وإذا استثبتت بهما عن منصوب ، كانا منصوبين بفعلٍ مُضمرٍ محذوفٍ لفهم
المعنى^(٣) .

وإذا استثبتت عن نَسبِ المسعول عنه ، قلتُ : « المني » ، في العاقل ،
و « المائي » ، و « الماوي » ، في غير العاقل ، وتجمعه في الإعراب ، والتثنية
والجمع ، والتذكير والتأنيث على حسبِ المسعول عنه^(٤) .

(١) م : وقولى : لا بد من إدخال حرف الجر على من وأى ، إذا استثبتت بهما عن مخفوض ، مثال
ذلك : قولك في استثبات من قال : مررت برجل : بمنى وبأى ؟ تقديره : بمن مررت ، وبأى
مررت . أ هـ .

(٢) م : وقولى : وإذا استثبتت بهما عن مرفوع ، كانا مبتدئين ، والخبر محذوف لفهم المعنى ،
مثال ذلك : قولك في الاستثبات لمن قال : قام رجل : من وأى تقديره : من قام ، وأى قام ؟ أ هـ .

(٣) م : وقولى : وإذا استثبتت بهما عن منصوب ، كانا منصوبين بفعلٍ مُضمرٍ محذوفٍ لفهم
المعنى ، مثال ذلك : قولك في الاستثبات لمن قال : ضربت رجلاً : منا أو أبا تقديره : من
ضربت ، وأبا ضربت ؟ أ هـ .

(٤) م : وقولى : قلت المنى في العاقل و « المائي » ، و « الماوي » في غير العاقل ، وتجمعه في
الإعراب والتثنية والجمع على حسب المسعول عنه « أهنى : أنك إذا استثبتت عن مفرد ، قلت :
المنى والمنية والمائي أو الماوي ، والمائية أو الماوية ، في الرفع ، والمنى والمنية ، والمائي أو الماوي
والمائية أو الماوية في النصب ، والمنى والمنية والمائي أو الماوي والمائية أو الماوية في الخفض وإن
استثبتت عن اثنين ، قلت : المنيان والمنيعان ، والمائيان أو الماويان والمائيتان أو الماويتان في الرفع ،
والمنيين والمنيتين والمائيين أو الماويين والمائيين أو الماويين في النصب والخفض وإن استثبتت عن
جمع قلت : المنيون والمنيات والمائيات أو الماويات في الرفع والمنين والمنيات والمائيات أو الماويات
في النصب والخفض . أ هـ .

بَابُ إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى الْمُؤنَّثِ

إذا أُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى مُؤنَّثٍ ، فَإِنَّ فُصْلَ بَيْنَهُمَا بِإِلَّا ، لَمْ تَلْحَقْهُ عِلَامَةٌ تَأْنِيثٌ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : « مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ » ، وَلَا يُقَالُ : « مَا قَامَتْ » ، إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ (١) .
وَأِنْ لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهُمَا بِهَا ، فَإِنَّ أُسْنَدَتَهُ مِنْ ظَاهِرِ الْمُؤنَّثِ إِلَى الْمَفْرَدِ ، أَوْ الْمُثَنَّى ، أَوْ الْجَمْعِ جَمْعَ سَلَامَةٍ ، فَإِنْ كَانَ حَقِيقِيًّا ، وَلَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهُمَا بِشَيْءٍ ، فَالْعِلَامَةُ لَازِمَةٌ (٢) ، وَمَاجَاءٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : قَالَ فُلَانَةٌ ، فَشَادُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .
وَأِنْ فُصِلَ بَيْنَهُمَا بِشَيْءٍ ، جَازَ إِلْحَاقُ الْعِلَامَةِ وَحَدْفُهَا ، فَتَقُولُ : قَامَتِ الْيَوْمَ هِنْدٌ ، وَقَامَ ، إِنْ شِئْتَ .

وَكَلِمَا طَالَ الْفِصْلُ ، كَانَ الْحَدْفُ أَحْسَنَ (٣) .
وَأِنْ كَانَ الْمُؤنَّثُ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ ، جَازَ إِلْحَاقُ الْعِلَامَةِ ، وَحَدْفُهَا ، فَصَلَّتْ أَوْ لَمْ تَفْصَلْ (٤) .
وَأِنْ أُسْنَدَتَهُ إِلَى جَمْعِ التَّكْسِيرِ مِنْ ظَاهِرِ الْمُؤنَّثِ ، جَازَ لَكَ إِلْحَاقُ الْعِلَامَةِ ، وَحَدْفُهَا (٥) .

(١) م : باب إسناد الفعل إلى المؤنث

قولي : « ولا يقال : قامت إلا في ضرورة » مثال ذلك قوله : [من الطويل]

طَوَى الشَّجْرُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي شُلُوبِهَا فَمَا يَبْقَى إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِيعُ

[ينظر البيت لدى الرمة في ديوانه ص ١٢٩٦ ، وتخليص الشواهد ص ٤٨٢ ، وتذكرة

النحاة ص ١١٣ ، وشرح المفصل ٨٧/٢ ، والمختضب ٢٠٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٧٧/٢ ،

وبلا نسبة في شرح الأشموني ١٧٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٢٤٣] . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « فإن كان حقيقياً ، ولم تفصل بينهما بشيء فالعلامة لازمة » مثال ذلك : قامت

هند ، وقامت الهندان ، وقامت الهندات . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وكلما طال الفصل ، كان الحدف أحسن » مثال ذلك : حصر القاضي اليوم

امرأة . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وإن كان المؤنث غير حقيقياً ، جاز لك إلحاق العلامة وحذفها ، فصلت أو لم

تفصل » مثال ذلك : قولك : طلعت الشمس ، وطلع الشمس وطلعت اليوم الشمس ، وطلع

اليوم الشمس ؛ قال تعالى : ﴿ وَجِئَ الْكُفْرُ وَالْفِرُّ ﴾ [القيامة : ٩] . أ هـ .

(٥) م : وقولي : « وإن أسندته إلى جمع التكسير من ظاهر المؤنث ، جاز لك إلحاق العلامة

وحذفها » مثال ذلك : قولك : قامت الهنود ، وقام الهنود . أ هـ .

وإن أشدته إلى ضمير المؤنث المفرد ، أو المثنى ، ألحقته العلامة ، حقيقياً كان التانيث (١) ، أو غير حقيقى (٢) .

ولا يجوز حذفها إلا فى الشعر ؛ نحو قوله [من المتقارب] :

٢٣٥- فلا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَذَقَّتْهَا وَلَا أَرْضٌ أَهْبَلَتْ إِبْقَالَهَا (٣)

وإن أسند إلى ضمير المؤنث المجموع ، لم تلحق الفعل علامة إلا أن ضمير جماعة المؤنث ، إن عاد على غير مسلم ، قد يكون كضمير الواحدة المؤنثة ؛ فتقول : النساءُ قَمَرٌ وَقَامَتْ ؛ ومن ذلك قوله [من الوافر] :

٢٣٦- تَرَكْنَا الْخَيْلَ وَالنَّعَمَ الْمَقْدَى وَقُلْنَا لِلنِّسَاءِ بِهَا : أَقْبِسِي (٤)

وقد يعنى فى الشعر ؛ كضمير الواحد المذكور ، وفى شاذ من الكلام .

ومن ذلك قوله - عليه السلام - : وَخَيْرُ النِّسَاءِ صَوَالِحُ نِسَاءِ قُرَيْشٍ ، أَخْنَاءُ عَلَى

وَلَدٍ ، وَأَرْحَاءُ عَلَى زَوْجٍ ، فى ذات يديه (٥) .

(١) فى ط : المؤنث .

(٢) م : وقولى : « وإن أسند إلى ضمير المؤنث المفرد أو المثنى ، ألحقته العلامة ، حقيقياً كان التانيث أو غير حقيقى ، مثال ذلك : هند قامت ، والهندان قامتا ، والقناة انكسرت والقناتان انكسرتا . أ هـ .

(٣) البيت لعامر بن جوين :

والشاهد فيه قوله : « ولا أرض أهبلت إبقالها » والقياس : أهبلت إبقالها ، لأن الفعل مسند إلى ضمير عائد على « الأرض » وهو مؤنث مجازي ، فحذف التاء ضرورة .

ينظر : تخلص الشواهد ص ٤٨٣ ، وعزارة الأدب ١/٤٥ ، ٤٩ ، ٥٠ ، والدرر ٦/

٢٦٨ ، وشرح التصريح ١/٢٧٨ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩ ، ٤٦٠ ، وشرح شواهد

المثنى ٢/٩٤٣ ، والكتاب ٢/٤٦ ، ولسان العرب (أرض) (بقل) ، والمقاصد النحوية ٢/

٤٦٤ ، وبلا نسبة فى أمالي ابن الحاجب ١/٣٥٢ ، وأوضح المسالك ٢/١٠٨ ، وجواهر

الأدب ص ١١٣ ، والخصائص ٢/٤١١ ، وشرح الأشموني ١/١٧٤ ، والرد على النحاة ٩١ ،

ورصف المباني ص ١٦٦ ، وشرح أبيات سيويه ١/٥٥٧ ، وشرح ابن عقيل ص ٢٤٤ ، وشرح

المفصل ٥/٩٤ ، ولسان العرب (خضب) ، والمحاسب ٢/١١٢ ، ومغني اللبيب ٢/٦٥٦ ،

وهمع الهوامع ٢/١٧١ ، البحر المحيط ٥/٤٩٣ ، ٧/٢٥٣ .

(٤) والشاهد فيه قوله : « أقبسي » فأعاد الضمير على « النساء » مفرداً ، وهذا جائز ؛ لأنه جمع

خير سالم . ينظر روح المعاني ٧/٤١٥ ، ١١/٢٨٨ .

(٥) أخرجه البخاري ٩/٢٧ : كتاب النكاح : باب إلى من ينكح وأي النساء خير ، رقم ٥٠٨٢ ،

ومسلم ٤/١٩٥٨ ، ١٩٥٩ : كتاب فضائل الصحابة : باب من فضائل نساء قريش ، رقم

(٢٠٠ - ٢٥٢٧) ، وأخرجه أحمد ٢/٢٦٩ ، ٣/٣١٩ ، ٣/٣٩٣ ، والبيهقي ٧/٢٩٣ ، =

وجمع التكسير من المذكور يجرى في إسناد الفعل إلى ظاهره ، مَجْرَى جمع التكسير من / المؤنث^(١) ، والضمير العائد عليه ، إن كان غير عاقل بمنزلة الضمير العائد على جمع المؤنث ؛ فتقول : « الأَجْدَاغُ انكسَرُونَ ، وانكسَرَتْ » ، « وانكسَرُونَ » أفصح ؛ لأنه جمع قَلْبَةٍ ، ولو قلت : الجُدُوعُ لكان « انكسَرَتْ » أفصح .

ولا يُقال : انكسر ، إلا في ضرورة ، أو نادر كلام ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ شَقِيحٌ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ [النحل : ٦٦] .

وإن كان عاقلاً ، فالضميرُ العائدُ عليه كالضمير العائد على السالم منه . وقد يجيء كضمير الواحدة من المؤنث ، أو كضمير الواحد المذكور ، أو ضمير جماعة المؤنث ، وهو أقلها .

• • •

= كتاب القسم والنشوز : باب ما يستحب لها رعاية لحق زوجها وإن لم يلزمها شرعاً ، والبخوي في شرح السنة ٢٣٩/٧ (بتحقيقنا) : كتاب فضائل الصحابة : باب قال الله تعالى : ﴿ بِنِسَاءِ النَّبِيِّ لَسْنَاْ كَمَا كُنْتُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِنْ أُنْقِيْتُمْ ﴾ [الأحزاب : ٣٢] رقم ٣٨٦٠ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وقوله أحناء : من الحنو وهو العطف والشفقة وأرعاء : قال الخطابي : من الإرعاء ، وهو الإبقاء يقال : رعاه يرعاه رعياً من الرهاية ، وأرعى عليه أي : أبقى إرعاه ، يقول : أحفظ لماله وأبقاه ، والله أعلم .أ.هـ [من شرح السنة] .

(١) م : وقولى : « وجمع التكسير من المذكور يجرى في إسناد الفعل إلى ظاهره مجرى جمع التكسير من المؤنث » أعنى : أنه يجوز لك أن تقول : قام الرجال ، وقامت الرجال ؛ كما تقول : قام الهنود ، وقامت الهنود . أ.هـ .

بَابُ الْعَدَدِ

وهو أربعة أنواع :

فالنوع الأول : المفرد ، وهو واحد ، واثنان للمذكر ، وواحدة واثنان ، واثنان للمؤنث .

ولا تجوز إضافة شيء منها إلا في ضرورة ؛ نحو قوله : [من الرجز]

٢٣٧- ظرفٌ عجوزٍ فيه بُنْتًا حنظلٍ^(١)

وعشرون ، وسائر العقود إلى تسعين .

ويكون للمذكر والمؤنث على لفظ واحد ، وتُمَيِّزُ بواحد منصوب^(٢) .

ولا تجوز إضافة شيء منها إلى التمييز ، فأما ما حكاه الكسائي من قولهم : « أخذتُه بِمِائَةٍ وَعِشْرِي دِرْهَمٍ » ، فشاذ لا يُلتفت إليه .

والثاني : المضاف ، وهو من ثلاثة إلى عشرة ، ومائة وألف ، فأما المائة والألف ، فيكونان للمذكر والمؤنث على لفظ واحد ، ويُفْسران بواحد مخفوض ؛ نحو قولك :

(١) البيت اختلف في نسبه فنسب إلى خطام الجاشمي وإلى جندل بن المثنى أو لسلمي الهذلية أو للشمام الهذلية .

والشاهد فيه : إضافة « ثنتا » إلى « الحنظل » ، وهو اسم يقع على جميع الجنس ، وحق العدد القليل أن يضاف إلى الجمع القليل . وإنما جاز على تقدير : ثنتان من الحنظل ، كما يقال : أربعة كلاب على تقدير أربعة من الكلاب . وكان الوجه أيضًا أن يقال : حنظلتان ، ولكنه بناه على قياس الثلاثة وما بعدها إلى العشرة .

ينظر البيت لخطام الجاشمي أو لجندل بن المثنى أو لسلمي الهذلية أو لشمام الهذلية في خزانة الأدب ٤٠٠/٧ ، ٤٠٤ ، ولجندل بن المثنى أو لسلمي الهذلية في المقاصد النحوية ٤٨٥/٤ ، ولخطام الجاشمي أو لجندل بن المثنى أو لسلمي الهذلية أو لشمام الهذلية في الدرر ٣٨/٤ ، ولجندل بن المثنى في شرح التصريح ٢٧٠/٢ ، ولشمام الهذلية في خزانة الأدب ٧/٧ ، ٥٢٦ ، ٥٢٩ ، ٥٣٢ ، وبلا نسبة في « إصلاح المنطق » ص ١٨٩ ، وخزانة الأدب ٥٠٨/٧ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٦١/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٨٤٧ ، وشرح المفصل ٤٤٣/٤ ، ١٤٤ ، ١٦/٦ ، ١٨ ، والكتاب ٦٩/٣ ، ٦٢٤ ، ولسان العرب (دل) (هـ) (ثنى) (خصى) ، والمقتضب ١٥٦/٢ ، المنصف ١٣١/٢ ، وجمع الهوامع ٢٥٣/١ .

(٢) م : باب العدد

قولى : « ويكون للمذكر والمؤنث على لفظ واحد ويميز بواحد منصوب » مثال ذلك : هدى عشرون رجلاً ، وعشرون امرأة . أهـ .

« مِائَةٌ رَجُلٍ » ، و « مِائَةٌ امْرَأَةٍ » ، و « أَلْفٌ رَجُلٍ » ، و « أَلْفٌ امْرَأَةٍ » ، وتثنيتُهُما بمنزلتَهُما ؛ تقول : « مِائَتَا رَجُلٍ » ، و « مِائَتَا امْرَأَةٍ » ، و « أَلْفَا رَجُلٍ » ، و « أَلْفَا امْرَأَةٍ » .

ولا يجوز إثبات النون والتَّضْبُوبُ ، إلا في ضرورة الشعر ، نحو قوله : [من الوافر]
 ٢٣٨- إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ^(١)
 وأما من الثلاثة إلى العشرة ، فلا يخلو أن تستعملها مضافة ، أو غير مضافة :
 فإن استعملتها غير مضافة ، وأردت بها مجرد العدد ، أدخلت عليها تاء التانيث ، ومنعتها الصرف ؛ فتقول : « ثَلَاثَةٌ يَضْفُ سِتَّةٌ » ، و « أَرْبَعَةٌ يَضْفُ ثَمَانِيَةٌ » .
 وإن أردت بها المعدود ، ألحقتها التاء إن أوقفتها على المدكر ، وإن أوقفتها على المؤنث ، لم تلحقتها إياها / .

٦٦ ب

ويجوز حذف التاء في الحالين ؛ حكى الكسائي : « ضَمْنَا مِنَ الشَّهْرِ خَمْسًا » .
 والأول أفصح .

وإن أضفتها إلى المعدود ، فإنما أن تُضَيِّفَهَا إِلَى جَمْعٍ ، أو اسم جمع ، أو اسم جنس ، ولا تُضَافُ إِلَى مَفْرَدٍ ؛ فأما قولُهُم : « ثَلَاثُمِائَةٌ » ، فلأن المائة في المعنى جمع .

وقد يُقال : « ثَلَاثٌ بِيهِنٌ » .

ولا يُقال إلا : « ثَلَاثَةُ آلَافٍ » .

(١) البيت : للربيع بن ضبع .

والشاهد فيه قوله : « مِائَتَيْنِ عَامًا » حيث نصب الاسم بعد « مِائَتَيْنِ » للضرورة ، وكان الوجه حذف نون « مِائَتَيْنِ » ، وخفض ما بعدها ، إلا أنها شبهت للضرورة بالعشرين ونحوها مما يثبت نونه ، وينصب ما بعده ، ويروى « تسعين » عامًا ، ولا شاهد في هذه الرواية .
 ينظر : أمالي المرتضى ٢٥٤/١ ، وخرزانه الأدب ٣٧٩/٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٥ ،
 والدرر ٤١/٤ ، وشرح التصريح ٢٧٣/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٢٥ ، والكتاب ١/
 ٢٠٨ ، ١٦٢/٢ ، ولسان العرب (فتا) ، والمقاصد النحوية ٤٨١/٤ ، وجمع الهوامع ١/
 ١٣٥ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٩٩ ، وأوضح المسالك ٢٥٥/٤ ، وجمهرة اللغة
 ص ١٠٣٢ ، وشرح الأشعروني ٦٢٣/٣ ، وشرح المفصل ٢١/٦ ، ومجالس ثعلب ص ٣٣٣ ،
 والمقتضب ١٦٩/٢ ، والمنقوص والمحدود ص ١٧ ، ويروى « المروعة » بدلًا من « اللذازة » .

فإن أضفتها إلى جمع ، أَلْحَقْتُ التاء^(١) ، إن كان الواحد مذكراً ، ولم تُلحِقها إن كان مؤنثاً ، إلا ما شُدَّ من قولهم : « ثلاثة أنفُس » ، والنفس مؤنثة ، لكن عوملت معاملة المذكر ، حملاً على معنى شخص .
وما عدا ذلك : فلا يُحمَل على المعنى ، إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٢٣٩- فَكَانَ مَجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَيْتُ ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَأَحِبَّانٍ وَمُعْصِرٍ^(٢)

فأسقط التاء ؛ لأنَّ الشخوص في المعنى ، هي الكاهبان والمُعصِرُ .
وتقول : ثلاثة نَسَابَاتٍ ؛ لأنه صفة لحدوف ، التقدير : ثلاثة رجالٍ نَسَابَاتٍ ؛ وكذلك تفعل في أمثاله .

فأما قولهم : « ثلاث ذَوَابٍ ذُكُورٍ » ، فعلى جعل الذابة اسماً .
وإذا كان للمعدود جمع قلَّة ، وجمع كثرة ، أضفتُ إلى القليل ؛ نحو : « ثلاثة أفلسٍ » ، وقد يضاف إلى الكثير ، فيقال : « ثلاثة فُلُوسٍ » .
وإن كان الجمع صفةً ، أُجرِمتُ على العدد ، فتقول : « ثلاثة قُرَشِيَّوْنَ » .
وقد يُضَافُ إليه ، فيقالُ : « ثلاثة قُرَشِيَّوْنَ » ، على حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، وبأية الشعر .

(١) م : وقولي : « أَلْحَقْتُ التاء » إن أوقعها على المذكر ، وإن أوقعها على المؤنث لم تُلحِقها إياها ، من ذلك قولهم : القوب سبع في ثمانية ، أي : سبع أفرع في ثمانية أشبار . أ هـ .
(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة .

والشاهد فيه قوله : « ثلاث شخوص » ، والقياس : ثلاثة شخوص لأن « شخص » مذكر لكن الشاعر راعى المعنى المقصود من الشخوص الذي رشحه وقواه ذكر « الكاهبين » و« المعصِر » .

ينظر : ديوانه ص ١٠٠ ، والأشباه والنظائر ٤٨/٥ ، ١٢٩ ، والأهاني ٩٠/١ ، وأمالى الرجاسي ص ١١٨ ، والإنصاف ٧٧٠/٢ ، وخرزاة الأدب ٣٢٠/٥ ، ٣٢١ ، ٣٩٤/٧ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ ، والخصائص ٤١٧/٢ ، وشرح أبيات سيويه ٣٦٦/٢ ، وشرح التصريح ٢/٢٧١ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣١٣ ، والكتاب ٥٦٦/٣ ، ولسان العرب (شخص) ، والمقاصد النحوية ٤٨٣/٤ ، بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١٠٤/٢ ، وأوضح المسالك ٢٥١/٤ ، وشرح الأشموني ٦٣٠/٣ ، وشرح التصريح ٢٧٥/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥١٩ ، وعيون الأخبار ١٧٤/٢ ، والمقتضب ١٤٨/٢ وروى « نصيري » بدلاً من « مجنى » .

وإن أضفتها إلى اسم جمع ، ألحقت التاء ، إن كان لعامل ، نحو قولك : ثلاثة زهبط ، ولا تُلحقها إن كان لغير عامل ، نحو : ثلاث ذؤيد ، فأما قولهم : « ثلاثة أشياء » ، فبني العدد على مفردة سُذودًا ، وكذلك : « ثلاثة رجلية » ، والباب ألا يُضاف إلى اسم جمع ، إلا يمين ، فيقال : « ثلاث من الإبل » .
وإن أضفتها إلى اسم جنس ، كُتت في إلحاق التاء بالخيار ، فنقول : « ثلاثة نخلي » ، والأحسن إلحاقها .

والثالث المركب :

وهو من إحدى عشر ، إلى تسعة عشر ، وحكمته : أن يبقى النيف على ما كان عليه من تذكير أو تأنيث ، إلا أنك تبنى من واحد أحدًا ، ومن واحدة إحدى .
وقد يجوز أن يُبقيهما على لفظيهما .

وأما العشرة ، فإنك تُلحقها التاء في عدد المؤنث ، وتُبقى / الشين ساكنة ، ويجوز كسرها ، وتسقطها في عدد المذكر ، وتُبقى الشين على فتحها [وتبنى النيف مع العشرة إلا في اثني عشر واثني عشرة ؛ فإنك تبنى العشرة ؛ لوقوعها موقع النون] (١) ، وتبقى النيف على إعرابه .

ومن العرب من يُسكن العين في عشر في عدد المذكر ، إلا في اثني عشر .
ويفسر جميع ذلك بواحد منصوب ؛ فنقول : « واحد عشر رجلاً » ، و « أحد عشر رجلاً » ، إلى تسعة عشر ، و « واحدة عشرة امرأة » ، و « إحدى عشرة امرأة » ، إلى تسع عشرة ، إلا أنه يجوز في ثمان عشرة إنبات الياء ساكنة أو مفتوحة ، وحذفها ، وعلى الحذف قوله [من الكامل] :

٢٤٠- وَلَقَدْ شَرِبْتُ لَمَانِيَا وَثَمَانِيَا وَثَمَانِ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا (٢)

(١) سقط في ط .

(٢) البيت للأعشى .

الشاهد فيه قوله : « وثمان عشرة » حيث كسر نون « ثمانية » المركبة ، بعد حذف يائها ، ويجوز فتح الياء ، وسكونها إذا بقيت .

ينظر : لسان العرب (لمن) ولم ألق عليه في ديوانه ، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني

ولا تجوز إضافة النيف إلى العشرة ، إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٢٤١ - بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ جَبِينَةٍ (١)

وإذا أضفت العدد المركب ، جاز فيه إبقاؤه على بناءه ، وأن يجعل الإعراب في الاسم الثاني ؛ فتقول : « عِنْدِي أَحَدَ عَشْرِكَ » ، بفتح الراء وضمتها .

ولا تجوز إضافة اثني عشر ، ولا اثنتي عشرة ، ولا اثنتي عشرة .

والرابع : المعطوف والمعطوف عليه من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين ، وجميعه يُنْشَرُّ بِوَاحِدٍ مَنْصُوبٍ ، ويكون حكم النيف والعقد في سائر الأحكام بمنزلتها قبل العطف (٢) .

وإذا اجتمع في هذا الباب مُذَكَّرٌ وَمَوْثٌ ، وَأَضْفَتِ الْعِدَدُ إِلَى الْمَعْدُودِ ، بِنَيْتِهِ عَلَى الْمُتَقَدِّمِ مِنْهُمَا ، فتقول : « عِنْدِي بَيْتَةٌ رِجَالٍ وَنِسَاءٌ » ، و « وَبَيْتٌ نِسَاءٍ وَرِجَالٍ » ؛ وكذلك تفعل إلى العشرة ، ولا يجوز ذلك فيما دون الستة (٣) .

(١) البيت لنفيع بن طراق . وقوله :

كَلَفَ مِنْ عَنَاءِهِ وَشَقَوَاتِهِ

والشاهد فيه قوله : « ثَمَانِي عَشْرَةَ » حيث أضاف « ثَمَانِي » إلى « عَشْرَةَ » ، وبعض الكوفيين يجيزون إضافة النيف إلى العشرة .

ينظر : الحيوان ٤٦٣/٦ ، والدرر ١٩٧/٦ ، وشرح التصريح ٢٧٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٨٨/٤ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٣٠٩/١ ، وأوضح المسالك ٢٥٩/٤ ، وخزانة الأدب ٦/٤٣٠ ، ٤٣٢ ، وشرح الأشموني ٦٢٧/٣ ، ولسان العرب (شقا) ، وجمع الهوامع ٢/١٤٩ .

(٢) م : وقولي : « ويكون حكم النيف والعقد في سائر الأحكام بمنزلتها قبل العطف » أحنى : أن العقد يكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحد كما كان قبل العقد والنيف يكون من ثلاثة إلى تسعة في المذكر بالناء ، وللمؤنث بغير تاء ، كما كان - أيضا - قبل ؛ فيكون واحد وأحد واثنتان للمذكر ، وواحدة وإحدى واثنتان واثنتان للمؤنث ؛ كما كان - أيضا - قبل ذلك ؛ فتقول : واحد وعشرون رجلاً ، واثنتان وعشرون غلاماً ، وثلاثة وعشرون فارساً ، وواحدة وعشرون جارية ، واثنتان وعشرون امرأة ، وثلاث وعشرون جارية . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « ولا يجوز ذلك فيما دون الستة » أحنى : أنه لا يجوز أن تقول : خمسة رجال ونساء ، ولا أربعة رجال ونساء ، ولا ثلاثة رجال ونساء ؛ وسبب ذلك : أن رجلاً ونساءً جمعان ، وأقل ما يقع عليه الجمع ثلاثة ؛ فلذلك كان أقل ما يصدق عليه رجال ونساء : ستة . أ هـ .

وإن نصبت المعدود المختلط بعد العدد ، فإنك في العاقل تبني العدد على المذكور ، تقدم أو تأخر ، فتقول : « عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ عَبْدًا وَجَارِيَةً » ، و « ثَلَاثَةَ عَشَرَ جَارِيَةً وَعَبْدًا » .
وفي غير العاقل تبني على المتقدم ، فتقول : « عِنْدِي سِتَّةَ عَشَرَ جَمَلًا وَنَاقَةً » ،
و « خَمْسَ عَشْرَةَ نَاقَةً وَجَمَلًا » و « سَرْتُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَلَيْلَةً » ، و « ثَلَاثَ عَشْرَةَ لَيْلَةً وَيَوْمًا » .

إلا أن الحكم للأول ؛ إذ يصح الاستغناء عن الثاني ؛ لأنه ليست تحتها عددٌ يحتوى على جمعين .

وإن أتيت بالمعدود بعد « يَنْ » ، غلبت في العاقل المذكور ، تقدم أو تأخر ، وفي /
غيره المؤنث تقدم أو تأخر ، فتقول : « عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ يَنْ رَجُلٍ وَامْرَأَةً » ، و « يَمَن
امْرَأَةً وَرَجُلٍ » ، و « سَرْتُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ يَمَن يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ » ، و « يَمَن لَيْلَةً وَيَوْمًا » .

ومن ذلك قوله [من الطويل] :

٢٤٢- فَطَأْتُ ثَلَاثًا يَمَن يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَكَانَ الثَّكِيرُ أَنْ تُضِيفَ وَتَجَازَا (١)

وإذا لم تذكر المعدود في التاريخ ، فإن العرب تبني العدد على الليالي دون الأيام ،
وتنجز مع ذلك الأيام ، فتقول : « كَتَبْتُ لِثَلَاثِ خَلَوْنَ أَوْ بَقِيْنَ مِنْ شَهْرِ كَذَا » ؛ ومن
ذلك قوله [من الخفيف] :

٢٤٣- حُطُّ هَذَا الْكِتَابِ فِي يَوْمٍ سَبَبٍ لِثَلَاثِ خَلَوْنَ مِنْ رَمَضَانَ

والأحسن : أن يؤرخ بالأقل مما مضى ، أو بما بقي (٢) ، فإذا استوى الماضي ،
والباقي ، أُرِخَتْ بِأَيُّهُمَا شَفَتْ ، وتعريف المضاف من الأعداد بإدخال الألف واللام على

(١) البيت للناخبة الجمدي .

والشاهد فيه قوله : « ثَلَاثًا يَمَن يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ » فغلب المؤنث على الذكر ؛ لأن التمييز واقع على غير العاقل ، وجاءت « يَمَن » فاصلة بينه وبين العدد .

ينظر : ديوانه ص ٤١ ، وأدب الكاتب ص ٢٧٥ ، وإصلاح المنطق ص ٢٩٨ ، وعزارة الأدب
٤٠٧/٧ ، ٤٠٨ ، ٤١١ ، ٤١٣ ، والكاتب ٥٦٣/٣ ، ولسان العرب (خمس)
(ضيف) ، وبلا نسبة في معني اللبيب ٦٦٠/٢ .

(٢) م : وقولى : « والأحسن أن يؤرخ بالأقل مما مضى أو بما بقي » أعنى : أنه أحسن أن تقول :
لعشر خلون ، من أن تقول : لعشرين بقين ، وحسن أن تقول لخمس عشرة خلعت ، أو لخمس
عشرة بقيت . أ هـ .

ما أضيف إليه ؛ نحو : « ثَلَاثَةُ الْأَثْوَابِ » .
 وقد حُكِيَ إِذْخَالُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِمَا ، وَتَعْرِيفُ الْمَرْكَبِ بِإِذْخَالِهِمَا عَلَى الْأَسْمِ
 الْأَوَّلِ ؛ نَحْوُ : الْأَخْدَ عَشْرَ رَجُلًا ، وَقَدْ حُكِيَ : « الرَّجُلُ » ، عَلَى زِيَادَةِ الْأَلْفِ
 وَاللَّامِ .

وَتَعْرِيفُ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِإِذْخَالِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى الْأَسْمِ ؛ نَحْوُ :
 « الثَّلَاثَةُ وَالْعِشْرِينَ » .

وَتَعْرِيفُ الْمَفْرَدِ ، بِإِذْخَالِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ ؛ نَحْوُ : « الرَّاجِدِ وَالْآثِنِ » .

• • • •

بَابُ كُنَايَاتِ الْعَدَدِ

والعربُ تُكْنِي عن العدد بـ « كَذَا » وتستفهمُ عنه بـ « كَم » وتكثرُه بـ « كَأَيْن »
وبـ « كَمْ » أيضًا .

فأما « كَمْ » ، فإن كانت استفهاميةً ، كان تمييزُها مفردًا منصوبًا^(١) .
وإن كانت خبريةً ، كانت للتكثير ، ويكون تمييزُها مخفوضًا^(٢) ، ويجوزُ فيه
الإفرادُ والجمعُ ، ويجوزُ حمل الخبرية على الاستفهامية في نصب التمييز خاصةً إذا فهم
المعنى ؛ ومن ذلك قوله [من الكامل] :

٢٤٤ - كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَنَحَالَةَ قَدَعَاءَ قَدْ حَلَبْتَ عَلَيَّ عِشَارِي^(٣)

فإنه رُوِيَ بنصب « عَمَّةٍ » .

وكذلك يجوز - أيضًا - حملُ الاستفهامية على الخبرية في خفض التمييز خاصةً
وحكى من كلامهم : « عَلَيَّ كَمْ جِدْعٍ يَمْتَكُ » ، والأصلُ : على كَم مِنْ جِدْعٍ ،
فحذفت مِنْ وَعَوَّضَ مِنْهَا عَلَيَّ .

وكذلك لا يجوزُ خفضُ تمييزها حتى يدخلَ عليها حرفُ خفض .

(١) م : [باب كُنَايَاتِ الْعَدَدِ]

وقولي : « فإن كانت استفهامية ، كان تمييزُها مفردًا منصوبًا » مثال ذلك : قولك : كَمْ
غلامًا عندك . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وإن كانت خبريةً ، كانت للتكثير ، ويكون تمييزُها مخفوضًا » مثال ذلك : كَمْ
غلام لي ، وكم غلمان لي ، أي : كثير من الغلمان لي . أ هـ .

(٣) البيت للفرزدق .

والشاهد فيه قوله : « كَمْ عَمَّةٍ » حيث رويت منصوبة حملًا لـ « كَمْ » الخبرية على
الاستفهامية في نصب التمييز ، وفي « عَمَّةٍ » وجهان آخران : أحدهما : الرفع على الابتداء ،
والمسوخ للابتداء بها وصفها بالجوار والمهرور ، والثاني : والجر على الإضافة .

ينظر : يوانه ٣٦١/١ ، الأشباه والنظائر ١٢٣/٨ ، وأوضح المسالك ٢٧١/٤ ، وخزانة الأدب

٢٨٠/٦ ، ٤٥٨/٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٣٩٨ ، والدرر ٤٥/٤ ، وشرح التصريح ٢٨٠/٢

وشرح شواهد المغني ٥١١/١ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٥٣٦ ، وشرح المفصل ١٣٣/٤ ،

والكتاب ٧٢/٢ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، ولسان العرب (عشر) ، واللمع ٢٢٨ ، ومغني اللبيب

١٨٥/١ ، والمقاصد النحوية ٤٨٩/٤ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٣١/١ ، وشرح

الأشموني ٩٨/١ ، وشرح ابن عقيل ص ١١٦ ، ولسان العرب (كم) ، والمقتضب ٥٨/٣ .

وَيَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْأَسْتِفْهَامِيَّةِ وَتَمْيِيزِهَا بِالظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ ، فَتَقُولُ / : « كَمْ فِي الدَّارِ رَجُلًا » ، وَ « كَمْ عِنْدَكَ جَارِيَةٌ » .

وَإِنْ فَصَلْتَ بَيْنَ الْخَبْرِيَّةِ وَتَمْيِيزِهَا ، التَّرَمُّ فِيهِ التَّنْصِبُ ، وَلَا يَجُوزُ الْخَفْضُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ [مِنَ الرَّمْلِ] :

٢٤٥- كَمْ بِجُودٍ مُثْرَفٍ نَالَ الْعُلَى وَكَرِيمٍ بُحْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ (١)
فَإِنَّهُ رُوِيَ بِخَفْضِ « مُثْرَفٍ » وَنَصْبِهِ ، وَيَجُوزُ دُخُولُ « مِنْ » عَلَى تَمْيِيزِهَا ، فَيُخَفِّضُ إِذَا ذَاكَ ؛ فَتَقُولُ : « كَمْ مِنْ غُلَامٍ عِنْدَكَ » . وَ « كَمْ مِنْ غُلَامٍ مَلَكَتَ » .
وَيَجُوزُ - أَيْضًا - حَذْفُ تَمْيِيزِهَا لِفَهْمِ الْمَعْنَى ، فَتَقُولُ : « كَمْ مَالِكَ » ، أَيْ : كَمْ دَرَاهِمًا مَالِكًا .

وَكَلاهُمَا لَهُ صِدْرُ الْكَلَامِ فَلَا يَتَقَدَّمُ عَامِلٌ إِلَّا الْخَافِضُ (٢) .
وَيُعْرَفُ مَوْضِعُهُمَا مِنَ الْإِعْرَابِ بِالْقَانُونِ الَّذِي تَقَدَّمُ فِي أَسْمَاءِ الشَّرْطِ .
وَالْأَحْسَنُ فِي الْأَسْمِ الْوَاقِعِ فِي جَوَابِ كَمْ الْأَسْتِفْهَامِيَّةِ : أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لَهَا فِي الْإِعْرَابِ ؛ فَتَقُولُ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ : كَمْ دِرْهَمًا مَلَكَتَ : « عِشْرِينَ » ، وَفِي جَوَابِ مَنْ قَالَ : كَمْ دِرْهَمًا عِنْدَكَ : « عِشْرُونَ » .
وَيَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَ الْجَوَابَ عَلَى كُلِّ حَالٍ .
وَأَمَّا كَأَيِّنَ ، فَمَعْنَاهَا مَعْنَى كَمْ الْخَبْرِيَّةِ ، إِلَّا أَنْ تَمْيِيزَهَا بِلِزْمِهِ مِنْ ، وَيَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ بِالْجَمَلِ ؛ فَتَقُولُ : « كَأَيِّنَ جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ » .

(١) الْبَيْتُ لِأَنْسِ بْنِ زَنْبِيمٍ .
وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : « مَقْرَفٌ » حَيْثُ وَرَدَتْ « كَمْ » الْخَبْرِيَّةُ مَفْصُولًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ تَمْيِيزِهَا وَرُوِيَ تَمْيِيزُهَا « مَقْرَفٌ » مَخْفُوضًا وَكَانَ الْقِيَاسُ النَّصْبُ إِلَّا أَنْ ذَلِكَ ضَرُورَةٌ وَرُوِيَ بِالنَّصْبِ عَلَى التَّمْيِيزِ لِقَبْحِ جَرِّهِ مَعَ الْفَصْلِ .
يَنْظُرُ : دِيْوَانُهُ ص ١١٣ ، خَزَانَةُ الْأَدَبِ ٤٧١/٦ ، وَالدَّرَرُ ٤٩/٤ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الشَّافِيَّةِ ص ٥٣ ، وَالْمَقَاصِدَ النَّحْوِيَّةَ ٤٩٣/٤ ، وَلَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ كَرِيمٍ فِي الْحِمَاسَةِ الْبَصْرِيَّةِ ١٠/٢ ، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي الْإِنْصَافِ ٣٠٣/١ ، وَالدَّرَرُ ٢٠٤/٦ ، وَشَرَحَ أَيْبَاتَ سَيِّبِيَّةِ ٣٠/٢ ، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِيَّ ٦٣٥/٣ ، وَشَرَحَ صِدْقَةَ الْخَافِضِ ص ٥٣٤ ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ ١٣٢/٤ ، وَالْكِتَابَ ١٦٧/٢ ، وَالْمَقْتَصِبَ ٦١/٣ ، وَهَمَّعَ الْهَوَامِعَ ٢٥٥/١ ، ١٥٦/٢ .
(٢) م : وَقَوْلِي : « وَلَا يَتَقَدَّمُ عَامِلٌ إِلَّا الْخَافِضُ » مِثَالُ ذَلِكَ : قَوْلُكَ : بِكُمْ دَرَاهِمٌ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ ، وَبِكُمْ غُلَامٌ مَرَرْتُ . أ هـ .

وفيها لُغَاتٌ : يُقَالُ : « كَأَيْنٌ » ، وَ « كَأَفْنٌ » ، وَ « كَيْ » ، نَحْوُ : كَيْجٍ ،
وَ « كَيْبٍ » ، نَحْوُ : كَيْبِجٍ .

وَأَمَّا « كَذَا » ، فَإِنْ كُنْتُمْ بِهِ عَنْ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ ، أَوْ عَنِ الْمِائَةِ ، أَوْ الْأَلْفِ ،
قُلْتُمْ : « كَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ » .

وَإِنْ كُنْتُمْ بِهِ عَنْ أَحَدٍ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ ، قُلْتُمْ : « كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا » .
وَإِنْ كُنْتُمْ بِهِ عَنْ عَشْرِينَ ، أَوْ ثَلَاثِينَ إِلَى تِسْعِينَ ، قُلْتُمْ : « كَذَا دِرْهَمًا » ، وَإِنْ
كُنْتُمْ بِهِ عَنِ الْمَعْلُوفِ مِنْ وَاحِدٍ وَعَشْرِينَ إِلَى تِسْعَةِ وَتِسْعِينَ ، قُلْتُمْ : « كَذَا وَكَذَا
دِرْهَمًا » .

• • •

بَابُ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُسْتَقُّ مِنَ الْعَدَدِ

إذا اشتققت اسم فاعلٍ من واحدٍ إلى عشرة ، كان المذكور على وزن « فاعل » ،
والمؤنث على وزن « فاعلة » ، نحو : « حادٍ » ، و « حاديةٌ » ، وكذلك إلى
العشرة ، إلا أنه يجوزُ في ثالثٍ وثالثة ، لُغتان ، إثباتُ الشاء وإبدالها ياءً ، فيقال :
ثَالِي ، وثَالِيَةٌ ، وعلى ذلك قوله [من الرجز] :

٢٤٦ - يَغْدِيكَ تَأْزُوعُ أَبِي وَتَحَالِي قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي (١) ٦٨ ب

وذلك بجوزٍ - أيضًا - في خامسٍ ، وخامسة ، إثباتُ السين وإبدالها ياءً ، وعلى
ذلك قوله [من البسيط] :

٢٤٧ - مَضَّتْ ثَلَاثُ سِنِينَ مُنْذُ حَلَّ بِهَا وَحَامٌ حَلَّتْ وَهَذَا الثَّالِي الْخَامِسِ (٢)

ويجوزُ في سادسٍ وسادسة ، ثلاثُ لُغابٍ : إثباتُ السين وإبدالها ياءً ، فيقال :
« سَادٍ » ، و « سَادِيَةٌ » ، وعلى ذلك قوله [من الطويل] :

٢٤٨ - يُؤْمِرُ عَامٍ قَدْ أَذَاعَتْ لِخَمْسَةٍ وَتَعْتَدُنِي إِنْ لَمْ يَبْقِ اللَّهُ سَادِيًا (٣)

وإذغام الدال فيها بعد قلبها تاءً ، فيقال : « سَاتٍ » ، و « سَانَةٌ » ، كما قالوا :

« بيت » .

(١) البيت : بلا نسبة في : الدرر ٦ / ٢٢٤ ، سر صناعة الإعراب ٧٦٤ ، وشرح الأشموني ٣ / ٨٨٠ ، شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٢١٣ ، لسان العرب (ثلث) ، ومع الهوامع ٢ / ١٥٧ ، شرح المفصل ١٠ / ٢٤ ، ٢٨ ، وبعده :

وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ لَا تَبَالِي

والشاهد فيه قوله : « وهذا الثالي » يريد : وهذا الثالث فأبدل الشاء ياء .

(٢) البيت : للحادرة (قطنة بن أوس) وقبله :

كَمْ لِلْمَنَازِلِ مِنْ شَهْرٍ وَأَهْوَامٍ بِالْمَلْحَعِيِّ بَيْنَ أَهَارٍ وَأَجَامٍ

والشاهد فيه قوله : « الخامي » يريد الخامس ، فأبدل السين ياء .

ينظر : لسان العرب (خمس) (خمس) والدرر ٦ / ٢٣٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٧٤٢ ،

والممتع في التصريف ١ / ٣٦٩ ، ومع الهوامع ٢ / ١٥٧ .

(٣) البيت : بلا نسبة في : سر صناعة الإعراب ٢ / ٧٤١ ، شرح شواهد الشافية ص ٤٤٧ ولسان

العرب (ذبح) .

الشاهد : قوله : « ساديًا » يريد : سادسًا فقلب السين ياء .

فحادي وحادية ، لم يستعملا إلا فيما زاد على عشرة .
وأما واحد وواحدة ، فصفتان من : وَحَدٌ يَجِدُ ، إذا انفردا أو لَيْسَتْا من هذا الباب ،
ولا تموزُ إضافتُهُما ، وما عدا ذلك يجوزُ إضافتُهُ إلى العدد الذي أُخِذَ منه ، وإلى
خلافه ، فيقالُ : ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ ، وَثَالِثٌ اثْنَيْنِ ؛ وكذلك باقيةا ، إلا ثَانِيًا وَثَانِيَةٌ ، فإنَّهُما
لا يُضَافَانِ إلا إلى العدد الذي أُخِذَ منه ، فيقالُ : ثَانِيٌ اثْنَيْنِ ، وَثَانِيَةٌ اثْنَيْنِ ، ولا
يجوزُ : ثَانِيٌ وَاحِدٍ ، وَثَانِيَةٌ وَاحِدَةٍ .

فإذا أُضِيفَ إلى الموافق ، لم يَعْمَلْ ، ويعرف بالإضافة (١) ؛ وإن أُضِيفَ إلى
المخالف ، جرى مجرى اسم الفاعل المأخوذ من الفعل في جميع أحواله ؛ فَيَعْمَلُ بمعنى
الحال والاستقبال ، ولا يعمل بمعنى الماضي ، إلا إذا دخلت عليه الألف واللام (٢) ؛
نحوُ : « هَذَا الرَّابِعُ ثَلَاثَةٌ أَمْسٍ » .

وأما العَدْدُ من أحد عشر إلى تسعة عَشَرَ ، فإنك تبني اسمَ الفاعل من النَيْفِ على
فاعلٍ ، للمذَكَّرِ ، وفاعلة للمؤنث ، ويكون اسم الفاعل مبنيا مع العشرة ؛ كما كان
النَيْفُ ؛ فتقولُ : حَادِيٌّ عَشَرَ ، وَعَادِيَةٌ عَشْرَةٌ ، وكذلك إلى تسعة عَشَرَ .
فإن أُضِفْتَ إلى العدد الموافق ، قلتُ : « ثَالِثٌ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » ، وإن شِئْتَ
حذفتُ « عَشَرَ » الأول ؛ لدلالة « عشر » المتأخر عليه .
ويعربُ اسمُ الفاعل لزوال موجبِ بنائه ، وهو أجود الوجوه ؛ فتقولُ : « هَذَا ثَالِثٌ
ثَلَاثَةَ عَشَرَ » .

وإن شِئْتَ حذفتُ - أيضا - ثلاثة ؛ لدلالة ثالث عليها ، وأعرِبتُ ثالثًا ؛ لزوال
موجب بنائه ، وأبقيتُ « عَشَرَ » مبنيا ، لأنك تَوَيْتُ المحذوف ؛ فقلتُ : « هَذَا ثَالِثٌ
عَشَرَ » .

(١) م : باب اسم الفاعل المشتق من العدد

قولي : « فإن أُضِيفَ إلى الموافق ، لم يعمل ويعرف بالإضافة » أعني : أنك تقول : مررت
بزيد ثالث الثلاثة ، فنصف به المعرفة ؛ لأنه تعرف بإضافة إلى المعرفة ، ولا يجوز إعماله فيما
بعده ، لاتقول ثالث ثلاثة ؛ فنصب به ثلاثة . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « فيعملُ بمعنى الحال والاستقبال ، ولا يعمل بمعنى الماضي إلا إذا أدخلت عليه
الألف واللام » مثال ذلك : هذا الرابع ثلاثة الآن ، وهذا الخامس أربعة عدا ، وهذا الرابع ثلاثة
أمس ، وهذا الخامس أربعة أمس . أ هـ .

حكى الكسائي السواء ثالث عشر ، وهذا الوجه أقلها استعمالاً .
ومثل ذلك جائز في الباقي .

٦٩ أ

وإن أضفته إلى المخالف ، لم يجز فيه / إلا وجهان :
أحدهما : أن تقول : « هَذَا ثَالِثَ عَشَرَ اثْنَيْ عَشَرَ »
والآخر : أن تحذف « عَشَرَ » المتقدم ؛ لدلالة المتأخر عليه ، ويُغربُ اسمُ الفاعل ؛
لزوال مُوجبِ بنائه ، فتقول : « هَذَا ثَالِثَ اثْنَيْ عَشَرَ » ، ومثل ذلك جائز في الباقي ،
ولا يعمل اسمُ الفاعل المأخوذُ من العدد المركب أصلاً (١) ، ولا يجوزُ بناء اسمِ الفاعل
من عِشْرِينَ وسائر أسماء العقود ؛ بل تقول : « هَذَا الْعِشْرُونَ » ، أو « كَمَالُ
الْعِشْرِينَ » .

* * *

(١) م : وقولى : « ولا يعمل اسم الفاعل المأخوذ من العدد المركب أصلاً » أحنى : أنه لا يجوز أن
يقال : هذا ثالث اثني عشر ، فتكون ثالثا وتنصب به اثني عشر . أ هـ

بَابُ الْإِدْغَامِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ

الإدغام ، لا يكون إلا في مثليين [أو] متقاربين :
ذِكْرُ إِدْغَامِ الْمُثَلِينَ :

إذا التقى المثان في كلمتين ، فإما أن يكون الثاني ساكناً ، أو متحركاً ، فإن كان ساكناً ، لم يَجْزِ الإدغام ؛ بل لا بد من إظهارهما ؛ نحو قولك : « اضْرِبِ الْهَيْكَلُ » وقد شذبت العرب في « علماء بنو فلان » ، والأصل : على الماء ، فحذفوا الألف لالتقاء الساكنين ، ثم حذفوا أحد المثليين بعد ذلك تخفيفاً ، وإن كان متحركاً .
فإن كانا صحيحين ، فإما أن يكون الأول منهما ساكناً ، فتدغمه في الثاني ليس إلا ؛ نحو قولك : « اضْرِبِ بَكْرًا » .

وإما أن يكون متحركاً فلا يخلو إذ ذاك من أن يكون ما قبله ساكناً أو متحركاً ، فإن كان متحركاً ، جاز الإظهار وحذف الحركة من المثل الأول ، وإدغامه في الثاني ؛ فتقول : « جَعَلَ لَكَ » ، و « جَعَلَكَ » .

وكلاهما حسن ، والإظهار لغة أهل الحجاز .
وأقوى ما يكون الإدغام وأحسنه إذا أدى الإظهار إلى اجتماع خمسة أحرف متحركة فصاعداً (١) .

وإن كان ما قبله ساكناً ، فإن كان الساكن حرف علة ، جاز الإظهار ، وأن تحذف الحركة من المثل الأول ، وتدغمه في الثاني ؛ نحو : « دَارَ رَاشِدٍ » ، و « ثَوْبَ بَكْرٍ » ، و « جَيْبِ بَشِيرٍ » .

والإظهار فيه أحسن من الإظهار في « جَعَلَ لَكَ » وأشبهه .
وإن كان الساكن حرفاً صحيحاً ، لم يَجْزِ الإدغام ؛ نحو : اسم مؤنثي ، وائبن

نوح .

(١) م : باب الإدغام من كلمتين

قولي : « وأقوى ما يكون الإدغام وأحسنه إذا أدى الإظهار إلى اجتماع خمسة أحرف متحركة فصاعداً ، أعني : أن الإدغام في مثل « جعل لك » لتوالي خمسة أحرف متحركة أقوى من الإدغام في مثل « يجعل لك » . أ هـ .

وإن كان المثان حرفي علة ، فإن كان الأول ساكنا : فإما أن يكون حرف لين ؛ فيلزم الإدغام ؛ نحو : « اخشى ياسرا » ، أو حرف مد ولين ، فلا يجوز الإدغام نحو : « يغزؤ واقد » ، و « اضربى ياسرا » ، وإن كان الأول متحركا ، فإما أن يكون ما قبله متحركا ؛ فيجوز الإظهار والإدغام ؛ نحو : « ولي يزيد » ، و « لقضؤ واقد » .

وإما أن / يكون ساكنا معتلا غير مُدغم ؛ فيجوز الإظهار والإدغام ؛ نحو : « وار ٦٩ ب واقد » ، و « آى ياسين » .

وإما أن يكون ساكنا صحيحا ، أو معتلا مُدغما ، فلا يجوز الإدغام ، نحو : « ولي يزيد » ، و « عدؤ واقد » ، و « ظئى يزيد » ، « غزؤ واقد » .

• • •

ذِكْرُ إِدْغَامِ الْمُتَقَارِنِينَ .

اعلم : أن التقارب بين الحرفين يكون في المخرج ، أو في الصفة ، أو في مجموعهما ، فلا بد من ذكر الحروف ومخارجها وصفاتها .
فحروف المعجم ، الأصول : تسعة وعشرون حرفاً ، أولها الألف وأخيراً الياء على المشهور من ترتيب حروف المعجم .

وقد تجلغ خمسة وثلاثين بفروع حسنة تلحقها ، يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام ، وهي : النون الخفيفة ، وأعنى بذلك : الساكنة ، إذا وقع بعدها حرف من الحروف التي تخفى معها^(١) ، والشين التي كالهميم ؛ نحو : أجْدَق في أشْدَق ، والصَّادُ التي كالزاي ؛ نحو : « مَزْدَر » في مُضْدِر ، والهمزة المخففة ، وهي المجمولة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها ، وذلك جائز في كل همزة متحركة تكون بعد ألف ، أو بعد حركة^(٢) ما لم تكن مفتوحة مكسوراً ما قبلها ، فتبدل ياء^(٣) ، أو مضمومتاً فتبدل واواً^(٤) .

وألف التثخيم^(٥) ، وألف الإمالة ، وهي كل ألف يئسحى بها نحو الياء ، وبالفتح التي قبلها نحو الكسرة .

ولا تفعل ذلك بها إلا إذا كان قبلها كسرة بحرف ؛ نحو : « عِجَادٍ » ، أو بحرفين ، أولهما ساكن ؛ نحو : « شِعْلَالٍ » ، أو بحرفين متحركين إذا كان أحدهما الياء ، ولم تفصل بين الكسرة والألف ضمة ؛ نحو : لَنْ يَضْرِبَهَا ، فإن فصل

(١) م : وقولى : « وأعنى بذلك الساكنة إذا وقع بعدها حرف من الحروف التي تخفى معها » مثال ذلك : « منكم » و« إنفاق » وسنين سائر الحروف التي تخفى معها . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وذلك جائز في كل همزة متحركة تكون بعد ألف أو بعد حركة » مثال ذلك : شاء وشأى . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « ما لم تكن مفتوحة مكسوراً ما قبلها فتبدل ياء » مثال ذلك قولك : يبر في يبر . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « أو مضمومتاً فتبدل واواً » مثال ذلك قولك : شوله في شوله . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « وألف التثخيم » أعنى بذلك : كل ألف يئسحى به نحو الواو ، مثال ذلك : الصلاة . أ هـ .

بينهما ضمة لم يمل ، نحو : « يَضْرِبُهَا » ، أو بثلاثة أحرف ، أولها ساكن إذا كان أحدها الهاء ، ولم تفصل - أيضًا - بين الكسرة والألف ضمة ، نحو قولك : « جَنَدَهَا » ، أو إذا كان قبلها ياء تليها ؛ نحو : « سَيَال » ، أو بينهما حرف ؛ نحو : « شَيْبَان » ، أو حرفان متحرران ، أحدهما الهاء ، ولم تفصل بينهما - أيضًا - ضمة ؛ نحو : « يَيْتَهَا » ، أو إذا كان قبلها إمالة بحرف ؛ نحو : قولك : « رَأَيْتُ عِمَادًا » ، أو إذا كان بعدها كسرة تليها ؛ نحو : « عَابِد » ، أو إذا كانت متطرفة ثلاثة فصاعدًا ؛ نحو : « رَمَى » ، و « هَزَا » ، و « فَتَى » ، و « كَيْتَا » ، و « مَلهى » ، و « مَوْتَى » ، و « حَبَلَى » . /

١٧٠

وقد يتركون الإمالة في « عَصَا » ، ونحوها ، من الأسماء .
وإذا كانت عَيْتًا في فعل منقلبة عن ياء ؛ نحو : « بَاع » ، أو عن واو مكسورة ، نحو : « خَاف » .

وسواء كانت الكسرة في جميع ما ذكرنا بناءً أو إعرابًا ^(١) ؛ نحو قولك : « بِمَالِكَ » ، وظاهرة أو مقدرة ؛ نحو : الوقف على « مَاشِي » ، ومتصلة أو منفصلة ؛ نحو قولك : « لَزِيدٍ مَالٌ » .

إلا أن الإمالة لكسرة البناء أقوى منها لكسرة الإعراب ، وللمتصلة كائنة ما كانت ، أقوى منها للمنفصلة ، وللظاهرة أقوى منها للمقدرة ، وفي ما كانت الألف فيه متطرفة رابعة فصاعدًا ، أو ثالثة منقلبة عن ياء أقوى منها إذا كانت ثالثة منقلبة عن واو وإذا كانت عَيْتًا منقلبة عن ياء أقوى منها إذا كانت منقلبة عن واو مكسورة .

والإمالة إما تكون في الأفعال والأسماء ، إلا ما كان منها متوغلًا في البناء غير مستقبل ؛ نحو : « مَا » الاستفهامية ، أو الشرطية ، أو الموصوفة ، وإذا .
وإما الحروف ، فلا يمال شيء منها إلا : « بَلَى » ، [و « لَا »] ^(٢) من قولهم « إِمَّا لَا » . و « يَا » في النداء ؛ لنيابتها مناب الأفعال .

(١) م : وقولى : « وسواء كانت الكسرة في ذلك بناءً أو إعرابًا » أهدى بقولى : بناء : لابتة ، وليست إعرابًا ؛ نحو : حلام . أ هـ .

(٢) سقط في ط .

وتمتّع الإمالة إذا كانت لتأخر كسرة ، أو تقدّمها ، أو تقدّم « ياء » ، أو إمالة سبعة أحرف ، وهى : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والغين ، والحاء ، والقاف ، وذلك إذا وليت الألف قبلها ؛ نحو « غائم » ، أو كانت مكسورة أو ساكنة وقبلها كسرة ، وبينهما حرف عند بعضهم ؛ نحو : « يقاف » ، و « مضباح » ، أو وليتها بعدها ، نحو : « ناظر » ، أو بينهما حرف ، نحو : « ناهض » ، أو حرفان ، نحو : « مناشيط » .

وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلا من الكلمة ، لم يمنع الإمالة إلا فيما [أميل] (١) لكسرة عارضة ؛ نحو قولك : « جمال قاسم » ، أو فيما أميل من الألقاب التى هى صيلاّت للضمائر ؛ نحو : « أراد أن يضرّبها قبل » .
وسواء كان المشتعل على الألف (٢) أو بينهما حرف نحو قولك : « يثا قطل » ، أو حرفان ؛ نحو قولك : « أراد أن يضرّبها ملق » أو ثلاثة أحرف ، نحو قولك : « أراد أن يضرّبها يمزوط » .

فإن كانت الألف الممالّة خلاف ما ذكر لم يؤثر فيها المشتعل المنفصل ؛ لقوتها فى الإمالة ؛ نحو قولك : « جماد قاسم » ، بالإمالة .

وأما الراء إذا لم تكن مكسورة ، فإنها إذا وقعت قبل الألف تليها ، فإنها تمنع الإمالة ؛ كالمشتعل ؛ نحو : « زاشيد » .

وإن وقعت بعدها تليها ، منعتها - أيضا - / حيث منعت المشتعلية ؛ نحو قولك : « هذا جمار » ، و « رأيت جمارا » ، و « أراد أن يضرّبها زاشيد » ، و « جمال زاشيد » .

وإن كان بينهما حرف ، منعتها عند بعضهم ؛ نحو قولك : « هذا كاي » ، وإن كانت مكسورة ، خلّفت الراء غير المكسورة أو المشتعل المتقدّم عليها ، إن وقعت بعد الألف تليها ؛ نحو : « قارب » ، و « من قرارك » ، بالإمالة .

فإن تأخر عنها المشتعل عليها ، نحو قولك : « هذو ناقة فارق » ، وألحق مقاربتى ،

(١) منقطع فى ط .

(٢) م : وقولى ؛ وسواء كان المشتعل على الألف ؛ فقال ذلك مناضلى . أ هـ .

ومررت بحمار قاسم ، بالنصب .

والأجود ألا يغلبيها إذا كان منفصلاً ، يُقَالُ : « مَرَزْتُ بِسْفَارٍ قَبْلُ » بالإمالة .
وإن فصل بينهما حرفٌ ، غلبته عند بعضهم ؛ نحو قولك : « بِقَادِرٍ » ، بالإمالة ،
والأكثر لا يميل .

فإن وقع بعدها - أيضاً - مستعلٍ ، غلبتها نحو قولك : « بِقَادِرٍ قَبْلُ » .
ومن العرب من يقول : « بِكَافِرٍ » ، فيجعل الراء المكسورة تمنع الإمالة إذا فصل
بينها وبين الألف بحرفٍ ، كما تفعل المفتوحة والمضمومة .

والاعتداد بالكسرة المقترنة في الراء أقوى من الاعتداد بها في غيرها ؛ فلذلك يقول :
« بِحِمَارٍ » ، بالإمالة في الوقف - من يقول : « مَرَزْتُ بِمَالٍ » ، بالفتح في الوقف .
وقد شدت العرب في الألفاظ فأمالتها ، وبأبوابها الألفاظ ؛ لعدم موجب الإمالة ، وهي
« الحجاج » اسماً حلماً ، و « الناس » ، و « تاب » ، و « مال » ، و « قاب » ،
و « طلبنا » ، و « طلبنا » ، وقال بعضهم : « رَأَيْتُ جِرْفًا وَضَيْقًا » ، فأمال ولم يعتد
بالقاف .

وقد يجرون مجرى الألف في الإمالة الفتحة ، فيميلونها إذا كان بعدها راء مكسورة
تليها ؛ نحو قولك : « مِنْ الْبَحْرِ » ، و « غَبَطَ رِيحًا » والصرر ، أو بينهما حرفٌ
ساكنٌ أو مكسورٌ ؛ نحو : « مِنْ عَمْرٍو وَبَاشِرٍ » ، والمتصلة أقوى في إيجاب الإمالة من
المنفصلة (١) .

فإن كان بعد الراء المكسورة بحرفٌ مُستقلٍ ، لم تجز الإمالة ؛ نحو : « الشرى » .
ومن (٢) العرب من يميل الفتحة للإمالة بعدها إذا كان الحرف الذي قبل الألف
المحالة حلقيًا ، أو للكسرة التي بعدها وتليها ، وإن لم تكن في راء ، وقد قرئ :
﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يَكْفُرُونَكَ ﴾ [الأنعام : ٣٣] ، و ﴿ رَهًا كَوْكَبًا ﴾ [الأنعام : ٧٦] ،
بإمالة الفاء للكسرة بعدها ، وبإمالة الراء لإمالة الهجزة بعدها .

(١) م : وقولى : « والمتصلة أقوى في إيجاب الإمالة من المنفصلة » أهدى : أن الإمالة في مثل ؛ من
البحر ، أقوى من الإمالة في غبط رباح . أ هـ .

(٢) في ط : عن .

فإن لم يكن حلقياً ، فالإمالة قبيحة ، وقد حكيت لغة (١) .
 فإن ذهبت / الكسرة بالتخفيف ، أو الألف الممالة لالتقاء الساكنين ، لم تُمل
 الفتحة ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ رَهًا الْقَسَرَ ﴾ [الأنعام : ٧٧] ونحو قولك : رَحِمَهُ
 الله ، في : رَحِمَهُ الله .

ومنهم من يفتى الإمالة ، ولا يعتدُّ بذهاب موجبها .
 هذا ما لم تكن الفتحة في حرف مضارعة ، أو ياء أو مفصلاً بينها وبين كسرة
 ياء .

فإن كانت كما ذُكِرَ ، لم تُمل ؛ نحو : يَعِدُ ، وَتَعِدُ ، وَأَعِدُ ، وَيَزِيدُ اسمَ
 رجلٍ ، ومررتُ بغير .

وسواء كانت الكسرة في راء ، أو في غير ذلك من الحروف (٢) .
 وكذلك - أيضاً - قد يجرون الضمة مجرى الفتحة ، إذا كان بعدها تليها راء
 مكسورة ؛ نحو : من المُتَّقِرِ ، و نَجِبُ رِيحٍ ، فيشموئها الكسر ، والمتصلة أقوى
 في ذلك من المنفصلة ، ويجرون - أيضاً - الواو الساكنة المضموم ما قبلها مجرى
 الضمة في ذلك ؛ فيقولون : « ابنُ ثورٍ » ، فيشمون الكسرة في الواو ، ويخلصون
 الضمة التي قبلها .

وقد تبلغ - أيضاً - الحروف ثلاثة وأربعين حرفاً ، بفروع غير مُشْتَمَعِشَّة لا توجد
 إلا في لغة ضعيفة ، وهي الكاف التي كالجيم ؛ نحو : كَمَلِي ، في كَمَلِي ، والجيم التي
 كالكاف ؛ نحو : رَكَلِي ، في رَجَلِي ، والجيم التي كالشين ؛ نحو :
 « اسْتَمَعُوا » ، في اجْتَمَعُوا ، والطاء التي كالثاء ؛ نحو : « تَالٌ » ، في طَالٌ ،
 والضاد الضعيفة ، وهي الثاء المُقْرَبَةُ من الضاد ، يقولون : « إِضْرَ ذَلِكَ » ، في : إِثْرُ
 ذلك ، والصاد التي كالسين ، نحو : « سَابِرٌ » ، في صَابِرٍ ، والباء التي كالفاء ، وهي

(١) م : وقولي : « فإن لم يكن حلقياً ، فالإمالة قبيحة ، وقد حكيت لغة » مثال ذلك : رمى بإمالة
 فتحة الراء ؛ لأجل إمالة فتحة الميم ، وإن لم تكن الميم من حروف الحلق كما تفعل ذلك في
 رأى ، وأمثاله إلا أن ذلك لغة ضعيفة . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وسواء كانت الكسرة في راء أو في غير ذلك من الحروف » أعني : أنها لا تمل
 فتحة حرف المضارعة في مثل يروم ؛ كما لا تمل في مثل يبر . أ هـ .

على ضربين :

أحدهما : لَفْظُ الباءِ ، أَغْلَبُ عليه من لفظ الفاء .
والآخر : بالمكس ؛ نحوُ : « تَلَج » .
والظاء التي كالشاء ؛ نحوُ : « تَالِم » ، في : ظَالِم .

• • •

ذِكْرُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ الْعَرَبِيَّةِ الْأَصُولِ

وهي ستة عشر مخرجا (١) ، فلتلحظي منها ثلاثة (٢) ، فأقصاها مخرجا الهمة والألف والهاء .

فالمترسب منها : العين فالحاء (٣) ، وأدناها إلى اللسان : الغين فالحاء (٤) ، ومن أقصى اللسان فما (٥) فوقه من الحلق الأعلى مخرج القاف ، ومن أسفل من موضع القاف

(١) المخرج جمع مخرج ، وهو موضع خروج الحرف من الفم وفي الطيبة [من الرجز] :

مَخَارِجُ الْحُرُوفِ سَبْعَةٌ عَشْرٌ عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مِنَ الْمُخْتَبَرِ

قال العلامة النويري في شرحه عليها (٢٧١/١) : وهي سبعة عشر مخرجا ، وهو الصحيح ومختار المحققين كالخليل بن أحمد ، ومكي بن أبي طالب ، والهدلي ، وابن شريح ، وغيرهم ، وهو الذي أثبتته ابن سينا في كتاب ألفه في المخرج .

وقال سيبويه وكثير من القراء والنحاة : هي ستة عشر خاصة ، فأسقطوا مخرج حروف المد ، وجعلوا مخرج الألف من أقصى الحلق ، والواو والياء من مخرج المتحركين . وقال قطرب والقراء والجرمي : هي أربعة عشر ، فجعلوا النون واللام والراء من مخرج واحد . وأعلم أن مخارج الحروف دائرة على ثلاث : الحلق والفم والشفة ، هذا عند سيبويه وصرح به ، وأما عند الخليل فيمكن أن يقال : أربع ، فزاد الجوف .

فائدة : يتبين مخرج الحرف بأن تنطق قبله بهمة و تسكنه ، والله تعالى أعلم .

(٢) الأول : الألف ، والثاني : الواو الساكنة المضموم ما قبلها ، والثالث : الياء الساكنة المكسور ما قبلها ، وتسمى هذه الثلاثة حروف المد والحروف الهوائية والجوفية .

قال الخليل : ونسب إلى الجوف ؛ لأنه آخر انقطاع مخرجهم . قال : وزاد الخليل فيهن الهمة . قال : لأن مخرجها الصدر وهو متصل بالجوف ، والله أعلم .

وأمكن الثلاثة عند الجمهور : الألف ، وقال ابن الفحاح : أمكنهن في المد الواو ، ثم الياء ، ثم الألف . والجمهور على أن الفتحة من الألف ، والضمة من الواو ، والكسرة من الياء ، والحروف عند هؤلاء قبل الحركات . وقيل : بالعكس ، وقيل : ليس كل منهما مأخوذاً من الآخر . قلت : وهذا هو الصحيح لأن الحركة عرض لازم للحرف المتحرك لا يوجد إلا به فليس أحدهما أسبق من الآخر ، ولا متولداً منه لأنه متى فرض متحركاً لا يمكن النطق به إلا مع حركته والله أعلم .

وتسمى أيضاً الحروف الخفية ، وكذا الهاء وسميت خفية ، لأنها تخفى في اللفظ ولحفاها قويت الهاء بالصلة والثلاثة بالمد عند الهمة ، قاله النويري في شرح الطيبة ٢٧٣/١ ، ٢٧٤ .

(٣) في ط : والحاء .

(٤) في ط : فالحاء .

(٥) في أ : وما .

قليلاً وما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف^(١) ، ومن وَسَط اللسان بينه وبين وَسَط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء^(٢) ، ومن تَبَن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد ، وتتكلّف من الجانبين الأيمن والأيسر^(٣) / ، ومن أدنى حافة اللسان إلى منتهى طَرَفِهَا وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فَوْق الضاحك^(٤) والثاب والرباعية والثنية مخرج اللام ، ومن طرف اللسان بينه وبين ما فَوْق الثنايا مخرج النون ، ومن مخرج النون ، غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرج الراء^(٥) ، ومن بين طَرَفِ اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والذال والتاء^(٦) ،

(١) القاف والكاف يسمى كل منهما لهوياً ، نسبة إلى اللهاة ، وهي بين الفم والحلق : ومنهم من يقول : في الكاف أقصى اللسان وما فوقه من الحنك لما يلي مخرج القاف . قال ابن الحاجب : وهو قريب ، لأن هذا الحرف قد يوجد على كل من الأمرين حسب اختلاف الأشخاص مع سلامة الدوق فغير كل على حسب وجدانه .

ينظر شرح طيبة النشر ٢٧٧/١ .

(٢) وقال المهدوي : الشين تلي الكاف ثم الجيم ثم الياء ، ومراده الياء غير المدية ، وأما هي فتقدمت في الجوفية ، وهذه الثلاثة هي الشجرية ، لخروجها من شجر الفم وهو منفتح ما بين اللحين ، وشجر الحنك ما يقابل طرف اللسان ، وقال الخليل : الشجر مخرج الفم ؛ أي : منفتحه ، وقال غيره : هو مجتمع اللحين عند العنقفة .

(٣) ويدل كلام سيويه على ذلك .

وقال الخليل : هي شجرية أيضاً ؛ يريد من مخرج تلك الثلاثة والشجر عند مخرج الفم أي : منفتحه ، وقال غيره : هو مجتمع اللحين عند العنقفة ، فلذلك لم تكن الضاد منه ، وقيل : إن عمر رضي الله عنه كان يخرجها من الجانبين ، ومنهم من يجعل مخرجها قبل مخرج الثلاثة .

(٤) قال ابن الحاجب : كان ينبغي أن يقال : فوق الثنايا ، إلا أن سيويه ذكر ذلك فلذلك حددوا ، وإلا فليس في الحقيقة فوق ذلك ، لأن مخرج النون يلي مخرجها ، وهو فوق الثنايا ؛ وأطال في ذلك ، فانظره .

وقال أيضاً : وليس ثم إلا شينان ، وإنما جمعوهما لأن لفظ الجمع أضعف وإلا فالقياس أطراف الشينين .

(٥) اللام والنون والراء يقال لها : الذلقية ، نسبة إلى موضع مخرجها وهو طرف اللسان ؛ لأن طرف الشيء ذلقه ، وقال الفراء وقطرب والجرمي وابن كيسان : الثلاثة من مخرج واحد وهو طرف اللسان .

(٦) قال ابن الحاجب : قوله : « وأصول الثنايا » ليس بحتم ، بل قد يكون من بعد أصولها قليلاً مع سلامة الطبع ، وزاد بعضهم : « مصعداً إلى جهة الحنك » ويقال لهذه الثلاثة : النطمية لأنها تخرج من نطح الفم الأعلى وهو سطحه .

ومن بين طرف اللسان وَقُوْتَقَ الثنايا مخرج الصاد والزاي والسين^(١) ، ومن [باطن الشفة السفلى]^(٢) وأطراف الثنايا العُلَيَا مخرج الفاء ، ومن بين الشُّفَتَيْنِ مخرج الباء والميم والواو ، ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة .
وهذه الحروف تَنْقَسِمُ إلى : مهموس^(٣) ، يجمعها : [قولك]^(٤) : « سَتَشْحُوكَ خَصْفَةً » .

ومجهور ، وهو سائر الحروف .

والمجهور : حرف أُشْبِعَ الاعتماد عليه في موضعه ، فَمَنَعَ النَّفْسَ أَنْ يَجْرِيَ مَعَهُ حَتَّى يَنْقُضِيَ^(٥) الاعتماد ، والمهموس ضِدُّهُ ، غير أن الميم والنون من المجهورة قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فَتَصِيرُ فِيهِمَا عُنَّةٌ .

وتنقسم - أيضا - إلى شديدة ورخوة^(٦) وبينهما .

فالشديدة : يجمعها قولك : « أَجَدْتُ طَبَقَكَ » والتي بينهما « لَمْ يَزْعُمْنَا » .

والرخوة : سائر الحروف .

والشديد : حرفٌ يَمْتَنِعُ الصَّوْتُ أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ لِانْحِصَارِهِ^(٧) . والرخوة ضِدُّهُ ، والذي بينهما لا يجرى الصوت في موضعيه عند الوَقْفِ ، بل تعرض له أعراض وتوجب خروج الصوت باتصاله بغير موضعه .

فَأَمَّا الْعَيْنُ فَتَصِلُ إِلَى التَّرْدِيدِ فِيهَا ، لِشَبْهِهَا بِالْحَاءِ ، كَأَنَّ صَوْتَهَا يَنْسَلُ إِلَيْهَا .

(١) وهذه عبارة سيويه .

(٢) في ط : بين طرف اللسان .

(٣) الهمس لغة : الصوت الخفي ، ومنه قول أبي زيد في صفة الأسد : [من الوافر]

فَبَاتُوا يُدْجُونَ وَبَاتَ يَمْشِي تَصِيرٌ بِالذُّجَى هَادٍ هَلَسٌ

فسميت بذلك لضعف الصوت بها حين جرى النفس معها فلم يقر التصويت معها قوته في المجهورة ، فصار في التصويت بها نوع خفاء [والخفاء المعجمة والصاد المهملة] أقوى بما عداهما وإذا منع الحرف النفس أن يجرى معه كان مجهورا .

(٤) سقط في أ .

(٥) في أ : ينقضى .

(٦) في أ : شديد ورخو .

(٧) في أ : لانحصاره .

وأما اللام : فإن الصوت يمتد فيها ؛ لأن ناحيتي مستدق اللسان تتجايفان ؛ فيخرج الصوت منهما ، ولا يخرج من موضع اللام ؛ لأن طرف اللسان لا يتجايف .
وأما الميم والنون : فيجرى معهما الصوت في الأنف (١) ؛ لأن الغنة صوت ولا يجرى في الفم ؛ لأن اللسان لازم لموضع الحرف .
وأما الراء : فللتكرار الذي فيها ، قد (٢) يتجايف اللسان بعض تجاف ؛ فيجرى معه الصوت .

وأما الياء والواو والألف : فلأن مخرجها اتسع بهواء الصوت ؛ فلها أصوات / في ٧٢ أ غير موضعها من القم .

وتنقسم - أيضا - إلى : مُطَبَّقٌ وَمُنْفَتِحٌ .

فالمُطَبَّقُ أربعة أحرف : الطاء ، والظاء ، والصاد ، والضاد (٣) .
والمُنْفَتِحُ (٤) : سائر الحروف .

والإطباق : أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقا له ، والانفتاح ضد ذلك .

وتنقسم أيضا : إلى مُسْتَقْبَلٍ وَمُنْخَفِضٍ ، فالمُسْتَعْمَلِيَّةُ (٥) : المطبقة مع الخاء والغين والقاف .

والمُنْخَفِضَةُ : سائر الحروف .

(١) في ط : الألف .

(٢) في ط : وقد .

(٣) قال في الطيبة ٢٩٢/١ :

وَصَادٌ ضَادٌ طَاءٌ ظَاءٌ مُطَبَّقَةٌ

قال الشيرازي : ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا والظاء ذالا والصاد سينا ؛ لأنه ليس بينهما فرق إلا بالإطباق ، ولخرجت الضاد من الكلام .

(٤) الانفتاح في اللغة : الافتراق ، واصطلاحا : تجافي كل من الطائفتين ، أي : طائفتي اللسان والحنك عن الأخرى ، حتى يخرج الريح عند النطق بالحرف . ينظر : نهاية القول المفيد في علم التجويد : ٥١ .

(٥) المستعملة سبعة أحرف بجمعها قولك : « ضبطت فظ خص » ، سميت مستعملة لاستعمالها في الحنك ، وما عداها من الحروف مُسْتَقْبَلٌ .

والاشتغلاء : تَصَعَّدُ اللسان إلى الحنك الأعلى ؛ انطَبَقَ أو لم ينطَبِقْ ، والانخفاض : ضدَّ ذلك .

وتنقسم - أيضًا - إلى مكرر ، وهو الراء ، وغير مكرر ، وهو سائر الحروف .

[و] أعنى بالتكرار : تعثُرُ طَرْفِ اللسان فيها عند الوَقْفِ .

وتنقسم - أيضًا - إلى : أَغْنَى وهو الميم والنون ، وغير أَغْنَى وهو سائرهما ، والغُنَّةُ : صوتٌ في الخياشيم .

فهذه جملة الصفات المؤثرة في الإدغام^(١) .

• • •

(١) الإدغام لغة : الإدخال ، ومنه : أدغم الفرس اللجام ، إذا أدخله في فيه .
والإدغام : أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف متحرك فتصيرهما حرفًا واحدًا مشدّدًا يرتفع اللسان عنه ارتفاعه واحدة ، ويكون بوزن حرفين ، وأما يدغم الحرفان أحدهما في الآخر إذا كانا متكافئين وكان المدغم أنقص مزية من المدغم فيه ، ولا يدغم الأزيد في الأنقص ، نحو الضاد ، لا تدغم في ضمها ، وإن قاربها من أجل الاستطالة التي فيها والجهر والاشتغلاء ، وكذلك الشين والميم والفاء والراء والواو والياء وما أشبههن ، لا يدغمن فيما قاربهن للنفسي الذي في الشين ، والتكرير الذي في الراء ، والمد الذي في الواو والياء لأنهن لو أدغمن لاحتلن للهاب الزيادة التي فيهن وذهابه ، وأما يدغم الحرف الزائد في مثله ولا يدغم فيما قاربه ، وقد أدغم أبو عمرو الراء في اللام ، وأدغم الكسائي الفاء في الباء . فإذا كان أصل الإدغام إنما هو لتقارب الحروف في الخارج وامتناع الإدغام لتباعدهما وكان للأزيد مزية من الحروف - لا يدغم في الأنقص ، وإنما يدغم الأنقص في الأزيد .

أحكام المتقاربات في الإدغام

ذِكْرُ حُرُوفِ الْخَلْقِ

أما الألف والهمزة : فلا بدغمان في شيء ، ولا بدغم فيهما [شيء] (١) .
 وأما الهاء : فإذا اجتمعت مع الحاء ، فإن تقدمت عليها ، جاز البيان ، وهو
 الأحسن ، وقلب الهاء حاء وإدغامها في الحاء ، فتقول : اجبة حاتمًا ، واجبة حاتمًا .
 فإن تقدمت عليها الحاء ، فالبيان ، ولا يجوز الإدغام حتى تحول الهاء حاء ،
 فتقول : « اندع حلالًا » ، تريد : اندع هلالًا ، وهو قليل .
 وإن اجتمعت مع العين ، فالبيان ، تقدمت عليها أو تأخرت ، ولا يجوز الإدغام ،
 إلا أن قلبهما حاءين ، وتدغم إحداهما في الأخرى ، فتقول : « اجبحة » ، تريد :
 اجبة عتبه .

وأما العين : فإذا اجتمعت مع الحاء ، فإذا (٢) تقدمت عليها ، كنت بالخيار إن
 شئت ، أدغمت ، فقلبت العين حاءً ، نحو : « أقطع حملاً » ، وإن شئت لم تدغم .
 وإن تقدمت الحاء ، فالبيان ، ولا يجوز الإدغام إلا أن تقلب العين حاءً ، وتدغم
 الحاء في الحاء ، فتقول : « اندححة » ، تريد : اندح عتبه .
 وأما الغين مع الحاء : فإنه يجوز فيها البيان والإدغام ، كيفما اجتمعتا ، فتقول :
 اشلع غنمًا وادمغ غنمًا .

[و] لا يجوز إدغام واحد من الحاء والهاء والعين في الغين والحاء ، ولا إدغامهما
 فيها .

• • •

(١) سقط في ط .

(٢) في أ : فإن .

ذِكْرُ حُرُوفِ اللِّسَانِ / فِي الإِدْغَامِ

٧٢ ب

فأولها مما يلي الحلق كما تقدم : الكاف والقاف ، وكل واحد منهما يُدْغَمُ في صاحبه ، فتقول : « الحق كُلمة » و « انهك قُلتنا » .

وإن شئت بيّنت ، إلا أن البيان في : انهك قُلتنا ، وأمثاله - أحسن من الإدغام ، ولا يجوز إدغام القاف والكاف في غيرهما ، ولا إدغام غيرهما ليهما .
ثم الجيم والشين والياء :

أما الجيم : فإنها تدغم في الشين خاصة ، فتقول : « أخرج شيئاً » ، ويجوز البيان ، وكلاهما أحسن .

وتُدْغَمُ فيها سبعة أحرف : الطاء ، والذال ، والتاء ، والظاء ، والذال ، والشاء ، نحو : « لم يربط جملاً » ، و « قد جعل » ، [ر] « وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ... » [الحج : ٣٦] ، و « احفظ مجاهراً » و « انهد جعفرًا » ، و « ابعت جامعا » .
والبيان في جميع ذلك أحسن ، وإذا أدغمت الطاء والظاء في الجيم ، فالأحسن أن تبقى الإطباق ، ويجوز إذهابه .

وأما الشين : فإنها لا تدغم في شيء ، وتدغم فيها الجيم كما تقدم . والطاء والظاء والذال والتاء والذال والشاء واللام ؛ نحو قولك : لم يربط شيئاً ، وقد شاء ، وأبنت شيئاً ، واحفظ شيئاً ، وانهد شيئاً ، وابعت شيئاً ، واجعل شيئاً ، والبيان في جميع ذلك عربي جيد .

وأما الياء : فلا تُدْغَمُ إلا في الواو خاصة بشرط أن يكونا في كلمة واحدة^(١) على ما تبين بعده ، ولا يُدْغَمُ فيها إلا النون ؛ نحو : « مَنْ يُؤْمِنُ » [التوبة : ٩٩] .
ثم الضاد ، ولا تُدْغَمُ إلا في الطاء ، إذا كانت معها في كلمة واحدة ؛ نحو ما حكيت من قولهم : مُطَجِّعٌ في : مُضْطَجِّعٌ ، ولا يُقَاسُ عليه ، وتُدْغَمُ فيها الطاء والذال والتاء

(١) م : باب أحكام المقاربات في الإدغام

قولي : « وأما الياء فلا تدغم إلا في الواو خاصة ؛ بشرط أن يكونا في كلمة واحدة » ، مثال ذلك : سُد ، الأصل : سُدود لأنه من ساد يسود انقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء . أ هـ .

والظاء والذال والطاء واللام ؛ نحو قولك : هَلْ ضَلُّ زَيْدٌ ؟ ، واهت ضُرْمَةٌ ، وضَجَّتْ
ضُجَّةٌ ؛ قال [من الرجز] :

٢٤٩- نَارَ فَضْجُضْجَةٍ رَكَايِبَةٍ^(١)

و « اضبط ضُرْمَةٌ » ، و « احفظ ضُرْمَةٌ » ، و « اخذ ضُرْمَةٌ » ، و « قد ضُفِّفَ
زيد » .

والبيان في جميع ذلك عربي جيد .

ثم اللام والنون والراء .

أما اللام : فإنها تُدغم في ثلاثة عَشَرَ حرفًا ، وهي التاء ، والطاء ، والذال ، والذال ،
والسين ، والشين ، والراء ، والزاي ، والطاء ، والظاء ، والصاد ، والضاد ، والنون .
فإن كانت اللام للتعريف التزم الإدغام ، وإن كانت لغير تعريف ، جاز الإدغام ، والبيان .
والإدغام في بعض هذه الحروف أحسن منه في بعض ، فإدغامها في الراء ؛ نحو :
هَلْ رَأَيْتَ ؟ ، أحسن منه في / سائرهما ، وبلى ذلك في الجودة إدغامها في الطاء ؛
نحو : هَلْ أَتَيْتَنَا ؟ ، والتاء ؛ نحو : هَلْ تُعَلِّمُ ؟ ، والذال ؛ نحو : هَلْ دَنَا
زيد ؟ ، والصاد ؛ نحو : هَلْ صَبِرَ ؟ ، والسين ؛ نحو : هَلْ سَمِعْتَ ؟ ،
والزاي ؛ نحو : هَلْ زَالَ الشَّيْءُ ؟ .

وبلى ذلك في الجودة إدغامها في التاء ؛ نحو : ﴿ هَلْ تُؤَبِّبُ... ﴾ [المطففين : ٣٦] ،
والذال ؛ نحو : هَلْ ذُرَيْتَ الْحَبَّ ؟ ، والظاء ؛ نحو : هَلْ ظَلَمَ ؟ .
وبلى ذلك في الجودة إدغامها في الضاد ؛ نحو : هَلْ ضَلَّ ؟ ، وفي الشين ؛
نحو قول طريف^(٢) [من الطويل] :

(١) البيت للقناني .

الشاهد فيه قوله : « فضجضجة » وأصله : « فضجت ضججة » فأدغم التاء في الضاد .
ينظر : شرح أبيات سيبويه (٤١٧/٢) ، المتع في التصريف (٦٩١/٢ ، ٧٠٥) .

(٢) طريف بن تميم العبدي ، أبو عمرو : شاعر ثَقِيل ، من فرسان بني تميم في الجاهلية ، قتله أحد
بني شيبان . ينظر : سمط اللاكبي / ٢٥٠ ، ٢٥١ ، الأعلام ٢٢٦/٣ .

(٣) الشاهد فيه قوله : « هشيء » حيث أدغم لام « هل » في شين « شيء » لاتساع مخرج الشين
وتفشيها واختلاطها بطرف اللسان ، واللام من حروف طرف اللسان فأدغمت فيها لذلك ، =

٢٥٠- تقول إذا اشتبهت مالا للذو فكيفه هشيء يكفئك لايق (١)

يريد : هل شيء ؟ .

وإدغامها في النون دون ذلك كله ؛ نحو : « هل ترى زيدا ؟ » ، والبيان أحسن منه ، ولا يدغم فيها إلا النون .

وأما النون : فتدغم في الحروف التي يجمعها « وتزمل » ؛ نحو قولك : « من لك ؟ » . و « من وال » ، و « من تؤمن ؟ » ، « من رشد » ، و « من ماء » .

ويلزم الإدغام إن كانت ساكنة ، ولا يلزم إن كانت متحركة ؛ نحو : « نحن موسى » ، وإذا ادغمتهما فيما عدا الميم ، فإن شئت أبقيت الغنة ، وإن شئت أذهبتها ، وتظهر عند سائر حروف الحلق (٢) ، وقد تخفى مع الفين والحاء منها (٣) ، وتخفى مع سائر حروف الفم إلا الباء (٤) . وسنبيِّن حكمها .

ولا يدغم فيها إلا اللام ، وقد تقدم ذكر ذلك .

وأما الراء : فلا تدغم في شيء ، وقد حكى إدغامها في اللام ؛ نحو : ﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [آل عمران : ٣١] ، إلا أن ذلك شاذ ولا يدغم فيها إلا اللام والنون ؛ وقد تقدم ذكر ذلك .

- ينظر : شرح أبيات سيبويه ٤١٧/٢ ، وشرح المفصل ١٤١/١٠ ، ١٤٢ ، والكتاب ٤٥٨/٤ ، واللامات ص ١٥٥ ، ولسان العرب (ليق) ، (هلك) ، (فكه) ، والمنع في التصريف ١/٢ ، وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٣٥٢ ، وسر صناعة الإعراب ص ٣٤٨ .

(١) م : وقولي : « وتظهر عند حروف الحلق » مثال ذلك : بنأى وينهى وينهى وينخل وينخل ويحى . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وقد تخفى مع الحاء والفين منها » مثال ذلك : منخل ومنقل لحكى فيهما الإخفاء . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « وتخفى مع سائر حروف الفم » مثال ذلك : ينفه ، ويستكف ، فتخفى النون مع الفاء والكاف ، وكذلك يفعل بها مع سائر حروف الفم إلا الباء ؛ فإنها تقلب ميمًا إذا وقعت قبلها ، نحو : شفاء . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « ثم الطاء والذال والفاء والظاء والذال والفاء كل واحد منها يدغم في الخمسة الباقية » مثال إدغام الطاء في الخمسة الباقية أربط دارمًا ، ولم تربط قميصًا ، وأربط ثيابًا ، وأربط ظالمًا ، وأربط دُجًا .

ومثال إدغام الذال في الخمسة الباقية : قد طوى ، وقد نوى ، وقد ظلم ، وقد ذكر ، =

ثم الطاء والذال والتاء والظاء والذال والشاء ، كُلُّ واحد منها يدغم في الخمسة الباقية^(١) ،
وتدغم الخمسة فيه وتدغم - أيضًا - الستة في الضاد والجيم والشين والصاد والزاي والسين^(٢) ،
إلا أن الإدغام في جميع ذلك إذا كان الأول ساكنًا أحسن منه إذا كان متحركًا .

والإدغام في كُلِّ حالٍ أحسنُ من البيان ، وإذا أدغمت الطاء والظاء منها في غير
مُطَبَّقٍ مثل أن يُدغم في الدال والتاء ، فالأحسنُ ألا يقلبا إلى جنس ما يُدغمانِ فيه
بالجملة ، بل يبقى الإطباق .

وإذ هاب الإطباق منهما مع ما كان من غير المطبقات أشبه بهما - أحسن من إذهابه
مع ما ليس كذلك ، وإذ هابه من الطاء إذا أدغمت في الدال لاجتماعهما في الشدة ،
أو في / الزاي لاجتماعهما في الجهر ، أحسنُ من إذهابه مع التاء ، لأنها رخوة ٧٣ ب
مهموسة ، ولا يدغم فيها من غيرها إلا اللام ، وقد تقدم ذكر ذلك .

= وقد ثبت ، ومثال إدغام التاء في الخمسة الباقية : قالت طائفة ، وجاءت دنيا ، ورأت ظلامًا ،
وقلت دُنْيًا وأعدت ثعلبًا ، ومثال إدغام الظاء في الخمسة الباقية : عظ تمبًا ، وعظ دارمًا ،
وعظ طائفة ، وعظ ثابتًا ، وعظ دُبيان .

ومثال إدغام الدال في الخمسة الباقية : إذ توى ، وإذ توى ، وإذ دنا أنشد أبو العلاء
النحوي [من السريع] :

عَشَقَسَ عَتَّى لَوْ تَشَاءَ إِذْ دَنَا كَانَتْ لَنَا مِنْ صَوْنِهِ مَفْتَسُ

[ينظر البيت لامرئ القيس في زيادات ديوانه ص ٤٦٣ ، والأضداد لابن الأنباري ص
٢٧ ، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ١ / ٧٨ ، ولسان العرب (عس) ، وكتاب العين ١ / ٧٤ ،
وتاج العروس (عس) ، ومقاييس اللغة ٤ / ٤٢] .

وإذ ظلم ، وإذ طال .

ومثال إدغام التاء في الخمسة الباقية : ابعت تمبًا ، وابعت دارمًا ، وابعت طائفة ، وابعت
ذيارًا ، وابعت ظافرًا . أم .

(١) م : وقولي : و تدغم - أيضًا - الستة في الضاد والجيم والشين والصاد والزاي والسين ، مثال
إدغام الطاء في الضاد وأخواتها : اربط ضابقًا ، ولا تربط جابرًا ، أمط شرا ، حط صابرًا ،
اربط زمامًا ، لا تربط سلمة .

إدغام الدال في الضاد وأخواتها : قد ضرب ، قد جاء ، قد شاء ، قد صاد ، قد زال ، قد
ساء ومثال إدغام الفاء في الضاد وأخواتها : مقتت ضربتها ، هبت جنوب ، هبت شمال ،
جاءت صبيغ ، أتت زينب ، أقبلت سلمى .

ومثال إدغام الظاء في الضاد وأخواتها : عظ ضابقًا ، عظ جابرًا ، عظ شبيبًا ، عظ
صابرًا ، عظ زيدًا ، عظ سلمة .

ثم الصاد والسين والزاي ، كُلُّ واحدة تدغم في الأخرى ، وسواء كان الأول متحركاً أو ساكناً ، والإدغام أحسن من البيان ، إلا أن الإدغام إذا كان الأول ساكناً أحسن منه إذا كان متحركاً ، نحو قولك : « لم يحبس صابراً » ، و « حبس صابراً » ، و « لم يُحبس زيد » ، و « حبس زيداً » ، و « لم يوجز سلمة » ، و « أوجز سلمة » ، و « لم يوجز صابراً » ، و « أوجز صابراً » ، و « لم يفحص زردة » ، و « فحص زردة » ، و « لم يفحص سالم » ، و « فحص سالم » .

وإذا أدغمت الصاد في الزاي والسين ، فالأحسن أن تبقى إطباقها ، ويجوز إسقاطه وإسقاطه مع السين أحسن منه مع الزاي وتُدغم فيها من غيرها اللام ، وقد تقدم ذلك في فصلها ، والطاء والدال والتاء والظاء والذال والطاء ، وقد تقدم ذلك في فصل الطاء وأخواتها .

ثم الفاء ولا تدغم في شيء وتُدغم فيها الباء ؛ تقول : « اذهب في ذلك » . ثم الباء ، وهي تدغم في الفاء كما ذكرنا ، وفي الميم ؛ نحو : « اصحب مطراً » ، ولا يُدغم فيها شيء .

ثم الميم ولا تدغم في شيء ، وتدغم فيها النون والباء ، وقد تقدم ذلك . ثم الواو وهي تُدغم في الياء^(١) خاصة بشرط أن تكون معها في كلمة واحدة على ما بيننا ، وتدغم فيها النون والياء ، وقد تقدم ذكره .

واعلم : أنه لا يُدغم أحد المتقاربين في الآخر في جميع ما تقدم ذكره إلا بشرط أن يكون الثاني منهما متحركاً ، فإن كان ساكناً لم يجوز إلا الإظهار ؛ نحو قولك : « قد اتعظ زيد » ، و « من القوم » .

وقد شدت القرب ، فحدقت النون من « بنى » إذا اجتمعت مع لام التعريف في

= ومثال إدغام الدال في الضاد وأخواتها : إذ ضرب ، وإذ جعل ، وإذ شرب ، وإذ صبر ، وإذ سمع ، وإذ زال .

مثال إدغام التاء في الضاد وأخواتها : ابعث ضابطاً ، وابعث جابرًا ، وابعث شفيقًا ، وابعث صابراً ، وابعث زيداً ، وابعث سلمة . أ هـ .

(١) م : وقولى : « ثم الواو ، وهي لا تدغم إلا في الياء » مثال ذلك : طوى ، والأصل : طوى ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ؛ على ما بيننا بعد ، إن شاء الله تعالى . أ هـ .

أسماء القبائل بشرط أن تكون اللام ظاهرة في اللفظ ؛ نحو : « بَلْحَارِث » ،
و « بَلْعَنْبَر » ، و « بَلْهَجِيم » و « بَلْقَيْن » ، والأصل : بنو الحارث ، وبنو العنبر ،
و بنو الهَجِيم ، و بنو القَيْن ، فحذفت علامة الجمع لالتقاء الساكنين ، ثم محذفت النون
تخفيفاً لما كَثُرَ الاستعمال ، فإن لم تكن اللام ظاهرة ، لم يَجُزْ حذف النون تخفيفاً ؛
نحو : « بَنِي النَّجَار » ، لا يقال : « بَنُجَار » / .



بَابُ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ

إذا التقى الساكنان من كلمتين ، فإن كان الأول منهما صحيحاً ، حذفته إن كان النون الخفيفة اللاحقة للأفعال ؛ نحو قوله [من الخفيف] :
 ٢٥١ - لَأْتِهِنَّ الْفَقِيرَ عَمَّكَ أَنْ تَرَى كَعَّ يَوْمًا وَالذُّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ (١)
 أى : لَأْتِهِنَّ .

وكذلك تحذفه إن كان التنوين (٢) ، وكان الساكنُ الثانى الباء من « ابن » الواقع صفة بين علمين أو ما جرى مجراهما فى الشهرة ، أو بين مُتَقَيِّى اللفظ ، وإن لم يكونا علمين ولا جاريتين مجراهما ، وإنما حذفته ؛ لكثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين ؛ ولذلك تقول : هند بنت فلان ، فثبتُ التنوين فى : هند ، على لغة من صرف ، ومن العرب من يحذفُ لجهود كثرة الاستعمال ، ومن لغته ذلك يحذفُ التنوين من هند ، وإن كانت لغته الصَّوْف ، فأما قوله [من الرجز] :

(١) البيت : للأضبط بن قريع .

لَأْتِهِنَّ الْفَقِيرَ : الإهانة : الإيقاع فى الهون بالضم ، والهَوَانُ بالفتح ، وهما بمعنى الذلِّ والحقارة . (عَمَّ) بفتح اللام وكسرها : لغة فى لَعَلَّ ، وهى هنا بمعنى عسى .
 والشاهد فيه قوله : « لَأْتِهِنَّ الْفَقِيرَ » حيث حذف نون التوكيد الخفيفة ، والأصل « لَأْتِهِنَّ الْفَقِيرَ » ، وبقيت الفتحه دليلاً عليها .

ينظر : الأغاني ٦٨/١٨ ، والحماسة الشجرية ٤٧٤/١ ، وخزاة الأدب ٤٥٠ / ١١ ، ٤٥٢ ، والدرر ١٦٤/٢ ، ١٧٣/٥ ، وشرح التصريح ٢٠٨/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١١٥١ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٦٠ ، وشرح شواهد المغنى ص ٤٥٣ ، والشعر والشعراء ٣٩٠/١ ، والمعاني الكبير ص ٤٩٥ ، والمقاصد النحوية ٣٣٤/٤ ، وبلا نسبة فى الإنصاف ٢٢١/١ ، وأوضح المسالك ١١١/٤ ، وجواهر الأدب ص ٥٧ ، ١٤٦ ، ووصف المباني ص ٢٤٩ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، وشرح الأشموني ٥٠٤/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٥٠ ، وشرح المفصل ٤٣/٩ ، ٤٤ ، ولسان العرب (قس) (ركع) ، (هون) ، واللمع ص ٢٧٨ ، ومعنى اللبيب ١٥٥/١ ، وجمع الهوامع ١٣٤/١ ، ٧٩/٢ .

(٢) م : باب التقاء الساكنين

قولى : « وكذلك تحذفه إن كان التنوين... » إلى آخره مقال ذلك : هذا زيد بن عمرو ، وهذا أبو بكر بن عمرو ، وهذا زيد بن بكر . أ هـ .

٢٥٢ - جاريةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبَةَ (١)

بتحريك التنوين ، فضرورة ، وما عدا ذلك يُحْرَكُ بالكسر ؛ نحو قولك : احذِرِ
اللَّهُ ، وَبَقِيَ الأُمَّةُ ، ﴿ وَإِنْ أَمْرًا هَلْكَ ... ﴾ [النساء : ١٧٦] ، إلا أن يكون الذى يلى
الساكنَ الثانى مضمومًا ضمةً لازمةً ، فإنك تحرك بالضم والكسر ؛ نحو قولك :
ازكُضْ ازكُضْ ، أو يكون الساكن الأول نون « من » ؛ فإنك تحركها بالفتح إن كان
الساكن الثانى لام التعريف ؛ نحو : مِنَ القَوْمِ ، والكسر قليل .

وإن كان غير لام التعريف ، حُرِّكَتْ بالكسر ؛ نحو : مِنَ ائِنَّكَ ، ويجوز فتحها
أو يكون الساكن الأول الميم من : الم والساكن الثانى اللام الأولى من : اسم الله (٢) ،
فإنك تحرك بالفتح خاصة .

وإن كان الأول منهما حرف علة ، فإن كانت حركة ما قبله مِنْ غير جنسه حركته
بالكسر إن كان ياء ؛ نحو : اخشَى اللّهَ ، وبالضم إن كان واو جمع ؛ نحو : اخشَوْا
القَوْمَ ، والكسر قليل ، وإن لم يكن واوً يجمع حركته بالكسر ؛ نحو : لَوِ اسْتَطَعْنَا ،
والضم قليل ، وإن كانت حركة ما قبله من جنبيه ، حذفت ؛ نحو : يَغْزُو القَوْمَ ،
ويخشى الرجل ، وتزوى المرأة .

فأما ما حكاه الكوفيون من قول بعضهم : « التَّقَّتْ حَلَقَتَا البَطَانِ » فسادٌ لا يلتفت
إليه .

• • •

(١) البيت للأغلب المعجلى ، والشاهد فيه تنوين « قيس » ؛ وهو ضرورة .
ينظر ديوانه ص ١٤٨ ، وخزانة الأدب ٢/٢٣٦ ، والدرر ٣/٣٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/
٣١٢ ، وشرح المفصل ٢/٦ ، والكتاب ٣/٥٠٦ ، ولسان العرب (تعليق) ؛ وبلا نسبة نى
الخصائص ٢/٤٩١ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٣٠ ، وشرح التصريح ٢/١٧٠ ، وجمع
الهوامع ١/١٧٦ .

(٢) نحو قوله تعالى : ﴿ اَللّٰهُ لَا اِلٰهَ اِلَّا هُوَ الَّذِى الْقَيُّومُ ﴾ [١ ، ٢ : آل عمران] .

بَابُ حُكْمِ الْهَمْزَةِ إِذَا كَانَتْ أَوَّلَ كَلِمَةٍ / وَقَبْلَهَا سَاكِنٌ

الهمزة الواقعة أول كلمة إن كان قبلها ساكن صحيح ، فإنك في لغة أهل الحجاز تنقل حركتها إليه وتحذفها ، نحو قولك : قَدْ غَطِي ، قَدْ غَطِي ، مِنْ إِبْرَاهِيمَ .
 وإن كان الساكن حرف علة ، فإما أن يكون ألفاً ، فتجعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها ، فتقول : هَذَا أَحْمَدُ ، وهذا أُحْمَدُ ، وهذا إِبْرَاهِيمُ ؛ فتجعل الهمزة في المثال الأول بينها وبين الألف ، وفي الثاني بينها وبين الواو ، وفي الثالث بينها وبين الياء .

وإما أن يكون ياء أو واوًا ، فتجعل حركة الهمزة عليهما ، وتحذف الهمزة ؛ فتقول : يَغْزُو حَمْدُ ، وَيَغْزُو إِبْرَاهِيمُ ، تَغْزُو مُمٌ ، وَقَاضِي بَيْكَ ، وَقَاضِي إِبْرَاهِيمَ ، وَقَاضِي مُمٌ .
 ومنهم من يقلبها إذا كانت مفتوحة مع الياء ياءً ، ومع الواو واوًا ، ويُدْغِمُ أَخَذَ حَرْفِي الْعِلَّةِ فِي الْآخِرِ ، فيقول : أَبُو يُوبِ (١) : وَغَلَامِي بَيْكَ (٢) .
 ومنهم من يستقل بعد النقل الضمة والكسرة ، في الياء والواو ، فيحذفهما ، فيقول : يَغْزَادَدَا ، [وَيَزِمُ إِخْوَانَهُ] يُرِيدُ : يَغْزُو أَدَدَا ، ويرمى لإخوانه ، وتحذف [الواو] والياء لالتقاء الساكنين .

وأما غير الحجازيين ، فيحققون الهمزة في جميع ذلك .

* * *

(١) أي في قولنا : أبو أيوب .

(٢) أي في قولنا : غلامى أيبك .

بَابُ الْوَقْفِ

الموقوف عليه إن كَانَ وَمِنْ ، فِي حَالِ الْاِسْتِثْنَاتِ بِهَا فَقَدْ تَقَدَّمَ مُحْكَمًا فِي بَابِ الْحِكَايَةِ .

وَإِنْ كَانَ غَيْرَهَا : فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ الْوَقْفُ عَلَيْهِ فِي حَالِ إِنْكَارٍ أَوْ تَذَكُّرٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْوَالِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ قَدْ تَقَدَّمَتْ هَمْزَةُ الْإِنْكَارِ ، فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ مِنْ أَنْ يَكُونَ آخِرَهُ مَتَحَرِّكًا أَوْ سَاكِنًا ، فَإِنْ كَانَ مَتَحَرِّكًا أَحَقَّتْهُ مِنْ آخِرِهِ حَرْفٌ مَدٌّ وَلَيْنٌ مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِهِ ، فَإِذَا قَالَ : قَامَ حُمُرٌ ، قُلْتُ : أَعْمَرُوهُ ، وَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ حُمُرًا ، قُلْتُ : أَعْمَرَاهُ ، وَإِنْ قَالَ : خَرَجْتُ أَمْسِي ، قُلْتُ : أَلْمَسِيهِ .

وَإِنْ كَانَ سَاكِنًا ، فَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ مِمَّا يَقْبَلُ الْحَرَكَةَ ، كَسَرْتَهُ ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَكَانَتْ الزِّيَادَةُ مِنْ جِنْسِ الْكُسْرَةِ ، قَالَ : قَامَ زَيْدٌ ، قُلْتُ : أَزَيْدْنِيهِ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَقْبَلُ الْحَرَكَةَ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ مُوسَى ، زِدْتَ بَيْنَ عَلَامَةِ الْإِنْكَارِ وَبَيْنَ آخِرِ الْأِسْمِ إِنْ ، ثُمَّ كَسَرْتَ النُّونَ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ / فَقُلْتُ : أَمُوسَى إِنَّهُ (١)

١٧٥

وَقَدْ يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ عَلَامَةِ الْإِنْكَارِ وَبَيْنَ آخِرِ الْأِسْمِ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ فَيُقَالُ : أَعْمَرَانِيهِ ، وَأَزَيْدُنِيهِ .

وَالْإِنْكَارُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرَ الْمُتَكَلِّمُ ؛ فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : قَامَ زَيْدٌ ، قُلْتُ : أَزَيْدْنِيهِ ، مُنْكَرًا لِقِيَامِ زَيْدٍ .

وَالْآخَرُ : أَنْ تَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرَ .

قِيلَ لِبَعْضِهِمْ : أَنْخُرُجُ إِنْ أَحْصَيْتِ الْبَادِيَةَ ؟ فَقَالَ : أَنَا إِنَّهُ مُنْكَرًا لِرَأْيِ الْمُتَكَلِّمِ أَنْ يَكُونَ عَلَى خِلَافِ الْخُرُوجِ .

وَإِنْ كَانَ قَدْ نُصِدَ بِالْوَقْفِ عَلَيْهِ التَّذَكُّرُ ، أَحَقَّتْهُ مِنْ آخِرِهِ إِنْ كَانَ مَتَحَرِّكًا حَرْفًا مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِهِ ، فَتَقُولُ : قَالَا وَيَقُولُو ، وَمِنَ الْقَاصِي ، وَإِنْ كَانَ الْآخِرُ سَاكِنًا ، فَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ حَرْفٌ مَدٌّ وَلَيْنٌ مَكَّنْتُ مَدَّهُ ، وَاسْتَنْهَيْتُ بِذَلِكَ عَنِ الْإِلْحَاقِ الْعَلَامَةِ (٢) ، وَإِنْ

(١) فِي أ : التَّمْيِ .

(٢) فِي أ : عَلَامَةٌ .

كان غير ذلك ، ألحقت العلامة ، وكسرت الساكن الذي قبلها لالتقاء الساكنين ، وتكون العلامة إذ ذاك هاء ، فتقول : هذا سيفنى ، وقدنى ، وهـ أل هـ فى الألف واللام إذا تذكّرت مثل الحارث .

وإن لم يوقف عليه فى حال تذكّر ولا إنكار .

فإنما أن يكون معرفياً أو مبنياً ، فإن كان معرفياً : فإنما أن يكون مجزوماً أو غير مجزوم ، فإن كان مجزوماً فإنه يبقى فى الوقف على حاله قبل الوقف^(١) ، إن كان جزمه بالسكون أو بحذف النون ؛ نحو : لم يضرب ، ولم يضربا ، ولم يضربوا ، وإن كان جزمته بحذف حرف العلة ، فإنه إن كان من باب : غذا ورّمى ، جاز فيه وجهان :

أحدهما : إسكان الآخر .

والآخر : إلحاق هاء السكت ؛ فتقول : لم يئز ، ولم يئخس ، ولم يئزم ، ولم يئزّه ، ولم يئزّيه ، ولم يئخّشه .

وإن كان من باب : وقى ، لم يجرّ فيه إلا إلحاق الهاء ؛ نحو : لم يقيّه .

وإن كان غير مجزوم ، فإنك تقف منه على المثنى والجمع الذى على حدّ الشية ، كما تقف على المبنى المكسور الآخر أو المفتوحه ، وسبب .

وماعدا ذلك إن كانت فيه تاء التانيث أبدلتها فى الوقف هاء ساكنة فى الرفع والنصب والخفض ، منوثة كانت أو غير منوثة ؛ نحو^(٢) : تمرّة / وقاططة .

ويجوز إقرارها ساكنة فى الأحوال الثلاثة^(٣) ، وبعض المقرين لها إذا كان الاسم الذى

(١) فى ط : الوقت .

(٢) فى ط : ونحو .

(٣) م : باب الوقف

قولى : ويجوز إقرارها ساكنة فى الأحوال الثلاثة ؛ من ذلك قوله : [من الرجر]

بأثث نُفوسُ القومِ عندَ المُلصّثِ وَكَأدبِ الحُرّةِ أن تُدعى أمتك

[البيت لأبى النجم الرجز فى الدرر ٦ / ٢٣٠ ، وشرح التصريح ٢ / ٣٤٤ ، ولسان العرب

(ما) ؛ ومجالس ثعلب ١ / ٣٢٦ ، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ١ / ١١٣ ، وأوضح المسالك

٤ / ٣٤٨ ، وخرزانه الأدب ٤ / ١٧٧ ، ٧ / ٣٣٣ ، والخصائص ١ / ٣٠٤ ، والدرر ٦ / ٣٠٥ ،

ورصف المبانى ص ١٦٢ ، سر صناعة الإعراب ١ / ١٦٠ ، ١٦٣ ، ٢ / ٥٦٣ ، وشرح الأشمونى

٣ / ٧٥٦ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٢٨٩ ، وشرح قطر الندى ص ٣٢٥ ، وشرح المفصل

٥ / ٨٩ ، ٩ / ٨١ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٥٥٩ ، وجمع الهوامع ٢ / ١٥٧ ، ٢٠٩] . أ هـ .

تكون فيه منصوبًا منونًا ، أبدل من التنوين ألفًا^(١) ، فيقول : تَمَرَّتَا .
وأما التاء التي في جمع آخر المؤنث السالم ، نحو : هِنْدَات ، فتجرى في الوقف
مجرى غيرها من الحُرُوفِ الصُّحاح .
فأما ما حكاه قَطْرِبٌ من قول بعضهم : كَيْفَ الإِخْوَةَ ، وَالْأَخْوَاهُ ؟ ، بإبدالها هاءً -
فقليل جدًا .

وإن لم تكن فيه تاء التانيث :
فإنما أن يكون صحيح الآخر أو مهموزه أو معتله ، فإن كان صحيحه ؛ فإنما أن يكون
منونًا أو غير منون :
فإن كان منونًا : جاز في الوقف عليه في حال النُصْبِ ثلاثة أوجه :
أحدها : إبدال التنوين ألفًا^(٢) .

والآخر : إبدال همزة ساكنة من الألف المبدلة من التنوين^(٣) .
والثالث : حذف التنوين وتسكين الآخر ؛ وعلى ذلك قوله : [من الخفيف]
٢٥٣ - شَيْزٌ جَنبِيٌّ كَأَنِّي مُهْدَأٌ جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِهْرُ^(٤)

(١) م : وقولي : ؛ وبعض المقرين لها إذا كان الاسم الذي تكون فيه منصوبًا منونًا أبدل من التنوين
ألفًا ومن ذلك قوله : [من المقارب]

..... فَمَا مَحْسَنٌ شَمَلِيهَا شَمَلْنَا

[البيت بلا نسبة في الدرر ٢٩٥/٦ ، واللسان (شمل) ، (بقم) وجمع الهوامع ٢٠٥/٢]

أ هـ .

(٢) م : وقولي : ؛ أحدها إبدال التنوين ألفًا ؛ مثال ذلك : رأيت رجلاً . أ هـ .

(٣) م : وقولي : ؛ والآخر إبدال همزة ساكنة من الألف المبدلة من التنوين ؛ مثال ذلك : رأيت
رجلاً . أ هـ .

(٤) البيت : لعدي بن زيد .

الشاهد فيه قوله : [إهْرُ] والأصل : إهرا ، فحذف الشاعر الألف عند الوقف وذلك على
لغة بعض العرب .

ينظر : ديوانه ص ٥٩ ، وإصلاح المنطق ص ١٥٦ ، ولسان العرب (هدأ) ، وبلا نسبة في
الخصائص ٩٧/٢ ، ووصف المباني ص ٣٥ ، وسر صناعة الإعراب ٤٧٧/٢ : ٦٧٦ ، وشرح
المنفصل ٦٩/٩ .

وفي حال الرفع إن كان ما قبل الآخر متحركًا خمسة أوجه^(١): حذف التنوين ، وتسكين الآخر ، ثم الإشمام ، وهو : ضم الشفتين من غير صوت ، ثم الرّؤم ، وهو تضعيف الصوت بالحركة ، ثم إبدال التنوين واوًا ، ثم تضعيف آخره وتسكينه .
وإن كان ما قبل الآخر ساكنًا معتلاً^(٢) ، جاز فيه جميع ما جاز في المرفوع الذي قبل آخره متحرك إلا التضعيف .

وإن كان ما قبل الآخر ساكنًا صحيحًا ، جاز فيه نقل الضمة من آخره إلى الساكن قبله ، أو تسكين الآخر ، وتحريك الساكن بحركة مثل حركة ما قبله إذا أدى النقل إلى بناء غير موجود ، فنقول : هَذَا بَكْرٌ ، وهذا بُسْرٌ ، وهذا يَبِيرٌ ، بكسر الشين ، ولا يجوز النقل ، لأنَّ « فَعْلًا » ليس من أبنية كلامهم ويجوز فيه - أيضًا - جميع ما جاز في المرفوع الذي قبل آخره متحرك إلا التضعيف^(٣) .

والخفوض المنون^(٤) إن كان ما قبل آخره متحركًا أو ساكنًا صحيحًا أو معتلاً بمنزلة المرفوع في جميع ما ذكر ، إلا الإشمام ، فإنه لا يتصور في الخفوض .
وإن كان غير منون ، فإن المرفوع مئة والخفوض بمنزلة المرفوع ، والخفوض المنون^(٥) في جميع ما ذكر ، إلا الإبدال ، فإنه ليس في آخره تنوين فتبديل منه واوًا في الرفع أو ياءة في الخفض .

(١) م : وقولى : « وفي حال الرفع إن كان ما قبل الآخر متحركًا خمسة أوجه... » إلى آخره مثال السكون : قام جعفر ، ومثال الإشمام : قام جعفر ، ومثال الروم : قام جعفر ، ومثال إبدال التنوين واوًا : قام جعفر ، ومثال التضعيف : قام جعفر . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « وإن كان ما قبل الآخر ساكنًا معتلاً... » إلى آخره ، مثال التسكين : قام زيد ، ومثال الإشمام : قام زيد ، ومثال الروم : قام زيد ، ومثال إبدال التنوين واوًا : قام زيد . أ هـ .

(٣) م : وقولى : « ويجوز فيه أيضًا جميع ما جاز في المرفوع الذي قبل آخره متحرك إلا التضعيف » مثال التسكين : قام بكر ، ومثال الإشمام : قام بكر ، ومثال الروم : قام بكر ، ومثال إبدال التنوين واوًا : قام بكر . أ هـ .

(٤) م : وقولى : « والخفوض المنون... » إلى آخره أصنى : أنه لا يجوز في مثل : مررت بجعفر ، ومررت بكر ، الإشمام ، ويجوز ماعدا ذلك من الوجوه المذكورة في حال الرفع . أ هـ .

(٥) م : وقولى : « وإن كان غير منون فإن المرفوع منه والخفوض بمنزلة المرفوع والخفوض المنون... » إلى آخره أصنى : أنه يجوز في الوقف على الرجل من قولك : قام الرجل ، ومررت بالرجل ، ما كان يجوز في الوقف على « جعفر » من قولك : قام جعفر ، ومررت بجعفر ، إلا البديل ، وفي الوقف على البسر من قولك : طاب البسر ، ومررت بالبسر ، =

وأما المنصوب : فيجوز فيه الإسكان والروم خاصة إن لم يكن ما قبل آخره متحركاً^(١)، وهما والتضعيف إن كان ما قبله متحركاً^(٢)، وشيخ بعضهم يقول : ١٧٦ « أعطيتي أَيْضَةً » بإلحاق الهاء بعد التضعيف .

وإن كان مهموز الآخر :

فإن كان ما قبل الآخر ساكناً : فإما أن يكون حرف جلة ، أو حرفاً صحيحاً .

فإن كان حرف جلة ، فالوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح^(٣) .

وإن كان حرف صبعة : فإن الوقف عليه كالوقف على مثله من الصحيح الآخر^(٤) ،

إلا أنك تنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها في المرفوع والمخفوض والمنصوب غير المنون .

وإن أدى ذلك إلى بناء غير موجود بخلاف الصحيح ، وثبتت الهمزة ، فتقول : هذا

ردؤ ، وخبؤ ، وبطؤ ، ومررت برديئ ، وخبئي ، ومن البطئ ، ورأيت الردأ والخبأ ، والبطأ .

وإن شئت أبدلت^(٥) الهمزة في جميع ذلك حرفاً من جنس الحركة التي قبلها .

ومنهم من يُسكن الآخر ويُحرك الساكن الذي قبل الهمزة بحركة ما قبله في جميع

الأحوال ، فيقول : هو الردئي ورأيت الردئي ، ومررت بالردئي ، وهو البطؤ ، ورأيت

البطؤ ، ومررت بالبطؤ .

وذلك إذا كان النقل يؤدي إلى بناء غير موجود في حال من أحوال الاسم ؛ ألا ترى

= ما كان يجوز في الوقف على « بكر » من قولك : قام بكر ، ومررت بكر ، إلا البدل ، وإنما لم يجر البدل في شيء من ذلك ؛ للعلة التي ذكرت في الكتاب . أ هـ .

(١) م : وقولي : « وأما المنصوب ، فيجوز فيه الإسكان والروم خاصة إن لم يكن ما قبل آخره متحركاً » مثال الإسكان : رأيت البسر وأذابت الشير ، ومثال الروم : رأيت البشر وأذابت الشير . أ هـ .

(٢) م : وقولي : « وهما والتضعيف إن كان ما قبله متحركاً » مثال الإسكان قولك : رأيت الرجل ، ومثال الروم قولك : رأيت الرجل ، ومثال التضعيف قولك : رأيت الرجل . أ هـ .

(٣) م : وقولي : « فإن كان حرف جلة فالوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح » أعني : أن الوقف على شيء وضوء في جميع أحواله ، كالوقف على عين وعون في جميع أحواله والوقف على برىء ووضوء ؛ كالوقف على شريف وقطوف في جميع الأحوال . أ هـ .

(٤) م : وقولي : « وإن كان حرفاً صحيحاً ، كان الوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح » أعني : أن الوقف على رد وحب ويط ؛ كالوقف على عدل وبكر وبسر ، إلا فيما استثني . أ هـ .

(٥) في أ : قلبت

أن النقل في : « رديء » في حال الرفع ، و « بطؤ » في حالة الخفض يُؤدّي إلى بناء غير موجود في الأسماء .

فأما « نحو » وأمثاله ، فلا يكون فيه إلا الإجماع ؛ لأن النقل فيه لا يؤدّي إلى بناء غير موجود في حال من الأحوال ، ومن العرب من يدل من الهزمة في جميع ذلك واوا في الرفع وياء في الخفض ، وألفا في النصب ؛ فيقول : هذا الوثو ، ومن الوثى ، ورأيت الوثا ، فيفتح الساكن بسبب الألف .

وإن كان ما قبل الهزمة متحركاً^(١) ، كان الوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح إلا في شيئين :

أحدُهُما : امتناع التضعيف .

والآخر : أنه يجوز لك أن تُبدل من الهزمة واوا في الرفع ، وياء في الخفض ، وألفا في النصب ، فتقول : هذا الكلو ، ومررت بالكلى ، ورأيت الكلا . هذا وقف الدين بحققون الهزمة .

وأما الدين يخففونها ، فإن كان ما قبلها حركة ، أبدلت منها إذا سكنت حرفاً من جنس حركة ما قبلها ، فتقول : الكلا ، في الأحوال الثلاثة بالألف ، وهذه أكمرو بالواو /^(٢) .

٧٦ ب

وإن كان ما قبلها ساكناً ، فخففتها بحذفها وإلقاء حركتها على الساكن قبلها^(٣) ، فإنه يلزم الحذف الذي ألقيت عليه الحركة ما يلزم غير المعتل من الإشكان والإشمام ورؤم الحركّة والتضعيف والإبدال من التنوين .

وإن كان معتلاً الآخر : فأما أن يكون آخره ألفا أو واوا أو ياء :

(١) م : وقولى : « وإن كان ما قبل الهزمة متحركاً ... » إلى آخره مثال ذلك : رَشَأ ، الوقف عليه في جميع الأحوال ، منوناً كان أو غير منون ، كالوقف على « رجل » إلا فيما استثنى . أ هـ .
(٢) زاد في أ : وهي بالياء .

(٣) م : وقولى : « وإن كان ما قبلها ساكناً فخففتها بحذفها وإلقاء حركتها على الساكن ... » إلى آخره مثال ذلك : نحو وردّ ويط ، في تخفيف : نحو وردّ ويط ، يقف عليها في جميع الأحوال ؛ كما يقف على جعفر ، وتقف عليها إن لم تكن منونة ؛ نحو : الملب والرد والبط ، كما تقف على الرجل في جميع الأحوال ، وقد تقدم تمثيل ذلك . أ هـ .

فإن كان آخره ألفاً ، وقفت عليه بها ^(١) ، إلا أن الألف من الاسم المنصرف في حال النصب مُبدلة من التنوين ، وفي حال الرفع والخفض ألف الأضل والألف في الوقف على غير المنون هي التي كانت في الوصل ^(٢) ، وبعض العرب يبدل منها ياءً ، فيقول : أحمى ، وثى ، وبعضهم يبدل منها واواً ، فيقول : أحمو ، وبعضهم يبدلها همزةً فيقول : حملاً .

ولا يجوز حذف الألف وتسكين ما قبلها إلا في ضرورة ، نحو قوله [من الرمل] :
 ٢٥٤ - رَهْطٌ مَرْجُومٌ وَرَهْطٌ ابْنُ الْمُعَلِّ ^(٣)

وإن كان آخره ياءً أو واواً ، فإن كان ما قبلها ساكناً ، نحو : ظبي ، وتميمي ، وغزو ، فالوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح ^(٤) ، إلا أن ناساً من العرب يُبدلون من الياء في الوقف إذا كانت مشددة جيماً ، ومن ذلك قوله [من الرجز] :
 ٢٥٥ - خَالِي هُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِيٍّ ^(٥)

(١) م : وقولى : فإن كان آخره ألفاً ، وقفت عليه بها ، أعنى بالألف ، فتقول في رحي وعصا : رحي وعصا . أ هـ .

(٢) م : وقولى : والألف في الوقف على غير المنون هي التي كانت في الوصل ، مثال ذلك : حبلى وأهلى والعصى . أ هـ .

(٣) عجز بيت للبيد بن ربيعة . وصلته :

وقبيل من لكبير شاهد

والشاهد فيه قوله : ابن المعل ، يريد : ابن المعلى ، فحذف الألف المقصورة وسكن ما قبلها للضرورة الشعرية ، وهذا من ألبح الضرورات .

ينظر : ديوانه ص ١٩٩ ، والأشباه والنظائر ٢٧٢/١ ، والخصائص ٢٩٣/٢ ، والدرر ٦/٦

٢٤٥ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٢٠ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢٠٧ ، والكتاب ٤/٤

١٨٨ ، ولسان العرب (رجم) ، والمقاصد النحوية ٥٤٨/٤ ، والمتع في التصريف ٦٢٢/٢ ،

وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٦٦ ، والدرر ٢٩٨/٦ ، ووصف المباني ص ٣٦ ، وسر

صناعة الإعراب ٥٢٢/٢ ، ٧٢٨ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٥/٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٨ ،

والمتنصب ٣٤٢/١ ، وجمع الهوامع ١٥٧/٢ .

(٤) م : وقولى : نحو ظبي وتميمي وغزو فالوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح ، أعنى : أنك تقف على ظبي وغزو كما تقف على بكر ، وعلى تميمي كالذى تقف على سعيد . أ هـ .

(٥) البيت بلا نسبة .

وإن كان ما قبلها متحركًا ، وكانا في فعل ، فالوقف عليه بإثباتهما ساكنين ، نحو : يَخْرُو ، وَيَرْمِي ، إلا ما شُدَّ من قولهم : لا أَدْرُ ، وَمَا أَدْرُ ، بحذف الياء والتسكين .

وإن كانت الياء المتحرك ما قبلها آخر اسم ، فإن الاسم إن كان منونًا ، وُقِفَ عليه في الرفع والجر بحذف التنوين والسكون ؛ نحو قولك : هَذَا قَاضٍ ، ومررت بقاضٍ . وقومٌ من العرب إذا حذفوا التنوين ، رَدُّوا إليه المهدوف ؛ فيقولون : هَذَا قَاضِي ، ومررت بقاضي .

وفي حالة النُصْبِ بإبدال ألف من التنوين ؛ فتقول : رَأَيْتُ قَاضِيًا . وإن كان غير منون ، فالوقف عليه بإثبات الياء ؛ نحو قولك : هَذَا القاضِي ، ومَرَرْتُ بالقاضي ، ورَأَيْتُ القاضي .

ومنهم من يحذفها ويُسَكِّنُ الآخر في الرفع والجر ، فيقول : هَذَا القَاضِ ، ومررت بالقاضِ .

وأكثر ما يفعل ذلك في القوافي والفواصل ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ اَلصَّكْبِ اَلْمُتَعَالِ ﴾ [الرعد : ٩] [إلا مُرْتًا]^(١) اسم الفاعل مِن : أرى ؛ فإنه لا يجوز فيه إلا إثبات الياء ، والمنادى المقبل عليه مِن ذلك يجرى مجرى الاسم المرفوع غير / المنون ، فتقول : يَا قَاضِي ، وإن شِئْتَ : يَا قَاضٍ .

وكذلك « جَوَارٍ » وأمثاله في حال الرفع والخفض بمنزلة قَاضٍ في الحالتين ، وفي النصب بمنزلة القاضي في حال النُصْبِ .

وإن كان الموقوف عليه مبنياً ، فإما أن يكون محذوفًا من آخره شيء ، أو لا يكون :

- في : أوضح المسالك ٣٧٢/٤ ، وجمهرة اللغة ص ٤٢ ، ٢٤٢ ، ومرصعة الإعراب ١٧٥/١ ، وشرح الأشموني ٨٢١/٣ ، وشرح التصريح ٣٦٧/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٧/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢١٢ ، وشرح المفصل ٧٤/٩ ، ١٠ / ٥٥ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٥ ، والكتاب ١٨٢/٤ ، ولسان العرب (عجاج) (شجر) ، والمختصب ٧٥/١ والمتع في التصريف ٣٥٣/١ ، والمنصف ١٧٨/٢ ، ٧٩/٣ .

والشاهد فيه : قوله « أبو عالج » أي « أبو علي » وأبدلت الياء المشددة جيمًا ، في الوقف ، وهي لغة بعض العرب .

(١) سقط في ط .

فإن كان : فإمّا أن يبقى بعد الحذف حرف واحد أو أزيد .
 فإن بقي منه أزيد ، جاز فيه وجهان :
 أحسنُهُما : إلحاق هاء الشكّت ؛ نحو قولك : يا طَلْحَة ، في الوقف على لغة من
 رَنَحَم ، واغزّه ، وازيمة ، واخشه .
 والآخر السكون ؛ فتقول : باطْلَع ، واغزّ ، واؤم [واخش] (١) .
 ومن العرب من يلحق الهاء في : اغز وبابه بَعْدَ ما يسكن الآخر ، ثم يحركه بالكسر
 لالتقائه ساكنا مع الهاء ، فيقول : اغزّه ، بكسر الزاي .
 حكى ذلك أبو الخطّاب (٢) عن العرب .
 وإن لم يبقى منه إلا حرف واحد :
 فإن كان فعلاً ، لم يجز فيه إلا إلحاق الهاء ؛ نحو قولك : قَه ، وإن كان اسماً ؛
 نحو : ما الاستفهامية إذا دخل عليها خافض : فإن كان الخافض حرفاً ، جاز فيه
 وجهان :

أحسنهما : إلحاق هاء الشكّت والآخر : التّشكّين ؛ فتقول : يَمّة ، وَيَمّ .
 وإن كان اسماً ، لم يجز فيه إلا إلحاق الهاء ، فتقول : يِثْل مّة ، ومجىء مّة (٣) .
 وإن كان غير محذوف : فإمّا أن يكون آخره ساكناً أو متحرّكاً :
 فإن كان آخره ساكناً : فإن كان الساكن صحيحاً ، أبقيته في الوقف على ما كان
 عليه في الوصل ؛ نحو : مَنْ ، وَكَمْ ، إلا أن يكون الساكن نُون « إِذَنْ » ؛ فإنك تبدل
 منها ألفاً ، أو النون الخفيفة التي تلحق الأفعال للتأكيد ، فإنك تبدل منها ألفاً إن كان
 قبلها فتحة فتقول : اضربها ، وهَلْ تُضْرِبُها ؟ في الوقف على : اضربين ، وهَلْ تُضْرِبِينَ ؟
 وإن كان قبلها كسرة أو ضمة حذفها وزدتها ما كنت حذفته بسببها ، فتقول في

(١) سقط لي ط .

(٢) أبو الخطّاب ، عبد الحميد بن عبد المجيد ، مولى قيس بن ثعلبة ، الأعفش الأكبر : من كبار العلماء بالعربية . لقي الأعراب وأخذ عنهم ، وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت ، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله ، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها .

ينظر : بغية الوعاة / ٢٩٦ ، وإنهاء الرواة / ١٥٧/٢ ، الأعلام / ٢٨٨/٣ .

(٣) في ط زيادة : أولى .

الوقف على اضربن ، وهل تُضربن ؟ واضربن ، وهل تُضربن ؟ : اضربى ، وهل تُضربين ، واضربوا ، وهل تضربون ؟

فترد النون التي هي علامة الرفع ؛ لزوالِ مُوجب حذفها ، وتقول في الوقف على : اخشون : اخشوا ؛ لأنه لم يحذف بسبب النون شيء ، فيرجع عند حذفها .

وإن كان حرف علة : فإما أن يكون ياء أو واوًا أو ألفًا .

فإن كان ألفًا ، جاز فيه إن لم يكن آخر فعل ثلاثة أوجه :

إثباته على ما كان عليه في الوصل ؛ فتقول : يضربها ، وههنا .

وإبدالُه همزة ، وإلحاق هاء السكت فتقول : قاهنأه ، فأما إبدالهم من ألف :

٧٧ ب ه هنا ه هاء في السكت ، فشاؤ لا يقاس عليه / .

قال [من الرجز] :

٢٥٦- قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَةٍ مِنْ هَهُنَا وَمِنْ هُنَّةٍ^(١)

إلا أن يكون الألف علامة ندبة ، فلا يجوز إلا إلحاق هاء السكت ؛ نحو قولك :

يا زَيْدَاهُ ، وإن كانت آخر فعل ، جاز فيها خمسة أوجه :

الثلاثة المتقدمة وإبدالها واوًا أو ياءً ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٢٥٧- تَبَشَّرِي بِالرُّبِيِّ وَالْمَاءِ الرُّوِّيِّ وَفَرَجِ مَنِّكَ قَرِيبٍ قَدْ أَتَى^(٢)

وإن كان واوًا أو ياءً ، فإن كانا علامتي ندبة ، لزمتهما الهاء في الوقف ، نحو

قولك : يا غلامهوه^(٣) و يا ذهاب غلامهيه^(٤) .

(١) البيت بلا نسبة .

في : الدرر (٢٤٢/١ ، ٢١٤/٢) ، رصف المباني (١٦٣) ، سر صناعة الإعراب

(١٦٣/١) ، شرح الأشموني (٨٧٦/٢) ، شرح شواهد الشافية (٤٧٦) ، شرح المفصل

(١٣٨/٣) ، (٦/٤ ، ٨١/٩ ، ٤٢/١٠ ، ٤٣) ، المحاسب (٢٧٧/١) ، المتع في التصريف

(٤٠٠/١) المنصف (١٥٦/٢) ، مع الهوامع (٧٨/١ ، ١٥٧/٢) .

والشاهد فيه : قوله : ه هه ، يريد : ه هنا ؛ فأبدل الألف هاء في الوقف .

(٢) البيت بلا نسبة في : المنصف ١٦٠/١ ، لسان العرب (روى) ، وتاج العروس (روى) ،

والمخصص ١٥١/١٥ .

والشاهد فيه قوله : ه أتى ، يريد : أتى ، فأبدل الألف ياء عند الوقف على لغة .

(٣) في أ : يا غلام هوه .

(٤) في أ : يا ذهاب غلام هيه .

وإن كانا صلتين بالضمير ، لم يجز فيهما إلا الحذف وتسكين ما قبلهما نحو : ية ،
وَلَهُ ، وَلَهُمْ ، وَعَلَيْهِمْ ، وما عدا ذلك يُثَبِّتَانِ فِيهِ فِي الْوَقْفِ ؛ نحو : ظلموا ، واخشيتي ،
واخشيتوا ، إلا أن تكون الياء ضمير المتكلم ، وقبلها كسرة ؛ فإنه يجوز لك فيها وجهان :
أحسنهما : إثباتها ، فتقول : غلامي ، واني .

والآخر : حذفها وتسكين ما قبلها ؛ تشبيهاً لها بالقاضي وأمثاله ؛ فتقول : إن
وَأَشْكِرْ مَنْ ، قال النابغة : [من الوافر]

٢٥٨- وَهُمْ وَرَدُوا الْجِفَارَ عَلَى تَمِيمٍ وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عَكَاظَ إِنَّ (١)
يريد : إني .

وقد شدوا في : يا هدي ، فأبدلوا هاء في الوقف ، فقالوا : هذبة .
ومنهم من أجرى الوصل مجرى الوقف ، فقال : هذبة قائمة ، بهاء ساكنة ؛ كما أن
بعضهم قال في : أفقى أفقى ، في الوصل فأجراه مجرى الوقف ، ومنهم من يقول في
الوصل : هذبي قائمة ، بياء ساكنة بعد الهاء .

فإذا وقفت على هذه اللغة ، حذفت الياء وسكنت ما قبلها ؛ لأنها صلة ؛ كالتي
تلتحق هاء الضمير في نحو : مَرَزَتْ بِهِ .

وإن كان آخر المبنى متحركاً ، فإن كان الآخر هاء الضمير ، نحو : رَمَاهُ ، وَغَرَاهُ ،
وقفت عليه بالسكون ، ويجوز نقل حركة الضمير إلى الساكن قبله إن كان حرفاً
صحيحاً ، فتقول : ضَرَبْتُهُ ، وَمِئَةٌ ، وَهَيْئَةٌ .

قال أبو النجم (٢) [من الرجز] :

(١) الشاهد فيه قوله : « إن » يريد : « إني » فحذف الياء للوقف ، والرواية في الديوان إني ، ولا
شاهد فيه .

ينظر : ديوانه ص ١٢٧ ، سمط اللآلي ص ٦٧٨ ، وشرح أبيات سيويه ٣٣٥/٢ ،
والكتاب ١٨٦/٤ ، ولسان العرب (ضمن) .

(٢) الفضل بن قدامة المعجلي ، أبو النجم ، من بني بكر بن وائل : من أكابر الرجز ، ومن أحسن
الناس إنشاداً للشعر ، نبغ في العصر الأموي ، وكان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان ،
وولده هشام . قال أبو عمرو بن العلاء : كان ينزل سواد الكوفة ، وهو أبلغ من المعجاج في
النعث . توفي سنة ١٣٠ هـ .

ينظر : الأغاني ١٥٠/١٠ ، سمط اللآلي ٣٢٨ ، الشعر والشعراء ٢٣٢ ، الأعلام ١٥١/٥ .

٢٥٩- فَقَرَّبَهَا هَذَا وَهَذَا أَزْجَلُهُ (١)

ومنهم من يسكن الهاء ، ويكسر الساكن الذي قبلها لالتقاء الساكنين ، فيقول : ضَرَبْتَهُ ، وَأَخَذْتَهُ .

وإن لم يكن الآخر هاء الضمير ، جاز في الوقف عليه مثل ما جاز في نظيره مِنْ الْعَرَبِ ، وَإِنْ شئتَ مع / ذلك ألحقته هاء السكت بياناً للحركة ، فتقول : هَوَّةٌ ، وَهَيْتَةٌ ، وَضَرَبْتُهُ .

وقد ألحقت الألف لبيان الحركة في موضعين :

أحدهما : حيهل ، قالوا : حَيْهَلًا .

والآخر : أنا ، تقول : أَنْ فَعَلْتُ كذا في الوصل بحذف الألف ، فإذا وقفت ، ألحقت الألف ، فقلت : أنا ؛ ومنهم من يقول : حَيْهَلَةٌ وَأَنَّهُ .

ومن كلامهم : هَكَذَا قَصْدِي أَنَّهُ ، إِلَّا أَنْ نون أنا تَلْزِمُهَا البيان ، ولا يجوز إسكائها ، وقول الشاعر [من المتقارب] :

٢٦٠- فَكَيْفَ أَنَا وَالتَّحَالِي الْقَوَائِفِ نِي تَلْعَدُ الْمَشِيبِ ، كَفَى ذَاكَ عَجَازًا (٢)

لإثبات الألف في الوصل من أجزاء الوصل مجرى الوقف ضرورة .

* * *

(١) أزحله إزحالاً : أهدمه . قالوا : ومنه سمي زحل لهدمه .
الشاهد فيه : نقل حركة هاء أزحله إلى اللام قبلها ، ليكون أوين للهاء في الوقف لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن أخفى لها .

ينظر الكتاب ١٨٠/٤ ، شرح المفصل ٧١/٩ ، ٧٢ .

(٢) البيت للأهسي .

والشاهد فيه إشباع فتحة النون في « أنا » ، أي إثبات الألف ، وليس بعدها همزة ، وذلك للضرورة الشعرية .

ينظر : ديوانه ص ١٠٣ ، وتخليص الشواهد ص ١٠٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٠٩ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٣ ، ولسان العرب (نحل) ، وبلا نسبة في رصف المباني ١٤ ، ١٠٣ ، وشرح المفصل ١٥/٤ .

بَابُ الهمزةِ التي تُكونُ آخِرَ الكَلِمَةِ

إِذَا اتَّصَتْ مَعَ هَمْزَةٍ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى

إذا اجتمعت الهمزتان على ما ذكرنا ؛ فإن أهل التحقيق للهمزة الواحدة يخففون إحداهما : إما الأولى ، وإما الثانية على قياس تخفيفها لو أفردت ، ويُحَقِّقُونَ الأخرى فيقولون : ﴿ فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ﴾ [محمد : ١٨] يجعل الهمزة الأولى بينها وبين الألف ، وتحقق الثانية ، أو بتحقيق الأولى ، وجعل الثانية بينها وبين الألف .
 وأما الذين يخففون الهمزة الواحدة ، وهم الحجازيون ، فإنهم يخففون الهمزتين على قياس تخفيف كل واحدة منهما لو أفردت ، فيقولون : أقرى بك السلام ، بإبدال الأولى ياء وحذف الثانية بعد جعل حركتها على الياء .
 وسنذكر قياس تخفيف الهمزة المفردة في موضعه إن شاء الله .

• • •

ذِكْرُ الْأَحْكَامِ الَّتِي تُكُونُ لِلْكَلِمِ قَبْلَ تَرْكِيبِهَا

وقد كان ينبغي أن يقدم ذكر هذا النوع من الأحكام على غيره إذ أحكام الشيء في نفسه قبل أن يتركب مقدمة على أحكامه التي تكون له في حين التركيب .
إلا أن النحويين جرت عاداتهم بتأخيرها لغرضها ودقتها ، فجعل ما تقدم من ذكر الأحكام التركيبية توطئة لفهمها .

٧٨ ب وهذه الأحكام منها ما / يلحق الكلم من أولها .

ومنها ما يلحقها من آخرها وبعد كمالها .

ومنها ما يلحقها في أنفسها .

فالذي يلحقها من أولها هَمْزَةُ الوصل ، والذي يلحقها من آخرها عَلَامَةُ التثنية وجمع السلامة وَتَاءُ النِّسْبِ وَتَاءُ التَّأْنِيثِ والنون الشديدة والخرقة ، والتي تلحقها في أنفسها الأحكام التصريفية .

• • •

بَابُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

وهي كلُّ همزة تثبت ابتداءً ليتوصل بها إلى التثنية بالشاكن وتحذف درجاً ، وتكون في الاسم والفعل والحرف .

فأما الحرف : فلم تدخل منه إلا على لام التعريف ؛ نحو : الرجل والغلام . وتكون معها مفتوحة .

وأما الفعل : فلا توجد إلا في ضربين منه ، الماضي والأمر ، بغير لام .

فالماضي تلحق منه اثني عشر بناءً ، وهي : انْفَعَلَ ؛ كَانْطَلَقَ ، وَاْفْتَعَلَ ؛ كَاْفْتَدَرَ ، وَاْفْعَلُ ، كَاْحَمَرُ ، وَاْفَعَالُ ؛ كَاْحَمَارٌ ، وَاْفَعَنْلَلُ كَاْفَعَنْسَسُ ، وَاْحَرَلْجَمَ ، وَاْفَعْنَلَى كَاْسَلَنْقَى ، وَاْفَعْوَعَلُ كَاغْدُوْدُنْ ، وَاْفَعْوَلُ كَاغْلُوْطُ ، وَاَشْتَفَعَلَ كَاَشْتَخْرَجَ ، وَاْفَعْلَلُ ، كَاْفَشَعْرُ ، وِتْفَاعَلَ وِتْفَعْلُ ، إذا أدغمت التاء منهما فيما بعدها ؛ نحو : أَطَايِرُ وَاطَايِرُ ، وَاأَصْلُ : تَطَايِرُ وِتَطَايِرُ .

وتكون في جميع ذلك مكسورة إذا تثنى للفاعل ، ومضمومة إذا تثنى للمفعول . والأمر بغير لام تلحق منه ما كان من مثال من الأمثلة المتقدمة الذكر^(١) ، وتكون مكسورة ، أو ما كان من فعلٍ على ثلاثة أحرف ، يكون ثاني المضارع منه ساكناً ؛ نحو : يضرب ، ويذهب ، ويقتل ، وتكون مضمومة^(٢) إن كان الثالث منه مضموماً ضمة لازمة ؛ نحو : اضرب ، واذهب ، واقتل ، ولا يلتفت إلى كسر الثالث ولا إلى ضمِّه في : تغزبن ، وتزمنون ، لأنهما غير لازمين ؛ بل تقول : اغزى ، بالضَّمِّ ، وارموا بالكسر .

وأما الاسم فلا توجد^(٣) منه إلا في اثنين واثنتين ، وفي اسم ، وابن ، وابنة ، وامرئ ، وامرأة ، وابئثم ، واسب وتثنيتهما ، وفي : أيئن الله ، في القسم ، وفي كلِّ

(١) م : باب همزة الوصل

قولي : « والأمر بغير لام تلحق منه ما كان من مثال من الأمثلة المتقدمة الذكر » ، مثال ذلك : انطلق ، اقتدر ، احمر ، احمار ، اعنسس ، اسلق ، اهدودن ، اهلوط ، استخرج ، اشعر ، اطائر ، اطير ، قال الجسائي - رحمه الله - سمعت أهراباً يقول : إني لحاج إلى بيت الله أطهر به أطهرة . أ ه .

(٢) في ط : مكسورة .

(٣) في أ : توجد وينظر .

مصدرٍ جاء على فِعْلٍ من الأفعال التي في أولها همزة وصل^(١) ، وتكون في جميع ذلك
 ١٧٩ مكسورةً إلا في : ايمن / ؛ فإنها لا تكون فيه إلا مفتوحة .

• • •

(١) م : وقولى : د وفي كل مصدر جاء على فعل من الأفعال التي في أولها همزة وصل ، مثال ذلك : انطلاقي احمرار اقتدار احمرار القنساس اسلنقاء اهديدان اهلواط استخراج اقشمرار اطار اطر . أ ه .

بَابُ التَّثْنِيَةِ وَجَمْعِ السَّلَامَةِ

التثنية ضم اسم نكرة إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين ، أو المعنى الموجب للتثنية ، فإذا اختلف الاسمان في اللفظ ، لم يثنيا إلا أن تغلب أحدهما على الآخر ، فيتفقا ؛ وذلك موقوف على الشماع ؛ نحو : العمرين في : أبي بكر وعمر^(١) ، رضى الله عنهما ، والقمرين في : الشمس والقمر ، والقجاجين في رؤية^(٢) والقجاج^(٣) ، والزهدمين^(٤) في : زهدم ، وكردم ، ابني عيس .

(١) عمر بن الخطاب بن لُقَيْل بن عبد المزى القُدَوِي ، أبو حفص ، المدني ، أحد فقهاء الصحابة ، ثاني الخلفاء الراشدين ، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأول من سُمِّي أمير المؤمنين ، له خمسمائة وتسعة وثلاثون حديثًا . شهد بدرًا ، والمشاهد إلا تبوك ، وولى أمر الأمة بعد أبي بكر ، فتح في أيامه عدة أمصار . أسلم بعد أربعين رجلًا ، وروى مرفوعًا : « إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه » له مناقب جمّة . توفي في آخر سنة ٢٣ هـ .

ينظر : فضائل الصحابة ١/٢٤٤ ، ٢٤٥ ، الاستيعاب ٣/١١٤٤ ، أسد الغابة ٤/٥٣ ، تهذيب التهذيب ٧/٤٣٨ - ٤٤١ ، الإصابة ترجمة (٥٧٣٦) .

(٢) رؤية بن عبد الله العجاج بن رؤية التميمي السعدي ، أبو الجحاف ، أو أبو محمد : راجز من الفصحاء المشهورين ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية . كان أكثر مقامه في البصرة ، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة ، وكانوا يحتجون بشعره ، ويقولون بإمامته في اللغة ، مات في البادية وقد أسن . وله ديوان رجز مطبوع ، وفي الوفيات : لما مات رؤية قال الخليل : « دفننا الشعر واللغة والفصاحة » .

ينظر : الأعلام ٣/٣٤ ، وفيات الأعيان ١/١٨٧ ، والبداية والنهاية ١٠/٩٦ ، وجزانة الأدب ١/٤٣ ، والأمدي ١/١٢١ ، ولسان الميزان ٢/٤٦٤ ، والشعر والشعراء ٢٣٠/٢٣٠ ، والمعني / ٢٦ ، ٢٧ .

(٣) عبد الله بن رؤية بن ليهب بن صخر السعدي التميمي ، أبو الشعثاء ، العجاج : راجز مجيد ، من الشعراء . ولد في الجاهلية ، وقال الشعر فيها ، ثم أسلم ، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك ، فقلج وأقعد . وهو أول من دلع الرجز ، وشبهه بالقصيد ، وكان لا يهجو ، وهو والد رؤية ، الراجز المشهور أيضًا ، له « ديوان » في مجلدين . توفي سنة : ٩٠ هـ .

ينظر : شرح شواهد المغني ١٨ ، الشعر والشعراء ٢٣٠ ، الأعلام ٤/٨٦ .

(٤) « الزهدمان : أخوان من عيس ، قال ابن الكلبي : هما زهدم وقيس ابنا حزن بن وهب بن عويمر بن رواحة بن ربيعة بن مازن بن الحارث بن قطيمة بن عيس بن ذبيان بن بغيض . وهما اللذان أدركا حاجب بن زرارة يوم جيلة ليأسراه ، فغلبهما عليه مالك ذو الرقية القشيري . وفيهما يقول قيس بن زهير [من الوافر] :

جزاني الزهدمان جزاء سوء وكنت المرء يجزى بالكرامه

وقال أبو عبيدة : « هما زهدم وكردم » . ينظر لسان العرب (زهدم) .

وإذا اتَّفَقَا في اللفظ والمعنى ، أو المعنى الموجب للتثنية وكانا نكْرَتَيْنِ تَنْبِيًا ؛ نحو قولك في المتفقى اللفظ والمعنى : رَجُلَيْنِ ، وَزَيْنَيْنِ ، وفي المتفقى اللفظ والمعنى الموجب للتسمية ، أَخْمَرَيْنِ في : ثوب أحمر ، وحجر أحمر ، ولا يجوز العطف وترك التثنية إلا إذا أريد به التكثير ؛ نحو قوله [من البسيط] :

٢٦١- لَوْ عُدُّ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كَانَ أَكْرَمَهُمْ بَيْتًا وَأَبْقَدَهُمْ عَنْ مَثَرِي الدَّامِ (١)

ألا ترى أنه يريد الجنس ؛ ولذلك قال : أَكْرَمَهُمْ .

أو إذا فصل بين الاسمين بالنعية لفظًا ؛ نحو قولك : مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ وَرَجُلٍ كَافِرٍ .

أو نية نحو قولك : عِنْدِي مِنَ الْعَبِيدِ أَلْفٌ وَأَلْفٌ ، أَيْ : أَلْفٌ رِجَالٍ وَأَلْفٌ نِسَاءً .

ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٢٦٢- لَيْتَ وَلَيْتَ فِي مَحَلِّ ضَنْكَ (٢)

وقول الآخر [من الرجز] :

٢٦٣- أُنْجَبَ عِرْسِينَ جَبَلًا وَعِرْسِينَ (٣)

(١) البيت اختلف في نسبه إلى عصام بن عبيد الزماني ، وهمام الرقاشي . والدام : لغة في الذم بتشديد الميم .

والشاهد فيه أن تعاطف المفردين : « قبر وقبر » لقصد التكثير ، إذ المراد : لو هدَّت القبور قبرًا قبرًا . ولم يُرد قبرين فقط ، وإنما أراد الجنس متاهيًا واحدًا بعد واحد .

ينظر : البيت لعصام بن عبيد الزماني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (١١٢٢) ، ولهتام الرقاشي في البيان والتبيين ٣١١/٢ ، ٣٠٢/٣ ، ٨٥/٤ ، وله أو لعصام في خزانة الأدب ٧/٤٧٣ .

(٢) اختلف في نسبه إلى وائلة بن الأسقع وجحدر بن مالك ، وبعده :

كلاهما ذو أشر ومحك

أورده الكلاسي في السيرة النبوية في وقعة « مرج الروم » .

والشاهد فيه قوله : « لَيْتَ وَلَيْتَ » ، والقياس : لَيْثَانٌ ، لكنَّ الشاهر أفردهما للضرورة ، وفي الرجز شاهد على أن أصل المثني العطف بالواو .

ينظر : البيت لهما في خزانة الأدب ٤٦١/٧ ، ٤٦٤ ، والدرر ١٢٨/١ ، ولجحدر في لسان العرب (درك) ، وبلا نسبة في صبح الهوامع ٤٣/١ .

(٣) البيت للعجاج وهو شاهد على أن ماعطف بالواو بمنزلة ما جاء في لفظ واحد ، فكأنه قال : أنجب عرسين جبلا ، ولولا إرادة ذلك : لم يجز ، لأن جبلا وصف لهما جميعًا ، ومحال =

وإن كانا معرفتين باقيتين على تعريفهما ، لم يُثنيَا ، نحو قولك : زَيْدٌ وَزَيْدٌ ، تريد : زَيْدٌ بن فلان ، وَزَيْدٌ بن فلان .

ومن ذلك قول الحجاج (١) : « إِنَّا لِلَّهِ مُحَمَّدٌ وَمُحَمَّدٌ فِي يَوْمٍ » ، يعنى : ابنه وأخاه ، وفي ذلك يقول الفرزدق [من الكامل] :

٢٦٤- إِنَّ الرِّزِيَّةَ لَا رِزِيَّةَ مِثْلَهَا فُقْدَانٌ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ (٢)

وإن اتفق الاسمان في اللفظ ، ولم يتفقا في المعنى ، ولا في المعنى الموجب للتسمية ، فلا سبيل إلى التثنية ، نحو قولك : رَأَيْتُ الْمُشْتَرِيَّ وَالْمُشْتَرِيَّ ، تعنى بأحدهما الكَوَكْبَ ، وبالأخر / قابل عقد البيع ، والاختلاف في المعنى يكون أحد الاشتين ٧٩ ب مذكراً ، والأخر مؤنثاً غير مؤثر في هذا الباب ، إلا أنك تغلب المذكر ؛ فتقول : قائمين ، في قائم وقائمة ، وأخضرين في أخضر وحمراء .

وقد شدوا فقالوا : ضَبَعَانِ ، في الضَّبَعِ والضَّبَعَانِ ، فغلبوا ضَبَعًا ، وهو مؤنث ، وقد قالوا فيهما : ضَبَعَانَانِ ، على الأصل ؛ وذلك قليل .

والأسماء كُلُّهَا تثني إلا ما يسئى ، وهو : كُلٌّ ، وبعض ، وأسماء العدد (٣) ، ما

= تقديم الصفة على الموصوف ، ينظر : ملحق ديوانه (٢٥٥/٢) ، لسان العرب (عرس) ، وتاج العروس (عرس) ، تهذيب اللغة (٨٥/٢) ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة (٧١٦) ، ويروى «وُلِدَا» بدلاً من «جَبَلَا» .

(١) الحجاج بن يوسف بن الحكم الثقفي ، أبو محمد : قائد ، داهية ، سفاك ، خطيب . ولد ونشأ في الطائف (بالحجاز) وانتقل إلى الشام فلحق بروح بن زنباع نائب عبد الملك بن مروان . فكان في عهده شرطته ، ثم ما زال يظهر حتى قلده عبد الملك أمر عسكريه . قتل عبد الله بن الزبير ، وتولى مكة والمدينة والطائف ، ثم أضاف إليها العراق ، وبني « واسط » وكان سفاكاً سفاكاً باتفاق المؤرخين ولد سنة ٤٠ هـ وتوفي سنة ٩٥ هـ . ينظر : معجم البلدان ٣٨٢/٨ ، وفيات الأعيان ١٢٣/١ ، الأعلام ١٦٨/٢ .

(٢) الشاهد فيه : قوله : « محمد ومحمد » ، حيث إنه لم يُثنيهما ؛ لأنها علمان معرفتان باقيتان على تعريفهما .

ينظر : ديوانه ١٦١/١ ، والدرر ٧٤/٦ ، وشرح التصريح ١٣٨/٢ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٥/٢ ومغني اللبيب ٣٥٦/٢ ، وجمع الهوامع ١٢٩/٢ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢١١/٣ .

(٣) م : باب التثنية وجمع السلامة

قولي : « وأسماء العدد » أعنى : أنها لا تثني في الكلام ، وأما في الضرورة ، فقد =

عَدَا مائة ، وَأَلْفًا .

والأسماء المختصة بالنفى نحو : أَحَدٌ ، وَعَرِيبٌ .

والأسماء المتوَعَّلَة في البناء ، وأعني بذلك : ما لم يُقَرَّب قط ، واسم الشرط والاستفهام ، وإن كان مُعْرَبًا إلا في الحكاية (١) ، وَأَجْمَعٌ وَجَمَعَاءُ ، وَأَكْتَمَعٌ وَكَتَمَاءُ ، وَأَبْصَعٌ ، وَأَبْتَعٌ ، وَبِصَعَاءُ ، وَبِتَعَاءُ ، عند من وَكَّدَ بهما .

والأسماء المحكية التي هي جَمَلٌ في الأصل نحو : تَأْبَهُ شَرًّا ، وَأَفْعَلٌ مِنْ .

والأسماء المفردة في الوجود ، وأسماء الجنس ما دَامَتْ تُدَلُّ على الجنسية .

والأسماء المركبة ؛ نحو : يَهْلَبِكُ ، وَعَمْرُوهُ ، وأسماء الفاعلين والمفعولين .

والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل ، والصفة المشبهة به ، فجميعها لا يثنى إذا رفع

ظاهراً (٢) إلا في لغة من قال : أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ ، وهي ضعيفة .

وكذلك لا تثنى التشية ولا بجمع السلامة .

وأما جمع التكسير ، فلا يثنى إلا في ضرورة أو نادر كلام ، ومن ذلك قوله [من

البيسط] :

٢٦٥- لَأَصْبَحَ الْقَوْمُ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا جِنْدَ الثَّقَوِي فِي الْهَيْجَا ، جِمَالِينَ (٣)

- ثبت قال : [من الطويل]

قَلْبٌ تَشْتَعِلُهَا أَنْ تُزِيلُوا الَّذِي رَمَا لَهَا جِنْدَ عَالٍ قَوْقِي سَهْمِينَ دَائِمٍ

[البيت للفردوسي في ديوانه ٢ / ٣١١ ، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٨٥ ، والدرر ١ /

١٢٧ ، وجمع الهوامع ٤٣ / ١] .

يريد : سبع سماوات ، وسبع أرضين ، فثنى ، إلا أن ذلك من الضرائر التي لا يقاس

عليها . أ هـ .

(١) م : وقولي ؛ واسم الشرط والاستفهام وإن كان معرباً إلا في الحكاية ؛ أعني : أن ألفاً في

الاستفهام لا تثنى إلا في الحكاية ؛ كقولك : أَيَّانَ لِمَنْ قَالَ : عِنْدِي ثوبان ، وأينَ لِمَنْ قَالَ :

اشترت ثوبين ، وقد تقدّم تبين ذلك . أ هـ .

(٢) م : وقولي ؛ وأما أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفة المشبهة باسم الفاعل واسم

المفعول ، فجميعها لا يثنى إذا رفع ظاهراً ، مثال ذلك : مررت برجل قائم أبواه ، ومررت برجل

مضروب أبواه ، ومررت برجل كريم أبواه ، ولا تقول : مررت برجل قائمين أبواه ،

ولا مضروبين أبواه ولا كريمين أبواه إلا في لغة من قال : أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ وهي لغة ضعيفة .

أ هـ .

(٣) البيت : لعمر بن العداء .

والاسم المثني إذا كان منقوص الآخر على قياس (١) ، وأعنى بذلك ما يرد إليه الم حذف في حال النصب ؛ نحو : قَاضٍ ، وَغَازٍ ، فَإِنَّكَ تَرُدُّ إِلَيْهِ الم حذف وهو الياء ، وتلحقه ألفًا ونونًا في الرفع وياء ونونًا في النصب والحذف .

وإن كان منقوصًا على غير قياس ، وهو ما عدا ذلك ، فَإِنَّكَ تَرُدُّ الم حذف في : أخ ، وأب ، وحمٍ ، وهنٍ ، وَفَمٍ (٢) ، وهو الواو وتلحق العلامتين وما عدا ذلك تلحقه العلامتين ، ولا ترد إليه شيئًا إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الوافر] :

٢٦٦- فَلَوْ أَنَا هَلَى عَجْبِرِ دُيُحْتَا جَزَى الدَّمِيَانِ بِالْحَبِيرِ اليَقِينِ (٣)

وقول الآخر [من الكامل] :

قال أبو هيب القاسم بن سلام البغدادي : استعمل معاوية بن أبي سفيان ابن أخيه عمرو بن عتبة ابن أبي سفيان على صدقات كلب ، فاعتدى عليهم ، فقال عمرو بن العلاء الكلبي هذا الشعر . والشاهد فيه قوله : « جمالين » حيث ثنى الجمع المكسر « جمال » ، أي : قطيعين من الجمال ، وهذا جائز .

ينظر : خزانة الأدب (٥٧٩/٧ ، ٥٨٠) ، شواهد الإيضاح ص ٥٦٠ ، ولسان العرب (وبد) و (عقل) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٠٣/٤ ، وشرح المفصل ١٥٣/٤ ، ومجالس ثعلب ١٧١/١ .

(١) م : وقولى : « والاسم المثني إن كان منقوص الآخر على قياس ... » إلى آخره ، مثال ذلك قولك : قاضيان وداهيان . أ هـ .

(٢) م : وقولى : « يرد الم حذف في أب وأخ وحم وهن وفم » أعنى أنك تقول : أعوان وأهوان وحموان وهنوان وضموان . أ هـ .

(٣) البيت : للمثقب العبدي ونسب لعلبي بن بدال . والشاهد فيه قوله : « الدميان » في ثنية « الدم » ، برقة اللام المحذوفة ، وهذا شاذ ، والقياس : « الدمان » .

ينظر : البيت للمثقب العبدي في ملحق ديوانه ص ٢٨٣ ، والأزهية ص ١٤١ ، والمقاصد النحوية ١٩٢/١ ، ولعلبي بن بدال في أمالي الزجاجي ص ٢٠ وخزانة الأدب ٢٦٧/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ١١٢ ، وللمثقب أو لعلبي بن بدال في خزانة الأدب ٤٨٢/٧ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٣٥٧/١ ، وجمهرة اللغة ص ٦٨٦ ، ١٣٠٧ ، ووصف المباني ص ٢٤٢ ، وسر صناعة الإهراب ٣٩٥/١ ، وشرح الأشموني ٦٦٩/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٦٤/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨١ ، وشرح المفصل ٤/١٥١ ، ١٥٢ ، ٨٤/٥ ، ٥/٦ ، ٢٤/٩ ، ولسان العرب (أخا) ، و(دمي) ، والمقتضب ١/٢٣١ ، ٢٣٨/٢ ، ١٥٣/٣ ، والمتع في التصريف ٦٢٤/٢ ، والمنصف ١٤٨/٢ .

٢٦٧- يَدَيَانِ يَعْضَاوَانِ جِلْدٌ مُكَلِّمٌ قَدْ تَمْتَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْمَدَا (١)
 وإن كان غير منقوص فإلما أن يكون آخره ألفاً أو همزة بعد ألف زائدة ، أو غير ذلك .

فإن كان غير ذلك : ألحقته العلامتين من غير تغير (٢) ، إلا لفظين شذَّتا وهما :
 أَلِيَّة ، وَخُضِيَّة ؛ قالوا في تثنيتهما : أَلِيَّان ، وَخُضِيَّان ، فحذفوا التاء .
 قال [من الرجز] :

٢٦٨- تَرْجُحُ أَلْيَاءُ اِرْتِمَاجِ الوَطْبِ (٣)

وقال الآخر : [من الرجز]

٢٦٩- تَكَّأَنَّ خُضِيَّتِهِ مِنَ التَّدَلُّلِ ظَلَفَ عَجُوزٍ فِيهِ يَتَّقَا حَفْظَلِي (٤)
 وقد قالوا : أَلِيَّان وَخُضِيَّان على الأصل .

وإن كان آخره ألفاً رددتها فيما كان على ثلاثة أحرف إلى أصلها ؛ فتقول :
 « رَحِيَّان » ، وَخُضَوَّان ، وإن جهل الأصل ردت إلى الياء فيما سمعت فيه الإمالة ،
 فتقول في تثنية : بلي ، إذا سميت بها : بليان ، وإن لم تُكْمَلْ ، قُلِبَتْ وَاوًا ، فتقول في
 تثنية : على إذا سميت بها : عَلَوَّان ، وتقلبها ياء فيما زاد على الثلاثة ، فتقول :
 عَيْسِيَّان ، وَمَجْمَادِيَّان ؛ ومنه قوله [من الرجز] :

(١) البيت بلا نسبة في : خزائن الأدب ٤٧٦/٧ ، ٤٨٥ ، وشرح الأشموني ٦٦٨/٣ ، وشرح
 شواهد الشافية ص ١١٣ ، وشرح المفصل ٨٣/٥ ، ٥/٦ ، ٥٦/١٠ ، ولسان العرب (يدي)
 والمنصف ٦٤/١ ، ١٤٨/٢ .

والشاهد فيه تثنية : يد ؛ على « يديان » ، وهذا شاذٌ ، والقياس « يدان » بدون رد اللام
 المهلوفة ، لأن هذه اللام لا ترد عند الإضافة .

(٢) م : وقولِي : « فإن كان على غير ذلك ، ألحقته العلامتين من غير تغيير » مثال ذلك : رجلان
 وقائمان . أ هـ .

(٣) الشاهد فيه قوله : ألياء ، يريد : ألياء فحذف التاء .

ينظر : البيت بلا نسبة في أدب الكاتب (٤١٠) ، جمهرة اللغة (٢٤٧ ، ٩٩١) ، خزانه
 الأدب (٥٠٨/٧ ، ٥٢٥ ، ٥٢٨) ، شرح شواهد الإيضاح (٤٠٤) ، لسان العرب (إلا) ،
 المقتضب (٤١/٣) ، المنصف (١٣١/٢) ، نوادر أبي زيد (١٣٠) .

(٤) تقدم برقم (٢٣٧) .

٢٧٠- شَهْرِي رَيْبِجِ وَجَمَادِيَّةِ^(١)

فأما قولهم : قَهْقَرَان ، وَضَغْرَطَان ، وَهَنْدَتَان ، فَشَادُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .
وإن كان في آخره همزة بعد ألف زائدة ، فإن كانت أصلية ، كقراء^(٢) ، فَإِنَّكَ
تَبْتُهَا وتلحق العلامتين ، ويجوز قلبها واوًا ، وهو ضعيف .
وإن كانت زائدة للتأنيث^(٣) ، نحو : حَمْرَاء ، قَلْبَتْ واوًا ، ويجوز قلبها ياءً في لغة
ليعض بني قَزَارَةَ .

وقد شذت العرب في أربعة أسماء ، فَحَدَلَتْ الألف والهمزة ، وَحِينَتِي : ألحقت
العلامتين^(٤) ، وهى : خُنْفَسَاء ، وَبَاقِلَاء ، وَعَاشُورَاء ، وَقَرْفَصَاء ، وإن كانت بدلًا من
أصل ككِتَاء ، أو من زائد^(٥) للإلحاق كعلبَاء ، فإن شذت ألبتها ، وإن شذت قلبتها
واوًا أو ياءً ، والأحسن : إثباتها ، ثم قلبها واوًا ثم قلبها ياءً ، وَقَلْبُ المبدلة من زائد
للإلحاق أحسن من قلب المبدلة من أصل واوًا ، والأحسن في نون الاثنين : أن تكون
مكسورة ، وقد تفتح مع الياء ، نحو قوله [من الرجز] :

٢٧١- يَا رَبِّ عَمَالٍ لَكَ مِنْ عَزَائِكَ حَجٌّ عَلَى قَلْبِي جَوَائِزُهُ

(١) الرجز لامرأة من فقص وقبله :

- يارب عمال لك من عزيته
والشاهد فيه أن الاسم الزائد على ثلاثة أحرف ، إن كان آخره ألفًا قلبت ياءً ، وهو أيضًا
شاهد على أن نون التثنية قد تفتح ، على لغة كما في شهرته وجماديته .
ينظر : عزارة الأدب ٤٥٦/٧ ، وسر صناعة الإعراب ٤٨٩/٢ ، وشرح المفصل ١٤٢/٤ ،
والإنصاف ص ٧٥٥ ، جمهرة اللغة ص ١٣١١ ، الممتع في التصريف ٦٠٩/٢ .
- (٢) م : وقولى : ه فإن كانت أصلية كقراء ... إلى آخره ، أعنى : أنك تقول فى قراء وأمثاله :
قراءان وقراوان . أ ه .
- (٣) م : وقولى : ه وإن كانت زائدة للتأنيث ، أعنى أنك تقول فى حمراء وأمثاله : حمراوان
وحمرايان . أ ه .
- (٤) م : وقولى : ه وقد شذت العرب فى أربعة أسماء ، فحدلت الهمزة والألف ، وحينتى :
ألحقت العلامتين ، أعنى أنهم قالوا : خنفسان ، وباقلان وعاشوران وقرفصان ، وكان القياس
أن يقولوا : خنفساوان ، وباقلاوان وعاشوراوان وقرفصاوان . أ ه .
- (٥) م : وقولى : ه وإن كان بدلًا من أصل : ككساء ، أو زائدة ، إلى آخره أعنى : أنك تقول فى
كساء وعلباء : كساوان وعلباوان ، وكساوان وعلباوان ، وكذلك تفعل
بأمثالهما . أ ه .

فَمَلَّتْهُ لَا تُنْقِضِي شَهْرَيْتَهُ (١)

وقال آخر : [من الطويل]

٢٧٢- عَلَى أَخْوَذِيَيْنِ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً فَمَا مِنِّي إِلَّا لَهَةٌ فَصِيبٌ (٢)

هكذا رويوا بفتح النون ، ولا تفتح مع الألف .

فَأَمَّا قَوْلُهُ [من الرجز] :

٢٧٣- أَغْرِفُ بِمَنِّهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا (٣)

فمصنوع ، ومن العرب من يشتغلُ التثنية بالألفِ على كلِّ حال ؛ ومن ذلك

٨٠ ب قوله / [من الرجز] :

٢٧٤- إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغْنَا فِي الْجِدِّ غَايَتَاهَا (٤)

(١) تقدم برقم (٢٧٠) ويروى « فَمَلَّتْهُ » بدلاً من « فَمَلَّتْهُ » .

(٢) البيت لحميد بن ثور والأخوذى : الخفيف في المشي ، والعشية : إما عشية ما أو عشية معينة . والشاهد فيه قوله : أَخْوَذِيَيْنِ حيث فتحت نون المثني على لغة بعض العرب . وليس الفتح هنا ضرورة ، لأن الكسر يصح معه الوزن .

ينظر : ديوانه ص ٥٥ ، خزانة الأدب (٤٥٨/٧) الدرر (١٣٧/١) ، شرح المفصل (٤/١٤١) ، المقاصد النحوية (١٧٧/١) ، وبلا نسبة في : أوضح المسالك (٦٣/١) ، تخلص الشواهد ص ٧٩ ، جواهر الأدب ص ١٥٤ ، سر صناعة الإهراب (٤٨٨/٢) ، شرح الأشموني (٣٩/١) ، شرح التصريح (٧٨/١) ، شرح ابن عقيل ص ٤٢ ، ولسان العرب (حوذ) ، وجمع الهوامع (٤٩/١) .

ويروى « عليهما » بدلاً من « عشية » .

(٣) البيت لرؤية ، وقيل : لرجل من ضبة .

والشاهد فيه قوله : وَالْعَيْنَانَا حيث فتح نون المثني ، ونصبه بفتحة مقدرة على الألف ، وذلك على لغة .

ينظر : البيت لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٧ ، ولرؤية أو رجل من ضبة في الدرر (١/١٣٩) ، والمقاصد النحوية (١٨٤/١) ، ولرجل في نوادر أبي زيد ص ١٥ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٦٤/١) ، وتخلص الشواهد ص ٨٠ ، وخزانة الأدب (٤٥٢/٧) ، ٤٥٣ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧) ، ووصف المباني ص ٢٤ ، وسر صناعة الإهراب ٤٨٩ ، ٧٠٥ ، وشرح الأشموني (٣٩/١) وشرح التصريح (٧٨/١) ، وشرح ابن عقيل ص ٤٢ ، وشرح المفصل (٣/١٢٩ ، ٦٤/٤ ، ٦٧ ، ١٤٣) ، وجمع الهوامع (٤٩/١) .

(٤) البيت لرؤية ، ونسب لأبي النجم وأيضاً لرجل من بني الحارث ، (المجد) : الشرف وقال العيني : المجد : الكرم ، والشاهد فيه : قوله : « قَدْ بَلَّغْنَا فِي الْجِدِّ غَايَتَاهَا » حيث استعمل المثني =

وأما الجمع فضم اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني ، أو المعنى الموجب للتثنية ، فإذا اختلفت (١) الأسماء في اللفظ ، لم تجمع إلا أن يغلب أحدهم على سائرهما ، نحو قولهم : الأشاعرة في الأشعث وقويه ، وهو موقوف على السماع . وإذا اتفقت الألفاظ والمعاني ، أو المعنى الموجب للتثنية ، وكانت تكرات ، جمعت ؛ نحو قولك في المتفقة الألفاظ والمعاني : زئدون ورجال ، وفي المتفقة الألفاظ والمعنى الموجب للتثنية : الأحامير في اللحم والخمر والزعفران ؛ قال [من الكامل] :

٢٧٥- إن الأحامير الثلاثة أثلفت مالى وكنث بهن قديما مؤلعا
الراح واللحم السمين وأطلى بالزعفران فلا أزال مؤلعا (٢)

ولا يجوز العطف وتوك الجمع إلا أن يراد التكثير ؛ نحو قول الحكم بن المنذر

- « غابتها » بالألف على لغة بعض العرب والقياس أن يستعمل بالهاء فيقال : « غابتها » لأنه في موضع نصب .

وفي البيت شاهد آخر : في قوله : « غابتها » - أيضا - وكان الظاهر أن يقول : قد بلغا في الجهد غابتها ، بضمير المذكور الراجع إلى الجهد ، لكنه أثت الضمير لتأويل الجهد بالأصالة . والمراد بالغابتين الطرقتان من شرف الأيوين ، كما يقال : أصبل الطرفين .
ينظر : البيت لرؤية في ديوانه ص ١٦٨ ، وله أو لأبي النجم في الدرر ١/١٠٦ ، وشرح التصريح ١/٦٥ ، وشرح شواهد المعنى ١/١٢٧ ، والمقاصد النحوية ١/١٣٣ ، ٣/٦٣٦ ، وله أو لرجل من بني الحارث في خزنة الأدب ٧/٤٥٥ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٤٦ ، والإنصاف ص ١٨ ، وأوضح المسالك ١/٤٦ ، وتخليص الشواهد ص ٥٨ ، وخزنة الأدب ٤/١٠٥ ، ٧/٤٥٣ ، ووصف المباني ص ٢٤ ، ٢٣٦ ، وصر صناعة الإعراب ٢/٧٠٥ ، وشرح الأشموني ١/٢٩ ، وشرح شذور الذهب ص ٦٢ ، وشرح شواهد المعنى ٢/٥٨٥ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٣ ، وشرح المفصل ١/٥٣ ، ومعنى اللبيب ١/٣٨ ، وجمع الهوامع ١/٣٩ ، القرطبي ١١/٢١٧ .

(١) في أ : اختلف .

(٢) البيتان للأعشى ، وليسا في ديوانه .

ينظر : لسان العرب (حمر) ، ومقاييس اللغة ٢/١٠١ ، وأساس البلاغة (حمر) ، وتاج العروس (حمر) ، وبلا نسبة في تهذيب اللغة ٥/٩٥ ، والمخصص ١٣/٢٢٤ .
ويروى البيت الأول هكذا :

إن الأحامير الثلاثة أهلكت مالى وكنث لها قديما مؤلعا
ويروى في البيت الثاني : الخمر بدلاً من الراح .

للحرمازي الشاعر [من الرجز] :

٢٧٦- بَلْ مِائَةٌ وَمِائَةٌ وَمِائَةٌ

وإذا خالفت بين نعوت المفردات لفظًا ؛ نحو قولك : مَرَزْتُ بِرِجَالِ رَجُلٍ كَرِيمٍ ،

ورجلي عالم ، ورجلي شجاع .

أو نية ؛ نحو قول إسماعيل بن أبي الجهم لهشام بن عبد الملك (١) حين قال له :

« وَمَا يَجْبُرُ كَشْرَكَ ، وَيَنْفِي قَشْرَكَ ؟ » ، فقال : أَلْفٌ وَأَلْفٌ وَأَلْفٌ ، ثم ذكر لكل ألف

وجهًا بصرفه فيه لما استفسره ، ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة ؛ نحو قوله

[من الطويل] :

٢٧٧- أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا (٢) وَثَالِثًا وَيَوْمٌ لَّهُ يَوْمٌ التَّرْحَلِ خَامِسٌ (٣)

وإن كانت أعلامًا باقية على علميتها ، فالمعطف ؛ نحو قولك : زَيْدٌ بْنُ فُلَانٍ ، وَزَيْدٌ

بْنُ فُلَانٍ ، وَزَيْدٌ بْنُ فُلَانٍ .

(١) هشام بن عبد الملك بن مروان : من ملوك الدولة الأموية في الشام . ولد في دمشق ، وبويع فيها بعد وفاة أخيه يزيد (سنة ١٠٥ هـ) ، خرج عليه زيد بن علي بن الحسين سنة ١٢٠ هـ بأربعة عشر ألفًا من أهل الكوفة ، فوجه إليه من قتله وقتل جمعه . نشبت في أيامه حرب هائلة مع خاقان الترك في ما وراء النهر ، كان حسن السياسة ، بظلمًا في أمره ، يباشر الأعمال بنفسه . ولد سنة ٧١ هـ وتوفي سنة ١٢٥ هـ .

انظر : ابن الأثير ٩٦/٥ ، الطبري ٢٨/٨ ، اليعقوبي ٥٧/٣ . ابن خلدون ٨٠/٣ ، الأعلام ٨٦/٨ .

(٢) م : وقولي ؛ نحو قوله [من الطويل] :

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا البهت ؛

بما جاء من ذلك في شعر العرب ضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز]

كَأَنَّ عَيْتُكَ تَلْتَقِي بِئِثْمِهَا الْمَهْلُ مِنْ جَانِبَيْهِ وَجِلَانٌ وَوَجِلٌ

[ينظر البيت لابن ميادة في ديوانه ص ٢١٨ ، ولابن ميادة في اللسان (رقل) ، ونسب

في اللسان أيضًا (محل) لجندل الطهوي وتاج العروس (محل) ، وكتاب الجيم ٣١٠/٢] .

(٣) البيت : لأبي نواس .

والشاهد فيه : تعاطف ما حقه الجمع ، فكان حقه أن يقول : ثمانية أيام .

ينظر : ديوانه ٧/٢ ، عزانة الأدب ٤٦٢/٧ ، الدرر ٧٧/٦ ، مغني اللبيب ٣٥٦/٢ .

وإن اتفقت الألفاظ ولم تتفق المعاني ، ولا المعنى الموجب للتثنية ، فالعطف لا غير ؛ نحو قولك : هلال وهلال وهلال ، تعنى بأحدها : الحية الذكور ، وبالأخر : الغبار ، وبالأخر : هلال السماء .

والذى يتكلم فيه - هنا - جمع السلامة ، وأعنى به ما سلم فيه بناء الواحد ، وهو قسمان ؛ جمع بالواو والنون رفعا ، وبالياء والنون نصبا وجرًا وجمع بالألف والتاء .

فالجموع^(١) جمع سلامة بالواو والنون ، بشرط فيه إن كان غير / صفة ، وكان مكبرًا : الذكورية ، والعلمية ، والعقل ، وعدم التركيب^(٢) ، والخلو من تاء التانيث ؛ نحو : زيد .

وإن كان مُصَفَّرًا ، اشترط فيه جميع ما ذكر إلا العلمية ؛ نحو : رجولين .

وإن كان صفة ، اشترط فيه الذكورية ، والعقل ، أو التنزيل منزلة ذى العقل ، والخلو من تاء التانيث ، وألا يمنع^(٣) المؤنث من الجمع بالألف والتاء^(٤) .

والذى يمنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء : « أفعل » الذى مؤنثه « فعلاء » ، و « فعلان » الذى مؤنثه « فقلبي » ، وكل صفة تكون للمذكر والمؤنث بغير تاء ؛ نحو : صبور وشكور .

(١) في أ : فالجموع .

(٢) م : وقولى ؛ الذكورية والعلمية والعقل وعدم التركيب ؛ نحو : زيد ، أعنى : أنك تقول : الزيدون ؛ لاستيفاء الشروط ، ولا تقول : بعلبكون ؛ لأنه مركب ، ولا تطلقون ؛ لأن فيه تاء التانيث ، ولا هندون ؛ لأنه مؤنث ، ولا ضميرانون ، فى جمع ضميران اسم كلب ؛ لأنه غير حائل . أ هـ .

(٣) في ط : يمنع .

(٤) م : وقولى ؛ وإن كان صفة اشترط فيه الذكورية والعقل ، أو التنزيل منزلة ذى العقل ، والخلو من تاء التانيث ، وألا يمنع المؤنث من الجمع بالألف والتاء ... إلى آخره مثال ذلك قولك : ضاربون ، ألا ترى أنه قد استوفى الشروط ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَايَاتِهِمْ لِيَسْبُحُوا ﴾ [يوسف ٤] جاز الجمع بالواو والنون ، لما وصف بالسجود ، وهو من صفة من يعقل ولا تنقل فى جمع ربة رجال : ربهون ؛ لأنه لم يخل من تاء التانيث ، ولا فى حائض : حائضون ؛ لأنه وصف المؤنث ، ولا فى أصفر : أصفرون ؛ لأنك لا تقول فى صفراء : صفراوات ، ولا فى سكران : سكرانون ؛ لأنك لا تقول فى سكرى : سكريات . أ هـ .

فأما قول الكميت [من الوافر] :

٢٧٨- فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءَ بِنِي نِزَارٍ حَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينَ^(١)

فضرورة .

والاسم الذي تريدُ جمعه هذا النوع من الجمع ، كائنا ما كان تلحقه في الرفع نونًا وَوَاوًا مضمومًا ما قبلها ، وفي النصب والخفض نونًا وياء مكسورًا ما قبلها ، ويكون حكم آخر الاسم ، كحكمه في الثنية ، إلا في مكانين^(٢) : المنقوص على قياس ، وما في آخره ألف .

أما المنقوص : فلا ترد إليه المحذوف ، وأما ما في آخره ألف : فإنك تحذفها منه وتلحق العلامتين وتفتح ما قبلها ، فتقول : موسون ، في الرفع ، وموسين ، في النصب والخفض .
والجموع بجمع السلامة بالألف والياء : كل اسم فيه علامة تانيث ، لمذكر كان

(١) البيت : للكميت بن زيد وقيل : إن البيت لحكيم الأعمور بن عياش الكلبي ، هجا بها مضر ، ورمى فيها امرأة الكميت بن زيد بأهل الحبس لما فر منه بشباب امرأته .
والحلائل : جمع حليل بالحاء المهملة ، وهو الزوج . والحليلة : الزوجة .
والشاهد فيه قوله : أسودين وأحمرين حيث جمع أسود وأحمر جمع تصحيح شذوذًا ، والقياس : سود ، وحمر .

وأجاز ابن كيسان أحمرين ومكرانون واستدل بقول الكميت السابق وهو عنده غير شاذ ، وأجاز أيضًا حمرارات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر ، والأصل ممنوع فكذا الفرع (شرح الكافية ١٦٩/٢ ، ١٧٠) وجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كما في البيت السابق ، وذلك عند البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه ، قال صاحب الإنصاح : عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظًا في شعر ونادر كلام جعلوه ياءًا أو فصلًا وليس بالجهد .

ينظر : البيت للكميت بن زيد في : ديوانه ١١٦/٢ ، ولحكيم الأعمور بن عياش الكلبي في غزاة الأدب ١٧٨/١ ، والدرر ١٣٢/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٤٣ ، وهلا نسبة في غزاة الأدب ١٨/٨ ، وشرح الأشموني ٣٥/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٧١/٢ ، وشرح المفصل ٦٠/٥ ، وجمع الهوامع ٤٥/١ .

(٢) م : وقولى : « ويكون حكم آخر الاسم كحكمه في الثنية إلا في مكانين ... » إلى آخره ، أهنى أنك تقول في قاضى : قاضون ، فلا ترد الياء ، كما رددتها في الثنية حين قلت : قاضيان ، وتقول أيضًا في موسى : موسون وموسين ، فتحذف الألف ولا تقلبها كما قلبتها في الثنية حين قلت : موسيان وموسين . أ هـ .

أو لمؤنث (١) ، ما عدا : فعلاء أفعل ، وفعلَى وفعلَان (٢) .
 وكل اسم مُصغَّر لما لا يعقل ؛ نحو : دُرَيْهَمَات ، وكل اسم علم لمؤنث ، وإن لم
 تُكُنْ فيه علامة تأنيث (٣) ، وكل اسم لاعلامه فيه - أيضا - للتأنيث ؛ لمذكر كان
 أو لمؤنث ، غير علم إذا لم تكسره العرب ؛ نحو : حَمَامَات ، وسَجَلَات ، وسُرَادِقَات
 وهِيَرَات ، فإن كسره ، لم يجز جمعه بالألف والتاء ، فلا يقال : خنصرات ؛ لأنهم
 قد قالوا : خَنَاصِر ، ولا : جُورَالِقَات ؛ لأنهم قد قالوا : جُورَالِيْق ، إلا أن يحفظ شيء من
 ذلك ، فلا يقاس عليه ؛ نحو قولهم : بُؤَان ، وبُؤَانَات ، وقد قالوا : بُؤَن ، وعُزْسُ
 وعُزْسَات ، وقد قالوا : أَهْرَاسٌ ؛ ولذلك حُنَّ المتنبى في قوله [من الطويل] :
 ٢٧٩- إِذَا كَانَ بَعْضُ النَّاسِ سَهْفًا يَدْوَلِيَّةً

٨١ ب فَيُفِي النَّاسِ بُوقَاتٌ لَهُ وَطُبُورٌ/ (٤)

فجمع بُوقًا على بُوقَاتٍ ، مع أن أبواقًا جائزٌ .
 وبحكم الاسم المجموع بالألف والتاء ، كحكيه في التثنية ، إلا أن تُكُونَ فيه تاء
 التأنيث ، أو يكون على وَزْنِ : فَعْل ، أو فَعْلَةٌ ، أو فِعْل ، أو فِعْلَةٌ ، أو فُعْلَةٌ ، أو فُعْلَةٌ .
 فإن كانت فيه تاء التأنيث ، حذفها وألحقت العلامتين (٥) ، وإن كان على وزن فُعْل

- (١) م : وقولى : كل اسم فيه علامة تأنيث ، لمذكر كان أو لمؤنث ، مثال ذلك : طلحة اسم رجل ، تقول فيه : طلحات ، وعائشة اسم امرأة تقول فيه : عائشات . أ هـ .
 (٢) م : وقولى : ما عدا فعلاء أفعل ، وفعلَى فعلان ، أعنى أنك لاتقول : صفراوات ، ولاسكريات كما لاتقول : أصفرون ، ولاسكرانون ، فإن كان فعلاء ، اسما ؛ نحو : صحراء قيل فيه : صحراوات ؛ لأنه ليس مؤنثا لأفعل ، وإن كان فعلى اسما ؛ نحو : سلمى ، قيل فيه : سلميات ؛ لأنه إذ ذاك ليس مؤنثا لفعلان . أ هـ .
 (٣) م : وقولى : وكل اسم علم لمؤنث ، وإن لم تكن فيه علامة تأنيث ، مثال ذلك قولك فى هند : هندات . أ هـ . وفي أ : التأنيث .
 (٤) الشاهد فيه قوله بوقات ؛ حيث جمع المتنبى البوق على بوقات والقياس أبواق فاللؤنث الذي كُثِرَ لا يصحح لذلك حُنَّ المتنبى في قوله هذا .
 ينظر : ديوانه (٢٢٩/٣) ، والدرر (٨٥/١) ، والمجسب (٢٩٥/١) ، وهلا نسبة في المجسب (٢٥٣/٢) ، وجمع الهوامع (٢٣/١) .
 (٥) م : وقولى : حذفها وألحقت العلامتين ، مثال ذلك : ضاربات في جمع ضاربة ؛ وكذلك تفعل بنظائرهما . أ هـ .

أو فُعْلة ، أو فِعْل أو فِعْلة ، فإن كان مُضَعَّفًا أو مُغْتَلَّ العَيْن ، ألحقت العلامتين من غير تغيير ؛ نحو : رِدَات وشدَّات ، وقيَمَات ، ولوَبَات ، وإن كان صحيحًا ، جاز فيه ثلاثة أوجه :

إبقاء العين ساكنة على الأصل ، وفتحها وإتباع حركتها حركة ما قبلها ؛ نحو : رُكَبَات ، وهنْدَات .

وإن كان معتل اللام ، جاز فيه ما جاز في الصحيح ؛ نحو : سُحُطَات ، ومرهات (١) ، إلا فُعْلة من ذوات الياء ، وفُعْلة من ذوات الواو ؛ فإنه يمتنع فيهما الإتيان (٢) .

وإن كان على وزن فُعْلة ، فإما اسمًا وإما صيغة ؛ فإن كان صفة ، ألحقت العلامتين وأهقيت العين ساكنة ؛ نحو : ضُحُمَات ، وخدَلَات ، إلا لفظتين شدتًا فسُبع فيهما فتح العين وإبقاؤها ساكنة ، وهما : لُجْبة ، ورَبْعة .

واللُّجْبة : الشاة الغزيرة اللَّبَن .

وإن كان اسمًا ، فإما مُضَعَّفًا ، فبقي العين ساكنة ؛ نحو : جَنَّات . وإما معتل العين ، فتفتح العين في لغة هذيل بن مدركة (٣) ، وتُبقئها ساكنة في لغة غيرهم .

وإما غير ذلك ، فتفتح العين ، ولا يجوز الإشكان إلا في ضرورة ؛ نحو قوله : [من الطويل] :

(١) في ط : وغرفات .

(٢) م : وقولي ؛ إلا فُعْلة من ذوات الياء ، وفُعْلة من ذوات الواو ؛ فإنه يمتنع فيهما الإتيان ؛ أضحى أنه لا يقال في كلية : كليات ، ولا في رشوة رشوات . أ هـ .

(٣) هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر ، من عدنان : جد جاهلي بنو قبيلة كبيرة . كان أكثر سكان وادي نخلة المجاور لمكة منهم ، ولهم منازل بين مكة والمدينة . واشتهر منهم كثيرون في الجاهلية والإسلام . وكان صنمهم مناة وهو صخرة بديارهم بتقديد . وبعث النبي - ﷺ - علي بن أبي طالب إليه (سنة ٨ هـ) فحطمه . وشاركوا كنانة في عبادة سواع ، وهدمه عمرو ابن العاص .

ينظر : الأعلام (٨/٨٠) ، معجم البلدان (٨/١٦٧ ، ١٦٨) ، وجمهرة الأنساب ١٨٥ -

٢٨٠- وَحَمَلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا

وَمَالِي بِزَفْرَاتِ الْعَيْشِيِّ بَدَانٍ^(١)
 وإن كان على وزن فَعْل ، فَإِذَا مَضَعًا ، فَبَقِيَ الْعَيْنُ فِيهِ سَاكِنَةٌ ؛ نَحْوُ : مَيِّ ،
 وَمَيَّات .
 وإن كان غير مَضَعٍ : فَإِذَا مَعَلَّ الْعَيْنُ^(٢) ؛ نَحْوُ : طَيْفٌ ، فَبَقِيَ الْعَيْنُ سَاكِنَةٌ ،
 وَلَا يَجُوزُ فَحْمُهَا إِلَّا فِي هَذَا نِزَاجٍ .
 وَإِذَا غَيْرَ ذَلِكَ ، فَيَجُوزُ^(٣) فِيهِ فَتَحُ الْعَيْنِ^(٤) ، نَحْوُ : دَعْدَات .

• • •

(١) البيت : لعروة بن حزام .
 والشاهد فيه قوله : « زَفْرَاتِ » مرثون بتسكين الفاء ، والقياس فتحها ، وقد سكنها الشاعر
 للضرورة الشعرية .
 ينظر : خزائن الأدب ٣/٣٨٠ ، والدرر ١/٨٦ ، ولأعرابي من بني هذرة في شرح التصريح
 ٢/٢٩٨ ، والمقاصد النحوية ٤/٥١٩ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٣٠٤ ، وشرح
 الأشموني ٣/٦٦٨ ، وشرح ابن عقيل ص ٦٣٤ ، وجمع الهوامع ١/٢٤ .
 (٢) م : وقولى : « فَإِذَا مَعَلَّ الْعَيْنُ ... » إلى آخره ، مثال ذلك : جوزة وببضة ، تقول في
 جمعهما : جوزات وببضات ، وفي لغة هذيل : جوزات وببضات . أ هـ .
 (٣) في ط : فلا يجوز .
 (٤) م : وقولى : « وَإِذَا غَيْرَ ذَلِكَ ، فَتَفْتَحُ الْعَيْنُ » أ هـ بذلك الصحيح العين غير المضعف ، فتقول
 في جمع قصعة : قصعات . أ هـ . وفي ط لا يجوز .

بَابُ النَّسَبِ

النَّسَبُ يَكُونُ إِلَى الْأَبِ وَالْأُمِّ وَالْحَمَى وَالْقَبِيلَةِ ، وَالْمَكَانِ (١) وَالصَّنَاعَةِ ، وَإِلَى مَا يُبْلَاغُهُ الْمُنْسُوبُ ، وَإِلَى مَا يَمْلِكُهُ ، وَإِلَى مَا يَكُونُ عَلَى مَذْهَبٍ ، وَإِلَى صِفَتِهِ ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ ؛ نَحْوُ : أَحْمَرِيٌّ ، وَدَوَّارِيٌّ ؛ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : [مِنْ الرَّجَزِ]
 ٢٨١ - أَطْرَبْتَنَا وَأَنْتَ فِنْسَرِيٌّ وَالذُّهْرُ بِإِلْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ (٢)

١٨٢

أى : دَوَّارٍ .

وَقَدْ تَلَحَّقَ بِأَيِّ النَّسَبِ الْأَسْمُ فِي اللَّفْظِ ، وَلَا يَكُونُ مَنْسُوبًا فِي الْمَعْنَى ؛ نَحْوُ : كُرَيْبِيٌّ ، وَبُهْتِنِيٌّ ، وَذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ ، فَإِذَا نُسِبَتِ الْإِنْسَانُ إِلَى صِنْعَتِهِ ، نُسِبَتْ بِإِذْخَالِ بَأَيِّ النَّسَبِ عَلَى اسْمِ الشَّيْءِ الَّذِي نُسِبَتْ (٣) إِلَيْهِ .
 وَقَدْ يَجِيءُ عَلَى : فَعَالٍ ، نَحْوُ : عَطَّارٌ ، وَبَزَّارٌ ؛ وَذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ .
 وَإِذَا نُسِبَتْ إِلَى مَا يَمْلِكُهُ ، نُسِبَتْ بِإِذْخَالِ [بَأَيِّ] (٤) النَّسَبِ عَلَى اسْمِ ذَلِكَ

(١) م : باب النسب

قَوْلِي : النَّسَبُ يَكُونُ إِلَى الْأَبِ وَالْأُمِّ ، وَالْحَمَى وَالْقَبِيلَةِ وَالْمَكَانِ ... إِلَى آخِرِهِ ، مِثَالُ النَّسَبِ إِلَى الْأَبِ قَوْلُكَ : عَلَوِيٌّ ، وَمِثَالُ النَّسَبِ إِلَى الْأُمِّ : فَاطِمِيٌّ ، وَمِثَالُهُ إِلَى الْحَمَى : مَعْدِيٌّ ، وَتَقْفِيٌّ ، وَمِثَالُهُ إِلَى الدِّيَانَةِ : مَجُوسِيٌّ وَيَهُودِيٌّ ، وَمِثَالُهُ إِلَى الْمَكَانِ : مَكِّيٌّ وَطُوسِيٌّ . أ هـ .
 (٢) الْبَيْتُ : لِلْعَجَّاجِ . الطَّرِبُ : خِيفَةُ الشُّوقِ . وَالطَّرِبُ أَيْضًا : خِيفَةُ السَّرُورِ .

وَالْقَنْسَرِيٌّ : الشَّيْخُ وَهُوَ مَعْرُوفٌ فِي اللُّغَةِ .

الدَّوَّارِيٌّ : مِبَالِغَةٌ دَائِرٌ ، وَالْبَاءُ لِتَأْكِيدِ الْمِبَالِغَةِ كَالْبَاءِ فِي أَحْمَرِيٍّ وَفِي الصَّحَّاحِ : الدَّوَّارِيٌّ : الدُّهْرُ يَدُورُ بِإِلْإِنْسَانِ أَحْوَالًا .

وَفِيهِ شَاهِدَانِ : أَوَّلُهُمَا مَجِيءُ الْاسْتِفْهَامِ التَّرْبِيخِيِّ لِلْمَخَاطَبِ وَثَانِيَهُمَا قَوْلُهُ : دَوَّارِيٌّ : بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ مِنْ قَبِيلِ نَسَبِ الشَّيْءِ إِلَى صِفَتِهِ .

يَنْظُرُ : دِيْوَانُهُ ٤٨٠/١ ، وَجُمْهُورَةُ اللُّغَةِ ص ١١٥١ ، وَخِزَانَةُ الْأَدَبِ ٢٧٤/١١ ، ٢٧٥ ،
 وَالذَّرْرُ ٧٤/٣ ، وَشَرْحُ آيَاتِ سَيِّدِيهِ ١٥٢/١ ، وَشَرْحُ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ١٨١٨ ،
 وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْإِبْضَاحِ ص ٢٤٧ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ٤١/١ ، ٧٢٢/٢ ، وَالكِتَابُ ١/١ ،
 ٣٣٨ ، وَلِسَانُ الْعَرَبِ (قَسْر) (قَنْسَر) ، وَالْمَحْتَسِبُ ٣١٠/١ ، وَمَغْنِيُّ اللَّيْبِ ١٨/١ ، وَبَلَا
 نَسْبَةٌ فِي خِزَانَةِ الْأَدَبِ ٥٤٠/٦ ، وَالْخِصَالُ ١٠٤/٣ ، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٣٠٥/٢ ، وَشَرْحُ
 الْمَفْصَلِ ١٢٣/١ ، ١٠٤/٣ ، وَمَغْنِيُّ اللَّيْبِ ٦٨١/٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٢٢٨/٣ ، ٢٦٤ ، ٢٨٩ ،
 ٥٤/٢ ، وَالْمَنْصِفُ ١٧٩/٢ ، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ١٩٢/١ ، ١٩٨/٢ .

(٣) فِي أ : تَنْسِبُهُ .

(٤) سَقَطَ فِي أ .

الشيء المملوك .

[قد]^(١) يجرى على : فاعل ؛ نحو : نأيل ، وزايع ، ودأرع ، ولأين ، وقاير ، وهو موقوف على السماع .

وربما جاء على : فَعَال ؛ قالوا لصاحب البغل : بَعَال ، ولدى السيف والثبل : بَعَال وسَيَاف .

وإذا نسبته إلى ما يلازمه ، نسبت بياض النسب ، وقد نجيء على فَعِيل ؛ نحو : نَهر ، في ملازم الشير بالنهار ، ومن ذلك قوله [من الرجز] :

٢٨٢- لَسْتُ بِأَبْلَقٍ وَلَكِنِّي نَهْرٌ لَا أَذْلُجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِّي أَبْتَكِرُ^(٢)

وما بقي فإتما تنسب إليه بالياءين .

والتَّسْبُ مَقِيْسٌ وَعَجِيْرٌ مَقِيْسٌ :

فلنبداً بالمقيس ، ثم لِنَذْكُرْ بعد الفراغ منه ما ليس بمقيس .

فالمنسوب على قياس : إن كان اسمٌ جمعٌ أو اسمٌ جنس ، نسبت إليه على لفظه ؛

فتقول : رَهْطِي ، وشَجَرِي ، في النسب إلى : رهط ، وشجر .

وإن كان جمع تكسير : فإن لم يكن له واحدٌ من لفظه نسبت إليه ؛ نحو :

عَبَادِيْدِي ، وشَمَاطِيْطِي ، في النسب إلى : عباديد ، وشماطيط .

وإن كان له واحدٌ من لفظه : فإن لم يكن باقياً على جمعيته ، نسبت إليه على

لفظه ؛ نحو : أُمَّارِي .

وإن كان باقياً على جمعيته [نسبت] إلى واحده^(٣) ، فتقول في النسب إلى

(١) سقط في أ .

(٢) البيت : بلا نسبة في : أوضح المسالك ٣٤١/٤ ، وشرح الأشموني ٧٤٥/٣ ، وشرح التصريح

٣٣٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٦٦٥ ، وشرح حمدة الحافظ ص ٩٠٠ ، والكتاب ٣٨٤/٣ ،

ولسان العرب (نهر) (ليل) ، والمقاصد النحوية ٥٤١/٤ ، ونوادر أبي زيد ص ٢٤٩ .

والشاهد فيه قوله : نَهر حيث بناه على فَعِيل ، وهو يريد النسب لا المبالغة .

(٣) م : وقولي ؛ وإن كان باقياً على جمعيته ، نسبت إلى واحده ؛ هذا الذي ذكرته هو حكم

النسب إلى الجمع في نصيح الكلام ، وأما قوله : [من الرجز]

إن الجلسد زلق وزملىق

جاءت به هنس من الشام تلق

الفرائض : فَرَضِيٌّ ، وفي النُّسبِ إلى أبناء فارس : بَنَوِيٌّ ، إلا أَعْرَابًا ، فإنك تنسب إليه على لفظه ؛ فتقول : أَعْرَابِيٌّ ؛ لأنك لو نسبتَ إلى مفردة ، فقلت : عَرَبِيٌّ ، لتغير المعنى ؛ لأنَّ الأعرابيَّ لا يقع إلا على البَدَوِيِّ ، والعربي ليس كذلك .

فإن كان مشى أو جمع سلامة بالواو والنون ، حذفت العلامتين من آخره ، وحينئذٍ تلحقه ياءى النُّسبِ ، فتقول في النسب إلى زَيْدَيْنِ ، وَزَيْدَيْنِ : زَيْدِيٌّ وَزَيْدِيٌّ .

٨٢ ب وإن سُمِّيَتْ به ، فإن حكيت طريق التثنية والجمع ، نسبت إليه كما كُنْتُ نسبت /

إليه قبل التسمية به ، وإن لم تحكه ، وجعلت الإعراب في النون ، ألحقته ياءى النُّسبِ ، ولم تحذف منه شيئًا ، فتقول في النُّسبِ إلى : الزهيدان : زَيْدَانِيٌّ ، وإلى الزَيْدَيْنِ : زَيْدَانِيٌّ .

وإن كان جمع سلامة بالألف والتاء ، نسبت إلى واحده ، فتقول في النُّسبِ إلى نَمْرَاتٍ : نَمْرِيٌّ ، بتسكين العين .

فإن سُمِّيَتْ به ، فإنك إن حكيت بعد التسمية حاله قبلها ، نسبت إلى واحده ؛ كما كنت تفعل قبل التسمية .

وإن لم تحكه بل تعربه إعراب ما لا يَنْصَرِفُ ، حذفت التاء ، ثم نسبت إليه على قياس الأسماء المفردة التي في آخرها ألف [فتقول] في النُّسبِ إلى تمرات : نَمْرِيٌّ ، بفتح الميم ، تحذف التاء ، ثم تنسب إليه كما تنسب إلى جمزى .

وإن كان مفردًا : فإن كان محكِّمًا ، نسبت إلى صدره ، فتقول في : تَأْبَطُ شَرًا : تَأْبِطِيٌّ ، وفي « كُنْتُ » : كُونِيٌّ ، فترد المهدوف لما تحركت النون .

وإن كان مضافًا : فإن كان الأول يتعرف بالثاني ، نسبت إلى الثاني ، وحذفت الأول ، فتقول في النُّسبِ إلى ابن كُرَاعٍ : كُرَاعِيٌّ ، وإن كان المضاف والمضاف إليه قد جعلًا بمنزلة زيد ، ولم يقصد تعريف الأول بالثاني ، نسبت إلى الأول ، إلا أن يخاف التباس ، فيُنسَبُ حينئذٍ إلى الثاني ؛ فتقول في : امرئ القيس : امْرِئِيٌّ ، وفي

مشوه الخلق كلابي الخلق

[للقلّاح بن حزن المنقري ينظر الديوان ١٠٤ / ٢ - ١٠٤ / ١ ، الخصال ٩ / ١ ،

اللسان (زلق) ، (زملق) ، الأماس (ولع)] .

فضرورة لا يلتفت إليها . أ هـ .

عبد مناف : متافى .

لأنك لو قلت : عبيدى ، لم يُدر هل نسبت إليه أو إلى عبد الدار .
 وإن كان مركبًا ، فالأصح أن تنسب إلى الأول ، وتحذف الثانى ، فتقول : بتغلى .
 ومنهم من ينسب إلى الأول والثانى معًا ، وعلى ذلك قوله [من الطويل] :
 ٢٨٣ - تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَةَ هَرْمَزِيَّةً بِمُضِلِّ الَّذِي أُعْطِيَ الْأَمِيرُ مِنَ الرَّزْقِ (١)
 وإن كان المفرد ليس بمضاف ولا مركب ولا محكى ، فإن كان على حرفين : فإن
 كان المحذوف منه اللام ، لزم ردها إن كانت العين حرف علة ؛ فتقول فى النسب إلى :
 ذى من قولهم ، ذو مال : ذوى ، وفى النسب إلى شاة : شاهى ، فترد المحذوف ،
 وهو الهاء ، بدليل قولهم : شَوَيْتَهُ .

وإن لم تكن حرف علة ، لزم ردها أيضًا ، إن كان الاسم قد رد إليه المحذوف فى
 التثنية ، وتنسب إليه على قياس نظيره ؛ فتقول فى النسب / إلى : أخ وأب وعم :
 ١٨٣ أ أخوى ، وأبوى ، وعموى ؛ لأنهم قد قالوا فى تثنيتهما : أَخَوَان ، وَأَبْوَان ، وَعَمَوَان .
 وإن كان لم يرد إليه المحذوف فى التثنية ، فإن شئت رددت المحذوف (٢) إليه فى
 النسب ، وإن شئت لم ترد ؛ فتقول فى النسب إلى : يد ، يدي ، وإن شئت :
 يدوى .

هذا ما لم يكن فى الاسم تاء إلحاق أو همزة وصل ؛ نحو : أخت ، وبنت ، وابن ؛
 فإنك إذ ذاك تحذف التاء وترد المحذوف ؛ فتقول فى النسب إلى : أخت ، وبنت :
 أخوى ، وبئوى .

وأما همزة الوصل ، فإن لم تحذفها ، لم ترد المحذوف ، وإن حذفها ، لزم رده ؛
 فتقول : ابنى ، وبئوى ، إن شئت ، وإن كان [المحذوف] (٣) منه العين ، لم ترد

(١) البيت بلا نسبة فى : شرح الأشموني ٧٣٦/٣ ، وشرح التصريح ٣٣٢/٢ وشرح شافية ابن
 الحاجب (٧٢/٢) ، وشرح شواهد الشافية ١١٥ .

الشاهد فيه قوله : رامية هرمزية فى النسب إلى رام هرمز فنسب إلى جزأى الاسم المركب

تركيبًا مزجيًا .

(٢) فى أ : إليه المحذوف .

(٣) سقط فى ط .

وتنسب إليه على لفظه ؛ فيقال في النسب إلى سَيْهٍ : سَيْهِيٌّ .
 وإن كان المحذوف منه أَلْفًا ، فإن كانت اللام حرفًا صحيحًا ، لم يرد إليه شيء ،
 فيقال في النسب إلى يَدَةٍ : يَدِيٌّ .
 وإن كانت (١) حرف علة رددتها ونسبت إليه ؛ كما تنسب إلى فِعِلٍ بكسر الفاء
 والعين ، فتقول : وَشَوِيٌّ .

وإن كان على ثلاثة أحرف ، فإما أن يكون معتل اللام أو صحيحها (٢) : فإن كان
 صحيحًا ، نسبت إليه على وزن فِعِلٍ ؛ كَتَمِيرٍ وَصَبِيٍّ ، أَوْ فِعِلٍ ؛ كإِبِلٍ ، أَوْ فِعِلٍ ؛
 كذَيْلٍ ، بعد فتح العين فتقول : تَمَرِيٌّ ، وَصَبَغِيٌّ ، وَإِبِلِيٌّ ، وَذَوَلِيٌّ .
 ويجوز في فِعِلٍ إذا كانت عينه حرف حلق أن تتبع حركة الفاء حركة (٣) العين ،
 فإذا نسبت إليه حينئذٍ ، علمت به ما تفعل بإبل فتقول : صَبَغِيٌّ بكسر الصاد .
 وبعضهم يُتَّقِيهِ على لفظه ، فيقول : صَبَغِيٌّ بكسر الصاد والعين .

وإن كان [على] (٤) غير ذلك من الأوزان ، أبقته على لفظه ، وألحقته بإهـ
 النسب (٥) .

وإن كان معتلًا (٦) فإن كانت اللام أَلْفًا ، قلبتها واوًا وألحقت الياءين ، فتقول في :
 رَحِيٌّ وَعَضِيٌّ : رَحَوِيٌّ وَعَضَوِيٌّ .

وإن كانت واوًا ، نسبت إليه على لفظه ؛ فتقول في غزوة : غَزَوِيٌّ ، وفي : غَدَوِيٌّ
 غَدَوِيٌّ .

وإن كانت ياءً ، فإن كان مُدْغَمًا فيها ما قبلها حرّكت العين بالفتح ، فتقلب الياء أَلْفًا ،

ثم تنسب إليه ؛ كما تنسب إلى ما في آخره أَلْفٌ ؛ فتقول في النسب إلى حَيَّةٍ : حَيَوِيٌّ / .

(١) في ط : كان .

(٢) في أ : صحيحًا .

(٣) في ط : بحركة .

(٤) سقط في أ .

(٥) م : وقولي ؛ وإن كان على غير ذلك من الأوزان ، أبقته على لفظه ، وألحقته بإهـ النسب ؛

مثال ذلك قولك في النسب إلى جرمٍ وهجلٍ وبشتٍ وحكمٍ وعمرٍ وضلعٍ وأحدٍ وعضدٍ :

جرميٌّ وهجليٌّ وبستيٌّ وحكميٌّ وعمرىٌّ وضلعيٌّ وأحدىٌّ وعضديٌّ . أ هـ .

(٦) في أ : معتلها .

وإن شئت ، نسبت إليه على لفظه ، فقلت : حَيٌّ .

وإن لم يكن مُدْغَمًا ما قبلها فيها فإن كان ما قبلها ألف ، جاز في النسب ثلاثة أوجه : إثبات الهاء وقبلها همزة ، وقلب الهمزة واوًا ، فتقول في النسب إلى آية : آي ، وآي ، وآوي .

وإن لم يكن قبلها ألف ، نسبت [إلى الاسم] ^(١) على لفظه ، إن لم تكن فيه تاء التانيث ، فتقول في النسب إلى ظبي : ظبيٌّ ، وإن كانت فيه تاء التانيث ، فالأحسن : أن تحذف تاء التانيث وتلحق بـاء النسب ، فتقول في النسب إلى : ظبية ، ودُميئة : ظبيٌّ ، ودُميئٌ ، وإن شئت حركت العين بالفتح ، فتقلب الهاء ألفًا ، ثم تنسب إليه كما تنسب إلى ما في آخره ألفًا تقول في النسب إليهما : ظبويٌّ ودُمويٌّ .

وقالوا في النسب إلى : زئبة ، زئويٌّ ، وإلى بطيئة ، بطويٌّ .

وإن كان على أربعة أحرف ، فلما أن يكون على وزن فُعَيْل ، أو فُعَيْلة ، أو فُعَيْل ، أو فُعَيْلة ، أو فُعُول ، أو فُعولة ، أو على غير ذلك من الأوزان :

فإن كان على وزن من تلك الأوزان ، وكان صحيح اللام ، فإن كان على [وزن] ^(٢) فُعَيْلة ، ولم يكن معتل العين ولا مضافًا ، حذفت منه الهاء ، وتاء التانيث ، فيبقى على وزن فُعَيْل ككثير ، فتنسب إليه كما تنسب إلى : كئير ، فتقول في النسب إلى حنيفة : حنيفيٌّ .

وإن كان معتل العين أو مضافًا ، حذفت منه التاء ، ونسبت إليه على لفظه ، فتقول في النسب إلى طويلة ، وشديدة : طويلٌ ، وشديديٌّ .

وإن كان على وزن فُعَيْلة ، حذفت منه - أيضًا - الهاء والتاء ، وألحقته بـاء النسب ، فتقول في النسب إلى : مجهنة ، ومجهنيٌّ ومجهنيٌّ .

وإن كان على وزن فُعولة ، حذفت منه الواو والهاء ، وفتحت العين ، ثم ألحقته بـاء النسب ، فتقول في النسب إلى حمولة : حمليٌّ ، وقالوا في النسب إلى شنوءة :

(١) في ط : إلى الاسم .

(٢) سقط في ط .

شَعَى ، وإن كان على وزن فَعِيل ، أو فَعَّلٍ ، أو فَعُول ، ألحقته (١) بآءى النسب ، ولم تحذف منه شيئاً ، فتقول فى النسب إلى : تميم ، وكليب ، وسُدوس : تميمي ، وكَلبي ، وسُدوسي .

وإن كان شيء من ذلك معتل اللام ، فإن كانت اللام واوًا ؛ نحو عَدُو ، وعدوة ، كان حكمه حكم الصحيح اللام ؛ فتقول فى النسب إلى عدو: عَدُوِي ، وفى النسب إلى عدوة ؛ عَدُوِي كَشْتِي .

وإن كانت اللام ياءً ؛ نحو قُصِي ، وأُمِيَّة ، وعَدِي ، ورمية ، حذفت منه الياء (٢) التى قبل الآخر ، كانت / فيه التاء أو لم تكن ، وحيثما تنسب إليه فتقول : قُصَوِي ، وأُمَوِي ، وعَدَوِي ، ورَمَوِي .

وقد يجوز فى فعيل ، وفعيلة ألا تحذف منهما الياء ، بل تنسب إليهما على لفظيهما ، فتقول : قُصِي ، وأُمِي ، ولا يحسن ذلك فى فعيل ولا فى فعيلة (٣) . وإن كان على غير ذلك من الأوزان ، فإن كان فى اللفظ كرمية وعدى ، فعلت به ما فعلت بهما ؛ فتقول فى النسب إلى : تَحْوِي ، وإلى عَصِي : عُصَوِي ، فترد العين إلى الأصل وهو الضم لما زال موجب كسرها .

وإن لم يَكُنْ مثلهما (٤) فى اللفظ ، فإما أن يكون فى آخره ألف أو همزة أو ياء بعد ألف زائدة أو لا يكون ؛ فإن كان فى آخره ألف ، فإن توالى فيه الحركات ، حذفتها وألحقت الياءين ؛ فتقول فى النسب إلى جَمَزِي : جَمَزِي .

وإن لم تتوالى فيه الحركات ، فإن كانت بدلاً من أصل أو من زائد ملحق بالأصل ، جاز فى النسب إليه وجهان :

أحدهما : قَلْبُ الألف واوًا ؛ فتقول : مَلْهَوِي ، ومعزوي فى النسب إلى ملهى ، ومعزى .

(١) فى ط : ألحقت .

(٢) فى ط : الياء .

(٣) م : وقولى ؛ ولا يحسن ذلك فى فعيل ولا فى فعيلة ؛ أعنى : أنه لا يحسن أن يقال فى النسب إلى عدى ورمية : عدى ورمى . أ هـ .

(٤) فى ط : مثلها .

والآخر : حذف الألف ، فتقول : ملهين ومعزى ، وهو قليل .

وإن كانت زائدة للتأنيث ، جاز في النسب إليه ثلاثة أوجه :

أحسنها : حذف الألف ، فتقول : محبلى ، ودفلى ، فى النسب إلى : محبلى ، ودفلى .

والآخر : أن تقلبها واوا ، فتقول : محبلى ، ودفلوى .

والآخر : أن تزيد بعد القلب ألفا قبل الواو ، فتقول : محبلاوى ، ودفلاوى .

وإن كان فى آخره همزة بعد ألف زائدة ، جاز فى النسب إليه وجهان :

أصحهما : أن تنسب إليه على لفظه ولا تغير ، فتقول فى النسب إلى قراء ،

وكساء : قرائى ، وكسائى .

والآخر : قلب الهمزة واوا ، فتقول : قراوى ، وكساوى ، إلا أن القلب فى :

« قراء » وبابه ، أقل منه فى كساء وبابه .

وإن كان فى آخره ياء بعد ألف زائدة ، فإنك فى النسب تقلبها همزة ، ثم تنسب

إلى الاسم ، كما تنسب إلى رداء وبابه ، فتقول فى النسب إلى : سقايى ،

وسقاوى ، إن شئت .

وإن لم يكن فى آخر الاسم شيء مما ذكر ، فإن كان قبل آخره كسرة ، وكان

صحيح اللام ، جاز لك فيه وجهان :

أحدهما : النسب على اللفظ ، فتقول فى النسب إلى ثعلب : ثعلبى ، بكسر اللام .

والآخر : قلب الكسرة فتحة ، وحينئذ : تلحقه ياءى النسب ، فتقول / : ثعلبى ، ٨٤ ب

بفتح اللام .

وإن كان محل اللام ، جاز لك أيضا فيه وجهان :

أحدهما : أن تحذف الياء وتلحقه ياءى النسب ، فتقول فى : قاضى : قاضى ،

وفى حانى : حانى ، وعلى ذلك قوله [من البسيط] :

٢٨٤ - كأس حزين من الأعتاب عتقها
لبعض أزبابها حالية محوم^(١)

(١) البيت : لعقمة بن عبده .

والشاهد فيه قوله : حانية فى النسبة إلى « حانى » فحذف الياء ، وأضاف « ياءى » النسب ، وهجوز فيه أن تُقلب كسرة النون فتحة ، فتصير « الياء » « ألفا » ثم ينسب إليه ، كما ينسب إلى نظيره مما فى آخره ألف ، فتقول : « حانوى » ، وعلى هذا يخرج البيت القادم . =

والآخر : أن تقلب الكسرة فتحة ؛ فتصير الياء ألفاً ، ثم تنسب إليه ؛ كما تنسب إلى نظيره مما في آخره ألف ؛ فتقول : قاضوي ؛ وعلى ذلك قوله [من الطويل] :
 ٢٨٥- فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمٌ عِنْدَ الحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدٌ^(١)
 وما بقي من الأسماء التي على أربعة أحرف ، نسب إليه على لفظه لا غير^(٢) .
 وإن كان على خمسة أحرف فصاعداً ، فإما أن يكون ما قبل آخره ياء مشددة مكسورة ، أو يكون آخره ألفاً ، أو ياء بعد كسرة أو همزة [بعد ألف زائدة ، أو لا يكون فيه شيء مما ذكر .

فإن كان في آخره ألف [^(٣) أو ياء بعد كسرة حذفتهما وألحقت ياء النسب ؛ فتقول في : مُزَابِي ، وَجَمَادِي : جَمَادِي ، وَمُرَامِي .
 وإن كان في آخره همزة بعد ألف زائدة ، فإن كانت أصلية أو بدلاً من أصل ، أو من زائد ملحق^(٤) به ، جاز في النسب إليه وجهان :
 أحدهما : أن تنسب إليه على لفظه ؛ فتقول في : قَرَاءٌ وَسَقَاءٌ ، وَعَلْبَاءٌ : قَرَائِي ، وَسَقَائِي ، وَعَلْبَائِي .

= وقد تكون « حانية » نسبة إلى الحانة على القياس .
 ينظر : ديوانه (٦٨) ، وسر صناعة الإعراب ٦٧٠/٢ ، والكتاب ٣٤١/٣ ، ولسان العرب (كأس) و (حوم) و (حنا) و (دوا) ، والمختص ١٣٤/١ ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ٥٧٤ ، شرح المفصل ١٥٢/٥ .

(١) البيت : لتميم بن مقبل ، ونسب لذي الرمة ، وأيضاً لعمارة ، وتروى كلمة دوانق بدل دراهم .
 والشاهد فيه قوله : الحانوي ، [ينظر البيت السابق] .
 والبيت لتميم بن مقبل في : ملحق ديوانه ص ٣٦٢ ، وأساس البلاغة ص ٣١٩ (عون) ، ولذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٦٢ ، ولسان العرب (عون) ، وعمارة في شرح المفصل ١٥١/٥ ، والمختص ١٣٤/١ ، ٢٣٦/٢ ، وللفرزدق في المقاصد النحوية ٥٣٨/٤ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٧٢٨/٣ ، وشرح التصريح ٣٢٩/٢ ، والكتاب ٣٤١/٣ ، ولسان العرب (حنا) .

(٢) م : وقولي ؛ وما بقي من الأسماء التي على أربعة أحرف ، ينسب إليه على لفظه لا غير ؛ تقول في نحو جعفر وقمطر : جعفرى وقمطرى ، وكذلك تفعل بكل اسم ليس على وزن فاعل أو فاعلة أو فعول أو فعولة ، ولا في آخره ألف ولا همزة أو ياء بعد ألف زائدة . أ هـ .
 (٣) سقط في ط .

(٤) في ط : يلحق .

والثاني : قَلْبُ الهمزة واوًا ؛ فتقول : قَرَاوِي ، وَسَقَاوِي ، وَعَلْبَاوِي .
 إلا أَنَّ الْقَلْبَ فِي : قَرَاءٍ وَبَابِهِ ، أَقْلٌ مِنْهُ فِي : سَقَاءٍ ، وَعَلْبَاءٍ ، وَبَابِهِمَا .
 وإن كانت للتأنيث ، لم يجز فيها إلا الْقَلْبُ ؛ فتقول في : حمراء ، وپروكاء ؛
 حمراوِي ، وپروكاوِي .
 وإن كان في آخره ياء بعد ألف زائدة ، قلبتھا همزة ، ثم تنسب إليه ؛ كما تنسب
 إلى علباء وبابه ؛ لأنه إذ ذاك نظيره ؛ فتقول في درحاي : درحائِي .
 وإن شئت درحاوِي .

والأول أفصح .

وإن كان قبل آخره ياء مشددة مكسورة ، حذفت المتحركة منهما ؛ وحينئذٍ : تلحق
 ياء النسبِ ، فتقول في : أُسَيْدٌ : أُسَيْدِي ، إلا أن يكون بعد الياء المشددة حرف مَدَّ
 ولين ؛ فإنك تنسب إليه على لفظه ولا تحذف منه شيئًا ، فتقول في النسب إلى : مُهِيمٍ
 مهيمِي / .

١٨٥

وما بقي من الأسماء التي هي على خمسة أحرف فصاعدًا ، ألحقته بآءى النسب من
 غير تغيير (١) .

والمنسوب على غير قياس ثلاثة أنواع :

نوع كان بابه أن يُغَيَّرَ (٢) ؛ فلم يُغَيَّرَ .

ونوع كان بابه ألا يُغَيَّرَ فغَيَّرَ .

ونوع كان بابه أن يغير ضربًا من التغيير ، فغير تغييرًا آخرًا ، فمما غير وبابه ألا يتغير ،

قولهم في النسب إلى هذيل ، وسُلَيْمٍ : هَذَلِي ، وَسُلَيْمِي ، قال [من الرجز] :

٢٨٦ - إِذَا غَطَّيْتُ السُّلَيْمِيَّ قَرَأَ (٣)

(١) م : وقولي ؛ وما بقي من الأسماء التي على خمسة أحرف فصاعدًا ، ألحقته بآءى النسب من
 غير تغيير ؛ مثال ذلك قولك في سمرجل وفرشب : سمرجلي وفرشبي ؛ وكذلك تفعل بكل
 خماسي ليس في آخره ياء مشددة ، ولا في آخره ألف ولا ياء بعد كسرة ولا همزة أو ياء بعد
 ألف زائدة . أ هـ .

(٢) في أ : يتغير .

(٣) الشاهد فيه قوله : « السُّلَيْمِيَّ » في النسب إلى « سُلَيْمٍ » فغَيَّرَ لفظ « سُلَيْمٍ » عند النسب إليه ،
 وكان من حقه ألا يتغير .

وإلى فُقَيْم ، وَقُرَيْش ، وَمُلَيْح خُرَاعَة : فُقَيْم ، وَقُرَيْش ، وَمُلَيْح .
 وإلى : أَمَس ، والبصرة : إِمْسِي ، وبصرى ، بكسر الهمزة والباء ، وإلى :
 السَّهْل ، والدُّهْر : سُهْلِي ، ودُهْرِي ، بضم السين والذال .
 وإلى : البحر ، بحراني ، في أحد القولين ^(١) ، وإلى : الجمعة : جمانى ، وإلى :
 الرُّقْبَة ، رَقْبَانِي ، وإلى اللحية : لحيانى ، وإلى أفق : أَفْقِي ، بفتح الهمزة والفاء .
 وإلى : خُرَاسَان ، خُرَاسِي ، وخُرَيْبِي ، وإلى : الحَمْض ، حَمَضِي بفتح الميم ،
 وإلى : الطَّلْح ، طَلاحي ، وإلى الخريف خَرْفِي ، بفتح الخاء وتسكين الراء .
 وإلى : الربيع : رَبِيعِي ، بكسر الراء وتسكين الباء ، وإلى الحَرَم : جَزِيمِي ، بكسر
 الخاء وتسكين الراء ، وإلى قَفَا : قَفِي ، وإلى الشام : شَامِي ، وإلى اليَمَن : يَمَانِي ،
 وإلى تهامة : تَهَامِي ، وإلى ثَقِيف : ثَقْفِي ، وإلى الأنف : أَنَانِي للعظيم الأنف .
 وإلى وَبَار : أَبَارِي ، وإلى الرُّوح : رُوحَانِي ، وإلى مرو : مَرُوزِي .
 ولا يقال في غير الإنسان إلا مَرُوي ، وإلى : الرُّي : رَاوِي .
 ومما تُرك تغييره وبأيه أن يتغيَّر ، قولهم في النُّسبِ إلى : سَلِيْقَة ، وَعَمِيْرَة كَلْب ،
 وسَلِيْمَة : سَلِيْقِي ، وَعَمِيْرِي ، وسَلِيْمِي ، وإلى حمراء : « حمرائي » ، بالهمز ، وإلى
 بعلبك : بعلبكي ، حكاهما الكوفيون .
 وإلى : كُنْت : كُنْتِي ، وإلى : البحرين : بَحْرَانِي ، في أصح القولين .
 ومما غيَّر خلاف تغييره الذي يجب فيه قولهم في النُّسبِ إلى : زَيْنَة ، زَهَانِي ، وإلى
 الحيرة ، وطبيء : حَارِي ، وطائِي ، وإلى العالية : علوي ، وإلى البادية : بَدَوِي ،
 وإلى الشتاء : شَتَوِي ، وإلى بني عُبَيْدَة : عُبَيْدِي ، وإلى جذيمة : جَذِيمِي ، بضم الجيم
 والعين ، وفتح الذال والباء ، وإلى : بني الحُبَلَى من الأنصار : حُبَلِي ، بضم الباء ،

= وفي البيت شاهد آخر هو : قوله : عُطْفِي يراد عُطْفِي بالتثنية إلا أنه حذفه لالتقاء الساكنين
 كما حذف نون التوكيد لالتقاء الساكنين .

ينظر : الإنصاف ٦٦٥/٢ ، جمهرة اللغة ٦٦٤ ، وسر صناعة الإعراب ٥٣٤/٢ ، وشرح

المنفصل ٩/٢ ، ولسان العرب (دهمس) ونوادير أبي زيد ٩١ .

(١) م : وقولي : « وإلى بحر : بحراني في أحد القولين » لأنه قد قيل : إن البحراني منسوب إلى
 البحرين . أ هـ .

والى : دَشْتَوَاء ، وَبَهْرَاء ، وَصَنْعَاء ، وَرَوْحَاء : صَنْعَانِي ، وَبَهْرَانِي ، وَدَشْتَوَانِي / ، ٨٥ ب
 وَرَوْحَانِي ، وَالِي خَزْوَرَاء ، وَجَلُولَاء : خَزُورِي ، وَجَلُولِي ، وَالِي أُمِيَّة ، وَطَهِيَّة : أَمَوِي
 [بفتح الهمزة] (١) ، وَطَهَوِي ، بفتح الطاء وتسكين الهاء .

والى : عبد قيس ، وعبد شمس ، وعبد الدار ، وَخَضْرَمَوْت ، ودرء بجرد ،
 وامرئ القيس الشاعر خاصة : عَبْقَسِي ، وَعَبْشِي ، وَعَبْدَرِي ، وَخَضْرَمِي ،
 وَدَرَاوَزْدِي ، وَمَرْقِسِي ، وَالِي : شوق مازن : سُقْزِي ، وَالِي : سوق الليل : سُقْلِي ،
 وَالِي : سوق القطش : سُفْشِي ، وَالِي : سوق يحيى : سُفْحِي ، وَالِي : دار البطيخ :
 دَرِبْحِي ، وَالِي : كُنْتُ : كُنْتِي ، قال : [من الطويل] :

٢٨٧- وَلَسْتُ بِكُنْتِي وَلَسْتُ بِعَاجِنِي وَشَرُّ الرِّجَالِ الكُنْتِي وَعَاجِنِي (٢)

• • •

(١) سقط في ط .

(٢) البيت : للأعشي . ويروى صدر البيت هكذا :

وما أنا كنتي وما أنا عاجن

والشاهد فيه قوله : كنتي حيث نسب إلى الجملة كنت ، وذلك على لغة بعض العرب .
 ينظر : الدرر ٢٨٤/٦ ، وهمع الهوامع ١٩٣/٢ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في أسرار
 العربية ص ٨٢ ، وتذكرة النحاة ص ٥٣٩ ، وسر صناعة الإعراب ٢٢٤/١ ، وشرح الأشموني
 ٧٣٥/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٧٧/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ١١٨ ، وشرح المفصل
 ١٤/١ ، ٧/٦ ، ولسان العرب (عجن) يروي هكذا :

فأصبحت كنتيأ وهيجت عاجنأ
 وشر نخصال المرء كنت وعاجن
 وهو فيه منسوب لجرير
 وفي أ : عاجز بدل من عاجن في الشطرين .

بَابُ التَّاءِ اللَّاحِقَةِ الْأَسْمِ لِلتَّأْنِيثِ

وهي تأتي على تسعة أضرب :

الأول : دخولها فارقةً بين [نعت] (١) المذكر والمؤنث ؛ نحو : ضارب ، وضاربة .

الثاني : دخولها فارقةً بين المذكر والمؤنث في الأسماء التي ليست بصفات ؛ نحو : امرئ ، وامرأة ، ورَجُل ، ورَجُلَة ، وغُلام ، وغُلامَة .

الثالث : دخولها فارقةً بين الجنس والواحد منه ؛ نحو : تمرة ، وتمر ، وشعرة ، وشعر (٢) .

الرابع : دخولها غير فارقة : بل لتأنيث اللفظ ، نحو : بَلْدَة ، ومدينة ، أو لتأكيد معنى التأنيث نحو : نعجة وناقاة .

الخامس : دخولها للمبالغة نحو : غُلامَة ، ونشابة .

السادس : اللاحقة للجمع الذي على حَدٍّ ؛ فاعل ، وهي على أربعة أنحاء :

إما للدلالة على العجمة والنسب ، نحو سباحة ، واحدهم : سَبَّاحِي .

أو على العجمة وحدها ؛ نحو : مَوَارِجَة .

أو على النسب وحده ؛ نحو : أشاجِفة ، ومَهالبة .

أو عوضًا من ياء محذوفة ؛ نحو : مَرَازِبة (٣) وجمَّاجِحة .

لا تحذف التاء ، إلا أن تزيد الياء ، فتقول : [مَرَازِيبُ] جمَّاجِيح .

السابع : دخولها لتأنيث الجمع ؛ نحو : جِجَارَة ، وغُثومَة .

الثامن : لحاقها الاسم المضاف إلى ياء المتكلم في النداء عوضًا من الياء ؛ وذلك

في : أب ، وأم ، فتقول : يا أبة ، ويا أمة ، تريد : يا أبي ، ويا أمي .

التاسع : لحاقها الجمع فرقًا بينه وبين المفرد ، ولم تجئ إلا قليلًا ؛ نحو : كماء

[للجمع] ، وكنم للواحد ، وبغال للجمع ، وبغال للواحد .

• • •

(١) سقط في ط .

(٢) في أ : وشعيرة وشعير .

(٣) في أ : فرازنة .

بَابُ نُونِي التَّوَكِيدِ : / الشَّدِيدَةِ وَالخَفِيفَةِ

ولا تُلْحَقَانِ إِلَّا الْأَفْعَالَ غَيْرَ الْمَاضِيَةِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَلْحَقَا (١) بِ : هَلُمَّ ، فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، لِأَنَّهَا اسْمُ فِعْلٍ وَلِحَقَّتَاهَا فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ، لِأَنَّهَا فِعْلٌ (٢) ضَمَّ إِلَيْهِ (٣) «هَاءٌ» الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ وَحُذِفَتِ الْأَلْفُ لِكثْرَةِ الْأَسْتِعْمَالِ ، وَلِذَلِكَ اتَّصَلَ بِهَا فِي لُغَتِهِمْ ضَمَائِرُ الرَّفْعِ ، كَمَا تَتَّصَلُ بِ «رُدٌّ» وَبَابِهِ .

وَمَعْنَاهُمَا التَّوَكِيدُ ، وَالشَّدِيدَةُ أَكْثَرُ تَأْكِيدًا (٤) ، وَلَا تَلْحَقَانِ الْفِعْلَ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ لَا تَتَعَدَّى بِأَبَا ، وَهِيَ (٥) : الْأَمْرُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالِاسْتِفْهَامُ ، وَالْعَرَضُ ، وَالتَّحْضِيضُ ، وَالذُّعَاءُ ، وَالْجَزَاءُ ، إِذَا وَقَعَتْ مَا بَيْنَ أَدَاةِ الشَّرْطِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ النُّونُ ، وَالْفِعْلَ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَامُ الْقَسَمِ ، إِلَّا أَنْهُمَا يَتَزَمَّانِ فِي الْقَسَمِ ، وَلَا يَتَزَمَّانِ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ .

فهذه جملة أما يَكِينها في فصيح الكلام .

وقد تُلْحَقَانِ - أَيْضًا - الْفِعْلَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ رُبَّمَا ، وَكَثُرَ مَا ، وَقَلُّمَا ، أَوْ زَهَدَتْ قَبْلَهُ مَا ، قَالُوا : «بِجَهْدِ مَا تَبْلُغُنَّ» ، وَ «بِأَلْمِ مَا تُخْتَنِنَنَّ» (٦) وَقَوْلُهُ [مِنَ الطَّوِيلِ] :

(١) فِي ط : تَلْحَقَهَا .

(٢) م : بَابُ نُونِي التَّوَكِيدِ الشَّدِيدَةِ وَالخَفِيفَةِ

قَوْلِي : «وَلِحَقَّتَاهَا فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ» لِأَنَّهَا فِعْلٌ ، مِثَالُ ذَلِكَ : هَلُمَّ فِي الْأَمْرِ لِلوَاحِدِ ، وَهَلُمَّ فِي الْأَمْرِ لِلوَاحِدَةِ وَهَلُمَّانِ فِي الْأَمْرِ لِلثَّانِيَيْنِ ، وَهَلُمَّ فِي الْأَمْرِ لِمَجْمَعَةِ الْمَذْكُورِينَ ، وَقَلُّمَانِ فِي الْأَمْرِ لِمَجْمَعَةِ الْمُؤَنَّثِ . أ هـ .

(٣) فِي ط : إِلَيْهَا .

(٤) فِي أ : تَوَكِيدًا .

(٥) م : وَقَوْلِي : «وَلَا تَلْحَقَانِ الْفِعْلَ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ لَا تَتَعَدَّى بِأَبَا ...» إِلَى آخِرِهِ ، مِثَالُ إِحْقَانِهِمَا فِي الْأَمْرِ : اضْرِبْ ، وَاضْرِبْ ، وَمِثَالُهُ فِي النَّهْيِ : لَا تَضْرِبْ ، وَلَا تَضْرِبْ ، وَمِثَالُهُ فِي الْاسْتِفْهَامِ : هَلْ تَضْرِبْ ؟ وَهَلْ تَضْرِبْ ؟ وَمِثَالُهُ فِي الْعَرَضِ : أَلَا تَنْزِلْ وَأَلَا تَنْزِلْ ، وَمِثَالُهُ فِي التَّحْضِيضِ : هَلَا تَضْرِبْ زَيْدًا ، وَهَلَا تَضْرِبْ زَيْدًا ، وَمِثَالُهُ فِي الدُّعَاءِ : اِرْحَمْنِ زَيْدًا ، وَارْحَمْنِ زَيْدًا ، وَمِثَالُهُ فِي الْجَزَاءِ إِذَا وَقَعَتْ مَا بَيْنَ أَدَاةِ الشَّرْطِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ النُّونُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّمَا تَخَافُكَ مِنْ قَوْمٍ خِثَانَةٌ... ﴾ [الأنفال: ٥٨] . أ هـ .

(٦) فِي ط : مَا بِأَلْمِ تُخْتَنِنَنَّ .

٢٨٨- وفى عِصَّةٍ مَا يُنْبِتُنَّ شَكِيرَتَهَا (١)

و « بعين ما أريتك » .

وقد تلحقان - أيضًا - فى الشعر الفعل فى الجزاء ، بغير ما ، والفعل المنفى بلم ،

والموجب نحو قوله [من الكامل] :

٢٨٩- مَنْ يُلَقِّقُنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَيِّبٍ أَتَدَا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافٍ (٢)

ونحو قول الآخر [من الرجز] :

٢٩٠- يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَالَمٌ يَهْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا (٣)

(١) عجز بيت وصلره :

إذا مات منهم مئت شرق ائمة

ويروى «ومن» بدلًا من «ولى»

والشاهد فيه أن زيادة «ما» للتوكيد بمنزلة اللام ، ولذا جاز توكيده بالنون .

ينظر أوضح المسالك ١٠٣/٤ ، وخزانة الأدب ٢٢/٤ ، ٢٨١/٦ ، ٢٢١/١١ ، ٤٠٣ ،

وشرح الأشموني ٤٩٧/٢ ، وشرح التصريح ٢٠٥/٢ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص

١٦٤٣ ، وشرح شواهد المغنى ٧٦١/٢ ، والكتاب ٥١٧/٣ ، ولسان العرب (شكر)

(عضة) ، ومغنى اللبيب ص ٣٤٠/٢ .

(٢) البيت : لبنت مرة بن عاهان ، ونسب لبنت أبي الحصين .

والشاهد فيه قوله : من يُلَقِّقُنْ حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة الشرط من بالنون

الخفيفة من غير أن تتقدم على المضارع ما الزائدة المؤكدة للشرط ، وهذا من الضرورات

الشعرية .

ينظر : البيت لبنت مرة بن عاهان فى خزانة الأدب ٣٨٧/١١ ، ٣٩٩ ، والدرر ١٦٣/٥ ،

ولبنت أبي الحصين فى شرح أبيات سيبويه ٢٦٢/٢ ، وهلا نسبة فى أوضح المسالك ١٠٧/٤ ،

وشرح الأشموني ٥٠٠/٢ ، وشرح التصريح ٢٠٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٥٤٧ ، والكتاب

٥١٦/٣ ، والمقتضب ١٤/٣ ، والمقاصد النحوية ٣٣٠/٤ ، وجمع الهوامع ٧٩/٢ .

(٣) اختلف فى نسبة البيت إلى العجاج ، أو لأبي حيان الفقعسي ، أو لمساور العيسى ، أو للديري

أو لعبد بنى عيس .

والشاهد فيه : قوله : « مالم يعلما » يريد « مالم يعلمن » فأكد المضارع بنون التوكيد وهو

منفى بلم .

ينظر : البيت للعجاج فى ملحق ديوانه ٣٣١/٢ ، وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور

العيسى أو للديري أو لعبد بنى عيس فى خزانة الأدب ٤٠٩/١١ ، ٤١١ ، وشرح شواهد

المغنى ٩٧٣/٢ ، والمقاصد النحوية ٨٠/٤ ، ولمساور العيسى أو للعجاج فى الدرر ١٥٨/٥ ،

ولأبي حيان الفقعسي فى شرح التصريح ٢٠٥/٢ ، والمقاصد النحوية ٣٢٩/٤ ، وللديري =

وقول الآخر [من المديد] :

٢٩١- رَجِمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ نَوْبِي شَمَالَاتٍ (١)

فأما قولهم : « أقسمتُ لما (٢) تفعلن » فسوغ إدخال النون أن الموضع طلبت ، فصار

بمنزلة قولك : لا تفعلن (٣) .

والفعل الذى تلحقه إحدى التونين : إما أن يكون صحيح اللام أو معتلها .

= في شرح أبيات سيويه ٢/٢٦٦ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٤٠٩ ، وأوضح المسالك ٤/١٠٦ ، وجزارة الأدب ٨/٣٨٨ ، ٤٥١ ، ووصف المباني ٢٢٩ ، ٣٣٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٧٩ ، وشرح الأشموني ٢/٤٩٨ ، وشرح ابن عقيل ٥٤٦ ، وشرح المفصل ٩/٤٢ ، والكتاب ٣/٥١٦ ، ولسان العرب (شيخ) (خشى) ، (صمي) (الألف اللينة) ، ومجالس ثعلب ص ٦٢٠ ، ونوادير أبي زيد ص ١٣٢ ، وجمع الهوامع ٢/٧٨ ، وتهذيب اللغة ١٥/٦٦٤ ، وتاج العروس (خشى) ، (صمي) .

(١) البيت لحرمة الأبرش .

و (أوفيت) على الشيء : أشرفت عليه ، ففي بمعنى على ، ويجوز أن تكون بمعناها على تقدير أوفيت على مكان عال في جبل . وقال ابن الأعرابي : يقال أوفيت رأس الجبل . والعلم بفتحين : الجبل . والشمال ، بالفتح ويجوز الكسر بقلّة ، وهي الرّيح التي تهبّ من ناحية القطب . ولها لغات : شمل بسكون الميم وفتحها ، وشمال بالهمز كجعفر ، وقد يشدّد لامه ، وشأمل مقلوب منه ، وشيمل كصيفل ، وشؤمل كجوهر ، وشئول كصبور ، وشميل كأمير . وجمع الأوّل شمالات وبه أنشده الجوهري . ويجمع على شمائل أيضًا بخلاف القياس .

وفي البيت شاهدان : أولهما قوله : رَجِمَا أَوْفَيْتُ حَيْثُ كُنْتُ مَا رُبَّ عَنْ عَمَلِ الْجُرِّ ، فدخلت على الجملة الفعلية ، وثانيهما قوله : تَرْفَعُنْ حَيْثُ أَكَّدَ الْفِعْلُ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ بَعْدَ مَا الْمَسْبُوقَةُ « رُبَّ » ، وهذا نادر .

ينظر : الأزهية ص ٩٤ ، ٢٦٥ ، والأخاني ١٥/٢٥٧ ، وجزارة الأدب ١١/٤٠٤ ، والدرر ٤/٢٠٤ ، وشرح أبيات سيويه ٢/٢٨١ ، وشرح التصريح ٢/٢٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩ ، وشرح شواهد المغني ص ٣٩٣ ، والكتاب ٣/٥١٨ ، لسان العرب (شيخ) ، (شمل) ، والمقاصد النحوية ٣/٣٤٤ ، ٤/٣٢٨ ، ونوادير أبي زيد ص ٢١٠ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٩٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، وأوضح المسالك ٣/٧٠ ، والدرر ٥/١٦٢ ، ووصف المباني ص ٣٣٥ ، وشرح الأشموني ٢/٢٩٩ ، وشرح التصريح ٢/٢٠٦ ، وشرح المفصل ٩/٤٠ ، وكتاب اللامات ص ١١١ ، ومغني اللبيب ص ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ ، والمقتضب ٣/١٥ ، وجمع الهوامع ٢/٣٨ ، ٧٨ .

(٢) في ط : لما لم .

(٣) في ط : تفعلن .

فإن كان صحيحًا ، فإن اتصل بالفعل ضمير جماعة المذكورين العاقلين ، أو ضمير ما أجرى مجراهم ، أو علامتهم ، حذف الضمير أو العلامة ؛ لالتقاء الساكنين ، وأبقيت ما قبل النون مضمومًا ؛ لتدل على المهدوف فتقول : اضْرِبْهُنَّ ، وَقَوْمُنَّ ، وَالزَّيْدُونَ هَلْ يَقُومُنَّ ؟ وهل يَقُومُنَّ الزَّيْدُونَ ؟ بضم الميم فى لغة من قال : « أَكَلُونِي التَّرَاغِيثُ » .

وإن اتصل به ضمير الواحدة المخاطبة ألحقت إحدى النونين / وحذفت الضمير لالتقاء الساكنين ، وأبقيت ما قبل النون مكسورًا ؛ ليدل على المهدوف ؛ فتقول : اضْرِبِيْنِ ، وَهَلْ تَضْرِبِيْنِ ؟ وهل تَقُومِيْنِ ؟ وَقَوْمِيْنِ .

٨٦ ب

وإن اتصل به ضمير الاثنين أو نون جماعة المؤنث ، لم تلحقه إلا الشديدة ، فالذى اتصل به ضمير الاثنين أو علامتهما إذا لحقته الشديدة ، ثبتت الألف ، فتقول : هل تَضْرِبَانِ (١) ؟ ؛ لأنك لو حذفتها ، لالتبس بفعل الواحد .

والذى اتصل به نون جماعة المؤنث إذا لحقته الشديدة فرق بينها وبين نون جماعة المؤنث بالألف ؛ كراهة اجتماع الأمثال ؛ فتقول : هل تَضْرِبَانِ .

وأما لم تدخل الحفيفة فى هذين الموضعين ؛ لأن الألف لا يجمع بينها وبين ساكن ، إلا أن يكون مدغمًا نحر : ذائبة .

وإن لم يتصل به شيء مما ذكر ، ألحقت أى النونين شئت (٢) نحو : اضْرِبِيْنِ ، وَهَلْ تَضْرِبِيْنِ ؟ ، وَلَا تَقُومِيْنِ ، وَهَلْ تَقُومِيْنِ ؟ .

وإن كان معتلًا ، فإن اتصل به شيء مما تقدم ، كان حكمه فى إلحاق إحدى النونين حكم الصحيح (٣) اللام ، إلا أن تكون الياء التى هى ضمير الواحدة المخاطبة أو الواو التى هى ضمير أو علامة مفتوحًا ما قبلها ، فإنك إذا ألحقت إحدى النونين ، لم

(١) زاد فى أ : الزيدان .

(٢) فى ط زيادة : ما قبلها .

(٣) م : وقولى : « وإن كان معتلاً ، فإن اتصل به شيء مما تقدم ، كان حكمه فى إلحاق إحدى النونين حكم الصحيح » مثال ذلك قولك فى : اِزْمِ ، وَاهْزِ ، وَازْمِيَا ، وَاهْزُوا ، وَازْمُوا ، وَاهْزُوا ، وَازْمِي ، وَاهْزِي ، وَاهْزُونِ : اِزْمِيَنَّ ، وَاهْزُونَنَّ ، وَاهْزُونَنَّ ، وَاهْزُونَنَّ ، وَاهْزُونَنَّ ، وَاهْزُونَنَّ ، وَاهْزُونَنَّ .

تمحذفهما (١) ، بل تكسر الياء ، وتضم الواو ؛ فتقول : اخشِينِ ، واخشَوْنُ .
 وإن لم يتصل به شيء مما ذكر ، فإن كان آخره ألفاً ، قلبتها ياء وفتحتها ، وإن كان
 آخره ياء أو واواً ، فتحتهما ، فتقول : لتخشِينِ ، ولترمِينِ ، ولتغزَوْنُ .
 وإن كان محذوف الآخر ، رددت إليه المحذوف ؛ فتقول : ارمِينِ ، واخشِينِ ،
 واغزَوْنُ .

وبعضُ بنى فزارة يَحذِفُونَ الياء مما آخره ياء ، ولا يردونها فيما حذف منه ،
 ويلحقون إحدى النونين ، ويقون ما قبلها مكسوراً ؛ فيقولون : ازمِنِ ، ولتزمِنِ ، وعلى
 ذلك قوله [من البسيط] :

٢٩٢- وَابْكِنُ عَيْشًا تَوَلَّى بَعْدَ جَدِّيهِ طَابَتْ أَصَائِلُهُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ (٢)

وقول الآخر [من الطويل] :

٢٩٣- إِذَا هُوَ آلَى قَالَ بِأَلِيهِ حَلْفَةٌ لَتُغْنِيَنَّ عَنِّي ذَا إِنَاءِكَ أَجْمَعًا (٣)

* * *

(١) في ط : تمحذفها .

(٢) البيت بلا نسبة في : خزنة الأدب ٤٣٥/١١ ، والدرر ١٧٠/٥ ، وشرح شواهد المغني ٢/٥٦١ ، ولسان العرب (لوم) ومغني اللبيب ٢١١/١ ، وجمع الهوامع ٧٩/٢ .
 الشاهد فيه قوله : وابكن حيث حذف الياء لأنها بعد كسرة وذلك على لغة بنى فزارة
 والأصل ابكين .

(٣) البيت : لخرثة بن عناب .
 الشاهد فيه : قوله : « لَتُغْنِيَنَّ » والأصل « لغنين » فحذف الياء لأنها بعد كسرة على لغة بنى
 فزارة .

والبيت - أيضًا - شاهد على أن جواب القسم يفتح بلام كي .
 ينظر : خزنة الأدب ٤٣٤/١١ ، ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، والدرر ٢١٧/٤ ،
 ومجالس ثعلب ص ٦٠٦ ، والمقاصد النحوية ٣٥٤/١ ، وبلا نسبة في تخلص الشواهد
 ص ١٠٧ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٥٩ ، وشرح شواهد المغني ٥٥٩/٢ ،
 ٨٣٠ ، وشرح المفصل ٨/٣ ، ومغني اللبيب ٢١٠/١ ، وجمع الهوامع .

ذِكْرُ الْأَحْكَامِ التَّصْرِيفِيَّةِ

التَّصْرِيفُ ينقسم قسمين :

١٨٧ أَحَدُهُمَا / : جعل حروف الكلمة عَلَى صِيغٍ مختلفة لضروب من المعانى ؛ نحو : ضَرَبَ ، وَضَارَبَ ، وَتَضَارَبَ ، وَاضْطَرَبَ .

فالكلمة التى هى « ضَرَبَ » مؤتلفة من : ضاد وراء وباء ، وقد بُيِّت منها هذه الأبنية لمعانٍ مختلفة .

وهذا النوع منحصرٌ فى التصغير والتكسير والمصادر وأفعالها التى تجرى عليها ، وسائر ما اشتق منها بقياسٍ من اسم فاعل أو مفعول أو اسم الزمان أو المكان أو المصدِر أو اسم الآلة التى اشتق اسمها منه ، والمقصود والممدود المقيسين .

وينبغى أن تُبيِّنَ فى هذا النوع حروف الزيادة والأدلة التى يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصلاتها ؛ فإن أكثر ما ذكر بنى على معرفة ذلك .

والآخر : تغير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغير دالاً على معنى طارئ على الكلمة ؛ نحو تَغْيِيرِهِمْ : قَوْلَ إِلَى : قَالَ .

ألا ترى أنهم لم يجعلوا ذلك دليلاً على معنى خلاف المعنى الذى كان يُعطيه قول الذى هو الأصل .

وهذا النوع مُنْخَصِرٌ فى : الإدغام والنقص كجدة ، والقَلْبُ ، وأعنى بذلك : [صيرورة بعض حروف العلة إلى بعض] ^(١) ، كقال فى : قَوْلَ .

والإبدال ، وأعنى بذلك : جعل حرف صحيح مكان حرف علة ، أو حرف علة مكان حرف صحيح ؛ كثخمة فى : وُخْمَةٌ ، وديثار فى : دُثَارٌ ، أو جعل حرف صحيح مكان حرف صحيح من غير موجب لذلك ؛ كجذف فى : جدث أو جعل حرف صحيح مكان حرف صحيح بجانبه فى الصفة ، وبفارقة ^(٢) فى المخرج ؛ لموجب كـ « شِباء » فى « شِباء » .

(١) بدل ما بين المعكوفين فى أ : جعل حرف علة مكان حرف علة .

(٢) فى أ : بفاربه .

والنقل ؛ كَنَقَلَ عَيْنَ شَاكٍ ، إلى محل اللام ؛ وكنقل حركة العين إلى الفاء في نحو : قُلْتُ ، وَهَيْت .

وينبغي أن يُبين في هذا النوع حروف البدل ، والقَلْب ، والأماكن التي تُبدل فيها وتقلب والحروف التي تُحذف ، وأين يجوز نقل الحركة والحرف ، وأين لا يجوز ذلك . فإذا بيّنا جميع ما ذُكر في هذين النوعين ، فقد أثبتنا على جملة التصريف .

• • •

ذِكْرُ النَّوعِ الْأَوَّلِ مِنَ التَّصْرِيفِ /

بَابُ التَّصْغِيرِ

التصغيرُ يأتي على خمسة معانٍ :

أحدها : تحقير شأن الشيء ؛ نحو : زُبَيْد .

والثاني : تقليل ذاته ؛ نحو قولك : بُغَيْل ؛ ومن هذا النحو قولهم : ذُوْهَيْبَة ، في

المؤنث لدقتها وخفائها ، وقول أوس ^(١) [من الطويل] :

٢٩٤ - فَوَيْقَ مَجْبِيلٍ شَامِخٍ لَنْ تَنَالَهُ بِمَنْتِيهِ حَتَّى تَكِلُ وَتَفْتَلَا ^(٢)

يريد : أنه صَغُبُ المرتقى ؛ لكونه صغيرًا شامخًا ؛ إذ لو كان عظيمًا ، لَأَسْمَعْتَ

طُرُقَهُ وسهل على سالكه .

والثالث : تقليل عدده ؛ نحو قولك : ذُرَيْهَمَات .

والرابع : تقريب الزمان ؛ نحو قُبَيْلِ العصر .

والخامس : تقريب المنزلة ؛ نحو قولك : أَخِي ، وَصَدِيقِي ، إنما تُرِيدُ تقريب منزلة

أخيك وصديقك مِنْ نَفْسِكَ ومن هذا النوع قوله [من الوافر] :

٢٩٥ - أَحَارٍ تَرَى بُرَيْقًا هَبُّ وَهْنَا

فصغر البرق تقريبًا له من نفسه ؛ لأنه عنده محبوب ، إِمَّا لِإِتْيَانِهِ إِثْرَ جَذْبٍ ، أَوْ لِأَنَّهُ

لَا حَ مِنْ أَفْقٍ مَحْبُوبَةٍ ، وَلَمْ يَرِدْ تَحْقِيرُهُ ؛ لِقَوْلِهِ بَعْدُ :

٢٩٦ - كَنَارٍ مَجْجُوسٍ تَسْتَعِيرُ اسْتِغَارًا ^(٣)

(١) في ط زيادة : أيضًا .

(٢) الشاهد فيه : قوله جميل حيث جاء التصغير مفيدًا التعميم ويرى ابن عصفور أن التصغير هنا

يفيد : تقليل الذات ؛ لأن الجبل لو كان عظيمًا لَأَسْمَعْتَ طرقة وسهل على سالكه .

ينظر : ديوانه ص ٨٧ ، وسط اللاكبي ص ٤٩٢ ، وشرح شواهد الشالية ص ٨٥ ، وشرح

شواهد المغني ٣٩٩/١ ، ولسان العرب (قلزم) ، والمعاني الكبير ص ٨٥٩ ، وبلا نسبة في

شرح الأشموني ٧٠٦/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٩٢/١ ، وشرح المفصل ١١٤/٥ ،

ومغني اللبيب ١٣٥/١ .

(٣) البيت : تَمْلَطُ (صدره لامرئ القيس وعجزه للتوهم المشكري) .

ولم البيت ثلاثة شواهد :

ولا يُصغَّر اسمٌ من الأسماء إلا بالياء ، فأما قولهم : دَوَابٌ وشَوَابَةٌ ، في تصغير ذَابَةٌ ، وشَابَةٌ ، فعلى إبدال الألف من الياء ، والأصلُ : شَوَيْتُ ، ودَوَيْتُ .

وأما قول الراعي ^(١) [من الكامل] :

٢٩٧- هَذَا هِدْ كَسَرَ الرَّمَاءُ جَنَاحَهُ يَدْعُو بِقَارِعَةِ الطَّرِيقِ هَدِيدًا ^(٢)

فإنما عني بهَذَا هِدْ : حمامًا كثير الهداهد ؛ كما قالوا :

جلاجل للكثير الجلاجل .

يقال : هَذَا الحَمَامُ هَذَّهْدَةٌ إذا رَدَّدَ الصوت .

وأكثر ما ذهب إليه بعضُ الناس من أنه تصغير هَذَا ليس بصحيح .

الأول : - وهو المقصود هنا - قوله : « برهقًا » تصغير « برق » والتصغير فيه يفيد تقريب المنزلة .

الثاني : قوله : « حار » ترخيم « حارث » .

الثالث : قوله : « تجوس » حيث ترك صرفه على معنى القبيلة ، وهو الأكثر ، ويجوز صرفه ،

ولكنه قليل .

ينظر : ديوان امرئ القيس ص ١٤٧ ، ولسان العرب (مجس) ، ولامرئ القيس في شرح

شواهد الإيضاح ص ٤٢٨ ، والكتاب ٢٥٤/٣ ، وبلا نسبة في لسان العرب (مجس) ، وما

ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٠ .

(١) عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النعميري ، أبو جندل : شاعر من فحول المحدثين كان من

جيلة قومه . ولقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل ، عاصر جريرًا والفرزدق . وكان يفضل

الفرزدق ، فهجاء جرير هجاء مرًا وهو من أصحاب الملحمة .

ينظر : الأعلام (٤/١٨٨) ، الأغاني (٢٠/١٦٨) ، خزانة البغدادي (١/٥٤) . والشعر

والشعر (١٥٦) .

(٢) الهديل المراد به هنا صوت الهدهد .

الشاهد أن هَذَا تصغير هدمد بقلب ياء التصغير ألفًا : وقال اللحياني : قال الكسائي :

إنما أراد الراعي في شعره « هَذَا هَادِدٌ » تصغير هدمد فأنكر الأصمعي ذلك قال : ولا أعرفه

تصغيرًا .

قال ابن بري : وهذا تصغير هدمد أبدلت من يائه ألف قال ومثله ذَوَائَةٌ حكاه أبو عمرو

ولم يعرف لهما ثالث .

ينظر ديوانه ص ٢٣٨ ، ولسان العرب (هدد) ، (هدل) ، والتنبية والإيضاح ٦٢/٢ ،

وجمهرة اللغة ص ١٩٤ ، ١٢١١ ، وتهذيب اللغة ٣٥٣/٥ ، ٣٥٤ ، وكتاب العين ٣٤٧/٣

ومجمل اللغة ٤٤٧/٤ ، وتاج العروس (هدد) ، (هدل) ، والمخصص ١٣٤/٨ ، والحيوان ٣/

٢٤٣ ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٨٣ . وراجع المزيد من مصادر البيت في ديوانه ص

٢٣٨ - ٢٣٩ ، البحر المحيط (٧/٥١) ، معجم البلدان (٣/٢٨٥) ، المعاني الكبير (١/٢٩٧) .

والأسماء كلها تصغر ، إلا الأسماء المتوغلة في البناء ، وهي التي لم تعرب قط (١) ،
 ما عدا أسماء الإشارة ، والذي ، والتي من الموصولات وتثنيتهما وجمعهما ، وأيا ،
 وأمس ، وغذا ، وأول من أمس ، والبارحة [وأسماء أيام الأسبوع ، وأسماء شهور
 السنة] (٢) وعند ، ومع ، وغير ، وحشيتك ، وسواك ، والأسماء المختصة بالنفى ؛
 نحو : أحد ، وعرب ، وما يراد به التكثير نحو : « بالليل والنهار » وشكلا (٣) ،
 والأسماء الواقعة على ما يجب تعظيمه شرعا (٤) ، والأسماء العاملة عمل الفعل ؛
 [كاسم الفاعل] (٥) ؛ لشبهها به .

والأسماء المصغرة (٦) ، وأما الأفعال / والحروف ، فلا يحقر منها شيء إلا فعل
 التعجب (٧) ، فإنه حقر لشبهه بالاسم ، والمراد بالتحقير من جهة المعنى المتعجب من وصفه .
 والاسم الذي تريد تصغيره إن كان مركبا من اسمين أو من اسم وصوت ، صغر

١٨٨

(١) م : باب التصغير
 قولى : « والأسماء كلها تصغر إلا الأسماء المتوغلة في البناء ، وهي التي لم تعرب قط ؛
 مثال ذلك : من وما وأين ومتى . أ ه .

(٢) سقط في أ .

(٣) زاد في أ : وأسماء أيام الأسبوع وأسماء شهور السنة .

(٤) م : وقولى : « والأسماء الواقعة على ما يجب تعظيمه شرعا ، أعنى بذلك : أسماء البارئ

سبحانه ، وأسماء الأنبياء - صلوات الله عليهم أجمعين - وما جرى مجرى ذلك ، وإنما لم

يجز تصغير ذلك ؛ لأنه نقص لا يصدر إلا عن كافر أو جاهل لما يلزم عنه ، قال المبرد : بلغنى

أن ابن قتيبة قال : « مهيمنا » تصغير مؤمن ، والهاء بدل من الهمزة ؛ فوجهت إليه أن اتق

الله ؛ فإن هذا يوجب الكفر على من تعمده ، وإنما هو مثل مسيطر .

فإن قيل : إنما يلزم الكفر متعمده على مذهبكم لإنكار تصغير التعظيم ، وأما على مذهب

من يجيز ذلك فلا .

فالجواب : أن تصغير التعظيم لم يثبت من كلامهم ، ويتقيد أن ذلك ثابت فى كلامهم

فإنبنى ألا يقدم على ذلك ، لما فيه من الإيهام . أ ه .

(٥) سقط في أ .

(٦) م : وقولى : « والأسماء المصغرة » مثل : كميث . أ ه .

(٧) م : وقولى : « وأما الأفعال والحروف ، فلا يحقر منها شيء إلا فعل التعجب » مثال ذلك قوله

[من البسيط] :

يأما أميلع غزلائا شذن لنا
 من قوليكن الضال والشمر

[ينظر البيت للمجنون فى ديوانه ص ١٣٠ ، وله أو للرجى أو لهدوى اسمه كامل =

الصدر منه ، على قياس تصغيره ، لو لم يكن مركبًا ، فتقول في تصغير : « بعلبك » :
 بُعَيْلَبَكَ ، وفي تصغير عمروئيه : عُمَيْرُويه ، وإن كان مضافًا ، فإن كان علمًا « كعبد
 مناف » ، أو جاريًا مجراه كَأَيِّ بَكْرِ ، وسعيد كرز ، صغرت المضاف على قياس
 تصغيره ، لو لم يكن مضافًا ، ولم يجز تصغير المضاف إليه ، وإن لم يكن علمًا ولا
 جاريًا مجراه ؛ كفلام خالد فإن أردت تصغيرهما ، أو تصغير أحدهما ، جاز ذلك ،
 ويكون تصغير كل واحد منهما على قياس تصغيره قَبْلَ الإضافة .

وإن كان غير مركب ولا مضاف :

فإما أن يكون مفردًا ، أو مثني ، أو جمع سلامة ، أو جمع تكسير ، أو اسم
 جنس ، أو اسم جمع .

فإن كان اسم جنس ، أو اسم جمع ، صغرت على قياس نظائره من المفردات ؛ فتقول
 في تصغير : قَوْم ، وقَوْم ، وقَوْمِيم ، وقَوْمِيَر .

وإن كان جمع تكسير : فإن القليل منه يصغر على قياس نظيره من المفردات ؛
 فتقول في تصغير أفلس : أفَيْلس ، وفي تصغير غلثة : غُلَيْثمة ، وفي تصغير أرغفة :
 أَرْغَيْفة .

إلا ما كان على وزن أفعال ، فإنه خالف تصغيره قياس تصغير نظائره من المفردات
 في بقاء الألف فيه ، وقلبها في المفرد ؛ فتقول في : أجمال ، أجمَئال ، وفي إجمال ،
 مصدر أجمَل ، أجمَيْل .

وأما الكثير : فإن كان له جمع قلة ، رُدَّ إليه في التصغير ؛ فتقول في تصغير :
 فثيان ، وعنوق ، وقُلوس : قُتَيْة وأعَيْتق ، وأفَيْلس ، وإن شئت حَقَرْت الواحد وجمعته

اللقنى أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب ١ / ٩٣ ، ٩٦ ، ٩٧ ، والدرر
 ٢٣٤ / ١ ولكامل اللقى أو للعرجى في شرح شواهد المبنى ٢ / ٩٦٢ ، وللعرجى في المقاصد
 النحوية ١ / ٤١٦ ، ٣ / ٦٤٣ ، وصدره لعلى بن أحمد العربي في لسان العرب (شدن) ،
 ولعلى بن محمد العربي في خزانة الأدب ١ / ٩٨ ، ولعلى بن محمد المغربي في خزانة الأدب
 ٩ / ٣٦٣ ، ٥ / ٢٣٣ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١١٥ ، والإنصاف ١ / ١٢٧ ، وخزانة
 الأدب ١ / ٢٣٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٦٦ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١ / ١٩٠ ، وشرح
 المفصل ٥ / ١٣٥ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٦٨٢ ، ومع الهوامع ١ / ٧٦ ، ٢ / ١٩١ . أ هـ .

بالواو والنون ، إن كان مذكراً عاقلاً ، وبالألف والتاء ، إن كان مؤنثاً أو غير عاقل ، فتقول في تصغير : فتيان ، وعُثُوق ، وفُلُوس : فتيون ، وعُثَيْقَات ، وفُلَيْسَات .
 وإن لم يكن جمع قلة صغرت الواحد ، ثم جمعتها على ما ذكر (١) ؛ فتقول في تصغير رجال ، وحمر جمع أخمر : رُجَيْلُونَ ، وأَحْمِيرُونَ ، وفي تصغير دراهم ، وحمر جمع حمراء : دُرَيْهَمَات ، وحَمِيرَاوَات .

٨٨ ب وإن كان له جمع قلة ولا واحد له ، حُفِرَتْ واحده الذى / يقتضيه القياس ، ثم جمعتها على ما ذكر ؛ تقول في تصغير عباديد : عُبَيْدِيدُونَ ؛ لأنه إنما يكون جمع عباد ، أو عبدود ، وكيف كان ، فهذا تحقيره .

فأما قولهم : أَصِيلَان ، فى أَصِيلَان جمع أصيل ، فشاذاً ؛ لأنه جمع كثرة ، وبعضهم يقول : أَصِلَال ؛ فيبدل من النون لاماً .

وكان الذى سهل ذلك : أنه ليس بجمع حقيقى ؛ لأنهم يقولونه فى معنى أصيل ، لكن جمعوه لما جعلوا كل جزء من الأصيل أصيلاً مجازاً .

وإن كان مثنى أو [مجموعاً] (٢) جمع سلامة ، لم تعد بعلامتى التثنية والجمع ، وصغرت كما كنت تصغر قبل لحاقهما ؛ فتقول فى تصغير : « بَكْرَيْن ، وبكْرَيْن ، وهِنْدَات » : « بُكَيْرَيْن ، وبكَيْرَيْن ، وهِنْدَات » .

وإن كان مفرداً ، فأما أن يكون معرفاً أو مبنياً : فالمعرب إن كان على حرفين ، ضمنت أوله ، وفتحت ثانيه ، وألحقت بآء التصغير ثالثة ، ولا بد من رد المحذوف .

فإن كان مؤنثاً ، ألحقت التاء ، وإن كان مذكراً ، لم تلحقها إياه ؛ فتقول فى تصغير يد : يُدَيْةٌ ، وفى تصغير دم : دُمَى ، ترد إليهما المحذوف ، وهو الياء وتدغم بآء التصغير فيهما ، وفى تصغير أخ : أَخَى ، ترد إليه المحذوف ، وهو الواو ، ثم قلبها ياءً لإدغام بآء التصغير فيها ، وفى تصغير فم : فُؤَهْ ، فتحذف الميم وترد إليه ما أبدلت منه ، وهو الواو ، وما حذف منه ، وهو الهاء ؛ بدليل قولهم : أَفْوَاه .

(١) م : وقولى : وإن لم يكن له جمع قلة ، صغرت الواحد ، ثم جمعتها على ما ذكر ، مثال ذلك قولك فى تصغير دراهم : درهيمات ، وفى تصغير جعفر : جعفرون . أهـ .

(٢) سقط فى ط .

وفى تصغير : سه : سُتَيْهَة ، فترد إليه ^(١) المحذوف ، وهو التاء ؛ بدليل قولهم فى الجمع : أَسْتَاه .

وفى تصغير عِدَّة : وُعَيْدَة ، وإن شئت : أُعَيْدَة ؛ فتقلب الواو همزة لانضمامها . وإذا سُمِّيَتْ بما هو فى الأصل على حرفين ، الثانى منهما حرف صحيح ، حكمت له بحكم ما حُدِّفَتْ لامه من الأسماء الثلاثية .

لأن اللام أكثر ما تُحْدَفُ منها ، وحكمت على تلك اللام المحذوفة بأنها ياء أو واو ؛ لأنها أكثر ما يُحْدَفُ مِنَ اللامات ؛ وذلك نحو أن تَسْمَى رَجُلًا بِـ (إن) التى للجزاء ، فإنك إذا صَغَّرْتَه قلت : أُنَى .

وإن كان على ثلاثة أحرف ، فإن كان أخذ حروفه تاء الإلحاق أو همزة الوصل المعوضتين من المحذوف ، حذفتهما ورددت المحذوف كما فعلت فيما هو على حرفين ؛ فتقول فى تصغير : اسم ، وائِن ، وأُنْحِت ، وِبِئْت : سُمَى ، وِبَيْتَى ، وِبَيْتَة ، وأُخَيْتَة

وإن لم يكن أخذ حروفه التاء / ولا الهمزة ، فإن كان صحيحًا ضمنت أوله ^{١٨٩} وفتحت ثانيه ، وألحقت بـاء التصغير إليه ^(٢) ، فإن كانت فيه تاء التانيث ، لم تحذفها ؛ فتقول فى تصغير طَلِيحَة : طَلِيحَة ، وإن لم تُكُنْ فيه تاء ، فإن كان مذكراً ، لم تلحقه التاء ؛ نحو : رُجَيْل ، وُحْجَيْر .

وإن كان مؤنثاً ، ألحقته إياها ؛ نحو : قُدَيْمَة ، فى تصغير قَدَم ، إلا البضع ^(٣) والعشر ، ومادون العشر من أسماء عدد المؤنث التى هى على ثلاثة أحرف ، وإلا ألقاها من المؤنث شَدَّتِ العربُ فيها ، فلم تلحقها تاء التانيث ، وهى : عِرْس ، وِدْرِع ، وُحْرَب ، فى لغة من أَتَّهَنُ ، وعرب ^(٤) ، و « نَخْل » و « فَرَس » .

وقد قالوا فى عِرْس : عُرَيْسَة ، على القياس [والمضعف مثله] ^(٥) كذلك ، إلا أن

(١) فى أ : نَزَدَ إليه .

(٢) فى ط : هـ .

(٣) فى أ : الضبع .

(٤) م : وقولى ؛ وهى عرس ودرع وحرب وعرب ؛ مثال ذلك قولك : عريس ، ودرع ، وحرب ، وعريب . أ هـ .

(٥) فى أ : وإن كان مضعفاً .

الإدغام يَزُولُ لتوسط ياء التصغير بين المثليين ؛ تقول في دَنْ : دُنَيْنٌ .
 وإن كان معتلّ الفاء ، فكذلك إلا أنك إن شئت قلبت الواو همزة ، فتقول في
 تصغير : يُشِر ، وَوَعْد : يُسِير ، وَوَعِيد ، وإن شئت قلت : أُسِير ، وَأُعِيد .
 وإن كان معتلّ العين ، فإن كانت عينه ياءً أو واوًا ، فعلت به أيضًا كذلك ، إلا أنه
 [لك أن تكسر] ^(١) الفاء إتياعًا للعين إن كانت ياءً ، فتقول في تصغير : بيت :
 بُؤَيْت ، وبيت إن شئت وفي تصغير قول : قَوْلٌ ، فأما قولهم في تصغير : الشول ،
 والدُّود ، والقوس : سُؤَيْلٌ ، وَذُوَيْدٌ ، وَقُوَيْسٌ ، بغير تاء فشاذٌ .
 وقد قالوا : قُوَيْسَةٌ ، على القياس .

وإن كانت الفاء رَدَدَتْهَا إلى أصلها الذي انقلبت عنه ، وهو الياء ، أو الواو .
 ويكون حكم الاسم في التصغير كحكم ما العين منه ياء أو واو ، فتقول في
 تصغير : بَاب ، وَنَاب ، الذي يراد به السن ، ودار : بُؤَيْب ، وَنَيْب ، وَذُوَيْر .
 وأما قولهم في تصغير الناب لِلْمُسِنَّةِ من الإبل : نَيْبٌ ، فَشَاذٌ .
 وقد قالوا : نُؤَيْبٌ ، فَشَدُّوا في تصغيرها شذوذين :
 أحدهما : رد الألف إلى الواو ، وإن كان أصلها الياء .
 والآخر : [ترك إلحاقها] ^(٢) تاء التانيث ، وهي مؤنثة .
 وإن جهل أصلها ^(٣) نحو ألف : آءة ، أو كانت نحو ألف هاء المحذوف من هاء
 قلبت واوًا .

وإن كان معتلّ اللام ، فعلت به - أيضًا - كذلك ، إلا أنك تدغم ياء التصغير في
 حرف العلة بعدها ؛ فيصير جميع ذلك إلى الياء ؛ فتقول في تصغير : جرو ، وَظَبِي ،
 وَغَصَا : جَرَوِي ، وَظَبِي ، وَغَصَبِيَّةٌ .
 وإن كان على أربعة أحرف : فإن كان صحيحًا ، ضَمَمْت أوله وفتحت ثانيه ،

(١) في أ : إنك إن شئت كسرت .

(٢) في أ : إن لم يلحقوا .

(٣) م : وقولي : وإن جهل أصلها ... قلبت واوًا ، مثال ذلك قولك في تحفير آء اسم شجر :
 أَوِي . أ هـ .

٨٩ ب

وألحقت / ياء التصغير ثالثه ، وكسرت ما بعدها ؛ نحو : جُجَعِيْفِر .

وإن كانت فيه تاء تأنيث ثبتت ؛ نحو : دُخَيْرِجَةٌ .

وإن لم تكن فيه [لم] ^(١) تلحقها إياه .

وإن كان الاسم واقفاً على مؤنث ؛ نحو : خُنَيْصِر ؛ فإن كان مضعف الوسط ، فكذلك إلا أن الإدغام يزول لتوسط علم التصغير بين المثلين ؛ فتقول في تصغير : بَقْم ، بَقْمِيْم .

وإن كان مضعف الآخر ، فكذلك ، إلا أنك لا تكسر ما بعد ياء التصغير ؛ بل تبقى المدغم على ما كان عليه ؛ فتقول في تصغير : مِدَق ، مِدَقِي . وإن لم يكن أحدهما مدغماً في الآخر ، كان حكمه حكم الصحيح ، وإن شئت زدت ياء قبل الآخر ؛ تفرقة بين المثلين ؛ فتقول في تصغير : قَرَدَد ، قَرَدَدِي ، وقُرَيْدِيد ، إن شئت . وإن كان آخر حروفه حرف علة ، فإن كان رابعا فإما ياء وإما ألفا ، فإن كان ياء ، فحكمه حكم الصحيح ؛ تقول في تصغير : مُعْطِط ، مُعْطِطِي .

وإن كان ألفا لغير تأنيث ، فكذلك إلا أنك تقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها ؛ فتقول في تصغير : أَرْطِي ، أَرْطِيِي .

وإن كانت للتأنيث فكذلك ، إلا أنك لا تكسر ما بعد ياء التصغير ؛ فتقول في تصغير : حَبْلِي ، حَبْلِيِي .

وإن كان ثالثا ، فإما ياء وإما واوا وإما ألفا ، فإن كان ألفا فكذلك ، إلا أنك تدغم ياء التصغير فيها بعد تصغيرها ياء ؛ فتقول في تصغير : مَنَار ، ومِنَارِي ، ومُنِير ، ومُنِيرِي .

وقالوا في وراء : وُرَيْمَةٌ ؛ لأنها لا تنصرف ، فلو لم تلحقها ^(٢) التاء في التصغير ؛ لتوهم أن الاسم مذكور .

وإن كان ياء أدخمت ياء التصغير فيها ، فتقول في تصغير : عَجِير ، عَجِيرِي .

وإن كان واوا ، فإنها إن كانت زائدة لغير الإلحاق ، قلبتها ياء وأدخمت ياء التصغير

(١) سقط في ط .

(٢) في أ : بلحقوا .

فيها فتقول في عجوز : عجيز .

وإن كانت أصلية أو زائدة للإلحاق ، جاز لك فيها القلب والترك ؛ فتقول في تصغير أشود ، وجهور : أستود ، ومجهيور ، وإن شئت : أستد ، ومجهيئر .

وإن كان ثانيًا ، فعلت به ما فعل بالصحيح ، إلا أنك تقلب الألف واوًا ، فتقول في تصغير ضارب ، وصيقل ، وكوئر : ضوئرب ، وصيئقل ، وكوئئر .

وإن كان أولًا ، فكذلك أيضًا ، إلا أنك تقلب الواو همزة ، ولا يلزم ذلك إلا أن تكون بعدها واو أخرى ؛ فتقول في تصغير : واصل ، ويمين ، ووقود : أوئصل ويئين ، ووئيد ، وأئيد إن شئت .

وإن كان على أزيد من أربعة أحرف ، ولم يكن في آخره ألف التانيث ، ولا الألف

والنون الزائدتان في / الآخر ، ولا العلامتان اللتان هما الأصل للثنية والجمع السالم ؛

فإنه إن لم تكن فيه زيادة حذفت آخره ، ثم صغرت كصغير الرهاهي ؛ فتقول في تصغير : سقرجل ، سفيرج .

وإن شئت ، عوضت من المحذوف باء قبل الآخر .

وكذلك تفعل بكل محذوف منه ، فتقول : سفيرج ، إلا أن يكون الحرف الذي

قبل الآخر من حروف الزيادة ، أو مشبهًا بحرف منها .

والآخر ليس كذلك ؛ فإنتك تحذف إذ ذاك الآخر ، وإن شئت ، حذفت ما قبله ؛

فتقول في تصغير خورنق ، وفزردق : خورنق ، وخورنق ، وفزردق وفزردق ، وإن

شئت قلت : خورن وخورين ، وفزرد وفزريد .

فإن كان الآخر من حروف الزيادة ، لم تحذف غيره ؛ فتقول في تصغير : شردل :

شترد .

وإن كان^(١) فيه زيادة ، فإنه إن كان على خمسة أحرف ، ورابعه حرف علة زائد ،

ملحقًا كان أو غير ملحق ، لم تحذف منه شيئًا ، إلا أنك تقلب حرف العلة باء إن كان

ألفًا أو واوًا ؛ فتقول في تصغير : قئديل ، وهلؤل ، وسرئال ، ومسرؤل : قئديل ،

وهئليل ، وسرئيل ، ومسرئيل .

(١) في أ : كانت .

إلا أن يكون الحرف المُلحَقُ قد أُدْخِمَ فيه ما قبله ، فإنه لا بُدَّ إذ ذاك من الحذف ؛
فتقول في تصغير : عَطَّوْدُ : عَطَّيْدُ ، فتحذف إحدى الواوين ، وإن شئت عوضت
فقلت : عَطَّيْدُ .

وقالوا : قُدَيْدِيَّةٌ ، في تصغير قُدَّام ، للعلة التي تقدمت في : وراء .

وإن لم يكن كذلك ، فلا بُدَّ من الحذف حتى تصير على أربعة أحرف ، أو على
خمسة ، رابعة حرف علة زائد ، وحينئذ تصغره .

فإن لم يكن فيه إلا زيادة واحدة ، حذفها حينما كانت ؛ فتقول في تصغير :

مُدْخَرَجٌ ، ومُجْحَفَلٌ : دُخَيْرَجٌ ، ومُجْحِفَلٌ ، وإن شئت قلت : دُخَيْرِجٌ ، ومُجْحِفِيلٌ .

وإن كان فيها أكثر من زيادة واحدة ، واحتجت إلى حذف بعض وإبقاء بعض ،

فإنك تحذف ما يؤدي إلى قلة الحذف أو عَدَمِ تواليه ، وترك ما ليس كذلك ؛ فتقول في

تصغير : عَطَّطَمُوسٌ ، عَطَّطَمِيسٌ ، فتحذف الياء ؛ لأنك لو حذفت الواو ، لاحتجت

إلى حذف الياء ، فلما حذفت الياء / ، لم تحتج إلى حذف ؛ لبقاء الاسم على خمسة ٩٠ ب

أحرف ورابعة حرف علة زائدة ، وكذلك أيضا تقول في تصغير : إبراهيم ،

واسماعيل : بُرْهَمٌ ، وشَمَيْعِيلٌ ؛ لأنَّ الهمزة والميم واللام حكمت لها العَرَبُ بِحُكْمِ

الحروف المزيدة . بدليل أنهم لما صغروها تصغير الترخيم ، قالوا : بُرْهَةٌ ، وشَمَيْعٌ ،

فحذفوها .

فإذا لم ترخيم ، وجب أن تحذف الهمزة وتترك الميم واللام ؛ لأنَّ حذفهما يؤدي إلى

حذف الياء فيتوالى الحذف .

وبمقتضى هذا القياس وَرَدَ السَّمَاعُ ؛ حكى ذلك أبو زيد وغيره .

فإن تساوت في ذلك ، فإما أن تكون ملحقة أو غير ملحقة ، أو بعضها ملحقة ،

وبعضها غير ملحقة .

فإن كانت غير ملحقة ، وكانت لغير معنى ، فإنك تبقى الذي هو لفظ الأصل ،

وتحذف ما ليس كذلك ؛ فتقول في تصغير : حَمَّارَةٌ : حَمَّيْرَةٌ ، تترك الراء ؛ لأنها من

لفظ الأصل ، وتحذف الألف .

فإن كانت من لفظ الأصل ، حذفتم التي لا يؤدي حذفها إلى ثقل ، ولا إلى بناء

غير موجود ، وتركت ما ليس كذلك ؛ فتقول في تصغير : ذَرَحِح : ذَرَحِح : ذَرَحِح ؛ على وزن : « فُعَيْل » ، وذَرَحِح إن عوضت ، ولم تقل : ذُحِحِر ؛ لأنَّ وزنه « فُعَيْل » ، وهو بناء غير موجود ، ولا « ذُحِحِر »^(١) ؛ لأنه على وزن « فُعَيْل » ، وهو^(٢) - أيضًا - بناء غير موجود ، ولا « ذَرَحِح » لثقل اجتماع المثلين .

وإن كانت من غير لفظ الأصل ، حذفت - أيضًا - ما لا يؤدي حذفه إلى بناء غير موجود ، وتركت ما ليس كذلك ؛ فتقول في تصغير : « اشْتِضْرَاب » ، اسم رجل : تُضْهِرِب ؛ كَتُجَيِّف فذهب همزة الوصل^(٣) لانضمام الأول ، وتحذف السين ؛ لأنك لو حذفت التاء لقلت : « سُضْهِرِب » ، و« سُفَيْعِيل » ليس من أبنية كلامهم . وإن لم يؤدي حذف شيء منها إلى ما ليس من أبنية كلامهم ، حذفت المفضولة ، وتركت الفاضلة .

والفاضلة هي المتحركة المتقدمة ، والمفضولة هي الساكنة المتأخرة ، فتقول في تصغير : « اشْتِزْبِرِق » : أَتْبِرِق ، فذهب السين والتاء لتأخرهما ، وتترك همزة لتقدمها ، فإن تفاضلتا حذفت أيهما شئت ؛ فتقول في تصغير : قُلَيْسُوة ، إن حذفت الواو ؛ لأن النون فضلتها / بالتقدم : قُلَيْسُة ، وقُلَيْسُة ، إن عوضت .

١٩١

وإن حذفت النون ؛ لأن الواو فضلتها بالتحرك ، قلت : قُلَيْسُة ، وقُلَيْسُة ، بالتشديد إن عوضت .

وإن كانت لمعنى ؛ فإنك تثبت المتقدمة ، وتحذف المتأخرة ؛ فتقول في تصغير : مُقْتَدِر : مُقْتَدِر ، ومُقْتَدِر ، إن عوضت ، فثبت الميم ؛ لتقدمها وتحذف التاء لتأخرها . وإن كان بعضها لمعنى ، وبعضها ليس كذلك ، حذفت التي لغير معنى ، فتقول في تصغير : مُضَارِب : مُضَارِب ، ومُضْهِرِب إن عوضت .

إلا أن تكون التي لها معنى في الطرف ، فإنك مخير في حذف أيهما شئت ، فتقول في تصغير : حَبَارِي : حَبِيرِي ، بحذف الألف الأولى ، وهو الاختيار ؛ لأنها لغير

(١) في ط : ذَحِرِح .

(٢) في أ : وهو .

(٣) في ط : الأصل .

معنى ، وحبير بحذف ألف التانيث لتطرفها ، وإن شئت قلت : مُحْبِبْرَة ، فتعوض منها التاء .

وإن كانت ملحقة ، فإنك تحذف التي ليست من لفظ الأصل وتترك التي هي من لفظه ؛ فتقول في تصغير : عَفَنَجَج ، عَفَنَجَج ، وَعَفَنَجَجِج إن عوضت .

إلا أن تكون التي ليست من لفظ الأصل متحركة وبعيدة من الطرف ، والتي من لفظ الأصل ليست كذلك ؛ فإنك إذ ذاك بالخيار في حذف أيهما شئت ؛ فتقول في تصغير : « كوالل » ، إن حذف الواو : كُيَلَل ، و « كُيَلِيل » إن عوضت ، وإن حذف اللام قلت : كُوَل ، وكُوَيْل ، إن عوضت .

أو تكون التي من لفظ الأصل قد زيدت في الترتيب بعد التي ليست من لفظ الأصل ؛ فإنك إذ ذاك تحذف التي من لفظ الأصل لا غير فتقول في تصغير عَشُول : عَشِيُول ، وعَشِيُول إن عوضت ، فتحذف إحدى اللامين ؛ لأنها متحركة كالباء الزائدة في : قرشبت ، وتترك الواو ؛ لأنها بمنزلة الشين منها .

ألا ترى أن عَشُولًا كدرهم ، ثم زيدت اللام للإحاق بـ : « قِرطعب » ؛ كما زيدت الباء في : « قِرشبت » كذلك .

وإن كانت من لفظ الأصل ، حذف التي لا يؤدي حذفها إلى ثقل ، ولا إلى بناء غير موجود ، وتركت ما ليس كذلك ؛ فتقول في تصغير : « مَزْمَريس » ، و « صَمَمَح » : مَزْمَرِس ، ومَزْمَرِس ، و صَمَمَح ، و صَمَمَحِج إن عوضت .

ولا ثقل : مَزْمَرِس ، ولا صَمَمَح ؛ لما في ذلك من ثقل اجتماع / المثلين ، ٩١ ب
ولا مَزْمَرِس ؛ لأنه فعيل ، ولا مَزْمَرِس ، لأنه فعيل ، وهما بناءان غير موجودين ،
ولا « صَمَمَح » ؛ لأنه فاعل ، ولا صَمَمَح ؛ لأنه فعيل ، وهما - أيضًا - بناءان غير موجودين .

وإن كانت من غير لفظ الأصل ، حذف المفضولة ، وتركت الفاضلة .
والتفاضل يكون بما تقدم ذكره ؛ فتقول في تصغير أرندج : أرندج وأرندج إن عوضت ؛ فتحذف النون وثبت الهمزة ؛ لأنها فضلتها بالتقدم والحركة .

وكذلك - أيضًا - تفعل بـ « ألدد » إلا أنك تدغم فتقول : أَلْدِدْ ؛ لأن أَلْدِدْ لم

يجيء في كلامهم ملحقا .

وإن تفاضلتا ، كنت بالخيار في حذف أيهما شئت ؛ فتقول في تصغير ، حَبَيْطَى ،
إن حذفت الألف ؛ لأنَّ النون قد فضلتها بالتقدم : حَبَيْطَى وَحَبَيْبَيْطَى إن عوضت .
وإن حذفت النون لأن الألف قد فضلتها ، بأنها^(١) في نية الحركة ، قلت : حَبَيْطَى
وَحَبَيْبَيْطَى إن عوضت .

وإن كان بعضها للإلحاق وبعضها لغير الإلحاق ، فإن كانت التي لغير الإلحاق لمعنى ،
وهي في أول الكلمة^(٢) ، أثبتنا وحذفت الملحقة ؛ فتقول في : مقنسس : مُقْنِيس ،
وَمُقْنِيس ، إن عوضت ، فتحذف النون وإحدى السينين ، وإن لم تكن كذلك ،
حذفت غير الملحقة ، وتركت الملحقة ؛ فتقول في تصغير عَرْضْنَى : عُرْضْنَى ، فكتبت
النون ؛ لأنها ملحقة وتحذف ألف التانيث .

وإن كانت لغير معنى ، حذفناها وأثبتنا الملحقة ؛ فتقول في تصغير : حَطَّايَط ،
وجوائق ، وزُرَاقِم اسم رجل : حَطَّايَط ، وجَوَّايِق ، وزُرَّاقِم ، وحَطَّايَط ، وجَوَّايِق ،
وزُرَّاقِم إن عوضت ، إلا أن تكون التي للإلحاق حرف علة متطرفا ؛ فإنك حينئذٍ مخير
في حذف أيهما شئت .

والاختيارُ حذفُ التي لغير الإلحاق^(٣) ، فتقول في تصغير : عَفَّارِيَّة ، عَفَّارِيَّة ،
فتحذف الألف ، وإن شئت قلت : عَفَّارِيَّة ، فتحذف الياء ، وإن كانت بمنزلة : راء
عُدَّافَر .

وإن كان في آخر الاسم ألفا التانيث ، فإنك تصغر ما قبلها على قياسه ، لو لم
تلتحقاه ، ولا تعتدَّ بهما ؛ فتقول في تصغير : حَفَّارَاء ، وحَفَّافَسَاء ، حَفَّارَاء ،
وحَفَّافَسَاء .

إلا أن يكون ما قبلها على أربعة ، ثالثه / حرف جلة زائد للمدة ؛ نحو بَرَوَكَاء ،
وَجَلُولَاء ؛ فإنك تحذفه فتقول : بَرَوَكَاء ، وِجَلُولَاء ؛ لأنهما وإن كانا بمنزلة تاء التانيث

(١) في ط : فإنها .

(٢) في أ : كلمة .

(٣) في أ : إلحاق .

في ثباتهما في تصغير : تُعْتَفَسَاءُ وَأَمْثَالُهُ ؛ كما تثبت التاء خامسة معهما - أيضًا - من نفس الكلمة ؛ فصارتا من هذا الوجه بمنزلة كاف «مبارك» .
والواو بمنزلة الألف ؛ فكما تحذف الألف ، كذلك تحذف الواو ، وتقول في تصغير مغلوجاء ، مُغَلِّيجَاءُ ؛ فلا تحذفها ؛ لأنها رابعة ؛ فلم تشبه ألف «مبارك» .
وإن كان في آخره ألف ونون زائدتان ، فإن كان «فعلان» الذي مؤنثه «فعلى» ؛ فإنك تصغر الصدر ولا تعتدُّ بهما ؛ فتقول في تصغير : مَكْرَانُ ، مَكْرِيَانُ .
وإن كان غيره من الأسماء ، فإن كُثِّرَ على : فعالين ، في فصيح الكلام ، ولم يُتبدل من النون ياء ، وكان الاسم المجموع عليهما مَّا يُصَغَّرُ ، اعتدت بهما في التصغير ؛ فتقول في تصغير : مِرْجَحَانُ ، مِرْجِحِينُ ، كَشْرَبِيلُ ؛ لأنهم قالوا في جمعه : مِرْجَحِينُ .
وإن أبدل من النون ياء ، أو لم يُكْثَرِ الاسم على «فعالين» أصلاً ، أو كُثِّرَ عليها في ضرورة شعر أو كان الاسم المكثَّرَ عليها مَّا لا يصغَّرُ حتى ينقل عن مسماه ، لم يعتدُّ بهما^(١) في التصغير ، إلا حيث اعتدُّ بالفي التانيث ؛ فتقول في تصغير عثمان : عُثَيْمَانُ ؛ لأنهم لم يقولوا : عُثَامِينُ .
وفي تصغير : ظَرْبَانُ : ظَرْبِيَانُ ، لأنهم قالوا : ظَرْبِيَانُ ، فأبدلوا من النون ياء ، وفي تصغير كَرَوَانُ : كَرَوِيَانُ ، في القول المختار ؛ لأنهم لم يقولوا : كَرَوِيَانُ ، إلا في الضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٢٩٨ - حَشَفُ الْحَبَارِيَّاتِ وَالكَرَاوِينِ^(٢)

فلم يُلْتَفَتْ إليها .

وفي تصغير : مُصْرَانُ ، اسم رجل : مُصْرِيَانُ ، ولا يلتفت إلى مَصَارِينُ ؛ لأنه لم يجمع على ذلك ، إلا قبل التسمية ، وهو في ذلك الوقت لا يجوز تصغيره ؛ لأنه جمع كثرة .

(١) في أ : به .

(٢) الرجز لدلم المشمي وقبله :

داهية يبيلُ صفاً جزعتين .

والشاهد فيه قوله الكراوين في جمع الكروان .

ينظر : اللسان (كرا) ، وهو بلا نسبة في اللسان (درضمن) ، والمنصف ٧٢/٣ .

وتقول في تصغير : حَمَاطَان : حَمَيْطَان ، فتحذف الألف ، كما حذف الواو من : « بَرُوكَاء » .

وإن كان في آخره علامتان هما في الأصل للتثنية ، أو جمع السلامة ، أجرته مجرى ما في آخره ألف ونون زائدتان ؛ فتقول في تصغير : زَيْدِين ، وَهَيْدَات ، وَجَعْفَرَان ، إذا سميت بهما : زَيْدِين ، وَهَيْدَات ، وَجَعْفَرَان .

وفي تصغير / جَدَارَان ، اسم رجل : مَجْدِرَان ، فتحذف الألف كما حذف ألف « حَمَاطَان » ؛ إلا أن تكون في المثني تاء التانيث ؛ فإنك لا تعد بالعلامتين ، سُمِّيَتْ أو لم تُسَمَّ ؛ فتقول في تصغير : « دَجَاجَتَان » ، اسم رجل : « دُجَاجَتَان » ، فلا تحذف الألف ، وقد يجوز في كل اسم مزيد أن تحذف منه جملة الزوائد ، ثم تصغر ؛ فتقول في تصغير : حَارِث ، وَأَسْوَد ، : حَوَث ، وَسَوْلِد .

ومن ذلك قولهم في أزهر : زُهَيْر ، وفي قابوس : قُبَيْس .

وإن كان الاسم المصغر مقلوبًا ، لم تُرَدِّدْ إلى أصله ، فتقول في تصغير : شَاكٍ شَوَيْك .

وإن كان فيه حرف مُبدل ، فإن زال بالتصغير موجب البدل ، عاد إلى أصله ، إلا

أن يحذف عند التصغير لموجب آخر ، فتقول في تصغير : رِيح : رُويحة ؛ فترد الياء إلى الواو ؛ لزوال موجب انقلابها ياء ، وهو سكونها وانكسار ما قبلها .

فأما قولهم في تصغير : عِيد ، عُيَيْد ، فلم تُرَدِّدْ إلى أصله ، لأنه من ذوات الواو ، فَشَادُ .

وكذلك تقول في تصغير : مَوْقِن ، مُيَيْقِن ، فترد إلى الأصل ؛ لزوال موجب

انقلاب الياء واوًا ، وهو سكونها وانضمام ما قبلها ، وتقول في تصغير قائم : قُوَيْم ،

فتبقى الهمزة ولا ترددها إلى أصلها من الواو وإن زال موجب قلبها ، وهو الألف ؛ لأنه

قد حدثت بالتصغير في محلها ، وهي تجرى مجرى ألف فاعل .

وإن لم يزل موجب البدل ، لم يرجع إلى أصله ، فتقول في نُخْمَة : نُخَيْمَة ، ولم

ترد الواو ، وتقول في تصغير عطاء : عَطَطِي ؛ لأن الهمزة ترجع إلى أصلها ؛ لزوال

موجب إبدالها ، وهو الألف ؛ فيقال : عَطَطِي ؛ فنجتمع فيه ثلاث ياءات في الطرف ؛

فتحذف واحدة تخفيفًا .

وكذلك تفعل بكل ما في آخره ثلاث ياءات ، الأولى منها ^(١) زائدة ، وتقول في تصغير سماء : سُمَيْة ؛ لأنك لما حذفك منه إحدى الياءات ، صار على ثلاثة أحرف ؛ فلحقته في التصغير التاء .

وكذلك - أيضا - إن كانت العرب قد شذت في المكبر ، أتت بالمصغر على القياس ؛ فتقول في تصغير : حياة : حَيِّية فتدغم .

وقد شذت العرب في ألفاظ ^(٢) ، فلم تصغرها على قياس مكبرها المستعمل في الكلام ؛ بل على أصول لم ينطق بها ، فقالوا في مغرب الشمس ، مُغْبِرْبان ، وفي : عشى : عَشْيَشِيان ، وفي / عَشِيَّة : عَشْيَشِيَّة .

١٩٣

وقالوا : [أيضا] ^(٣) عَشْيَانات ، ومُغْبِرَانات ؛ كأنهم جعلوا كل جزء من العشيَّة والمغرب ، عشيَّة ومغربا .

وفي إنسان : أَنْسِيان ، وفي بنون : أَيْنون ؛ كأنهم حَقَرُوا أبناء اسم جمع علي وزن أفعل ؛ كالأعم في معنى الأهتمام ، وفي زججل : زَوَّججل ، وفي غِلْمَة وصِيبة : أُغِيلمة وأصيبة .

وإن سميت المثني من ذلك ، لم تحقره إلا على القياس . وقد تقدم أن المتوَعَّل في البناء من الأسماء لا يصغر منه إلا أسماء الإشارة ، والذي ، والتي ، وتثنيتهما وجمعهما من الموصولات ، وقياسها في التصغير أن يترك أولها على حركته ، وتلحق ياء التصغير ثالثة ، ويрад الألف في الآخر .

وإن تعدر ، زيدت قبله ، فتقول في تصغير : ذا : ذَيَّا ، تترك الذال على حركتها ، وتقلب الألف إلى أصلها ، وهو الياء بدليل قولهم : ذى ، في المؤنث ، ثم تزيد ياء التصغير ثالثة ، ثم ترد إليه حرفا ثالثا ؛ كما تفعل في تصغير : يد ، ، ثم تُدْغِم ياء التصغير فيه ، ثم تزيد ألفا في الآخر ؛ فتصير : ذَيَّا فيجتمع ثلاث ياءات ؛ فتحذف واحدة منها ، وهي الأولى .

ولا يجوز حذف الثانية ؛ لأنها علم التصغير ، ولا الأخيرة ؛ لأنها تقع ياء التصغير طرفا .

(١) في ط : فيها .

(٢) في ط : ألفاظ .

(٣) سقط في ط .

وإن دخلت عليها «ها» التي للتنبية، قلت: «هَذَا» ، وتقول في تصغير تا: تَيَا على ذلك القياس .

ولا تُصَغَّر ذى ، ولا هذى ؛ لأنك لو صغرتهما ، لقلت : ذَيَا ، وهَدَيَا ، فيلتبس تصغيرهما بتصغير : ذَا ، وهذا .

ومن قال : ذَاكَ ، قال : ذَيْمًا ، ومن قال : ذَاكَ ، قال : ذَيْمًا .

وإذا ثبت ، حذفت الألف ؛ لالتقائها مع علم الثانية ، وهو ساكن فتقول : ذَيَانٌ وَيَيَانٌ ، في الرفع ، وَذَيَيْنٌ وَيَيَيْنٌ في النصب والخفض .

وتقول في تصغير : أُولَى المقصورة : «أُولِيَا» ، تترك الأول على حركته وتزيد ياء التصغير ثالثة ، وتقلب الألف ياء ، وتدغم ياء التصغير فيها ، وتزيد ألفًا في الآخر .

ومن قال : أُولَاكَ ، قال «أُولِيَاكَ» ، وتقول في تصغير «أولاء» الممدودة : أُولِيَاءَ ، تبقى الأول على حركته ، وتلحق ياء التصغير ثالثة وتقلب الألف ياء ، وتدغم

ياء التصغير فيها ، وتزيد ألفًا قبل الآخر ، ولم تزد في الآخر ؛ لكلا تخرج عن نظائرها ؛ لأنه لم يوجد اسم مصغر على خمسة أحرف ، إلا وقبل الآخر منه حرف / مدٌ ولين .

وتقول في تصغير الذى : أَلْدَيَا ، تبقى الأول على حركته وتلحق ياء التصغير ثالثة ، وتدغمها في ياء الذى ، وتزيده^(١) ألفًا في الآخر ، وتقول في تصغير «التي» : أَلْتَيَا ،

على ذلك القياس .

فإن ثبت ، حذفت الألف ؛ لالتقائها مع علم الثانية فتقول : أَلْدَيَانٌ [وَأَلْتَيَانٌ] في حالة الرفع ، وَأَلْدَيَيْنٌ وَأَلْتَيَيْنٌ ؛ في حالة النصب والجر .

وتقول في جميع أَلْدَيَا [وَأَلْتَيَا] على حد الثانية :

أَلْدَيُونٌ ، رَفَعًا ، وَأَلْدَيَيْنٌ ؛ نَصَبًا وَجَرًّا ، وَأَلْتَيَاتٌ ؛ رَفَعًا وَنَصَبًا وَجَرًّا فَتَحذف الألف لالتقائها مع علم الجمع كما حذفت الياء في جمع الذي والتي كما فعلت في جمع مصطفي .

ومن العرب من يضم الأول في تصغير الموصول على قياس التصغير ؛ فيقول : أَلْدَيَا ، وَأَلْتَيَا .

ولا تُصَغَّر أَلْمَي ، ولا أَلْمَي ، ولا أَلْمَي ، استغناء بجمع أَلْمَي عَنْ ذَلِكَ .

(١) في أ : وتزيد .

بَابُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ

الاسم المكسر إن كان منقوصًا ، ولم يكن مؤنثًا بالتاء ، ردُّ إليه المهدوف ، ثم جمع على قياس نظيره [فتقول]^(١) في : أخ آخاء ؛ لأنه بزنة قفا فتجمعه جمعه ، وتقول في : يد أيدي ؛ لأنه^(٢) بزنة ظبي فتجمعه جمعه .

وإن كان مؤنثًا بالتاء ، فبابه أن يجمع للقليل بالألف والتاء ، وللكثير بالواو والنون ؛ فتقول [في سنة]^(٣) : سنوات ويئون ، وتكسيره شاذٌ ، و [يحفظ]^(٤) لا يقاس عليه .

والذي كسر منه : أمة ، وبرة ، ولغة ، وشفة ، وشاة ، فقالوا في : أمة : إماء ، وأموان^(٥) ، وأم ، وفي برة لغة : برى ، ولقى ، وفي شفة وشاة : شفاء ، وشيأه . وإن كان غير منقوص ، فإن الاسم الثلاثي الصحيح غير المضعف إذا لم تكن فيه تاء التانيث ، إن كان على وزن : فَعْل ، جمع في القليل على : أَفْعُل ، كأَكْلَب ، وقد شدُّ منه شيء ، فجاء على أفعال ، قالوا : أَرْتَاد ، وأَرَاد ، وأَفْرَاح ، وَأَنَاف ، وأَفْرَاد ، وَأَحْتَمَال ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَوْلَتْ الْأَحْمَالِ ﴾ [الطلاق : ٤] .

وفي الكثير على : فُعُول وفِعَال ؛ نحو : فِرَاح وفُرُوح ، وقد يجيء على فعالة كفعالة ، وفُعُولَة كفُعُولَة ، وفعلة كخرقة ؛ وفِعْلَان كَرِثْدَان ؛ وقَبِيل كعبيد ، وفُعْلَان كَبِطْنَان ، وفُعْل كسَف .

وإن كان على : فَعْل جمع في القليل^(٦) على : أَفْعَال / ؛ كأَحْتَمَال ، وقد شدُّ منه ١٩٤ شيء ؛ فجاء على : أَفْعُل ، قالوا : أَرْمَن ، وَأَجْبَل . وفي الكثير على : فُعُول ، وفِعَال ، وفِعَالٌ أكثر كأشود ، ووجَمَال .

(١) سقط في ط .

(٢) في ط : علي .

(٣) سقط في ط .

(٤) سقط في ط .

(٥) في أ : اموا .

(٦) في أ : القلة .

وقد يجيء على فُعل ؛ كأشد ، وفُغْلان [كحُمْلان] ^(١) ، وفِغْلان ؛ كَبِرْقَان ،
وفِغْلَى كَجِجْلَى ، وضربى ؛ فى أحد القولين .

وإن كان على وزن فَعِيل ، بجميع فى القليل والكثير على : أفعال كَأَمَّار .

وقد يجمع فى الكثير على فُعُول ، كَنُحُور ، وقوله [من الرجز] :

٢٩٩ - فِيهَا عَيَائِلٌ أُشُوذُ وَنُحُرٌ ^(٢)

مقصود من نُحور للضرورة .

وإن كان على وزن : فَعْلٌ بجميع فى القليل والكثير على أفعال كأَعْضَاد .

وقد يجمع فى الكثير على : فَعَالٌ كَسِبَاع .

وإن كان على وزن فِعْلٌ بجميع فى القليل على : أفعال كأَعْدَال ، وقد يجيء شاذًا

على : أَفْعُلٌ ، قالوا : أَذْرُب .

وفى الكثير على : فُعُولٌ ، و فِغَالٌ ، و فُعُولٌ ، أكثر ، نحو : مُجْدُوع ،

وبِقَار .

وقد يجيء على : فِعْلَةٌ ، كَقِرْدَةٌ ، وعلى فِغْلان ؛ كَرِيْدَان ، فى لغة من قال

فى الرأد : رِيْدٌ ، و فُغْلان ؛ كَدَرِيْبَان ، وفِعِيلٌ ؛ كَضْرِيْس .

وإن كان على وزن : فِعْلٌ جميع فى القليل والكثير على : أفعال كأَصْلَاع .

وقد يجمع فى القليل على أَفْعُلٌ كأَصْلُع ، وفى الكثير على فُعُولٌ ؛ كَصُلُوع .

(١) سقط فى ط .

(٢) البيت لحكيم بن معاوية .

وفيه شاهدان أولهما قوله : نُحُرٌ ، وللعلماء فيه ثلاثة أوجه : أولها أنه فَعْلٌ ، ولأنها أن أصله
نُحُور على فُعُول ، ثم اقتطع بحذف الواو ، وثالثها أن أصله نُحُرٌ ثم وَقَفَ عليه بنقل حركة آخره
إلى ما قبلها أو أتبع ثانيه لأوله . وثانيهما قوله : عَيَائِلٌ حيث أبدلت الهمزة من الياء مع كونها
منفصلة آخر الكلمة بحرف ، وهو ياء الإشباع .

ينظر : شرح أبيات سيويه ٣٩٧/٢ ، ولسان العرب (نح) ، والمقاصد النحوية ٥٨٦/٤ ،
وبلا نسبة فى أوضح المسالك ٣١٦/٤ ، ٣٧٦ ، وشرح التصريح ٣١٠/٢ ، ٣٧٠ ، وشرح
شافية ابن الحاجب ١٣٢/٣ ، وشرح الأشموني ٨٢٩/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٦ ،
وشرح المفصل ١٨/٥ ، ٩٢/١٠ ، والكتاب ٥٧٤/٣ ، ولسان العرب (عبد) ، والمقتضب ٢/٢
٢٠٣ ، والمتع فى التصريف ٣٤٤/١ .

وإن كان على : فِعْل ، مُجْمَعٌ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ عَلَى : أفعال كَأَهال .

وإن كان [على] (١) فُعْلٌ مُجْمَعٌ فِي الْقَلِيلِ عَلَى : أفعال كأجناد .

وقد يجيء شاذًا على أَفْعَلٍ ؛ كَأَزْكُنٍ ؛ قال [من الرجز] :

٣٠٠ - وَزَعَمُ رُكْنُكَ شَدِيدُ الْأَزْكُنِ (٢)

وفي الكثير على يُقال وفُعول ، وفُعولٌ أكثر ؛ نحو : جُنودٌ وجِنَادٌ (٣) .

وإن كان على : فُعْلٌ ، مُجْمَعٌ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ عَلَى فُعْلَانٍ كَصِرْدَانٍ ، وقد يجيء

شاذًا على : أفعال ، كَأَرْطَابٍ ، وَأَرْبَاعٍ ، وَعَلَى : فِعَالٌ كَرِبَاعٍ .

وإن كان على : فُعْلٍ مُجْمَعٌ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ عَلَى : أفعال كأعناق ، وإن كان

مضعفًا وكان على فُعْلٍ ، مُجْمَعٌ فِي الْقَلِيلِ عَلَى : أَفْعَلٌ كَأَصْكُكٍ ، وفي الكثير على

فِعَالٌ وفُعولٌ ، كَصِبْكَاكٍ وَصُبْكَوكٍ .

وإن كان على : فُعْلٌ ، مُجْمَعٌ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ عَلَى أَفْعَالٍ كَأَطْلَالٍ .

وإن كان على : فِعْلٌ مُجْمَعٌ فِي الْقَلِيلِ عَلَى : أفعال كَأَلْصَاصِ ، وفي الكثير على :

فُعولٌ كَأَلْصُوصِ .

وإن كان على وزن : فُعْلٌ ، فَإِنَّهُ يَجْمَعُ فِي الْقَلِيلِ عَلَى : أفعال ، كَأَعْشَاشِ ، وفي

الكثير على : فِعَالٌ كَعِشَاشٍ ، وفُعولٌ كَعِشُوشِ .

وقد يجمع على فِعْلَةٍ / ، كَعَمِشَةِ ، وفُعْلَانٍ ، كَعَمِشَانِ .

وسائر أبنية الثلاثي إن جاء منها شيء ، جمع كجمع نظيره من غير المضعف (٤) ،

(١) سقط في ط .

(٢) البيت لرؤية بن المعراج .

والشاهد فيه جمع رُكْنٍ عَلَى أَرْكُنٍ .

ينظر : ديوانه ١٦٤ ، والكتاب ٥٧٨/٣ ، واللسان (ركن) .

(٣) في ط : أجناد .

(٤) م : باب جمع التكسير

قولي : « وسائر أبنية الثلاثي إن جاء منها شيء ، يجمع كجمع نظيره من غير المضعف »

أعني : أن مثل أدد وسرر يجمعان جمع نظائرهما من الصحيح ، وهما صرد وضلع ؛ فيقال :

إِدْدَانٌ وَأَسْرَارٌ ؛ كَصِرْدَانٍ وَأَضْلَاحٍ ، وكذلك تفعل بكل ما يجيء من المضعف على مثال من

أمثلة الصحيح تجمعه كما تجمع نظيره . أ هـ .

وإن كان معتلاً اللام ، فإن كان على فَعَل ، مُجْمَعٌ عَلَى أَفْعَلٍ فِي الْقَلِيلِ ؛ كَأُظْبِ ، وَفِي الْكَثِيرِ عَلَى يَفْعَالٍ وَفُعُولٍ ؛ كَفُطِبَاءٍ ، وَذَلِي .

وإن كان على فَعَل ، جَمْعٌ فِي الْقَلِيلِ عَلَى أَفْعَالٍ كَأَفْعَاءٍ .

وَقَدْ يَجِيءُ عَلَى أَفْعَلٍ ؛ كَأَغْصِ ، وَفِي الْكَثِيرِ عَلَى فَعُولٍ كِمِصِي .

وإن كان على يَفْعَل ، جَمْعٌ فِي الْقَلِيلِ عَلَى أَفْعَالٍ كَأَنْحَاءٍ ، وَفِي الْكَثِيرِ عَلَى فُعُولٍ ؛ كَنُحَي .

وإن كان على فَعَل ، جَمْعٌ فِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ عَلَى أَفْعَالٍ ؛ كَأُظْبَاءٍ ، وَسَائِرُ أَهْنِيَةِ الثَّلَاثِي بِجَمْعٍ مَا جَاءَ مِنْهُ عَلَى قِيَاسِ نَظِيرِهِ مِنَ الصَّحِيحِ (١) .

وإن كان الثَّلَاثِي مُعْتَلًا الْعَيْنُ فَإِنْ كَانَ عَلَى فَعَل ، وَكَانَتْ عَيْنُهُ وَآوًا بِجَمْعٍ فِي الْقَلِيلِ عَلَى أَفْعَالٍ كَأَبْوَابٍ .

وَقَدْ يَجِيءُ شَاذًا عَلَى : أَفْعَلٍ كَأَثْوَابٍ ، وَفِي الْكَثِيرِ عَلَى يَفْعَالٍ كَثِيرَانٍ ، وَعَلَى فِعْلَةٍ ؛ كِمِوَدَةٍ ، وَثِيوَرَةٍ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : ثِيْرَةٌ .

وَقَدْ يَجِيءُ عَلَى : فُعُولٍ نَحْوُ : فُؤُوجٍ .

وإن كانت عَيْنُهُ يَاءٌ ، مُجْمَعٌ فِي الْقَلِيلِ عَلَى أَفْعَالٍ كَأَيَّاتٍ .

وَقَدْ يَجِيءُ شَاذًا عَلَى : أَفْعَلٍ كَأَغْيِي ، وَفِي الْكَثِيرِ عَلَى : فُعُولٍ ؛ كَخُيُوطٍ ، وَعَلَى فُعُولَةٍ ؛ كَثِيوَرَةٍ .

وإن كان على فَعَل ؛ فَإِنَّ الْمَذْكُورَ مِنْهُ يُجْمَعُ فِي الْقَلِيلِ عَلَى : أَفْعَالٍ (٢) ؛ كَأَفْوَاجٍ ، وَأَنْبَابٍ .

وَقَدْ يَجِيءُ شَاذًا عَلَى : أَفْعَلٍ ، كَأَثْيِبٍ ، وَفِي الْكَثِيرِ عَلَى : يَفْعَالٍ كَمِجَانٍ .

وَقَدْ يَجِيءُ عَلَى فُعُولٍ ، كَثِيوَبٍ .

وَعَلَى : فُعَلٍ كَمِيبٍ ، أَصْلُ النُّونِ الضَّمُّ ، وَإِنَّمَا كَسَرَتْ لِتَصْبِحَ الْيَاءُ .

(١) م : وقولي : « وسائر أمثلة الثلاثي بجمع ما جاء منه على قياس نظيره من الصحيح » أعني : أنك تجمع رها على أرباه كأضلاع ؛ وكذلك تفعل بكل معتل اللام يجمع على مثال من أمثلة الصحيح فجمعه كما تجمع نظيره . أ ب .

(٢) في ط : لفعال .

وإن كان مؤنثاً ، جمع في القليل على أفعل كَأَذُورٍ ، وفي الكثير على فُعل كَذُورٍ .
وقد يجيء على : فُقول كَشْفُوقٍ ، وعلى : فِغْلَانٌ كَتَيْبَرَانِ جمع تَارٍ ، وفِغَالٌ
كديارٍ ، وإن كان على فُعل جمع في القليل على أفعالٍ كأفْيَالٍ ، وريح وأزْوَاحٍ ، فترد
الياء إلى أصلها ، وهو الواو ؛ لزوال موجب قلبها ياء ، وهو سكونها وانكسار
ما قبلها ، وفي الكثير على فُقولٍ ؛ كذُوكٍ ، وفِغْلَةٌ كدِهْكَةٍ ، وفِغَالٌ ؛ كَرِيَّاحٍ .
وإن كان على فُعل جمع في القليل [على] (١) أفعالٍ كَأَهْوَادٍ ، وفي الكثير على :
فِغْلَانٌ ؛ كحِيتَانٍ ، وسائر أبنية الثلاثي إن جاء شيء منها ، كُسر على قياس نظيره من
الصحيح (٢) .

فإن أنت / شيء من ذلك ، جَمَعْتُهُ في القليل بالألف والتاء .
وقد تقدّم حكم ذلك في بابهِ ، وإن أردتُ الكثير ، فما كان منه نوعاً مصنوعاً ،
فبابه أن يكسر وقد يجيء بغير تاء اسم جنس .
وقياس تكسير ما كان منه على : فَعْلَةٌ ، وكان صحيحاً أن يجمع في الكثير على
فِغَالٍ كحِيتَانٍ ، وعلى فُقولٍ ؛ كذُورٍ ، وإن كان على : فَعْلَةٌ ، جمع في الكثير على
فِغَالٍ ، كرحابٍ ، وإن كان على فَعْلَةٌ ، جمع في الكثير على : فُعلٌ ؛ كغُرْفٍ .
وقد يجيء على : فِغَالٌ ، كغرامٍ .
وإن كان على : فَعْلَةٌ ، كسر في الكثير على : فِغَالٌ ؛ كغُرْبٍ ، وقد يستعمل ذلك
للقليل أيضاً ، وعلى أفْعَلٍ ، كالتَّخْمِ ، وهو قليل جداً .
وإن كان على فَعْلَةٌ ، جُمِعَ في الكثير على : فِغَالٌ ، كالتَّخْمِ ، وإن كان على فَعْلَةٌ ،
جمع في الكثير على فُعلٌ ؛ كتخْمٍ . وليس جنساً ؛ بدليل التانيث ؛ تقول : هي
التَّخْمُ ، وسائر أبنية الثلاثي ، استغنى عن تكسيره باسم الجنس (٣) .

(١) سقط في ط .

(٢) م : وقولي : « وسائر أبنية الثلاثي إن جاء منه شيء كسر على قياس نظيره من الصحيح ،
أهني : أنك تجمع طولاً على أطوال كأضلاع ، وكذلك تفعل بكل معتل العين يجيء على
مثال من أمثلة الصحيح تجمه كما تجمع نظيره . أ هـ .(٣) م : وقولي : « وسائر أبنية الثلاثي استغنى عن تكسيره باسم الجنس ؛ أهني : أنك تقول : لبنة
ولبن فتستغنى بذلك عن تكسيره ، وكذلك سائر أبنية الثلاثي . أ هـ .

وما كان منه عَلَى وَزْنِ : فِعْلَةٌ وكان مضعفاً ، أو معتلاً اللام يُجْمَعُ فِي الكثيرِ عَلَى :
فِعال كَسِيلال ، وَرَكَّاه .

وقد يَجِيءُ المَعْتَلُّ عَلَى فُعْلٍ ؛ كَقَرِي ، وَتَرِي ، وَإِنْ جاءَ شَيْءٌ مِنْ ذلكَ عَلَى : وَزْنِ
فِعْلَةٍ ، كَسَرِ عَلَى : فِعالِ أَيْضًا ، إِلا أَنَّهُ عَزِيزٌ جَدًّا^(١) ؛ نَحْوُ : ذَلالة ، وَدِلاء .

وَإِنْ كانَ عَلَى وَزْنِ فِعْلَةٍ ، لَجَمِيعِ فِي الكثيرِ عَلَى : فُعْلٍ ، كَكُذِي ، وَخُطِي ،
وَطُرِرَ ، وَقَدْ يَجِيءُ المَضْعُفُ عَلَى فِعالِ كَثِيرًا ، كَقِيَاب .

فَإِنْ كانَ عَلَى فِعْلَةٍ ، جَمَعَ فِي الكثيرِ عَلَى فِعْلٍ ؛ كَقَرِي وَرِشًا ، جَمَعَ رِشَوَةً ،
وَإِعْدَدَ .

وقد يَجِيءُ شاذًّا عَلَى : أَفْعَلٍ ، كَأَشَدَّ .

وما كان منه عَلَى وَزْنِ فِعْلَةٍ ، وَآنانَ مَعْتَلُّ العَيْنِ ، لَجَمِيعِ فِي الكثيرِ عَلَى فِعالِ ،
كضِباع ، وَعَلَى فُعْلٍ فِي بَناتِ الواوِ ؛ ككُتُوبٍ ، وَعَلَى فِعْلٍ فِي بَناتِ الياءِ ؛ كَكَيْمٍ .

وَإِنْ كانَ عَلَى : فِعْلَةٍ جَمَعَ فِي الكثيرِ عَلَى فِعْلٍ ؛ كَجِجِلٍ ، وَإِنْ كانَ عَلَى فِعْلَةٍ ،
لَجَمِيعِ فِي الكثيرِ عَلَى فِعالِ ؛ كَدِيارِ ، وَعَلَى فُعْلٍ ، كَدُورِ ، وَعَلَى فِعْلٍ كَثِيرًا .

وقد يَجِيءُ فِي القليلِ عَلَى أَفْعَلٍ تَأْدِيرًا . وما كان منه جنسًا مخلوقًا ، فبابه أَنْ
يَكُونَ بِغَيْرِ تاءِ اسمِ جنسٍ ، وَقَدْ يَكسِرُ ، فَمَا كانَ مِنْ صَحِيحًا ، وَكانَ عَلَى فِعْلَةٍ ،
كانَ لِلکثيرِ عَلَى فِعْلٍ كَطَلَحَ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ حَلَقَةٌ ، بِسُكُونِ اللامِ ، وَحَلَقٌ بِفَتْحِها ، فَإِنَّمَا / جاءَ عَلَى لَفَةٍ مِنْ بقولِ :
حَلَقَةٌ بِفَتْحِها ، وَقَدْ يُكسِرُ عَلَى فِعالِ كَطالِحِ ، وَعَلَى فُعْلٍ ؛ كَصِخُورِ .

وَإِنْ كانَ عَلَى فِعْلَةٍ ، كانَ لِلکثيرِ عَلَى فِعْلٍ ، كَشَجَرِ ، وَقَدْ يَجِيءُ عَلَى فِعالِ
يَكْتارِ ، وَعَلَى أَفْعَلٍ كَأَكَمِ ، وَعَلَى أَفْعَالٍ ؛ كَأَشجارِ .

وَإِنْ كانَ عَلَى فِعْلَةٍ ، كانَ لِلکثيرِ عَلَى فِعْلٍ ؛ كَكَيْبَةٍ ، وَنَبِقٍ ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُمْ
تَكْسِيرَ شَيْءٍ مِنْ ذلكَ ، بَلِ اقْتَصَرُوا عَلَى اسمِ الجنسِ .

وَإِنْ كانَ عَلَى فِعْلَةٍ ، كانَ لِلکثيرِ عَلَى فِعْلٍ ؛ نَحْوُ : عَيْبٍ ، وَقَدْ يَكسِرُ عَيْبٌ عَلَى

(١) م : وهولي ؛ و إن جاء شيء من ذلك على فعلة ، كسر على فعال - أيضًا - إلا أنه عزيز جدا ؛ مثال ذلك : دلالة ودلاء . أ هـ .

أفعال ، قالوا : أَعْثَابٌ [وإن كان على فَعْلَةٍ ، كان للكثير بحذف التاء ، كَسْتَمُر] (١)
وإن كان على : فعلة ، كان للكثير على فعل ؛ كَنْقَدَةٌ ، وَنَقَدَ .

وإن كان على فَعْلَةٍ ، كان للكثير بحذف التاء ؛ كَرُطَبٌ ، وقد يُكسر رُطَبٌ على
أفعال كأرطاب .

وإن كان على فَعْلَةٍ ، كان للكثير بغير تاء ، كَسِيدِرٌ ، وعلى فعال كَلْقَاحٌ .
وما كان منه مُضَعَّفًا أو معتل اللام ، وكان على فَعْلَةٍ ، كان للكثير بحذف (٢)
التاء ، نحو : صَفْوٌ جمع صَفْوَةٌ ، وَحَبٌّ [جمع حَبَّةٌ] (٣) .

وقد يجرى المعتل على فَعَالٍ ، كَصَبْغَاءٌ ، وإن كان على فَعْلَةٍ ، كان للكثير بحذف
التاء ، نحو : حَصِيٌّ ، وإن جاء شيء منه مضعفًا ، فكذلك قياسه (٤) ، وقد يجرى على
فَعَالٍ كإضاءة جمع أضائة .

وإن كان على فَعْلَةٍ ، كان للكثير بغير تاء نحو : دُرٌّ ، وقد يجرى على فَعْلٍ ،
كُدُرٍّ .

وكذلك قياس المعتل .

وإن كان على فَعْلَةٍ ، كان للكثير بغير تاء ، نحو : مَهَابَةٌ ، وَمَهِيٌّ ، وإن جاء شيء
منه مضعفًا ، فكذلك قياسه .

وما كان منه معتل العين ، وكان على فَعْلَةٍ ، كان للكثير بغير تاء ، كَبَيْضٍ ،
وجوز .

وقد يجرى على فَعَالٍ ؛ كَقِيَانٌ ، وَرِيَاضٌ ، وقد يجرى في ذوات الياء على فَعْلٍ ،
كغَيْرٍ .

وإن كان على : فَعْلَةٍ ، أو فَعْلَةٍ كان للكثير بغير تاء ؛ كَشَوْسٌ .

وقد يجرى على فَعْلٍ ، ككُومٍ .

(١) سقط في ط .

(٢) في أ : بغير .

(٣) في أ : صبر وحب .

(٤) م : وقولى : وإن كان على فعلة ، كان للكثير بحذف التاء ؛ نحو : حصى ، وإن جاء شيء
منه مضعفًا ، فكذلك قياسه ؛ مثال ذلك شررة وشرر . أ هـ .

وإن كان على فِعْلَةٍ أو فَعْلَةٍ كان للكثير بغير تاء نحو : تين ، وقام .
وأما الوصف ، فإن كان على فَعْلٍ ، وكان للآدميين ، جمع بالواو والنون ، نحو :
جفدين ، وبكسر لهم ولغيرهم على فيقال نحو : جِدَالٌ ، وصِقَابٌ .
وقد يجيء على فُعُولٍ نحو : كُفُولٌ / ، وعلى فَعْلٍ نحو : نَطٌّ ، وسِبْهَامٌ مُحْشَرٌ ،
وعلى فَعْلَةٍ ؛ كـ « شَيْخَةٌ » .

١٩٦

وما استعمل من الصفات استعمال الأسماء ؛ نحو : عبد ، فجمعه كجمع
الأسماء .

وإن كان فيه التاء ، لجميع بالألف والتاء ، وقد تقدم حكم ذلك في بابه . وعلى
فيقال كصِقَابٌ .

وإن كان على فَعْلٍ ، وكان للآدميين جمع بالواو [والنون]^(١) ، نحو حَسَنِينَ ،
وعلى فيقال كحَسَنَانٍ .
وقد يجيء على أفعال كأخْرَابٌ .

وإن كان لغيرهم ، لجميع على فيقال ؛ نحو : حَسَنَانٍ .
وإن كانت فيه التاء ، جمع بالألف والتاء ؛ نحو : حَسَنَاتٌ ، وعلى فيقال نحو :
حَسَنَانٍ ، وقالوا : تَطَلَّاتٌ ، فاستغنوا به عن أبطال ، وبطال .

وإن كان على فَعْلٍ ، فإنه لا يتجاوز فيه الجمع بالواو والنون ، نحو : حَدِيثِينَ ،
« جمع حَدَثٌ » ، إلا لفظتين شَدُّتَا فكَثُرَتَا على : أفعال ، وهما : أَلْجَادُ ، وأَهْقَاظٌ ،
وقد حكى : يقاظ^(٢) ولم يُحْفَظْ منه شيء بالتاء .

وأما فَعْلٌ ، فلم يجيء منه إلا : جُنْبٌ ، وسُلُلٌ ، ويُجْمَعَانِ بالواو والنون ، فيقال :
لجُنْبُونَ ، وسُلُلُونَ ، وقد قالوا : أجناب ، وقد يكون جنب واقفا على الجمع ، فلا
يجمع إذ ذاك .

قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَعْزَمُوا ﴾ [المائدة : ٦] وإن كان على : فَعْلٌ
فإنه يجمع بالواو والنون ، فيقال : حُلُوبُونَ ، ومُرُونٌ .

(١) سقط لي ط .

(٢) في أ : يقاضي .

وقد يجرى على أفعال ، كأمرار ، وأما مؤنثه : فلا يتجاوز فيه الجمع بالألف والتاء ، نحو ثمرات ، ومخلّوات .

وإن كان على فعل ، لجمع بالواو والنون ، يُقال : ردهون ، وعلى أفعال ؛ نحو أنضاء ، وقد يجرى على أفعال ، نحو : أخلف جمع جلف ، ولم يجرى منه شيء بالتاء .

وإن كان على فعل جمع بالواو والنون ، نحو : فرجين ، وقد يجرى على أفعال ، نحو : أنكاد ، وأفراج ، وعلى أفعال ؛ نحو : فزاج ، وعلى : فقالي نحو : حذير ، وحذاري ، وعبط وعباطي ، وزجل وزجالي .
وأما مؤنثه ، فيجمع بالألف والتاء .

وأما الرباعي غير الصلّة ، فما كان منه ثالثة بحرف مدّ ولين ، وكان مدكّراً ، فإن كان على أفعال أو أفعال ، جمع في القلّة على : أفعلة ؛ نحو أخيمرة ، وأقذلة ، وفي الكثير على : فُقل ؛ نحو : محمر ، وقُدل .

وإن شئت سكنت العين ، والمضاعف والمعتل اللام ، لا / يتجاوز فيهما أفعلة ؛ ٩٦ ب نحو : أكنة ، وأزديّة ، وأجئة ، وأسميّة .

وأما المعتل العين : فعلى أفعلة في القليل بمنزلة الصّحيح ، نحو : [خوان و] أخونة ، وججان وأهينة ، وجمود وأجودة ، وسيال وأشيلة .
وفي الكثير على فُقل .

وقد تسكن العين فيما عينه ياء ؛ نحو : عين ، وسيل ، في : عين وسيل ، إذا سكنت العين ، كسرت ما قبلها لتصبح .

وأما ذوات الواو ، فيلزم فيها تسكين العين ؛ نحو : سُخون ، وجُود ، ولا تحرك إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الكامل] :

٣٠١ - عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرْزَيْنِ وَتَبَّ دُو بِالْأَكْفِ اللَّامِيَّاتِ سُور^(١)

(١) البيت لعدي بن زيد .

ويروى صدر البيت هكذا :

من مبرقات بالبرهن وتبدو

والشاهد فيه قوله : سُور حيث ضُكّت الواو للضرورة الشعرية .

ينظر : ديوانه ص ١٢٧ ، والدرر ٢٧٦/٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٥/٢ ، =

وقد يجرىء شاذاً على فِئْلَانٍ نحو : يَمْوَار ، وَصِيْرَان ، وَجَوَار وَجِيْرَان .
 وإن كان على فُعَالٍ ، مُجْمَعٍ فِي الْقَلْبَةِ عَلَى أَفْعَلَةٍ نَحْوِ خُرَاب ، وَأَغْرِبَةٍ ، وَخَوَار
 وَأَحْوَرَةٍ ، وَذُبَابٍ وَأَذْبَةٍ .

وقد يجرىء على فِعْلَةٍ نَحْوِ : غِلْمَةٍ ، وَفِي الْكَثِيرِ عَلَى : فِئْلَانٍ نَحْوِ : غِلْمَان ،
 وَجِيْرَان ، وَذُبَان .

وقد يجرىء شاذاً على : فُعْلَانٍ نَحْوِ : حَوْرَان ، وَزِقَان ، وَعَلَى فِعْلٍ نَحْوِ : حَوْر ،
 وَذَبْ .

وإن كان على فَعِيلٍ ، مُجْمَعٍ فِي الْقَلْبَةِ عَلَى أَفْعَلَةٍ ؛ نَحْوِ : أَرْغِفَةٍ ، وَفِي الْكَثِيرِ عَلَى :
 فُعْلَانٍ نَحْوِ : رُغْفَان ، وَعَلَى فَعْلٍ نَحْوِ : رُغْفٍ .

وقد يجرىء على فِئْلَانٍ نَحْوِ : قِصْبَان ، وَعَلَى أَفْعَلَاءٍ ؛ نَحْوِ : أَنْصِبَاء ، وَالْمَعْتَلُ اللَّامُ
 يُجْمَعُ فِي الْقَلْبَةِ ^(١) عَلَى أَفْعَلَةٍ ؛ نَحْوِ : أَقْرِبَةٍ ، وَقَدْ يجرىء شاذاً على فِعْلَةٍ كَصِيبِيَّةٍ ، وَفِي
 الْكَثِيرِ عَلَى فُعْلَانٍ نَحْوِ : قُرْبَان ، وَقَدْ يجرىء على فِئْلَانٍ نَحْوِ : صِيْبَان .

والمضعف يجمع في القليل على أَفْعَلَةٍ ، نَحْوِ : أَحْزَةٍ ، وَفِي الْكَثِيرِ عَلَى فِئْلَانٍ
 نَحْوِ : حَزَان ، وَعَلَى فُعْلٍ نَحْوِ : شُرْر ، وَقَدْ تَفْتَحُ الْعَيْنُ تَخْفِيفًا ؛ فَيَقَالُ شُرْر .
 وَأَمَّا فَعُولٌ فَبِمَنْزِلَةِ فَعِيلٍ إِذَا أَرَدْتَ بِنَاءِ أَدْنَى الْعَدِيدِ ، وَذَلِكَ : كَقَمُودٍ وَأَهْمِيدَةٍ .

ويجمع في الكثير على فِئْلَانٍ نَحْوِ : خِرْفَان ، وَعَلَى فَعْلٍ نَحْوِ : زُرْ .
 وقد يجرىء على فَعَائِلٍ ، نَحْوِ : ذَنَائِبٍ ، مَا عَدَا فَعُولًا ، نَحْوِ : قَدَائِمٍ .
 والمعتل اللام لا يتجاوز به أفعال ؛ نَحْوِ : أَهْدَاءٍ ، وَقَوْلِهِمْ : فِلاء ، وَفِي شَاذَان .
 وإن كان شيء من هذه الأمثلة الأربعة واقعاً على مؤنث ، مُجْمَعٍ فِي الْقَلِيلِ عَلَى
 أَفْعَلٍ ؛ نَحْوِ : أَهْنَقٍ ، وَأَشْرُوعٍ ، وَأَذْرُوعٍ ، وَأَيْمِنٍ .

وقد يجرىء / فَعِيلٍ شاذاً على أفعال ، قالوا : أَيْمَان ، وَفِي الْكَثِيرِ كَالْمَلَكُرِّ ، وَقَدْ

١٩٧

- وشرح شواهد الشافية ص ١٢٦ ، وشرح المفصل ٤٤/٥ ، ٨٤/١٠ ، والكتاب ٣٥٩/٤ ،
 ولسان العرب (سوك) ، وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١٢٧/٢ ، ١٤٦/٣ ، وروصف
 المباني ص ٤٢٩ ، والمعجم في التصريف ٤٦٧/٢ ، والمنصف ٣٣٨/١ ، وجمع الهوامع ٢/
 ١٧٦ .

(١) في ط : فيه القليل .

بجمع فَعَالٍ في الكثير على فُعُول .

ومن أمثالهم : « العُتُوقُ يَهْدُ التُّوقَ » .

وجمعوا أَعْنَاقًا أيضًا على فُعُلٍ بضم العين وإسكانها ، قالوا : عُتِقُ ، وَعُتِقُ وقد

بجمع فَعَالٍ على فُعُلٍ نحو : سُئِلَ ، وعلى فَعَائِلٍ نحو : سَمَائِلُ .

فأما فُعُولُ المؤنث ، فجمعه كجمع المذكر لا فرق بينهما^(١) ، وإن لحقت هذه الأمثلة

تاء التانيث ، جمعت في القليل بالألف والتاء ، وفي الكثير على فَعَائِلٍ ، ولم يتجاوز

ذلك فيها ؛ نحو : ذَوَائِبُ ، وَصَحَائِفُ ، وَرَسَائِلُ ، وَخَلَائِفُ ، وَحَمَائِمُ .

وقد تُجْمَعُ فِعِيلَةٌ على فُعُلٍ نحو : سُفُنٌ ، إلا أن ذلك شاذٌ .

وما كان من ذلك جنسًا مخلوقًا ، لجميع في القليل بالألف والتاء ، ويكون الكثير

بغير تاء ؛ وكذلك قياس كل اسم لجنس مخلوق ، إلا أن يَكُونُ في آخره ألف

التانيث ، أو أَلِفَاءُ ، فإنك إن أردت المفرد لم تدخل عليه تاء التانيث ، بل يكون الفارق

بين الواحد وبين الجنس الوصف ؛ فتقول : حَلْفَاءُ واحدة وحلفاء كثيرة ، وشكاعى

واحدة وشكاعى كثيرة .

وقد شُدَّ من المصنوع شيء ، فجمع بحذف التاء ، قالوا : عِمَامٌ ، وَسَفِينٌ .

وإن كانت هذه الأمثلة صفات ، فما كان منها على فِعِيلٍ بجمع على : فُعَلَاءُ ؛

نحو : فُقَهَاءُ ، وعلى فِعَالٍ نحو : طِرَافٌ ، وعلى فُعُلٍ نحو : نُذْرٌ ، وقد تسكن عينه ،

فيقال : نُذْرٌ ، وقد يجرى شاذًا على فِعْلَانٍ وفُعْلَانٍ ؛ نحو : شَجَعَانٌ وشَجَعَتَانٌ ، وعلى

أفعال نحو أَيْتَامٌ .

وإن كان معتل العين ، لجميع على فِعَالٍ ؛ نحو طِرَافٌ ، وإن كان معتل اللام ، لجميع

على أفعال ؛ نحو أغنياء ، وقد يجرى شاذًا على فُعَلَاءُ ؛ نحو : تقواء ، وشرواء ، وإن

كان مضطربًا جمع على أفعال ؛ نحو : أشدباء ، وقد يجرى على أفعلة ؛ نحو :

أشجعة ، وعلى فُعُلٍ ؛ نحو لُذْدٌ ، وإن لحقت تاء التانيث ، لجميع على فِعَالٍ ،

نحو : طِرَافٌ ، وقد يجمع على فَعَائِلٍ ؛ نحو : طِرَافِيفٌ ، وعلى فُعَلَاءُ نحو : طِرَافَاءُ / . ٩٧ ب

(١) م : وقولي : « وأما فعول المؤنث ، فجمعه كجمع المذكر لا فرق بينهما ، مثال ذلك : قُدُومٌ

وقُدُومٌ كزُبُورٍ وزُبُورٌ . اهـ .

وما كان منها على فَعُول ، فإن كان لمدكّر ، جمع على فُعُل ؛ نحو : صُبُر .
 وإن كان للمؤنث ، جمع أيضًا على فُعُل ؛ نحو : عُجُر .
 وقد يُجمع على فعائل ؛ نحو : عجائر .
 وإن كان فيه تاء التانيث ، جمع على فعائل ؛ نحو : رَكائب ، وإن كان معتل
 اللام ، جمع على أفعال ؛ نحو : أعداء .
 وما كان منها على فَعَال ، جمع على فُعُل ؛ نحو : حُمُد ، وقد يجمع على فُعَلَاء ؛
 نحو : جُبَيَّاء .
 وإن كان معتل العين ، جمع على فُعُل نحو : جُود .
 وقد يجمع على فَعَال ؛ نحو : جِيَاد .
 وما كان منها على فَعَال ، بجمع على فُعُل نحو : دِلَاث ودُلُث ، وَلِكَاك وَلِكُك ،
 وقد يجمع على مثل لفظه ، قالوا : ناقة هِجَان ، وثوق هِجَان .
 وما كان منها على فَعَال نحو : شَجَاع جمع كجمع فعيل^(١) .
 وما كان من الرباعي ثانيه ألف ، فإن كان على فاعل بغير تاء ، ولم يكن صفة بجمع
 على فَوَاعِل نحو : كَوَاهِل ، وقد يجمع على فَوَاعِل ؛ نحو : بَوَاطِل ، وعلى فُعَلَان ؛
 نحو : حُجْرَان ، وعلى فُعَلَان نحو : حَيْطَان ، وعلى أفعلة نحو : أُوْدِيَة .
 وإن كانت صفة ، فإن كانت لمدكّر ، جمعت على فَعَال ؛ نحو : ضَرَاب ، وعلى
 فُعُل ، نحو : ضَرَب ، لعامل كانت الصفة أو لغيره ، وقد يجمع إن كانت الصفة لما لا يعقل
 على : فُعُل نحو : بُزُل ؛ وعلى فَوَاعِل نحو : بَوَازِل ، وقد يجمع إن كانت [لما]^(٢)
 يعقل على فُعُل نحو : شُرُف ، وعلى فَعَال نحو : كَفَار^(٣) ،

(١) م : وقولى : وما كان منها على فعال ؛ نحو : شجاع جمع كجمع فعيل ؛ أصى : أنك
 تقول : شجاع وشجعان ؛ كما تقول : شجاع وشجعان . أ هـ .

(٢) سقط في ط .

(٣) م : وقولى : وعلى فعال نحو : كِفَار ؛ من ذلك قوله [من الوافر] :

وَشَقُّ الْبَحْرِ عَنْ أَصْحَابِ نَوْمِي وَهَرَقَتِ الْفَرَاهِئُ الْكِفَارِ

[ينظر البيت للقطامي في ديوانه من ١٤٣ ، ولسان العرب (كفر) (فرهن) ، وبلا

نسبة في شرح المفصل ٥/٥٥] . أ هـ .

ونيام ، وعلى فُعلاء ؛ نحو : شَهْدَاء ، وعلى فُعول ؛ نحو : شُهُود ، وعلى فَعَلَى إذا كانت الصفة آفة أو عاهة ؛ نحو : هَلَكَى ، ومَوْتَى ، وقد يجمع على فواعل وإن كان لغير عاقل ؛ نحو : تَوَازِل ، وقد شُدُّ منه في العاقل : هَوَالِك^(١) ، وفَوَارِس .

وكذلك حكم المضعف منه والمعتل العين ، إلا أنه لا يجوز في المعتل العين ، قلب الواو ياء في : فُعَل ، وفُعَال ، فيقال : صَوَام ، وصِيَام ، وصُوم ، وصِيَم ، وإن شئت قلت : صِيَم بكسر الفاء .

وأما المعتل اللام ، فإنه يجمع على فُعَلَة ؛ نحو : قُضَاة ، وقد يجمع على فُعَل نحو : عُزَى .

وإن كان للمؤنث / لجمع جمع صفة المذكر ، إلا أنه يجوز أن يُجْمَعَ على فواعل ؛ ٩٨ كَعَلَوَائِمِث .

وإن لحقته التاء ، كسر على : فواعل ؛ نحو : قوائم .

وما كان منه على وزن أفعَل ، فإن كان اسماً ، جمع على : أفاعِل ، كَأَفَاكِلِ إلا أجمع ، وأكع ؛ فإن العرب التزمت فيها بجمع السلامة .

وإن كان صفة ، وكان مؤنثه فُعلاء ، لجمع على فُعَل ، نحو : حُحْر ، وعلى فعلان نحو : سِودَان ، وعلى فَعَلَى إن كان آفة أو عاهة نحو : حَلَمَى ، وإن كان مؤنثه أفعلة ، كسر على أفاعِل ؛ نحو : أَرَامِل ، وإن كان للمفاضلة ، وكانت فيه الألف واللام ، كسر على الأفاعِل ؛ نحو : الأَكَابِر ، وإن استعمل به « من » كان للثنتين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وإن كان مضافاً ، جاز فيه أن يكون مفرداً مذكراً على كل حال ، وأن يثنى ويُجمع جمع سلامة ، وجمع تكسير على أفاعِل ، ويكون له مؤنث على فعلى ؛ فتقول : هي فضلى القوم ، وهم أفاضلُ القوم .

وما كان منه على فَعَمَل^(٢) كُسِّرَ على أفعال ؛ نحو : أموات .

وما كان منه في آخره أَلْف ، فإن كانت لغير تأنيث ، جمع على فَعَال ؛ نحو : ذَقَار ، وقد يحول إلى فَعَالَى ؛ نحو : ذَقَارَى ، وإن كانت للتأنيث ، فما كان منه على

(١) في أ : ولم يجر منه إلا هوالك وفواري .

(٢) في ط : جمع .

فُعَلَى تَأْنِيْثُ الْأَفْعَلِ ، يَكْثُرُ عَلَى فُعْلٍ ؛ نَحْوُ كَثُرَ ، وَمَا لَمْ يَكُنْ تَأْنِيْثُ الْأَفْعَلِ ، كَسَرَ عَلَى فُعَالِي ؛ نَحْوُ : لِحْبَالِي ، وَقَدْ يَكْسَرُ عَلَى فِعَالٍ ؛ نَحْوُ إِنَاتٍ ، وَرِبَابٍ ، وَعَلَى فِعَالٍ نَحْوُ : رِبَابٍ .

وَمَا كَانَ عَلَى فُعَلَى مُؤَنَّثَ فِعْلَانٍ ، كُثِرَ عَلَى فُعَالِي ؛ نَحْوُ : سُكَّارِي ، وَقَدْ يَجِيءُ عَلَى فُعَالٍ ؛ نَحْوُ سُكَّارٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُؤَنَّثَ فِعْلَانٍ ، جُمِعَ عَلَى فُعَالِي نَحْوُ : غَلَاتِي ، وَمَا عدا ذَلِكَ يَكْثُرُ عَلَى فُعَالِي ، نَحْوُ : ذَفَارِي ، فِي لُغَةٍ مِنْ لَمْ يَنْوُنْ ذِفْرِي ، وَمَا عدا مَا ذَكَرَ مِنَ الرَّبَاعِيِّ ، يَجْمَعُ عَلَى مِثَالِ فَعَالِلٍ ، اسْمًا كَانَ أَوْ صِفَةً نَحْوُ : دَرَاهِمٍ ، وَهَجَارِعٍ .

وَأَمَّا الْخَمَاسِيُّ ، فَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ أَلْفٌ وَنُونٌ ، وَكَانَ فِعْلَانٍ فُعَلَى ، مُجْمِعٌ / عَلَى فُعَالِي ، وَفُعَالِي ؛ نَحْوُ : سَكَّارِي ، وَسَكَّارِي ، وَعَلَى فِعَالٍ ؛ نَحْوُ : هَجَالٍ ، وَمَا عدا ذَلِكَ مِمَّا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ وَنُونٌ إِنْ كُثِرَ ، مُجْمِعٌ عَلَى فَعَالِينَ نَحْوُ سَرَّاجِينَ ، وَسَلَّاطِينَ ، وَقَدْ يَكْسَرُ فِعْلَانٍ مِنْهُ إِذَا كَانَ اسْمًا عَلَى فِعَالٍ ؛ نَحْوُ : سِرَّاجٍ ، وَضِبَّاعٍ ، وَقَدْ يُجْمَعُ مِنَ الصِّفَاتِ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ أَلْفٌ وَنُونٌ وَتَأْنِيْثُهُ بِالتَّاءِ ؛ كَمَا يُجْمَعُ مَا آتَتْ مِنْهَا بِالْأَلْفِ ؛ فَيَقَالُ : نُدْمَانٌ ، وَنُدْمَانَةٌ ، وَنُدَامٌ ، وَنُدَامِي ، وَخَمَصَانٌ وَخَمَصَانَةٌ ، وَخَمَاصٌ .

وَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ أَلْفًا تَأْنِيْثٌ ، فَإِنْ كَانَ عَلَى : فَعْلَاءَ ، وَكَانَ اسْمًا ، كَسَرَ عَلَى فُعَالِي نَحْوُ : صَحَّارِي ، تُبَدَلُ الْهَمْزَةُ بِأَءٍ وَتَدْغَمُ فِيهَا الْيَاءُ الَّتِي هِيَ بِدَلٍّ مِنَ الْأَلْفِ ، وَقَدْ تَحْدَفُ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ تَخْفِيفًا ، فَيَقَالُ : صَحَّارٍ ، وَقَدْ تُحَوَّلُ بَعْدَ الْحَدْفِ إِلَى فُعَالِي ؛ فَيَقَالُ : صَحَّارِي ، وَإِنْ كَانَ صِفَةً ، مُجْمِعٌ عَلَى فُعْلٍ ؛ نَحْوُ : لِحْمَرٍ ، وَقَدْ يَكْسَرُ عَلَى فِعَالٍ نَحْوُ : بَطَّاحٍ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعْلَاءَ ، كُثِرَ عَلَى فِعَالٍ ، نَحْوُ : عِشَارٍ ، وَنِفَاسٍ ، وَعَلَى فُعَالٍ نَحْوُ : نُقَاسٍ .

وَإِنْ كَانَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَوْزَانِ ، كُثِرَ عَلَى فِعَالٍ ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ آخِرِهِ حَرْفٌ عِلَّةٌ زَائِدٌ ، كُثِرَ عَلَى مِثَالِ : فَعَالِيلٍ نَحْوُ : سَرَّابِيلٍ ، وَبَهَّالِيلٍ ، وَقَتَادِيلٍ ، وَمَا عدا ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي عَدَدُهَا خَمْسَةٌ أَحْرَفٌ ، يُحْدَفُ مِنْهُ حَرْفٌ ، ثُمَّ يُكْثَرُ ذَلِكَ عَلَى : فَعَالِلٍ ، أَوْ فَعَالِيلٍ ، إِنْ حَوَّضَتْ مِنَ الْمَحْدُوفِ ، وَيَكُونُ الْحَدْفُ عَلَى حَسَبِ مَا

أحكم في التصغير^(١) ؛ نحو : فَرَزِيد ، وَفَرَاذِيد ، وَعَفَاجِج ، وَعَفَاجِيج .

وأما الزائد على خمسة أحرف ، فإن كان في آخره ألفا التانيث أو الألف والنون الزائدتان ، حذفتهما ، وجمعت الاسم على مثال : فَعَالِل أو فعائل إن عوضت ؛

نحو : عَنَافِس ، وَذَعَاغِر ، وما عدا ذلك ، فلا بد من أن تحذف منه ، حتى يصير إلى

خمس رابطة حرف علة زائد إن أمكن ، ثم تجمعه^(٢) على مثال : فَعَالِل ، وإن لم

يمكن ، حذفت منه حتى يصير على أربعة أحرف ، ثم تجمعه على مثال : فَعَالِل

أو فَعَالِل ، إن عوضت ، والحذف في جميع ذلك على حسب ما أحكم في التصغير .

والأعجمي في جميع ما ذكر بمنزلة العربي ، إلا أنه / يلزم منه ما جاء على مثال : ٩٩ أ

مَفَاعِل ، تاء التانيث نحو : مَتَابِجَة ، إلا أن يشد منه شيء ؛ فيحفظ ولا يقاس عليه ؛

نحو : كِهَالِج ، وَجَوَارِب ، وكذلك المنسوب - أيضا - تلزئة التاء ؛ نحو : مَهَالِبَة ،

إلا أن يشد منه [شيء] ؛ فيحفظ ولا يقاس عليه ؛ نحو : المَقَاوِل ، والدِّيَاسِم . وقد

شدت جموع فلم ينطق لها بواحد نحو : عِبَادِيد ، وَشَمَاطِيط .

وقد شدت - أيضا - جموع فلم تأت على قياس واحد المنطوق به ؛ نحو :

مَلَاقِح ، وَمَذَاكِر ؛ وَأَرَاضٍ ، وَأَحَادِيث ، وَأَقَاطِيع ، وَأَهَاطِيل ، وَأَطْيَار ، وَتُؤَام ،

وَأَعَارِض ، وَأَهَالٍ ، وَلِهَالٍ ، وَكِرْوَان ، وَوَرشَان ، وَأَمَكْن ، وَأَطْعَل .

وأما فَعَل في جمع فاعل نحو : طَعِير ، وَرَكِب ، وَرَجَل ، فاسم جمع ، بدليل

تصغيرهم إياه على لفظه ، قال [من الرجز] :

٣٠٢ - بَنِيئُهُ بِضُبَّةٍ مِنْ مَالِيَا أُنْحَسَى رُجَيْلًا وَرُكَيْبًا عَادِيًا^(٣)

(١) م : وقولي ؛ والحذف في ذلك على ما أحكم في التصغير ، مثال ذلك : فرزدق ، وفرزاد

وفرزاق ، وفرزاد وفرزاق ؛ كما تقول : فريزد وفريزق ، وفريزيد وفريزيق ، وتقول :

قلنسوة ، قَلَاسٍ وَقَلَاسِيٍّ وَقَلَاسٍ وَقَلَاسٍ كما تقول : قَلْبَسَةٌ قَلْبَسِيَّةٌ وَقَلْبَسِيَّةٌ وَقَلْبَسِيَّةٌ ،

وكذلك كل ما يحذف منه في التكسير قياسه في ذلك قياس التصغير . أ هـ .

(٢) في ط : تجمع .

(٣) البيت لأبيحة بن الجلاح .

والشاهد فيه : قوله : « رُجَيْلًا وَرُكَيْبًا » تصغير « رَجَلٍ وَرَكِبٍ » وهذا دليل على أنهما اسما

جمع .

ينظر : للأهاني ٤٠/١٥ ، وشرح شواهد الشافية ١٥٠ ، وشرح المفصل ٧٧/٥ ، وهو =

وقد شذبت العرب - أيضًا - فجمعت بعض الجمع ، فالذى جاء من ذلك مجموعًا جمع تكسير : أهاد ، وأواطب ، وأسام ، وأسورة ، وأثائب ، وأناعم ، وأقاويل ، ومصارين ، وحشاشين جمع حشان ، وحشان جمع حش ، وحمائيل ، وأناضير جمع أنضاء .
والذى جاء من ذلك مجموعًا جمع سلامة : أعطيات ، وأسقيات وميوتات ، ومواليات بنى هاشم ، وصواحيبات يوسف ، ولحمرات ، وطرققات ، ومجززات ، ودورات ، وعوذات ، فأما أصل ، فجمع أصل المفرد ، قال [من الكامل] :
٣٠٣ - وَخِمَارٌ غَائِبَةٌ شَدَّدَتْ بِرَأْسِهَا أَصْلًا وَكَانَ مُنْتَشِرًا بِشِمَالِهَا
وأما أصايل ، فجمع أصيلة التى بمعنى أصيل ، حكاهما يعقوب^(١) فهذا جميع ما ورد من جمع الجمع فى الكلام .

وما عدا ذلك الجمع إلا فى ضرورة ، نحو قوله [من الرجز] :
٣٠٤ - تَزِيىُ الْفِجَاجِ وَالْفَيَافِى الْقَصَا بِأَعْيُنَاتٍ لَمْ يُخَالِطَهَا قَدَى^(٢)
ونحو قول الآخر [من الرجز] :

٣٠٥ - قَدْ بَحَرَتِ الْعُيُورُ أَهَامِينِيَّتَا^(٣)

= بلا نسبة فى اللسان (جبا) ، (رجل) ، وخزانة الأدب ٢٥٤/٦ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٠٢/٢ ، والمنصف ١٠١/٢ ، والمخصص ٥٥/٢ ، ١٢٢/١٤ .

(١) يعقوب بن إسحاق ، أبو يوسف ، ابن الشكيت : إمام فى اللغة والأدب أصله من خورستان (بين البصرة وفارس) تعلم ببغداد ، واتصل بالمتوكل المباسي فعهد إليه بتأديب أولاده ، وجعله فى عداد ندمائه ، ثم قتله لسبب مجهول . من مصنفاته : إصلاح المنطق قال المبرد : ما رأيت للبغداديين كتابًا أحسن منه و الألفاظ ، و الأضداد ، و القلب ، و الإبدال ، و شرح ديوان عمرو بن الورد ، و شرح ديوان قيس بن الخطيم و الأجناس ، و سرقات الشعراء وغير ذلك . ولد سنة ١٨٦ هـ وتوفى سنة ٢١٤ هـ . ينظر : الأعلام ١٩٥/٨ ، هدية العارفين ٢/٥٣٦ ، ابن خلكان ٣٠٩/٢ .

(٢) البيت بلا نسبة فى : شرح شافية ابن الحاجب ٢٠٩/٢ ، واللسان (عين) .
والشاهد فيه قوله : الأعينات فى جمع العين ، وهو جمع العين ، وقد اضطر الشاعر ، فجمع الجمع مرة ثانية .

(٣) البيت لأعرابي .
والشاهد فيه : قوله : « أيا عينا » ، قال ابن سيده : « عندى أنه جمع يمينًا على أيمان ثم جمع أيمانًا على أيمان ، ثم أراد وراء ذلك جمعًا آخر فلم يجد جمعًا من جموع التكسير أكثر من هذا ، لأن باب أفاضل وفواهل وفعتائل ونحوها نهاية الجمع ، فرجع إلى الجمع بالواو والنون » .

ومثل ذلك كثير في الشعر .

ويجوز وضع صيغة الجمع للثنتين بقياس إذا كان كل واحد منهما / بعض شيء ، ٩٩ ب
وكان مفردًا من صاحبه ، قال تعالى : ﴿ إِنْ تَوَلَّوْا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾
[التحريم : ٤] .

ويجوز - أيضًا - التثنية ، ومن ذلك قوله [من الطويل] :

٣٠٦- هُمَا نَفَقًا فِي فَيْءٍ مِنْ قَمَوَيْهِمَا عَلَى النَّابِجِ الْقَاوِي أَسَدُ رِجَامٍ (١)

ودون ذلك في الحسن وضع المفرد موضعهما ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٣٠٧- حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْبِي سَقَاكَ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَادِي مَطِيرُهَا (٢)

- ينظر : المقاصد النحوية ٤٢٥/٢ ، وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٤٥٦ ، والدرر ٢/٢٧٢ ، وسمط اللاكبي ص ٦٨١ ، وشرح الأشموني ١٥٦/١ ، وشرح التصريح ٢٦٤/١ ، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٩ ، ولسان العرب (فطن) ، (يمن) ، والمعاني الكبير ص ٦٤٦ ، وجمع الهوامع ١٥٧/١ ، وجمهرة اللغة ص ٢٩٣ ، وتاج العروس (فطن) ، (يمن) ، (سرو) ، وجمهرة اللغة ص ٢٩٣ ، والمختص ٢٨٢/١٣ .

(١) البيت للفرزدق .

ونفقا : أي ألقيا على لساني ، من نفث الله الشيء في القلب : ألقاه . وأصل نفث بمعنى بَرَزَ ، ومنهم من يقول : إذا برز ولا ريق معه . ونفث في الفخذة جند الرقبة ، وهو البزاق اليسير . ونفثه نفقا أيضًا : إذا سحره . ورؤى أيضًا : (هما ثقلا) من ثقل ثقلا ، من باي ضرب وقتل ، من البزاق ، يقال : برز ثم ثقل . و (النابج) أراد به من يعرض للهجو والسب من الشعراء ، وأصله في الكلب . ومثله (العاوي) بالعين المهملة . و (الرجام) : مصدر راجمه بالحجارة أي زاماه ، وراجم فلان من قومه : إذا دافع عنهم ، جعل الهجاء كالمراجعة لعله الهاجي كالكلب النابج .

والشاهد فيه قوله : من قوميهما حيث جمع بين الوار والميم التي هي بدل منها في فم وقد خُطط الفرزدق في هذا ، وهو - أيضًا - إقامة للمثنى مقام الجمع .

ينظر : ديوانه ٢١٥/٢ ، وتذكرة النحاة ص ١٤٣ ، وجواهر الأدب ص ٩٥ ، وخرانة الأدب ٤٦٠/٤ - ٤٦٤ ، ٤٧٦/٧ ، ٥٤٦ ، والدرر ١٥٦/١ ، وستر صناعة الإعراب ١/٤١٧ ، ٤٨٥/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢٥٨/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ١١٥ ، والكتاب ٣٦٥/٣ ، ٦٢٢ ، ولسان العرب (فم) (فوه) ، والمختص ٢٣٨/٢ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٥ ، والأشباه والنظائر ٢١٦/١ ، والإنصاف ٣٤٥/١ ، وجمهرة اللغة ص ١٣٠٧ ، والمختص ١٧٠/١ ، ١٤٧/٣ ، ٢١١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٥/٣ ، المقتضب ١٥٨/٣ ، وجمع الهوامع ٥١/١ .

(٢) اختلف في نسبة البيت فقارة للشماخ ، وأخرى للمجنون ، وثالثة لتوبة بن الحمير .

ولا يجوز وَضْعُ الجَمْعِ مَوْضِعَ الاثْنَيْنِ ، إِذَا لَمْ يَكُنَا مِنْ شَيْئَيْنِ ، إِلَّا فِي نَادِرٍ كَلَامٍ يَحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ؛ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : عَظِيمِ المَنَاكِبِ ، وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ : ضَعَّ رِجَالَهُمَا ، يَعْنِي : رَخَّلَى الثَّقَاتَيْنِ ، وَاضْرَبَتْ عِلْمَانَهُمَا ، أَيْ ؛ عُلَامِيَهُمَا .

وقد يوضع الجمع - أَيْضًا - مَوْضِعَ المَفْرَدِ فِي الضَّرُورَةِ ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ [مِنْ الطُّوَيْلِ] :

٣٠٨ - يَطِيرُ العُلَامُ الحُفَّ عَنْ صَهْوَاتِهِ وَيَلْوِي بِأَثْوَابِ العَنِيْفِ المُثْقَلِ (١)

أى : عَنْ صَهْوَتِهِ ، أَوْ فِي نَادِرٍ كَلَامٍ ، قَالُوا : « شَابَتْ مَفَارِقُهُ » .

* * *

= والشاهد فيه قوله : بطن الواديين حيث أفرد البطن ، وكان القياس أن يقال : بطني الواديين ، ووجه ذلك أنه لما أمن اللبس ، وكره الجمع بين تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة ، صرف لفظه التثنية الأولى إلى اللفظ المفرد لأنه أخف من الجمع ، وذلك قليل .

ينظر : البيت للشماخ في ملحق ديوانه ص ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، والمقاصد النحوية ٨٦/٤ ، وللمجنون في ديوانه ص ١١٣ ، ولتوبة بن الحمير في الألهاني ١٩٨/١١ ، والدرر ١٥٤/١ ، والشعر والشعراء ٤٥٣/١ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٠٣/٢ ، وجمع الهوامع ٥١/١ .
(١) البيت لامرئ القيس والشاهد فيه قوله : « صهواته » يريد : « صهوته » فأقام الجمع مقام المفرد وهو ضرورة ، ويرى الحذف بدلا من الحذف .

ينظر : ديوانه ٢٠ ، وجمهرة اللغة / ١٠٦ ، وتاج العروس (جمع) ، (حذف) ، (هذف) ، وكتاب العين ١٤٤/٤ ، واللسان (حذف) وهو بلا نسبة في مقاييس اللغة ١٥٥/٢ .

بَابُ الْمَصَادِرِ

الفعل لا يخلو من أن يكون ثلاثياً أو أزيد ، فإن كان ثلاثياً فإما أن يكون على وزن فَعَلَ ، أو فَعِلَ ، أو فَعَّلَ .

فإن كان على وزن فَعَلَ ، فإنه إن كان متعدداً ، وكان مضارعه مكسور العين أو مفتوحها ، فإن المصدر يثمة يَكُونُ عَلَى وزن فَعَلَ ؛ نحو : ضَرَبَ ، وَفَعَلَ ؛ نحو قولك : فَعَلْتَ فِعْلاً ، وَفَعَلَ ؛ كَسَرَقِي ، وَفَعِلَ كَكَيْبِ ، وَفَعِلَةَ ؛ كَسَرَقَةَ ، وَفَعِلَةَ كَعَلْبَةَ ، وَفَعِلَةَ كَعَجْنِيَّةِ ، وَفِعْالَةَ كَعَجْنَابِيَّةِ ، وَفِعْالَ كَعَسْوَالِ ، وَفِعْالَانَ كَعِزْمَانَ ، وَفِعْالَانَ ؛ كَعَفْرَانَ ، وَفِعْالَانَ كَعَلْبَانَ .

وإن كان مضارعه مضموم العين ، كان المصدر منه على فَعَلَ ؛ كَقَتَلَ ، وَفَعَلَ كَشَكَرَ ، وَفَعَلَ كَذَكَرَ ، وَفِعْالَةَ كَعِجْجَانَةَ ، وَفِعْالَانَ كَشُكْرَانَ ، وَفِعْالَ كَشُكُورِ ، وَفِعْلَ كَخَنَقِ ، وَفِعْلَةَ كَشَيْدَةِ .

والمقيس منها في الفعلين ، ما كان على : فَعَلَ على / الإطلاق ، وَفِعْالَ في الهياج ، وما جرى مجراه ؛ نحو : النُّكْحُ ، وَالْوِدَاقُ وَالضُّرَابُ ، وَفِي الْأَصْوَاتِ نَحْوُ : الصُّبْحِ ، وَالتَّدَاءِ ، وَيَطْرُدُ - أَيْضًا - فِعْالَ فِي انْقِضَاءِ أَوَانِ الشَّيْءِ ؛ نَحْوُ : الْجَيْذَازِ ، وَالصُّرْمِ ، وَهُوَ الْوَقْتُ الَّذِي حَانَ أَنْ يَجِدَّ فِيهِ النَّخْلُ ، وَفِي الْوَسْمِ نَحْوُ : الْعِيْلَاطِ ، وَالْكَشَّاحِ ، وَفِعْالَةَ فِي الْوِلَايَةِ وَالصَّنَاعَةِ ؛ نَحْوُ : الْإِمَارَةِ ، وَالْحِيْلَافَةَ ، وَالْحَيْطَاةَ ، وَالتَّجَارَةَ . وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِهِ فَتْحُ الْفَاءِ وَكَسْرُهَا ؛ نَحْوُ : الْوِلَايَةِ بِمَعْنَى الْوَكَاةِ . وَفِعْلَةَ فِي هَيْئَةِ الْفِعْلِ ؛ نَحْوُ الرِّكْبَةِ .

وإن كان غير متعدداً ، فإن كان مضارعه مكسور العين أو مفتوحها ، فإن المصدر منه يكون على فُعُولَ كَجَلُوسَ ، وَعَلَى فَعِيلَ ؛ كَعَلِيمَ ، وَعَلَى فِعْالَ كَنْبَاحَ ، وَعَلَى فِعْالَانَ كَعَلْبَانَ ، وَعَلَى فِعْالَانَ كَرَجْمَحَانَ ، وَعَلَى فِعْالَ كَذَهَابَ ، وَعَلَى فَعَلَ كَعَجْزَ ، وَعَلَى فِعْلَ كَعِزْمَ ، وَعَلَى فَعِلَ كَعَلْفَ ، وَفِعْالَ كَعِهْتَجَ .

والمقيس منها فُعُولَ على الإطلاق ، وَفِعْالَ فيما تقدم ذكره ، وَفِعْالَ فِي الْأَصْوَاتِ نَحْوُ : الرَّهَاءِ وَالشَّغَاءِ .

فأما قولهم : الْغَوَاثُ بِفَتْحِ الْغَيْنِ ، فَشَادُ ، وَفِي الْأَدْوَاءِ نَحْوُ : الشُّكَّاتِ وَالطُّطَّاسِ ،

وقد شذ من ذلك لفظ ، فجاء مفتوح الأول ، وهو الشواف ، وبطرد - أيضًا - فيما تفرق أجزاءه ، نحو : الدقاق ، والحطام .

فإن لحقه التاء ، اطرده في الفضلات ؛ نحو : الفضالة ، والنحاة . وفعل في الأصوات ؛ نحو : التبيح ، والهدير ، وفعلان فيما فيه حركة وزعزعة ، نحو : الغليان .

وإن كان مضمومها ، فإن المصدر منه يكون على فُعل كقُعود ، وعلى فَعَل كترقص ، وعلى فِعال كهباب ، وعلى فَعَال ككتبات ، وعلى فَعْل ؛ كسكت ، وعلى فُعْل ؛ ككُكث ، وعلى فَعْلان كنزوان ، وعلى فِعْلة كفِطنة ، وعلى فِعل كفِشق .

والمقيس منها - أيضًا - فُعلٌ على الإطلاق ، وفِعال ، وفِعْلة ، فيما تقدم ذكره (١) .

وإن كان على فِعل ، فإن المتعدى منه يكون مصدره على فَعْل ككُكث ، وعلى فُعْل كشراب ، وعلى فِعل كعلم ، وعلى فَعْل كقتل ، وعلى فِعْلة كزحمة ، وعلى فِعْلة كحيلة ، وعلى فِعلان كغشيان ، وعلى فُعل كزوم ، وعلى فِعال كسفاد .

والمقيس منه فُعْل على الإطلاق ، وفِعال / وفِعْلة فيما تقدم ذكره .

١٠٠ ب

وغير المتعدى يكون مصدره على فَعْل كجَطِر ، وفِعْلة كأذمة ، وفِعْلة كقيمة وفعل كياس ، وفُعل كسُكر ، وفِعل كشيح ، وفِعل كرى ، وفِعال كشكاسة ، وفُعْلة كصُهوبة .

والمقيس منها فِعْلة في الألوان ، وفُعل على الإطلاق .

وإن كان على فُعْل كان غير متعدِّ أبدًا ، ويكون المصدر منه على فُعْل ، كحُشن وفِعال ؛ كوسامة ، وفِعال كوسام .

وأكثرها استعمالاً فُعْل ، وقد يجيء شاذًا على فعْلة كقبوحة ، وفِعل ككرم ، وقد يجيء المصدر مُطرِّدًا إذا أردت به المبالغة على التُّفعال كالتُّرداد ، والفِعلِي ؛ كالهجيري ، ولم يجيء منه بمدودًا إلا لفظة واحدة ، وهي الخِصيصاء .

(١) م : باب المصادر

قولى : ه في موضعين من هذا الباب ، وفِعال وفِعْلة فيما تقدم ذكره ، أعنى : أنك تقول : إن فعلاً ينقاس في الهياج والأصوات وفِعْلة في هيئة الفعل . أه .

ومن المصادر ما جاء نادرًا ، فيحفظ ، ولا يقاس عليه ، في الكلام ولا في الشعر ، فمن ذلك فَعُول ، ولم يَجِيء منه إلا الوَضوء والطهور والوَلُوع والوَقُود والقَبُول .
ومنها فَعَلَ ، ولم يَجِيء منه إلا : هَدَى وسَرَى ، وبُكِيَ ، في لغة من قصر .
ومنها فَعَلِيَاء ، ولم يَجِيء منه إلا كبرياء .
ومنها فَعَلَى ، ولم يَجِيء إلا رُجِعَى ، وقُتِيَا ، وبَقِيَا ، ولَقِيَا .
ومنها فَعَلَى ، ولم يَجِيء منه إلا : دَعَوَى ، وَعَدَوَى .
ومنها فَعَلَى ، ولم يَجِيء منه إلا ذُكِرَى .
وإن كان أزيد من ثلاثة أحرف ، فإن كانت أوله ألف وصل ، فإن مصدره يَجِيء على مثال الماضي ، إلا أنك تزيد ألفًا قبل الآخر ، وتكسر الثالث نحو : انْطِلاق ، واستخراج .
وإن لم يكن في أوله ألف وصل ، فإن كان على فاعلٍ فمصدره مُفاعلة ، نحو : مُضاربة .

وقد يَجِيء على فيعال ؛ نحو : قِيتال ، وعلى فيعال نحو : قِيتال ، وعلى فيعال نحو : قِيتال ، وإن كان على فَعَلَ ، وكان صحيح الآخر ، فمصدره على تفعيل نحو : تغليب ، وعلى تفعلة نحو : تَكْرِيمَة .
وقد يَجِيء على فيقال ، نحو : كِذاب .

وإن كان معتله ، كانت الهاء لازمة للمصدر ، نحو : تَغْرِيمَة ، ولا يجوز حذف الهاء ، ومجىء المصدر على تفعيل ، إلا في ضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :
٣٠٩ - بَاتَ يُنْزِي دَلْوَهُ تَنْزِيًّا كَمَا تُنْزِي سَهْلَةً صَبِيًّا^(١)
وإن كان على : أفعال ، فمصدره يأتي على إفعال ، نحو : إكرام ، وإن كان على

(١) البيت بلا نسبة في : الأشباه والنظائر ٢٨٨/١ ، وأوضح المسالك ٢٤٠/٣ ، والخصائص ٢/٢ ، ٣٠٢ ، وشرح الأشموني ٣٤٩/٢ ، وشرح التصريح ٧٦/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٦٧ ، وشرح ابن عقيل ص ٤٣٣ ، ٤٣٥ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٦٥/١ ، وشرح المفصل ٦/٥٨ ، ولسان العرب (سهل) ، (نزا) ، والمقاصد النحوية ٥٧١/٣ ، والمنصف ١٩٥/٢ .
والشاهد فيه قوله : تنزيتًا حيث ورد مصدر الفعل الذي على وزن فَعَلَ المعتل اللام على تفعيل كما يَجِيء من الصحيح اللام ، وهذا شاذ ، وقياسه تَفْعِلَة ، نحو : توصية ، وتسمية .

تفاعل ، فمصدره على تفاعل / يضم العين ؛ نحو : تضارب .

وإن كان على تفاعل ، فمصدره يأتي على التفاعل ؛ نحو : التضرب ، وعلى التفعال ؛ نحو : تجمال .

وإن كان على فاعل ، فمصدره يأتي على فاعلة ؛ نحو : دخرجة .

وقد يجيء على فاعل بكسر أوله ؛ نحو : دخرج ، وقد يجوز في المضغف ؛ نحو : زلزال .

وما ألحق من الفعل الثلاثي بالرهاص ؛ فهو جار مجراه .

وإذا كان المصدر محذوف العين أو الفاء ، لزمته التاء عوضاً منه ؛ نحو : إقامة ، واشتقاة ، وجدة ، وحذفتها شاذ ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ وَاقْرَأِ الصَّلَاةَ ﴾ [النور : ٣٧] .

وإذا (١) كان الفعلان متقاربين في المعنى ، جاز أن يستعمل [مصدر] (٢) كل واحد منهما للآخر ؛ فتقول : تطوّيت انطواء ، وانطوّيت تطوّياً ؛ لأن انطوّيت وتطوّيت بمعنى واحد .

قال رؤبة [من الرجز] :

٣١٠ - وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطَوَاءَ الحُضْبِ (٣)

ومثل ذلك : تَمَاوَزَ اجْتَوَاظًا ، وَتَجَبَّعَ التَّجَاعَا .

• • •

(١) في أ : وإن .

(٢) سقط في ط .

(٣) الشاهد فيه مجيء الانطواء مصدرًا ؛ تطوّيت ؛ لأن المعنى واحد .

ينظر : ديوانه ١٦ ، والدرر ٥٩/٣ ، وشرح أبيات مسبوقة ٢٩١/١ ، وشرح المفصل ١/

١١٢ ، والكتاب ٨٢/٤ ، واللسان (حضب) ، وهو بلا نسبة في اللسان (طوي) ، وجمع

الهوامع ١٨٧/١ .

بَابُ اشْتِقَاقِ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْمَصَادِرِ

وَالْأَلَاتِ الَّتِي يُعَالَجُ بِهَا الْفِعْلُ

اعلم : أن الفعل ، إما أن يكون ثلاثياً أو أزيد :

فإن كان ثلاثياً ، فإن الصحيح منه والمعتل العین أو الفاء بالياء ، إن كان مضارعه يُفعل بضم العین أو فتحها :

فإن اسم المصدر والزمان والمكان يأتي على مفعل بفتح العین ؛ نحو : المقعد ، والمذهب ، وقد شدَّ بما (١) مضارعه يُفعل بفتح العین لفظتان ؛ فجاءتا في المصدر بكسر العین ، وهما الهويد ، والمكبر ، وشدَّ بما مضارعه يُفعل بضم العین إحدى عشرة لفظة ؛ فجاءت مكسورة العین في المكان ، وهي المثبت والمجزر ، والمشقط ، والمشكين ، والمطليح ، والمشرق ، والمغرب ، والمزنيق ، والمفرق ، والمثيك ، والمسجد .

وقد اشتقيل المطليح بكسر العین في معنى الطلوع ، وقد قرئ ﴿ حَتَّىٰ تَطْلُعَ الْفَجْرُ ﴾ [القدر : ٥] بكسر اللام .

وإن كان مضارعه مكسور العین ، كان المصدر على : تَفعل بفتح العین إلا ثلاثة ألفاظ شدت ، وهي : الموزج ، والمخضِر ، والمخيز ؛ فجاءت مكسورة العین .

والزمان والمكان على مفعل ، بكسرها ؛ نحو : المضرب . وأما المعتل الفاء بالواو ،

فإن لم يكن / المضارع منه متحرك الفاء ، كان الفعل منه في الزمان والمكان والمصدر ١٠١ ب مكشور العین ؛ نحو : مؤيد ، ومؤيب ، إلا ما شد من قولهم : مؤجل ، ومؤجل ، ومؤضع ، فجاءت مفتوحة العین .

وكذلك ينبغي أن يكون كل مفعل فائده واو كائنا ما كان إلا ما شد من قولهم : مؤعب (٢) ، وموظب ، ومؤزق ، وإن كان مضارعه متحرك الفاء ، كان حكمه محكم نظيره من الصحيح ؛ نحو : وددت أوذ .

وأما المعتل اللام أو العین ، فإن اسم المصدر منه والزمان والمكان على مفعل بفتح

(١) في أ : وشد بما .

(٢) في أ : موهب .

العين ؛ نحو : المُرْزَى ، والمُرْزَى ، والمَقَامُ إلا ما شُدُّ من قولهم : تَأْوِي الإِزِيلِ ،
والمَغْصِيَةِ ، والمَحْمِيَةِ ، والهاء لازمة^(١) لهما .

وإن كان أزيد ، جاء منه اسم الزمان والمكان والمصدر على حسب اسم المفعول ،
فتقول : مُكْرَمٌ ، ومُتْرَقٌ ، في المصدر والزمان والمكان ؛ كما تقول في اسم المفعول .
وقد يُبْنَى اسم المكان مما يكثر به على مَفْعَلَةٍ ، بفتح العين ، والهاء لازمة له ؛
فتقول : أَرْضٌ مَسْبُوعَةٌ ، ومَذَابَةٌ ، وَمَأْسَدَةٌ ، وَمَشْعَلَةٌ ، في لغة من يقول تُعَالَةُ ، وَمَخْبِئَةٌ ،
وَمَفْعَاةٌ ، وَمَفْعَاةٌ .

ولا يجيئون بتغيير ذلك فيما جاوز الثلاثة من نحو : الضَّفْدَعُ ، اشتغوا عن ذلك
بقولهم : كثيرة الضَّفَادِعُ .

وإن اشتقت من مصادر بنات الثلاثة اسماً للآلة التي يعالج بها ، كان على وزن
مِفْعَلٌ ؛ نحو : مِخْلَبٌ ، ومِخْجَلٌ ، ومِضْفَى ، ومِخْطَبٌ ، ومِخْرَزٌ ، وقد تلحقه التاء ؛
نحو : مِكْسَحَةٌ ، ومِيسَلَةٌ ، ومِشْرَجَةٌ ، وقد يجيء على مِفْعَالٍ نحو : مِثْرَاضٌ ،
وَمِثْقَاحٌ ، ومِصْبَاحٌ .

• • •

(١) في أ : اللازمة .

بَابُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ الْمَقْيَسَيْنِ

الاسم الذي يُقصر بقياس ، هو كلُّ مصدر لفعل ثلاثي معتل اللام غير متعد ، على وزن فَعِل ؛ نحو : عَمِيَ ، وَطَوَى وكلُّ مصدر أو اسم مفعول ، أو زمان أو مكان لفعل معتل الآخر على أزيد من ثلاثة أحرف ، إذا كان في أوله يميم زائدة ؛ نحو : مُفْعَلِي ، وكلُّ مصدرٍ على وزن : الفِعْلِي ، إلا ما شدُّ من قولهم : الخصباء ، وقد تقدّم .
وكلُّ جمع تكسير لفعل ، مؤنث الأفعال ، إذا كانت معتلة / اللام ؛ نحو : ١٠٢ أ
الغلي ، أو لاسم معتل اللام - أيضًا - على وزن فَعْلَة ، أو فَعْلَة نحو : لَجِي وعُرِي .
وكلُّ جمع على وزن فُعَالِي أو فُعَالِي أو فُعَلِي ؛ نحو : سَكَارِي ، وسَكَارِي ، وحنثي .

وكلُّ فُعَلِي مؤنث فعلان نحو : سَكَرِي ، وُكُلُّ فُعَلِي مؤنث الأفعال نحو : الكُبْرِي .
وكلُّ اسم قبل ناء التانيث منه ألف إذا جمع بحذفها نحو : عَصِي ، وقَطَا .
وكل اسم من فعل معتل اللام على وزن مَفْعَل ؛ نحو : مَرَمِي ، ومَلْهِي .
وما كان من أسماء المشي في آخره ألف ؛ نحو : القَهْمَرِي ، والبَشَكِي ،
والخَوَزَلِي ، ما كان على فُعَالِي مشدّد العين أو مخفّفها ، وإن وقع على مفرد ، نحو :
خُبَّازِي .

وكلُّ اسم على وزن فَعَلِي ، وإن لم يكن اسم مشي ، فإن الأكثر فيه أن يجيء مقصورًا ؛ نحو : جَمَزِي .

والاسم الذي يمدُّ بقياس كلُّ مصدر لفعل معتل اللام على وزن التفعّال ؛ نحو :
التقصاء والقرماء .

وكلُّ مصدرٍ لفعل معتل اللام زائد على ثلاثة أحرف قبل آخر نظيره من الصحيح ألف ؛ نحو : إِخْطَاءٌ واشْتِشَاءٌ .

وكلُّ جمع لاسم معتل اللام على وزن فِعَال ، يكون مفردة على وزن فَعْلَة أو فَعَل ،
أو على وزن أفعال يكون مفردة على وزن فَعَل أو فَعْل أو فِعْل .

وكلُّ ما كان من المعتل اللام الذي يراد به المبالغة على فَعَال ؛ نحو : هَدَاءٌ ،

وَسَقَاءٌ ، وَسَوَاءٌ .

وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَصْوَاتِ مَعْتَلَّ اللَّامِ مَضْمُومِ الْأَوَّلِ ؛ نَحْوُ : دُعَاءٌ ، وَقَدْ
يَجِيءُ مَكْسُورَةً ؛ نَحْوُ : يَدَاءٌ ، وَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمَعْتَلَّةِ اللَّامِ عِلَاقًا لِرُحْرُوعِ
الْبَدَنِ وَارْتِفَاعِهِ ، وَكَانَ مَضْمُومِ الْأَوَّلِ ؛ نَحْوُ : الثَّرَاءُ ، وَكُلُّ فِعْلَاءٍ مُؤَنَّثِ أَفْعَلٍ .
وَكَُلُّ جَمْعٍ عَلَى فُعْلَاءٍ أَوْ أَفْعَلَاءٍ ؛ نَحْوُ : فُقَهَاءٌ ، وَأَصْفِيَاءٌ .
وَالْمَفْرُودُ مِنَ الْجَمْعِ الْمَعْتَلِّ اللَّامِ عَلَى وَزْنِ أَفْعَلَةٍ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ ؛ نَحْوُ : أَرْدِيَّةٌ ،
وَأَنْكَبِيَّةٌ .

وما عدا ما ذكر من المقصور والمدود فمأخذة الشجاج .

* * *

بَابُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

مِنَ الصِّفَاتِ الْمَطْرُودَةِ فِي بَابِهَا

لا يخلو اسم الفاعل والمفعول من أن يكونا من / فعلٍ ثلاثيٍّ أو أزيد ، فإن كانا [من ١٠٢ ب فعل زائد] (١) على ثلاثة أحرف ، فإن اسم الفاعل واسم المفعول يَكُونَانِ عَلَى وَزْنِ (٢) المضارع في الحركات والسكنات ، وعدد الحروف ، إلا أن أولها أهدأ ميم مضمومة ، وما قبل الآخر من اسم الفاعل مكسورٌ لفظًا أو تقديرًا ، ومن اسم المفعول مفتوح لفظًا أو تقديرًا ، فتقول : مُكْرِمٌ ، ومُكْرَمٌ ، ومُسْتَخْرِجٌ ، [ومُسْتَخْرَجٌ] ومُضْرَبٌ ومُضْرَبٌ ، إلا أن يعدل عن مفعل إلى مثال من خمسة الأمثلة التي تعمل عمله ، وهي : فَعُولٌ ، وَفَعَالٌ ، وَفِعْلٌ ، وَفَعِيلٌ (٣) ، وقد تقدّم ذكرها .
فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : أَوْزَمَ الشَّجَرُ ، فَهُوَ وَارِسٌ ، وَأَنْفَعَ الْغُلَامُ فَهُوَ نَافِعٌ ، وَالْقَحَّ الرَّجُلُ فَهُوَ مُلْقَحٌ ، وَأَشْهَبٌ ، فَهُوَ مُشْهَبٌ ، يفتح ما قبل الآخر في اسم الفاعل ، فشاذٌ لا يقاس عليه .

وإن كانا من فعل ثلاثي ، فإن اسم المفعول يَكُونُ عَلَى وَزْنِ مَفْعُولٍ ؛ نحو : مَضْرُوبٌ ، وَمَقْتُولٌ ، وَمَعْلُومٌ .

وأما اسم الفاعل ، فيكون من فَعَلٍ يفتح العين على وزن فَاعِلٍ ؛ نحو : ضَارِبٌ ، وَقَائِدٌ ، وكذلك يكون من فَعَلٍ وفَعِيلٍ ، بضم العين وكسرها ، إن ذهبَ به مَذْهَبُ الزمان ، فإن لم يذهبَ به ذلك المذهب ، فإنه يكون من فَعَلٍ بضم العين على وزن فَعِيلٍ ، نحو : ظَلِيفٌ .

فَأَمَّا : خَائِرٌ ، وَخَامِضٌ ، فَشَاذَانِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِمَا ، وَيَكُونُ مِنْ فِعْلِ الْمَكْسُورَةِ

(١) في ط : أزيد.

(٢) في أ : وفق .

(٣) م : باب أسماء الفاعلين والمفعولين وما جرى مجراهما من الصفات المطرودة في بابها
قولي : وهي فعول وفعال ومفعال وفعل وفعليل ، مثال ذلك : ضروب زيدًا ، وضراب زيدًا ، ومنحار بوائكها ، وحلر زيدًا ، وعليم الشيء [قوله : ومنحار بوائكها قول لبعض العرب ذكره سيويه . ينظر شرح الألفية لابن الناظم ٤٢٦ والتصريح ٦٨/٢] أ هـ .

العين ، إن كَانَتْ متعدية على وزن فاعل ؛ نحو : عَالِمٌ ، وَجَاهِلٌ .
 وإن كَانَتْ غير متعدية على وَزْنِ فَعِيلٍ ؛ نحو : بَطِرٌ ، وَأَشِيرٌ ، وَقَدْ يَجِيءُ عَلَى
 فَعِيلٍ ؛ نحو : مَرِيضٌ ، إِلَّا فِي الْإِمْتَلَاءِ وَضِدِّهِ ، فَإِنَّ الْغَالِبَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْهُمَا :
 فَعْلَانٌ نَحْوُ : عَطَشَانٌ ، وَرَبَّانٌ ، أَوْ فِي الْأَلْوَانِ وَالْمَيُوبِ الظَّاهِرَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا ، فَإِنَّ
 الْغَالِبَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْهُمَا أَفْعَلٌ ؛ نَحْوُ : أَحْمَرٌ ، وَأَضْفَرٌ ، وَأَهْمَى ، وَأَهْرَجٌ .

• • •

بَابُ تَبْيِينِ الْحُرُوفِ الزَّوَائِدِ وَالْأَدِلَّةِ الَّتِي يَتَوَصَّلُ

بِهَا إِلَى مَعْرِفَةِ زِيَادَتِهَا

فحروف الزيادة عشرة ، يجمعها قولك : « أَمَانٌ وَتَشْهِيلٌ » ، والأدلة التي يتوصل بها

إلى معرفة الزائد من الأصلي تسعة ، وهي : الاشتقاق الأصغر / ، والتصريف ، ^{١٠٣} والكثرة ، ولزوم الحرف للزيادة ، ولزوم حرف الزيادة للبناء ، وكون الزيادة لمعنى ، والنظير والخروج عنه ، والدخول في أوسع الباتين عند لزوم الخروج عن النظير .

فالاشتقاق الأصغر : هو عقد تصريف تركيب من تراكيب الكلمة على معنى واحد ، وذلك نحو زدك ضارباً ، ومضارباً ، وضروباً ، وأمثال ذلك إلى معنى واحد ، وهو الضرب .

ولا يدخل الاشتقاق في سبعة أشياء ، وهي : الأسماء الأعجمية ، كإسماعيل ، والأصوات ؛ نحو : غاق ، والحروف وما شبه بها ^(١) من الأسماء المتوغلّة في البناء ؛ نحو : من وما ، واللغات المتداخلة ؛ نحو : الجون للأشود والأبيض ، والأسماء النادرة ؛ كطوبالة ، اسم الثعجة ، والأسماء الخماسية ؛ نحو : سفرجل ، ويدخل فيما عدا ذلك .

والتصريف : تغيير صيغة الكلمة إلى صيغة أخرى ، وهو نوع من الاشتقاق ، إلا أنه يخالفه في أن الاستدلال بالتصريف ، على أن الحرف زائد ، إنما هو بالفرع على الأصل .

والاستدلال بالاشتقاق عكس ذلك ، فمثال الاستدلال برّد الفرع إلى الأصل : استدلالنا على زيادة همزة أحمر ، بأنه مأخوذ من الحمرة ، والحمرة هو الأصل الذي أخذ منه أحمر .

ومثال الاستدلال برّد الأصل إلى الفرع : استدلالنا على زيادة باء أبصر ، بقولهم في جمعه ، أصار ، بحذف الباء ، فأصار فرغ عن أبصر ؛ لأنه جمعه ، وقد استدل به مع ذلك على زيادة تائه .

(١) في ط : شبهها .

ولا يدخل التصريف في أربعة أشياء ، وهي : الأسماء الأعجمية ، والأصوات ،
والحروف ، والأسماء المتوَعَّلة في البناء ، ويدخل فيما عدا ذلك .
والكثرة : هي أن يكون الحرف في موضع ما قد كَثُرَ وجودُه زائداً فيما عرف له
اشتقاق أو تصريف .

ويقل وجوده أصلياً فيه ، فينبغي أن يُجْعَلَ زائداً إذا وقع في ذلك الموضع ، فيما لا
يُعرَف له اشتقاق ولا تصريف ، حملاً على الأكثر ؛ نحو الهمزة ، وإذا وقعت أولاً
وبعدها ثلاثة أحرف ، فإنها زائدة فيما عرف اشتقاقه ؛ نحو : أحمر ، وأصفر ، إلا
الفاظاً يسيرة ، وهي : أرطى ، في لغة من يقول : أديم مأزوط ؛ فيثبت الهمزة ، وأنصر
بدليل ثباتها في « أصاره » ، وأولق بدليل ثباتها في : ألق ، ومألوق ، وأمعة ؛ لأنها لو
كانت زائدة ، لكان وزنها أفعلة ، وهي صفة ، وأفعلة / ليس من أبنية الصفات ، فشأنها
فِعْلَةٌ كذئبة ، فإذا جاءت الهمزة فيما لا اشتقاق له ولا تصريف ، نحو : أفل ، جعلت
زائدة ، حملاً على الأكثر .

ولزوم الحرف الزيادة ، هو أن يكون الحرف في موضع ما قد لزم الزيادة فيما عُرف له
اشتقاق أو تصريف ، فإذا جاء ذلك الحرف في ذلك الموضع فيما لا يُعرَف له اشتقاق
ولا تصريف ، جعل زائداً حملاً على نظيره ، وذلك نحو : النون إذا وقعت ثالثة
ساكنة ، وبعدها حرفان ، وإن لم تكن مدغمة فيما بعدها ، فإنها زائدة فيما عرف
اشتقاقه ؛ نحو : « جَحَنَقَل » ؛ فإنه من الجَحْفَلَة ، وَحَبَطَى ، للعظيم البطن ، لأنك
تقول : حَبَطَ بَطْنُهُ ، أي : عَظَمَ ، فإذا جاءت فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف ،
قضى عليها بالزيادة ؛ نحو : عبنقس .

ولزوم حروف الزيادة البناء ، مثاله لزوم النون في جِنَطَاو ، وَكِنْتَاو ، وَيِلْدَاو ؛ فدل
ذلك على أنها زائدة ، إذ لو كانت أصلية ؛ لجا (١) في موضعها حرف من الحروف
التي لا تزداد ؛ نحو « سيرة أو » ، مثلاً ، فقدم مثل ذلك من كلامهم دليل على أن النون
زائدة .

(١) في ط : كما .

وكونُ الزيادة لمعنى ؛ نحو حروف المضارعة وباء التصغير ؛ فإنه مجرد (١) وجود الحرف يعطى معنى ينبى أن يُجْعَلَ زائداً ؛ لأنه لم يوجد قط حرف أصلى فى الكلمة يعطى معنى .

والنظيرُ : هو أن يكون فى الكلمة حرفٌ لا يمكن حمله إلا على أنه زائد ، ثم يسمع فى تلك الكلمة لغةً أخرى يحتمل الحرف فيها ، أن يُحْتَمَلَ على الأصالة والزيادة ، فيُقَضَى عليه بالزيادة ؛ لثبوت زيادته فى اللغة الأخرى ، التى هى نظيرة هذه ، وذلك نحو : تَقْلُ ، ؛ فإن فيه لغتين ، فتح التاء الأولى وضم الفاء وضمتها مع الفاء ، فمن فتح التاء لا يمكن أن تكون عنده إلا زائدة ؛ إذ لو كانت أصليةً ، لكان وزن الكلمة : فَعْلًا ، بضم اللام الأولى ، ولم يَرِدْ مثل ذلك فى كلامهم .

ومن ضمها أمكن أن تكون عنده أصلية ؛ لأنه قد وُجِدَ فى كلامهم مثل : فَعْلُلُ ، ، بضم الفاء واللام ؛ مثل : بُزُنْ ، إلا أنه لا يُقَضَى عليها إلا بالزيادة ؛ لثبوت زيادتها فى اللغة الأخرى .

والخروج عن النظر ، وهو أن يكون الحرف إن قُدِّرَ زائداً ، كان للكلمة التى يكون فيها نظير ، وإن / قُدِّرَ أصلاً ، لم يكن لها نظير أو بالعكس ؛ فإنه - إذ ذاك - ينبى أن يُحْتَمَلَ على ما لا يودى إلى خروجها عن النظر ؛ نحو : عِزْرِيَت .

فإننا إن جعلنا تاءه أصلية ، كان وزنه : فِقْوِيلاً ، وليس من أبنية كلامهم ، وإن جعلناها زائدة ، كان وزنها : فِقْلِيَتَا ، وهو موجود فى كلامهم ؛ نحو : عِجْرِيَت ؛ فقضينا من أجل ذلك عليها بالزيادة .

والدُّخُولُ فى أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظر ، هو أن يكون فى اللفظ حرفٌ واحدٌ من حروف الزيادة ، إن جعلته أصلياً أو زائداً ، خرجت إلى بناءٍ لم يستقر فى كلامهم ؛ فينبى أن يُحْتَمَلَ ما جاء من ذلك ، على أن الحرف فيه زائد ؛ لأن أبنية الأصول قليلة ، وأبنية المزيد كثيرة منتشرة ، فحمله على الباب الأوسع أولى ؛ وذلك نحو : كَتَهْبِلُ ، إن جعلت نونه أصلية ، كان وزنه « فَعْلَلًا » ، وليس ذلك من أبنية كلامهم .

(١) فى أ: بمجرد .

وإن جعلتها زائدة ، كان وزنه : « فَنَقَلَا » ، ولم يتقرر ذلك أيضًا في أية كلامهم ؛ بدليل قاطع من اشتقاق أو تصريح ؛ لكن حملة على أنه : « فَنَقَلَل » أولى لما ذكرنا.

فهذه جملة الأدلة التي يتوصل بها إلى تمييز الزائد من الأصلي .

• • •

ذِكْرُ النَّوعِ الْفَالِيِّ مِنَ التَّضْرِيْفِ

بَابُ الْإِدْغَامِ فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ

الإدغام ، وهو رفعك اللسان بالحرفين رفعة واحدة ، ولا يكون إلا في مثلين [أو] متقاربتين ، فإذا اجتمع المتقاربان في كلمة واحدة ، لم يَجُزْ إدغام أحدهما في الآخر ؛ لما في ذلك من الالتباس بإدغام المثلين ؛ ألا ترى أنك لو قلت في : أملة : أملة ، لم يدر هل الأصل أملة أو أملة ، إلا أن يكون المتقاربان الياء والواو وقد سبقت إحداهما بالسكون ، فإنك تدغم إحداهما في الأخرى ، إلا أن الواو هي التي تقلب ياءً ، تقدمت أو تأخرت ، نحو : ميث ، أصله : ميثوت ، وشقي أصله : شقيو ، ما لم يمنع من ذلك مانع على ما نُبيِّنُ بعد (١) ، أو يكون بناء الكلمة مبيِّناً أن الإدغام لا يمكن أن يكون من قبيل إدغام المثلين ؛ وذلك نحو : انْفَعَلَ من المَحْو ، تقول فيه : اَمْحَى ، ؛ لأنه قد علم أنه اَمْحَى في / الأصل ؛ إذ ليس في كلامهم اَفْعَلَ ، أو يكون أحد المتقاربتين تاء ١٠٤ ب اَفْعَلَ أو تفاعل أو تفعَّل ؛ ذلك نحو : تَطَيَّر ، وتَذَارَأ ، واختصم .

فأما تفعَّل ، وتفاعل ، فتقلب فيهما التاء حرفاً من جنس ما بعدها ، وتسكنه بسبب الإدغام ، وتجتلب همزة الوصل ؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن ، فتقول : اطير ، وأذارأ ، وفي المضارع : يطير ، ويذارأ ، وفي اسم الفاعل : مُطِير ، ومُذارىء ، وفي المصدر : اطير ، واذارأ .

وأما افعَلَ ، فتقلب فيه التاء من جنس ما بعدها ، وتسكنها بنقل حركتها إلى ما قبلها ، ثم تدغم فتقول : نخصم ، وإن شئت حذفنا الحركة ولم تَنْقُلْهَا ، ثم تكسر فاء افعَلَ لالتقاء الساكنين ، فتقول : نخصم ، بكسر الخاء ، وإن شئت كسرت عين افعَلَ إتباعاً لفأيتها ، فتقول : نخصم ، بكسر الخاء ، والصاد ، وتذهب ألف الوصل في جميع ذلك ؛ لتحرك الفاء .

(١) م : باب الإدغام في الكلمة الواحدة

قولي : ؛ نحو ميث أصله ميثوت وشقي أصله : شقيو ما لم يمنع من ذلك مانع ؛ على ما نُبيِّنُ بعد ؛ أعني أنك تقول : سويد وديوان ؛ فلا تدغم أحد حرفي العلة في الآخر ؛ لعله متذكر بعد. أ هـ .

وتقول على اللغة الأولى في المضارع : يَخْصِم ، وفي اسم الفاعل : مَخْصِم ، بكسر الصاد فيهما ، وفي اسم المصدر : مُخْصِم ، بفتح الخاء والصاد .

وتقول على اللغة الثانية في المضارع : يَخْصِم ، وفي اسم الفاعل : مُخْصِم ، بكسر الخاء والصاد فيهما ، وفي المصدر مَخْصِم بكسر الخاء وفتح الصاد ، ومنهم من يكسر حرف المضارعة في هذا الوجه إتباعًا للخاء ، وتضم الخاء في اسم الفاعل ، واسم المصدر فتقول : يَخْصِم ، ومُخْصِم ، ومُخْصِم ، وتفعل في الفعل المضارع واسم الفاعل على اللغة الثالثة ؛ مثل ما فعلت فيهما على اللغة الثانية .
وأما اسم المصدر فتقول فيه : مُخْصِم ، ومُخْصِم ؛ كما فعلت في اسم الفاعل على اللغة الثانية .

واسم المفعول إن كان الفعل متعديًا بمنزلة المصدر في جميع ما ذكر ، والمسموع في مصدره فعل خاصة ، تقول : خَطَطَ خَطَّانًا ، وخصم خصمًا ، وقرأ الحسن : ﴿ إِلَّا مَنْ خَطَطَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَائِبٌ ﴾ [الصافات : ١٠] فزاد في المصدر هاء ، والقياس يقتضى أن تقول في المصدر خصمًا بكسر الخاء وفتح الصاد على اللغة الأولى والثانية ، وقياسه على اللغة الثالثة : خصم ، بكسر الخاء والصاد .

وما عدا ما ذكر لا يجوز فيه إدغام المتقارنين ، إلا ألفاظًا شذت تحفظ ولا يقاس عليها / ، وهي سِتٌّ وَوَدٌّ ، وِعْدَانٌ وَالْأَصْلُ : سِذْسٌ ، وَوَتْدٌ ، وَوَعْتَدَانٌ .

وإذا اجتمع المثلاث في كلمة واحدة ، فإما أن يكونا حرفين جلة أو حرفين صحيحين . فإن كانا حرفي جلة ، فإما أن يكون الثاني ساكنًا أو متحركًا ، فإن كان ساكنًا ، لم يجز الإدغام ؛ نحو : حبيث ، وأحييث .

وإن كان متحركًا ، فلا يخلو أن يكون ما قبله مفتوحًا أو غير مفتوح ، فإن كان مفتوحًا ، قلبته ألفًا ؛ نحو : أحيا ، واستحيا ، وإن كان غير مفتوح ، فلا تخلو حركة الثاني من المثلاثين من أن تكون إعرابًا ، أو غير إعراب ، فإن كانت إعرابًا ، لم تدغم ، نحو : لن يحيى ، ورأيتُ مُحْيِيًا ، وإن كانت لغير إعراب ، فإما أن تكون متطرفة أو غير متطرفة ، فإن كانت متطرفة ، جاز الإظهار والإدغام ، نحو : يحيى ، وحى ، وحى ، وحى .

ومن قال بع ، قال : جئ ، بكسر الحاء ، ومن قال : حى ، قال : حيوا ،
كْرَضُوا ، ومن قال : حى ، قال : حيوا ، كرّذوا ، وعلى ذلك قوله [من مجزوء
الكامل] :

٣١١- عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيْثُ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَةُ (١)

وإن لم تكن متطرفة ، فإما أن يكون بعدها علامتا التثنية ، أو علامتا الجمع ، أو تاء
التأنيث ، أو ألف التأنيث الممدودة أو الألف والنون الزائدتان :

فإن كان بعدها علامتا التثنية أو علامتا الجمع ، لم يجز إلا الإظهار ؛ نحو قولك :
مُحَيَّان ، ومُحَيَّات ، وإن كان بعدها تاء التأنيث ؛ فإما أن تكون قد لحقت المفرد أو بناء
الجمع ، فإن لحقت بناء الجمع ، جاز الإظهار والإدغام ؛ نحو : أُحْيِيَةٌ وَأُحْيِيَةٌ ، وإن شئت
قلت : أُحْيِيَةٌ ، وَأُحْيِيَةٌ ، وإن لحقت المفرد ، فلا يخلو من أن تكون عوضًا من محذوف ،
أو لا تكون ، فإن لم تكن عوضًا ، لم يجز إلا الإظهار ؛ نحو : مُحْيِيَةٌ ، ومُحْيِيَةٌ .

وإن كانت عوضًا ، لم يجز إلا الإدغام ؛ نحو : نُحْيِيَةٌ ، مصدر حيًا ، والأصل :
نحى ، فحذفت ياء تفعيل ، وعوضت التاء منها .

وإن كان بعدها ألف التأنيث الممدودة ، أو الألف والنون الزائدتان ، جاز الإدغام
والإظهار ، فتقول فى جمع : عَيُّوا ، أعياء ، وأعياء إن شئت .

وتقول فى مَفْعَلَانِ ، من : حَيْثُ : مُحَيَّان ، ومُحَيَّان إن شئت ، وإذا أظهرت
المثلين ، ولم تدغم ، كان الإخفاء فى حركة الأول من / المثلين أفصح من الإظهار ،
والإخفاء فى الحركة إذا كانت كسرة ؛ نحو : مُحَيِّين أحسن منه إذا كانت فتحة ؛

١٠٥ ب

(١) نسب هذا البيت لعبيد بن الأبرص ولابن مفرغ الحميري وسلامة بن جندل وجاء بلا نسبة
أيضًا .

والشاهد فيه : قوله : عَيُّوا حيث أدغمها ، وأجرأها مجرى المضاعف الصحيح ، فسلمت
من الاحتلال والخلاف لما لحقها من الإدغام .

ينظر : ديوان عبيد بن الأبرص / ١٣٨ ، وأدب الكاتب ٦٨ ، والحيوان ١٨٩/٣ ، وشرح
أبيات سيويه ٤٣٠/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح / ٦٣٣ ، وشرح المفصل ١١٥/١٠ ، وحيون
الأخبار ٨٥/٢ ، واللسان (حيا) ، (عيا) ، وملحق ديوان ابن مفرغ ٢٤٤ ، وملحق ديوان
سلامة بن جندل ٢٤٦ ، والكاتب ٣٩٦/٤ ، والمقتضب ١٨٢/١ ، والمتع فى التصريف ٢ /
٥٧٨ ، والمنصف ١٩١/٢ ، وفيه : النعامة مكان الحمامة .

نحو : مُخَيِّن .

وان كان المثلان حرفين صحيحين ، فإما أن يكون الثانى منهما متحركاً أو ساكناً .
فإن كان متحركاً ، فلا يخلو من أن يكون اجتماعهما فى اسم ، أو فى فعل ، فإن
اجتمعا فى فعل ، فالإدغام ليس إلا .

فإن كان الأول من المثلين ساكناً ، أدغمته فى الثانى من غير تغيير ؛ نحو : ضَرْبٌ ،
وان كان الأول منهما متحركاً ، سكتته بحذف الحركة منه ، إن كان ما قبله متحركاً ،
أو حرف مدّ ولين ؛ نحو : رُدٌّ ، واحمأزٌ ، وتنقلها إلى ما قبلها إن كان ساكناً غير
حرف مدّ ولين ؛ نحو : استقرٌّ ؛ هذا ما لم يكن الأول من المثلين مدغمًا فيه غيره ،
أو لم تكن الكلمة ملحقه ، ويكون الإدغام مغيراً لها ، ومانعاً من أن تكون على مثال ما
ألحقت به أو لم تكن أحد المثلين فى أول الكلمة ، أو تاء افتعل ، أو ما تصرف منها .
فإن كان الأول منهما مدغمًا فيه غيره ، لم يجز إدغامه فيما بعده نحو : رُدٌّ ، وإن
كانت الكلمة ملحقه ، والإدغام مغيراً لها عما ألحقت به ، لم يجز الإدغام ؛ نحو
يجلببٌ ، وانحنكك .

وان كان أحد المثلين فى أول الكلمة ، فإما أن يكون الثانى زائداً ، أو غير زائد ، فإن
كان زائداً ، لم يجز الإدغام ، بل تظهر وتحذف الثانى من المثلين ؛ فتقول : تتذكر ،
وتذكر إن شئت .

وان كان أصلياً ، فإن شئت أظهرت ؛ نحو : تتابع ، وإن شئت ، أدغمت ،
فتسكن التاء الأولى ، وتجتلب همزة الوصل ؛ فتقول : أتابع .

وان كان أحد المثلين تاء افتعل أو ما تصرف منها ؛ نحو : اقتتل ، فإنه يجوز فيه
الإظهار والإدغام ، ويكون حكمه فى الإدغام كحكم « اختصم » ، فى جميع ما
ذُكر ؛ فتقول : قُتِلَ بفتح القاف والتاء ، وقُتِلَ بكسرهما ، وقُتِلَ بكسر القاف وفتح التاء
ويُقْتَلُ بكسر الباء والقاف والتاء ، ويُقْتَلُ بفتح الباء وكسر القاف والتاء ، ويُقْتَلُ بفتح الباء
والقاف وكسر التاء .

وفى اسم الفاعل : مُقْتَلٌ ، بضم المهم وكسر القاف والتاء ، ومُقْتَلٌ بضم الميم
والقاف / وكسر التاء .

وفي اسم المفعول : مُقْتَل بِكسْرِ القاف وفتح التاء ، ومَقْتَل بفتحهما ، ومُقْتَل ، بضم القاف وكسر التاء ، فيكون اسم المفعول في هذين الوجهين الأخيرين بمنزلة اسم الفاعل ، والمسموع في المصدر فَعَل لا غير ، فتقول : يَقتل قِتْلا ، والقياسُ : يقتضى أن تقول : يَتَّالا ، بكسر القاف وفتح التاء ، ويَتَّالا بكسرهما .

وإن اجتمعا في اسم ، فإما أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أربعة ، فإن كان على ثلاثة أحرف ، فإما أن يكون الأول متحركًا أو ساكنًا ، فإن كان ساكنًا ، فالإدغام ليس إلا ؛ نحو : رد ، وود ؛ إلا أن يضطر شاعر ؛ فيفك ويحرك الأول ؛ نحو قوله [من البسيط] :

٣١٢- ماءً يشرفني سلمى فيدُ أو رَكَكَ (١)

يريد : رَكَ ، .

وإن كان الأول متحركًا ، فإما أن يكون على وزن من أوزان الأفعال ، أو لا يكون ، فإن لم يكن على وزن من أوزانها ، لم يجز الإدغام ؛ نحو : سرر ، ودرر ، وإن كان على وزن من أوزانها ، فإن كان على وزن فَعَل ، لم يجز الإدغام ؛ نحو : طَلَل ، وإن كان على وزن فَعِل أو فَعَلَ ، أدغمت نحو : طَب ، وصب ، والأصل : طب وصب .

وإن كان الاسم على مزيد من ثلاثة أحرف ، أدغمت ، كان الاسم على وزن من أوزان الأفعال ، أو لم يكن ، وكان الأول من المثلين ساكنًا أو متحركًا ، إلا أنك تسكن المتحرك بنقل حركته إلى ما قبله ، وإن كان ساكنًا غير حرف مدّ ولين ، نحو : راد ، ومخمّر ، ولا يحتاج إلى تغيير ، إن كان الأول ساكنًا ؛ نحو : خدب ؛ هذا ما لم يمنع الإدغام ، وكون الأول من المثلين مدغمًا فيه ما قبله ، نحو : مزدد ، أو إلحاق نحو

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى .

والشاهد فيه : قوله : رَكَكَ ، يريد : رَكَ ، فاضطر الشاعر إلى فك الإدغام وتحريك الأول .

ينظر : ديوانه (١٦٧) ، المنع في التصريف (٦٤٣) .

قَرَدَد ، ومُتَحَنِّكك ، فأما مَحَب ، فشاذ ، وأما فَكَّ الأجلل ، من قوله [من الرجز] :
 ٣١٣ - الحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ (١)

فضرورة .

وإن كان الثاني من المثليين ساكناً ، فإما أن تصل إليه الحركة في حال ما ، أو لا تصل ؛ فإن وصلت إليه الحركة ، فإن أهل الحجاز لا يدغمون نحو قولك : إن تَرَدُّدُ أزدَد ، ولا تُضارر ، واشدُّد .

وأما غيرهم / من العرب : فيدغم ويحرك الثاني بالفتح ، إن اتصل به ألف ؛ نحو رُذَا ، وبالضم إن اتصل به واو ؛ نحو : رُدُّوا ، وبالكسر إن اتصل به ياء ؛ نحو : رُدِّي .
 فإن لم يتصل به شيء من ذلك ، اختلفوا في تحريك الثاني فمنهم من يحركه أبداً بحركة ما قبله إبتاعاً ، فيقول : رُدُّ ، وفَرُّ ، وعَضُّ ، إلا أن يتصل به الهاء والألف التي للمؤنث ؛ فيفتح على كل حال ؛ نحو : رُدُّها ، وفَرُّها ، وعَضُّها .
 أو الهاء التي للمذكر فيضم على كل حال ؛ نحو : رُدُّه ، وفَرُّه ، وعَضُّه ، أو يكون بعده ساكن هو أول كلمة أخرى ، فكسر ، ومنهم من يفتحه على كل حال ، إلا إذا كان بعده ساكن ؛ فإنه يحركه بالكسر ؛ نحو : رُدُّ القوم ، ومنهم من يفتحه على كل حال ، كان بعده ساكن أو لم يكن .
 ومنهم من يكسره على كل حال .

فأما : هَلَّتْ ، فَالْتَرَمَ فيها الفتح تخفيفاً لأجل التركيب الذي فيها .

وإن لم تصل إليه حركة لم يجز الإدغام ؛ نحو : رَدَّدْتُ ، ورَدَّدْتُ ، إلا أناساً من بكر بن وائل ؛ فإنهم يدغمون ، فيقولون : رَدَّدْتُ ، ورَدَّدْتُ وقد شذبت العرب في : أحشت ، وظلَّتْ ، ومشتتْ ؛ فحذفوا منها أحد المثليين تخفيفاً .

(١) البيت لأبي النجم .

والشاهد فيه : قوله : الأجلل ، والقياس : الأجل . ففك الإدغام ضرورة .
 ينظر : بحرارة الأدب ٣٩٠/٢ ، والدرر ١٣٨/٦ ، وشرح شواهد المغني ٤٤٩/١ ،
 والمقاصد النحوية ٥٩٥/٤ ، وبلا نسبة في الخصائص ٨٧/٣ ، وشرح الأشموني ٨٠٥/٣ ،
 ٨٩٣ ، والمقتضب ١٤٢/١ ، ٢٥٣ ، والمتع في التصريف ٦٤٩/٢ ، والمصنف ٣٣٩/١
 ونوادر أبي زيد ص ٤٤ ، وجمع الهوامع ١٥٧/٢ .

بَابُ حُرُوفِ الْبَدْلِ

وهي : السين ، والصَّاد ، والزَّاي ، والعَيْن ، والكَّاف ، والفَاء ، والشين .
والحروف التي يجمعها قولك : « أجد طويت منها » ، فهذه الحروف التي تبدل
من غير إدغام ؛ فإن كان البدل لإدغام ، لم يكن مختصاً بهذه الحروف ، بل جائزاً
فيها ، وفي غيرها على ما يبيِّن في إدغام المُتَقَارِبِينَ .

فأما الهمزة ، فأبدلت من خمسة أحرف ، وهي حروف العلة الثلاثة والهاء والعين ،
فأبدلت من الألف على غير قياس ، إذا كان بعدها ساكن ؛ نحو قول بعضهم : دَأْبَةٌ ،
وشَابَةٌ ، ونحو قراءة أبي أيوب : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة : ٧] ، وقراءة عمرو بن
عبيد : ﴿ وَلَا جَانٌّ ﴾ [الرحمن : ٣٩] ؛ ومن ذلك قوله [من الطويل] :
٣١٤- وَتَعَدُّ الْبَيْهَاضُ الشَّيْبُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ

عَلَى لَعْنِي حَتَّى اشْتَأَلَ بَهِيمُهَا (١)

وكثيراً ما يجيء في الشعر ، وقد أبدلت منها ، وإن لم يكن بعدها ساكن ، إلا أن
ذلك أقل .

حكى عنهم : « تأملت القنر » ، إذا ألقيت فيها الثابل ، وكان العجاج يهمز العالم
والخاتم / ، قال [من الرجز] :

٣١٥- وَجِنْدُفٌ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ (٢)

وتكون الهمزة المبدلة في هذا النوع ساكنة ، إلا أن تكون الألف في نية حركة ؛
فإنها تكون إذ ذاك متحركة بالحركة التي تكون للألف في الأصل ؛ نحو قول بعضهم :
« لَبًا رَجُلٌ الْحَيْجُ » ، « حَلًّا زَيْدٌ السُّوَيْقُ » .

(١) البيت بلا نسبة في : سر صناعة الإعراب ٧٣/١ ، وشرح المفصل ١٣٠/٩ ، ١٢/١٠ ،
واللسان (شعل) ، والمنع في التصريف ٣٢١/١ .

والشاهد فيه قوله : اشْتَأَلَ فهمز على لغة بعض العرب .

(٢) الشاهد فيه قوله : الْعَالَمِ يريد : العالم ، فهمز الألف على لغة بعض العرب .

ينظر : ديوانه ٤٤٢/١ ، ووصف المباني ص ٥٦ ، و« صناعة الإعراب » ٩٠/١ ، وشرح المفصل

١٢/١٠ ، ١٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٨ ، ولسان العرب (بيت) (هلم) وبلا نسبة في

وصف المباني ص ٤٤٧ وشرح شافية ابن الحاجب ٢٠٥/٣ ، والمنع في التصريف ٣٢٤/١ .

ومن ذلك قول ابن كثوة [من البسيط] :

٣١٦- وَلِي نَعَامٌ تَنِي صَفْوَانٌ زَوْزَاةٌ لَمَّا رَأَى أَسَدًا فِي الْغَابِ قَدْ وَجَّهَا (١)

وأُشْدُ الْفَرَاءِ [من الرجز] :

٣١٧- يَا دَارَ مَيِّ بِدَكَادِيكَ الْبَرَقِ صَبْرًا فَقَدْ هَمَّجَتِ شَوْقِي الْمَشِيقِ (٢)

وأُبدلت منها بقياس في الوقف ؛ نحو حبلاً ، وقد تقدّم ذكره .

ومن الألف الزائدة بلزوم إذا وقعت بعد ألف جمع في نحو رسائل ، ومن هذا

القبيل : إبدالها من الياء والواو إذا وقعت بعد ألف زائدة طرفاً أو عينيّين في اسم الفاعل

المأخوذ من فعل معتل العين ؛ نحو : قائم ، وبائع ، وكساء ، ورداء ؛ لأنّ الهمزة ، إنّما

أُبدلت من الألف المبدلة من الياء والواو على حسب ما يقتضيه التصريف ، ومن هذا

القبيل إبدالها من ألف التانيث في نحو : صحراء ؛ لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة ؛

ولذلك إذا جمعوا قالوا : صحارى ، فلم تثبت الهمزة ؛ لزوال موجبها ، وهو الألف ؛

نحو قوله [من الهزج] :

٣١٨- لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشَقِّ مَرِّ مَغْتَالِ الصُّحَارِيَا (٣)

(١) الشاهد فيه قوله : زوزاة والأصل : زوزاة ، فهمز الألف وحركها بالفتح لأنها حركة الألف في الأصل .

ينظر : الخصال ص ١٤٥/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٩١/١ ، واللسان (نعم) ، (زوى) ، والمتع في التصريف ٣٢٥/١ ، وهو بلا نسبة في المحاسب ٣١٠/١ .

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج ، وليس في ديوانه ، والشاهد فيه : قوله : المشفق ، وأصله : المشتاق ، فقلب الألف همزة ، وحركه بالكسر ، لأن الألف بدل من واو مكسورة .

ويروى : سلمى ، بدل دمي .

والدكاديك جمع الدكداك وهو الرمل المتلبد في الأرض لم يرتفع

ينظر : شرح شواهد الشافية ص ١٧٥ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في الخصال ص ١٤٥

١٤٥ ، وسر صناعة الإعراب ص ٩١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٥٠/٢ ، ٢٠٤/٣ ولسان العرب ، (شوق) ، (دكك) ، (حمول) ، والمتع في التصريف ٣٢٥/١ .

(٣) البيت للوليد بن يزيد .

والشاهد فيه قوله : الصُّحَارِيَا في جمع الصحراء . قال البغدادي : لما قلبت الألف بعد

الراء ، في الجمع ، ياء ، قلبت الهمزة التي أصلها ألف التانيث ياء أيضاً ، وهذا أصل كل جمع

لنحو : صحراء ، ثم يُخَفَّفُ بحذف الياء الأولى ، فيصير صحاري بكسر الراء وتخفيف الياء

مثل : مداري ، ويجوز أن تُبدل الكسرة فتحة ، فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما

فعلوا في مداري . وهذان الوجهان هما المستعملان ، والأول أصل متروك يوجد في الشعر . =

وأبدلت من الواو على غير لزوم بقياس ، إذا كانت مضمومة ضمة لازمة ، وكانت أول كلمة ، أو بعد ساكن لا تكون مدغماً فيها أو قبله ؛ نحو : « أجد وأذوّر ، وفروج » وإذا كانت مكسورة أولاً نحو : إحاء ، وإفادة ، وإن شئت ، تركت الهمزة في جميع ذلك .

وعلى اللزوم إذا انضاف إليها واو أخرى في أول كلمة ؛ نحو : أوصل ، ما لم تكن الثانية مدة عارضة ؛ فلا يلزم الهمزة ؛ نحو : ووري ، وإذا كانت الواو زائدة للمد ، ووقعت بعد الألف في الجمع المتناهي ؛ نحو : خلائب ، جمع مخلوبة ، فإن لم تكن (١) زائدة للمد ، لم يهمز حتى تكون قريبة من الطرف ، لفظاً أو نية غير صحيحة في المفرد ، في موضع ينبغي أن تغل فيه ، وقد تقدم الألف واو أو ياء ؛ نحو قولك في جمع أول : أوائل ، وسيد سيائد / ، والأصل : سَيَاوِد ؛ وكذلك لو زدت ياء قبل الطرف ، فقلت : ب ١٠٧ أوائل للضرورة ، لهزمت ؛ لأنها في نية أن تلي الطرف ، ولا تُهمز في عواويز جمع عُوَار ؛ لأنها بعيدة من الطرف لفظاً ونية ، ولا في ضَيَاوِن ؛ لأنها صنحت في : ضيُون ، وقد كان ينبغي أن يُدغم فيقال : ضيِيْن ، وأبدلت على غير قياس مفتوحة أولاً ، قالوا : أحد ، وأجم ، وأناة في وَّحْد ، ووَّجْم ، ووَّناة ، ومكسورة غير أول في مصائب ، وأقائم ، والأصل : مَصَابِيب وَأَقَاوِم ، وساكنة في موقد في الشعر ؛ قال [من الوافر] :

٣١٩ - أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُؤَسِّي (٢)

وأبدلت من الياء بقياس ولزوم ، إذا كانت زائدة للمد في المفرد ، ووقعت بعد

ينظر : ديوانه ٧٤ ، وعزارة الأدب ٤٢٤/٧ ، ٤٢٦ ، وسر صناعة الإعراب ٨٦/١ ، وشرح شواهد الشافية ٩٥/٤ ، وشرح المفصل ٥٨/٥ ، والمتع في التصريف ٣٣٠/١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٨١٦/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ١٩٤/١ ، ١٦٢/٢ .

(١) في ط : لم تكن الواو .

(٢) البيت لجرير .

والشاهد فيه : همز الواو في المؤقدين ومؤسي ، لأنه قدر ضمة المهم على الواو ، وهذا غير قياسي ينظر : ديوانه ص ٢٨٨ ، والأشباه والنظائر ١٢/٢ ، ٧٤/٨ ، والخصائص ١٧٥/٢ ، ٣/١٤٦ ، ١٤٩ ، ٣١٩ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٩ ، شرح شواهد المغني ٩٦٢/٢ ، المحتمسب ٤٧/١ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٧٩/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ص ٢٠٦ ، ومغني اللبيب ٦٨٤/٢ ، والمتع في التصريف ٩١/١ ، ٣٤٢ ، ٥٦٥/٢ .

الألف في الجمع الذي لا يُظهِر له في الآحاد ، نحو : صحائف .
فإن لم تُكُنْ زائدة للمد ، لم تهمز حتى تكون قريبة من الطرف لفظاً أو نيةً ، ويكون
قبل الألف ياء أو واو نحو : عيّل ، وعبائل ، والأصل : عيائل ، وكذلك لو بنيت
« فَوْعَلًا » من البيع ، ثم جمعته ، لقلت : يبيع ، وبوائع ، والأصل : بوايع .
ولو زدت ياء قبل الطرف في الضرورة ، لهمزت أيضاً ؛ لأنها تلي الطرف في النية ،
قال [من الرجز] :

٣٢٠- فِيهَا عَيَائِلٌ أَسْوَدٌ وَتُمَزُّ (١)

وأبدلت على غير قياس في الألفاظ ، فقالوا : أدى ، والأصل : يدى .
ومن كلامهم : « قَطَعَ اللَّهُ أَدِيهَ » ، وقالوا : أَلَّل ، في يَلل ، وربَّيَّال ، في ربيَّال ،
وشقمة ، في شيمة .

وأبدلت على غير قياس من الهاء في : ماء ، وأمَّاء ، والأصل : ماء ، وأمَّواه ؛ قال
[من الرجز] :

٣٢١- وَبَلَدَةٌ قَالِيصَةٌ أَمْوَاؤُهَا يَسْتَعْنُ فِي رَأْدِ الضُّحَى أَنْبَاؤُهَا (٢)

وفي « آل » ، والأصل : أهل ، بدليل قولهم : أهيل ، فأبدلوا من الهاء همزة ، ومن
الهمزة ألفاً ، وفي : هل ، وهذا ، فقالوا : « أَلْ فَعَلْتُ » ، وأذا قام ، وأبدلت من
العين - أيضاً - على غير قياس في حجاب ، فقالوا : أبواب ، قال [من الرجز] :

٣٢٢- أَبَابٌ بَحْرِ ضَايِكٍ هَزُوقٍ (٣)

وأما الجيم ، فأبدلت من الياء لا غير ، إذا كانت مشددة باطراد ، متطرفة كانت
أو غير متطرفة ، قالوا : « فقيمج » و« مُرَج » أي : فقيمي ، ومُرى .

(١) تقدم برقم (٢٩٩) .

(٢) البيت بلا نسبة في : جمهرة اللغة / ٢٤٨ ، ووصف المباني / ٨٤ ، وسر صناعة الإعراب / ١

١٠٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٠٨/٣ ، وشرح شواهد الشافية / ٤٣٧ ، وشرح المفصل

١٥/١٠ ، واللسان (موه) ، والممتع في التصريف ٣٤٨/١ ، والمنصف ١٥١/٢ .

والشاهد فيه : قوله أمَّوَاهَا ، والأصل : أمَّوَاهَا فأبدل الهاء همزة شذوذاً ،

وقوله : وبلدة مجرور بـ « رَبِّ » المحذوفة بعد الواو .

(٣) البيت بلا نسبة لي : شرح شافية ابن الحاجب ٢٠٧/٣ .

ومن ذلك قوله [من الرجز] :

٣٢٣- خَالِي عُوثُفٌ وَأَبُو عَلِيجِ الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِيجِ (١)

يريد : أبا عليّ والعشيق .

وأنشد ابن الأعرابي (٢) [من الرجز] :

٣٢٤- سَكَانٌ فِي أَدْنَاهِمُنَّ الشُّوْلُ مِنْ عَبَسِ الصَّنِيفِ قُرُونُ الْأَجْلِ (٣) / ١٠٨ أ

يريد : « الأمل » وأبدلت منها بغير أطراد ، إذا كانت خفيفة ، بل لا يحفظ ذلك إلا

في الشعر ، نحو قوله [من الرجز] :

٣٢٥- حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا (٤)

يريد : أمسيت وأمسيا ، وأنشد الفراء [من الرجز] :

٣٢٦- لَاهُمُ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجْبِيحَ فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ بِأَيْبِكَ يَبِجُ (٥)

(١) تقدم برقم (٢٥٥) .

(٢) محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي ، راوية ثمانية علامة باللغة ولد ١٥٠ هـ من أهل الكوفة ، كان أحول ، لم ير أحد في علم الشعر أوفر منه له تصانيف منها أسماء الخليل وفرسانها ، الأنواء ، الفاضل ، البشر ، وغيرها توفي ٢٣١ هـ .

ينظر : وفيات الأعيان ٤٩٢/١ ، تاريخ بغداد ٢٨٢/٥ ، المقتبس ٣/٦-٩ نزهة الألباء ٢٠٧ ، الأعلام ١٣١/٦ .

(٣) البيت لأبي النجم .

ويدرى الشُّوْلُ بدلا من الشول والشاهد فيه : قوله : الأجل يريد : الأمل ، فأبدل الياء المشددة جيما مشددة على لغة بعض العرب .

ينظر : سبط اللاكبي ص ٧١٢ ، وشرح شواهد المثالية ص ٤٨٥ ، والطرائف الأدبية ص ٦٣ ولسان العرب (عيس) ، (شول) ، والمحاسب ٧٦/١ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٨٣ ، وأمالى القالي ٧٨/٢ ، وسر صناعة الإعراب ١٧٦/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢٩/٣ ، ولسان العرب (أول) ، والمعجم في التصريف ٢٤٨/١ .

(٤) البيت للمجاج وليس في ديوانه .

والشاهد فيه قوله : أمسجت وأمسجا يريد أمسجت وأمسيا ، فأبدل الياء جيما ، وهذا قبيح .

ينظر : ملحق ديوانه ٢٧٨/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ٦٢٧ ، وشرح شواهد المثالية ٤٨٦ ،

وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١٧٧/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٣٠/٣ ، وشرح المفصل ٥٠/١٠ ، ولسان (الجيم) ، والمحاسب ٧٤/١ ، والمعجم في التصريف ٣٥٥/١ .

(٥) البيت لرجل من اليمانيين .

وفي البيت شاهدان : أولهما حذف أل من اللهم شذوذاً ، وثانيهما إبدال الجيم من الياء =

يريد : حجتي ، وبأنتيك بي .

وأما الدال ، فأبدلت من التاء والدال ؛ فأبدلت باطراد من تاء « افعل » وما تصرف منها ، إذا كانت الفاء زائياً ، فقالوا : اذدان ، وازدلف ، ومزدان ، ومزدلف ، وازديان ، وازدلاف .

وأبدلت بغير أطراد منها ، إذا كانت الفاء جيماً ، فقالوا : اجدمعوا ، واجدز ، والأكثر التاء ، ومن ذلك قوله [من الزافر] :

٣٢٧- فقلت لصاحبي : لا تحببنا ينزع أصوله واجدز شيبحا^(١)

يريد : واجتز .

وإذا كانت الفاء ذالاً ، قالوا : « اذدكر » ، من غير إدغام ، قال أبو حكاك [من

الرجز] :

٣٢٨- تضحى على الشوك مجرازا مقضبا والهزم تذريره اذدراة عجبا^(٢)

ومن تاء « تؤلج » ، قالوا : دؤلج .

= الخفيفة لاشتراكهما في المخرج والجهر ، والأصل حجتي ، وبي .

ينظر الدرر ٤٠/٣ ، والمقاصد النحوية ٥٧٠/٤ ، وبلا نسبة في الدرر ٢٢٩/٦ ، وسر صناعة الإعراب ١٧٧/١ ، وشرح الأشموني ٤٤٩/٢ ، وشرح التصريح ٣٦٧/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٨٧/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٢١٥ ، وشرح المفصل ٧٥/٩ ، ١٠/٥٠ ، ولسان العرب (دلق) ، ومجالس ثعلب ١٤٣/١ ، والمختص ٧٥/١ ، والمتع في التصريف ٣٥٥/١ ، ونوادير أبي زيد ص ١٦٤ ، وجمع الهوامع ١٧٨/١ ، ١٥٧/٢ .
(١) اختلف في نسبة البيت فنسب تارة إلى مضر بن ربهى وأخرى إلى يزيد بن الطثيرة . والشاهد فيه قوله : واجدز لأن أصله اجتز ، فقلبت تاء الافعال دالا .

ينظر : البيت لمضر بن ربهى في شرح شواهد الشافية ص ٤٨١ ، وله أو يزيد بن الطثيرة في لسان العرب (جزز) ، والمقاصد النحوية ٥٩١/٤ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨٥/٨ ، وخزانة الأدب ١٧/١١ ، وسر صناعة الإعراب ص ١٨٧ ، وشرح الأشموني ٨٧٤/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢٨/٣ ، وشرح المفصل ٤٩/١٠ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٠٩ ، ٢١٨ ، ولسان العرب (جرز) ، والمتع في التصريف ٣٥٧/١ .

(٢) الشاهد فيه : قوله : اذدراة والأصل : اذ تراه ، فقلب تاء الافعال مع الدال دالاً لغير إدغام .

ينظر : سر صناعة الإعراب ١٨٧/١ ، شرح المفصل ٤٩/١٠ ، المتع في التصريف ١/٣٥٨ ، بلا نسبة في جمهرة اللغة ٥٢٣ ، شرح الأشموني ٨٧٤/٣ ، شرح المفصل ١٠/١٥٠ ، لسان العرب (ذكر) .

وأبدلت من الذال في ذِكر جمع ذِكرة لا غير ، فقالوا : « ذكر » ، قال ابن مقبل (١)
[من البسيط] :

٣٢٩- يَا لَيْتَ لِي سَلْوَةٌ تُشْفِي النَّفْسَ بِهَا مِنْ بَعْضِ مَا يَلْتَرِي قَلْبِي مِنَ الذُّكْرِ (٢)
وأما الطاء ، فأبدلت من التاء لا غير ، إلا أنها تبدلُ منها بقياسٍ على اللزوم في
افتعل ، مما فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء ؛ فتقول في : « افتعل » من الضرب ، والصبر ،
والظهر ، اضطرب ، واضطهر ، واضطهر (٣) ؛ وكذلك تبدل منها ، إذا كانت الفاء ظاء ،
إلا أن ذلك من قبيل التبدل الذي يكون بسبب الإذغام ؛ فتقول في : افتعل من الطرد :
اطرد ، لما أبدلت التاء طاء في : اطرد ، اجتمع لك مثلان (٤) ؛ فأدخمت .

وتبدل منها بغير قياس ، إذا كانت ضميراً ، وقد وقعت بعد هذه الحروف ، فقالوا :
فحصط ، وحفظط ، وحضضط ، وحبط ، والأصل : فحصط ، وحفظت ،
[وحضضت] ، وحبطت ؛ وهو أكثر استعمالاً .

وأما الواو فأبدلت من ثلاثة أحرف ، وهي : الهمزة والألف ، والتاء ، [إلا أن
إبدالها من] (٥) الألف والتاء ، إنما يُذكر في باب القلب ، فتبدل من الهمزة المنفردة
بقياس من غير لزوم ، إذا وقعت بعد واو زائدة للمد / حركة ما قبلها من جنسها ، ١٠٨ ب
وكانتا في كلمة واحدة ؛ فتقول : مَقْرُوٌّ في : مَقْرُوٌّ ، فإن لم تكن كذلك ، جاز أن
تبدل منها الواو ، فتقول : ضَوْ ، والأحسن ألا تبدل ؛ بل تُلقى حركة الهمزة على

(١) تميم بن أبي بن مقبل ، من بني العجلان ، من عامر بن صعصعة ، أبو كعب : شاعر جاهلي ،
أدرك الإسلام وأسلم ، فكان يكي أهل الجاهلية ، عاش نيفاً ومائة سنة ، وحد في الخضرمين ،
وكان يهاجي النجاشي الشاعر . له ديوان شعر ورد فيه ذكر وقعة صفين سنة ٣٧ هـ .

ينظر : خزائن البغدادي ١/١١٣ ، الأعلام ٢/٨٧ ، وسط اللآلي ٦٦-٦٨ ، والإصابة ١/

١٩٥ .

(٢) الشاهد في قوله : الذكر يريد الذكر ، قلب الذال دالا .

ينظر : ديوانه (٨١) ، الخصائص ١/٣٥١ ، سر صناعة الإعراب ١/١٨٨ ، المتع في

التصريف (٣٥٩/١) ، المنصف (١٤٠/٣) .

(٣) في أ : اضطهر .

(٤) في أ : المثلان .

(٥) في ط : لأن إبدالها إن .

الواو ، وتحذف الهمزة إذا قُصِدَ التخفيف ؛ فيقال : ضو .
وقد تقدّم حكمها ، إذا كانتا في كلمتين ، وتبدل - أيضًا - منها ، وإذا كانت
مفتوحة وقبلها ضمة ؛ نحو: مجوّن في جون ، إذا خففتها ، وإذا كانت ساكنة وقبلها
ضمة ، نحو : بُوس ، في : بُوس ، وإذا كانت طرّفًا زائدة للإلحاق أو بدلا من أصل
بعد ألف زائدة في التثنية أو النسب ؛ نحو : يكساء ، ورداء ، وجلباء .

وقد تقدّم ذكر ذلك في موضعه ، وعلى اللزوم إذا كانت قبل الألف التي في الجمع
المتناهي ، بشرط أن يكتنف الألف همزتان ؛ نحو : ذوّائب ، وأهدئت على غير قياس
في : واخيت ، والأضل : آخيت .

فإن انضم إلى الهمزة همزة أخرى ، فإن كانت الثانية ساكنة ، لزم إبدالها واوًا ، إذا
كانت التي قبلها مضمومة ؛ نحو : أوّتى ، وإن كانت الثانية متحركة ، فإنها تبدل واوًا
إن كانت الحركة ضمة أو فتحة ؛ نحو : أوادم ، وأوأتى ، والأصل : أوادم ، وأوأتى ،
وتقول في مثل : « أوّم » من أمّث : أوّم ، وفي أفعل منه : أوّم ، والأصل : « أمم » ،
و « أمم » فلما انتقلت الحركة إلى الهمزة بسبب الإدغام ، أبدلتها واوًا .

وأما الياء : فإنها أبدلت من ثمانية عشر حرفًا ، وهي : الألف ، والواو ، والسين ،
والباء ، والراء ، والنون ، واللام ، والضاد ، والضاد ، والميم ، والدال ، والعين ،
والكاف ، والتاء ، والثاء ، والجيم ، والهاء ، والهمزة .

إلا أن إبدالها من الألف والواو ، إنما يُذكر في باب القلب ، فأبدلت من السين على
غير قياس من غير لزوم ^(١) في : سادس ، وخامس ، وقد تقدّم ذكره .

وأبدلت من الباء على غير لزوم ^(٢) فيما حكاه ثعلب ، من قولهم : « لا وزيك » ،
وفي جمع ثعلب في أحد القولين ، وأزئب ؛ للضرورة ، قال [من البسيط] :

٣٣- لها أشاريد من لحم شجرة من الثعالي ، ووخز من أرائبها ^(٣)

(١) في أ : ومن لزوم .

(٢) في أ : اللزوم .

(٣) البيت اختلف في نسبه فحارة إلى أبي كاهل النمر بن ثولب البشكري وثانية إلى أبي كاهل
البشكري وثالثة إلى رجل من بني بشكر .

والشاهد فيه قوله : الثعالي و أرائبها يريد : الثعالب ، و أرائبها ، فأبدل الياء من الباء =

وأبدلت منها على اللزوم في : دِيحَاج ، والأصل : دِيحَاج ، وأبدلت من الراء على اللزوم في / : قِيرَاط وشِيرَاز ، وتَسْرِيَت ، والأصل : قِرَاط ، وشِيرَاز وتَسْرِيَت . ١٠٩
وأبدلت من النون على اللزوم في : دِيئَار ، وَأَنَاسِي ، وَظَرَائِي ، وَتَظَنِّيَت ، وَتَسَنِّي ، والأصل : دِيئَار ، وَأَنَاسِين ، وَظَرَائِين ، وَتَظَنَّنْ ، وَتَسَنَّنْ ، أَي : تَغْيِير ، وعلى غير لزوم من نون إنسان الأولى ، فقالوا : إنسان ؛ قال عامر بن جؤين (١) [من الطويل] :
٣٣١ - فَيَأْتِيَنِي مِنْ بَدِيدِمَا طَافَ أَهْلُهَا هَلَكْتُ ، وَلَمْ أَسْمَعْ بِهَا صَوْتِ إِنْسَانٍ (٢)
وأبدلت من اللام على غير لزوم في : أَمَلَيْتُ الْكِتَابَ ، والأصل : أَمَلْتُ .
وأبدلت من الضاد - أيضًا - على غير لزوم في : قَصَبْتُ أَظْفَارِي ، والأصل : قَصَبْتُ .

وأبدلت من الضاد - أيضًا - على غير لزوم في : تَقَصَّبْتُ مِنَ الْفِضَّةِ . وفي تَفَعَّلَ من الانقضاض في الشعر ، قال العجاج [من الرجز] :
٣٣٢ - كَقَضَى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ (٣)

= ضرورة ، لأن الوزن يقضي إسكان كل من هاتين الباعين .
ينظر لأبي كاهل النمر بن تولب البشكري في الدرر ٤٧/٣ ، والمقاصد النحوية ٥٨٣/٤ ، ولأبي كاهل البشكري في شرح أبيات سيويه ٥٦٠/١ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٤٣ ، ولسان العرب (رنب) ، (نمر) ، (شرر) ، (وحر) ، ولرجل من بني بشكر في الكتاب ٢/٢٧٣ ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٢٧ ، وجمهرة اللغة ص ٣٩٥ ، ١٢٤٦ ، وسر صناعة الإعراب ٧٤٢/٢ ، وشرح الأشموني ٨٢٤/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢١٢ ، وشرح المفصل ٢٤/١٠ ، والشعر والشعراء ١٠٧/١ ، وكتاب الصناعين ص ١٥١ ، ولسان العرب (لمب) ، (لمل) ، (تلم) ، والمقتضب ٢٤٧/١ ، والمعجم في التصريف ٣٦٩/١ ، ومعجم الهوامع ١٨١/١ ، ١٥٧/٢ .

(١) عامر بن جؤين بن عبد رضاء بن قمران الطائي ؛ شاعر فارس ، من أشرف طييء في الجاهلية . من المعمرين . كان فاكها . مسهرا . ثبرا قوم من جراره . وله حكاية مع امرئ القيس قتله بعض بني كلب .

ينظر : الأعلام ٢٥٠/٣ ، خزنة البغدادي ٢٤/١ ، ٢٥ ، ورغبة الأمل ٢٣٥/٦ .

(٢) الشاهد فيه : قوله : إنسان يريد : إنسان فأبدل النون ياء .

ينظر : لسان العرب (أنس) ، المعجم في التصريف ٣٧١/١ ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٧٥٧/٢ ، المحاسب ٢٠٣/٢ .

(٣) البيت للعجاج .

والشاهد فيه قوله : تَقَضَّى ، والأصل : تَقَضَّضَ فأبدل الضاد الثالثة ياء ، وهذا شاذ .

وأبدلت من الميم على اللزوم في : دِيمَاس ، والأصل : دِيمَاس .
وأبدلت منها على غير اللزوم في : أَمَا ، فقالوا : أَيْمًا ، وفي هَاتِم ، وتَكَمُّوا في
الشُّعْر ؛ قال [من الطويل] :

٣٣٣- رَأَتْ رَجُلًا أَمَا الْإِلَهَ فَيَتَمَّى وَأَمَا يَفْعَلُ الصَّالِحَاتِ فَيَأْتِمِي^(١)

وقال الآخر^(٢) [من الرجز] :

٣٣٤- تَلْ لَوْ شَهِدْتَ النَّاسَ إِذْ تَكَمُّوا بِقَدْرِ حُمِّ لَهُمْ وَحُمُّوا^(٣)

وأبدلت من الدال في : تَضِيدَةٌ ، والتضدية : التضييق والصوت ، وأصله : تَضِيدَةٌ
من صَدَدَتْ ، قال تعالى : ﴿ إِذَا قَوْمًا كُنتَ بِمَنَّهُ يَصِيدُونَ ﴾ [الزخرف ٥٧] أي :
يَضِيدُونَ .

وأبدلت من العين في « تَلَعَيْت » تَلَعِيَةٌ من اللُّعَاعَةِ ، وأصله : تَلَعْتُ تَلَعَةً وفي
ضَفَادِع ؛ للضرورة ، قال [من الرجز] :

٣٣٥- وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضَفَادِي جَمِّ نَقَانِقُ^(٤)

وأبدلت من الكاف في جمع « مَكُوك » ، فقالوا : مَكَاكِي ، والأصل :
مَكَاكِيك^(٥) .

= ينظر : ديوانه ٤٢/١ ، وأدب الكنانة ص ٤٨٧ ، والأشباه والنظائر ٤٨/١ ، وإصلاح
المنطق ص ٣٠٢ ، والدرر ٢٠/٦ ، وشرح المفصل ٢٥/١٠ ، والمتع في التصريف ٣٧٤/١ ،
وبلا نسبة في الخصائص ٩٠/٢ ، وشرح الأشموني ٨٧٩/٣ ، وجمع الهوامع ١٥٧/٢
(١) وتروى عبارة تزور امرأ بدلاً من رأت رجلاً .

والشاهد فيه قوله : فَيَأْتِمِي أراد : هَاتِم ، فأبدل الميم الثانية ياء .

ينظر : سر صناعة الإعراب ٧٦٠/٢ ، وشرح الأشموني ٨٧٩/٣ ، وشرح المفصل ١٠/١
٢٤ ، ولسان العرب (أم) ، (أما) ، (دسا) ، والمتع في التصريف ٣٧٤/١ .
(٢) في أ : قال الراجز .

(٣) البيت للعجاج ينظر ديوانه ص ٦٣ ، لسان العرب (كم)

(٤) البيت : لخلف الأحمر .

والشاهد فيه قوله : ولضفادي يريد : ولضفادع ، فأبدل الياء من العين ضرورة .

ينظر : الدرر ٢٢٧/٦ ، وبلا نسبة في خزائن الأدب ٤٣٨/٤ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٢
٧٦٢ ، وشرح الأشموني ٨٨٠/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٢/٣ ، وشرح المفصل ١٠/١
٢٤ ، والكتاب ٢٧٣/٢ ، والمقتضب ٢٤٧/١ ، والمتع في التصريف ٣٧٦/١ .
(٥) في ط : مكالك .

وأبدلت من تاء اتَّصَلَتْ الأولى في الضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٣٣٦- قَامَتْ بِهِ تَكْشُدُ كُلُّ مَنْشِدٍ فَأَيْتَصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ^(١)

وأبدلت من التاء في ثالث ، فقالوا : « ثالي » ، وقد تقدّم ذكره .

وأبدلت من الميم في / : دَتَاجِي جَمْعٌ : دَتَجُوجٌ ، والأصل : دَتَاجِيحٌ .

١٠٩ ب

وأبدلت من الهاء في : دَهْدَهْتُ الْحَبْرَ ، وَصَهْصَهْتُ بِالرَّجُلِ ، والأصل :

دَهْدَهْتُ ، وَصَهْصَهْتُ .

وأبدلت من الهمزة على غير لزوم ، إذا وقعت الهمزة بعد ياء زائدة للمدّ حركة ما

قبلها من جنسها ، وكانتا من^(٢) كلمة واحدة ، أو بعد ياء التصغير ؛ نحو : خُطْبِيَّةٌ ،

وَأَفْيَسٌ .

فإن لم تكن كذلك ؛ نَحْوُ : نَسِيءٌ ، جاز أن تُبَدَلَ منهما ؛ فيقال : نَسِي وشي .

والأحسنُ ألا تُبَدَلَ ، بل تلقى حركة الهمزة على الياء ، وتُحذف الهمزة إذا قُصِدَ

التخفيف ؛ فيقال : شَيْ وشي ، وقد تقدّم حكمهما إذا كانتا في كلمتين ، وأبدلت -

أيضاً - منها ، وفي الثانية ، إذا كانت الهمزة بدلاً من ألف التانيث ، أو بدلاً من أصل أو من

زائد ملحق به واقعة بعد ألف زائدة في لغة لبعض بني فزارة^(٣) ، وقد تقدّم ذكر ذلك .

وأبدلت منها - أيضاً - بقياس إذا كانت مفتوحة ، وقبلها كسرة ؛ نحو :

مِيرٌ^(٤) في مِيرٌ ، وإذا كانت الهمزة ساكنة ، وقبلها كسرة ؛ نحو : ذَهَبٌ ، ولا

يلزم ذلك إلا أن تكون الحرف المكسور الذي قبلها همزة ؛ فيلزم البدل ؛ نحو : إِيمَانٌ ؛

وكذلك تُبَدَلُ منها - أيضاً - على اللزوم إذا كانت متحركة بالكسر ، وقد تقدّمتها

(١) البيت بلا نسبة ؛ في : سر صناعة الإهراب ٧٦٤/٢ ، شرح المفصل ٢٤/١٠ ، ٢٦ ، لسان

العرب (وصل) ، المتع في التصريف ٣٧٨/١ .

الشاهد فيه قوله : فابتصلت حيث أبدل من التاء الأولى ياء كراهية للتشديد .

(٢) في أ : في .

(٣) م : باب حروف البدل

قولي : وفي الثانية إن كانت بدلاً من ألف التانيث أو بدلاً من أصل أو من زائد ملحق به

واقعة بعد ألف زائدة في لغة لبعض بني فزارة ؛ مثال ذلك قولهم : حمرايان وكساهاان وعلبايان

في حمراء وكساء وعلباء . أ هـ

(٤) في أ : مير .

همزة أخرى ، نحو : أَيْمَةٌ ، في جمع إمام .

وأبدلت منها بغير قياس في : قَرَأْتُ ، وَبَدَأْتُ ، وَتَوَضَّأْتُ ، وَأَعَصُرُ ، فَقَالُوا : قَرَيْتُ ، وَبَدَيْتُ ، وَتَوَضَّيْتُ ، وَتَخَصَّرُ .
وأما التاء فأبدلت من بيئة أحرف ، وهي : الواو ، والياء ، والسين ، والصاد ، والطاء ، والدال .

فأبدلت من الواو بقياس في : انْتَقَلَ وما تصرف منه ، إذا كانت فاؤه واوا ، نحو انْتَقَدَ يَنْتَقِدُ انْتِقَادًا ، فهو مُتَعِدٌ ، وعلى غير قياس في : نُجِّمَاهُ ؛ لأنه من الوَجْهِ ، وَتُرَاتٌ ؛ لأنه من : وَرِثٌ ، وَتَبِيئَةٌ ، وَتَقْوَى ، وَتُقَاةٌ ؛ لأنها من : وَقَيْتُ ، وَتَوَزَّاةٌ ؛ لأنها من وَرَى الزند ، والأصل : وَوَزَّاةٌ ، وَتَوَلَّجٌ ؛ لأنه « فَوَعَلَ » من الوُلُوجِ ، وَتُخَمَّةٌ ؛ لأنها من الوَخَامَةِ ، وَتُكَاةٌ ، لأنها من تَوَكَّاتٍ ، وَتُكْلَانٌ ، لأنه من : تَوَكَّلْتُ ، وَتَيْشُورٌ ؛ لأنه من الوَقَارِ ، وَتُكَلَّةٌ ، لأنها من : وَكَلٌ ، وَالتَّلِيدِ وَالتَّلَادِ ، لأنها من وَلَدٌ ، وَتَشْرَى ؛ لأنها من المواترة ، وَأُخْتٌ ؛ لأنها من الأُخُوَّةِ ، وَبَيْتٌ ؛ لأنها من البَيْتَةِ ، وَهَنْتَ لقولهم : هَنْوَاتٌ في / الجمع ، وكلتا لأنها مُبَدَّلَةٌ مِمَّا انْقَلَبَتْ عَنْهُ أَلْفٌ « كِلَا » وهو الواو ، ومن الواو في القسم نحو : تَاللَّهِ .

١١١٠

وأبدلت من الباء على غير قياس في شتين ؛ لأنها من شَيْتٌ ، وفي كَيْتٌ ، وَذَيْتٌ ؛ لأنَّ أصلهما كَيْةٌ وَذَيْةٌ ، وأبدلت من السين على غير قياس في : طَلَسْتُ ، وَبَيْتٌ ، والأصل : طَلَسٌ وَبَيْدَسٌ ، وفي نَاتٍ ؛ وَأَنْجِيَاتٌ ، والأصل : نَاسٌ ، وَأَنْجِيَاْسٌ ؛ أنشد أحمد بن يحيى ^(١) [من الرجز] :

٣٣٧- يَأْقَاتِلُ اللَّهُ نَبِيَّ السُّغَلَابِ عَطْرُ بِنِ مَرْبُوعِ مِسْرَارِ النَّاتِ

غَيْرَ أَهْفَاءٍ وَلَا أَكْسِيَاتِ ^(٢)

(١) أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار ، الشيباني ولاية ، المعروف بـ « لعلب » ولد سنة ٢٠٠ هـ بـ « بغداد » . كان إمام الكوفيين في النحو واللفظ ، راوية للشعر ، محدثاً ، مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة ، ثقة حجة ، من كتبه الفصيح ، ومجالس لعلب توفي بـ « بغداد » سنة ٢٩١ هـ .
ينظر : نزهة الألبا ٢٩٣ ، وابن خالكان ٣٠/١ ، وتذكرة الحفاظ ٢١٤/٢ ، وطبقات ابن أبي عمير ٨٣/١ ، وإنباه الرواة ١٣٨/١ .

(٢) الرجز لعلباء بن أرقم .

وأبدلت من الصاد في : لُصِت ، وَلُصُوت ، والأصل : لُصٌ وَلُصُوص .
وأبدلت من الطاء (١) في : فُشْتَاط ، وفي اشتقاق يشتيع ، والأصل : فُشْتَاط ،
واشتقاق يشتطيع .

وأبدلت من الدال (٢) في : تَرَبُوت ، والأصل : دربوت ؛ لأنه من الدربة .
وأما الميم : فأبدلت من أربعة أحرف ، وهي الواو ، والنون ، والباء ، واللام .
فأبدلت من الواو في : قَم ؛ لأن الأصل : قَو ، فحذفت الهاء وعوض من الواو
ميم ، وقد تشدد في الضرورة ؛ نحو قوله [من الرجز] :

٣٣٨ - يَا لَيْتَهَا قَدْ خَرَجَتْ مِنْ فَمِهِ حَتَّى يَغْرُدَ الْبَحْرُ فِي أَسْطُومِهِ (٣)

وأبدلت باطراد من النون الساكنة عند الباء ؛ في نحو عَثِير .

وأبدلت بغير اطراد من النون في : الْبَيْتَان ؛ قال [من الرجز] :

٣٣٩ - يَا هَالِ ذَاتِ الْمُنْطِقِ التَّمْتَامِ وَكَمَفِكَ الْخَطْبِ الْبَيْتَامِ (٤)

= والشاهد فيه قوله : النَّاتِ ، و أكيات يريد : الناس ، و أكياس ، فأبدل السين تاء .
ينظر : لسان العرب (نوت) (سين) ، (تا) ، ونوادر أبي زيد ص ١٠٤ ، وبلا نسبة في
الإنصاف ١١٩/١ ، وجمهرة اللغة ص ٨٤٢ ، والحيوان ١٨٧/١ ، ١٦١/٦ ، والمخالفات
٥٣/٢ ، وشرح صناعة الإعراب ١٥٥/١ ، وسمط اللآلي ص ٧٠٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب
٢٢١/٣ ، وشرح المفصل ٣٦/١٠ ، ٤١ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٠٩ ، ولسان العرب
(أنس) ، والممتع في التصريف ٣٨٩/١ ، ونوادر أبي زيد ص ١٤٧ .

(١) في أ : من الفاء .

(٢) في أ : من التاء .

(٣) البيت : للعجاج ، وتروى كلمة الملك بدل البحر ، وأسطم الشيء وسطه ومعظمه والشاهد فيه
تشديد الميم في فمه على لغة ، وقيل للضرورة الشعرية .

ينظر : ديوانه ٣٢٧/٢ ، خزائن الأدب ٤٩٣/٤ ، ٤٩٦ ، الدرر ١٠٩/١ ، وبلا نسبة في
جواهر الأدب ٩٢ ، سر صناعة الإعراب ٤١٥/١ ، شرح المفصل ٣٣/١٠ ، لسان العرب
(فوه) ، المختصب ٧٩/١ ، المتع في التصريف ٣٩١/١ ، جمع الهوامع ٣٩/١ .

(٤) البيت لرؤبة ، والشاهد فيه قوله : « الْبَيْتَامِ » يريد : « الْبَيْتَانِ » فأبدل النون ميماً للضرورة
الشعرية . وقوله : « يَا هَالِ » مرعوم « يَا هَالَةَ » .

ينظر : ملحق ديوانه ص ١٨٣ ، وجواهر الأدب ص ٩٨ ، وشرح صناعة الإعراب ٤٢٢ ،
وشرح التصريح ٣٩٢/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٢١٦/٣ ، وشرح شواهد الشافية
ص ٤٥٥ ، وشرح المفصل ٣٣/١٠ ، والمقاصد النحوية ٥٨٠/٤ ، وبلا نسبة في أوضح
المسالك ٤٠١/٤ ، وشرح الأشموني ٨٦٠/٣ ، وشرح المفصل ٣٥/١٠ .

وفى : طامه اللّه على الخير ، أى : جبلة ، والأصل : طانه الله .
 وأبدلت من الباء فى قولهم : بنات مخر ، والأصل : بنات بخر ، وفى قولهم : ما
 زال راثما على كذا ، أى : راتبا ، وفى تولهم : نغم أى : نغب ، قال [من الطويل] :
 ٣٤٠ - فَبَادَرَتْ شِرْبَهَا عَجَلَى مُثَابِرَةً حَتَّى اسْتَقَمْتُ دُونَ مَعْنَى جِيدِهَا نَغْمًا (١)
 وأبدلت من لام التعريف ، ومنه قوله - عليه السلام - : لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمِصِيَامٌ فِي
 امْتَصْفِرٍ (٢)

وأما الثوئ فأبدلت على غير قياس من اللام فى : لَعْنٌ ، والأصل لَعْلٌ ، ومن الهمزة فى
 النُسبِ إلى : صَنْعَاءُ ، وَبَهْرَاءُ ، وَدَشْتَوَاءُ ، فيقال (٣) صَنْعَانِي ، وَبَهْرَانِي ، وَدَشْتَوَانِي .
 وأما الهاء فأبدلت من أربعة أحرف ، وهى : الهمزة ، والألف ، والياء ، والتاء ،
 فأبدلت من الهمزة على غير لزوم فى : إِيَّاكَ وَإِيَّاكَ ، وأما ، ويا ، فى النداء .
 فقالوا : هِيَاكَ وَهِيَاكَ ، وَهَمَا / وَاللَّهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ ، ومن همزة إن الشرطية ،
 ومن الهمزة فى : أثرت التراب ، وَأَرْبَعُ الْمَاشِيَةِ ، وَأَرْقُتُ الْمَاءَ ، وَأَرَدْتُ ، وَأَنْرْتُ

١١٠ ب

(١) البيت بلا نسبة فى : سر صناعة الإعراب ٤٢٦/١ ، شرح الأشموني ٨٨٣/٣ ، شرح المفصل
 ٣٣/١٠ ، لسان العرب (نغب) ، المتع فى التصريف ٣٩٣/١ .
 الشاهد فيه : قوله : نغما أراد نغبا فأبدل الباء ميما للضرورة .

(٢) أخرجه أحمد ٤٣٤/٥ ، بهذا اللفظ ، وكذا ذكره الحافظ ابن حجر فى تلخيص الخبير ٢/
 ٣٩٣ ، وقال رحمه الله : وهذه لغة لبعض أهل اليمن ، يجعلون لام التعريف ميما ، ويحتمل أن
 يكون النبي ﷺ مخاطب بها ، هذا الأشمري ، كذلك لأنها لفته ، ويحتمل أن يكون الأشمري
 هذا نطق بها على ما ألف من لفته ، فحملها عنه الراوي عنه ، وأدائها باللفظ الذي سمعها به ،
 وهذا الثاني أوجه عندي ، والله أعلم .

والحديث بهذا اللفظ شاذ ، وإنما اتفق الشيخان وغيرهما على إخراج الحديث بلفظ :
 ليس من البر الصيام فى السفر ، وقد ورد عن جماعة من الصحابة بهذا اللفظ منهم : جابر
 وكعب بن عاصم وعبد الله بن عمر ، وأبو هريرة الأسلمي وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن
 عمرو ، وعمار بن ياسر وأبو الدرداء .

وأما بهذا اللفظ فقد خالف معمر الثقات فى روايته بهذا اللفظ قال الألباني فى الضعيفة رقم
 ١١٣٠ : ضعيف لا يعتمد عليه لا سيما ومعمر وإن كان من الثقات الأعلام فقد قال الذهبي
 فى ترجمته : له أوهام معروفة احتملت له فى سعة ما أتقن ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ،
 وما حدث به بالبصرة ، فله أغاليط . اهـ .

(٣) فى أ : فقالوا .

الثوب ، وما تصرف منها ، فقالوا : هثرت ، وهرحت ، وهرقت ، وهرذت ، وهنرت .
ومن همزة الاستفهام أنشد الفراء [من الكامل] :
٣٤١ - وَأَنى صَوَاجِبِهَا فَعَلْنَ هَذَا الَّذى مَنَعَ المَوَدَّةَ غَيرَنَا وَجَفَانَا ؟ (١)
يريد : أذا الذي ؟ .
ومن الألف فى : هنا ، فى الوَقف ، وقد تقدّم ذكره .
ومن الهاء فى هدى ، وقد تقدّم ذكره أيضًا (٢) ، وفى تصغير هنة فقالوا : هُنَيْهَة ،
والأصل : هُنَيْهَة .
وأبدلت من التاء فى (٣) : طَلْحَة ، وهِنْدَات فى الوَقف ، وقد تقدّم ذكر ذلك أيضًا .
وأما اللام ، فأبدلت من الضاد فى اضْطَجَعَ ، قال [من الرجز] :
٣٤٢ - لَمَّا رَأى أَن لا ذَعَةَ وَلا شِبَعٍ مَالٌ إِلى أَرْطَاةٍ جَحْفٍ فَالْطَجَعِ (٤)
وأبدلت من النون فى : أصلال ، وقد تقدّم ذكره أيضًا .
وأما الألف فأبدلت من أربعة أحرف ، وهى : الهمزة ، والياء ، والواو ، والنون
الخفيفة ، إلا أن إبدالها من الياء والواو إنما يُذكر فى القلب .

(١) البيت : جميل بثينة .

والشاهد فيه قوله : هذا الذي ، يريد : أذا الذي ؟ ، فأبدل همزة الاستفهام هاء .
ينظر : ديوانه ص ١٩٦ ، ولسان العرب (ذا) ، وبلا نسبة فى الجنى الدانى ص ١٥٣ ،
وجواهر الأدب ص ٣٣٤ ، ووصف المباني ص ٤٠٣ ، وصر صناعة الإعراب ٥٥٤/٢ ،
وشرح شافية ابن الحاجب ٢٢٤/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٧٧ ، وشرح المفصل ١٠/
٤٢ ، ٤٣ ، ولسان العرب (ها) ، والمختصب ١٨١/١ ، ومغنى اللبيب ٣٤٨/١ ، والمتع فى
التصريف ٤٠٠/١ .

(٢) فى ط : ذلك أيضًا .

(٣) فى أ : نحو .

(٤) البيت لمنظور بن حية الأسدي .

الشاهد فيه قوله : فالطجع فإن أصله : فاضطجع بعد إبدال تاء الفعل طاء لوقوعها بعد
حرف من حروف الإطباق وهو الضاد ثم أبدل الضاد لآما وهو إبدال شاذ .
ينظر : شرح التصريح ٣٦٧/٢ ، المقاصد النحوية ٥٨٤/٤ ، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر
٣٤٠/٢ ، إصلاح المنطق ٩٥ ، أوضح المسالك ٣٧١/٤ ، الحصائص ٦٣/١ ، ٢٦٣ ، ٢/
٣٥٠ ، ١٦٣/٣ ، ٣٢٦ وصر صناعة الإعراب ٣٢١/١ ، شرح الأشموني ٨٢١/٣ ، شرح
شافية ابن الحاجب ٣٢٤/٣ ، شرح شواهد الشافية ٢٧٤ ، لسان العرب (أيز - أرت -
ضجع - رطا) ، المختصب ١٠٧/١ ، المتع فى التصريف ٤٠٣/١ ، المنصف ٣٢٩/٢ .

فأبدلت من الهمزة بقياسٍ من غير لزوم إذا كانت ساكنةً وقبلها فتحة ؛ نحو :
رأس ، إلا أن يكون الحرف المفتوح الذي تليه الهمزة الساكنة همزة ؛ فإنه يلتزم فيها
القلب ؛ نحو : آدم ، وآمن .

وأبدلت منها على غير قياس ، إذا كانت مفتوحة مفتوحًا ما قبلها ؛ نحو قوله [من
الكامل] :

٣٤٣- راحث بمسئمة البغال عشايةً فارغى ، فزارة ، لا هناك الموضع^(١)
يريد : لا هناك .

أو مفتوحة وما قبلها ساكن ، يمكن نقل الحركة إليه ؛ نحو : المرأة ، والكفأة ، في
المرأة ، والكفأة .

وأبدلت من النون الخفيفة في ثلاثة مواضع :

أحدها : الوقف على منصوب المتون ؛ نحو قولك : رأيت زيدا ، ورأيت فتى
والثاني : الوقف على النون الخفيفة اللاحقة للأفعال المشتقبة ، إذا كان قبلها فتحة ؛
نحو : هل تضربنا .

والثالث : الوقف على نون إذن ، تقول : أزورك إذا ، وقد تقدم ذكر ذلك في

(١) البيت للفرزدق . ونسب لعبد الرحمن بن حسان . قاله حين عزل مسلمة عن العراق ووليها عمر
بن هبيرة .

قوله : راحت . أي رجعت والرواح والغد يستعملان عند العرب في المسير في أي وقت من
ليل أو نهار .

مسلمة : هو مسلمة بن عبد الملك .

عشاية واحدة العشى ، والعشى قيل ما بين الزوال إلى الغروب ، وقيل هو آخر النهار ، وقيل
من الزوال إلى الصباح . فارغى أمر من الرعى .

فزارة أبو قبيلة من غطفان وأراد بالبغال بغال البريد التي قدمت مسلمة عند عزله .
والشاهد به قوله : لا هناك ، يريد : لا هناك ، فأبدل الهمزة ألفًا للضرورة الشعرية ، وكان
حقها أن تجعل بين بين لأنها متحركة .

ينظر : البيت للفرزدق في ديوانه ٤٠٨/١ ، وشرح أبيات سيويه / ٢٩٤ ، وشرح شواهد
الشافعية ص ٣٣٥ ، وشرح المفصل ١١١/٩ ، والكتاب ١٨٤/١ ، والمقتضب ١٦٧/١ ، ولعبد
الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٣١ ، وبلا نسبة في الخصائص ١٥٢/٣ ، وسر صناعة
الإعراب ٦٦٦/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٤٧/٣ ، ولسان العرب (هنا) ، والمختص ١٣٢
، والمتع في التصريف ص ٤٠٥ .

موضعه أيضًا .

- أ ١١١ . وأما السين : فأبدلت من الشين في الشدة / ، ومشدوه ، فقالوا : السده ، ومشدوه .
 وأما الصاد : فأبدلت من الشين ، إذا كان بعدها قاف ، أو خاء ، أو طاء ، أو عين ؛
 فتقول في سقر ، وسراط ، وسخز ، وأسبع : سقر ، وسراط ، وسخز ، وأسبع .
 وأما الشين : فتبدل من كاف المؤنث ، ومن ذلك قوله [من الطويل] :
 ٣٤٤ - فَمَيْتَانِ عَيْتَانَا ، وَجَيْدَشِ جَيْدَهَا وَلَكِنْ عَظَمَ السَّاقِ مَيْشٍ دَقِيقٌ^(١)
 وتبدل من الجيم في : مُدْمَج ، فيقال : مُدْمَش ، وأبدلت من السين في :
 مجمشوس ، فقالوا : مجمشوش ، أي : صغير ذليل .
 وأما الراءى ، فتبدلها كُلب من الصاد ، إذا كان بعدها قاف ، فتقول : مَزْدُوقَةٌ ، في
 مَضْدُوقَةٌ ؛ قال [من الرجز] :
 ٣٤٥ - تَزِيدُ ، زَادَ اللَّهُ فِي تَعْيِيرَاتِهِ حَامِسِي نِزَارٍ عِثْدَ مَزْدُوقَاتِيهِ^(٢)
 وأما العين : فبديلها بنو تميم من الهمزة ، في « أن » ؛ قال [من البسيط] :
 ٣٤٦ - أَهْرٌ تَرَشَمَتْ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْرَلَةٌ مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ^(٣) ؟

(١) البيت : للمجنون ونسب لرجل من أهل الهمامة .

الشاهد فيه إبدال كاف المؤنث شينًا في فميش وصيدش و منش .

قال الغالي في شرح اللباب : وإنما سميت هذه اللفظة أهني لإحاط الشين بالكاف الكشكشة
 لاجتماع الكاف والشين فيها ، وإنما كسرت الكافان في لفظ الكشكشة لحكاية الكسر لكون
 الكاف للمؤنث .

ينظر : البيت للمجنون في ديوانه ص ١٦٣ ، وجمهرة اللفظة ص ٤٣ ، وعزارة الأدب ١١ /
 ٤٦٤ ، ٥٦٧ ، ٤٦٨ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٠٦ ، ولسان العرب (روح) ، ولرجل من
 أهل الهمامة في جمهرة اللفظة ص ٢٩٢ ، وبلا نسبة في الخصائص ٢ / ٤٢٠ ، وشرح المفصل ٨ /
 ٧٩ ، ٤٨ / ٩ ، ولسان العرب (سوي) ، والمتع في التصريف ص ٤١١ .

(٢) البيت بلا نسبة في : لسان العرب (صدق) وسر صناعة الإعراب ١ / ١٩٦ ، والمتع في
 التصريف ١ / ٤١٢ ، وتاج العروس (زدي) .

والشاهد قوله : « مَزْدُوقَاتِيهِ » يريد « مَضْدُوقَاتِيهِ » فأبدل الراءى من الصاد على لغة كلب .

(٣) البيت : لدي الرمة .

(ترشمت) الدار : تأملت رسمها ، والناء للخطاب ، وخرقاء : اسم معشوقة ذي الرمة غيلان ،

وهو قائل البيت ، الصبابة : رقة الشوق ، مسجوم : من سجمت العين الدمع ، أي أسالته .

والشاهد فيه قوله : « أَهْرٌ » يريد : « آن » ، فأبدل الهمزة المفتوحة هينًا على لغة تميم . =

ومن همزة أن ، فيقولون (١) : يُعْجِبُنِي عَنْ زَيْدًا قَائِمًا ، ومن همزة مؤتلى ، قال [من الطويل] :

٣٤٧- فَتَحْنُ مَتْنًا يَوْمَ حَرْسٍ نَسَاءَكُمْ غَدَاةَ دَعَانًا عَامِرٌ غَيْرَ مُعْتَلِي (٢)

وأما الفاء : فأبدلت من التاء في : ثم ، وجدت ، فقالوا : فم ، وجدف .
وأما الكاف : فأبدلت من تاء و المخاطب ، ؛ وأنشد شحيم قصيدة فقال :
أَحْسَنَكَ وَاللَّهِ ، يريد : أَحْسَنْتَ وَاللَّهِ ، وأنشد أبو الحسن [من الرجز] :
٣٤٨- يَأْتِنُ الزُّبَيْرِ طَلَمًا عَصِيكَنَا وَطَلَمًا عُنَيْتَنَا إِلَيْكَ (٣)
يريد : عَصَيْتَ .

• • •

= ينظر : ديوانه ٣٦٩/١ ، وجمهرة اللغة ص ٧٢٠ ، والجنى الداني ص ٢٥٠ ، وخزانة الأدب ٣٤١/٢ ، الخصائص ١١/٢ ، ووصف المباني ص ٢٦ ، ٣٧٠ ، وستر صناعة الإعراب ٧٢٢/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٧ ، وشرح شواهد المعنى ٤٣٧/١ ، وشرح المفصل ٨/٧٩ ، ١٤٩ ، والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٣ ، ولسان العرب (رسم) ، (غني) ، (عين) ، ومجالس ثعلب ص ١٠١ ، ومغني اللبيب ١٤٩/١ ، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥٦ ، شرح شافية ابن الحاجب ٢٠٣/٢ ، ٢٠٨ ، وشرح المفصل ١٦/١ ، والمتع في التصريف ١/٤١٣ .

(١) في أ : فيقول .

(٢) البيت : لتفيل الغنوي .

والشاهد فيه قوله : مُعْتَلِي يريد : مؤتلي ، فأبدل الهمزة عينًا على لغة ، ويروى كما في الديوان ، وكما هو الإنشاد الصحيح مؤتلي ، ولا شاهد فيه .

ينظر : ديوانه ص ٦٦ ، ولله مؤتلي مكان معتلي ، وأما القالي ٧٩/٢ ، وستر صناعة الإعراب ٢٣٥/١ ، ومعجم البلدان (حرس) ، وبلا نسبة في المتع في التصريف ٤١٣/١ .

(٣) البيت لرجل من حمير .

وعنيتنا إليك بمعنى أتعبتنا بالمسير إليك .

وأراد بآبن الزبير عبد الله بن الزبير حوارئ رسول الله ﷺ .

والشاهد فيه قوله : عَصِيكَ ، يريد : عصيت ، فأبدل التاء كافًا للضرورة .

ينظر : خزانة الأدب ٤٢٨/٤ ، ٤٣٠ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٥ ، وشرح شواهد

المعنى ٤٤٦ ، ولسان العرب ٤٤٥/١٥ (تا) ، والمقاصد النحوية ٥٩١/٤ ، ونوادر أبي زيد

ص ١٠٥ ، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٦٨ ، وستر صناعة الإعراب ٢٨٠/١ ، وشرح

الأشموني ١٣٣/١ ، ٨٢٣/٣ ، شرح شافية ابن الحاجب ٢٠٢/٣ ، ولسان العرب (قفا) ،

ومغني اللبيب ١٥٣/١ ، والمتع في التصريف ٤١٤/١ .

بَابُ الْقَلْبِ وَالْحَذْفِ وَالنُّقْلِ

وَأَمَّا أُفْرَدَتْ لِدَلِّكَ بَابًا وَاحِدًا ، لِأَنَّ جَمِيعَهُ إِثْمًا يَتَصَوَّرُ بِأَطْرَادٍ فِي حُرُوفِ الْعِلَّةِ ، فَإِنْ جَاءَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا ، لِحِفْظِهِ وَلَمْ يُقَسَّ عَلَيْهِ .

فَحُرُوفُ الْعِلَّةِ ، وَهِيَ الْهَاءُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْأَلْفُ .

فَأَمَّا الْوَاوُ : فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً أَوْ مُتَحَرِّكَةً :

فَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً ، لَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مُتَحَرِّكًا ، وَلَا تَخْلُو الْحَرَكَةَ / مِنْ أَنْ تَكُونَ ١١١ ب فَتْحَةً أَوْ ضَمَّةً ، أَوْ كَسْرَةً :

فَإِنْ كَانَتْ فَتْحَةً : ثَبِتَتْ إِلَّا فِي لُغَةٍ مِنْ يَمُوقِلَ فِي يَوْجِلَ ، وَتَبَاهِ : بِأَجَلٍ ، فَتُبَدَلُ مِنْهَا أَلْفًا .

وَإِذَا كَانَ بَعْدَهَا يَاءٌ : فَإِنَّهَا تُبَدَلُ بِهَاءٍ ، فَتُدْخَمُ فِيهَا بَعْدَهَا ، فَتَقُولُ فِي « فَوْعَلٌ » مِنْ

الْبَيْعِ : بَيْعٌ ، وَإِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ حَرْفٍ مُضَارَعَةٍ وَكَسْرَةٍ ، فَإِنَّهَا تَحْذَفُ ؛ نَحْوُ : يَيْدٌ ،

وَالْأَصْلُ : يُوَيْدٌ ، فَأَمَّا حَذْفُهَا فِي قَوْلِهِ [مِنْ الْكَامِلِ] :

٣٤٩- لَوْ شِئْتَ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرِيَّةٍ تَدْعُ الصُّوَادِيَّ لَا يَجِدُنَ غَلِيلاً^(١)

فَضْرُورَةٌ ، وَالْأَصْلُ : يَوْجِدُنَ ، وَقِيلَ : لُغَةٌ شَاذَةٌ .

وَإِنْ كَانَ ضَمَّةً : ثَبِتَتْ^(٢) ؛ نَحْوُ . غُودٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا ، وَآؤُ قَرِيْبَةٍ مِنَ الطَّرْفِ

فِي جَمْعٍ ، فَإِنَّهُ قَدْ تُقَلَّبُ الْوَاوَانُ بِهَاءَيْنِ ؛ فَيَقَالُ ، فِي : صُومٌ : صِيمٌ ، وَإِنْ شَعَتْ ،

كَسَرَتْ مَا قَبْلَ الْهَاءِ ، فَتَقُولُ : صِيمٌ .

أَوْ تَكُونَ بَعْدَهَا يَاءٌ ، فَإِنَّهَا تُبَدَلُ بِهَاءٍ ، وَتُدْخَمُ فِيهَا بَعْدَهَا ، فَيَقَالُ فِي جَمْعٍ :

(١) البيت : لجرير ونسب للبيد بن ربيعة .

وتروى « الخوائم » بدلا من الصوادى .

وفي البيت شاهدان : أولهما : مجيء جواب لو مصدرا به « قد » نادرا . وثانيهما ضم

الجميم في يجدن على لغة بني عامر .

ينظر : البيت لجرير في الدرر ١٠٣/٥ ، وشرح شواهد الشافية ص ٥٣ ، ولسان العرب

(نفع) ، ومغني اللبيب ٢٧٢/١ ، والمقاصد النحوية ٥٩١/٤ ، وليس في ديوانه ، وهو للبيد

بن ربيعة في شرح شافية ابن الحاجب ٣٢/١ ، وللبيد أو جرير في لسان العرب (وجد) ، وبلا

نسبة في مزار صناعة الإعراب ٥٩٦/٢ ، وشرح الأشموني ٨٨٥/٣ ، وشرح المفصل ٦٠/١٠ ،

والممتع في التصريف ١٧٧/١ ، ٤٢٧/٢ ، والمنصف ١٨٧/١ ، وجمع الهوامع ٦٦/٢ .

(٢) في أ : ثبت .

أَلْوَى^(١)، لِيَّ وَإِنْ شِئْتَ كَسَرْتَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ ، فَتَقُولُ : لِيَّ ، بِكَسْرِ اللَّامِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَرْفَ الَّذِي قَبْلَ الْيَاءِ عَيْنًا ؛ فَإِنَّهُ يَلْزِمُ قَلْبَ ضَمَّتِهِ كَسْرَةَ ، نَحْوُ : مُوسَى ، مَرْمَى ، هَذَا مَا لَمْ تَكُنِ الْوَاوُ مُبَدَّلَةً مِنْ هَمْزَةٍ ، فَيَجُوزُ فِيهَا وَجْهَانِ : الإِدْغَامُ اعْتِدَادًا بِالْعَارِضِ ، وَتَرْكُهُ إِذَا لَمْ يُعْتَدَ بِهِ ؛ فَتَقُولُ فِي تَخْفِيفِ رُؤْيَةٍ : رُؤْيَةٍ ، وَإِنْ شِئْتَ : رُؤْيَةٍ .

أَوْ تَكُونَ مَدَّةً مُبَدَّلَةً مِنْ غَيْرِ هَاءٍ ، فَلَا تُدْغَمُ فِيهَا بَعْدَهَا أَصْلًا ، نَحْوُ : سُورٍ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهَا مَدَّةٌ ، وَهِيَ بَدَلٌ مِنْ أَلْفِ سَائِرٍ ، وَإِنْ كَانَتْ كَسْرَةَ ، قَلِبْتَ يَاءً ، نَحْوُ : مِيْرَانٍ ، أَصْلُهُ : مِيْرَانٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْوِزْنِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ مَدْغَمَةً ؛ فَإِنَّهَا لَا تَقْلِبُ نَحْوُ : اِغْلُوْاطٍ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : دِيْوَانٍ ، فَغَيْرُ مَقْبُولٍ .

أَوْ تَكُونَ عَلَامَةً جَمْعٍ ، فَإِنَّكَ تَحْوِلُ الْكَسْرَةَ ضَمَّةً ؛ لِتَصِحَّ الْوَاوُ ، فَتَقُولُ : قَاضُونَ وَيَقْضُونَ .

وَإِنْ كَانَتْ مَتَحَرِّكَةً ، فَإِنَّهَا إِنْ كَانَتْ أَوَّلًا ، فَإِنَّهَا لَا تَقْلِبُ وَلَا تَحْذَفُ إِلَّا فِي : فِعْلَةٍ ، مَصْدَرٍ فَعَلٍ ، الَّذِي فَاءُهُ وَاوُ ، فَإِنَّكَ تَنْقُلُ الْكَسْرَةَ مِنْهَا إِلَى الْعَيْنِ ، وَتَحْذِفُهَا ، فَتَقُولُ : عِدَّةٌ ، وَوَلْدَةٌ ، فَأَمَّا وَجْهَةٌ ، فَاسْمٌ وَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ .

وَمَا عَدَا ذَلِكَ تَثَبَّتْ فِيهِ ، نَحْوُ : وَعَدٌ ، أَوْ تَبْدَلُ فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي تَقْدُمُ ذِكْرَهَا فِي بَابِ الْبَدَلِ^(٢) .

وَإِنْ كَانَتْ طَرَفًا : فَإِذَا أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ أَوْ مَتَحَرِّكٌ ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ ، فَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ وَاوُ « فُعُولٌ » فِي الْجَمِيعِ فَإِنَّ الْوَاوِينَ بِصِيْرَانِ يَاءَيْنِ ، وَالضَّمَّةُ كَسْرَةٌ ؛ نَحْوُ : عَصِيٍّ ، وَلَا يَجُوزُ تَرْكُ الْقَلْبِ إِلَّا أَنْ يَشْدُ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فَيَحْفَظُ ، وَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ ؛ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : فَتَوُّ ، وَأَبُوُّ ، وَحَكِيٌّ بَعْضُهُمْ^(٣) : « إِنَّكُمْ لَتَنْظُرُونَ فِي نَحْوِ كَثِيرَةٍ » ، أَوْ يَكُونُ السَّاكِنُ يَاءً ، فَإِنَّكَ تَقْلِبُهَا يَاءً ، وَتَدْغَمُ فِيهَا الْيَاءَ الَّتِي قَبْلَهَا ؛ نَحْوُ :

(١) فِي ط : لَوَى .

(٢) م : بَابِ الْحَذْفِ وَالْقَلْبِ وَالنَّقْلِ

قَوْلِي : « وَمَا عَدَا ذَلِكَ تَثَبَّتْ فِيهِ فَمِثَالُ ذَلِكَ : وَعَدٌ ، أَوْ تَبْدَلُ فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي تَقْدُمُ ذِكْرَهَا فِي بَابِ الْبَدَلِ » مِثَالُ ذَلِكَ : وَجُوهُ ، وَوِزَارٌ ، وَوِفَادَةٌ ، تَقُولُ فِيهَا إِنْ شِئْتَ : أَجْوَهُ ، وَإِفَادَةٌ ، وَأُرْرَارٌ وَأَوَاصِلٌ فِي جَمْعٍ وَوَاصِلٌ لِأَخِيرٍ . أ هـ .

(٣) فِي أ : وَحَكِيٌّ عَنْ بَعْضِهِمْ .

سِرِّي ، من السَّرَاوَة ، فأما « حَيَوَة » فشاذٌ ، وما عَدَا ذلك تثبت فيه (١) أو تبدل في
 الأماكن التي تَقَدَّم / ذكرها في باب البَدَل (٢) ، ولا تُقَلُّ إلا أن يَشُدُّ من ذلك شيء
 فَيُحْفَظُ ولا يقاس عليه ، ومن ذلك قوله [من الطويل] :
 ٣٥٠ - وَقَدْ عَلِمْتُ عِزِّي مَلِيكَةُ أَنِّي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًا عَلَيَّ وَعَادِيًا (٣)
 والقياس : مَعْدُوٌّ .

وإن كان قبلها متحرك ، فإن كانت الحركة فتحةً ، قلبتها ألفًا نحو : غَزَا ، ما لم يمنع
 من ذلك ضميرُ الاثنين أو علامتهما ؛ نحو : غَزَوْا وَعَصَوَان ، أو تاء التانيث ، أو ضمير
 جماعة المذكورين ؛ فإنك تحذف الألف إذا التقت معهما ؛ فتقول : غَزَوْا وَعَزَتْ .
 وإن تحركت التاء لالتقاء الساكنين ، لم ترد الألف ؛ لأن التحريك عارضٌ إلا في
 ضرورة أو في نادرٍ كلامٍ ، ومن ذلك قوله [من المتقارب] :
 ٣٥١ - لَهَا « مَشْتَتَانِ » حَظَاتَانِ كَمَا أَكَبُّ عَلَيَّ سَاعِدَيْهِ النَّيْرُ (٤)

- (١) م : وقولي : « فأما حيوة فشاذ ، وما عدا ذلك تثبت فيه » مثال ذلك : غزو ودلو . أ هـ .
 (٢) م : وقولي : « أو تبدل في الأمثال التي تقدم ذكرها في باب البديل ، مثال ذلك : كساء ،
 أصله : كساو ؛ لأنه من كسوت . أ هـ .
 (٣) البيت : لعبد يغوث بن وقاص الحارثي .
 الشاهد : فيه قلب معدو إلى معدي استقلالاً للضمة والواو ، وتشبيهاً له بما يلزم قلبه من
 الجمع ، ويجعل بعضهم معدياً جارياً على عدي في القلب والتغيير .
 ينظر : خزانة الأدب ١٠١/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٦٩١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢
 ٤٣٣ ، وشرح اختصارات المفضل ص ٧٧١ ، وشرح التصريح ٣٨٢/٢ ، والكتاب ٣٨٥/٤ ،
 ولسان العرب (نظر) ، (عدا) ، والمقاصد النحوية ٥٨٩/٤ ، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص
 ٥٦٩ ، ٦٠٠ ، وأمالى ابن الحاجب ص ٣٣١ ، وأوضح المسالك ٣٩٠/٤ ، وشرح الأشموني
 ٨٦٧/٣ ، وشرح شافية ابن الحاجب ص ١٧٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٠ ، وشرح
 المفصل ٣٦/٥ ، ٢٢/١٠ ، ١١٠ ، ولسان العرب (شمس) ، (جفا) ، والمهتسب ٢٠٧/٢ ،
 والمتع في التصريف ٥٥٠/٢ ، والمنصف ١١٨/١ ، ١٢٢/٢ .
 (٤) البيت : لامرئ القيس .

يقال : لحمه خطا بظا ، إذا كان كثير اللحم ضلبي . وقوله خطاتا ، فيه قولان : أحدهما :
 أنه أراد خطاتان ، كما قال أبو داود ، فحذف نون التثنية ، يقال متنٌ خطاة ومتنة خطاة ،
 والآخر أنه أراد خططنا ، أي ارتفعتا فاضطر فزاد ألفاً ، والقول الأول أجود .
 وقوله كما أكب على ساعديه النمر أراد : كأن فوق منها نمراً باركاً لكثرة لحم المن .
 والشاهد فيه قوله : خطاتا ، والقياس خططنا ، إلا أنه ردة الألف التي كانت سقطت =

في أحد القولين .

وإن كانت كسرة ، قلبت ياء ؛ نحو : عُزِي ، وإن كانت ضمة ، ثبتت في الفعل ؛
نحو : يَغزُو ، إلا أن تجتمع مع واو الضمير أو يائه ، فإنك تحذفها ، وتكسر ما قبل الياء ،
لتصح ، وتلزم الإشمام تشبيها على الأصل ؛ نحو : يَغزُون ، واغزى يا امرأة ، يا شمام
كسرة الزاى الضم ، وقُلبت في الاسم ياء ، والضممة قبلها كسرة ، نحو : أدل جمع دلو ،
أصله : أدلُو ، إلا أن تكون واو جمع ، أو تكون الكلمة مبنية على تاء التانيث ، أو لازمة
الإضافة ؛ فإنها لا تقلب ؛ نحو قولك / : عَزْقوة ، وزيد [ون] ، وعمرو [ن] ، وفوك .
وإن كانت حشوا ، فإما أن تكون بين ساكنين أو بين متحركين ، أو بين متحرك
وساكن ، فإن كانت بين ساكنين ، ثبتت ؛ نحو : عَثُولٌ إلا أن تكون عينا في مصدر
جاء على فعل معتل ، فإنك تنقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ثم تحذفها لالتقاء
الساكنين مع ما بعدها ، وتعوض منها تاء التانيث ؛ نحو : استقامة ، وإقامة ، والأصل :
استيقوام ، وإيقوام .

١١٢ ب

وقد لا تعوض التاء من المحذوف ، إلا أن ذلك قليل ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِقَامِ
الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ بِخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ﴾ [النور : ٣٧] .
أو يكون الساكن الذي قبلها ياء ، فإنها تقلب ياء ، ويدغم فيها ما قبلها ، وذلك
نحو قولك : قِيوم ، وهو فيقول : من : يقوم ، إلا أن تكون الياء عارضة ، فتصح
الواو ، نحو : دِهْوَانٌ ؛ ألا ترى أن الياء تبدل من الواو ، والأصل : دُوَانٌ .
وإن كانت بين متحركين ، فإن كانت الحركة التي قبلها فتحة ، قلبتها ألفا ؛ نحو :

= لاجتماع الساكنين في الواحد ، ولما تحركت تاء التانيث لأجل ألف التثنية رجعت الألف
المحذوفة للساكنين ، وهذا قول الكسائي . وقال الفراء : أراد : خطان ، فهو مثني حذف تونه
للضرورة .

ينظر : ديهوانه ص ١٦٤ ، والأشباه والنظائر ٤٦/٥ ، وإنباه الرواة ١٨٠/١ ، والحيوان ١/
٢٧٣ ، وخزانة الأدب ٥٠٠/٧ ، ٥٧٣/٧ ، وسر صناعة الإعراب ٤٨٤/٢ ، وشرح اختيارات
المفضل ٩٢٣/٢ ، وشرح شواهد الشافية ص ١٥٦ ، ولسان العرب (متن) ، (خطا) ، وهلا
نسبة في رصف المباني ص ٣٤٢ ، وشرح ديهوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٠ ، وشرح شافية ابن
الحاجب ٢٣٠/٢ ، ولسان العرب (سكن) ، (الألف) ، ومفني اللبيب ١٩٧/١ ، والممتع
في التصريف ٥٢٦/٢ .

قَالَ ، وَبَاب ، إِلا فِي : فَعْلَان ، وَفَعَلَى ، نَحْو : جَوْلَان ، وَصَوْرَى ، أَوْ فِيمَا لَامَهُ حَرْفِ عِلَّةٍ ؛ نَحْو : طَوَى ، أَوْ فِيمَا هُوَ فِي مَعْنَى مَا لَا يَحْتَلُّ ؛ نَحْو : عَوْرَ ، فِي مَعْنَى : ائْتَوْرَ ، فَإِنَّهَا تَثْبِتُ ، فَأَمَّا : « دَارَان » ، وَهَاتَمَان ، فَشَادَان .

وَإِنْ سَكَنَ مَا بَعْدَ الْأَلْفِ لَضَمِيرٍ مُتَكَلِّمٍ ، أَوْ مَخَاطَبٍ ، حَذَفْتُهَا فِيمَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ؛ نَحْو : اقْتَدَتْ ، وَلَا تَحْدِفُهَا فِي الثَّلَاثِي مِنَ الْأَفْعَالِ إِلا بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا ، إِنْ كَانَتْ كَسْرَةً نَحْوُ : نَحَفْتُ ، أَوْ ضَمَّةً ؛ نَحْوُ : طَلْتُ ، فَإِنْ كَانَتْ فَتْحَةً ، فَلَا تُحْدَفُ مِنْ تَحْوِيلِهَا ضَمَّةً ؛ وَحَيْثُ تَنْقَلُ نَحْوُ : قُلْتُ .

وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا ضَمَّةً ، فَإِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً ، تَثْبِتُ ؛ نَحْوُ : نَوْمٌ ، وَإِنْ كَانَتْ مَضْمُومَةً ، وَذَلِكَ فِي فِعْلِ سَكَنَتْ نَحْوُ : نُورٌ ، وَشُورٌ جَمْعٌ : نَوَارٌ ، وَسِوَارٌ . وَيَجُوزُ التَّنْقِيلُ فِي الشَّعْرِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي بَابِهِ .

وَإِنْ كَانَتْ مَكْسُورَةً ، فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَجِيءُ إِلا فِي الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ .

وَيَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ إِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ أَوْ أَزِيدَ ؛ نَحْوُ : قَوْلٌ ، وَاقْتُودٌ ؛ أَحَدُهَا : نَقْلُ الْكَسْرَةِ إِلَى مَا قَبْلَهَا ، وَقَلْبُ الْوَاوِ بَاءً ، فَتَقُولُ ؛ قِيلَ ، وَاقْتِيدَ . وَالْآخَرُ : أَنْ تَشْمُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْفَاءِ وَتَاءٍ ؛ افْتَعَلَ ؛ / الضَّمُّ .

١١٣

وَالثَّلَاثُ : أَنْ تَحْدِفَ الْكَسْرَةَ مِنَ الْوَاوِ ، وَتَثْبِتَ الْوَاوِ ؛ فَتَقُولُ : قَوْلٌ ، وَاقْتُودٌ . وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا كَسْرَةً ، فَإِنَّهَا تَكُونُ مَفْتُوحَةً وَتَثْبِتُ نَحْوُ : حَوْلٌ ، إِلا أَنْ تَكُونَ فِي جَمْعٍ عَلَى وَزْنِ فِعْلٍ ، وَقَدْ اعْتَلَّتْ الْوَاوِ فِي مَفْرَدِهِ ، فَإِنَّكَ تَقْلِبُهَا بَاءً ؛ نَحْوُ : دِيمٌ ، وَدِيمٌ ، جَمْعٌ : دِيمَةٌ ، وَدِيمَةٌ .

وَلَا تَكُونُ مَضْمُومَةً ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فِعْلٌ ، وَلَا مَكْسُورَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فِعْلٌ ، إِلا إِهْلٌ ، وَإِطْلٌ .

وَإِنْ كَانَتْ بَيْنَ مَتَحْرِكٍ وَسَاكِنٍ ، فَإِذَا أَنْ يَتَقَدَّمَ السَّاكِنُ أَوْ يَتَأَخَّرَ ، فَإِنْ تَقَدَّمَ ، صَحَّحْتُ ؛ نَحْوُ : جَهْوَرٌ ، إِلا أَنْ يَكُونَ السَّاكِنُ صَحِيحًا ، وَهِيَ لَامٌ فُعَلَى (١) ، غَيْرِ الصِّفَةِ ؛ فَإِنَّهَا تَقْلِبُ بَاءً ؛ نَحْوُ : الدُّنْيَا ، وَالْعُلْيَا ، وَالْقُضْيَا ، وَقَدْ شُدَّ : الْقُضْوَى ،

(١) فِي أ : لَامٌ فِي فِعْلِي .

وَحُزْوَى ، أو عين في فعل أو اسم جَارٍ عَلَيْهِ ، أو مُوَافِقٌ لَهُ في الحركاتِ والسكناتِ ، وعدد الحروف والزيادة ، إلا أن زيادته ليست موافقة لزيادة الفعل في اللفظ ؛ فإن الحركة تنقل منها إلى الشاكن قبلها ، وتصير من جنس الحركة المنقولة ؛ نَحْوُ : اسْتَقَامَ ، ومُسْتَقِيمٍ ، ومَقَامٍ ، أصلها : اسْتَقُومَ ، ومُسْتَقِيمٍ ، ومَقُومٍ ، فأما : بِمَقُولٍ ، فلم يُعَلَّ ؛ لأنه مقصور من : بِمَقُولٍ ؛ وكذلك جميع ما يأتي على مثال مِفْعَلٍ ، أو يكون الساكن الذي قبلها ياء ؛ فإنها تقلب ياءً ويُدْغَمُ فيها ما قبلها ؛ نحو : سَيِّدٌ ، وأصله : سَيِّودٌ .

وما عدا ذلك : تثبت فيه أو تُبَدَّلُ في الأماكن التي تقدم ذكرها في باب البَدَلِ (١) . وإن تأخر ، صححت نحو : نَزَّوَانٌ ، إلا أن تكون عينًا في مصدر قد اعتلَّ فعله وقبلها كسرة وبعدها ألف ؛ فإنها تُقلَبُ ياءً ؛ نحو : قِيَامٌ ، واقْتِيَادٌ أو يكون عينًا في جمع الواو ساكنة في مفردة ، وقبلها - أيضًا - كسرة وبعدها ألف ؛ نحو : يَتَابٌ .

وأما الياء : فلا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة ، فإن كانت ساكنة ، فإنها إن كان (٢) قبلها فتحة أو كسرة ، لم تُعَلَّ ، إلا في « بفعل » مما فاءه ياء ، تقلبها ألفًا ، فيقال : يَأَسُ في يَتَأَسُ ، أو إذا انضمت إليها ثلاث ياءات / ، فإنه يلزم حذفها ، إن كان ما قبلها كسرة ، فتقول في التَّنَسُّبِ إلى عَدِيٍّ : عَدَوِيٌّ ، فتحذف ياء عَدِيٍّ الزائدة ، ثم تنسب إليه كما تنسب إلى : عَمٍ ، وإن لم يكن قبلها كسرة ، جاز الحذف ، ولم يلزم ؛ فتقول في التَّنَسُّبِ إلى أُمِيَّةٍ : أُمَوِيٌّ ، فتحذف ياء : أُمِيَّةٍ الزائدة ، ثم تنسب إليه ؛ كما تنسب إلى هُدَيٍّ ، وإن كان قبلها ضمَّة ، قلبت واوًا نحو : مَوْقِنٌ ، إلا أن تكون قريبة من الطرف ، فإنها تثبت وتقلب الضمة التي قبلها كسرة ، لتصبح ، فتقول في جمع أَيْضَ : بَيْضٌ ، (الأصل : بَيْضٌ كحمر ، وقد أجروا « فُغْلِي » إذا كانت عينها ياء ، وكانت صفة مجرى فعل مما عينه ياء ، فقلبوا الضمة كسرة ، وإن لم تكن الياء قريبة من الطرف ؛ نحو : ضِيْزِيٌّ ، والأصل : ضِيْزِيٌّ ، يضم الضاد . وإن كانت متحركة ، فإما أن تكون أولًا أو بعد حرف ، فإن كانت أولًا ، لم تُغَيَّرْ ؛

١١٣ ب

(١) م : وقولي : « نحو سيد ، أصله سيود ، وما عدا ذلك تثبت فيه أو تبدل في الأماكن التي تقدم ذكرها في باب البَدَلِ » مثال ما تثبت فيه ، ومثال ما تبدل فيه : أدور ، والأصل أدور . أ هـ .
(٢) في أ : كانت .

نحو : يُمِن ، إلا في يفعل ، مما فاؤه واو ، فإنها قد تُكسر لتقلب الواو ياءً ؛ فتقول في :
يُوجَل : يسجل .

وإن كانت بعد حرف ، فإما أن تكون طرفًا أو غير طرف :
فإن كانت طرفًا ، فإما أن يكون قبلها ساكنٌ أو متحرك ، فإن كان قبلها ساكن ،
تثبت إن كان غير زائد للمد ؛ نحو : محيى ، إلا أن يكون لامًا في اسم على : فغلى ؛
نحو : تقوى ، فإنها تبدل واوًا .

وما عدا ذلك تثبت فيه أو يُبدل في الأماكن التي تقدم ذكرها في باب البَدَلِ (١) .
وإن كان قبلها متحرك ، فإن كانت في آخر فعل ، فإنها تُقلَّب واوًا ، إن كانت
الحركة ضمة ؛ نحو : « لَقَضُوا الرَّجُلُ » وألغنا إن كانت الحركة فتحة ، نحو : رَمَى ، ما
لم يمنع من ذلك ضمير الاثنين ؛ نحو قَضِيَا ، أو تاء التانيث ، وضمير جماعة المذكورين ،
فإنك تحذف الألف معهما ، فتقول : رَمَوْا ، ورَمَت ، وإن حركت لالتقاء الساكنين ، لم
ترد الألف ؛ لأن التحريك عارض ، إلا في ضرورة شعر ؛ كما لم ترد في ذوات الواو ؛
نحو قوله [من الرجز] :

٣٥٢ - لَهَا مَشْتَانِ حَظَاتَا كَمَا أَكَبَ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِيرُ (٢)

يريد : « حَظَاتَا » ، في أحد القولين ، أو في نادر كلام ، نحو قول بعضهم :
« رَمَاتَا » ؛ حكاه الزجاج (٣) / .

أ ١١٤

(١) م : وقولي : « نحو تقوى ، فإنها تبدل واوًا ، وما عدا ذلك تثبت فيه أو تبدل في الأماكن التي
تقدم ذكرها في باب البَدَلِ » مثال ذلك : ماتت فيه جرىء ، ومثال ذلك ماتبدل ذلك
ماتبدل فيه سقاء ، فالأصل : سقاي ؛ لأنه من سقيت . أ هـ .

(٢) تقدم برقم ٣٥١ .

(٣) إبراهيم بن السري بن سهل . أبو إسحاق الزجاج : عالم بالنحو واللغة . ولد ومات في بغداد .
كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد . وطلب عبيد الله بن سليمان (وزير
المتنشد العباسي) مؤدبًا لابنه القاسم ، فدلّه المبرد على الزجاج ، فطلبه الوزير ، فأدب له ابنه
إلى أن ولي الوزارة مكان أبيه ، فجعله القاسم من كتبه معاني القرآن والاشتقاق والأمالى والمثلث
ولد ٢٤١ هـ وتوفي سنة ٣١١ هـ .

ينظر : الأعلام ٤٠/١ ، معجم الأدباء ٤٧/١ ، إنباء الرواة ١٥٩/١ ، تاريخ بغداد ٨٩/٦ .

وإن كانت الحركة كسرة ثبتت ، نحو : خَشِي ، وإن كانت في اسم ؛ ثبتت إن كانت الحركة كسرة ؛ نحو : القَاضِي ، إلا أن ينضاف إليها ياءان في اسم غير جارٍ على فعل الأولى منهما زائدة فإنها قد تحذف ؛ نحو : أُخِي ، تصغير أخوي ، أصله : أُحِي ، فحذفت المتطرفة تخفيفاً .

وإن كانت الحركة فتحة ، قلبت ألفاً نحو : رَحِي ، ما لم يمنع من ذلك علامة التنية ؛ نحو [قولك] ^(١) : رَحِيان ، أو علامة الجمع ؛ فإنك تحذفها فتقول : يحيون ، في جمع : يحيى .

وإن كانت ضمة ثبتت أيضاً ، إلا أن الضمة تحول كسرة ؛ نحو : أظب جمع : ظبي ، أصله : أظبي ، كأفلس .
وإن كانت غير طرف ، فإما أن تقع بين متحركين ، أو ساكنين ، أو بين متحرك وساكن :

فإن وقعت بين متحركين ، فإن كانت الحركة قبلها فتحة ، قلبت ألفاً ؛ نحو : باع ، ولا تثبت إلا في : فقلان ، وقَلَى ؛ نحو : حَيصان ، وَحَيدي ، أو فيما لائمة حرف علة ، نحو : يحيى ، أو فيما هو في معنى ما لا يعتل نحو : صَيِد ، في معنى : اصيد ، فأما آية ، وثاية و ظاية و راية ، فشواذ .

وإن سكن ما بعد الألف لضمير متكلم أو مخاطب حذفها ، فيما زاد على ثلاثة أحرف ؛ نحو : اكَثَلْتُ ، ولا تحذفها في الثلاثي إلا بعد نقل حركتها إلى ما قبلها إن كانت كسرة ؛ نحو : كَذْتُ .

وإن كانت فتحة ، فلا بد من تحويلها كسرة ؛ وحينئذ : تُثقل نحو : يَلت .

وإن كانت الحركة قبلها ضمة ، فإن كانت مفتوحة ، ثبتت نحو : عيبة .

وإن كانت مضمومة ، ثبتت ، ويجوز حذف الحركة منها ، فتقول في جمع :

عيان ، وعيون ، وعون ، فتسكن الياء وتقلب الضمة قبلها كسرة .

فإن كانت مكسورة في فعل ثلاثي أو أزيد ، جاز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : نقل الكسرة منها إلى ما قبلها ، فتقول : يَبع ، واختير .

(١) سقط في ط .

والآخر : أن تُشَمَّ الفاء وتاء افتعل الضم بعد النقل .

والثالث : حذف الكسرة منها ، وقبلها واوًا ، نحو : بوع ، واختور .

ولا تكون مكسورة مضمومًا ما قبلها فيما عدا ما ذُكِرَ .

وإن كانت الحركة قبلها كسرة^(١) ، ثبتت ؛ نحو : سير ، فإن وقعت بين ساكنين ،

ثبتت ؛ نحو : غشيان ، إلا في قول من قال في النسب إلى ظبية : ظبوي ، وقد تقدم

ذكره / .

١١٤ ب

وإن وقعت عينًا في مصدرٍ جارٍ على فعلٍ معتلٍّ ، فإنك تنقل حركتها إلى الساكن

قبلها ، ثم تحذفها ؛ لالتقاءها ساكنة مع ما بعدها ، وتعوض عنها تاء التانيث ؛ نحو :

إبانة ، وإمالة ، وقد لا تعوض التاء من المحذوف إلا أن ذلك قليل .

وإن وقعت بين متحرك وساكناً ، فإن تأخر الساكن ، ثبتت ؛ نحو : دتاميس . وإن

تقدم ثبتت - أيضًا - نحو : هئير ، إلا أن تكون عينًا في فعلٍ مزيد ، أو اسمٍ جارٍ عليه

أو موافقٍ له ، في الحركات والسكنات ، وعدد الحروف والزيادة ، إلا أن زيادته ليست

موافقة لزيادة الفعل في اللفظ ؛ فإن الحركة تنقل منها إلى الساكن قبلها ، ثم تصير من

جنس الحركة المنقولة ، نحو : اشتبان ، وبشتبين ، ومشتبان ، ومشتبين ، ومقبل ،

والأصل : اشتبين ، وبشتبين ، ومشتبين ، ومقبل .

فأما : « مخيط » ونحوه ، فلم يُنقل ؛ لأنه مقصور من مفعال ، وما عدا ذلك تثبت

فيه أو تبدل في الأماكن التي تقدم ذكرها^(٢) .

وأما الألف ، فإنها لا تكون أبدًا إلا زائدة ساكنة ، ولا تكون أصلية ، إلا منقلبة عن

باء ، أو واو ، وقد تقدم حكمها^(٣) .

ولا يخلو من أن يجتمع مع ساكنٍ أو لا يجتمع ، فإن اجتمعت معه ، حذفَتْ ؛ نحو

(١) في ط : كسر .

(٢) م : وقولي : « وأما مخيط ، فهو مقصور من مفعال ، وما عدا ذلك تثبت فيه أو تبدل في الأماكن التي تقدم ذكرها » .

مثال ما ثبتت فيه جديم ، ومثال ما تبدل فيه : بايع ، والأصل بايع ؛ لأنه من البيع . أ هـ .
(٣) م : وقولي : « ولا تكون أصلية إلا منقلبة عن باء أو واو وقد تقدم حكمها » ، مثال ذلك : خزا ؛ لأنه من الخزو ، ورعى من الرعى . أ هـ .

قولك : يَا حَبْلَاءَ ، فحذفها لالتقاءها ساكنة مع علامة التثنية ، إلا أن يكون الساكن ألف التشية ، أو الألف التي قبل التاء في جمع المؤنث السالم ؛ فإنها تقلب ياء ، ولا تُحذف ؛ نحو قولك : « حَبْلَيَانِ » ، و« حَبْلَيَاتِ » ، أو يكون الساكن الياء الأولى من ياءى النسب ، فإنها إن كانت رابعة ، ولم يتوالى التحريك فيما قبلها ، قد تُقَلَّبُ واوًا ؛ نحو : حَبْلَوِي ، وقد تُحذف فيقال : « حَبْلِي » .

وقد تزداد ألف قبل الواو ، فيقال : حَبْلَاوِي .

وإن توالى التحريك فيما قبلها ، أو كانت خامسة فصاعدًا ، لم يُجْزَ إلا الحذف ، نحو « بَشَكِي » و« جَمَادِي » ، وقد تقدّم ذكر ذلك .

أو يكون الساكن ألف الجمع المتناهي ، فإنها تُقَلَّبُ همزة نحو : رَسَائِلٌ وَتَصَاحِفٌ أَلْفُ الْجَمْعِ ، وإن لم تجتمع معه ، كانت على حسب الحركة التي قبلها ، فإن كانت ضمة ، قلبت واوًا ؛ نحو : ضُورِبَ ، وإن كانت كسرة ، قلبت ياء ؛ نحو : / : شَمَائِلٌ ، جمع شَمَلَالٍ .

وإن كانت فتحة ثَبَّتْ ، نحو : « نَارِبٌ » ، وقد تُقَلَّبُ ياء ، إذا كان بعدها تاء المتكلم ، وتدغم فيها ، فيقال : حَبْلِي ، فأما حذفها لها واكتفائهم بالفتحة عنها في : غَلَبْتُ وَهَدَيْتُ ، وأمثالهما ، فموقوفٌ على السماع .

وما عدا ذلك ثَبَّتْ فيه ، أو يُبَدَّلُ على حسب ما أحكم في باب البَدَلِ .



بَابُ مَا قَلِبَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ

المقلوب على غير قياس ، مقسم قسمين :

قسم فِعْلٌ للضرورة ، نحو قوله [من الكامل] :

٣٥٣- وَكَأَنَّ أَوْلَاهَا بِكَتَابٍ مُقَابِرٍ ضَرِبَتْ عَلَى سُزْنٍ فَهِنَّ شَوَاعِي (١)

يريد : شَوَاعِي .

وقسم : قَلِبَ من غير ضرورة ؛ نحو قولهم : لَابٌ ، وَشَاكٌ ، وَالْأَصْلُ : لَائِثٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ : لَائِثٌ يَلُوثُ ، وَشَائِكٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَوْكَةِ السَّلَاحِ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِمْ : رَعَمَلِي ، فِي : لَعَمْرِي ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ .

إِلَّا أَنَّ الَّذِي يُفْلَمُ بِهِ الْقَلْبُ أَرْبَعَةٌ أَشْيَاءُ (٢) :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ يَكُونُ أَحَدُ النِّظْمَيْنِ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا مِنَ الْآخَرِ ، فَيَكُونُ الْأَصْلُ ، وَيَكُونُ الْآخَرُ مَقْلُوبًا عَنْهُ ؛ نَحْوُ : رَعَمَلِي ؛ فَإِنَّهُ أَقْلُ اسْتِعْمَالًا مِنْ : لَعَمْرِي .

وَالثَّانِي : أَنَّ يَكُونَ أَحَدُ النِّظْمَيْنِ يَكْتَرُ تَضْرِيْفُ الْكَلِمَةِ عَنْهُ ، فَيَكُونُ الْأَصْلُ ، وَيَكُونُ الْآخَرُ مَقْلُوبًا مِنْهُ ؛ نَحْوُ : شَوَاعِي ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ : شَاعَ يَشِيْعُ ، فَهُوَ شَائِعٌ ، وَلَا يُقَالُ : شَعَى يَشَعِي ، فَهُوَ شَاعٌ .

وَالثَّلَاثُ : أَنَّ يَكُونَ أَحَدُ النِّظْمَيْنِ مَجْرُودًا مِنَ الزَّوَائِدِ ؛ فَيَكُونُ الْأَصْلُ ، وَيَكُونُ الْآخَرُ مَقْلُوبًا عَنْهُ ؛ نَحْوُ : اَطْمَأَنَّ ، فَإِنَّهُ مَقْلُوبٌ مِنْ : طَامَرَ .

وَالرَّابِعُ : أَنَّ يَكُونَ أَحَدُ النِّظْمَيْنِ حَكْمًا ، هُوَ الْآخَرُ فِي الْأَصْلِ ؛ فَيَدُلُّ وَجُودُهُ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ مَقْلُوبٌ بِمَا ذَلِكَ الْحَكْمُ لَهُ فِي الْأَصْلِ ؛ نَحْوُ : أَيْسٌ ، فَإِنَّهُ مَقْلُوبٌ مِنْ : إِيسٌ ؛ وَلِذَلِكَ صَنَعَ كَمَا صَنَعَ يَكْسٌ .

• • •

(١) البهت : للأجدع بن مالك .

الشاهد فيه قوله شواهي يريد : شوايع ، فقلب وأبدل الهمزة باء .

ينظر : لسان العرب (شيع) ، (شزن) ، (شعا) ، والمؤتلف والمختلف ص ٤٩ ، والمعاني

الكبير ص ٥٤ ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨١١ ، وسمز صناعة الإعراب ٧٤٣/٢ ،

والمقتضب ١٤٠/١ ، والمعجم في التصريف ٦١٥/٢ ، والمنصف ٥٧/٢ .

(٢) في ط : به أربعة أشياء .

بَابُ الْحَذْفِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ

وذلك في أخذ عشر حرقاً : الهمزة ، والألف ، والواو ، والياء ، والهاء ، والثون ، والباء ، والحاء ، والخاء ، والفاء ، والطاء ، فجاء الحذف في الهمزة على غير قياس في : « الله » ، وأصله « إله » ، وفي ناس ، وأصله : أناس ، وفي : تُحَدُّ ، وكل ، ومُرَّ ، والأصل : أوْحَدُ ، وأوْكَلُ ، وأوْمُرُ ، و « أب » قالوا / : « يَا أَبَا فُلَانٍ » ؛ قال أبو الأسود [من الكامل] :

١١٥ ب

٣٥٤- يَا أَبَا الْمُغِيرَةِ رَبِّ أَمْرِ مُغْضِلٍ فَرَجِحْتُهُ بِالْمَكْرِ بِنِي وَالِدَتَهَا^(١)

وحكى أبو زيد : « لاها لك » ، وفي : يَرَى ، وترى ، وأزى ، ونزى ، في لغة من لا ينقل الهمزة في مثله ، والأصل : يَرَأَى ، ونزأى وأزأى ، ونزأى .
وفي : سَوَايَةَ حَكِي أَبُو زَيْدٍ « شَوَايَةَ سَوَايَةِ » ، والأصل : سَوَايَةِ ، وفي : بُرَاءَ ، والأصل : بُرَاءَ .

وجاء في الألف في أما ، فقالوا : أم واللّه ، والأصل : أما واللّه ، وفي الوقف^(٢) في الضرورة ؛ نحو قوله : [من الرمل]

٣٥٥- رَهَطَ مَرْمُوجٍ وَرَهَطَ ابْنِ الْمُعَلِّ^(٣)

يريد : ابن المعلى ، وقد تقدم ذكره .

وفي : « لَهْفَى »^(٤) ؛ نحو قوله [من الوافر] :

٣٥٦- وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَافَاتٍ مِثِّي يَلْهَفُ ، وَلَا يَلْهَيْتُ ، وَلَا لَوِ ائِي^(٥)

يريد : « يَلْهَفُ » من قولك : بالهفي ، وجاء في الواو في غد ، وأخ ، وأب ، وحم

(١) الشاهد فيه قوله : ياها المغيرة يريد ياها المغيرة فحذف الهمزة من أبا ضرورة .
ينظر : ديوانه ص ٣٧٨ ، والممتع في التصريف ٦٢٠/٢ ، وخرزانة الأدب ٣٤١/١٠ ووصف المباني ص ٤٤ .

(٢) في ط : الوقت .

(٣) تقدم برقم (٢٥٤) .

(٤) في أ : لهفها .

(٥) تقدم برقم (١١٨) .

، وهن ، واسم ، لأنه من : الشمو ، وكرة ، وقلة ، لقولهم : كزوت بالكزة ، وقلوت بالقلة ، وفي : ثبة ، وظبة ؛ حملاً لهما على الأكر .

وجاء في الباء في : يد ، ومائة ، إلا أن أبا الحسن حكى : « أخذت مأياً » ، وفي : دم ، وجاء في الهاء في : شفة ؛ لقولهم : شفاء ، وفي جضة لقولهم : مخضبة ، وفي : قم ؛ لقولهم أفواه ، وفي : شاة ؛ لقولهم : شاة ، وجاء في النون في « مد » لقولهم : منذ ، في معناها ، وفي دد ، والأصل : ددن ، وفي : قِل ؛ لأنه من « قُلان » .
وجاء في الباء في : رَب ، والأصل : رب ، وجاء في الحاء في : حر ، والأصل جرح لقولهم : أخراج ؛ قال [من الرجز] :

٣٥٧- إني أكرؤ جملأ بمزاحا ذأ قبة تملوة أحرأعا^(١)

وجاء في الحاء في « ببح » ، والأصل : ببح بالتشديد ، وجاء في الفاء في : « أف » ؛ لأن الأصل : أف بالتشديد .

وحكى أحمد بن يحيى : سؤ أفل ، في معنى : سؤف أفل ، وجاء في الطاء في : قَط ؛ لأنه من قَطَطْتُ ، أي : قَطَطْتُ ، تقول : ما قَطَطْتُ قَط ، أي : فيما انقطع من عُمرى .

• • •

(١) البيت للفرزدق .

والحر : فرج المرأة .

والشاهد فيه قوله : « أحرأ » ، مما يدل على أن مفردة « حرح » ، وأن اللام المهدوفة في

« جر » هو الحاء .

الحيوان ٢/٢٨٠ ، وليس في ديوانه ، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/١٨٢ ، ولسان

العرب (حرح) ، والممتع في التصريف ٢/٦٢٧ .

بَابُ الضَّرَائِرِ

اعلم : أنه يجوز في الشعر وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام غير المسجوع ، من رُدُّ فرع إلى أصل ، أو تشبيه غير جائز بجائز اضطرُّ إلى / ذلك ، أو لم يضطر إليه ؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر (١) .

وأناؤها منحصرة في الزيادة ، والنقص ، والتقديم ، والتأخير ، والتبدل ؛ فالزيادة تنحصر في زيادة حروف ؛ نحو تنوين الاسم غير المنصرف ، إذا لم يكن آخره ألفا ، رُدُّ إلى أصله من الانصراف ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ قَوَائِرًا قَوَائِرًا مِنْ نَضْرَةٍ فَتُزَوَّجًا نَقِيرًا ﴾ [الإنسان : ١٥ ، ١٦] في قراءة من صرف الأول منهما ، ونحو قول أمية بن أبي الصلت (٢) [من الخفيف] :

(١) م : باب الضرائر

قولي : « اضطر في ذلك ولم يضطر ؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر ، مثال تجويزهم فيه مالا يجوز في الكلام من غير اضطرار قوله [من الرمل] :

كَمْ بِجُودِ شُفْرِيفِ نَالَ التُّلَا وَكَرِيمِ بُحْلَةُ قَدْ وَضَعَا
تقدم في المقرب برقم (٢٤٥) .

فصل بين « كم » وما أضيف إليه بالمجرور من غير اضطرار إلى ذلك إذ له أن ينصب أو يرفع ويجعل « كم » واقعة على المزار ؛ كأنه قال : كم مرة مفرف نال العلا بجوده ، وقد يروى البيت بثلاثة أوجه ، وأما تجويزهم ذلك فيه عند الاضطرار فعليه أكثر الضرائر . أهـ .

[قال المصنف في آخر كتاب « مثل المقرب »] ثم الكتاب بحمد الله ورحمته وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وأزواجه وذريته وسلم تسليماً كثيراً . أهـ . (٢) أمية بن عبد الله أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي : شاعر جاهلي حكيم . من أهل الطائف . قدم دمشق قبل الإسلام . وكان مطلقاً على الكتب القديمة يلبس المسوح تعبدًا . وهو ممن حرموا على أنفسهم الخمر ونبلوا عبادة الأوثان في الجاهلية . ورحل إلى البحرين فأقام ثمانين سنة ظهر في أثنائها الإسلام ، وعاد إلى الطائف ، فسأل عن خبر محمد بن عبد الله عليه السلام : فخرج حتى قدم عليه بمكة وسمع منه آيات من القرآن ، وانصرف عنه ، فبعثه فريش يسأله عن رأيه فيه . فقال : أشهد أنه على الحق ، قالوا : فهل تبعته ؟ فقال : حتى أنظر في أمره . وخرج إلى الشام . وهاجر رسول الله إلى المدينة ، وحدثت وقعة بدر ، وعاد أمية من الشام ، يريد الإسلام ، فعلم بمقتل أهل بدر وفهم أنها حال له ، فامتنع . وأقام في الطائف إلى أن مات (سنة ٥٥ هـ) .

٣٥٨- فَأَتَانَهَا أُخْيِيرُ كَأَيْبَى الشَّهْدِ بِمِ يَعْضِبُ فَقَالَ : كُونِي عَقِيْرًا^(١)
فإن كان آخره ألفًا ، نحو : حَبْلِي ، لم يُضْرَف .

وزيادة حركة ، نحو تحريك العين الساكنة إبتاعًا لما قبلها ، وتشبيهاً بتحريكها إذا
ثقلت إليها الحركة بما بعدها ، في الوقف ؛ نحو قولك : قام عمرو ، ومن ذلك قوله^(٢)
[من البسيط] :

٣٥٩- إِذَا تَمَرَّكَ نَوْحٌ قَامَتْ مَعَهُ ضَرْبًا أَيْمًا بِسَبَبِ يَلْعَجُ الْجِلْدَا^(٣)
يريد : الجلد .

وزيادة كلمة ؛ نحو : زيادة « أن » بعد كاف التشبيه ؛ تشبيهاً لها بزيادتها بعد
« لما » ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٣٦٠- وَتَوَمَّا تَوَافِينَا يَوْجِهِ مُقْسَمِ كَأَنَّ ظَلِيْبَةً تَعْطُو إِلَى وَارِي السَّلْمِ^(٤)
أى : كظليْبية

والتقصُّ منحصرٌ في نقص حرف ؛ نحو حذف صِلَّة هاء الضمير في الوصل ؛ إجراء
له مجرى الوقف ؛ ومن ذلك قوله [من البسيط] :

٣٦١- أَوْ مُغْبِرَ الظُّهْرِ يُبِي عَنْ وَلِيِّهِ مَاعَجِ زَيْةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا الْمُحْتَمَرَا^(٥)

• ينظر : الأعلام ٢٣/٢ ، بحرارة البغدادي ١١٩/١ ، سمط اللاكي ٣٦٢ ، جمهرة الأنساب
٢٥٧ ، تهذيب ابن عساكر ١١٥/٣ .

(١) الشاهد فيه صرف ؛ أحيمر للضرورة الشعرية ، وهو ممنوع من الصرف لأنه مصغر أحمر المتنوع
من الصرف الذي له شبه بالفعل المضارع ، ولولا هذا الشبه لنصرف مصغره .

ينظر : ديوانه ص ٣٥ ، والمقاصد النحوية ٣٧٧/٤ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٥٤١/٢ .
(٢) في أ : قول الهذلي .

(٣) البيت : لعبد مناف بن ربح الهذلي وروى هكذا :

إِذَا تَأَوَّبَتْ نَوْحٌ قَامَتْ مَعَهُ ضَرْبًا أَيْمًا بِسَبَبِ يَلْعَجُ الْجِلْدَا

والشاهد فيه الجلد حيث حرك اللام الساكنة ، وهذا من أفتح الضرورات .

ينظر جمهرة اللغة ص ٤٨٣ ، والنسر ٢٣٢/٦ ، وشرح أشعار الهذليين ٦٧٢/٢ ، ولسان

العرب (لمع) ، (جلد) ، (هجل) ، ونوادير أبي زيد ص ٣٠ ، وبلا نسبة في الخصائص

٣٣٣/٢ ، والنصف ٣٠٨/٢ .

(٤) تقدم برقم ٥٨ .

(٥) البيت : لرجل من باهلة .

والأحسنُ إذا حذفتِ الصُّلَّةُ ، أنْ تسكُنَ الهاءُ ، حتى تكون قد أجريت الوصل
مجرى الوقف ، إجراءً كاملاً ؛ نحو قوله [من البسيط] :

٣٦٢- وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَائِي نَحْوَهُ عَطَشٌ إِلَّا لِأَنَّ عُيُونَهُ سَيْلٌ وَإِدْبَاهَا^(١)

ونقص حركة ؛ نحو حذف حركة الباء من : أَشْرَبَ ، في قوله [من السريع] :

٣٦٣- فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُشْتَحِقِّبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِّ وَلَا وَاعِلٍ^(٢)

تشبيهاً للمنفصل بالمتصل ؛ ألا ترى أن « رَبَّعَ » بمنزلة عُضُدَ ، فكما تُسكُنُ الضَّادُ
من : عُضُدَ ؛ فكذلك سَكُنَتِ الباءُ .

ونقص كلمة ؛ نحو حذف المضاف وإقامة المضاف / إليه مقامه ، وليس في الكلام

ب ١١٦

الشاهد فيه قوله : ربه فإنه اختلس اللفظة التي على الضمير اختلاصاً فلم يشبعها حتى تنشأ
عنها الوار للضرورة الشعرية .

ينظر : شرح أبيات سيويه ٤٢٢/١ ، والكتاب ٣٠/١ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٥١٦/٢ ،
وخزانة الأدب ٢٦٩/٥ ، ولسان العرب (عبر) ، والمقتضب ٣٨/١ .
(١) البيت : بلا نسبة في : خزانة الأدب ٢٧٠/٥ ، ٤٥٠/٦ ، والخصائص ١٢٨/١ ، ٣١٧ ،
١٨٢ ، والدرر ١٨٢/١ ، ووصف المباني ص ١٦ ، وسر صناعة الإعراب ٧٣٧/٣ ، ولسان
العرب (ها) ، والمحتسب ٢٤٤/١ ، وجمع الهوامع ٥٩/١ .
الشاهد فيه قوله (عيون) حيث حذف ضمة الهاء ضرورة .

(٢) البيت : لامرئ القيس .

المستحقب المكتسب ، وأصله من استحقب أي : وضع في الحقيبة .
الواغل : الداخل على القوم في شرايبهم وطعامهم من غير أن يدعوه إليه .
والشاهد فيه قوله : « أَشْرَبَ » حيث سَكُنَ الباء ضرورة . وروى : فاليوم أسقى ، وعلى
هذا الرواية لا شاهد فيه .

ينظر : ديوانه ص ١٢٢ ، وإصلاح المنطق ص ٢٤٥ ، ٣٢٢ ، والأصمعيات ص
١٣٠ ، وجمهرة اللغة ص ٩٦٢ ، وحساسة البحري ص ٣٦ ، وخزانة الأدب ١٠٦/٤ ،
٣٥٠/٨ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، والدرر ١٧٥/١ ، ووصف المباني ص ٣٢٧ ، وشرح التصريح
٨٨/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦١٢ ، ١١٧٦ ، وشرح شذور الذهب ص
٢٧٦ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٦ ، وشرح المفصل ٤٨/١ ، والشعر والشعراء ١/
١٢٢ ، والكتاب ٢٠٤/٤ ، ولسان العرب (حقب) ، (ذلك) ، (وغل) ، والمحتسب
١٥/١ ، ١١٠ ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦٦/١ ، والاشتقاق ص ٣٣٧ ، وخزانة
الأدب ١٥٢/١ ، ٤٦٣/٣ ، ٤٨٤/٤ ، ٣٣٩/٨ ، والخصائص ٧٤/١ ، ٣١٧/٢ ، ٣٤٠ ،
٩٦/٣ ، وجمع الهوامع ٥٤/١ .

مايبدلُ عليه ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٣٦٤- عَشِيَّةً فَرَّ الْحَارِثِيُّونَ ، بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ فِي مُلْتَقَى الْقَوْمِ هَوْبَرُ^(١)

يريد : ابن هوبر .

والتقديم والتأخير منحصر في تقديم حرف على حرف ؛ نحو : شواجي ، في شوالع ، وقد تقدم ذكره .

وفي تقديم بعض الكلام على بعض ، وإن كان لا يجوز ذلك في الكلام ؛ تشبيها بما يجوز ذلك فيه ؛ نحو قوله [من الطويل] :

٣٦٥- لَهَا مُقَلَّتَا أَدْمَاءَ طَلِّ خَمِيلَةٍ مِّنَ الْوَحْشِ مَا تَنْفَكُ تَرْعَى غَرَارُهَا^(٢)

التقدير : لها مقلتا آدماء من الوحش ما تنفك ترعى خميلة طل غرارها .
والبَدَلُ : مُنْحَصِرٌ فِي إِبْدَالِ حَرْفٍ مِنْ حَرْفٍ ؛ نَحْوُ إِبْدَالِ الْبَاءِ مِنَ الْبَاءِ فِي :
أَرَانِبٍ ، جَمْعُ أَرْنَبٍ ؛ تَشْبِيهَا لَهَا بِالْحُرُوفِ الَّتِي يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ .
وَفِي إِبْدَالِ حَرَكَةٍ مِنْ حَرَكَةٍ ؛ نَحْوُ إِبْدَالِ الْكَسْرِ الَّتِي قَبْلَ بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فِي غَيْرِ
النَّدَاءِ ؛ تَشْبِيهَا بِالنَّدَاءِ ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ [مِنَ الْوَافِرِ] :

٣٦٦- أَطْلُوفٌ مَا أَطْلُوفٌ ثُمَّ آوِي إِلَى أُمَّا وَيَمْرُؤِي السُّبَيْعِ^(٣)

يريد : إلى أمي .

وإبدال كلمة من كلمة ؛ نحو قوله [المنسرح] :

٣٦٧- وَذَاتِ هِذِمٍ عَارٍ نَوَاشِرُهَا تُضْمِثُ بِالمَاءِ تَوَلَّبًا جَدَعًا^(٤)

فأوقع التولب ، وهو ولد الحمار على الطفل ؛ تشبيها له به .

(١) تقدم برقم (١٦٢) .

(٢) البيت بلا نسبة ، في كتاب العين ٨٦/١ .

(٣) تقدم برقم (١٦٦) .

(٤) البيت لأوس بن حجر ، ونسب لبشر بن أبي خازم .

ينظر : البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٥٥ ، ولسان العرب (تلب) ، (جدع) ،
(هدم) ، وتهذيب اللغة ٣٤٦/١ ، والمخصص ٦٤/١٤ ، وتاج العروس (تلب) ، (هدم) ،
والمزهر ٣٧٨/٢ ، والخصائص ٣٠٦/٣ ، ولبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٢٧ ، ولأوس
بن حجر أو لبشر بن أبي خازم في تاج العروس (جدع) ، وبلا نسبة في جمهرة اللغة
ص ١٣١٣ ، ومقاييس اللغة ٤٣٢/١ ، وديوان الأدب ٣٥/٢ ، والعقد الفرید ٤٨٣/٢ .

فهذه جملة أصناف الضرائر ، وقد تقام ذكرها مفصلاً في تضاعيف الأبواب ،
فأغتنى ذلك عن إعادته هنا .

ويجوزُ القياسُ على ما كثر استعماله من ذلك ، وما لم يكثر ، فلا سبيل للقياس
عليه .

وجاء في آخر المخطوط : آخره ، والله الحمد والمينة على فراغه على يد عبده وفقيره
إلى عفوه : محمد بن يوسف بن عبد الكريم العراقي في العشر الآخر من ذي الحجة سنة
إحدى وعشرين وسبعمائة

* * *

فهرس الآيات القرآنية لكتاب «المقرب»

الآية	رقم الآية	الصفحة
الفاتحة		
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾	٤	٨٠
﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾	٧	٥٢٥
البقرة		
﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾	٢٦	٩٣
﴿صُكُّوا وَأَقْرَبُوا﴾	٦٠	١٧٦
﴿بِنَسَمًا اشْتَرَوْا بِوَجْهِ أَنْفُسِهِمْ﴾	٩٠	١٠١
﴿وَقَالُوا صُكُّوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾	١٣٥	٣٠٧
﴿فَمَا أَصْبَرْتُمْ عَلَى النَّارِ﴾	١٧٥	١٠٨
﴿إِنْ تَبُدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا بِهِ﴾	٢٧١	١٠١
﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾	٢٨٢	١٥٥
آل عمران		
﴿وَيَغْفِرَ لَكُمْ﴾	٣١	٤١٢
﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَى سَبِيلٍ﴾	٩٧	٣٢٢
﴿لَا إِلَى اللَّهِ تُشْرِكُونَ﴾	١٥٨	٢٨٠
النساء		
﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾	٢٤	٢٠٣
﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾	١٣٥	٣١٣
﴿إِنْ أَمْرًا مَلَكَ﴾	١٧٦	٤١٧

المائدة

﴿ وَإِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا ﴾ ٦ ٤٩٤

الأنعام

﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يَكذِبُونَكَ ﴾ ٣٣ ٤٠١

﴿ رَمَا كَوْكَبًا ﴾ ٧٦ ٤٠١

﴿ رَمَا الْقَمَرَ ﴾ ٧٧ ٤٠٢

﴿ نَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ ١٥٤ ٩٣

الأعراف

﴿ وَرِبَاسُ الْتَقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ ٢٦ ١٢٤

﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ

اسْتَضَعُوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ ٧٥ ٣٢١

التوبة

﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ ٦٢ ٣١٣

يونس

﴿ فَاجْتَمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ ٧١ ٢٢٥

هود

﴿ فِي الْجَنَّةِ خَلِيلِينَ فِيهَا ﴾ ١٠٨ ٣١٦

يوسف

﴿ يُوسُفُ أَعْرَضَ عَن هَذَا ﴾ ٢٩ ٢٤٤

﴿ إِن كُنْتُمْ لِلرِّزْقِ يَا قَعْبُرُونَ ﴾ ٤٣ ١٧٦

﴿ تَأَلَّوْا تَفْتَنُوا ﴾ ٨٥ ١٤٥

﴿ تَفْتَنُوا تَذَكَّرْ يُونُسُ ﴾ ٨٥ ٢٨٠

		الزعد	
٤٢٦	٩	﴿ الْكَبِيرُ الْمُنْعَالِ ﴾	
		الحجر	
٢٧٥	٢	﴿ رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾	
		﴿ إِنَّ عِبَادِي لَنَسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ إِلَّا مَن	
٢٣٤	٤٢	﴿ أَتَعْلَمُ مِنَ الْفَائِزِينَ ﴾	
		النحل	
٣٨٢	٦٦	﴿ تُشْفِيكَ تَمَّا فِي بَطُونِهِ ﴾	
		الإسراء	
٣٣٨	٧٦	﴿ وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ ﴾	
		مريم	
١١٥	٣٨	﴿ أَسْمِعْ يَوْمَ وَأَنْبِئْ ﴾	
١١٤	٧٥	﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾	
		الأنبياء	
٣٧٥	٦٠	﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾	
٢٤٨	١١٢	﴿ قُلْ رَبِّ أَنْكُرْ بِالْحَقِّ ﴾	
		الحج	
٤١٠	٣٦	﴿ وَجَعَتْ جُنُوبَهَا ﴾	
		النور	
٥٤٦ ، ٥٠٨	٣٧	﴿ وَإِقَارِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ﴾	
٨٨	٤٥	﴿ كُلِّ دَابَّةٍ ﴾	

٨٨	٤٥	﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَبْنِي عَلَى رِجَالِهِ ﴾
٨٨	٤٥	﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَبْنِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾

الفرقان

١٦٥	٢٠	﴿ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾
٢١٥	٢٢	﴿ حَبْرًا مَّحْجُورًا ﴾

الشعراء

٣١٣	٦٣	﴿ أَنْ أَضْرِبَ بِمِصْبَاحِ الْبَحْرِ فَأَنْفَلَقَ ﴾
-----	----	------------------------------------------------------

الروم

٢٨٩	٤	﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾
-----	---	-------------------------------------------------

يس

٢٧٨	٨١	﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ ﴾
		﴿ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾

الصافات

٥٢٠	١٠	﴿ إِلَّا مَنْ خِطَفَ الْمَلْفُفَةَ فَاتَّبَعَهُ بِشَاطِئِ نَافِثٍ ﴾
-----	----	---------------------------------------------------------------------

خاطر

٣٠٣	٢٨	﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾
-----	----	----------------------------------------------------------------------

الزخرف

٥٣٤	٥٧	﴿ إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِيدُونَ ﴾
-----	----	--------------------------------------

محمد

١٩٩	٤	﴿ فَإِنَّا لَنَعْتَصِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَمَضَى الرَّقَابِ ﴾
٣٣٣	٤	﴿ فَإِنَّا مَتَا بَعْدُ وَإِنَّا فِتْنَةٌ ﴾

٤٣١	١٨	﴿ فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ﴾
		النجم
١٧٢	٣٩	﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾
		الرحمن
٥٢٥	٣٩	﴿ وَلَا جَنَازُ ﴾
		الواقعة
٣٠٥	٧٦	﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾
٢٩٠	٨٤	﴿ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ﴾
		الحديد
٣٠٦	١٨	﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصْرِفَاتِ وَأَقْرَضُوا ﴾
		الطلاق
٤٨٧	٤	﴿ وَأَوَلَيْتُ الْأَحْمَالِ ﴾
		التحريم
٥٠٣	٤	﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾
		الملك
٣٠٦	١٩	﴿ أَوْلَدَ بَرًّا إِلَى الطَّيْرِ فَوَقَّهَتْ صَوْنَتِ وَيَقْبِضُنْ ﴾
		الإنسان
٥٦٦	١٥ ، ١٦	﴿ قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴾
		المطففين
٤١١	٣٦	﴿ هَلْ تُؤْتَى ﴾

		الأعلى	
٣٣٥	١٧		﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾
		الفجر	
٣١٦	٢١		﴿ دَا دَا دَا ﴾
		البلد	
١٩٥	١٥ ، ١٤		﴿ أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْفَرٍ يَلِيكَا ذَا مَقَرَبَةٍ ﴾
		الشمس	
٢٨٠	١		﴿ وَالشَّمْسُ وَحُصْنَهَا ﴾
٢٨٠	٩		﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَقْنَاهَا ﴾
		الليل	
١٨٥	٥		﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾
		القدر	
٥٠٩	٥		﴿ حَتَّىٰ تَطَّلِعَ عَلَىٰ الصَّعْبِ ﴾
		العاديات	
٢٤٠	٤		﴿ فَأَتَرْنَ بِهِ فِقْمًا ﴾

فهرس أحاديث كتاب « المقرب »

الصفحة	الحديث
٣٢٢	- إن الرجل ليصلى الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها إلى العشر
٣٨١	- خير النساء صوالح نساء قريش ، أحناء على ولد ، وأرعاها على زوج في ذات يده
٥٣٨	- ليس من امير امصيام في امسفر
٢٠٢	- من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، وإلا فعليه بالصوم ؛ فإنه له وجاء
١٣٤	- نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه

• • •

فهرس أعلام كتاب « المقرب »

الصفحة

(أ)

٥٢٩	ابن الأعرابي (محمد بن زياد)	٥٢٩
٥٠٢	ابن السكيت (يعقوب بن إسحاق)	٥٠٢
٥٢٦	ابن كثوة	٥٢٦
٥٣١	ابن مقبل	٥٣١
٢٨٩	ابن هوبر	٢٨٩
٥٥٤ ، ١٤٨	أبو الأسود الدؤلى	٥٥٤ ، ١٤٨
٥٢٥	أبو أيوب السخيتانى	٥٢٥
٤٣٥ ، ١٢٥	أبو بكر الصديق	٤٣٥ ، ١٢٥
٥٥٥ ، ٥٤٢	أبو الحسن	٥٥٥ ، ٥٤٢
٥٣٠	أبو حكاك	٥٣٠
٥٥٤	أبو زيد الأنصارى	٥٥٤
٤٢٩	أبو النجم العجلى (الفضل بن قدامة)	٤٢٩
٣٣٤	الأحوص الأنصارى	٣٣٤
٢٦٠ ، ١٨٣	الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة)	٢٦٠ ، ١٨٣
٤٢٧	الأخفش الكبير (عبد الحميد بن عبد الحميد) أبو الخطاب	٤٢٧
٤٤٤	إسماعيل بن أبى الجهم	٤٤٤
١٢٥	الأسود بن يعفر	١٢٥
٢٣١ ، ٢٢٩ ، ١٦٩ ، ١٦٢	الأعشى	٢٣١ ، ٢٢٩ ، ١٦٩ ، ١٦٢
٣٧٥ ، ٣٧٤	امرؤ القيس	٣٧٥ ، ٣٧٤
٥٥٦	أمية بن أبى الصلت	٥٥٦
٤٧٠ ، ١١٥	أوس بن حجر	٤٧٠ ، ١١٥

(ث)

٥٥٥ ، ٥٣٦ ثعلب أحمد بن يحيى

(ج)

١٠٦ ، ١٠٣ جرير بن عطية النطفاني

(ح)

٤٣٧ الحجاج بن يوسف الثقفي

٤٤٤ الحرمازي الشاعر (عبد الله بن الأعور)

٤٤٣ الحكم بن المنذر

(ذ)

١١٠ ، ١٠٢ ذو الرمة

(ر)

٤٧١ الراعي النميري

٥٠٨ ، ٤٣٥ رؤبة بن العجاج

(ز)

٥٤٩ الزجاج

٢٣٢ زفر بن الحارث

٤٣٥ زهدم بن قيس

١٩٣ زيد الحليل الطائي

(س)

٢٥٠ السجستاني أبو حاتم

٥٤٢ سحيم بن وثيل الرياحي

(ط)

٤١١ طريف بن تميم

(ع)

٥٣٣ عامر بن جؤين الطائي

٥٣٣ ، ٥٢٥ ، ٤٣٥ المعجاج

١٤٧ عمر بن أبي ربيعة

٤٣٥ عمر بن الخطاب

٥٢٥ عمرو بن عبيد

١١٤ عمرو بن معدى كرب الزبيدي

١٧٩ عنرة العبسي

(ف)

٥٣٩ ، ٥٢٩ ، ٥٢٦ ، ٢٤٦ ، ٩٩ ، ٨٧ الفراء (يحيى بن زياد)

٤٣٧ ، ١٦٧ ، ١٥٧ الفرزدق

(ق)

٤٢١ ، ٣٧١ قطرب

(ك)

٤٣٥ كردم بن قيس

٣٩٥ ، ٣٨٤ ، ٣٨٣ ، ٢٧١ الكسائي (علي بن حمزة)

١٠٨ كعب بن زهير

٤٤٦ الكهيت الأصدى

(ل)

٢٨٨ لبيد

(م)

- المتنبى أبو الطيب ٢٤٤ ، ٤٤٧
 محمد بن يوسف بن عبد الكرم العراقى ٥٦٠
 المعرى أبو العلاء ١٢٦
 منظور بن سحيم الفقمسى ٩٠

(ن)

- الناهضة الديباني ١٦٩ ، ٤٢٩

(هـ)

- هذيل بن مدركة ٤٤٨
 هشام بن عبد الملك ٤٤٤

(ى)

- يونس بن حبيب ٣٧٨



فهرس أشعار كتاب « المقرب »

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٣٥٤، ١٦٨	الأخطل	الحنيف	وظباء
٣٨٤	الربيع بن ضبع	الوافر	الفتاء
٣٣٩		الكامل	الهيحاء
٢٣٩		الوافر	الدلاء
١٩٥	الفرزدق	الكامل	أبنائها
٣١٦	مسلم بن معبد	الوافر	دواء
٢٤٣	الفضل بن الأخضر	الطويل	ورائها
٢٧٠	ابن غادية السلمي	الوافر	وثاب
١٨٢	الجرير	الوافر	المصاها
٥٢٦	ابن كثوة	البيسط	وثبا
١٥٢	نسب لبعض العرب	الطويل	معدبا
٢٨٥		الطويل	صاحبه
١٨٠	لبعض الفزاريين	البيسط	الأدب
١٧٩	الكميت	الطويل	وتحسب
١٠٠	الأسدي	الطويل	وتحلب
٩٧		الطويل	المغلب
٣٢٢	ذو الرمة	البيسط	شنب
٣٠٨	أبو قميح الهذلي	الطويل	هبوب
١٧٧		البيسط	ذيب
١٥٢	هدبة بن حشرم	الوافر	قريب
٤٤٢	حميد بن ثور	الطويل	فتغيب
٣٣٠	علقمة الفحل	الطويل	كليب

٢٨٨		الطويل	القرائب
٣٧٤	امرؤ القيس	الطويل	بأناب
٣١١		البيسط	عجب
٢٥١		البيسط	للعجب
١٩٧	أبو عبيد الأشجعي ونسب لغيره	الطويل	بيثرب
١٧٥	الخطيئة	الوافر	شرعبي
٣٠٥	لأبي داود الأيادي	الهمز	الشعب
٢٥١	قرباب ونسب لغيره	الطويل	المقانب
٢٣٩		البيسط	مسلوب
٣١٧	هشام بن معاوية	الطويل	وحبيب
٤٦٥	لحرمة الأبرش	المديد	شمالات
٣٣٦		الطويل	لعلات
٣٤١	المغيرة بن حنبل	الوافر	فأستريحا
٥٣٠	مضرس بن رهمي ونسب لغيره	الوافر	شيحا
١٤٥	تميم بن أبي فضل	الطويل	قادح
٢٢٤	جرير	الطويل	ناصر
١٨٩	يزيد بن محرم ونسب لغيره	الوافر	شراح
٢٢٤		الطويل	الجوانح
٣٤٩	عمرو بن الإطناية	الوافر	تستريحي
١٠٩	طرفة بن العبد	البيسط	طباخ
١٠٤	جرير	الوافر	زادا
٧٨		مجزوء الكامل	أبي مزاده
٥٥٧	لعبد مناف بن زبع الهذلي	البيسط	الجلدا
٤٤٠		الكامل	وتضهدا
١٤٦	خداش بن زهير	الوافر	مجيدا

٤٥٨	تميم بن مقبل ونسب لغيره	الطويل	نقد
٣٢٩		الطويل	حمد
٢١٧	أنس بن مدركة ونسب لغيره	الوافر	يسود
٥٢٧	جرير	الوافر	الوقود
١٩٣	زيد الخيل	الوافر	فديد
١٤٩	المعلوط بن بدل القرظي	الطويل	يزيد
٢٨٠	زيد الفوارس بن حصين	الطويل	مفائيد
٢٥٨	عبد الله بن الزبير الأسدي	الوافر	بالبلاد
٢٣٠	أمية بن أبي الصلت ونسب لغيره	الوافر	بالشهاد
٢٧٨ ، ٧٣	قيس بن زهير	الوافر	بني زياد
٢١٣	لرجل من الجن	طويل	أم معبد
١٧٠	الناهقة الذبياني	البيسيط	فقد
١٠٢	ذو الرمة	البيسيط	البلد
٤٦٧		البيسيط	البلد
٤٣٧	الفرزدق	الكامل	ومحمد
١٧٢	عاتكة بنت زيد ونسب لغيرها	الكامل	المتعمد
٣٥٢	أبو زيد الطائي	الحنيف	والوريد
٢٦٥		الوافر	يزيد
٤٢١	عدي بن زيد	الحنيف	أبر
٢٨٨	لبيد بن ربيعة	الطويل	اعتذر
٥٤٩ ، ٥٤٥	امرؤ القيس	المتقارب	النمر
٣٨٨	الناهقة الحمدي	الطويل	وتجأزا
٢٣١	الأعشى	مجزوء الكامل	جاره
٢٤٧	الأعشى	الكامل	الجزاره
٤٣٠	الأعشى	المتقارب	عارا

٤٧٠	التوهم اليشكري	الوافر	استعارا
٣١٤	أبو دؤاد	المتقارب	نارا
٣٤٠	عروة بن الورد	الطويل	فتعدرا
٢٣٤	حذيفة بن أنس الهذلي	الطويل	ومغزرا
٥٥٧	لرجل من باهلة	البيسط	ولا اعتمرا
٢٥٣		الهنج	الزيراه
٥٥٧	أمية بن أبي الصلت	الخفيف	عقسيرا
٢٨٢		الطويل	سائر
٣٥٩	الأعشى	مخلع البيسط	وبار
٥٥٩		الطويل	عراؤها
١٠٠		الوافر	قصار
٢٩٥	ثابت بن قطنه	الكامل	عار
٣٣١	الفرزدق	الوافر	الخيار
٥٥٩ ، ٢٨٩	ذو الرمة	الطويل	هوبر
٣٧٥	امرؤ القيس	الطويل	التجر
١٥٨	الفرزدق	البيسط	بشر
٣٨٥	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	ومعصر
٢٢٩	أبي صخر الهذلي	الطويل	القطر
٢٣٦		طويل	شفر
٣٤٩	الأخطل	البيسط	البقر
٢٦٩	للأعور الشني	المتقارب	مقاديرها
٥٠٣	للشماخ ونسب لغيره	الطويل	مطيرها
١٤٨	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	يتغير
٤٦٤		الطويل	شكيرها
٣٩٠	الفرزدق	الكامل	عشاري

١٣٤	الأخطل	البيسط	بأطهار
١٩٩	الأعشى	السريع	جابر
٢١٥	الأعشى	السريع	الفاخر
٣١٢	حسان بن ثابت	الكامل	البظر
١٦٧	الفرزدق	الطويل	المشافر
٥٣١	تميم بن أبي بن مقبل	البيسط	الذكر
٢٢٩	لابن أحمر	السريع	طمر
٤٩٥	عدي بن زيد	الكامل	سور
١٣٦	ابن مقبل	البيسط	عوري
١٩٥	الشماع	الطويل	ضامر
٢٤٤	المتنبى	الكامل	نسبنا
٤٤٤	أبو نواس	الطويل	خامس
٣٧٢		مجزوء الوافر	نفيى
١٩٤	مرار الأسدي	الكامل	المخلص
٢٣١	السفاح بن بكير	السريع	الزراع
٢٠١	القطامي	الوافر	ذراعًا
٣٢٩	عاتكة بنت عبد المطلب	الكامل	شعاعه
٣٨٦	الأعشى	الكامل	وأربعًا
٥٥٩	أوس بن حجر ونسب لغيره	المنسرح	جدها
٣٩١	أنس بن نيم	الرملى	وضعه
١٥٣	أبو زيد الأسلمي	الطويل	تقطعا
٤١٦	الأضبط بن قريع	الخنيف	رفعه
٤٤٣	الأعشى	الكامل	مولعا
٤٦٧	لحرثية بن عتاب	الطويل	أجمعًا
٣٢٧	المرار الأسدي	الوافر	وقوعا

٣٢٥	الذبياني	الطويل	سابع
٣٣٦	عباس بن مرداس ونسب لغيره	البسيط	الضبع
٥٤٠	الفرزدق	الكامل	المرتج
٢٩٢	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	مصراع
٣٦٨	الناهقة الذبياني	الطويل	وازع
٣٢٥	الناهقة الذبياني	الطويل	خاشع
٣٠٦	الناهقة الذبياني	الطويل	الدوافع
٢٥٨		الطويل	رجوعها
٥٥٩ ، ٢٩٢	نقيع بن جرموز	الوافر	النقيع
٢٥١	قيس بن ذريح	الوافر	المطاع
٥٥٣	الأجدع بن مالك	الكامل	شواحي
٣٧٢		الطويل	الأجارع
٤٦٤	لبنت مرة بن عاهان ونسب لغيرها	الكامل	شاف
٤١٢	لطريف	الطويل	لائق
١٢٤	ذو الرمة	الطويل	فيغرق
١٥٢	أمية بن أبي الصلت	المنسرح	يوافقها
١٩٠		الطويل	رواهقه
١٧١		الطويل	صديق
١٠٣	جرير	البسيط	منطيق
٥٤١	المجنون ونسب لغيره	الطويل	دقيق
٢٨٧	جبار بن سلمى	الكامل	الأحماني
٤٥٣		الطويل	الرزق
٢٧٩		الوافر	العتيق
١٩٦	الأقشير الأسدي	البسيط	الأباريق
٢٢٢	عبد الله بن همام الشلولي	المتقارب	مالكا

٥٢٣	زهبر بن أبي سلمى	البسيط	ركك
٣٣٥	هند بنت عتبة	الطويل	العوارك
١٥٨		الرملى	الجبلى
٢٨٦	عبد الله بن الزهبرى	الرملى	وقبل
١٩٦		المقارب	الأجل
٥٥٤ ، ٤٢٥	لبيد بن ربيعة	الرملى	المعل
٣٤٨	أبو طالب ونسب لغيره	الوافر	تبالاً
١٢٦	أبو العلاء المعرى	الوافر	لسالا
١٩١	الأعشى	الكامل	أطفالها
٣٨١	عامر بن جؤين	المقارب	إبقالها
٣١١	جرير	الكامل	لبنالا
١١٥	أوس بن حجر	الطويل	تسربلا
١١٠	ذو الرمة	الطويل	منزلا
١٦٩	الأخطل	الطويل	نهشلا
٣٤٦	امرؤ القيس	الطويل	أفعله
٣١٢	الأعشى	المنسرح	نغلا
٤٧٠		الطويل	وتعملا
١٦٩	الأعشى	المنسرح	مهلا
٤٧١	الراعى	الكامل	هدبلا
٥٤٣	جرير ونسب لغيره	كامل	غلبلا
٣٤٢	العنبرى ونسب لغيره	الحنفب	التأمبلا
٢٢٦	الراعى النمبى	الكامل	ممبلا
٣٠٩	ذو الرمة ونسب لغيره	الطويل	خبالبها
١٦٦		الطويل	بالبه
٧٩	الناهبه الالبانى	الطويل	القنابل

٢٦٦	القطامي	البسيط	قبل
٢٠٠	جرير	الطويل	نواصله
٣٣١	الحطيئة	الطويل	حواصله
٢١٣	لرجل من بني عامر	الطويل	نوافله
٤٤٧	المتنبي	الطويل	وطبول
١٠٨	كعب بن زهير	البسيط	ومقتول
٢٧١	الأسدي	الطويل	سبيل
١٠٩	كعب بن زهير	البسيط	غيل
١٨١		الكامل	قليل
٣٣٤	الأحوص	الكامل	لأميل
٣٢٣	شمير بن الحارث	الوافر	والصهيل
٣٠٢	ابن ميادة	الوافر	وبال
٢٧٤ ، ٢٧٣	امرؤ القيس	الطويل	تمثال
١٠٧	الشماخ بن ضرار	الطويل	وآجال
٢٨٠	امرؤ القيس	الطويل	ولا صال
٣٠١	أمية بن أبي خالد ونسب لغيره	المتقارب	السعالي
١٦٧	زيد الخليل	الوافر	عالي
٢٢٧	امرؤ القيس	الطويل	المال
٥٠٢		الكامل	بشمالها
١٦٢	الأعشى	الخفيف	الأهوال
٥٤٢	طفيل الغنوي	الطويل	معتلى
٢٠٥		الطويل	تنجلي
٢٦٧	امرؤ القيس	البسيط	الرواحل
٩١	الفرزدق	البسيط	والجدل
٢٢٨	امرؤ القيس	الطويل	المتفضل

٢٧٤	أبو كبير الهذلي	الكامل	بهيفل
٩٥	جرير بن عطية	الكامل	الباطل
١٢٦	ابن يعفر	السريع	بالباطل
٢٥٧	الأسود بن يعفر	الطويل	حنظل
٢٨٩	امرؤ القيس	الطويل	من عل
٥٥٨	امرؤ القيس	السريع	واغل
٥٠٤	امرؤ القيس	الطويل	المثقل
٣٠٤	امرؤ القيس	الطويل	المتشكل
١٥٥	عمرو بن أحمر	البسيط	الشملى
٢٦٨	مزاحم العقيلي	الطويل	مجهل
٢٣٢	زفر بن الحارث	الوافر	الجميل
١١٦	الطرماح بن حكيم	المديد	لمام
٥٥٧ ، ١٧١	لعلياء بن أرقم ونسب لغيره	الطويل	السلم
٣٧٨	شمر بن الحارث ونسب لغيره	الوافر	ظلامتا
٥٢١	عبيد بن الأبرص ونسب لغيره	مجزوء الكامل	الحمامة
٣٢٤	حميد بن ثور	الوافر	السناما
٥٣٨		الطويل	نغما
٢٠٧	الشماخ بن ضرار	الطويل	مصطلاهما
٢٧٢	للحصين بن الحمام	الطويل	مسوما
٣٤٠	لزياد الأعجم	الوافر	تستقيما
١٧٦	جرير	الوافر	حرام
٣٥٣	الأحوص	الوافر	الحسام
٨٠	ذو الرمة	الطويل	وشامها
٥٤١	ذو الرمة	البسيط	مسجوم
٣٢٩		الطويل	ولاذم

٣٣١	عروة بن أذينة	الكامل	وزمزم
٧٤	زهير بن أبي سلمى	الطويل	يظلم
٢٥٧	ابن حنبل	البيسط	علموا
٤٥٧	علقمة بن عبدة	البيسط	حوم
٩٤		الوافر	العموم
٢٦٣		الوافر	شريم
١٦٥	محمد بن سلمة ونسب لغيره	الطويل	كريم
٥٢٥		الطويل	بهيما
٥٠٣	الفرزدق	الطويل	رجام
٣٩٣	قطنه بن أوس	البيسط	الخامس
٤٣٦	عصام الزماني ونسب لغيره	البيسط	الذام
١٠٤	أبو بكر بن الأسود	الوافر	تهامي
٥٣٤		الطويل	فياتي
١٧٩	عترة	الكامل	المكرم
١٩٣	ساعدة بن جؤية الهذلي	البيسط	بنم
٣٨١		الوافر	أقيمي
٤٢٩	الناهضة اللذياني	الوافر	عكاظ إن
٣٣٠		الرميل	القطين
٥٣٩	جميل بثينة	الكامل	وجفانا
١٠١	كثير بن عبد الله النهشلي ونسبه لغيره	البيسط	عفانا
١٠٦	جرير	البيسط	كانا
٣٣٥	المغيرة بن حنبل	الوافر	أنا
٤٤٢	لرؤبة ونسب لغيره	الوافر	والعينا
٢٧٧	كعب بن مالك ونسب لغيره	الكامل	إيانا
٤٧٠		الوافر	وهنا

٣١٢	حسان بن ثابت	الخنيف	جنونا
٤٤٦	للکمیت بن زید	الوافر	وأحمرينا
١٧٦		الطويل	فارتينا
٤٦١	الأعشى	الطويل	عاجز
٣٠٥		الطويل	يعينها
١٨٥	عبد الرحمن بن الحكم	الطويل	بلبان
١٤٨	أبو الأسود الدؤلي	الطويل	بلبانها
٢٩٠	النايفة الجمدي	الوافر	وحججان
٣٧٣	جحدر بن مالك	الوافر	تداني
٤٤٩	عروة بن حزام	الطويل	يدان
١٥٦	عمران بن حطان	الوافر	عساني
٥٣٣	عامر بن جؤين	الطويل	إيسان
٣٨٨		الخنيف	رمضان
٣٥٢	كعب بن مالك ونسب لغيره	البيسط	مثلان
٣٧٣	جحدر بن مالك ونسب لغيره	الوافر	علاني
٢٧٣	لرجل من أسد ونسب لغيره	طويل	أهوان
٥٥٤ ، ٢٤٨		الوافر	لواني
٢٧٠	ذو الإصبع العدواني	البيسط	فتخزوني
٣٦٠	سحيم بن وثيل	الوافر	تعرفوني
١٨٩	بشر بن أبي خازم	الطويل	المباين
٢٦١	أبي حية النميري	الوافر	تخوفيني
٣٠٨	المثقب العبدي ونسب لغيره	الوافر	وتتقيني
٤٣٩	المثقب العبدي	الوافر	اليقين
٤٣٨	عمرو بن العداء	البيسط	جمالين
٣٠٨	المثقب العبدي ونسب لغيره	الوافر	سميني

١٦٠		الوافر	القمين
١٦٣		المنسرح	المجانين
٢٨٦	عباس بن مرداس	الوافر	لا يراها
٢٨٥	كعب بن زهير	الوافر	ذورها
٥٥٨		البسيط	واديها
٥٣٢	أبو كاهل النمر بن تولب ونسب لغيره	البسيط	أرانيها
٢٦٣	يزيد بن الحكم	الطويل	منهوى
٥٥٤	أبو الأسود	الكامل	والدها
٣٩٣		الطويل	ساديها
٥٤٥	عبد يثوث بن وقاص الحارثي	الطويل	وعاديها
٥٢٦	الوليد بن يزيد	الهنج	الصحاريها
٩٠	منظور بن سحيم الفقمسي	الطويل	ماكفانيا

• • •

فهرس أراجيز كتاب « المقرب »

الصفحة	القائل	القافية
٥٢٨		أفياؤها
١٧٠	رؤبة	خلب
٥٣٠	أبو حكاك	عجبا
٤١٧	الأغلب المجلي	ثعلبة
٤١١	للقناني	ركائبة
٥٠٨	رؤبة بن العجاج	الحضب
٤٤٠		الوطب
٢٤٣	الأحوص	جمعا
٢٠٧	عمر بن لجأ التيمي	سراتها
٥٤١		مزدوقاته
٥٣٦	علباء بن أرقم	النات
٥٣٦	علباء بن أرقم	أكيات
٣٨٧	لنفيح بن طراق	حجنتج
٥٢٩	رجل من اليمانيين	بأتيك بهج
٥٢٩		بالعشج
٤٢٥		علج
٥٢٩	العجاج	وأمسجا
٥٥٥	الفرزدق	أحراحا
١٥٣	رؤبة بن العجاج	بمصحا
٥٣٥		الفرقد
٥٣٣	العجاج	كسر
٣٠٤		البشر

٤٥١		ابنكر
٥٢٨ ، ٤٨٨	حكيم بن معاوية	ونمر
٢٤٢		شرا
٣٠٤		حيدرا
٤٥٩		فرا
٣٣٨		اطيرا
٢٤٤	العجاج	عديري
٢٥٢	رجل من بني أسد	فقس
٤٣٦	العجاج	وعرس
٢٤٦	خالد بن مهاجر ونسب لغيره	والجلس
٢٩٦	العجاج	قط
٥٣٩	منظور بن حية الأسدي	فالطبع
٣١٨	لأعرابي	أكتفا
٣١٨		أجمعا
٣٥١	لمرير بن عبد الله البجلي ونسب لغيره	تصرع
٥٢٦	رؤبة	المشقق
٢٤٦		وحبق
٥٣٤	خلف الأحمر	نقائق
٨٧	رؤبة بن العجاج	سائق
٥٢٨		هزوق
٥٤٢	رجل من حمير	البكا
٢٠٣	جارية من بني مازن	يحمدونكا
٤٣٦	واثلة بن الأسقع ونسب لغيره	ضنك
٢٦٥	رؤبة	حافظلا
٤٣٠	أبو النجم	أزحله

٢٣٧		رمله
٣٩٣		الثالى
٥٢٩	أبو النجم	الأجل
٤٤٠ ، ٣٨٣	خطام المباشمي ونسب لغيره	حنظل
٢٥٠	أبو النجم	عن فل
٥٢٤	أبو النجم	الأجل
١٥٤	رؤية	صائما
٣٧٤	لهديبة بن خشرم	وقاسما
٥٣٧	العجاج	أسطمة
٤٦٤	العجاج ونسب لغيره	معمما
٢٨٦		يرحمه
٥٣٤	العجاج	وحموا
٢٩١	رؤية	فمه
٥٣٧	رؤية	البنام
٥٢٥	العجاج	العالم
٣٥٤	لرؤية بن العجاج	وان
٤٢٨		هته
٥٠٢	أعرابي	أيامينا
٤٤٢	لامرأة من فقوس	شهرينه
٤٤١	لامرأة من فقوس	جوينه
٤٤١	لامرأة من فقوس	وجمادينه
٤٨٩	لرؤية بن العجاج	الأركان
٤٨٣	دلم العشمى	والكراوين
٤٤٤	الحكم بن المنذر	ومائه
٢٤٢	لرؤية ونسب لغيره	غايها

٥٠٢		قذى
٢٥٠		يا اللهم ما
٤٢٨		أنتي
٥٠١	أحمحة بن الجلاح	عاديا
٥٠٧		صبيا
٤٥٠	المجاج	دوارئي

• • •

فهرس الآيات القرآنية لكتاب « مثل المقرب »

الصفحة	رقم الآية	الآية
		الفاتحة
٢٩٤	١	﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّكَّابِ الرَّحِيمِ ﴾
٣٢٣	٧٠٦	﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾
		البقرة
٩٣	٢٦	﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ﴾
٨٩	١٤٢	﴿ مَنْ قِيلِيهِمْ أَلِي كَاؤًا عَلَيْهَا ﴾
١٢٢	١٨٤	﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾
٢١٢	١٨٥	﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾
٢١٢	١٨٥	﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾
١٢٢	٢٢١	﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾
٨٩	٢٥٩	﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ ﴾
١٠٠	٢٧١	﴿ إِنْ بُدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾
		آل عمران
٤١٧	٢٠١	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْقَيُّومُ ﴾
١٣٤	٩١	﴿ فَلَنْ يُبَدِّلَ مِنْ أَحَدِهِمْ قِيلًا الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ أَسْتَدَىٰ بِهٖ ﴾
١٦٥	١٠٦	﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾
٢٢٠	١٥٤	﴿ يَغشَىٰ طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَمَنَتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾
		النساء
٨٧	٣	﴿ فَالْكُفْرَ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ ﴾
٣٥٨	٣	﴿ مَثْنٍ وَفُلْكَ وَرَبِّعٍ ﴾

٨٣	١٦	﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ ﴾
		الأنعام
٣٥٥	٣٩	﴿ مَنْ يَسْلُ اللهَ يَضِلُّهُ ﴾
٧٨	١٣٧	﴿ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾
٩٣	١٥٤	﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ... ﴾
		الأعراف
١٧٥	٦٢	﴿ وَأَنْصَحْ لَكَ ﴾
		الأنفال
٤٦٣	٥٨	﴿ وَإِنَّمَا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ ﴾
		التوبة
١٣٧	٦	﴿ وَإِن أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾
		يونس
٣٠٧	٢٤	﴿ أَتَمَّأَ أَمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾
٩٦	٤٢	﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَهًا ﴾
٨٨	٤٣	﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَأَنْتَ تَهْدِي الْعَمَى ﴾
		يوسف
٤٤٥	٤	﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ رَايِنُهُمْ لِي سَجْدِينَ ﴾
		الرعد
١٦٥، ٩١	٢٤، ٢٣	﴿ وَالْمَلَكُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكَ ﴾
		النحل
١٤٢	٥٨	﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾

﴿ مَا جِئَكُمْ بِنَدَى ﴾ ٩٦ ٨٧

﴿ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ ٩٨ ٢٩٤

الكهف

﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ ٥ ١٠٦

﴿ لَا أَبْرِحُ حَقِّي أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ ٦٠ ١٤٥

﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ١٠٧ ٨٩

مريم

﴿ أَسْمِعْ يَوْمَ وَأَنْصُرِ ﴾ ٣٨ ١١٤

﴿ ثُمَّ نَنْزِعُكَ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْتَهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِينًا ﴾ ٦٩ ٨٩

﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَنًّا ﴾ ٧٥ ١٤٠

طه

﴿ وَطَافَا بِبَيْتَيْنِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾ ١٢١ ١٥٣

الأنبياء

﴿ وَقَالُوا اخْذِ الرَّحْمَنُ وَلَدًا مَبْجُونًا بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴾ ٢٦ ٣١٠

المؤمنون

﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ ٥٣ ١٢٢

الفرقان

﴿ أَهْدَا آلِهِيَ بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ ٤١ ٩٤

الشعراء

﴿ الَّذِينَ لَكَ وَأَتَّبَعَكَ الْأَوْدَلُونَ ﴾ ١١١ ٢٢١

الأحزاب

٩٧	٣١	﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ إِلَىٰ وَرَسُولِهِ، وَتَعْمَلْ مَنِيعًا ﴾
٣٨٢	٣٢	﴿ بَلِيسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُكَ كَأَحَدٍ مِنَ الْبَنَاتِ إِنْ أَنْقَبْتُنَّ ﴾
٨٩	٣٥	﴿ وَالْمُحْفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْمُحْفِظَاتِ ﴾
٨٥	٥٠	﴿ أَنْتِ حَاجِرَةٌ مَعَكَ ﴾

سأ

٢٤١	١٠	﴿ يَنْجِبَالِ أَيْوَىٰ مَعَهُ ﴾
-----	----	---------------------------------

الصفات

١٢٢	١٣٠	﴿ سَلَّمَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾
-----	-----	---------------------------------

ص

١٠٢	٥٦	﴿ صَبَّحَهُمْ بِصَلَاتِنَا فَيَسَّرَ لِمَهَادٍ ﴾
-----	----	--------------------------------------------------

الزمر

٨٩	٣٣	﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾
----	----	------------------------------------------------

فصلت

٨٤	٢٩	﴿ أَرِنَا الَّذِينَ ... ﴾
----	----	---------------------------

الشورى

٣٢٢	٥٣، ٥٢	﴿ وَإِلَيْكَ لَنَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾
-----	--------	---------------------------------------------------------------------

الزخرف

٩٣	٨٤	﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾
----	----	-----------------------------------------------------------------

الدخان

٢١٢	٣	﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَّكَةٍ ﴾
-----	---	---------------------------------------------------

الأحرف

﴿ وَلَقَدْ مَكَنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ ﴾

١٦٣ ٢٦

محمد

﴿ فَضْرَبَ الرِّقَابِ ﴾

١٩٩ ٤

الطور

﴿ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ ﴾

٨٩ ٤

المجادلة

﴿ قَوْلِ أَلِيٍّ مُّجْتَدِلِكَ فِي زَوْجِهَا ﴾

٨٩ ١

التمر

﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾

١٠٤ ١٢

الطلاق

﴿ وَاللَّهِ يَهَيِّئُ مِنَ الْمَعِيشِ ﴾

٨٥ ٤

﴿ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ ﴾

٢٩٠ ٦

﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ ... ﴾

٩٧ ١١

الملك

﴿ إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾

١٦٣ ٢٠

الحاقة

﴿ إِنَّا لَنَّا طَعْنَا الْمَاءَ حَمَلَتِكُمْ فِي النَّارِ ﴾

٨٩ ١١

﴿ نَفْثَةً وَجِدَّةً ﴾

٢٩٤ ١٣

المعارج

﴿ بِأَنَّهُمْ يُرَوِّدُهُ بَعِيدًا وَنَزَلَهُ قَرِيبًا ﴾

١٧٨ ٦

		المزمل	
٢٣٤	٣٠٢		﴿ زُرَّ الْبَيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾
٧٧	١٨		﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾
		القيامة	
٣٨٠	٩		﴿ وَجِجَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾
		النبأ	
٣٢٣	٣٢٠٣١		﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴾
		المطففين	
١٢٢	١		﴿ وَيَذُرُّ لِلْمُتَّوِّفِينَ ﴾
		الأعلى	
٣١٠	١٥٠١٤		﴿ قَدْ أَلْحَقَ مَنْ تَزَيَّ وَذَكَرَ اسْمَهُ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴾
		العلق	
٣٢٣	١٦٠١٥		﴿ تَنفَخْنَا بِالْنايِبَةِ نَاصِبًا كَلْبَةً ﴾
		الشرح	
٨٩	٣		﴿ أَلَيْسَ أَنْعَضَ ظَهْرَكَ ﴾
		الإخلاص	
١٢٨	١		﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾

فهرس أحاديث كتاب « مثل المقرب »

« إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما

في وضوئه فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده » ١٤٣

« إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه » ٤٣٥

• • •

فهرس أعلام كتاب « مثل المقرب »

١١٨	ابن جبیر
١٤١	ابن الدمينة
٣٥٨	ابن السكيت
٣٠٧	ابن سيرين
٧٨	ابن عامر
٤٧٢	ابن قتيبة
٨٩	ابن كيسان
٣٤٧ ، ٨٥	ابن مسعود
٢١٤ ، ٨٦	أبو بكر بن السراج
٣٥٨	أبو حاتم
٨٨	أبو زيد الطائي
٨٧	أبو زيد
١٠٣	أبو صالح
٤١٣	أبو العلاء النحوي
٣٥٨	أبو عمرو الشيباني
١٠٣	أبو محمد
٢٦٠ ، ٢١٤ ، ١١٥ ، ١١٣ ، ١٠٣ ، ١٠٠	الأخفش
٨٨ ، ٧٧	امرؤ القيس
٢٩٠	أمية بن أبي الصلت
٨٦	ثعلب
١٤١	جميل
١١٨	الحجاج
١٠٢	ذو الرمة

١١٣	سبويه
٣٦٤	شريح
٩٣	عدى
١١٨	العلج
٣٦٥ ، ٣٦٤	على بن أبى طالب
١١٨	عمر
٨٥	الفارسى
٨٢	الفراء
١٥٨ ، ١٥٥ ، ٩١	الفرزدق
٩٠	القطامى
٢٤١ ، ٨٥	الكسائى
١١٥	المبرد
٩٠	مضرس
٧٧	الناهبة
٨٧	الهروى

فهرس أشعار كتاب « مثل المقرب »

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٢٠	الحارث بن حلزة	الخفيف	العلاء
٧٧		الوافر	ذهابًا
١٨١		الكامل	وخابوا
٢٩٠	أمية بن أبي الصلت	الوافر	الغراب
١١٨	ذو الرمة	البسيط	الغرب
٢٢٠	لبعض بني قحس	الطويل	وعقرب
١٨٨		الطويل	منصب
٣٦٤		الطويل	ساغب
٩٣	عدي بن زيد	المنسرح	عواقبها
١٣٦	لبعض بني قحس	الطويل	أنكب
٩٩	للأسدي	الطويل	وتحلب
٣٦٤	طفيل بن عوف الغنوي	الطويل	يسوب
٣٦٤	ذو الرمة	البسيط	مسلوب
٣٥٠	قيس بن الخطيم ونسب لغيره	الطويل	ففضار
٣٦٢	جرير	المنسرح	في العلب
١٦٥	الجميع الأسدي	البسيط	للشيب
٧٧	امرؤ القيس	الطويل	متغيب
٤٢١		المتقارب	شملقا
١٤٣	امرؤ القيس	الطويل	عبرائي
٨٤		الهمز	الحج
٧٧	الراعي النهمري	البسيط	شجاج
٨٥	للهدلي	الوافر	جناحي
٩٥	الأعشي	الكامل	أن يحصدًا

٢٢٠		البسيط	مسمودا
٨٢	ابن الكلحبة	الطويل	اليتهمد
٨٦		الطويل	عهد
١٣٦		البسيط	تصريد
١٤١		البسيط	لبد
٧٧	النايفة	الطويل	قاصد
٨٢		الوافر	بني معد
١٤١	النايفة الديباني	البسيط	الجلد
١٤٣	امرؤ القيس	المتقارب	الأرمد
١٢٣	امرؤ القيس	المتقارب	أجز
١٠٠		الرمل	الشطر
٢٦٩	طرفة	الرمل	كالشقر
٣٥٨	الكميت بن زيد	المتقارب	عشارا
١٢٤ ، ١٠٥	ابن ميادة	الطويل	فلا صبيرا
١٤٦	ذو الرمة	الطويل	قفرا
١٤٠	الربيع بن ضبع	المنسرح	نفرا
٣٦٣	امرؤ القيس	الطويل	أنكرا
٨٤	عديل بن فرخ العجلي	الطويل	لم يعمرا
٩٩		الوافر	قصار
٤٩٨	القطامي	الوافر	الكفار
٣٥٠	ليبد	الطويل	شاجر
١٤١	ابن الدمينة	الطويل	آخره
٨٨	لأبي زيد الطائي	الطويل	يحذر
١٢٤	الفرزدق	الطويل	متيسر
٢٥٥	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	يدكر

١٠٥	الفرزدق	الطويل	تصاهره
١٨١	العين المنقرى ونسب لغيره	البيسط	والخور
٩١	الفرزدق	الطويل	أزورها
١٤١	جميل	الطويل	وعور
٢٤١	كثير	الطويل	هدير
١٨٨	مضرس بن ربهى	الطويل	عصيرها
٣٦٣		الطويل	ضوء ناره
٨٨	الأعشى	السريع	الفاخر
٢٢١	المسيب بن علس ونسب لغيره	الكامل	لا يدري
٤٧٢	الجهنون ونسب لغيره	البيسط	والسمر
٨٦	الأسود بن يعفر	البيسط	القواقيز
٤١٣	امرؤ القيس	السريع	مقبس
٤٤٤	أبو نواس	الطويل	خامس
٢٥٥	الفرزدق	الكامل	لم يأمس
١٤٠	ابن أحمر	الطويل	بيوضها
١٩٢	ذو الرمة	الطويل	ينهض
١٥١	القطامي	الوافر	الوداعا
٩٠	القطامي	الوافر	المصاعا
٥٥٦	أنس بن زنيم	الرمل	وضعه
٨٢	مرار الأسدي	الطويل	مسما
٨٢		الطويل	اليتبع
٣٨٠	ذو الرمة	الطويل	الجراشع
١٣٥	الصمة القشيري ونسب لغيره	الطويل	شفيها
٨٧	الحطيفة	الوافر	لكاع
١٣٩	بعض بني نهشل	الوافر	صناع

٣٠٩		البسيط	الورق
٢٤٧	لبيد	الطويل	خافق
٩٠	مضرس	الطويل	وزيق
٣٥٠	عبد الله بن همام السلولي	الخفيف	للتلاقي
٣٦٩ ، ٢٤٨	المهلهل	الخفيف	الأواقي
٢١٨	الأعشى	الطويل	لسوائكا
١٧٨	ذو الرمة	الوافر	بلالا
٨٦	عائشة بنت طلحة	الطويل	المغفلا
١٩٢	القلاخ بن حزن المنقري	الطويل	أعقلا
٢٩٥	الفرزدق	الطويل	ضلالها
١٤٢	بعض بني أسد	مجزوء الكامل	لم يفعلوا
٢١٤	لعامري	الطويل	نوافلة
١٤٢	بعض بني أسد	مجزوء الكامل	لم يحفلوا
٣٥٨	تميم بن مقبل	الطويل	صواهلة
٢٤١		الطويل	سبيل
٢٦٤	امرؤ القيس	الطويل	سربالي
٨٨	امرؤ القيس	الطويل	الخالبي
٣٩٩	لأبي قيس بن الأسلت	البسيط	أو قال
١٤٤	امرؤ القيس	الطويل	إذلال
٨٥	للكميث	الوافر	الخطوالي
٢٦٢	امرؤ القيس	الطويل	السجل
٨٢		السريع	فاصطلي
٢٢١	امرؤ القيس	الطويل	القرنفل
١٤٣	عنتره العبسي	الكامل	المأكل
٢١٠	امرؤ القيس	الطويل	لم تحلل

٢٤١	امرؤ القيس	الطويل	فأجملى
٢٦٤	امرؤ القيس	الطويل	مغيل
١١٥	الطرماح بن حكيم	المديد	أولئام
١٧٠	علياء بن أرقم ونسب لغيره	الطويل	السلم
١٦٤	لأبي مكنت	البيسط	نأما
١٤١		البيسط	السما
٢٠٦	الشمخ	الطويل	مصطلاهما
٣٥٨		الوافر	تستقيما
٤٣٨	الفرزدق	الطويل	دائم
٩٧	امرؤ القيس	الكامل	أم قطام
١٠٤	أبو بكر بن الأسود	الكامل	تهامي
٨٦		الطويل	بالكتم
٢٥٦	أوس بن حجر	الطويل	المكرم
٧٤٣		الكامل	وإن لم
٢٤١	ذو الرمة	الطويل	أم سالم
١٩٢	ساعدة بن جوبة الهذلي	البيسط	لم ينم
٨٣		الكامل	بالتميم
١٤١		البيسط	الوسنا
٩٦	الفرزدق	البيسط	يصطحبان
٢٩٤		الخفيف	الامتحان
٧٧	عمران بن حطان	البيسط	فعدناني
١٢١	الأعشى	المتقارب	اليمن
٨٣		الوافر	الذي
٨٣		الوافر	للقصى
٨٣		الوافر	للصفي

فهرس أراجيز كتاب « مثل المقرب »

الصفحة	القائل	القافية
٩٩	القناني	جانبة
٧٤		أور ابها
٤٢٠	أبو النجم	أمث
٨٥		لداتي
٢٠٦	عمر بن لجأ التيمي	سراتها
٨٤	رؤبة ونسب لغيره	ملحاحا
٨٥		المسند
١٥٨		والدا
٨٣	لرجل من هذيل	فاصطهدا
١٤٤		وكان نارا
٨٣		مشمخرا
٩٧	للإمام علي بن أبي طالب	حيدرة
٢١٤		الدار
٨٦		بالصرار
٢٤٢	لرجل من بني أسد	فقعش
٢٧٣	رؤبة	المخترق
٤٥١	القلاخ بن حزن	تلق
٤٥٢	القلاخ بن حزن	المخلق
٤٥١	القلاخ بن حزن	ملى
٤٤٤	لاهن ميادة	عل
٣٧٠ ، ٢٨٤	أبو النجم العجلي	ووعلى
٢٤٧	لبيد	قتلي

		الفضل
٣٤٧		فقم
٣٤٧		ولم
٣٤٧		غتم
٢١٤		الطعام
٨٤	الأخطل	صميم

• • •

فهرس مراجع التحقيق ومصادره

- آداب اللغة . لمورجى زيدان . طبعة القاهرة . ١٩٥٧ م .
- الإبدال . لأبى الطيب . تحقيق : عز الدين التنوخى . مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق .
- الإتقان فى علوم القرآن . للسيوطى . طبعة الحلبي . الطبعة الثالثة . ١٩٥١ م .
- الأدب الأندلسى . د/أحمد هيكى . الطبعة السادسة .
- أدب الكاتب . لابن قتيبة . تحقيق : محمد الدالى . مؤسسة الرسالة ، بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٢ م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبى حيان الأندلسى . تحقيق : د/مصطفى النماس . مطبعة المدنى نشر مكتبة الخانجى . الطبعة الأولى ١٩٨٩ م .
- الأزهية فى علم الحروف . للهروى ، تحقيق : عبد المعين الملوحي . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . الطبعة الأولى . ١٩٨١ م .
- أساس البلاغة . للزمخشري . تحقيق : عبد الرحيم محمود . طبعة دار صادر . بيروت . ودار المعرفة . بيروت . ١٩٨٢ م .
- الاستيعاب . لابن عبد البر . دار الكتب العلمية . تحقيق : على محمد معروض وعادل أحمد عبد الموجود . وطبعة مكتبة النهضة .
- أسد الغابة . لابن الأثير . دار الكتب العلمية . تحقيق : على محمد معروض وعادل أحمد عبد الموجود . الطبعة الأولى . ١٩٩٤ م . وطبعة دار الشعب .
- أسرار العربية . لعبد الرحمن بن محمد الأنبارى . تحقيق : محمد بهجت البيطار . مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق . الطبعة الأولى . ١٩٥٧ م .
- الأسرار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة . لملا على القارى . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى ١٩٨٥ م .
- الأشباه والنظائر . للسيوطى . تحقيق : عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٥ م .

- الاشتقاق . لابن دريد . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دار المسيرة . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٧٩ م .
- الإصاهاة . لابن حجر . تحقيق : على محمد معروض وعادل أحمد عبد الموجود . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . ١٩٩٥ م .
- إصلاح المنطق . لابن السكيت . تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر الطبعة الأولى ١٩٨٧ م .
- الأصمعيات . للأصمعي . تحقيق : أحمد شاكر وعبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر . الطبعة الخامسة .
- الأصول في النحو . لابن السراج . تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلى . مؤسسة الرسالة . ط الثالثة . ١٩٨٤ م .
- الأضداد . لابن الأنبارى . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . الكويت . الطبعة الأولى . ١٩٦٠ م .
- إعراب القرآن . لأبي جعفر النحاس . تحقيق : د/زهير غازى زاهد . مطبعة المعانى بغداد . ١٣٩٧ هـ .
- الأعلام . للزركلى . الطبعة الثالثة . دار العلم للملايين . بيروت . القاهرة .
- الأغانى . لأبى الفرج الأصفهانى . تحقيق : وإشراف لجنة من الأدباء . الدار التونسية للنشر . ودار الثقافة . بيروت . ط ٦ . ١٩٨٣ . وطبعة دار الكتب العلمية . بيروت . ١٩٩٢ م . ودار الكتب المصرية .
- الإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب . للفارقى . جامعة بنى غازى . ١٩٩٤ م .
- إقليد الخزانة . لعبد العزيز الميمنى الراجكوتى . لاهور .
- الأم . للشافعى . دار المعرفة . بيروت .
- أمالى ابن الحاجب . لابن الحاجب . دار الجليل . بيروت . ودار عمار . عمان . الطبعة الأولى ١٩٨٩ م .
- أمالى الزجاجى . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . المؤسسة العربية الحديثة .

- القاهرة . الطبعة الأولى . ١٣٨٢ هـ .
- أمالى ابن الشجرى . لهبة الله بن على . طبعة حيدر آباد الدكن . ١٣٤٩ هـ .
وطبعة الخانجى للدكتور الطناحى .
- أمالى القالى . دار الكتاب العربى ، بيروت .
- أمالى المرتضى . للشريف المرتضى . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار
الكتاب العربى ط ٢ . ١٩٦٧ م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة . للقفلى . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار
الفكر العربى . القاهرة . مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت . الطبعة الأولى .
١٩٨٦ .
- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . لابن الأنبارى ومعه
كتاب الانتصاف من الإنصاف . تأليف : محمد محى الدين عبد الحميد . دار
الفكر .
- الأوسط فى السنن . لابن المنذر . تحقيق : أبو حماد صفيير أحمد بن محمد
حنيف . دار طيبة .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . لابن هشام . ومعه كتاب عدة المسالك إلى
تحقيق أوضح المسالك . تأليف : محمد محى الدين عبد الحميد . دار الجيل .
بيروت . الطبعة الخامسة . ١٩٧٩ م .
- إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون لإسماعيل البهائى . استانبول .
- البحر المحيط . لأبى حيان الأندلسى . تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلى
محمد معروض . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى .
- البسيط فى شرح جمل الزجاجى . لابن أبى الريح الإشبلى . تحقيق : د/عياد بن
عيد الثببى . دار الغرب الإسلامى . الطبعة الأولى . ١٩٨٦ م .
- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة . للسيوطى . تحقيق : محمد أبو الفضل
إبراهيم . ط الحلبي . الطبعة الأولى ١٩٦٤ م .
- البيان والتبيين . للجاحظ . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دار الجيل .

- بيروت .
- تاج العروس من جوهر القاموس . للزبيدي . تحقيق : عبد الستار أحمد فراج . مطبعة حكومة الكويت . ١٩٦٥ م . وطبعة مكتبة الحياة . بيروت .
 - تاريخ الأدب العربي . لكارل بروكلمان . القاهرة . دار المعارف . الطبعة الخامسة .
 - تاريخ بغداد . للخطيب البغدادي . دار الكتاب اللبناني . بيروت .
 - تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية . لمحمد بن إبراهيم اللؤلؤي المعروف بالزر كشي . طبع بتونس .
 - تاريخ الطبري . دار سويدان . بيروت .
 - تاريخ الفكر الإسلامي في الأندلس . ترجمة حسين مؤنس . مؤسسة النهضة المصرية . ١٩٥٥ م .
 - تاريخ يعقوبى . طبعة النجف . ١٣٥٨ هـ .
 - تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد . لابن هشام . تحقيق : عباس مصطفى الصالحى . المكتبة العربية . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨١ م .
 - تذكرة الحفاظ : للذهبي . ط . دار الفكر العربي .
 - تذكرة الموضوعات للفتنى . دار إحياء التراث العربي . بيروت .
 - تذكرة النحاة . لأبي حيان . تحقيق : د / عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة . بيروت الطبعة الأولى . ١٩٨٦ م .
 - الترغيب والترهيب . للمنذرى . تحقيق : مصطفى محمد عمارة . مكتبة مصطفى البابى الحلبي .
 - التصريح على التوضيح . لخالد بن عبد الله الأزهرى . ط عيسى الحلبي .
 - تفسير القرآن . للقرطبي . طبعة دار الشعب بمصر .
 - تقريب التهذيب . العسقلاني . تحقيق : الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف . ط دار المعرفة للطبع والنشر . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٧٥ م .
 - تكملة الصلة . لابن الأبار . طبع في مجريط والجزائر .
 - التنبيه والإيضاح . لعبد الله بن برى . تحقيق : مصطفى حجازى . نشر : مجمع

- اللغة العربية بالقاهرة . الطبعة الثانية . ١٩٨٠م-١٩٨١م .
- تهذيب تاريخ دمشق الكبير . لعلى بن الحسن الشافى . هذبه ورتبه عبد القادر بدران . دار المسيرة . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٧٩م .
- تهذيب التهذيب . لابن حجر العسقلانى . مطبعة مجلس المعارف النظامية فى الهند . الطبعة الأولى .
- تهذيب الكمال . تحقيق د/بشار عواد معروف . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى . ١٩٩٢م .
- تهذيب اللغة . لمحمد بن أحمد الأزهرى . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . مراجعة : محمد على النجار . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر . الطبعة الأولى . ١٩٦٤م .
- المرح والتعديل . للرازى . طبع فى حيدر آباد . ١٩٥٢م . ومصوره دار الكتب العلمية بيروت . لبنان .
- الجمل فى النحو . للزجاجى . تحقيق : د/على توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة . بيروت .
- جمهرة أشعار العرب فى الجاهلية والإسلام . تحقيق : محمد على الهاشمى . دار القلم . دمشق . الطبعة الثانية . ١٩٨٦م .
- جمهرة أنساب العرب . لابن حزم . المتوفى ٤٥٦هـ . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دار المعارف .
- جمهرة اللغة . لابن دريد . تحقيق : رمزى منير بعلبكى . دار العلم للملايين . بيروت . الطبعة الأولى ١٩٨٧م .
- الجنى الدانى فى حروف المعانى . لمحسن بن قاسم المرادى . تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل . دار الآفاق الجديدة . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٣م .
- جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب . للإمام علاء الدين بن على الإربلى . صنعه : إميل بديع يعقوب . دار النفائس . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٩١م .

- حاشية الصبان على شرح الأشموني للألفية . طبعة عيسى الحلبي .
- حاشية يس على التصريح . مطبوع مع شرح التصريح على التوضيح الحلبي .
- الحلل في شرح أبيات الجمل . لابن السيد البطليوسى . تحقيق : د/مصطفى إمام .
الدار المصرية للطباعة والنشر . القاهرة . الطبعة الأولى . ١٩٧٩ م .
- حماسة البحترى . اعتنى بضبطه : لويس شيخو . بيروت .
- الحماسة البصرية . لعلى بن الحسن البصرى . تحقيق : مختار الدين أحمد . عالم
الكتب . بيروت . الطبعة الثالثة . ١٩٨٣ م .
- الحيوان . للجاحظ . تحقيق : عبد السلام هارون . دار الجيل ودار الفكر . بيروت .
الطبعة الأولى . ١٩٨٨ م .
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب . لعبد القادر بن عمر البغدادي . تحقيق
وشرح : عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي . القاهرة . الطبعة الثالثة .
١٩٨٩ م .
- صحيح ابن خزيمة . تحقيق : محمد مصطفى الأعظمى . المكتب الإسلامى .
بيروت . طبعة أولى .
- الخصائص . لابن جنّى . تحقيق : محمد على النجار . دار الكتاب العربى .
بيروت .
- خلاصة تهذيب التهذيب . للخزرجى . تحقيق : محمود عبد الوهاب فايد . مكتبة
القاهرة .
- الدر المصون . للسمين الحلبي . تحقيق : على محمد معوض وآخرون . دار الكتب
العلمية .
- دراسات أندلسية . للدكتور / الطاهر مكى . دار المعارف . الطبعة الثالثة .
١٩٨٧ م .
- الدرر الكامنة . لابن حجر العسقلانى . القاهرة . دار الكتب الحديثة بعابدين .
- الدرر اللوامع على جمع الهوامع شرح جمع الجوامع . للشنقيطى (أحمد ابن
الأمين) . تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم . دار البحوث العلمية . الكويت .

- الطبعة الأولى . ١٩٨١م ومكتبة الخانجي
- الدرر المنتشرة فى الأحاديث المشتهرة . للسيوطى . ت ٩١١هـ . دار الكتب العلمية .
- درة الفواص فى أوهام الخواص . للحريرى . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر للطبع والنشر . القاهرة .
- الديباج المذهب فى معرفة أعيان علماء المذهب . لابن فرحون المالكى . تحقيق : أحمد محمد أبو النور . دار التراث للطبع والنشر ٢٢ شارع الجمهورية . القاهرة .
- ديوان ابن أحرر . شعر عمرو بن أحرر . تحقيق : يحيى الجبورى . ساعدت جامعة بغداد على نشره بغداد الطبعة الأولى . ١٩٧٦م .
- ديوان الأحوص الأنصارى . شعر الأحوص . تحقيق : عادل سليمان جمال . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . القاهرة ١٩٧٠م .
- ديوان الأخطل . شرح راجى الأسمر . طبعة دار الثقافة . بيروت . ١٩٧٩م . ودار الكتاب العربى . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٩٢م .
- ديوان الأدب . لإسحاق بن إبراهيم الفارابى . تحقيق : أحمد مختار عمر منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة . الطبعة الأولى . ١٩٧٤ - ١٩٧٨م .
- ديوان أبى الأسود الدؤلى . تحقيق : محمد حسن آل ياسين . الطبعة الأولى . ١٩٨٢م .
- ديوان الأسود بن يعفر . صنفه نورى حمودى القيسى . وزارة الثقافة والإعلام فى الجمهورية العراقية .
- ديوان الأعشى . تحقيق : محمد محمد حسين . مؤسسة الرسالة بيروت . ط ٧ . ١٩٨٣م .
- ديوان الأقيشر الأسدى . تحقيق : خليل الدويهى . دار الكتاب العربى . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٩١م .
- ديوان الإمام على بن أبى طالب . جمع نعيم زرزور . دار الكتب العلمية . بيروت .

- ديوان امرئ القيس . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط . دار المعارف . الطبعة الثانية .
- ديوان أمية بن أبي الصلت . جمعه : بشير يموت . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٣٤ م .
- ديوان أنس بن زعيم . تحقيق : نوري حمودي القيسي . عالم الكتب . بيروت . مكتبة النهضة العربية . بغداد . الطبعة الأولى . ١٩٨٥ م .
- ديوان أوس بن حجر . تحقيق : محمد يوسف نجم . دار بيروت للطباعة والنشر . بيروت . ١٩٨٦ م .
- ديوان بشر بن أبي خازم . تحقيق : عزه حسن . منشورات دار الثقافة . دمشق . ط ٢ ١٩٧٢ م .
- ديوان جرير بن عطية . تحقيق : نعمان أمين طه . دار المعارف بمصر . الطبعة الثالثة . وطبعة دار صادر . بيروت .
- ديوان جميل بثينة . تحقيق : إميل يعقوب . دار الكتاب العربي . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٩٢ م .
- ديوان الحارث بن حلزة . تحقيق : إميل يعقوب . دار الكتاب العربي . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٩١ م .
- ديوان حسان بن ثابت . تحقيق : سيد حنفي حسنين . دار المعارف بمصر . ١٩٧٧ م . وطبعة دار الكتاب العربي . بيروت .
- ديوان الخطيب . شرح أبي سعيد السكري . دار صادر . بيروت . ١٩٨١ م .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي وفيه بائنة أبي دؤاد الإيادي . صنفه : عبد العزيز المحيني . الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة . تاريخ المقدمة . ١٩٥٠ م .
- ديوان ابن الدمينة . صنفه أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب . تحقيق : أحمد راتب النفاخ . مكتبة دار العروبة . القاهرة . الطبعة الأولى . ١٩٥٩ .
- ديوان أبي دؤاد الإيادي . نشر جوستاف جرونهام . ضمن دراسات الأدب العربي . ترجمة إحسان عباس . منشورات مكتبة الحياة . بيروت . الطبعة الأولى .

- ١٩٥٩ م .
- ديوان ذى الرمة . شرح : أحمد بن حاتم الباهلى . رواية أبى العباس ثعلب . تحقيق : عبد القدوس أبى صالح . مؤسسة الإيمان . بيروت الطبعة الأولى . ١٩٨٢ م .
- ديوان الراعى النميرى . تحقيق : رابنهرت فايرت . نشر فرانتس شتايز بفيسبادن . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٠ م .
- ديوان رؤبة بن العجاج . تحقيق : وليم بن الورد . دار الآفاق الجديدة . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٠ م .
- ديوان أبى زيد الطائى . تحقيق : ورى حمودى القيسى . ساعد المجمع العلمى العراقى على نشره . مطبعة المعارف . بغداد الطبعة الأولى . ١٩٦٧ م .
- ديوان زياد الأعجم . تحقيق : يوسف حسين بكار . دار المسيرة . الطبعة الأولى . ١٩٨٣ م .
- ديوان زيد الخيل الطائى . شعر زيد الخيل الطائى . حققه : أحمد مختار البرزة . دار المأمون للتراث . دمشق .
- ديوان سلامة بن جندل . تحقيق : فخر الدين قباوة . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٧ م .
- ديوان الشماخ بن ضرار . تحقيق : صلاح الدين الهادى . دار المعارف بمصر . الطبعة الأولى . ١٩٦٨ م .
- ديوان طرفة بن العبد . دار صادر . بيروت . ١٩٨٠ م . وطبعة مكس سلفسون مدينة شالون . على نهر سون . بمطبع برطرنند . ١٩٠٠ م .
- ديوان طفيل الغنوى . تحقيق : محمد عبد القادر أحمد . دار الكتاب الجديد . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٦٨ م .
- ديوان العباس بن الأحنف . دار صادر . بيروت . ١٩٧٨ م .
- ديوان عباس بن مرداس . تحقيق : يحيى الجبورى . نشر مديرية الثقافة العامة فى وزارة الثقافة والإعلام فى الجمهورية العراقية . بغداد . ١٩٦٨ م .
- ديوان عبد الرحمن بن حسان . تحقيق : مكى العانى . بغداد . الطبعة الأولى .

- ١٩٧١ م .
- ديوان عبد الله بن الزهري . تحقيق : يحيى الجبوري . مؤسسة الرسالة . بيروت .
الطبعة الثانية . ١٩٨١ م .
- ديوان عبيد بن الأبرص . بتحقيق : حسنين نصار طبعة الباني الحلبي طبعة ١٩٥٧ م
وطبعة دار بيروت للطباعة والنشر . بيروت . ١٩٨٣ م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات . تحقيق : محمد يوسف نجم . دار بيروت للطباعة
والنشر . بيروت . ١٩٨٦ م .
- ديوان العجاج . عبد الله بن ربيعة . تحقيق : عبد الحفيظ السطلي . مكتبة أطلس .
دمشق .
- ديوان عدى بن الرقاع . جمع وشرح حسن محمد نور الدين . دار الكتب
العلمية . بيروت . الطبعة الأولى ١٩٩٠ م .
- ديوان عدى بن زيد العبادي . تحقيق : محمد جبار المعيد . منشورات وزارة الثقافة
والإرشاد في الجمهورية العراقية . بغداد . سلسلة كتب التراث .
- ديوان علقمة بن عبدة الفحل . تحقيق : لطفى الصقال ودرية الخطيب . راجعه :
فخر الدين قباوة . دار الكتاب العربي بحلب . الطبعة الأولى . ١٩٦٩ م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة . تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد . دار الأندلس .
الطبعة الرابعة . ١٩٨٨ م .
- ديوان عمران بن حطان . ضمن ديوان الخوارج . تحقيق : نايف معروف . دار
المسيرة . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٣ م .
- ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي . شعر عمرو بن معد يكرب . جمعه : مطالع
الطرايشي . مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق . الطبعة الثانية . ١٩٨٥ م .
- ديوان عنترة بن شداد . تحقيق : محمد سعيد مولوى . المكتب الإسلامي .
بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٣ م .
- ديوان الفرزدق . دار صادر : بيروت . وطبعة الصاوي . ١٣٥٤ هـ .
- ديوان القطامي . تحقيق : ياكوث هارث . ليدن . ١٩٠٢ م .

- ديوان أبي قيس بين الأسلت الأوسى الجاهلى . تحقيق : حسن محمد باجودة . دار التراث . القاهرة .
- ديوان قيس بن الخطيم . تحقيق ناصر الدين الأسد . دار صادر . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٦٧ م .
- ديوان قيس بن ذريح . تحقيق : إميل بديع يعقوب . دار الكتاب العربى . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٩٣ م .
- ديوان كثير عزة . تحقيق : إحسان عباس . دار الثقافة . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٧١ م .
- ديوان كعب بن زهير . تحقيق : على فاعور . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٧ م .
- ديوان كعب بن مالك . تحقيق : سامى مكى العانى . منشورات مكتبة النهضة . بغداد . الطبعة الأولى . ١٩٦٦ م .
- ديوان الكميت بن زيد . شعر الكميت بن زيد الأسدى . جمع وتقديم : داود سلوم . مكتبة الأندلس . بغداد .
- ديوان لبيد بن ربيعة العامرى . تحقيق : إحسان عباس . نشرات وزارة الإعلام فى الكويت . مطبعة حكومة الكويت . ط ٢ . ١٩٨٤ م .
- ديوان ليلى الأخيلية . تحقيق : خليل إبراهيم العطية وجليل العطية . دار الجمهورية بغداد . ١٩٦٧ م .
- ديوان المتنبى . شرح ديوان المتنبى . حققه : عبد الرحمن البرقوقى . دار الكتاب العربى . بيروت . ١٩٨٠ م .
- ديوان المثقب العبدى . تحقيق : حسن كامل الصيرفى . مجلة معهد المخطوطات العربية . المجلد ١٦ . القاهرة ١٩٧٠ م .
- ديوان مجنون ليلى . تحقيق : عبد الستار أحمد فراج . مكتبة مصر . القاهرة .
- ديوان المرار الفقمسى « الأسدى » . ضمن « شعراء أمويون » . تحقيق : د/نورى القيسى . بغداد .

- ديوان المعانى . أبو هلال العسكري . مكتبة القدسى . القاهرة ١٣٥٢ هـ .
- ديوان ابن مقبل . تحقيق : عزة حسن . مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم فى وزارة الثقافة والإرشاد القومى . دمشق . ١٩٦٢ م .
- ديوان ابن ميادة . شعر ابن ميادة . حققه : حنا جميل حداد . راجعه وأشرف على طباعته : قدرى حكيم . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . الطبعة الأولى . ١٩٨٢ م .
- ديوان النابغة الجعدى . تحقيق : عبد العزيز رباح . المكتب الإسلامى . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٦٤ م .
- ديوان النابغة الذبياني . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف بمصر . ١٩٧٧ م . وطبعة دار الكتاب العربى ببيروت . وطبعة دار الفكر بدمشق .
- ديوان أبى نواس . تحقيق : إيليا الحاوى . الشركة العالمية للكتاب . بيروت . ١٩٨٧ م .
- ديوان هدبة بن نخرم . تحقيق : يحيى الجبورى . منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى بدمشق . ١٩٨٦ م .
- ديوان الوليد بن يزيد . جمع وتحقيق : فاهرلى . دار الكتاب الجديد . بيروت . الطبعة الثالثة . ١٩٦٧ م .
- ذيل الأمالى . مطبوع مع أمالى القالى .
- ذيل السمط . مطبوع مع سمط اللآلى .
- الرد على النحاة . لابن مضاء . تحقيق : شوقى ضيف . دار المعارف بمصر . ١٩٨٢ م .
- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى . للمالقي . تحقيق : أحمد محمد الخزاط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . الطبعة الأولى . ١٩٧٥ م .
- الزهرة . للأصبهاني . تحقيق : إبراهيم السامرائى . مكتبة المنار . الزرقاء . الأردن . الطبعة الثانية . ١٩٨٥ م .
- سر صناعة الإعراب لابن جنى . تحقيق : حسن هنداوى . دار القلم . دمشق .

الطبعة الأولى . ١٩٨٥ م .

- شرح العيون فى شرح رسالة ابن زهدون . لابن نباتة . طبع فى القاهرة .
- سمط اللآلى فى شرح أمالى القالى . وذهل اللآلى . لأبى عبىد البكرى . تحقيق : عبد العزيز الميمنى . دار الحديث . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٤ م .
- سنن أبى داود . تحقيق : محمد محىى الدين عبد الحمىد . ط دار الكتب العلمىة بيروت .
- السنن الكبرى للبيهقى . دار المعرفة . بيروت .
- السنن الكبرى للنسائى . تحقيق : عبد الغفار البندارى وسىد كرواى حسن . دار الكتب العلمىة . الطبعة الأولى . ١٩٩١ م .
- سنن النسائى . بشرح السىوطى . وحاشىة الإمام السندى . ط المكتبة العلمىة . بيروت .
- سىر أعلام النبلاء للذهبى . تحقيق : شعىب الأرئووط وجماعة . مؤسسة الرسالة . طبعة أولى .
- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب . لابن العماد الحنبلى . دار الآفاق الجدىد . بيروت .
- شرح أىبات سىبويه : الشىرافى . دار المأمون للتراث . دمشق . بيروت . طبعة . ١٩٧٩ م .
- شرح أىبات المغنى لعبد القادر بن عمر البغدادى . تحقيق : عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق . دار البىان . دمشق .
- شرح اختىارات المفضل . للتبرىزى . تحقيق : فخر الدين قباوة . دار الكتب العلمىة . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٧ م .
- شرح أشعار الهدلىين . للسكرى . تحقيق : عبد الستار أحمد فراج . مراجعة : محمود محمد شاكر . مكتبة دار العروبة . القاهرة .
- شرح الأشمونى على ألفىة ابن مالك . للأشمونى . تحقيق : محمد محىى الدين عبد الحمىد . مكتبة النهضة المصرىة . القاهرة . الطبعة الأولى . ١٩٥٥ م .

- شرح الألفية للمرادى . تحقيق : د/عبد الرحمن سليمان . مكتبة الكليات الأزهرية . الطبعة الأولى . القاهرة . ١٩٧٥ م .
- شرح التسهيل . للطائى الجيانى . تحقيق : د/عبد الرحمن السيد و د/محمد المختون . هجر للطباعة والنشر . الطبعة الأولى . ١٩٩٠ م .
- شرح التصريح على التوضيح . لخالد بن عبد الله الأزهرى . وبهامشة حاشية يس ابن زين الدين . دار إحياء الكتب العربية . عيسى البابى الحلبي وشركاه . القاهرة .
- شرح الجمل لابن عصفور . تحقيق : د/صاحب أبو جناح بغداد .
- شرح ديوان امرئ القيس حسن السندوسى . المكتبة التجارية الكبرى . الطبعة الرابعة . ١٩٥٩ م . وطبعة دار الكتاب العربى . بيروت . ١٩٩٢ م .
- شرح ديوان الحماسة . للتبريزى . عالم الكتب . بيروت .
- شرح ديوان الحماسة . للمرزوقى . نشر : أحمد أمين وعبد السلام محمد هارون . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر . الطبعة الثانية . ١٩٦٨ م .
- شرح ديوان زهير بن أبى سلمى . صنفه : أبو العباس ثعلب . نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٤ م . نشر الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة . ١٩٦٤ م .
- شرح السنة للبلغوى . تحقيق : على محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود . دار الكتب العلمية .
- شرح شافية ابن الحاجب . للاستراهاذى . تحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد . دار الكتب العلمية . بيروت . ١٩٨٢ م .
- شرح شذور الذهب . لابن هشام . رتبته وعلق عليه وشرح شواهدة : عبد الغنى الدقر . دار الكتب العربية ودار الكتاب .
- شرح شواهد الإيضاح لأبى على الفارسى . تأليف عبد الله بن برى . تحقيق : عبيد مصطفى درويش . مراجعة : محمد مهدى علام . مطبوعات مجمع اللغة العربية .

القاهرة . ١٩٨٥ م .

- شرح شواهد الشافية . لعبد القادر البغدادي . تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد . دار الكتب العلمية بيروت . ١٩٨٢ م .
- شرح شواهد المغنى . للسيوطي . منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت .
- شرح طيبة النشر للنويري . تحقيق : عبد الفتاح السيد سليمان . مراجعة لجنة إحياء التراث الإسلامي بالأزهر . الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . القاهرة . ١٩٨٦ م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . تحقيق : أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم . دار جروس . طرابلس . لبنان . الطبعة الأولى . ١٩٩٠ م .
- شرح عمدة الحفاظ . لجمال الدين محمد بن مالك . تحقيق : رشيد عبد الرحمن العبيدي . نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية . الطبعة الأولى . ١٩٧٧ م .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات . للأنباري . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر . الطبعة الرابعة . ١٩٨٠ م .
- شرح القصائد العشر . للتبريزي . تحقيق : فخر الدين قباوة . دار الآفاق الجديدة . بيروت . الطبعة الثالثة . ١٩٧٩ م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى . لابن هشام . تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية الكبرى . الطبعة الأولى . ١٩٦٣ م .
- شرح الكافية . للرضي تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر . منشورات جامعة قار يونس . بنغازي . ط ثانية . ١٩٩٦ م .
- شرح المعلقات السبع . للزوزني . منشورات التجارية المتحدة . دار البيان . بيروت .
- شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها المشنقيطي . قدم له : فائز رحيني . دار الكتاب العربي . طبعة مزبدة ومنقحة . ١٩٨٨ م .

- شرح المفصل لابن يعيش . عالم الكتب . بيروت . ومكتبة المتنبى . القاهرة .
- شرح المقرب . للدكتور على محمد فاخر . مطبعة السعادة القاهرة . الطبعة الأولى . ١٩٩٠ م .
- الشعر والشعراء . لابن قتيبة . تحقيق : أحمد محمد شاكر . الطبعة الثالثة ، ١٩٧٧ م .
- شعراء النصرانية قبل الإسلام . لويس شيخو . دار المشرق . بيروت . الطبعة الثالثة . ١٩٦٧ م .
- الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها . لابن فارس . تحقيق : مصطفى الشويخي . منشورات مؤسسة بدران . الطبعة الأولى . ١٩٦٣ م .
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا . للقلقشندي . الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٨٥ م .
- صحيح البخارى . بحاشية السندی . للبخارى . ط الحلبي .
- صحيح مسلم . للإمام مسلم . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء التراث العربى . بيروت .
- ضرائر الشعر . لابن عصفور . تحقيق : إبراهيم محمد . دار الأندلس . بيروت .
- طبقات الخنابلة . لابن أبى يعلى . طبعة الفقى . مصر .
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام . قرأه وشرحه : محمود شاكر . مطبعة المدنى . القاهرة . الطبعة الأولى . ١٩٧٤ م .
- طبقات القراء . لابن الجزرى . مكتبة المتنبى .
- الطبقات الكبرى . لابن سعد . تحقيق : محمد عبد القادر . الطبعة الأولى . ١٩٩٠ م . دار الكتب العلمية .
- الطرائف الأدبية . تحقيق عبد العزيز الميمنى . دار الكتب العلمية . بيروت .
- العقد الفريد . لابن عبد ربه . تحقيق : أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الإيبارى . دار الكتاب العربى . بيروت . ١٩٨٣ م .
- فضائل الصحابة . تحقيق : د/فاروق حماده . طبعة دار الثقافة . الدار البيضاء .

- الفوائد المجموعة . للشوكاني . تحقيق : المعلمي اليماني . مطبعة السنة المحمدية . القاهرة . الطبعة الأولى ١٩٦٠ م .
- قضايا ونصوص نحوية . لعلي أبو المكارم . دار الثقافة العربية .
- قطر الندى وبل الصدى . لابن هشام ومعه كتاب سبل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى . تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية الكبرى . الطبعة الأولى . ١٩٦٣ م .
- الكاشف . تحقيق : عزت علي عبد موسى محمد علي . دار الكتب الحديثة القاهرة . الطبعة الأولى ١٩٧٢ م .
- الكامل . للمبرد . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي . القاهرة .
- الكامل في التاريخ . لابن الأثير . دار صادر بيروت .
- الكتاب : سيويه . تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي . القاهرة . الطبعة الثالثة . ١٩٨٢ م .
- كتاب الجيم . لأبو عمرو الشيباني . تحقيق : إبراهيم الإياري . منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة الطبعة الأولى . ١٩٧٤ - ١٩٧٥ م .
- كتاب الصناعتين . لأبو هلال العسكري . تحقيق : علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العصرية . صيدا . ١٩٨٦ م .
- كتاب العين . للخليل . تحقيق : مهدي الخزومي وإبراهيم السامرائي . مؤسسة دار الهجرة . إيران . ١٤٠٩ هـ .
- كتاب اللامات . للزجاجي . تحقيق : مازن المبارك . دار الفكر . دمشق الطبعة الثانية . ١٩٨٥ م .
- كشف الخفا . لإسماعيل بن محمد العجلوني . مؤسسة الرسالة . بيروت . طبعة ثالثة .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون . لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة . الطبعة الثالثة . ١٣٨٧ هـ - ١٩٥٧ م .
- كنز العمال . للهندي مؤسسة الرسالة .

- لسان العرب . لابن منظور . دار صادر . بيروت .
- لسان الميزان . لابن حجر العسقلاني . مؤسسة الأعلمی للمطبوعات بیروت . لبنان . والطبعة الثانية سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م .
- لطائف الإشارات . تحقيق : الشيخ عامر عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين .
- اللمع فی العربية . لابن جنی . تحقيق حسين محمد شرف . عالم الكتب . القاهرة . الطبعة الأولى . ١٩٧٩م .
- مايجوز للشاعر فی الضرورة . للقيرواني . تحقيق : منجى الكعبي . تونس . ١٩٧١م .
- ماينصرف وما لا ينصرف . للزجاج . تحقيق : هدى محمود قراعة . نشر : لجنة إحياء التراث الإسلامی فی المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . فی الجمهورية العربية المتحدة . الطبعة الأولى . ١٩٧١م .
- مجالس ثعلب . أحمد بن يحيى ثعلب . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دار المعارف بمصر . الطبعة الخامسة . ١٩٨٧م .
- مجلة الدارة السمردية . العدد الأول . السنة الثانية . شوال . ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- مجلة عالم الفكر . مجلد ١٠ . العدد الثاني . ١٩٧٩م .
- مجمع الأمثال . للميداني . تحقيق : محمد يحيى الدين عبد الحميد . دار القلم . بيروت .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد . للهيثمى . مؤسسة المعارف . بيروت .
- مجمل اللغة . لأحمد بن فارس . تحقيق : الشيخ هادى حسن حمودى . منشورات معهد المخطوطات العربية . الكويت . الطبعة الأولى . ١٩٨٥م .
- المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . لابن جنى . تحقيق : على النجدى ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبى . نشر لجنة إحياء التراث الإسلامی فى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية فى الجمهورية العربية المتحدة . القاهرة . ١٣٨٦هـ .

- المحرر الوجيز . لابن عطية . رسالة ماجستير . كلية اللغة العربية بالقاهرة .
- المخصص . لابن سيده . دار الكتب العلمية . بيروت .
- المدارس النحوية . للدكتور شوقي ضيف . دار المعارف .
- مرآة الجنان . لليافعي . مطبوعات مؤسسة الأعلمی . للمطبوعات بيروت . لبنان .
الطبعة الثانية . ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- المستخرج على صحيح مسلم المسمى بمسند أبي عوانة . تحقيق : عبد الرحمن بن يحيى اليماني دار المعرفة . بيروت .
- المستدرک على الصحيحين . للحاكم النيسابوري . دار المعارف . بيروت .
- المستقصى في أمثال العرب . للزمخشري . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٧م .
- مسند الحميدى . تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمی . دار الكتب العلمية . طبعة أولى .
- مسند الشافعی . تحقيق : السيد يوسف الزواوي والسيد عزت العطار الحسيني . دار الكتب العلمية .
- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع . تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة . دار الوعي بحلب .
- معاني القرآن للزجاج . تحقيق : د/عبد الجليل شلبي . عالم الكتب . الطبعة الأولى . ١٩٨٨م .
- معاني القرآن . للفراء . تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار . دار الكتب المصرية .
- المعاني الكبير في أبيات المعاني . لابن قتيبة . دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٨٤م .
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص . لعبد الرحيم بن أحمد العباسي . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . عالم الكتب . بيروت . ١٩٤٧م .
- معجم الأدباء . لياقوت الحموي . دار إحياء التراث العربي . بيروت . الطبعة

- الأولى . ١٩٨٤ م .
- معجم البلدان . لياقوت الحموى . دار صادر . بيروت .
 - معجم الشعراء . المرزبانى . مكتبة القدسى . القاهرة . الطبعة الثانية . ١٩٨٢ م .
 - معجم شواهد العربية . لعبد السلام محمد هارون . مؤسسة الخانجى . القاهرة . الطبعة الأولى . ١٩٧٢ م .
 - المعجم الكبير . أبو القاسم الطبرانى . تحقيق : حمدى عبد الحميد السلفى . بغداد . وزارة الأوقاف .
 - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع . للبكرى . تحقيق : مصطفى الشقا . عالم الكتب . بيروت . الطبعة الثالثة . ١٩٨٣ م .
 - معنى اللبيب عن كتب الأعراب . لابن هشام . تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . صيدا . لبنان . ١٩٨٧ م .
 - مفتاح السعادة ومصباح السيادة . طاش كبرى زادة . حيدر آباد .
 - المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية . لمحمد بن أحمد العينى . دار صادر . بيروت .
 - مقاييس اللغة . لأحمد بن فارس . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دار الجيل . بيروت . الطبعة الأولى . ١٩٩١ م .
 - المقتبس فى تاريخ رجال الأندلس . لحيان بن خلف بن حيان . طبع فى باريس . ١٩٣٧ م .
 - المقتضب . للمبرد . تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة . عالم الكتب . بيروت .
 - مقدمة ابن خلدون . دار نهضة مصر . الطبعة الثالثة .
 - المتع فى التصريف . لابن عصفور . تحقيق : فخر الدين قباوة . دار الآفاق الجديدة . بيروت . الطبعة الرابعة ، ١٩٧٩ م .
 - المنصف شرح ابن جنى لكتاب التصريف . لأبى عثمان المازنى البصرى . تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر . الطبعة الأولى . ١٩٥٤ م .

- المؤلف والمختلف فى أسماء الشراء . للآمدى . مطبوع مع معجم الشعراء للمرزبانى . مكتبة القدسى . القاهرة . الطبعة الثانية . ١٩٨٢ م .
- الموشح . للمرزبانى . تحقيق : على محمد بجاوى . القاهرة . ١٩٦٥ م .
- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة . لابن تغرى بردى . وزارة الثقافة والإرشاد القومى . المؤسسة المصرية العامة .
- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء . لابن الأنبارى . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر للطباعة . القاهرة . ١٩٦٧ م .
- نفع الطيب . للمقرى . تعليق إحسان عباس . طبعة دار صادر .
- نهاية الأرب فى فنون الأدب . لنويرى . مطبعة دار الكتب المصرية . الطبعة الأولى . ١٩٢٨ م .
- النوادر فى اللغة . لأبى زهد سعيد بن أوس . دار الكتاب العربى . الطبعة الثانية . ١٩٦٧ م .
- هدية العارفين فى كشف الظنون . لإسماعيل باشا البغدادى . دار الفكر .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية . للسيوطى . نشر مكتبة الكليات الأزهرية . القاهرة . الطبعة الأولى . ١٣٢٧ هـ .
- الوافى بالوفيات . لصلاح الدين خليل الصفدى . الطبعة الثانية . دار النشر بفيسبادن . النشرات الإسلامية . ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . لابن خلكان . تحقيق : إحسان عباس . دار صادر ، بيروت .
- يزيد بن مفرغ . تحقيق : عهد القدوس صالح . مؤسسة الرسالة . بيروت . الطبعة الثانية . ١٩٨٢ م .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة التحقيق
٥	مقدمة في علم النحو والتصريف
١١	عصر ابن عصفور
١٢	الحالة السياسية
١٩	نكبة الأندلس لأبي البقاء الرندي
٢١	الحياة الاجتماعية
٢٣	الحركة العلمية
٢٩	ترجمة ابن عصفور
٢٩	- مولده ونشأته
٢٩	- مكانته العلمية
٣١	- أستاذه وشيوخه
٣٣	- تلاميذه
٣٥	- مؤلفاته
٣٧	- وفاته
٤٠	كتاب المقرب
٤٠	- أولاً : حول كتاب المقرب
٤١	- ثانياً : منهج ابن عصفور في كتاب المقرب
٤٣	- ثالثاً : تأثير المقرب في النحاة بعده
٤٥	تأثير ابن عصفور في النحاة بعده
٤٨	عناية العلماء بكتاب المقرب
٥٠	ابن عصفور ومذهبه البصري
٥٢	وصف نسخ المقرب لابن عصفور
٥٤	كتاب مثل المقرب لابن عصفور
٥٥	وصف النسخ الخطية لكتاب مثل المقرب
٥٦	صور صفحات المخطوط

٦٥	مقدمة المؤلف
٦٧	ذكر حقيقة النحو
٦٧	باب تبين الكلام وأجزائه
٦٧	تعريف الكلام
٦٨	تعريف الاسم
٦٨	تعريف الفعل
٦٨	تعريف الحرف
٦٨	ذكر تبين أحكام الكلم
٦٩	باب الإعراب
٦٩	الإعراب فى الاصطلاح
٦٩	ألقاب الإعراب
٦٩	الرفع والنصب
٧٠	الخفض والجزم
٧١	باب معرفة علامات الإعراب
٧١	علامات الرفع
٧٢	علامات النصب
٧٢	علامات الخفض
٧٣	علامات الجزم
		ذكر الأماكن التى يدخل فيها المعرب من الأسماء والأفعال
٧٥	لقب من ألقاب الإعراب الأربعة
٧٥	حالات إعراب الاسم
٧٦	حالات إعراب الفعل
٧٧	باب الفاعل
٧٧	تعريف الفاعل
٧٨	الرتبة فى باب الفاعل

- ٧٨ الرتبة بين الفاعل والمفعول
- ٨٠ الرتبة بين المفعول والفاعل
- ٨١ حكم الفاعل والمفعول به فى الأسماء الموصولة
- ٨٣ اللغات التى وردت فى « الذى »
- ٨٤ اللغات التى وردت فى « الذين »
- ٨٥ اللغات التى وردت فى « اللاتى »
- ٨٦ تثنية ذو الطائفة وجمعها
- ٨٧ تثنية ذات الطائفة وجمعها
- ٨٧ وقوع الاسم الموصول على من يعقل
- ٨٧ وقوع الاسم الموصول على من يعقل وما لا يعقل
- ٩١ ما توصل به الأسماء الموصولة
- ٩٦ الموصولات التى يجوز فيها الحمل على اللفظ والحمل على المعنى
- ٩٩ باب نعم وبئس
- ٩٩ الدليل على فعلىة نعم وبئس
- ١٠٠ اللغات التى وردت فى نعم وبئس
- ١٠١ فاعل نعم وبئس
- ١٠١ الحذف فى باب نعم وبئس
- ١٠٢ إلحاق علامة التأنيث بنعم وبئس
- ١٠٣ الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر
- ١٠٥ إعراب المدح أو المذموم فى باب نعم وبئس
- ١٠٦ المدح أو الذم بصيغة « قُلْ »
- ١٠٦ المدح والذم به « حبذا » و « لاحبذا »
- ١٠٨ باب التعجب
- ١٠٨ تعريف التعجب
- ١٠٩ التعجب على طريقة « ما أفعله »

- ١٠٩ شروط الفعل المتعجب منه على هذه الطريقة
- ١١٢ التعجب من الفعل الذى لم يستوف تلك الشروط
- ١١٣ إعراب صيغة « ما أفعله »
- ١١٣ زيادة كان وأصبح وأمسى بين ما والفعل
- ١١٣ حكم تقديم معمول فعل التعجب عليه
- ١١٤ التعجب على طريقة « أفعل به »
- ١١٥ التعجب على طريقة « فَعَلَّ »
- ١١٧ باب ما لم يسم فاعله
- ١١٧ الأفعال التى يجوز بناؤها للمفعول
- ١١٧ كيفية بناء الفعل للمفعول
- ١١٨ السبب الذى لأجله يحذف الفاعل
- ١١٩ المفعولات التى تقام مقام الفاعل
- ١١٩ الأولى منها بالإقامة إن اجتمعت
- ١٢٢ باب المبتدأ وخبره
- ١٢٢ تعريف الابتداء
- ١٢٢ تعريف المبتدأ
- ١٢٢ تعريف الخبر
- ١٢٣ شروط الابتداء بالنكرة
- ١٢٣ أقسام الخبر
- ١٢٣ الخبر المفرد
- ١٢٤ الخبر الجملة
- ١٢٥ الإخبار بالظرف والمجرور
- ١٢٦ حالات حذف الخبر وإثباته
- ١٢٧ حالات حذف المبتدأ وإثباته
- ١٢٧ الرتبة بين المبتدأ والخبر

١٢٨	تعدد الخبر
١٣٠	باب الاشتغال
١٣٠	تعريف الاشتغال
١٣٠	إعراب الاسم المشتغل عنه إذا لم يتقدمه شيء
١٣٢	إعراب الاسم المشتغل عنه إذا تقدمه سؤال
١٣٢	إعراب الاسم المشتغل عنه إذا تقدمه حرف عطف
	إعراب الاسم المشتغل عنه إذا تقدمته أداة لا يليها
١٣٤	إلا الفعل ظاهرًا أو مضمراً
١٣٩	باب كان وأخواتها
١٣٩	ما يكون اسماً لكان وأخواتها
١٣٩	ما يكون خبراً لكان وأخواتها
١٣٩	ما يستعمل تاماً وما لا يستعمل إلا ناقصاً
١٤٠	دلالة كان وأخواتها في حال التمام والنقصان
١٤٦	التصرف والجمود في باب كان وأخواتها
١٤٧	تقديم أخبار كان وأخواتها عليها
١٤٨	تقديم الخبر على الاسم في باب كان وأخواتها
١٤٩	رتبة معمول خبر كان وأخواتها
١٥٠	طريقة معرفة الخبر والاسم في باب كان وأخواتها
١٥٢	باب الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها
١٥٢	اقتران أخبار هذه الأفعال بـ « أن »
١٥٣	تعليل أحوال اقتران أخبار هذه الأفعال بـ « أن »
١٥٤	تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها
١٥٤	حالات جواز استخدام عسى على وزن « فَعَلَ » أو « فَعِلَ »
١٥٥	حكم فاعل الفعل الواقع في موضع أخبار أخوات عسى
١٥٧	باب ما ولا ولات

- ١٥٧ ما التميمية وما الحجازية
- ١٥٧ شروط عمل ما الحجازية
- ١٥٩ دخول الباء في خبر ما الحجازية
- ١٦١ لا ء العاملة عمل ليس
- ١٦١ شروط عمل لا عمل ليس
- ١٦٢ لا ء العاملة عمل ليس
- ١٦٣ إعمال ء إن ء النافية عمل ء ما ء الحجازية
- ١٦٤ باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر
- ١٦٤ معاني إن وأخواتها
- ١٦٤ ما يقع اسمًا لـ ء إن ء وأخواتها
- ١٦٤ ما يقع خبرًا لـ ء إن ء وأخواتها
- ١٦٥ ما تنفرد به ء إن ء من بين سائر أخواتها
- ١٦٦ حكم تقديم معمولات هذه الحروف عليها
- ١٦٧ حكم تقديم معمول خبر هذه الحروف على الخبر
- ١٦٧ دخول باء المتكلم ونون الوقاية على هذه الحروف
- ١٦٧ حكم حذف أسماء هذه الحروف
- ١٦٨ حكم حذف أخبار هذه الحروف
- ١٦٩ دخول ما على إن وأخواتها
- ١٧٠ حكم ء إن ء و ء أن ء و ء لكن ء و ء كأن ء إذا خففت
- ١٧٤ باب المفعول به
- ١٧٥ باب الأفعال المتعدية
- ١٧٥ الأفعال التي تتعدى إلى فعل واحد
- ١٧٥ حكم حذف مفعول تلك الأفعال
- ١٧٧ الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين
- ١٧٧ الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر

- ١٧٨ ما يكون مفعولاً أولاً وما يكون مفعولاً ثانياً لهذه الأفعال
- ١٧٨ حكم حذف مفعولى هذه الأفعال
- ١٨٠ حكم هذه الأفعال إن توسطت بين مفعوليهما أو تأخرت عنهما
- حكم الفصل بين مفعولى هذه الأفعال بضمير منفصل
- ١٨٢ لا موضع له من الإعراب
- ١٨٣ تعليق هذه الأفعال عن العمل
- ١٨٤ الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر
- ١٨٥ الأفعال التى تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل
- ١٨٧ باب اسم الفاعل
- ١٨٧ حكم اسم الفاعل إذا كان فيه الألف واللام وإذا خلا منها
- ١٨٨ شروط عمل اسم الفاعل
- ١٨٩ تقديم معمول اسم الفاعل عليه
- حكم تابع معمول اسم الفاعل
- ١٩٢ باب الأمثلة التى تعمل عمل اسم الفاعل
- ١٩٤ باب المصدر العامل عمل فعله
- ١٩٤ نوعا المصدر العامل عمل فعله
- ١٩٥ المصدر المتون
- ١٩٥ المصدر المضاف
- ١٩٦ المصدر المرف بالألف واللام
- ١٩٨ باب أسماء الأفعال
- ١٩٨ أسماء الأفعال بين القياس والسمع
- ١٩٨ حكم أسماء الأفعال
- ٢٠١ باب الإغراء
- ٢٠١ تعريف الإغراء
- ٢٠٢ حكم المقرئ

- ٢٠٢ حكم المُغزى به
- ٢٠٤ باب ما يجوز أن يتسع فيه فيتصب على التشبيه بالمفعول به
- ٢٠٤ أقسام صفات هذا الباب
- ٢٠٥ شرط عمل الصفة فى هذا الباب
- ٢٠٦ حكم معمول الصفة النكرة
- ٢٠٨ حكم معمول الصفة المعرفة بالألف واللام
- ٢١٠ باب المنصوبات التى يطلبها الفعل على اللزوم
- ٢١٠ أنواع هذه المنصوبات
- ٢١٠ المقصود بالمصدر
- ٢١٠ المقصود بظرف الزمان
- ٢١٠ المقصود بظرف المكان
- ٢١١ المقصود بالحال
- ٢١١ أقسام المصدر
- ٢١١ أقسام ظرف الزمان
- ٢١٢ أقسام ظرف المكان
- ٢١٢ أقسام الحال
- ٢١٢ وصول الفعل إلى هذه المنصوبات
- ٢١٥ أقسام المصدر من حيث التصرف والانصراف
- ٢١٦ أقسام ظرف الزمان من حيث التصرف والانصراف
- ٢١٨ أقسام ظرف المكان من حيث التصرف والانصراف
- ٢١٨ شروط الحال المبينة
- ٢٢٠ شروط الحال المؤكدة
- ٢٢٠ دخول الواو على الجملة الواقعة حالاً
- ٢٢٣ تقديم-المصادر وظروف الزمان والمكان على العامل
- ٢٢٣ الرتبة بين الحال وعاملها

- ٢٢٥ باب المنصوبات التي يطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم
- ٢٢٥ تعريف المفعول معه
- ٢٢٥ أقسام مسائل هذا الباب
- قسم يتساوى فيه أن يكون الاسم مفعولاً معه وأن يكون
- ٢٢٥ معطوفاً على ما تقدم
- ٢٢٦ قسم يكون الاسم فيه مفعول معه
- ٢٢٦ قسم يختار فيه أن يكون الاسم معطوفاً
- ٢٢٧ قسم يكون فيه الاسم معطوفاً
- ٢٢٧ المفعول لأجله
- ٢٢٧ تعريف المفعول لأجله وشروطه
- ٢٣٠ باب المنصوبات عن تمام ما يطلبها
- ٢٣٠ تعريف التمييز
- ٢٣٠ التمييز المنتصب عن تمام الكلام
- ٢٣١ التمييز المنتصب عن تمام الاسم
- ٢٣٢ حكم تقديم التمييز
- ٢٣٢ حكم التمييز بالأسماء المختصة بالنفى
- ٢٣٣ الاستثناء
- ٢٣٣ تعريف الاستثناء
- ٢٣٣ أدوات الاستثناء
- ٢٣٣ دخول ما على خلا وهذا
- ٢٣٤ أحكام الاسم الواقع بعد إلا
- ٢٣٤ أحكام تقديم المستثنى
- ٢٣٧ تكرار المستثنى
- ٢٣٨ حكم الاسم الواقع بعد غير
- ٢٣٩ حكم الاسم الواقع بعد خلا ، وعدا ، وحاشا ، وحشى

- ٢٤٠ حكم الاسم الواقع بعد ليس ولا يكون
- ٢٤١ باب النداء
- ٢٤١ حروف النداء
- ٢٤٢ أقسام المنادى
- ٢٤٣ نداء ما فيه الألف واللام
- ٢٤٤ حذف حرف النداء وبقاء المنادى
- ٢٤٤ حكم تابع المنادى
- ٢٤٦ تكرار المنادى
- ٢٤٨ إضافة المنادى إلى ياء المتكلم
- ٢٤٩ المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم
- ٢٤٩ الأسماء المختصة بالنداء
- ٢٥١ النداء على جهة الاستغاثة أو التعجب
- ٢٥٢ النداء على جهة الندبة
- ٢٥٤ الترغيم
- ٢٥٨ باب لا
- ٢٥٨ دخول « لا » على معرفة
- ٢٥٩ دخول « لا » على نكرة
- ٢٦٠ حكم تابع اسم « لا »
- ٢٦٠ تكرار « لا »
- ٢٦١ دخول همزة الاستفهام أو معنى التحضيض أو التمني على « لا »
- ٢٦٣ باب حروف الخفض
- ٢٦٣ حروف الجر التي لا تجر إلا المضمرة
- ٢٦٤ حروف الجر التي لا تجر إلا الظاهر
- ٢٦٥ حروف الجر التي تجر بعض الظواهر دون بعض
- ٢٦٦ حروف الجر التي تستخدم حروفاً وأسماء

- ٢٦٧ حروف الجر التي تستخدم حروفًا وأفعالًا
- ٢٦٨ حروف الجر التي تستخدم حروفًا وأسماء وأفعالًا
- ٢٧٠ تعلق حروف الجر
- ٢٧٠ إضمار حرف الجر وإبقاء عمله
- ٢٧١ الفصل بين حرف الجر والمجرور
- ٢٧١ مجيء من زائدة
- ٢٧٢ معاني حروف الجر
- ٢٧٨ حروف القسم
- ٢٧٩ الحروف التي تربط المقسم بالمقسم عليه
- ٢٨١ تعلق القسم بأفعال مضمرة
- ٢٨٢ اجتماع القسم والشرط
- ٢٨٣ باب الإضافة
- ٢٨٣ أقسام الإضافة
- ٢٨٣ معاني الإضافة المحضة
- ٢٨٤ الأسماء التي تلتزم الإضافة
- ٢٨٧ إضافة الشيء إلى نفسه
- ٢٨٩ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه
- ٢٨٩ حذف المضاف إليه
- ٢٩٠ الإضافة إلى الجملة
- ٢٩١ إضافة الاسم إلى باء المتكلم
- ٢٩٤ باب النعت
- ٢٩٤ تعريف النعت
- ٢٩٥ شروط النعت بالظرف والمجرور
- ٢٩٥ شروط النعت بالجملة
- ٢٩٦ حكم النعت إذا لم يرفع ضميرًا عائداً على المنعوت

٢٩٧ حكم النعت إذا رفع ضميرًا عائداً على المنعوت
٢٩٨ أصناف المعارف
٢٩٨ المضمر
٢٩٨ المشار
٢٩٨ العلم
٢٩٨ المعرف بالألف واللام
٢٩٨ المعرف بالإضافة
٢٩٩ الأسماء التي ينعت بها ولا تنعت
٢٩٩ الأسماء التي لا ينعت بها ولا تنعت
٢٩٩ الأسماء التي تنعت وينعت بها
٢٩٩ الأسماء التي تنعت ولا ينعت بها
٢٩٩ حكم نعت المنعوت المضاف إلى المعارف
٣٠٠ النعت المقطوع
٣٠٢ عطف النعوت على بعضها
٣٠٢ اجتماع النعوت والمنعوتين
٣٠٣ اجتماع النعت بـ « الاسم » ، و « الضرف أو المجرور » ، و « الجملة »
٣٠٤ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه
٣٠٥ الفصل بين الصفة والموصوف
٣٠٦ باب عطف النسق
٣٠٦ تعريفه
٣٠٦ حروف العطف
٣٠٦ الواو
٣٠٦ الفاء
٣٠٧ ثم وحتى
٣٠٧ أو

٣٠٨ أم
٣٠٨ إنما
٣١٠ بل ولا بل
٣١٠ لكن
٣١٠ لا
٣١١ العطف على ضمير الجر وضمير الرفع المتصل
٣١٢ تقديم المعطوف على المعطوف عليه
٣١٢ الفصل بين حرف العطف والمعطوف عليه
٣١٢ حكم الضمير المتأخر العائد على المعطوف والمعطوف عليه
٣١٣ حذف حرف العطف والمعطوف
٣١٤ العطف بحرف واحد اسمين فصاعداً على اسمين فصاعداً
٣١٦ باب التوكيد
٣١٦ تعريفه
٣١٦ ألفاظ التأكيد
٣١٧ حكم ألفاظ التأكيد إذا اجتمعت
٣١٨ حكم تأكيد النكرة
٣١٩ تأكيد ضمير الرفع المتصل بالنفس أو بالعين
٣٢٠ عطف ألفاظ التوكيد على بعضها
٣٢٠ ما أجرته العرب مجرى التأكيد
٣٢١ باب البدل
٣٢١ تعريفه
٣٢١ أنواع البدل
٣٢١ بدل الشيء من الشيء
٣٢١ بدل البعض من الكل
٣٢١ بدل الاشتغال

٣٢٢ بدل البداء
٣٢٢ بدل الغلط
٣٢٢ بدل النسيان
٣٢٢ شرط بدل الاشتمال وبدل البعض من الكل
٣٢٣ أقسام البدل بالنظر إلى التعريف والتكوير
٣٢٤ أقسام البدل بالنظر إلى الإظهار والإضمار
٣٢٦ حكم التوابع الأربع إذا اجتمعت
٣٢٧ باب عطف البيان
٣٢٧ تعريفه
٣٢٧ الفرق بينه وبين التأكيد
٣٢٨ حكم اجتماع اللقب مع الاسم المفرد
٣٢٩ باب التازع
٣٢٩ تعريفه
٣٣١ أقسام الأفعال من حيث الإضمار
٣٣١ قسم لا يجوز إضماره
٣٣١ قسم التزمت فيه العرب الإضمار
٣٣٧ باب ذكر الرفع للفعل المضارع
٣٣٨ باب ذكر نواصب الفعل المضارع
٣٣٨ الأدوات التي تنصب الفعل بنفسها
٣٣٨ أن
٣٣٨ لن
٣٣٨ كي
٣٣٨ إذن
٣٣٩ الأدوات التي تنصب الفعل بإضمار « أن » بعده ويجوز إظهارها
٣٣٩ الأدوات التي تنصب الفعل بإضمار « أن » بعده ولا يجوز إظهارها

٣٣٩ كى
٣٣٩ لام الجحد
٣٤٠ الفاء والواو
٣٤١ حكم الاسم المعطوف بالفاء إذا تقدم الفاء جملة منفية
٣٤٢ حكم الاسم المعطوف بالفاء إذا تقدم الفاء جملة استفهامية
٣٤٣ حكم الاسم المعطوف بالفاء إذا تقدم الفاء جملة تمن
٣٤٣ حكم الاسم المعطوف بالفاء إذا تقدم الفاء جملة نهى أو أمر
٣٤٣ حكم الاسم المعطوف بالفاء إذا تقدم الفاء جملة دعاء
٣٤٤ حكم الاسم المعطوف بالفاء إذا تقدم الفاء جملة عرض أو تخصيص
٣٤٤ أحكام الواو
٣٤٥ حتى
٣٤٧ باب ذكر جوازم الفعل المضارع
٣٤٧ الأدوات التى تجزم فعلاً واحداً
٣٤٩ الجوازم التى تجزم فعلين
٣٥٠ ما تلحقه « ما » وما لا تلحقه « ما » من تلك الجوازم
٣٥١ دخول الجوازم على جملتين فعليتين
٣٥٢ دخول الجوازم على جملتين إحداهما اسمية والأخرى فعلية
٣٥٣ الحذف فى أسلوب الشرط
٣٥٤ حكم أسماء الشرط إذا تقدمها عامل
٣٥٧ باب ما جرى من الأسماء فى الإعراب مجرى الفعل
٣٥٧ العلل التى تمنع الاسم الضرف
٣٥٧ العدل
٣٦٠ التعريف
٣٦٠ وزن الفعل
٣٦١ التأنيث

٣٦٣ التركيب
٣٦٣ زيادة الألف والنون
٣٦٤ المعجمة
٣٦٥ الوصف
٣٦٥ الجمع الذى لا نظير له فى الأحاد
٣٦٦ ذكر النوع الثانى من الأحكام التركيبية
٣٦٦ المقصود به
٣٦٧ باب البناء
٣٦٧ تعريف البناء
٣٦٧ ما يدخله البناء من الحروف والأفعال والأسماء
٣٦٩ البناء على السكون والبناء على الحركة
٣٧٢ باب الحكاية
٣٧٢ حكاية الجمل
٣٧٢ حكاية الجمل المعربة
٣٧٢ حكاية الجمل الملحونة
٣٧٢ حكاية المفرد إذا كان نائجا عن جملة
٣٧٤ إجراء القول مجرى الظن
٣٧٥ حكاية المفرد إذا كان جملة فى الأصل
٣٧٥ حكاية المفرد إذا كان مشبها بالجملة
٣٧٦ حكاية المفرد إذا لم يكن جملة ولا مشبها بها
٣٧٧ اجتماع ما يحكى وما لا يحكى
٣٧٧ الاستثبات بـ « من » عن نكرة
٣٧٧ الاستثبات بـ « أى »
٣٨٠ باب إسناد الفعل إلى المؤنث
٣٨٠ إسناد الفعل إلى مؤنث مع الفصل بينهما

- ٣٨٠ إسناد الفعل إلى مؤنث غير حقيقي
- ٣٨٠ إسناد الفعل إلى جمع تكسير من ظاهر المؤنث
- ٣٨١ إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث
- ٣٨٢ إسناد الفعل إلى جمع تكسير لمذكر
- ٣٨٣ باب العدد
- ٣٨٣ أنواع العدد
- ٣٨٣ أحكام المائة والألف
- ٣٨٤ أحكام العدد من الثلاثة إلى العشر
- ٣٨٦ أحكام العدد المركب
- ٣٨٧ اجتماع المذكر والمؤنث في المعدود
- ٣٨٩ إدخال الألف واللام على العدد
- ٣٩٠ باب كنايات العدد
- ٣٩٠ كم
- ٣٩١ كأمين
- ٣٩٢ كذا
- ٣٩٣ باب اسم الفاعل المشتق من العدد
- ٣٩٣ اشتقاق اسم الفاعل من واحد إلى عشرة
- ٣٩٤ اشتقاق اسم الفاعل من أحد عشر إلى تسعة عشر
- ٣٩٦ باب الإدغام من كلمتين
- ٣٩٦ ذكر إدغام المثلين
- ٣٩٨ ذكر إدغام المتقارين
- ٣٩٨ ذكر حروف المعجم
- ٣٩٨ أحكام الإمالة
- ٤٠٠ امتناع الإمالة
- ٤٠١ إجراء الفتحة مجرى الألف في الإمالة

- ٤٠٢ الوصول بحروف المعجم إلى ثلاثة وأربعين حرفاً
- ٤٠٤ ذكر مخارج الحروف العربية الأصول
- ٤٠٤ تقسيم مخارج الحروف
- ٤٠٦ تقسيم الحروف إلى مجهور ومهموس
- ٤٠٦ تقسيم الحروف إلى شديدة ورخوة وبينهما
- ٤٠٧ تقسيم الحروف إلى مطبق ومنفتح
- ٤٠٧ تقسيم الحروف إلى مستعل ومنخفض
- ٤٠٨ تقسيم الحروف إلى مكرر وغير مكرر
- ٤٠٩ أحكام المتقاربات في الإدغام ذكر حروف الخلق
- ٤١٠ ذكر حروف اللسان في الإدغام
- ٤١٠ ما تدغم فيه الكاف والقاف
- ٤١٠ ما تدغم فيه الجيم
- ٤١٠ ما تدغم فيه الشين
- ٤١٠ ما تدغم فيه الياء
- ٤١٠ ما تدغم فيه الضاد
- ٤١١ ما تدغم فيه اللام
- ٤١٢ ما تدغم فيه النون
- ٤١٢ ما تدغم فيه الراء
- ٤١٣ إدغام الطاء والذال والطاء والظاء والذال والطاء
- ٤١٤ إدغام الصاد والسين والزاي
- ٤١٤ إدغام الفاء والباء والميم والواو
- ٤١٤ ما شذت فيه العرب
- ٤١٦ باب الطاء الساكنين من كلمتين
- ٤١٦ حكم الساكنين إذا كان الأول منهما صحيحاً
- ٤١٧ حكم الساكنين إذا كان الأول منهما حرف علة

- ٤١٨ باب حكم الهمزة إذا كانت أول كلمة وقبلها ساكن
- ٤١٩ باب الوقف
- ٤١٩ الوقف في حال الإنكار
- ٤١٩ الوقف في حال التذكر
- ٤٢٠ الوقف بدون تذكر ولا إنكار
- ٤٢٠ الوقف على العرب المجزوم
- ٤٢٠ الوقف على ما في آخره تاء التأنيث
- ٤٢١ الوقف على المنون المنصوب
- ٤٢٢ الوقف على المنون المرفوع
- ٤٢٢ الوقف على المنون المنخفض
- ٤٢٢ الوقف على غير المنون
- ٤٢٣ الوقف على المهموز الآخر
- ٤٢٤ الوقف على المعتل الآخر
- ٤٢٦ الوقف على المبنى
- باب الهمزة التي تكون آخر الكلمة إذا التقت مع
- ٤٣١ همزة من كلمة أخرى
- ٤٣٢ ذكر الأحكام التي تكون للكلم قبل تركيبها
- ٤٣٣ باب همزة الوصل
- ٤٣٣ باب التثنية وجمع السلامة
- ٤٣٥ معنى التثنية
- ٤٣٧ ما لا يجوز تثنيته من الأسماء
- ٤٣٩ تثنية المنقوص
- ٤٤٠ تثنية ما في آخره ألف
- ٤٤١ تثنية ما في آخره همزة بعد ألف زائدة
- ٤٤٢ استعمال التثنية بالألف على كل حال

- ٤٤٣ معنى الجمع
- ٤٤٥ شروط المجموع جمع سلامة بالواو والنون
- ٤٤٦ المجموع جمع السلامة بالألف والتاء
- ٤٥٠ باب النسب
- ٤٥٠ ما يُنسَبُ إليه
- ٤٥١ النسب إلى جمع التكسير
- ٤٥٢ النسب إلى المثني والمجموع جمع سلامة بالواو والنون
- ٤٥٢ النسب إلى المجموع جمع سلامة بالألف والتاء
- ٤٥٣ النسب إلى الباقي على حرفين
- ٤٥٤ النسب إلى الثلاثي
- ٤٥٥ النسب إلى الرباعي
- ٤٥٨ النسب إلى ما زاد على أربعة أحرف
- ٤٥٩ المنسوب على غير قياس
- ٤٦٢ باب التاء اللاحقة الاسم للتأنيث
- ٤٦٣ باب نوني التوكيد الشديدة والخفيفة
- ٤٦٣ ما تُلحق به إحدى النونين وما لا تُلحق به
- ٤٦٦ توكيد الفعل الصحيح الآخر
- ٤٦٦ توكيد الفعل المعتل الآخر
- ٤٦٨ ذكر الأحكام التصريفية
- ٤٧٠ ذكر النوع الأول من التصريف : باب التصغير
- ٤٧٠ معاني التصغير
- ٤٧٢ الأسماء التي لا تصغر
- ٤٧٢ تصغير الاسم المركب
- ٤٧٣ تصغير اسم الجنس واسم الجمع وجمع التكسير
- ٤٧٤ تصغير المثني والمجموع جمع سلامة بالواو والنون

٤٧٤	تصغير المفرد
٤٧٤	تصغير ما كان على حرفين
٤٧٥	تصغير ما كان على ثلاثة أحرف
٤٧٦	تصغير ما كان على أربعة أحرف
٤٧٨	تصغير ما كان على أزيد من أربعة أحرف
٤٨٥	ما شذت العرب في تصغيره
٤٨٧	باب جمع التكسير
٤٨٧	جمع الاسم الثلاثي
٤٩٥	جمع الاسم الرباعي
٥٠٠	جمع الاسم الخماسي
٥٠١	جمع ما زاد على خمسة أحرف
٥٠١	ما جاء من المجموع شاذاً
٥٠٣	وضع صيغة الجمع للثلاثين
٥٠٥	باب المصادر
٥٠٥	مصادر الفعل الثلاثي
٥٠٧	مصادر الفعل الزائد على ثلاثة أحرف
		باب اشتقاق أسماء الزمان والمكان والمصادر والآلات
٥٠٩	التي يعالج بها الفعل
٥٠٩	مجىء هذه المشتقات من الثلاثي
٥١٠	مجىء هذه المشتقات من الزائد على ثلاثة أحرف
٥١١	باب المقصور والمدود المقيسين
		باب أسماء الفاعلين والمفعولين وما جرى مجراهما
٥١٣	من الصفات المطردة في بابها
		باب تبين الحروف الزوائد والأدلة التي يتوصل بها
٥١٥	إلى معرفة زيادتها

٥١٥ الأداة التي يعرف بها الزائد من الأصلي
٥١٥ الاشتقاق الأصغر
٥١٥ التصريف
٥١٦ الكثرة
٥١٦ لزوم الحرف الزيادة
٥١٦ لزوم حروف الزيادة البناء
٥١٧ كون الزيادة لمعنى
٥١٧ النظر
٥١٧ الخروج عن النظر
٥١٧ الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظر
٥١٩ ذكر النوع الثاني من التصريف باب الإدغام في الكلمة الواحدة
٥١٩ تعريف الإدغام
٥١٩ إدغام المتقاربين
٥٢٠ إدغام المثلين إذا كانا حرفي علة
٥٢٢ إدغام المثلين إذا كانا حرفين صحيحين
٥٢٥ باب حروف البدل
٥٢٥ الهمزة
٥٢٨ الجيم
٥٣٠ الدال
٥٣١ الطاء
٥٣١ الواو
٥٣٢ الياء
٥٣٦ التاء
٥٣٧ الميم
٥٣٨ النون

٥٣٨	الهاء
٥٣٩	اللام
٥٣٩	الألف
٥٤١	السين
٥٤١	الصاد
٥٤١	الشين
٥٤١	الزاي
٥٤١	العين
٥٤٢	الفاء
٥٤٢	الكاف
٥٤٣	باب القلب والحذف والنقل
٥٤٣	ما يُتَّصَرُّ فِيهِ الْقَلْبُ وَالْحَذْفُ وَالنَّقْلُ
٥٤٣	الواو الساكنة
٥٤٤	الواو المتحركة أول الكلمة
٥٤٤	الواو المتحركة في طرف الكلمة
٥٤٦	الواو المتحركة الواقعة حشواً
٥٤٨	الياء الساكنة
٥٤٨	الياء المتحركة أول الكلمة
٥٤٩	الياء المتحركة في طرف الكلمة
٥٥٠	الياء المتحركة الواقعة حشواً
٥٥١	الألف
٥٥٣	باب ما قلب على غير قياس
٥٥٣	قسما المقلوب على غير قياس
٥٥٣	ما يُغَلِّمُ بِهِ الْقَلْبُ
٥٥٤	باب الحذف على غير قياس

٥٥٦ باب الضرائر
٥٥٦ أنواع الضرائر
٥٥٦ الزيادة
٥٥٧ النقص
٥٥٩ التقديم والتأخير
٥٥٩ البدل

الفهارس العامة

٥٦١ - فهارس آيات كتاب « المقرب »
٥٦٧ - فهارس أحاديث كتاب « المقرب »
٥٦٨ - فهارس أعلام كتاب « المقرب »
٥٧٢ - فهارس أشعار كتاب « المقرب »
٥٨٤ - فهارس أراجيز كتاب « المقرب »
٥٨٨ - فهارس آيات كتاب « مثل المقرب »
٥٩٤ - فهارس أحاديث كتاب « مثل المقرب »
٥٩٥ - فهارس أعلام كتاب « مثل المقرب »
٥٩٧ - فهارس أشعار كتاب « مثل المقرب »
٦٠٢ - فهارس أراجيز كتاب « مثل المقرب »
٦٠٤ - فهارس مراجع التحقيق ومصادره
٦٢٥ - فهارس الموضوعات